

فهرسة كتاب التوشيح على شرح العلامة ابن قاسم الغزى على متن الامام أبى شجاع
في مذهب الامام الشافعى رحمه الله

صفحة	صفحة
٧٧	٨ (كتاب احكام الطهارة)
فصل في بيان الاوقات التي تترك الصلاة فيها تحريما	١٢ فصل في ذكر شئ من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها بالديباغ وما لا يطهر
٧٨	١٣ فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز
٨٢	١٤ فصل في بيان حكم استعمال آلة السواك
٨٥	١٥ فصل في فروض الوضوء
٩٠	٢١ فصل في بيان احكام الاستنجاء وآداب قاضى الحاجة
٩٢	٢٤ فصل في نواقض الوضوء
٩٤	٢٦ فصل في موجب الغسل
٩٧	٢٧ فصل في فرائض الغسل وسننه
٩٩	٢٩ فصل في بيان جملة من الاغسال المسنونة
١٠٠	٣١ فصل في المسح على الخفين
١٠٧	٣٤ فصل في التيمم
١١١	٤١ فصل في بيان النجاسات وازالتها
١١٢	٤٧ فصل في الحيض والنفاس والاستحاضة
١١٣	٥٢ (كتاب احكام الصلاة)
١١٣	٥٥ فصل في بيان صفات من تجب عليه الصلاة آداء وقضاء وفي بيان النوافل
١١٤	٥٧ فصل في شرائط صحة المباشرة للصلاة
١١٤	٦٠ فصل في اركان الصلاة وآدابها وفي الابعاض والهيئات
١١٥	٧٠ فصل في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة
١١٦	٧١ فصل في عدد مبطلات الصلاة
١١٨	٧٣ فصل في عدد ركعات الصلاة
١٢٠	٧٤ فصل في أسباب سجود السهو وجكمه ومحلّه
١٢٦	
١٢٨	
١٣٣	
١٣٧	
١٤١	

صفحة	صفحة
٢١٧ فصل في محرمات النكاح	١٤٣ فصل في الربا
٢٢١ فصل في أحكام الصداق	١٤٥ فصل في أحكام الخيار
٢٢٥ فصل في بيان أحكام الوليمة	١٤٧ فصل في أحكام السلم
٢٢٦ فصل في أحكام القسم والنشوز	١٥١ فصل في أحكام الرهن
٢٢٩ فصل في أحكام الخلع	١٥٤ فصل في الجبر
٢٣١ فصل في أحكام الطلاق	١٥٧ فصل في أحكام الصلح الخ
٢٣٢ فصل في أحكام طلاق الحر والعبد	١٦٠ فصل في شرائط الحوالة
٢٣٥ فصل في أحكام الرجعة	١٦١ فصل في أحكام الضمان
٢٣٦ فصل في أحكام الإيلاء	١٦٣ فصل في ضمان غير المال من الأبدان
٢٣٨ فصل في أحكام الظهار	١٦٤ فصل في أحكام الشركة
٢٤٠ فصل في أحكام القذف واللعان	١٦٥ فصل في أحكام الوكالة
٢٤٣ فصل في أحكام العدة	١٦٨ فصل في أحكام الأقرار
٢٤٥ فصل في أنواع المعتدة وأحكامها	١٧١ فصل في أحكام العارية
٢٤٧ فصل في أحكام الاستبراء	١٧٣ فصل في أحكام الغصب
٢٤٨ فصل في أحكام الرضاع	١٧٤ فصل في أحكام الشفعة
٢٥٠ فصل في أحكام نفقة الأقارب والأرقاء	١٧٧ فصل في أحكام القراض
وبهائم والزوجة	١٧٩ فصل في أحكام المساقاة
٢٥٣ فصل في أحكام الحضنة	١٨٠ فصل في أحكام الإجارة
٢٥٤ (كتاب أحكام الجنائيات)	١٨٢ فصل في أحكام الجمالة
٢٥٨ فصل في بيان أحكام الدية	١٨٣ فصل في أحكام المخاربة والمزارعة وكراه
٢٦٣ فصل في أحكام القسامة	الأرض
٢٦٥ (كتاب بيان الحدود)	١٨٤ فصل في أحكام أحياء الموات
٢٦٧ فصل في أحكام القذف	١٨٦ فصل في أحكام الوقف
٢٦٨ فصل في أحكام الأشربة	١٨٩ فصل في أحكام الهبة
٢٦٨ فصل في أحكام قطع السرقة	١٩١ فصل في أحكام اللقطة
٢٧٠ فصل في أحكام قاطع الطريق	١٩٥ فصل في أحكام المقيط
٢٧٢ فصل في أحكام الصيال وأتلاف البهائم	١٩٦ فصل في أحكام الوديعة
٢٧٢ فصل في أحكام البغاة	١٩٧ (كتاب أحكام الفرائض والوصايا)
٢٧٤ فصل في أحكام الردة	٢٠٣ فصل في الفروض المقدرة في كتاب الله
٢٧٥ فصل في حكم نارك الصلاة	٢٠٩ فصل في أحكام الوصية
٢٧٥ (كتاب أحكام الجهاد)	٢١١ (كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به)
٢٧٩ فصل في أحكام السلب وقسمة الغنمية	٢١٤ فصل فيما لا يصح النكاح الأب

صحيحة

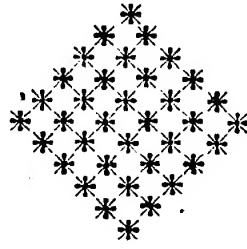
- ٢٨١ فصل في قسم الفيء على مستحقيه
 ٢٨٢ فصل في أحكام الجزية
 ٢٨٦ (كتاب أحكام الصيد والذبايح
 والضحايا والأطعمة)
 ٢٨٩ فصل في أحكام الأطعمة
 ٢٩٠ فصل في أحكام الاضحية
 ٢٩٣ فصل في أحكام العقيدة
 ٢٩٤ (كتاب أحكام السبق والرمي)
 ٢٩٦ (كتاب أحكام الأيمان والندور)
 ٢٩٨ فصل في أحكام الندور

صحيحة

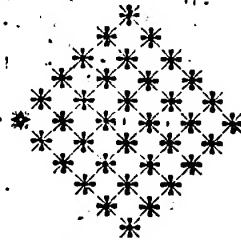
- ٣٠٠ (كتاب أحكام الاقضية والشهادات)
 ٣٠٦ فصل في أحكام القسمة
 ٣٠٩ فصل في الحكم بالبينه
 ٣١٢ فصل في شروط الشاهد
 ٣١٤ فصل في نصاب الشهود
 ٣١٧ (كتاب أحكام العتق)
 ٣١٩ فصل في أحكام الولاء
 ٣٢٠ فصل في أحكام التدبير
 ٣٢١ فصل في أحكام الكتابة
 ٣٢٢ فصل في أحكام أمهات الاولاد

﴿ غمت ﴾





﴿توشيح﴾
العالم العلامة الحبر البحر الفهامة
الشيخ محمد نوى على شرح الامام
أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزى على
من الامام ابي شجاع فى مذهب
الامام الشافعى رحمه الله تعالى
آمين
وبهامشه الشرح المذكور



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم نعمه
 حمدًا أو في نعمه وبكافئ مزيده ويدافع النقم ونشكره على ما فقه من ارادله خيرا كاملا في الدين
 الاقوم ونشهد أن لا اله الا الله الذي علم الانسان ما لم يعلم ونشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله
 الذي خصه الله تعالى بالشفاعة العظمى التي عمت كل أمة اللهم صل وسلم على سيدنا محمد الرسول
 الاعظم وعلى آله فلك الامم وأصحابه مصايح الظلم والتابعين لهم الى يوم يكشف فيه كل وصم
 بعدد كل حرف جرى به القلم **﴿أما بعد﴾** فيقول ويخ أقدام الطلبة الراجي رحمة ربه ودعاء من
 أحبه الحقير محمد نووي بن عمر عفي الله عنهما وغفر هذا توشيح على شرح العلامة تليذ المحقق
 جلال الدين محمد المحلى أبى عبد الله محمد بن قاسم الغزى سميت قوت الحبيب الغريب والله أسأل ان
 ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل قال الشارح رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله)
 ذكرت الحمدلة (تبركا بفتحة الكتاب) أى باول القرآن كافي المختار والافتتاح أعم من الابتداء اذ
 يطابق على شروع وعلى أكثر من الابتداء فان الا تى بنحو نصف يقال له مفتتح فيه (لانها) أى تلك
 الكلمة (ابتداء كل أمر ذى بال) أى حال بطلب ويباح شرعا فانه يطلب ابتداء الكتب بها في
 التصنيف والتدريس والقراءة عند الشيخ (وخاتمة كل دعاء مجاب) أى ترجى اجابته أى فانه يطلب
 ختم الدعاء بها كما يطلب بدؤه بها والاجابة قد تكون بعين المطلوب أو بدفع ضرر أو بثواب فى الآخرة
 كما قيل انه يأتى الشخص يوم القيامة فيعطيه الله تعالى ثوابا عظيما فيتعجب ويقول يا رب بماذا فيقول
 الله تعالى ألم تسألنى كذا وكذا فى وقت كذا وكذا فيتمنى أنه لم يكن أجيب بدعوة قط فى دار الدنيا
 (و) لان كلمة الحمد لله رب العالمين (آخر دعوى المؤمنين فى الجنة دار الثواب) فانهم يشتغلون فى
 الجنة بالتسبيح والتكبير لله تعالى ويختتمون ذلك بالتحميد والثناء عليه تعالى بما هو وأهله وفى
 هذا الذ كر سرورهم وكال لذاتهم (احمده) لاجل (أن وفق من أراد) أى صرف الله همه من أراد

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الامام العالم
 العلامة شمس الدين أبوعبد الله
 محمد بن قاسم الشافعى رحمه
 الله برحمته ورضوانه آمين
 الحمد لله تبركا بفتحة الكتاب
 لانها ابتداء كل أمر ذى بال
 وخاتمة كل دعاء مجاب وآخر
 دعوى المؤمنين فى الجنة دار
 الثواب أحمده أن وفق من
 أراد

(من عباده للنفقة) أى التفهم (فى الدين) أى أصوله وفروعه (على وفق مراده) تعالى والدين لغة العادة والشأن وشرعا الاحكام التى شرعها الله تعالى لعباده فانهم أطاعوا والها وامتثلوها (وأصلى وأسلم) أوقع الصلاة والسلام (على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين) واختار المؤلف هذا الاسم لوجوه منها أنه المختص بكلمة التوحيد ووجد فيه خواص منها قيل ان عدد الرسل ثمانية وخمسة عشر وهى عدد اسم محمد مبسوطا بان تعد الميم بتسعين لاشتمالها على ميمين ويا عند النطق هكذا ميم وتكرر ثلاث مرات وتعد الحاء بعشرة لاشتمالها على الالف والهمزة وقيل وأربعة عشر فيكون الواحد الباقي هو مقام الولاية فهو صلى الله عليه وسلم جامع لمقام النبوة والولاية اذ هو اصلهم وروى عن كعب ان اسم محمد مكتوب على ساق العرش وفى السموات السبع وفى قصور الجنة وغرفها وعلى نخور الحور العين وقصب آجام الجنة وورق طوبى وسدرة المنتهى وعلى اطراف الحب وبين اعين الملائكة ثم وصف المؤلف هذا الاسم بقوله (القائل من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين) وفى هذا الحديث بشارة للشئ غل بالفقه من حيث ان فيه اعلاما بموته على دين الاسلام (وعلى آله) قيل هم جميع أمة الاجابة وقيل من ينتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم أولاد فاطمة ونسلهم (وصحبه) أى المهاجرين والانصار ثم عم الشارح أوقات الصلاة والسلام على من ذكر بقوله (مدة ذكر الذاكرين وسهوا الغافلين) أى من أول الدنيا الى آخرها اذ لا يخالو وقت عن وجود ذكر وغفلة (هذا كتاب) أى شرح (فى غاية الاختصار) أى قلة الالفاظ (والتهذيب) أى التنقية من الزيادات (وضعته) أى ركبته هذا الشرح (على الكتاب) أى المتن (المسمى بالتقريب) أى وبالغاية أيضا (لينتفع به) أى الشرح (المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين) بالتعلم والتعليم فالشريعة ما شرعه الله تعالى من الاحكام على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وهو الدين وسميت به لانا غنناها وهو من عطف المرادف (وليكون) أى الشرح (وسيلة لنجاة يوم الدين) أى الجزاء (ونفعنا لعباده المسلمين) بالوقف أو بالهبة أو غير ذلك (انه سميع دعاء عباده) سماع قبول (وقريب) منهم قربا معنويا (مجيب) لدعائهم (ومن قصده) فى حوائجه تحصيل ما ينفع أو دفع ما يضر (لا يجيب) أى ينال ما طلب ثم استدلل المؤلف على السمع والقرب بقوله (واذا سألك عبادى غنى فانى قريب) أى من عبادى أسمع دعاءهم سرا (واعلم انه يوجد فى بعض نسخ هذا الكتاب) أى المتن (فى غير خطبته تسميته تارة بالتقريب وتارة بغاية الاختصار) وقول الشارح تسميته نائب الفاعل (فلذلك سميته) أى هذا الشرح (باسمين أحدهما فتح القريب المجيب فى شرح ألفاظ التقريب والثانى القول المختار) أى للعلماء الاختيار (فى شرح غاية الاختصار) ثم أبى المؤلف للمصنف بقوله (قال الشيخ الامام أبو الطيب ويشهر) أى أبو الطيب أيضا (بأبى شجاع شهاب الملة والدين) أى كشمعة تارسطعة فى الاضاءة لاهل الاسلام وعطف الدين من عطف المرادف (أحمد بن الحسين بن أحمد الاصفهاني) بفتح الهمزة وكسر هاء مع الفاء أو الباء ولد سنة ثلاث وثلاثين واربع مائة وكان قاضيا بمدينة اصبهان وتولى الوزارة سنة سبع وأربعين ففشر العدل والدين ولا يخرج من بيته حتى يصلى ويقرأ القرآن ما أمكنه ولا يأخذه فى الحق لومة لائم وكان له عشرة أنفار يفرقون على الناس الزكوات ويعطونهم الهبات يصرف على يد الواحد منهم مائة وعشرين ألف دينار فعم انعامه

من عباده للنفقة فى الدين على وفق مراده وأصلى وأسلم على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين وعلى آله وصحبه مدة ذكر الذاكرين وسهوا الغافلين ~~و بعد~~ هذا كتاب فى غاية الاختصار والتهذيب وضعته على الكتاب المسمى بالتقريب لينتفع به المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين وليكون وسيلة لنجاة يوم الدين ونفعنا لعباده المسلمين انه سميع دعاء عباده وقريب مجيب ومن قصده لا يجيب واذا سألك عبادى غنى فانى قريب واعلم انه يوجد فى بعض نسخ هذا الكتاب فى غير خطبته تسميته تارة بالتقريب وتارة بغاية الاختصار فلذلك سميته باسمين أحدهما فتح القريب المجيب فى شرح ألفاظ التقريب والثانى القول المختار فى شرح غاية الاختصار قال الشيخ الامام أبو الطيب ويشهر أيضا بأبى شجاع شهاب الملة والدين أحمد بن الحسين بن أحمد الاصفهاني

الصالحين والاختيار ثم زهد الدنيا وأقام بالمدينة المنورة بقم المسجد الشريف ويفرش الحصر
ويشعل المصابيح ويخدم الحجرة الشريفة إلى أن مات ودفن بمسجده الذي بناه عند باب جبريل
ورأسه قريب من الحجرة النبوية ليس بينهما الا خطوات يسيرة وعاش القاضي أبو شجاع مائة
وستين سنة ولم يخل عضو من أعضائه فقيل له في ذلك فقال ما عصيت الله بعضومها فلما حفظها
في الصغر عن معاصي الله حفظها الله في الكبر (سقى الله ثراه) أي أحمد بن الحسين (صبيب
الرحمة والرضوان) أي أنزل الله عليه رحمته ورضوانه كثيرا حتى يعم جسده وينفض عنه إلى
التراب الذي تحته وقول المؤلف صبيب من معول مطلق (وأسكنه أعلى فراديس الجنان) أي أعلى
درجات الجنان بالنسبة لآقران المصنف فهو أعلى نسي لا مطلق لان الأعلى المطلق لا يكون الا
له صلى الله عليه وسلم وليس في الجنان الا فردوس واحد (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدئ كتابي
هذا) أي لا بغيره (والله اسم للذات) أي البحث أي علم على الفرد الخالق للعالم بقطع النظر عن
الصفات (الواجب الوجود) أي لا يجوز على ذلك الفرد العدم فلا يسبقه عدم ولا يلحقه عدم
(والرحمن أبلغ من الرحيم) أي أعظم معنى من معنى الرحيم لان معنى الرحمن المنعم بجلال النعم
ومعنى الرحيم المنعم بدقائقها (الحمد لله هو) لغة (الثناء على الله تعالى بالجميل) أي ذكر أوصافه
تعالى الجميلة فالثناء للتعدي والجميل هو المحمود به أي هو مدلول الصيغة ولا يشترط فيه اختيار اتفاقا
بخلاف المحمود عليه وان كان في بعض الصور قد يتحدان حينئذ ذاتا ويختلفان اعتبارا فزيد كرم
باعتبار كون الكرم مدلول الصيغة محمودة وباعتبار كونه باعثا على القول محمود عليه بخلاف
قولك زيد حسن في مقابلة جوده عليه (على جهة التعظيم) أي مع جهة هي التعظيم ولو
ظاهر ايان لا يصدر عن الجوارح ما يخالفه فان صدر عنها ذلك كما لو قلت لزيد أنت عالم وضربته
بالقلم فذلك استهزاء وسخرية والتحقيق ان الشكر لا ينحصر في اللسان بل يعم الجنان والاركان بان
يعتقد ان الله سبحانه وتعالى معطي جميع النعم مذنبا لذلك أو يفعل طاعة في مقابلة النعمة أو
ينطق بلسانه متى وجد واحدا من هذه الثلاثة أثيب عليه ثواب الواجب ولو ترك الجميع حرم
واعتقاد الكل من الله كاف في الشكر كما ورد ان بعض الانبياء قال يا رب اذا كان جدي منك
فيم أحمدك فقال له المولى اذا علمت ان الكل مني فقد رضيت بذلك منك شكرا (رب أي
مالك العالمين) وجامعهم ومصالحهم (بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع) لعالم (خاص بن
يعقل) من الملائكة والجن والانس (لا جمع ومفرده عالم بفتح اللام لانه) أي العالم (اسم عام لما
سوى الله تعالى والجمع) أي العالمين اما (خاص بن يعقل) أو عام لهم ولغيرهم فيكون أخص من
العالم أو مساويا له وشأن الجمع ان يكون أعظم من مفردة لا اخص ولا مساويا للعالم كما يطلق على
جميع ما سوى الله يطلق على كل نوع بخصوصه فيقال عالم الانسان وعالم الملائكة مثلا فيكون
أخص من العالمين ويصح فيه معنى الجمعية بهذا الاعتبار لان العالمين يعم أنواع العقلاء وغيرهم
شمولا والعالم يطلق على كل صنف بخصوصه وليس جمعيته باعتبار اطلاقه على ما سوى الله تعالى
جملة لظهور استحالة فيبطل كونه اسم جمع أيضا فان كلاما من الجمع واسمه لا بد أن يكون أعم
من مفردة فالجمع من باب الكلية واسم الجمع من باب الكل ولذا فرقوا بينهما بان الجمع ما دل على
آحاده دلالة تكرار الواحد بحرف العطف فاذا قلت جاء الزيدون فقد حكمت على كل فرد فرد

سقى الله ثراه صبيب الرحمة
والرضوان وأسكنه أعلى
فراديس الجنان
(بسم الله الرحمن الرحيم)
أبتدئ كتابي هذا والله اسم
للذات الواجب الوجود
والرحمن أبلغ من الرحيم
(الحمد لله) هو الثناء على
الله تعالى بالجميل على جهة
التعظيم (رب) أي مالك
(العالمين) بفتح اللام وهو
كما قال ابن مالك اسم جمع
خاص بن يعقل لا جمع
ومفرده عالم بفتح اللام لانه
اسم عام لما سوى الله والجمع
خاص بن يعقل

زيدوزيدوزيدواسم الجمع فادل على مجموع الآحاد دلالة المركب على آحاده سواء كان له واحد
 من لفظه كغيب أم لا تقوم فقولك جاء القوم محكوم فيه على الهيئة المجتمعة لا على الأفراد فظهر
 ان العالمين جمع والتحقيق انه مسوق لشروط جمع السلامة لان العالم في الاصل اسم لما يعلم به
 الشيء ثم غلب استعماله فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض فانها لا مكانها
 وافقارها الى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده (وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي) وزاد
 الشارح السلام فرار من كراهة افراد أحدهما عن الآخر وان كان الافراد في الخط لا يكره كراهة
 شديدة بخلاف الافراد في اللفظ فانه أشد كراهة (هو) أي النبي (بالهمز) من النبأ أي الخبر لانه
 مخبر عن الله تعالى (وتركه) وهو الاكثر من النبوة على وزن رحمة وهي الرفع لان النبي من فروع
 الرتبة وهو (انسان أوحى اليه بشرع يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه) فالواو والهمزة وان زائدة أي
 بل يعمل في خاصة نفسه ويبلغ للناس انه نبي فقط ليحترم (فان أمر بتبليغه أي الشرع فنبى ورسول
 أيضا) فالنبي أعم من الرسول ثم الرسالة أفضل من النبوة لانها تتم هداية الامة كالعلم والنبوة
 قاصرة على النبي نفسه كالعبادة وجملة الصلاة خبرية اللفظ انشائية المعنى فالمقصود انشاء الدعاء
 لان المأمور به في الحديث طلب الصلاة لا الاخبار بها فان الاخبار بالصلاة ليس بصلاة
 بخلاف جملة المجدلة لان الاخبار بالمجدد (والمعنى) أي معنى هذه الجملة ان المصنف (يفشى)
 أي يوجد (الصلاة والسلام عليه) صلى الله عليه وسلم (ومحمد علم) أي اسم يعين المسمى (منقول
 من اسم مفعول) الفعل (المضعف العين) أي المكبر عين الكلمة وهو جدد بتشديد الميم وهي
 عين الكلمة فهي مكررة واسم المفعول منه محمد (والنبي بدل منه) أي محمد بدل المطابق (أو عطف
 بيان عليه) والاولى ان يجعله نعماله ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على انه مفعول
 به لنعل محذوف على سبيل المدح (وعلى آله الطاهرين) أي من النقا نصوص الحسية والمعنوية (هم)
 أي آله صلى الله عليه وسلم (كما قال الشافعي اقراره) صلى الله عليه وسلم (المؤمنون) أي والمؤمنات
 (من بنى هاشم وبنى المطاب) أي وبناتهم ما وهذا القول بالنسبة الى مقام الزكاة والفقر والغنية
 عند امامنا الشافعي رضي الله عنه (وقيل واختاره) أي هذا القول الامام يحيى (النووي انهم)
 أي آله صلى الله عليه وسلم (كل مسلم) أي ولوعاصيا وهذا بالنسبة الى مقام الدعاء خاصة كما هنا
 وقيل المراد بهم الاتقياء في مقام الدعاء ونقل عن النووي أيضا (ولعل قوله الطاهرين منتزع) أي
 مأخوذ (من قوله تعالى ويطهركم تطهيرا) أي من الرذائل (وعلى صحابته) بفتح الصاد أي أصحابه
 (جمع صاحب النبي) قال محمد الرازي في المختار لم يجمع فاعل على فعالة الا هذا الحرف فقط اه
 وازافة صاحب للنبي احتراز عن صاحب له قبل النبوة والمراد بصاحب النبي الصحابي وهو من
 اجتمع مؤمنابه بعد نبوته حال حياته وليس الاجتماع في السماء ولو أعمى أو غير مميز ولو ساعة ولو بلا
 مجالسة ومماشاة ومكاملة أو من أحدهما على الآخر وهو نائم بخلاف التابعي فلا بد من طول
 اجتماعه بالصحابي والفرق ان اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي اضعاف
 ما يؤثر بغيره فالاعرابي الجلف ينطق بالحكمة بمجرد اجتماعه صلى الله عليه وسلم ولا يشترط
 في الصحابي اذراك البعثة بناء على القول بتأخرها عن النبوة بثلاث سنين فانهم عدوا ورقة بن نوفل
 في الصحابة مع موته قبل البعثة فدخل في الصحابي مؤمنوا الانس والجن والملائكة فانهم مكلفون

(وصلى الله وسلم) على سيدنا
 محمد النبي (هو بالهمز وتركه
 انسان أوحى اليه بشرع
 يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه
 فان أمر بتبليغه فنبى
 ورسول أيضا والمعنى ينشئ
 الصلاة والسلام عليه
 ومحمد علم منقول من اسم
 مفعول المضعف العين
 والنبي بدل منه أو عطف
 بيان عليه (و) على (آله
 الطاهرين) هم كما قال الشافعي
 اقراره المؤمنون من بنى
 هاشم وبنى المطاب وقيل
 واختاره النووي انهم كل
 مسلم ولعل قوله الطاهرين
 منتزع من قوله تعالى
 ويطهركم تطهيرا (و)
 على (صحابته) جمع صاحب
 النبي

بالطاعات العملية ويدخل في ذلك عيسى والخضر بناء على القول بانهم اجتماع نبينا صلى الله عليه وسلم في الارض وقد الغز التاج السبكي في عيسى عليه السلام بقوله

من باتفاق جميع الخلق أفضل من * خير الصحاب ابي بكر ومن عمر

ومن علي ومن عثمان وهوفتي * من أمة المصطفى المختار من مضر

(وقوله أجمعين تأكيد لصحابته) أي ولا له أيضا (ثم ذكر المصنف انه مسؤول في تصنيف

هذا المختصر بقوله) ومعنى التصنيف جعل الشيء أصنافا وتمييز بعضها عن بعض ومعنى التأليف

التكملة كما في المختار (سألني بعض الاصدقاء) بكسر الدال (جمع صديق) وهو من يفرح

لفرحك ويحزن لحزنك (وقوله حفظهم الله تعالى جملة دعائية) أي حرسهم الله تعالى من كل

مكره والضمير اعماد للضاف اليه أو للضاف وان كان مفردا لفظا نظر المعناه لانه يصدق بالمتعدد

(ان أعمل) أي اصنف (مختصرا هو ما قل لفظه وكثر معناه) أي غالبا (في) علم (الفقه هو) أي

الفقه (لغة) أي في لغة العرب (الفهم) أي ارتسام صورة الشيء في الذهن (واصطلاحا) أي

في اتفاق الفقهاء (العلم بالاحكام الشرعية العممية) نخرج العلم بالذوات والصفات كصورة

الانسان وبياضه وخرج العقلية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بان النار محرقة

وخرج الاعتقادية كالعلم بان الله واحد والاحكام سبعة الواجب والمندوب والحرام والمكروه

والمباح والصحيح والباطل فالواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والمندوب ما يثاب على فعله

والحرام ما يثاب على تركه امتثالا ويعاقب على فعله والمكروه ما يثاب على تركه امتثالا والمباح

ما ليس فيه ثواب ولا عقاب والصحيح ما يعتد به والباطل ما لا يعتد به ثم وصف المؤلف العلم بقوله

(المكتسب من أدلتها) أي من الأدلة المحصلة للاحكام (التفصيلية) نخرج علم النبي وعلم جبريل

فان ذلك ليس من الأدلة بل بطريق الوحي من جبريل وهو بطريق الالهام أو من اللوح المحفوظ

ونخرج علم الخلا في فانه اجالي (على مذهب) أي طريقة (الامام الاعظم المجتهد) اجتهاد اطلقا

(ناصر السنة والدين أبي عبد الله محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي) نسبة

لشافع المذكور وهذا الامام امام الأئمة فانه فاق في العلم والعمل والورع والزهد والمعرفة والذكاء

والحفظ والفلسفة أكثر من سبقه حتى مشايخه ورأى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أعطاه ميزانا

فأول له بأن مذهبه أعدل المذاهب كما اتفق لبعض أولياء الله تعالى انه رأى ربه في المنام رؤية

تليق بذاته الا قدس فقال له يارب بأى المذاهب أشتمل فقال له مذهب الشافعي نفيس (ولد

بغزة) وهى من الشام التى توفى فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (سنة خمسين ومائة)

ثم أجاز بالافتاء وهو ابن مقدار خمس عشرة ثم رحل لمالك فأقام عنده مدة ثم لبغداد ولقب ناصر

السنة ثم بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فأقام بها (ومات

رحمة الله عليه ورضوانه يوم الجمعة) ضحوة النهار (سنة أربع ومائتين)

وعمره أربع وخمسون سنة ودفن بعد العصر في القرافة المعروفة بتربة أولاد ابن عبد الحكم

وأريد بعد أزمنة نقله منها ببغداد فظهر من قبره حين فتح روائح طيبة عطت الحاضرين عن

احساسهم فتركوه (ووصف المصنف مختصره باوصاف) أي سنة (منها) أوصاف سابقة وهى

كونه في الفقه وكونه على مذهب الشافعي ومنها أوصاف لاحقة وهى أربعة كونه في غاية

وقوله (أجمعين) تأكيد

لصحابته ثم ذكر المصنف

انه مسؤول في تصنيف هذا

المختصر بقوله (سألني بعض

الاصدقاء) جمع صديق

وقوله (حفظهم الله تعالى)

جملة دعائية (ان أعمل

مختصرا) هو ما قل لفظه

وكثر معناه (في الفقه) هو

لغة الفهم واصطلاحا العلم

بالاحكام الشرعية العملية

المكتسب من أدلتها

التفصيلية (على مذهب

الامام) الاعظم المجتهد

ناصر السنة والدين أبي

عبد الله محمد بن ادریس بن

العباس بن عثمان بن شافع

(الشافعي) ولد ببغزة سنة

خمسين ومائة ومات (رحمة

الله عليه ورضوانه) يوم

الجمعة سلخ رجب سنة

أربع ومائتين ووصف

المصنف مختصره باوصاف

منها

الاختصار وكونه يقرب على المتعلم درسه وكونه يسهل على المبتدى حفظه وكون المصنف يكثر فيه من التقسيمات وحصر الخصال (انه) أى المختصر (فى غاية الاختصار) أى فى آخر مراتب تقليل الالفاظ (ونهاية الایجاز) أى أقصى القصر السريع الوصول الى الفهم (والغاية والنهاية متقاربان) قبل الغاية فى المعانى والنهاية فى الذوات (وكذا الاختصار والایجاز) فهمما اشتركا فى حذف شئ من الكلام لكن الاختصار حذف عرض الكلام كقوله عندي ذهب بدل عسجد والایجاز حذف طوله كقوله هذا من وكذب فالانبيان بكلمة قليلة الحروف اختصار وترك التكرير ایجاز (ومنها) أى الاوصاف (انه) أى مختصره (يقرب على المتعلم لفروع الفقه درسه) أى تعلمه وتعليمه بسبب اختصاره وحلاوة ألفاظه (ويسهل على المبتدى) وهو الاخذ فى صغار العلوم ومن لم يقدر على تصوير المسئلة (حفظه أى استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب) أى يريد (فى حفظ مختصر فى الفقه) لوضوح عبارته والمتعلم الموفق من حازار ربعا هى شدة العناية أى قوة الاعتناء وذكاء القريحة ومعلم ذو نصيحة بان يعلم صغار العلوم قبل كبارها رتبة واستواء الطبيعة وهو الخلو عن الشواغل وسلامة الآلات واذاجع العالم ثلاثا تمت النعمة على المتعلم وهى الصبر والتواضع وحسن الخلق واذاجع المتعلم ثلاثا تمت النعمة على العالم العقل والادب وحسن الفهم قال عمر بن الخطاب تنقحوا قبل ان تسودوا فتمنعوا من التعلم وهو معنى قول الشافعى تنقحه قبل ان ترأس فانك اذا رأست فلا سبيل الى التعلم اهـ والعلم لا يدرك الا بالتواضع كما قال بعضهم من بحر الكامل العلم حرب للفتى المتعالى * كالسبيل حرب للمكان العالى

أى ان العلم لا يصل ولا يتمكن للفتى المتكبر كما ان السبيل لا يصل ولا يعلو على المكان المرتفع ومن لطائف الاشارة ان أول حرف من العلم والغنى والخصب مكسور اشارة الى أن صفات العلو الحسنة انما تنال بالانخفاض بخلاف اضدادها من الجهل والفقر والجذب فان أول حرف منها مفتوح اشارة الى أن الصفات القيحية بنصب النفس كما قال بعضهم الظهور يقصم الظهور أى ان ظهور النفس يكسر الظهور (وسألتنى أيضا بعض الاصدقاء ان أكثر فيه أى المختصر من التقسيمات للاحكام الفقهية) أى ضبط (الخصال الواجبة والمندوبة وغيرها (فأجبتة الى) سؤاله فى (ذلك طالب الثواب) من الله جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبا الى الله سبحانه وتعالى) فى الاعانة من فضله على تمام هذا المختصر و (فى التوفيق للصواب) وهو ضد الخطا (انه) تعالى (على ما يشاء) أى يريد (قدیر) أى قادر (وبعباده لطيف

انه فى غاية الاختصار ونهاية الایجاز) والغاية والنهاية متقاربان وكذا الاختصار والایجاز ومنها أنه (يقرب على المتعلم) لفروع الفقه (درسه) ويسهل على المبتدى حفظه (أى استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب فى حفظ مختصر فى الفقه) (و) سألتنى أيضا بعض الاصدقاء (أن أكثر فيه) أى المختصر (من التقسيمات) للاحكام الفقهية (و) (من حصر) أى ضبط (الخصال الواجبة والمندوبة وغيرها (فأجبتة الى) سؤاله فى (ذلك طالب الثواب) من الله جزاء على تصنيف هذا المختصر (راغبا الى الله سبحانه وتعالى) فى الاعانة من فضله على تمام هذا المختصر و (فى التوفيق للصواب) وهو ضد الخطا (انه) تعالى (على ما يشاء) أى يريد (قدیر) أى قادر (وبعباده لطيف

الإحسان في صورة الامتحان كاعطاء يوسف عليه السلام الملك في صورة الابتلاء بالرقية وآدم عليه السلام الفوز الاكبر في صورة ابتلائه باخراجه من الجنة ونينا النخ والنصر المبين في صورة ابتلائه باخراجه من مكة (خبير باحوال عبادته والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده) قال السهيلي لما جاء البشير الى يعقوب عليه السلام اعطاه في البشارة كلمات كان يروى عنها عن ابنه عن جده عليهم الصلاة والسلام وهي بالطيفا فوق كل لطيف الطفا في في أمورى كلها كما أخب ورضى في دنياى واخرى (والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير) ومعنى الحكيم العالم وصاحب الحكمة او المتقن للامور كما في المختار (واللطيف والخبير اسمان من أسمائه تعالى) الحسن المذكورة في حديث ان الله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة (ومعنى الاول) أى الذى هو لطيف (العالم بدقائق الامور) أى مخفياتها (ومشكلاتها) أى مشتبهاتها (ويطلق) أى اللطيف (أيضا بمعنى الرفيق بهم) أى والموفق لهم على الطاعات والحفاظ عليهم عن المعاصى (فإن الله تعالى عالم بعباده) أى يذاتهم واقوالهم واقوالهم (وبمواضع خواتمهم) أى فى الدنيا والاخرة (رفيق بهم) أى فلا يكلفهم ما لا يطيقون (ومعنى الثاني) أى الذى هو خبير (قريب من معنى الاول) فانه بمعنى العلم بواطن الاشياء (ويقال) فى الماضى والمضارع (خبرت الشئ أخبره) من باب نصر ينصر ومصدره خبر بفتح الخاء واسم مصدره خبر بضمها واسم فاعله يقال (فأنا به) أى الشئ (خبير أى عليم) أى بباطنه كظاهره (قال المصنف رحمه الله تعالى)

كتاب احكام الطهارة

أى وكيفيتها فالطهارة مشتملة على وسائط اربعة وهى المياه والداغ والحجر والتراب وعلى مقاصد اربعة وهى الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة (والكتاب لغة) أى من جهة لغة العرب (مصدر) أى أمر يحدثه الفاعل متلبس (بمعنى الضم والجمع) وهو عطف عام على خاص لان كل ضم فيه جمع ولا عكس لاخذ التلاصق فى مفهوم الضم دون الجمع (واصطلاحا) أى فى عرف الفقهاء (اسم جنس من الاحكام) أى قليلا كانت أو كثيرا (أما الباب فاسم لنوع) أى الجملة من الالفاظ شبيهة بالنوع (عمادخل تحت ذلك الجنس) أى الكتاب الشبيه بالجنس قال بعضهم الكتاب اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول والباب اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول والفصل اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على مسائل فالكتاب كالجنس الجامع لأبواب جامعة لتفصيل جامعة لمسائل فالأبواب أنواعه والفصول أصنافه والمسائل أشخاصه (والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة) أى من الاقدار ولو طاهرة كالحائط حسية كانت كالانجاس او معنوية كالعيوب وفى الحديث ان الله تطيف أى منزّه عن النقائص يحب النظافة (وأما شرعا) أى عند أهل الشرع وهم الفقهاء (ففيها) أى الطهارة (تفاسير) أى تعاريف (كثيرة منها) أى من تلك التفاسير باعتبار الفعل (قوله فعل ما تستباح به الصلاة) أو ما فيه ثواب مجرد والمراد بالفعل المعنى المصدرى وهو وضع الماء على الوجه مثلا وبما بعده المعنى الحاصل بالمصدر وهو التطهر أى حصول الطهر بذلك ومنها باعتبار الوصف الحاصل عن الفعل قول القاضى حسين ان الطهارة زوال المنع المترتب على الحدث والخبث (أى من وضوء وغسل وتيمم وازالة النجاسة) وهذا بيان لما (أما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء) أى لما فضل من ماء طهارته كالذى يبقى فى نحو الأبريق لافى نحو بئر (ولما كان

خبير) باحوال عبادته والاول مقتبس من قوله تعالى الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير واللطيف والخبير اسمان من أسمائه تعالى ومعنى الاول العالم بدقائق الامور ومشكلاتها ويطلق أيضا بمعنى الرفيق بهم فأن الله تعالى عالم بعباده وبمواضع خواتمهم رفيق بهم ومعنى الثاني قريب من معنى الاول ويقال خبرت الشئ أخبره فأنا به خبير أى عليم قال المصنف (رحمه الله تعالى)

كتاب احكام الطهارة

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحا التيمم جنس من الاحكام أما الباب فاسم لنوع عمادخل تحت ذلك الجنس والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة وما شرعها بفتح الشاء لغة النظافة بفتح الشاء فلو لم فعل ما تستباح به الصلاة أى من وضوء وغسل وتيمم وازالة النجاسة أما الطهارة بالضم فاسم لبقية الماء ولما كان

الماء آلة للطهارة استطرده المصنف) أى أجرى (لأنواع المياه فقال المياه التى يجوز اى يصح التطهير بها) أى بكل منها (سبع مياه ماء السماء أى النازل منها) بالرفع نعت ماء (وهو) على قسمين الاول (المطر) فانه ينزل من سماء الدنيا قطعاً كباراً على السحاب ثم ينماع عليه وينزل من عيون فيه كعيون الغربال والثانى الندى وهو الذى ينزل آخر الليل ويقع على الزرع والحشيش الاخضر ومن عجب امره أنه لو خرق بيضة بآبرة وأخرج ما فيها ثم ملئت بماء الندى وغطى خرقها بشمع مثلاً ووضعت على الارض فلما جاء وقت الاستواء طارت الى الجو (وماء البحر أى الملح) بالرفع نعت لماء وبالجر نعت للبحر فانه اسم للماء الكثير والمالح فقط (وماء النهر أى الحلو) وهو ضد المتر (وماء البئر) وهو الثقب المستدير النازل فى الارض ومنه بئر زمزم فلا يكره استعمال مائه ولو فى إزالة النجاسة لكنه خلاف الاولى (وماء العين) وهو الشق فى الارض يفتح منه الماء على سطحها غالباً وهى على ثلاثة أقسام أرضية كالنابغة من أرض أوجب وحيوانية صورة كالنابغة من الزلال وهوشى ينعد من دخان يرتفع من الماء على صورة الدود توجد فى نحو الثلج وليس بدوداً لانه ينماع عند عرض الحرارة له وانسانية كالنابغة من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم (وماء الثلج) بفتح التاء المثناة وهو النازل من السماء ما نعا ثم يجمد على الارض من شدة البرد ولا يوجد الا فى البلاد الباردة كالشام (وماء البرد) بفتح الراء وهو النازل من السماء جامداً كالمخ ثم ينماع على الارض كما يوجد فى مكة (ويجمع هذه السبعة) أى وغيرهما معد الماء النابع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم (قولك) هى (ما نزل من السماء أو نبع من الارض على اى صفة كانت) من طعم ولون أو ريح (من اصل الخلقة) اى من أصل الوجود وهذا انما هو بحسب ظاهر العيان الآن والاجميع المياه نزلت من السماء قال الله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع فى الارض (ثم المياه) اى كل واحد من المياه المتقدم ذكرها (تنقسم) بحسب وصفها (على اربعة اقسام احدها طاهر فى نفسه) اى لذاته من غير ضم وصف اليه (مطهر لغيره) اى يحصل الطهارة لغيره من رفع حدث أو إزالة خبث أو نحوها كالطهارة المندوبة (غير مكروه استعماله) وهو الماء المطلق عن قيد لازم) عند العالم بحاله من أهل اللسان بان لم يقيد أصلاً بان تقول هذا ماء أو قيد قيداً منفكاً كان تقول هذا ماء البحر (فلا يضر القيد المنفك) فى بعض الاوقات (كماء البئر فى كونه مطلقاً) وخرج بقيد الاطلاق ما قيد بقيد لازم فى جميع الاوقات كالاضافة فى قولهم ماء البطيخ أو الصفة فى قوله تعالى من ماء دافق أو لام العهد فى قوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء أى انما وجوب الغسل بالماء المطلق من خروج المني (والثانى طاهر مطهر مكروه استعماله) شرعاً وطبائياً (فى البدن) اى بدن من يخشى عليه البرص كالأدعى ولوميتا والخيلى البلق ولا فرق بين طاهر البدن وباطنه كشرب ولو فى مائع (لا فى الثوب) ولا فى الطين ونحوه (وهو الماء الشمس اى المسخن بتأثير الشمس فيه) اى الماء بحيث تفصل من الاناء زهومة تطهر على وجه الماء مع كونها منبثة فيه ايضا ولا فرق فى الكراهة بين القليل والكثير والمغطى والمكشوف لكن المكشوف اشد كراهة لشدة تأثير الشمس فيه (واغايكره) ذلك الماء (شرعاً) أى وطبائياً (بقطر حار) كالجواز فى الصيف لا بقطر معتدل كمصر أو بارد كالشام فلا يكره الشمس فيه ما ولو فى الصيف الصائف (فى اناء منطبع) أى قابل لدق المطارق عليه كالرصاص والنحاس وان لم يطرق كبركة فى جبل حديد (الا

الماء آلة للطهارة استطرده المصنف لأنواع المياه فقال (المياه التي يجوز) أى يصح (التطهير بها سبع مياه ماء السماء) أى النازل منها (وهو المطر) (وماء البحر) أى الملح (وماء النهر) أى الحلو (وماء البئر) (وماء العين) (وماء الثلج) (وماء البرد) (ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء أو نبع من الارض على أى صفة كان من أصل الخلقة (ثم المياه) تنقسم (على اربعة اقسام) أحدها (طاهر) فى نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله (وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضر القيد المنفك كماء البئر فى كونه مطلقاً (و) الثانى (طاهر مطهر مكروه) استعماله فى البدن لا فى الثوب (وهو الماء الشمس) اى المسخن بتأثير الشمس فيه (واغايكره شرعاً بقطر حار فى اناء منطبع) الا

اناء النعدين) أى الذهب والفضة فلا يكره الشمس فيه ما من حيث هو (لصفاء جوهرها)
 فلا ينفصل منهما شيء وان حرم من حيث استعمال آنية الذهب والفضة والاناء المموءة باحدهما
 كأنهما ان كثر المموءة به بحيث يمنع التمويه انفصال شيء من الاناء فلا يكره والا كره (واذا برد) أى
 الشمس (زال الكراهة) وان سخن بالنار بعد برودته فلا تعود الكراهة (واختار النووي عدم
 الكراهة مطلقا) أى وجدت الشروط أولا لضعف الدليل وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة
 لا تفعلى يا حيرة فانه ضعيف عند بعض المحققين فاختار النووي من أجل ضعفه عدم الكراهة
 (ويكره أيضا شديد السخونة والبرودة) وبخلاف قليلهما ولو كان مسخنا بنجس خلا فاللام
 احمدا ولا فرق في الكراهة بين الطهارة وغيرها (والقسم الثالث طاهر في نفسه) فيحل استعماله
 مع الكراهة كالشرب والطبخ (غير مطهر لغيره وهو) ينقسم قسمين الأول (الماء) القليل
 (المستعمل في رفع حدث) وهو ماء المرة الاولى في وضوء واجب أو غسل كذلك (أو ازالة نجس)
 ولو معفو عنه كدم البراغيث وشرط الحكم بطهارة المستعمل في ذلك (ان لم يتغير ولم يزد وزنه بعد
 انفصاله) عن المحل المغسول (عما كان) أى عن القدر الذى كان عليه قبل الغسل به (بعد اعتبار
 ما يتشربه المغسول من الماء) وبعد اعتبار ما يجمعه المغسول من الوسخ وكان الماء وارا دأعلى
 النجاسة وقد طهر المحل فان تغير ذلك الماء ولو يسيرا وزنه بعد اعتبار ما يأخذه الماء من
 الوسخ والمغسول من الماء أو كان الماء مورودا كان وضعه أولا الماء ثم وضع فيه الثوب المتنجس اولم
 يطهر المحل بان بقي للنجاسة طعم اولون اوريد فهو من افراد القسم النجس الا ترى (و) الثانى الماء
 (المتغير) طعمه اولونه اوريدحه سواء كان قليلا ام كثيرا (اى ومن هذا القسم الماء المتغير اوصافه
 بما أى بشئ خالطه من الطهارات) المستغنى عنها كمسك (تغيرا) كثيرا بحيث (ينع اطلاق اسم
 الماء عليه) بان يحدث له بسبب المخالطة اسم آخر يزول به وصف الاطلاق (فانه) أى الماء المتغير
 (طاهر) اى فى نفسه (غير طهور) لغير ما خالطه اما المخالطة فانه مطهر كما لو اريد تطهير عجين أو طين
 فصب عليه الماء فتغير به ولو كثيرا قبل وصوله للجميع فانه يطهر جميع اجزائه بوصوله لها وان كان
 متغيرا كثيرا للضرورة لانه لا يصل الى جميع اجزائه الا بعد تغيره (حسبا كان التغير) بان كان
 يدرك بالشئ أو بالذوق أو بالبصر (او تقدير يا) أى بان كان لا يدرك بذلك (كان اختلط بالماء ما
 يوافقه فى صفاته) كلها التى هى الطعم واللون والريح (كماء الورد المنقطع الرائحة) اى والطعم
 واللون (والماء المستعمل) فيه قدر مخالطه اوسطا بين أعلى الصفات وأدناها الطعم طعم الرمان واللون
 لون العصير والريح ريح اللادن بفتح الدال المعجمة وهو اللبان الذكر فاذا أعرض عن التقدير وهجم
 واستعمله كفى اذ غاية الامر انه شاك فى التغير المضى والاصل عدمه (فان لم ينع) أى التغير بالمخالط
 (اطلاق اسم الماء عليه بان كان تغيره بالطاهر) أى المخالط (يسيرا او) اختلط الماء (بما يوافق
 الماء فى صفاته) كالماء المستعمل (وقدر مخالط) أى وسطا (ولم يغيره فلا يسلب طهوريته) أى فى
 الصورتين والفعل مبني للمجهول كما نقل عن الاجه ورى والفاء رابطة للجواب (فهو) أى
 ذلك المتغير (مطهر لغيره) ولذلك اغتسل صلى الله عليه وسلم وهو وميمونة من قصعة فيها اثر العجين اه
 (واحترز) أى المصنف (بقوله خالطه عن) التغير (الطاهر المجاور له) أى الماء وهو ما يمكن فصله
 أو ما يتميز فى رأى العين كدهن ولو ما نعا وعود وهذا فى المجاور الذى لا يتحلل منه شيء والا فهو من

اناء النعدين لصفاء جوهرها
 واذا برد زالت الكراهة
 واختار النووي عدم
 الكراهة مطلقا ويكره أيضا
 شديد السخونة والبرودة
 (و) القسم الثالث (طاهر)
 فى نفسه (غير مطهر) لغيره
 (وهو الماء المستعمل) فى
 رفع حدث او ازالة نجس
 ان لم يتغير ولم يزد وزنه بعد
 انفصاله عما كان بعد اعتبار
 ما يتشربه المغسول من الماء
 (والتغير) أى ومن هذا القسم
 الماء المتغير احدى اوصافه
 (بما) أى بشئ (خالطه من
 الطهارات) تغيرا يمنع اطلاق
 اسم الماء عليه فانه طاهر
 غير طهور حسبا كان
 التغير او تقديريا كأن
 اختلط بالماء ما يوافقه فى
 صفاته كماء الورد المنقطع
 الرائحة والماء المستعمل
 فان لم يمنع اطلاق اسم الماء
 عليه بان كان تغيره بالطاهر
 يسيرا أو بما يوافق الماء
 فى صفاته وقدر مخالطه
 يغيره فلا يسلب طهوريته
 فهو مطهر لغيره واحترز
 بقوله خالطه عن الطاهر
 المجاور له

المخالط وذلك كاعرقسوس والشاهي (فانه) أى الماء المتغير بالطاهر المجاور له (باق على ظهوريته) أى على كونه مطهرا لغيره (ولو كان التغير كثيرا) ولو كان التغير بالطعم واللون والريح معالكن ان حدث له اسم آخر كأن اذيب فيه شحم فصار يسمى باسم المرققة ضر ذلك لان حدوث الاسم الآخر دليل على انفصال عين من المجاور فصار مخالطا (وكذا المتغير بمخالط لا يستغنى الماء عنه كطين) وان طرح بعد دقه (وطحلب) ان لم يطرح فان أخذ ثم طرح صحجا ثم تفتت بنفسه ضر كما نقل عن ابن قاسم العبادي (وما في مقره وممره) أى سواء كانا خلقين أو مصنوعين بحيث يشبهان الخلقين (والتغير بطول المكث فانه) أى الماء المتغير بما في مقره وممره وبطول المكث (طهور) أى مطهر لغيره وذلك لمشقة صون الماء عن ذلك ولعدم مخالطة الماء بشئ في صورة طول المكث والراجح ان المتغير بشئ مطلق وقيل مستثنى من غير المطلق تسهيا على العباد في جواز الطهر به (والقسم الرابع ماء نجس أى متنجس وهو قسمان) أى نوعان (أحدهما قليل وهو) أى الماء المتنجس (الذى حلت) أى وردت (فيه نجاسة) نجاسة (تغير) الماء التي وردت عليه النجاسة (أم لا) خلا فاللام مال حيث قال لا ينجس الماء ولو قليلا لا بالتغير واختاره كثير من الشافعية (وهو أى والحال انه) أى الماء الوارد عليه نجاسة (ماء دون القلتين) أى يقينا ولو جازيا قوله ماء بالماء والرفع فان لم تحل النجاسة فيه ولا قته وهو قليل تنجس أيضا وان لم تحل فيه لكن تغير بريح النجاسة التي على الشط لم يضر لانه مجرد استرواح من غير حلول ولا ملاقة (ويستثنى من) نجاسة (هذا القسم الميتة التي لادم لها سائل) أى في عاداتها (عند قتلها أو شق عضو منها) في حياتها (كالذباب) فان شق في السيلان وعدمه جاز الشق عند الشمس الرملى تبع للغزالي لانه لحاجة وقال ابن حجر تبعا لامام الحرمين لا يجوز الشق لانه تعذيب وله حكم ما يتحقق عدم سيلان دمه عملا بالاصل في طهارة الماء فلا ينجسه بالشق ويحتمل عدم العفولان العفور خاصة فلا يرجع اليها الا بيقين (ان لم تطرح) أى الميتة (فيه) أى الماء بان وقعت بنفسها أو كانت ناشئة فيه كدود الخلل والجن (ولم تغيره) بموتها فيه فان غيرته ولو يسيرا تنجس ولا يظهر بزوال تغير مادام قليلا فلو طرحت فيه حية وماتت قبل وصولها اليه أو ميتة فحييت قبل وصولها اليه لم تضر في الحالين على الراجح ولا يضر طرحتها بالريح فقط والمائع ولو كثيرا كالماء القليل في حكمه (وكذا النجاسة التي لا يدركها الطرف) أى المعتدل ولو كانت من مغلف كما اذا عف الذباب على نجس رطب لم يشاهد ما عاق به من النجاسة أو رآه قوى البصر دون معتدله ثم وقع في ماء قليل أو مائع (فكل منهما) أى الميتة التي لادم لها سائل والنجاسة التي لا يدركها الطرف (لا ينجس) الماء القليل و (المائع) لمشقة الاحتراز عنهما (ويستثنى أيضا صور مذكورة في المبسوطات) أى من حيث العفوعنها لا بقيد كونها في الماء منها السرجين الذي يخبز به فيعني عن الخبز بأكله أو ثرده بمائع كلبن ولا يجب غسل النعم منه لنحو الصلاة ولكن يعنى عن جملة في الصلاة عند الرملى وقال الخطيب يعنى عنه فيها ولا تبطل صلاة حامله ومنه ما يبق في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته والضابط في ذلك ان جميع ما يشق الاحتراز عنه غالباهو ومعفو عنه (وأشار للقسم الثاني) أى النوع الثاني (من القسم الرابع بقوله أو كان) أى الماء التي وردت عليه نجاسة (كثيرا قلتي فأكثر) من محض الماء ولو مستعملا (فتغير) أى الماء الكثير عقب حلول النجاسة فيه حسيا كان التغير أو تقدير بابان وقع في الماء نجس يوافقه في صفاته كالبول

فانه باق على ظهوريته
ولو كان التغير كثيرا وكذا
المتغير بمخالط لا يستغنى
الماء عنه كطين وطحلب
وما في مقره وممره والمتغير
بطول المكث فانه طهور
(و) القسم الرابع (ماء
نجس) أى متنجس وهو
قسمان أحدهما قليل
(وهو الذى حلت فيه نجاسة)
تغير أم لا (وهو) أى والحال
انه ماء (دون القلتين)
ويستثنى من هذا القسم الميتة
التي لادم لها سائل عند
قتلها أو شق عضو منها
كالذباب ان لم تطرح فيه ولم
تغيره وكذا النجاسة التي
لا يدركها الطرف فكل
منهما لا ينجس المائع
ويستثنى أيضا صور مذكورة
في المبسوطات وأشار للقسم
الثاني من القسم الرابع
بقوله (أو كان) كثيرا (قلتي)
فأكثر (فتغير)

المنقطع الرائحة واللون والطعم فيقدر مخالفاً شديداً بقدر لونه لون الحبر وطعمه طعم الخل وريحه
 ربح المسك وتقدر الاوصاف الثلاثة ان كان الواقع له أوصاف ثلاثة فان فقدت واحدة فرض
 المخالف المناسب لها فقط ومثله يجري في الطاهر (يسيراً أو كثيراً) بجوار أو مخالط وانما ضرها
 التغير اليسير وبالجوار دون ما تقدم في الطاهر لغاظ أمر النجاسة (والقلتان) في الاصل الجرتان
 العظيمتان فالقلة الجرة العظيمة سميت بذلك لان الرجل العظيم يقلها بيده أي يرفعها وهي تسع قربتين
 ونصفا من قرب الحجاز لا من قرب مصر وهما بالمساحة في المربع ذراع ورابع طولاً وعرضاً وعمقا
 بذراع الا دمي وهو شبران تقر يبا ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون ربعاً وهي الميزان فلكل
 ربع ذراع أربعة أرتال وفي غير المربع عسح ويحسب ما يبلغه ابعاده فان بلغ ذلك فقلتان والا فلا
 وقد حددوا المدور بانه ذراع عرضاً وهو ما بين حائطي البئر من سائر الجوانب بذراع الا دمي وذراعان
 عمقا بذراع الحديد وهو بذراع اليد ذراع ورابع وقيل ذراع ونصف وبالوزن (خمس مائة رطل) بفتح
 الراء وكسرهما وهو أفصح (بغدادى) وقد قدر الشافعى رضى الله عنه القلة بقربتين ونصف من
 قرب الحجاز فتكون القلتان خمس قرب والواحدة لا تزيد على مائة رطل بغدادى (تقريباً) أي
 من جهة التقريب لان تقدير الشافعى أمر تقريبي فلا يضر نقص رطلين فأقل على المعتمد (في
 الاصح فهما) أي الخمسمائة والتقريب (والرطل البغدادى عند النووى مائة وثمانية وعشرون
 درهماً وأربعة اسباع درهم) واما عند الراعى فمائة وثلاثون درهماً وهو خلاف المعتمد (وترك
 المصنف قسمًا خامساً) من حيث التصريح بوصفه والافه وداخل في الماء المطلق (وهو الماء
 المطهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بماء مغصوب أو مسبل للشرب) والحاصل ان الماء تعتريه
 الاحكام الخمسة فيجب استعماله في الفرض ويندب استعماله في الندب ويحرم استعمال المغصوب
 والمسبل للشرب ويكره استعمال الشمس وأما استعمال زمزم في ازالة النجاسة بخلاف الاولى
 ويباح استعمال الماء فيما لم يطلب **فصل في ذكر شئ من الايمان المتنيسة** (وذكر ما يطهر منها
 بالديباغ وما لا يطهر وجلود الميتة) كلها (تطهر بالديباغ) سواء في ذلك ميتة
 ما كول اللحم وغيره وكيفية
 الدبغ ان ينزع فضول الجلد
 مما يعقنه من دم ونحوه بشئ
 حريف كعصص ولو كان
 الحريف نجساً كذرق حمام
 كفى في الدبغ (الا جلد
 السكاب والخنزير وما تولد
 منهما أو من أحدهما) مع
 حيوان طاهر فلا يطهر
 بالديباغ (وعظم الميتة وشعرها
 نجس) وكذا الميتة أيضاً
 نجسة وأربسها

يسيراً أو كثيراً (والقلتان
 خمس مائة رطل بغدادى
 تقر يبا في الاصح) فهما
 والرطل البغدادى عند
 النووى مائة وثمانية
 وعشرون درهماً وأربعة
 أسباع درهم وترك المصنف
 قسمًا خامساً وهو الماء
 المطهر الحرام كالوضوء بماء
 مغصوب أو مسبل للشرب
فصل في ذكر شئ من
الايمان المتنيسة وما يطهر
 منها بالديباغ وما لا يطهر
 (وجلود الميتة) كلها (تطهر
 بالديباغ) سواء في ذلك ميتة
 ما كول اللحم وغيره وكيفية
 الدبغ ان ينزع فضول الجلد
 مما يعقنه من دم ونحوه بشئ
 حريف كعصص ولو كان
 الحريف نجساً كذرق حمام
 كفى في الدبغ (الا جلد
 السكاب والخنزير وما تولد
 منهما أو من أحدهما) مع
 حيوان طاهر فلا يطهر
 بالديباغ (وعظم الميتة وشعرها
 نجس) وكذا الميتة أيضاً
 نجسة وأربسها

الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية فلا يستثنى حينئذ جنين المذكاة اذا خرج من بطن أمه ميتا لان ذكاته في ذكاة أمه وكذا غيره من المستثنيات المذكورة في المبسوطات ثم استثنى من شعر الميتة قوله (الا الا دمي) أي فان شعره طاهر بميتته

فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز وبدا بالاول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل أو امرأة (استعمال) شيء من (أواني الذهب والفضة) لافي أكل ولا في شرب ولا غيرها وكما يحرم استعمال ما ذكر يحرم اتخاذه من غير استعمال في الاصح ويحرم أيضا الاناء المطلي بذهب أو فضة ان حصل من الطلاء شيء يعرضه على النار (ويجوز استعمال) اناء (غيرها) أي غير الذهب والفضة (من الاواني) النفيسة كانه ياقوت ويحرم الاناء المصنوع بفضة كبرية عرفا لينة فان كانت كبيرة لحاجة جازم الكراهة أو صغيرة عرفا لينة كرهت او لحاجة فلا تتركه

أي الميتة (الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية) بان لم تذك أصلا أو ذكيت ذكاة غير شرعية كذبح غير المأكول كحمار اهلي وكذبح المأكول ذكاة غير شرعية كأن ذبحه بعظم أو ذبحه مجوسي أو محرم وكان المذبح صيدا (فلا يستثنى حينئذ) أي حين اذ اريد بها الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية (جنين المذكاة) الذي حلت فيه الروح ولوعلى صورة كلب ما لم يشاهد الكلب نط عليها (اذا خرج من بطن أمه ميتا) بسبب موت أمه فقط أو حيا حياة مذبوح (لان ذكاته في ذكاة أمه) أي بسبب ذكاة أمه فانه زائل الحياة بذكاة شرعية (وكذا غيره) أي الجنس فلا يستثنى أيضا لعدم دخوله في الميتة بالتعريف السابق (من المستثنيات) أي الامور الخارجة عن الغالب (المذكورة في المبسوطات) كالصيد الميت بضغطة الجارحة في مضيق أو بظفرها أو كالبعير الناد اذا رمى بالسهم فأت به (ثم استثنى من شعر الميتة قوله الا الا دمي) أي فان شعره طاهر بميتته (والشعر المنفصل من الايدي سواء انفصل منه في حال حياته أم بعد موته طاهرا ما من غيره من المأكول ان انفصل الشعر في حياته أو بعد ذكاته كذلك والا فهي نجاسة ان لم يتهيأ للانفصال ووصف المأكول وريشه كشعره والشعر على العضو الملبان نجس تبعاله لقوله صلى الله عليه وسلم ما قطع من حي فهو ميت ويستثنى من ذلك المسك وفأرته والشعر الذي عليه سافهى طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم المسك طيب الطيب رواه مسلم

(فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز) أي ولومع الكراهة والاواني جمع آنية وهي جمع اناء فاواني جمع الجمع (وبدا بالاول فقال ولا يجوز في غير ضرورة لرجل أو امرأة استعمال شيء) أي ولو قليلا أو صغيرا (من أواني الذهب والفضة لافي أكل ولا في شرب) وان لم يؤولف الاستعمال كان كبهاء على أعلاها واستعمل أسفلها (ولا غيرها) كوضوء وغسل وازالة نجاسة (وكما يحرم استعمال ما ذكر) أي من أواني الذهب والفضة (يحرم اتخاذه) أي اقتناؤه (من غير استعمال في الاصح) لان اتخاذه يجر الى استعماله هذا الغير تجارة اما اذا كان اقتناؤه لتجارة بان يبيعه لمن يجعله حليا أو دنانير أو دراهم فانه جائز (ويحرم أيضا الاناء المطلي بذهب أو فضة ان حصل من الطلاء شيء) أي متقول (يعرضه على النار) فان لم يحصل منه شيء يعرضه على النار لم يحرم لقلته فهو كالعدم وهذا التفصيل في استعماله أو اتخاذه واما المطلي بنفسه الذي هو الفعل فحرام مطلقا وكذلك دفع الاجرة عليه وأخذها ولا يحرم اناء الذهب والفضة المطلي بنحاس مثلا ان حصل منه شيء بالعرض على النار في كمن عكسه عكس حكمه ومن ثم لو صدئ اناء الذهب بحيث ستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لفوات الخبلاء (ويجوز استعمال) اناء متخذ من (غيرها) أي غير الذهب والفضة (من الاواني النفيسة) في الطهارة وغيرها فان كانت الاواني نفيسة لذاتها (كانا ياقوت) جاز استعمالهما مع الكراهة وان كانت نفيسة من حيث الصنعة كانه زجاج محكم الخراط جاز بلا كراهة (ويحرم الاناء المصنوع بفضة) حال كونها (كبيرة عرفا) أي في عرف الناس موضوع (لينة) كالأواني بعضها (فان كانت) أي تلك الضبة (كبيرة لحاجة) أي لغرض الاصلاح (جاز) أي الاناء أي استعماله أو اتخاذه (مع الكراهة أو) كانت الضبة (صغيرة عرفا) موضوع (لينة) كالأواني بعضها (كرهت) وكذا الوشك في الصنعة والكبر (أو) كانت الضبة صغيرة موضوع (لحاجة) كالأواني (فلا تتركه) أي ولا تحرم بل هي مباحة (وحاصل) مسألة الضبة

أما ضبة الذهب فتحرم مطلقا كما صححه النووي
 فصل في استعمال آلة السواك وهو من سنن
 الوضوء ويطلق السواك أيضا على ما يستاك به من
 أراك ونحوه (والسواك مستحب في كل حال) ولا
 يكره تنزيها (الابعد الزوال للصائم) فرضا أو نفلا وتزول
 الكراهة بغروب الشمس واختار النووي عدم
 الكراهة مطلقا (وهو) أي السواك (في ثلاثة مواضع
 أشد استحبابا) من غيرها أحدها (عند تغير الفم من
 ازم) قيل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل
 وانقال (وغیره) ليشمل تغير الفم بغير أزم كأكل ذي
 ریح كریه من ثوم وبصل وغیرهما (و) الثاني (عند
 القيام) أي الاستيقاظ (من النوم) الثالث (عند
 القيام إلى الصلاة) فرضا أو نفلا ويتأكد أي السواك أيضا في غير
 الثلاثة المذكورة مما هو مذکور في المطولات
 كقراءة القرآن واصفرار الأسنان ويسن أن ينوي
 بالسواك السنة وأن يستاك بيمينه ويبدأ بالجانب الأيمن
 من فمه وأن يمر على سقف

سبعة (أما ضبة الذهب فتحرم مطلقا) أي كبيرة كانت أو صغيرة لحاجة أولزينة كالأوبعضا (كما
 صححه النووي) لأن الخيلاء فيها أشد من الخيلاء في الفضة ولأن الفضة أوسع من الذهب بدليل
 جواز الخاتم للرجل منها وسمراهم في الأناء كالنضيب فيأتي فيه تفصيل الضبة فيحرم السمر في
 الذهب مطلقا بخلاف طرحها فيه فلا يحرم به استعمال الأناء مطلقا ولا يكره وكذا الوشرب بكفيه
 وفي أصبعه خاتم أو في فمه دراهم أو شرب بكفيه وفيهم دراهم
 فصل في بيان حكم استعمال آلة السواك (في الفم) (وهو) أي الاستيك (من سنن الوضوء)
 الفعالية المتقدمة عليه (ويطلق السواك أيضا) أي كما يطلق على الاستيك (على ما يستاك به من
 أراك ونحوه) أي من كل خشن طاهر والاراك شجر طويل ناعم كثير الأغصان يستاك بقضبان
 (والسواك) أي الاستيك (مستحب في كل حال) أي وفي كل زمان عند الصلاة والطواف والخطبة
 وغسل وتيمم ووضوء وإرادة أكل ونوم وجوع ودخول منزل ولواغيره ودخول مسجد ولو خاليا
 ودخول الكعبة وقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعي أو ذكر وبعد تزوي السحر وعند العطش
 والجوع وعند الاحتضار وعند الاجتماع بالآخوان (ولا يكره) أي الاستيك (تنزيها) أي كراهة
 تنزيه (الابعد الزوال للصائم فرضا أو نفلا) هذا إذا لم يكن مواصلا ولا فيكره من أول النهار ولو
 لنحو وضوء وهذا إن استاك بنفسه فإن سوكه مكاف غير بغير إذنه حرم عليه (وتزول الكراهة
 بغروب الشمس) وكذا بالموت لأن الصوم ينقطع به (واختار النووي) من جهة الدليل لا من جهة
 المذهب (عدم الكراهة مطلقا) أي قبل الزوال وبعده (وهو أي السواك) بمعنى الاستيك (في
 ثلاثة مواضع) أي أحوال (أشد استحبابا من غيرها) أي أقوى ندبا من الاستيك في غيرها (أحدها
 عند تغير الفم) أي تغير رائحته أو لونه أو طعمه (من) أجل (ازم قيل هو سكوت طويل وقيل ترك
 الأكل) لأن معناه في اللغة الامسالك عن الشيء (وانقال وغیره) ليشمل تغير الفم بغير أزم أي
 ما عدا النوم (كأكل ذي ریح كریه من ثوم وبصل وغیرهما) كالنجل والكراث (والثاني عند
 القيام أي الاستيقاظ من النوم) ليلا أو نهارا وإن لم يحصل تغير كأن نام قلبا لا لأنه يورث التغير لما
 فيه من السكوت وترك الأكل والشرب وعدم سرعة خروج الأنفاس ولأنه صلى الله عليه وسلم
 كان إذا قام من النوم بشوص فاه بالسواك أي يدايك به رواه الشيخان (والثالث عند القيام إلى
 الصلاة فرضا أو نفلا) للحديث ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك وفي رواية ركعة
 بسواك تعدل سبعين ركعة (ويتأكد) أي السواك (أيضا في غير الثلاثة المذكورة مما هو مذکور
 في المطولات كقراءة القرآن) ويكون الاستيك قبل التعوذ (واصفرار الأسنان) وهو المسمى
 بالقليج (ويسن أن ينوي بالسواك السنة) بأن يقول نويت سنة الاستيك وأن لم ينو لم تحصل
 السنة ولا ثواب له هذا إذا لم يكن في ضمن عبادة والأفلا يحتاج لنية كأن وقع الاستيك بعد
 نية الوضوء أو بعد الإحرام بالصلاة (وأن يستاك بيمينه) لأنها ليست مباشرة للقدراع شرف
 الفم وشرف المقصود بالسواك وأن يجعل خنصره وإبهامه تحت السواك والأصابع الثلاثة الباقية
 فوقه وأن يبلع ريقه أول استيكه وأن لا يمسه (ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه) أي إلى نصفه ثم
 بالجانب الأيسر إلى نصفه أيضا من داخل الأسنان وخارجها (وأن يمر) أي السواك (على سقف
 حلقه) أي بعد امراره على كرامى أضراسه طولا وعرضا وعلى بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا

(امرار الطيفنا) أي لا شديدا (وعلى كراسي اضراسه) بتشديد الياء أي طولاً وعرضاً ويسن أن يضع السواك بعد أن يستاك فوق أذنه اليسرى فإن كان على الأرض نصبه وإن يغسله قبل وضعه كما إذا أراد الاستياك به ثانياً وقد حصل به نخور يح وان لا يزيد في طوله على شبر ويسن تحليل الاسنان بالخلال من أثر طعام أو غيره وكون الخلال من عود السواك ويكره بنحو الحديد ولا يبلع ما أخرجه بالخلال بخلاف ما أخرجه بلسانه فإنه يغلب فيه عدم التغير

فصل في فروض الوضوء أي وسننه (وهو) أي الوضوء (بضم الواو في الأشهر اسم للفعل) أي الذي هو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتتحاً بنية (وهو المراد هنا) أي في هذا الموضع (وبفتح الواو اسم لما يتوضأ به) مبنى للمجهول أي لما يبيأ للوضوء به كالماء الذي في البريق أو في الميضة لا لما يصح منه الوضوء كماء النهر وكذا كل ما كان على وزن فعول كالنطور والسحور (ويشتمل الأول) أي الذي هو الفعل (على فروض وسنن) أي وشروط ومكرهات (وذكر المصنف الفروض في قوله) وفي معنى الباء (وفروض الوضوء ستة أشياء) فقط في حق السليم وغيره (أحدها النية) ويتعلق بها لا بقيد كونها في الوضوء أحكاماً بعبارة مجموعة في قول بعضهم

حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقتها لغة مطلق القصد سواء قارن الفعل أم لا (وحقيقتها شرعاً قصد الشيء) أي كالوضوء والصلاة (مقترباً) أي ذلك القصد (بفعله) أي ذلك الشيء (فان تراخي) أي تأخر الفعل (عنه) أي القصد (سمى) أي ذلك القصد (عزماً) وحكمها الوجوب غالباً ومحلها القلب وزمنها أول العبادة إلا في الصوم فإنها متقدمة عليه لعسر مراقبته الفجر بل لو أوقع النية فيه مقارنة للفجر لم يصح لوجوب التيمم في الفرض والصحيح أنه أقيم فيه العزم مقام النية وكيفيةها تختلف باختلاف المنوى وشرطها الإسلام والتميز والعلم بالمنوى والجزم وعدم الاتيان بما ينافيها ومقصودها تمييز العبادة عن العادة أو تمييز مراتب العبادات (وتكون النية عند غسل أول جزء من الوجه أي مقترنة بذلك) أي بغسل أول جزء من الوجه (لا) يشترط أن تكون مقترنة (بجميعه) أي الوجه (ولا) يكتفي بقرن النية (بما قبله) أي الوجه كالمضمضة إن لم يغسل معها جزء من الوجه كحمة الشفتين والأكفته (ولا) يكفي قرنها (بما بعده) كاليدين إلا أن تعذر غسل الوجه واعتبار اقتربانها بأول غسل الوجه ليعتد به وبما بعده والافهى كافيته في أي جزء من الوجه لكن يجب إعادة غسل ماضى منه قبلها (فينوى المتوضئ) أي مراد الوضوء عند غسل ما ذكر (أي أول جزء من الوجه) (رفع حدث) أي واحد (من أحداثه) التي عليه كأن اجتمع عليه الأحداث الخمسة سواء نوى السابق أو المتأخر فإن نوى غير ما عليه فإن كان غلطاً صح أو عامداً فلا (أو ينوى استباحة مقتصر إلى وضوء) كأن يقول نويت استباحة مقتصر إلى وضوء أو يقول نويت استباحة صلاة أو سجدة تلاوة أو صلاة جنازة أو خطبة جمعة (أو ينوى فرض الوضوء) أو ينوى الوضوء الواجب أو أداء الوضوء المفروض أو أداء فرض الوضوء ولو كان المتوضئ صبياً أو مجتهداً أو قبل دخول الوقت لانه فرض في الجملة أو ينوى أداء الوضوء (أو) ينوى (الوضوء فقط) لانه لا يكون الاعادة بخلاف الغسل (أو) ينوى (الطهارة عن الحدث) أو الطهارة للحدث أو فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو أداء فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة أو

امرار الطيفنا على كراسي
اضراسه
فصل في فروض
الوضوء وهو بضم الواو
في الأشهر اسم للفعل وهو
المراد هنا بفتح الواو اسم
لما يتوضأ به ويشتمل الأول
على فروض وسنن وذكر
المصنف الفروض في قوله
(وفروض الوضوء ستة أشياء)
أحدها (النية) وحقيقتها
شرعاً قصد الشيء مقترناً
بفعله فان تراخي عنه سمي
عزماً وتكون النية (عند
غسل) أول جزء من (الوجه)
أي مقترنة بذلك الجزء
لا بجميعه ولا بما قبله ولا بما
بعده فينوى المتوضئ عند
غسل ما ذكر رفع حدث
من أحداثه أو ينوى
استباحة مقتصر إلى وضوء
أو ينوى فرض الوضوء
أو الوضوء فقط أو الطهارة
عن الحدث

الطهارة لسجدة التلاوة (فان) اطلق الطهارة كأن (لم يقل عن الحدث) بان قال نويت الطهارة فقط (لم يصح) اى الوضوء لان الطهارة لغة مطاق النظافة ولا يكفي للمجرد نية الرفع ولا الاستباحة ولا الطهارة عن الحدث ولا تكفى نية الرفع والطهارة عن الحدث لداعه كسلس البول ولا بد ان يستحضر ذات الوضوء المركبة من الاركان ويتعمد ذلك المستحضر نعم لو نوى رفع الحدث كفى وان لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك (واذا نوى ما يعتبر من هذه النيات وشرك معه) اى نية الوضوء (نية تنظف أو تبرد صح وضوءه) بخلاف ما اذا غفل عن نية الوضوء فلا يصح لان ذلك عارف عن النية فليس مستحبها لها حكاويلزمه اعادته ما غسله بنية التبرد او التنظف فقط دون استئناف الطهارة (والثاني غسل) ظاهر (جميع الوجه) ولو بفعل غير بلاذنه أو بسقوطه في نحوهر ان كان ذا كرا لنية فيه ماء وان تعدد الوجه الا زائدا يقينا ليس على سمت الاصلى (وحده طولا ما بين منابت شعر الرأس غالبا) اى فى الغالب (و) تحت (آخر اللحيين) فيدخل فى الوجه جهة الاغم وهو من ينبت على جهة الشعر ويخرج عنه ناصية الاصبع وهو من انحسر الشعر عن ناصيته (وهما) اى اللحيان (العظمان اللذان عليهما الاسنان السفلى) واما الاسنان العليا فهى فى الرأس (يجمع مقدمهما فى الذق ومؤخرهما فى الاذنين وحده عرضا ما بين الاذنين) ومنه البياض الملاصق للاذن الذى بينهما وبين العذار ولو تعدمت أذناه عن محلها أو تأخرتا عنه فالعبرة بمحلها المعتاد ويسن غسل موضع الصلع والتخفيف والتزعين والصدغين مع الوجه للخلاف فى وجوب غسلها (واذا كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب اتصال الماء اليه) أى الشعر الذى على الوجه (مع البشرة التى تحته) أى ما لم يكن الكثيف خارجا عن حد الوجه والا وجب غسل ظاهره دون باطنه ولومن امرأة أو خنثى والمراد بكونه خارجا ان يلتوى بنفسه الى غير جهة نزوله كأن يلتوى الحجاب الى جهة الرأس (وأما الحية الرجل) وعارضاه (الكثيفة بان لم ير المخاطب بشرتهما من خلالها فيكفى غسل ظاهرهما) وان لم تخرج عن حد الوجه وكانت لحيته صلى الله عليه وسلم عظيمة وكان عدد شعرهما مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا بعدد الانبياء (بخلاف الخفيفة وهى ما يرى المخاطب بشرتهما) من اثنا عشر فى مجلس الخطاب عرفا (فيجب اتصال الماء لبشرتهما) ولو كان بعض اللحية خفيفا وبعضها كثيفا فلكل حكمه حيث تميز والا وجب غسل الجميع ظاهره وباطنه والمراد بعدم التميز عدم امكان تمييزه بالغسل وحده والا فهو متميز فى نفسه (وبخلاف لحية امرأة وخنثى) وعارضهما (فيجب اتصال الماء لبشرتهما ولو كثفا) لندرة ذلك ما لم يخرج عن حد الوجه مع الكثافة والا وجب غسل ظاهرهما فقط دون باطنهما والمراد بكون اللحية خارجة ان تلتوى بنفسها الى غير جهة نزولها كأن تلتوى اللحية الى الشفة أو الى الحلق وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم تخرج عن حده وكانت نادرة الكثافة كالحجب والشارب والعنقة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كثفت فان خرجت عن حده وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط سواء كانت من ذكر أو أنثى أو خنثى وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها أو غير نادرة الكثافة وهى لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها فى مجلس الخطاب وجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط مطلقا فان خفت بعضها وكثفت بعضها فلكل حكمه ان تميز فان

فان لم يقل عن الحدث لم يصح واذا نوى ما يعتبر من هذه النيات وشرك معه نية تنظف أو تبرد صح وضوءه (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه) وحده طولا ما بين منابت شعر الرأس غالبا و آخر اللحيين وهما العظمان اللذان ينبت عليهما الاسنان السفلى يجمع مقدمهما فى الذق ومؤخرهما فى الاذنين وحده عرضا ما بين الاذنين واذا كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب اتصال الماء اليه مع البشرة التى تحته وأما الحية الرجل الكثيفة بان لم ير المخاطب بشرتهما من خلالها فيكفى غسل ظاهرهما بخلاف الخفيفة وهى ما يرى المخاطب بشرتهما فيجب اتصال الماء لبشرتهما وبخلاف لحية امرأة وخنثى فيجب اتصال الماء لبشرتهما ولو كثفا

لا بد مع غسل الوجه من
 غسل جزء من الرأس والرقبة
 وما تحت الذقن (و) الثالث
 غسل اليدين إلى المرفقين
 فان لم يكن له مرفقان
 اعتبر قدرهما ويجب غسل
 ما على اليدين من شعر وساعة
 وأصبع زائدة وأظافر ويجب
 إزالة ما تحتها من وسخ يمنع
 وصول الماء إليه (و) الرابع
 (مسح بعض الرأس) من
 ذكر أو أنثى أو خنثى أو مسح
 بعض شعر في حد الرأس ولا
 تتعین اليد للمسح بل
 يجوز بخرقه وغيرها ولو
 غسل رأسه بدل مسحها جاز
 ولو وضع يده المبلولة ولم
 يحركها جاز (و) الخامس
 (غسل الرجلين إلى الكعبين)
 ان لم يكن المتوضئ لا بسا
 للخفين فان كان لا بسهما
 وجب عليه مسح الخفين او
 غسل الرجلين ويجب غسل
 ما عليهما من شعر وساعة
 وأصبع زائدة كما سبق في
 اليدين (و) السادس
 (الترتيب في الوضوء) على
 ما أي على الوجه الذي
 ذكرناه في عد الفروض
 فلونسي الترتيب لم يكف ولو
 غسل أربعة أعضائه دفعة
 واحدة بأذنه ارتفع حدث
 وجهه فقط

لم يتميزان لم يمكن افراده بالغسل كأن كان الكثيف متفرقا بين أجزاء الخفيف وجب غسل الجميع
 (ولا بد مع غسل الوجه من غسل جزء من سائر جوانبه من الرأس والرقبة) وهو مؤخر أصل العنق
 (وما تحت الذقن) ومن الحلق والاذنين لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ولو سقط غسل
 الوجه مثلا لم يجب غسله لانه اذا سقط المتبوع سقط التابع (والثالث غسل اليدين إلى المرفقين)
 أي معهما (فان لم يكن له مرفقان اعتبر قدرهما) بان ينظر إلى من تساوى يده خلقه يدهم فقد
 مرفقه وكذا اذا وجد في غير محلها المعتاد كما قاله جمع متأخرون والنصوص وكلامهم محمولان
 على الغالب (ويجب غسل ما على اليدين من شعر) وان كثف وطال وجلدة معلقة في محل الفرض
 وان طالت (وساعة) وهو زيادة تحدث في البدن تحرك اذا حركت وقد تكون من حصاة إلى
 بطيخة (وأصبع زائدة) وان خرجت عن المحاذاة (وأظافر) وان طالت (ويجب إزالة ما تحتها) أي
 الأظافر (من وسخ يمنع وصول الماء إليه) أي إلى ما تحتها من البدن فالضمير استخدام (والرابع
 مسح بعض الرأس من ذكر أو أنثى أو خنثى) ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من
 باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فيكفي مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسله مع الوجه
 لان غسله أولا كان ليتحقق به غسل جميع الوجه لانه لكونه فرضا من فروض الوضوء ولو خرجت
 البشرة بالمد عن حد الرأس (أو مسح بعض شعر في حد الرأس) ولو بعض شعرة واحدة بان
 لا يخرج بالمد عنه من جهة نزوله فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزولهما
 المنكبان وشعر القز ال أي مؤخر الرأس جهة نزوله القفا فتخرج بالمد عن حد الرأس من جهة
 استرساله لم يجز المسح عليه وان مسحه وهو في حد الرأس بسبب كونه معقودا أو مجعدا مثلا
 (ولا تتعین اليد للمسح بل يجوز بخرقه وغيرها) كعود بل يكفي وصول الماء إلى الرأس ولو بلا مس
 أو من وراء حائل (ولو غسل رأسه جاز) بلا كراهة لان الغسل محصل المقصود المسح من وصول
 المبلل للرأس وزيادة (ولو وضع يده المبلولة ولم يحركها) أي لم يعدها (جاز) لحصول المقصود
 بوضع اليد وهو المسح اذا لا يشترط مدها (والخامس غسل الرجلين مع الكعبين) ان وجد في
 محلها المعتاد والا اعتبر قدرهما من غالب الناس كالوقوف (ان لم يكن المتوضئ لا بسا للخفين
 فان كان) أي المتوضئ (لا بسهما وجب عليه مسح الخفين او غسل الرجلين) والغسل أفضل
 (ويجب غسل ما عليهما من شعر وساعة وأصبع زائدة كما سبق في اليدين) ولو شك في غسل عضو
 قبل الفراغ من الوضوء طهره وما بعده أو شك بعد الفراغ منه لم يؤثر بخلاف ما لو شك في النية فانه
 يؤثر ولو بعد الفراغ الا ان تذكر ولو بعد مدة (والسادس الترتيب في الوضوء على) موافقته
 (ما أي الوجه الذي ذكرناه في عد الفروض) من البداءة بغسل الوجه مقرونا بالنية ثم غسل
 اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين (فلونسي الترتيب لم يكف) أي لم يعتد بما وقع في غير محله
 (ولو غسل أربعة أعضائه) أي الأربعة (دفعة واحدة) أي معا (بأذنه) أولا (ارتفع حدث وجهه فقط)
 دون بقية الأعضاء ان نوى عند غسل الوجه ومثل ذلك ما لو نكس وضوءه فيرتفع حدث وجهه
 فقط وشروط الطهارة سبعة عشر أحدها ماء مطلق ثانيا العلم به ولو ظنا عند الاشتباه ثالثا
 عدم منافی للطهارة من نحو حبس في غير اغسال نحو الخ والعبد رابعها أن لا يكون على العضو
 ما يغير الماء تغيرا ضارا ومنه الطيب الذي يحسن به الشعر على انه قد ينشف فيمنع وصول الماء لباطنه

فيجب ازالته خامسها جرى الماء على العضو المغسول بحيث يعمه من غير تقطع فيه والا احتاج الى غسل تلك المحال التي تقطع الماء عنها وذلك ان لم يعمسه في الماء فان الغسل يكفي لانه يسمى غسلا سادسها ازالة النجاسة عن العضو الذي يريد غسله فلا تكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجس عند الراقعي لكن المعتمد عند النوري تكفي عنهما لا فرق بين الحكيمية والعينية في الاكتفاء بغسلة عنهما سابعها تحقق المقتضى للوضوء حتى لو شك هل أحدث أم لا فتوضأ وصلى ثم تبين انه كان محدثا لم يصح ذلك الوضوء ولا الصلاة على أصح الوجهين فيندب لهذا الشاك أن يحقق نقض طهره بنحو مسه فرجه ليحزم بالنية للوضوء اما اذا لم يتبين له الحدث بعد وضوئه فهو صحيح ثامنها اسلام الا في غسل كتابية مع نيتها لتحليلها المسلم تاسعها تمييز الا في النسيك عاشرها العقل الا في تغسيله تحليلته المجنونة لتحلل له مع النية منه ومثلها الممتنعة حادي عشرها عدم الصارف وهو دوام النية حكما بان لا يأتي عنافها كردة أو قطع ولو ينحو نية تبرد فلو نوى الوضوء ثم التبرد ولم يكن ذا كرا للنية الاولى انصرف الوضوء للتبرد بخلاف نية الاغتراف اذا طرأت بعد الفراغ من غسل الوجه فانها لا تكون صارفة لانها الصيانة الماء عن الاستعمال ولو كان على رأسه نحو خرقة فسحقها ووصل البلل الى شعره كفاه ذلك عن مسح الرأس والصارف لا يكون الا أن يقصد مسحها لا عن الرأس وفرق بين عدم قصدها وبين قصد ان لا يقع المسح عن الرأس والذي يعد صارفا الثاني لا الاول كما نقله الكردى عن شرح العباب لابن حجر ثاني عشرها أن لا يعلق نيتته فان قال نويت الوضوء ان شاء الله تعالى لم يصح الا ان قصد التبرك ثالث عشرها معرفة كيفية الطهارة فان ظن الكل فرضا أو البعض فرضا أو البعض نفلا ولم يقصد بفرض معين النفلية صح أو الكل نفلا فلا رابع عشرها أن لا يكون على العضو حائل يمنع وصول الماء لما تحته كدهن جامد ووسخ تحت أظفار يديه ورجليه خامس عشرها أن يغسل مع المغسول جزأ يتصل بالمغسول من كل الجوانب لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ويكفي في ذلك غلبة الظن وسادس عشرها غسل زائد اشتبه بأصلي سابع عشرها غسل ما ظهر بالقطع اذ حكمه حكم الظاهر ويزيد السلس باشتراط دخول الوقت وظن دخوله وتقديم استنجاء وتحفظ احتيج اليه وهو الاية بينهما وموالاة بينهما وبين نحو الوضوء وموالاة بين أفعاله وموالاة بينه وبين الصلاة (وسننه أى الوضوء عشرة أشياء وفي بعض نسخ المتن عشر خصال) الاولى (التسمية أوله) أى الوضوء (وأقلها بسم الله) ولا يحصل السنة بغيرها كالجمل (الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم) ويأتى بذلك الجنب والحائض والنفساء اذا توضأ كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد به الذكر (فإن ترك التسمية أوله أتى بها في أثنائه) أى قبل الفراغ منه ويزيد عليها أوله وآخره كأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم أوله وآخره لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى فان نسي أن يذكر اسم الله تعالى في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره رواه الترمذى ويقاس بالا كل الوضوء وبالنفساء العمدة قوله أوله وآخره بالنصب على الظرفية والتقدير عند أوله وعند آخره وظاهر هذا الحديث انه لا يحصل التسمية حيث أتى بها في الوسط الا اذا أتى به زيدا كما نقله الجبري عن الرملى (فان فرغ من الوضوء) أى من أفعاله (لم يأت بها) لفوات محلها (و) الثانية (غسل الكفين الى الكوعين قبل المضمضة) وان لم يقم من النوم وان تيقن طهرها أو توضأ من نحو ابريق (ويغسلهما) أى الكفين (ثلاثا) ان تردد في طهرها قبل ادخالهما الاياه

(وسننه) أى الوضوء
(عشرة أشياء) وفي بعض
نسخ المتن عشر خصال
(التسمية) أوله وأقلها بسم
الله وأكملها بسم الله الرحمن
الرحيم فان ترك التسمية أوله
أتى بها في أثنائه فان فرغ
من الوضوء لم يأت بها (وغسل
الكفين) الى الكوعين
قبل المضمضة ويغسلهما
ثلاثا ان تردد في طهرها
(قبل ادخالهما الاياه)

المشتمل على ماء دون القلتين فان لم يغسلهما (أي ثلاثا بان لم يغسلهما أصلا أو غسلهما دون الثلاث كره له غسهما) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده وانما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثلاثا قبل الغسل وان كانت اليد تطهر برجرة لانه اجتمع على اليد عبادات احداها الغسل من توهم النجاسة والاخرى الغسل قبل الغسل لاجل الوضوء فانه سنة من سنن الوضوء وان تحقق طهارة يده والغسلة الثالثة لطلب الايتار فان تثايت الغسل مستحب ويؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فانه لا يدري أين باتت يده ان الضابط على التردد في طهرها لا على الاستيقاظ من النوم وان يتقن نجاستها حرم عليه غسهما قبل غسلهما الا في ماء كثير غير مسبب (وان يتقن طهرها) بسبب غسلهما ثلاثا (لم يكره له غسهما) لانه لا تزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثا لان الشارع اذا غيا حكما بغاية وهو هنا كراهة الغسل فانما يخرج المكاف من عهده باستيعابها (و) الثالثة (المضمضة بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة فيها) أي المضمضة (بادخال الماء في الفم سواء أداره) أي حركه (فيه) أي الفم على جوانبه (ومجه أم لا) بان ابتلعه (فان أراد الاكمل) أداره على جوانبه وأمر تسبابة يده اليسرى عليهم لان اليمين يكون في الماء اذا جع بين المضمضة والاستنشاق ثم (مجه) (و) الرابعة (الاستنشاق بعد المضمضة) وقدمت لشرف منافع الفم لانه محل قوام البدن أكلا ونحوه والروح ذكره ونحوه (ويحصل أصل السنة فيه) أي الاستنشاق (بادخال الماء في الانف سواء جذبته بنفسه الى خياشيمه) أي أعلى انفه (ونثره ام لا) بان جعل الماء في المارن ثم رماه أو جذبته الى الجوف (فان أراد الاكمل) صعد الماء بالنفس الى اقصى الانف ثم (نثره) واستنثر بان يخرج بعد الاستنشاق ما في انفه من ماء وأذى بخنصر يده اليسرى وفي الحديث اذا استنشقت فانثروا المبالغة فيها مطاوعة الا في حق الصائم فتكره خشية افساد الصوم (والجمع بين المضمضة والاستنشاق بثلاث غرف يتمضمض من كل منهما ثم يستنشق افضل من الفصل بينهما) اما بغرفتين واحدة للمضمضة ثلاثا واحدة للاستنشاق كذلك او بست غرفات يتمضمض بواحدة ثم يستنشق باخرى وهكذا أو بست غرفات لكل منهما ثلاثا متواليه وهذه اضعف الكيفيات (و) الخامسة (مسح جميع الرأس وفي بعض نسخ المتن واستيعاب الرأس) أي تعميمه (بالمسح) عليه فرارا من خلاف من اوجبه وهو الامام مالك والامام احمد بن حنبل في أظهر الروايتين عنده (اما مسح بعض الرأس فواجب كما سبق) في فروض الوضوء في ثياب ثواب الفرض على ذلك (ولو لم يرد) نزع (ماء على رأسه من عمامة ونحوها) كطيلسان (كل بالمسح عليها) أي على ما على رأسه وان لم يضعه على طهر بشروط ثلاثة وهي ان لا يتعدى بابسه من حيث اللبس نفسه كأن لبسه محرم من غير عذر كما يمنع عليه المسح على خف كذلك وعدم رفع اليد بعد مسح جزء من الرأس بان يكون مسحه متصلا بمسح الرأس فلا ينكفي المسح عليه استقلا لا بان يحسبه بماء جديد أو يحسبه قبل مسح جزء من الرأس وان لا يكون عليه نجس معتوق عنه كدم البراغيث (و) السادسة (مسح جميع الاذنين) أي بعد مسح الرأس (ظاهرها) بابها مية (وباطنها) بباطن اغلقت سبابتيه وصماخهما بطرف سبابتيه (بماء جديد أي غير) ماء (بلل الرأس) أول مرة وتقييد الشارح بلفظ جميع ليفيد كمال السنة لا اصلها لانه حاصل بالبعث (والسنة) أي الكاملة (في كيفية مسحهما ان يدخل

المشتمل على ماء دون القلتين
فان لم يغسلهما كره له غسهما
في الاناء وان يتقن طهرها
لم يكره له غسهما (والمضمضة)
بعد غسل الكفين ويحصل
أصل السنة فيها بادخال الماء
في الذم سواء أداره فيه
ومجه أم لا فان أراد الاكمل
مجه (والاستنشاق) بعد
المضمضة ويحصل أصل
السنة فيه بادخال الماء في
الانف سواء جذبته بنفسه
الى خياشيمه ونثره أم لا فان
أراد الاكمل نثره والجمع بين
المضمضة والاستنشاق
بثلاث غرف يتمضمض
من كل منهما ثم يستنشق
أفضل من الفصل بينهما
(ومسح جميع الرأس) وفي
بعض نسخ المتن واستيعاب
الرأس بالمسح أما مسح بعض
الرأس فواجب كما سبق
ولو لم يرد نزع ماء على رأسه من
عمامة ونحوها كمل بالمسح
عليها (ومسح) جميع (الاذنين)
ظاهرها وباطنها بماء جديد
أي غير بلل الرأس والسنة
في كيفية مسحهما ان يدخل

(وتخليل اللحية الكثنة) بثلاثة من الرجل اما لحية الرجل الخفيفة ولحية المرأة والخنثى فيجب تخليلهما وكيفية أن يدخل الرجل أصابعه من أسفل اللحية (وتخليل اصابع اليدين والرجلين) أن وصل الماء اليها من غير تخليل فإن لم يصل الابه كالاصابع الملتفة وجب تخليلها وان لم يتأت تخليلها لالتحامها حرم فتقها للتخليل وكيفية تخليل اليدين بالتشبيك والرجلين بان يبدأ بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدأ بخنصر الرجل اليمنى خاتما بخنصر اليسرى (وتقديم اليمنى) من يديه ورجليه (على اليسرى) منهما أما العضوان اللذان يسهل غسلهما معا كالخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يطهران دفعة واحدة وذكر المصنف سنية تثليث العضو المغسول والمسحوق في قوله (والطهارة ثلاثا ثلاثا) وفي بعض النسخ والتكرار أي للغسول والمسحوق (والموالة) ويعبر عنها بالتتابع وهي أن لا يحصل بين العضوين تفرق كثير بل يطهر العضو بعد العضو بحيث لا يجف العضو قبله أي قبل العضو الذي يريد غسله (مع اعتدال الهواء) أي توسط الريح بحيث لا يكون شديدا ولا ضعيفا (والمزاج) أي مزاج الشخص نفسه وهو الطباع الاربعة السوداء والصفراء والبلغم والدم فهو مشتمل عليها لكن يغلب عليه واحدة منها (والزمان) بحيث لا يكون الزمن زمن شدة الحرارة ولا زمن شدة البرودة ويقدر المسحوق مغسولا لان المسحوق يسمع اليه الجفاف فلا يعتبر بل يقدر مغسولا (واذا نلت فلا اعتبار) في موالة الاعضاء (بآخر غسلة)

مستحبته) أي رأسهما (في صماخيه ويدبرهما على المعاطف) أي ليات الاذنين (وعبرهما به على ظهورهما ثم يلمص كفيه) أي راحتيه (وهما) أي والحال انهما (مبولتان بالاذنين) أي ببطونهما (استظهارا) أي طلبا لظهور المسح للكل وقول الشارح ثم يلمص كفيه إلى آخره ليس من تمة مسحهما بل هو سنة مستقلة ويسمى استظهارا وقوله بالاذنين متعلق به ويسن غسلهما ثلاثا مع الوجه لما قيل انهما منه ومسحهما مع الرأس ثلاثا لما قيل انهما منه وثلاثا سنة مستقلة لا لكونهما عضوين مستقلين على الراجح وثلاثا استظهارا لجملة ما فيها اثنتا عشرة مرة (و) السابعة (تخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض (و) اللحية الكثنة (ثلاثة) أي الكثنة (من الرجل اما) ما لا يكفي بغسل ظاهره فقط وهو (لحية الرجل الخفيفة ولحية المرأة والخنثى) أي مطلقا ان لم تخرج عن حد الوجه ومثل اللحية العارض (فيجب تخليلهما) ان لم يصل الماء إلى باطنهما الا بالتخليل والا فهو مندوب (وكيفية) الفاضلة (ان يدخل الرجل) وغيره (اصابعه) أي اليمنى (من أسفل اللحية) ويحصل التخليل بأي كيفية كانت (وتخليل اصابع اليدين والرجلين) من رجل او امرأة أو خنثى (ان وصل الماء اليها) أي الاصابع (من غير تخليل) فان لم يصل الابه كالاصابع الملتفة وجب تخليلها (ليصل الماء إلى ما استتر منها) (وان لم يتأت) أي لم يمكن (تخليلها لالتحامها حرم فتقها للتخليل) أي ان لم يسهل عليه محذور نيم (وكيفية تخليل اليدين) أي الفاضلة (بالتشبيك) أي ادخال الاصابع بعضها في بعض (والرجلين) أي وكيفية تخليلهما الكاملة مصورة (بان يبدأ) أي ياتي بالتخليل (بخنصر يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدأ بخنصر الرجل اليمنى خاتما بخنصر) رجله (اليسرى) فيكون التخليل بخنصر من خنصر إلى خنصر (و) الثامنة (تقديم اليمنى من يديه ورجليه على اليسرى منهما) ولولمسح الخف ولوعكس الترتيب او طهرهما كرهه وان سهل غسلهما معا (اما العضوان اللذان يسهل غسلهما معا كالخدين) أي والكتفين والاذنين (فلا يقدم اليمنى منهما) أي العضوين (بل يطهران دفعة) بفتح الدال أي مرة (واحدة) الا من نحو أشل واقطع يتوضأ بنفسه ولم يكن الوضوء بالغمس فيقدم اليمنى ولو من شق رأسه أو من خديه والا كره (وذكر المصنف سنية تثليث العضو المغسول والمسحوق) كالرأس والجبهة ونحو العمامة دون الخف لخوف تعييبه (في قوله و) التاسعة (الطهارة ثلاثا ثلاثا) منصوبان على الحال أي ولولذي سلس لان اتيانه بالتثليث لا ينافي الموالة وانما قيد المصنف بالطهارة للاتفاق عليها فقد مال ابن قاسم العبادي إلى عدم استحباب تكرار غير الطهارة (وفي بعض النسخ والتكرار أي للغسول والمسحوق) ويحصل التثليث في الماء الجاري بمرور ثلاث جريات وفي الماء الراكد بالتحرريك ثلاث مرات ولو في ماء قليل وان لم ينو الاغتراف لانه لا يصير مستعملا الا بالانصاف كبدن جذب انغمس في ماء قليل (و) العاشرة (الموالة) ويعبر عنها بالتتابع أي بين الاشياء (وهي أن لا يحصل بين العضوين تفرق كثير بل يطهر العضو بعد العضو بحيث لا يجف العضو قبله) أي قبل العضو الذي يريد غسله (مع اعتدال الهواء) أي توسط الريح بحيث لا يكون شديدا ولا ضعيفا (والمزاج) أي مزاج الشخص نفسه وهو الطباع الاربعة السوداء والصفراء والبلغم والدم فهو مشتمل عليها لكن يغلب عليه واحدة منها (والزمان) بحيث لا يكون الزمن زمن شدة الحرارة ولا زمن شدة البرودة ويقدر المسحوق مغسولا لان المسحوق يسمع اليه الجفاف فلا يعتبر بل يقدر مغسولا (واذا نلت فلا اعتبار) في موالة الاعضاء (بآخر غسلة)

فلا تعتبر اول الغسلات مع العضو الذي يغسل بعدها وتعتبر أيضا الموالاة بين الغسلة الاولى والثانية وبين الثانية والثالثة وكذا بين اجزاء كل عضو واحد (وانما تندب الموالاة في غير وضوء صاحب الضرورة) فرار من خلاف الامام مالك (أما هو) أى صاحب الضرورة (فالموالاة واجبة) أى شرط لصحة الوضوء (في حقه) تقليدا للحدث وتجب الموالاة على السلم أيضا اذا ضاق الوقت ولكن ليست على سبيل الشرطية فلو لم يوال حينئذ صح الوضوء مع الاثم (وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة في المطولات) منها اطالة الغرة والتجمل وترك الاستعانة بالصب عليه بغير عذر والمراد بترك الاستعانة الاستقلال بالافعال لا ترك طلب الاعانة فقط حتى لو اعانه غيره وهو ساكت كان الحكم كالاستعانة في صب الماء وهو خلاف الاولى ومنها ان يضع المتوضي اناه الماء عن يمينه ان كان يغترف منه وعن يساره ان كان يصب منه على يديه كالابريق ومنها تقديم النية مع أول السنن المتقدمة على غسل الوجه ليحصل له ثوابها ومنها التلفظ بالمنوى ليعاون اللسان القلب ويسر بها بحيث يسمع نفسه فقط ومنها استحباب النية ذكر اقبله الى آخر الوضوء ومنها البداءة باعلى الوجه ومنها ترك الكلام بلا حاجة ومنها تحريك خاتمه فان لم يصل الماء لما تحته الا به وجب ومنها توقي الرشاش ومنها ذلك الاعضاء ويبالغ في العقب خصوصا في الشتاء ومنها ان يتعهد الموق واللحاظ وكل ما يخاف اغفاله ومنها ان يمسك بأصابع يديه ورجليه ومنها الدعاء المشهور عقبه ومنها ترك التنشيف بلا عذر ومنها ترك النفض لانه كالنبري من العبادة (واما) مكروهات الوضوء فالاسراف في الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يقينا والنقص عنها ولو شكوا الاستعانة بن تطهر اعضاءه بلا عذر والمبالغة في المضغضة والاستذشاف للصائم

فصل في بيان احكام الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة أى الامور المطلوبة منه على وجه الندب أو الوجوب (والاستنجاء) لغة مسح موضع النجاء أو غسله والنجاء ما يخرج من البطن (وهو) ما خوذ (من) مصدر (نجوت الشيء) وهو النجوى بمعنى القطع (أى قطعه) أى الشيء اما من أصله أو من وسطه (فكان المستنجى يقطع به) أى الاستنجاء (الاذى عن نفسه) فهو شبه بالقطع الحقيقي الذى هو فى متصل الاجزاء كالجبل واما سرعانه فهو ازالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء او حجر شرطه الا ترى وهو (واجب من خروج البول والغائط) أى وغيرهما من كل خارج نجس ملوث ولو نادرا كدم وودي ويكون الاستنجاء (بالماء) ويجب استعمال قدر منه بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة وعلامته ظهور الخشونة بعد النعمومة فى الذكر واما الاثني فبالعكس ولا بد ان يسترخى لثلاث بقى النجاسة فى تضاعيف الفرج حتى تنفصل (أو الحجر) أى الحقيقي (وما فى معناه) أى فيما يقاس على الحجر الحقيقي فى حصول المقصود به (من كل جامد) أى خال عن الرطوبة (طاهر قالع) لعين النجاسة فيجوز الاستنجاء بالحري للر جال والنساء (محترم) أى غير معظم (ولكن الافضل) لم يرد الاستنجاء ولو من نحو البول (ان يستنجى أولا بالاحجار) ولا يشترط فيها حينئذ طهارة ولا غيرها لكن يسن لحصول الاكمل (ثم يتبعها ثانيا بالماء) لان الاحجار تزيل العين والماء يزيل الاثر (والواجب ثلاث مسحات) ويجب تعميم المحل بكل مسحة (ولو) كانت الثلاث مسحات (بثلاثة اطراف حجر واحد) فالعبرة بتعدد المسح لا بتعدد الحجر فان لم يتلوث فى الثانية جازت هى والثالثة بطرف واحد لانه انما خفف النجاسة فلا يؤثر فيه الاستعمال بخلاف

وانما تندب الموالاة فى غير وضوء صاحب الضرورة أما هو فالموالاة واجبة فى حقه وبقي للوضوء سنن أخرى مذكورة فى المطولات (فصل فى الاستنجاء وآداب قاضى الحاجة والاستنجاء) وهو من نجوت الشيء أى قطعه فكان المستنجى يقطع به الاذى عن نفسه (واجب من) خروج البول والغائط بالماء أو الحجر وما فى معناه من كل جامد طاهر قالع غير محترم (و) لكن (الافضل أن يستنجى) أولا (بالاحجار ثم يتبعها) ثانيا (بالماء) والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة اطراف حجر واحد

الماء وذلك لخبر مسلم عن سلمان الفارسي أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي بأقل من ثلاث أحجار (ويجوز) ويجزئ (أن يقتصر المستنجي على الماء) لأنه الأصل في إزالة النجاسة (أو على ثلاثة أحجار ينقي) أي المستنجي (بهن المحل) وانما جازالاقتصار على الثلاث (أن حصل الانقاء بها والازاد عليها) وجوبا (حتى ينقي) أي المستنجي المحل (ويسن بعد ذلك) أي الانقاء (التثليث) أي الايتار كأن حصل الانقاء بأربع فبسن الايمان بخامس فإن حصل بوتر لم يسن بعده شئ لقوله صلى الله عليه وسلم إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترارواه الشيخان (فإن أراد) الجمع فهو الأفضل وإن أراد (الاقتصار على أحدها) أي الماء أو الأحجار (فالماء أفضل لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها) بخلاف الأحجار هذا إذا لم تذكره نفسه عن الأحجار والأفهي أفضل وكذا يقال في سائر الرخص (وشرط الاستنجاء بالجر) أن أراد الاقتصار عليه (أن لا يحف الخارج النجس) فإن جف تعين الماء لم يخرج بعده خارج آخر ويصل إلى ما وصل إليه الأول ولو من غير جنسه والا كفي الاستنجاء بالجر (ولا يفتقل) أي الخارج (عن محل خروجه) أي عن المحل الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه وإن انتشر حول المخرج فوق عادة الإنسان وما قبل الاستقرار فلا يضر الانتقال إذا جاوز الصفحة والحشفة ولا ينقطع الخارج والفرق بين التقطع والانتقال أن الانتقال الاستقرار ثم السيلان بتقطع أولا والتقطع أن يكون بين أجزاء الخارج تقطع ابتداء (ولا يطرأ عليه) أي الخارج (نجس آخر) مطلقا (اجنبي عنه) أي الخارج أو طاهر رطب ولو بيل الحجر والطور وليس بقيد بل لو كان الاجنبي موجودا قبل الخارج كان الحكم كذلك (فإن انتفى شرط من ذلك) أي المذكور (تعين الماء) لعدم أجزاء الحجر حينئذ ولا يكفي الحجر في غير الاستنجاء ولا في غير الفرج الأصلي (ويجتنب وجوبا قاضي الحاجة) ومريد قضائها المكاف وولي غيره (استقبال القبلة لأن وهي الكعبة) يقينا أو ظنا بوجهه بالبول أو الغائط وإن لم يكن بعين الخارج (واستدبارها) يجعل ظهره إليها بالبول أو الغائط وإن لم يكن بعين الخارج (في الصحراء) أي الفضاء (أن لم يكن بينه وبين القبلة ساتر أو كان) أي وجد ساتر (ولم يبلغ ثلثي ذراع أو بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع) وذلك (بذراع الأدمي كما قال بعضهم) والحاصل أنه لا يشترط في عرض الساتر أن يعم جميع ما توجه إلى القبلة سواء في ذلك القائم والجالس فلو قضى حاجته قائما لا بد أن يستمر من سرته إلى موضع قدميه صيانة للقبلة وإن كانت العورة تنتهي للركبة فلو كفاه دون ثلثي ذراع كفي أو احتاج إلى زيادة على الثمانين وجبت ولو اشتبهت القبلة عليه وجب الاجتهاد حيث لا ستر له ولو هبت ريح عن عين القبلة ويسارها وخشى الرشاش جازا الاستقبال والاستدبار للضرورة فإن تعذر عليه غيرها وجب الاستدبار لأن الاستقبال الخش (والبيان في هذا) أي في وجوب اجتناب استقبال القبلة واستدبارها (كالصحراء بالشرط المذكور) أي المرء بين ثلاثة أشياء فيحرم الاستقبال والاستدبار في الصور الثلاثة فإن وجد ساتر من القدم إلى السرة ولم يبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع لم يجب الاجتناب بل يندب ويكون كل من الاستقبال والاستدبار حينئذ خلاف الأولى (إلا البناء المعد لقضاء الحاجة) والصحراء المعد لذلك بتكرار قضاء الحاجة فيه أو بقصد ذلك (فلاحرمه فيه) أي المعد ولا كراهة ولا هو خلاف الأولى مطلقا أي وجد ساتر أو لا بلغ ثلثي ذراع أو لا بعد عنه بأكثر من ثلاثة أذرع أو لا نعم يكون كل من الاستقبال والاستدبار خلاف الأفضل

(ويجوز أن يقتصر) المستنجي (على الماء أو على ثلاثة أحجار ينقي) (بهن المحل) أن حصل الانقاء بها والازاد عليها حتى ينقي ويسن بعد ذلك التثليث (فإذا أراد الاقتصار على أحدها فالماء أفضل) لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها وشرط الاستنجاء بالجر أن لا يحف الخارج النجس ولا يفتقل عن محل خروجه ولا يطرأ عليه نجس آخر اجنبي عنه فان انتفى شرط من ذلك تعين الماء (ويجتنب) وجوبا قاضي الحاجة (استقبال القبلة) لأن وهي الكعبة (واستدبارها في الصحراء) أن لم يكن بينه وبين القبلة ساتر أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع أو بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الأدمي كما قال بعضهم والبيان في هذا كالصحراء بالشرط المذكور إلا البناء المعد لقضاء الحاجة فلا حرمه فيه مطلقا

حيث أمكن الميل عن القبلة بلا مشقة (وخرج بقولنا الآن ما كان قبلة أو لا كبيت المقدس) أي كصخرته (فاستقبله واستدبره مكره) وتزول الكراهة بما تزول به الحرمة في القبلة (ويجتنب أدبا) أي ندبا (قاضي الحاجة) ولو غير مكلف (البول والغائط) زاده الشارح لانه أولى بالكراهة (في الماء الراكد) أي المباح أو المملوك له ولم يتعين عليه الطهارة به اما المسبل والمملوك لغيره اوله وتعين عليه الطهارة به بان دخل الوقت ولم يجد غيره فيحرم عليه البول والغائط فيه سواء كان الراكد قليلا أو كثيرا لأن يستجر بحيث لا تعافه الانفس بحال لاحالا ولا مالا فلا كراهة فيه الا ليلا فيكرهه والكراهة في الليل والليل قليل اشد (اما الجاري فيكره) أي البول (في القليل منه دون الكثير) أي فلا يكره (لكن الاولى اجتنابه) أي الكثير بالبول ويكره في الليل مطلقا جاريا كان الماء أو راكدا سواء استجر ام لا والحاصل انه يكره في الليل مطلقا لان الماء ليلا مأوى الجن وكذا في النهار الا في الراكد المستجر والجاري الكثير ولو بال في البحر مثلا فارتفعت رغبة منه فهي طاهرة ما لم يتحقق كونها من البول كأن وجد فيها رائحة (وبحث النووي تحريمه) أي البول (في القليل جاريا كان أو راكدا) أي اذا كان هناك تضيغ بالنجاسة (ويجتنب أيضا البول والغائط) ندبا (تحت الشجرة المثمرة وقت الثمرة وغيره) والمراد بالتحتية ما تصل اليه الثمرة الساقطة غالباً عادة ولا فرق بين الثمرة المملوكة وغيرها لان الكلام من حيث التنجيس وبالشجرة ما تشتمل النجم كالبر والارز والبقول وغير ذلك وبالثمره ما يقصد الانتفاع به باكل او غيره ولو نحو ورق مما تعاف الانفس الانتفاع به بعد تلويثه بالنجاسة (ويجتنب ما ذكر) أي البول والغائط (في الطريق المملوك للناس) فيكره ذلك فيه وقيل يحرم التغوط وعليه جماعة لكونه يجلب اللعن كثيراً عادة اما الطريق المهجور فلا كراهة فيه (وفي موضع الظل صيفا) أي وقت الحر (وفي موضع الشمس شتاء) أي وقت البرد والمراد بذلك الموضع كل محل غير مملوك لاحد يقصد لغرض كمعيشة او مقيـل فيكره ذلك ان اجتمع والجائز ويحرم اذا كان ذلك المحل مملوكا للغير والا بان اجتمعوا لكس او للغبية فيه فلا يكره ولا يحرم بل يندب او يجب ان أفضى الى منع المعصية ان تبين ذلك أوطنه وينبغي في الشك الكراهة نظر الى ان الاصل في الاجتماع الاباحة (وفي الثقب في الارض وهو) بفتح المثلثة (النازل المستدير) والحق به السرب بفتحين وهو الشق لانه قد يكون في ذلك حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه ولما قيل ان الجن تسكن ذلك فقد تؤذى من يبول فيه وروى انهم قتلوا سعد بن عباد لما بال فيه (ولفظ الثقب ساقط) أي غير مذكور (في بعض نسخ المتن ولا يتكلم أدبا) أي ندبا (لغير ضرورة قاضي الحاجة) حال كونه متلبسا (على) خروج (البول والغائط) فيكره له التكلم حال ذلك ولو بغير ذكر او رد سلام الا لمصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا تغوط الرجلان فليتوار كل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدثان فان الله عفت على ذلك (فان دعت ضرورة الى الكلام ممن رأى حية تقصد انسانا) أو غيره من كل محترم (لم يكرهه الكلام حينئذ) أي حين اذ دعت ضرورة للكلام بل يجب ان يتحقق الاذى وان عطس حمد بقلبه فقط كمجامع وان تكلم ولم يسمع نفسه فلا كراهة امام عدم خروج شيء فيكره التكلم بذكر أو قرآن فقط واختار بعض الفقهاء كالاذرعى التحريم في قراءة القرآن وقال السيد عمر البصري نقلا عن شرح الحصن الحصين فالذكر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع

وخرج بقولنا الآن ما كان قبله أو لا كبيت المقدس فاستقبله واستدبره مكره (ويجتنب أدبا قاضي الحاجة) (البول) والغائط (في الماء الراكد) أما الجاري فيكره في القليل منه دون الكثير لكن الاولى اجتنابه وبحث النووي تحريمه في القليل جاريا أو راكدا (و) يجتنب أيضا البول والغائط (تحت الشجرة المثمرة) وقت الثمرة وغيره (و) يجتنب ما ذكر (في الطريق) المملوك للناس (و) في موضع (الظل) صيفا وفي موضع الشمس شتاء (و) في (الثقب) في الارض وهو النازل المستدير ولفظ الثقب ساقط في بعض نسخ المتن (ولا يتكلم) أدبا لغير ضرورة قاضي الحاجة (على البول والغائط) فان دعت ضرورة الى الكلام ممن رأى حية تقصد انسانا لم يكره الكلام حينئذ

(ولا يستقبل الشمس

والقمر ولا يستدبرهما)

أي يكره له ذلك حال قضاء

حاجته لكن النووي في

الروضة وشرح المذهب

قال ان استدبارهما ليس

بمكروه وقال في شرح الوسيط

ان ترك استقبالا لهما

واستدبارهما سواء أي

فيكون مباحا وقال في التحقيق

ان كراهة استقبالا لهما لا أصل

لها وقوله ولا يستقبل الخ

ساقط في بعض نسخ المتن

فصل في نواقض الوضوء

المسماة أيضا بأسباب الحدث

(والذي ينقض أي يبطل

(الوضوء خمسة أشياء) أحدها

(ما خرج من) أحد (السبيلين)

أي القبل والدبر من متوضي

حتى واضح معناه كان

الخارج كبول وغائط أو نادرا

كدم وحصى نجسا كهذه

الأمثلة أو طاهر أكودد إلا المني

الخارج باحتلام من متوضي

يمكن مقعده من الأرض

فلا ينقض والمشكل إنما

ينقض وضوءه بالخارج من

فرجيه جميعا (و) الثاني

(النوم على غير هيئة المتمكن)

وفي بعض نسخ المتن زيادة

من الأرض بمقعده والأرض

ليست بقيد وخرج

بالمتمكن ما لو نام قاعدا غير

متمكن أو نام قائما أو على

قفاه ولو متمكنا (و) الثالث

(زوال العقل) أي

لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان حيثئذ فليس بمحاذين لما ذهب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مما نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه الحالة الحياة والمراقبة وذكر نعمة الله تعالى في إخراج هذا العدو المؤذي الذي لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم الذكرو لو لم يقبل باللسان (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما) عند طلوعهما أو غروبهما بعين بول وغائط لا بصدره وظهره (أي يكره له ذلك) أي المذكور من الاستقبال والاستدبار (حال قضاء حاجته) وتنفي الكراهة بالسائر (لكن النووي في الروضة وشرح المذهب قال ان استدبارهما ليس بمكروه) أي بخلاف استقبالهما فإنه مكروه تعظيما لهما لانهما من آيات الله تعالى الباهرة ولان الاستقبال الحش لوقوع شعاعهما في الفرج عنده دون الاستدبار وهذا هو المعتمد (وقال في شرح الوسيط) فالوسيط والبسيط والوجيز للغزالي (ان ترك استقبالا لهما واستدبارهما) وعدمه (سواء أي فيكون) أي ترك ذلك (مباحا وقال) أي النووي (في التحقيق ان كراهة استقبالا لهما لا أصل لها) فالمختار باحتماله (وقوله ولا يستقبل إلى آخره ساقط في بعض نسخ المتن) **فائدة** روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان ابن آدم اذا جلس ليغسل حاجته يبول أو يتغوط جاءه ملك وقام على رأسه وقال له يا ابن آدم انظر إلى اللقمة التي أكلتها كيف تغيرت عن حالها بصحنك فانظر إلى عاقبتك وما يؤول إليه حالك في القبر

فصل (في نواقض الوضوء) أي من وقت خروجه فقط (المسماة أيضا بأسباب الحدث) أي بأسباب تنهي به أمد الوضوء (والذي ينقض أي يبطل الوضوء) لو طرأ عليه (خمس أشياء) فقط (أحدها ما خرج) أي خروج شيء خرج يقينا (من أحد السبيلين أي القبل والدبر من متوضي حتى واضح معناه كان الخارج كبول وغائط أو نادرا) وهو لا يكثر وقوعه (كدم) ولو من الباسور قبل خروجه (وحصى) سواء انعقد من النجاسة أولا كان ابتلعه ثم خرج من فرجه (نجسا كهذه الأمثلة أو طاهرا كدود) سواء خرج طوعا أو كرها عمد أو سهوا جافا أو رطبا انفصل أولا كان خرج رأس الدودة وعادت (إلا المني) أي مني الشخص نفسه الخارج منه أول مرة (الخارج) بنظر أو (باحتلام من متوضي) يمكن مقعده من الأرض فلا ينقض (أي المني الوضوء لانه يوجب الغسل الا عم من الوضوء اما لو اشتد خله ثم خرج فانه ينقض وخرج بمنى الشخص نفسه من غير كان جامعها انسان في دبره فاذا اغتسل وتوضأ ثم خرج ذلك المني من دبره نقض (والمشكل) الذي له آلة الرجال وآلة النساء (انما ينقض وضوءه بالخارج من فرجيه جميعا) اما لو كان له ثقبه لا تشبه آلة الرجال ولا آلة النساء نقض الخارج منها مطلقا كالثقب المنفتح في أي موضع من البدن في انسداد الفرج الأصلي خلقة أو من تحت السرة من الانسداد العارض (والثاني النوم) يقينا اذا كان (على غير هيئة المتمكن وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض) وزاد الشارح متعلق المتمكن بقوله (بمقعده والأرض ليست بقيد) فلو نام ومكن مقعده على ظهر دابة مثلا فلا نقض (وخرج بالمتمكن ما لو نام قاعدا غير متمكن) لكونه مائلا على أحد شقيه أو نام قاعدا وهو هزيل أو سمين جدا بين بعض مقعده ومقره تجاف إلا ان سد التجاف بشيء (أو نام قائما أو على قفاه ولو متمكنا) كان الصق كل منهما مقعده بنحو مخدة أو عود وان استشعر لكن قال الشيخ عطية ان من نام قائما متمكنا لا ينقض وضوءه فالغاية راجعة للخير فقط (والثالث زوال العقل) أي التمييز ولو متمكنا اجاعا (أي

الغلبة عليه بسكر) فهو وامان الاغماء أو من الجنون أو من تناول نحو دواء (أو مرض) بحيث يكون كالأغماء (أو جنون أو أغماء) أي بغير المرض ولو كان ذلك أولى حالة الذكر فيمنع وضوءه عندنا خلافاً للمالكية (أو غير ذلك) كأنواع المساليخ أو قال الغزالي الجنون يزيل العقل والاعماء ينمعه والنوم يستره اه والاعماء داخل في المرض لانه منه كما يقع في الحمام ودخل في السكر ايضا كالجنون وإذا كان كذلك فلا حاجة لزيادة الشارح بقوله أوجنون أو أغماء (والرابع لمس الرجل) ببشرته (المرأة الأجنبية) أي بشرتها (غير المحرم) فينقض وضوءه كل منهما مع لذة أو لا عمد أو سهواً أو كرهاً ولو كان الرجل هراً أو ممسوحاً أو كانت المرأة (ميتة) ولا يمكن لا يفتقض وضوء الميت ذكر أو أنثى أو كان أحدهما جنسياً ولو كان على غير صورة الآدمي (والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى) يقينا (بلغا حد الشهوة) أي يقينا (عرفاً) أي عند أرباب الطبائع السليمة كالامام الشافعي والسيدة نفيسة والشهوة انتشار الذكركر للشباب وميل القلب للنساء وللشيخ الذناني (والمراد بالمحرم من حرم نكاحها) أي على الدوام بسبب مباح (لاجل نسب) أي قرابة كما في الام والبنت والاخت (أو رضاع) كالام من الرضاع والاخت منه (أو مصاهرة) أي ارتباط يشبه القرابة كما في أم الزوجة وبنتها فخرج بقوله من حرم نكاحها من لا يحرم نكاحها كالأجنبية ويقولنا على الدوام اخت الزوجة وعمتها وخالتها فانهم ينقضن الوضوء وقولنا بسبب مباح بنت المرأة الموطوءة بشبهة واقمها فانهم ما ينقضان الوضوء وان حرم نكاحها (وقوله من غير حائل يخرج ما لو كان هناك) أي بين الرجل والمرأة (حائل) ولورقيقاً يمنع للمس (فلا ينقض حينئذ) ولو كثر الوسخ على البشرة فإن كان من العرق نقض لمسه لانه كالجزء من البدن وان كان من غبار فلا (والخامس وهو آخر النواقض مس فرج الآدمي) حتى السقط اذا انفخ فيه الروح والا فلا ينقض مس فرجه لانه اغما يقال له أصل آدمي (بباطن الكف) ولو شلاء أو تعددت الازيادة ليست على سمت الاصلية فلا فرق بين أن يكون الفرج (من نفسه وغيره) عاملاً أو أشل متصلاً أو منفصلاً مادام اسم الفرج سواء كان الآدمي (ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً) وسواء كان المس عمد أو سهواً أو كرهاً (ولفظ الآدمي ساقط) أي غير مذكور (في بعض نسخ المتن) ولا بد منه لتخرج البهيمة (وكذا) سقط في بعض نسخ المتن ايضا (قوله ومس حلقة دبره أي الآدمي ينقض على القول الجديد) لانه فرج وقياساً على القبل في كون ما يخرج من كل ينقض الوضوء (وعلى القديم لا ينقض مس الحلقة) لانه لا يلتذ به والجديد ما قاله الشافعي بمصر والقديم ما قاله قبل دخولها (والمراد بها) أي الحلقة (ملتقى المنفذ) أي ما ينضم كشم الكيس لا ما وراءه فس داخل الفرج ليس ناقضاً (وبباطن الكف الراحة مع بطون الاصابع) وكذا اسلعة نابذة في بطن الكف (وخرج بباطن الكف ظاهره) فانه لا ينقض خلافاً لامام احمد (وحرفه) أي الكف وهو حرف الخنصر وحرف السبابة وحرف الابهام (ورؤس الاصابع) فاذا هرش الانسان ذكره بها فلا نقض (وما بينها) أي الاصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها الى بعض لا خصوص النقر (فلا نقض بذلك) أي ما ذكر من ظهر الكف وحرفه ورؤس الاصابع وما بينها لخر وجهها عن سمت الكف وضابط ما ينقض ما يستتر عند وضع احدي الراحتين على الاخرى (أي بعد التحامل اليسير) ليقول غير الناقض من رؤس الاصابع وعند وضع باطن احد الابهام على باطن الآخر

الغلبة عليه (بسكراً أو مرضاً) أوجنون أو أغماء أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة عرفاً والمراد بالمحرم من حرم نكاحها لا جـل نسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان هناك حائل فلا نقض حينئذ (و) الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج الآدمي بباطن الكف) من نفسه وغيره ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً حياً أو ميتاً وللفظ الآدمي ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومس حلقة دبره) أي الآدمي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم لا ينقض مس الحلقة والمراد بها ملتقى المنفذ وبباطن الكف الراحة مع بطون الاصابع وخرج بباطن الكف ظاهره وحرفه ورؤس الاصابع وما بينها فلا ينقض بذلك أي بعد التحامل اليسير

فصل في موجب الغسل هو بكسر الجيم ما يقتضيه من جنابة وولادة ونحوهما وبفتحها ما يتسبب على الغسل من استحاحة ما كان ممتعا قبله كالصلاة ونحوها (والغسل لغة سيلان الماء على الشيء) أي سواء كان بدنا أو غيره (مطلقا) أي سواء كان بنية أم لا (وشرعا سيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة) أي ولو سددوبة كما في غسل الميت والغسل بكسر الغين ما يضاف إلى ماء الغسل من نحو سدر (والذي موجب الغسل) أي السبب الذي ينشأ عنه وجوبه (سنة أشياء) فقط وتخير المستحاضة ليس هو الموجب بل احتمال انقطاع الحيض وتنجس جميع البدن ليس موجبا لذات الغسل بل بوجوب إزالة النجاسة فتكفي بكشط الجلد (ثلاثة منها) أي الستة (تشارك فيها الرجال) أي الذكور وان لم يكونوا بالغين (والنساء) أي الاناث وان لم يكن بالغات الا انزال المني فإنه لا يتأق الامع البلوغ (وهي) أي الثلاثة المشتركة بين الرجال والنساء (التقاء الختانين) أي تحاذيهم ما بسبب الدخول (ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج حي واضح غيب حشفة الذكرك منه) أي الحي الواضح (أو قدرها من مقطوعها) أو من مخلوق بدونها (في فرج) أي لا دمي قبل أو دبر أول بهيمة ولو سمكة ولو في دبر نغسه ولو كان الموجع فيه ميتا أو كان على الذكر خرقة ملفوفة ولو غليظة بل ولو كان في قصبة أو كان الذكرك غير منتشر (ويصير الدمى الموجع فيه جنبا بإيلاج ما ذكر) إذا كان الإيلاج في داخل الفرج وهو ما لا يجب غسله في الاستنجاء (أما الميت فلا يعاد غسله) باستدخال ذكره أو (إيلاج فيه) أي الميت لأنه لا جنابة عليه لا نقطاع التكليف بالموت ولا حدث على الواطئ له ولا مهر لكن يفسد حجه واعتكافه وتجب عليه الكفارة بالوطء في رمضان كوطء البهيمة (وأما الخنثى المشكل فلا غسل عليه) أي ولا على غيره (إيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله) لكن يستحب الا ان تحقق انه جنب كأن أوجع رجل في فرجه وهو في فرج امرأة أو أوجع واضح في دبره فيجنب المشكل يقينا لانه جامع أو جومع (ومن المشترك انزال) المني الى خارج الحشفة في الرجل وإلى ظاهر الفرج في البكر وإلى محل يغسل في الاستنجاء في الثيب نعم يحكم بالبلوغ به بنزوله الى قصبة الذكروان لم يخرج (أي خروج المني من شخص) نفسه أول مرة (بغير إيلاج) ولو من غير قصد (وان قل المني كقطرة ولو كانت على لون الدم) لكثرة جماع ونحوه اذا وجدت واحدة من خواص الثلاث التي لا توجد في غيره وهي تدفع في خروجه أو لذة قوية بنخر وجهه مع فتور الذكرك عقبه غالبا أو كون ريحه كريحا عجينا أو طلع نخل ان كان المني رطبا أو ربح بياض بيض ان كان المني جافا وان لم يتدفع ولم يلبث بنخر وجهه كأن خرج ما بقي منه بعد الغسل سواء في ذلك الرجل والمرأة نعم الغالب في مني المرأة الرقة والصفرة (ولو كان الخارج بجماع أو غيره) كأن خرج بعد الغسل مني الرجل من امرأة وطئت في قبلها أو استدخلته وقد قضت شهوته بذلك الجماع أو الاستدخال كأن تكون بالغة مختارة مستيقظة فتعيد الغسل لانه حية تذيب على النطن اختلاط منها بالخارج وقضاء شهوتها منزل منزلة نومها في خروج الحدث فنزلوا المظنة منزلة المنة بخلاف ما اذا لم تقضها بان لم تكن لها شهوة كصغيرة أو كان لها شهوة ولم تقضها كنانة أو مكروهة أو وطئت في دبرها ثم خرج منها بعد الغسل مني الرجل فلا غسل عليها اذا لم يني لها يختلط بالخارج (في بقطة أو نوم) أي ولو بغير احتلام فلورأي منيا محققا في نحو ثوبه لزمه الغسل واعادة كل صلاة تيقنها بعده ما لم يحتمل عادة حدوته من غيره والاسن الغسل لهما (بشهوة أو غيرها) لكن لا بد من وجود إحدى الخواص

(فصل في موجب الغسل والغسل لغة سيلان الماء على الشيء مطلقا وشرعا سيلانه على جميع البدن بنية مخصوصة) (والذي موجب الغسل ستة أشياء ثلاثة منها) (تشارك فيها الرجال والنساء وهي) (التقاء الختانين) (ويعبر عن هذا الالتقاء بإيلاج حي واضح غيب حشفة الذكرك منه) (أو قدرها من مقطوعها في فرج ويصير الدمى الموجع فيه جنبا بإيلاج ما ذكر) (أما الميت فلا يعاد غسله بإيلاج فيه) (وأما الخنثى المشكل فلا غسل عليه) (إيلاج حشفته ولا بإيلاج في قبله) (و) (من المشترك) (انزال) (أي خروج) (المني) (من شخص بغير إيلاج) (وان قل المني كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخارج بجماع أو غيره في بقطة أو نوم) (بشهوة أو غيرها)

المذكورة فلو شك في الماء الخارج كأن رآه أبيض تخينا فله ان يختار كونه منيا ويغتسل ووديا
ويغتسله وله الرجوع من الاختيار الاول الى الثاني ولا يعيد ما فعله بالاول (من طريقه المعتاد)
ولو من قبل مشكل (او غيره) كدبر أو ثقبه بشرط ان يكون الخارج مستحكما بكسر الكاف
وهو الخارج لا لعله مع انسداد الاصل فان خرج لاجل علة كان غير مستحكما فلا يجب الغسل
والحاصل أنه ان خرج من طريقه المعتاد وجب الغسل وان لم يستحكما ولا فيشترط في وجوب
الغسل الاستحكام ان وجد فيه بعض خواصه وان كان على لون الدم الخالص فان لم يوجد فيه شيء
من خواصه فليس يفتى ويشترط ان يكون من صلب الرجل ورائب المرأة في الانسداد العارض
(كان انكسر صلبه فخرج منه) أي من نفس الصلب او من تحته فالصلب هنا كتحته المعدة في فصل
الحدث والصلب من الرقبة الى منتهى الظهر فالخارج منه يوجب الغسل لانه معدن المني والصلب
انما يعتبر للرجل أما المرأة فباين ترائبها وهي عظام الصدر (ومن المشترك الموت) لمسلم (الافى
الشهيد) والسقط اذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه (وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض) فالواجب
للغسل نفس الحيض والانتقاض شرط لصحة الغسل والقيام للصلاة ونحوها بشرط لوجوب
فورية الغسل لا لاصل وجوبه وكذا يقال فيما يأتي (أي الدم الخارج من امرأة) على سبيل
الصحة (بلغت تسع سنين) أي قرية تقريبية (والنفاس وهو الدم الخارج عقب الولادة) أي
بحيث يكون قبل خمسة عشر يوما منها فانه دم حيض مجتمع ومن ثم لو نوت النفساء رفع حدث
الحيض كفت النية ولو عدا * فان قيل لا حاجة الى ذكر النفاس مع الولادة لانه يستغنى بها عنه
لانا نقول لا تلازم بينهما لان المرأة اذا اغتسلت من الولادة ثم طرأ الدم قبل خمسة عشر يوما فهذا
الدم يجب له الغسل ولا يغنى عنه ما تقدم (فانه) أي النفاس (موجب للغسل قطعاً والولادة) وهو
انفصال جميع الولد ولو كان من غير ضرورة الا دعى حيث علم انه اصل آدمي ويجب الغسل على من
ولدت من غير الطريق المعتاد لثبوت أمية الولادة ثم فصل الشارح الولادة بقوله (المحسوبة بالبلل
موجبة للغسل قطعاً) أي بخلاف البلل هو بقية المني الذي انعم منه الولد فانه يبقى منه بقية
في الكيس الذي ينزل منه الولد وهذه الجملة مبتدأ وخبر (والمجردة عن البلل موجبة للغسل في
الاصح) لان الولد مني منعقد واذا ولدت الصائغة ولدا جافا فانها تفطر واكثر ما تكون
الولادة بلا بلل في نساء الاكراد ويمجرى الخلاف في القاء العلقه والمضغة بلا بلل
(فصل) في فرائض الغسل وسننه (وفرائض الغسل) ولومسنونا (ثلاثة اشياء احدها النية) أي في
غسل الحي ومن اجتمع عليه اغسال فان تمحضت واجبة كفاه نية واحد منها أو مندوبة فكذلك او
بعضها واجب وبعضها مندوب كغسل الجمعة وغسل الجنابة فان زاهما حصلامعا أو احدهما حصل
مانواه (فينوى الجنب رفع الجنابة او) رفع (الحدث الاكبر) او الحدث فقط (ونحو ذلك) كنية
استباحة الصلاة او فرض الغسل او أداء فرض الغسل أو الغسل المفروض او الغسل الواجب ولا
تكفي نية الغسل فقط لانه قد يكون عادة (وتنوى الحائض والنفاس رفع حدث الحيض والنفاس)
ويصح نية أحدهما بالآخر ولو مع العمد لان اسم النفاس من اسماء الحيض (وتكون النية
مقرونة بأول الفرض وهو اول) غسل (ما يغسل من أعلى البدن أو أسفله) او وسطه فتكفي النية
عند أي جزء كان لان بدن الجنب كله كعضو واحد (فلونوى بعد غسل جزءه واجب اعادته) أي غسل

من طريقه المعتاد أو غيره
كأن انكسر صلبه فخرج
منه (و) من المشترك
(الموت) الا في الشهيد
(وثلاثة تختص بها النساء
وهي الحيض) أي الدم
الخارج من امرأة بلغت
تسع سنين (والنفاس)
وهو الدم الخارج عقب
الولادة فانه موجب للغسل
قطعاً (والولادة) المحسوبة
بالبلل موجبة للغسل قطعاً
والمجردة عن البلل موجبة
لغسل في الاصح (فصل)
وفرائض الغسل ثلاثة اشياء
أحدها (النية) فينوى الجنب
رفع الجنابة أو الحدث الاكبر
ونحو ذلك وتنوى الحائض
أو النفساء رفع حدث
الحيض أو النفاس وتكون
النية مقرونة بأول الفرض
وهو أول ما يغسل من أعلى
البدن أو أسفله فلونوى
بعد غسل جزءه واجب اعادته

ذلك الجزء لعدم الاعتداده قبل النية (وازالة النجاسة ان كانت على) شيء من (بدنه اى المغتسل وهذا) اى وجوب ازالة النجاسة قبل الغسل (مارجحه الرافعى وعليه فلا تكفى غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة) لان الماء يصير مستعملاً أولاً فى النجس فلا يستعمل فى الحدث ولانهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان (ورج النوى الا كتفاء بغسلة واحدة عنهما) فيرفعهما الماء معاً لان واجبهما غسل العضو وقد وجد كالمواغتسلت المرأة من جنابة وحيض والمراد بغسلة واحدة فى الحكمة الغسلة الاولى من الثلاثة المطلوبة وفى العينية من إزالة العين وفى المغلظة الغسلة السابعة مع الترتيب فى احدها ولا يعتد بالنية الا حينئذ لانها هى التى تزول بها النجاسة ويرتفع بها الحدث فلوانغسل بدون ترتيب فى نهر ألف مرة مثلاً لم يرتفع حدثه وبه يلغى فقال جنب انغسل فى ماء طهور ألف مرة بنية رفع الجنابة وليس ببدنه مانع حسى ولم يظهر (ومحله) أى الخلاف بين الشيخين (ما اذا كانت النجاسة حكمية) أو عينية وكان ماء الغسلة الواحدة يزيلها ويصل الى المحل من غير تغير الماء والمراد بالحكمية ما ليس لها طعم ولا لون ولا ريح ولا جرم وبالعينية ما لها شئ من ذلك (اما اذا كانت النجاسة عينية) ولم تزل بغسلة بقى الحدث على محل النجاسة وارتفع عما عداه فحينئذ (وجب غسلتان) للحدث والنجاسة (عندهما) أى النوى والرافعى وعلم بما ذكر أنه يصح حمل كلام المصنف على المعتمد عند النوى ويكون معناه ازالة النجاسة مع تعميم البدن ولو بغسلة واحدة فلا يشترط تقدم ازالتهما (وايصال الماء الى جميع) أجزاء (الشعر) ظاهر او باطنا ولو لحية كثيفة ما عدا الثابت فى عين وأنف وان طال لانه من الباطن وان كان يجب غسله من النجاسة لغلظتها ولو تنف شعرة لم يغسلها وجب غسل محلها (و) الى جميع أجزاء ظاهر (البشرة) حتى الاظفار وما تحتها (وفى بعض النسخ بدل جميع أصول) فلو غسل أصول شعره دون أطرافه بقيت الجنابة فيها وارتفعت عن أصولها (ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه) أى الشعر (والكثيف) لقلة المشقة هنا لعدم تكرره فى كل يوم (والشعر المضفور) أى المنسوج (ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالنقض وجب نقضه) بخلاف ما انعقد بنفسه وان كثر وان قصر صاحبه بان لم يتعهده بدهن ونحوه لعدم تكليفه تعهده وأما ما انعقد بفعله فلا يعفى عنه أصلاً وان قل لتعديه بفعله كذا نقل عن ابن حجر وابن قاسم والشبرايملى (والمراد بالبشرة ظاهر الجلد) ولو اتخذ أغلّة أو انقام ذهب مثلاً وجب عليه غسله من حدث أصغر أو أكبر ومن نجاسة غير معفوعها ان النجس لانه وجب عليه غسل ما ظهر من الاصبع والانف بالقطع وقد تعذر العذر فصارت الاغلة والانف كالاصليين فى وجوب غسلهما الا فى نقض الوضوء باللس (ويجب غسل ما ظهر من صماخى أذنيه (و) ما ظهر بالقطع مما بشرته السكين فقط) (من أنف مجدوع) أى مقطوع بخلاف الباطن الذى كان منقحاً قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان ساتره (ومن شقوق بدن) وسائر معاطف البدن ومحمل التوائه نعم يحرم فتنق الملتحم (ويجب ايصال الماء الى ماتحت القلفة من الاقلف) لانها مستحقة الازالة ولهذا ألزها الانسان لم يضمنها فأتاحتها كالظاهر لوجوب ازالتهما ولهذا يجب غسل باطنها فى الجنابة ولو انحس فيها منى فاغتسل ثم خرج ما انحس فيها لم يجب اعادة الغسل قال القفال والصحيح ان الاقلف لا تصح صلاته ولا امامته فى الصلاة وجوز القاضى شريح والرويانى له الصلاة ونحوها مع بول غرلته وقال قدوتنا به فى الصلاة مكرهه مع صحتها لا نجاس

(وازالة النجاسة ان كانت على بدنه) أى المغتسل وهذا مارجحه الرافعى وعليه فلا يكفى غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح النوى الا كتفاء بغسلة واحدة عنهما او محله ما اذا كانت النجاسة حكمية أما اذا كانت النجاسة عينية وجب غسلتان عنهما (وايصال الماء الى جميع الشعر والبشرة) وفى بعض النسخ بدل جميع أصول ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف والشعر المضفور ان لم يصل الماء الى باطنه الا بالنقض وجب نقضه والمراد بالبشرة ظاهر الجلد ويجب غسل ما ظهر من صماخى أذنيه ومن شقوق أنف مجدوع ومن شقوق بدن ويجب ايصال الماء الى ماتحت القلفة من الاقلف

البول في قلفته كذا في فتح الجواد للشهاب الرملی (والی ما یسد ومن فرج المرأة) ولو بکرا عند
 قعودها) علی قدمها (لقضاء حاجتها) لانه یتظهر فی بعض الاحوال فهو شبه بما بین الاصابع وهو من
 الظاهر فوجب غسله دائما کما بین الاصابع (ومما یجب غسله المسربة) وهی ملتقی المنفذ فیسترخی
 قليلا لیصل الماء الی ذلك (لانها یتظهر فی وقت قضاء الحاجة فتصیز من ظاهر البدن) ولو فی بعض
 الاحوال وذلك لحلول الحدث لكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل (وسننه أی الغسل)
 واجبا کان او مندوبا (خمسۃ أشياء) الاولى (التسمية) مقرونة بالنية القلبية ویقصد بها الذکر
 (و) الثانية (الوضوء کما قبله) أی الغسل وقيل یؤخر غسل قدمیه (وینوی به المغتسل سنة
 الغسل) بان یقول نويت الوضوء لسنة الغسل أو الوضوء المسنون للغسل أو یقول نويت الوضوء
 سنة الغسل ولا یکفیه أن یقول سنة الغسل فقط من غیر ذکر وضوء ویصح أن یقول نويت الطهارة
 لسنة الغسل من غیر ذکر وضوء أو یقول نويت أداء الطهارة لسنة الغسل وهذا اذا قدم الوضوء
 علی الغسل أما اذا أخره فان أراد الخرج من الخلاف نوى رفع الحدث والانوى سنة الغسل هذا
 (ان تجردت جنبته عن الحدث الاصغر) أی انفردت عنه کأن نظر فأمنی أو تفکر فأمنی (والا)
 بان اجتمعت الجنابة مع الحدث کما هو الغالب (نوی به الاصغر) اى رفع الحدث الاصغر وان أخر
 الوضوء عن الغسل فرار من خلاف من اوجب تلك النية وهو القائل بعدم اندراج الاصغر
 فی الاکبر ولا یضری صحة وضوئه بهذه النية اعتقاد زوال الوضوء بالغسل نظر المراعاة القائل
 بعدم زواله فتكون مراعاة الخلاف مجوزة لهذه النية وان لم یقلد المخالف کما نقله البجیرى عن
 ابن قاسم (و) الثالثة (امرار الید) ونحوها کعود فی کل مرة من الثلاث المطالبة شرعا (علی
 ما وصلت) أی الید (الیه من الجسد) فرار من خلاف الامام مالک فانه أوجب فلا یجب علی
 المغتسل استعانة فی غیر ما وصلت الیه یده بخزقة ونحوها وهی التى نقلها ابن حبيب عن سحنون
 وهی المعتمدة عند المالک (ويعبر عن هذا الامر بالدک) فعبارة المصنف مساوية لعبارة من عبر
 بالدک (و) الرابعة (الموالة وسبق معناها فی الوضوء) وهی غسل العضو قبل جفاف ما قبله وتجب
 فی حق صاحب الضرورة (و) الخامسة (تقديم) غسل جهة (الینى من شقیه) أی المقدمین
 والمؤخرین (علی) غسل جهة (اليسرى) بان یفیض الماء علی شقیه الایمن من قدام ثم من خلف ثم علی
 شقیه الایسر من قدام ثم من خلف وكل ذلك بعد غسل رأسه (وبقی من سنن الغسل أمور مذکورة
 فی المبسوطات منها التثلیث) فیغسل رأسه ثلاثا ثم شقیه الایمن ثلاثا من قدام ثم من خلف ثم شقیه
 الایسر كذلك (وتخلیل الشعر) قبل غسله بان یدخل أصابعه العشرة مبلولة فیہ فیشرب بها أصوله
 لان ذلك أبعد عن الاسراف فی الماء ومنها إزالة القدر کخط ومني ومنها المضضنة والاستنشاق
 غیر اللین فی وضوء الغسل فان ترکها تدارکها ولو بعد الغسل فرار من خلاف أبی حنيفة
 فانه أوجبها

فصل فی بیان جملة من الاغسال المسنونة (والاغتسالات المسنونة سبعة عشر غسلا)
 الاول (غسل الجمعة لحاضرها) أی لم یرید حضورها وان لم تلزمه لقوله صلى الله علیه وسلم من
 اغتسل يوم الجمعة غفر له من الجمعة الی الجمعة وزیادة ثلاثة أيام ولدفع الريح الکریه عن الحاضرين
 وقدم غسلها علی غیره لان الامام أباحنیقة قال بوجوبه (ووقته) أی ابتداء وقته (من الفجر

والی ما یسد ومن فرج
 المرأة عند قعودها
 لقضاء حاجتها ومما یجب
 غسله المسربة لانها یتظهر
 فی وقت قضاء الحاجة فتصیر
 من ظاهر البدن (وسننه)
 أی الغسل (خمسۃ أشياء
 التسمية والوضوء) کاملا
 (قبله) وینوی به المغتسل
 سنة الغسل ان تجردت
 جنبته عن الحدث الاصغر
 والانوى به الاصغر (وامرار
 الید علی) ما وصلت
 الیه من (الجسد) وיעبر
 عن هذا الامر بالدک
 (والموالة) وسبق
 معناها فی الوضوء (وتقديم
 الینى من شقیه) علی
 الیسرى (وبقی من سنن
 الغسل أمور مذکورة
 فی المبسوطات منها التثلیث
 وتخلیل الشعر
 فصل فی (والاغتسالات
 المسنونة سبعة عشر غسلا
 غسل الجمعة لحاضرها
 ووقته من الفجر

(الصادق) عندنا وعند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك لا يصح الغسل الا عند الرواح اليها وآخره
ينتهي بفراغ صلاتها بسلام الامام ولا يبطله طر وحدث ولو أكبر ولا تسق اعادته عند طر وما ذكر
(و) الثاني والثالث (غسل) يومى (العبدان الفطر والاخفى) ولو لحائض ونفساء وان لم يرد الحضور
لان الزينة هنا مطلوبة لكل أحد وهو من جملتها (ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل) والا فضل
فعلة بعد الفجر ويخرج وقته بغروب شمس يوم العيد لانه منسوب لليوم (و) الرابع غسل لصلاة
(الاستسقاء أى طلب السقياء من الله تعالى) ويدخل وقته لمن يريد الصلاة منفردا بارادة الصلاة
ولمن يريد بها جماعة بارادة الاجتماع مع الناس لها ويخرج الوقت بفراغ فعلها (و) الخامس
غسل لصلاة (الخسوف للقمر و) السادس غسل لصلاة (المكسوف للشمس) لاجتماع الناس
لها ويدخل وقت الغسل لهما بأولهما لان هذا الغسل يخاف فوته ويخرج بانجلاء جيع القمر
والشمس (و) السابع (الغسل من أجل غسل الميت مسلما كان أو كافرا) سواء كان الميت غسلا
طاهرا أو أوثا لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتنوضأ رواه الترمذى
ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالاعراض عنه ولو يمى الميت العجز عن غسله سق
الغسل ان قدر عليه والا فالتيمم (و) الثامن (غسل) الشخص (الكافر) ذكر اكان أو أنثى ولو
مرتدا (اذا أسلم) أى بعد اسلامه تعظيما للاسلام ولا امره صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم
بالغسل لما أسلم وكذلك ثمامة بن أثال رواه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وليس أمر وجوب
لان جماعة أسلموا فلم يأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل ويسق غسله بماء وسدر
وازاله شعره قبل الغسل ان لم يحدث في كفره حدثا أكبر ولو أنثى والا فبعده لا نحو لحية رجل
فانه لا يسق ازالته وينوى هنا سبب الغسل كسائر الاغسال الا غسل المجنون والمنمى عليه اذا أفاقا
فانهما ينويان بالغسل رفع الجنابة ولا فرق في ذلك بين البالغ وغيره على المعتمد هذا (ان) لم يحتمل
وقوع ما يوجب الغسل بان (لم يجنب في كفره أو لم تحض الكافرة) في كفرها (والا) فيضم ندبا الى
هذه النية رفع ذلك أما اذا تحقق وقوعه من الكافر قبل الاسلام فقد (وجب الغسل بعد
الاسلام في الاصح) وان اغتسل في كفره لانه لا عبرة بالغسل في الكفر لبطلان نية الكافر فيجتمع
عليه غسلان مندوب و واجب فلا بد من نية واحدة لا تكفى نية الواجب عن المندوب ولا عكسه
اذ لو نوى أحدهما حصل فقط ويقوت المندوب بطول الزمن أو الاعراض عنه لا بالجنابة (وقيل
يسقط) أى وجوب الغسل (اذا أسلم) لان الاسلام يهدم ما قبله وهذا ضعيف قال ابن قاسم وكان
الفارق بين الغسل والصلاة حيث سقطت عن الكافر دونه قلة المشقة فيه لعدم تعدده (و) التاسع
الغسل من (المجنون) وان تقطع جنونه (والمنمى عليه) ولو لحظة (اذا أفاقا ولم يتحقق منهما انزال)
أو نحوه مما يوجب الغسل (فان تحقق منهما انزال وجب الغسل على كل منهما) مع الغسل
المسنون فيجتمع لكل منهما غسلان غسل للجنابة وغسل للافاقة أو ينويهما معا ويطلب الغسل
منهما بعد كل افاقة لما روى الشيخان عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغنى عليه في
مرض موته فاذا أفاق اغتسل وقيس المجنون بالمنمى عليه بل أولى لانه مظنة لانزال التي ويقوت
هذا الغسل بالاعراض وبغير وض ما يوجب الغسل وينويان رفع الجنابة لان غسلهما
لاحتمالهما ويجزئهما بتقدير وجودهما مع عدم جزمهما بالنية الاحتياط اذا لم يتبين الحال فلو

الصادق (و) غسل (العبدان)
الفطر والاخفى ويدخل
وقت هذا الغسل بنصف
الليل (والاستسقاء) أى
طلب السقياء من الله
(والخسوف) للقمر
(والكسوف) للشمس
(والغسل من) أجل (غسل
الميت) مسلما كان أو كافرا
(و) غسل (الكافر اذا أسلم)
ان لم يجنب في كفره أو لم
تحض الكافرة والا وجب
الغسل بعد الاسلام في
الاصح وقيل يسقط اذا أسلم
(والمجنون والمنمى عليه اذا
أفاقا) ولم يتحقق منهما انزال
فان تحقق منهما انزال وجب
الغسل على كل منهما

تبين بعد الغسل طر و ما يوجب الغسل عليه ما لم يجزئ ما الغسل السابق لعدم الجزم بوجود موجب الغسل (و) العاشر (الغسل عند ارادة الاحرام) أى بحج أو عمرة أو بهـ ما أو احراما مطلقا ويدخل وقته بارادة الاحرام ويخرج بفعله (ولا فرق في طلب هذا الغسل بين بالغ وغيره) ولو غير مميز ويغسله وليه (ولا بين مجنون وعاقل) ولا بين ذكر وأنثى ولا بين حر وورقيق (ولا بين بطاهر وحائض) ونفساء (فان لم يجد المحرم) أى من يريد الاحرام (تيمم) فيقول نويت التيمم بدلا عن غسل الاحرام وهكذا يقال في غيره واذا فقدت المرأة الماء تيممت مع الحيض والنفساء لان النظافة اذا فاتت بقيت العبادة (و) الحادى عشر (الغسل لدخول) حرم مكة ولدخول الكعبة ولدخول (مكة) المشرفة (لمحرم بحج أو عمرة) أو بهما أو مطلقا ولحلل أيضا اذا لم يغتسل لدخول الحرم من محل قريب من مكة ويسن أن يكون الغسل بدى طوى لانه صلى الله عليه وسلم اغتسل فى عام حجة الوداع بدى طوى وهو محرم وفى عام الفتح وهو حلال ولا يفوق الغسل بالدخول فيندب تداركه بعده (و) الثانى عشر الغسل (للوقوف بعرفة فى تاسع ذى الحجة) والافضل كونه بنمرة وبعد الزوال ويحصل أصل السنة فى غيرها وقبله والمتجه دخوله بالفجر كالجمعة (و) الثالث عشر الغسل (للبيت بمنزلة) فيدخل وقته بالغروب ويخرج بالفجر هذا ان لم يغتسل بعرفة والا فلا يسن على المعتمد لقربه من غسل عرفة وهكذا كل غسليين تقاربا (و) الرابع عشر الغسل (لرمى الجمار الثلاث فى أيام التشريق الثلاثة فيغتسل لرمى كل يوم منها غسلا) أى واحد ايسر ثلاثة غسلا ان لم يتجمل فى يومين والا فغسلان والمتجه دخوله بالفجر كغسل الجمعة لا بدخول وقت الرمي وهو الزوال (اما رمي جرة العقبة فى يوم النحر فلا يغتسل له) اكتفاء بغسل العيدان رماها يومه أو (لقرب زمنه من غسل الوقوف) أى بالاشعر الحرام بعد صبح يوم النحر فدخول وقته بنصف الليل وهو مندوب أيضا فلو تركهما سن له الغسل لرمى جرة العقبة (و) الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر الغسل (للتواف الصادق بطواف قدوم وافضة ووداع) والجديد المعتمد انه لا يسن الغسل لطواف الافضة والوداع الا ان وجد تغير فى البدن أما طواف القدوم فلا يسن الغسل له على القديم والجديد اكتفاء بغسل دخول مكة فانه يندب أن يبدأ به عند دخولها (وبقية الاغسال المسنونة مذكورة فى المطولات) منها الغسل لدخول المدينة الشريفة ولدخول حرمةا للحجامة ولقص الشارب وحلق العانة وللبلوغ بالسن ويطلب للبلوغ بالامناء غسلا واجب ومندوب ولكل ليلة من رمضان ولكل اجتماع من مجامع الخير ولسبلان الوادى ولتغير رائحة البدن ولدخول المسجد

فصل فى المسح على الخفين وهو رخصة ولو للقيم ويرفع الحدث عن الرجلين رفعهما بقبدا بمدة ويبيع الصلاة من غير حصر (والمسح على الخفين) الطاهرين (جائز) أى البعدول عن الغسل الى المسح جائز وهو واجب اذا حصل (فى الوضوء) بدلا عن غسل الرجلين وان لم تكن حاجة اليه ولو وضوءه سلس (لا فى غسل فرض أو نفل ولا فى ازالة نجاسة) ولو معفو عنها (فلو اجنب) مثلا أو طلب منه غسل مندوب كغسل الجمعة مثلا (أو دميت رجلاه) فى الخف مثلا (فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز) بضم فسكون (بل لا بد من الغسل) لان الغسل وازالة النجاسة لا يتكرران مثل تكرار الوضوء فلا يشق فيهما النزاع (وأشعر قوله جائز أن غسل الرجلين أفضل من المسح)

(والغسل عند ارادة الاحرام) ولا فرق فى هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض فان لم يجد المحرم الماء تيمم (و) الغسل (لدخول مكة) لمحرم بحج أو عمرة (والوقوف بعرفة) فى تاسع ذى الحجة (وللبيت بمنزلة) لرمى الجمار الثلاث فى أيام التشريق الثلاثة فيغتسل لرمى كل يوم منها غسلا أما رمي جرة العقبة فى يوم النحر فلا يغتسل له لقرب زمنه من غسل الوقوف (و) الغسل (للتواف) الصادق بطواف قدوم وافضة ووداع وبقية الاغسال المسنونة مذكورة فى المطولات * (فصل والمسح على الخفين جائز) فى الوضوء لا فى غسل فرض أو نفل ولا فى ازالة نجاسة فلواجنب أو دميت رجلاه فأراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل وأشعر قوله جائز أن غسل الرجلين افضل من المسح

والمعتمد انه ان خاف فوت عرفة أو فوت انقاذ أسير أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل خرج الوقت أو خشى أن يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت خيف انفجاره لو غسل وجب المسح في الجميع (وانما يجوز مسح الخفين لأحدهما فقط) مع غسل الرجل الاخرى ان كانت صحيحة أو مع التيمم عنها ان كانت عليه (الا ان يكون فاقد الاخرى) بقطع أو بالية (بثلاثة شرائط) أحدها (أن يبتدئ أى الشخص) الذى يريد المسح عليهما (لبسهما بعد كمال الطهارة) من الحدثين ولو بالتيمم المحض لا لفقد الماء بان تيمم نحو مرض (فلو غسل رجلا والبسماء خفها ثم فعل بالآخرى لم يكف) أى لم يجز المسح حتى ينزع الاولى من موضع القدم ثم يدخلها في الخف لا دخلها قبل كمال الطهارة والمراد انه لا يكفي بالنسبة للمسح في المستقبل والا فهذا الوضوء يجزئ في الصلاة ونحوها (ولو) غسلهما في ساق الخفين ثم ادخلهما محل القدم او وهما في مفرها ثم نزعها عنه الى ساق الخفين ولم يظهر من محل الفرض شئ ثم أعادها اليه جاز المسح بخلاف ما لو (ابتدأ البسماء بعد كمال الطهارة) أى بعد غسلهما (ثم احدث قبل وصول الرجل) أى الاولى او الثانية (قدم الخف لم يجز المسح) نظر الاصل عدم اللبس لنقض الوضوء قبل استقراره وصح المسح في المسئلة الاولى التى هى مفهوم قوله أن يبتدئ استحباب الاصل وهو اللبس فتلخص انهم نظروا لكل مسئلة لاصلا (و) ثانيهما (أن يكونا أى الخفان ساترين لمحل غسل الفرض) في الوضوء (من القدمين بكعبيهما) قالبا بمعنى مع أى معهما (فلو كانا دون الكعبين كالمداس) بكسر الميم (لم يكف المسح عليهما) أى الخفين اللذين دون الكعبين (والمراد بالساتر هنا) أى في الخف (الحائل) وهو ما يمنع نفوذ ماء الصب بنفسه عن قرب لوصب عليه فلا يضر نفوذه بعد مدة ولو كان مشعرا ومنع الشمع نفوذ الماء لا يكفي المسح عليه ولا يضر نفوذ الماء من محل الخرز وانما عفي عن وصول الماء من محله لعسر الاحتراز عنه (لا مانع الرؤية) فيكفي الشفاف كالزجاج والبلور لو فرض سهولة تتابع المشى على الخفين ومن نظائر المسئلة رؤيته المبيع من وراء الزجاج وهى لا تكفى لان المطلوب نفي الضرر وهو لا يحصل بها اذا الشئ من وراء الزجاج يرى غالباً على خلاف ما هو عليه (و) المراد بالساتر ايضا (أن يكون السترن من جوانب الخفين) أى جهاتهما الستنة (لا من اعلاهما) أى الذى هو محل ادخال الرجل (و) ثالثا (ان يكونا) أى الخفان معا (مما يمكن) أى من اللذين يسهل ولوج مشقة (تتابع المشى عليهما) أى فيهما كما في بعض النسخ وان لم يوجد المشى بالفعل والمراد الارض التى يغلب المشى فى مثلها الا نحو شديد الوعر (لتردد مسافر فى حوائجه من حط) أى نزول (وترحال) أى مشى وتردد فى قضاء الحاجة على الانفراد من غير اعانة بغير الخفين كداس لا المشى فى قطع المسافة وان كان لا يسهما عاجزا وانما اعتبر فى المقيم حاجات السفر فى يوم وليلة لان حاجات التيمم لا تنضبط اذ قد يمكث المقيم طول نهاره فى قضاء حاجاته بخلاف المسافر فان حوائجه مضبوطة (ويؤخذ من كلام المصنف) فى قوله مما يمكن تتابع المشى عليهما (كونهما قوين بحيث يمنع نفوذ الماء) أى ماء الصب وقت الصب الى الرجل من غير محل الخرز لا ماء المسح والاعتبار فى القوة باول المدة وهو من الحدث بعد اللبس لا عند كل مسح ولو قوى الخف على زمن دون مدة المسافر و فوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته (ويشترط أيضا طهارتهما) امكن لو كان على الخف نجاسة معفوعة عنها فصح منه ما لا نجاسة عايه صح المسح ولا يضر سيلان الماء الى النجاسة وهذا الشرط معتبر عند المسح لا عند

وانما يجوز مسح الخفين
لا احدهما فقط الا ان يكون
فاقد الاخرى (بثلاثة
شرائط أن يبتدئ) أى
الشخص (لبسهما بعد كمال
الطهارة) فلو غسل رجلا
والبسماء خفها ثم فعل بالآخرى
كذلك لم يكف ولو ابتدأ
لبسهما بعد كمال الطهارة
ثم احدث قبل وصول الرجل
قدم الخف لم يجز المسح (وأن
يكونا) أى الخفان (ساترين
لمحل غسل الفرض من
القدمين) بكعبيهما فلو
كانا دون الكعبين كالمداس
لم يكف المسح عليهما والمراد
بالساتر هنا الحائل لا مانع
الرؤية وأن يكون السترن
جوانب الخفين لا من
اعلاهما (وأن يكونا مما
يمكن تتابع المشى عليهما)
لتردد مسافر فى حوائجه
من حط وترحال ويؤخذ من
كلام المصنف كونهما
قوين بحيث يمنع نفوذ الماء
ويشترط أيضا طهارتهما

ولولبس خفا فوق خف
 لشدة البرد مثلاً فان كان
 الاعلى صالحاً للمسح دون
 الاسفل صح المسح على
 الاعلى وان كان الاسفل
 صالحاً للمسح دون الاعلى
 فصح الاسفل صح أو الاعلى
 فوصل الببل للاسفل صح
 ان قصد الاسفل أو قصدها
 معاً لان قصد الاعلى فقط
 وان لم يقصد واحدا منهما
 بل قصد المسح في الجملة اجزاً
 في الاصح (ويعصح المقيم
 يوماً وليلاً) (ويعصح المسافر
 ثلاثة أيام بلياليهن)
 المتصلة به سواء تقدمت
 أو تأخرت (وابتداء المدة)
 تحسب (من حين يحدث)
 أى من انقضاء الحدث
 الكائن (بعد تمام) لبس
 الخفين) (لان ابتداء الحدث
 ولان وقت المسح ولان
 ابتداء اللبس والعاصي
 بالسفر والهائم يسحان
 مسح مقيم ودائم الحدث
 اذا أحدث بعد لبس الخف
 حدثاً آخر مع حدثه الدائم
 قبل ان يصلي به فزاع مسح
 ويستبيح ما كان يستبيحه
 لو بقي طهره الذى لبس
 عليه خفيه وهو فرض ونوافل
 فلو صلى بطهره فرضاً قبل ان
 يحدث مسح واستباح
 نوافل فقط

اللبس حتى لولبس خفين نجسين او متجسين ثم طهرهما قبل المسح اجزاً المسح عليهما وأما بقية
 الشروط فتعتبر عند اللبس (ولولبس خفا فوق خف لشدة البرد مثلاً) أى اولعلة اولكثرة
 الخفاف عنده فاما أن يكونا قوين او ضعيفين او يكون الاعلى قويا والاسفل ضعيفاً أو بالعكس
 (فان) كانا ضعيفين لا يصح المسح عليهما مطلقاً وان (كان الاعلى صالحاً للمسح) لكونه قويا (دون
 الاسفل) لكونه ضعيفاً (صح المسح على الاعلى) بلا خلاف لانه الخف وما تحته كاللغافة فكانه
 لا لبس خفا واحداً على لغافة على قدمه (وان) كانا قوين أو (كان الاسفل صالحاً للمسح) لكونه
 قويا (دون الاعلى) لكونه ضعيفاً (فصح الاسفل) كأن وضع يده بين الخفين ومسح الاسفل منهما
 (صح) أى المسح عليه (او) مسح (الاعلى فوصل الببل للاسفل) ولو من محل الخرز (صح) أى
 المسح (ان قصد الاسفل) وحده (أو قصدها) أى الاعلى والاسفل (معاً) يصح المسح (ان قصد
 الاعلى فقط) دون الاسفل وكذا ان قصد واحداً لا بعينه (وان) اطلق بان (لم يقصد واحداً منهما
 بل قصد المسح في الجملة اجزاً) أى المسح (في الاصح) لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل
 الماء الى الاسفل (ويعصح المقيم) ولو عاصياً باقامته كناشرة من زوجه أو بقى من سيده أى وكل من
 سفره لا يبيع القصر (يوماً وليلاً) كاملين فيستبيح بالمسح ما يستبيحه بالوضوء الكامل في هذه المدة
 (ويعصح المسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليهن المتصلة به سواء تقدمت) أى الليالى على الايام
 كأن أحدث وقت الغروب (أو تأخرت) أى الليالى عن الايام كان أحدث وقت الفجر فتحسب الليلة
 الاخيرة هنا بخلاف شرط الخيار ثلاثة أيام ولو أحدث اثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضى منه من
 الليلة الرابعة او اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم ومن ألحق به فيستبيح المسافر
 بالمسح ما يستبيحه بالوضوء الكامل في هذه المدة (وابتداء المدة) للمسح في حق المقيم والمسافر
 تحسب من حين يحدث أى من انقضاء الحدث) الاصغر السابق بجميع افراده كبول أو نوم
 أو مس أو جنون (الكائن بعد تمام لبس الخفين) لان وقت جواز المسح يدخل بانتهاء الزمن الذى
 يحدث فيه بعد لبس الخفين فاعتبرت مدته منه فلو أحدث تقوضاً وغسل رجله في الخفين ثم
 أحدث فابتداء مدته من الحدث الاول واذا أحدث ولم يمسح بان ترك الصلاة في المدة لعذر كجنون
 أو غيره حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة أو لم يحدث لم تحسب المدة ولو
 بقي شهراً مثلاً لانها عبادة مؤقتة فكان ابتداء وقته من حين جواز فعله كالصلاة وعلم مما تصور أن
 المدة (لا) تحسب (من ابتداء الحدث) لانه ربما يستغرق غالب المدة (ولان وقت المسح) بالانعل
 (ولان ابتداء اللبس) وان جازله المسح للوضوء المجرد (والعاصي بالسفر) كأن سافر لقطع
 الطريق أو سافر لزيارة أو لى ثم قلبه قطع الطريق (والهائم) وهو الذى لا يدري أين يتوجه (يسحان
 مسح مقيم) فهما المحققان به كالمسافر سفر قصر (ودائم الحدث) كسلس (اذا أحدث بعد لبس
 الخفين حدثاً آخر غير حدثه الدائم) كأن أحدث حدث اللبس مع حدث البول الدائم (قبل أن يصلي
 به) أى بوضوء اللبس (فرضا مسح ويستبيح ما كان يستبيحه) وهو ما لا يحل له (لو بقي طهره الذى لبس
 عليه خفيه وهو) أى ما كان يستبيحه لو بقي طهره (فرض ونوافل فلو) أحدث وقد (صلى بطهره)
 وهو وضوء اللبس (فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح نوافل فقط) لان مسحه ناشئ عن طهره
 المفيد لذلك لا غير فان أراد الفرض وجب النزاع وكالطهر لانه ممنوع من الفرض الثانى فهو

(فإن مسح) الشخص (في)
الحضر ثم سافر أو مسح
في السفر ثم أقام) قبل
مضي يوم وليلة (أن مسح
مقيم) والواجب في مسح
الخف ما يطلق عليه اسم
المسح إذا كان على ظاهر
الخف ولا يجزئ المسح
على باطنه ولا على عقب
الخف ولا على حرفه ولا أسفله
والسنة في مسحه أن يكون
خطوطا بان يفرج الماسح
بين أصابعه ولا يضمها
(ويبطل المسح) على الخفين
(بثلاثة أشياء بخلعهما)
أو خلع أحدهما أو انحلاعه
أو خروج الخف عن صلاحية
المسح كتخرقه (وانقضاء
المدة) وفي بعض النسخ
مدة المسح من يوم وليلة
لمقيم وثلاثة أيام بلياليها
لمسافر (و) بعروض (ما
يوجب الغسل) كجنابة أو
حيض أو نفاس للابس الخف
فصل في التيمم وفي
بعض نسخ المتن تقديم
هذا الفصل على الذي
قبله والتيمم لغة القصد
وشرعا إيصال تراب طهور
للوجه واليدين بدلا عن
وضوء أو غسل أو غسل
عضو بشرائط مخصوصة
(وشرائط التيمم خمسة أشياء)
وفي بعض نسخ المتن خمس
خصال أحدها (وجود

لا بس على حدث حقيقة فإن طهره لا يرفع الحدث رفعا عاما أما حدثه الدائم فلا يحتاج معه إلى
استئناف طهر بالنسبة للنفل فقط فله أن يصلي بطهره نفلا ماشاء أما بالنسبة لفرض آخر فلا بد من
ذلك لأنه لا يصلي بطهره إلا فرضا واحدا فقط ومثل دائم الحدث فيما ذكر التيمم لغیر فقد الماه بان
تيمم أرض أو حرج ثم لبس الخفين ثم تجشم المشقة وتوضأ ومسح الخفين فانه يستنج ما لا يحل له لو بقي
عليه وضوء اللبس ولو شفى السلس والمتيمم وجب الاستئناف وغسل الرجلين (فإن مسح الشخص)
أى المقيم بعد الحدث ولو أخذ خفيه (في الحضر) أى البلد (ثم سافر) بعد المسح سفر قصر (أو
مسح) أى المسافر (في السفر ثم أقام) بعد المسح (قبل مضي يوم وليلة) أى كل منهما (مسح
مقيم) تغليباً للحضر لصالته نعم إن أقام في الثاني بعد مضي أكثر من يوم وليلة آخره ماضى وإن زاد
على يوم وليلة (والواجب في مسح الخف ما يطلق عليه اسم المسح) كما في مسح الرأس (إذا كان على
ظاهر) أى (الخف ولا يجزئ المسح على باطنه) الملاقى للبشرة (ولا على عقب الخف ولا على حرفه
ولا أسفله) لأنه لم يرد الاقتصار على شيء من ذلك (والسنة في مسحه أن) يمسح أعلاه الساتر لظهور
القدم وأسفله وعقبه وحرفه بان (يكون) أى مسح ذلك (خطوطا بان) يضع يده اليسرى تحت
العقب واليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر اليمنى إلى آخر ساق الشخص وهو الكعبان واليسرى إلى
أطراف الأصابع من تحت وأن (يفرج الماسح بين أصابعه ولا يضمها) وهو مفسر لما قبله (ويبطل
المسح على الخفين) أى حكمه وهو جواز وصحة الصلاة بقطع المدة (بثلاثة أشياء) أى بواحد منها
الاول (بخلعهما أو خلع أحدهما) ولو لم يجزئ لم يمكنه غسله في الخف (أو) بظهور بعض الرجل
أو اللقافة عليها بسبب (انحلاعه أو خروج الخف عن صلاحية المسح كتخرقه) لأنه لا بد من دوام
صلاحيته للمسح في جميع المدة (و) الثاني: (انقضاء المدة) المحدودة في حق المقيم والمسافر فليس
لاحدهما أن يصلي بعد انقضاء مدته وهو بطهر المسح في حال الخلع وانقضاء المدة حتى لو كان في
صلاة بطلت وإن كان في ماء وقصد غسلهما (وفي بعض النسخ مدة المسح) أى (من يوم وليلة لمقيم
وثلاثة أيام بلياليها للمسافر) الثالث (بعروض ما يوجب الغسل كجنابة أو حيض أو نفاس) أو ولادة
(للابس الخف) الجار والمجرور متعلق بعروض فيترع ويتطهر ثم يلبس حتى لو اغتسل لا بسا
لا يمسح بقية المدة

فصل في التيمم أى أسبابه وأركانها واحكامه ومبطلاته وهو خمسة مطلقا سواء
كان لفقد الماء أو لا ومن خصوصياتنا (وفي بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله)
وتقديم مسح الخفين على التيمم أولى لأن المسح وإن كان بعض طهارة تباح به صلوات متعددة وبه يتم
رفع الحدث بخلاف التيمم فيباح به فرض ونوافل أو نوافل فقط (والتيمم لغة القصد) وأصله التعمد
والتوخي يقال تيممت فلانا (وشرعا إيصال تراب طهور) أى مطهر (للوجه واليدين بدلا عن وضوء
أو غسل) ولو مندوبين (أو غسل عضو) أى واجب (بشرائط مخصوصة) أى بأمور لا بد منها كنية
وترتيب وعجز عن استعمال ماء ودخول وقت (وشرائط) صحة (التيمم خمسة أشياء وفي بعض نسخ
المتن خمس خصال) وفي الحقيقة أن هذه الخمسة شيان شرط وهو الوقت وسبب وهو العذر الذي
هو فقد الماء ولهذا السبب أسباب ثلاثة (أحدها) أى الأشياء الخمسة (وجود العذر) وهو العجز
عن استعمال الماء وللعجز ثلاثة أسباب الاول فقد الماء (بسبب سفر) والثاني خوف محذور من
استعمال الماء كبطء بره (أو مرض) أو زيادة ألم أو شين فاحش في عضو ظاهر الثالث حاجته إلى

الماء لعطش حيوان محترم حالا وما لا (و) الشيء (الثاني دخول وقت الصلاة) يقينا ولو لمجموعة جمع تقديم ان فرغ من الصلاتين قبل دخول وقت الثانية فان دخل وقتها قبل الفراغ منها بطل الجمع والتيمم والمراد وقت الصلاة التي يطلب الماء لطهارتها (فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها) لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت (والثالث طلب الماء بعد دخول الوقت) يقينا (بنفسه أو بمن اذن له في طلبه) ان كان ثقة ولو واحدا عن جمع فلو طلب شا كافي الوقت لم يكف وقد يجب الطلب قبله كما لو كانت القافلة عظيمة لا يمكن قطعها الا بالمبادرة قبل الوقت كذا في عمدة الرابع وهذا في تيمم فاقد الماء لا في تيمم مريض لا باحة التيمم له مع وجوده ولا في تيمم متيقن عدم الماء ولو مقيما لان الطلب حينئذ عبث (فيطلب الماء من رحله) أي مسكنه من حجر أو غيره بان يقتش فيه (ورفقته) المنسوبين اليه عادة وهم المتحدون معه منزلا ورحيلا ويستوعبهم مادام الوقت متسعا كأن ينادى فيهم من معه ماء بوجوده ولو بالثمن ولا يقتصر على قوله بوجوده لان السامع قد يكون بخيال بل لا بد ان يقول ولو بالثمن (فان) لم يجد الماء في ذلك أو لم يكن مع الرفقة بان (كان منفردا نظرا) من غير مشى (حواليه من الجهات الاربع ان كان بمستومن الارض) ولم يكن ثم مانع من النظر كالاشجار أو نحوها (فان كان فيها) أي الارض (ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره) أي المعتدل بان يتردد وعشى في مجموع الجهات الى حد الغوث لا في كل جهة بان عشى في كل جهة من الجهات الاربع مقدار ثلاثة اذرع فاقبل بحيث يحيط نظره بحد الغوث وهو قدر غلوة سهم وان لم يكن مجموع الذي يشبه في الجهات الاربع يبلغ حد الغوث فان المراد الا حاطة بحد الغوث وان لم يمش اصلا ويشترط في التردد امانه على نفس وعضو ومال زائد على ما يجب بذله للماء وانقطاع عن الرفقة وعلى خروج الوقت ان لم يلزمه الاعادة (والرابع تعذر استعماله أي الماء) وهذا بيان لقوله وجود العذر (بان يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو) بان يخاف على نفسه الموت أو يخاف على منفعة عضوه التلف (ويدخل في العذر ما لو كان بقربه ماء) وهو ما لو كان الماء في حد الغوث أو في حد القرب (وخاف لو قصده) أي الماء على نفسه أو نفس غيره (من سبع أو عدو أو على ماله) غير المال الذي يجب بذله في ماء الطهارة ان كان يحصله بلا عوض (من سارق أو غاصب) بخلاف مال غيره الذي لا يلزمه الذب عنه وبخلاف الاختصاص فانه لا يشترط الا من من ذلك أو خاف انقطاعا عن رفقته (ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط الرابع زيادة بعد) قول المصنف (تعذر استعماله وهي) قوله (واعوازه) أي عدم قدرته على الماء (بعد الطلب) وهذا عذر حسي اما تعذر استعمال الماء فهو عذر شرعي فالعذر الشرعي كالمرض ونحوه لا اعادة فيه مطلقا بشرط اخبار الطبيب العدل في المرض والعذر الحسي ان كانت الصلاة بحمل يغلب فيه وجود الماء وجبت الاعادة وان كانت بحمل يندر فيه وجود الماء أو يستوى الامر ان فلا اعادة فالعبرة بمكان الصلاة لا بمكان التيمم كما ان العبرة بوقت فعل الصلاة لا بجميع السنة اما ما يجتمع فيه العذر الشرعي والحسي كما اذا حال بينه وبين الماء سبع لان الحيولة حسي ونهى الشرع عن المباشرة بما فيه ضرر شرعي فلا اعادة فيه مطلقا على المعتمد نظر الجانب الشرع (والخامس التراب الطاهر أي الطهور غير المندى) فان المندى لا غبار له (ويصدق الطاهر بالمغصوب) وبالمسروق (وتراب مقبرة لم تنبش) أي ولو احتملا فلا يوشك في كونها نبشت أولا يصح التيمم بترابها

(و) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن اذن له في طلبه فيطلب الماء من رحله ورفقته فان كان منفردا نظر حواليه من الجهات الاربع ان كان بمستومن الارض فان كان فيها ارتفاع وانخفاض تردد قدر نظره (و) الرابع (تعذر استعماله) أي الماء بان يخاف من استعمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو ويدخل في العذر ما لو كان بقربه ماء وخاف لو قصده على نفسه من سبع أو عدو أو على ماله من سارق أو غاصب ويوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله وهي (واعوازه بعد الطلب) (و) الخامس (التراب الطاهر) أي الطهور غير المندى ويصدق الطاهر بالمغصوب وتراب مقبرة لم تنبش

لان الاصل الطهارة بخلاف التي نبشت يقينا فان ترابها متنجس لا اختلاطه بصديد الموقى لكن
يعنى عن القليل من الداخل في النعال (و يوجد في بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي)
قوله (له غبار) يخرج ما لا يغار له كالتراب المنسدى والطفل المستحجر (فان خالطه) أى التراب
(جص) أو دقيق أو زعفران لم يصح التيمم وان قل الخياط لانه يمنع وصول التراب الى العضو
(أو) اختلط به (رمل) ناعم يلصق بالعضو (لم يجز) التيمم به (وهذا) أى عدم الاجزاء بالتراب المختلط
بالرمل (موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه) أى النووي (في الروضة
والفتاوى جوز ذلك) أى التيمم بالتراب المختلط بالرمل حيث كان الرمل غير ناعم لا يلصق بالعضو
ولم يمنع من وصول التراب اليه فلا تنافي بين القولين للجمع بينهما بذلك (ويصح التيمم أيضا)
اى كما يصح بالتراب الخالص (برمل فيه غبار) لا يلصق بالعضو خشنا كان أو ناعما لانه من جملة
التراب اذ هو من طبقات الارض بخلاف ما لا يغار فيه وهذه المسئلة غير التي قبلها لان الرمل ثم
كان مخالطا للتراب وفي هذه كان منفردا (وخرج بقول المصنف التراب غيره كنورة) وزرنيخ (وسحاقة
خرف) وهو ما اتخذ من الطين وشوى فصارت اودخل في التراب المحرق منه ولو اسود ما لم يخرج
عن قوة الانبات فان خرج عنها لم يجز (وخرج بالطاهر النجس) كتراب مقبرة علم نبشها وان وقع
عليها المطر لانه لا يظهر بذلك (واما التراب المستعمل فلا يصح التيمم به) وهو ما بقى بعضه حالة التيمم
أو ما تناسر حالة التيمم من العضو فخرج ما لو اقلت الريح على وجهه ترابا فاخذه بخرقة ثم اعاده الى
وجهه فانه يكفي والمراد بحالة التيمم ما استعمل في التيمم سواء تناسر حالة الاستعمال أو بعده وهو
بعد ان مس بشرة العضو الممسوح (وفرائضه) أى التيمم أى أركانه سبعة ثلاثة خارجة عن
المأهية وهي نقل التراب الى العضو الممسوح ولومن الهواء واستعمال تراب في مسح الوجه
واليدين وقصد التراب لينقله فهو غير النية التي هي نية الاستباحة (أربعة أشياء) داخله في
حقيقة التيمم (أحدها النية) أى نية استباحة ما تفقراستباحته الى طهارة (وفي بعض النسخ
أربع خصال نية الفرض) أى فرض التيمم أو نية فرض الطهر أو نية التيمم المفروض والاصح أن
هذه النيات لا تكفي لان التيمم طهارة ضرورة لا يصلح أن يكون مقصودا في نفسه ولذلك لا يستحب
تجديده بخلاف الموضوع وهذا الكلام في النية الصحيحة للتيمم أما ما يستباح بالتيمم بسبب النية
فرائبه ثلاثة المرتبة الاولى فرض الصلاة ولو مندورة وفرض الطواف كذلك أما خطبة الجمعة
فعند الرملى كصلاتها لانها منزلة منزلة ركعتين وعند ابن حجر كشخ الاسلام انه يعمل فيها بالا احتياط
فلا يصلى بالتيمم لها فرضاؤه عند الرملى وابن حجر جمع الخطبتين بتيمم واحد لانهم ما فرض واحد
المرتبة الثانية نفل الصلاة ونفل الطواف وصلاة الجنائز لانها كالنفل وان كانت فرض كفاية
المرتبة الثالثة ما عدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر ومس المصحف وتكبير الحليل وقراءة القرآن
من الجنب ونحوه ولو مندورة (فان نوى التيمم الفرض) اى المطلق أو المعين (أو النفل) كان يقول
نويت استباحة فرض الصلاة ونفلها (استباحهما) أى الفرض والنفل عملا بنية فان لم يعين
الفرض فيأتى بأى فرض شاء وان عين فرضا جاز له فعل فرض غيره (أو الفرض فقط) كأن يقول
نويت استباحة فرض الصلاة (استباح معه النفل) لان النفل تابع للفرض فاذا صلحت طهارته
للأصل فللتابع أولى (وصلاة الجنائز أيضا) لانها بمنزلة النفل على الاصح (أو النفل فقط) كأن يقول

و يوجد في بعض النسخ
زيادة في هذا الشرط
وهي (له غبار) فان خالطه
جص أو رمل لم يجز وهذا
موافق لما قاله النووي في
شرح المذهب والتصحيح
لكنه في الروضة والفتاوى
جوز ذلك ويصح التيمم
أيضا برمل فيه غبار وخرج
بقول المصنف التراب غيره
كنورة وسحاقة خرف وخرج
بالطاهر النجس واما التراب
المستعمل فلا يصح التيمم به
(وفرائضه أربعة أشياء)
أحدها (النية) وفي بعض
النسخ أربع خصال نية
الفرض فان نوى التيمم
الفرض والنفل استباحهما
أو الفرض فقط استباح
معه النفل وصلاة الجنائز
أيضا أو النفل فقط

نويت استباحة نقل الصلاة (لم يستبح معه الفرض) أى العيني (وكذا الوضوء الصلاة) فلا يستبح معه الفرض لان الصلاة عند الاطلاق تنزل على اقل درجاتها وهو النقل وذلك باحاطة ولو نوى نافلة معينة او صلاة الجنائز جازله فعل غيرهما من النوافل معها وله بنية النقل صلاة الجنائز ولو نوى حمل المصحف او نوى نحو الجنب الاعتكاف او الحائض استباحة الوضوء استباح ذلك كله دون النقل والحاصل أن نية الفرض تنبج الكل ونية النقل او خطبة الجمعة تنبج ما عدا الفرض العيني ونية غير ذلك تنبج ما عدا الصلاة من نحو المكث في المسجد وعمكين الحبل والمعمد انه اذا تيمم لخطبة الجمعة ولم يخطب جازله أن يصلى به الجمعة لان الخطبة بمثابة ركعتين فاشبهت الفروض العينية (ويجب قرن نية التيمم) هونية الاستباحة فقط (بنقل التراب للوجه واليدين) (و) يجب (استدامة هذه النية الى مسح شئ من الوجه) والمعمد الاكتفاء باستحضارها عند مسح شئ من الوجه فالاستدامة غير معتبرة بل لو لم ينو الا عند ارادة مسح الوجه اجزأه ذلك ولا ينافيه قولهم يجب قرنهما بالنقل لان المراد بالنقل هو النقل المعتد به وهو النقل من اليدين الى الوجه وقد قرنت النية به (ولو احدث بعد نقل التراب) وقبل مسح الوجه (لم يمسح بذلك التراب) لبطلان النقل بالحدث (بل ينقل غيره) ما لم يجدد النية قبل وصول التراب للوجه والا جاز المسح بذلك التراب ولا يتعين نقل تراب غيره لوجود النقل حينئذ ويكون هذا نقلا جديدا كما لو نقل التراب من الهواء (والثاني والثالث مسح الوجه) ولو بجرة ومنه ظاهر لحيته المسترسل والمقبل من أنفه على شفته ويقبغى التفتن لهذا ونحوه فانه مما يغفل عنه كثيرا (ومسح اليدين) للآية والسنة والاجماع ويجب استيعابهما (مع المرفقين) كبذله وحلا للطلق في التيمم على المقيد في الوضوء لاتحاد سببهما وان اختلف الحكم ويكفي غلبة ظن تعمم العضو بالتراب (وفي بعض نسخ المتن الى المرفقين) خلافا للقول القديم القائل بان الواجب مسح الكفين (ويكون مسحهما) أى الوجه واليدين (بضربتين) فان أمكن بضربة بجرة واسعة بان يضع الخرقه التى علق بها التراب على الوجه واليدين دفعة واحدة ثم يرتب ترديد هاهنا على الوجه واليدين لم يصح التيمم لعدم تعدد الضرب وان وجد الترتيب في ذلك المسح بل لا بد من نقلة أخرى يمسح بها جزأ من يديه ولو اصبع واحد او محل وجوب الضربتين اذا حصل الاستيعاب بهما وحينئذ تذكر الزيادة عليه ما فان لم يحصل الا بالكثر منهما تعينت الزيادة ولا يتعين الضرب بل نقل التراب ولو من غير ضرب (و) حينئذ (لو وضع يده على تراب ناعم فعلق بها تراب من غير ضرب كفى) فالتعبير بالضرب جرى على الغالب (والرابع الترتيب) في المسح لافي النقل (فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أو أكبر) او غسل مسنون أو وضوء مجدد او غير ذلك كالتييم لمس المصحف لان العضوين متعددان بخلاف بدن الجنب فانه في الغسل كعضو واحد (ولو ترك الترتيب لم يصح) اى لم يحسب له مسح اليدين فيعيده واما مسح الوجه فصحيح (واما اخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب) لكنه يستحب (فلو ضرب يديه دفعة على تراب ومسح يمينه ووجهه ويساره يمينه) او عكس (جاز) ولا بد من نقلة أخرى لمسح اليد الباقية لان الفرض الاصلى المسح والنقل وسيلة اليه (وسننه أى التيمم ثلاثة اشياء وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال) (التسمية) أوله ولو لجنب او حائض اذا قصد الذكر بها أو اطلق (و) الثاني (تقديم اليمنى من اليدين على اليسرى منهما) كبذله وتقديم مسح

لم يستبح معه الفرض
وكذا الوضوء الصلاة ويجب
قرن نية التيمم بنقل
التراب للوجه واليدين
واستدامة هذه النية الى
مسح شئ من الوجه ولو
احدث بعد نقل التراب لم
يمسح بذلك التراب بل ينقل
غيره (و) الثاني والثالث
(مسح الوجه ومسح اليدين
مع المرفقين) وفي بعض نسخ
المتن الى المرفقين ويكون
مسحهما بضربتين ولو
وضع يده على تراب ناعم
فعلق بها تراب من غير
ضرب كفى (و) الرابع
(الترتيب) فيجب تقديم مسح
الوجه على مسح اليدين
سواء تيمم عن حدث أصغر
أو أكبر ولو ترك الترتيب لم
يصح واما اخذ التراب
للوجه واليدين فلا يشترط
فيه ترتيب فلو ضرب يديه
دفعة على تراب ومسح يمينه
وجهه ويساره يمينه جاز
(وسننه) أى التيمم (ثلاثة
اشياء) وفي بعض نسخ المتن
ثلاث خصال (التسمية
وتقديم اليمنى من اليدين
على اليسرى) منها

ظهر كفيه على مرققيه اما باطنهما الذي يضرب به على التراب فليل يحصل مسحه باهراره على
 اليدين وقيل بوضعه على التراب بعد مسح الوجه ولا يصير المنقول في باطنهما مستمرا لانه لم يحصل
 انفصاله ولانه لا يمكنه مسح ساعده بكنها وانما حكمت في الماء بانه مستعمل لانفصاله لانه لا ينقل من
 يد الى يد (وتقديم مسح (اعلى الوجه على) باقيه ولو مع فحدر التراب (الى اسفله) كالوضوء
 (و) الثالث (الموالة) لغير دائم الحدث اما هو فجب تخفيفا للمانع (وسبق معناها في الوضوء) وهي
 أن لا يحصل بين العضوين تفرق كثير ويقدر التراب ماء وكما تطلب الموالة بين العضوين تطلب
 بين التيمم الصلاة (وبقي للتيمم سنن أخرى مذكورة في المطولات منها نزاع التيمم خاتمه) بفتح التاء
 (في الضربة الاولى) ليكون مسح الوجه بجميع اليد (اما الثانية فيجب نزاع الخاتم فيها) ليصل
 التراب الى محله ولا يكفي تحريكه الا ان اتسع بحيث يصل الغبار لمساتحه بلانزع فانه لا يجب حفيظ
 لكنه يسن ومنها تخفيف الغبار قبل المسح ولو بنبضه من الكفين اذا كان كثيرا ومنها تفرق
 أصابعه في أول كل من الضربتين اما في الاولى فلزيادة اثاره الغبار واما في الثانية فليستغنى
 بالواصل لما بين الاصابع من التراب عن المسح بما على الكف ومنها تحليل أصابعه بعد مسح
 اليدين اذا تفرق في الثانية والا بان فرق في الاولى فقط أو لم يفرق فيها وجب في هاتين الصورتين
 ومنها عدم رفع يده عن العضو قبل تمام مسحه فرار من خلاف من أوجبه ومنها كل ما يطلب في
 الوضوء الا التثليث (والذي يبطل التيمم) أي ينتهي به (ثلاثة أشياء) الاول والثالث جاريان
 في التيمم لفقد الماء وغيره وأما الثاني فخاص بعن تيمم لفقد الماء (أحدها ما بطل الوضوء)
 ان كان التيمم عن حدث أصغر أما لو كان التيمم عن حدث أكبر فانه لا يبطل بالحدث الاصغر ويلغز
 ويقال لنارجل متيمم بالوتعوط ونام غير ممكن ولس ومس وجن وأنغى عليه ولم يبطل تيممه (وسبق
 بنانه في) فصل (أسباب الحدث) التي هي نواقض الوضوء (فتى كان) أي الحدث (متيمما) لفقد الماء
 أو للرض (ثم أحدث بطل تيممه) عن الحدث الاصغر فيحرم عليه ما يحرم على المحدث فقط ويبقى
 تيممه بالنسبة للأكبر حتى يطرا ما يبطله قال النووي ولا يعرف لنا جنب يباح له قراءة القرآن
 والمكث في المسجد دون الصلاة والطواف ومس المصحف الا هذا (والثاني رؤية الماء) أي العلم
 بوجوده وان قل وان ضاق الوقت عن الوضوء (وفي بعض نسخ المتن وجود الماء) أي أوطئه أو
 ترده حيث كان في محل يجب طلبه منه ابتداء وهو وحد الغوث (في غير وقت) (التلبس) (بالصلاة)
 أي قبل التلفظ بالراء من أكبر أو معه ولا فرق بين الفرض والنفل في الصلاة وان كانت تسقط بالتيمم
 (فن تيمم لفقد الماء ثم رأى الماء أو توهه) وان زال التوهه سريعا (قبل دخوله في الصلاة) بان كان
 قبل التلفظ بالراء من أكبر أو معه (بطل تيممه) ان لم يقترب ذلك بمانع شرعي أو حسي يمنع من
 استعمال الماء كعطش وسبع والا فلا يبطل لان وجوده والحالة هذه كالعدم ومثل المانع من
 استعمال الماء ما لو كان في سفينة وخاف غرقا أو يصح أن يلغز بذلك ويقال لنارجل سليم الاعضاء غير
 فاقدم الماء يتيمم ويصلي ولا إعادة عليه وصورته ما لو كان في سفينة وخاف غرقا لو أخذ الماء من البحر
 يتيمم ولا يعيد (فان رآه) أي الماء (بعد دخوله فيها) أي الصلاة (و) قد (كانت الصلاة مما لا يسقط
 فرضها) أي تأديتها (بالتيمم) بان صلى في مكان يغلب فيه وجود الماء (كصلاة مقيم بطلت في الحال)
 لبطلان تيممها ولانه لا فائدة بالاشتغال بالصلاة التي لا بد من اعادةها بخلاف ما اذا توهه الماء فانه

وتقديم أعلى الوجه على أسفله
 (والموالة) وسبق معناها
 في الوضوء وبقي للتيمم سنن
 أخرى مذكورة في المطولات
 منها نزاع التيمم خاتمه في
 الضربة الاولى أما الثانية
 فيجب نزاع الخاتم فيها
 (والذي يبطل التيمم ثلاثة
 أشياء) أحدها كل
 ما يبطل الوضوء (وسبق
 بنانه في أسباب الحدث فتى
 كان متيمما ثم أحدث بطل
 تيممه (و) الثاني (رؤية الماء
 وفي بعض نسخ المتن وجود
 الماء) (في غير وقت الصلاة)
 فن تيمم لفقد الماء ثم رأى
 الماء أو توهه قبل دخوله
 في الصلاة بطل تيممه فان
 رآه بعد دخوله فيها وكانت
 الصلاة مما لا يسقط فرضها
 بالتيمم كصلاة مقيم بطلت
 في الحال

لا أثر لتوهم في الصلاة فلا يبطلها مطلقا والعبرة بعمل الصلاة لا بعمل التيمم والعبرة أيضا بتحررها
والعبرة أيضا بمن الصلاة فقط لا بجميع العام (أو) كانت الصلاة (مما يسقط فرضها) أي
تأديتها (بالتيمم) لكون الصلاة بعمل الغالب فيه فقد الماء أو استوى الأمران (كصلاة مسافر فلا
تبطل) لأنه شرع في المقصود مع اغنائها عن الإعادة لكن الأفضل قطعها بالصلية بالماء إن اتسع
الوقت ليخرج من خلاف من حرم اتماها فان ضاق الوقت حرم قطعها ويبطل تيممه بمجرد سلامه
وان علم ان الماء تلف (فرضا كانت الصلاة) كظهر وصلاة جنازة (أو نفلا) كعيد ووتر (وان
كان تيمم الشخص لمرض ونحوه) تخوف وزيادة ألم أو بطء به (ثم رأى الماء فلا) يبطل تيممه الا
بالبرء قبل دخوله في الصلاة اذ لا (أثر لرؤيته) أي الماء لان المريض يصح تيممه ولو بشاطئ النهر
(بل تيممه باق بحاله) أي في الصلاة وخارجها ما برؤه من مرضه في الصلاة فهو كوجدان
الماء فيها فان كانت مما لا تسقط بالتيمم كأن وضع الجبيرة على حدث وأخذت من الصحيح ما لا بد
منه للاستمسك ثم تيمم بطلت صلاته وان كانت مما تسقط بالتيمم كأن وضع الجبيرة على طهر ولم
تأخذ من الصحيح زيادة على قدر الاستمسك ثم تيمم لم تبطل (والثالث الردة وهي قطع) استمرار
(الاسلام) بخلاف وضوء السلم وغسله فانهما لا يبطلان به لكن تبطل نيتهما اذا وقعت في
أثنائهما فيجب تجديد نيتهما بالمأبى وانما يبطل التيمم بالردة لانه للاستباحة وهي منتفية مع الردة
وطهارة صاحب الضرورة كالتييمم (واذا امتنع) أي شق (شرعا) أي من جهة الشرع بنهيه عن
الاقدام على ما فيه ضرر (استعمال الماء في عضو) لعلته كجرح أو كسرفقيه تفصيل (فان لم يكن
عليه) أي العضو الذي فيه العلة (سائر وجب) عليه أمران (التيمم) بدلا عن محل العلة بالتيمم
الشرعي لتسليخ محل العلة عن طهارة ويلزمه امرار التراب على محل العلة ما أمكن ان كان محل
التيمم ولم يخش محذور مما امر (وغسل الصحيح) ويتألف في غسل المجاور للعلّة ما أمكن (ولا
ترتيب بينهما ما للجنب) ونحوه لان بدنه كالعضو الواحد لكن الاولى تقديم التيمم ليزيل الماء أثر
التراب (اما المحدث فاذا تيمم وقت دخول غسل العضو العليل) رعاية للترتيب فان كان الجرح في
الوجه امتنع تأخير التيمم عن غسل اليدين أو في اليدين تعين كونه بعد الوجه وقبل مسح الرأس أو
في الرأس تعين تأخيرهما عن اليدين وتقديمه على الجانبين ولا ترتيب بين التيمم عن عياله وغسل صحبه
والأفضل تقديم التيمم ولا إعادة عليه ولو كانت العلة في أعضاء التيمم ان كان مستندا في ذلك لقول
الطبيب العدل (فان كان على العضو) العليل (سائر) فان أمكنه نزع بلا مشقة وظهر ما تحت
وجب ذلك فان لم ينزعه لم تصح طهارته ولا صلاته نعم ان لم يأخذ من الصحيح شيئا أصلا لا يجب نزع
الا اذا كانت في أعضاء التيمم فان شق عليه نزع (لحكمه مذكور في قول المصنف وصاحب الجبائر
جمع جبيرة بفتح الجيم وهي أخشاب أو قصب تسوى وتشد على موضع الكسر ليلتحم) ان أخذت
من الصحيح شيئا وجب ثلاثة أمور الاول (يمسح عليها) جميعها وجوبا (بالماء) وقت غسل عضوها
للمحدث واوكان به دم لانه يعنى عن ماء الطهارة بدلا عما أخذته من الصحيح (ان لم يمكن نزعها
لخوف ضرر مما سبق) أي من ذهب نفس أو عضو أو منفعة والثاني يغسل الصحيح حتى ماتحت
أطراف الجبائر ولو مع تحامل قطنة ونحوها قبل المسح أو بعده لان مسح الجبيرة طهارة ضرورة
فاعتبر الاتيان فيها بالممكن (و) الثالث (يتيمم) أي (صاحب الجبائر في وجهه ويديه كما سبق) عن

أو مما يسقط فرضها
بالتيمم كصلاة مسافر فلا
تبطل فرضا كانت الصلاة
أو نفلا وان كان تيمم الشخص
لمرض ونحوه ثم رأى الماء
فلا أثر لرؤيته بل تيممه باق
بحاله (و) الثالث (الردة)
وهي قطع الاسلام واذا
امتنع شرعا استعمال الماء
في عضو فان لم يكن عليه
سائر وجب عليه التيمم وغسل
الصحيح ولا ترتيب بينهما
للجنب أما المحدث فاذا
تيمم وقت دخول غسل
العضو العليل فان كان على
العضو سائر في حكمه مذكور
في قول المصنف (وصاحب
الجبائر) جمع جبيرة بفتح
الجيم وهي أخشاب أو
قصب تسوى وتشد على
موضع الكسر ليلتحم (يمسح
عليها) بالماء ان لم يمكن نزعها
لخوف ضرر مما سبق
(ويتيمم) صاحب الجبائر
في وجهه ويديه كما سبق

الجرح وان لم تأخذ الجبائر من الصحيح شيئاً لا يجب الا امر ان يغسل الصحيح والتيمم عن الجرح ولا يجب المسح عليها بالماء لان مسحها بالماء يكون عوضاً عما أخذته من الصحيح وهي لم تأخذ من الصحيح شيئاً (ويصلي) أي صاحب الجبيرة اذا مسح عليها وغسل الصحيح وتيمم (ولا اعادته عليه ان كان) أي صاحب الجبيرة قد (وضعها اي الجبائر على طهر) كامل من الحدث ولم يسهل نزعها (وكانت في غير اعضاء التيمم) ولم تأخذ زيادة على قدر الاستمسك فعدم الاعادة مقيد بقيود اربعة (والا) بان وضعها على حدث (اعاد) الصلاة وجوباً بالاف في صورة واحدة وهي ما اذا كانت في غير اعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئاً (وهذا) أي عدم وجوب الاعادة اذا كانت الجبيرة في غير اعضاء التيمم ووجوبها اذا كانت في اعضاء التيمم (ما قاله النووي في الروضة) وهو المعتمد (لكنه) أي النووي (قال في المجموع ان اطلاق الجمهور) أي اكثر الفقهاء (يقضي عدم الفرق اي بين اعضاء التيمم وغيرها) أي في عدم الاعادة وحاصل المعتمد ان الجبيرة ان كانت في اعضاء التيمم وجبت الاعادة مطلقاً وان كانت في غيرها فان لم تأخذ من الصحيح شيئاً فلا اعادة مطلقاً وان اخذت زيادة على قدر الاستمسك وجبت الاعادة مطلقاً وان اخذت ما لا بد منه للاستمسك فان وضعها على طهر ولم يسهل نزعها فلا اعادة والا بان وضعها على حدث اوسهل التزع وجبت الاعادة (ويشترط في الجبيرة) ليكتفي بالامور الثلاثة المذكورة وهي غسل الصحيح والتيمم ومسح كل الجبيرة بماء (ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك) ولو قدر على غسله وجب بان يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها ليغسل بالمتقاطر منها كذا قال المحقق المحلى في شرح المنهاج (والصوف) بفتح اللام وهو ملصق بالجرح من خرقة أو قطن (والعصابة) بكسر العين وهو ما يعصب على محل الكسر (والمرهم) وهو ادوية تذر أو تطل على الجرح (ونحوها) كتراب التصق على الجرح او دم تجمد عليه (على الجرح كالجبيرة) وقوله على الجرح بضم الجيم متعلق بمحذوف صفة لكل من المبتدآت (ويتم لكل فريضة) عينية كالصلوات او الاطوفة (او مندورة) لان التيمم طهارة ضرورة فيقدر بقدرها وقوله ويتمم الاولى ان يني للمجهول ليعم التيمم بنفسه وبغيره والجار والمجرور نائب الفاعل كما قاله الرملي في عمدة الرابح (فلا يجمع بين صلاتي فرض تيمم واحد ولا بين طوافين) أي فرضين (ولا بين صلاة وطواف) أي فرضين (ولا بين جمعة وخطبتها) فيمتنع الجمع بينهما بتيمم واحد مطلقاً أي سواء تيمم للجمعة ام للخطبة ولا ن خطبة الجمعة وان كانت فرض كفاية لكنه قبل انها قاعة مقام ركعتين وانما جمع بين الخطبتين بتيمم واحد مع انهما فرضان لكونهما متلازمين فصارا كالشي الواحد بل يمتنع افراد كل واحدة منهما بتيمم لعدم وروده (و) المراد بفرض عيني غير تمكين الحليل حينئذ يجوز (للرأة) الحائض (اذا تيممت لتمكين الحليل) أي الزوج او السيد من الوطء (أن تفعله) أي التمكين (مراراً) مع ان كل مرة من التمكين فرض عليها اذا لم يكن بها مانع (وتجمع بينه) أي تمكين الحليل مراراً (وبين الصلاة) أي صلاة الفرض (بذلك التيمم) الواحد المشقة تكرار التيمم بتكرار الوطء وذلك بشرطين الاول اذ انقضت الحائض بعد انقطاع دمها بتيممها استباحة فرض الصلاة اما لو نوت استباحة تمكين الحليل من الوطء فتمكنه مراراً للمشقة ولا تصلي بذلك التيمم فرضاً ولا نفلاً والثاني اذا قدمت الصلاة على التمكين لان تمكين الحليل قبل الصلاة مبطل لتيممها بالنسبة للصلاة وان لم يبطل بالنسبة للتمكين وان التمكين وان تكرير بعد شيئاً واحداً ما قوله لتمكين

(ويصلي ولا اعادته عليه ان كان وضعها) أي الجبائر (على طهر) وكانت في غير اعضاء التيمم ولا اعادته ما قاله النووي في الروضة لكنه قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق أي بين اعضاء التيمم وغيرها ويشترط في الجبيرة أن لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمسك والاصوف والعصابة والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة (ويتمم لكل فريضة) أو مندورة فلا يجمع بين صلاتي فرض تيمم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جمعة وخطبتها وللرأة اذا تيممت لتمكين الحليل أن تفعله مراراً وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم

الحليل أى لاجل تمكينه فالتمكن علة باعثة الى التيمم ولا يلزم من كونه علة للتيمم كونه منوباً لان كون الشيء علة اعم من كونه مقصوداً بنفسه بدليل ذكر الصلاة بعده فان تصوير الجمع بين فرضين حاصل بالجمع بين تمكينين هذا تصحيح كلام الشارح وحمله على هذا سائغ (وقوله ويصلى بتيمم واحد ما شاء من النوافل ساقط) اى متروك (في بعض نسخ المتن) لان النوافل تكثر تخفف في امرها ولان النفل المطلق في حكم صلاة واحدة لا ترى انه اذا احرم بركة له ان يجعلها مائة ركعة بالنية واذا نوى اكثر من ركعة له ان يقتصر على ركعة بالنية

فصل في بيان النجاسات أى الاعيان النجسة (وازالها) اى النجاسة التى هى الوصف الملاقي للمحل سواء كانت النجاسة عينية او حكمية (وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ قيل كتاب الصلاة) بلا فاصل فيكون بعد فصل الحيض (والنجاسة لغة الشيء المستقدر) أى ولو طاهر كالبصاق والمخاط والمني (وشرعاً) مستقدر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج فيدخل المستنجى بالجرح فانه يعفى عن أثر الاستنجاء وتصح امامته ومع ذلك محكوم على هذا الاثر بالتنجيس الا انه عفى عنه ويدخل ايضا محل اكل الميتة للضطر مثلاً فانه وان حل محكوم عليها بالنجاسة لكنه أبيع له تناول الضرورة وعرفها بعضهم وهو النوى على ما قيل بقوله (هى كل عين) أى كل فرد فرد من افراد العين (حرم تناولها) اكلاً او شرباً وغيرهما (على الاطلاق) اى عدم التقييد بقلة او كثرة (حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها) اى تعظيمها (ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن او عقل) فخرج بالعين الریح فهو طاهر وان لاقى النجاسة كالريح الخارج من الدبر وخرج بحرمة تناول ما لا يحرم تناوله كسائر الاعيان الطاهرة (ودخل في) النجاسة بسبب (الاطلاق) وعن التقييد بقلة او كثرة (قليل النجاسة) كقطرة من بول (وكثيرها) كبريق من بول وخرج بالاطلاق عن الاعتبار في تأثير الحرمة يباح قليله كبعض النباتات السمية فان قليلها يباح بلا ضرر (وخرج بالاختيار الضرورة) فانه خارجة عن التحريم (فانه يتبع تناول النجاسة) كالميتة (و) خرج (بسهولة التمييز) عن الحرمة (اكل الدود الميت في جبن او فاكهة ونحو ذلك) كالقول وخرج بالميت الحى فهو طاهر فيباح تناول الدود حياً وميتاً مع ما هو فيه لا منفرداً وان سهل تمييزه نظر الى ان شأنه عسر التمييز ولا ينجس فيه ولا يجب عليه غسله (وخرج بقوله) أى صاحب التعريف وهو النوى (لا لحرمتها ميتة الا دعى) فانه وان حرم تناولها مطلقاً أى كثر أو قل في حال الاختيار لكنه لا لنجاسته ما بل لاحترامها ولو حرى لان الحرمة الذاتية ثابتة له فكان طاهر احياء وميتاً حتى يمنع استعمال جزء منه في الاستنجاء دون الحرمة العرضية بسبب الايمان او عقد الجزية فلم تثبت له ولذا لم يحترم فلهذا اجاز غراء الكلاب على جيفته (و) خرج (بعدم الاستقذار) اى عرفاً (المنى ونحوه) كمخاط ويزاق فان ذلك وان حرم تناوله لاستقذاره لالنجاسته ومحل حرمة تناول البزاق اذا خرج من معدنه وهو الفم والالم يحرم واذ لم يقصد التبرك كبزاق ولى ومخاطه فانه يجوز تناوله تبركاً به ومالم يستهلك في نحوه والام اجاز تناوله ومالم يقصده الاستلذاذ كريق زوجة والاجاز (و) خرج (بنفى الضرر والجرو والنبات المضر بيدن او عقل) فالجرو والطين والنباتات السمية المضرّة بالبدن طاهرة وكذا المضرّة بالعقل كالاقيون والزعفران والبنج والحشيش وجوزة الطيب فهذه يباح قليلها ويحرم كثيرها لانها طاهرة مضرّة (ثم ذكر المصنف ضابطاً) اى قاعدة كلية (للنجس الخارج

وقوله (ويصلى بتيمم واحد ما شاء من النوافل) ساقط من بعض النسخ
* (فصل) في بيان النجاسات وازالها وهذا الفصل مذكور في بعض النسخ
قيل كتاب الصلاة والنجاسة لغة الشيء المستقدر وشرعاً
اقتضى النجاسة المستقدر وشرعاً
كل عين حرم تناولها على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن او عقل
ودخل في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار الضرورة فانه يتبع تناول النجاسة وبسهولة التمييز اكل الدود الميت في جبن او فاكهة ونحو ذلك وخرج بقوله لا لحرمتها ميتة الا دعى وبعدم الاستقذار المنى ونحوه وبنفى الضرر والجرو والنبات المضر بيدن او عقل ثم ذكر المصنف ضابطاً للنجس الخارج

من القبيل والدبر بقوله وكل مائع خرج من السبيلين نجس هو) أى كل مائع خارج من أحد السبيلين (صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط) المائع ولوم من طائر وسمك وجراد وما لادم له سائل (وبالنادر كالدمل والقحج) والمذى والودى (الامنى) فهو طاهر في حد ذاته لكن يستحب غسله فراراً من الخلاف سواء كان المني (من آدمي أو حيوان) آخر وسواء كان من حيوان ما كقول أو غيره (غير كلب وخنزير وما تولد منهما) أى من كل واحد منهما مع الآخر (أو من أحدهما مع حيوان طاهر) فالمني كأصله فهو طاهر إذا كان من حيوان طاهر ولو على لون الدم ان خرج من طريقه أما إذا خرج من غير طريقه وهو على لون الدم فيكون نجساً كمنى من لم يمكن بلوغه بان رآه دون تسع سنين فإنه نجس لأنه ليس بمني ولا فرق بين منى الحى والميت وأما اللبن فطاهر مطلقاً سواء كان من ذكر أو غيره ولو بذت يوم (وخرج بمائع) الریح فهو طاهر والجاءد فإنه قد يكون نجساً كالغائط الجاءد والبرق وقد يكون طاهراً كالخصى التى لا تنقصد من البول ومثلهما (الدود وكل متصلب لا تحبلة المعدة) أى لم تقلبه عن حاله كحب لوز رعى لبنيت وبيض لوحض لغرخ (فليس) أى المتصلب (بنجس بل متنجس يطهر بالغسل) ان كان متلوّاً برطوبة نجسة والافطاهر ويحل أكل بيض ما لا يؤكل لحمه ما لم يعلم ضرره وبيض الميته ان تصلب طاهر والافنجس اما الخارج فى الحياة والمأخوذ من المذكاة فطاهر وان لم يتصلب ولو انقلبت البيضة دماً كالعلقة والمضغة كما قاله ابن قاسم وخرج بقوله من السبيلين الخارج من بقية المنافذ فهو طاهر الا القى الذى قد وصل الى المعدة وان عاد منها حالاً وان لم يتغير ما عدا المتصلب الذى لم تقلبه المعدة عن حاله والماء الخارج من فم النائم طاهر الا ان علم انه من المعدة كأن خرج متنبأ بصفرة فهو نجس لكن يعفى عنه فى حق من ابتلى به (وفى بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط مائع) والنسخة الاولى اولى لان فى مفهومها تفصيلاً فهو اولى من عموم هذه النسخة ولفظ الماضى اولى من المضارع (وغسل جميع) مصاب شئ من (الابوال والارواث) سواء كان بدنًا أو ثوبًا أو غيرهما (ولو كان من مأكول اللحم) او مما لا يسيل دمه كالقمل والبق والذباب (واجب) فوراً ان عصى بالتنجيس كأن لطنخ المكاف بدنه بشئ منها بلا حاجة والا كأن اصابه بلا قصد ولو من مغلظ او من وطء مستحاضة ولو فى حال جريان الدم أو لبس ثوباً متنجساً وعرق فيه فعند ارادة نحو الصلاة أو الطواف يجب الغسل (وكيفية غسل النجاسة ان كانت مشاهدة بالعين) أى محسوسة بالحاسة وهى التى تدرك ببصر أو شم أو ذوق (وهى المسماة بالعينية) وهى ما لها جرم أو طعم أو لون أو ريح (تكون بزوال عينها) أى جرمها (ومحاولة زوال أو صافها من طعم أو لون) كالون الدم (أو ريح) كريح الخمر ولو بنحو صابون بحيث يغلب على ظنه زوالها ولا يجب عليه اختبارها بالشم والبصر ونحوهما ولا على الاعمى ومن بعينه رمد أن يسأل بصيراهل زالت الاوصاف أو لا (فان بقي طعم النجاسة ضرر) سواء عسر زواله أولاً فلا يعفى عنه الا ان تعذر بان لا يزول الا بالقطع فيعفى عنه مادام متعذراً فيكون المحل نجساً معفو عنه لا طاهر افاًن قدر بعد ذلك على زواله وجب (أو) بقي (لون أو ريح عسر زواله) أى أحدهما (لم يضر) فلا يجب زواله بل يطهر المحل طهراً حقيقياً لا أنه نجس معفو عنه وضابط العسر ان لا يزول ذلك بالحت باطراف الاصابع مع الماء ثلاث مرات واذا احت بالماء ثلاثاً ولم يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر واذا اجتمع اللون والريح معافى محل واحد من نجاسة واحدة

من القبيل والدبر بقوله (وكل مائع خرج من السبيلين نجس) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط (وبالنادر كالدمل والقحج) (الا المني) من آدمي أو حيوان غير كلب وخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر وخرج بمائع الدود وكل متصلب لا تحبلة المعدة فليس بنجس بل متنجس يطهر بالغسل وفى بعض النسخ وكل ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط مائع (وغسل جميع الابوال والارواث) ولو كان من مأكول اللحم (واجب) وكيفية غسل النجاسة ان كانت مشاهدة بالعين وهى المسماة بالعينية تكون بزوال عينها ومحاولة زوال أو صافها من طعم أو لون أو ريح فان بقي طعم النجاسة ضرراً أو لون أو ريح عسر زواله لم يضر

وجب زوالهما الا ان تعذر كافي بقاء الطعم لقوة دلالتهم ما كهو وحده على بقاء العين فان بقيتا متفرقين أو من نجاستين وعسر زوالهما لم يضر ولا تجب الاستعانة في زوال الاوصاف بغير الماء من نحو صابون الا ان تعينت بان توقفت ازالة ذلك على ما ذكر (وان كانت النجاسة غير مشاهدة) اي غير محسوسة بالخاصة (وهي المسماة بالحكمية) كبول جف بحيث لو عصر لم يفصل منه شيء مع عدم ادراكه لصفته له اما الخناث بالجلفاف او يكون المحل صقيلا لا تثبت عليه النجاسة كالمرآة والسيف (فيكفي جري الماء على) المحل (المتنجس بها) أي الحكمية بنفسه وبغيره (ولو مرة واحدة) اذ ليس ثم ما يزال ومن ذلك سكين سقيت بماء نجس وحب تقع في بول حتى انتفخ ولحم طبخ به فيطهر باطنها أيضا بصب الماء على ظاهرها بخلاف نحو آجر تقع في ماء نجس فانه لا بد من تقعه في الماء حتى يظن وصوله لجميع ما وصل اليه النجس وبخلاف لبن عجن بماء نجس ثم حرق فانه لا يطهر باطنه بالغسل الا اذا دق وصارت رابا أو تقع حتى وصل الماء لباطنه نعم نص الشافعي رضي الله عنه على العفو عما عجن من الخبز بنجس وذلك اما لا يضطراره الى النجس في العجن أو لعدم البلوى بذلك (ثم استثنى المصنف من الابول) دون الارواث (قوله الابول الصبي) الخالص (الذي لم يجاوز سنتين ولم يأكل الطعام أي لم يتناول مأكولا) ولو سمننا من لبن أمه (ولا مشروبا) غير اللبن حتى الماء (على جهة التغذية) بان لم يأكل الطعام أصلا أو أكله لا للتغذية كتحنيه بتمر ونحوه وتناوله السفوف لاصلاح البطن (فانه اي بول الصبي) اي مصاب بول الذكر المحقق (يطهر برش الماء عليه) بان يرش عليه ما يعمه ويغلبه من غير سيلان ولا بدم من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل فلا يضر (ولا يشترط في الرش سيلان الماء) وهو مفارقة الماء موضع اصابته لان ذلك يسمى غسلا (فان أكل الصبي الطعام) ولو سمننا او ماء (على جهة التغذية) ولو مرة وان عاد الى اللبن (غسل بوله قطعا) اي بلا خلاف (وخرج بالصبي الصبيبة والخنثى فيغسل من بولهما) وخرج بالبول غيره كقبي وغائط وخرج بالخالص مالمو اختلط البول بماء ثم تطاير من ذلك شيء فلا بد من غسله وخرج بقولنا لم يجاوز سنتين مالمو بال بعدهما فلا يكفي النضح ولولم يأكل شيئا ولو شك هو قبل الحولين أو بعدهما فاعتمد الشيخ سلطان انه لا بد من الغسل لان الرش رخصة والرخص لا يرجع اليها الا بيقين وتحسب مدة العامين من انفصال الولد كله من بطن أمه ولا فرق في الابن بين كونه نجسا وغيره (ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه) أي المحل المتنجس (ان كان) اي الماء (قليلا) وعدم حرم النجاسة في نحو الثوب والانتجس الماء بمجرد وروده على المحل فلو تنجس الاناء كله فوضع فيه ماء وأدير عليه طهر كله مالم تكن عين النجاسة فيه ولو مائعة واجتمعت مع الماء ولو معقوا عنها ولا بد من ورود الماء على اعلاه الى اسفله فلو صب الماء في اسفله ثم أداره حوا اليه لم يكف (فان عكس) بان كان الماء مورودا (لم يطهر) لضعف الماء بسبب قلته مع كونه مورودا فليس له قوة أن يدفع عن نفسه التنجس بخلاف ما اذا كان واردا (أما الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا او مورودا) بل يطهر المحل على كل حال (ولا يعني عن شيء من النجاسات) أي الاعيان النجسة (الا اليسير) في العرف (من الدم والقيح فيعفى عنهما في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما) أي الدم والقيح اليسيرين ومحل العفو عن اليسير في الثوب ان احتاج اليه وكان ملبوسا ولو للتجمل بخلاف مالمو فرش أو جله فلا يعني عنه وحاصل مسائل الدم والقيح

وان كانت النجاسة غير مشاهدة وهي المسماة بالحكمية فيكفي جري الماء على المتنجس بها ولو مرة واحدة ثم استثنى المصنف من الابول قوله (الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام) أي لم يتناول مأكولا ولا مشروبا على جهة التغذية (فانه) أي بول الصبي (يطهر برش الماء عليه) ولا يشترط في الرش سيلان الماء فان أكل الصبي الطعام على جهة التغمي غسلا (فان أكل الصبي الطعام) ولو سمننا او ماء (على جهة التغذية) ولو مرة وان عاد الى اللبن (غسل بوله قطعا) اي بلا خلاف (وخرج بالصبي الصبيبة والخنثى فيغسل من بولهما ويشترط في غسل المتنجس ورود الماء عليه ان كان قليلا فان عكس لم يطهر اما الكثير فلا فرق بين كون المتنجس واردا أو مورودا (ولا يعني عن شيء من النجاسات الا اليسير من الدم والقيح) فيعفى عنهما في ثوب أو بدن وتصح الصلاة معهما

بالنظر للعفو وعدمه انها ثلاثة أقسام الاول ما لا يعنى عنه مطلقا أى قابلا أو كثيرا وهو المغلط وما
تعدى بتضمنه وما اختلط باجنبي ولو طاهر أو الثانى ما يعنى عن قليله دون كثيره وهو الدم الاجنبى
والقيح الاجنبى اذ لم يكن من مغلط ولم يتعد بتضمنه والثالث الدم والقيح غير الاجنبيين كدم
الداميل والقروح والبثرات وموضع الفصد والحجامة بعد سدده بنحو قطنة فيعنى عن كثيره كما يعنى
عن قليله وان انتشر للحاجة ما لم يكن بفعله أو يجاوز محلّه والا عنى عن قليله وما يقع من وضع لصوف
على الدم ليكون سببا فى فتحه واخراج ما فيه عنى عن قليله دون كثيره وانما لم يقولوا بالعفو عن قليل
نحو البول لغير السلس مع ان الابتلاء به أكثر لانه أقذر وله محل مخصوص فسهل الاحتراز عنه
بخلاف نحو الدم فان جنس الدم ينجر اليه العفو فيقع القليل منه فى محل المسامحة (والا ما أى شئ)
من الحيوانات (لا نفس له سائلة) أى لادم لجنسه جارية عند شق عضو منه فى حياته (كذاب وغل)
أى وبعض وقل وبق وعقرب وزنبور ووزغ ودود وقراد وحرباء وهى دابة تكون فى الرمل اذا وقع
حيا (فى الاناء) الذى فيه ماء أو مائع (ومات فيه فانه) أى الذى ليس فيه دم سائل (لا ينجسه) أى
ما فى الاناء بموته فيه لمشقة الاحتراز عنه ولو وقع ميت من ذلك فى رطب كثوب لم ينجسه كما قاله ابن
حجر (وفى بعض النسخ اذامات فى الاناء) فيشمل هذا ما لو طرحه طارح ومات فيه فانه لا يضر كالمو
وقع بنفسه (وأفهم قوله وقع أى بنفسه انه لو طرح ما لا نفس له سائلة فى المائع) وهو حى ومات فيه
أنه ينجسه مع انه ليس كذلك بل لو طرحه طارح حيافات قبل وصوله المائع أو ميتا فى قبل وصوله
اليه لم يضر فى الحالين ولو طرح فيه بعد موته (ضر) أى نجسه جرما (وهو) أى ضرر ذلك (ما حرم
به) الشيخ عبد الكريم (الرافعى فى الشرح الصغير) على الوجيز للغزالي (ولم يتعرض) أى لم يظهر
(لهذه المسئلة) وهى طرح ما لا نفس له سائلة فى المائع (فى) الشرح (الكبير) على الوجيز أيضا
(واذا كثرت ميتة ما لا نفس له سائلة وغيرت ما وقعت فيه) ولو تقديرا (نجسته) لفقد شرط العفو
وهو أن لا يتغير الموقوع عليه بها (واذا نشأت هذه الميتة من المائع كدود دخل وفا كهة لم تنجسه
قطعا) ما لم تخرج منه ثم تطرح فيه بعد موتها وما لم تغيره قال الرافعى فى الشرح الكبير لو طرح
مانشؤه فى الماء من خارج فيه كالعلق عاد الخلاف بموته فيه كما ذكره العلامة المحلى (ويستثنى مع ما
ذكرهنا) وهو ما لادم له سائل وبسبر الدم والقيح (مسائل مذكورة فى المبسوطات سبق بعضها فى
كتاب الطهارة) وهو النجاسة التى لا يدركها الطرف المعتدل منها روث سمك لم يغير الماء ولم يضعه فيه
عبثا ولم يدرك الطرف المعتدل بنفسه لا بواسطة شمس نجسا لا كونه موافقا للون ما وقع عليه وكان
بحيث لو قدر مخالفا أدركه لم يعف عنه بخلاف ما لو أدركه حديد البصر أو معتدله بواسطة شمس فانه
يعفى عنه (والحيوان كله طاهر) حال حياته (الا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع
حيوان طاهر) لكن المتولدين كلب وأدى فيه تفصيل فان كان على صورة الكلب فنجس وان كان
على صورة الأدمى ولو فى نصفه الأعلى فقط فهو طاهر ويعطى أحكام الأدميين مطلقا وكذا لو كان
أحد شقيه على صورة الأدمى دون الآخر تغلبا للصورة الأدمى والتمسك بظاهر الكتاب والسنة
أولى من القاعدة الاغلبية وعند الشيخ الخطيب نجس ويعطى حكم النجس مطلقا وعند ابن حجر
هو نجس معفو عنه والأدمى المتولدين كلبين نجس اتفاقا والكلب المتولدين آدميين طاهر
اتفاقا ولا يضر تغيير الصورة فى نجاسة أو طهارة والمتولدين شاتين مثلا وهو على صورة الأدمى

(و) الا (ما) أى شئ (لا نفس له سائلة) كذاب وغل (اذا وقع فى الاناء ومات فيه فانه لا ينجسه) وفى بعض النسخ اذامات فى الاناء وأفهم قوله وقع أى بنفسه انه لو طرح ما لا نفس له سائلة فى المائع ضرر وهو ما حرم به الرافعى فى الشرح الصغير ولم يتعرض لهذه المسئلة فى الكبير واذا كثرت ميتة ما لا نفس له سائلة وغيرت ما وقعت فيه نجسته واذا نشأت هذه الميتة من المائع كدود دخل وفا كهة لم تنجسه قطعا ويستثنى مع ما ذكرهنا مسائل مذكورة فى المبسوطات سبق بعضها فى كتاب الطهارة (والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما) مع حيوان طاهر

فطاهرو يجوز ذبحه وأكله وان صار خطيبا واماما وميته نجسة ويكاف اذا كان عاقلا ولا يعطى
حكم الا دمي في شئ من الاحكام لان الحياة ولا في الممات ولو مسخ الكلب آدميا فينبغي
استصحاب نجاسته ولو مسخ الا دمي كلبا فهو على طهارته استصحابا للاصل في المسئلتين (وعبارته)
أي المصنف (تصدق بطهارة الدود المتولد من النجاسة وهو) أي ذلك الدود (كذلك) أي طاهر
لان قوله والحيوان كله طاهر يشمل ما لو نشأ من النجاسة ولو مغلفة لانه متولد من عفونتها لانها
(والميتة كلها نجسة الا السمك) وهو كل ما لا يعيش في البر من حيوان البحر ولو على صورة الكلب
(والجراد والادمي وفي بعض النسخ وابن آدم أي) الا (ميتة كل منها) أي الثلاثة ففي كلام المصنف
حذف مضاف (فانها) أي ميتة هذه الثلاثة (طاهرة) لقوله صلى الله عليه وسلم في حق البحر هو
الطهور ماؤه الحل ميتته وقوله الجراد اكثر جنود الله لا آكله ولا أحرمه فهو صريح في حله وانما
لم يأكله رسول الله صلى الله عليه وسلم لعذر وقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن لا يتجسس حيا ولا ميتا
والتعبير بالمؤمن جرى على الغالب فان الغالب من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر
الاحكام انه لا يذكر الا المؤمن وان كان الكافر قد يشاركه في الحكم (ويغسل الاناء) وغيره من كل
جامد ولو صيدا وجوبا (من ولوغ) كل من (الكلب والخنزير) وفرع كل منهما ولو مع غيره ومن
جزءه منها ومن فضلاتها كبولها ومما تتجسس بشئ منها كطوباته واجزائه الجافة الملاقية للربط
بحكمية أو عينية (سبع مرات) بعد ازالة العين سواء تعدد اللوغ وطرات عليه نجاسة
أخرى أم لا (بماء طهور احدهن) سواء الاولى والاخيرة وغيرهما (مصحوبة) أي ممزوجة (بالتراب
الطهور) ولو طينار طبيا أو ترابا مختلطاً بخود دقيق ورملانا غبارا وان كان نديا (يغم المحل
المتنجس) والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته لجميع اجزاء المحل المتنجس سواء
أمرجهما قبل الوضع على المحل وهو الاولى أم بعده وان سبق وضع التراب وان كان المحل رطبا
لانه طهور وورد كالماء ويتعين التراب وان أفسد الثوب فلا يكفي نحو صابون ولا سحابة خرف ولا
متنجس ومستعمل (فان كان المتنجس بما ذكر) أي بالنجاسة الكلبية (في ماء جار كدر كفي مرور
سبع جريات عليه) أي المتنجس بذلك (بلا تعفير) أي تريب لان كدورة الماء كافية عن التريب
(واذا لم تزل عين النجاسة الكلبية الابست) أي من الغسلات (مثلا حسبت كلها غسلة واحدة)
فزيلها ولو مرات كثيرة تعد مرة واحدة (والارض الترابية) أي التي فيها تراب ولو من هبوب
الريح وان كان متنجسا (لا يجب التراب) أي استعماله (فيها) أي في غسل تلك الارض (على
الاصح) اذ لا معنى لتريب التراب ولو انتقل منها شئ الى غيرها فان أريد تطهير المنتقل من الطين
لم يجب تريبه وان أريد تطهير المنتقل اليه وجب تريبه (ويغسل) أي الاناء وغيره من كل متنجس
(من) أجل اصابه شئ من (سائر) أي باقي (النجاسات) وهو ما عدا النجاسة المخففة والمغلظة وهو
المسمى متوسطا (مرة واحدة) حيث ازلت اوصاف النجاسة فيضربا الطعم وحده الا ان تعذر
وكذلك بقاء اللون والريح معا بخلاف بقاء أحدهما فانه يكفي فيه التعسير (وفي بعض النسخ مرة
ثاني عليه) أي المحل أي تعمه مع السيالان (والثلاث وفي بعض النسخ والثلاثة بالناء) أي ثلاث
مرات بزيادة مرتين بعد الاولى الواجبة (أفضل) من الاقتصار على مرة فزالته به الاوصاف
بعد مرة واحدة ويطلب اثنان بعدها ولا يسن التثليث في غسل النجاسة المغلفة لان المكبر

وعبارته تصدق بطهارة الدود
المتولد من النجاسة وهو
كذلك (والميتة كلها نجسة
الا السمك والجراد والادمي)
وفي بعض النسخ وابن آدم
أي ميتة كل منها فانها طاهرة
(ويغسل الاناء من ولوغ
الكلب والخنزير سبع
مرات) بماء طهور
(احدهن) مصحوبة
(بالتراب) الطهور يغم المحل
المتنجس فان كان المتنجس
بما ذكر في ماء جار كدر كفي
مرور سبع جريات عليه
بلا تعفير واذا لم تزل عين
النجاسة الكلبية الابست
مثلا حسبت كلها غسلة
واحدة والارض الترابية
لا يجب التراب فيها على
الاصح (ويغسل من سائر)
أي باقي (النجاسات مرة
واحدة) وفي بعض النسخ
مرة (تأتي عليه والثلاث)
وفي بعض النسخ والثلاثة
بالتاء (أفضل)

لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر فإن الشارح بالغ في تكبير المغلظة فلا يزداد عليه كما أن بول الصبي كان واجبه النضح فلا يصغر مرة أخرى فلا يكفي أدنى منه كالسح فتثالث المتوسطة والمخففة دون المغلظة (واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المحل المغسول) بزوال أوصاف النجاسة ولو مغلظة (طاهرة) في نفسها غير مطهرة فهي مستعملة لازالتها للخبث لأن ما أزيل به الخبث غير ظهور ولو كان معفو عنه ولا تكون الغسالة القليلة طاهرة إلا بشروط أربعة أحدها (أن انفصلت) عن المحل (غير متغيرة) والثاني (لم يزدوزنها بعد انفصالها) عن المحل (عما كان) أي عن المقدار الذي كان أو لاقبل انغسال المحل (بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المغسول من الماء) ويلقيه من الوسخ الطاهر ويكتفي فيهما بالظن والثالث أن يطهر المحل بأن لم يكن به طم ولا لون ولا ريح سهل الزوال والرابع أن يكون الماء وارداً وتحكم على الغسالة القليلة بالنجاسة أن كانت مورودة أو غيراً أحد أوصافها أو زاد وزنها بعد اعتبار ما تأخذه من الوسخ الطاهر وما يأخذه المحل من الغسالة أو لم يطهر المحل لأن البلب الباقي به بعض المنفصل فلزم من طهارته طهارته ومن نجاسته نجاسته فالغسالة قبل الانفصال عن المحل حيث لم تتغير طاهرة قطعاً وحكمها حكم المحل بعد الغسل (هذا) أي محل اشتراط تلك الشروط (أن لم تبلغ) أي الغسالة (قلتين) فان بلغت ما فالشرط عدم التغير (دون بقية الشروط) (ولما فرغ المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب شيء) كالخمر (من صفة) كالجرية (إلى صفة أخرى) كالخلية (وإذا تخللت الجرة وهي) لغة (المتخذة من ماء العنب) وشرعاً كل مسكر سواء كان من زبيب أو تمر أو حب أو قصب أو عسل أو غير ذلك (محترمة كانت الجرة) وهي التي عصر أصلها لا بقصد الجرة أو عصرها كافر (أم لا) وهي التي عصر أصلها بقصد الجرة ففها تفصيل (ومعنى تخللت صارت) أي الخمرة (خلا) وكانت صيرورتها خلا (لم تنشأ من تأثير شيء) كما قال المصنف فان تخللت خيراً (بنفسها) أي من غير مصاحبة عين أجنبية حين تخللها أو بنسخ رأس دن للهواء لها (طهرت) لأن علة النجاسة الاسكار وقد زال وحل اتحاد الخل اجساعاً وهو مسبوق بالتخمر ويعفى عن نحو حبات العناقيد مما يعسر التنقي منه وعن ماء احتيج إليه لعصر يابس أو استقصاء عصر رطب (وكذا لو تخللت بنقلها من شمس إلى ظل وعكسه) ما لم يحصل فيها هبوط والانتجس ما فوقها من الدن ثم يعود عليها بالانتجيس بعد التخلل لا اتصالها بها وإن غمر المرتفع قبله وقبل جفافه أو بعده بنجر أخرى على الأوجه لأن هبوط الخمر كان بفعل فاعل وهذا النقل مكروه وكذا لو نقلت من دن إلى آخر وقيل إن الخمر لا تطهر بالتخلل الناشئ عن النقل فإن من استعمل شيء قبل أو أنه عوقب بحرمانه (وان لم يتخلل الجرة بنفسها بل خللت بطرح شيء فيها) ولو بنفسه أو بالتاء نحو ريح (لم تطهر) لتنجس المطروح بالملاقاة فينجس الخل وشمل الشيء ما انفصل مما وقع فيها وان نزع قبل صيرورتها خلا فان نزع قبل أن يخرج منه شيء وقبل تخلل الخمر ولم تهبط الخمر بنزعه عما كانت عليه حال حصوله فيها لم يضر ولو كان الواقع فيها نجس لم تطهر بالتخلل وان نزع منها قبله وان لم ينفصل منه شيء وشمل الشيء أيضاً المائع وغيره وان لم يكن له أثر في التخلل كالخضرة نعم لا يضر نحو عسل وسكر وماء ورد لطيب رائحة الخمر حيث وضع قبل التخمر ويحل امسالك خمر محترمة ويجب إراقة غيرها فوراً ويظهر ظرها بالغسل وان تشرب بها ويحل الانتفاع به (وإذا طهرت الخمرة) أي إذا

واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة المحل المغسول طاهرة أن انفصلت غير متغيرة ولم يزدوزنها بعد انفصالها عما كان بعد اعتبار مقدار ما يتشربه المغسول من الماء هذا إذا لم يبلغ قلتين فان بلغهما فالشرط عدم التغير ولما فرغ المصنف مما يطهر بالغسل شرع فيما يطهر بالاستحالة وهي انقلاب الشيء من صفة إلى صفة أخرى فقال (وإذا تخللت الخمرة) وهي المتخذة من ماء العنب محترمة كانت الخمرة أم لا ومعنى تخللت صارت خلا وكانت صيرورتها خلا (بنفسها طهرت) وكذا لو تخللت بنقلها من شمس إلى ظل وعكسه (وان لم يتخلل الخمرة بنفسها بل خللت بطرح شيء فيها لم تطهر) وإذا طهرت الخمرة

طهر الخلل المنقلب عن الحمر (طهر دنها) أيضا (تبعالها) وان غلت فيه وارتفعت بسبب الغليان
ثم نزلت بنفسها للضرورة فلا يعود الدن على الخلل بالنحيس والالم يوجد دخل طاهر
(فصل — ل) * (في الحيض والنفاس والاستحاضة) أى فى حقائقها واحكامها وما يتعلق بذلك
(ويخرج من الفرج) أى قبل الانثى الذى تحت مخرج البول وهو مخرج الولد والمثى ومدخل
الذكر (ثلاثة دماء) فقط وهى ما تتعلق بها الاحكام (دم الحيض والنفاس والاستحاضة) ولكل
واحد منها حد يعينه (فالحيض هو الدم الخارج فى سن) امكان (الحيض وهو توسع سنين فاكثر
من) عرق فى أقصى الرحم الذى فى داخل (فرج المرأة) ولو حاملا (على سبيل الصحة) فخرج
الاستحاضة (أى لالعة) تقتضى ذلك (بل للجبلية) أى الطبيعة (من غير سبب الولادة) فى أوقات
مخصوصة بان لا يجاوز الدم أكثر الحيض ولا ينقص عن أقله فخرج بذلك النفاس وليكون الحيض
يخرج على سبيل الصحة كان عدمه عيبا فى الامة فتردبه ولم يكن عيبا فى الحرمة فلا تردبه لانه ليس
من عيوب النكاح (وقوله ولونه) أى الدم أى اللون الاقوى (أسود) أى ذو سواد غلبا والدم
نفسه (محدث) أى حار (لذاع) بالمجعة ثم المهملة أى موجه (ليس فى أكثر نسخ المتن) والحاصل ان
الصور لالوان الدماء وصفاتها الف وأربعة وعشرون صورة وذلك لان الالوان خمسة وهى
سواد وحمرة وشقرة وعفرة وكدرية والصفات أربعة اما نحن أنوتن أوها أو تجرد عنهما فاذا
ضربت صفات الاول فى صفات الثانى ثم الحاصل فى صفات الثالث وهكذا بلغت ما ذكر فالاسود
الثخين أقوى من غير الثخين والمنتن منه أقوى من غير المنتن والثخين المنتن أقوى من الثخين فقط
أو المنتن فقط وكذا يقال فى بقية الالوان فان استوى دمان فى الصفات قدم السابق منه ما لقوته
بالقدم كاسود رقيق وأجر ثخين وكأسود ثخين وأجر ثخين منتن فاحدى الصفتين تجبر ضعف
الدم والاخرى تقابل الاخرى فيستويان وكاجر منتن او ثخين مع اسود مجرد فهما مستويان (وفى
الصحيح) كتاب للجوهري فى تفسير كل من محدث ولذاع (احتدم الدم اشتدت حرته حتى اسود)
وبهذا التفسير يلزم التكرار مع قوله أسود والاولى أن يفسر الاحتدام بشدة الحرارة مأخوذ من
قولهم احتدم النهار أى اشتد حره (ولذعته النار حتى احرقته) أى آلمته (والنفاس هو الدم الخارج)
من فرج المرأة (عقب الولادة) أى عقب فراغ الرحم من الحمل فالدم الخارج بعد الولد الاول من
التوأمين لا يسمى نفاسا بل ان كان قبله حيض بان حاضت المرأة قبل الولد ولم يزد المجموع على
خمسة عشر يوما كان حيضا والا كان دم فساد وشرط النفاس أن يكون خروج الدم قبل مضي
خمسة عشر يوما من الولادة وابتناءه من رؤية الدم وزمن النقاء قبل رؤيته لانه لا نفاس فيه لكنه
محسوب من الستين فلينزل عليها الدم بعد عشرة الايام من الولادة مثلا كان تلك العشرة من
النفاس عددا لا حكا فيلزمها فى زمن النقاء قبل العشرة أحكام الطاهرات من الصلاة ونحوها
ومن حل التمتع بها فيه قال الرملى ولو ولدت المرأة ولدا جاز وطؤها قبل غسلها اذ هو كالجنابة
(فالخارج مع الولد أو قبله) أى حال الطلق (لا يسمى نفاسا) لتقدمه على فراغ الرحم من الحمل بل
هو دم حبض ان اتصل بحيض قبله لان الحامل قد تحيض والافدم فساد (وزيادة الباء فى عقب
لغة قليلة) أى نادرة (والاكثر حذفها) بل قال محمد الرزى فى المختار لم أر فى الصحيح والتهذيب
عقبيا بلباء ظرفا بل هو بمعنى المعاقب فقط كالليل والنهار عقبيان لا غير (والاستحاضة أى دمها

طهر دنها تبعالها
(فصل) فى الحيض والنفاس
والاستحاضة (ويخرج من
الفرج ثلاثة دماء دم الحيض
والنفاس والاستحاضة
فالحيض هو) الدم (الخارج)
فى سن الحيض وهو توسع
سنين فاكثر (من فرج المرأة
على سبيل الصحة) أى لالعة
بل للجبلية (من غير سبب
الولادة) وقوله (ولونه
اسود محدث لذاع) ليس فى
أكثر نسخ المتن وفى الصحيح
احتدم الدم اشتدت حرته
حتى اسود ولذعته النار
حتى احرقته (والنفاس
هو الدم الخارج عقب
الولادة) فالخارج مع الولد أو
قبله لا يسمى نفاسا وزيادة الباء
فى عقب لغة قليلة والاكثر
حذفها (والاستحاضة) أى
دمها

هو) لغة السيلان وشرعا (الدم الخارج) من عرق في ادنى الرحم الذي هو مستقر الولد (في غير أيام الحيض والنفاس لا على سبيل الصحة) ولا تمنع الاستحاضة الصلاة والصوم والوطء للضرورة لانه حدث دائم فتغسل المستحاضة فرجها فتحشوه بنحو قطنة فتعصبه فتتوضأ بعد دخول وقت الصلاة لان ذلك طهارة ضرورة وبعد ما ذكر تبادل الصلاة تقديلا للحدث فلو أخرت فان كان التأخير لمصلحة الصلاة كستر عورة وانتظار جماعة لم يضروا وان كان لغيره صلحتها اضرت فتعبد الوضوء والاحتياط لتكرار الحدث والنجس ويجب عليها الوضوء لكل فرض لبقاء الحدث ولها أن تتنفل ما شاءت بوضوء ان توضأت للفرض ولا بد أن يكون التنفل في الوقت ان كان النفل غير راتبة ويجب عليها لكل فرض تجديد غسل الفرج والحشو والعصب ان تلوثت بما لا يعنى عنه بكثرة النجس والاوجب عليها تجديد باطها فقط لكل فرض ولو انقطع دمها قبل الصلاة فان وسع زمن انقطاعه الوضوء والصلاة وجب الوضوء ومأمعه والا فلا ولا عبرة بعادة الانقطاع ولا عدمها (وأقل الحيض زمنا يوم وليلة أى مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض) بحيث يكون لو وضعت قطنة أو نحوها في فرجها لتلوثت بالدم وان لم يخرج الى ما يجب غسله في الاستنجاء (وأكثره) أى الحيض زمنا (خمس عشرة يوما بلياليها) سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت وان لم تتصل الدماء بسبب الفترات المتخللة بينها ولو مع بقاء ناقص عن أقل الظهر تحال بين دميين لانه حينئذ يشبه الفترة بين دفعات الدم فسمي عليه حكم الحيض بشرط ان يكون وقت مجموع الدماء قدر يوم وليلة ويقال لهذا الدم أقل الحيض وأكثره لانه قدر أربعة وعشرين ساعة وهو موجود في خمسة عشر يوما فاذا رأت المرأة دما يوما وليلة ونقاء ثلاثة عشر وفي الخامس عشر دما فالكل حيض وعلامة الفترة ان تكون القطنة لو أدخلت في الفرج تلوثت والنقاء ان تكون لو أدخلت لم تلوث (فان زاد) أى الدم (عليها) أى الخمسة عشر (فهو) أى الزائد فقط (استحاضة) وتسمى المرأة التي زاد دمها عليها مستحاضة (وغالبه) أى الحيض زمنا (ست أو سبع) من الايام بلياليها وان لم تتصل الدماء (والمعتمد) أى الموكل عليه (في ذلك) أى أقل الحيض وأكثره وغالبه (الاستقراء) أى التفتيش من الامام الشافعى لفساء العرب ولو اطردت عادة المرأة بخلاف ذلك لم تعتبر لان بحث الشافعى ومن بعده اتم فهو اجماع (وأقل) زمن (النفاس لحظة وأريد بها زمن يسير) وهو قدر رمي الشيء من القم (وابتداء) دم (النفاس من) زمن (انفصال الولد) لا من زمن خروج الدم اذا تأخر خروجه عنه لكن يشترط ان يكون خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوما منه (وأكثره) أى زمن النفاس (ستون يوما) بلياليها (وغالبه أربعون يوما) بلياليها (والمعتمد في ذلك) أى الأقل والاكثر والغالب (الاستقراء) أى البحث من الامام الشافعى رضى الله عنه (أيضا) أى كما مر (وأقل) زمن (الطهر الفاصل بين) زمين (الحيضتين خمسة عشر يوما) أى بلياليها لان الشهر غالبا لا يخلو عن حيض وطهر واذا كان اكثر الحيض خمسة عشر يوما لم أن يكون أقل الطهر كذلك (واحتراز المصنف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل) بين نفاسين كأن وطئ المرأة عقب الولادة مع النفاس فحلت ومضى أكثر النفاس وطهرت بعده يوما مثلاثم القت علقه ونزل النفاس بعدها فهذا طهر بين نفاسين وعن الفاصل (بين حيض ونفاس) سواء تقدم الحيض على النفاس بان حاضت وهي حامل وانقطع الدم ثم بعد يوم مثالا ولدت ونزل النفاس (اذا قلنا

هو الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس) لا على سبيل الصحة (وأقل الحيض) زمنا (يوم وليلة) أى مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال المعتاد في الحيض (وأكثره خمسة عشر يوما) بلياليها فان زاد عليها فهو استحاضة (وغالبه ست أو سبع) والمعتمد في ذلك الاستقراء (وأقل النفاس لحظة) وأريد بها زمن يسير وابتداء النفاس من انفصال الولد (وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون يوما) والمعتمد في ذلك الاستقراء أيضا (وأقل الطهر) الفاصل (بين الحيضتين خمسة عشر يوما) واحتراز المصنف بقوله بين الحيضتين عن الفاصل بين حيض ونفاس اذا قلنا

بالاصح ان الحامل تحيض) أم تأخر الحيض عن النفاس بان نفست أكثر النفاس ثم طهرت يوما
مثلا ثم حاضت أما لو انقطع النفاس قبل كمال السنتين فلا يكون الدم العائد حيضا الا ان عاد بعد
خمس عشرة يوما (فانه) أي الفاصل بين الحيض والنفاس (يجوز أن يكون) أي الفاصل دون
(خمس عشرة يوما) بل يجوز أن لا يتصل بينهما فاصل فيتصل أحدهما بالآخر بان رأت الحامل دما
يوما وليلة قبيل الطلق ثم استمر الدم الى خروج دم النفاس (ولا حلا كثرة أي) زمن (الطهر) اجماعا
(فقد غمكت المرأة دهرها) أي تلبث طول عمرها (بلا حيض) كسيدتنا فاطمة رضي الله عنها ولذلك
وصفت بالزهره وحكمة عدم الحيض اصلا عدم فوات زمن بلا عبادة وقد لا تحيض المرأة أبدا
الامرأة وحكي القاضي ابو الطيب أن امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة يوما وليلة وكان نفاسها
اربعين (أما غالب الطهر فيعتبر بغالب الحيض) فيكون الطهر بقية الشهر بعد غالب الحيض
السابق (فان كان الحيض ستا فالطهر أربع وعشرون يوما أو كان الحيض سبعا فالطهر ثلاثة
وعشرون يوما) هذا ان كان الشهر كاملا والا فلا يكون الطهر كذلك (وأقل زمن) أي سن (تحيض
فيه المرأة وفي بعض النسخ الجارية) أي الشابة (تسع سنين قرية) تقر بيا ولو بالبلاد الباردة (فلو
رأته) أي الدم (قبل تمام التسع بزمن يضيق عن حيض وطهر) بان كان الدم أقل من ستة عشر
يوما ولو بلحظة (فهو) أي الدم المرتئي في ذلك (حيض والا) أي وان وسع زمن الدم حيضا وطهرا
بان كان ستة عشر يوما (فلا) يكون الدم المرتئي حيضا ولو رأت الدم أياما بعضها قبل زمن الامكان
وبعضها فيه جعل الدم الثاني حيضا ان لم ينقص عن أقله ولم يجاوز أكثره وذلك كأن رأت الدم
عشرين يوما بقيت من السنة التاسعة فالخمس الأولى دم فساد والخمسة عشر حيض لانها بعد
زمن الامكان (وأقل الحمل زمنا ستة أشهر) عديدة (ولحظتان) لحظة للوطء ولحظة للوضع وذلك
من امكان اجتماعهما بعد عقد النكاح (وأكثره زمنا أربع سنين) كما أخبر بوقوعه لنفسه الامام
الشافعي وحكي أن الامام مالك كان في بطن أمه ثلاث سنين وقيل سنتين وقال الامام مالك
جارتنا امرأة محمد بن عجلان حملت ثلاثة أبطن في اثنتي عشرة سنة تحمل كل بطن أربع سنين
(وغالبه) أي مدة الحمل الكامل (تسعة أشهر) عديدة من وقت امكان الوطء وغاية مدة التصور
أربعة أشهر لقوله صلى الله عليه وسلم ان احدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة أي منيا
سائلا متفرقا في بدن المرأة فيلحقها الوحم حينئذ وتشتى طعاما لا ينبغي وغيره ثم يكون علقة أي
يصير المني دماغا يماثل ذلك ثم يكون مضغة أي قطعة لحم كانتها مضغوطة مثل ذلك أي وفي تلك المدة
يصوره الله تعالى فيجعل له فئا وسمعا وبصرا ومصارين ويدين ورجلين ومنهم من يصور في
الاربعة الثانية ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح فيدخل في البدن من اليا فوخ وهو وسط الرأس
ليصير حيا متحركا فيجد اللذة والالم ثم ان خروجا يكون منه فاذا دخلت في الجسد جعل الله
حيض المرأة لبنا و يأتيه ملك في كل صباح ومساء يسقي الجنين من ذلك اللبن (والمعتمد في ذلك)
أي الاقل والاكثر والغالب (الوجود) أي استقراره وجمد من النساء (ويحرم بالحيض) ومثله
النفاس (وفي بعض النسخ ويحرم على الحائض) أي وعلى النفساء وهذه النسخة المناسبة
لما بعدها (ثمانية أشياء أحدها الصلاة فرضا ونفلا وكذا سجدة التلاوة والشكر) وفصل
بكذا لكونه ليس صلاة حقيقة (والثاني الصوم فرضا ونفلا) ابتداء ودواما ولا بد ان تلاحظ

بالاصح ان الحامل تحيض
فانه يجوز أن يكون دون
خمس عشرة يوما (ولا حلا
لا كثرة) أي الطهر فقد
غمكت المرأة دهرها بلا
حيض أما غالب الطهر
فيعتبر بغالب الحيض فان
كان الحيض ستا فالطهر
أربع وعشرون يوما أو كان
الحيض سبعا فالطهر ثلاثة
وعشرون يوما (وأقل زمن
تحيض فيه المرأة) وفي
بعض النسخ الجارية (تسع
سنين) قرية فلورأته قبل
تمام التسع بزمن يضيق
عن حيض وطهر فهو
حيض والا فلا (وأقل الحمل
زمن) ستة أشهر (ولحظتان
(وأكثره) زمن) أربع
سنين وغالبه تسعة أشهر
والمعتمد في ذلك الوجود
(ويحرم بالحيض) وفي
بعض النسخ ويحرم على
الحائض (ثمانية أشياء)
أحدها (الصلاة) فرضا
أو نفلا وكذا سجدة التلاوة
والشكر (و) الثاني (الصوم)
فرضا ونفلا

أنها غير صائغة ولا يجب عليها بعد طروء دم الحيض تناول مقطر (والتالث قراءة) شيء من (القرآن)
باللفظ أو بالاشارة من الاخرس فانها منه منزلة منزلة النطق في سائر الابواب الا في الحنث والصلاة
والشهادة وعن مالك يجوز لها قراءة القرآن وعن الطحاوي من الحنفية يباح لها ما دون الآية
(والرابع مس) شيء من (المصحف) بضم الميم وكسر هاء حتى حواشيه وما بين سطوره والورق
البياض بينه وبين جلده في أوله وآخره المتصل به ويحرم المس ولو بجائل ولو كان ثخيناً حيث بعد
ماساله عرفاً لانه يخل بالتعظيم (وهو) أي المصحف في الاصل (اسم) للمكتوب من كلام الله بين
الدفتين أي بين دفتي المصحف لكن المراد بالمصحف هنا كل ما كتب عليه قرآن لدراسته ولو عموداً
ولو حائلاً ونحوهما (و) يحرم (حمله) لان الحمل أبلغ من المس (الا اذا خافت) أي المرأة (عليه) من غرق
أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في يد كافر فيجب حمله حيثئذ ويجوز حمله لخوف نحو غضب أو سرقة
ويحل حمله مع متاع بشرط ان لا يعد ماساله وحاصل مسئلته رباعية وقصد المصحف وحده حرام وما
عداها حرمه (والخامس دخول المسجد للعائض) ولو لمجرد العبور (اذا خافت تلويثه) ولو بالشك
أو التوهم والافلاحمة لكن يكره (والسادس الطواف فرضاً) أي ركناً واجباً (أو نفلاً) في ضمن
نسل أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا أن الله أحل فيه المنطق فننطق
فلا ينطق الابخير رواه الحاكم وانما نص على المنطق مع أن الاكل والشرب لا يحرم فيه لانهم
كانوا يتكلمون بالكلام القبيح حالة الطواف وليس الطواف بمنزلة الصلاة في امتناعه حال الخطبة
بل هو جائز وينبغي ان يأتي في الطواف بمسحبات الصلاة من نحو وضع اليد على الصدر لانه أبلغ في
الخشوع ومكروهااتها كضم الشعور والقيام (والسابع الوطء) ولو بعد انقطاع الدم وقبل
الغسل ما لم يخف الوقوع في الزنا (ويسن لمن وطئ في اقبال الدم) أي مدة تزايد (التصدق
بدينار) ويكفي على فقير واحد (ومن وطئ في ادباره) أي مدة تناقصه (التصدق بنصف دينار)
ويتكرر التصديق بتكرار الوطء وانما لم يجب لانه ووطء محرم للاستتذار لان الحيض مستقذر
منين يلوث ذكر الواطئ ويسن التصديق بدينار لمن ترك الجمعة بلا عذر وبنصفه لمن تركها بعذر
(والثامن الاستمتاع) بالمباشرة (بما بين السرة والركبة من المرأة) بوطء أو غيره ولو بلا شهوة لانه
قد يدعوا الى الجماع (فلا يحرم الاستمتاع بهما) أي السرة والركبة (ولا بما فوقهما) أي ما حاذاهما
(على المختار في شرح المذهب) قال ابن قاسم لو خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب
أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها الغالب ولو لم يخافا لها سرة
أو ركبة قدرهما باعتبار الغالب (ثم استطرده المصنف) أي اتبع (لذكر ما حقه أن يذكر فيما سبق في
فصل موجب الغسل فقال ويحرم على الجنب خمسة أشياء أحدها الصلاة فرضاً ونفلاً) أي وما في
معناها كخطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر ومن خشى أن يظن به سوء يأتي بافعاله من غيرنية
ولا حرمة عليه (والثاني قراءة التمرآن غير منسوخ التلاوة) ولو نزع حكمه كآية الحول في العدة
(آية كانت) أي القراءة (أو حرفاً) بنية كونه قرآناً لانه نوى معصية وشرع فيها فالتحريم من هذه
الجهة لا من حيث انه يسمى قرآناً (سراً) أي بحيث يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع
(أو جهراً) أي بحيث يسمع غيره نعم فاذا الطهورين يقرأ الفاتحة في الصلاة الواجبة (وخرج
بالقرآن التوراة والانجيل) فلا تحرم على الجنب قراءتها ولا تكره أيضاً (أما اذكار القرآن فتحل

(و) الثالث (قراءة
القرآن و) الرابع (مس
المصحف) وهو اسم للمكتوب
من كلام الله بين الدفتين
(وحمله) الا اذا خافت عليه
(و) الخامس (دخول
المسجد) للعائض ان خافت
تلويثه (و) السادس
(الطواف) فرضاً ونفلاً
(و) السابع (الوطء) ويسن
لمن وطئ في اقبال الدم
التصدق بدينار ومن
وطئ في ادباره التصديق
بنصف دينار (و) الثامن
(الاستمتاع بما بين السرة
والركبة) من المرأة فلا
يحرم الاستمتاع بهما ولا بما
فوقهما على المختار في شرح
المذهب ثم استطرده المصنف
لذكر ما حقه أن يذكر فيما
سبق في فصل موجب الغسل
فقال (ويحرم على الجنب
خمسة أشياء) أحدها
(الصلاة) فرضاً ونفلاً
(و) الثاني (قراءة القرآن)
غير منسوخ التلاوة آية
كانت أو حرفاً سراً أو جهراً
وخرج بالقرآن التوراة
والانجيل أما اذكار القرآن
فتحل

لا بقصد قرآن) كبسم الله الرحمن الرحيم عند ارادة الاكل ونحوه والحمد لله رب العالمين عند الفراغ من الاكل ونحوه وسبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا المنقلبون عند ركوب الدابة وغيرها وانا لله وانا اليه راجعون عند المصيبة والمعتمد ان مواعظ القرآن وهو ما فيه ترغيب أو ترهيب وأخباره عن الامم السابقة واحكامه وهو ما يتعلق بفعل المكاف كاذكاره فان قصد القرآن وحده أو مع الذكركرم وان قصد الذكركم فقط أو أطلق فلا فالصور أربع يحل في ثنتين ويحرم في ثنتين واما لو قصد واحد الا بعينه ففيه خلاف والمعتمد الحرمة لان الواحد الدائر صادق بالقرآن فيحرم لصدقه به (والثالث مس المصحف) وجلده المتصل اما المتفصل ففيه خلاف فعند ابن حجر لا يحرم مسه وعند الرملي يحرم ما لم تنقطع نسبه عنه والا كأن جعل جلد الكتاب فلا يحرم مسه حينئذ (وجهه) أي المصحف (من باب أولى) لانه أعظم من المس فهو حرام بالقياس الاولوى (والرابع الطواف فرضا) كطواف الافاضة والوداع (أو نفلا) كطواف القدوم للحاج وللحلال (والخامس المكث) ولو بأدنى طمأنينة (في المسجد) أي في أرضه أو في جداره أو هوأه (لجنب مسلم) واجاز ابراهيم المزني من اعتنا كالا امام أحد المكث في المسجد لجنب اذا نوضاً ولولغير حاجة (الا لضرورة) فلا يحرم لاجلها (كن احتلم في المسجد وتعذر) أي شق (خروجه منه) لغلق أبوابه أو (لخوف على نفسه أو ماله) أو عضوه أو منفعته (اما عبور المسجد) بان يكون (مارابه من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح) لكنه لغير غرض خلاف الاولى ولوعلى هيئة وان جل لان سير حامله منسوب اليه في الطواف ونحوه ولوعن له الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر (وتردد الجنب في المسجد) كأن يدخل لاخذ حاجة ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوف (بعزلة اللبث) فيحرم (وخرج بالمسجد المدارس) وهو محال قراءة العلوم (والربط) وهو بيوت دهيأة لسكنى الفقراء (ثم استطرد المصنف) أي انتقل (أيضاً من أحكام الحدث الاكبر الى أحكام الحدث الاصغر فقال ويحرم على المحدث حدثاً أصغر ثلاثة أشياء) أحدها (الصلاة) بجميع أنواعها ومنها صلاة الجناسزة خلافاً للشعبي القائل بصحتها مع الحدث لانها دعاء وهو لا يتوقف على طهارة نعم لا يبحث بها من حلف أن لا يصلي (و) ثانیها (الطواف) بجميع أنواعه (و) ثالثها (مس المصحف) بأي جزء لا بباط الكف فقط (وجهه) بخلاف حمل حامله فلا يحرم مطلقاً عند الرملي وقال ابن حجر فيه تفصيل الامتعة وقال الطبلاوى ان نسب الحمل اليه بان كان الحامل للمصحف صغيراً حرم والا فلا (وكذا خريطة) أي كيس ان هي له عسرفاً ولاق به لانحو الغرارة فلا يحرم الامس للمصحف فقط (وصندوق) أعدله ولاق به عرفاً (فهما مصحف) فان لم يكن فيهما فلا يحرم مسهما ولا حملهما (ويحل) مع الكراهة (جملة) أي المصحف (في أمتعة) أي معها بقصد المتاع أو بالاطلاق فلو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرملي ويحرم عند ابن حجر والخطيب ويكفي المتاع الواحد ولو صغيراً كالأبرة كما قاله الرملي وقال الخطيب لا بد ان يصلح للاستتباع عرفاً ويحمله معه معلقاً حذراً من المس والاحرم عليه (وفي تفسير أكثر من القرآن) أي يقينا وتعتبر الكثرة بالخط العثماني في المصحف وبقاعدة الخط في التفسير واما المس فالعبرة بحالة وضع يده مثلاً (وفي دراهم ودنانير وخواتم) أي وثياب ونحوها (نقش على كل منها قرآن) لان القرآن لما يقصد ههنا للدراسة والحفظ لم تجز عليه احكامه ولذا حل

لا بقصد قرآن (و) الثالث (مس المصحف وجملة) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فرضاً أو نفلاً (و) الخامس (اللبث في المسجد) لجنب مسلم الا لضرورة كمن احتلم في المسجد وتعذر خروجه منه لخوف على نفسه أو ماله أما عبور المسجد مارابه من غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الاصح وتردد الجنب في المسجد بعزلة اللبث وخرج بالمسجد المدارس والربط ثم استطرد المصنف أيضاً من أحكام الحدث الاكبر الى أحكام الحدث الاصغر فقال (ويحرم على المحدث حدثاً أصغر ثلاثة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وجملة) وكذا خريطة وصندوق فهما مصحف ويحل جملة في أمتعة وفي تفسير أكثر من القرآن وفي دراهم ودنانير وخواتم نقش على كل منها قرآن

أكل طعام وهدم جدار نقش عليه ما ولا يكره كتابة شيء من القرآن في اناء يسقى ماؤه للشفاء ويكره احراق خشب نقش عليه شيء من القرآن الا ان قصد به صيانته فلا يكره وبحرم المشي على فراش أو خشب نقش عليه شيء من القرآن (ولا يمنع المميز المحدث) حدثا اصغرا واكبرا (من مس مصحف ولوح) ونحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه ولا من حمل ذلك (لدراسة وتعلم) أي عند حاجة ذلك لنفسه لا لغيره وعند وسيلتهما كالاتيان به للعلم ليعلم منه وذلك لمشقة دوام طهره

كتاب أحكام الصلاة

أي وحقيقتها وعددها وهي افضل العبادات البدنية الظاهرة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة ففرضها افضل الفروض ونفلها افضل النوافل (وهي لغة الدعاء) قيل مطلقا وقيل بخير (وشرعا كما قال) عبد الكريم (الرافعي) نقلا عن سبقه (أقوال) واجبة ومندوبة (وأفعال) بدنية وقلبية (مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة) لا بد منها الصحيحة (الصلاة المفروضة) أصالة (وفي بعض النسخ الصلوات للفروضات) العينية في كل يوم وليلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة فيكفر جاحدها ولا يعذر أحد في تركها مادام في عقله (يجب كل منها) أي الخمس (باول الوقت) أي باول وقته المحدود له شرعا (وجوبا موسعا) فيجب عليه بدخول الوقت احدا من امرين اما الشروع في فعلها او العزم عليه في الوقت ولا يغني عن هذا ما وجب على من بلغ من العزم على فعل الواجبات وترك المحرمات لان هذا عزم عام ويستمر الوجوب الموسع (الى ان يبقى من الوقت ما يسعها) أي الصلاة باقل مجزئ (فيضيق) أي الوجوب (حينئذ) أي حين اذ بقي من الوقت قدر يسعها حينئذ تجب الصلاة فوراً فان شرع في الصلاة والباقي من الوقت ما يسع الواجبات والسنة جازله المدوان خرج الوقت (الظهر أي صلاته) والاضافة بيانية او من اضافة المسمى الى الاسم (قال النووي سميت) أي صلاة الظهر (بذلك) أي بلفظ الظهر (لأنها) أي وقت الصلاة (ظاهرة وسط السماء) اولان هذه الصلاة اول صلاة ظهرت في الاسلام بفعله صلى الله عليه وسلم التابع لفعل جبريل عليه السلام اولانها تفعل وقت الظهيرة أي شدة الحر (وأول وقتها) أي الظهر (زوال) الشمس فيدخل بالزوال (أي) وهو (ميل الشمس عن وسط السماء) المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء الى جهة المغرب باعتبار ظهوره لنا (لا بالنظر لنفس الامر) أي لوجود الزوال في علم الله قبل ظهوره لنا (بل) بالنظر (لما ينظر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل) من جهة المغرب (الى جهة المشرق بعد تناهي قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس) وهو المسمى بالاستواء وظله هو المراد بظل الزوال وذلك ان كان هناك ظل وقت وقوف الشمس في وسط السماء والا فيعرف ذلك الميل بوجود الظل بعد عدمه (وآخره) أي وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله (حال كون المثل (بعد) الظل الموجود عند الاستواء وهو المراد بقوله (أي غير ظل الزوال) ان كان كما هو الغالب والمثل بالنسبة للآدمي قدر قامته من غير نعل وعمامة وهي سبعة اقدام الا قبضة بقدم نفسه غالباً وقد تكون ستة اقدام فقط وقد تكون سبعة كاملة كما قد علم بالمشاهدة فان القامة تختلف باختلاف القدم كما في الدر المنخب وتقاس به في الابتداء من اصل الابهام وبعده من رأسه والوقت منقسم الى ستة أوقات وقت فضيلة وهي بقدر اشتغاله بما طلب لتلك الصلاة وفعلها وفعل سننها وقت اختيار وهو وقت الجواز وهو يستمر الى ان يبقى من الوقت ما يسعها وقت جواز بلا كراهة وهو يستمر الى أن يبقى ما يسعها وقت

ولا يمنع المميز المحدث من مس مصحف ولوح لدراسة وتعلم

(كتاب) أحكام (الصلاة)

وهي لغة الدعاء وشرعا كما قال الرافعي أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضات (خمس) يجب كل منها باول الوقت وجوبا موسعا الى ان يبقى من الوقت ما يسعها فيضيق حينئذ (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار (واول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الامر بل لما ينظر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل الى جهة المشرق بعد تناهي قصره الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وآخره) أي وقت الظهر (اذا صار ظل كل شيء مثله (بعد) أي غير (ظل الزوال)

والظل لغة الستر تقول انا

في ظل فلان اى ستره وليس
الظل عدم الشمس كما قد
يتوهم بل هو امر وجودى
يخلق الله تعالى لنفع البدن
وغیره (والعصر) اى
صلاتها وسميت بذلك
لمعاصرتها وقت الغروب
(وأول وقتها الزيادة على ظل
المثل) وللعصر خمسة أوقات
احدها وقت الفضيلة
وهو فعلها أول الوقت
والثانى وقت الاختيار
واشاره بقوله (وأخره في
الاختيار الى ظل المثليين)
والثالث وقت الجواز
واشاره بقوله (وفي الجواز
الى غروب الشمس) والرابع
وقت جواز بلا كراهة وهو
من مصير الظل مثليين الى
الاصفرار والخامس وقت
تحريم وهو تأخيرها الى ان
يبقى من الوقت ما لا يسعها
(والغروب) اى صلاتها
وسميت بذلك لفعلها وقت
الغروب (ووقتها واحد وهو
غروب الشمس) أى بجميع
قرصها ولا يضر بقاء شعاع
بعده (وبقدر ما يؤذن)
الشخص (ويتوضأ) او يتيمم
(ويستر العورة ويقيم الصلاة
ويصلى خمس ركعات) وقوله
وبقدر الخ ساقط في بعض
نسخ المتن فان انقضى
المقدار المذكور خرج وقتها

حرمة اى وقت يحرم التأخير اليه هو وقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي من
الوقت قدر تحريم فاكثرو وقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير (والظل لغة الستر تقول
انا في ظل فلان) كالسلطان مثلاً (اى ستره وليس الظل عدم الشمس كما قد يتوهم) لان في الجنة
ظلامع انه لا شمس فيها (بل هو) عرفاً (امراً وجودى) وهو خيال الشئ (يخلق الله تعالى لنفع البدن
يدفع الحر عنه مثلاً (وغیره) كالشراب مثلاً (والعصر اى صلاتها) وتأنيث الضمير باعتبار ان
الوقت بمعنى اللحظة ونذكره في الاول باعتبار انه بمعنى الزمان (وسميت) اى الصلاة (بذلك) اى
بلفظ العصر (لمعاصرتها وقت المغرب) اى ملاقاتها الوقت المغرب اول فعلها في طرف النهار او
لتناقص ضوء الشمس منها حتى يقضى تشبيهاً بتناقص الغسالة من الثوب بالعصر حتى تقضى (وأول
وقتها الزيادة) بادنى زيادة (على ظل المثل) غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل (وللعصر خمسة
أوقات أحدها وقت الفضيلة) أى وقت يحصل الثواب الزائد على فعلها بعده (وهو فعلها أول
الوقت والثاني وقت الاختيار) اى الذى يختار ان لا تؤخر عنه (واشاره بقوله وآخره) اى وقت
العصر (فى) وقت (الاختيار الى ظل المثليين) سوى ظل الاستواء ان كان (والثالث وقت الجواز)
اى بكراهة (واشاره بقوله) وآخره (فى) وقت (الجواز) الى قرب (غروب الشمس) بحيث يبقى من
الوقت ما يسعها اما اذا كان الوقت لا يسعها فهو وقت حرمة واما اذا وسع قدر تحريم بعد زوال
المنازع فهو وقت ضرورة (والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصير الظل مثليين الى
الاصفرار) اى اصفرار الشمس (والخامس وقت تحريم وهو) وقت يحرم (تأخيرها) اى الصلاة
اليه بان كان التأخير (الى ان يبقى من الوقت ما لا يسعها) وللعصر ايضا وقت العذر وهو وقت
الظهر لمن يجمع جمع تقديم فوافقاتها سبعة وهى الصلاة الوسطى فهى أفضل الصلوات وتليها الصبح
ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وانما فضلها واجاعة الصبح والعشاء لانها فيهما اشق (والغروب اى
صلاتها وسميت) اى الصلاة (بذلك) اى بلفظ المغرب (لفعلها وقت الغروب ووقتها واحد)
لا اختيار فيه زائد على وقت الفضيلة لان هذا الوقت وقت فضيلة وهو بقدر وقت الاختيار فهو
مرادف له هنا ويقال له ايضا وقت جواز بلا كراهة فالثلاثة مشتركة فى وقت واحد ولا اختيار
اطلاقاً ان اطلاق يرادف وقت الفضيلة واطلاق يخالفه وهو الاكثر وذلك لان جبريل صلاتها فى
اليومين فى وقت واحد (وهو غروب الشمس اى بجميع قرصها) ويعرف فى العمران والصحارى
التي بها جبال بزوال الشعاع من اعلى الجبال والحيطان واما الصحارى التي ليس بها جبال فيكفى
فيها تكامل سقوط القرص (ولا يضر بقاء شعاع بعده) اى بعد غيبوبة جميع قرص الشمس وعلامته
اقبال الظلام من المشرق (و) يمتد وقت المغرب على القول الجديد (بمقدار ما يؤذن) اى (الشخص)
ولو فى حق المرأة لانه يندب لها اجابته (ويتوضأ او يتيمم) او يجمع بينهما ويغتسل ويزيل النجاسة
التي تزول عن قرب (ويستر العورة) ويتعمص ويتعم ويأكل حتى يشبع الشبع الشرعى وهو
الثالث (ويقيم الصلاة) وان صلى بغير اقامة (ويصلى خمس ركعات) وهى المغرب وسنّها البعدية
ورجح النووي زيادة ركعتين قبلها والمعتبر فى جميع ذلك الوسط المعتدل بغالب الناس (وقوله
وبقدر الى الاخر ساقط فى بعض نسخ المتن) مع انه لا بد منه اذ لا يصح ان وقت المغرب هو
غروب الشمس فقط (فان انقضى المقدار المذكور خرج وقتها) وصارت حينئذ قضاء وان لم يدخل

هذا هو القول الجديد
والقديم وربحه النووي
أن وقتها يمتد الى مغيب
الشفق الاجر (والعشاء)
بكسر العين ممدود اسم لا قول
الظلام وسميت الصلاة بذلك
لفعلها فيه (وأول وقتها اذا
غاب الشفق الاجر) واما
البلد الذي لا يغيب فيه
الشفق فوق وقت العشاء في
حق أهله ان يمضي بعد
الغروب زمن يغيب فيه شفق
اقرب البلاد اليهم ولها وقتان
أحدهما اختيارا وشارله
بقوله (آخره) يمتد في
الاختيار الى ثلث الليل
والثاني جواز وأشار له
بقوله (وفي الجواز الى طلوع
الفجر الثاني) أي الصادق
وهو المنتشر ضوءه معترضا
بالافق أما الفجر الكاذب
فيطلع قبل ذلك لا معترضا
بل مستطيلا ذاهبا في السماء
ثم يزول وتغيبه ظلمة ولا
يتعلق به حكم وذكر الشيخ
أبو حامد ان العشاء وقت كراهة
وهو ما بين الفجرين (والصبح)
أي صلاته وهولغة أول
النهار وسميت الصلاة بذلك
لفعلها في أولها كالعصر
خمس أوقات احدها وقت
الفضيلة وهو أول الوقت
والثاني وقت

وقت العشاء وعصى تأخيرها عن هذا القدر (هذا هو القول الجديد) لكنه ضعيف (والقديم
وربحه النووي ان وقتها يمتد الى تمام) مغيب الشفق الاجر (بل هو جديد أيضا لان الشافعي علق
القول بالقديم في الاملاء وهو من كتبه الجديدة على صحة الحديث وقد صحت في القديم أحاديث
من غير معارض منها حديث مسلم وقت المغرب ما لم يغيب الشفق ولها أربعة أوقات أيضا وقت
كراهة وهو آخر وقت عند الجديد بحيث يبقى منه ما لا يسعها مراعاة للقول بخروج الوقت عنده
ووقت ضرورة ووقت حرمة ووقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع فيكون لها سبعة أوقات
(والعشاء بكسر العين) وهو (ممدود اسم لا قول الظلام) وهو العتمة قال الخليل العتمة الثلث الاول
من الليل بعد غيوبة الشفق (وسميت الصلاة بذلك) أي بلفظ العشاء (لفعلها فيه) أي في وقت
أول الظلام (وأول وقتها) يدخل (اذا غاب الشفق الاجر) وينبغي تأخيرها الى زوال الاصفر
والابيض خروجا من خلاف من أوجبه (وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق) أولا شفق فيه
(فوقت العشاء في حق أهله) أي البلد عقب (أن يمضي بعد الغروب زمن يغيب فيه شفق أقرب
البلاد اليهم) بان ينسب وقت المغرب عند أولئك الى ليالهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء
سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جذاً وحمل اعتبار النسبة الى مغيب شفق أقرب
البلاد اليهم اذا أدى الى طلوع الفجر عندهم والا فلا تعتبر النسبة بل يصبرون عن فعل العشاء بقدر
مغيب شفق أقرب البلاد اليهم (ولها) أي العشاء (وقتان) اجالا (أحدهما اختياراً وأشار له) أي
لوقت الاختيار (بقوله وآخره) أي وقت العشاء (يتمدني) وقت (الاختيار الى ثلث الليل) أي الى
تمام ثلث الليل الاول اتباعا للفعل جبريل وفي قول الى نصف الليل لقوله صلى الله عليه وسلم لولا
ان أشق على أمتي لآخرت صلاة العشاء الى نصف الليل ومن ثم كان عليه الاكثرون أما وقت
الفضيلة فهو أول الوقت وينتهي الى مقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ويستمر بعده وقت
الاختيار (والثاني جواز وأشار له) أي لوقت الجواز (بقوله و) آخره (في) وقت (الجواز) بلا كراهة
يستمر الى الفجر الاول وبكراهة يمتد الجواز (الى طلوع الفجر الثاني أي الصادق) بحيث يبقى
من الوقت ما يسع الصلاة والا فهو وقت حرمة وان بقي منه بعد زوال الموانع قدر تكبيرة الاحرام
فهو وقت ضرورة (وهو) أي الفجر الصادق بياض شعاع الشمس عند قربها من الافق الشرقي
(المنتشر ضوءه معترضا بالافق) أي بناحية السماء فيما بين الجنوب والشمال (أما الفجر
الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معترضا) بعرض الافق (بل مستطيلا ذاهبا في السماء) أي الى جهة
العلو وأعلى أضواءه من باقيه (ثم يزول وتغيبه) في بعض الاوقات (ظلمة) وقد يتصل بالصادق (ولا
يتعلق به) أي الكاذب (حكم) كحرمة تأخير صلاة العشاء عنه وجواز فعل صلاة الصبح عقبه وحرمة
الاكل والشرب في الصوم ونحو ذلك (وذكر الشيخ أبو حامد) الغزالي (ان للعشاء وقت كراهة وهو
ما بين الفجرين) وهو خمس درج وهو أوجه من قول الروياني بان تحاده مع وقت الجواز ولها وقت
عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع تقديم (والصبح أي صلاته وهو) بضم الصاد وحكى كسرهما
(لغة أول النهار وسميت الصلاة بذلك) أي بلفظ الصبح (لفعلها في أوله) أي النهار أولانها تفعل
عقب الفجر والفجر فيه بياض والشئ الذي فيه بياض يقال له صبح (ولها كالعصر خمسة أوقات
أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت) بمقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها (والثاني وقت

الاختيار وذكره في قوله (وأول وقتها

طلوع الفجر الثاني وآخره
في الاختيار الى الاسفار)
وهو الاضائة والثالث
وقت الجواز وأشار له بقوله
(وفي الجواز) أي بکراهة
(الى طلوع الشمس) والرابع
جواز بلا کراهة الى طلوع
الحمة والخامس وقت
تحريم وهو تأخيرها الى أن
يبقى من الوقت ما لا يسعها
فصل (وشرائط وجوب
الصلاة ثلاثة أشياء) أحدها
(الاسلام) فلا تجب الصلاة
على الكافر الاصلی ولا
يجب عليه قضاؤها اذا أسلم
وأما المرتد فتجب عليه الصلاة
وقضاؤها ان عاد الى الاسلام
(و) الثاني (البلوغ) فلا
تجب على صبي وصبيبة لكن
يؤمران بها بعد سبع سنين
ان حصل التمييز بها والا
فبعد التمييز ويضربان على
تركها بعد كمال عشر سنين
(و) الثالث (العقل) فلا
تجب على مجنون وقوله
(وهو حد التكليف) ساقط
في بعض نسخ المتن
(والصلوات المسنونات
خمس العیدان) أي صلاة
عيد الفطر وعید الاضحى
(والكسوفان) أي صلاة
كسوف الشمس وكسوف
القمر (والاستسقاء) أي
صلاته

الاختيار وذكره) أي المذکور من الوقتين (في قوله وأول وقتها طلوع الفجر الثاني) وهو الصادق
وسمى الاول كاذبا لانه يكذب عن الفجر لانه يضى ثم يسود ويذهب والثاني صادق لانه يصدق
عن الصبح ويدينه (آخره) أي وقت الصبح (في) وقت (الاختيار الى الاسفار وهو الاضائة) بحيث
يميز الناظر القريب منه وفي الحديث اسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر أي صلوا صلاة الفجر مسافرين
وقبل طولوها الى الاسفار (والثالث وقت الجواز وأشار له بقوله) آخره (في) وقت (الجواز أي
بکراهة الى) قرب (طلوع الشمس) بحيث يبقى من الوقت ما يسع الصلاة وان لم يبق منه الا قدر
تحرم بعد زوال المانع فهو وقت ضرورة (والرابع جواز بلا کراهة) وهو يستمر (الى طلوع الحمة)
التي تظهر قبل الشمس (والخامس وقت تحريم وهو) آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها فيحرم
(تأخيرها الى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها) ويكفي طلوع بعض الشمس في خروج وقت الصبح كما
يكفي طلوع بعض الفجر في دخوله بخلاف الغروب الحاقا لما لم يظهر بما ظهر لقوته فاذا طلع بعض
الشمس فكأنها ابدا كلها واذا غاب بعضها فكأنها لم تغرب

فصل في بيان صفات من تجب عليه الصلاة أداء وقضاء وفي بيان النوافل (وشرائط
وجوب الصلاة) الخمس (ثلاثة أشياء) أحدها الاسلام فلا تجب الصلاة على الكافر الاصلی وجوبا
ينشأ عنه المطالبة اذ لو طاب البناء لم ينقض عهده ان كان مؤمنا وباطال الجزية ان كان ملتما لها وانما
الطلب عليه من جهة الشارع اذ لو لم يطلب كذلك فلا معنى للعقاب عليها والحاصل ان الاسلام
يترتب عليه امور ثلاثة الاداء للصلاة والمطالبة منها والعقاب في الاخرة على تركها فاذا انتفى
الاسلام اصاله انتفى الاولان وبقي الثالث (ولا يجب عليه) أي الكافر (قضاؤها) أي الصلاة
(اذا أسلم) ولا يندب ويثاب الكافر على القرب التي لا تحتاج الى نية كالصدقة والهدية فان الله
يخفف عنه عذاب غير الكفر في الاخرة كما خفف عن ابي لهب في كل يوم اثنين بسبب سروره
بولادة النبي صلى الله عليه وسلم واعتاقه ثوبية حين بشرته بولادته صلى الله عليه وسلم (واما المرتد
فتجب عليه الصلاة) أي اذاؤها لكن لا يطالب بها مع الرد بل يقال له أسلم وصل (وقضاؤها ان
عاد الى الاسلام) حتى زمن الجنون في الردة بخلاف زمن الحيض فيها لانه التزمها بالاسلام
فلا تسقط عنه بالجود وتغليظا عليه بخلاف من كسر رجله تعد يا وصلى قاعدا لا يقضى بعد شفاؤه
الکسر لانه انهاء معصيته بانتهاء كسره (والثاني البلوغ فلا تجب) أي الصلاة (على صبي وصبيبة) لعدم
تكميلهما (لكن يؤمران بها بعد) تمام (سبع سنين) اتفاقا (ان حصل التمييز بها) أي مع السبعين
ياكل ويشرب ويستنجي وحده بعد تعليمه كيفية الاستنجاء (والا فبعد التمييز ويضربان على تركها)
وجوبا (بعد كمال عشر سنين) هذا ما اعتمد به ابن حجر خلافا للزملي فانه قال يضربان ما بعد التاسعة لانه
مظنة البلوغ (والثالث العقل فلا تجب على مجنون) ونحوه الا اذا جن زمن الردة ولا يجب القضاء
عليه ان لم يوجد منه تعدوا والاوجب (وقوله وهو حد التكليف ساقط في بعض نسخ المتن) أي
والعقل محل ثبوت التكليف (والصلوات المسنونات) أي المسنون جماعتها (خمس العیدان أي
صلاة عيد الفطر وعید الاضحى والكسوفان أي صلاة كسوف الشمس وكسوف القمر والاستسقاء
أي صلاته) وأشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف على تقدير مضاف وافضل هذه الخمس صلاة
عيد النحر فصلاة عيد الفطر وعكسه ابن عبد السلام فصلاة كسوف الشمس فصلاة كسوف القمر

فصلاة الاستسقاء (و) لها أبواب تذكر فيها والسنن التي تسن فرادى (السنن التابعة للفرائض) في
 المطلوبة (ويعبر عنها أيضا بالسنة الراتبة) وشرع النفل لتكميل الفرض (وهي سبعة عشر ركعة
 ركعتا الفجر) قبل فرض الصبح وهما أفضل الرواتب بعد الوتر لانه صلى الله عليه وسلم كان يثابر
 عليهما أكثر من غيرهما ويقرأ في الركعة الأولى قولوا آمنا بالله إلى آخر آية البقرة والم نشرح وقل بآياتها
 الكافرون وفي الركعة الثانية قل آمنا بالله إلى آخر آية آل عمران والم تركيف والا خلاص (واربع قبل
 الظهر) لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها رواه البخاري (وركعتان بعدها) ويسن ان يزيد ركعتين
 ايضا بعدها للخبر الصحيح من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرّمه الله تعالى على النار
 (واربع قبل العصر) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها اربع ركعات قبل العصر اربع ركعات
 بالتسليم ولما روى انه صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر اربع ركعات بعاف ذلك
 مستحب استحبابا مأمورا كد الرجا الدخول في دعوته صلى الله عليه وسلم فان دعوته تستجاب بلا شك
 (وركعتان بعد المغرب) ويندب فيها ما الكافرون والا خلاص ويسن هذان ايضا في سائر السنن
 التي لم ترد لها قراءة مخصوصة (وثلاث بعد) فرض (العشاء) وينوي ركعتين راتبة للعشاء ولولا الحاج
 بمنزلة وانهما من ترك النفل المطلق ليستريح ويتبأ لما بين يديه من الاعمال الشاقة يوم النحر
 (وبوتر واحدة منهن) أي الثلاث فينوي بالواحدة سنة الوتر والوتر فقط (والواحدة هي أقل
 الوتر وأكثره احدى عشرة ركعة) وادنى الكمال ثلاث واكمل منه خمس فسبع فتسع (ووقته) أي الوتر
 (بين صلاة العشاء وطلوع الفجر) أي الثاني ولو فعلها بعد المغرب في جمع التقديم (فلو وتر قبل)
 (العشاء) ولو بعد دخول وقتها أو بعد فواته (عند الوسهو والم يعتد به) لا وتر ولا غيره لكن يعتد فلا
 مطلقا في صورة السهو وكالجهل والجماعة تندب في الوتر اذا فعل في رمضان سواء افعل عقب
 التراويح أم بعدها أم من غير فعلها وسواء افعل التراويح جماعة أم لا نيم من له تمجد لا يوتر معهم
 بل يؤخروا وتره الى ما بعد تمجده (والراتب المؤكد من ذلك كله) أي من التابع للفرائض غير الوتر
 (عشر ركعات ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها) ومثل الظهر الجمعة
 (وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء) وذلك لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها (وثلاث
 نوافل مؤكدات) وهي (غير تابعة للفرائض) وهي بعد الرواتب في الفضل (أحدها صلاة الليل)
 وهي التهجّد ويسمى أيضا سنة النافلة وهي صلاة التطوع في الليل بعد النوم (والنفل المطلق في
 الليل) وان لم يكن تمجدا كان لم يكن بعد نوم (أفضل من النفل المطلق في النهار) لخبر مسلم أفضل
 الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى أيضا أن كل ليلة فيها ساعة اجابة (والنفل وسط الليل
 أفضل) من طرفيه لان الغفلة فيه أتم والعبادة فيه اقل (ثم) بعد وسطه (آخره أفضل) وهو ثلثه
 الآخر (وهذا) أي كون النفل في وسط الليل ثم آخره (لن قسم الليل اثلاثا) وأما من قسمه نصفين
 فالأفضل في نصفه الآخر لقلة المعاصي في الآخر للثلث والنصف غالباً والأفضل من ذلك كله
 السدس الرابع والخامس بان يقسم الليل اسداسا فينام أولاً ثلاثة اسداس ثم يقوم في السدس
 الرابع والخامس ثم ينام السدس ليقوم للصبح بفشاط (والثاني صلاة الضحى) أي الصلاة المفعولة
 في وقت الضحى وهو أول النهار (وأقلها ركعتان) وادنى كمالها أربع فست فثمان وهذه افضلها
 (واكثرها اثنا عشرة ركعة) وهذا معتمد عند المحدثين وأما المعتمد عند الفقهاء فأكثرها ثمان فلو زاد

(والسنن التابعة
 للفرائض) ويعبر عنها أيضا
 بالسنة الراتبة وهي (سبعة
 عشر ركعة ركعتا الفجر
 وأربع قبل الظهر وركعتان
 بعده وأربع قبل العصر
 وركعتان بعد المغرب
 وثلاث بعد العشاء
 بوتر واحدة منهن)
 والواحدة هي أقل الوتر
 وأكثره احدى عشرة ركعة
 ووقته بين صلاة العشاء
 وطلوع الفجر فلو أوتر قبل
 العشاء عمد أو سهو لم يعتد
 به والراتب المؤكد من ذلك
 كله عشر ركعات ركعتان
 قبل الصبح وركعتان قبل
 الظهر وركعتان بعدها
 وركعتان بعد المغرب
 وركعتان بعد العشاء (وثلاث
 نوافل مؤكدات) غير تابعة
 للفرائض أحدها (صلاة
 الليل) والنفل المطلق في
 الليل أفضل من النفل المطلق
 في النهار والنفل وسط الليل
 أفضل ثم آخره أفضل وهذا
 لمن قسم الليل اثلاثا
 (و) الثاني (صلاة الضحى)
 وأقلها ركعتان وأكثرها
 ثنا عشرة ركعة

على الثمانية لم ينعد الاحرام المشتل على الزيادة ان كان عامدا عالما والواقع نفلا مطا قال ابن حجر وما ذكر من أن الثمان أفضل من اثني عشرة لا ينافي قاعدة ان العمل كلما كثر وشق كان افضل لانها أغلبية لتصریحهم بان العمل القليل يفضل الكثير في صور كالقصر فانه أفضل من الاتمام ان بلغ سفره ثلاث مراحل (ووقتها) أى الضحى (من ارتفاع الشمس) قدر ربح (الى زوالها) فيجب تأخيرها الى الارتفاع لانه لا يدخل وقتها بالطلوع (كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب) خلافا لما حرم به الرفعى من أن وقتها من الارتفاع الى الاستواء ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار ليكون في كل ربع منه صلاة وليس فيها قراءة والشمس وضحاها والضحى في الركعتين فاعداها يقرأ فيه الكافرون والاخلاص (والثالث صلاة التراويح) ولو فرادى وتسبج الجماعة فيها وفي الوتر بعدها (وهى عشرون ركعة بعشر تسليكات) وجوبا ولو صلى بدون عشرين حصل له ما فعله وهى (في كل ليلة من رمضان وجلتها خمس ترويجات) وسميت كل أربع منها ترويجة لان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يستريحون من الصلاة عقبه ويطوفون سبع طوافات وذلك باجتهادهم لا بأمره صلى الله عليه وسلم (وينوى الشخص) أى صلى التراويح ذكرنا أو اثني (بكل ركعتين التراويح أو قيام رمضان) فلا تصح بنية مطلقة (ولو صلى أربع ركعات) أو أكثر (منها) أى العشرين (بتسليم واحدة لم تصح) لانه خلاف الوارد وتقع له نفلا مطلقا اذا نسي أو جهل كما لو زاد على العشرين (ووقتها بين صلاة العشاء) ولو مجموعة مع المغرب جمع تقديم (وطلوع الفجر) أى الثانى ولوتبين بطلان صلاة العشاء وقع ما صلاها نفلا مطلقا

فصل في شرائط صحة المباشرة للصلاة (وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها) مع استمرارها فيها (خمس أشياء والشروط جمع شرط) يسكون الزاء ويقال له شريطة وجمعها شرائط (وهو لغة) تعليق أمر بما يقع كل منهما في المستقبل فقد علق الشارع هنا صحة الصلاة على وجود شرائطها فكانه يقول اذا وجدت الشروط في المستقبل صحت الصلاة والشروط بفئتين لغة (العلامة) وجمعها شرائط (وشرعا) ماتتوقف صحة غيره عليه وليس جزأ منه وهما (ماتتوقف صحة الصلاة عليه وليس جزأ منها) بل هو خارج عن حقيقة الصلاة (وخرج بهذا القيد) المذكور بقولنا وليس جزأ منها (الركن فانه جزء من الصلاة) فالاركان ماهيتها والشروط صفاتها (الشرط الاول طهارة الاعضاء من الحدث الاصغر والا كبر عند القدرة) فان نسيه وصلى ائيب على قصده لا على فعله الا ما لا يتوقف على طهر كالكراهية يشاب على فعله أيضا الا القراءة من نحو جنب فلا يشاب من حيث القرآن بل يشاب من حيث كونه ذكر وان قصد القرآن لان قصده مع الجنابة لا لعدم مناسبته (أما فاقد الطهورين) أى الماء والتراب (فصلاته صحيحة) وهى صلاة شرعية يبطلها ما يبطل غيرها ولا يصلى مادام برجواحد الطهورين الا اذا ضاق الوقت لان صلاته لحرمته (مع وجوب الاعادة عليه) فلو وجد ترابا بعد ذلك وهو في الوقت وجب عليه اعادتها وان لم تسقط به ثم يعيدها ثانيا للماء أو بالتراب اذا كان في محل تسقط به فيه (وطهارة) اجزاء البدن (من النجس الذى لا يعنى عنه) أما ما يعنى عنه فلا يشترط الطهارة منه (في ثوب) أى ملبوس ومحمول (وبدن) فنه داخل الانف والقول العين (ومكان) وهو ما يلاقى شيئا من البدن والملبوس ويعنى عن طين الشارع المتيقن نجاسته عما يتعسر الاحتراز عنه غالباً ويختلف العفو

ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها كما قاله النووي في التحقيق وشرح المذهب (و) الثالث (صلاة التراويح) وهى عشرون ركعة بعشر تسليكات في كل ليلة من رمضان وجلتها خمس ترويجات وينوى الشخص بكل ركعتين التراويح أو قيام رمضان ولو صلى أربع ركعات منها بتسليم واحدة لم تصح ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر **فصل** في شرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء والشروط جمع شرط وهو لغة العلامة وشرعا ماتتوقف صحة الصلاة عليه وليس جزأ منها أو كونه ذكر وان قصد القرآن لان قصده مع الجنابة لا لعدم مناسبته (أما فاقد الطهورين) أى الماء والتراب (فصلاته صحيحة) وهى صلاة شرعية يبطلها ما يبطل غيرها ولا يصلى مادام برجواحد الطهورين الا اذا ضاق الوقت لان صلاته لحرمته (مع وجوب الاعادة عليه) فلو وجد ترابا بعد ذلك وهو في الوقت وجب عليه اعادتها وان لم تسقط به ثم يعيدها ثانيا للماء أو بالتراب اذا كان في محل تسقط به فيه (وطهارة) اجزاء البدن (من النجس الذى لا يعنى عنه) أما ما يعنى عنه فلا يشترط الطهارة منه (في ثوب) أى ملبوس ومحمول (وبدن) فنه داخل الانف والقول العين (ومكان) وهو ما يلاقى شيئا من البدن والملبوس ويعنى عن طين الشارع المتيقن نجاسته عما يتعسر الاحتراز عنه غالباً ويختلف العفو

وسيدكر المصنف هذا الاخير
 قريبا (و) الثاني (ستر) لون
 (العورة) عند القدرة
 ولو كان الشخص خاليا في
 ظلمة فان عجز عن سترها
 صلى عاريا ولا يوجب بالركوع
 والسجود بل يتجمل ولا اعادة
 عليه ويكون ستر العورة
 (لباس طاهر) ويجب
 سترها أيضا في غير الصلاة
 عن الناس وفي الخلوة
 الحاجة من اغتسال
 ونحوه واما سترها عن نفسه
 فلا يجب لكنه يكره نظره
 اليها وعورة الذكر ما بين
 سترته وركبته وكذا الامة
 وعورة الحرة في الصلاة
 ماسوى وجهها وكفيها
 ظهرها وبطنها الى الكوعين
 أما عورة الحرة خارج
 الصلاة فجميع بدنها
 وعورتها في الخلوة كالذكر
 والعورة لغة النقص وتطلق
 شرعا على ما يجب ستره
 وهو المراد هنا وعلى ما يحرم
 نظره وذكره الاصحاب في
 كتاب النكاح (و) الثالث
 (الوقوف على مكان طاهر)
 فلا تصح صلاة شخص يلاقي
 بعض بدنه أو لباسه نجاسة
 في قيام أو قعود أو ركوع
 أو سجود

عنه بالوقت والموضع من الثوب والبدن ولو تعلق بالمصلى صبي أو هرة لم يعلم نجاسة منه فذها
 لا تبطل صلاته لان هذا مما تعارض فيه الاصل والغالب اذا اصل الطهارة والغالب النجاسة
 فيقدم الاصل ولا يضر نجس بجوار محل صلاته وان كان يحاذي صدره أو غيره في الركوع والسجود
 أو غيرهما لعدم ملاقاته له نعم تركه صلاته بازاء متنجس في احدى جهاته ان قرب منه بحيث
 ينسب اليه (وسيدكر المصنف هذا الاخير) والاول (قريبا) وهما قوله وستر العورة بلباس طاهر
 وقوله والوقوف على مكان طاهر (والثاني ستر لون العورة عند القدرة) ولو عن نفسه من اعلاها
 وجوانبها بحيث لا ترى من ذلك لامن أسفله وان رؤيت بالقبل ولا فرق في ذلك بين الذكر وغيره
 (ولو كان الشخص خاليا في ظلمة فان عجز عن سترها) بان لا يجد ما يستر به عورته اصلا او وجده
 متنجسا ولم يقدر على ما يطره به أو حبس في مكان نجس وليس معه الا ثوب يفرشه على النجاسة
 (صلى عاريا) في تلك الصور الثلاث (ولا يوجب بالركوع والسجود بل يتجمل) وجوبا (ولا اعادة عليه)
 ويلزمه قبول عارية الثوب دون قبول هبته (ويكون ستر العورة بلباس طاهر) يمنع ادراك لون
 البشرة وان لم يمنع حجمها ويشتمل على المستور فلا يكفي زجاج وماء صاف وثوب رقيق لان مقصود
 الستر لا يحصل به ولا ظلمة لانها لا تسمى ساترا عرفا (ويجب سترها أيضا في غير الصلاة عن الناس)
 أى الذين يحرم عليهم النظر اليه وان لم ينهم غض ابصارهم فلزوم الغض لا يجوز الكف واما الغض
 بالفعل فيجوز (وفي الخلوة) ولو في الظلمة لكن الواجب فيها ستر سواى الرجل والامة وما بين سره
 الحرة وركبته فقط (الحاجة من اغتسال ونحوه) كتبريد وخشية غبار على ثوب يجمله (وأما سترها
 عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظره اليها) بالحاجة (وعورة الذكر) الواضح (ما بين سترته وركبته)
 وهذه عورته في الصلاة وعند الرجال وعند النساء المحارم وأما عورته عند النساء الاجنبيات
 فجميع بدنه وفي الخلوة السواى ان فقط (وكذا الامة) فعورتها كعورة الذكر في الصلاة وعند
 الرجال المحارم وفي الخلوة وعند النساء فعورتها في جميع ذلك ما بين سترتها وركبته واما
 عورتها عند الرجال الاجانب فجميع بدنها كالحرية (وعورة الحرة في الصلاة ماسوى وجهها
 وكفيها ظهرها وبطنها الى الكوعين) فيجب ستر شعر رأسها وبطن قدميها ويكفي ستره بالارض
 حال القيام فان ظهر من عقبه شئ ولو عند ركوعه أو سجودها بطلت صلاتها (أما عورة الحرة
 خارج الصلاة فجميع بدنها) أى عند الرجال الاجانب واما عورتها عند النساء الكافرات فماعد
 ما يبدو وعند الاشتغال بقضاء حوائجها (وعورتها في الخلوة كالذكر) أى كعورة الذكر في الصلاة
 وهي ما بين السرة والركبة لاني الخلوة وهي سواىته ومثل الخلوة عورتها عند النساء المسلمات
 وعند الرجال المحارم (والعورة لغة النقص) وسواى الانسان وكل ما يستحي منه (وتطلق) أى
 تستعمل (شرعا على ما يجب ستره) أى في الصلاة فقط (وهو المراد هنا) أى في قول المصنف ستر
 العورة بلباس طاهر (وعلى ما يحرم نظره وذكره الاصحاب) أى اصحاب الشافعي وهم علماء
 الشافعية (في كتاب النكاح والثالث الوقوف) أى الاستقرار (على مكان طاهر) ولو
 ظنا (فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه) كطرف عمامته وان لم يتحرك بحركته
 (بنجاسة) غير معفوع عنها (في) شئ من صلاته من (قيام أو قعود أو ركوع أو سجود) ولو كثر ذرق
 الطيور في المكان عفى عنه لمسقة الاحتراز عنه لكن بشرط ثلاثة الاول أن يشق الاحتراز عنه

ركوعه) وجوبا (واما الماشي فيتم ركوعه وسجوده) ولا يكفيه الايماء بهما (ويستقبل القبلة
فيهما) وفي احرامه وجلسه بين السجدين سهولة ذلك عليه (ولا يمشي) في شئ من الاركان (الا
في قيامه) واعتمده (وتشهده) وسلامه والحاصل ان المسافر المذكور اما ان يكون راكبا
او ماشيا والراكب اما ان يكون في نحو هودج كسفينة لغير ملاح أو في غيره كسرج أو يكون ملاحا
فان كان في نحو هودج كالسفينة لغير الملاح فان أمكنه اتمام كل الاركان والتوجه في جميع
الصلاة فعل النفل والابان عجز عن شئ من ذلك تركه بالسكينة وان كان في غير نحو هودج كالسرج
أو كان في سفينة وكان ملاحا وهو من له دخل في تسيير السفينة فانه يلزمه كل ما يسهل من ذلك الا
انه يكفيه الايماء بالركوع والسجود وان كان ماشيا فانه يمشي في أربعة يستقبل فيها جهة مقصده
وهي القيام والاعتدال والتشهد والسلام ولا يمشي في أربعة بل يستقبل القبلة ويتم الاركان وهي
تكبيرة الاحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين ولو صلى فرضا وغيره على دابة واقفة
وتوجه للقبلة واتم الفرض جاز ذلك وان لم تكن معقولة والابان كانت سائرة ولم يتوجه اولم يتم
الفرض فلا يجوز ولو كان للدابة قائد يلزم زمامها يسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك كالصلاة
على السرير وفي المحفة السائرة لمراعاة من بيده زمام الدابة انقبلة

فصل في اركان الصلاة وآدابها وفي الابعاض والهيئات (وتقدم معنى الصلاة لغة
وشرعا واركان الصلاة ثمانية عشر ركنا) يجعل الطمأنينة ركنا مستقلا في العدل في الحكم ونية
الخروج ركنا (احدها النية وهي) لغة مطلق القصد وشرعا (قصد الشئ) الذي يريد فعله (مقترنا
بفعله) اي الشئ (ومحلها القلب) بالاجماع لانها القصد فلا يكفي النطق مع غفلة القلب ومراتب
الصلوات ثلاثة الاول الفرض باقسامه الثاني النفل ذو الوقت والسبب الثالث النفل المطلق
(فان كانت الصلاة فرضا وجب) فيها ثلاثة اشياء (نية الفرضية) ولو في المعادة وصلاة الصبي اذ
القيام لا بد منه والمراد بالفرضية في حق الصبي ما هو فرض في نفسه (وقصد فعلها) اي الصلاة
لتمييز عن سائر الافعال والمراد بالفعل المعنى المصدري وهو وضع الاركان في محاتها والمراد بالصلاة
المعنى الحاصل بالمصدر وهو حصول ذلك من ذلك الفعل (وتعيينها) اي الصلاة (من صبح او ظهر
مثلا) لتمييز عن غيرها فلا تكفي نية فرض الوقت (او كانت الصلاة نفلا ذات وقت كراتبة) كسنة
الظهر (او ذات سبب كالاستسقاء وجب) فيه امران (قصد فعله) من حيث كونه صلاة لتمييز عن
بقية الافعال فلا يكفي احضار الصلاة في الذهن مع الغفلة عن خصوص الفعل لانه المطلوب
(وتعيينه) اي النفل اما بما اشهر به كالترابح والصحى والوتر او بالاضافة كعيد الفطر وخسوف
القمر وسنة الظهر القبلية وان قدمها على الفرض او البعدية وكذا كل ماله راتبة قبلية وبعديّة نعم
ما تدرج في غيرها لا يجب تعيينها بالنسبة لسقوط طلبها بل لحيازة ثوابها كتحية مسجد وسنة احرام
واستحارة ووضوء وطواف (لانية النافلة) لان النافلة ملازمة للنفل وان كانت الصلاة نفلا مطلقا
وهو الذي لم يقيد بوقت ولا سبب فيمكن فيه نية فعل الصلاة فقط لانه أدنى درجاتها فاذا قصد فعلها
وجب حصوله (والثاني القيام) في صلاة الفرض (مع القدرة عليه فان عجز عن القيام) مستقلا
وقدر عليه مئة كئاعلى شئ أو على ركبتيه او قدر على نهوض بعين لزمه ذلك لانه ميسوره وان عجز عن
ذلك كله بحيث يلحقه به مشقة تذهب خشوعه او كاله (قصد كيف شاء) اي على اي كيفية شاء هان

ركوعه وأما الماشي
فيتم ركوعه وسجوده
ويستقبل القبلة فيهما ولا
يمشي الا في قيامه وتشهده
*(فصل) * في اركان
الصلاة وتقدم معنى الصلاة
لغة وشرعا (واركان الصلاة
ثمانية عشر ركنا) احدها
(النية) وهي قصد الشئ
مقترنا بفعله ومحلها القلب
فان كانت الصلاة فرضا
وجب نية الفرضية وقصد
فعلها وتعيينها من صبح أو
ظهر مثلا أو كانت الصلاة
نفلا ذات وقت كراتبة أو ذات
سبب كالاستسقاء وجب
قصد فعله وتعيينه لانية
النافلية (و) الثاني (القيام
مع القدرة) عليه فان عجز
عن القيام قصد كيف شاء

اقتراش أو تورك أو تربع أو تعديد (وقعوده مفترشا أفضل) أي من التربع وهو أفضل من غيره حتى
اختار السبكي والأذري فضليته على الاقتراش ليميز هذا القعود عن قعود التشهد (والثالث
تكبيرة الاحرام فيتعين على القادر بالنطق) أي على النطق (بها ان يقول الله اكبر) ولو مد الهمزة
من الله او من اكبر لم تنعقد صلاته ولو قال الله واكبر بزيادة واو ساكنة او متحركة بين الكلمتين
لم تنعقد صلاته ولو قال الله هو اكبر لم تنعقد ولو زاد الفا بعد الباء بان قال اكبار لم تصح صلاته سواء
فتح الهمزة او كسرها ولو كرر الراء من اكبر لم تبطل صلاته لان الراء حرف تكرر وابدال همزة اكبر
واو ايض من العالم دون الجاهل ولا يضر الفصل بين الكلمتين باداة التعريف ولا بوصف لم يطل
كأن الله الاكبر أو الله الجليل اكبر بخلاف ما لو طال الوصف بان كان ثلاثا فاكتر كأنه الجليل العظيم
الجليل اكبر (فلا يصح الرحمن اكبر) لعدم لفظ الجلالة (ونحوه) أي من كل ما فيه تغيير احد اللفظين
كأنه كبير واعظم (ولا يصح فيها) أي تكبيرة الاحرام (تقديم الخبر على المبتدأ كقوله اكبر الله) لان ذلك
يخل بالتكبير فان أتى بلفظ اكبر ثانيا كان قال اكبر الله اكبر فان قصد عند لفظ الجلالة الابتداء
صح والا فلا (ومن عجز عن النطق بها) أي تكبيرة الاحرام (بالعربية ترجم عنها بأي لغة شاء) وبلغه
الفارسية اولى وان لم تكن لغة النواي (ولا يعدل عنها) أي الترجمة (الذكر آخر) ووجب التعلم
ان قدر عليه ولو بالسفر الى بلد آخر وبعد التعلم لا يجب قضاء ما صلاه بالترجمة قبله الا ان يكون آخره
مع التمكن منه فانه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت لحرمته ويجب القضاء لتفريطه بالتأخير
(ويجب قرن النية بالتكبير) أي بجميعة بان يقرنها بأوله ويستصحها الى آخره فلا بد ان يستحضر كل
معتبر فيها اماما وغيره كالقصر للقاصر مع ابتدائه ثم يستمر مستحبا لذلك كاء الى الراء وهذا يسمى
بالمقارنة الحقيقية ولا يشترط ذلك مع الاستحضار الحقيقي وهو أن يستحضر صورة الصلاة المركبة
من الاركان جزأ بعد جزء فان الواجب عند الشافعي الاستحضار العرفي وهو أن يستحضر صورة
الصلاة جملة واحدة مع المقارنة الحقيقية وهي أن يقرن ذلك المستحضر بجميع أجزاء التكبير كما
نقله الونائي عن جمع من العلماء عن الامام الشافعي رضي الله عنهم (وأما النووي فاختر
الاكتفاء بالمقارنة العرفية) وتسمى بالمقارنة الاجمالية وهي أن يقرن ذلك المستحضر بجزء مما من
التكبير ولو الحرف الاخير ولا تضر الغفلة عن النية في أثناء التكبير (بحيث يعد عرفا) أي عند
عامة الناس (انه مستحضر للصلاة) أي يعد استحضاره اركان الصلاة اجمالا والجار والمجرور اما
متعلق بمحذوف صفة للمقارنة العرفية والمعنى اختار النووي الاكتفاء بالمقارنة العرفية المصحوبة
بجهة يعد بها المصلي استحضاره الاركان اجمالا أو متعلق بمحذوف حال من قرن النية والمعنى ويجب
قرن النية بالتكبير أي بجميعة أو بجزء منه ولو الحرف الاول فقط حال كون ذلك القرن مصحوبا
بجهة يعد المصلي بها استحضار ذات الصلاة المركبة من الاركان جملة واحدة وذلك لانه يكفي
الاستحضار الحقيقي مع المقارنة العرفية وعكسه ولا يشترط العرفي مع العرفية والحقيقي مع الحقيقة
(والرابع قراءة الفاتحة) حفظا أو تلقينا أو نظرا في المصحف وذلك في القيام أو بدله كل ركعة
الاركة مسبوق فلا تعين فيها لانها يتحملها الامام عنه كالأوبعضا (أو بدلهما) من سبع آيات أو
سبعة أنواع من ذكر أو دعاء (لمن لم يحفظها) أي لم يعرفها بأي طريق من الطرق (فرضا كانت الصلاة
أو نفلا) خبر الشيخين لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أي في كل ركعة (وبسم الله الرحمن الرحيم

وقعوده مفترشا أفضل
(و) الثالث (تكبيرة الاحرام)
فيتعين على القادر بالنطق
بها ان يقول الله اكبر فلا
يصح الرحمن اكبر ونحوه ولا
يصح فيها تقديم الخبر على
المبتدأ كقوله اكبر الله ومن
عجز عن النطق بها بالعربية
ترجم عنها بأي لغة شاء ولا
يعدل عنها الى ذكر آخر ويجب
قرن النية بالتكبير واما
النووي فاختر الاكتفاء
بالمقارنة العرفية بحيث يعد
عرفا أنه مستحضر للصلاة
(و) الرابع (قراءة الفاتحة)
أو بدلهما لمن لم يحفظها فرضا
كانت الصلاة أو نفلا (وبسم
الله الرحمن الرحيم

آية منها كاملة) خلافا لمن قال انها بعض آية لما روى ابن خزيمة عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم
عبد بسم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين الى آخرها ست آيات (و) يجب رعاية حروفها
وتشديداتها (من أسقط من الفاتحة حرفا أو تشديدا أو أبدل حرفا منها بحرف لم تصح قراءته)
أى لتلك الكلمة (ولا صلواته ان تعمد) وعلم وغير المعنى كاسقاط كاف اياك أو تخفيف يائه وأبدال
حاء الحمد هاء (والا) أى وان لم يتعمد أو لم يعلم أو لم يغير المعنى كأن قال العالمون بالواو (وجب عليه
اعادة القراءة) لتلك الكلمة وما بعده قبل الركوع على الصواب فان ركع قبل اعادة بطلت
صلواته ان كان عامدا عالما والالم تحسب ركعته (ويجب ترتيبها بان يقرأ آياتها) وكلما أتتها (على
نظمها المعروف) لانه مناط الإعجاز فلو بدأ بضمها الثاني لم يعتد به مطلقا ويبنى على الاول ان سها
بتأخير وقصده الاستئناف أو أطلق ولم يطل الفصل بين الايتان به والتكميل عليه ويستأنف ان
تعمد بالتأخير أو طال الفصل بين فراغه والتكميل ولو يعذر (ويجب أيضا موالاتها بان يصل بعض
كلماتها ببعض من غير فصل الا بقدر التنفس) فلا يضر وان طال لانه معذور فان فصل بأكثر من
ذلك سهوا أو لتذكر آية نسيها لم يضر (فان تخلل الذكر بين) كلماتها أو آياتها كما أوسج لنحو داخل
أو عطس فحمد الله تعالى في أثناء الفاتحة استأنفها لا نقطاع (موالاتها) لان الذكر الاجنبى وان
قل (قطعها) أى الموالاة (الا أن يتعلق الذكر بمصلحة الصلاة كتأمين المأموم في أثناء فاتحته لقراءة
امامه) وكتلقينه عليه اذا توقف في القراءة ولو غير الفاتحة بقصد القراءة ولو مع التلقين وكسجوده
معه لتلاوة وكسؤال رحمة أو استعاذه من عذاب عند قراءة امامه آيتها (فانه) أى الذكر المتعلق
بمصلحة الصلاة (لا يقطع الموالاة) لندب ذلك للمأموم لكن يسن له الاستئناف بخلاف تلقينه على
الامام قبل سكونه فانه يقطع الموالاة لعدم نديه حينئذ (ومن جهل الفاتحة) كاه (وتعذرت عليه
لعدم معلم مثلا) أى أو مصحف أو لبلادة أو ضيق وقت (وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه
سبع آيات) بعد آيات الفاتحة (متوالية عوضا عن الفاتحة) لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة
وهى بالبسملة مائة وستة وخمسون حرفا بثبات ألف ماله وبعد المشد بد بحرفين وبغنى عن المشد من
الفاتحة حرفان من البدل لا عكسه فلا يقام المشد من البدل مقام حرفين من الفاتحة (أو متفرقة)
من سورة واحدة أو سور كثيرة وان حفظ متوالية وان لم تفد المتفرقة معنى منظوما (فان عجز عن
القرآن أنى بذكر) غيره كتسبيح وتهليل قال البغوى يجب سبعة أنواع من الذكر وقال الامام لا
واعتمد النووى والرافعى الاول (بدلا عنها) أى الفاتحة (بحيث لا ينقص) أى البدل (عن حروفها)
أى لا ينقص مجموع حروف البدل عن مجموع حروف الفاتحة ولا يشترط مساواة الآيات ولا أنواع
الذكر (فان لم يحسن قرآنا ولا ذكر اوقف) وجوبا (قدر الفاتحة) في ظنه بالنسبة للوسط المعتدل لان
القيام ركن في نفسه ولا يترجم عن الفاتحة (وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن
الرحيم وهى آية منها) وهذا تصرح في عدم صحة قراءة البسملة في غير الابتداء بخلاف النسخة الاولى
الا ان قوله بعد بسم الله الرحمن الرحيم يقتضى ان البسملة ليست من الفاتحة ففى كل من النسختين
ايهام والمراد بقوله وهى آية منها أى من جهة الايتان بالبسملة في الفاتحة هذا هو الذى فيه الخلاف
وأما كون البسملة من القرآن فلا خلاف فيه فلا يجب اعتقاد كونها آية من الفاتحة بل لو جحد
ذلك لا يكفر وأما اعتقاد كونها من القرآن من حيث هو فهو واجب يكفر جاحده فقوله آية منها أى

آية منها) كاملة ومن اسقط من
الفاتحة حرفا أو تشديدا أو أبدل
حرفا منها بحرف لم تصح قراءته
ولا صلواته ان تعمد والا وجب
عليه اعادة القراءة ويجب
ترتيبها بان يقرأ آياتها على
نظمها المعروف ويجب
أيضا موالاتها بان يصل
بعض كلماتها ببعض من غير
فصل الا بقدر التنفس فان
تخلل الذكر بين موالاتها
قطعها الا ان يتعلق الذكر
بمصلحة الصلاة كتأمين
المأموم في أثناء فاتحته لقراءة
امامه فانه لا يقطع الموالاة
ومن جهل الفاتحة وتعذرت
عليه لعدم معلم مثلا وأحسن
غيرها من القرآن وجب
عليه سبع آيات متوالية
عوضا عن الفاتحة أو متفرقة
فان عجز عن القرآن اتي
بذكر بدل عنها بحيث
لا ينقص عن حروفها فان لم
يحسن قرآنا ولا ذكر اوقف
قدر الفاتحة وفي بعض النسخ
وقراءة الفاتحة بعد بسم الله
الرحمن الرحيم وهى آية منها

يديه وركبتيه أن ينحني
بغير انحناس قدر بلوغ
راحتيه ركبتيه لو أراد
وضعهما على ما كان لم يقدر
على هذا الركوع انحنى مقدوره
وأوما بطرفه وأكمل الركوع
تسوية الراكع ظهره وعنته
بحيث يصير ان كصفحة
واحدة ونصب ساقيه
واخذ ركبتيه بيديه
(و) السادس (الطمأنينة)
وهي سكون بعد حركة (فيه)
أي الركوع والمصنف يجعل
الطمأنينة في الأركان
ركنا مستقلا ومشى عليه
النووي في التحقيق وغير
المصنف يجعلها هيئة تابعة
للأركان (و) السابع (الرفع)
من الركوع (والاعتدال)
قائما على الهيئة التي كان
عليها قبل ركوعه من قيام
قادر وقعود عاجز عن القيام
(و) الثامن (الطمأنينة
فيه) أي الاعتدال (و)
التاسع (السجود) مرتين
في كل ركعة وأقله مباشرة
بعض جهة المصلي موضع
سجوده من الأرض أو
غيرها أو كماله ان يكبر لهويه
للسجود بلارفع يديه ويضع
واثقه (و) العاشر (الطمأنينة
فيه) أي السجود بحيث ينال
موضع سجوده ثقل رأسه

عمل لا اعتقاد أو هو رد على المذهب المخالف (والخامس الركوع وأقل) الركوع لتحصيل
(فرضه لثلاث قادر على الركوع معتدل الحلقة سليم يديه وركبتيه أن ينحني) يقينا أو ظنا (بغير
انحناس) انحناء (قدر بلوغ راحتيه) وهما بطن الكفين ماعدا الأصابع (ركبتيه لو أراد وضعهما)
أي راحتيه (عليهما) أي ركبتيه وهو سنة فلا يحصل الركوع بانحناس بان يؤخر عنقه ويقدم صدره
ويخفض عجزه ويميل شقه ميلا قليلا فان فعل ذلك بطلت صلاته ان كان عامدا عالما والاعاد
الركوع ويقدر قصر اليدين وطويلهما معتدلا ومقطوعهما سائما (فان لم يقدر على هذا الركوع)
الاجعين أو باعتماد على شيء ولو دوا ماله لقصر رزقه أو لم يقدر على الانحناء الا على شقه لزمه ما لم
يخرج عن القبلة فالعاجز (انحنى مقدوره) فان عجز عن الانحناء اصلا أو مأبرأسه (و) ان عجز عن
ذلك (أو مأبرأفه) أي عينه (وأكمل الركوع) للقاء (تسوية الراكع ظهره وعنته) بان يدهما
(بحيث يصير ان كصفحة واحدة ونصب ساقيه ونخذه) الى الحق (واخذ ركبتيه بيديه) وتفرق
اصابعه تفرقا وسطا للقبلة لانها اشرف الجهات بان لا يحرف شيئا منها عن جهتها عينا أو يسره وأقل
الركوع للقاء ان نحاذي جهته ما امام ركبتيه واكمله ان نحاذي محل سجوده (والسادس
الطمأنينة وهي سكون) للأعضاء (بعد حركة) للركوع بحيث ينفصل رفعه من الركوع عن هويته
اليه (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الأركان ركنا مستقلا ومشى عليه النووي في
التحقيق) أي والروضة (وغير المصنف يجعلها) أي الطمأنينة (هيئة) أي صفة (تابعة للأركان)
الموصوفة بها كافي المنهاج وهو اختلاف في اللفظ دون المعنى (والسابع الرفع من الركوع) هو
(الاعتدال قائما) أي مستقيما (على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام قادر وقعود عاجز
عن القيام) ولا يقصد بالقيام الى الاعتدال غير فقط فلورفع رأسه فزعان شيء لم يكف رفعه
لذلك عن رفع الصلاة فليعد الى الركوع ثم يقوم وخرج بذلك ما لو شك راكعا في الفاتحة فقام
ليقرأها فتذكر انه قرأها فانه يجزئه هذا القيام عن الاعتدال (والثامن الطمأنينة فيه) أي
الاعتدال) وهي سكون بين حركتين بحيث ينفصل ارتفاعه للاعتدال عن هويته للسجود ولو سجد
ثم شك هل تم اعتداله أو لا اعتدل واطمأن وجوباً ثم سجد (والتاسع السجود مرتين في كل ركعة)
وكرر دون غيره لانه أبلغ في التواضع (وأقله) أي السجود (مباشرة بعض جهة المصلي موضع
سجوده من الأرض أو غيرها) فلو سجد على جبينه أو انفه أو بعض عمامته أو على شعر بجمته لم
يكف وان طال السجود ويجب وضع بطن يديه سواء الأصابع والراحة وركبتيه واطراف
بطون اصابع قدميه ولو جزأ من اصبع واحدة من كل رجل على مصلاه مع الجهة في آن واحد
(واكمله) ترتيب الاعضاء في الوضع وهو (ان يكبر لهويه للسجود بلارفع يديه ويضع ركبتيه)
واطراف بطون اصابع قدميه (ثم يديه) أي كفيه (ثم جهته وانقه) معا ويسن كشف اليدين في
حق الذكر وغيره وكشف قدمي الذكر وسائر ركبتيه للذكر والامة (والعاشر الطمأنينة فيه) أي
السجود) بجميع أعضائه التي يجب وضعها فيه ويجب التحامل بالجهة (بحيث ينال موضع سجوده
ثقل رأسه ولا يكفي امساس رأسه موضع سجوده بل يتحامل) على رأسه (بحيث لو كان تحته)
أي تحت رأسه (قطن مثلاً لا نكيس) أي اندك القطن الذي يلي جهته (رظهر) الثقل الذي هو
(أثره) أي التحامل والانكيس (على يد) أي ليدفع ليعني اللام كان تحس يده بالثقل وتشعر به (لو

ولا يكفي امساس رأسه موضع سجوده بل يتحامل بحيث لو كان تحته قطن مثلاً لا نكيس وظهر أثره على بدلو

فرضت تحته (و) الحادى عشر (الجلوس بين السجدين) فى كل ركعة سواء صلى قائماً او مضطجعا واقله سكون بعد حركة أعضائه وأكمله الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه فلو لم يجلس بين السجدين بل صار الى الجلوس أقرب لم يصح (و) الثانى عشر (الطمأنينة فيه) أى الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الاخير) أى الذى يعقبه السلام (و) الرابع عشر (التشهد فيه) أى الجلوس الاخير وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أى الجلوس الاخير بعد الفراغ من التشهد وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وأشعر كلام المصنف أن الصلاة على الآل لا تجب وهو كذلك بل هى سنة (و) السادس عشر

فرضت) أى اليد (تحته) أى ذلك القطن ان كان قليلا والا كفى انكسار الطبقة العليا منه فقط ويجب ان ترتفع اسافله على اعاليه (والحادى عشر الجلوس بين السجدين فى كل ركعة) واولى نقل (سواء صلى قائماً او مضطجعا) فانه يجب على المضطجع أن يجلس ليسجد ثم يجلس بين السجدين ثم يسجد (وأقله) أى الجلوس بين السجدين أن يستوى جالسا ولا يكتفى بذلك الا اذا قارنه (سكون) بقدر سبحان الله (بعد حركة أعضائه) من نهوضه من السجود ويجب أن لا يقصد برفعه غير الجلوس فلورفع للذمة عقرب أو دخول شوكة فى جبينه وجب عليه أن يعود للسجود (وأكمله) أى الجلوس بين السجدين (الزيادة على ذلك) أى الاقل (بالدعاء الوارد فيه) وهو رب اغفرلى وارحمى واجبرنى وارفعنى وارزقنى واهدنى وعافنى رب هبلى قلبا تقيا نقيما من الشرك بريالا كافرا ولا شقيا ولوطوله عن الدعاء الوارد فيه بقدر أقل التشهد بطلت الصلاة كما لو طول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة الا فى اعتدال الركعة الاخيرة من كل صلاة فلا تبطل لانه طلب فيه التطويل فى بعض الاحوال بالقنوت للنزلة (فلو لم يجلس) مستويا (بين السجدين بل صار الى الجلوس اقرب) منه الى السجود (لم يصح) أى ذلك الجلوس لانه لا بد من الاستواء (والثانى عشر الطمأنينة فيه أى الجلوس بين السجدين) بان تسكن أعضاؤه جالسا بحيث يفصل ارتفاعه عن هويته (والثالث عشر الجلوس الاخير) الواقع آخر كل صلاة وهو (الذى يعقبه السلام) لانه محل ذكر واجب فكان واجبا كالقيام لقراءة الفاتحة (والرابع عشر التشهد فيه أى الجلوس الاخير وأقل التشهد التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله) وذكر أشهد مع الواو فى الشهادة الثانية من الاكمل وكذا زيادة لفظ الله فيكى رسوله على المعتمد وذكر الواو بين الشهادات لا بد منه وانما لم تجب فى الاذان لانه طلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك يناسب ترك العطف وتركها فى الإقامة لا يضرك الحاقها بالصلوات وهو الاذان وأكمل التشهد الفاظ مختلفة وأفضلها تشهد ابن عباس واختاره الامام الشافعى لتأخره وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وأصحها تشهد ابن مسعود وأخذ أبو حنيفة والامام أحمد وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي الى آخرها وأخذ الامام مالك تشهد عمر وهو التحيات لله الزاكيات لله الطيبات لله الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (والخامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) لم فيه أى الجلوس الاخير بعد الفراغ من التشهد لانه لا بد من الترتيب بينهما وبين التشهد (وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد) واكملها اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم فى العالمين انك حميد مجيد (وأشعر كلام المصنف) أى دل دالة خفية (ان الصلاة على الآل لا تجب) لانه قال والصلاة على النبي ولم يقل وعلى آله (وهو) أى الحكم (كذلك) أى مثل ما أشعر به كلام المصنف (بل هى سنة) فى الجلوس الاخير دون الاول على الاصح (والسادس عشر

(التسليم الاول) ويجب ايقاع السلام الى انتهاء ميم عليكم (حال القعود) أو بدله وصدوره للقبلة وتشرط الموالاة بين السلام وعلبيكم وان لا يزيد أو ينقص ما يغير المعنى (وأقله) أى التسليم (السلام عليكم) لانه الثابت عنه صلى الله عليه وسلم والواجب كونه (مرة واحدة) ولو مع عدم التفات فقد صح انه صلى الله عليه وسلم كان يسلم مرة واحدة تلقاه وجهه (وأكمله السلام عليكم ورحمة الله) لانه المأثور (مرتين عينا) مرة في الاولى (وشمالا) مرة في الثانية فاصلا بينهما ما يتبدى كلامهما لجهة القبلة بينهما مما مع انتهاء الالتفات (والسابع عشر) نية الخروج من الصلاة (مقرونة باول التسليم الاول) والابطال الصلاة لان التسليم ذكر واجب في أحد طرفي الصلاة فتجب فيه النية كتكبيره الاحرام ولانه لنظ آدمي في وضعه يناقض الصلاة فلا بد من نية تميزه (وهذا) أى القول بوجوب نية الخروج (وجهه) وجوبه وقيل لا يجب ذلك أى نية الخروج (من الصلاة) قياسا على سائر العبادات وليس التسليم كالتحريم لانه فعل يليق به النية والتسليم ترك ولان النية السابقة منسحبة على جميع الصلاة ومن جملة الصلاة التسليم الاول فحينئذ لا تحتاج الصلاة الى نية الخروج نعم تجب قطعاً في النقل المطلق اذا أراد الاقتصار على بعض ما نواه (وهذا الوجه) أى القول بعدم وجوب نية الخروج (هو الاصح) لان النية تليق بالباشرة على الفعل دون تركه ولان النية في التحريم منسحبة على جميع الصلاة من أولها الى آخرها فلا حاجة لنية الخروج وبهذا التعليل لا تسن لاجل مراعاة الخلاف (والثامن عشر) ترتيب الاركان حتى بين التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله على ما ذكرناه) أى على الوجه الذى ذكرناه فى عدد الاركان (بستة ثنى منه) أى من قوله بوجوب ترتيب الاركان المذكورة فى التعداد (وجوب مقارنة النية لتكبيره الاحرام) ووجوب مقارنة قراءة الفاتحة للقيام وان كان القيام الذى هو ركن بقدر الطمأنينة فقط وما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بالقراءة ولا يضر قراءة بعض الفاتحة فى الركن (ومقارنة الجلوس الاخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) والذى يحتاج للاستثناء النية مع التكبير والقراءة مع القيام والسلام مع الجلوس له واما التشهد الاخير والصلاة على النبي مع الجلوس لكل فلا حاجة للاستثناء لانه يفهم من كلام المصنف عدم الترتيب فيها لانه قال والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه فان الضمير فيها راجع للجلوس الاخير فالصلاة على النبي مع التشهد مرتبة باعتبار وقوعها بعد التشهد وغير مرتبة باعتبار مقارنتها للجلوس (والصلاة سنن قبل الدخول فيها شيان) وهما من سنن الكفاية كابتداء السلام الاول (الاذان وهو) بالجمجمة (لغة الاعلام وشرا) عند القول القديم المعتمد قول مخصوص مطلوب لفريضة الصلاة اصله على الاعيان وعند القول الجديد (ذكر مخصوص الاعلام بدخول وقت صلاة مفروضة) فالاذان حق للعرض فى القديم المعتمد فيؤذن لفائتة فعات جماعة أو فرادى خلافاً للجديد القائل بانه حق للوقت لا للصلاة فلا يؤذن له الا ان وقتها قد فات فيندب الاذان فى الجديد المعتمد للفرد بالصلاة فى صحراء أو بلد وان بلغه اذان غيره ويكفى فى اذانه اسماع نفسه بخلاف الاذان للجماعة وفى القديم لا يندب له لان المقصود من الاذان الاعلام وهو منتف فى المنفرد (وألفاظه) أى الاذان (مثنى) أى اثنان اثنان (الا التكبير أوله فاربع والا التوحيد) أى كلمة التوحيد (آخره فواحد) ويسن الترجيع فى الاذان وهو ان يأتي بالشهادتين مرتين سرا

(التسليم الاول) ويجب ايقاع السلام حال القعود وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكمله السلام عليكم ورحمة الله مرتين عينا وشمالا (و) السابع عشر (نية الخروج من الصلاة) وهذا وجهه من جرحه وقيل لا يجب ذلك أى نية الخروج وهذا الوجه هو الاصح (و) الثامن عشر (ترتيب الاركان) حتى بين التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله (على ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقارنة النية لتكبيره الاحرام ومقارنة الجلوس الاخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة (سنن قبل الدخول فيها شيان) وهما من سنن الكفاية كابتداء السلام الاول (الاذان) وهو لغة الاعلام وشرا ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة مفروضة وألفاظه مثنى الا التكبير أوله فاربع والا التوحيد آخره فواحد

قبل الاتيان بها جهر الشارة الى ان الدين كان خفيا ثم ظهر ويسن التشويب في اذان الصبح وهو ان يقول بين الحيعتين الصلاة خير من النوم وكلمات الاذان بالترجيع تسع عشرة وبالتشويب احدى وعشرون (و) الثاني (الاقامة وهي) في الاصل (مصدر اقام ثم سمي بها) أي الاقامة (الذكر المخصوص) الذي شرع لاستنهاض الحاضرين الى الصلاة (لانه) أي ذلك الذكر (يقيم الحاضرين) (الى الصلاة) فيقيم الشخص المكتوبة حتى الفاتحة قطعاً وتندب الاقامة فقط للجماعة النساء والخنثاء ولكل على انفراده وهي فرادى اللفظ الاقامة فيثنى واللفظ التكبير فانه يثنى أولها وآخرها وكلماتها احدى عشرة (وانما يشرع) أي يطلب (كل من الاذان والاقامة المكتوبة) اصاله على الاعيان فخرجت المندورة وصلاة الجنائز والمعاذ (واما غيرها) من كل نزل تطلب فيه الجماعة ويصلي جماعة ومنه المعادة فانها سنة (فينادي لها الصلاة جامعة) أو الصلاة الصلاة أو هلموا الى الصلاة أو الصلاة رحمكم الله اما صلاة الجنائز فلا ينادي لها لان المشيعين حاضرون غالباً فان احتيج الى الاعلام فيقال الصلاة على من حضر من أموات المسلمين بخلاف النفل الذي لا تطلب فيه الجماعة كالضحى والذي تطلب فيه ككسوف ولم يفعل جماعة فلا ينادي لها والمندورة مثل النفل فلا ينادي لها ان لم تطلب فيها الجماعة قبل النذر ولا ينادي لها (وستنها) أي الصلاة (بعد الدخول فيها) نوعان أبعاضاً وهيأت فابعضها بطريق الاجمال (شيآن) الاول (التشهد الاول) المشتمل على الصلاة على النبي فيه وقعودهما ويزاد على ذلك الصلاة على الآل في التشهد الاخير وقعودهما ويمكن ان يراد بالتشهد الاول ما يشمل الصلاة على الآل فيه فانها تسن على وجه ضعيف فقهم من ذلك انها تسن في الاخير من باب أولى ويمكن أيضاً ان يراد بالتشهد الاول ما يجب في التشهد الاخير حتى الصلاة على الآل فيه فانها واجبة على قول فلما لم نوجها في الاخير على الاصح فهم انها تسن فيه بلا شك (و) الثاني (القنوت) المشتمل على الصلاة على النبي وعلى الآل وعلى الصحب والسلام على النبي وعلى الآل وعلى الصحب وعلى القيام لها فتصير الابعاض بالتفصيل عشرين ويكون القنوت في موضعين الاول القنوت (في الصبح) أي في اعتدال الر كعة الثانية (الثانية منه) بعد الاتيان بالذكر الوارد فيه واعتماد ان الر فعة والاذرعى وغيرهما ان القنوت بعد سماع الله لمن حمد ربنا لك الحمد لا غير وان رضى بالتطويل المحصورون واعتمد البغوى والاسنوى الى من شئ بعد (وهو لغة الدعاء) أو الثناء وشرعاً ذكر مخصوص مشتمل على دعاء وثناء كاللهم اغفر لي يا غفور فلو لم يشمل الذكر عليهما لم يكن قنوتاً (وهو) أي القنوت الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم اهديني فيمن هديت وعاقني فيمن عاقبت الى آخره) وهو وتولني فيمن توليت وبارك اللهم لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فانك سبحانك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلذلك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (و) الثاني (القنوت في) اعتدال (آخر الوتر في) جميع (النصف الثاني من شهر رمضان) سواء أصلى التراويح أم لا (وهو) أي قنوت الوتر (كقنوت الصبح المتقدم في محله ولفظه) وجبره بالسجود (ولا تتعين كلمات القنوت السابقة) اذ لم يشرع فيها ولا تنعفت ويندب السجود لترك شئ منها (فلوقنت بآية تتضمن دعاء) أي وثناء كآخر سورة البقرة (وقصد القنوت حصاة سنة القنوت) أي أصلها واما أكمائها فهو القنوت الوارد وقيل ويزيد في قنوت

(والاقامة) وهي مصدر أقام ثم سمي به الذكر المخصوص لانه يقيم الى الصلاة وانما يشرع كل من الاذان والاقامة من المكتوبة واما غيرها فينادي لها الصلاة جامعة (و) سنها (بعد الدخول فيها) شيآن (التشهد الاول والقنوت في الصبح) أي في اعتدال الر كعة الثانية منه وهو لغة الدعاء وشرعاً ذكر مخصوص وهو اللهم اهديني فيمن هديت وعاقني فيمن عاقبت الخ (و) القنوت (في) آخر (الوتر في) النصف الثاني من شهر رمضان وهو كقنوت الصبح المتقدم في محله ولفظه ولا يتعين كلمات القنوت السابقة فلوقنت بآية تتضمن دعاء وقصد القنوت حصلت سنة القنوت

الوتر آخر البقرة وهي ربنا لا تؤاخذنا إلى آخر السورة بشرط ان يقصد بها القنوت لكرهه
 القراءة في غير القيام فاحتيج لقصد ذلك حتى يخرج عنها (وهي أي الصلاة) كثيرة (وأراد
 بها) تها ما ليس ركناً فيها ولا بعضاً يجبر بسجود السهو) لعدم ورود السجود لتركها والمذكور منها
 هنا (خمس عشرة خصلة) الأولى (رفع اليدين) أي الكفين (عند تكبيرة الاحرام) فيبتدئ الرفع
 مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه (إلى حد ومنكبيه) بحيث تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه
 وإبهاميه شحمتيه ما وكفاه من كفيه مع جعل بطنه إلى القبلة وإماله أطرافها شيئاً قليلاً إليها
 (ورفع اليدين عند) الهوى إلى (الركوع) فيبدأ بالرفع وهو قائم ويدها مكشوفتان وأصابعهما
 منشورة مفارقة وسطا مع ابتداء التكبير فاذا حاذى كفاه من كفيه انحنى ويعد التكبير على الالف
 التي بين اللام والهاء إلى استقراره في الركوع لئلا يخلو جزء من صلاته عن ذكر (وعند الرفع منه)
 أي الركوع فيبدأ برفع الكفين مع ابتداء رفع رأسه ويستمر إلى انتهائه فاذا انتصب قائماً أرسل
 يديه وكذا عند القيام من التشهد الأول (و) الثانية (وضع) بطن كف (اليمنى على) ظهر (الشمال
 ويكونان تحت صدره وفوق سترته) مائلاً قليلاً إلى جهة يساره لأن القلب في جهة اليسار
 والسنة في كيفية ذلك ان يقبض بكف يمينه كوع يساره وبعض رسغها وساعدها والرسغ
 المفصل بين الكف والساعد والكوع العظم الذي يلي أصل إبهام اليد (و) الثالثة (التوجه)
 أي دعاء التوجه الذي هو دعاء الافتتاح (أي قول المصلي عقب التحريم) لغير صلاة الجنائز وغير
 مسبوق لم يظن ادراك الفاتحة مع الامام (وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض إلى
 آخره) وهو خيفة مسلماً وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين
 لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين (والمراد بالتوجه) ان يقول المصلي بعد التحريم
 دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها مما ورد في الاستفتاح) وسمى دعاء باعتبار آخره وان لم يكن
 مذكوراً هنا وهو اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني
 من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد (و) الرابعة
 (الاستعاذة) للقراءة في كل ركعة (بعد التوجه) ان أتى به (وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ
 والافضل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وبذلك قال أبو حنيفة موافقة قوله تعالى فاذا قرأت
 القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الامام أحمد والأولى ان يقول أعوذ بالله السميع
 العليم من الشيطان الرجيم جمعاً بين هذه الآية وبين قوله تعالى فاستعذ بالله انه هو السميع العليم
 وقال النووي والأوزاعي الأولى ان يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم
 (و) الخامسة (الجهر) بالقراءة لغير مأموم وان خاف الرياء (في موضعه وهو الصبح وأولنا المغرب
 والعشاء والجمعة والعيدان) وخسوف القمر والاستسقاء وان فعله نهراً والترايح وتر رمضان
 ولولم يفرّد ركعتا الطواف ليلاً أو وقت صبح والعبرة في الفريضة المقضية بوقت القضاء لا بوقت
 الاداء (و) السادسة (الاسرار في موضعه وهو ما عدا الذي ذكر) كالظهر والعصر وأخيرة
 المغرب وأخيرة العشاء وصلاة كسوف الشمس والاراتب مطلقاً ووافل النهار المطلقة بخلاف
 نوافل الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الجهر والاسرار ان لم يشوش على نائم أو مصل أو قارئ أو
 مدرس أو مصنف أو مطالعة وحد الجهر ان يسمع من يليه والاسرار ان يسمع نفسه والتوسط ان

(وهي أي الصلاة)
 وأراد بها تها ما ليس ركناً
 فيها ولا بعضاً يجبر بسجود
 السهو (خمس عشرة خصلة)
 رفع اليدين عند تكبيرة
 الاحرام) إلى حد ومنكبيه
 (و) رفع اليدين عند
 الركوع (عند) الرفع منه
 ووضع اليمين على الشمال
 ويكونان تحت صدره
 وفوق سترته (والتوجه)
 أي قول المصلي عقب التحريم
 وجهت وجهي للذي فطر
 السموات والارض الخ
 والمراد أن يقول المصلي بعد
 التحريم دعاء الافتتاح هذه
 الآية أو غيرها مما ورد في
 الاستفتاح (والاستعاذة)
 بعد التوجه وتحصل بكل
 لفظ يشتمل على التعوذ
 والافضل أعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم (والجهر
 في موضعه) وهو الصبح
 وأولنا المغرب والعشاء
 والجمعة والعيدان (والاسرار
 في موضعه) وهو ما عدا
 الذي ذكر

يجهر تارة ويسر أخرى (و) السابعة (التأمين أي قول آمين عقب الفاتحة) أو بدلهما ان تضمن دعاء بعد سكتة لطيفة (لقارئها) ولسامعها (في صلاة وغيرها لكن في الصلاة آكد ويؤمن المأموم مع تأمين امامه ويجهر) أي المصلي (به) في الجهرية ولو قرأ معه وفرغ معه كفي تأمين واحد وفرغ قبله آمن لنفسه ثم للتابعة (و) الثامنة (قراءة السورة) في غير صلاة جنازة وفاقد الطهورين الجنب (بعد الفاتحة) وبعد سكتة بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويستغل الامام فيها بدعاء أو قراءة وهو أولى (لامام ومنفرد) كما موم لم يسمع قراءة امامه (في ركعتي الصبح وأولتي غيرها) وهو الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولا فرق بين الصلاة السرية والجهرية (وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب) أي السورة ويعيدها بعد الفاتحة ان أراد كما لو كرر الفاتحة الا اذا لم يحفظ غيرها (و) التاسعة (التكبيرات عند الخفض للركوع) والسجودين (والرفع أي رفع الصلب من) السجودين ومن التشهد الاول لامن (الركوع) ويسن مدها في سائر الانتقال حتى يصل الى الركن المنتقل اليه حتى في جلسة الاستراحة فيمد التكبير من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه لكن بحيث لا يتجاوز المدي سبع الفات والابطلت الصلاة لانها غاية المد وذلك لئلا يخلو جزء من صلاته عن الذكر والحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع ان المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه ان يصحب النية الى آخر الصلاة فامر بان يجدد العهد في اثنتائها بالتكبير الذي هو شعار النية (و) العاشرة (قول) المصلي (سمع الله من حجه حين يرفع رأسه من الركوع) وسبب ذلك ان أبا بكر تأخر يوما فجاء للصلاة العصر وظن انها فاتته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهرول ودخل المسجد فوجده صلى الله عليه وسلم مكبرا في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلفه صلى الله عليه وسلم فنزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حجه فقل سمع الله لمن حجه فقال سمع الله عند الرفع من الركوع وكان صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصارت هذه الكلمات سنة من ذلك الوقت ببركة سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه (ولو قال من حمد الله سمع له كفي) أي في أصل السنة ويكفي أيضا من حمد الله سمعه (ومعنى سمع الله لمن حجه تقبل الله منه حجه وجاهه عليه) فالمراد سمعه سماع قبول لا سماع رد ويكون ذلك بمعنى الدعاء كانه قيل اللهم تقبل حمدنا لله تعالى (وقول المصلي ربنا لك الحمد) حمدا كبيرا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد ويقول القنوت بعد هذا خلافا لمن قال الاولى ان لا يزيد على ربنا لك الحمد ولمن قال الاولى ان يأتي بالذكر الوارد كله ولمن قال بركه الجمع بين ذكر الاعتدال والقنوت ويكون ذلك التمجيد (اذا انتصب قائما) أو اعتدل قاعدا (و) الحادية عشرة (التسبيح في الركوع) بعد استقراره فيه (وإدنى الكمال في التسبيح سبحان ربى العظيم ثلاثا والتسبيح في السجود وإدنى الكمال فيه) أي التسبيح (سبحان ربى الاعلى ثلاثا) وأقل ما يحصل به ذكر الركوع والسجود تسبيحة واحدة ومذهب الامام أحمد ان من ترك التسبيح فيها عمدا تبطل صلاته فان كان ناسيا جبر بسجود السهو ولذلك قال بعض العلماء ومن داوم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت عداته (والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور) وهو احدى عشرة ودونه تسع فسبع لكن الزيادة على الثلاث اغناسن للنفرد وامام قوم محصورين راضين بالتطويل (و) الثانية عشرة (وضع) رؤس اصابع (اليدين على) طرف

(والتأمين) أي قول آمين عقب الفاتحة لقارئها في صلاة وغيرها لكن في الصلاة آكد ويؤمن المأموم مع تأمين امامه ويجهر به (وقراءة السورة بعد الفاتحة) لامام ومنفرد في ركعتي الصبح وأولتي غيرها وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض للركوع) (والرفع) أي رفع الصلب من الركوع (وقول سمع الله لمن حجه) حين يرفع رأسه من الركوع ولو قال من حمد الله سمع له كفي ومعنى سمع الله لمن حجه تقبل الله منه حجه وجاهه عليه وقول المصلي (ربنا لك الحمد) اذا انتصب قائما (والتسبيح في الركوع) وأدنى الكمال في التسبيح سبحان ربى العظيم ثلاثا (و) التسبيح في (السجود) وأدنى الكمال فيه سبحان ربى الاعلى ثلاثا والاكمل في تسبيح الركوع والسجود مشهور (ووضع اليدين على

(التخذين في الجلوس) للتشهد
 الاول والاخير (يبسط)
 اليد (اليسرى) بحيث
 تسامت رؤسها الركبة
 (ويقبض) اليد (اليمنى)
 أى أصابعها (الامسجة)
 من اليمنى فلا يقبضها) فانه
 يشير بها (رافعا لها) حال كونه
 (متشهدا) وذلك عند قوله
 الا الله ولا يحرکها فان حرکها
 كره ولا تبطل صلاته في الاصح
 (والا فتراش في جميع
 الجلسات) الواقعة في الصلاة
 كجلوس الاستراحة والجلوس
 بين السجدين وجلوس
 التشهد الاول والاقتراش
 أن يجلس الشخص على كعب
 اليسرى جاعلا ظهرها
 للارض وينصب قدمه اليمنى
 ويضع بالارض أطراف
 أصابعها لجهة القبلة
 (والتورك في الجلسة الاخيرة)
 من جلسات الصلاة وهي
 جلوس التشهد الاخير
 والتورك مثل الاقتراش
 الا ان المصلي يخرج يساره
 على هيئتها في الاقتراش من
 جهة يمينه ويلصق وركه
 بالارض أما المسبوق
 والساهى فيفتريشان ولا
 يتوركان (والتسليم الثانية)

(الاستراحة وهو فاصل بين الركعتين ليس من الاولى ولا من
 الثانية وهو بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها بان لا يعقبها تشهد وفي الجلوس
 بين السجدين وفي الجلوس (للتشهد الاول والاخير) وان لم يحسن التشهد (يبسط)
 في هذه الجلسات اليدين معا الا في التشهدين فيبسط (اليمنى اليسرى) أى أصابعها
 مضمومة لان تفريجها يزيل بعضها كالأبهام عن القبلة (بحيث تسامت رؤسها) أى
 الاصابع (الركبة) والجار والمجرور متعلق بوضع اليدين أو بمحذوف حال منه (ويقبض اليد
 اليمنى أى أصابعها) كلها بعد وضعها منشورة على نخذه الايمن عند الركبة (الا المسجدة من اليمنى
 فلا يقبضها فانه) يرسلها مع ضم الأبهام اليها بان يجعل رأس الأبهام عند أسفلها على طرف راحتها
 (ويشير بها رافعها) مع امالتها قليلا لئلا تخرج عن سمت القبلة (حال كونه متشهدا وذلك)
 أى الرفع (عند قوله الا الله) أى عند نطقه بمزة الا الله (ولا يحرکها) أى المسجدة عند رفعها (فان
 حرکها كره ولا تبطل صلاته على الاصح) لان حرکها خفيفة ولا يضرها الى آخر التشهد قاصدا
 بذلك الرفع لكون المعبود واحد في ذاته وصفاته وافعاله ليجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله
 وفعله ولو تعددت المسجدة فالعبادة بالاصمية فلو كانتا أصليتين فالعبادة بما جاو را الأبهام فلو قطع
 تقوم الاخرى مقامه ولا يشير بالسبابة اليسرى وان فقدت اليمنى ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره
 سن في حقه ان يرفع مسجته كما ان من عجز عن القنوت سن في حقه ان يقف بقدره وان يرفع يديه
 (و) الثالثة عشرة (الاقتراش في جميع الجلسات الواقعة في الصلاة كجلوس الاستراحة) وهو
 جلوس اطياف عقب سجدة ثانية لا يتشهد عقبها ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة
 (والجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الاول) ويتصور ان يتشهد أربع مرات في صلاة المغرب
 بان يكون مسبوقا أدرك الامام بعد ركوع الثانية ويتابعه فيفتريش فيما عدا الرابع ويتورك في
 الرابع وكجلوس المصلي قاعد للقراءة وللاعتدال والركوع وجلوس المسبوق في تشهد امامه
 الاخير وجلوس الساهى في تشهد الاخير وهو من طلب منه سجود السهو ولم يقصد تركه
 (والاقتراش ان يجلس الشخص على كعب اليسرى) بعد ان ينجعها (جاعلا ظهرها للارض
 وينصب قدمه اليمنى ويضع بالارض أطراف أصابعها) موجهاتها (لجهة القبلة و) (الرابعة عشرة
 (التورك في الجلسة الاخيرة) التي يعقبها السلام (من جلسات الصلاة وهي جلوس التشهد
 الاخير) أى الذى لا يعقبه سجود السهو (والتورك مثل الاقتراش) في كيفية (الا أن المصلي
 يخرج يساره على هيئتها في الاقتراش من جهة يمينه ويلصق وركه بالارض) وسمى الاقتراش
 بذلك لان رجله كالفرش له كما سمي التورك بذلك لجلوسه على التورك (اما المسبوق والساهى
 فيفتريشان ولا يتوركان) ويستثنى من المسبوق ما لو كان خليفة فانه يتورك محاذة لصلاة امامه
 ويستثنى من الساهى ما لو قصد ترك سجود السهو فانه يتورك حاذية لجلسات الصلاة أربع
 ثنتان واجبتان وهما الجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الاخير وثنتان سنتان وهما جلسة
 الاستراحة وجلوس التشهد الاول (و) الخامسة عشرة (التسليم الثانية) وتحرم ان عرض بعد
 التسليم الاولى مناف كحدث أو خروج وقت جمعة أو نية إقامة للقاصر أو انقضاء مدة مسخ الخف
 أو وقوع نجاسة لا يعفى عنها عليه لان التسليم الثانية وان لم تكن جزءا من الصلاة هي من نواحيها

اما الاولى فسبقت انهما من أركان الصلاة) ولو سلم الثانية على اعتقاد انه أتى بالاولى وتبين خلافه
 لم تحسب وسلم التسليمتين ويسن للمأموم ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام من تسليمته ولو قارنه جاز
 كقيمة الاركان لكنهما مكرهة مفرقة لنضيلة الجماعة فيما قارن فيه فقط
 (فصل) في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة
 وذكر المصنف ذلك في قوله
 (والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي
 اي يرفع (مرفقيه عن جنبه
 ويقل اي يرفع (بطنه عن
 نخذه في الركوع والسجود
 ويجهر في موضع الجهر)
 وتقدم بيانه في موضعه (واذا
 نابه) اي اصابه (شيء في الصلاة
 سجد) فيقول سبحان الله
 بقصد الذكرك فقط او مع
 الاعلام او أطلق لم تبطل
 صلاته او الاعلام فقط بطلت
 (وعورة الرجل ما بين سرتة
 وركبته) اماها فليسامن
 العورة ولا ما فوقهما (والمرأة)
 تخالف الرجل في خمسة
 المذكورة فانها تضم بعضها الى بعض فتلصق بطنها بنخذه
 الى بعض) فتلصق بطنها
 بنخذه في ركوعها وسجودها
 (وتخضع صوتها) ان صلت
 (بحضرة الرجال الا جانب)
 فان صلت منفردة عنهم
 جهرت (واذا نابه شيء في
 الصلاة صفقت) بضرب
 بطن اليمين على ظهر الشمال
 فلو ضربت بطنها بطن بقصد
 اللعب

(اما الاولى فسبقت انهما من أركان الصلاة) ولو سلم الثانية على اعتقاد انه أتى بالاولى وتبين خلافه
 لم تحسب وسلم التسليمتين ويسن للمأموم ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام من تسليمته ولو قارنه جاز
 كقيمة الاركان لكنهما مكرهة مفرقة لنضيلة الجماعة فيما قارن فيه فقط
 (فصل) في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في الصلاة
 وذكر المصنف ذلك في قوله
 (والمرأة تخالف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي
 اي يرفع (مرفقيه عن جنبه
 ويقل اي يرفع (بطنه عن
 نخذه في الركوع والسجود
 ويجهر في موضع الجهر)
 وتقدم بيانه في موضعه (واذا
 نابه) اي اصابه (شيء في الصلاة
 سجد) فيقول سبحان الله
 بقصد الذكرك فقط او مع
 الاعلام او أطلق لم تبطل
 صلاته او الاعلام فقط بطلت
 (وعورة الرجل ما بين سرتة
 وركبته) اماها فليسامن
 العورة ولا ما فوقهما (والمرأة)
 تخالف الرجل في خمسة
 المذكورة فانها تضم بعضها الى بعض فتلصق بطنها بنخذه
 الى بعض) فتلصق بطنها
 بنخذه في ركوعها وسجودها
 (وتخضع صوتها) ان صلت
 (بحضرة الرجال الا جانب)
 فان صلت منفردة عنهم
 جهرت (واذا نابه شيء في
 الصلاة صفقت) بضرب
 بطن اليمين على ظهر الشمال
 فلو ضربت بطنها بطن بقصد
 اللعب

ولو قيل لا مع علم التحريم بطلت صلاتها) بخلاف ما اذا جهلت البطلان بذلك جهلا معذوراً فلا تبطل كما اذا لم تقصد اللعب ويجرى ذلك في بقية الكيفيات حتى قصدت اللعب بطلت صلاتها لان قصد اللعب مناف للصلاة حتى لو اشارت باصبعه بقصد اللعب عالمة بالتحريم بطلت صلاتها ولا يضر التصفيق وان كثرت وتوالي حيث كان بقدر الحاجة فالقدر المحتاج اليه لا يعلم وان كثرت كالأفعال الخفيفة ويفرق بينه وبين دفع المار وانقاذ نحو الغريق في الصلاة فانه يبطل الصلاة ان بلغ ثلاثاً متواليات والتصفيق مطلوب في حق المرأة وان صلت خالية عن الرجال الا جانب خلاف الزركشي ومن تبعه حيث قال انه تسبح حينئذ ويحرم التصفيق خارج الصلاة بقصد اللعب والاكره ونقل عن ابن حجر الكراهة مطلقاً وعن غيره الحرمة مطلقاً ان لم يكن حاجة ولا جاز كالتصفيق في مجلس الذكر (والخنثى كالمرأة) أي في الضم والتصفيق وغير ذلك (وجميع بدن المرأة الحرة) حتى باطن قدميها (عورة الاوجهها وكفيها) ظهرهما وبطنهما من رؤس الاصابع الى الرسغين (وهذه) أي العورة المذكورة (عورتها في الصلاة اما خارج الصلاة) عند الرجال الا جانب (فعورتها جميع البدن والامة كالرجل فتكون عورتها) في الصلاة (ما بين سترتها وركبتها) فلو صلت الامة وعثقت في الصلاة ورأسها مكشوف ولم تستر فوراً بلا افعال كثيرة بطلت صلاتها وهذا مستثنى من اطلاق قوله والمرأة تخالف الرجل فان المرأة فيه مشاملة للامة

فصل في ذكر بعض (عدد مبطلات الصلاة) وهي ان قارنت ابتداء الصلاة منعت انعقادها وان طرأت بعد انعقادها بطلتها (والذي يبطل به الصلاة احد عشر شيئاً) الاول (الكلام) أي كلام الخلق (العمد) مع العلم بالتحريم وبأنه في الصلاة أي النطق بحرفين وان لم يفهم ما اذا توالي أو محرف مفهم نحو ق و ف و ع والمراد الكلام (الصالح لخطاب الأدميين) وهو ما عادت ان يقع بين الأدميين في مخاطبتهم ولو خاطب به الجن والملائكة وغير العاقل كالارض واحترز الشارح بذلك عن القرآن والذكر والدعاء فلا يبطل ذلك الصلاة الا اذا خاطب بالدعاء غير الله تعالى وغير رسوله نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كقوله لعاطس بركم الله بخلاف قوله رحمه الله ولو نطق بلفظ القرآن مع صارف كأن استأذنه شخص في أخذ شيء فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة فان قصد القرآن ولو مع التفهيم لم تبطل صلاته والابطال (سواء تعلق) أي ذلك الكلام (بمصلحة الصلاة أولاً) كما لو قال لامامه اذا قام سهواً ركعة زائدة لاتم أو اقعده أو تكلم بكلام لا مصلحة فيه للصلاة أما لو سبق لسانه الى الكلام أو نسي انه في الصلاة أو جهل تحريمه فيها وقد قرب عهده بالاسلام أو نشأ موضعاً بعيداً عن العلماء ففي ذلك تفصيل فان كان ما أتى به كلاماً سبياً عرفاً وهو الذي يكون ست كلمات عرفية فأقل لم يضر وان كان كثيراً عرفاً وهو ما زاد على ست كلمات ضرراً لا يقطع نظم الصلاة ولان النسيان وسبق اللسان في الكثير نادر ولو جهل بطلانها بالتخخ عذر في القليل منه دون الكثير ولو مع علمه بتحريم الكلام لان هذا مما يخفى على العوام (و) الثاني (العمل) الذي ليس من جنس أفعال الصلاة (الكثير) في العرف يقينا (المتوالي) الثقيل لغير حاجة (كثلاث خطوات عمداً كان ذلك) أي العمل الموصوف بخمس صفات (أوسهواً) وسواء كان من جنس واحد كضربات أو من اجناس كخطوة وضربة (أما العمل القليل فلا تبطل

ولو قيل لا مع علم التحريم بطلت صلاتها والخنثى كالمرأة (وجميع بدن) المرأة (الحرة) عورة الاوجهها وكفيها (وهذه عورتها في الصلاة) اما خارج الصلاة فعورتها جميع البدن (والامة) كالرجل (فتكون عورتها ما بين سترتها وركبتها) فصل في عدد مبطلات الصلاة (والذي يبطل به) (الصلاة) احد عشر شيئاً (الكلام العمد) الصالح لخطاب الأدميين سواء تعلق بمصلحة الصلاة أولاً (والعمل) الكثير (المتوالي) كثلاث خطوات عمداً كان ذلك أوسهواً اما العمل القليل فلا تبطل

الصلاة به) لانه صلى الله عليه وسلم حمل أمانة بنت بنته زينب عند قيامه ووضعها عند سجوده وأنه خلع نعليه وأمر بقتل الاسود بن الحية والعرب (و) الثالث (الحدث الاصغر والاكبر) عدا كان أو سهوا قبل نطقه بالميم من عليكم من التسليم الاول لا بعده وقبل الثاني فلا تبطل الصلاة لان عروض المفسد بعد التحلل من العباد لا يؤثر اذ هو من توابعها لا منها وان سبق المصلي حدث غير ساس ولو فاقد الطهرين أو أكره عليه بطلت صلاته لبطلان طهره اجاعا ولا ن صلاة فاقد هاتحين (و) الرابع (حدوث النجاسة) الرطبة أو اليابسة (التي لا يعفى عنها) على يده وثوبه وعلم به من غير ازالته حالاً (ولو وقع على ثوبه) أو بدنه (نجاسة يابسة) أو رطبة (نفقض ثوبه) أو نزعته من غير قبض ولا حمل أو غسلها بصب الماء عليها أو غس محلها في ماء كثير عنده (حالا) أي قبل مضى أقل الطمأنينة (لم تبطل صلاته) فان لم يعلم بها الا بعد الفراغ من الصلاة وجبت عليه الاعادة نعم لو مات قبل علمه بذلك فالمرجوع من فضل الله عدم مؤاخذته بالاحرة (و) الخامس (انكشاف) بعض (العورة) وان لم يقصر كما لو طيرت الرمح سترته الى مكان بعيد أو قريب ولم يسترها في الحال بخلاف ما لو كشفها المصلي (عدا) أو غيره ولو بجمعة كقرء أو غير مميز فيضرو ولو سترها حالاً (فان كشفها الرمح فسترها في الحال لم تبطل صلاته) ما لم يتكرر ويتوال بحيث لا يحتاج في السترا الى حركات كثيرة متوالية والابطلت صلاته وبضر كشفها سهوا ان لم يسترها حالاً ولا لم يضر (و) السادس (تغيير النية) الى غير المنوي بغير عذر كصرف نية الفرض الى النافلة أو الى فرض آخر فتبطل صلاته ولا تحصل المنوية وكأن يعلق قطع الصلاة بشئ وان لم يعلم وجوده فيها (كأن ينوي الخروج من الصلاة) بخلاف ما لو نوى الخروج من الصوم أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يبطل شئ منها بذلك لان الصلاة أضيق بآياتها (و) السابع (استدبار القبلة كأن يجعله اخلف ظهره) أو ينحرف عنها بصدرة ولو بمئة أو بسرة حتى لو حرفه انسان قهر أعنه بطلت صلاته ولو عاد عن قرب (و) الثامن (الاكل) بضم الهمزة أي وصول الماء كول للجوف ولو دمع اكره (و) التاسع (الشرب) بضم الشين (كثيرا) كان الماء كول والمشروب او قليلا) ولو من الريق المختلط بغيره (الا أن يكون الشخص) المصلي (في هذه الصورة) أي صورة القليل (جاهلا تحريم ذلك) أي القليل من الماء كول والمشروب لقرب عهد بالاسلام أو لبعده عن العلماء أو ناسيا للصلاة فلا تبطل صلاته بقليل ذلك اما كثيره فيبطل الصلاة مع الجهل أو النسيان ككثير الفاعل بخلاف الصوم فانه لا يبطل بالكثير مع ذلك فكل ما يبطل الصوم أبطل الصلاة غالباً فخرج بالغالب ما لو أكل قليلا ناسيا فظن البطلان ثم أكل قليلا عامدا فان ذلك يبطل الصوم لانه كان من حقه الامساك ولا يبطل الصلاة لانه معذور بظنه البطلان ولا امساك فيها (و) العاشر (القهقهة) وهي رفع الصوت في الضحك بلا غلبة (ومنهم من يعبر عنها بالضحك) والاصح ان التنخخ والضحك والبكاء والانيب والتفخ والسعال والعطاس ان ظهر بكل مما ذكر حرفا بطلت الصلاة والا فلا جزما ويعذر في القليل عرفا من ذلك كاه وان ظهر به حرفا للغلبة لعدم تقصيره وخرج بالضحك التبسيم فلا تبطل به الصلاة (و) الحادي عشر (الردة) وهي قطع الاسلام بقول او فعل) أو عزم كأن يقول الله ثالث ثلاثة أو يلبس لباس الكافر أو يعزم على الكفر عند اقبة بطل بها الصلاة ان وقعت فيها الا بعد الفراغ منها فانها لا تبطل العمل لكن تحبط ثوابه الا ان اتصلت بالموت

الصلاة به (والحدث)
الاصغر والاكبر (وحدث
النجاسة) التي لا يعفى عنها
ولو وقع على ثوبه نجاسة
يابسة فنقض ثوبه حالاً لم
تبطل صلاته (وانكشاف
العورة) عدا فان كشفها
الرمح فسترها في الحال
لم تبطل صلاته (وتغيير النية)
كأن ينوي الخروج من
الصلاة (واستدبار القبلة)
كان يجعلها خلف ظهره
(والاكل والشرب) كثيرا
كان الماء كول والمشروب
كأن قليلا الا ان يكون الشخص
في هذه الصورة جاهلا تحريم
ذلك (والقهقهة) ومنهم من
يعبر عنها بالضحك (والردة)
وهي قطع الاسلام بقول
او فعل

﴿فصل﴾ (في عدد ركعات الصلاة) وفي كيفية الصلاة (وركعات الفرائض
 أي في كل يوم وليلة في صلاة الحضر اليوم الجمعة سبعة عشر ركعة أما يوم الجمعة فعدد ركعات
 الفرائض في يومها خمسة عشر ركعة) هذا إذا لم تجب صلاة الظهر أيضا والا كانت تسع عشرة
 (وأما عدد ركعات صلاة السفر في كل يوم) وليلة (فأحدى عشرة ركعة وقوله فيها) أي السبع
 عشرة ركعة إلى آخره تفصيل لصفة الصلاة فيها أي ركعات الفرائض للتم في غير يوم الجمعة
 (أربع وثلاثون سجدة) لأن في كل ركعة سجدتين (وأربع وتسعون تكبيرة) لأن في كل ركعة
 خمس تكبيرات سنة وتكبيرات التحريم خمس فرض وتكبيرات القيام في التشهد الأول أربع
 سنة (وتسع تشهدات) خمس منها فرض يعقبها السلام وأربع سنة يعقبها القيام (وعشر
 تسليمات) خمسة واجبة (ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة) وهذا أدنى الكمال لأن في كل ركعة
 تسع تسبيحات وأما أعلى الكمال فهي خمسمائة وأحدى وستون تسبيحة لأن في كل ركعة ثلاثا
 وثلاثين وقس على ذلك صلاة يوم الجمعة وصلاة المسافر لمن قصر (وجملة الأركان في الصلاة)
 المفروضة (مائة وست وعشرون) بالاختصار على واحدة من الرباعيات وبجعل السجودين
 ركنين وبإسقاط الترتيب ونية الخروج لوضوئهما لأن لكل صلاة واحدة من كل منهما وأيضا
 أن الترتيب ليس فعلا مشاهدا وأن كون نية الخروج ركنًا ضعيف وذلك لأن في كل ركعة
 اثني عشر ركعة تتكرر في كل ركعة وفي كل تشهد أخير أربع ركعات وهي التشهد
 والصلاة على النبي والسلام والبعود للثلاثة وفي كل تحريم ركنين النية والتكبير وعلى هذا
 (في الصبح ثلاثون ركنًا) لأن الركعتين فيها أربعة وعشرون ركنًا وتضم إليها الستة التي لا تتكرر
 (وفي المغرب اثنان وأربعون ركنًا) لأن الثلاث ركعات فيها ثلاث وستون ركنًا وتضم إليها الستة
 المتقدمة (وفي الرباعية أربعة وخمسون ركنًا) لأن الأربع ركعات فيها ثمانية وأربعون ركنًا وتضم
 إليها الستة السابقة وإذا اعتبرت كل الرباعيات فتعد الأركان فيها مائة واثنين وستين وذلك بأن
 تضرب اثني عشر ركنًا في اثني عشرة ركعة تبلغ مائة وأربعة وأربعين وتضيف إليها ما في التحريمات
 وهو ستة وتضيف إليها ما في التشهدات الأخيرة وهي اثنا عشر فكان جملة الأركان في خمس
 صلوات مائتين وأربعة وثلاثين بإسقاط الترتيب مع نية الخروج في كل صلاة وهذا الفصل
 من أوله (إلى آخره ظاهر غني عن الشرح) ولذلك خلت عنه غالب الكتب المطولة وأغاد كره
 المصنف زيادة الشفقة على المبتدئ زيادة الإيضاح (ومن عجز عن القيام) حتى على ركعتيه
 (في الفريضة) وإن لم تكن من الخمس كالنذر والكفاية (لمشقة) ظاهرة (تلقه في قيامه) وإن لم
 يج التيمم كدوران رأس راكب السفينة (صلى جالسًا) اجساعًا (على أي هيئة شاء ولكن افتراشه)
 أي المصلي ولو امرأة (في موضع قيامه) في فرض أو نفل (أفضل من تربعه) ومن غيره (في الأظهر)
 خلاف الجمع حيث قالوا التربع أفضل لأن الافتراش لا يتميز عن قعود التشهد بخلافه واختاره السبكي
 والأذري وخلافًا لما ورد في حيث قال والأفضل للمرأة أن تربع في جلوسها موضع القيام لأن
 التربع أسهلها (ومن عجز عن الجلوس) بأن تلقه مشقة تذهب خشوعه (صلى مضطجعًا) جنبه
 مستقبل القبلة بتقديم يده لا بالوجه إن أمكنه الاستقبال بذلك والأقرب الوجه فقط ويسن كون
 الاضطجاع على جنبه الأيمن ويجب جلوسه الركوع والسجود وأن شق عليه كما نقل عن المدابغي

﴿فصل﴾ (في عدد ركعات
 الصلاة) (وركعات الفرائض)
 أي في كل يوم وليلة في
 صلاة الحضر اليوم الجمعة
 (سبعة عشر ركعة) أما يوم
 الجمعة فعدد ركعات الفرائض
 في يومها خمسة عشر ركعة
 وأما عدد ركعات صلاة
 السفر في كل يوم للقاصر
 فأحدى عشرة ركعة وقوله
 فيها أربع وثلاثون سجدة
 وأربع وتسعون تكبيرة
 وتسع تشهدات وعشر
 تسليمات ومائة وثلاث
 وخمسون تسبيحة وجملة
 الأركان في الصلاة مائة
 وست وعشرون ركنًا في
 الصبح ثلاثون ركنًا وفي
 المغرب اثنان وأربعون
 ركنًا وفي الرباعية أربعة
 وخمسون ركنًا) الخ ظاهر
 غني عن الشرح (ومن عجز
 عن القيام في الفريضة)
 لمشقة تلحقه في قيامه (صلى
 جالسًا) على أي هيئة شاء
 ولكن افتراشه في موضع
 قيامه أفضل من تربعه في
 الأظهر (ومن عجز عن
 الجلوس صلى مضطجعًا)

(فان عجز عن الاضطجاع) على الجانب بالمعنى السابق ولو بعرفة نفسه أو بقول طبيب ثقة ولو عدل رواية له ان صليت مستلقيا أمكن مداواة عينك مثلاً (صلى مستلقيا على ظهره) (والفضل ان يكون (رجلاه للقبلة) ولا يضراخر ارجه ما عنهما لان الاستقبال حاصل بالوجه) (فان عجز عن ذلك) أى المذكور (كله) من القيام والجلوس والاضطجاع والاستلقاء أو مأبرأسه فان عجز (أو مأ بطرفه ونوى بقلبه) من غير تلفظ بالنية لكونه عاجزا عن الاقوال (ويجب عليه) أى المستلقى (استقبالها) أى القبلة (بوجهه) رافعاً رأسه (بوضع شئ) كخذة (تحت رأسه) كالمخضر فان عجز عن الاستقبال بوجهه وجب الاستقبال بجميع باطن القدمين تحصيله لاله ببعض البدن ما أمكنه ثم ان أطاق الركوع والسجود أتى به ما بان يقعد ويركع ويسجد فلو قدر على الركوع فقط كرهه للسجود ولو قدر على زيادة على أكمل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لان الفرق بينهما واجب على المتمكن (و) ان عجز عن ذلك (يؤتى برأسه في ركوعه وسجوده) ويقرب جبهته من الارض ما أمكنه ويجعل السجود أخفض من الركوع (فان عجز عن الائمة برأسه أو مأ بأجفانه) ولا يجب حينئذ ائمة أخفض للسجود لعدم ظهور التمييز بين الركوع والسجود حسافى الائمة بالاجفان (فان عجز عن الائمة بها) أى الاجفان أجزأها على قلبه وكذا الوعجز عن الصلاة كلها فانه (أجرى أركان الصلاة على قلبه) بأن يستحضر بقلبه أركان الصلاة وأفعالها وأقوالها مرتبة مع سننها فيمثل نفسه قائماً وقارئاً وراكعاً إلى آخر الصلاة ولا يلزم نحوه الجلوس والموى أجزأ الأركان على قلبه (ولا يتركها) أى الصلاة (مادام عقله ثابتاً) لوجود متعلق التكليف وهو العقل (والمصلى قاعداً) أو مضطجعاً ومستلقيا مع الائمة برأسه أو بأجفانه أو أجزأ أركان الصلاة على قلبه (لاقضاء عليه) أى المصلى كذلك أما اذا كره على التلبس بفعل مناف للصلاة فلا يلزمه شئ مادام الاكراه وتلزمه الاعادة لندرة عذره (ولا ينقص أجره) أى المصلى كذلك عن أجر المصلى قائماً (لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد فمحمول على النقل عند القدرة

فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ورجلاه للقبلة فان عجز عن ذلك كله أو مأ بطرفه ونوى بقلبه ويجب عليه استقبالها بوجهه بوضع شئ تحت رأسه ويؤتى بركوعه وسجوده فان عجز عن الائمة برأسه أو مأ بأجفانه فان عجز عن الائمة بها أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتاً والمصلى قاعداً لا قضاء عليه ولا ينقص أجره لانه معذور وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد فمحمول على النقل عند القدرة

(فصل والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء فرض) ويسمى بالركن أيضاً (وسنة وهيئة) وهما ما عدا الفرض وبين المصنف الثلاثة في قوله (فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل ان ذكره) أى الفرض وهو في الصلاة أتى به وتعت صلاته أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتى به وبني عليه)

فصل في أسباب سجود السهو وحكمه ومحله (والمتروك) عدا أو سهواً (من الصلاة ثلاثة أشياء) واحترز بقوله من الصلاة عن سجدة التلاوة وقنوت النازلة فلا سجود لتركها لانهما في الصلاة لا منها (فرض ويسمى بالركن أيضاً وسنة) أى بعض (وهيئة وهما ما عدا الفرض) لكن الأول ما يجبر بالسجود (وبين المصنف الثلاثة) أى أحكامها (في قوله فالفرض) اذا تركه سهواً (لا ينوب عنه سجود السهو بل ان ذكره أى الفرض وهو في الصلاة أتى به) ان لم يكن مأموماً ولم يفعل مثل الركن المتروك فان فعل مثله قام مقامه وتدارك الباقي (وتعت صلاته) وما بعد المتروك الى المثل المنعول لغواً مأموماً فيتدارك بعد سلام امامه بركعة (أو ذكره) أى الركن المتروك (بعد السلام والزمان) الذى بين سلامه وعلمه بالمتروك (قريب) عرفاً (أتى به) أى المتروك وجوباً فوراً بمجرد التذكروا الاستأنف الصلاة (و) بعد اتيان الركن المتروك أولاً (بني عليه) أى

الركن المأق (مابق من الصلاة) وان مشى قليلا وتحول عن القبلة وتكلم قليلا (وسجد للسهو) لانه فعل ما يبطل عمده الصلاة وهو السلام قبل تمام الصلاة بخلاف ما اذا كان المتروك السلام فانه يأتي به اذا ذكره ولم يأتي بطل وكذا ان شك فيه ولو بعد طول الفصل ولا سجود للسهو ولغوات محله بالسلام المأق به اما اذا طال الفصل أو وطئ نجاسة غير معفو عنها أو أتى بكثير كلام أو فعل استأنف الصلاة والمرجع في الطول والقصر العرف وقيل يعتبر القصر بالقدر الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين واسمه الخرباق وهي انه صلى الله عليه وسلم لما صلى الظهر سلم بعد ركعتين منه ثم مشى الى جانب المسجد واستند الى خشبة في جانبه كالغضبان فقال له ذواليمين يا رسول الله انصرت الصلاة أم نسيت فقال له كل ذلك لم يكن فقال ذواليمين بل بعض ذلك قد كان قالت صلى الله عليه وسلم الى الصحابة وقال احق ما يقول ذواليمين قالوا نعم فتذكر صلى الله عليه وسلم حاله فقام مستقبلا وصلى الركعتين الباقيتين وسجد للسهو وسلم (وهو) اي سجود السهو (سنة كما سيأتي) في قول المصنف (لكن) في مواضع محه وصة اما (عند ترك ما موربه) من الابعاض (في الصلاة) ما عدا صلاة الجنائزة (أو) عند (فعل) شيء (منه عندها) اي الصلاة مما يبطل عمده فقط كزيادة ركوع أو سجود (والسنة) اي البعض (ان تركها المصلي) المستقل عدا أو سهوا (لا يعود اليها) اي يحرم عليه العود لها اذا كان (بعد التلبس بالفرض) اي الفعلي (فن ترك التشهد الاول مثلاً فتذكره بعد اعتداله) اي انتصابه (مستويا) اي بعد وصوله الى محل تجزئ فيه القراءة (لا يعود اليه) اي التشهد الاول كالمصلي قاعدا اذا نسي التشهد الاول وشرع في القراءة لا يعود اليه الا اذا سبق لسانه اليها لان سبق اللسان غير معتد به (فان عاد اليه) أي التشهد الاول بعد انتصابه (عامدا) مع علمه بانه في الصلاة (عالمًا بتجريمه) أي العود (بطلت صلاته) لانه زاد قعودا عامدا عالما وهو غير لهيئة الصلاة (أو) عاد لمحل التشهد (ناسيا انه في الصلاة أو) عاد (جاهلا) بتجريم العود ولو غير معذور (فلا تبطل صلاته) لعذره بالنسيان او الجهل (ويلزمه القيام عند تذكره) ان كان ناسيا أو عند علمه اذا كان جاهلا كأن قال له شخص ان عودك هذا حرام عليك فيلزمه القيام فوراً (وان كان) أي المصلي (مأموما عاد) الى الابعاض بعد تلبسه بالركن (وجوبا لمتابعة امامه) لان المتابعة أكدم من التلبس بالركن فان لم يعد عامدا عالما بطلت صلاته اذا لم ينو المفارقة فان نواه لم تبطل (لكنه يسجد للسهو عنها في صورة عدم العود) لترك التشهد والجلوس في موضعهما (أو) في صورة (العود ناسيا) أو جاهلا وان كان مخالطاً لئلا يزداد جلوسا في غير موضعه والمراد بالسهو الخلل في الصلاة عمد الوسهو الاغبية الشيء عن بال الانسان اما لو تذكر التشهد الاول الذي نسيه او علم به بعد تركه جهلا قبل انتصابه عاد نذبا للتشهد لانه لم يتلبس بفرض ويسجد للسهو ان كان صار الى القيام اقرب منه الى القعود لان ما فعله يبطل مع تعمده وعلم تحريمه لتغيير نظم الصلاة بخلاف ما اذا كان الى القعود اقرب أو اليه ما على السواء فلا يسجد لعدم بطلان صلاته بتعمده لقلة ما فعله حيث نذر ولو نسي قنونا فذكره في سجوده لم يعد له لتلبسه بركن وان لم يطمئن فان عاد عامدا عالما بطلت صلاته أو ذكره قبل تمام سجوده بان لم يكمل وضع الاعضاء السبعة بشرطها عاد لعدم تلبسه بركن وسجد للسهو ان بلغ هويته حد الرأع لانه يغير النظم حيث نذر زيادة ركوعا ومن ثم لو تعد الوصول اليه ثم العود بطلت صلاته بخلاف ما اذا لم يبلغه فلا يسجد (واراد المصنف بالسنة هنا) أي

مابق من الصلاة (وسجد للسهو) وهو سنة كما سيأتي لكن عند ترك ما موربه في الصلاة أو فعل منهى عنه فيها (والسنة) ان تركها المصلي (لا يعود اليها بعد التلبس بالفرض) فن ترك التشهد الاول مثلاً فتذكره بعد اعتداله مستويا لا يعود اليه فان عاد اليه عامدا عالما بتجريمه بطلت صلاته أو ناسيا انه في الصلاة أو جاهلا فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكره وان كان مأموما عاد وجوبا لمتابعة امامه (لكنه يسجد للسهو عنها) في صورة عدم العود أو العود ناسيا وأراد المصنف بالسنة هنا

في هذا الموضع (الابعض الستة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في) ثانية (الصبح وفي آخر الوتر) اي في اعتدال آخر ما يقع وتر افشمل الايتار بركة (في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت) ويتصور سجود السهو وترك قعود التشهد الاول وحده وترك قيام القنوت وحده بما اذا كان المصلي لا يحسن التشهد والقنوت فانه ينسب له الجلوس والقيام بقدرهما فاذا لم يفعل ذلك فقد ترك القعود وحده والقيام وحده فلا يقال انه ترك التشهد مع قعوده والقنوت مع قيامه لان الترك فرع عن الاحسان (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة على الامم في التشهد الاخير) ويتصور السجود لترك امامه لها فاذا سمعه يقول اللهم صل على سيدنا محمد السلام عليكم سجد للسهو جبر اللخل الذي تطرق الى صلاته من صلاة الامام ولو يتيقن انه انى بما يطلب له سجود وشك هل هو من ترك المأمور او من فعل المنهى سجد (والهيئة كالسجعات ونحوها مما لا يجبر بالسجود لا يعود المصلي) ولو كان مستقلا (اليها بعد تركها) وتلبس بالركن بعدها فلا يعود من الركوع الى القيام ليأتى بالسورة ولا من الاعتدال الى الركوع ليأتى بالتسبيح (ولا يسجد للسهو وعنها سواء تركها عمد او سهوا) أو جهلا فان سجد شيئا منها بطلت صلاته الا ان يسهوا ويعذر بجهره فلا تبطل ويطلب سجود السهو لجبر هذا السجود لانه خلل ولانه لا يجبر نفسه وانما يجبر ما قبله وما بعده وما فيه كما لو ترككم كلا ما قليلا ناسيا ثم سجد وكما لو سجد ثم تكلم كذلك وكما لو ترككم كذلك في سجوده فلا يسجد ثانية لانه لا يأمن من وقوع مثل ذلك في السجود الثاني وهكذا في تسلسل (واذا شك المصلي في عدد ما أتى به من الركعات كمن شك في الرباعية هل صلى ثلاثا او اربعا) أو شك في الثلاثية هل صلى ثنتين أو ثلاثا أو شك في الثنائية هل صلى واحدة أو اثنتين (بنى على اليقين) اي المتيقن (وهو) العدد (الاقل) لانه الاصل (كالثلاثة في هذا المثال) الاول (واقى) وجوبا (بركعة) لان الاصل عدم فعلها (وسجد للسهو) ان كانت الركعة المأثمة بها تحتمل الزيادة كأن تذكر بعد القيام في تلك الركعة انها اربعة لانها قبل التذكر كانت محتملة للزيادة فان كانت لا تحتمل الزيادة كان تذكر في ركعة مشكوكه قبل القيام لغيرها فلا يسجد (ولا ينفعه غلبة الظن انه صلى اربعا) في المثال الاول (ولا يعمل بقول غيره له انه صلى اربعا) ولا بفعل غيره الا اذا بلغوا عدد التواتر وهو عدد يؤمن توافقه على الكذب كالجمع الكثير في يوم الجمعة ونحوه فيرجع لقولهم وفعلهم على المعتمد عند ابن حجر والخطيب فلو صلى معهم عمل بفعلهم ويوافقهم في السلام واما عند الرملي فيعمل بالقول دون الفعل قال ابن قاسم وهذا ظاهر ان لم يحصل به اليقين اذ لا معنى للفرق بينهما مع حصول اليقين وقال المحلى ولا يرجع في فعل الركعة الى ظنه ولا الى قول غيره وان كان جمعا كثيرا اهـ والشارح تابع له ولذا قال (ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر) والدليل على ذلك حديث مسلم اذا شك احدكم في صلاته فلم يدر صلى ثلاثا ام اربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته أى ردتها السجدتان الى الرابع (وسجود السهو) وان كثرت السهو وسجدتان يفصل بينهما بجلاسة لا تقصاره صلى الله عليه وسلم عليهما في قصة ذي اليمين مع تعدد السهو ولو سجد ثلاثا سهوا فلا يسجد ثانية وهذه المسئلة هي التي سأل عنها ابو يوسف الكسائي امام أهل الكوفة حين ادعى الكسائي أن من تجر في علم اهتدى به الى سائر العلوم فقال له أبو يوسف انت امام في النحو والادب فهل

الابعض الستة وهي التشهد الاول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول والصلاة على الامم في التشهد الاخير (والهيئة) كالسجعات ونحوها مما لا يجبر بالسجود (لا يعود المصلي) اليها بعد تركها ولا يسجد للسهو عنها سواء تركها عمد او سهوا (واذا شك المصلي في عدد ما أتى به من الركعات) كمن شك هل صلى ثلاثا أو اربعا (بنى على اليقين وهو الاقل) كالثلاثة في هذا المثال وأتى بركة (وسجد للسهو) ولا ينفعه غلبة الظن انه صلى اربعا ولا يعمل بقول غيره له انه صلى اربعا ولو بلغ ذلك القائل عدد التواتر (وسجود السهو)

ثم تدى الى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا ناهل يسجد ثانيا قال
 لا لان المصغر لا يصغر ومعنى كونه لا يصغر انه لا يزاد سجدة ثان ثانيا كما ان غير تصغير عمر
 لا يصغر ثانيا أى لا يزاد عليه حرف آخر بعد زيادة حرف التصغير ثم قال الكسائي لابي يوسف
 اذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق بكسر الهمزة فتى يقع الطلاق قال وقت دخول
 الدار فقال الكسائي لو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فتى يقع الطلاق قال ابو يوسف
 كذلك قال اخطأت بل وقع حالا لان ان حرف استقبال دخلت على فعل ماض
 فلما اجتمع صار حالا وكيفية تيمم ما كسجد الصلاة في واجباته ومنه دواته كالكسائي
 وفي الجلوس بينهما ما ولا بد من نية لغير المأموم فان سجد بدونها بطلت صلاته وهو (سنة كما
 سبق) في قول الشارح الا في حق المأموم اذا فعله الامام فانه يجب عليه ويصير كالركن حتى
 لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والا عاود صلاته كالوترك منها
 ركنا (ومحله قبل السلام) اى وبعد اتمام التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله
 والا ذكر بعدهما (فان سلم المصلي) من غير سجود (عدا عالما بالسهو) بان علم حال السلام ان عليه
 سجود السهو فان قرب الفصل لقطعه له بسلامه (أو ناسيا) أو جاهلا انه عليه ثم علم
 (وطال الفصل عرفا فان محله) لتعذر البناء بالطول كل شئ على نجاسة وكفعل أو كلام كثير بخلاف
 استدبار القبلة لسهو وطها في نقل السفر فسوخ فيها أكثر (وان قصر الفصل عرفا لم يفت) لعذره
 بالنسيان أو الجهل (وحيث نذله السجود وتركه) واذا شرع في سجود السهو وكذا ان نواه صار عائدا
 الى الصلاة فيجب أن يعيد السلام واذا حدث بطلت صلاته ولو شك في ترك ركن حيث نذره
 عليه تداركه قبل السجود فان لم يفعل بطلت صلاته بسلامه أو سجوده وبذلك يلغز ويقال لنا شخص
 عاد لسنة لزمه فرض

فصل في بيان (الافاق التي تكرر الصلاة فيها تحريما) أى كراهة تحريم (كافي الروضة وشرح
 المذهب هنا) أى في باب الافاق التي تكرر الصلاة فيها (وتنزيها) أى وكراهة تنزيه (كافي التحقيق)
 هنا (وشرح المذهب في) الكلام على (نواقض الوضوء) والفرق بينهما ان الاولى ما كانت بنهى
 جازم والثانية ما كانت بنهى غير جازم والفرق بين الحرام وكراهة التحريم ان الاول دليله لا يحتمل
 التأويل والثاني يحتمل (وخمس اوقات) اى اصلية (لا يصلى فيها الا صلاة لها سبب) لم يتحره (اما
 متقدم) على الفعل (كالغائبة) فان سببها الوقت الماضى سواء كانت الغائبة فرضا أو نفلا ولو نافلة
 اتخذها وردا (أو مقارن) للفعل (كصلاة الكسوف) فسببها متقدم ابتداء مقارن دواما وهو تغير
 الشمس أو القمر (والاستسقاء) فان سببها متقدم ومقارن وهو الحاجة الى السقي ومحل صحة الصلاة
 في غير ما له سبب متأخر اذا لم يتحر به وقت الكراهة ليووقعها فيه والا بان قصد تأخير الغائبة أو الجنائز
 ليووقعها فيه من حيث انه وقت كراهة أو دخل المسجد وقت الكراهة بنية التحية فقط أو قرأ آية
 سجدة ولو قبل الوقت ليسجد هافيه لم تصح وليس من التحريم ما لو كان عليه صلوات فائنة واضمر
 ان يصلى كل وقت خلف وقت وليس من تأخير الصلاة لابقائها في وقت الكراهة حتى لا تتعقد
 ماجرت به العادة من تأخير الصلاة على الجنائز الى ما بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون به كثرة
 المصلين وليس من التحريم ما لو اطلق بان لم يقصد تأخير الغائبة مثلا ليووقعها فيه من حيث انه

سنة) كما سبق (ومحله قبل
 السلام) فان سلم المصلي عامدا
 عالما بالسهو أو ناسيا وطل
 الفصل عرفا فان محله وان
 قصر الفصل عرفا لم يفت
 وحيث نذله السجود وتركه
 * (فصل) * في الاوقات
 التي تكرر الصلاة فيها
 تحريما كما في الروضة
 وشرح المذهب هنا
 وتنزيها كما في التحقيق
 وشرح المذهب في نواقض
 الوضوء (وخمس اوقات
 لا يصلى فيها الا صلاة لها
 سبب) اما متقدم كالغائبة
 أو مقارن كصلاة
 الكسوف والاستسقاء

وقت كراهة (ف) الوقت (الاول من الخمسة الصلاة) أى وقت الصلاة (التي لا سبب لها) غير متأخر بان لم يكن لها سبب أصلاً أو لها سبب متأخر (إذا فعلت) أى الصلاة (بعد صلاة الصبح) اداء مغنية عن القضاء (وتستمر الكراهة حتى تطلع الشمس) أى تأخذ في الطلوع وان لم تتكامل بان برز بعض القرص (و) الوقت (الثاني الصلاة) أى وقتها (عند) ابتداء (طلوعها) أى الشمس (ف) تستمر الكراهة (إذا طلعت حتى تتكامل) في الطلوع (وترتفع) بعد ذلك (قدر ربح) طوله مقدار سبعة أذرع (في رأى العين) سواء أصلى الصبح أم لا والكراهة من حيث كونها واقعة بعد أداء فرض الصبح تكون قبل الطلوع وأما من الطلوع الى الارتفاع فهي من حيث الزمان ومن حيث الفعل ان صلى الصبح فان لم يصل الصبح فتكون من حيث الزمان فقط (و) الوقت (الثالث الصلاة) أى وقتها (إذا استوت) أى إذا صارت الشمس في كبد السماء وتستمر الكراهة (حتى تزول عن وسط السماء) الى جهة المغرب ووقت الاستواء وان ضاق جد الكنه يسع التحرم فاذا قارنه الاحرام لم تنعقد الصلاة (ويستثنى من ذلك) أى الوقت الثالث (يوم الجمعة فلا تترك الصلاة فيه) أى يوم الجمعة (وقت الاستواء) فقط اتفاقاً وان لم يحضرها لانه صلى الله عليه وسلم استحباب التكبير اليها ثم رغب في الصلاة الى حضور الامام من غير تخصيص أما غير وقت الاستواء فلا كراهة ثابتة فيه ولو في يوم الجمعة وأما في حرم مكة فلا فرق بين وقت الاستواء وغيره فلا كراهة فيه مطلقاً كما قال الشارح (وكذا) أى يستثنى من حرمة الصلاة في خمسة اوقات (حرم مكة المسجد وغيره فلا تترك الصلاة فيه) أى حرم مكة فقط (في هذه الاوقات كلها) نعم الصلاة فيه فيها خلاف الاولى خروجاً من خلاف الامام مالك وابي حنيفة رضى الله عنهما (سواء صلى سنة الطواف أو غيرها) لقوله صلى الله عليه وسلم يابى عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل او نهار رواه الترمذى وغيره (و) الوقت (الرابع من بعد صلاة العصر) اداء مغنية عن القضاء ولو مجموعة جمع تقديم في وقت الظهر وحينئذ يقال لنا شخص يكره له التنفل بعد الزوال الى الغروب وتستمر الكراهة (حتى تغرب الشمس) بكالها فان الكراهة المتعلقة بالفعل تستمر الى الغروب وتجتمع بعد الاصفرار مع الكراهة المتعلقة بالزمان وقال ابن قاسم والبرماوى أى حتى يقرب غروبها بان تصفر (و) الوقت (الخامس عند الغروب للشمس) فالمراد بقوله عند الغروب (إذا دنت للغروب) فكلام المصنف على حذف مضاف أى عند قرب الغروب وهو وقت الاصفرار ولو لم يل يصل العصر فقاربة الغروب مكرهة لا مبرين للفعل وللزمان ان كان صلى العصر وان لم يكن صلاة فالكراهة من جهة الزمن فقط وتستمر الكراهة (حتى يتكامل غروبها) أى الشمس

فصل في بيان احكام الجماعة في الصلاة (وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة) وهى سنة عين (عند المصنف والرافعى) والصلاة واجبة وان وقعت في جماعة والجماعة في الصلاة سنة ولول للنساء وانما قيد الشارح بالرجال لكونهم محل الخلاف كما قيد بالفرائض لاجل الخلاف وجماعة الرجال في المسجد افضل منها في غيره وجماعة النساء والخناثا في البيت افضل منها في المسجد بل يكره حضور الشواب دون العجائز في المسجد في جماعة الرجال (والاصح عند النووي انها) أى الجماعة في الصلاة غير الجمعة (فرض كفاية) في الركعة الاولى في جميع الصلاة على رجال عقلاء كاملى الحرية مقيمين ولو بغير

فالاول من الخمسة الصلاة التي لا سبب لها اذا فعلت (بعد صلاة الصبح) وتستمر الكراهة (حتى تطلع الشمس) (و) الثاني الصلاة (عند طلوعها) فاذا طلعت (حتى تتكامل وترتفع قدر ربح) في رأى العين (و) الثالث الصلاة (إذا استوت حتى تزول) عن وسط السماء ويستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تترك الصلاة فيه وقت الاستواء وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تترك الصلاة فيه في هذه الاوقات كلها سواء صلى سنة الطواف أو غيرها (و) الرابع من (بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) (و) الخامس (عند الغروب للشمس) فاذا دنت للغروب (حتى يتكامل غروبها)

فصل في (وصلاة الجماعة) للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والرافعى والاصح عند النووي انها فرض كفاية

استيطان غير عارة وغير معذورين وغير مؤخرين اجارة عين على عمل ناجز في اداء مكتوبة وقد تتعين الجماعة لعارض كالموجود الامام راكعا وعلم انه لو اقتدى به ادرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدركها وتحصل فضيلة الجماعة بصلاة الشخص في بيته بزوجته او ولده او رفيقه او غيرهم (ويدرك المأموم الجماعة) أي فضيلاتها (مع الامام في غير الجمعة ما لم يسلم) الامام (والتسليم الاولي ان لم يقعد معه) فيدرك المأموم جميع فضيلة الجماعة بالاقضاء بالامام ولو في لحظة كمن أدرك الجماعة من أول الصلاة في عدد الدرجات من سبع وعشرين لافي قدرها (اما الجماعة في الجمعة ففرض عين) في الركعة الاولى منها (ولا تحصل) أي جماعة الجمعة (باقل من ركعة) لفوات الجمعة به وادراك تكبيرة التحريم مع الامام فضيلة أخرى غير فضيلة الجماعة وانما تحصل فضيلة التحريم بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم امامه مع حضور تحريم الامام والوسوسة الخفيفة لا تنقوت فضيلة التحريم فانها تعذر ثم شرع المصنف في شروط الاقتداء (و) هي أمور الاول انه (يجب على المأموم ان ينوي الائتمام أو الاقتداء بالامام) أو الجماعة لان المتابعة عمل فافقرت للنية ولا يضركون الجماعة تصلح للامام أيضا لان اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعي فالجماعة من الامام غير هامن المأموم فنزلت في كل على ما يليق به (ولا يجب تعيينه) أي الامام باسمه كزيدا ووصفه كالحاضر أو الإشارة اليه (بل يكفي الاقتداء بالحاضر وان لم يعرفه) فيكفي نية الاقتداء ولو عند اشتباه الامام بغيره كقوله نويت الاقتداء بالامام منهم اذ مقصود الجماعة غير مختلف بل الاولي عدم تعيينه (ف) انه (ان عينه) أي الامام (واخطأ) في التعيين (بطلت صلاته) لانه ربط صلاته بمن ليس في صلاة (الا ان انضمت اليه) أي التعيين (اشارة) أي قلبية كملاحظة شخصه (كقوله نويت الاقتداء بزيد هذا) أو بزيد الحاضر أو بزيد الذي في المحراب معتقدا انه زيد (فبان عمر افتصح) أي هذه النية لانه ربط صلاته بشخص الحاضر وخطأ في ظن ان اسمه زيد ولا عبرة بالظن البين خطؤه (دون الامام فلا يجب في صحة الاقتداء به في غير الجمعة نية الامامة بل هي مستحبة في حقه) ليحوز فضيلة الجماعة (فان لم ينو فصلاته فرادى) فلا تحصل له فضيلة الجماعة وان حصلت لمن خلفه خلافا للقاضي حسين ولو نواها في أثناء صلاته حصلت له من حين نيته وتستحب نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد حيث رجا من يقتدى به والا فلا تستحب لكن لا تضر ما اذا كانت الجماعة شرطاً في صحة الصلاة فيجب على الامام نية الامامة أو نحوها وذلك في الجمعة والمعادة والمجموعة بالمطر (ويجوز ان يأتى الحرب العبد) لان عائشة كان يؤمها عبيدها ذلك وان ويسدل بهذا ان امامة الرجل للمرأة أفضل من امامة المرأة لثقلها (و) ان يأتى (البالغ بالمرأه) أي الصبي المميز لان عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين رواه البخاري (اما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به) لعدم صحة الصلاة منه ويجوز مع الكراهة ان يأتى العدل بالفاسق لان عبد الله بن عمر كان يصلي خلف الحجاج (و) الثاني ان لا يكون الامام أنقص من المأموم بصفة ذاتية (فلا تصح قدوة رجل بامرأة ولا بخنثي مشكل ولا) تصح قدوة (خنثي مشكل بامرأة ولا بمشكل) لاحتمال ان يكون الخنثي الامام أنثى والخنثي المأموم ذكر فلهذه أربع باطله ويصح اقتداء أنثى بأنثى وخنثي كما يصح اقتداء أنثى بذكر وخنثي بذكر

ويدرك المأموم الجماعة مع الامام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليم الاولي وان لم يقعد معه أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل باقل من ركعة (و) يجب (على المأموم أن ينوي الائتمام) أو الاقتداء بالامام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بالحاضر ان لم يعرفه فان عينه وأخطأ بطلت صلاته الا ان انضمت اليه اشارة كقوله نويت الاقتداء بزيد هذا فبان عمر افتصح (دون الامام) فلا يجب في صحة الاقتداء به في غير الجمعة نية الامامة بل هي مستحبة في حقه فان لم ينو فصلاته فرادى (ويجوز أن يأتى الحرب العبد والبالغ بالمرأه) اما الصبي غير المميز فلا يصح الاقتداء به (ولا تصح قدوة رجل بامرأة) ولا بخنثي مشكل ولا خنثي مشكل بامرأة ولا بمشكل

وذكر بذكر وهذه خمس صحيحة (و) الثالث ان لا يكون المأموم قارئاً والامام أمياً سواء أمكنه التعلم
 أولاً علم بحاله أم لا فينشد (لا) تصح قدوة (قارئ) وهو من يحسن الفاتحة) بارت والنع (أى لا يصح
 اقتداؤه) أى القارئ (بأى وهو) فى اصطلاح الفقهاء (من يخل بحرف أو تشديده من الفاتحة)
 اما بسقاط الحرف كاسقاط الواو فى واياك نستعين واما بإبداله كإبدال الحاء بالهاء وإبدال ضاد
 الضالين بالطاء المشالة ونحو ذلك وكتحفيف اياك وخرج بالفاتحة غيرها فان الاخلال بحرف من
 التكبير مع العجز عن الصواب لا يضر فى صحة اقتداء القارئ به بخلاف الاخلال مع القدرة على
 الصواب فانه يضر حتى لو علم به بعد فراغ الصلاة وجبت الاعادة واما الاخلال بحرف من التشهد
 أو محابته فان كان مع العجز عن الصواب لم يضر أيضاً وان كان مع القدرة عليه ضرراً لكن لو علم به
 بعد الفراغ لم تجب الاعادة (ثم أشار المصنف لشروط القدوة) السبعة (بقوله وأى موضع صلى)
 أى المأموم (فى المسجد) الخالص ولو بالاجتهاد ومنه جداره ورحبته ومنارته التى يابها فيه أو فى
 رحبته رابطا صلاته (بصلاة الامام فيه أى المسجد وهو أى المأموم عالم بصلاته أى الامام بمشاهدة
 المأموم له أو بمشاهدة بعض صف) من المقتدين به أو واحد منهم وان لم يكن فى صف أو بسماع
 صوت الامام أو صوت مبلغ عدل رواية بان يكون بالغاً قاعلاً ولو عبداً أو أوثى وان لم يكن مصلياً وكذا
 الصبي المأمون والفاسق اذا اعتقد صدقه (أجزأه أى كفاه ذلك) أى ربط صلاته بصلاة الامام وهو
 عالم بها (فى صحة الاقتداء به) اجماعاً وان بعدت المسافة وحالت الابنية النافذة الى المسجد أو الى
 سطحه نفوذاً يمكن الاستطراق منه عادة ولو بازورار وانعطاف أغلق أبوابها أولاً واما حصول
 ثواب الجماعة فيتوقف على كونه لا ينفرد عن الصف وعلى كونه لا يتأخر عن الامام أو عن الصف
 بأكثر من ثلاثة أذرع وعلى كونه لا يساوى الامام (مالم يتقدم عليه) أى مالم يتقدم المأموم بجميع
 ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام يقيناً (فان تقدم) أى المأموم (عليه) أى الامام يقيناً
 (بعقبه) أى مثلاً (فى جهته) أى الامام فى غير صلاة شدة الخوف (لم تنعقد صلاته) كالتقدم
 بتكبيره الاحرام لان هذا الخش من المخالفة فى الافعال المبطله ويستدير المأمومون ندباً بان صلوا
 فى المسجد الحرام حول الكعبة كما فعله ابن الزبير رضى الله عنهم ما ولا يضر كون المأموم أقرب الى
 الكعبة فى غير جهة الامام اذ لا يظهر بذلك مخالفة فاحشة بخلافه فى جهته (ولا تضر مساواته
 لامامه) لعدم المخالفة لكنهم مكروهة مقبولة اذ فضيلة الجماعة فيما سواى فيه (ويندب تخلفه) أى تأخره
 (عن امامه قليلاً) بان تتأخر أصابعه عن عقب امامه لانه الادب (ولا يصير بهذا التخلف منفرداً عن
 الصف) أى صف الامام (حتى لا يحوز فضيلة الجماعة) لانه مطلوب وان زادت تأخره عنه على ثلاثة
 أذرع فقد انفرد عن الصف وفوت الفضيلتين فضيلة الصف وفضيلة الجماعة نعم قد تنس المساواة
 كفى العراة والتأخر الكثير كما فى امرأة خاف رجل (وان صلى الامام فى المسجد والمأموم)
 خارجه أو صلى الامام (خارج المسجد) والمأموم فيه (حال كونه) أى المأموم (قريباً منه) أى الامام
 بان لم يزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً (فيغفر زيادة ثلاثة أذرع فاقبل) (وهو أى المأموم
 عالم بصلاته أى الامام) باحد الامور المتقدمة (ولا حائل هناك أى بين الامام والمأموم) بان كان يمكنه
 الوصول الى الامام لو اراده مع الاستقبال من غير ازورار وانعطاف فلا يضر كون القبلة عن يمينه
 أو يساره أو حال بينهما حائل فيه باب نافذ وقف مقابله واحداً أو كثيراً المقتدى ويمكنه الذهاب

(ولا قارئ) وهو من يحسن
 الفاتحة أى لا يصح اقتداؤه
 (بأى) وهو من يخل بحرف
 أو تشديده من الفاتحة ثم
 أشار المصنف لشروط
 القدوة بقوله (وأى موضع
 صلى فى المسجد بصلاة
 الامام فيه) أى فى المسجد
 (وهو) أى المأموم (عالم
 بصلاته) أى الامام بمشاهدة
 المأموم له أو بمشاهدة
 بعض صف (أجزأه) أى
 كفاه ذلك فى صحة الاقتداء
 به (مالم يتقدم عليه) فان
 تقدم عليه بعقبه فى جهته
 لم تنعقد صلاته ولا تضر
 مساواته لامامه ويندب
 تخلفه عن امامه قليلاً
 ولا يصير بهذا التخلف
 منفرداً عن الصف حتى
 لا يحوز فضيلة الجماعة
 (وان صلى) الامام (فى
 المسجد والمأموم خارج
 المسجد) حال كونه (قريباً
 منه) أى الامام بان لم يزد
 مسافة ما بينهما على ثلثمائة
 ذراع تقريباً (وهو) أى
 المأموم (عالم بصلاته) أى
 الامام (ولا حائل هناك) أى
 بين الامام والمأموم

اليه (جاز الاقتداء) بخلاف ما لو حال بناء يمنع المرور كالباب المردود في الابتداء والباب المغلق في الابتداء والدوام والشباك والحدار فلا يجوز (وتعتبر المسافة المذكورة) أي الثلثمائة ذراع تقريبا (من آخر المسجد) أو من طرفه الذي يلي الإمام لأن المسجد مبني للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل (وإن كان الإمام والمأموم في غير المسجد أما) أن يكونا في (فضاء أو) يكونا في (بناء) أو يكون الإمام في فضاء والمأموم في بناء أو بالعكس ففي ذلك تفصيل فإن كانا في فضاء ولو مستقفاً بان لا يكون بين الإمام والمأموم بناء (فالشرط أن لا يزيد ما بينهما) أي الإمام والمأموم سواء كان خلف الإمام أو في جانبه ولا بين كل صفين أو شخصين بان كان خلف الإمام ذكر وخنثى وأنثى يجعل كل واحد صفاً (على ثلثمائة ذراع) بذراع الأدمى تقريبا ولا يجب في الفضاء غير ذلك (و) أن كانا في بناء أو بناءين أو كان أحدهما في فضاء والآخر في بناء اشترط مع ما مر (أن لا يكون بينهما حائل) يمنع الرؤية أو الاستمطار العادي كالباب المردود ابتداء بخلافه في الأشياء والباب المغلق مطلقا وحاصل ما ذكره المصنف من شروط القدوة بالصرح ومفهومه عشرة فالذي تقدم ثلاثة والرابع اجتماع الإمام والمأموم في مسجد وان بعد ما بينهما أو في مكان قريب وهو أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقريبا ولا يضرب في الحيلولة بينهما ما شارع مطروق ونار ونهر محجوج إلى سباحة لأن ذلك لا يعد حائلا عرفا كما لو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر وكما لو وقف أحدهما في سطح والآخر كذلك والخامس العلم بانتقالات الإمام كرؤيته له أو لبعض الصف أو غير ذلك لينتقل من متابعته والسادس أن لا يتقدم على إمامه في تحريمه وفي أفعاله وفي مكانه والسابع أن لا يحول بين الإمام والمأموم حائل يمنع المرور العادي بان لم يكن له نحو وثبة فاحشة أو يمنع النزول المعتاد إذا كان أحدهما في علو فلا بد مما يعتاد المرور ومنه إلى الآخر فلا يكفي نحو التعلق منه إليه والثامن توافق نظام صلاة الإمام والمأموم في الأفعال الظاهرة ولا يضرب اختلاف نيتهم بالقضاء والاداء والفرض والنفل والتاسع موافقة الإمام في ستن تقش المخالفة فيها فلو سجد الإمام لتلاوة أو سهو وتحلف المأموم عنه بطلت صلاته نعم لو ترك المأموم التشهد الأول أو القنوت أو جلسة الاستراحة لم تبطل والعاشر تبعية الإمام بان لا يسبقه بركنين فعليين ولو غير طويلين وإن لا يتخلف عنه بهما الغير عذر * قد يعرض للمأموم عذر تجوز له أن يتخلف عن إمامه بثلاثة أركان طويلة وذلك في أربع عشرة مسألة وقد نظمها وحكم المسبوق بعضهم فقال

حمد الرب والصلاة سرمداً * على محمد ومن به اقتدا
وبعد هذا ضبط مأموم عذر * حتى له ثلاث أركان غفر
عنه عشر مع اثنين أنت * أو ثلاث أو أربع ثبت
فالاول البطي في القراءة * للعجز والترتيل لا الوسوسة
وهو موافق وكان أسرعاً * إمامه قراءة وركعا
ينهما حتما ويسعى خلفه * ما لم يزد على ثلاث خلفه
ومن يشك هل قرأ فاتحه * أو نسي الصلاة أو قرأته
أن كان هذا الشك والنسيان لا * بعد ركوع منهما تحصلا

(جاز) الاقتداء وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد وإن كان الإمام والمأموم في غير المسجد أما قضاء أو بناء فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع وأن لا يكون بينهما حائل

أو عن قراءة بسنة شغل * وظن ادرا كلها كأنقل
 وانتظاره لسكته حصل * أو سورة وما الامام قد فعل
 أو أسرع الامام في التشهد * فكمل المأموم وهو مقتدى
 أو نام فيه فافاق وجدا * امامه بركع فالعذر بدا
 أو ظن انه أتى به الامام * مختلطاً عليه تكبير القيام
 أو سمع المأموم تكبيراً وقع * قطنه من الامام فركع
 ولم يكن مكره لا لما قبرا * فبان غيره فعاد وقرا
 أو نسي اقتداه في سجده * فركع الامام قبل يقظته
 ومن يشك في الزمان هل يسع * فاتحة أو لابه الخلف وقع
 أو نذر السورة في الصلاة * فركع الامام وهو ياتي
 أو شك في بعض حروف الفاتحة * أثناءها خذعة لك واضحه
 هذا وفي الموافق الخلف وقع * فقبل من أدرك مدة تسع
 فاتحة بالوسط المعتدل * مع الامام وهو راجح جلي
 وقيل من بعد الامام احراما * أو بعد أن قام وضعفوها
 وضده المسبوق في القولين * وفي اليقين الخلف في هذين
 وسن للمسبوق ان لا يشتغل * بسنة عن ام قرآن كفل
 ما لم يظن بعده ادراكها * فان يظنه اتي قبل بها
 فان بها لم يشتغل بركع مع * امامه حتما وفات ان منع
 وتبطل الصلاة ان تخلفا * عنه بركنين اذا العذر اتفق
 وان يكن بما يسن شارعا * وظن ادراك الامام راكعا
 قرا بقدر ما أتى وركعا * وحسب ان فيه معه اجتماعا
 فان هوى الى السجود وافقه * ان كان قد قرأ أو افارقه
 أو لم يظنه نوى المفارقة * فان أبي حرمته محققه
 وتبطل الصلاة ان تخلفا * عنه بركنين كما قد عرفا
 وتم هذا النظم بحمد ربنا * على ختام الرسل والآل الثنا

فصل في قصر الصلاة
 وجمعها (ويجوز للسافر)
 أي المتلبس بالسفر (قصر
 الصلاة الرباعية) لا غيرها
 من ثنائية وثلاثية وجواز
 قصر الصلاة الرباعية (بمخمس
 شرائط) الاول (أن يكون
 مسفرا) أي الشخص (في
 غير معصية) هو شامل
 للواجب كقضاء دين
 وللمندوب كصلة الرحم واللباح
 كسفر تجارة أو ماسة المعصية
 كالسفر لقطع الطريق

فصل في قصر الصلاة بالسفر (وجمعها) به وبالمر (ويجوز للسافر أي المتلبس
 بالسفر) لغرض صحيح (قصر الصلاة) المكتوبة لا نحو مندورة (الرباعية لا غيرها من ثنائية
 وثلاثية) اجماعاً حكى عن بعض اصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف الى ركعة (وجواز قصر
 الصلاة الرباعية بمخمس شرائط الاول ان يكون مسفرا أي الشخص في غير معصية) أي بسبب غير
 معصية في ظنه كن ارسل بكتاب لم يعلم فيه معصية (هو) أي السفر الجائز (شامل للواجب كقضاء
 دين) وسفر حج (وللمندوب كصلة الرحم) وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (وللباح كسفر تجارة)
 في غير كافان الموتى والاكره والمكروه كسفر منفرد لا سيما في الليل هذا امام يأنس بالله تعالى
 كبعض الصالحين فانه لا كراهة فيه ويكره سفر اثنين فقط (أو مسافر المعصية كالسفر لقطع الطريق)

(فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع) ولا غيرهما لان السفر سبب للرخصة فلا تعلق بالمعصية ولو في اثناء السفر بان انشاء السفر مباح ثم قلبه بمعصية كأن جعله لقطع الطريق وهذا يقال له عاص بالسفر في السفر وأما العاصي في السفر كأن زنى فيه أو شرب فيه خرا وهو قاصدا للحج مثلا فانه يقصر مطلقا (والثاني أن تكون مسافته أي السفر) المباح أربعة برد والبريد أربعة فراسخ فجموع الفراسخ يكون (سنة عشر فرسخا تحديدا في الاصح) ولو ظنا فيضرب النقص ولو شيئا يسيرا (ولا تحسب مدة الرجوع منها) أي الستة عشر (والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ) أي حين اذ كان الفرسخ ثلاثة أميال (فجموع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا) وهو الحاصل من ضرب ثلاثة في ستة عشر (والميل أربعة آلاف خطوة) بضم الخاء بخطوة البعير (والخطوة ثلاثة أقدام) بقدم الأدمي والقدم نصف ذراع فالخطوة ذراع ونصف والذراع أربع وعشرون أصبعاً معترضات فالميل اثنا عشر ألف قدم (والمراد بالأميال الهاشمية) أي المفسوبة لبني هاشم لتقديرهم لها في زمن خلافتهم وخرج بالهاشمية الأموية فان المسافة بها أربعون ميلا فقط اذ كل خمسة أميال أموية ستة أميال هاشمية وذلك مرحلتان بسير الاثقال وديب الاقدام على العادة وهما يومان أو ليلتان أو يوم بليته أو عكسه وان لم ينفذ لا والبحر كالبر في اشتراط المسافة المذكورة فلو قطع الأميال فيه في ساعة لشدة الهواء قصر كما لو قطعها في البر في بعض يوم على مركوب جواد (والثالث ان يكون القاصر مؤديا للصلاة الرباعية) التي تقصر فلو سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فله القصر سواء شرع في الصلاة في الوقت أم صلاها بعد خروج الوقت لانها فائتة سفر (أما الفائتة حضرا) يقينا أو شكاً (فلا تقضى فيه) أي في الحضرة أي وفي السفر أيضا (مقصورة) بل تقضى تامة لانها لزمت في ذمته تامة ومن ذلك ما لو سافر ولم يبق زمن يسع ركعة فيمتنع عليه القصر لان الصلاة حينئذ فائتة حضر (والفائتة في السفر تقضى فيه) أي السفر (مقصورة) ان أراد القصر أي يجوز قصرها في السفر الذي فاتته فيه أو في سفر آخر يبيع القصر وان تخلت بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كدائها (لا في الحضرة) لانه ليس محل قصر (والرابع أن ينوي المسافر القصر للصلاة) أو ما في معناه كأن يقول نويت أصلي الظهر مقصورة أو أصلي صلاة السفر أو أصلي الظهر ركعتين وان لم ينو ترخصا لان القصر خلاف الأصل فاخذناج لصارف عنه بخلاف الاتمام ويشترط وجود نيته (مع الاحرام بها) كسائر النيات بخلاف نية الاقتداء لانه لا بدع في طرق الجماعة على الانفراد كعكسه اذ لا اصل هنابرع اليه بخلاف القصر لا يمكن طروقه على الاتمام لانه الاصل (والخامس أن لا يأتى في جزء من صلاته بغير أي عن يصلي صلاة تامة) ولو مسافرا وانما فسرنا المقيم بذلك (ليشمل المسافر المتم) وأن لا يأتى بمن جهل سفره وان بان مسافرا قاصرا ولو نوى القصر خلف متم انعقدت صلاته ولغت نية القصر هذا ان كان امامه مسافرا او افلا تنعقد ومتى اقتدى بتم أو بمن جهل سفره ولو ظنه قاصرا في لحظة ولو دون تكبيرة الاحرام كأن ادركه في آخر صلاته ولو من صبح أو جمعة أو احدث هو عقب اقتدائه به لزمه الاتمام لان ذلك سنة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم (ويجوز للمسافر سفر اطويلا مباحا) أي غير معصية سواء الواجب والمندوب والمباح والمكروه (أن يجمع بين صلاتي الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا) وكالظهر الجمعة (وهو) أي التقديم والتأخير (مغنى قوله في وقت أيهما شاء) أي في وقت واحدة منهما سواء كانتا تامين

فلا يترخص فيه بقصر ولا جمع (و) الثاني (أن تكون مسافته) أي السفر (سنة عشر فرسخا) تحديدا في الاصح ولا تحسب مدة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ فجموع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد بالأميال الهاشمية (و) الثالث (أن يكون) القاصر (مؤديا للصلاة الرباعية) أما الفائتة حضرا فلا تقضى فيه مقصورة والفائتة في السفر تقضى فيه مقصورة لا في الحضرة (و) الرابع (أن ينوي) المسافر (القصر) للصلاة (مع الاحرام) بها (و) الخامس (أن لا يأتى في جزء من صلاته بغير أي عن يصلي صلاة تامة ليشمل المسافر المتم) ويجوز للمسافر سفر اطويلا مباحا (أن يجمع بين) صلاتي (الظهر والعصر) تقديمًا وتأخيرًا وهو مغنى قوله (في وقت أيهما شاء

(و) أن يجمع (بين) صلاتي (المغرب والعشاء) تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) فإن شاء جمعهما في وقت الأولى فيكون تقديمًا وإن شاء جمعهما في وقت الثانية فيكون تأخيرًا فإن كان سائر وقت الأولى دون الثانية وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أبي حنيفة فجمع التأخير أفضل والجمع التقديم أفضل للتباعد ولا نذكر ذلك أرفق وإن كان سائر أولًا ونازلًا وقتها فالتقديم أولى لأن فيه المسارعة لبراءة الذمة كما قاله ابن حجر والخطيب والمحلي (وشروط جمع التقديم ثلاثة الأول) (أن يبدأ بالظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلًا يصح ويبيدها بعدهان أراد الجمع * والثاني نية الجمع أول الصلاة الأولى بأن تقرن نية الجمع بتحررها فلا يكفي تقديمها على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من الأولى وتجوز في أثناءها على الأظهر * والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فإن طال عرفا ولو بعد ركعتين وجب تأخير الصلاة الثانية إلى وقتها ولا يضري الموالاة بينهما فصل يسير عرفا وأما جمع التأخير فيجب فيه أن يكون نية الجمع وتكون النية هذه في وقت الأولى ويجوز تأخيرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداء ولا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا موالاة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (ويجوز للحاضر أي المقيم (في وقت) المطر

أو مقصورتين أو أحدهما ثمانية والأخرى مقصورة. (وأن يجمع بين صلاتي المغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقت أيهما شاء) فإن شاء جمعهما في وقت الأولى فيكون تقديمًا وإن شاء جمعهما في وقت الثانية فيكون تأخيرًا فإن كان سائر وقت الأولى دون الثانية وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أبي حنيفة فجمع التأخير أفضل والجمع التقديم أفضل للتباعد ولا نذكر ذلك أرفق وإن كان سائر أولًا ونازلًا وقتها فالتقديم أولى لأن فيه المسارعة لبراءة الذمة كما قاله ابن حجر والخطيب والمحلي (وشروط جمع التقديم ثلاثة الأول) (أن يبدأ بالظهر قبل العصر والمغرب قبل العشاء) لأن الوقت للأولى والثانية تتبع لها (فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلًا يصح) أي العصر وله الجمع (في عيدها) أي العصر (بعدها) أي الظهر فورًا (إن أراد الجمع) أي جمع التقديم والأخر العصر إلى وقتها أو بدأ بالأولى فإن فسادها لم تقع الثانية عن فرضه وتقع فرضها مطلقا العذر كما لو أحرم بالظهر قبل الوقت جاهلا بالوقت (والثاني نية الجمع) لتمييز عن تقديم الصلاة سهوا أو عبثا ومحملها الفاضل (أول الصلاة الأولى بأن تقرن نية الجمع بتحررها) أي الأولى (فلا يكفي تقديمها) أي نية الجمع (على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من) الصلاة (الأولى وتجوز) أي نية الجمع (في أثناءها على الأظهر) لحصول الغرض وهو التمييز بوقوع النية في أثناء الأولى وكذا تجوز مع التحلل من الأولى في الأصح لذلك (والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما) ولهذا تركت الرواتب بينهما (فإن طال عرفا ولو بعد ركعتين) وجب تأخير الصلاة الثانية إلى وقتها (لزال رابطة الجمع) ولا يضري الموالاة بينهما فصل يسير عرفا) ولو بنحو جنون وردة ومن الطويل قدر صلاة ركعتين بأخف ممكن ويزاد شرط رابع وهو دوام سفره إلى عقد الثانية ولا يشترط دوامه إلى تمامها ويزاد خامس وهو بقاء وقت الأولى بقيتها فإن خرج في الصلاة الثانية ولو شك بطل الجمع والصلاة على الصحيح (وأما جمع التأخير فيجب فيه) إصرار فقط أحدهما دوام سفره إلى فراغ الصلاتين مع أسوأ رتب أو لم يرتب وثانيهما (أن يكون) أي جمع التأخير (بنية الجمع) لتمييز هذا التأخير عن التأخير المحرم (وتكون النية هذه) أي نية جمع التأخير (في وقت الأولى) لا قبله فلا بد من نية إيقاع الصلاة الأولى في وقت الثانية فلو نوى التأخير لا غير عصي وصارت الأولى قضاء (ويجوز تأخيرها) أي نية جمع التأخير (إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت) أي الأولى (فيه) أي في ذلك الزمن (كانت أداء) فإن لم ينو أصلا أو نوى وقد بقي من وقت الأولى ما لا يسعها عصي لأن التأخير إنما جازع أول الوقت بشرط العزم على الفعل فكان انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده ولو نوى وقد بقي من الوقت ما لا يسع ركعة عصي وصارت الأولى قضاء لأن العزم كالقصد فبعدم العزم قبل ما يسع ركعة تكون قضاء فشرط عدم العصيان وجود النية وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة جميعها وشرط الأداء وجودها وقد بقي ما يسع ركعة (ولا يجب في جمع التأخير ترتيب) لأن الوقت هنا للثانية (ولا موالاة) بينهما لأنه صلى الله عليه وسلم تركها (ولانية جمع) في الصلاة الأولى لتقدم النية في وقت الأولى (على الصحيح في الثلاثة) خلافاً للصاحب المحرر والحاوي نعم تسن هذه الثلاثة هنا فراراً من خلاف من أوجبها (ويجوز للحاضر أي المقيم) كالمسافر (في وقت المطر) بسببه وإن ضعف بشرط أن يبسل الثوب ومنه شفتان وهو ريح باردة فيها مطر خفيف ومثله ثلج أو برد ذاب

أو كبرت قطعه يخشى منه (ان يجمع بينهما أي) الصلاتين (الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا) تأخيرا (في وقت الثانية) لان المطر قد ينقطع فيؤدي الى اخراج الاولى عن وقتها بغير عذر (بل تقديم) (في وقت الاولى منهما) ويجوز جمع العصر الى الجمعة بعذر المطر كما يجوز بعذر السفر (ان بل المطر على الثوب واسفل النعل) الواو يعني أو (ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم) وهي الترتيب ونية الجمع والولاء (ويشترط أيضا) ستة أمور الاول (وجود المطر) ونحوه (في اول الصلاتين) ليتحقق الجمع مع العذر (ولا يكفي وجوده) أي المطر (في أثناء الاولى منها أو) الثاني (يشترط أيضا وجوده عند السلام من الاولى) ليتحقق اتصال آخر الاولى باول الثانية في حال العذر (سواء استمر المطر بعد ذلك) أي وجود المطر أول الصلاتين وعند سلام الاولى (أم لا) بان انقطع المطر في أثناء الاولى أو الثانية أو بعد الصلاة الثانية فلا يضر انقطاعه في هذه الثلاثة والثالث امتداد المطر بين الصلاتين والرابع يتقنه له فلو قال لا أخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أولا بطل جمعه للشك في سببه (و) الخامس (تختص رخصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد أو غيره) كدراسة أو رباط أو نحوهما (من مواضع الجماعة بعيد) من محله (عرفا) السادس ان يكون المصلي بحيث (يتأذى الذهاب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة) تأذيا لا يحتمل عادة (بالمطر في طريقه) لان المشقة انما توجد حينئذ اما اذا صلى في بيته ولو جماعة أو بمصلي قريب لا يتأذى في طريقه اليه بالمطر أو مشى اليه في كثر أو صلاوا فرادى ولو بالمصلي فلا جمع لا تنفاه التأذى فيما عدا الأخيرة ولا تنفاه الجماعة فيها ولن اتفق له وجود المطر وهو بالمسجد أن يجمع والا لا يحتاج الى صلاة العصر أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده اليه أو في اقامته في المسجد

فصل في صلاة الجمعة من حيث ما تميزت به عن غيرها من اشتراط امور للزومها واخرى لصحتها وكيفية لادائها وتوابع لذلك (وشرائط وجوب) صلاة (الجمعة) أي عينا (سبعة أشياء) الاول (الاسلام) وهذا شرط أيضا لصحتها وانعقادها فلا تجب الجمعة على كافر ولا تصح منه ولا تنعقد به (و) الثاني (البلوغ) وهذا شرط لانعقادها ايضا فلا تجب على صبي ولا تنعقد به ولو مميزا وتصح منه وتجزئه عن ظهره (و) الثالث (العقل) وهذا شرط لصحتها وانعقادها ايضا فلا تجب على من لا عقل له ولا تصح منه ولا تنعقد به (وهذه) أي الثلاثة (شروط أيضا لغير الجمعة من الصلوات) أي وغيرها من كل عبادة (و) الرابع (الحرية) أي الكاملة وهذا شرط لانعقادها ايضا فلا تجب على عبد ولو مبعضا وان كان بينه وبين سيده مهابة أو وقت الجمعة في نوبته لنقصه ولا تنعقد به وتصح منه (و) الخامس (الذكورية) وهذا شرط لانعقادها ايضا فلا تجب على امرأة وخشيت لنقصهما ولا تنعقد بهما وتصح منهما وتجزئهما عن ظهرهما (و) السادس (الصحة) والمراد بها عدم العذر فلا تجب على من له عذر من الاعذار المرخصة في ترك الجماعة كمشقة مرض وان لم تجب الجاوس في الفرض ومطر يبل الثوب ووحل لم يأمن معه التلويث بالمشى فيه أو الزلق وتصح منه وتنعقد به (و) السابع (الاستيطان) بمحل اقامة الجمعة فلا تنعقد بغيره حضورها من غير المستوطن وهو المقيم بمحلها أربعة أيام صحاح أو بما يسمع منه النداء ولا تنعقد بمسافر ومقيم عزم على عودته لوطنه ولو بعد مدة طويلة والمستوطن من لا يسافر عن محل اقامته شتاء ولا غيره الا الحاجة فغير المستوطن ان كان مسافرا لم تجب عليه ولا تنعقد به وتصح منه وان كان مقيما ولو أربعة أيام صحاح وجبت عليه ولا

ان يجمع بينهما أي
الظهر والعصر والمغرب
والعشاء لا في وقت الثانية
بل (في وقت الاولى
منهما) ان بل المطر أعلى
الثوب وأسفل النعل
ووجدت الشروط السابقة
في جمع التقديم ويشترط
أيضا جود المطر في أول
الصلتين ولا يكفي وجوده
في أثناء الاولى منها
ويشترط أيضا وجوده عند
السلام من الاولى سواء
استمر المطر بعد ذلك أم لا
وتختص رخصة الجمع بالمطر
بالمصلي في جماعة بمسجد
أو غيره من مواضع الجماعة
بعيد عرفا ويتأذى الذهاب
للمسجد أو غيره من مواضع
الجماعة بالمطر في طريقه
فصل (وشرائط وجوب
الجمعة سبعة أشياء الاسلام
والبلوغ والعقل) وهذه
شروط أيضا لغير الجمعة من
الصلوات (والحرية والذكورية
والصحة والاستيطان)

تتعد به وتصح منه (فلا تجب الجمعة على كافر أصلي) أي ولا تنفعه فيه ولا تصح منه أما المرتد فتجب عليه ولا تنفعه ولا تصح منه (وصبي) ولو عمي أو ان صحت منه (ومجنون) ومغصى عليه وسكران ونائم ما لم يتعدوا بذلك والا وجب عليهم قضاءها وظهورا كما يلزمهم قضاء غيرها فالوجوب عليهم بمعنى انعقاد السبب في حقهم (ورقيق) ولو مكانا بالنقصه ولا اشتغاله بحقوق السيد عن التهيؤ لها (وأثني) أي وخشي نعم ان اتضح بالذكورة قبل فعلها ولو بعد فعل الظهر وجب عليه فعلها ان تمكن منها والا وجب عليه فعل الظهر ولا يكفيه ظهريه الاول ان كان فعله قبل فوات الجمعة (ومريض ونحوه) من كل معذور غير خص في ترك الجماعة مما يتصورهنا وقد تكون شدة الريح عذرا في حق من بعدت داره وتوقف حضوره الجمعة على السعي من الشجر فانهم الحقوا ما بعده بالليل لوجود الظلمة فيه (ومسافر) الى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة فلا تجب عليه وان نقص العدد بسبب سفره وتعطلت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه لا يلزمه ان يحصل الجمعة لغيره (وشرائط صحة فعلها) وانعقادها في ذاتها بقطع النظر عن الشخص الفاعل لها (ثلاثة الاول دار الاقامة) أي محل الاقامة بان تقام الجمعة في محل لا تقصر فيه الصلاة للمسافر وهي (التي يستوطنها العدد المجمعون) أي التي يقيم فيها العدد الفاعلون للجمعة (سواء في ذلك) أي دار الاقامة (المدن والقرى) والبلدان (التي تتخذونها) أي التي يتخذ كلا منها العدد المصلون الجمعة وطنا بحيث لا يظنون عنه صيفا ولا غيره الحاجة كتنجارة (وعبر المصنف عن ذلك) أي دار الاقامة (بقوله ان تكون البلد) أي أن توجد الابنية المجتمعة ولو نحو غيران وسراييب في نحو الجبل بحيث تسمى بلدا أو قرية واحدة بان تقام الجمعة في محل معدود من البلد وان لم يتصل بالابنية بحيث لم يجز لزيد السفر من البلد القصر في ذلك المحل ولو أقيمت في غير مسجد أو في غير كرت (مصرا كانت البلد) أي الابنية (أو قرية) فافيه حاكم شرعي وحاكم شرطي وسوق للبيع والشراء فصر ومدينة وما خلا عن بعض هذه قبلد وما خلا عن جميعها فقرية سواء كان كل منها من حجر أو خشب أو قصب أو نحو ذلك وخرج بالابنية الخيام فلولا زعم أهل الخيام محلا من الصحراء أبدافلا الجمعة عليهم ولا تصح منهم بمحلهم ولو سمعوا النداء من محل اقامة الجمعة لم يمتنع عليهم فيه تبعا لاهله وخرج بالصحراء ما لو كانت خيامهم في خلال الابنية وهم مستوطنون فتلزمهم الجمعة وتنقضهم (والثاني ان يكون العدد في جماعة الجمعة أربعين رجلا) ولو مرضى ولو منهم الامام وان كان بعضهم صلاها في قرية أخرى (من أهل الجمعة وهم المكلفون الذكور والاحرار المستوطنون بحيث لا يظنون عما استوطنوه شتاء ولا صيفا) فمن كان له مسكان ببلدين فالعبرة بما كثرت فيه اقامته فان أقام باحدهما ثمانية أشهر وأقام بالآخر أربعة أشهر انعقدت الجمعة في الاول دون الثاني فان استنوت اقامته فيهما فالعبرة بما فيه أهله وماله فان استوبا في كل منهما فالعبرة بالمحل الذي هو فيه حاله اقامة الجمعة أي يشترط العدد في الجمعة من أولها الى آخرها فلو نقصوا في الركعة الاولى أو الثانية بطلت الجمعة فقط ان تعذر استئناف جمعة أخرى فيجب الظهر بناء على ما صلوه منها وبطلت الصلاة من أصلها ان أمكن استئناف جمعة أخرى ثم ان كان النقص في الركعة الاولى فان عادوا فوراً وكان قبل الركوع مع تمكنهم من الفاتحة بنى الصلاة على ما مضى وان نقصوا بعد ركوع الاولى وقبله ولم تمكنهم الفاتحة وان عادوا فوراً فيهما وجب الاستئناف ولو احدث واحد من الأربعين قبل

فلا تجب الجمعة على كافر أصلي وصبي ومجنون ورقيق وأثني ومريض ونحوه ومسافر (وشرائط) صحة (فعلها ثلاثة) الاول دار الاقامة التي يستوطنها العدد المجمعون سواء في ذلك المدن والقرى التي تتخذ وطنا وعبر المصنف عن ذلك بقوله (ان تكون البلد مصرا) كانت البلد (أو قرية) (والثاني) (ان يكون العدد) في جماعة الجمعة (أربعين رجلا) (من أهل الجمعة) وهم المكلفون الذكور الاحرار المستوطنون بحيث لا يظنون عما استوطنوه شتاء ولا صيفا الحاجة

سلامه وبعد سلام من عداه منهم بطلت الجمعة الكل أي من حيث هي الجمعة لفوات العدد قبل سلام الجميع وبهذا يلغز فيه قال لناجع بطلت صلاتهم يحدث غيرهم مع انه ليس بامام لهم ولا مؤتم باحدهم بخلاف ما لو لم يكن حدث أحدهم الا بعد سلام جميعهم صحت الجمعة للامام والبقية تبعاله لوجود صورة العدد ولو نقصوا في خطبة لم يحسب ركن منها فعل حال نقصهم لعدم سماعهم له فان عادوا قريباً فجاز بناء على ماضى منها مع اعادة ما فعل حال نقصهم فان عادوا بعد طول الفصل وهو بقدر ما يسع ركعتين باقل مجزئى وجب استئنافها كنعصهم بين الصلاة والخطبة فانهم ان عادوا قريباً قبل احرام الامام جاز البناء من الامام والا وجب الاستئناف لانتفاء الموالاة (والثالث أن يكون الوقت باقياً وهو وقت الظهر) للاتباع رواه البخارى (فيشترط ان تقع الجمعة كلها) مع الخطبتين (في الوقت فلوضاق وقت الظهر عنها) أى الجمعة (بان لم يبق منه ما يسع الذى لا بد منه فيها) أى الجمعة باقل مجزئى (من خطبتها وركعتها) ولومع الشك (صليت) أى الصلاة (ظهرها) كما لو فات شرط القصر يلزمه الاتمام فلا يجوز الشروع في الجمعة اتفاقاً ولا تقضى الجمعة اذا فات بل يصلى ظهرها (فان خرج الوقت او عدت الشروط) أى شروط صحتها أو بعضها كأن فقد العدد أو الاستيطان أو الابنية (أى) خرج (جميع وقت الظهر يقيناً أو ظناً وهم فيها) ولو قبيل السلام وان كان ذلك باخبار عدل (صليت) أى الصلاة (ظهرها بناء على ما فعل منها) أى صلاة الجمعة لا استئنافاً ويسر الامام بالقراءة حينئذ (وفات الجمعة) لا ممتناع الابتداء بها بعد خروج وقتها وفات بفواته كالخ (سواء ادر كوامنها ركعة أم لا) ولا يشترط تجديديتها لان الجمعة والظهر صلاتا وقت واحد فتعين بناء أطولهما على اقصرهما تنزيلاً لهما منزلة الصلاة الواحدة كصلاة الحضر مع السفر (ولو شكوا في خروج وقتها) أى الجمعة (وهم فيها اتموها الجمعة على الصحيح) لان الاصل بقاء الوقت ولانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء بخلاف ما لو شكوا في خروج الوقت قبل الاحرام فيتعين عليهم الاحرام بالظهر فلوا حرموا عند الشك بالظهر فبان سعة الوقت تعين عدم انعقاد الظهر وتنعقد له فغلامطلقاً ان لم تكن عليه فائتة من نوعها والا وقعت عنها واذا أدرك المسبوق ركعة مع الامام وعلم انه ان استمر معه لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وان فارقه ادر كها فيه وجب عليه نية المفارقة تحصيلاً للجمعة (وفرأئها) أى شروط صحة فعلها (ومنهم من عبر عنها) أى هذه الفرائض (بالشروط ثلاثة) فجملة الشروط ستة (احدها وثانها خطبتان) قبل الصلاة اجساعا (يقوم الخطيب) اذا كان قادراً على القيام (فيهما) فان عجز جلس والاولى ان يستخلف فان عجز اضطلع (ويجلس بينهما) قال المتولى بقدر الطمأنينة بين السجدين (ويسن أن يكون الجالس بقدر سورة الاخلاص وان يقرأها فيه ولو ترك الجلوس ولو سهو هو الم تصح خطبته اذ الشروط بضراً لا خللاً بها ولومع السهو (ولو عجز عن القيام) بالمعنى السابق في الصلاة (وخطب قاعداً أو مضطجعا) مع العجز عن القعود أو مستلقياً مع العجز عن الاضطجاع (صح) أى الخطبة (وجاز الاقْداء به) في الصلاة (ولو لمع الجهل بحاله) فلو تبين بعد الصلاة انه قادر على القيام في الصلاة بطلت الصلاة والخطبة أو أنه قادر عليه في الخطبة بان عجز حالة الصلاة أو صلى قائماً لم تبطل الخطبة والصلاة لان الخطبة وسيلة والصلاة مقصد (وحيث خطب قاعداً) لعذر أو مضطجعا أو مستلقياً أو خطب قائماً ولم يقدر على الجلوس

(و) الثالث (ان يكون الوقت باقياً) وهو وقت الظهر فيشترط ان تقع الجمعة كلها في الوقت فلوضاق وقت الظهر عنها بان لم يبق منه ما يسع الذى لا بد منه فيها من خطبتها وركعتها صليت ظهرها (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أى جميع وقت الظهر يقيناً أو ظناً وهم فيها (صليت ظهرها) بناء على ما فعل منها وفات الجمعة سواء أدر كوا منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها اتموها الجمعة على الصحيح (وفرأئها) ومنهم من عبر عنها بالشروط (ثلاثة) أحدها وثانها (خطبتان يقوم) الخطيب (فيهما) ويجلس بينهما) قال المتولى بقدر الطمأنينة بين السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعداً أو مضطجعا صح وجاز الاقْداء به ولو لمع الجهل بحاله وحيث خطب قاعداً

(فصل بين الخطبتين بسكنة) وجوبا فوق سكنة التنفس والعي (لا باضطجاع) من غير سكنة والا كفي (وأركان الخطبتين خمسة) أولها (حمد الله تعالى ثم ثنائها) الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن ما يقتصر إلى ذكر الله بقرآن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالإذان والصلاة وتندب الصلاة على الآل والعجب مع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ولفظهما) أي حروف لفظ الحمد والصلاة (متعين) فلا يجزئ الشكر والثناء ولا يكفي رحم الله محمدا ولا الأتيان بالضمير في الصلاة على النبي ويتعين لفظ الجلالة فلا يجزئ الحمد للرحمن أو نحوه ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي البشير أو النذير أو نحو ذلك (ثم ثالثها) (الوصية بالنقوى) وهي امتثال أوامر الله واجتناب مناهيه (ولا يتعين لفظها) أي الوصية (على الصحيح) لأن غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفي أطيعوا الله وهذه الأركان الثلاثة أركان في كل من الخطبتين والاصح عند النووي أن ترتيب هذه الأركان ليس بشرط خلافا للرافعي (و) رابعها (قراءة آية) مفهومة معنى مقصودا (في أحدهما) ويسن جعلها في الأولى بعد فراغها وقيل لا تجب القراءة لأن المقصود الوعظ (و) خامسها (الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية) باحروي وقيل لا يجب وانه تصرف لهدا الأذرعى وغيره (ويشترط) لصحة الخطبة (أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لأربعين تنعقد بهم الجمعة) بأن يرفع صوته بقدر ما يسمعون وأن لم يسمعوا لوجود لفظ ونعاس لا يصح أو بعدد المعتمد أنه لا يشترط في الخطيب أن يسمع نفسه فيكفي كونه أصم لأنه يفهم ما يقول فيكفي اسماع تسعة وثلاثين سواء ولا يضر الأسرار بغير الأركان إذا لم يطل الفصل به والا كان كالسكوت الذي يطول به الفصل فيضر (ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين) وبينهما والصلاة (فلو فرق بين كلماتها) أو بين الخطبتين أو بينهما والصلاة (ولو بعدد) كنوم أو أعاء (بطلت) أي الخطبة (ويشترط فيها) أي الخطبة في حق الخطيب (ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان) وهو المنبر وتصح خطبة العاجز عن السترة دون العاجز عن طهر الحدث والخبث ولو بان حدث الخطيب بعد الخطبة لم يضر ولو أحدث في الأثناء وجب الاستئناف بخلاف ما لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب فانه لا يضر ولو أحدث في الأثناء واستتاب حالا من يبنى على فعله ممن حضر جاز للثاني البناء على خطبة الأول لأن الاستخلاف جائز بخلاف ما لو أغنى عليه لزوال الأهلية (والثالث من فرائض الجمعة) أي شروطها (أن تصلى) أي الجمعة (بضم أوله ركعتين في جماعة) وعدد ركعات الصلاة لم يعد شرط من شروط الصلاة في صلاة من الصلوات أي وشرط صحة الجمعة الجماعة بالأربعين في الركعة الأولى لا الثانية فلا تصح بالعدد فرادى ولو أدرك المسبوق ركوع الركعة الثانية واستمر مع الإمام إلى أن يسلم أي بركعة بعد سلام إمامه جهرا وتمت جمعة حكا لا ثوبا كاملا إن صحت جمعة الإمام فلواراد آخران يقتدى به في ركعة الثانية ليدرك الجمعة جاز ثم لو أحرم خلف الثاني عند قيامه لثانيته آخر وخلف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة للكل لأن العدد في الركعة الثانية لا يفوت والام تصح للمسبوق نفسه فالعدد موجود حكا لأن صلاته تابعة للأولى كمن اقتدى به وهكذا ويجب على من جاء بعد ركوع الثانية نية الجمعة وإن كانت الظهر هي اللازمة له لأن اليأس منها لا يحصل إلا بسلام الإمام إذ قد يتذكر إمامه ترك ركن فيأتي بركعة فيدرك المسبوق الجمعة (ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فاتها قبل الخطبتين) لأن هذه

فصل بين الخطبتين بسكنة لا باضطجاع وأركان الخطبتين خمسة حمد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظهما متعين ثم الوصية بالنقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحدهما والدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ويشترط أن يسمع الخطيب أركان الخطبة لأربعين تنعقد بهم الجمعة ويشترط الموالاة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين فلوفرقت بين كلماتها ولو بعدد بطلت ويشترط فيها ستر العورة وطهارة الحدث والخبث في ثوب وبدن ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تصلى) بضم أوله (ركعتين في جماعة) تنعقد بهم الجمعة ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فاتها قبل الخطبتين

الخطبة شرط والشرط لا يتأخر بخلاف تلك فانها تكملة ويفرق بين كون الخطبة شرطاً هنا لا ثم بأن
المقصود منها هذه التذكيرات المصالح الشرطية حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة لان
ما هو مكرر كذلك لا ينسى غالباً وجعل شرطاً لتوقف عليه الصحة مبالغة في حفظه والاستمرار عليه
وتم صرف النفوس عما يقتضيه العبد من فخرها ومزحها وذلك من مهمات المسدوبات دون
الواجبات ومن شروط الجمعة ان لا يسبقها في راء أكبر من الامام دون غيره لانه تابع فلم يعتبر ولا
يقارن فيها جمعة في بلدتها مثلاً وان عظمت الا ان عسرا اجتماعهم يقيناً باعتبار من يغلب فعلهم
لها عادة في مكان واحد من تلك البلدة ولو غير مسجد فتجوز الزيادة بحسب الحاجة لا غير وضابط
العسر ان يكون في الاجتماع مشقة لا تحتل عادة (وهيأتها) أي آداب الجمعة التي تطلب لاجلها
في يومها وأوليائها كثيرة (وسبق معنى الهيئة) وهي ما كانت من الصلاة لكن المراد هنا ما يقدم على
الصلاة وهو الحالات التي تطلب لها ولا تختص هذه بالجمعة بل تسن لكل من أراد الحضور عند الناس
لكثافتها آكد والمذكور هنا (أربع خصال) اوجس والاربع هو بسقوط لبس الثياب كما في
الاقناع او عد الغسل وتنظيف الجسد خصلة واحدة لانه مقصود الغسل (أحدها الغسل لمن يريد
حضورها من ذكر أو أنثى حراً أو عبداً مقيماً أو مسافراً ووقت غسلها من الفجر الثاني) الى صعود
الخطيب الى المنبر أو فراغ الصلاة (وتقرينه من ذهابه) الى الجمعة (أفضل) لانه أفضى الى
الغرض من التنظيف ولا يبطله حدث ولا جنابة ويكره تركه للخلاف في وجوبه (فان عجز عن
غسلها) حسناً أو شرعاً (تيمم بنية الغسل لها) بان ينوي التيمم بدلاً عن غسل الجمعة أو بنية ظهر الجمعة
احراز الأفضلية كسائر الاغسال (والثاني تنظيف الجسد بإزالة الريح الكريه منه كصنن) وهو
دفع الابط (فيتعاطى) أي المنظف (مازيله) أي الريح الكريه (من مرتك) وهو حجر أجرد ذهبي
(ونحوه) كطين وليمون بان يلطخ موضع الريح الكريه بذلك لثلاثيؤذى (والثالث لبس) أحسن
ثيابه من الابيض والاخضر لانهم امن لباس رسول الله صلى الله عليه وسلم والاولى لبس (الثياب
البيضاء فانها أفضل الثياب) وبعدها الاخضر في كل زمن حيث لا عذر وقيل في غير أيام الشتاء
والوحد وان تكون الثياب جديدة وما صبغ غزله قبل النسيج أولى مما صبغ بعده بل هذا مكره
ويسن للامام ان يزيد في حسن الهيئة للاتباع ولانه منظور اليه قال الشافعي رضي الله عنه من
نظف ثوبه قل همه ومن طاب ريحه زاد عقله والفرق بين الهم والغم كما قاله الحليمي ان الهم ينشأ عنه
النوم والغم ينشأ عنه عدمه (والرابع اخذ الظفر) من يديه ورجليه لا أحد مما يكره (ان طال
والشعر كذلك) أي ان طال لغير مريد التخصية في عشر الحجة (فيتنظف ابطه ويقص شاربه) حتى
تبدو حجرة الشفة ويكره استئصاله وحلقه (ويحلق عاتقه) ويقوم مقام الحلق التنظف لكن السنة
في حق الرجل حلقها وفي حق المرأة تنفها ما حلق الرأس فتارة يسن وذلك في ثلاثة مواضع في
النسك وسابع الولادة وكافر أسلم وتارة يكره وذلك لمريد التخصية في عشر ذي الحجة وتارة يباح وهو
فيما عدا ذلك (والنظيب) أي استعمال الطبيب لغير صائم ومحرم (باحسن ما وجد منه) أي الطبيب
وهو بالمسك أفضل وأفضل منه المخلوط بماء الورد لما في الخبر الصحيح ان الجمع بين الغسل ولبس
الاحسن والطيب والانصات وترك التخطي يكره ما بين الجمعتين ويكره غير الذكر النظيب والزينة
ومفاتيح الثياب عند ارادته حضور الجمعة وانما يسن له قطع الرائحة الكريهة (ويستحب الانصات

(وهيأتها) وسبق معنى
الهيئة (أربع خصال)
أحدها (الغسل) لمن
يريد حضورها من ذكر أو
أنثى حراً أو عبداً مقيماً أو مسافراً
ووقت غسلها من الفجر
الثاني وتقرينه من
ذهابه أفضل فان عجز عن
غسلها تيمم بنية الغسل لها
(و) الثاني (تنظيف
الجسد) بإزالة الريح الكريه
منه كصنن فيتعاطى
مازيله من مرتك ونحوه
(و) الثالث (لبس الثياب
البيضاء) فانها أفضل
الثياب (و) الرابع (أخذ
الظفر) ان طال والشعر
كذلك فيتنظف ابطه ويقص
شاربه ويحلق عاتقه
(والنظيب) بأحسن ما وجد
منه (ويستحب الانصات)

هو السكوت مع الاصغاء) لما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان من الحاضرين اربعون فقط تلزمهم الجمعة فيحرم على بعضهم كلام فوته سماع ركن لتسببه الى ابطال الجمعة (في وقت الخطبة) ويسن الانصات وان لم يسمع الخطبة خروجا من الخلاف نعم الاولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر سر التلايشوش على غيره ولا يكره الكلام قبل الخطبة أو بعدها او بينهما ولو لغير حاجة على الوجه (ويستثنى من) استحباب الانصات أمور مذكورة في المطولات منها انذار اعمى أن يقع في بثرو) انذار (من دب عليه عقرب مثلا) ومنها تعليم انسان شيئا من الخير ونهيته عن منكر ومنهارد السلام فيجب وان كان ابتداءه مكروها ومنها تشييت العاطس فيجوز ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره (ومن دخل المسجد) لصلاة الجمعة (والامام يخطب) أو وهو جالس بينهما أو وهو جالس على المنبر قبل شروعه في الخطبة (صلى ركعتين) بنية التحية وهو الاولى اوراتبة الجمعة القبلية ان لم يكن صلاها في البيت وحينئذ الاولى نية التحية معها فان اراد الاقتصار فالاولى نية التحية لانها تقوت بقواتها بالكلية اذ لم تنو بخلاف الراتبة القبلية (خفيفتين) اي ولزمه ان يقتصر على أقل مجزئ (ثم يجلس) أي فلا يصلي غير الركعتين فان نوى أكثر منهما او صلاة أخرى بقدرهما كسنة الصبح مثلا لم تنعقد واما لو دخل والامام في آخر الخطبة بان غلب على ظنه أنه ان صلى التحية فانه التحريم مع الامام كرهت بل يقف الى قيام الصلاة ولا يقعد لكرهه الجالس قبل التحية وكرهه ذلك بعد اقامة الصلاة أشد ويجب ان يخفف صلاة طرأ جالس الامام على المنبر قبل الخطبة في أثناءها كأن يقتصر على الواجبات (وتعبير المصنف بدخل يفهم ان الحاضر) الذي لم تسن له التحية وان لم يسمع الخطبة ولولم تلزمه الجمعة وان كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وان حال مانع الاقتداء الآن (لا ينشئ صلاة ركعتين) بعد جلوس الامام على المنبر (سواء صلى سنة الجمعة أولا) ولو فرضا فاذ تذكره الآن وان لزمه قضاؤه فورا ولو في حال الدغاء للسلطان (ولا يظهر من هذا المفهوم ان فعلهما) اي الركعتين (حرام او مكروه لكن النووي في شرح المذهب صرح بالحرمة) ولا تنعقد الصلاة كالصلاة في الوقت المكروه بل أولى لجواز ذات السبب ثم لاهنا بخلاف الكلام ونحو الطواف كسجود تلاوة اذ من شأن المصلي الاعراض عما سوى صلاته فيكون معرضا عن الخطيب بالكلية (ونقل الاجماع) اي اجماع الاثثة الاربعة (عليها) أي الحرمة (عن الماوردي) أي فانه حكى الاجماع على حرمة الصلاة

فصل في صلاة العيدين وما يتعلق بها (وصلاة العيدين اي الفطر والاضحى) عندنا وعند الامام مالك (سنة) لفعله صلى الله عليه وسلم وعند أبي حنيفة واجبة عينا وعند الامام أحمد واجبة كفاية (مؤكد) ومن ثم عبر الشافعي رضي الله عنه بوجوبها في موضع على حد قوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم أي متأكدا كالتدب لكل بالغ لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها وأول عبد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الفطر في ثمانية الهجرة (وتشرع) أي تطلب صلاة العيدين (جماعة) وهو أفضل اللالحاج يعني فان الأفضل له صلاة عبد النحر فرادى لكثرة ما عليه من الاشغال في ذلك اليوم ويكره تعدد جماعة بالاجابة وللامام المنع منه ككل مكروه (ولنفرد) ولا خطبة له (ومسافر وحر وعبد وخنثى وامرأة) ولكن (لا) يطلب الحضور مع الجماعة من امرأة (جميلة) وان لم تكن ذات هيئة (ولا) من امرأة (ذات هيئة) وان لم تكن جميلة (اما العجوز فتحضر

وهو السكوت مع الاصغاء
(في وقت الخطبة) ويستثنى
من الانصات أمور مذكورة
في المطولات منها انذار اعمى
أن يقع في بثرو ومن دب اليه
عقرب مثلا (ومن دخل)
المسجد (والامام يخطب
صلى ركعتين خفيفتين ثم
يجلس) وتعبير المصنف
بدخل يفهم ان الحاضر
لا ينشئ صلاة ركعتين سواء
صلى سنة الجمعة أولا ولا
يظهر من هذا المفهوم ان
فعله حرام او مكروه لكن
النووي في شرح المذهب
صرح بالحرمة ونقل
الاجماع عليها عن الماوردي
فصل وصلاة العيدين
اي الفطر والاضحى (سنة
مؤكد) وتشرع جماعة
ولنفرد ومسافر وحر وعبد
وخنثى وامرأة لاجيلة
ولا ذات هيئة اما العجوز
فتحضر

العيد في ثياب يثها
 بلا طيب ووقت صلاة
 العيد ما بين طلوع الشمس
 وزوالها (وهي) أي
 صلاة العيد (ركعتان)
 يحرم بهما بنية عيد الفطر
 أو الأضحية ويأتي بدعاء
 الافتتاح و(يكبر في)
 الركعة (الاولى سبعاً سوى
 تكبيرة الاحرام) ثم يتعوذ
 ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها
 سورة ق جهراً (و) يكبر
 (في) الركعة (الثانية خمساً
 سوى تكبيرة القيام) ثم
 يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة
 اقتربت جهراً (ويخطب)
 ندباً (بعدها) أي الركعتين
 (خطبتين يكبر في) ابتداء
 (الاولى تسعاً) ولاء (و) يكبر
 (في) ابتداء (الثانية سبعاً)
 ولاء ولو فصل بينهما بتحميد
 وتمليل وثناء كان حسناً
 والتكبير على قسمين مرسل
 وهو لا يكون عقب صلاة
 ومقيد وهو ما يكون عقبها
 وبدأ المصنف بالاول فقال
 (ويكبر) ندباً كل من ذكر
 وأنثى وحاضر ومساافر في
 المنازل والطرق والمساجد
 والاسواق (من غروب
 الشمس من ليلة العيد) أي
 عيد الفطر ويستمر هذا
 التكبير (إلى أن يدخل
 الامام في الصلاة) للعيد
 ولا يسن التكبير ليلة عيد
 النوى في الاذكار اختاراه

الفطر عقب الصلوات ولكن النووي في الاذكار اختار انه

سنة ثم شرع في التكبير
المقيد فقال (و يكبر في)
عيد (الاخفى خلف
الصلوات المفروضات) من
مؤداة وفاتنة وكذا خلف
راتبة ونفل مطلق وصلاة
جنازة (من صبح يوم عرفة
الى العصر من آخر ايام
التشريق) وصيغة التكبير
الله اكبر الله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله والله اكبر الله
اكبر والله الحمد الله اكبر
كبير او الحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيلا
لا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده واعز
جنده وهزم الاحزاب وحده
﴿فصل﴾ (وصلاة الكسوف)
لشمس وصلاة الخسوف
للقمر كل منهما (سنة
مؤكدة فان فاتت) هذه
الصلاة (لم تقض) اى لم
يشرع قضاؤها (وبصلى
لكسوف الشمس وخسوف
القمر ركعتين) يحرم بنية
صلاة الكسوف ثم بعد
الافتتاح والتعوذ يقرأ
الفاتحة ويركع ثم يرفع رأسه
من الركوع ثم يعتدل ثم
يقرأ الفاتحة ثانيا ثم يركع
ثانيا اخف من الذى قبله
ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد

(سنة) لان التكبير الواقع في ليلة العيدين عقب الصلوات من افراد عوم التكبير المطلق اذ ليس
في تلك الليلة تكبير مقيد (ثم شرع في التكبير المقيد فتال ويكبر في عيد الاضحي خلف الصلوات
المفروضات) ولو مندورة (من مؤداة وفاتنة) وقضاها في أيام العيد (وكذا خلف راتبة) وصلاة
كسوف واستسقاء (ونفل مطلق) وذى سبب كتحية ووضوء لا سجدة تلاوة وشكر (وصلاة جنازة)
خلاف لصاحب التنقيح اى اذا لم يخف تغير ايمت بنحو ظهور ربح (من) حين فعل (صبح يوم عرفة
الى) زمن عقب فعل (العصر من آخر ايام التشريق) ولا يسن التكبير عقب صلاة عيد الفطر
لعدم وروده والحاج الذى غنى وغيره افيكبر من ظهر النحر لانها اول صلاة تلقاها بعد تحمله باعتبار
وقته الا فضل وهو الضحى فلو قدمه على الصبح أو أخره عن الظهر لم يعتبر ذلك (وصيغة التكبير)
المندوبة التى تداوات عليها الا عصارى فى الترى والامصار (الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
وانه اكبر الله اكبر والله الحمد) ويستحب أن يزيد بعد ذلك كله (الله اكبر كبير او الحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيلا) لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين واوكره الكافرون (لا اله
الا الله وحده صدق وعده) اى فى وعده بنصر نبيه وجنده (ونصر عبده) اى سيدنا محمدا صلى الله
عليه وسلم (واعز جنده) وهم المسلمون وهذه الكلمة قيل انها واردة وقيل لم ترد فى شئ من كتب
الحديث لكنها زيادة لا بأس بها (وهزم الاحزاب) اى كل من قاتل النبي صلى الله عليه وسلم
(وحده) لا اله الا الله والله اكبر لان تلك الزيادة مناسبة لذلك الوقت ولانه صلى الله عليه وسلم قال
نحو ذلك فى الصفا ويسن بعد ذلك الصلاة والسلام كأن يقول اللهم صل على سيدنا محمدا وعلى آل
سيدنا محمدا وعلى أصحاب سيدنا محمدا وعلى أنصار سيدنا محمدا وعلى أزواج سيدنا محمدا وعلى ذرية سيدنا
محمدا وسلم تسليما كثيرا ويا كل أو يشرب فى عيد الفطر قبل الصلاة ولو فى الطريق أو فى المسجد
بل أولى فلا تنحرم بالا كل فى الطريق المروءة لعذره ويسن التمر وكونه وتراعى عسك فى الاضحي
للاتباع وليناز يوم عيد الفطر عما قبله بالمبادرة بالا كل ولندب الفطر يوم النحر على شئ من اضحيته
ويكره ترك ذلك

﴿فصل﴾ فى صلاة الكسوف وما يطلب فعله لاجلها (وصلاة الكسوف للشمس وصلاة
الخسوف للقمر كل منهما) اى الصلاتين (سنة) جماعة وفرادى لحاضر ومساقر للذكر وغيره
(مؤكدة) للامرت تلك الصلاة ولانه صلى الله عليه وسلم صلى لكسوف الشمس والقمر فيكره
تركها وهو مراد الشافعى فى موضع بقوله لا يجوز تركها (فان فاتت هذه الصلاة لم تقض اى
لم يشرع قضاؤها) اى لم يطلب لانها ذات سبب فتفتوت بفواته (وبصلى) اى الشخص (لكسوف
الشمس وخسوف القمر ركعتين) باحد ثلاث كيفيات احداها وهى اقلها أن يصلى هذه الصلاة
ركعتين كسنة الصبح ومحلها ان نواها كالعادة أو اطلق ثانياها وهى اكمل من الاولى ومحلها كالتى
بعدها ان نواها بصفة الكمال (يحرم بنية صلاة الكسوف) ولا بد من تعيين كون الصلاة للشمس
اول القمر (ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة) ثم سورة قصيرة (ويركع ثم يرفع رأسه من الركوع)
قائلا سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ويقول ذلك فى كل رفع وهذا هو المعتمد خلافا لما وردى فى أنه
لا يقول ذلك فى الرفع الاول بل يرفع مكبرا لانه ليس اعتمد الا (ثم يعتدل) اى يقوم قياما ثانيا (ثم
يقرأ الفاتحة ثانيا) ثم يقرأ سورة قصيرة (ثم يركع ثانيا اخف من الذى قبله ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد

السجدين) ويأتى (بطمأنينة في الكل) أى كل ما ذكر من الركوعين والسجدين والاعتدال الثانى وأما الاعتدال الاول فى كل من ركعتين فهو قيام ثان يهوى منه الى الركوع الثانى فهذه ركعة (ثم يصلى ركعة ثانية بقيامين وقراءتين) مع التعوذ دون الافتتاح وهذا من غير ان يطيل القراءة فى قيامى كل ركعة (وركوعين واعتدالين) أى قياما ثانيا واعتدالا (وسجودين) كسائر الصلوات فلا زيادة فى السجود ولا تجوز زيادة ركوع ثالث فاكثرت لئلا يركب الكسوف ولا نقص احد الركوعين اللذين نواهما الانجلاء لان هذه الصلاة ليست نفلا مطلقا ثالثا ما ذكره المصنف كما قال الشارح (وهذا) أى الاكمل (معنى قوله فى كل ركعة منهما) أى الركعتين (قيامان يطيل القراءة فيهما كما سيأتى) وان لم يرض بالتطويل المأمورون الا لعذر كما اذا بدأ بالكسوف قبل الفرض فلا يطيل أى يقرأ فى القيام الاول بعد الفاتحة وسوايقها من افتتاح وتعوذ البقرة وهى أفضل لمن أحسنها أو ندرها وفى القيام الثانى بعد التعوذ والفاتحة كما تلى آية معتدلة منها وفى القيام الثالث بعد ذلك كائنه وخسين منها وفى القيام الرابع بعد ذلك كائنه منها تقريرا فى الجميع (وفى كل ركعة ركوعان يطيل التسبيح فيهما) فيسبح فى الركوع الاول قدر مائة من الآيات المعتدلة من البقرة والثانى قدر ثمانين منها وفى الثالث قدر سبعين وفى الرابع قدر خمسين تقريرا فى الجميع (دون) جنس (السجود فلا يطيله) أى السجود كالجلوس بين السجدين والاعتدال والتشهد وهذا هو الرابع عند جهاير الاصحاب على ما نقله الحلى عن شرح المذهب (وهذا) أى عدم تطويل السجود (احد الوجهين) أو القولين وجرى عليه الرافعى (والصحيح) عند النووي تبعال ابن الصلاح (انه) أى مصلى الكسوف (يطوله) أى السجود (نحو الركوع الذى قبله) أى مقداره وهو الأفضل فيكون السجود الاول نحو الركوع الاول والثانى نحو الثانى وهكذا ولا تجوز اعادة صلاة الكسوف الا اذا صلاها منفردا أو جماعة ثم رأى جماعة يصلونها فيسكن له اعادة ما معهم اذا لم يقع الانجلاء قبل تحرمة والامتنع لانه انشاء صلاة معز والسيبها (ويخطب الامام) ولو امام نحو المسافرين لا امام الفساء من غير تكبير (بعدها أى) الركعتين من (صلاة الكسوف والخسوف خطبتين تخطبني الجمعة فى الاركان والشروط) اما شروطهما فسنهنا كالعيد نعم تحصل السنة هنا بخطبة واحدة على ما قاله بعضهم (ويبحث) الخطيب ندبا (الناس فى الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك) كصوم وصلاة ويحذرهم الغفلة والاعتذار ويكثر الدعاء والاستغفار (ويسر) بالقراءة فى كسوف الشمس) للاتباع صححه الترمذى وغيره ان لم تغرب الشمس وهو فى الصلاة (ويجهر بالقراءة فى خسوف القمر) اجزاء ان لم تطلع الشمس وهو فيها لانها الياءة أو المحنة بها اذا كانت بعد الفجر (وتفوت صلاة كسوف الشمس) اذا لم يشرع فيها (بالانجلاء) لجمعها يقينا (للكسوف) لالبعضها ولا اذا شك فيها لحيولة سحاب لان الاصل بقاء الكسوف ولا نظرى هذا الباب لقول المنجمين مطلقا وان كثروا لانه تخمين وان اطرده (وبغروبها) أى الشمس (كاسفة) لزوال سلطانها والانتفاع بها بعد الغروب (وتفوت صلاة خسوف القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) لجمعها (وطلوع الشمس) لزوال سلطانها والانتفاع به بعد طلوعها (لا) تفوت (بطلوع الفجر) وهو خاسف لبقاء ظلمة الليل والانتفاع بضوئها الشروع فيها اذا خسف بعد الفجر وان علم طلوع الشمس فيها لانه لا يؤثر (ولا) تفوت (بغروبها) أى القمر ولو بعد الفجر كالوفاغ تحت

السجدين بطمأنينة فى الكل ثم يصلى ركعة ثانية بقيامين وقراءتين وركوعين واعتدالين وسجودين وهذا معنى قوله (فى كل ركعة) منهما (قيامان يطيل القراءة فيهما) كما سيأتى (و) فى كل ركعة (ركوعان يطيل التسبيح فيهما دون السجود) فلا يطوله وهذا احد وجهين لكن الصحيح انه يطوله نحو الركوع الذى قبله (ويخطب) الامام (بعدها) أى بعد صلاة الكسوف والخسوف (خطبتين) تخطبني الجمعة فى الاركان والشروط ويبحث الناس فى الخطبتين على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق ونحو ذلك (ويسر) بالقراءة (فى كسوف الشمس ويجهر) بالقراءة (فى خسوف القمر) وتفوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء للكسوف وبغروبها كاسفة وتفوت صلاة خسوف القمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا يظلوع الفجر ولا بغروبها خاسفا فلا تفوت الصلاة

فصل في أحكام صلاة

الاستسقاء أى طلب السقيا
من الله تعالى (وصلاة
الاستسقاء مسنونة) لمقيم
ومسافر عند الحاجة من
انقطاع غيث أو عين ماء
وتحذو ذلك وتعاد صلاة
الاستسقاء ثانياً وأكثر من
ذلك ان لم يسقوا حتى يسقيهم
الله (فيأمرهم) ندباً (الامام)
ونحوه (بالنوبة) ويلزمهم
امتنثال أمره كما أفنى به
النوى والتوبة من الذنب
واجبة أمر الامام بها أولاً
(والصدقة والخروج من
المظالم للعباد) ومصلحة
الاعداء وصيام ثلاثة أيام
قبل ميعاد الخروج فيكون
به أربعة (ثم يخرج بهم في
اليوم الرابع) صياماً غير
متطيين ولا متزينين بل
يخرجون (في ثياب بذلة)
بوحدة مكسورة وذال
معجزة ساكنة ما يلبس من
ثياب المهنة وقت العمل
(واستكانة) أى خشوع
(وتضرع) أى خضوع وتذل
ويخرجون معهم الصبيان
والشيوخ والعجائز والبهايم
(ويصلى بهم) الامام أو نائبه
(ركعتين كصلاة العيدين)
في كيفيتهما من الافتتاح
والتعوذ والتكبير سبعاً في
الركعة الاولى وخمساً في
الركعة الثانية يرفع يديه

المحاسب كاستسقاء بقاء محل سلطانه والانتساع به ولا يفوت ابتداء الخطبة بالانجلاء لان خطبته
صلى الله عليه وسلم انما كانت بعده

فصل في احكام صلاة الاستسقاء وما يتعلق بها (أى طلب السقيا) للعباد (من الله تعالى)
عند حاجتهم اليها لهم أو لغيرهم فالاستسقاء ثلاثة أنواع ادناها مجرد الدعاء وأوسطها الدعاء خلف
الصلوات ولونفلا وفي نحو خطبة الجمعة والافضل ان يكون بالصلاة والخطبة (وصلاة الاستسقاء
مسنونة) مؤكدة مالم يأمر بها الامام والا وجبت (لمقيم ومبتافر عند الحاجة) للماء (بن) اجل
(انقطاع غيث أو عين ماء ونحو ذلك) كملوحة الماء أو قلته بحيث لا يكفي وان كان المحتاج لذلك
طائفة مسلمين قليلة فيسأل غيرهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم ان كانوا فسقة أو مبتدعة لم يفعل
لهم لثلاثتن العامة حسن طريقهم (وتعاد صلاة الاستسقاء ثانياً وأكثر من ذلك ان لم يسقوا حتى
يسقيهم الله) ثم ان اقتضى الحال تأخير الصلاة اعيدت الصلاة مع الصوم والا اعيدت الصلاة
وحدها (فيأمرهم ندباً الامام ونحوه) كالقاضي والمطاع (بالنوبة) من جميع المعاصي الفعلية
والقولية بشروطها الثلاثة وهى الندم فى الماضى والخروج من التلبس بها فى الحال والعزم على
ان لا يعود الى المعاصي فى المستقبل ان تيسر منه والا كيجوب بعد زناه لم يشترط فيه العزم على
عدم العود له بالاتفاق (ويلزمهم امتثال أمره) أى الامام ونائبه (كما أفنى به النوى) فيصير الصوم
بأمره واجباً ويجب فيه تبييت النية فان تركه اثم (والتوبة من الذنب واجبة) فور اجتماع (أمر
الامام بها أولاً) فأمر الامام بها تأكيد (والصدقة) ويكتفى باقل ما ينطلق عليه الاسم (والخروج
من المظالم للعباد) من دم أو عرض أو مال وهذا معطوف على قول المصنف بالتوبة من عطف الجزء
على السكل لانه من جملة اركان التوبة (ومصلحة الاعداء) أى فى عداوة لغير الله تعالى وهذا من
جملة الخروج من المظالم (وصيام ثلاثة أيام) متتابعة وبصوم الامام معهم ولو صام فى هذه الايام
عن نذر عليه أو قضاء أو كفارة أو عن يوم الاثنين والخميس كفى لان المقصود وجود صوم فيها وذلك
(قبل ميعاد) يوم (الخروج فيكون) أى الصوم (به) أى يوم الخروج (أربعة) من الايام لان لكل
من هذه المذكورات أثر فى اجابة الدعاء وللصوم أثر فى استقامة القلب فانه يعين على رياضة
النفس وخشوع القلب (ثم يخرج) أى الامام أو نائبه (بهم) أى بالناس الى الصحراء حيث لا عذر
للتباعد الا فى مكة ويث المقدس كما نقله ابن حجر عن جمع والان قل المستسقون فالمسجد مطلقاً
لهم افضل كما نقله ابن حجر عن الدارمى (فى اليوم الرابع) من صيامهم (صياماً) ان خرجوا أول النهار
والا لم يستصوموا (غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون فى ثياب بذلة بوحدة مكسورة وذال
معجزة ساكنة) وهى (ما يلبس) من الثياب التى لم تكن جديدة (من ثياب المهنة وقت العمل)
ومباشرة الخدمة (و) مع (استكانة أى خشوع) وهو حضور القلب وسكون الجوارح وخفض
الصوت ويراد به أيضاً التذلل (و) مع (تضرع أى خضوع وتذل) الى الله تعالى فى كلامهم
ومشيهم وجلوسهم ويخرجون من طريق ويرجعون فى أخرى مشاة فى ذهابهم (ويخرجون معهم)
ندباً (الصبيان) ولو غير مميزين (والشيوخ والعجائز والبهايم) ويصلى بهم الامام أو نائبه ركعتين
للتباعد رواه الشيخان (كصلاة العيدين فى كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبعاً فى
الركعة الاولى وخمساً فى الركعة الثانية يرفع يديه) ولا يخفى ان التكبير قبل التعوذ وبعد الافتتاح

ويقف بين كل تكبيرتين كلمة معتدلة ويقرأ في الأولى ق أو سبح اسم ربك وفي الثانية اقتربت الساعة أو سورة الغاشية بكاملهما جهر الكن تجوز زيادة هذه الصلاة على ركعتين بخلاف العيد ولكن لا توقت بوقت عيد ولا غيره فتصلي في أي وقت كان من ليل أو نهار ولو في وقت الكراهة لأنها ذات سبب فدارت مع سببها (ثم يخطب) أي الامام (ندبا خطبتين كخطبتي العيدين في الأركان وغيرها) من الشروط والسنن فالشروط هنا سنة كما مر في الكسوف والعيد لكن يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة كما مر في الكسوف كذا في التحفة (لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير أو لهما في خطبتي العيدين فيتمتع الخطبة الأولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعا وصيغة الاستغفار استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه) ويسن أن يقول بعد ذلك توبة عبد ظالم لنفسه لا يملك ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ويبدل ما يتعلق بالفطرة والاضحية بما يتعلق بالاستسقاء (وتكون الخطبتان بعد هاتين الركعتين) وتجزئ الخطبتان قبلهما لكنه خلاف الأفضل (ويحول الخطيب رداه) أي المربع عند استقباله القبلة وهو في مقدار ثلث الخطبة الثانية (فيجعل يمينه يساره) وعكسه للاتباع وحكمته التفاضل بتغير الحال إلى الرخاء ويكره تركه (و) ينكس رداه إن كان غير مدور ومثل وطويل بحيث يجعل (أعلاه أسفله) وعكسه أما هذه الثلاثة فليس فيها إلا التحويل اتفاقاً لان التنكيس وإن أمكن لكنه متعسر (ويحول الناس) أي الذكور فقط في حال جلوسهم (أرديتهم مثل تحويل الخطيب) وتنكيسه للاتباع (ويكثر) أي الامام في الخطبتين (من الدعاء) بالمأثور هنا وسياًتي قال في شرح الروض وليكن من دعائه اللهم أنت أمرتنا بدعائك ووعدتنا بأجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فاجبنا كما وعدتنا ومن دعاء الكرب وهو لا إله إلا الله العظيم الحليم لا إله إلا الله رب العرش العظيم لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرضين رب العرش العظيم يا حي يا قيوم برحمتك استغيث ومن قول اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة إلى آخره ويبالغ في الدعاء (سر أو جهر الخ) أي في الوقت الذي يسر الخطيب فيه بالدعاء (سر القوم بالدعاء وحيث جهر) أي وفي الوقت الذي يجهر فيه بالدعاء (أتمنوا على دعائه) ويرفعون أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أكنهم إلى السماء للاتباع (ويكثر الخطيب) في أثناء الخطبتين (من الاستغفار) وهو سبب في كثرة الرزق ويقول ما قال آدم عليه السلام ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وكما قال موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وكما قال يونس عليه السلام لا إله إلا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين (ويقول ما قاله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدراراً أي كثير الدر أي الماء الآية) أي اقرأ بقية الآية وهي ويمدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً ويكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً لأن ذلك أرجى لحصول المقصود (وفي بعض نسخ المتن زيادة وهي ويدعو) في الخطبة الأولى (بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بدعائه الذي دعاه في خطبته وهو (اللهم سقيا رحمة) بضم السين أي اسقنا سقيا ووصول خير (ولاستقيا عذاب) أي لا تسقنا سقيا ووصول شر (ولا محق) أي اذهب البركة (ولا بلاه) أي اختار بالشر (ولا هدم) بسكون الدال أي ولا سقيا شئ ضار يهدم المساكن (ولا غرق) أي هلاك بالماء وإذا تضرعوا بكثرة المطر قالوا (اللهم على الظراب) بكسر الظاء وهو جبل صغير أي اجعل المطر نازلاً على الروابي

(ثم يخطب) ندبا خطبتين
نخطبتي العيدين في الأركان
وغيرها لكن يستغفر الله
تعالى في الخطبتين بدل
التكبير أو لهما في خطبتي
العيدين فيتمتع الخطبة
الأولى بالاستغفار تسعا
والخطبة الثانية سبعا وصيغة
الاستغفار استغفر الله
العظيم الذي لا إله إلا هو
الحي القيوم وأتوب إليه
وتكون الخطبتان (بعدهما)
أي الركعتين (ويحول)
الخطيب (رداه) فيجعل
يمينه يساره وأعلاه أسفله
ويحول الناس أوديتهم مثل
تحويل الخطيب (ويكثر
من الدعاء) سر أو جهر
خفيث أسر الخطيب أسر
القوم بالدعاء وحيث جهر
أتمنوا على دعائه (و) يكثر
الخطيب من (الاستغفار)
ويقول ما قاله تعالى استغفروا
ربكم انه كان غفارا يرسل
السماء عليكم مدراراً الآية
وفي بعض نسخ المتن زيادة
وهي (ويدعو بدعاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم اللهم
اجعلها سقيا رحمة ولا تجعلها
سقيا عذاب ولا محق ولا بلاه
ولا هدم ولا غرق اللهم على
الظراب

(والأكام) وهى التلال المرتفعة التى لا تبلغ ان تكون جبالا (ومنابت الشجر وبطون الاودية
 (اللهم حوالينا) بفتح اللام وهو جمع على صورة المثني ونقل عن النووى انه مثنى مفردة حوال أى
 انزل المطر فى الجهات التى تحيط بنا (ولا علينا) أى ولا تجعله واقعا علينا فى الابنية والبيوت وهذا
 الدعاء من اللهم على الظراب الى هنا لا يقال فى الخطبة ولا قبل نزول المطر بل عند الضرر بكثرة
 المطر ولا يصلى لتضررهم بكثرة المطر جماعة بل فرادى بنية رفع المطر قياسا على ندب ذلك للصواعق
 والزلازل والخسوف ويدعوى فى الخطبة الاولى أيضا بما رواه الشافعى عن سالم بن عبد الله بن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قال (اللهم اسقنا غيثا) أى مطرا (مغيثا) أى منقذا من
 الشدة بارائه واشباعه (هنيئا) أى سهلا طيبا لا يشق به شارب به (مريئا) أى لا ينشأ منه غصص فى
 الباطن لشاربه (مريعا) بفتح الميم وكسر الراء أى ذاربع أى غصاه وروى عن عابكسر التاء المثناة
 فوق أى ذانم وروى أيضا مريعا بالياء الموحدة أى ذاتمار (سحا) أى منصبا (عاما) أى شاملا
 للمحتاجين (غذا) أى كثيرا (طبعا) أى مغطيا للارض (مجللا) أى بعم الارض أو يحصل قصب
 الزرع (داعا) أى مستمر انفعه الى انتهاء الحاجة اليه فى كل زمن (الى يوم الدين) أى القيامة
 (اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين) أى لا يسين من رحمة الله تعالى بسبب تأخير الغيث
 (اللهم ان بالعباد والبلاء من الجهد) أى المشقة (والجوع) ولفظ الحديث واللاء أى شدة
 الجوع (والضنك) أى الضيق (مالا تشكوا الا اليك) لانك القاذر على النفع والضرر قوله بالعباد خبر ان
 مقدم وقوله ما اسمها وقوله من الجهد بيان لما تقدم عليها والتقدير ان الذى لا تشكوه الا اليك من
 الجهد وما بعده واقع بالعباد (اللهم أنبت لنا الزرع وأدر) بتشديد الراء (لنا الضرع) أى اجعل
 الثدى منصبا للين (وأنزل علينا من بركات السماء) أى خيراتها وهو المطر (وأنبت لنا من بركات
 الارض) أى خيراتها وهو النبات والثمار وفى الحديث بعد ذلك اللهم ارفع عنا الجهد والجوع
 والعري (واكشف عنا من البلاء) أى الحسالة الشاقة (مالا يكشفه غيرك اللهم اننا نستغفرك انك
 كنت غفارا فارسل السماء) أى المطر (علينا مدرارا) أى كثير الدراى الصب (ويغتسل) أى يتوضأ
 ندبا أى كل احد (فى الوادى اذا سال) أى مأوى (ويسبح للرع والبرق) فيقول ثلاث مرات عند
 سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته أى سبحان الله الذى ينزهه الرعد
 ملتبسا بحمده تعالى وينزهه الملائكة من اجل خوفهم منه تعالى وعند رؤية البرق سبحان من
 يريك البرق خوفا وطمعا (انتهت الزيادة وهى لطولها لا تناسب حال المتن من الاختصار والله اعلم)
 لكن فيها فائدة جليلة من حيث التعليم ففائدة القراءة على الاحجار للاستسقاء أمر مستحسن
 مروى عن حسن البصرى وابن سيرين وغيرهما يقرأ على سبعين الف حصاة على كل واحدة مرة
 قوله تعالى وهو الذى ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد وقرأ هذا
 الدعاء فى رأس كل مائة اللهم لاتهلك بلادك بذنوب عبادك ولكن برحمتك الشاملة اسقنا ماء غدا
 تحيى به الارض وتروى به العباد انك على كل شئ قدير ثم ترمى الحصيات فى ماء جار أو راكد وأهل
 المغرب يستسقون بالصلاة النارية وهى هذه اللهم صل صلاة كاملة وسلم سلاما تاما على سيدنا
 محمد الذى تنحل به العقد وتنفرج به الكرب وتقضى به الحوائج وتنال به الرغائب وحسن الخواتم
 ويستسقى الغمام بوجهه الكريم وعلى آله وصحبه كل لمحنة ونفس بعدد كل معلوم لك فانهم يقرؤنها فى

والأكام ومنابت الشجر
 و بطون الاودية اللهم
 حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا
 غيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا
 سحاما مغدا طبعا مجللا
 دائما الى يوم الدين اللهم
 اسقنا الغيث ولا تجعلنا من
 القانطين اللهم ان بالعباد
 والبلاء من الجهد والجوع
 والضنك مالا تشكوا الا
 اليك اللهم أنبت لنا الزرع
 وأدر لنا الضرع وأنزل علينا
 من بركات السماء وأنبت لنا
 من بركات الارض واكشف
 عنا من البلاء مالا يكشفه
 غيرك اللهم اننا نستغفرك انك
 كنت غفارا فارسل السماء
 علينا مدرارا ويغتسل فى
 الوادى اذا سال ويسبح
 للرع والبرق انتهت الزيادة
 وهى لطولها لا تناسب حال
 المتن من الاختصار والله اعلم

مجلس واحد بعد أربعة آلاف وأربعمائة وأربع وأربعين مرة قال بعضهم يستحب الاستسقاء بهذه الصلاة كما تستحب قراءة هذه الصلاة لقضاء الخواج ومما ينفع للاستسقاء أيضا التوسل بالاستغفار والاحسن مع الجماعة بأن يذكر مائة الف مرة استغفر الله واتوب إليه كما قال بعضهم من أراد أن يرزق مالا أو ولدا أو بستانا أو غير ذلك فليكثر من الاستغفار كما دلت عليه الآية الكريمة ﴿فصل﴾ (في كيفية صلاة الخوف وانما أفرد بها المصنف عن غيرها من الصلوات بترجمة) وهي الفصل المذكور (لأنه يحتمل) أي يغتفر (في إقامة الفرض) والنفل غير النفل المطلق والاداء والقضاء في الجماعة وغيرها ولو في الحضر (في الخوف مالا يحتمل) أي مالا يغتفر (في غيره) أي غير الخوف وهو الامن وحاصل الصلاة التي تفعل في الخوف انها ان كانت فرضا أو نفلا مؤقتا تشرع فيه الجماعة جاز فعلها في هذه الانواع وان لم تشرع في النفل جماعته لم يجز الا في شدة الخوف فقط كذا السبب من كسوف وهذا في الاداء اما القضاء فان كان قائما بعد ذلك فلا يفعل الا ان خاف الموت وان كان بغير عذر فعل في هذه الانواع (وصلاة الخوف) أي الصلاة فيه (انواع كثيرة تبلغ ستة اضرب كما في صحيح مسلم) اختار الامام الشافعي منها أربعة (واقصر المصنف منها على ثلاثة اضرب أحدها ان يكون العدو في غير جهة القبلة) أو فيها وثم سائر يمنع رؤية العدو (وهو) أي العدو (قليل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو) وخيف هجومه عليهم في الصلاة (فيفرقهم) أي القوم (الامام) أي امام الجيش (فرقتين فرقة تقف في وجه العدو وتحرسه) حين صلاة الامام بالفرقة الاولى (وفرقة تقف خلفه أي الامام فيصلي) أي الامام ندبا مرتين كل مرة بفرقة والمرة الثانية للامام نافلة وكرهه اقتداء المفترض بالمتنفل محلها في الامن وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل موضع من نجد بارض غطفان رواها الشيخان أو يكون العدو في غير القبلة أو فيها وثم سائر فتقف فرقة في وجه العدو وللحراسة ويصلي الامام (بالفرقة التي خلفه ركعة) من الثنائية بعد ان ينحاز بهم الى مكان منعطف لا يبلغهم سهام العدو فيمسه (ثم بعد قيامه) أي الامام (للكعة الثانية) فارقه بالنية والابطاط صلاتها ولا تسلم لهنية المفارقة الا بعد تمام الانتصاب لانه قائم أيضا فيكون انتصابها في حال القدوة وتجوز نية المفارقة عند ابتداء القيام ونجب عند ركوعها (تتم لنفسها بقية صلاتها) وهي ركعة ثانية (وتعصى) أي تذهب هذه الفرقة (بعد فراغ صلاتها الى وجه العدو وتحرسه وتأتى الطائفة الاخرى التي كانت حارسة في الركعة الاولى) والامام ينظرهم ويقرأ ندبا في انتظاره في القيام الفاتحة وسورة طويلة الى ان يجيئوا اليه ثم يزيد من تلك السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ان بقي منها قدرها والافن سورة أخرى لتحصل لهم قراءة الفاتحة وشئ من السورة لان القيام ليس محل ذكر (فيصلي الامام بها ركعة) ثانية بعد اقتدائها به (فاذا جلس الامام للتشهد فافارقة) من غير نية بان قاموا فور الانهم مقتدون به حكما (وتتم لنفسها) ثانیتها (ثم ينظرها الامام) بان يتشهد ندبا في انتظارها في الجلوس ويدعو الى ان يجلسوا معه ويفرغوا من تشهدهم بكاله لان الصلاة ليس فيها سكوت (ويسلم بها) فتحوز فضيلة التحلل مع الامام كما حازت الاولى فضيلة التحرم معه (وهذه) أي الكيفية (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) موضع من نجد في أرض غطفان رواها الشيخان أيضا (سميت) أي هذه البقعة (بذلك) لقطع جلود اقدام الصحابة فيها فكانوا يلفون عليها الخرق وهو يسمى رقاعا وقيل لترقع

﴿فصل﴾ في كيفية صلاة الخوف وانما أفرد بها المصنف عن غيرها من الصلوات بترجمة لانه يحتمل في إقامة الفرض في الخوف مالا يحتمل في غيره (وصلاة الخوف) أنواع كثيرة تبلغ ستة اضرب كما في صحيح مسلم اقتصر المصنف منها (على ثلاثة اضرب أحدها أن يكون العدو في غير جهة القبلة) وهو قليل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو (فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو) تحرسه (وفرقة) تقف (خلفه) أي الامام (فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بعد قيامه للركعة الثانية (تتم لنفسها) بقية صلاتها (وتعصى) بعد فراغ صلاتها (الى وجه العدو) تحرسه (وتأتى الطائفة الاخرى التي كانت حارسة في الركعة الاولى) (فيصلي) الامام (بها ركعة) فاذا جلس الامام للتشهد فافارقة (وتتم لنفسها) ثم ينظرها الامام (ويسلم بها) وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع سميت بذلك

صلاتهم فيها لان بعضها جماعة وبعضها فرادى وبعضها فيه الاقتداء بحقيق وبعضها
الاقتداء فيه حكمى وقيل (لانهم) أى الصحابة (رفعوا فيها) أى تلك البقعة (راياتهم) أى وضعوا
الخرق فى تلك البقعة فى مواضع الانهاج من اعلامهم (وقيل غير ذلك) فقول باسم جبل هناك فيه
بياض وجمرة وسواد يقال له الرقاع وقيل باسم شجر هناك وهذه الكيفية افضل من بطن نخل
وعسفان لانها اخف واعدل بين الطائفتين ولصحتها بالاجماع فان صلى مغرباً بهذه الكيفية فصلى
بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه بل هو مكره وينظر الثانية اذا صلى بالاولى
ركعتين فى جلوس تشهد الاول اوقيام الثالثة وانتظارها فى القيام افضل منه فى التشهد لبنيانه
على التطويل بخلاف التشهد الاول اوصلى بهم رابعة فيصلى بكل من الفرقتين ركعتين تسوية
بينهم ما والا فضل انتظار الثانية فى قيام الثالثة هنا ايضاً ولو فرقههم اربع فرق فى الرابعة وثلاثاً
فى الثالثة وصلى بكل فرقة ركعة وفارقه كل من الثلاث الاول وصلت لنفسه ما بقى عليها وهو
منتظر فراغها ومجى الاخرى فى القيام ثم تجب الرابعة فيصلى بها ركعة وتأتى بالباقي وهو منتظر
لهاقى التشهد ثم يسلم بها صحت صلاة الجميع اذ لا محذور فى ذلك لجوازه فى الامن ويندب له ولهم
غير الفرقة الاولى سجود السهو لمخالفة الوارد بالانتظار فى غير محله لان الامام متى خالف الوارد
ندب له سجود وتطرق الخلل منه الى المأمومين والحاصل ان سهو المأموم حال اقتدائه ولو
حكما محمول عنه وان سهوا الامام يلحق من حضره أو تأخر عنه لامن فارقه قبله (و) الضرب
(الثانى ان يكون) اى العدو (فى جهة القبلة فى مكان لا يستترهم عن اعين المسلمين شئ وفى
المسلمين كثرة تحتل تفرقهم) بان يكافئ منا العدو وادنى مراتب الكثرة ان يكون مجموعنا مثلهم
بان تكون مائة وهم مائة مثلاً وهذه الشروط الثلاثة لصحة الصلاة وجوازها فلا يصح مع فقد شرط
منها ولا تتوقف على ضيق الوقت (فيضعهم) اى القوم (الامام صفين مثلاً ويحرم بهم جميعاً)
ويستمر معهم الى ان يعتدل لان محل الحراسة للساجدين الاعتدال (فاذا سجد الامام فى الركعة
الاولى سجد معه احد الصنفين سجدتين ووقف الصنف الاخر) اى استمر واقفاً (يحرمهم) اى
الساجدين مع الامام فى الاعتدال وان طال للضرورة واختص الاعتدال بالحراسة لانه وقوف
يمكن فيه القتال (فاذا رفع الامام) ومن معه (رأسه) من السجدة الثانية (سجدوا) أى
الحارسون (ولحقوه) فى قيام الركعة الثانية ليمرأ بالكل وسجد معه فى الركعة الثانية من حرس
أولاً وحرس الاخرين فاذا اجلس الامام سجد من حرس فى الركعة الثانية (ويتشهد الامام
بالصنفين ويسلم بهم وهذه) أى الكيفية (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان) بضم العين
(وهى قرية فى طريق الحاج المصرى بينها وبين مكة من حلتان سميت) أى هذه القرية (بذلك)
لعسف السبول) اى تسلطه وأخذه (فيها) اى على تلك القرية رواها مسلم ولو حرس فى الركعتين
فرقنا صف على المناوبة فرقة فى الاولى وفرقة فى الثانية ودام غيرهما على المتابعة جاز قطع الحصول
المقصود وهو الحراسة وكذا يجوز ان تحرس فيه ما فرقة واحدة ولو واحد فى الاصح اذ لا محذور فى
ذلك (و) الضرب (الثالث ان يكون) أى فعلهم الصلاة (فى شدة الخوف) بان لم يأمنوا بهجوم
العدو عليهم لو ولوا عنه كما فى بطن نخل وذات الرقاع أو انقسموا فرقين كما فى عسفان وان لم يلتحم
قتال بل وان لم تكن شدة الخوف من قتال وانما كانت فى هرب حلال كهرب من نحو سبيل

لانهم رفعوا فيها راياتهم
وقيل غير ذلك (والثانى
ان يكون فى جهة القبلة)
فى مكان لا يستترهم عن
اعين المسلم بن شئ وفى
المسلمين كثرة تحتل تفرقهم
(فيضعهم الامام صفين)
مثلاً (ويحرم بهم) جميعاً
(فاذا سجد) الامام فى
الركعة الاولى (سجد معه
احد الصنفين) سجدتين
(ووقف الصنف الاخر
يحرمهم فاذا رفع) الامام
رأسه (سجدوا ولحقوه)
ويتشهد الامام بالصنفين
ويسلم بهم وهذه صلاة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعسفان وهى قرية فى
طريق الحاج المصرى
بينها وبين مكة من حلتان
سميت بذلك لعسف
السبول فيها (والثالث
ان يكون فى شدة الخوف

أو سبغ لم يجز عدمه أو من كفار زاد وأعلى ضعفنا أو من غريم وهو معسر ولا بينة له أو من قاصد نحو ماله أو من مقتصر رجاءه (و) لاسيما (التحام الحرب) أي القتال فلم يتمكنوا من تركه بحال باختلاط بعضهم ببعض تشبيها باختلاط لجة الثوب بسداه والمراد بالالتحام أن يصل كلا منهم سلاح الآخر حتى يبدل ذلك لتقارب لحم بعضهم من بعض أو لصوقه به كما قال الشارح (هو) أي التحام الحرب (كناية عن شدة الاختلاط بين القوم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض) أو عن وصول سلاح أحد الفريقين للآخر (فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدر على النزول أن كانوا ركبا ولا على الانحراف أن كانوا مشاة فيصلي) أي (كل من القوم كيف أمكنه راجلا أي ماشيا أو راكبا) أن احتاج إلى الركوب ولو في أثناء الصلاة ولو آمن راكب نزل فوراً وجوباً وبني أن لم يستدبر القبلة ويكره انحرافه عنها عينة أو يسيرة ولا يجوز تأخير الصلاة عن الوقت (مستقبل القبلة وغير مستقبل لها) سواء حالة التحرم وغيرها للضرورة ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت جهتهم كالمأمومين حول الكعبة نعم يجوز التقدم هنا على الإمام للضرورة بل الجماعة لهم حيث لم يكن الانفراد هو الحزم أفضل كما في الأمن أما لو انحراف عن القبلة للحاجة القتال بل لنحو جراح دابته وطال الزمان بطلت صلاته (ويعذرون في الاعمال الكثيرة في الصلاة كضربات متوالية) وركض كثير الحاجة إليها ما حيث لا حاجة فتبطل قطعاً في ضياع أو نطق بدونه لعدم الحاجة إليه بل الساكت أهيب ويعذرون في إيماء بالركوع والسجود عند العجز عنه ما وليكن السجود أخفض ليمتدح عن الركوع ويعذرون في حمل نحو سلاح ما طغى نجس لا يعفى عنه محتاج إلى امساكه وإن لم يضطروا إلى جملة وتقضى صلاتهم لندرة عذرهم فإن لم يحتج إليه القوة أو جعله في قرابه تحت ركابه إلى أن يفرغ أن قل زمن هذا الجعل بأن كان قريباً من زمن اللقاء ويغفر لهم جملة هذه اللحظة اليسيرة لما في القائه من التعريض لاضرار المال مع أنه يغتفر هناماً لا يغتفر في غيره ومن ثم لم تكن الأنواع الثلاثة كما هنا والمعتمد أنه مادام برجوا لا من لا يفعل هذه الصلاة فإن رجاءه ولو بقدر ركعة في الوقت وجب التأخير فإن لم يرج إلا من فله فعلها أول الوقت قياساً على فاقد الطهورين وأما باقي الأنواع فلا يشترط فيه ذلك

فصل في ما يحل استعماله وما لا يحل من (اللباس) والخاتم (ويحرم على الرجال) المكافين وقت الاختيار ولو احتمالاً كالخناثا (لبس الحرير) ولو غير منسوج دون اتخاذه (والتختم) بالرفع أي لبس الخاتم (بالذهب) وكذا سائر أنواع الحلى وهذا ساقط من بعض نسخ المتن وخرج الفضة فإنه يجوز التختم بها للرجل بل يسن ما لم يسرف فيه عرفاً بخلاف الختم فيحرم ولو من الفضة (و) يحرم استعمال (القز في حالة الاختيار) وكذا يحرم استعمال ما ذكر (أي الحرير) على جهة الاقتراض لنحو جلوسه أو قيامه (وغير ذلك) كستر وغيره (من وجوه الاستعمالات) أي عما بعد استعماله عرفاً لا لنحو من شبه عليه لأنه لم يفارقه له حالاً لا بعد استعماله عرفاً ويحل الجلوس على حرير فرش عليه ثوب أو غيره ولو رقيقاً أو مهلهلاً ما لم يس الحرير من خلاله سواء اتخذه لذلك أم لا (ويحل للرجال لبسه) أي الحرير (للضرورة كحرو بردمه لكين) وجأه حرب ولم يجد غيره يقوم مقامه في الجهاد أو مضرين ضرراً يبيح التيمم كالخوف على عضو أو منفعة وللحاجة كحرب يابس ودفع قل وستر عورة في الصلاة وعن أعين الناس وفي الخلوة إذا لم يجد غيره ويحرم أيضاً على من

والتحام الحرب) هو كناية
عن شدة الاختلاط بين
القوم بحيث يلتصق لحم
بعضهم ببعض فلا يتمكنون
من ترك القتال ولا يقدر
على النزول أن كانوا ركبا
ولا على الانحراف أن كانوا
مشاة (فبصلي) كل من
القوم (كيف أمكنه
راجلا) أي ماشياً (أو
راكباً مستقبل القبلة وغير
مستقبل لها) ويعذرون
في الاعمال الكثيرة في
الصلاة كضربات متوالية
فصل في اللباس
(ويحرم على الرجال لبس
الحرير والتختم بالذهب)
والقز في حالة الاختيار
وكذا يحرم استعمال
ما ذكر على جهة الاقتراض
وغير ذلك من وجوه
الاستعمالات ويحل
للرجال لبسه للضرورة
كحرو بردمه لكين

ذكر استعمال المنسوج كله أو بعضه بذهب أو فضة والمموه بأحدهما إذا حصل من المنسوج والمموه شيء بالعرض على النار ومن المموه أطراف الشاشات التي فيها قصب فيجل ذلك إن لم يحصل منه شيء بالعرض على النار والاحرم نعم إن قلدا بأخشفة جازفانه يجوز عنده إذا كان قدر أربع أصابع (ويجل للنساء) اجساعا (لبس الحرير واقتراشه) وسائر أوجه الاستعمالات والتختم بالذهب والتحلي به (ويجل) على الأصح (للولى الباس الصبي الحرير) وكل ما يجوز للمرأة (قبل سبع سنين وبعدها) إلى البلوغ ومثل الصبي المجنون فيجوز الباس كل منهما من أعلام من ذهب حيث لا سرف عادة نعم لا خلاف في جواز ذلك لهما يوم العيد لأنه يوم زينته (وقليل الذهب وكثيره أى استعملهما في التحريم سواء) على الرجال الانفاواغلة وسنا فيجل اتخاذ ذلك من ذهب لمقطوعها وعلى النساء إلا حليها على العادة ومحل حل الذهب في الاغلة ما لم تكن أغلة إهمام وخرج باغلة أغلطان من أصبع واحدة بخلاف الاغلة الواحدة ولومن الأصابع الأربعة من كل يد (وإذا كان بعض الثوب أربسما أى حريرا وبعضه الآخر قطننا أو كنانا مثلا) أى أوصوفاً وغيره (جاز للرجل لبسه) أى ذلك الثوب (ما لم يكن الأربسما غالباً على غيره) أى أكثر وزناً تغليبا لحكم الأكثر ولو ظنا (فإن كان غير الأربسما غالباً) فيجوز لبس الاطالسة وإن كان ظاهرها من الحرير أكثر (وكذا إن استويا) وزناً ولو ظنا (في الأصح) فيجوز لبسه إذا لم يسمى ثوب حرير ولا عبرة بالظهور مطلقاً ولو شك في الاستواء فلا يصل الحل على الأوجه كذا في النخعة والقز هو ما يخرج منه الدود حياً فيكمد لونه ولا يقصد للزينة والأربسما هو ما ماتت فيه الدودة والحرير يعمهما ويحل للأردي لبس الثوب المتنجس في غير الصلاة ونحوها إن كان جافاً وبدنه كذلك لا جلد كلب وخنزير وفرع أحدهما فلا يجل لبسه لغلظ نجاسته إلا لضرورة كفتحة قتال أو خوف نحو برد ولم يجد غيره أما استعماله في غير اللبس كاقتراشه فيجل قطعاً ويحرم أيضاً لبس جلد الميتة من غير ذلك في حال الاختيار في الأصح لنجاسته عينية

فصل فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (وجمله وتغزيرة أهله) (ويلزم على طريق فرض الكفاية) اجساعاً على كل من علم بالميت أو قصر لكونه بقربه وينسب في عدم البحث عنه إلى تقصير (في الميت) أى بسبب الميت (المسلم غير المحرم) بحج أو عمره (والشهيد) وغير السقط (أربعة أشياء غسله) ولو غريقاً أو تيممه كالحرق بالنار وكان بحيث لو غسل تهرى وكما لو لم يوجد إلا أجني في المرأة أو أجنبية في الرجل فيميت الميت فيه ما جائل نعم الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ومثل الصغير الخنثى الكبير (وتكفينه) بعد غسله أو بدله بماله لبسه حياً من حرير وغيره (والصلاة عليه) بعد الغسل أو بدله وجوباً فلو تعذر طهره كأن وقع في حفرة أو وقع عذراً أخرجه وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين ندباً بل تركه الصلاة عليه قبل تكفينه لأن ذلك يشعربالاهانة بالميت (ودفنه) في قبره ولو لنحو ذى وقائل نفسه قياساً على غيره وما الحق بالدفن كالتفائه في البحر وبناء دكة عليه على وجه الأرض إذا لم يمكن الحفر ويجب أيضاً جملته وكأن سبب عدم ذكره أنه قد لا يجب بأن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه (وإن لم يعلم بالميت إلا واحد تعين عليه ما ذكر) أى من الغسل والتكفين والصلاة عليه والدفن والمحكوم عليه بأنه فرض هو الأفعال وأما الأعيان كقطن الماء وأجرة الغسل وثمن الكفن فهى

(ويجل للنساء) لبس الحرير واقتراشه ويجل للولى الباس الصبي الحرير قبل سبع سنين وبعدها (وقليل الذهب وكثيره) أى استعملهما (في التحريم سواء) وإذا كان بعض الثوب أربسما (أى حريراً) وبعضه الآخر (قطناً أو كناناً) مثلاً (جاز) للرجل (لبسه) ما لم يكن الأربسما غالباً على غيره فإن كان غير الأربسما غالباً وحل وكذا إن استويا في الأصح

فصل فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه (ويلزم) على طريق فرض الكفاية (في الميت) المسلم غير المحرم والشهيد (أربعة أشياء غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وإن لم يعلم بالميت إلا واحد تعين عليه ما ذكر

من تركه الميت والافعل من عليه نفقة (واما الميت الكافر) ولو صغيرا غير مميز (فالصلاة عليه حرام) وباطلة (حربا كان أو ذميا) لكن لو اختلط مسلم بكافر صلى على الجميع ويقول حينئذ اللهم اغفر للمسلم منهم ما أوعى واحد فواحد ويقول حينئذ اللهم اغفر له ان كان مسلما ويغفر التردد في النية للضرورة والاول أفضل (وبجوز غسله) أي الكافر (في الحالين) أي حال الحربية والذمية (ويجب تكفين الذي ودفنه) وفاء بدمته (دون الحربى والمرند) أي فلا يجب تكفينهما ما ولا دفنهما بل يجوز اغراء الكلاب على جيفتهما وبجوز فمهما ذلك كفسلهما (واما المحرم) فيجب فيه الامور الاربعة الا (اذا كفن) أي المحرم (فلا يستر رأسه ولا وجهه) المرأة (المحرم) لان الاحرام لا يبطل بالموت فان المحرم يبعث يوم القيامة محرما مليا (واما الشهيد فلا) يغسل ولا (يصلى عليه) كما ذكره المصنف بقوله واثنان لا يغسلان ولا يصلى عليهما أحدهما الشهيد في معركة المشركين) أي المقتول في موضع حربهم (وهو من مات في) حال (قتال الكفار) أو كافر واحد (بسببه) أي القتال (سواء قتله) أي المسلم (كافر مطاعا) أي عدا أو خطأ (أو) قتله (مسلم خطأ أو عادسلاحه اليه أو سقط عن دابته أو نحو ذلك) كان تردى في وهدة أو فرسة فرسه أو قتله مسلم استعان الكفار به أو انكشف عنه الحرب وشك مات بسببها أو غيره لان الظاهر موته بسببها (فان مات بعد انقضاء القتال) وقد بقي فيه حياة مستقرة (بجراحة فيه يقطع بموته منها) أي الجراحة (فغير شهيد في الاظهر) اما من حركته حركة مذبح عند انقضاء قتال الكفار شهيد جزم ومن هو متوقع الحياة حينئذ فغير شهيد جزم (وكذا الومات) أي أحد من أهل العدل (في قتال البغاة) من مسلم فغير شهيد فيغسل ويصلى عليه (أومات في القتال) مع الكفار (لا بسبب القتال) بان مات فجأة أو عرض أو قتله مسلم عدا فلا يكون شهيدا أي فيحرم الغسل على الشهيد ولو كان جنبا وحائضا ونفساء وان لم يؤد لازالة دمه لانه حتى ينص القرآن وابقاء لا ترشادته ولان الشهادة تسقط غسل الموت فكذا غسل الحدث وتزال وجوب نجاسة غير الدم وان أدت ازالها لازالة دمه ونحرم الصلاة عليه أيضا ولا تصح تعظيمه باستغناؤه عن دعاء الغير كاستغناؤه عن تطهير الغير (والثاني السقوط الذي لم) تظهر أمارة الحياة بان لم يستهل أي لم يرفع صوته صارخا) ولم يختلج ولم يتنفس ولم يتحرك ولم يظهر خلقه فلا تجوز الصلاة عليه ولا تصح لانه جادولكن يجوز غسله سواء بلغ أربعة أشهر فصاعدا أولا (فان) ظهرت أمارة الحياة بأن (استهل صارخا أو بكى) أو اختلج أو تنفس ولو قبل انفصاله (فحكمه) أي السقوط الظاهر أمارة الحياة (كالكبير) فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن ليتبين حياته وموته بعد ها وان ظهر خلقه فقط وجب غسله وتكفينه ودفنه بلا صلاة عليه ولو قبل أربعة أشهر وإذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل كله الا في بكاؤه وخز رقبتة حينئذ فلو خرج رأسه وصاح فخر قتل حازه لا نابتين بالاصباح حياته وما عدا هذين فحكمه فيه حكم المتصل (والسقوط بتثليث السنين الولد النازل قبل تمامه) أي قبل تمام أشهره وهي ستة أشهر ولحظتان (مأخوذ من السقوط) أي النزول من غير قصد يقال سقط الشيء من يدي سقوطا اما الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اذ هو ليس بسقط (ويغسل الميت) تغسلا (وتراثلا

وأما الميت الكافر فالصلاة عليه حرام حربا كان أو ذميا وبجوز غسله في الحالين ويجب تكفين الذي ودفنه دون الحربى والمرند وأما المحرم اذا كفن فلا يستر رأسه ولا وجهه المحرمه وأما الشهيد فلا يصلى عليه كما ذكره بقوله (واثنان لا يغسلان ولا يصلى عليهما) أحدهما (الشهيد في معركة المشركين) وهو من مات في قتال الكفار بسببه سواء قتله كافر مطلقا أو مسلم خطأ أو عادسلاحه اليه أو سقط عن دابته أو نحو ذلك فان مات بعد انقضاء القتال بجراحة فيه يقطع بموته منها فغير شهيد في الاظهر وكذا الومات في قتال البغاة أومات في القتال لا بسبب القتال (و) الثاني السقوط الذي لم يستهل أي لم يرفع صوته (صارخا) فان استهل صارخا أو بكى فحكمه كالكبير والسقوط بتثليث السنين الولد النازل قبل تمامه مأخوذ من السقوط (ويغسل الميت وتراثلا

أو خسأ أو أكثر من ذلك و) يستحب في كل من الثلاث ثلاث غسلات وذلك انه (يكون في أول
 غسله) أي الميت من كل من الثلاث (سدر) أي ورقه أو صابون أو نحوه (أي يسن أن يستعين
 الغاسل في الغسلة الأولى من غسلات الميت بسدر أو خطمي) بكسر الخاء وهو
 ما يغسل به الرأس كما في الصحاح وهو البامية كما أفاده شيخنا جدد النحر أوى وكما عليه عمل نساء مكة
 وذلك لازالة الوسخ ثم يزيل ذلك بغسلة ثانية ثم بعدهاتين الغسلتين في كل غسلة من الثلاث
 يصب ماء قراح أي خالص من فرقه إلى قدمه فعلم أن مجموع ما يأتي به تسع غسلات لكنه مخير في
 القراح بين أن يفرقه بأن يجعله عقب ثنتي السدر في كل غسلة وأن يواليه بأن يغسل الست التي
 بالسدر ثم يوالي الثلاث القراح المحض للغسل أولاها للفرض وثانيتها وثالثتها السنة التلث فلا
 تحسب غسلة السدر ولا ما زيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما
 يحسب منها غسلة الماء القراح (ويكون في آخره أي آخر غسل الميت) أي من كل من الثلاث التي
 بالماء الصرف في (غير المحرم شيء قليل من كافور) (بحيث لا يغير الماء) تغير اضاراً وكثير من
 كافور مجاور وهو الصلب ولو غير الماء وذلك لانه يقوى البدن وينفّر الهوام ويمنع النتن وهو في
 الأخيرة آكد ويكره تركه ويابن مفاصله بعد الغسل كأنه ثم ينشفه تنشيفاً بليغاً للتلايتل كفه
 فيسرع تغيره ويأتي بعد وضوئه وغسله بذكر الوضوء بعده ويسن أن يقول اللهم اجعله من التوابين
 أو اجعلني وإياه أماً المحرم إذا مات قبل فعل تحلل العمرة أو فعل التحلل الأول للحج ولو بعد دخول
 وقته فلا يقرب كافور أو نحوه من أنواع الطيب لبقاء اثر الاحرام بعد الموت بخلاف المعتدة المحدة فلا
 يحرم فيها شيء كالتطيب بعد الموت لأن الاحاد للتعجج على الزوج وقد انقطع ذلك بموتها (واعلم أن
 أقل غسل الميت تعميم بدنه بالماء مرة واحدة) ولو لتحو جنب وحائض وبلاية حتى ما يظهر من
 فرج الثيب عند جلوسها على قدميها لقضاء حاجتها وما تحت قفلة الاقلب فلا بد من فسخها
 وغسل ما تحتها إن تيسر والايمن عنه وأن كان نجس للضرورة لأن في دفعه بلا صلاة عدم احترام
 للميت ويحرم قطع قفلة وان عصى بتأخيرها (وأما الكله فذكر في المبسوطات) وهو أن يغسل في خلوة
 وفي قبص بال على مرتفع بماء المالح بارد وأن يجلسه الغاسل برفق مائلاً قليلاً إلى اليمين ويضع يمينه
 على كتفه وأبهامه بشفرة قفاه لتلايميل رأسه ويسند ظهره بركبته اليمنى ويمر يده اليسرى على بطنه
 بتحامل يسير مع التكرار ثم يسلقه على قفاه ويغسل بخرقة ملفوفة على يساره سواءً فيه وينظف بخرقة
 أسنانه ومخزیه ثم يوضئه بنية ثم يغسل رأسه فلجميته بنحو سدر ويسرح شعرها بمشط واسع الاسنان
 برفق ويجب دفن ما يتساقط منه مع الميت ثم يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم يحرفه إلى شقه الايسر
 فيغسل شقه الايمن مما يلي قفاه ثم يحرفه إلى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك مستعيناً في ذلك
 كله بنحو صابون ثم يزيله بماء من فرقه إلى قدمه ثم يعمه كذلك بماء صرّف لكان فيه قليل كافور
 فهذه الغسلات الثلاث غسلة واحدة ويسن ثانية وثالثة كذلك ويندب أن لا ينظر الغاسل من
 غير عورته الا قدر الحاجة ويندب أن يغطي وجهه بخرقة (ويكف الميت ذكرًا كان أو لا بالغابا كان
 أولاً في ثلاثة اثواب) وجوباً حيث لا دين وكفن من ماله ولم يوص بأسقاط الزائد على الواحد والا
 وجب الاقتصاد على ثوب ساتر لكل البدن أن طلبه غريم مستغرق أو كفن بمن تلزمه نفقته ولم
 يتبرع بالزائد أو من بيت المال أو من وقف الا كفاف أو من مال الموسرين لفقد ما ذكر ولو

أو خسأ أو أكثر من ذلك
 (ويكون في أول غسله
 سدر) أي يسن أن يستعين
 الغاسل في الغسلة الأولى
 من غسلات الميت بسدر
 أو خطمي (و) يكون (في
 آخره) أي آخر غسل الميت
 غير المحرم (شيء قليل من
 كافور) بحيث لا يغير الماء
 واعلم أن أقل غسل الميت
 تعميم بدنه بالماء مرة واحدة
 وأما الكله فذكر في
 المبسوطات (ويكفن) الميت
 ذكرًا كان أو أنثى بالغابا كان
 أولاً (في ثلاثة اثواب)

اختلف الورثة في الثلاثة أو دونها أو أكثر أو اتفقوا على ثوب واحد أو كان فيهم محجور عليه
كفن وجوباً بالثلاثة ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليه أو اختلف الورثة والغرماء
المستغرقون في ساتر العورة والبدن كفن بساتر البدن لانه حقه يتقدم به عليهم ويسن
كون الكفن من مغسول ليس ومن قطن ومن ثياب (بيض و) من كفن من الذكر وغيره
بثلاثة فالأفضل فيها بحيث (يكون كلها الفائف متساوية طولاً وعرضاً تأخذ كل واحدة منها
واحدة منها) أي الثلاثة (جميع البدن ليس فيها) أي الثلاثة (قيص ولا عمامة) للرجل وهذا هو
الأفضل في حقه ولا أزار وخار للمرأة (وإن كفن الذكور في خمسة فهي الثلاثة المذكورة وقيص)
ساتر لجميع البدن كقميص الحى لكن بلا جيب وهو الشق النازل على الصدر وبلا كمين
(وعمامة) لغیر محرم تحت الفائف كما فعله ابن عمر بولده والأفضل من ذلك لفافتان وأزار وقيص
وعمامة فهو أفضل من الثلاثة مع القميص والعمامة وإن كان الاقتصار على الثلاثة هو الأفضل
في حق الذكر لما روى الشيخان أن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب
يمانية بيض ليس فيها قيص ولا عمامة والزيادة على الخمسة المذكورة حرام لأنها ضاعة مال كما
أفاده ابن حجر تبعاً لابن يونس (أو) كفنتم (المرأة في خمسة فهي أزار) على ما بين سترتها وركبتها أولاً
(وخمار) على رأسها ثالثاً (وقيص) على بدنها ثانياً (ولفافتان) متساويتان اتباعاً لفعله صلى الله
عليه وسلم بينته أم كلثوم وهذا هو الأفضل للذات والخشي لطلب زيادة السترة فيها وتكره الزيادة
عنها روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الغاسلات في تكفين ابنته أم كلثوم رضي الله عنها
الحقاه ثم الدرع ثم الخمار ثم المحفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر فالحقاه بكسر الحاء الأزار والدرع
القميص (وأقل الكفن ثوب واحد يستر عورة الميت على الأصح في الروضة وشرح المذهب
ويختلف بذكورة الميت وأثوته) وهي للذكر ما بين سترته وركبته وفي الأنثى ما عدا الوجه
والكف بين سواها كانت حرة أو رقيقة لانه لا ريق بعد الموت وخزم امام الحرمين والغزالي والبلغوي
وغيرهم بأن أقل الكفن ما يستر جميع البدن الرأس المحرم ووجه المحرمة والحاصل أن الكفن
بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب يستر العورة والنسبة لحق الميت مخلوطاً بحق الله ما يستر بقية
البدن ولا تنفذ وصيته بإسقاط الثوب الواحد لأن فيه حق الله تعالى والنسبة لحق الميت فقط
الثوب الثاني والثالث وتنفذ وصيته بإسقاطهما لأنهما حقه ولو أوصى بساتر العورة لم تصح
وصيته كما نقله المحلى عن شرح المذهب (و) لصلاة الميت المحكوم بإسلامه أركان سبعة الأول النية
فيجب مقارنتها لتكبيرية التحريم وتجب نية الفرض لا بقيد كونه كفاية ولا يجب تعيين الميت ولا
معرفة بل يكفي أدنى عيز كعلى هذا أو على من صلى عليه الإمام فيكفي هذا ولو صلى على غائب وإن لم
يعرفه فلا فرق بينه وبين الحاضر على المعتمد كذا أفاده ابن حجر والثاني القيام إن قدر لأن هذه
الصلاة فرض والقيام هو المقوم لصورتها ففي عدمه محمول صورته بالسكينة والثالث (تكبير عليه
أي الميت إذا صلى عليه أربع تكبيرات بتكبيرية الاحرام) أجماعاً فلا يجوز النقص عنها (ولو كبر
خمساً) أو أكثر عمد أو لم يعتد بالطلان (لم تبطل) صلاته وإن نوى بتكبيرية الركنية لانه ذكر وزيادته
ولو ركنه لا تضر كتركير الفاتحة بقصد الركنية أماسه أو فلا يضر خرماً ولا مدخل لسجود السهو وهنا
كما هو (لكن لو خمس امامه) عمداً (لم يتابعه) ندباً (بل يسلم) بعد نية المقارنة (أو ينة نظره ليسلم معه

بيض) وتكون كلها الفائف
متساوية طولاً وعرضاً
تأخذ كل واحدة منها
جميع البدن (ليس فيها
قيص ولا عمامة) وإن كفن
الذكور في خمسة فهي الثلاثة
المذكورة وقيص وعمامة
أو المرأة في خمسة فهي أزار
وخمار وقيص ولفافتان
وأقل الكفن ثوب واحد
يستر عورة الميت على
الأصح في الروضة وشرح
المذهب ويختلف بذكورة
الميت وأثوته ويكون
الكفن من جنس ما يلبسه
الشخص في حياته (وبكبر
عليه) أي الميت إذا صلى
عليه (أربع تكبيرات)
بتكبيرية الاحرام ولو كبر
خمساً لم تبطل لكن لو خمس
امامه لم يتابعه بل يسلم أو
ينتظره ليسلم معه

وهو أفضل) لنا كد المتابعة ويسن رفع يده في كل من التكبيرات الأربع حذو منكبيه ويضعهما تحت صدره ويجهز ندبا الامام والمبلغ لا غيرهما بالتكبيرات والسلام (و) الرابع (يقرا المصلي الفاتحة) فبدها فالوقوف بقدرها ويسن اسرارها ولوليسلا ومثلها في ذلك التعوذ والدعاء والافضل كونها (بعد التكبيرة الاولى ويجوز قراءتها بعد غير الاولى) لانه لا يتعين لها محل على مارجحه النووى فيجوز خلو التكبيرة الاولى عنها وانضمامها الى واحدة من الدعوات التي في التكبيرات الثلاث (و) الخامس (يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية) فلا تجزئ في غيرها (وأقل الصلاة عليه اللهم صل على محمد) ولا تجب الصلاة على الال بل تسن وكيفية صلاة التشهد السابقة افضل هنا أيضا ويندب ضم السلام للصلاة وانما لم يحجج اليه في التشهد لتقدمه فيه وهنالما تقدم فيسن خروج من الكراهة كذا في التحفة ويسن الحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد ويسن الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها (و) السادس (يدعولى بعد الثالثة) فلا يجزئ بعد غيرها خزا (وأقل الدعاء للميت اللهم اغفر له) ولو كان الميت غير مكاف اذا المغفرة لا تستلزم الذنب فيكفى في الصغير أن يدعى له بالأقل كاللهم ارحمه وبالأكل الذى في هذا المتن (وأكمله) أى الدعاء للميت (مذكور في قول المصنف في بعض نسخ المتن وهو) أن يقول ندبا حيث لم يخش تغير الميت والاوجب الاقتصار على الاركان (اللهم هذا عبدك) وهو مرفوع أو منصوب بارحم (وابن عبدك) أى أى الميت وأمه فان كان الميت ابن زنا فيقول وابن أمك (خرج) أى هذا الميت (من روح الدنيا) أى رجبها (وسعتها ومحبو به) أى وخرج من عند محبوبه وهو كل ما كان الميت يحبه سواء كان من العقلاء أو غيرهم من حيوانات أو غيرهما مثل المال والكتب والثياب وغير ذلك (واحباؤه) أى الذين يحبونه ولا يكونون الاعقلاء (فيها) أى الدنيا (الى ظلمة القبر) وهذا متعلق بخروج (وما هو لاقية) أى من جزاء عمله ان خيرا خيرا وان شرا فشر ووجد في نسخة ومحبو بها بالتأنيث أى المحبوب من الدنيا والمشهور في قوله ومحبو به واحباؤه الجبر وقوله فيها حال منهما ويجوز رفعه على الابتداء وخبره فيها والواو فيه للحال (كان) أى الميت (يشهد ان لا اله الا أنت) وهذا فى معنى التعليل لما قبله أى دعوناك لانه كان فى الظاهر يشهد أن لا اله الا أنت (وحدك لا شريك لك وان) سيدنا (محمد) صلى الله عليه وسلم (عبدك ورسولك) أى الى جميع خلقك (وانت اعلم به) أى منافى الباطن وهذا تنقيض الاصر اليه تعالى ليبرأ من الجرم قبله وخوف من كذب الشهادة فى الواقع (اللهم انه نزل بك) أى يا الله ان هذا الميت صار ضيفا عندك فأكرمه (وانت خير منزل به) أى والحال انك أعظم كريم منزل به فالضمير عائذ على موصوف محذوف وهو فى الحقيقة عائذ على الله تعالى فان الصفة والموصوف كالشئ الواحد لان الجار والمجرور صلة لاسم المفعول لان اللازم ليس له اسم مفعول الا اذا وصل بمجرى الجبر ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان كان الميت كذلك (واصبح فقيرا) أى وصار الميت شديد الفقر (الى رحمتك) وانت غنى عن عذابه فلا يعود عليك من عذابه نفع كما لا يعود عليك منه ضرر (وقد جئناك) أى قصدناك (راغبين اليك) أى حال كوننا متوجهين اليك مردين لاحسانك (شفعا له) أى لهذا الميت (اللهم ان كان محسنا) أى مطيعا فى الدنيا ولو بالنطق بالشهادتين فقط (فزدنى احسانه) أى ضاعف له فى جزاء طاعته أو فى احسانك اليه (وان كان مسيئا فتجاوز عنه) أى

وهو افضل و (يقرا) المصلي
(الفاتحة بعد) التكبيرة
(الاولى) ويجوز قراءتها بعد
غير الاولى (ويصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد)
التكبيرة (الثانية) وأقل
الصلاة عليه اللهم صل على
محمد (ويدعولى بعد الثالثة)
وأقل الدعاء للميت اللهم
اغفر له واكمله مذكور في
قول المصنف فى بعض نسخ
المتن وهو اللهم ان هذا
عبدك وابن عبدك خرج
من روح الدنيا وسعتها
ومحبوبه واحباؤه فيها الى
ظلمة القبر وما هو لاقية كان
يشهد ان لا اله الا أنت
وحدك لا شريك لك وان
محمد عبدك ورسولك وانت
اعلم به منا اللهم انه نزل بك
وانت خير منزل به واصبح
فقيرا الى رحمتك وانت
غنى عن عذابه وقد جئناك
راغبين اليك شفعا له اللهم
ان كان محسنا فزدنى احسانه
وان كان مسيئا فتجاوز عنه

عن سياته كما في بعض النسخ (ولقه) أي اعطه (برجنتك) أي بسبب رحمتك عليه (رضاك) عنه (وقه
قننة القبر) أي واحفظه بفضلك من قننة السؤال في القبر بأعنته على التثبيت في جوابه (و) قه
(عذابه) أي القبر فان السؤال وعذاب القبر ثابتان بنص الأحاديث (وافسخ) أي وسع (له في قبره)
بقدر مد البصر هذا ان لم يكن غريبا والافن محل دفنه الى وطنه (وجاف الارض عن جنبه)
بالثنية وفي رواية عن جنبه بالافراد وفي بعض النسخ عن جنته بالحجم المضمومة وفتح المثناة
المشددة (ولقه) أي اعطه (برجنتك الا من من عذابك) الشامل لما في القبر ولما في القيامة وأعيد
لفظ العذاب بعمومه بعد تخصيصه بعذاب القبر اهتماما بشأنه اذا لا من من العذاب هو المقصود
من الصلاة المشتملة على الدعاء (حتى تبعته) أي الى ان تحييه من قبره بجسده وروحه (أما) من
أهوال الموتف مساقا في زمرة المتقين (الى جنتك برجنتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة) أي
بعد التكبيرة الرابعة ندبا (اللهم لا تحرمنا) بفتح التاء وضمها والفتح أفصح (اجره) أي اجر الصلاة عليه
او اجر المصيبة به (ولا تفتنا) بفتح التاء بالابتلاء بالمعاصي (بعده) أي بعد هذا الميت (واغفر لنا وله)
ولا بأس بزيادة قوله ولل المسلمين (و) السابع (يسلم المصلي بعد التكبيرة الرابعة والسلام هنا كالسلام
في صلاة غير الجنازة في كيفيته) كالتفاتة في التسليمة الاولى على عينيه وفي الثانية على يساره
(وعده) أي كونه مرتين (لكن يستحب زيادة) كلمة هنا بعد قوله (ورحة الله) وهي (وبركاته)
وهذا موافق لابن حجر مخالف لغيره (ويدفن الميت) وجوبا (في الحد) ندبا (مستقبل القبلة) وجوبا
بقدم بدنه ووجهه تنزيلا للميت منزلة المصلي فان دفن مستدبرا او مستلقيا وان كانت رجلاه
اليها حرم ونبس ما لم يتغير (والحد بفتح اللام وضمها) وسكون الحاء ما يحفر في اسفل جانب القبر
والاولى كون الحفر (من) جهة (القبلة قدر ما يسع الميت ويستتره والدفن في اللحد أفضل من
الدفن في الشق) بفتح الهجاء (ان صلبت الارض) اما الارض الرخوة وهي التي تنهار ولا تتماسك
فالشق فيها افضل خشية الانهيار (والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر) هو اما أن يقتصر على
الحفر فقط او على البناء فقط وهو مراد الشارح بقوله (يبنى جانباه) أي من غير حفر في قعر القبر
أو يجمع بينهما (ويوضع الميت بينهما) أي بين الجانبين ويسن ان يوسع كل منهما بان يزداد في طوله
وعرضه ويتأ كذلك عند رأسه ورجليه (ويسقف عليه) أي اللحد والشق (بلبن ونحوه) أي مما لم
تمسه النار والحجر اولى ويرفع السقف عن الميت قليلا بحيث لا يمسه ويجب سد ما بين السقف من
الفرج بنحو كسر لبن لانه ابلغ في صيانة الميت عن النش ومنع التراب والهوام (ويوضع الميت) أي
رأسه وهو في النعش ندبا قبل دفنه (عند مؤخر القبر) الذي سيصير رجل الميت عند أسفله (وفي بعض
النسخ بعد) قوله (مستقبل القبلة زيادة وهي ويسل) أي يؤخذ الميت من النعش ويخرج (من قبل
رأسه) أي من جهته (أي سلا) أي اخرج (ارفاق لا بعنف) ويدخله ولو أنش ندبا في القبر الرجال لانه
صلى الله عليه وسلم أمر أباطحة ان ينزل في قبر بنته أم كلثوم ويسن ان يكون الدافن وترا واحدا
فثلاثة وهكذا بحسب الحاجة ويندب ستر القبر بثوب مثلا عند ادخال الميت فيه وهو لغير ذكر من
أنش وخنثى أكد احتياطاً (ويقول) ندبا (الذي يلحده) أي يدخله القبر (بسم الله) وتسن زيادة
الرحمن الرحيم لان الرحمة مناسبة للمقام أي ادخلك بسم الله (وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم)
أي وادفنتك على دين رسول الله وفي رواية وعلى سنة رسول الله وقد ورد ان من قيل له ذلك عند دفنه

ولقه برجنتك رضاك وقه
قننة القبر وعذابه وافسخ له
في قبره وجاف الارض عن
جنبه ولقه برجنتك الا من
من عذابك حتى تبعته أما
الى جنتك برجنتك يا أرحم
الراحمين ويقول في الرابعة
اللهم لا تحرمنا أجره ولا
تفتنا بعده واغفر لنا وله
(ويسلم) المصلي (بعد)
التكبيرة (الرابعة) والسلام
هنا كالسلام في صلاة غير
الجنازة في كيفيته وعدده
لكن يستحب زيادة ورحمة
الله وبركاته (ويدفن) الميت
(في الحد مستقبل القبلة)
والحد بفتح اللام وضمها
وسكون الحاء ما يحفر في
أسفل جانب القبر من القبلة
قدر ما يسع الميت ويستتره
والدفن في اللحد أفضل من
الدفن في الشق ان صلبت
الارض والشق ان يحفر
في وسط القبر كالنهر ويبنى
جانباه ويوضع الميت بينهما
ويسقف عليه بلبن ونحوه
ويوضع الميت عند مؤخر
القبر وفي بعض النسخ بعد
مستقبل القبلة زيادة
وهي ويسل من قبل
رأسه أي سلا رفاق لا بعنف
ويقول الذي يلحده بسم
الله وعلى ملة رسول الله
صلى الله عليه وسلم

رفع الله عنه العذاب أربعين سنة (ويجمع) أي الميت (في القبر) وجوبا (بعد ان) يوسع بان يراذف طوله وعرضه وان (يعمق) بان يراذف حفره لجهة الاسفل (قامة) أي قدر قامة رجل معتدل (وبسطة) بان يقوم فيه ويسط يده من رفعة اما أقل القبر المحصل للواجب حفرة تمنع بعد طمها ظهور الراتحة فتؤذي ونش السبع فيأكله (ويكون الاضطجاع) على يمينه ندبا كالاضطجاع عند النوم ويكره على يساره (مستقبل القبلة) وجوبا (فلودفن مستدبرا للقبلة) أو منحرفا عنها (أو مستلقيا) أو منكبا على وجهه (نش) وجوبا (ووجه للقبلة ما لم يتغير) أي يتن ويستند ندبا وجهه ويرجله الى جدار القبر ويتجافى بياقيه حتى يكون قريبا من هيئة الراكع لئلا ينكب ويسند ظهره بلبنة طاهرة ونحوها لئلا يمنع من الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه نحو لينة ويفضي بخده الايمن بعد تحية الكفن عنه اليه أو الى التراب ليكون بهيئة من هو في غاية الذل والافتقار (ويسطح القبر) أي يجعل مستويا له سطح (ولا يسنم) أي لا يجعل مسنما على هيئة سنام البعير أي يسن ان يرفع القبر شيئا فقط تقريرا ليعرف فيزار ويحترم ولا يراذف على ترابه ان كفاه والصحيح ان تسطيحه أولى من تسنيمه كما فعل بقبه صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه (ولا يبنى عليه) أي القبر في حريمه وخارجه سواء في البناء بناء قبة أم بيت أم غيرها (ولا يحصص أي) لا يبيض بالحصص (مكره تحصيله بالحصص) كالبناء (وهو النورة) البيضاء (المسماة بالجبر) ثم ان خشى نش سبع أو حفره أو هدم سبيل لم يكره البناء والتحصيص بل قد يجبان ويكره أن يجعل على القبر مظلة لان عمر رضى الله عنه رأى قبة فتحاها وقال دعوه يظله علمه ومحل كراهة ذلك اذا لم يكن ثم غرض صحيح في التظليل والا فلا كراهة كان يكون لوقاية من يجتمعون لنحو القراءة على الميت من الحر والبرد كذا أفاد السيد عمر البصري (ولا بأس) أي لا عذاب (بالبكاء على الميت أي يجوز البكاء عليه قبل الموت) اجماعا (وبعد وتركه) أي البكاء بعده (أولى) وصرح القاضي بتدب البكاء قبل الموت قال اظهار الكراهة فراقه وعدم الرغبة في ماله والبكاء بالقصر نزول الدموع وهذا لا بأس به وبالمدرف الصوت وهذا أيضا لا بأس به اذا كان من غير نوح ونحوه مما يدل على عدم الرضا كما قال (ويكون البكاء) الجائر (عليه من غير نوح أي رفع صوت بالندب) وهو تعدد شمائل الميت ونحوها كهفاه واستداه فيحرم النوح ولومن غير بكاء ويحرم أيضا الندب واشترط في المجموع للتحريم اقتران التعدد بالبكاء وفي غيره اقترانه بنحو واكذا والادخل المادح والمؤرخ بل يسن ان يقول كان عالما أو كان كريما الخبر اذكر ومحاسن موتاكم ومع ذلك الشرط فالمحرم الندب لا البكاء لان اقتران المحرم بجائر لا يصيره حراما قال الامام ويحرم الافراط في رفع الصوت بالبكاء (ولا شق ثوب وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص) وهو ما ينفخ على الصدر فيحرم ذلك ويحرم الجزع بضرب صدر ولطم خد ونشر شعر أو قطعه وتغيير لباس أو زى أو ترك لبس معتاد (وبعزى) ندبا متاكدا (أهله) وهو كل من يأسف عليه كقريب وزوج وصهر وضيع وسيد ومولى (أي أهل الميت صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم الا الشابة فلا يعزى بها الا محارمها والتعزية

(ويجمع في القبر بعد ان يعمق قامة وبسطة) ويكون الاضطجاع مستقبل القبلة فلودفن مستدبرا للقبلة أو مستلقيا بنش ووجه للقبلة ما لم يتغير (ويسطح القبر) ولا يسنم (ولا يبنى عليه ولا يحصص) أي يكره تحصيله بالحصص وهو النورة المسماة بالجبر (ولا بأس بالبكاء على الميت) أي يجوز البكاء عليه قبل الموت وبعده وتركه أولى ويكون البكاء عليه (من غير نوح) أي رفع صوت بالندب (ولا شق ثوب) وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب طوق القميص (وبعزى أهله) أي أهل الميت صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم الا الشابة فلا يعزى بها الا محارمها والتعزية

سنة قبل الدفن وبعده) فهو ما سوا في أصل السنة وتمتد (الى) آخر (ثلاثة أيام) تقريرا فلا تضر زيادة بعض يوم وتكره التعزية بعدها لان ذلك يجدد الحزن حيثئذ وابتداء الثلاثة من وقت الموت كما قاله الأصحاب أو (من بعد دفنه) كما اعتمد ابن حجر تبعاً للمجموع وذلك (ان كان المعزى والمعزى حاضرين) في البلد وعلم المعزى والافن بلوغ الخبر (فان كان أجدهما غائباً) أو مريضاً أو مجبوساً (امتدت التعزية الى حضوره) أى الاحد بقدم الغائب وشفاء المريض وخلوص المجبوس فتستمر بعد كل منها الى ثلاثة أيام وقيد الشيخ عوض بما اذا كان المتصف بذلك هو المعزى بفتح الزاى المشددة اما اذا كان معزياً فلا تندب له التعزية بعد القدوم وزوال المانع (والتعزية لغة التسلية لمن أصيب) أى تصبیره (بمن يعزى) أى يشق (عليه) ولو هرة (وشرعاً الامر بالصبر) على المصيبة (والحث عليه بوعده الاجر) والتحذير من الوزر بالجزع اذا كان المعزى بفتح الزاى مسلماً (والدعاء للميت بالمغفرة) ان كان الميت مسلماً (وللمصاب بجبر المصيبة) سواء كان مسلماً أو كافراً ويكره الجلوس للتعزية فيقال في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك ويسن اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيراً وتقبل الله منك ويقال في تعزية المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وصبرك أو ألهمك الصبر وفى الكافر المحترم بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك ويقال في تعزية الذى بقر به الذى أخلف الله عليك ولا نقص عددك أى لتكن خير الجزية بهم للمسلمين فى الدنيا والفسد لهم بهم فى الآخرة فليس فيه دعاء بدوام كفر أمان تعزية المسلم للعربى فذكره نعم ان كان فيها توقيره حرمت حتى لذى وقد تسن تعزيتة ان رضى اسلامه (ولا يدفن اثنان فى قبر) أى لحد أو شق (واحد) من غير جاز بناء بينهما أى يندب ان لا يجمع بينهما - ما فيه فيكره ان اتحد نوعاً أو اختلفاً ولو احتمالاً لا تكثيين اذا كان بينهما محرمة أو زوجية أو سيديّة والأحرم ويحرم أيضاً ادخال ميت على آخر وان اتحد اقبل بلام جميعه الا عجب الذنب فانه لا يبلى (الالحاجة) أى لضرورة (كضيق الارض وكثرة الموتى) وقد عسر افراد كل ميت بقبر أو لم يوجد الا كثن واحد فلا كراهة ولا حرمة حيثئذ فى دفن اثنين فاكثر مطلقاً فى قبر واحد فيقدم فى دفنهما الى القبلة أفضلهما بما يقدم به فى الامامة عند اتحاد النوع والا فيقدم رجل ولومفضولاً فصبي وخنثى فامرأة نعم يقدم أصـبل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمة الابوة أو الامومة بخلافه من غير جنسه فيقدم ابن على أمه لفضيلة الذكورة

كتاب (أحكام) الزكاة

(وهى لغة النماء) أى الزيادة (وشرعاً اسم مال مخصوص) وهو القدر المخرج وهذا حقيقة الزكاة (يؤخذ من مال مخصوص) وهو المال المخرج منه أو من بدن مخصوص وهذا محملها (على وجه مخصوص) من شروط وهذا كينيتها (بصرف لطائفة مخصوصة) وهم مستحقوها (تجب الزكاة فى خمسة أشياء) اجمالاً (وهى الموائى ولو عبر بالنعم لكان) أى التعبير (أولى لانها) أى النعم (أخص من الموائى) فالنعم اسم للابل والبقر والغنم وأكثر ما يطلق النعم على الابل والماشية تطلق على النعم وغيره من الدواب (والكلام هنا فى الاخص) أى الذى هو النعم بل الكلام هنا فى الاعم لان المصنف قال بعد ذلك فاما الموائى فتجب الزكاة فى ثلاثة أجناس منها فلوقال وهى النعم لصاع قوله بعد لاسيما اذا أطلق النعم على الابل خاصة فكلام المصنف فى موضعه (والاثمان وأريد بها الذهب والفضة) ولو غير مضر وبين ويدخل فيها الركا والمعدن وكذا عروض التجارة لان الواجب فى

سنة قبل الدفن وبعده
(الى ثلاثة أيام من) بعد
(دفنه) ان كان المعزى
والمعزى حاضرين فان كان
أحدهما غائباً امتدت
التعزية الى حضوره والتعزية
لغة التسلية لمن أصيب بمن
يعزى عليه وشرعاً الامر
بالصبر والحث عليه بوعده
الاجر والدعاء للميت بالمغفرة
وللمصاب بجبر المصيبة (ولا
يدفن اثنان فى قبر) واحد
(الالحاجة) كضيق
الارض وكثرة الموتى
كتاب (أحكام) الزكاة
وهى لغة النماء وشرعاً اسم
لمال مخصوص يؤخذ من
مال مخصوص على وجه
مخصوص بصرف لطائفة
مخصوصة (تجب الزكاة فى
خمس أشياء وهى الموائى)
ولو عبر بالنعم لكان أولى
لانها أخص من الموائى
والكلام هنا فى الاخص
(والاثمان) وأريد بها
الذهب والفضة

فيمناه وهي من أحدهما (والزروع وأريد بها الاقوات) وهي الحبوب والثمار (وعروض التجارة) وهي جمع عرض وهو اسم لما قابل النقد ومنه الفلوس المضروبة وأن راحت رواج النقود كما لا ربا فيها كذا في عدة الرابع وترجع هذه الخمسة الى ضربين ما يتعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة وما يتعلق بالعين وهو ثلاثة أنواع نبات وجوهر النقدين وحيوان (وسيا أي كل من الخمسة مفصلا) في كلام المصنف (فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس) (فقط منها) أي المواشي (وهي الابل والبقر) الانسية (والغنم) واما الظباء فانها تسمى شياه البر لا غنم البر فلا يحتاج الى تقييد الغنم بالاهلية (فلا تجب) أي الزكاة (في الخيل) خلا فلا دام أبي حنيفة فانه أوجبها في الاناث من الخيل وحدها أو مع الذكور (والرقيق والمتولد مثل ابن غنم وظباء) أما المتولد بين ابل وبقرة فانه يركب زكاة البقر من حيث العدد فلا تجب في أقل من ثلاثين والمتولد بين ضأن ومز قالوا يجب انه يتبع أعلى السن (وشرائط وجوبها) أي زكاة الاجناس الثلاثة (سنة أشياء وفي بعض نسخ المتن ست خصال) الاول (الاسلام فلا تجب) أي الزكاة (على كافر أصلي) حتى لو أسلم لم يكف باخراجها كالصلاة والصوم (وأما المرتد فالصحيح ان ماله موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت عليه) لتبين بقاء ملكه ولو أخرجه حال الردة أخره وان لم تصح نيته للضرورة بخلاف الصوم فلا يجزئ لانه ٦٠-٦١ بدني (والافلا) لانه تبين بموته على الردة ان المال خرج عن ملكه من حين الردة وصار فيه ثابته في زكاة وجبت عليه حال الردة أما زكاة وجبت عليه قبلها فيجب اخراجها من ماله مطلقا أسلم أم لا لانها وجبت عليه في حال الاسلام (و) الثعاني (الحرية فلا زكاة على رقيق) ولو مبدرا ومعلقا عنقه بصفته ومكاتب الضعيف ملك المكاتب ولا تلزم سيده لانه غير مالك ولان غير المكاتب لا ملك له (وأما المبعوض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر) لتمام ملكه (و) الثالث (الملك التام) فلا تجب الزكاة فيما لا يملكه ملكا تاما كجعل جماله ومال كتابة لضعف الملك اذ للعبد اسقاطها متى شاء فان فاتت الكتابة فينقذ حوله من حين زوال ملك العبد عنه (أي فالملك الضعيف لا زكاة فيه كالمشتري قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تبع القول القديم لكن الجديد الوجوب) أي فتجب الزكاة على المشتري في الشيء المشتري والحال انه حال عليه الحول في يد البائع لتتمكن المشتري منه بتسلم الثمن وتجب الزكاة في مفعوب ومجود وصال وغائب ومملوك بعقد قبل قبضه لانها ملكك ملكا تاما ولا يمكن لا يجب دفع الزكاة حتى يعود ذلك فيخرجها عن الاحوال الماضية ولتلف قبل التمكن سقطت وخرج بالملك المباح والموقوف على غير معين فلا تجب الزكاة فيهما اما الموقوف على معين فتجب فيه الزكاة ولا يمنع الدين وجوبها وان استغرق النصاب (و) الرابع (النصاب) وهو القدر الذي تجب فيه الزكاة (و) الخامس (الحول) السكامل والاموال في ملكه (فلونقص كل منهما) أي النصاب والحول ولو منفردا عن الآخر (فلا زكاة) وليكن نتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت الامهات ولومات المالك في الحول انقطع فيستأنفه الوارث من وقت الموت نعم الساعة لا يستأنف حولها منه بل من وقت قصده هو لاسامته بعد علمه بالموت (و) السادس (السوم وهو الرعي في كلال) أي حشيش (مباح) او اوراق متناثرة بنعل المالك او وكيله او وليه او الحاكم لغيبته (فان علفت الماشية معظم الحول) أي اكثره لئلا او نهرا (فلا زكاة فيها) لكثرة قوتها (وان علفت نصفه) أي الحول (او اقل) كأن كانت تسام

(والزروع) وأريد بها الاقوات (والثمار وعروض التجارة) وسيا أي كل من الخمسة مفصلا (فاما المواشي فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي الابل والبقر والغنم) فلا تجب في الخيل والرقيق والمتولد مثلا بين غنم وظباء (وشرائط وجوبها سنة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ست خصال (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي وأما المرتد فالصحيح ان ماله موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت عليه والافلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما المبعوض فتجب عليه الزكاة فيما ملكه ببعضه الحر (و) الثالث (الملك التام) أي فالملك الضعيف لا زكاة فيه كالمشتري قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تبع القول القديم لكن الجديد الوجوب (والنصاب والحول) فلونقص كل منهما فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي في كلال مباح فلو علفت الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وان علفت نصفه فأقل

نهارا وتعلف ليلا او تسام يومين وتعلف ليلة فالاصح انها ان علفت (قدر اتعيش بدونه) اى العلف
 (بلا ضرر بين) اما القلة الزمن كيوم او يومين واما الاستغناء بالارعى (وجبت زكاتها) لخفة مؤنتها
 (والا) تعش اصلا او مع ضرر بين بدون العلف (فلا) زكاة لظهور المؤنة ومجمل ما ذكر حيث لم يقصد
 بالعلف قطع السوم والا انقطع به مطلقا ولو سامت الماشية بنفسها فلا زكاة لعدم قصد السوم او
 اعتلفت بنفسها القدر المؤثر فلا زكاة ايضا لحصول المؤنة وقصد العلف غير شرط او كانت عوامل
 للمالك ولو في محرم او بأجرة او لغاصب في حث ونضج وحمل فلا زكاة لانها معدة لاستعمال مباح
 فاشبهت ثياب البدن (واما الاثمان فشيان الذهب والفضة مضروبين كائنا أولا وسيأتى نصابهما) اى
 اى الذهب والفضة وأصل الاثمان لغة هو المضروب خاصة الذى هى الدنانير والدراهم وليس
 ذلك مراد اهلنا بل يجب أن يركى المحرم من التقدم من حلى وغيره اجساعا وكذا المكروه كضبة فضة
 كبيرة لحاجة وصغيرة لزيينة لا المباح فى الاظهر لانه معد لاستعمال مباح فاشبهت أمتعة الدار ولو أجز
 للمستعمل لمن يحل له بلا كراهة اى فانه لازكاه فيه فلو اتخذ الرجل سوارا بلا قصد للبس او غيره فلا
 زكاة فيه فى الاصح لانه بالصياغة بطل تهيؤة للخارج الملقى له بالنمايات اذ القصد بها الاستعمال
 غالباً مع افضائها اليه غالباً وخرج بذلك ما اذا قصد اتخاذه كنزاً فيركى وان لم يحرم الاتخاذ فى غير
 الاناء ولو قصد مباحاً ثم غيره لم يحرم او عكسه تغير الحكي ولو قصد اعارته لمن له استعماله لم تجب جزماً
 ولو انكسر الحلى المباح فعلمه وقصد اصلاحه فلا زكاة فيه فى الاصح وان دام أحوالاً لدوام صورة
 الحلى مع قصد اصلاحه هذا ان توقف استعماله على الاصلاح بنحو الحام ولم يتحج لصوغ جديد فان لم
 يتوقف عليه فلا اثر لكسبه قطعاً وان احتاج لصوغ جديد ومضى حول بعد علمه بتكسره زكى قطعاً
 وان عقد الحول من حين التكسر وخرج بقصد اصلاحه ما اذا قصد كثره او جعله نحو تبر فيركى قطعاً
 وكذا ان لم يقصد شيئاً لانه الا ان غير معد للاستعمال (وشرائط وجوب الزكاة فيها اى الاثمان) ولو
 قال فيها بضمير التثنية ليعود على اقرب مذكور لكان اولى (خمس أشياء) وهى (الاسلام والحرية
 والملك التمام والنصاب والحول) الا فى المعدن والركاز فتجب الزكاة فيها فى الحال نعم لو ملك
 نقد انصا بستة اشهر ثم اقرضه لا حرم ينقطع الحول فاذا كان موسراً او عاد اليه زكاة عند تمام الستة
 الاشهر الثانية (وسيأتى بيان ذلك) اى المذكور من النصاب والحول (واما الزرع) وهى مالا ساق
 له (واراد المصنف بها المقتات من حنطة وشعير وعدس واورز وكذا) سائر (ما يقتات اختياراً كذرة
 وحبس فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط) اى زائدة على ما سبق من الاسلام والحرية والملك التمام
 اما الحول فلا يشترط ههنا الاول (ان يكون) اى الزرع (مما يزرعه اى يستنبته الا دميون) اى من
 عادة الزرع ان يتولى اسباب نباته الا دميون سواء ازرع ذلك قصد اثم نبت اتفاقاً فاسنانا من
 السنبال من حب مملوك بنحوريج او طير ونبت زكى (فان نبت) اى الزرع (بنفسه بحمل ماء) اى
 سبل (او هوأه) اى ريج من دار الحرب الى أرضنا غير المملوكة لاحد (فلا زكاة فيه) اى ذلك الزرع
 فانه فى لعدم المالك المعين اما لوجه السبل لارضنا المملوكة فيملكه من نبت بأرضه وتجب عليه
 زكاته ولو لوجل الهواء او الماء حباً لم يوجب كافتت بارض مملوكة فان أعرض عنه مالكة فهو لصاحب
 الارض وعليه زكاته ان وجدت الشروط وان لم يعرض عنه فهو له وعليه زكاته واجرة مثل
 الارض لصاحبها (و) الثانى (ان يكون) اى الزرع (قوتاً) وهو ما يقوم به البدن غالباً اى مقتاناً

قدر اتعيش بدونه بلا
 ضرر بين وجبت زكاتها
 والا فلا (واما الاثمان
 فشيان الذهب والفضة)
 مضروبين كائنا أولا وسيأتى
 نصابهما (وشرائط وجوب
 الزكاة فيها) اى الاثمان
 (خمس أشياء الاسلام
 والحرية والملك التمام
 والنصاب والحول) وسيأتى
 بيان ذلك (واما الزرع)
 واراد المصنف بها المقتات
 من حنطة وشعير وعدس
 واورز وكذا ما يقتات
 اختياراً كذرة وحبس
 (فتجب الزكاة فيها بثلاثة
 شرائط ان يكون مما يزرعه)
 اى يستنبته (الا دميون)
 فان نبت بنفسه بحمل ماء
 او هوأه فلا زكاة فيه (وان
 يكون قوتاً)

وقت الاختيار كالقول والذرة الحبشي والذرة الصبيقي والذخن (مدخرا) اي صالحا للادخار بحيث لو ادخرا للاقنيات لم يفسد (وسبق قريبا بيان المقنات) في قوله من حنطة الى آخره (وخرج بالقوت مالا يقتات) اي مالا يصلح للاقنيات (من الازرار) والثمار (نحو الكمون) والشمر والبرجبل اي وخرج بذلك ما يؤكل تدابيرا او تادما او تنعما كالزعفران والفجل والتسمسم والزمان وسائر الفواكه وخرج بالا اختيار ما يقتات في الجذب اضطرارا كحب الحنظل وحب الغاسول وهو الاشنان وضبط جمع ما يقتات اضطرارا بقوله وهو كل مالا يستنبه الاكديميون لان من لازم عدم استنباتهم للنبات عدم اقيانهم به اختيارا ولا عكس اذ بعض ما يستنبه اختيارا لا يقتات كذلك (و) الثالث (ان يكون) اي الزرع (نصابا) من جنس واحد فلا يضم جنس بلجنس آخر كقمح مع ارز بخلاف الانواع فيضم بعضها البعض ويخرج من كل نوع بقسطه فان عسر اخراج قسط كل نوع لكثرة الانواع وقلة مقدار كل نوع اخرج الوسط ويعتبر ان عقاد سبب وجوب الزكاة في قدر نصاب الحبوب حال اشتدادها او في البعض لانها حينئذ قوت وقبله بقل ومع وجوب الزكاة بما ذكر لا يجب الاخراج الا بعد التصفية بل لا يجزئ قبلها وموثنتها مع مونة الحصاد على المالك من خالص ماله فلو تلف بعض الحبوب قبل النمكن من اخراج زكاتها كان تلف قبل التصفية سقط قسطه ووجب قسط ما بقي (وهو) اي النصاب (خمس اوسق) اي اقله ذلك وما زاد فبحسابه (لا قشر عليها) وفي النسخ ان يكون خمسة اوسق (اي من زرع عام واحد) (باسقاط) لفظ (نصاب) والنسخة الاولى احسن ويعتبر بلوغ الحب خمسة اوسق حال كونه مصفى من نحو تبنه وقشر لا يؤكل ولا يدخر معه ويقتفر قليل فيه لا يؤثر في الكيل واماما ادخري قشره الذي لا يؤكل معه كالارز فنصابه عشرة اوسق تحديدا اعتبار القشر الذي ادخاره فيه ابقى واصلمح له بالنصف لان خالصه يحصى منه خمسة اوسق غالبا وخرج بقولنا لا يؤكل معه الذرة فيدخل قشره في الحساب لانه يؤكل معه وتجنه عنه نادرة (واما الثمار) اي ثمار الشجر وهو ماله ساق (فتجب الزكاة في شيتين) فقط (منها) اي الثمار فلا زكاة في غيرها (ثمرة النخل وثمر الكرم) بسكون الزاء اي العنب لانهما من الاقوات المدخرة (والمراد بهذين الثمرين التمر والزبيب) اي والمعتبر في كون نصابهما خمسة اوسق كونهما تمرا وزبيبا وهما افضل الثمار وشجرهما افضل بالاتفاق والنخل افضل من شجر العنب على الراجح (وشرائط وجوب الزكاة فيها اي الثمار) ولو قال فيها اي الثمار (بضمير التثنية ليعود على الثمرتين لكان اولي (اربع خصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب فقي انتفى شرط من ذلك) اي المذكور من الشروط الاربعة (فلا وجوب) اي للزكاة اي (وقت) ظهور صلاح الثمر ولو في البعض وهو بلوغه صفة يطلب فيها غالبا بان ظهر مبادئ النضج والحلاوة والتلون فانه حينئذ ثمره كاملا وقبل ذلك بل وحصره فعلا لامتته في المتلون شروعه في حمره اوسواد او صفرة وفي غيره كالعنب الابيض لونه وتمويهه وهو صفاءه وجرى ان الماء فيه ومع ذلك لا يجب اخراج الزكاة الا بعد الجفاف فيما يجف بل لا يجزئ قبله ويعتبر بلوغ الرطب والعنب نصابا حال كونه تمرا وزبيبا ان تمرا وترتب والا فربطبا وعنب او يخرج منه لان هذا الكمال احواله ويضم غير المتجفف للمجفف في اكمال النصب لاتحاد الجنس وما يجف رديئا كمالا لا يجف وكذا ما يطول زمن جفافه كسنة (واما عروض التجارة فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة سابقا) في كلام المصنف (في) زكاة (الاعنان) وهي خمسة

مدخرا) وسبق قريبا بيان المقنات وخرج بالقوت مالا يقتات من الازرار نحو الكمون (وان يكون نصابا وهو خمسة اوسق لا قشر عليها) وفي بعض النسخ ان يكون خمسة اوسق باسقاط نصاب (واما الثمار فتجب الزكاة في شيتين منها ثمرة النخل وثمر الكرم) والمراد بهاتين الثمرتين التمر والزبيب (وشرائط وجوب الزكاة فيها) اي الثمار (اربع خصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب) فقي انتفى شرط من ذلك فلا وجوب (واما عروض التجارة فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة) سابقا (في الاعنان)

الاسلام والحرية والملك التام والنصاب والحول لكن النصاب في مال التجارة معتبر في آخر الحول
فاذا بلغت القيمة آخرة نصابا زكاه وان اشتراه قبل اوباعه بعد بدونه والا فلا زكاة لهذا الحول بخلاف
المال الذي ليس للتجارة فيشترط ان لا ينقص عنه في جزء من أجزاء الحول (والتجارة هي التقلب في
المال) وتعللها بالمعاوضة (لغرض الربح) اي لقصد وقت عقده وفعلها ويكفي وجود قصد هاهنا في
مجلس العقد سواء اشتراه بنقد أو عرض قنية ام دين حال ام مؤجل وسواء ملكه باجارة لنفسه او
دأبه مثلا ولا يحتاج لتجديد القصد في كل تصرف وينقطع حول تجارة بنية قنية لمال التجارة كله
أو بعبءه ان عينه ولو لا استعمال محرم كلبس الحرير فتحتاج الى تجديد قصد مقارن للتصرف
لا باستعمال بلانية قنية والقنية هي الحبس للانتفاع وقد وجدت مع النية فأنزلت فيها فلو باع مال
تجارة بعرض تجارة ورد عليه بعبء فلا يستأنف له حولا ولو تر بص به حتى تم الحول بخلاف غير مال
التجارة كالماشية والنقد ولو في حق صير في اتخذه تجارة لانها في النقد ضعيفة نادرة فانه اذا باعه ثم
رد عليه بنحو اقالة او عيب استلزم حولا ثانيا ولو رد مال التجارة الى النقد الذي يقوم به آخر الحول
بان بيع به مثلا في خلال الحول وهو دون النصاب ولم يكن بملكه تقدم من جنسه يكمله ثم اشترى
به سلعة فالأصح انه ينقطع الحول ويندئ حوله من وقت شرائه بالتحقق نقص النصاب حسا
بالتنفيض بخلافه قبله لانه مظنون اما لو لم يرد الى النقد كان بادل بعرض التجارة عرضا آخر أو رد
للقد لا يقوم به كأن باعه بدراهم والجال يقتضى التقويم بدنانير او لنقد يقوم به وهو دون نصاب
ولم يشتر به شيئا وهو نصاب فلا ينقطع الحول بل هو باق على حكمه لان ذلك كله من جملة التجارة
ولا استواء العرض والنقد الذي لا يقوم به في عدم التقويم بهما ويضم الربح الحاصل أثناء الحول
او مع آخره الى الاعل في الحول ان لم ينض بما يقوم به وذلك كان اشترى عرضا بعائتي درهم
فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلاثمائة زكاه آخره

فصل في نصاب الابل وما يجب اخراجه عنه والنصب في التعم مختلفة فنصب الابل أحد
عشر نصابا أولها مذكور بقوله (وأول نصاب الابل خمس وفيها شاة أي جذعة ضأن لها سنة) أي
كاملة تحديدية كما أشار اليه الشارح بقوله (ودخلت في الثانية) وان لم تجزع أو أجذعت وان لم
تبلغ سنة وبلوغ السنة ينزل منزلة البلوغ بالسن والاجذاع ينزل منزلة البلوغ (او ثنية معز لها
سنتان) أي كاملتان تحديدا كما أشار اليه الشارح بقوله (ودخلت في الثالثة) ويجزئ الذك من
الضأن والمعز وان كانت الابل اناثا (و) ثانيا (قوله وفي عشر شاتان) أي جذعتان من الضأن
أو ثنيتان من المعز وثالثها مذكور بقوله (وفي خمسة عشر ثلاث شياه) أي ثلاث جذعات من
الضأن او ثلاث ثنيات من المعز ورابعها مذكور بقوله (وفي عشرين أربع شياه) أي أربع
جذعات من الضأن أو أربع ثنيات من المعز ويعتبر في المخرج عن الابل من الشياه كونه سليما وان
كانت ابله معيبة وانما وجبت الشاة في الابل لان ايجاب بعير يضرب بالمالك واجاب جزء من بعير
وهو الخس يضربه وبالفقراء لضرر المشاركة ففي وجوب الشاة رفق بالفرقة بين وخامسها
مذكور بقوله (وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الابل) أي بنت ناقة مخاض وسادسها
مذكور بقوله (وفي ست وثلاثين بنت لبون) أي بنت ناقة لبون وسابعها مذكور بقوله (وفي
ست وأربعين حقة) وثامنها مذكور بقوله (وفي احدى وستين جذعة) وناسعها مذكور بقوله

والتجارة هي التقلب
في المال لغرض الربح
فصل (وأول نصاب
الابل خمس وفيها شاة) أي
جذعة ضأن لها سنة
ودخلت في الثانية أو ثنية
معز لها سنتان ودخلت في
الثالثة وقوله (وفي عشر
شاتان وفي خمسة عشر
ثلاث شياه وفي عشرين
أربع شياه وفي خمس
وعشرين بنت مخاض من
الابل وفي ست وثلاثين بنت
لبون وفي ست وأربعين حقة
وفي احدى وستين جذعة

وفي ست وسبعين بنتا لبون
ثلاث بنات لبون) الخ ظاهر
غنى عن الشرح و بنت
المخاض لها سنة ودخلت في
الثانية و بنت اللبون لها
سنتان ودخلت في الثالثة
والحققة لها ثلاث سنين
ودخلت في الرابعة والجذعة
لها أربع سنين ودخلت في
الخامسة وقوله (ثم في كل)
أى ثم بعد زيادة التسع على
مائة واحدى وعشرين
وزيادة عشر بعد زيادة
التسع و جملة ذلك مائة
واربعون تستقيم الحساب
على ان في كل (أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حققة)
ففي مائة واربعين حققتان
وبنت لبون وفي مائة وخمسين
ثلاث حقاق وهكذا

*) فصل وأول نصاب البقر
ثلاثون فيجب فيها) وفي
بعض النسخ وفيه أى
النصاب (تبيع) ابن سنة
ودخل في الثانية سمي
بذلك لتبعه أمه في المرعى
ولو أخرج تبعية أخوات
بطريق الاولى (و) يجب
(في أربعين مسنة) لها
سنتان ودخلت في الثالثة
سميت بذلك لتسكامل
أسنانها ولو أخرج عن
أربعين تبعين أخراً على
الصحيح (وعلى هذا أبداً
فقس) وفي مائة وعشرين
ثلاث مسنات أو أربعة اتبعة

(وفي ست وسبعين بنتا لبون) أى تعبد الا بالحساب والالوجب في اثنين وسبعين بنتا لبون
وعاشرها مذكور بقوله (وفي احدى وتسعين حققتان) أى تعبد الا بالحساب والالوجب في
اثنين وتسعين حققتان وحادى عشرها مذكور بقوله (وفي مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات
لبون) أى بالتعبد لا بالحساب فلو اعتبر الحساب لوجب الثلاث بنات لبون في مائة وعشانية وقول
المصنف من أول النصاب (الى آخره ظاهر غنى عن الشرح) لكون ذلك بنص الحديث فلا خفاء فيه
(وبنت المخاض لها سنة) أى تحديداً كما أشار اليه بقوله (ودخلت في الثانية) سميت بذلك لان أمها
بعد سنة من ولادتها تحمل مرة أخرى فتصير الام من المخاض أى الحوامل (وبنت اللبون لها
سنتان ودخلت في الثالثة) سميت بذلك لان أمها قرب او ان ولادتها فتصير لبونا أى ذات لبن
(والحققة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة) سميت بذلك لانها استحققت ان تتركب ويطرقها الفحل
ويحمل عليها) والجذعة لها أربع سنين ودخلت في الخامسة) سميت بذلك لانها اجذعت مقدم
أسنانها أى اسقطته (وقوله) فيما تقدم لا يتغير ثم تغير الواجب بزيادة تسع (ثم في) زيادة (كل)
عشرة (أى ثم بعد زيادة التسع على مائة واحدى وعشرين) تغير الواجب ففي مائة وثلاثين بنتا
لبون وحققة (و) (بعد) زيادة عشر بعد زيادة التسع) تغير الواجب أيضاً (وجملة ذلك) أى المذكور
من تسعة عشر مع مائة واحدى وعشرين (مائة واربعون) ومن هنا يستقيم الحساب على ان في
كل (أربعين بنت لبون فيصير في كل (أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة) ويتغير الواجب
بزيادة كل عشرة (ففي مائة واربعين حققتان و بنت لبون) لان فيها خمسين وخمسين واربعين فتجب
الحققتان في المائة و بنت اللبون في الاربعين (وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق) لان فيها ثلاث
خمسينات ففي كل خمسين حققة (وهكذا) ففي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث
بنات لبون وحققة وفي مائة وعشانية حققتان و بنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق و بنت لبون
وفي مائتين يتفق فرضان اما أربع حقاق واما خمس بنات لبون فية عين الانفع للمستحقين من ذلك
*) فصل والبقر لها نصابان أولهما مذكور بقوله (وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها) أى
الثلاثين (وفي بعض النسخ وفيه أى النصاب تبيع) أى ذكر وهو العجل (ابن سنة) أى تحديداً كما
أشار اليه الشارح بقوله (ودخل في الثانية سمي) أى العجل (بذلك) أى بلفظ تبيع (لتبعية أمه في
المرعى ولو أخرج تبعية) أى انثى او مسنة (أخوات بطريق الاولى) لانها انفع من الذكر كما فيها من
النسل والدر وثانيهما مذكور بقوله (ويجب في أربعين مسنة) أى انثى فلا يكفي الذكر (لها
سنتان) أى تحديداً كما أشار اليه الشارح بقوله (ودخلت في الثالثة سميت) أى البقرة (بذلك)
أى بلفظ مسنة (لتسكامل أسنانها ولو أخرج عن أربعين تبعين أخراً) أى الإخراج (على الصحيح)
وهو المذهب كما في الاقناع لانهم يمجزون عن ستين فعن مادونها اولى وانما منع مقابل المذهب
الاجزاء لعدم الاثنية (وعلى هذا) الحكم من النصابين (ابداً فقس) عند الزيادة ففي ستين تبيعان
فلا يتغير الفرض بعد الاربعين الا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة ففي سبعين مسنة
وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة اتبعة وفي مائة تبيعان ومسنة وفي مائة وعشرة
مسنات وتبيع (وفي مائة وعشرين) يتفق فرضان اما (ثلاث مسنات او أربعة اتبعة) ولا يتفق
فرضان الا في الابل والبقر

* (فصل * وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية ١١٣ من المعز) وسبق بيان الجذعة والثنية وقوله

(وفي مائة واحد وعشرين
شأتان وفي مائتين وواحدة
ثلاث شياه وفي أربع مائة
أربع شياه ثم في كل مائة شاة)
المعنا ظاهر غنى عن الشرح
فصل والخليطان بزكيان *
بكسر الكاف (زكاة)
الشخص (الواحد) والخليطة
قد تفيد الشريكتين تخفيفاً بان
يملك كل ثمانين شاة بالسوية
بينهما فيلزمهما شاة وقد
تفيد تثقيلاً بان يملك كل أربعين
شاة بالسوية بينهما فيلزمهما
شاة وقد تفيد تخفيفاً على
أحدهما وتثقيلاً على الآخر
كان يملك كل اثنين لا أحدهما
ثلاثاً ولا آخر ثلاثاً وقد لا تفيد
تخفيفاً ولا تثقيلاً كان يملك
مائتي شاة بالسوية بينهما
واغمايز كيان زكاة الواحد
(بسميع شرائط اذا كان
وفي بعض النسخ ان كان
(المراح واحداً) وهو بضم
الميم مأوى الماشية ليلاً
(والمسرح واحداً) والمراد
بالمسرح الموضع الذي تسرح
اليه الماشية (والمري) والمرعى
(واحداً والفعل واحداً)
اي ان اتخذ نوع الماشية
فان اختلف نوعها كضأن
ومعز فيجوز ان يكون لكل
منها مغل بطرق ماشيته
(والمشرب) أي الذي تشرب

فصل * وللغنم أربعة نصب أولها مذكور بقوله (وأول نصاب الغنم أربعون وفيها) أي
الأربعين (شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز) بسكون العين أو فتحها جمع ما عزل للذكر
وما عزله للأنثى كضأن جمع ضأن وضائية (وسبق) في نصاب الإبل (بيان الجذعة والثنية) فالجذعة
ما لها سنة كاملة أو جذعت قبلها والثنية ما لها سنتان كاملتان ويعتبر كونهما اثنتين أن كانت غنمه
اناثاً أو فيها اناث (و) ثانياً (قوله وفي مائة واحد وعشرين شأتان) أي تعبد بالنص لا بالحساب
وثالثاً مذكور بقوله (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه) ورابعها مذكور بقوله (وفي أربع مائة
أربع شياه ثم) يستقيم الحساب بزيادة مائة مائة (في كل مائة شاة) وقوله من أوله (إلى آخره) ظاهر
غنى عن الشرح) لثبوت ذلك بالنص واعلم أن ما بين النصب يقال فيه وقص أي عفو لا يزيد به شيء
في الواجب ولا ينقص بثلثه شيء منه ولا وقص في غير الماشية

فصل * في زكاة خليطة الأوصاف (و) الشخصان (الخليطان) ما لهما بزكيان بكسر الكاف
زكاة الشخص الواحد (اجماعاً) والخليطة أي أحوالها أربعة الأولى (قد تفيد) أي الخليطة
(الشريكتين تخفيفاً) عليهما (بان يملك كل ثمانين شاة بالسوية بينهما) أي لكل أربعين (فيلزمهما
شاة) على كل نصفها ولو انفردا كان عليه شاة كاملة (و) الثانية (قد تفيد) أي الخليطة (تثقيلاً) أي
عليهما (بان يملك كل أربعين شاة بالسوية بينهما) لكل منهما عشرون (فيلزمهما شاة) على كل نصفها
ولو انفردا لم يجب عليه شيء لعدم النصاب (و) الثالثة (قد تفيد) أي الخليطة (تخفيفاً على أحدهما
وتثقيلاً على الآخر) كان يملك كل اثنين لا أحدهما ثلاثاً (وهو عشرون) (وللاخر ثلاثاً) فعلى من له
الثالث ثلث شاة واحدة مع أنه لو لا الخليطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثقيل وعلى من له الثلثان ثلثا
شاة مع أنه لو لا الخليطة لزمه شاة كاملة فقد أفادته التخفيف (و) الرابعة (قد لا تفيد) أي الخليطة
(تخفيفاً ولا تثقيلاً) كان يملك مائتي شاة بالسوية بينهما) لكل منهما مائة ففي مائتين شأتان على كل
شاة ولو انفردا كان عليه ذلك فلم تعد الخليطة شيئاً (واغمايز كيان زكاة الواحد بسبع شرائط)
الأول (إذا كان وفي بعض النسخ ان كان المسرح) أي الزربية (واحد أو هو) أي المراح (بضم
الميم مأوى الماشية ليلاً) الثاني إذا كان (المسرح) أي المحل الذي تجتمع الماشية فيه ثم تساق
إلى المرعى (واحداً) ومعنى المسرح في الأصل موضع الإرسال (والمراد بالمسرح) هنا (الموضع الذي
تسرح) أي ترسل (إليه الماشية) من المأوى لتجتمع فيه ثم تساق منه إلى المرعى (و) الثالث إذا
كان (المرعى) وهو الموضع الذي ترعى فيه الماشية واحداً (و) الرابع كون (المرعى واحداً) بان
لا تختص ماشية كل واحد بمحافظ الماشية وان تعدد (و) الخامس إذا كان (الفعل واحداً) بان
يكون مرسلاتهن على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية هذا بفعل عن ماشية الآخر وان
تعدد (أي ان اتخذ نوع الماشية فان اختلف نوعها كضأن ومعز فيجوز ان يكون لكل منهما مغل
يطرق ماشيته) لا ضرورة حينئذ (و) السادس إذا كان (المشرب أي) الموضع (الذي تشرب منه
الماشية كعين أونهر أو غيرها) كترعة وهي أفواه الجداول (واحداً) بحيث لا تختص ماشية
كل منها بمشرب فلا يضر تعدد من غير تميز (وقوله والحالب واحد) هو واحد الوجهين في هذه
المسئلة (والاصح عدم) اشتراط (الاتحاد في الحالب وكذا الحلب بكسر الميم وهو الالاء الذي يحلب

فيه) بل يحرم خلط اللبن للربلان أحدهما قد يكون أكثر من الآخر ولا يضر خلط المسافرين
أزوادهم حيث انفقوا على ذلك وإن كان بعضهم أكو لا اعتياد المساحة في ذلك بخلاف ما نحن
فيه (و) السابغ إذا كان (موضع الحلب بفتح اللام) أى كونه المكان الذى تحلب فيه الماشية
واحد أو حكى النووى اسكان اللام وهو (أى الحلب على كالأضبطين (اسم اللبن المحلوب ويطلق)
أى يستعمل الحلب على ذلك (على المصدر) وهو فعل الحالب (وقال بعضهم وهو) أى المصدر الذى
هو فعل الفاعل (المراد هنا) لأنه الذى يشترط اتحاد موضعه

﴿فصل﴾ فى بيان نصاب الذهب والفضة وما يجب أخراجه عنه (ونصاب الذهب) ولو غير
مضروب (عشرون مثقالا) خالصة (تحديد بوزن مكة) لقوله صلى الله عليه وسلم الميكال ميكال
المدينة والوزن وزن مكة (والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم) فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
وعكسه (وفيه أى نصاب الذهب ربع العشر) كل حول (وهو نصف مثقال) لأن عشر العشرين
اثنان وربعهما نصف فان وجد عنده نصف مثقال سلمه للمستحقين وإن لم يوجد سلم اليهم مثقالا
كام لانصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم يبيعوه لاجنبى ويتقاسمو ثمنه أو يشتروا منه نصفه
أو يشترون نصفه لكن هذا مع الكراهة لأنه يكره لالناس أن يشتروا منه نصفه ممن تصدق عليه سواء
كانت زكاة أو صدقة تطوع (وفى ما زاد على عشرين مثقالا بحسابه وإن قل الزائد) إذا وقص هنا
(ونصاب الورق بكسر الراء وهو الفضة مائتا درهم وفيه) أى نصاب الورق (ربع العشر وهو خمسة
دراهم) لأن عشر المائتين عشرون وربعها خمسة (وفى ما زاد على المائتين بحسابه وإن قل الزائد
ولاشئ فى المغشوش) أى المخلوط بأدون (من ذهب أو فضة) ككون أحدهما مخلوطا بالنحاس
أو بالرصاص (حتى يبلغ خالصه) أى المغشوش (نصابا) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصا أو أخرج
من المغشوش ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب ويجرى مثل ذلك فى مخلوط من الذهب
والفضة باحدهما لأنه لا يجزئ أحدهما عن الآخر كذا قال البرماوى (ولا يجب فى الحلى المباح
زكاة) فيحل للرجل من الفضة الخاتم اجاعا بل بسن ولو فى اليسار لكنه فى خنصر اليمين أفضل
ويجوز بقص منها أو من غيرهما وبدونه والسنة أن يجعل الفص مما يلي كفه وللرأة والصبي والمجنون
لبس أنواع حلى الذهب والفضة كطوق وخاتم وسوار وخنخال ونعل ودراهم ودنانير معراة أى لها
عرى تجعل فى القلادة قطعاً أو مثقوبة على الأصح لدخولها فى اسم الحلى والأصح تحريم المبالغة فى
السرف فى كل ما يبيع مما سوا الخنخال وزن مجموع فردتيه لا أحدهما فقط مائتا مثقال وإن تفاوت
وزن الفردتين وحيث وجد السرف وجبت زكاة جميعه لا قدر السرف فقط وجواز تحلية ما فيه
قرآن ولوللتبرك وغلافه وإن انفصل عنه بفضة للرجال والنساء أكراماله وكذا يجوز تحلية ما ذكر
للرأة بذهب كتخاطمها به مع أكرامه أما بقية الكتب فلا يجوز تحلية ما مطلقا ولا زكاة فى سائر الجواهر
كاللؤلؤ والياقوت لعدم ورودها فى ذلك ولا لأنها معدة للاستعمال كالمشاة العاملة (أما المحرم
كسوار) بكسر السين أو ضمها وهو ما يعمل للبد (وخنخال) وهو ما يعمل للرجل (لرجل وخنشى
فتجب الزكاة فيه) وحيث أوجبنا الزكاة فى الحلى واختلف وزنه وقيمه فالعبرة بقيمته لا بوزنه فقط
بخلاف المحرم لعينه كالأواني فالعبرة بوزنه لا بقيمته ولو حلى حيوانا بقدر حرم وزنه زكاة

﴿فصل﴾ فى بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب أخراجه منه (ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق
مشتق (من الوسق مصدر) لوسق بمعنى جمع فالوسق (بمعنى الجمع) قال الخليل الوسق حمل البعير

فيه (وموضع الحلب) بفتح
اللام (واحد) وحكى
النووى اسكان اللام وهو
اسم اللبن المحلوب ويطلق
على المصدر وقال بعضهم
وهو المراد هنا

﴿فصل﴾ (ونصاب الذهب
عشرون مثقالا) تحديدا
بوزن مكة والمثقال درهم
وثلاثة أسباع درهم (وفيه)
أى نصاب الذهب (ربع
العشر وهو نصف مثقال
وفى ما زاد) على عشرين مثقالا
(بحسابه) وإن قل الزائد
(ونصاب الورق) بكسر الراء
وهو الفضة (مائتا درهم
وفيه ربع العشر وهو خمسة
دراهم وفى ما زاد) على المائتين
(بحسابه) وإن قل الزائد ولا
شئ فى المغشوش من ذهب
أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابا
(ولا يجب فى الحلى المباح
زكاة) أما المحرم كسوار
وخنخال لرجل وخنشى
فتجب الزكاة فيه

﴿فصل﴾ (ونصاب الزروع
والثمار خمسة أوسق) من
الوسق مصدر بمعنى الجمع

لان الوسق يجمع الصيعان
 (وهي) أي الخمسة أوسق
 (الف وستمائة رطل
 بالعراقي) وفي بعض النسخ
 بالبغدادى (وما زاد فبحسابه)
 ورطل بغداد عند النوى
 مائة وثمانية وعشرون درهما
 واربعة اسباع درهم (وفيها)
 أى الزروع والثمار (ان
 نسقيت بماء السماء) وهو
 المطر ونحوه كالثلج (او السج)
 وهو الماء الجارى على
 الارض بسبب سد نهر
 فيصعد الماء على وجه
 الارض فيسقيها (العشر
 وان سقيت بدولاب) بضم
 الدال وفتحها ما يديره
 الحيوان (أو) سقيت: (نضج)
 من نهر أو بثر بحيوان
 كبعير أو بقرة (نصف العشر)
 وفيما سقى بماء السماء
 والدولاب مثلاً سواء ثلاثة
 ارباع العشر
 فصل (وتتقوم عروض
 التجارة عند آخر الحول
 بما اشترت به) سواء كان
 ثمن مال التجارة نصاباً أم لا
 فان بلغت قيمة العروض
 آخر الحول نصاباً زكاهها
 والا فلا (ويخرج من ذلك)
 بعد بلوغ قيمة مال التجارة
 نصاباً (ربع العشر) منه
 (وما استخرج من معادن
 الذهب والفضة يخرج منه)
 ان بلغ نصاباً (ربع العشر
 في الحال)

والوفر جل البغل والجار وانما أخذ الاوسق من الوسق بمعنى الجمع (لان الوسق يجمع الصيعان وهي
 أى الخمسة أوسق) بالوزن (ألف وستمائة رطل بالعراقي وفي بعض النسخ بالبغدادى) لان الوسق
 ستمون صاعاً والصاع أربعة امداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى فاذا ضربت الخمسة اوسق في الستين
 صاعاً كانت الجملة ثلثمائة صاع فاذا ضربتها في الاربعة امداد صارت الجملة ألفاً ومائتى مد فاذا
 ضربتها في رطل وثلاثه كانت الجملة ألفاً وستمائة رطل (وما زاد فبحسابه) أى الزائد فلا وقص في
 العشرات (ورطل بغداد عند النوى مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم) وقدر
 الرطل بالعراقي لانه الرطل الشرعى لانه وقع التقدير به في زمن النجاشية رضى الله عنهم واستقر
 الامر عليه (وفيها أى الزروع والثمار) أو في الخمسة أوسق وما زاد كافي الاقناع اما العشر أو
 نصفه وذلك (ان سقيت) أى النوبات (بماء السماء وهو المطر ونحوه كالثلج او) بماء (السج
 وهو الماء الجارى على وجه الارض) باى شئ كان كالسبيل من جبل أو نهر أو عين أو كماء نزل
 من السماء في حفرة فيملؤها ثم يجرى منها للزروع والثمار أو كالنيل من النهر (بسبب سد
 نهر فيصعد الماء على وجه الارض فيسقيها) أى النوبات وجب فيها (العشر) كما لا يخفى المونة في
 ذلك (وان سقيت) أى النوبات (بدولاب بضم الدال وفتحها ما يديره الحيوان) أو بالدميون أو
 بناعورة وهي ما يديره الماء بنفسه أو باليد وهي البكرة التي يعمل عليها من نحو الابل (أو سقيت
 بنضح) أى ينقل الماء (من نهر أو بثر بحيوان كبعير أو بقرة) أو بغيره الى الزرع وجب فيها (نصف
 العشر) لكثرة المونة (و) وجب (فيما سقى) أى من النوبات (بماء السماء والدولاب مثلاً سواء)
 باعتبار مدة عيش الزرع والثمار (ثلاثة ارباع العشر) عملها واجب النوعين ولو كانت المدة من يوم
 الزرع أو يوم الاطلاع أو يوم ظهور الغناب الى يوم الادراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر
 زمن الشتاء والربيع الى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف الى ثلاث سقيات
 فسقى بالنضح وجب ثلاثة ارباع العشر نظر السقى السماء وربع نصف العشر وهو ثمن العشر
 نظر السقى النضح ولو سقى الزرع بماء السماء والنضح وجهل مقدار كل منهما من النفع وجب
 فيه ثلاثة ارباع العشر أخذاً بتساوى المدينتين بجعل نصف المدة للسقية ونصفها للسقيتين
 ولان الاصل عدم زيادة كل منهما

فصل (في زكاة العروض والمعدن والركاز وما يجب اخراجه من كل) (وتتقوم عروض التجارة
 عند آخر الحول) لتعرف قيمتها (بما اشترت به) أى بالنقد الذي اشترت العروض به من ذهب أو
 فضة ولو غير مضر وبين (سواء كان ثمن مال التجارة نصاباً أم لا) أى سواء كان رأس مال التجارة
 الذي اشتراه بالنقد نصاباً أم لا (فان بلغت قيمة العروض آخر الحول نصاباً زكاهها) أى قيمة العروض
 (والا فلا ويخرج من) قيمة (ذلك) أى العروض لا من عينه (بعد بلوغ قيمة مال التجارة نصاباً)
 بالتقويم (ربع العشر منه) أى من قيمته اما ان يخرج ربع العشر فلا اعتبار بالنقد الذي تقوم به
 العروض وأمانته من القيمة فلانها متعلق ربع العشر فلا يجوز اخراجه من عين العروض (وما
 استخرج من معادن الذهب والفضة) أى والنقد الذي استخرج بمعالجة أو بدونها من أمكنته
 من أرض مباحة أو مملوكة له (يخرج منه) أى المستخرج بعد التنقية من نحو التراب (ان بلغ نصاباً
 ربع العشر في الحال) ولا يجب عليه في المدة الماضية ان وجده في ملكه لعدم تحقق كونه ملكه

من حين ملك الارض لاحتمال ان يكون الموجود مما يخلق شيئاً فشيئاً والاصل عدم وجوبها ولا يشترط في المعدن الحول لانه انما يعتبر لاجل تكامل النماء والمستخرج من المعدن غناه في نفسه فاشبه الزرع والثمار (ان كان المستخرج من اهل وجوب الزكاة) بان كان مسلماً حراً فخرج المكاتب فانه يملك ما يأخذه من المعدن ولا زكاة عليه فيه لضعف ملكه واماماً يأخذه الرقيق فليس يملكه فيلزمه زكاته (والمعادن جمع معدن بفتح داله وكسر هاء اسم لمكان خلق الله تعالى فيه ذلك) اى المذكور من الذهب والفضة (من موات او ملك) وقيل بالفتح اسم للمكان وبالكسر اسم لما يؤخذ منه (وما يوجد من الركاز وهو دفين الجاهلية) وهم الناس الذين قبل الاسلام سمو بذلك لكثرة جهالتهم وهذا هو المشهور بخلاف الشارح حيث قال (وهى الحالة التى كانت عليها العرب قبل الاسلام) اى قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم (من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام ففيه اى الركاز الخمس) وجواب ان بلغ نصابو خالف المعدن في قدر الواجب وان وافقه في الاخراج فوراً لانه لا مؤنة في تحصيله كأن اظهره السبل او مؤنته قليلة ان لم يظهره فكثير واجبه كالعشرات (ويصرف) اى الركاز (مصرف الزكاة) كالمعدن (على المشهور) لانه حق واجب في الاستفادة من الارض فاشبه الواجب في الثمار والزروع (ومقابلته) اى المشهور (انه) اى خمس الركاز (يصرف الى اهل الخمس المذكورين في آية النفى) اى يصرف كمصرف خمس النفى لان للركاز مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كالنفي فيصرف خمسة مصرف خمس النفى.

فصل في زكاة الفطر فاطرافها ستة وقت الوجوب ووقت الاداء وصيغة المؤدى عنه وصفة المؤدى وقدر المخرج وجنسه وسمى القدر المخرج بزكاة الفطر لان الفطر احد جزأى سببها المركب من شيئين ادراك جزء من رمضان وجزء من شوال ويقال ايضا زكاة الفطرة لانها وجبت على الخلقة تركية للنفس اى تطهيرها وتنمية لعملها (وتجب زكاة الفطر ويقال لها زكاة الفطرة اى الخلقة) وزكاة الصوم وزكاة البدن وصدة الفطر (بثلاثة اشياء) اى امور بل باربعة اركان النية والمؤدى والمؤدى عنه والمال المؤدى اما النية فتكون من المؤدى عن نفسه او عن تلزمه فطرته وتكون عند العزل عن المال او عند الدفع الى المستحق او بينهما او اما المؤدى عنه فيشترط فيه امران الاول (الاسلام فلا) تخرج الفطرة عن كافر فانه لا (فطرة على كافر اصلى) عن نفسه (الا) انه يلزمه فطرة من تلزمه مؤنته اذا كان مسلماً فتجب عليه (في رقيقه وقريبه) من اصول وفروع (المسلمين) بصيغة النقية لو وجوب نفقتهما عليه والثانى أن يدرك وقت وجوب زكاة الفطر الذى هو آخر جزء من رمضان واول جزء من شوال (و) لو (بغروب) جزء (الشمس من آخر يوم من شهر رمضان وحينئذ فتخرج الفطر عن مات بعد الغروب) وعن ولقبه ولو بلحظة (دون من ولد بعده) ودون من مات قبله ودون ما يحدث بعده او معه من نكاح واسلام وملك رقيق وغنى فانه لا يوجبها لعدم وجود ذلك وقت الوجوب واما المؤدى فيشترط فيه ثلاثة شروط الاول الاسلام فلا تلزم الكافر فطرة نفسه بمعنى انه لا يطالب بها فى الدنيا وان كان يعاقب على تركها فى الآخرة واما المرتد ففطرته وفطرة من تلزمه مؤنته موقوفة على عوده للاسلام ولو اخرج فطرته فى حال ردة أخر أنه ان عاد للاسلام وتكون نيته للتمييز الثانى الحرية فلا فطرة على رقيق لاعتق نفسه ولا عن غيره سواء كان مكاتباً أو لا

ان كان المستخرج من اهل وجوب الزكاة والمعادن جمع معدن بفتح داله وكسر هاء اسم لمكان خلق الله تعالى فيه ذلك من موات او ملك (وما يوجد من الركاز) وهو دفين الجاهلية وهى الحالة التى كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الاسلام (ففيه) اى الركاز (الخمس) ويصرف مصرف الزكاة على المشهور ومقابلته انه يصرف الى اهل الخمس المذكورين في آية النفى **فصل** في زكاة الفطر (وتجب زكاة الفطر) ويقال لها زكاة الفطرة اى الخلقة (بثلاثة اشياء الاسلام) فلا فطرة على كافر اصلى الا فى رقيقه وقريبه المسلمين (وبغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان) وحينئذ فتخرج زكاة الفطر عن مات بعد الغروب دون من ولد بعده

والمكاتب لا تجب فطرته على أحد لا على سيده لاستقلاله ولا عليه لضعف ملكه ومن بعضه حر يلزمه من الفطرة بقدر ما فيه من الحرية وباقي ما على مالك باقيه وهذا اذا لم يكن مهاياة دينه وبينه والا اختصت الفطرة بمن وقع زمن الوجوب في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (و) الثالث (وجود الفضل وهو يسار الشخص بما يفضل عن قوته وقوت عياله) الذي تلزمه نفقتهم كزوجته التي في طاعته والمملوك والقريب (في ذلك اليوم أي يوم العيد وكذا الليلة أيضا) ولا بد ان تكون الفطرة أيضا فاضلا عن مسكن وخادم لا تقين به يحتاج اليه ما للخدمة لا للعمل في الارض مثلا نعم لو ثبتت الفطرة في ذمة انسان فانه يباع فيها مسكنه وخادمه ولو لا تقين دون ملبسه اللائق لانها حيث صارت من الديون وان يكون فاضلا عن دست ثوب يليق به وعمومه ولا يشترط كونه فاضلا عن دينه ولو لا دمي ويعتبر وجود الفضل بما ذكر وقت الوجوب فوجوده لا يوجبها اتفاقا ثم ذكر المصنف صفة المؤدى عنه بقوله (ويزكى الشخص عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين) أي يشترط ان يكون المخرج عنهم مسلمين ولو كان المخرج مسلما (فلا يلزم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم) ضابط كل من يلزمه نفقة شخص يلزمه فطرته ان كان ذلك الشخص مسلما وذلك كالزوجة والاصول والفروع والاقارب ومثل الزوجة خادمها المملوك لها أو لهما أو المستأجر بالنفقة بخلاف المستأجر بالدرهم ولو صحبتها امرأة لتخدمها بالنفقة لا يلزم الزوج فطرته لعدم الاجارة واما المال المؤدى وهو القدر المخرج وجنسه فقد ذكره المصنف بقوله (واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج) عن شخص واحد (صاعا من قوت بلده) أي المخرج ان أخرج عن نفسه (ان كان بلدا يافان كان في البلد أقوات غلب بعضها) أي الأقوات (وجب الاخراج منه) أي الغالب ويجزئ القوت الأعلى عن القوت الأدنى لانه زاد خيرا ولا عكس لنقصه عن الحق بخلاف زكاة المال فانه لا يجزئ فيها اخراج الذهب عن الفضة مثلا ولا اعتبار في الأعلى والأدنى بزيادة نفع الاقيسات لا بالقيمة (ولو كان الشخص في بادية أو بلد (لا قوت فيها) أو كان فيها قوت لا يجزئ في الفطرة كاللحم والجزر (أخرج من قوت أقرب البلاد اليه) فان كان بقربه محلان متساويان قربا اليه تخيير بينهما كما لو كان في البلد أقوات لا غالب فيها فانه يتخير بينهما ولو اختلف محل المؤدى عنه فالعبرة بغالب قوت محل المؤدى عنه ولو اختلف الغالب باختلاف الاوقات فالعبرة بغالب قوت السنة لا غالب قوت وقت الوجوب على المعتمد (ومن لم يوسر بصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض) (وقدره) أي الصاع (خمس أرطال وثلاث بالعراني) وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع) (ولزكاة الفطر خمسة أوقات وقت جواز وهو من ابتداء رمضان ولا يجوز اخراجها قبله ووقت وجوب وهو بادراك جزء من رمضان وجزء من شوال ووقت ندب وهو قبل صلاة العيد ووقت كراهة وهو بعد ها ووقت حرمة وهو ما بعد يوم العيد وتكون قضاء

(ووجود الفضل) وهو يسار الشخص بما يفضل عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم أي يوم العيد وكذا الليلة أيضا (ويزكى) الشخص (عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين) فلا يلزم المسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وان وجبت نفقتهم واذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج (صاعا من قوت بلده) ان كان بلدا يافان كان في البلد أقوات غلب بعضها وجب الاخراج منه ولو كان الشخص في بادية لا قوت فيها أخرج من قوت أقرب البلاد اليه ومن لم يوسر بصاع بل ببعضه لزمه ذلك البعض (وقدره) أي الصاع (خمس أرطال وثلاث بالعراني) وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع

فصل في دفع الزكاة
 الى الاصناف الثمانية
 الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين علىها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل الخ هو ظاهر غنى عن الشرح الامعرفة الاصناف فانفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته اما فقير العرايا فهو من لا نقد بيده والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعاً من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة والعامل من استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفعها للمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أقسام أحدها مؤلفة المسلمين وهم من أسلم ونيته ضعيفة فيتألف بدفع الزكاة وبقية الاقسام في المبسوطات وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يعطى من سهم المكاتب والغارم على ثلاثة أقسام أحدها من استدان ديناً لتسكين فتنه بين طائفتين في قنبل لم يظهر قاتله فتحمل ديناً

فصل في دفع الزكاة الى الاصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين علىها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل الخ هو ظاهر غنى عن الشرح الامعرفة الاصناف فانفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته اما فقير العرايا فهو من لا نقد بيده والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعاً من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج الى عشرة وعنده سبعة) أو يكتب كل يوم خمسة فافوقها الى دون ما يكفيه والمرأة التي تعسرت كأن كان زوجها معسر بالنفقة أو بتمامها جاز لها ان تأخذ كفايتها من الزكاة ومن لم يكفها ما وجب لها على زوجها لا يكون مأكولة تأخذ تمام كفايتها من الزكاة ولو من زوجها (والعامل) على الزكاة (من استعمله الامام على أخذ الصدقات ودفعها للمستحقين) وكتابة ما أعطاه أرباب الاموال وجعهم والمستحقين وحفظ الاموال ومحاسبتهم وشرطه أهلية الشهادة والاسلام وان لا يكون هاشمياً ولا مطلبياً ولا مولياً لهما ولا من ترقا من الكمال والجمال والحفاظ ونحوهم يجوز كونهم كفاراً مستأجرين من سهم العامل لان ذلك أجرة لازمة (والمؤلفة قلوبهم هم وهم أربعة أقسام أحدها مؤلفة المسلمين) اما مؤلفة الكفار وهم من يرجى اسلامهم أو يخاف شرهم فلا يعطون من زكاة ولا غيرها (وهو من أسلم ونيته ضعيفة) في الايمان نفسه أو أهله (فيتألف بدفع الزكاة له) ليقوى ايمانه (وبقية الاقسام في المبسوطات) وهو من أسلم ونيته قوية في الايمان وأهله ولكن له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره ومن أسلم ونيته كذلك لكن هو كاف لنا شر من يله من كفار او مانعي زكاة وهذا تحت قسمين فيعطى كل من الاقسام الاربعة لكن انما يعطى الاخير ان اذا كان اعطواها أهون علينا من تجهيز جيش يبعث لكفاية شر من ذكر (وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة) ولو كانوا بنى هاشم وبنى المطاب ولا يقال انه يلزم على ذلك أخذ بنى هاشم وبنى المطاب من الزكاة فان ما يأخذه المكاتب يعطيه لسيده لانا نقول ما يأخذه السادة من المكاتبين واقع عن جهة الدين لاجل جهة الزكاة وان كان في أصله زكاة وانما فسر الرقاب بالمكاتبين لان المعنى وفي تلخيص الرقاب من الرق (اما المكاتب كتابة فاسدة) بنقص شرطها مثلاً (فلا يعطى) من الزكاة شيئاً (لا من سهم المكاتبين) ولا من سهم غيرهم (والغارم على ثلاثة أقسام أحدها من استدان ديناً لتسكين فتنه بين طائفتين في قنبل) أي بسبب قنبل ولو غير آدمي (لم يظهر قاتله) أو ظهر (فتحمل ديناً بسبب ذلك) أي تسكين الفتنة (فيقضى دينه من سهم الغارمين غنياً كان) أي ذلك

أوقفيرا وانما يعطى الغارم عند بقاء الدين عليه فان آذاه من ماله أو دفعه ابتداء لم يعط من ١١٩ سهم الغارمين وبقية أقسام الغارمين

في المبسوطات وأما سبيل
الله فهم الغزاة الذين لا سهم
لهم في ديوان المرتزة بل هم
متطوعون بالجهاد وأما ابن
السبيل فهو من ينشئ سفرا
من بلد الزكاة أو يكون
مجتازا ببلدها ويشترط فيه
الحاجة وعدم المعصية وقوله
(والى من يوجد منهم) أى
الاصناف فيه إشارة الى انه
إذا فقد بعض الاصناف
ووجد البعض تصرف لمن
وجد فان فقدوا كلهم
حفظت الزكاة حتى يوجدوا
كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر)
في اعطاء الزكاة (على أقل
من ثلاثة من كل صنف) من
الاصناف الثمانية (الا
العامل) فانه يجوز أن يكون
واحدا ان حصلت به الكفاية
واذا صرف لاثنتين من كل
صنف غرم للثالث أقل
متمول وقيل يغرم له الثلث
(وخسة لا يجوز دفعها) أى
الزكاة (اليهم الغنى بعمال أو
كسب والعبد وبنو هاشم
وبنو المطلب) سواء منعوا
حقهم من خمس الخس أم لا
وكذا اعتقاؤهم لا يجوز دفع
الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم
أخذ صدقة التطوع على
المشهور (والكافر) وفي
بعض النسخ ولا تصح للكافر
(ومن تلزم المزكى نفقته لا

الغريم) (أو فقيرا) ترغيبا في هذه المكرمة اذ لو اشترط النقر لقلت الرغبة في هذه المكرمة (وانما
يعطى الغارم عند بقاء الدين عليه فان آذاه) أى الدين (من ماله) بعد ان تداين أولا (أو دفعه) أى
الدية (ابتداء) أى من غير تداين أو ابرئ الدين منه (لم يعط من سهم الغارمين) بل يعطى من سهم
غيرهم كالفقراء ان كان منهم (وبقية أقسام الغارمين في المبسوطات) والاثنتان الباقيان أحدهما
من تداين لنفسه أو عياله في مباح أو لعمارة مسجد أو قري ضيف وان صرف المباح في معصية
لكن لا نصدقه في قصد الإباحة بل لا بد من بينة ولها ان تعتمد القرائن أو تداين لمعصية تحكمز
وصرفه في مباح أو صرفه في معصية وتاب منها وطن صدقه في توبته وان قصرت المدة فيعطى مع
الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وفائه وثانيهما من تداين لضمان بلا اذن واعسر وحده أو باذن
واعسر مع الاصيل فيعطى ان حل الدين (وأما سبيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان
المرتزة بل هم متطوعون بالجهاد) فيعطون ولو اغنياء اعانة لهم على الغزو ويجب عليهم رد الفاضل
بعد الغزو ان كان له مقدار (وأما ابن السبيل فهو من ينشئ سفرا) ولولنزهة (من بلد الزكاة)
أو قرب منها وان لم تكن وطنه (أو يكون مجتازا) أى مارا في سفره (ببلدها ويشترط فيه) أى
ابن السبيل أى في اعطائه الزكاة (الحاجة) أى الى ما يوصله مقصده وعدم من يقرضه (وعدم
المعصية) بسفره وعدم الهيام ولو احتاج الى كسوة أعطيها (وقوله والى من يوجد منهم أى
الاصناف) أى الانواع الثمانية (فيه) أى في ذلك القول (إشارة الى انه اذا فقد بعض الاصناف
ووجد البعض) كالفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل (تصرف) أى الزكاة (لمن وجد
منهم) في محلها ويجب تعميمهم فيرد نصيب البعض المفقود على الموجود (فان فقدوا كلهم) حتى
في ولاية الامام (حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم) فتصرف اليه (ولا يقتصر في اعطاء
الزكاة على أقل من ثلاثة من كل صنف) لذكره في الآية بصيغة الجمع وأقله ثلاثة (من الاصناف
الثمانية الا العامل فانه) يسقط اذا قسم المالك (يجوز ان يكون) أى العامل (واحدا ان حصلت به
الكفاية) ولا يعطى العامل ولو متعدد الا بقدر اجرة مثله (واذا صرف لاثنتين من كل صنف غرم
للتالث أقل متمول وقيل يغرم له) أى الثالث (الثالث) وهذا ضعيف (وخسة لا يجوز دفعها أى
الزكاة اليهم) الاول (الغنى بعمال أو كسب) ومنه المكفى بنفقة قريب أو زوج (و) الثانى (العبد) أى
غير المكاتب لغير المزكى (و) الثالث (بنو هاشم وبنو المطلب سواء منعوا حقهم من خمس الخس
أم لا) لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أو ساخ الناس وانها لا تحل لمحمد ولا لآل
محمد واهل بيته (وكذا اعتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم) لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم
وقيل تحل الزكاة لهم لان منعها في بنى هاشم وبنى المطلب لا يستغنائهم بخمس الخس ولا حق
لمولاهم فيه (ويجوز لكل منهم) أى من بنى هاشم وبنى المطلب وعتقائهم (أخذ صدقة التطوع
على المشهور و) الرابع (الكافر وفي بعض النسخ ولا تصح) أى الزكاة (للكافر) لقوله صلى الله
عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم رواه الشيخان (و) الخامس (من تلزم المزكى
نفقته) بزوجة أو بعضية أى فانه (لا يدفعها أى الزكاة اليهم) أى العيال (باسم الفقراء
والمساكين) أى لا يجزى الدفع من سهم أحدهما اغناهم بالنفقة (ويجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم)
أى العيال من سهم باقى الاصناف (باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلا) أى أو عاملين أو مؤلفين

يدفعها) أى الزكاة (اليهم باسم الفقراء والمساكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم غزاة أو غارمين مثلا

أو مسافرين ذم المرأة لا تكون عاملة ولا غارية ولا من القسمين الآخرين من أقسام المولفة

كتاب أحكام الصيام

(هو والصوم مصدران) لصام (معناها لغة الامساك) عن طعام أو كلام أو سير (وشرا) امساك عن مفطر) من نحو شهوتي الفرج والبطن لطاعة المولى (بنية مخصوصة) كنية الصوم عن رمضان أو كفارة أو نذر (جميع نهار) من أول النهار إلى آخره (قابل للصوم) نخرج به يوما العيد وأيام التشريق ويوم الشك بلا سبب (من مسلم عاقل) أي مميز (طاهر من حيض ونفاس) وولادة جميع النهار ومن اغتاه وسكر في بعضه (وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) بعد البلوغ والعقل واحدا (وفي بعض النسخ أربعة أشياء) بعد هاتين الأول (الاسلام) ولو فيما مضى فيشمل المرتد فيجب عليه الصوم لان عقاد سببه في حقه لوجوب القضاء عليه ان عاد للاسلام (و) الثاني التكليف وهو (البلوغ والعقل و) الثالث (القدرة على الصوم) أي اطاقته حسا وشرا بلا مشقة بعدم المرض والكبر والحيض والنفاس (وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة) والاولى عدم السقوط عليها بل بعد البلوغ والعقل واحدا (فلا يجب الصوم على المتصف ب) (اضداد ذلك) أي المذكور من الثلاثة وشروط صحة الصوم الاسلام في الحال والتمييز والنقاء من الحيض والنفاس وقبول الوقت للصوم (وفرائض الصوم أربعة أشياء) أحدها النية (بالقلب) (و) يستحب التلفظ بها (فان كان الصوم فرضا كرمضان أو نذرا) أو كفارة أو قضاء عن رمضان (فلا بد من ايقاع النية ليلا) ولو من أول الليل ولو نسي النية ليلا وطلع الفجر وهو ناس لم يحسب له ذلك اليوم لكن يجب عليه الامساك رعاية لحزمة الوقت ويسن في أول الشهر ان ينوي صوم جميعه وذلك يعني عن تجديدها في كل ليلة عند الامام مالك فيسن ذلك عندنا لانه ربح انسى التبييت في بعض الليالي فيقلد الامام مالك ولا يجب التبييت في نفل الصوم بل تصح نيته قبل الزوال بشرط ان لا يسبقها منافع للصوم (ويجب التعيين) أي تعيين النوى من حيث الجنس (في صوم الفرض كرمضان) وكفارة ولا يشترط تعيين نوعها ككون الكفارة عن ظهار أو عين مثلا (واكمل نية صومه ان يقول الشخص نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) ايمانا واحتسابا ولفظ رمضان في هذه الكيفية مجرور بالاضافة ويكفيه ان يقول نويت صوم رمضان (و) الثاني (الامساك) عن أربع خصال الاول الامساك (عن الاكل والشرب وان قل الماء كول والمشروب) كسهمعة ونقطة ماء فان القليل يبطل الصوم (عند التعمد فان اكل أو شرب (ناسيا) للصوم (أو جاهلا) بان وصول الماء كول والمشروب الى الجوف مبطل للصوم (لم يفطر) وان كثر ذلك (ان كان) الجاهل معذورا بان كان (قريب عهدا بالاسلام أو) بعد لكن (نشأ) محلا (بعيدا عن العلماء والا) أي وان لم يكن قريب عهد ولم يكن نشأ بعيدا عن العلماء (أفطر) لتقصيره فان الجاهل غير المعذور كالعالم والثاني الامساك عن خروج المني باسئته أو مباشرة بلا حائل (والثالث) الامساك عن (الجماع) فيبطل الصوم به اذا كان المجمع (عامدا) مختارا عالما بالتحريم (واما الجماع ناسيا) للصوم (فكالاكل ناسيا) في انه لا يفطر وان تكرر الجماع وكذا لا يفطر بالاكراه مالم يكن زنا لانه لا يباح بالاكراه (والرابع) الامساك عن (تعمد القى) فيفطر به اذا كان مختارا عالما بالتحريم وان يتقن انه لم يرجع شيء الى جوفه كأن تقايأ منكسا (فلو غلبه القى لم يبطل

كتاب) أحكام) الصيام وهو والصوم مصدران معناه لغة الامساك وشرا امساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس وشرائط وجوب الصيام ثلاثة أشياء وفي بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على اضرار ذلك (وفرائض الصوم أربعة أشياء) أحدها (النية) بالقلب فان كان الصوم فرضا كرمضان أو نذرا فلا بد من ايقاع النية ليلا ويجب التعيين في صوم الفرض كرمضان وأكمل نية صومه ان يقول الشخص نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى (و) الثاني (الامساك) عن الاكل والشرب وان قل الماء كول والمشروب عند التعمد فان اكل ناسيا أو جاهلا لم يفطر ان كان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء والا أفطر (و) الثالث (الجماع) عامدا وأما الجماع ناسيا فكالاكل ناسيا (و) الرابع (تعمد القى) فلو غلبه القى لم يبطل

صومه) لان ذلك كالا كراه وكالتى التجنى فان تعمده وخرج شئ من معدته الى حد الظاهر افطر وان غابه فلا وثالثه الصائم وعذر كمال عدم وجود صورة للصوم في الخارج بخلاف نحو الصلاة ورايهامعرفة طرفي النهار وانما يشترط للصوم معرفة غروب الشمس عند الافطار وطلوع الشجر عند النحر لتحقيق امسالك جميع النهار (والذي يفطر به الصائم عشرة اشياء أحدها وثانيها ما وصل) من أعيان الدنيا وان لم تؤكل كحصاة (عمدا) مع الاختيار والعلم بالتحريم (الى الجوف المنفتح) اصالة انفة احاطاها محسوسا (او غير المنفتح) اصالة (كالوصول من مأومة) وهو جرح يبلغ جلد الدماغ (الى الرأس والمراد) من قوله ما وصل الى الجوف او الرأس (امسالك الصائم عن وصول عين الى ما يسمى جوقا) وان لم يكن فيه قوة احالة الغذاء والدواء كخلق ودماغ وباطن أذن وبطن والمعنى ان جعل ذلك مفطر للصائم يستلزم وجوب امسالك الصائم عن ذلك (والثالث الحقنة في أحد السيلين وهى) أى الحقنة (دواء يحقن) اى يصب بالآلة (به المريض في قبل او دبر المعبر عنهما في المتن بالسيلين) ومثل ذلك دخول عود أو أصبع في الدبر او نحوه وضابط الدخول المفطر أن يصل الداخل الى ما لا يجب غسله في الاستنجاء بخلاف ما يجب غسله فيه فلا يفطر اذا أدخل أصبعه ليغسل الطيات التي فيه (والرابع القى وعمدا) مع العلم والاختيار (فان لم يتعمد) او غلبه او كان جاهلا معذورا (لم يبطل صومه كما سبق) لعذره ويستثنى من القى ما لواقعة نخامة من الباطن ورمائها سواء قلعهام من دماغه أو من باطنه لان الحاجة الى ذلك تتكرر (والخامس الوطء عمدا في الفرج) ولو دبر او ان لم ينزل (فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا) للصوم (كما سبق) وتفطر المرأة باذنا لها ذكرا بانا وعكسه ولا شئ على صاحب الفرج المبان من ذكر أو أنثى (والسادس الانزال وهو خروج المنى) لا المذى (عن مباشرة) اى مس البشرة بلا حائل (بلاجماع محرما كان) أى الانزال (كأخراجه) اى المنى (بيده او غير محرم) بقطع النظر عن ابطال الصوم (كأخراجه بيد زوجته او جاريته) وحاصل الانزال انه ان كان بالاستمناء أى بطلب خروج المنى سواء كان بيده او بيد زوجته او بغيرهما بجائل أو لا يفطر مطلقا وأما اذا كان الانزال باللمس من غير طلب الاستمناء فتارة يكون مما تشبهه الطبائع السليمة أولا فان كان لا تشبهه الطبائع السليمة كالامرء الجليل والعضو المبان فلا يفطر بالانزال مطلقا سواء كان بشهوة أو لا بجائل أو لا وأما اذا كان الانزال بلمس ما يشتهى طبعاً فتارة يكون محرما وتارة يكون غير محرم فان كان محرما وكان بشهوة وبدون حائل أفطر والا فلا وأما اذا كان غير محرم كزوجته فيفطر الانزال بلمسه مطلقا بشهوة أو لا بشرط عدم الحائل وأما اذا كان بجائل فلا يفطر به مطلقا بشهوة أو لا والمراد بالشهوة ان يقصد مجرد اللذة من غير ان يقصد خروج المنى والا كان استمناء وهو منقطع مطلقا (واحتراز مباشرة عن خروج المنى بالاحتلام فلا افطار به جزما) وكذا بالنظر والفكر ان لم تجر عاداته بالانزال بهما أو لا أفطر (والسابع الى آخر العشرة الحيض) اى يقيننا بخلاف المتحيرة في زمن التحير فيصح صومها لعدم يقين الحيض (والنفاس) ولوعقب علقة أو مضغة (والجنون) لمنافاته العبادة (والردة) لذلك أيضا (فتى طرأ شئ منها) اى الاربعة (في اثناء الصوم) ولو لحظة من النهار (ابطله) اى الصوم ومثل الجنون الانغماء والسكر في كل اليوم بان لم يفتق في لحظة من النهار بخلاف النوم فلا يضرب وان استغرق جميع النهار وقد نظم المدابغى المفصلات العشرة بقوله

صومه (والذي يفطر به الصائم عشرة اشياء) أحدها وثانيها (ما وصل عمدا الى الجوف) المنفتح (أو) غير المنفتح كالوصول من مأومة الى (الرأس) والمراد رأس الصائم عن وصول عين الى ما يسمى جوقا (و) الثالث الحقنة في أحد السيلين (وهى) دواء يحقن به المريض في قبل أو دبر المعبر عنهما في المتن بالسيلين (و) الرابع القى وعمدا (فان لم يتعمد) او غلبه او كان جاهلا معذورا (لم يبطل صومه كما سبق) (و) الخامس الوطء عمدا (في الفرج) فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيا (كما سبق) (و) السادس الانزال (وهو خروج المنى) مباشرة (بلاجماع محرما كان) كخراجه بيده أو غير محرم كخراجه بيد زوجته أو جاريته واحتراز مباشرة عن خروج المنى بالاحتلام فلا افطار به جزما (و) السابع الى آخر العشرة (الحيض والنفاس والجنون والردة) فتى طرأ شئ منها فى أثناء الصوم ابطله

عشرة منظررات الصوم * فها كها انعام كل اليوم
انزاله مباشرا والرده * والوطء والقيء اذا تعمد
ثم الجنون الحيز مع نقاس * وصول عين بطنه مع راس

(ويستحب في الصوم) اي لاجله (ثلاثة أشياء أحدها تجيل الفطر ان تحقق غروب الشمس) كأن
يعين الغروب (فان شك) في غروب الشمس او ظنه بلا اجتهد (فلا يجعل الفطر) اي فيحرم تجيل
الفطر ما وان ظن الغروب باجتهاده فلا يسن تجيل الفطر وان حل (ويسن أن ينظر على غمر) ان
لم يعارضه سن التجيل والاراعاه ويقدم على التمرطب او عجوة أو بسر فان لم يجد فعلي غمر ويسن
كونه وترا وقليله يقوى البصر وكثيره يضعفه (والافشاء) اي وان لم يفطر على غمر فيسن أن يفطر على
ماء ويقدم ماء زمزم على غيره وبعد المساء شئ حلوا كزبيب ويقدم اللبن على العسل لانه افضل منه
ويقدم العسل على غيره وان كان اللحم افضل منه ما وبعد ذلك الحلاوة وهي المعمولة بالنار ولولم
يجد الا الجماع افطر عليه (والثاني تأخير السحور ما لم يقع في شك) في طلوع الفجر بسبب التأخير فان
أوقعه ذلك في شك (فلا يؤخر) اي فلا يسن التأخير حيث تذبذبا افضل تركه (ويحصل السحور) بضم
السين اي التسكر (بقليل الاكل والشرب) لقوله صلى الله عليه وسلم تسحروا ولو بجرة ماء رواه
ابن حبان ويدخل وقته بنصف الليل (والثالث ترك الهجر) بضم الهاء (اي الفحش من الكلام)
او بفتح الهاء بمعنى الهذيان في المنطق (الفاحش) فالفجر بفتح الهاء مصدر هجر من باب نصر فعناه
الهذيان والهجر بضم الهاء اسم مصدر من الاهجار وهو الالفاش في المنطق كما في المختار اي يسن
للسائم من حيث الصوم ترك المحاصمة مع الناس وترك الفحش من الكلام كالكذب فلا يطل
صومه باتيان الغيبة والمحاصمة بخلاف اتيان ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستقاة (فيصون
الصائم) ندبا من حيث الصوم (لسانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم) وان كان صون اللسان
عن ذلك واجبا في حد ذاته ويثاب عليه ثوابين واجبا من حيث وجوب صون اللسان عن المحرمان
ومن دوا من حيث الصوم (فان شتمه أحد فامقل) ندبا (مرتين او ثلاثا) وهو الافضل (ان صائم اما
بلسانه) ان لم يخف الرياء (كما قال النووي في الاذكار او بقلبه) ان خافه (كما نقله الرافي عن الائمة
واقصر) اي الرافي (عليه) اي القول بالقلب وانما التخيير بينهما قول النووي ويسن عند عدم
خوف الرياء الجمع بينهما والمقصود من ذلك زجر نفسه عن المشاقمة مطلقا وزجر الغير عن الشتم ان
كان باللسان (ويحرم) ولا يصح (صيام خمسة أيام العبدان اي) يحرم (صوم يوم عيد الفطر وعيد
الاضحى) بالاجماع لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن صومه - مارواه الشيخان (وايام التشريق
وهي) عندنا (الثلاثة التي بعد يوم النحر) خلا فالائمة الثلاثة حيث ذهبوا الى انها اثنان بعده لانه
صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام التشريق كما رواه ابوداود (ويكره تحريم صوم يوم الشك)
اي فلا يجعل التطوع بالصوم يوم الشك (بلا سبب يقتضي صومه) لقول عمار بن ياسر من صام يوم
الشك فقد صلى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أصحاب السنن الاربعة وهم ابوداود والترمذي
وابن ماجه والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (وأشار المصنف لبعض صور هذا السبب
بقوله الا ان يوافق) اي صومه (عادة له في تطوعه) ولو مرة ولو طال الزمن بعدها لان العادة تثبت
بمرة (كن عادته صيام يوم وافطار يوم) او عادته صوم يوم الاثنين والخميس (فوافق صومه) بحسب

(ويستحب في الصوم ثلاثة
أشياء) أحدها (تجيل الفطر)
ان تحقق غروب الشمس فان
شك فلا يجعل الفطر ويسن
أن يفطر على غمر والافشاء
(و) الثاني (تأخير السحور)
ما لم يقع في شك فلا يؤخر
ويحصل السحور بقليل
الاكل والشرب
(و) الثالث (ترك الهجر)
أي الفحش (من الكلام)
الفاحش فيصون الصائم
لسانه عن الكذب والغيبة
ونحو ذلك كالشتم وان شتمه
أحد فليقله مرتين أو ثلاثا
ان صائم اما بلسانه كما قال
النووي في الاذكار او بقلبه
كما نقله الرافي عن الائمة
واقصر عليه (ويحرم صيام
خمسة أيام العبدان) اي
صوم يوم عيد الفطر وعيد
الاضحى (وايام التشريق)
وهي (الثلاثة) التي بعد
يوم النحر (ويكره تحريم
صوم يوم الشك) بلا سبب
يقتضي صومه وأشار
المصنف لبعض صور هذا
السبب بقوله (الا ان يوافق
عادة له) في تطوعه كن عادته
صيام يوم وافطار يوم فوافق
صومه

الثلاثين من شعبان اذالم
 يرى الهلال ليلتها مع الضحو
 وتحدث الناس برؤيته ولم
 يعلم عدل رآه أو شهد برؤيته
 صبيان أو عبيد أو فسقة
 (ومن وطئ في نهار رمضان)
 حال كونه (عامدا في
 الفرج) وهو مكاف بالصوم
 ونوى من الليل وهو آثم
 بهذا الوطء لاجل الصوم
 (فعليه القضاء والكفارة
 وهي عتق رقبة مؤمنة) وفي
 بعض النسخ سلبية من
 العيوب المضرة بالعمل
 والكسب (فان لم يجدها
 فصيام شهرين متتابعين
 فان لم يستطع صومهما
 فاطعام ستين مسكينا) أو
 فقيرا (لكل مسكين مد)
 أي مما يجزئ في صدقة
 الفطر فان عجز عن الجميع
 استقرت الكفارة في ذمته
 فاذا قدر بعد ذلك على خصلة
 من خصال الكفارة فعلها
 (ومن مات وعليه صيام)
 فائت (من رمضان) بعذر
 كمن أفطر فيه لمرض ولم
 يتمكن من قضاؤه كأن استمر
 مرضه حتى مات فلاثم عليه
 في هذا الفائت ولا تدارك
 بالفدية وان فات بغير عذر
 ومات قبل التمكن من قضاؤه
 (اطعم عنه) أي اخرج الولي
 عن الميت من تركته (لكل
 يوم) فات (مد) طعام وهو

عادته (يوم الشك) فلا يحرم بل يصح (وله صيام يوم الشك أيضا) أي كماله صيامه موافقة العادة (عن
 قضاء) ولولم ندوب (ونذر) متقدم لم يقصد إيقاعه فيه كأن يندر صوم يوم الاثنين مثلاً فيوافق يوم
 الشك أما نذر صوم يوم الشك ونصف الثاني من شعبان فلا يصح كتحري إيقاع القضاء في ذلك
 اليوم وله صيامه أيضا عن كفارة وبأمر الامام في الاستسقاء (ويوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان
 اذالم ير الهلال ليلتها) أي الثلاثين (مع الضحو) لعدم الغيم (وتحدث الناس برؤيته) أي بان الهلال
 رؤى (ولم يعلم) أي لم يشهد بها (عدل رآه أو شهد برؤيته) أي الهلال (صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء
 أو كفار أو شهد بهم (عدل لم يكف به نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر وجب عليه الصوم
 وصح منه ووقع عن رمضان ان تبين انه منه ومن ظن صدق من قال انه رآه ممن ذكر جاز بخلاف من
 لم يعتقد ولم يظن الصدق فانه يحرم عليه الصوم فلا أحكام ثلاثة (ومن وطئ) بتغيب جميع الحشفة
 أو قدرها من مقطوعها (في نهار رمضان) يقينا ولو غرب بعض القرص ولم يتم الغروب (حال كونه
 عامدا) عالما بالتحريم مختارا (في الفرج) ولودبر من أدى أو غيره من حي أو ميت وان لم ينزل (وهو
 مكلف بالصوم ونوى من الليل) أي نوى الصوم في الليل (وهو آثم بهذا الوطء لاجل الصوم) مع
 عدم الشبهة ومع كونه أهلا للصوم ببقية اليوم (فعليه) أي من وطئ وعلى الموطوء (القضاء) لافساد
 صومهما بالجماع (و) عليه وحده (الكفارة) دون الموطوء وعلى كل منهما التعزير (وهي) أي
 الكفارة العظمى (عتق رقبة مؤمنة وفي بعض النسخ) أي بعد ذلك (سلبية من العيوب المضرة
 بالعمل والكسب) فلا تجزئ المعيبة (فان لم يجدها) حسابان لم يجدها أصلا في مسافة التقصر أو شرعا
 بان لم يجد عنها أو وجدها تباع بأكثر من ثمنها (فصيام شهرين متتابعين) فان تكاف العتق أجزأه ولو
 بان بعد صومهما ان له مالا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه عن الكفارة (فان لم يستطع صومهما)
 متتابعين لحصول مشقة له لا تحتمل عادة ولولشدة الغلظة (فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا لكل
 مسكين) أو فقير (مد) أي مما يجزئ في صدقة الفطر وهو غالب قوت بلده (فان عجز عن الجميع
 استقرت الكفارة في ذمته) مرتبة ولا تسقط بجزءه (فاذا قدر بعد ذلك) أي العجز (على خصلة من
 خصال الكفارة فعلها) كالمال كان قادرا عليها ابتداء فان قدر على أكثر من خصلة رتب (ومن مات)
 مسلما بعد البلوغ (وعليه صيام فائت من رمضان) أو نذرا وكفارة (بعذر كمن أفطر فيه) أي
 رمضان (لمرض) أو سفر (ولم يتمكن من قضاؤه بان استمر مرضه) المرجو برؤيه أو سفره المباح (حتى
 مات) أو زال المرض ومات في رمضان (فلاثم عليه في هذا الفائت) بالمرض أو السفر (ولا تدارك
 بالفدية) ولا بالقضاء بالصوم عنه لعدم تقصيره (وان فات بغير عذر) بان تعدى بالافطار (ومات قبل
 التمكن من قضاؤه) أو بعده أو أفطر بعذر ومات بعد التمكن من القضاء ولم يقض (اطعم عنه)
 بالبناء للمجهول والجار والمجرور نائب الفاعل أي اخرج الطعام عن الميت (أي أخرج الولي)
 أو الاجنبي (عن الميت من تركته) أي الميت أو من مال المخرج مد من غالب قوت البلد لاجل
 كل يوم أي فيجوز ذلك للاجنبي ولو بغير اذن القريب لانه من باب قضاء دين الغير بغير اذنه أي
 يخرج عن الميت (لكل يوم فات) أي صومه (مد) من (طعام) فان لم يكن للميت تركته لم يلزم الوالي
 اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك (وهو) أي المد (رطل وثلاث بالبغدادى) وزنا والاصل فيه الكيل
 (وهو بالكيل نصف قدح مصرى) وهو الذي يشرب فيه (وما ذكره المصنف) من تعيين الاطعام

عن الميت (هو القول الجديد) ولا يجوز عنده ان يصوم عن الميت وليه لان الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي أيضا) كما يجوز له الاطعام عن الميت (أن يصوم عنه بل يسن له) أي الولي (ذلك) أي الصوم عنه (كما في شرح المذهب وصوب) أي النووي (في الروضة الجزم بالقديم) ولا بد من التدارك على القولين سواء فات الصوم من الميت بعد ذم أم بغيره وذلك اذا خلف تركه والا فلا يلزمه شيء والقديم هنا هو الاظهر المفتى به للاحاديث الصحيحة الدالة عليه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صام عنه وليه رواه الشيخان من حديث عائشة قال النووي وليس للجد يد في تعيين الاطعام بحجة صحيحة من السنة والخبر الوارد بتعيين الاطعام ضعيف ومع ضعفه فالاطعام لا يتمتع عند القائل بالصوم بخلاف الصوم فانه يتمتع عند القائل بالاطعام والمراد بالولي هنا كل قريب للميت بالغ عاقل ولورقيقا أو بعيدا وان لم يكن عاصبا ولا وارثا ولا ولي مال فيجوز لكل منهم ان يصوم عن الميت بلا اذن كالخ الواجب لكن يشترط فيه الحرية ويجوز للاجنبي ذلك باذن من الميت أو من الولي باجرة أو بدونها بخلافه بلا اذن (والشيخ) أي الكبير الذي لم يطبق الصوم (والعجوز) أي المرأة المسنة (والمرضى) الذي لم يطبق الصوم (الذي لا يرجى برؤه اذا عجز كل منهم عن الصوم) بان كان يلحقه به مشقة شديدة لا تحتل عادة (يفطرو ويظم) ان كان حرا (عن كل يوم مدا) ولا فرق في وجوب الفدية بين الغني والفقير وفائدة الوجوب على الفقير استقرارها في ذمته وخرج بالحر الرقيق فلا فدية عليه اذا أفطر اكبر أو مرض ومات رقيقا لانه لا مال له واسيده الفداء عنه ولقريبه ان يصوم عنه أو يظم وليس لسيده الصوم عنه لانه أجنبي فالمدور مخاطب بالمداء ابتداء فلو تكاف وصام لم يجب عليه المد ولو أخرج المذثم قدر بعد الفطر على الصوم لم يلزمه القضاء (ولا يجوز) للهرم والزم ومن اشتدت مشقة الصوم عليه وللحامل والمرضع (تعجيل المد قبل رمضان) بل لا يجوز تعجيل فدية يوم قبل دخول ليلته كما لا يجوز تعجيل الزكاة لعامين (ويجوز) التعجيل (بعد فجر كل يوم) من رمضان بل يجوز بعد غروب الشمس في ليلة كل يوم بل يندب في أول ليلة (والحامل) ولو من زنا وبغير آدمي حيث كان معصوما (والمرضع) ولو غير آدمي ولو مستأجرة أو متبرعة (ان خافتا على أنفسهما) ولو مع الحمل والولد (ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المريض) وهو الذي لا يمتثل عادة والذي يبيع التيمم (أفطرتا) وجوبا ان لم توجد مرضعة مفطرة غيرها أو صائغة لا يضرها الصوم والا جاز لها الفطر مع الارضاع والصوم مع تركه (ووجب عليهما القضاء) بلا فدية كالمريض الذي يرجى برؤه (وان خافتا) من الصوم (على أولادها) فقط (أي اسقاط الولد في الحمل وقلة اللبن في المرضع) وحصول الضرر بالولد ولو كان حرا يتبعه الابويه لحرمته قتله حينئذ (أفطرتا) وجوبا (ووجب عليهما القضاء) لا فطار والكفارة (الصغرى) وهي الفدية لتفويت فضيلة الوقت ولانه ارتفق بالفطر شخصان (أي كما وجب عليهما القضاء ولا فرق في ذلك بين المسافرين والمريضين ان قصدا الفطر لاجل الولد اما أن أفطرتا لاجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما) ما وكذا ان اطلقتا على الاصح (والكفارة) أي الفدية (أن يخرج عن كل يوم مدا) من جنس الفطرة ونوعها وصفتها ولا تعد بتعدد الا ولاد لا تبديل عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل واحد (وهو) أي المذ (كاسبق) في كلامه (رطل وثلاث بالعراقي ويعبر عنه بالبغدادى)

هو القول الجديد والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي أيضا أن يصوم عنه بل يسن له ذلك كما في شرح المذهب وصوب في الروضة الجزم بالقديم (والشيخ) والعجوز والمرضى الذي لا يرجى برؤه (ان عجز) كل منهم (عن الصوم) يفطرو ويظم (عن كل يوم مدا) ولا يجوز تعجيل المد قبل رمضان ويجوز بعد فجر كل يوم (والحامل والمرضع) ان خافتا على أنفسهما (ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المريض) (أفطرتا) وجب عليهما القضاء وان خافتا على أولادها (أي اسقاط الولد في الحمل وقلة اللبن في المرضع) (أفطرتا) وجب عليهما القضاء (لا فطار والكفارة) أيضا والكفارة أن يخرج (عن كل يوم مدا) وهو كما سبق رطل وثلاث بالعراقي ويعبر عنه بالبغدادى

ومصرف الفدية الفقراء والمساكين فقط ولا يجب الجمع بينهما ما بل هو الأفضل وله صرف أمداد من الفدية إلى شخص واحد ولا يجوز له صرف المد الواحد إلى شخصين إذا كان المد لازماً للشخص واحد أما إذا لم يكن أكثر من شخص كأن مات وعليه يوم واحد وخلف ولدين فإنه يجوز لكل واحد منهما أن يدفع واجبه لمن أراد من الفقراء والمساكين (والمريض) الذي يرجى برؤه وإن تعدى بسبب المرض كأن فعل ما نشأ عنه المرض سواء كان المريض سابقاً على الصوم أو بالعكس (والمسافر) الذي كان سفره سابقاً على الصوم بأن سافر قبل الفجر (سفر أطولاً مباحاً أن تضرراً بالصوم يفطران) بنية الترخص (ويقضيان) ثم إن كان المريض لا يحتمل عادة أو يبيع التيمم كبطء البرء فهو يجوز الفطر وإن كان يخاف عليه هلاك النفس أو ذهاب منفعة عضو فهو يوجب الفطر (و) يجوز (للمريض) أن كان مرضه مطبقاً أي دائماً ليلاً ونهاراً (ترك النية من الليل) لقيام العذبة دائماً (وإن لم يكن مطبقاً) بل كان منقطعاً (كأنه كان يحتمل) بالبناء للفعول (وقادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم) أي وقت صحة النية قبيل الفجر (محموماً فله ترك النية) لقيام العذبة وقت النية (والا) أي وإن لم يكن محموماً وقت الشروع في الصوم (فعليه النية ليلاً) لأنقاء العذرة وقت الدخول في الصوم الذي هو وقت النية (فإن عادت الحمى واحتاج للفطر فطر) ومثل المريض من غلب عليه الجوع والعطش والحصادون والزراعون ونحوهم فيجب عليهم تبييت النية في رمضان ثم إن لحقتهم مشقة شديدة تبج التيمم أفطروا أو أفلاوا والمسافر سفر أطولاً مباحاً أن تضرر بالصوم فالفطر أفضل أو لم يضر بالصوم في الحال ولكن يخاف منه الضعف في المستقبل لو صام وكان سفره مفرجاً أو غزواً مثلاً فالفطر أفضل أما إن خاف من الصوم تلف نفس أو عضو أو منفعة حرم عليه الصوم وعلم من هذا التصویر أن قول الشارح أن تضرراً أي المريض والمسافر هو قيد لفضلية الفطر للمسافر لا لجوازه لأن المسافر سفر قصر بجوزله النظر وإن لم يضر بالصوم لكن الصوم أفضل حينئذ لما فيه من تعجيل براءة الذمة وعدم إخلاء الوقت عن العبادة ومن أخر قضاء رمضان عامداً ما حرمه التأخير مع إمكانه بأن كان صحيحاً مقيماً زماناً يسع قضاء ما عليه حتى دخل رمضان أخر لزمه مع القضاء لكل يوم مدان كان حراً أو بآثم بهذا التأخير ما من لم يمكنه القضاء بأن استمر مسافراً أو مريضاً والمرأة حاملة أو مرضعاً حتى دخل رمضان أخر فلا شيء عليه بالتأخير وإن استمر سنين مادام العذر باقياً وكذا الثمن فلا فدية عليه وجوب الفدية هنا للتأخير وإن صام وفدية الشيخ المهرم ونحوه لأصل الصوم فإن تكاف وصام فلا فدية وفدية المرضع والحامل لتفويت فضيلة الوقت وتعجيل فدية التأخير قبل دخول رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان جائز كتعجيل الكفارة قبل الحنث ويحرم التأخير سواء كان الحنث جائزاً أو واجباً ومحرم ما كان حلف لا يدخل الدار أو لا يصلي الفرض أو لا يشرب الخمر فإن حنثه بشره حرام ومع ذلك يجوز تقديم الكفارة إذا أراد الحنث بالشرب ويكرر المد في التأخير بكرر السنين إذا أخر القضاء في كل سنة عما إن تمكن في كل سنة ولم يصم ولو أخر قضاء رمضان مع إمكانه ولو لم يدخل رمضان فات أخرج من تركه لكل يوم مدان مد لفوات الصوم على الجديد السابق ومد للتأخير على القديم يصوم عنه الولي ووجب فدية للتأخير ولا يجزئ الصوم عن مد التأخير لأن المد ليس بدلاً عن الصوم فلو كان عليه عشرة أيام فمات لبواقي خمس من

(والمريض والمسافر سفرًا
طويلاً) مباحاً أن تضرراً
بالصوم (يفطران ويقضيان)
وللمريض أن كان مرضه
مطبقاً ترك النية من الليل
وإن لم يكن مطبقاً كالمريض
يجمع وقادون وقت وكان
وقت الشروع في الصوم
محموماً فله ترك النية والا
فعليه النية ليلاً فإن عادت
الحمى واحتاج للفطر فطر

شعبان لزمه خمسة عشر مد عشرة لاجل الصوم وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة فوجوب الفدية لتحقيق القوات ولولم يدخل رمضان (وسكت المصنف عن صوم التطوع) أى التنفل وهو التقرب الى الله تعالى بعبادة ليست فرضا (وهو مذكور في المطولات) وصوم التطوع ثلاثة اقسام قسم يتكرر بتكرار السنة كما قال (ومنه) أى المذكور في المطولات (صوم) يوم (عرفة) وهو تاسع ذى الحجة (وعاشوراء) وهو عاشوراء المحرم (وتاسوعاء) وهو تاسع المحرم وقسم يتكرر بتكرار الشهور (و) منه (أيام) الليالى (البيضاء) وهى الثالث عشر وتاليها وأيام الليالى السود وهى الثامن والعشرون وتاليها (و) مما يتكرر بتكرار السنة (سنة من شوال) وان لم يعلم بها أو نفاها أو صامها عن نذر أو نقل آخر أو قضاء عن رمضان أو غيره نعم لو صام شوالا قضاء عن رمضان وقصد تأخيرها عنه لم تحصل معه فيصومها من القعدة وقسم يتكرر بتكرار الاسبوع وهو الاثنين والخميس **فصل** (في احكام الاعتكاف) ذكره عقب الصيام لانه من توابعه ولان المقصود من كل منهما واحد وهو كفى النفس عن شهواتها ولان الذى يبطل الصوم قد يبطل الاعتكاف ولانه يسن للعتكف الصيام (وهو) أى الاعتكاف (لغة الإقامة) أى الاستمرار (على الشئ من خير أو شر) ولو فى غير مسجد (وشرعا إقامة) حقيقة أو حكما (بمسجد) وهو ما وقفه الواقف مسجدا (بصفة مخصوصة) وهو النية من مسلم مميز خال من الموانع (والاعتكاف سنة) أى طريقة فى الدين (مستحبة) أى مطلوبة (فى كل وقت) لئلا كان أو نهرا حتى أوقات الكراهة وان تحراها ولو مفطرا فيصح الاعتكاف اذ انوى حال دخول المسجد سواء كان ما كذا أو سائر ما مع التردد بخلاف المرور بلا تردد لانه لا تصح النية حيثئذ لانه لا يسمى لبثا (وهو فى العشر الاواخر من رمضان أفضل منه) أى الاعتكاف (فى غيره) أى غير العشر الاواخر سواء كان الغير من العشر الاوسط والاول من رمضان أو من غير رمضان بالسكينة (لاجل طلب) الاطلاع على (ليلة القدر) فيجيبها بأنواع العبادة ويحصل فضلها لمن احياها وان لم يطلع عليها وهى أفضل ليالى السنة فى حق هذه الامة (وهى) أى ليلة القدر (عند الشافعى) رضى الله عنه منحصرة فى العشر الاخير من رمضان فكل ليلة منه (أى العشر الاخير) محتملة لها (أى ليلة القدر) (ليكن ليالى الوتر أرباها والعشرين) كما دل عليه حديث الشيخين (أو الثالث والعشرين) كما دل عليه حديث مسلم واختار الشافعى انها تلزم هذه أو هذه ولا تنتقل عنها وعند الجمهور كالشافعى انها تلزم ليلة بعينها من العشر الاخير فالليلة التى وجدت ليلة القدر فيها فى بعثة النبي صلى الله عليه وسلم لا تنتقل عنها الى ليلة غيرها من حين مشروعتها الى الآن وقال ابراهيم المزنى وابن خزيمة انها تنتقل كل سنة الى ليلة من ليالى العشر وقال ابن عباس وأبى هى ليلة سبع وعشرين وهو قول عمر بن الخطاب وهو مذهب أكثر أهل العلم ومن علاماتها أنها تكون لا حارة ولا باردة وان تطلع الشمس صبيحتها يبيضها منكسرة الشعاع ليس فيها شعاع كثير الى ان ترتفع كرمح وعدم نبح الكلاب وفى ليلة القدر لا تتعد نطفة الكافر وفائدة معرفة علاماتها بعد فوتها انه يسن اجتهاده فى يومها كاجتهاده فيها ويندب ان يكثرفى ليلتها من قول اللهم اذك عقوقكريم تحب العفو فاعف عني ويسن لمن رآها أن يكتبها لأنها كرامة وينبغي كتم الكرامات وهى لحظة صغيرة على صورة البرق الخاطف (وله أى للاعتكاف) أى لصحته وتحققه (شرطان)

وسكت المصنف عن صوم التطوع وهو مذكور فى المطولات ومنه صوم عرفة وعاشوراء وتاسوعاء وأيام البيض وستة من شوال (فصل) فى أحكام الاعتكاف وهولغة الإقامة على الشئ من خير أو شر وشرعا إقامة بمسجد بصفة مخصوصة (والاعتكاف سنة مستحبة) فى كل وقت وهو فى العشر الاواخر من رمضان أفضل منه فى غيره لاجل طلب ليلة القدر وهى عند الشافعى رضى الله عنه منحصرة فى العشر الاخير من رمضان فكل ليلة منه محتملة لها لكن ليالى الوتر أرباها وأرجى ليالى الوتر ليلة الحادى أو الثالث والعشرين (وله) أى للاعتكاف (شرطان)

أى ركنان بل أركانه أربعة (أحدهما النية) بالقلب كتنظيره من العبادات (وينوى فى الاعتكاف المنذور الفرضية) ليمتد عن النقل ويكفيه لحظة فى النذر (والثانى اللبث) ولا يجب السكون بل يكفى التردد فى جهات المسجد فالشرط اما السكون أو التردد ويندب للاركان ينوى الاعتكاف ويقف وقفة تزيد على أقل طمأنينة الصلاة فان نواه ولم يقف أو وقف قدرها أو دونها لم يصح على الاصح والركن الثالث مسجد فلا بد أن يكون الاعتكاف (فى المسجد) أى الخالص المسجدية فلا يصح فى غيره ومنه ركنه القديمة وجناح متصل بمجداره وهو أوه وغصن شجرة أصلها فيه وان كان الغصن خارجه (ولا يكفى فى اللبث قدر الطمأنينة) فى ركوع ونحوه (بل) يكفى (الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوفاً) أى وقفوا استحب الامام الشافعى رضى الله عنه ان يكون قدر يوم خروجه من خلاف من أوجبته والركن الرابع معتكف وانما عذرنا لعدم وجود صورة للاعتكاف مشاهدة بدونه كالصوم (وشرط المعتكف اسلام) أى ابتداء وودوا (وعقل) أى تميز (ونقاء عن حيض ونفاس وجنابة) أى طهر وخلوعها (فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب) لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل له ولحرمة مكث من به حدث أكبر فى المسجد (ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه) اذا كان السكران متعدياً بالسكر بخلاف ما اذا لم يكن متعدياً به فلا يبطل به كالجنون والاعماء للعذر (ولا يخرج المعتكف من المسجد فى الاعتكاف المنذور) الذى لم يقيد بجهة ولا تنابع مع قصد بقاءه على اعتكافه فانه يتقطع بخروجه (الالحاجة الانسان من بول وغائط وما فى معناها كغسل جنابة) غير مفطرة كالجنابة من نحو احتلام ومثل ذلك الاكل واخراج الرجح فانه يكره فى المسجد أى فيخرج المعتكف لذلك ولا يكافى فى خروجه له الاسراع (أو عذر من حيض أو نفاس) ان طال مدة الاعتكاف بان كانت المدة لا تخلو عنهما ما غلبا بان كانت أكثر من خمسة عشر يوماً فى الحيض وأكثر من تسعة أشهر فى النفاس (فتخرج المرأة من المسجد لاجلها) وجوباً التحريم المكث فيه عليها حالة الحيض أو النفاس ومثلهما الجنابة غير المنطرة كأن حصلت باحتلام أو نظراً أو فكر فيجب الخروج على الجنب من المسجد للغسل منها فوراً (أو عذر من مرض) ولو جنونا أو أعما فلا يبطل الاعتكاف بالخروج لهما فاذا لم يخرج من المسجد حسب زمن المرض أو الأعما من الاعتكاف دون الجنون لان المجنون ليس اهلاً للعبادة (لا يمكن المقام معه) أى يشق الاقامة مع ذلك المرض (فى المسجد) فلو تحمل المشقة ولم يخرج من المسجد مع المرض حسب زمنه من مدة الاعتكاف فالمراد بعدم الامكان المشقة لا التعذر ولا التعسر كما قال الشارح (بان كان يحتاج لفرش وخادم وطبيب أو يخاف) من المرض (تلويث المسجد كسهال وادار بول وخرج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كحمى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها) (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختاراً ذا كراً للاعتكاف عالمياً بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان انزل والا فلا

أى ركنان بل أركانه أربعة (أحدهما النية) بالقلب كتنظيره من العبادات (وينوى فى الاعتكاف المنذور الفرضية) ليمتد عن النقل ويكفيه لحظة فى النذر (والثانى اللبث) ولا يجب السكون بل يكفى التردد فى جهات المسجد فالشرط اما السكون أو التردد ويندب للاركان ينوى الاعتكاف ويقف وقفة تزيد على أقل طمأنينة الصلاة فان نواه ولم يقف أو وقف قدرها أو دونها لم يصح على الاصح والركن الثالث مسجد فلا بد أن يكون الاعتكاف (فى المسجد) أى الخالص المسجدية فلا يصح فى غيره ومنه ركنه القديمة وجناح متصل بمجداره وهو أوه وغصن شجرة أصلها فيه وان كان الغصن خارجه (ولا يكفى فى اللبث قدر الطمأنينة) فى ركوع ونحوه (بل) يكفى (الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك اللبث عكوفاً) أى وقفوا استحب الامام الشافعى رضى الله عنه ان يكون قدر يوم خروجه من خلاف من أوجبته والركن الرابع معتكف وانما عذرنا لعدم وجود صورة للاعتكاف مشاهدة بدونه كالصوم (وشرط المعتكف اسلام) أى ابتداء وودوا (وعقل) أى تميز (ونقاء عن حيض ونفاس وجنابة) أى طهر وخلوعها (فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب) لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل له ولحرمة مكث من به حدث أكبر فى المسجد (ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه) اذا كان السكران متعدياً بالسكر بخلاف ما اذا لم يكن متعدياً به فلا يبطل به كالجنون والاعماء للعذر (ولا يخرج المعتكف من المسجد فى الاعتكاف المنذور) الذى لم يقيد بجهة ولا تنابع مع قصد بقاءه على اعتكافه فانه يتقطع بخروجه (الالحاجة الانسان من بول وغائط وما فى معناها كغسل جنابة) غير مفطرة كالجنابة من نحو احتلام ومثل ذلك الاكل واخراج الرجح فانه يكره فى المسجد أى فيخرج المعتكف لذلك ولا يكافى فى خروجه له الاسراع (أو عذر من حيض أو نفاس) ان طال مدة الاعتكاف بان كانت المدة لا تخلو عنهما ما غلبا بان كانت أكثر من خمسة عشر يوماً فى الحيض وأكثر من تسعة أشهر فى النفاس (فتخرج المرأة من المسجد لاجلها) وجوباً التحريم المكث فيه عليها حالة الحيض أو النفاس ومثلهما الجنابة غير المنطرة كأن حصلت باحتلام أو نظراً أو فكر فيجب الخروج على الجنب من المسجد للغسل منها فوراً (أو عذر من مرض) ولو جنونا أو أعما فلا يبطل الاعتكاف بالخروج لهما فاذا لم يخرج من المسجد حسب زمن المرض أو الأعما من الاعتكاف دون الجنون لان المجنون ليس اهلاً للعبادة (لا يمكن المقام معه) أى يشق الاقامة مع ذلك المرض (فى المسجد) فلو تحمل المشقة ولم يخرج من المسجد مع المرض حسب زمنه من مدة الاعتكاف فالمراد بعدم الامكان المشقة لا التعذر ولا التعسر كما قال الشارح (بان كان يحتاج لفرش وخادم وطبيب أو يخاف) من المرض (تلويث المسجد كسهال وادار بول وخرج بقول المصنف لا يمكن الخ المرض الخفيف كحمى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها) (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختاراً ذا كراً للاعتكاف عالمياً بالتحريم وأما مباشرة المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان انزل والا فلا

لان الاعتكاف يطل بالوطء بلا انزال فبالانزال مع نوع شهوة أولى وخرج بالمباشرة ما اذا نظر
او تفكر فانزل فيه مما فانه لا يبطل ان لم تكن عادته الانزال بهما كما في الصوم وبشهوة ما اذا قبل
بقصد الاكرام أو الشفقة أو بلا قصد شيء فلا يبطل اعتكافه بذلك وان انزل مثل ما في الصوم
والقاعدة ان ما يفطر للصوم يبطل الاعتكاف وما لا فلا

كتاب احكام الحج والعمرة

(وهو) أى الحج (لغة القصد وشرعا قصد البيت الحرام للنسك) مع فعل الاركان والعمرة لغة الزيارة
وشرعا زيارة الكعبة لاجل الاتيان بالنسك مع فعل الاركان وروى ابن حبان عن ابن عمر ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الحاج حين يخرج من بيته لم يخط خطوة الا كتب الله له بها حسنة
وحط عنه بها خطيئة فاذا وقفوا بعرفات باهى الله بهم ملائكته بقلوبهم فقالوا الى عبادى اتونى
شعنا غمرا انهم قد غفرت ذنوبهم وان كانت عدد قطر السماء ورمى الحج والذاري الجمار
لم يدرا احد ما له حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيامة واذا حلق شعره فله بكل شعرة سقطت من
رأسه نور يوم القيامة فاذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (وشرائط
(وجوب الحج) والعمرة (سبعة أشياء وفي بعض النسخ سبع خصال) وشروط الوجوب خمسة
فقط (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية) والاستطاعة (فلا يجب الحج) ولا العمرة (على المنتصف
بضد ذلك) وشروط الاستطاعة بالنفس سبعة (و) الاول (وجود الزاد) أى وجود ما يصرف
في الزاد بان يكون قادرا على ثمنه فهذا شرط لوجود الزاد من حيث الثمن الذي يحصله (و) وجود
(أو عيته) كالغرامة وغيرها (ان احتاج اليها) أى الاوعية بان حمل الزاد معه من بلده (وقد
لا يحتاج اليها كشخص قريب من مكة) بان كان بينه وبينها دون مرحلتين ولم يحمل الزاد
معه بل كان يكتسب في سفره ما يفي بزاده وباقي مؤنته فان طال سفره بان كان مرحلتين فأكثر
لم يكف النسك ولو كان يكتسب في يوم كفاية أيام لانه قد ينقطع عن الكسب (و) الثاني (يشترط
أيضا وجود الماء) والزاد (في المواضع المعتاد حمل الماء) والزاد (منها) أى المواضع (بثن المثل)
وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان وهذا شرط لوجود الزاد من حيث المحل فلو لم
يجده في المحال المذكورة ووجد الثمن لا يلزمه الحج (و) الثالث (وجود الراحة) أى القدرة
على الركوب (التي تصلح له بشراء) بثن المثل (او استئجار) باجرة المثل (هذا) أى اشتراط وجود
الركوب للمرأة والخنثى مطلقا وللرجل العاجز عن المشى وللقدار عليه (اذا) طال سفره بان
(كان الشخص بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر) ولو قرب من عرفة وبعد من مكة لم يعتبر
(سواء قدر) أى من بعد من مكة (على المشى أم لا) لكن يشترط الحج للقدار على المشى خروجاً من
خلاف من أوجبه (فان كان بينه) أى الرجل (وبين مكة ودون مرحلتين وهو قوى على المشى) وعلى
حمل زاده وأوعيته أو قادر على حيوان يحمل الزاد عليه (لزمه الحج بلا راحة) لعدم المشقة (ويشترط
كون ما ذكر) أى من الزاد وأوعيته والماء بثنه والراحة (فاضلا عن دينه) ولو مؤثراً جلاً والله تعالى
(وعن مؤنة من عايه مؤنتهم) كزوجه وفرعه وأصله (مدة ذهابه) الى مكة (واياه) أى رجوعه
الى وطنه ومدة اقامته بمكة (وافضلا أيضاً عن مسكنه اللائق به) ما لم يستغن عنه بسكنى الربط
ونحوها (وعن عبد يلقى به) ويحتاج اليه في خدمته لزمانته أو منصبه (و) الرابع (تخلية الطريق)

كتاب احكام الحج
وهو لغة القصد وشرعا قصد
البيت الحرام للنسك (وشرائط
وجوب الحج سبعة أشياء)
وفي بعض النسخ سبع خصال
(الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية) فلا يجب الحج على
المنتصف بضد ذلك (ووجود
الزاد) وأوعيته ان احتاج
اليها وقد لا يحتاج اليها كشخص
قريب من مكة ويشترط أيضاً
وجود الماء في المواضع
المعتاد حمل الماء منها بثن
المثل (و) وجود (الراحة)
التي تصلح له بشراء أو استئجار
هذا اذا كان الشخص بينه
وبين مكة مرحلتان فأكثر
سواء قدر على المشى أم لا
فان كان بينه وبين مكة دون
مرحلتين وهو قوى على المشى
لزمه الحج بلا راحة ويشترط
كون ما ذكر فاضلاً عن دينه
وعن مؤنة من عايه مؤنتهم
مدة ذهابه وايه وفاضلاً
أيضاً عن مسكنه اللائق به
وعن عبد يلقى به (وتخلية
الطريق)

والمراد بالتخليفة هنا أمن الطريق ولو (ظننا) أى
الطريق ظنا بحسب ما يليق
بكل مكان فلو لم يأمن
الشخص على نفسه أو ماله
أو بضعه لم يجب عليه الحج
وقوله (وامكان المسير) ثابت
في بعض النسخ والبراد هذا
الامكان أن يبقى من الزمان
بعد وجود الزاد والراحلة
ما يمكن فيه السير المعهود الى
الحج فان امكن الا أنه يحتاج
لقطع مرحلتين في بعض
الايام لم يلزمه الحج للضرر
(وأركان الحج أربعة) أحدها
(الاحرام مع النية) اى نية
الدخول في الحج (و) الثاني
(الوقوف بعرفة) والمراد
حضور المحرم بالحج لحظة بعد
زوال الشمس يوم عرفة وهو
اليوم التاسع من ذى الحجة
بشرط كون الواقف أهلا
للعادة لا مغمى عليه ويستمر
وقت الوقوف الى فجر يوم
التحر وهو العاشر من ذى
الحجة (و) الثالث (الطواف
بالبیت) سبع طوافات جاءلا
في طوافه البيت عن يساره
مبتدئا بالجرا الاسود محاذيا
له في سروره بجميع بدنه فلو
بدأ بغير الحجر لم يحسب له (و)
الرابع (السعي بين الصفا
والمروة) سبع مرات

أى خلوه من نحو سبع وعدو (والمراد بالتخليفة هنا) لازمه وهو (أمن الطريق) ولو (ظننا) أى
أمنافيه لا نقابا لسفروان لم يبق بالحضر (بحسب ما يليق بكل مكان) من الطريق سواء البر
والبحر بان غلبت السلامة فيهما (فلو لم يأمن الشخص على نفسه أو ماله) الذى يحتاج لاستصحابه
معه ولو يسيرا (أو بضعه) بضم الباء أى فرجه (لم يجب عليه الحج) ولا العمرة بل ولا يستحب بل
ربما حرم اذا غلب على ظنه الضرر (و) الخامس ما تضمنه (قوله وامكان المسير) وهو (ثابت
في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان أن يبقى من الزمان بعد) الاستطاعة من (وجود الزاد
والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود) اى المعتاد (الى) مكة لاداء (الحج) وهذا شرط الوجوب للحج
فقط اذا العمرة ليس لها وقت محدود (فان أمكن) أى السير (الا أنه يحتاج) الى سير فوق العادة
كما اذا احتاج (لقطع مرحلتين) في يوم واحد (في بعض الايام) أى الاوقات (لم يلزمه الحج
للضرر) بل يحرم ان غلب على ظنه أى فلا يوصف بالوجوب من أصله فاذا مات في هذه السنة
لا يجب قضاؤه من تركته ويجوز الاستنجار عنه على الاصح لانه نقل والنقل في جواز الاستنجار
عنه خلاف والسادس أن يخرج مع المرأة زوجها أو محرما بشرط أن يكون لكل منهما غير
عليها وان لم يكن ثقة أو عيها الثقة أو نسوة ثقات ثناتان فاكثرتا من على نفسها والسابع ثبوته
على المركوب بلا ضرر شديد ولا تضر مشقة تحمل عادة (وأركان الحج أربعة) أحدها الاحرام مع النية
أى نية (مصاحبة للاحرام أى) (الدخول في الحج) والشروع في أعماله فالركن هو النية (والثاني
الوقوف بعرفة والمراد حضور المحرم بالحج) أى وجوده بعرفات ولونائعا أو هاربا أو مارا في طلب آبق
وان لم يعرف كون المحل عرفات (لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذى الحجة
بشرط كون الواقف أهلا للعبادة لا مغمى عليه) ولا مجنونا ولا سكران زائل العقل فلا يجزئهم
وقوفهم فان لم يفتق المغمى عليه في عرفات حتى فات وقت الوقوف فاته الحج فلا يصح حجه لا فرضا
ولا نفلا وأما المجنون فيقع حجه نفلا كحج الصبي غير المميز والسكران ان زال عقله فهو كالمجنون
فيقع حجه نفلا وان لم يزل عقله وقع حجه فرضا ويسن أن يقف الى الغروب ولو فارقها قبله ولم يعد
اليها سن له دم لفوات الجمع بين الليل والنهار مع انه يسن خروجا من خلاف من أوجبه (ويستمر
وقت الوقوف الى فجر يوم التحرو وهو العاشر من ذى الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم من جاء
ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحجر واه أبو داود وغيره وليله جمع هى ليلة المزدلفة (والثالث
الطواف بالبيت سبع طوافات) وهذا هو الواجب الاول (جاءلا في) حال طوافه البيت عن يساره
أى مارا تلقاه وجهه خارجا عن جدار البيت وشاذروانه وهذا هو الواجب الثاني (مبتدئا)
في ذلك (بالجرا الاسود محاذيا له في سروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أى بجميع الشق الاخر
بان لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر وهذا هو الواجب الثالث (فلو بدأ بغير الحجر) كأن بدأ
بالسب (لم يحسب) أى البده (له) فاذا وصل اليه ابتداء آمنه وسئل الامام البلقيني عن الحكمة
في ان ربنا ينزل على بيته في كل يوم مائة وعشرين رحمة من ذلك للطائفين ستون وللصالحين
أربعون والناظرين للبيت عشرون فاجاب الطائفون بحجهم أربعون بين ثلاث طواف وصلاة ونظر
فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الصلاة
والطواف فصار لهم عشرون (والرابع السعي بين الصفا والمروة سبع مرات) وهذا هو الواجب

وشرطه أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويختم بالمروة وبحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه مرة أخرى وشرطه أيضا أن يكون السعي بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بين السعي وطواف القدوم وقوف في عرفات بأن كان السعي قبله (والصفا بالقصر طرف جبل أبي قبيس) سمي بذلك لأن سيدنا آدم عليه السلام اقتبس منه النار التي في أيدي الناس (والمروة بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة وبقي من أركان الحج في الأصل حجارة بيضا براقه تقدح منها النار وهو طرف جبل قينقاع ومقدار ما بين الصفا والمروة سبع مائة وسبعون ذراعا بذراع اليد (وبقي من أركان الحج) إزالة الشعر الرأس (الحلق أو التقصير) للرجل والتقصير فقط للمرأة فانها لا تؤمر بالحلق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير رواه أبو داود (إن جعلنا كلا منهما) على الرجل وغيره (نسكا) أي عبادة (وهو المشهور) فيثاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقوله اللهم ارحم المحلقين ثلاث مرات ثم قال في الأربعة والمقصرين (فإن قلنا إن كلا منهما) أي الحلق للرجل والتقصير للمرأة (استباحة محظور فليس من الأركان) لأن المحرم لا حرام كان محترما عليه فابجأه بالحلق أو التقصير فلا ثواب فيه (و) بقي من الأركان ترتيب أكثر الأركان خيفة (يجب تقديم الأحرار) أي نية الحج (على كل الأركان السابقة) وتقديم الوقوف على طواف الركن وإزالة الشعر وتقديم الطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم ولا يجب الترتيب بين إزالة الشعر والطواف (وأركان العمرة ثلاثة) كافي بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (يجعل إزالة الشعر ركنا) (الأحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين) وهو الرأى كما سبق قريبا والا فلا يكون من أركان العمرة (وواجبات الحج غير الأركان الثلاثة أشياء) (أحدها) (الأحرام من الميقات) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لأحرامها والميقات المكاني للحج في حق المقيم بمكة نفس مكة مكانا كان أو أفاقيا وأما غير المقيم بمكة فيمقات المتوجه من المدينة الشريفة وذو الحليفة وهو مكان على مقدار عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة (و) ميقات (المتوجه من الشام ومصر والمغرب الحجة) وهي على مقدار أربع مراحل ونصف نعم إذا من الشاميون على ذي الحليفة كما هو جار في الآن فهي ميقاتهم وليس لهم تأخير الأحرام إلى الحجة (و) ميقات (المتوجه والمغرب الحجة) والمتوجه

الأول (وشرطه) أي شرط صحة السعي (أن يبدأ في أول مرة بالصفا ويختم بالمروة وبحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه مرة أخرى) وشرطه أيضا أن يكون السعي بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بين السعي وطواف القدوم وقوف في عرفات بأن كان السعي قبله (والصفا بالقصر طرف جبل أبي قبيس) سمي بذلك لأن سيدنا آدم عليه السلام اقتبس منه النار التي في أيدي الناس (والمروة بفتح الميم علم على الموضع المعروف بمكة) سميت بذلك لأن فيها في الأصل حجارة بيضا براقه تقدح منها النار وهو طرف جبل قينقاع ومقدار ما بين الصفا والمروة سبع مائة وسبعون ذراعا بذراع اليد (وبقي من أركان الحج) إزالة الشعر الرأس (الحلق أو التقصير) للرجل والتقصير فقط للمرأة فانها لا تؤمر بالحلق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير رواه أبو داود (إن جعلنا كلا منهما) على الرجل وغيره (نسكا) أي عبادة (وهو المشهور) فيثاب لأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقوله اللهم ارحم المحلقين ثلاث مرات ثم قال في الأربعة والمقصرين (فإن قلنا إن كلا منهما) أي الحلق للرجل والتقصير للمرأة (استباحة محظور فليس من الأركان) لأن المحرم لا حرام كان محترما عليه فابجأه بالحلق أو التقصير فلا ثواب فيه (و) بقي من الأركان ترتيب أكثر الأركان خيفة (يجب تقديم الأحرار) أي نية الحج (على كل الأركان السابقة) وتقديم الوقوف على طواف الركن وإزالة الشعر وتقديم الطواف على السعي إن لم يفعل بعد طواف القدوم ولا يجب الترتيب بين إزالة الشعر والطواف (وأركان العمرة ثلاثة) كافي بعض النسخ وفي بعضها أربعة أشياء (يجعل إزالة الشعر ركنا) (الأحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير في أحد القولين وهو الرأى كما سبق قريبا والا فلا يكون من أركان العمرة) (وواجبات الحج غير الأركان الثلاثة أشياء) (أحدها) (الأحرام من الميقات) الصادق بالزمان والمكان فالزمان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لأحرامها والميقات المكاني للحج في حق المقيم بمكة نفس مكة مكانا كان أو أفاقيا وأما غير المقيم بمكة فيمقات المتوجه من المدينة الشريفة وذو الحليفة وهو مكان على مقدار عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة (و) ميقات (المتوجه من الشام ومصر والمغرب الحجة) وهي على مقدار أربع مراحل ونصف نعم إذا من الشاميون على ذي الحليفة كما هو جار في الآن فهي ميقاتهم وليس لهم تأخير الأحرام إلى الحجة (و) ميقات (المتوجه

من تهامة اليمن) أي من الأرض المنخفضة من أرض اليمن (يللم) وهو على مرحلتين من مكة
(و) ميقات (المتوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن) أي من الأرض المرتفعة منهما (قرن) وهو جبل
على مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب (و) ميقات (المتوجه من المشرق)
والعراق وخراسان (ذات عرق) وهي اسم قرية على مرحلتين من مكة (والثاني من واجبات الحج
رمي) جرة العقبة يوم النحر ويدخل وقته بنصف ليلة النحر ووقت فضيلته ما بين ارتفاع الشمس
وزوالها ورمي (الجمار الثلاث) كل يوم من أيام التشريق الثلاثة ويدخل رمي كل يوم من أيام
التشريق بزوال شمس ويستق وقت اختياره إلى آخر ذلك اليوم ويبقى وقت جوازه إلى آخر أيام
التشريق ويجوز رمي ما فات ليلة أو نهارا ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرمي بسم الله والله
أكبر صدق الله وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون وشروط الرمي ستة الأول ترتيب الجمرات وهو (يبدأ
بالكبرى) وهي التي تلي مسجد الخيف (ثم الوسطى ثم جرة العقبة) وهي التي تلي مكة (و) الثاني
(يرمي كل جرة بسبع حصيات) في كل يوم (واحدة بعد واحدة) فلا يصح اقترانها (فلورمي
حصاتين) أو أكثر (دفعه واحدة حسبت واحدة) حتى لورمي سبع حصيات دفعة حسبت
واحدة لأن العبرة بالرمي لا بالرمي (و) حينئذ (لورمي حصاة واحدة سبع مرات كفي)
اعتبارا بتعدد الرمي وإن كان الرمي حصاة واحدة لكنه خلاف الأفضل (و) الثالث (يشترط
كون الرمي به حجرا) فيجزي بأنواعه (فلا يكفي غيره) أي الحجر (كلؤلؤ وجص) وهو حجر الكندان
وهذا بعد حرقه أما قبله فيكفي الرمي به والرابع كون الرمي باليد فلا يكفي برجل ولا بفهم ولا رمي
بقلاع والخامس قصد الرمي بالرمي فان قصد الرمي كفاه مطلقا أي سواء رمي للشاخص أولا
أن وقع في الرمي والأفلا والسادس تحقق أصابته فلو شك في أصابته لم يحسب (والثالث الحلق)
وهو استئصال الشعر بالموسى (أو التقصير) وهو قطع الشعر من غير استئصال والمعمدان إزالة
الشعر ركن على المشهور (والأفضل للرجل الحلق) فان نذر به وجب (وللمرأة التقصير) وإذا
نذرت وجب (واقبل) الواجب في نحو (الحلق إزالة ثلاث شعرات من) شعر (الرأس)
ولو مسترسلة عن الرأس أو متفرقة (حلقا أو تقصيرا أو نتفا أو أحرقا أو قضا ومن
(ومن لا شعر برأسه يسن له أمرار الموسى عليه ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية وغيرها
مقام شعر الرأس) وسن الحج (سبع) أحدها (الأفراد وهو
تقديم الحج على العمرة) بان
يحرم أولا بالحج من ميقاته
ويفرغ منه ثم يخرج من
مكة إلى أدنى الحل

من تهامة اليمن يللم والمتوجه
من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن
والمتوجه من المشرق ذات
عرق (و) الثاني من واجبات
الحج (رمي الجمار الثلاث) يبدأ
بالكبرى ثم الوسطى ثم جرة
العقبة ويرمي كل جرة بسبع
حصيات واحدة بعد واحدة
فلورمي حصاتين دفعة واحدة
حسبت واحدة ولورمي
حصاة واحدة سبع مرات
كفي ويشترط كون الرمي
به حجرا فلا يكفي غيره كلؤلؤ
وجص (و) الثالث (الحلق)
أو التقصير والأفضل للرجل
الحلق وللمرأة التقصير وقل
الحلق إزالة ثلاث شعرات
من الرأس حلقا أو تقصيرا
أو نتفا أو أحرقا أو قضا ومن
لا شعر برأسه يسن له أمرار
الموسى عليه ولا يقوم شعر
غير الرأس من اللحية وغيرها
مقام شعر الرأس (وسن الحج
سبع) أحدها (الأفراد وهو
تقديم الحج على العمرة) بان
يحرم أولا بالحج من ميقاته
ويفرغ منه ثم يخرج من
مكة إلى أدنى الحل

اي اقربه (فيحرم بالعمرة ويأتى بعملها) وسمى ذلك بالافراد لا افراد كل منهما باحرام وعمل (ولو عكس)
 بان أحرم بالعمرة وأتى بأعمالها ثم أحرم بالحج وأتى بأعماله (لم يكن مفردا) بل متمتعاً وسمى بذلك متمتعاً
 بفعل محظورات الاحرام بين النسكين ولتمتع به بسقوط العود للبيقات عنه لانه يحرم للحج من مكة
 كاهل مكة والتمتع يلي الافراد في الافضلية ان اعتمر في عام الحج ثم بعده القران بان يحرم في أشهر الحج
 بالنسكين معاً ويحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل الشروع في الطواف ثم يعمل عمل الحج فيحصلان
 اندراجاً للصغر في الأكبر للخبر الصحيح من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد عنهما
 حتى يحل منهما جميعاً ويجب على كل من المتمتع والقارن دم ان لم يكن مسكنهما دون مرحلتين من
 أرض الحرم لان المتمتع استغاد ترك ميقات الحج لانه صار يحرم من مكة والقارن استغاد ترك ميقات
 العمرة وهو الخروج لادنى الحل وحكمة عدم وجوب الدم على من مسكنهم دون مرحلتين من
 الحرم انهم لم يربحوا ميقاتاً عاملاً لاهله ولم يمر به (والشأن التلبية ويسن الاكثار منها) أي التلبية
 (في دوام الاحرام) لكن لا تسن في الطواف ولا في السعي ولا عند الرمي (ويرفع الرجل صوته بها)
 في غير المرة الاولى ان لم يؤذ غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يلبى الا لبي ما عن يمينه وشماله
 من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الارض من ههنا وههنا رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم أي
 وافقه في التلبية كل رطب ويابس في جميع الارض من جانب الشرق الى جانب الغرب (ولفظها)
 أي التلبية (لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك
 لك) واولاهما كان عند الاحرام ويسن أن يسمى في أول تلبية ما احرم به من حج أو عمرة قال بعضهم
 ويسن ان لا يزيد على هذه الكلمات شيئاً ولا ينقص عنها واستحب في الام ان يزيد لبيك اله الحق
 بعد لا شريك لك لانها صحت عن النبي كذلك (واذا فرغ من) دور (التلبية) وهو ثلاث مرات
 (صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) ثلاث مرات باي صيغة كانت لكن الابراهيمية افضل (وسأل الله
 تعالى الجنة ورضوانه واستغاده من النار) كأن يقول اللهم اني اسألك رضاك والجنة وأعوذ بك
 من النار ويسن ان يقول اللهم اجعلني من الذين استجابوا لك ولرسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعده
 ووفوا بعهدك واتبعوا أمرك اللهم اجعلني من وفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسر لي
 اذا ما نويت وتقبل مني يا كريم (والثالث طواف القدوم ويختص) بحلال و (بحاج دخل مكة قبل
 الوقوف بعرفة) او بعده وقبل نصف ليلة العيد فلو دخل بعد الوقوف وبعد نصف الليل تعين
 طواف الافاضة لدخول وقته (و) كذلك (المعتمر اذا) دخل مكة فلا يسن له طواف القدوم بل
 (طاف للعمرة) لدخول وقت طوافها فكانه (أجزأه عن طواف القدوم والرابع المبيت بعرفة)
 بعد رجوعه من عرفة ليلة النحر أي وجوده فيها لحظة من النصف الثاني من ليلة العيد (وعده
 من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافي) وهو وجه ضعيف (لكن الذي في زيادة الروضة وشرح
 المذهب ان المبيت بعرفة واجب) ويجب الدم بتركه على الاظهر (والخامس ركعتا الطواف بعد
 الفراغ منه) أي الطواف ولا يفوتان الا بالموت فان قلت كيف هذا مع أنه يغني عنه ما فريضة
 وناقلة قلت لا يضر هذا لاحتمال انه لم يصل بعد الطواف اصلاً او صلى لكنه نفي سنة الطواف
 وبصل ما خلف مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام) وهو الحجر الذي كان يقوم عليه عند بناء
 الكعبة بان يكون بين المصلي والكعبة (ويسر بالقراءة فيها منهاراً) الا ما بعد الفجر (ويجهر بها

فيحرم بالعمرة ويأتى بعملها
 ولو عكس لم يكن مفرداً (و)
 الثاني (التلبية) ويسن
 الاكثار منها في دوام الاحرام
 ويرفع الرجل صوته بها ولفظها
 لبيك اللهم لبيك لبيك لا
 شريك لك لبيك ان الحمد
 والنعمة لك والملك لا شريك
 لك واذا فرغ من التلبية صلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسأل الله تعالى الجنة
 ورضوانه واستغاده من النار
 (و) الثالث (طواف القدوم)
 ويختص بحاج دخل مكة قبل
 الوقوف بعرفة والمعتمر اذا
 طاف للعمرة أجزأه عن
 طواف القدوم (و) الرابع
 (المبيت بعرفة) وعده من
 السنن هو ما يقتضيه كلام
 الرافي لكن الذي في زيادة
 الروضة وشرح المذهب ان
 المبيت بعرفة واجب (و)
 الخامس (ركعتا الطواف)
 بعد الفراغ منه وبصل ما
 خلف مقام ابراهيم عليه
 الصلاة والسلام ويسر
 بالقراءة فيها منهاراً ويجهر
 بها

ليلا) وما بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس (واذا لم يصلها ما خلف المقام) ففي الكعبة والافتح
 الميزاب والا (ففي) بقية (الحجر) المسمى بالحطيم والافقي وجه الكعبة والافبين اليمايين (والا
 فني) بقية (المسجد) والافني دار خديجة والافني منزله صلى الله عليه وسلم والافني دار الخيزران
 والافني بقية مكة (والافني) بقية الحرم والافني الحل في (أى موضع شاء من الحرم وغيره) متى
 شاء ليلا او نهارا ويسن ان يدعو بعد هداية آدم عليه السلام وهو اللهم اذك تعلم مري وعلا نيتي
 فاقبل معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت
 اللهم اني اسألك ايمانا يباشر قلبي و يقينا صادقا حتى اعلم انه لا يصيبني الا ما قدرته لي ورضي
 بقضائك وقدرتك (والسادس المبيت بنى) في حال ذهابهم الى عرفة ليلة التاسع فانه سنة للاستراحة
 للنسك وكذا المبيت بنى أكثر ليالى أيام التشريق الثلاثة ان لم ينفر النفر الاول والاسقط عنه
 مبيت الليلة الثالثة (هذا) أى كون المبيت بنى ليالى أيام التشريق مسنوناً (ما صححه الرافي)
 وهو ضعيف (لكن صحح النووي في زيادة الرخصة الوجوب) ويحصل المبيت في منى بعظم الليل
 وفي قول المعتبر بركونه حاضر طلوع الفجر (والسابع طواف الوداع) بعد الفراغ من اعمال
 النسك (عند اعادة الخروج من مكة لسفر حاجا كان او لا طويلا كان السفر او قصيرا) كما اذا اراد
 الخروج الى التنعيم للعمرة مثلاً (وما ذكره المصنف من سنته) أى طواف الوداع (قول مرجوح
 لكن الاظهر وجوبه) على من خرج من مكة الى مسافة القصر مطلقاً او الى وطنه ولودونها لما
 روى مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت
 أى الطواف بالبيت كما رواه أبو داود ولواراد الحاج الرجوع الى بلده من منى لزمه دخول مكة
 لطواف الوداع ولو طاف يوم النحر للافاضة ثم للوداع ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقته الى وطنه
 لا يجزئه ذلك الطواف على الصحيح ومن لم يكن في نسك واراد الخروج من مكة كالمكي يريد سفراً
 والا فأتى بريد الرجوع الى وطنه وجب عليه طواف الوداع في الاصح تعظيماً للحرم وتشبيهاً باقتضاء
 خروجه الوداع باقتضاء دخوله الاحرام وفي قول يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه بذى
 النسك (ويتجرد الرجل) أى الذكور ولو صبياً ومجنوناً (حكما كما في شرح المهذب عند) ارادة
 (الاحرام) وبعده ومعه (عن المحيط من الثياب وعن مفسوجها ومعقودها) كالطربوش (وعن
 غير الثياب من خف ونعل) وتاسومة وقبّاب اذا سترت جميع اصابع الرجلين (ويلبس ازارا ورداء)
 أى وجوبا (ايضين) أى ندبا (جديدين والافنظيفين) كالغسولين ويكره المتنجس الجفاف
 والمصبوغ كله أو بعضه ولو قبل النسيج على الاوجه ويسن لبس نعلين خبز ليجرم أحدكم في ازار
 ورداء ونعلين

فوفصل في احكام محرمات الاحرام (وهي ما يحرم بسبب الاحرام) وكلها صغائر الاقتل
 الحيوان المحترم والجماع المفسد فانها من الكبائر (ويحرم على المحرم) ذكر اكان أو غيره (عشرة اشياء
 أحدها لبس الخيط كقميص) وهو ما لا يكون مفتوحاً من قدام (وقبّاء) بفتح القاف وهو ما يكون
 مقفوحاً من قدام (وخف) وقبّاء ستر سيره اعلى قدميه (ويلبس المنسوج كدرع) وهي التي تلبس
 في الحرب (أو المعقود كلبد) فاللبس على نوعين نوع معقود ونوع ملزوق (في) كل جزء من أجزاء
 (جميع بدنه) كخرقة للحيته وقفاً ليدنه (والثاني تغطية الرأس او بعضها) سواء شعره وبشرته نهم

ليلا واذا لم يصلها ما خاف
 المقام في الحجر والافني
 المسجد والافني أى موضع
 شاء من الحرم وغيره (و)
 السادس (المبيت بنى) هذا
 ما صححه الرافي لكن صحح
 النووي في زيادة الرخصة
 الوجوب (و) السابع (طواف
 الوداع) عند اعادة الخروج
 من مكة لسفر حاجا كان او لا
 طويلا كان السفر او قصيرا
 وما ذكره المصنف من سنته
 قول مرجوح لكن الاظهر
 وجوبه (ويتجرد الرجل)
 حتما كما في شرح المهذب
 (عند الاحرام عن المحيط) من
 الثياب وعن مفسوجها
 ومعقودها وعن غير الثياب
 من خف ونعل (ويلبس ازارا
 ورداء ايضين) جديدين والا
 فنظيفين

* (فصل) في احكام محرمات
 الاحرام * وهي ما يحرم
 بسبب الاحرام (ويحرم على
 المحرم عشرة اشياء) أحدها
 (لبس الخيط) كقميص
 وقبّاء وخف ولبس المنسوج
 كدرع أو المعقود كلبد في
 جميع بدنه (و) الثاني (تغطية
 الرأس) أو بعضها

(من الرجل) بما يعد ساترا
كعمامة وطین فان لم يعد ساترا
لم يضر كوضع يده على بعض
رأسه وكأنه ماسه في ماء
واستظلاله بمحمل وان مس
رأسه (و) تغطية (الوجه)
أو بعضه (من المرأة) بما يعد
ساترا ويجب عليها أن تستر
من وجهها ما لا يتأتى ستر
جميع الرأس الابه ولها أن
تسبل على وجهها ثوبا متجاфия
عنه بخشبة ونحوها والخنثى
كما قاله القاضي أبو الطيب
يؤمر بالستر ولبس المخيط وأما
الفدية فالذى عليه الجمهور
انه ان ستر وجهه أو رأسه
لم تجب الفدية للشك وان
سترها وجبت (و) الثالث
(ترجيل) أى تسريح (الشعر)
كذا عده المصنف من المحرمات
لكن الذى فى شرح المذهب
انه مكروه وكذا حك الشعر
بالظفر (و) الرابع (حلقه)
أى الشعر أو تنفقه أو حرقه
والمراد ازالته بأى طريق كان
ولوناسيا (و) الخامس (تقليم
الظفار) أى ازالته من يد
أو رجل بتقليم أو غيره الا اذا
انكسر بعض ظفر المحرم
وتأذى به فله ازالة المنكسر
فقط (و) السادس (الطيب)
أى استعماله قصدا بما يقصد
منه رائحة الطيب نحو مسك
وكافور فى ثوبه بأن ياصقه به

لا يحرم ستر شعر خرج عن حد الرأس (من الرجل) أى الذكر يقينا (بما يعد ساترا) عرفا وان حكي
البشرة كثوب رقيق لانه يعد ساترا هنا بخلاف الصلاة (كعمامة) وعرقية وطر بوش (وطین)
وحناه تخمينين (فان لم يعد ساترا) فى العرف (لم يضر) أى لم يحرم (كوضع يده على بعض رأسه) ما لم
يقصده بالستر (وكانه ماسه فى ماء واستظلاله بمحمل) كهودج وان قصد مع ذلك الستر (وان
مس) أى المحمل (رأسه) فانه لا يضر لانه لا يعد ساترا عرفا واذ لبس المحرم ثوبا فوق ثوب مع
اختلاف الزمن فان ستر الثانى ما لم يستتره الاول تعددت الفدية والا فلا ومثله فى ذلك ما لو ستر
رأسه بساتر فوق ساتر (وتغطية الوجه أو بعضه من المرأة بما يعد ساترا) أى فى العرف
بخلاف ما لا يعد ساترا فى العرف فلا يحرم وضع يدها على بعض وجهها (ويجب عليها أن
تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس الابه) محافظة على ستر الرأس لانه عورة فى
الصلاة والامة لا تستر ذلك لان رأسها ليس بعورة فى الصلاة (ولها أن تسبل على وجهها
ثوبا متجاфия عنه بخشبة ونحوها) كجبر بحيث لا يقع الثوب على البشرة وسواء فعلته لحاجة
كحر وبرد ام لا فان وقع عليها فان كان يفعلها واستدامت لزمها الفدية والا بان سقط قهرا ورفعته
حالا فلا فدية (والخنثى كما قال القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر) أى ستر رأسه (و) يباح له (لبس
المخيط) ويسن له أن لا يلبس المخيط لاحتمال أن يكون رجلا (وأما الفدية فالذى عليه الجمهور)
أى أكثر العلماء (أنه) أى الخنثى (ان ستر وجهه) وكشف رأسه (أو) ستر رأسه (وكشف
وجهه أو كشفه معا) (لم تجب الفدية للشك) فى كونه رجلا أو امرأة (وان سترها وجبت) أى
الفدية فى الصورة الاولى والثالثة يأثم ولا فدية وفى الثانية لا اثم ولا فدية لانها الواجبة عليه وفى
الصورة الرابعة يأثم وتجب عليه الفدية (والثالث ترجيل) الشعر أى ارساله بمشط وتجب عليه
بالدهن والمراد استعمال الدهن فى شعر الرأس أو الوجه ولو بعض شعرة ان كانت مما يقصده
التزيين ولو غير مطيب كزيت وشمع مذاب ويجوز للمحرم غسل بدنه ورأسه بنحو سدر لكن
يستحب له ان لا يفعل وحكى قول قديم بكرهته لما فيه من التزيين ولا فدية فيه وقول الشارح (أى
تسريح الشعر) أى ارساله وحله قبل المشط كما فى المختار (كذا عده) أى الترجيل من غير دهن
(المصنف من المحرمات) وهذا ما فهمه الشارح من ان المراد بالترجيل التسريح من غير دهن
وليس كذلك بل المراد تدهين الشعر كما علم ذلك التفسير من المختار (لكن الذى فى شرح
المذهب انه) أى تسريح الشعر بلا تدهين (مكروه وكذا حك الشعر بالظفر) فهو مكروه ومثله
حك نحو يد أو رجل على نحو سرج الدابة (والرابع حلقه أى الشعر أو تنفقه أو حرقه والمراد ازالته)
من سائر جسده ولو من انف أو باط (بأى طريق كان) اذا لم يكن الشعر تابعا للجلدة فلا يحرم ذلك الا
اذا كان عامدا على ما اختار أو بوجوب الفدية (ولوناسيا) أو جاهلا لان ما فيه الاتلاف يوجب
الفدية (والخامس تقليم الظفار أى ازالته من يد أو رجل بتقليم أو غيره الا اذا انكسر بعض ظفر
المحرم وتأذى به فله ازالة المنكسر فقط) ولا فدية عليه وكذلك اذا طلع الشعر فى العين وتأذى به فله
ازالته ولو قطع اصبعه بالظفر لم يحرم ولا فدية فى ذلك لان الظفر تابع (والسادس الطيب أى
استعماله قصدا) أى استعماله المقصود مع العلم والاختيار (بما يقصد منه رائحة الطيب نحو
مسك وكافور) وعود وزعفران وفل (فى ثوبه بان ياصقه) أى الطيب (به) أو يربطه بنحو جيبه

ويجعل فيه نحو فارة مسك مفتوحة (على الوجه المعتاد في استعماله) فخرج به جملة في نحو كيس
 ليبيعه مثلاً (أو في بدنه ظاهره) كأن الصقة به أو اختوى على نحو مجرة أورش ماء ورد عليه (أو باطنه
 كله الطيب) واستعاطه واحتقانه ولا فرق بين أن يكون الطيب وحده أو مع غيره إلا أن
 استهلك الطيب بأن لم يبق له طعم ولا ريح وأما اللون وحده فلا يضر بقاؤه (ولا فرق في مستعمل
 الطيب بين كونه رجلاً أو امرأة أو خشم كان أولاً) بأن لم يكن في أنفه داء (وخرج بقصداً) مع العلم
 والاختيار (مالوا لقت غايه الریح طيباً) فأزاله فوراً عند القدرة على إزالته (أو أكره على
 استعماله) فأزاله فوراً بعد زوال الأكره (أو جهل تحريمه) أو أن الممسوس طيب يعاق
 فأزاله فوراً بعد العلم (أو نسي أنه محرم) فأزاله فوراً بعد تذكره أنه محرم (فانه لا فدية عليه فان
 علم تحريمه) أي الطيب (وجهل الفدية وجبت) لانه كان من حقه أن يرتدع لعلمه بالتحريم فلذلك
 غط عليه بوجوب الفدية (والسابع قتل الصيد البري المأكول) بقينا الوحشي أصالة وإن تأنس
 (أو ما في أصله مأكول) بري وحشي (من وحش) كبقر الوحش وحماره (وطير) كالذجاج الرومي
 والأوز (ويحرم أيضاً) أي كما يحرم قتله (صيده ووضع اليد عليه) بحيث يكون الصيد في تصرفه ولو
 بشره أو هبته أو أجازة أو أعاره (والتعرض لجزئه) كيدنه ورجله (وشعره وريشه) وبيضه وفرخه
 ويجب على مالك الصيد إرساله إذا حرم لزال ملكه عنه بالأحرام ولا يعود له بالتخلل من النسك
 إلا بملك جديد ومن أخذه بعد إرساله ملكه (والثامن عقد النكاح) إيجاباً أو قبولا أو الإذن فيه
 (فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه) ولا يصح (أو غيره بوكالة أو ولاية) أي سواء كان الموكل
 محرماً أو حلالاً والوكيل محرم ولا بد إذا كان المحرم وكيلاً عن الزوج أو وليه فلا يصح عقده النكاح
 له ولو كان الزوج حلالاً نعم لا يمنع عقد النكاح على نائب الامام والقاضي بأحرامهما وبهذا بلغز
 ويقال لنارجل محرم بالحل أو العمرة يعقد نائبه النكاح ويصح منه وهو عامد عالم إذا كرمختار ولا
 اثم عليه في ذلك (والتاسع الوطء) بإدخال الحشفة أو قدرها (من عاقل عالم بالتحريم سواء جامع في حج
 أو عمره في قبل أو دبر) أي متصل أو مقطوع ولو بمحائل (من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية)
 أو من بهيمة (والعاشر المباشرة فيما دون الفرج كلس وقبلة بشهوة أو ما بغير شهوة فلا يحرم)
 والحاصل أن المباشرة بشهوة حرام وتجب فيها الفدية وإن لم ينزل والاستمناة حرام ولا تجب فيه
 الفدية إلا أن أنزل والنظر بشهوة واللمس بشهوة مع المحائل كل منها حرام ولا تجب فيه الفدية وإن
 أنزل ولو جامع بعد المباشرة أو الاستمناة دخلت فديتهما في فدية الجماع وإن لم يكن الجماع ناشئاً عن ذلك
 وإن طال الزمن بينهما لانه دخل القوى على الضعيف فيضمحل معه (وفي) كل واحد من (جميع)
 ذلك أي المحرمات السابقة الفدية وسيأتي بيانها أي الفدية في الفصل الآتي (والجماع المذكور
 تفسده العمرة المفردة) عن الحج فحق وقع قبل الفراغ من أعمالها فسدت (أما) العمرة (التي في
 ضمن حج في قرآن) أي بسبب قرآن (فهى تابعة له صحة وفساداً) فصوره تبعيته له في الصحة أن
 يطأ بعد رمي جرة العقبة يوم النحر وطواف الأفاضة والسعي وقبل الحلق فيصح حجه لو وقع الوطء
 بعد التحلل الأول وتصح العمرة أيضاً تبعاله ولو انفردت لفسدت لو وقع الوطء قبل الحلق الذي
 هو من أركانها وصوره تبعيته له في الفساد أن يطأ بعد طواف القدوم والسعي والحلق وقبل
 طواف الأفاضة ورمى جرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه لو وقع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد

على الوجه المعتاد في استعماله
 أو في بدنه ظاهره أو باطنه
 كله الطيب ولا فرق في
 مستعمل الطيب بين كونه
 رجلاً أو امرأة أو خشم كان
 أولاً وخرج بقصد أو ما لو ألفت
 عليه الریح طيباً أو أكره على
 استعماله أو جهل تحريمه
 أو نسي أنه محرم فانه لا فدية
 عليه فان علم تحريمه وجعل
 الفدية وجبت (و) السابع
 (قتل الصيد البري المأكول)
 أو ما في أصله مأكول من
 وحش وطير ويحرم أيضاً
 صيده ووضع اليد عليه
 والتعرض لجزئه وشعره
 وريشه (و) الثامن (عقد
 النكاح) فيحرم على المحرم
 أن يعقد النكاح لنفسه أو
 غيره بوكالة أو ولاية (و) التاسع
 (الوطء) (من عاقل عالم بالتحريم
 سواء جامع في حج أو عمره في
 قبل أو دبر من ذكر أو أنثى
 زوجة أو مملوكة أو أجنبية
 (و) العاشر (المباشرة) فيما
 دون الفرج كلس وقبلة
 (بشهوة) أما بغير شهوة فلا
 يحرم (وفي جميع ذلك) أي
 المحرمات السابقة (الفدية)
 وسيأتي بيانها والجماع المذكور
 تفسده العمرة المفردة أما
 التي في ضمن حج في قرآن
 فهي تابعة له صحة وفساداً

العمرة ايضا تبعاله ولو انفردت لم تفسد لو وقع الطواف بعد الفراغ من أعمالها (واما الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الاول بعد الوقوف اوقبله) بان كان الجماع قبل فعل اثنين من الثلاثة التي هي رمى جرة العقبة وطواف الافاضة المتبوع بالسعي ان لم يسع بعد طواف القدوم وازالة الشعر فيفعل اثنين من هذه الثلاثة يحصل التحلل الاول ويحل له ما عدا ما يتعلق بالنساء واذ فعل الثالث حصل له التحلل الثاني وحل به سائر المحرمات (اما) الجماع (بعد التحلل الاول فلا يفسد) أى الحج وان كان حراما لانه لا يحل قبل التحلل الثاني ما يتعلق بالنساء (الا عقد النكاح فانه) لا فدية فيه لانه (لا ينعقد) فوجوده كالعدم (ولا يفسده) أى النسك شئ من المحرمات المذكورة (الا الوطء في الفرج) ولو بغير انزال من مـ يزعم امد عالم مختار اذا وقع في العمرة قبل الفراغ من أعمالها وفي الحج اذا وقع قبل التحلل الاول (بخلاف المباشرة في غير الفرج) كبقية المحرمات (فانها لا تفسده) أى النسك (ولا يخرج المحرم منه) أى النسك (بالفساد بل يجب عليه المضي في فاسده) لان النسك شديد التعلق والازوم لانه اذا لم يخرج منه بالموت فعدم خروجه منه بغيره أولى (وسقط في بعض النسخ قوله) أى المصنف (في فاسده أى النسك من حج أو عمرة بان يأتي ببقية أعماله) أى النسك ومع ذلك فعليه الاعادة فوراً وان كان نفلاً لان النقل من الفسك يصير بالشروع فيه فرضاً أى واجب الاتمام كالفرض ويلزمه ان يحرم في الاعادة مما أحرم منه في الاول من الميعات اوقبله لاني الميعات الزمانى وخرج بالفساد الباطل كأن ارتد فيه فلا يجب المضي فيه (ومن أى والحاج الذى فاته الوقوف بعرفة) من غير حصر بطول جري يوم النحر قبل حضوره عرفات (بعذر أو غيره تحلل) فوراً (حتماً) بنية الخروج من الحج (بعمل عمرة فيأتى) بما بقى عليه من أركانه بان يأتي (بطواف وسعى ان لم يكن) قد سعى بعد طواف القدوم) والالم بعده بعد طواف عمرة التحلل وبازالة الشعر فتجب عليه نية التحلل عند كل عمل من أعمال العمرة ولا يشترط فيها ترتيب ولا نية العمرة لان القصد من هذه الأعمال التحلل ولا تجزئه هذه العمرة عن عمرة الاسلام وما فله من عمل العمرة يحصل التحلل الثانى واما الاول فيحصل بواحد من الحاق والطواف المتبوع بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى وانما وجب عليه التحلل لئلا يصير محرماً بالحج في غير أشهره واستدامة الاحرام كابتدائه وابتداء الاحرام للحج في غير أشهره من هذا المحرم لا يجوز لبقاء بعض الأعمال عليه فلو استدام الحج الفاسد حتى حج من قابل لم يجزئه بخلاف ما لو وقف فانه يجوز بل يجب له ان يصبر الاحرام للطواف والسعى لبقاء وقته حاله لا آخره مع تبعيته ما للوقوف فانه الركن الاعظم (وعليه أى الذى فاته الوقوف القضاء) للحج الذى فاته بفوات الوقوف (فوراً) أى من عام قابل وان فاته بغيره لا حصار لانه لا يخلو عن تقصير ولا يشترط الاستطاعة (فرضا كان نسكه) أى من فاته الوقوف (أو نفلاً) كافي الانفساد والمراد بالقضاء هنا القضاء اللغوى وهو الاداء وقيل القضاء الحقيقى لانه ما تضيق وقت الحج كان فعله في السنة التى أفسده فيها اداه فيكون فعله في السنة التى بعده قضاء حقيقياً ويلزمه اداء عمرة الاسلام لان عمرة التحلل لا تجزئ عنها (وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر) أى منع (فان أحصر شخص) أى منع من اتمام نسكه (وكان له طريق غير التى وقع الحصر فيها لم يسلكها ولو كان له طريق غير التى وقع الحصر فيها لم يسلكها) فان سلكها وفاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا قضاء عليه لانه بذل

وأما الجماع فيفسد الحج قبل التحلل الاول بعد الوقوف اوقبله أما بعد التحلل الاول فلا يفسد (الا عقد النكاح فانه لا ينعقد ولا يفسده الا الوطء في الفرج) بخلاف المباشرة في غير الفرج فانها لا تفسده (ولا يخرج المحرم منه بالفساد) بل يجب عليه المضي في فاسده وسقط في بعض النسخ قوله في فاسده أى النسك من حج أو عمرة بأن يأتي ببقية أعماله (ومن أى والحاج الذى فاته الوقوف بعرفة) بغيره (تحلل) حتماً (بعمل عمرة) فيأتى بطواف وسعى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وعليه) أى الذى فاته الوقوف (القضاء) فوراً فرضاً كان نسكه أو نفلاً وانما يجب القضاء في فوات لم ينشأ عن حصر فان أحصر شخص وكان له طريق غير التى وقع الحصر فيها لم يسلكها وان علم الفوات

فان مات لم يقض عنه في
الاصح (و) عليه مع القضاء
(المهدي) ووجود في بعض
النسخ زيادة وهي (ومن
ترك ركنا) مما يتوقف عليه
الحج (لم يحل من احرامه حتى
يأتي به) ولا يجبر ذلك الركن
بدم (ومن ترك واجبا) من
واجبات الحج (لزمه الدم)
وسمى أتى بيان الدم (ومن ترك
سنة) من سنن الحج (لم يلزمه
بتركها شيء) وظهر من كلام
المتن الفرق بين الركن
والواجب والسنة
﴿فصل﴾ في أنواع الدماء
الواجبة في الاحرام بترك
واجب أو فعل حرام (والدماء
الواجبة في الاحرام خمسة
أشياء احدها الدم الواجب
بترك نسك) أي ترك مأمور
به كترك الاحرام من الميقات
(وهو) أي هذا الدم (على
الترتيب) فيجب أولا بترك
المأمور به (شاة) تجزئ في
الاخية (فان لم يجد)ها
أصلا أو وجدها زبادة على
ثمن مثلها (فصيام عشرة
أيام ثلاثة في الحج) نس قبل
يوم عرفة فيصوم سادس ذي
الحجة وسابعه وثامنه

(و) صيام (سبعة اذارجع الى أهله) ووطنه ولا يجوز صومها في أثناء الطريق فان أراد الإقامة بمكة صامها كافي المحرر ولولم يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة والسبعة باربعة أيام ومدة امكان السبر الى الوطن وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم ترتيب موافق لمافي الروضة وأصلها وشرح المذهب لكن الذي في المنهاج تبع للمحرر انه دم ترتيب وتعديل فيجب أولاً شاة فان عجز عنها اشترى بقيمتها طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوما (والثاني الدم الواجب بالخلق والترفه) كالطيب والدهن والخلق اما جميع الرأس او لثلاث شعرات (وهو) أي هذا الدم (على التخيير) فيجب اما (شاة) تجزئ في الاضحية (أو صوم ثلاثة أيام أو التصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين) أو فقراء لكل منهم نصف صاع من طعام تجزئ في الفطرة (والثالث الدم الواجب بالاحصار فيتحلل) المحرم بنية التحلل بان يقصد الخروج من نسكه بالاحصار (ويهدى) أي يذبح (شاة) حيث أحصر ويحلق رأسه بعد الذبح (والرابع الدم الواجب بقتل

هذا في ترك الاحرام من الميقات بالحج وفي التمتع اما في ترك الرمي والمبيت فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق وفي طرف الوداع فبعد وصوله الى موضع يتقرر عليه الدم بان لم يرجع للطواف (وصيام سبعة اذارجع الى أهله) ان أراد الرجوع اليهم (ووطنه) أي محل استيطانه (ولا يجوز صومها في أثناء الطريق) فلو صامها فيه لم يتعد بها (فان أراد الإقامة) أي الاستيطان (بمكة) صامها (أي السبعة فيها) (كافي المحرر) ويفرق بين الثلاثة والسبعة باربعة أيام فقط يوم العيد وأيام التشريق (ولولم يصم الثلاثة في الحج) بعذر أو غيره (ورجع) الى وطنه (لزمه صوم العشرة) فور ان فانت بلا عذر ولولم يصم في السفر ان لم يتضرر به (وفرق) في قضاء الثلاثة (بين الثلاثة والسبعة باربعة أيام) أي نظير يوم النحر وأيام التشريق (ومدة امكان السبر الى الوطن) على العادة الغالبة كافي الاداء فلولم يفرق لم يعتد بالسبعة وأهل مكة يفرق ولو يوم (وما ذكره المصنف من كون الدم المذكور دم ترتيب) وتقدير (موافق لمافي الروضة وأصلها وشرح المذهب لكن الذي في المنهاج تبع للمحرر انه) أي الدم المذكور (دم ترتيب وتعديل) وهو ان يعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاما (فيجب أولاً شاة فان عجز عنها اشترى بقيمتها طعاما وتصدق به فان عجز صام عن كل مديوما) وهذا ما صححه الغزالي كالامام قالا والتعديل جار على انقياس والتقدير لا يعرف الا بتعليم من الشارع والاول قول الاكثرين (والثاني الدم الواجب) بشاة أسباب (بالخلق) والقلم واللبس والجماع الثاني والجماع بين النحلين والمباشرة (والترفه) أي التزعم (كالطيب والدهن) أي دهن شعر الرأس واللحية وما الحلق بها ولو بعض شعرة (والخلق اما جميع الرأس او لثلاث شعرات) ويلزمه في الشعرة الواحدة او بعضها مد وفي الشعرتين أو بعضهما مدان ويكمل الفدية في ثلاث أو بعض كل منها ان اتحد الزمان والمكان عرفا والاف في كل شعرة أو ظفر أو بعض أحدهما مد (وهو أي هذا الدم) الواجب بهذه الافراد الثمانية (على التخيير) والتقدير (فيجب اما شاة تجزئ في الاضحية) أو ما يقوم مقامها (أو صوم ثلاثة أيام) ولو متفرقة في أي موضع شاء (أو التصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين أو فقراء لكل منهم نصف صاع من طعام تجزئ في الفطرة) فلا يجوز نقص مسكين عنه وليس في الكفارات ما يزداد المسكين فيه على مد الا هذه (والثالث الدم الواجب بالاحصار) أي المنع من جميع الطرق عن اتمام النسك واسباب الحصر ستة أحدها منع العدو من الوصول الى مكة وثانها الحبس ظلما كأن حبس بدين وهو معسر أو له وكيل في قضائه وثالثها الرق فلقيق احرم بغير إذن سيده ان يتحلل بالخلق مع النية ورابعها الزوجية فللزوج ولو محرما تحليل زوجته ولو من فرض الاسلام وخامسها الاصاله لولد احرم بغير إذن أصله وان علا فله تحليله من النفل وسادسها الدين فلصاحب الدين الحال منع غريمه المومر من الخروج ليوفيه حقه وليس له تحليله (فيتمحل المحرم بنية التحلل) ولا بد من مقارنتها للذبح والخلق (بان يقصد الخروج من نسكه بالاحصار ويهدى) المحصر اذا اراد التحلل (أي يذبح شاة) أو ما يقوم مقامها (حيث احصر) أي في المكان الذي احصر فيه من حل أو حرم (ويحلق رأسه بعد الذبح) فيشترط تأخر الحلق عن الذبح لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (والرابع الدم الواجب بقتل الصيد) الماء كقول البري الوحشي أو ما أحد أصله ذلك ومثله قطع شجر الحرم المكي (وهو أي هذا الدم) الواجب بقتل الصيد أو زمانه وبقطع الشجر (على) التعديل و(التخيير بين ثلاثة أمور)

الصيد وهو) أي هذا الدم (على التخيير) بين ثلاثة أمور

(ان كان الصيد مما له مثل)
 والمراد بمثل الصيد ما يقاربه
 في الصورة وذكر المصنف
 الاول من هذه الثلاثة في
 قوله (أخرج المثل من النعم)
 أي يذبح المثل من النعم
 ويتصدق به على مساكين
 الحرم وفقرائه فيجب في قتل
 النعامة بدنة وفي بقر الوحش
 وحماره بقرة وفي الغزال عنز
 وبقية صور الذي له المثل من
 النعم مذكورة في المطولات
 وذكر الثاني في قوله (أو قومه)
 أي المثل بدراهم بقيمة مكة
 يوم الاخراج (واشترى بقيته
 طعاما) مجزئ في الفطرة
 (وتصدق به) على مساكين
 الحرم وفقرائه وذكر المصنف
 الثالث في قوله (أو صام عن
 كل مديوما) وان بقي أقل من
 مدصام عنه يوما (وان كان
 الصيد مما لا مثل له) فيختير
 بين أمرين ذكرهما المصنف
 في قوله (أخرج بقيته طعاما)
 ويتصدق به (أو صام عن كل
 مديوما) وان بقي أقل من مد
 صام عنه يوما (والخامس
 الدم الواجب بالوطء) من عاقل
 عامد عالم بالتحرير سواء جامع
 في قبل أو دبر كما سبق (وهو)
 أي هذا الدم الواجب (على
 الترتيب) فيجب به أولا

أو أمرين فبما لا مثل له فان الصيد ضربان الضرب الاول ما له مثل من النعم في الصورة والخلة
 تقريرا ومنه ما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم اوعن السلف فيتبع ومنه ما لا نقل فيه فيحكم
 بمثله عدلان فقهان فظنان لانهم ما اعرف بالشبه المعبر شرعا والضرب الثاني ما لا مثل له ومنه
 ما فيه نقل كالحمام والقمرى وكل مطوق في الواحدة منه شاة لحكم الصحابة رضي الله عنهم بها
 ومنه ما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور سواء كان أكبر جثة من الحمام أم لا وما فيه نقل مما لا
 مثل له حكمه حكم ما له مثل فيختير فيه بين الثلاثة أمور وهو (ان كان الصيد) المقتول او المزمع
 (بماله مثل) أي شبه صوري من النعم ففيه أحد ثلاثة أمور (والمراد بمثل الصيد ما يقاربه) أي الصيد
 (في الصورة) تقريرا لا تحقيقا فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكر ذكر وفي
 الانثى أنثى ولا تجب المماثلة في الذكورة والانوثة بل هو أفضل وفي الصحيح صحيح وفي السمين
 سمين ويجب في الحامل حامل لكن لا تذبح ولا تعطى حبة بل تقوم بمكة في محل ذبحها لو ذبحت
 ويتصدق بقيته طعاما أو بصوم عن كل مديوما (وذكر المصنف الاول من هذه الثلاثة
 في قوله أخرج المثل من النعم) ولزمه مع الجزاء القيمة للمالك (أي يذبح المثل من النعم ويتصدق
 به على مساكين الحرم وفقرائه) فلا يكفي اخراجه حيا ولا يكفي تركه بعد ذبحه (فيجب في قتل
 النعامة) ذكر اكان أو أنثى (بدنة) كذلك (وفي) واحد من (بقر الوحش أو حماره بقرة وفي
 الغزال) وهو ولد الظبية الى ان يطاع قرناه معز صغير في الذكر جدى وفي الانثى عناق فان طلع
 قرناه سمي الذكر ظيبا والانثى ظبية في الظبي تيس وفي الظبية (عنز) وهي أنثى المعز التي تم لها سنة
 (وبقية صور) الصيد (الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات) في الارنب عناق وهي أنثى
 المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة وفي اليربوع جفرة بفتح الجيم وهي أنثى المعز اذا بلغت أربعة أشهر
 وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة (وذكر الثاني في قوله أو قومه أي المثل) لا الصيد المقتول
 بتقويم عدلين من أهل الحرم (بدراهم بقيمة) المثل في (مكة) أي في جميع الحرم (يوم الاخراج)
 على الاصح هذا في المثلي اما في غير المثلي فتعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف لا بالحرم على المذهب
 وفي الزمان بوقت الاتلاف لا الاخراج على الاصح (واشترى بقيته) أي بقدر قيمة المثل (طعاما مجزئا
 في النظرة) أو اخرج طعاما من عنده (وتصدق به) أي بالطعام وجوبا (على مساكين الحرم
 وفقرائه) القاطنين وغيرهم ولا يجوز له التصديق بالدراهم (وذكر المصنف الثالث في قوله أو صام
 عن كل مد) أي بدل كل مد من الطعام (يوما) في أي مكان كان (وان بقي أقل من مدصام عنه
 يوما) تكمilla للمنكسر لان الصوم لا يتبعض (وان كان الصيد مما لا مثل له) ولا نقل فيه كالجراد
 والعصافير (فيختير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله أخرج بقيته) أي الصيد أي بقدر قيمة
 الصيد حيا (طعاما وتصدق به) أي الطعام وتعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف وفي الزمان بوقته
 وهو وقت الوجوب (أو صام عن كل مد) من الطعام (يوما) في أي موضع كان (وان بقي أقل من مد
 صام عنه يوما) تكمilla للمنكسر (والخامس الدم الواجب بالوطء) المفسد للنسك (من عاقل عامد
 عالم بالتحرير) مخنار (سواء جامع) في حج أو عمرة (في قبل أو دبر) من ذكر أو أنثى سواء كانت زوجة
 أو مملوكة أو أجنبية (كما سبق) في محرمات الاحرام (وهو أي هذا الدم الواجب) بالوطء المفسد
 ومثله الدم الواجب بالاخصار (على الترتيب) والتعديل على الاظهر (فيجب به) أي الوطء (أو لا

(بدنة) وتطلق على الذكر

والانثى من الابل (فان لم يجدها فبقرة فان لم يجدها فسبع من الغنم فان لم يجدها قوم البدنة) بدراهم بسعركة وقت الوجوب (واشترى بقيمتها طعاما وتصدق به) على مساكين الحرم وفقرائه ولا تقدر في الذي يدفع لكل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فان لم يجدها طعاما) صام عن كل مديوما) واعلم ان الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه الى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر المصنف هذا في قوله (ولا يجزئه الهدى ولا الاطعام الا بالحرم) وأقل ما يجزئ أن يدفع الهدى الى ثلاثة مساكين أو فقراء (ويجزئه ان يصوم حيث شاء) من حرم أو غيره (ولا يجوز قتل صيد الحرم) ولو كان مكرها على القتل ولو أحرمت جن فقتل صيد لم يضمنه في الاظهر (ولا) يجوز (قطع شجره) أي الحرم وتضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة كل منهما بصفة الاضحية ولا يجوز أيضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل ينبت بنفسه أما الحشيش

(بدنة) بصفة الاضحية (وتطلق) أي البدنة (على الذكر والانثى من الابل فان لم يجدها) أي البدنة (فبقرة) تجزئ في الاضحية من العراب أو الجواميس وهي تطلق على الذكر والانثى (فان لم يجدها) أي البقرة (فسبع من الغنم) أي من الضأن أو المعز أو منهما معا (فان لم يجدها) أي السبع من الغنم (قوم البدنة بدراهم بسعركة وقت الوجوب واشترى بقيمتها) أي بقدر قيمة البدنة (طعاما) مجزئا في النظرة أو أخرج ذلك من عنده (وتصدق به) أي الطعام (على مساكين الحرم وفقرائه) ولو غرباء (ولا تقدر في الذي يدفع لكل فقير) فلا يتقيد بما ولا أقل ولا أكثر (ولو تصدق بالدرهم) التي يقوم بها في دم التعديل (لم يجزئه فان لم يجدها طعاما صام عن كل مديوما) في أي مكان كان فان بقي دون مديوم عنه يوما وقيل لا يجب في افساد العمرة الاشاة) واعلم ان الهدى على قسمين أحدهما كان عن احصار وهذا لا يجب بعثه الى الحرم بل يذبح في موضع الاحصار ان لم يبعثه الى الحرم والاظهر ان لهذا الدم بدلا فان عجز عن الشاة قومها بالنقد الغالب بسعركة حال الوجوب واخرج بقدر قيمته طعاما وتصدق به على فقراء الحرم فان عجز عن ذلك صام عن كل مديوما وله اذا انتقل الى الصوم التحلل في الحال بالخلق ونية التحلل عنده وقيل لا بد لهذا الدم لعدم وروده بل يستقر في ذمته الى ان يقدر وقيل بدل هذا الدم الطعام فقط وهو اما طعام بقيمة الشاة أو ثلاثة أصع لسته مساكين كالخلق وقيل بدله الصوم فقط وهو عشرة ايام كصوم التمتع أو ثلاثة ايام كصوم الخلق أو ما يؤدي اليه التعديل بالامداد) والثاني الهدى الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم) وكذلك صرف لحمه وجميع اجزائه فتختص بفقرائه (وذكر المصنف هذا في قوله ولا يجزئه الهدى) أي ذبحه وصرف لحمه وجميع اجزائه (ولا الاطعام) أي التصديق بالطعام وتمليك المساكين (الا بالحرم) لاهله (واقل ما يجزئ ان يدفع الهدى) بعد ذبحه (الى ثلاثة مساكين أو فقراء) ولو غرباء (ويجزئه) أي من لحمه دم الجبران (ان يصوم) اذا كان الدم مخيرا أو متبا (حيث شاء) أي في أي محل شاء (من حرم أو غيره) اذا لمنفعة لاهل الحرم في صيامه لكنه في الحرم أولى لشرفه (ولا يجوز) لحرم ولا للحلال (قتل صيد الحرم) أي حرم مكة وحرم المدينة ومثلهما في عدم جواز ذلك وج الطائف أي واديه الذي بصحرائه لكن لا ضمان في غير حرم مكة لانه ليس محلا للنسك ولا يحرم ذلك على المكروه بل يجب الضمان (ولو كان) أي قاتل الصيد (مكرها على القتل) لكن قرار الضمان والحرم على المكروه بكسر الراء (ولو أحرمت جن) أو اغنى عليه أو نام أو كان المحرم غير مميز (فقتل صيد لم يضمنه في الاظهر) بخلاف الجاهل والناسي فانهم ما يضمنان (ولا يجوز قطع شجره أي الحرم) أي حرم مكة وحرم المدينة ومثلهما وج الطائف لكن الضمان مختص بحرم مكة لانه محل النسك ولو كان بعض أصلها في الحل ولا فرق في الشجر بين ما نبت بنفسه وما استنبته الناس والشجر اليابس والمؤذى لا يحرم قطعه ولا قلعه ان كان لا يخلف (وتضمن الشجرة الكبيرة) عرفا (ببقرة) أو بدنة أو سبع شياه سواء اخلفت الشجرة أم لا (والصغيرة) التي تقارب سبع الكبيرة (بشاة) أو ما يقوم مقامها اما الصغيرة جدا فتضمن بالقيمة (كل منهما) أي البقرة والشاة (بصفة الاضحية ولا يجوز أيضا قطع) نبات حرم مكة وحرم المدينة وج الطائف (ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل ينبت بنفسه) نخرج نحو الحنطة فيجوز أخذه مطلقا وان نبت بنفسه نظر الكون الاصل فيه ان يستنبته الناس (أما الحشيش

اليابس فيجوز قطعه لاقلعه
(والحل) بضم الميم أى الحلال
(والمحرم فى ذلك) الحكيم
السابق (سواء) ولما فرغ
المصنف من معاملة الخالق
وهى العبادات أخذ فى
معاملة الخلائق فقال

﴿ كتاب أحكام البيوع
وغيرها من المعاملات ﴾

كقراض وشركة والبيوع
جمع بيع والبيع لغة مقابلة
شئ بشئ فدخل ما ليس بمال
نكحمر وما شرعا فاحسن
ما قيل فى تعريفه انه تمليك
عين مالبة بمعاوضة باذن
شرعى أو تمليك منفعة مباحة
على التأيد بثن مالى فخرج
بمعاوضة القرض وباذن
شرعى الربا ودخل فى منفعة
تمليك حق البناء وخرج بثن
الاجرة فى الاجازة فانها
لا تسمى ثمنا (البيوع ثلاثة
أشياء) أحدها بيع عين
مشاهدة (أى حاضرة) (فإنز)
إذا وجدت الشروط من
كون المبيع طاهرا منتفعا
به مقدورا على تسليمه للعاقدة
عليه ولاية ولا بد فى البيع من
إيجاب وقبول فالأول كقول
البائع أو القائم مقامه بعثك
وممكنك بكذا والثانى كقول
المشتري أو القائم مقامه
اشتريت وتملكك ونحوها

اليابس فيجوز قطعه لاقلعه) ان كان يختلف بان كان أصب له حيا فان مات جاز قطعه (والحل بضم الميم
أى الحلال والمحرم فى ذلك الحكم السابق) من تحريم صيد الحرم وقطع شجره والضمان (سواء)
فلا فرق لعموم النهى وقاعدة نفعه نظمها بعضهم بقوله

ما كان محض متلف فيه الفدا * ولو يكون ناسيا بلا اعتدا

وان يكن ترفها كاللبس * فعند عمده بدون لبس

فى أخذ من ذين ياذاشهما * خلف بغير العمد لن يشتها

فعند حاق مثل قلم يقتدى * لاوطؤه بغير عمد اعتد

(ولما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهى العبادات أخذ فى معاملة الخلائق فقال)

﴿ كتاب أحكام البيوع ﴾

(و) أحكام (غيرها من) أنواع (المعاملات كقراض وشركة) ووكالة واجارة (والبيوع جمع بيع)
وهو مشتمل على الطرفين شراء واشتراء وفى الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع
على بيع أخيه أى لا يشتري على شراء أخيه وعبر المصنف بالبيوع دون البيع نظرا الى تنوعه وتقسيم
أحكامه (والبيع لغة مقابلة شئ بشئ) على وجه المعاوضة (فدخل ما ليس بمال) فى الجانبين ثمن
ومثمن أو فى أحدهما (نكحمر) وسرجين وجلد ميتة ونحوها (واما) البيع (شرعا فاحسن ما قيل
فى تعريفه انه) أى البيع (تمليك عين مالبة) متمولة متلبسا (بمعاوضة) محضة مصحوبا (باذن شرعى
أو) يقال انه (تمليك منفعة مباحة على التأيد) أى الدوام لا على وجه القرية (بثن مالى فخرج
بمعاوضة) نحو الهبة وخرج بالمحضة نحو النكاح وتمليك عين الاجارة وبمالبة غير المالبة كالعين النجسة
وبتمولة نحو جنتي برو خرج بغير وجه القرية (القرض و) خرج (باذن شرعى الربا) فانه لا تمليك فيه
فخرج بالظن للصورة الظاهرية (ودخل فى) تمليك (منفعة تمليك حق البناء) وبيع استحقاق
وضع الخشب على الجدار وبيع استحقاق عمر الماء مثلاً بان لا يصل الماء الى محله الا بواسطة ملك
غيره وصورة ذلك ان يقول لمن أراد ان يستحق ذلك بعثك حق البناء على هذا السطح مثلاً بكذا
وبعثك حق وضع الاخشاب على هذا الجدار بكذا وبعثك حق عمر الماء على هذا الارض مثلاً
بكذا وخرج بمنفعة مباحة منفعة آله الملائكة (وخرج بثن) الوقف فان فيه تمليك منفعة مباحة
على الدوام للوقوف عليه بلا ثمن بل على وجه القرية وخرج بثن أيضا (الاجرة فى الاجارة
فانها لا تسمى ثمنا) ولانها ليست على التأيد وخرج بالمالى غيره كالخمر * (البيوع ثلاثة اشياء)
أى أنواع بل أربعة (أحدها بيع عين مشاهدة أى حاضرة) أى مهيئة للتباعد عن كلاً
أو بعضاً أو حكماً كأن كانت الرؤية لظرف المبيع وقت العقد أو قبله ولم يمض زمن تنغير فيه
الى وقت العقد (فإنز إذا وجدت الشروط) أى تحققت عند العقد (من كون المبيع طاهرا) ذاتا
وصفة (منتفعا به) انتفاعا مقصودا (مقدورا على تسليمه) وقدرة المشتري على تسليم المبيع كاف
للعاقدة عليه ولاية) للتصرف الجائز شرعا بملك أو ولاية أو وكالة ولو فى الواقع (ولا بد فى البيع من
إيجاب وقبول) متصلين عرفا متفقين معنى (فالأول كقول البائع أو القائم مقامه) كالحاكم
عند الحاجة اليه (بعثك) كذا بكذا (وممكنك) هذا (بكذا) ومثله اشتريت (والثانى كقول
المشتري أو القائم مقامه) كالوصى (اشتريت وتملكك) وان لم يذكر المعقود عليه (ونحوها)

كقبلت ويشتري في صحة الصيغة أن يذكر المبتدئ بائعا أو مشتريا كلاما من الثمن والمثلن وأما المحجب فلا يشترط أن يذكرها ولا أحدهما فان لم يذكر المبتدئ منهما العوضين معالم يصح العقد ^{في فرع} لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص كأن يقول رفعت يدي عن هذا الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض عن نقل اليد كما في النزول عن الوظائف ^{في فائدة} قال الشيخ منصور البهوتي الحنبلي مذهبا في شرح الرادوي يشترط أن يكون العاقد بائعا ومشتريا باجاز التصرف بأن يكون حرا مكافرا شيدا فلا يصح تصرف صبي وسفيه بغير إذن ولي فان أذن صح ولو في الشيء الكثير ويحرم الاذن بلا مصلحة وينفذ تصرفهما في الشيء اليسير بلا إذن وتصرف العبد باذن سيده انتهى (والثاني من الاشياء بيع شيء) أي عين (موصوف) بما يبين قدره وجنسه وصفته (في الذمة) أي العقد وصورة ذلك أن يقول بعثك ثوبا قدره كذا وجنسه كذا وصفته كذا ولو كان الثوب الموصوف بهذه الصفات حاضرا عنده فانه لا يضر لانه انما اعتمد على الصفات الملتزمة في الذمة بخلاف ما لو قال بعثك الثوب الذي صفته كذا او كذا فانه لا يصح لان المعين لا يلتزم في الذمة فهو من نوع بيع الغائب (ويسمى هذا بالسلم) ان عقد بلفظ السلم أو السلف وان عقد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم فان كلام المصنف في البيع في الذمة بلفظ البيع فالسلم له أحكام والبيع في الذمة له أحكام فاحكام السلم يشترط قبض رأس المال في المجلس ولا يصح الاستبدال عنه ولا الحوالة به ولا عليه ويصح ذلك كله في الثمن في البيع في الذمة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس (فجائز) أي صحيح فالبيع في الذمة بلفظ البيع يصح وان لم يصح السلم فيه كجارية وولدها مثلا مع صفات كل منهما ولو لؤلؤ كبار فان هذا اذا وصف وعقد بلفظ البيع يصح وان عقد بلفظ السلم فانه لا يصح ثم اذا عقد هذا بلفظ السلم لزم المشتري قبوله (اذا وجدت فيه) أي العين الموصوف (الصفة على ما وصف به من صفات السلم الا تية في فصل السلم) والا فلا يلزم قبوله بل له الخيار (والثالث بيع عين غائبة) عن رؤية المتعاقدين أي غير مرئية ولو كانت في المجلس وفسر المصنف الغائبة بقوله (لم تشهد للمتعاقدين) امامنا او لاحدهما مع كونها مشاهدة للآخر (فلا يجوز بيعها) أي غير المرئية للنهي عن بيع الغرر (والمراد بالجواز في هذه) الانواع (الثلاثة الصالحة) فيشمل العقد الصحيح الحرام والمكروه كبيع الغنبل لعاصرا الجرف فانه ان ظن البائع ذلك حرم كالبيع وقت اذان الجمعة او توهمه كره كبيع اكفان الموتى والواجب والمستحب كبيع الطعام للمضطر اليه وبيع ما يحتاجه الناس (وقد يشعر قوله لم تشهد بانها) أي العين (ان شوهدت ثم غابت عند العقد) أي العقد في ذلك (يجوز) لكن يشترط للصحة كون العاقد منذر الاوصافها حال العقد واللام يصح (ولكن محل هذا) أي جواز العقد في غير المرئية بعد رؤيتها قبل العقد (في عين لا تتغير غالبا في المدة المتخللة بين الرؤية والشراء) أي لا يغلب تغيرها في تلك المدة بان غلب عدم تغيرها واستوى تغيرها وعدمه بخلاف ما اذا غلب تغيرها فلا يصح عقدها ولو كانت مما لا يغلب تغيرها لكن وجدت متغيرة على خلاف الغالب خير ما لم تتغير الى كمال واللام يصح عقدها والرابع بيع المنفعة المؤبدة كحق الممر ونحوه فان ذلك قسم من البيع وللعقد عليه شروط خمسة فالثلاثة ما ذكرها المصنف بقوله (ويصح بيع كل طاهر) عينا ولو بالاجتهاد عند مشتهين (منتفع به) انتفاعا مباحا مقصودا ولو في الآخرة كالعبد الزمن للعنق ولو في المستقبل كالجنس الصغيران

(و) الثاني من الاشياء (بيع شيء موصوف في الذمة) ويسمى هذا بالسلم (فجائز اذا وجدت فيه) (الصفة على ما وصف به) من صفات السلم (و) الثالث (بيع عين غائبة لم تشهد) للمتعاقدين (فلا يجوز) بيعها والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصالحة وقد يشعر قوله لم تشهد بانها ان شوهدت ثم غابت عند العقد انه يجوز ولكن محل هذا في عين لا تتغير غالبا في المدة المتخللة بين الرؤية والشراء (ويصح بيع كل طاهر منتفع به)

ماتت أمه واستغنى عن اللبن بان لا يلزم على بيعه تفريق محرم (مملوك) والمراد به ان يكون على
المعقود عليه ولاية للعاقبة تلك او ولاية كالأب والجد والوصى مثلاً أو اذن من الشارع كاللنقط
فيما يخاف فسادة فله بيعه والظاهر بغير جنس حقه فله بيعه بجنس حقه ثم يملكه والشرط الرابع
قدرة تسلم المعقود عليه يقينا حالاً بلامؤنة وان لم توجد قدرة التسليم وذلك في غير بيع ضمنى اما
الضمنى فلا يشترط فيه قدرة التسليم فاذا قلت لمالك العبد المغضوب أعتق عبدك عنى
بكذا فقال اعتقته عنك صح وان لم تقدر على انتزاعه من غاصبه وانما كان ذلك بيعاً ضمنياً
لانه على تقدير بيعه وأعتقه عنى فاذا اعتقه عنه فـ كانه قال بعته لك واعتقته عنك ومثل
ذلك ما يقصد منه العتق كشرائه من اقر بحريته او شهد بها وردت شهادته او كان العبد المغضوب
اصلاً او فرعاً فلا يشترط قدرة التسليم والشرط الخامس كون المعقود عليه معلوماً للعاقدين عيناً
وقدرا وصفة (وشرح المصنف بهذه الاشياء) اى الشروط (في قوله ولا يصح بيع عين
نجسة) سواء امكن بالاستحالة كجلد الميتة ام لا كالسرجين (ولا متنجسة) لا يمكن تطهيرها (نحمر)
ولو محترمة هذا امثال العين النجسة (ودهن متنجس) كالزيت والشيرج (ونحوه) اى الدهن
كاخل واللبن والعسل وغير ذلك (مما لا يمكن تطهيره) اما ما يمكن تطهيره ففيه تفصيل فان أمكن
تطهيره بالغسل ولم تستر النجاسة جزأ منه صح بيعه وان أمكن تطهيره بغير الغسل كالأستحالة
لم يصح ولا يصح بيع ما ليس بمملوك للعاقدة ولو طاهر (ولا بيع مالا منفعة فيه) لانه لا يعد مالا فأخذ
المال في مقابلته ممنوع وعدم منفعة الشيء اما لقلته كجبتى حنطة ولا فرق بين زمانى الرخص
والغلاء اتفاقاً ولا نظراً الى وضعه في فخ او شرك ومع هذا يحرم غصبه واما الخسنة كالخشرات
التي لا تنفع فيها (كعقرب) وهى كثيرة الولد لها ثمانية أرجل وعيناها في ظهرها وأشرمات تكون
اذا كانت حاملاً (وغل) ودود ولا عبيرة بما يدكر من منافعها في الخواص (وسبع لا ينفع)
كالاسد والذئب ولا تنظر لمنفعة الجلد بعد الموت وطير لا ينفع كالحدأة والغراب غير الماء كولد ولا
نظر لمنفعة الريش في النبل ولا لاقتناء المملوك لهيبة الخلق لهم بسبب اقتنائهم لها والسياسة
باصلاح أمور الرعية بامتثالهم لهم اما ما ينفع من ذلك كالقهد للصيد والقبيل للقتال والمهرة الاهلية
لدفع الفأر والقرد للحراسة فيصح بيعه وكذلك الطاوس للانس بلونه والعندليب لصوته
والنحل للعسل والدود للقر والعلق لمص الدم واليربوع والضب لئلا كل وأما المهرة الوحشية
فان كان يؤخذ منها الزباد صح بيعها والا فلا

فصل في الربا وهو يشمل المعين وما في الذمة ولا يقع فيه السلم فيمتنع ان يسلم ذهباً في
فضة وعكسه وهو (بالف مقصورة) مع كسر الزاوية بالف ممدودة مع فتحها (لغة الزيادة وشرعاً مقابلة
عوض) مخصوص وهو النقود المطعوم مع العقد (باخر) أى يتقدم من جنس أو من آخر وبطعوم
من جنس (مجهول التماثل في معيار الشرع) أو معلوم التفاضل وهو بالفضل أو معلوم التماثل
لا في معيار الشرع كقنطار بر بقنطار بر (حالة العقد) أو واقعة (مع تأخير في العوضين أو أحدهما)
أى قبضاً وهو ربا اليد ونسب اليها عدم القبض بها اصاله أو استحقاقاً وهو ربا النساء أى الاجل
بمعنى اشمال العقد على المدة وان قصرت وقولنا مع العقد خرج به ما اذ لم يكن هناك عقد كالمواضع
معاطاة فلا يكون ربا وان كان حراماً لكن أقل من حرمة الربا ومعيار الشرع هو الكيل في المكيل

مملوك) وشرح المصنف
بفهوم هذه الاشياء في قوله
(ولا يصح بيع عين نجسة)
ولا متنجسة كحمر ودهن
متنجس ونحوها مما لا يمكن
تطهيره (ولا بيع) مالا منفعة
فيه كعقرب وغل وسبع
لا ينفع
فصل في الربا
مقصورة لغة الزيادة وشرعاً
مقابلة عوضاً بآخر مجهول
التماثل في معيار الشرع
حالة العقد أو مع تأخير في
العوضين أو أحدهما

والوزن في الموزون والعدي المعدود والذرع في المذروع (والر با حرام) بالاجماع (وانما يكون)
 أي يوجد الر با (في الذهب والفضة) ولو غير مضرو وبين كحلي وتبر (وفي المطعومات وهي ما يقصد
 غالباً للطعم) أي طعم الأدميين بخلاف ما يغلب تناول الهائم له أو تختص به (اقتياناً) أي لاجل
 التقوت أو من جهة التقوت كالذرة ونحوها (أو تفكها) أي تلذذاً وتادماً كالتمر والفجل والخيار
 (أو تدأوباً) كالمح والبن ومن المطعومات الماء العذب (ولا يجري الر با في غير ذلك) كالتبن والعظم
 وأطراف قضبان العنب ولا ربا في الحيوان لانه لا يعدل كل على هيئته خلافاً للتولي حيث قال
 أما بيع السمك الحى بمثله فان جوزنا ابتلاعه حياً لم يجوز ولا جاز وتابعه ابن قاسم العبادي (ولا يجوز
 بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك أي بالفضة مضروبين كأننا وغير مضروبين (الا) بثلاثة
 شروط الأول ان يكون المعقود عليه (متمائلاً) يقيناً (أي مثلاً) مقابلاً (بمثل) في القدر من غير
 زيادة ولا نقصان (فلا يصح بيع شيء من ذلك) أي الذهب والفضة بنفسه (متفاضلاً) في الوزن
 (و) الثاني ما تضمنه (قوله) ان يكون المعقود عليه (نقداً أي حالاً) من غير نسيئة منه والثالث كونه
 (يداً بيد) أي مقابضة قبضاً حقيقياً قبل التفرق والتخاير فلا تكفي الحوالة ونحوها كالإبراء
 فالشروط عند اتحاد الجنس ثلاثة التماثل والحلول والتقابض (فلا يصح بيع شيء من ذلك) أي الذهب
 أو الفضة بالجنس (مؤجلاً) أو متفاضلاً أو مع عدم قبض المعقود عليه قبل التفرق بالاختبار
 (لم يصح) أي البيع (ولا يصح بيع ما ابتاعه الشخص) أي ما اشتراه من المبيع (حتى يقبضه) أي
 المبيع (سواء باعه للبائع أو لغيره) نعم ان باعه للبائع بعين الثمن المعين ان كان باقياً أو بمثله ان كان
 نالفاً أو في الذمة صح البيع وكان اقاله جرت باقظ البيع وحاصل هذا المقام ان مال الشخص تحت
 يد غيره على ثلاثة أقسام اما ان يكون مضموناً بعقد كالمبيع والتمن والمهر تحت يد الزوج فلا يجوز
 التصرف فيه قبل قبضه الا فيما استثنى كالعتق عن نفسه والتزويج والوقف واما ان يكون
 مضموناً بغير عقد كالمنسوب والمستام والمعار فيجوز التصرف فيه قبل قبضه واما غير مضمون
 بالكلية ولم يتعاق به حق ولا عمل جاز التصرف فيه قبل قبضه كالمال المشترك تحت يد الشريك أو
 الوكيل أو تحت يد العامل والرهن بعد انشكاكه ونحو ذلك فان تعلق به ٤٠ كالمستأجر عليه من
 نحو خياط أو قصار أو صباغ أو طحان فان فرغ ودفع له الاجرة جاز له التصرف والا فلا (ولا يجوز بيع
 اللحم) وما في معناه كالشحم والكبد والقلب والكفاية والطحال والالية (بالحيوان سواء كان) أي
 نحو اللحم (من جنسه) أي الحيوان (كبيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من مأكول كبيع
 لحم بقرة بشاة) وكذا من غير مأكول فلا يجوز بيع لحم نحو شاة بحمار (ويجوز بيع الذهب بالفضة)
 وعكسه (متفاضلاً) أي زائداً أحدهما على الآخر (لكن بشرطين الأول ان يكون كل منهما ما
 (نقداً أي حالاً) والثاني كونه (مقبوضاً) بيد كل منهما (قبل التفرق) وقبل اختيار اللزوم
 (وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها) أي المطعومات (بمثله) أي الجنس سواء اتفق نوعه
 أم اختلف (الا) بثلاثة شروط الأول كون كل منهما (متمائلاً) يقيناً والثاني كونه (نقداً أي
 حالاً) والثالث كونه (مقبوضاً) بيد كل منهما (قبل التفرق) والزاهما العقد والماتلة تعتبر في
 المكمل كيلاً وان تفاوت في الوزن وفي الموزون وزناً وان تفاوت في الكيل والعبارة بغالب عادة
 أهل مكة والمدينة واليمامة وقرها في زمنه صلى الله عليه وسلم وما لم يكن في ذلك الزمان أو جهل

(والر با) حرام وانما يكون
 (في الذهب والفضة وفي
 المطعومات) وهي ما يقصد
 غالباً للطعم اقتياناً أو تفكها
 أو تدأوباً ولا يجري الر با في
 غير ذلك (ولا يجوز بيع
 الذهب بالذهب ولا الفضة
 كذلك) أي بالفضة مضروبين
 كأننا أو غير مضروبين (الا
 متمائلاً) أي مثلاً بمثل فلا
 يصح بيع شيء من ذلك متفاضلاً
 وقوله (نقداً) أي حالاً يدأوباً
 فلا يصح بيع شيء من ذلك مؤجلاً
 لم يصح (ولا) يصح (بيع ما
 ابتاعه) الشخص (حتى
 يقبضه) سواء باعه للبائع أو
 لغيره (ولا) يجوز (بيع
 اللحم بالحيوان) سواء كان
 من جنسه كبيع لحم شاة
 بشاة أو من غير جنسه لكن
 من مأكول كبيع لحم بقرة
 بشاة (ويجوز بيع الذهب
 بالفضة متفاضلاً) لكن
 (نقداً) أي حالاً مقبوضاً قبل
 التفرق (وكذلك المطعومات
 لا يجوز بيع الجنس منها
 بمثله الا متمائلاً نقداً) أي
 حالاً مقبوضاً قبل التفرق

حاله أو لم يكن في الحجاز فالعبرة بعادة أهل البلد فيما هو كالتمرقاقل فان كان الشيء أكبر منه فالعبرة فيه بالوزن وتعتبر المماثلة في الثمار والحبوب بعد الجفاف والتنعيم ولا يكفي مماثلة الدقيق والخبز للجهل بالمماثلة بتفاوت الدقيق في النعومة والخشونة وتفاوت الخبز في تأثير النار بل تعتبر في الحبوب حبا وتعتبر في السمسم حبا أو دهننا أو كسبا خالصا من نخوملح ودهن (ويجوز بيع الجنس منها) أي المطعومات (بغيره) أي الجنس كالحنطة بالارز (متفاضلا لكن) بشرطين الأول كون كل منهما (نقد أي حالا) والثاني كونه (مقبوضا) بيد كل منهما (قبل التفرق) وقبل اختيار الزوم (فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل) أي البيع (أو) تفرقا (بعد قبض بعضه ففيه) أي قبض البعض (قولا تفرق الصفقة) أي العقد ولا يظهر منهما الصحة فيما قبض دون غيره وقيل يبطل البيع في الجميع (ولا يجوز بيع) ما يشتمل على (الغرر) أي الخطر ومنه المجهول والمبهم وما لم يرق قبل العقد (كبيع عبد من عبيد) فهو مبهم أو بيع سمك في الماء (أو طير في الهواء) إلا النحل فيصح بيعه في الهواء بشرط أن يكون يعسوبه في الكوارة

فصل (في أحكام الخيار) وهو ثلاثة أنواع خيار مجلس ويثبت قهرا عن المتعاقدين حتى لو شرطان فيه بطل العقد وخيار شرط ويسمى خيار التسهل وخيار عيب ويسمى خيار نقیصة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب (والمتبايعان) أي البائع والمشتري متلبسان (بالخيار بين امضاء البيع وفسخه) فكل منهما مخير بين الزام البيع وفسخه فلو اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسخه قدم الفسخ وان تأخر عن الإجازة لان المقصود من اثبات الخيار انما هو التمكن من الفسخ دون الزوم (أي يثبت لهما) أي البائع والمشتري (خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم) وبيع الربوي والتولية والاشراك كأن يقول للمشتري وليتلك العقد بما قام على أو اشركتك فيه بكذا فيقبل فيهما (مالم يتفرقا) طوعا (أي مدة عدم تفرقهما عرفا) ولو زادت المدة على ثلاثة أيام أو عدم تفرق أحدهما فتي فارق أحدهما مختارا انقطع خيارهما وما لم يختارا أو أحدهما لزوم العقد (أي ينقطع خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين بيدهما) أو بدن أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا (عن مجلس العقد) أي عن الحالة التي كان عليها حال العقد من جلوس أو قيام أو اضطجاع أو مشي فتي انفصل عنها عرفا لم يبرح البيع (أو بان يختار المتبايعان لزوم العقد) كقولهما تخارناه (فلو اختار أحدهما لزوم العقد) صريحا كأن يقول اخترت لزوم العقد أو ضمنا كأن يقول أحدهما لاخر اختر (ولم يختار الاخر فورا) ولا بعده (سقط حقه) أي من اختيار الزوم (من الخيار وبقي الحق) في الخيار (للاخر) ويستمر الى المفارقة أو الاختيار أيضا نعم لو كان الاخر مشتريا أو كان المبيع ممن يعتق عليه سقط خياره أيضا للحكم بعتق المبيع عليه حينئذ (ولهما أي المتبايعين) بان يصرح كل منهما بشرط الخيار (وكذا لا أحدهما اذا وافقه الاخر) بان يصرح بالشرط أحدهما ووافق الاخر عليه (ان يشترط الخيار) لهما أو لا أحدهما ولا جني مكلف كالعبد المبيع (في أنواع البيع) إلا ما يشترط فيه القبض في المجلس كالسلم وبيع الربوي (الى ثلاثة أيام) فاقبل (وتحسب) أي المدة (من العقد) اذا وقع الشرط فيه فان وقع الشرط بعده حسبت من الشرط (لا من التفرق) حتى لو مضت المدة في المجلس قبل التفرق اعتبرت وكذا الوضی بعضها (فلو زاد الخيار على الثلاثة) كقوله بشرط الخيار ثلاثة أيام وثلاث (بطل العقد) وكذا لو لم يذكر مدة كأن قال بشرط الخيار وسكت

(ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلا) لكن (نقدا) أي حالا مقبوضا قبل التفرق فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل أو بعد قبض بعضه ففيه قولا تفرق الصفقة (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع عبد من عبيده أو طير في الهواء

فصل (في أحكام الخيار) (والمتبايعان بالخيار) بين امضاء البيع وفسخه أي يثبت لهما خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا) أي مدة عدم تفرقهما عرفا أي ينقطع خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين بيدهما عن مجلس العقد أو بان يختار المتبايعان لزوم العقد فلو اختار أحدهما لزوم العقد ولم يختار الاخر فورا سقط حقه من الخيار وبقي الحق للاخر (ولهما أي المتبايعين) وكذا لا أحدهما اذا وافقه الاخر (ان يشترط الخيار) في أنواع البيع (الى ثلاثة أيام) وتحسب من العقد لا من التفرق فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد

ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة بطل العقد (واذا وجد بالمبيع عيب موجود قبل القبض تنقص به القيمة أو العين نقصا يفوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وإبقاه (فلا يشتري رده) أي المبيع (ولا يجوز بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة (مطلقا) أي عن شرط القطع (الأبعد بدو) أي ظهور (صلاحها) وهو فيما لا يتلون انتهاء حالها إلى ما يقصد منها غالبا كحلاوة قصب وجحوضة رمان ولين تين وفيما يتلون بان يأخذ في جرة أوسود أو صفرة كالعنب والاحصاء والبلخ أما قبل بدو الصلاح فلا يصح بيعها مطلقا لامن صاحب الشجرة ولا من غيره إلا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه أو قلعه فان بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط ومن باع ثرا أو زرعا لم يبد صلحا له لزمه سقيه قدر ما تنمو به الثمرة وتسلم عن التلف

أو بشرط الخيار من الغد مثلا أو ذكر يوم بعد يوم أو ذكر مدة مجهولة كقوله حتى أشاور (ولو كان المبيع مما يفسد في المدة المشترطة) كأن باع طيخا يفسد في ثلاثة أيام أو في يومين وشرط الخيار تلك المدة (بطل العقد) بخلاف ما لو شرط الخيار يوما مثلا والمبيع لا يفسد فيه فإنه لا يبطل (واذا وجد) أي علم (بالمبيع عيب موجود قبل تمام القبض تنقص به) أي العيب (القيمة أو العين نقصا يفوت به) أي النقص (غرض صحيح) وهو ما يتسامح به لغالب الناس في محل العقد (وكان الغالب في جنس ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وإبقاه) واللواط وتمكينه من نفسه وإتيان البهائم والردة (فلا يشتري) حينئذ (رده أي المبيع) والرد بالعيب على الفور فيبطل بالتأخير بلا عذر ومثل المبيع الثمن المعين (ولا يجوز بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة) بيعا (مطلقا) أي عن شرط القطع (الأبعد بدو أي ظهور صلاحها) أي لا يجوز بيع الثمرة في كل حال إلا بعد بدو صلاحها فيجوز بشرط القطع وبشرط الإبقاء ومن غير شرط وفي الإطلاق وشرط الإبقاء تبقى الثمرة إلى أو أن الجذاذ للعرف (وهو) أي بدو الصلاح (فيما لا يتلون) أي لا ينقل من لون إلى لون آخر (انتهاء حالها) أي الثمرة (إلى ما يقصد منها غالبا) للكل (كحلاوة قصب وجحوضة رمان) في الحامض منه وحلاوته في الحلو منه (ولين تين) وبدو الصلاح (فيما لا يتلون) أي ينقل من لون إلى آخر حاصل (بان يأخذ) أي بشروعه (في جرة أوسود أو صفرة كالعنب) وهو راجع للحمرة (والاحصاء) بكسر الهمزة وتشديد الجيم وهو لغة أهل الشام وهو عند أهل مكة بخارة وهو راجع للسود (والبلخ) بفتحين وهو راجع للصفرة باعتبار بعض أنواعه وبصح رجوعه للكل لأن منه الأحمر والأسود والأصفر وغيرهما وأول ما خرج من النخل يقال له طلع ثم خلال بفتح الخاء ثم بلخ ثم بسر ثم رطب ثم تمر (أما) الثمرة (قبل بدو الصلاح) أن يبعث منفردة عن الشجر (فلا يصح بيعها) أي (مطلقا) أي في جميع الحالات (لامن صاحب الشجرة ولا من غيره) فمن بعى اللام (الابشرط القطع) فيجوز أجماعا بشرط أن يكون المقطوع منتفعا به كحصرم وهو أول العنب والا ككمثرى فلا يصح البيع (سواء جرت العادة بقطع الثمرة أم لا) فان بيع الثمر مع الشجر ثمن واحد جاز البيع بلا شرط بل لا يجوز بشرط قطعه لأن فيه حرجا على المشتري في ملكه ولو قال بعثك الشجر بعشرة والتمر بدينار لم يجز البيع إلا بشرط القطع لأنه فصل فانفتت التبعية (ولو قطعت شجرة عليها ثمرة جاز بيعها بلا شرط قطعها) لأن الثمرة لا يبقى عليها فيصير بيع الثمرة على الشجرة المقطوعة كشرط القطع (ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه أو قلعه) كالتمر قبل بدو صلاحه (فان بيع الزرع مع الأرض أو منفردا عنها) أي الأرض (بعد اشتداد الحب جاز) أي ذلك البيع (بلا شرط) ككافي بيع الثمر مع الشجر أو الثمر بعد بدو صلاحه ويشترط لجواز بيع الزرع بعد الاشتداد ببيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود ليهكون مرثيا كتين وعنب وذرة صبي بخلاف ما لا يرى حبه كالحنطة والذرة الحبشية فلا يصح بيعه في الجديد لأن المقصود مستتر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز (ومن باع ثرا أو زرعا) بدا صلاح بعضه واتحد الجنس فيتبع ما (لم يبد صلاحه) ما بدا صلاحه والأصح لا بد من شرط القطع فيما لم يبد صلاحه ومن باع ما بدا صلاحه من الثمر والزرع وأبقى (لزمه) أي البائع (سقيه) أي المبيع قبل التخلية وبعدها (قدر ما تنمو به الثمرة وتسلم عن التلف) والفساد لأن السقي من

سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل (ولا يجوز بيع ما فيه الرابح بجنسه رطباً) بسكون الطاء المهملة وأشار بذلك إلى أنه يعتبر في بيع الرقيات حالة الكمال فلا يصح مثلاً بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف مما سبق قوله (الا للبن) أي فانه يجوز بيع بعضه ببعض قبل تجبينه وأطلق المصنف اللين فشمّل الحليب والرائب والخمض والحامض والميعار في اللين الكيل حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلاً وان تفاوت وزنا **فصل** في أحكام السلم وهو والسلف لغة بمعنى واحد وشرعاً بيع شيء موصوف في الذمة ولا يصح إلا بإيجاب وقبول (ويصح السلم حالاً ومؤجلاً) فان أطلق السلم انعقد حالاً في الأصح وانما يصح السلم (فيما) أي في شيء (تكامل فيه خمس شرائط) أحدها (أن يكون) المسلم فيه (مضبوطاً بالصفة) التي يختلف بها الغرض في المسلم فيه بحيث يفتني بالصفة الجوهرية فيه ولا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدي لعزّة الوجود في المسلم فيه كقولك كبرار) وهي ما يقبل الثقب ويقصد للترين بخلاف الصغار وهي ما تطلب للتداوى فيجوز السلم فيها كيلاً ووزناً (وجارية وأختها أو ولدها) وكذا البهيمة وولدها فان قلت هذا لا يندرج اجتماعهما قلت يندرج بالنظر للأوصاف التي يجب ذكرها في السلم فكون البهيمة بأوصاف مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما يندرج في الأمانة وأختها أو ولدها وفي اللؤلؤ والياقوت (والثاني أن يكون) أي المسلم فيه (جنساً) واحداً (لم يختلط به غيره) اختلاطاً

تمة التسليم الواجب فلو شرطه على المشتري بطل البيع لانه مخالف لمقتضى العقد (سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل) فيلزمه السقي في الحالتين ان كان الزرع مما يسقى والبائع ما الكلال اصل والا فلا يلزم البائع سقيه واذا شرط القطع لا يلزم فيه السقي بعد التخلية ويتصرف المشتري بعد التخلية من كل وجه (ولا يجوز بيع ما فيه الرابح من المطعوم) بجنسه رطباً بسكون الطاء المهملة مع فتح الراء ولو في احد الجانبين (وأشار بذلك) أي بعدم جواز بيع الرطب (إلى أنه) أي الشأن (يعتبر في بيع الرقيات) من المطعومات بجنسها (حالة الكمال) لان اعتبار المماثلة لا يكون الا في تلك الحالة (فلا يصح مثلاً بيع عنب بعنب ثم استثنى المصنف مما سبق قوله (الا للبن) وما شابهه من المائعات كالادهان والحلول (أي فانه يجوز بيع بعضه) أي اللين (ببعض قبل تجبينه) أي جعله جنباً أي بشرط المماثلة والحلول والتقابض ان اتحد الجنس كبن البقر الشامل للعرب والجواميس مثله وبشرط الحلول والتقابض فقط ان اختلف الجنس كلبن الابل لبن الغنم الشامل للضأن والمعز (وأطلق المصنف اللين فشمّل الحليب والرائب) وهو ضد الرقيق (والخمض) وهو الخالص الذي لم يخالطه الماء حلواً كان أو حامضاً (والحامض والميعار في اللين الكيل) لا الوزن (حتى يصح بيع الرائب بالحليب كيلاً وان تفاوت وزنا) وذلك اذا كان اللين غير مغلى بالنار وغير مخلوط بالماء والا فلا يجوز بيعه بجنسه بخلاف المسخن بالنار بلا غليان ومثل اللين الزيتون فيصح بيع بعضه ببعض متائلاً والميعار فيه الكيل ويستثنى أيضاً بيع العرايا فيصح وهي بيع الرطب على النخل وتبرو بيع العنب على الشجر بزيب خرسافي الرطب والعنب وكيلاً في التمر والزيب فيمادون خمسة أوسق تحديد أو بيع ذلك بمثله بتقدير الجفاف ولا يختص بيع العرايا بالفقر

فصل في أحكام السلم (في التمتين) وهو (أي السلم) (والسلف لغة بمعنى واحد) وهو الاستعمال والتقديم في الثمن (وشرعاً بيع شيء موصوف في الذمة) بلافظ السلم والسلف (ولا يصح) أي السلم (إلا بإيجاب وقبول) كقول المشتري سلمت اليك كذا في كذا فيقول البائع قبلت (ويصح السلم حالاً ومؤجلاً) بان صرح بالتأجيل بالنسبة للسلم فيه أمارأس المال فلا يصح فيه الاجل ولو لحق به اجلا في المجلس لحق أو ذكر اجلا ثم اسقطاه في المجلس سقط وصح العقد (فان أطلق السلم) عن الحلول والتأجيل (انعقد حالاً في الأصح) كالتن في البيع وقيل لا ينعقد لان المعتاد في السلم التأجيل فيحمل المطلق عليه ويكون كما لو ذكر الاجل مجعولاً (وانما يصح السلم فيما أي في شيء) مسلم فيه (تكاملت) أي اجتمعت (فيه خمس شرائط أحدها ان يكون المسلم فيه مضبوطاً بالصفة التي يختلف بها الغرض في المسلم فيه) بحيث ينتفي بالصفة الجوهرية فيه (أي المسلم فيه) بحيث (لا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدي لعزّة الوجود) أي قلته (في المسلم فيه كلؤلؤ كبرار) وهي ما يقبل الثقب ويقصد للترين بخلاف الصغار وهي ما تطلب للتداوى فيجوز السلم فيها كيلاً ووزناً (وجارية وأختها أو ولدها) وكذا البهيمة وولدها فان قلت هذا لا يندرج اجتماعهما قلت يندرج بالنظر للأوصاف التي يجب ذكرها في السلم فكون البهيمة بأوصاف مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما يندرج في الأمانة وأختها أو ولدها وفي اللؤلؤ والياقوت (والثاني أن يكون) أي المسلم فيه (جنساً) واحداً (لم يختلط به غيره) اختلاطاً

لا ينضب بمقصوده (فلا يصح السلم في المختلط المقصود الاجزاء التي لا تنضب كهريسة) هي مدقوقة مركبة من قمع ولحم وماء (ومعجون) كالغالية المركبة من نحو مسك وعنبر ودهن وقد يزداد فيها عود وكافور وكالند المركب من مسك وعنبر وعود خلط بغير دهن وكالترياق المخلوط من اجزاء طاهرة (فان انضبط اجزؤه) اى المسلم فيه المخلوط (صح السلم فيه) اى المختلط المنضب كعقباتي وخزفالاول من صكب من قطن وحرير والثاني من الابريسم والوبر أو الصوف وهما مقصود اجزأوهما وان لم تقصدا اجزأوه المختلطة صح السلم ايضا (كجنين) واقط فالمقصود في كل منهما لبن اما الملح والانفة فهما من مصالحه (والشرط الثالث مذكور في قوله ولم تدخله) اى المسلم فيه (النار لا حالته) اى نقله من حالة الى حالة أخرى (بان دخلته لطبخ أو شى) أو قلى كاللحم في الجميع أو غلى كالزلاية او خبز كالقطائف فلا يصح السلم في ذلك لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعذر الضبط بخلاف الاقراض فيجوز اقراض الخبز وزنالا عدا العموم الحاجة اليه (فان دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن صح السلم فيه) اى في مدخول النار للتمييز فان النار للتمييز العسل من شمع وليميز السمن من لبنه ومثل ذلك السكر والقانيد وهو عسل القصب والديس وهو عصير العنب بعد طبخه (والرابع ان لا يكون المسلم فيه معينا بل) يشترط ان يكون (دينا) لان لفظ السلم موضوع لبيع شئ موصوف في الذمة وهو الدين (فلو كان) اى المسلم فيه (معينا ك) أن قال (اسلمت اليك هذا الثوب مثلاً في هذا العبد) فقبل المسلم اليه (فليس بسلم قطعا) لان تفاء الدينية وقوله هذا الثوب هو رأس المال فلا يضر تعيينه وانما جاء الضرر من قوله في هذا العبد (ولا ينعقد) اى ذلك العقد (ايضاً بيعاً) وان نواه (في الاظهر) لما فاه اول اللفظ لا آخره فان لفظ السلم يقتضى الدينية والدينية مع التعيين متناقضان وقيل ينعقد بيعاً نظراً الى المعنى ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا بهذه الدراهم فقال بعثك انعقد بيعاً اعتباراً باللفظ وقيل انعقد سلماً اعتباراً بالمعنى (والخامس ان لا يكون) اى المسلم فيه (من معين ك) اسلمت اليك هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ ويصح السلم بثمانية شرائط الاول مذكور في قول المصنف (وهو ان يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في رقيق مثلاً نوعه كزكى أو هندی وذكورته أو أنوثته وسنه تقريباً وقده طولا او قصرأ أو ربعة

فلا يصح السلم في المختلط المقصود الاجزاء التي لا تنضب كهريسة ومعجون فان انضبطت اجزأوه صح السلم فيه كجنين والشرط الثالث مذكور في قوله ولم تدخله النار لا حالته) اى بان دخلته لطبخ أو شى فان دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن صح السلم فيه (و) الرابع (ان لا يكون) المسلم فيه (معينا) بل دينافلو كان معينا كاسلمت اليك هذا الثوب مثلاً في هذا العبد فليس بسلم قطعا ولا ينعقد ايضاً بيعاً في الاظهر (و) الخامس أن (لا يكون) (من معين) كاسلمت اليك هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة (ثم لصحة السلم فيه ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ ويصح السلم بثمانية شرائط الاول مذكور في قول المصنف (وهو ان يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) فيذكر في السلم في رقيق مثلاً نوعه كزكى أو هندی وذكورته أو أنوثته وسنه تقريباً وقده طولا او قصرأ أو ربعة

ولونه كالبياض) واسود (ويصف بياضه بسمرة) أي توسط (أو شقرة) أي حرة صافية ويصف سواده بصفاء أو كدورة فإن لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره كالزنجي ولا يشترط ذكر السن والكمال والدعج (ويذكر في الأبل والبقر والغنم والخيل والبعال والحير الذكور والافنة والسن واللون والنوع) فيقول في النوع من نتاج بني عجم مثلاً فإن اختلف نتاجهم اشترط التعيين في الاظهر وبين النوع أيضاً بالاضافة الى بلد وغيره (ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر) أي كبر الجنة (والذكورة والافنة واللون والسن ان عرف) أي السن (ويذكر في الثوب الجنس كقطن أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقي) أو هندي والباد الذي ينسج فيه ان اختلف به الغرض وقد يغني ذكر النوع عنه والجنس أيضاً (والطول والعرض والغلظ والدقة) بالبدال المهمة وهما وصفان للغزل (والصفاقة) أي الملبان (والرقة) بالراء المهمة أي النارغ وهما وصفان للنسج والاول ضم الخيوط بعضها الى بعض والثاني عدمه (والنعومة والخشونة ويقاس بهذه الصور غيرها) فيذكر في اللحم النوع كلحم ضان خصي مع لوف رضيع جذع أو ضدها من نخذ أو غيره ويقبل عظمه على العادة فإن شرط نزع جاز الشرط ولم يجب قبول العظم (ومطلق السلم في الثوب) عن القصر وعدمه (يحمل على الخام) أي الجديد (لالمقصود) أي المغسول لان القصر صفة زائدة ويجب قبول المقصود بدله ما لم يختلف به الغرض (والثاني ان يذكر قدره) أي المسلم فيه (بما) أي بوجه (ينفي الجهالة) أي جهالة العاقدين (عنه) وهو وجه من الامور الاربعة (أي) فيشترط (ان يكون المسلم فيه معلوم القدر كيلا في مكيل) عادة كالحبوب ونحوها (ووزناني موزون) عادة كاللؤلؤ الصغاري النقيدين والمسك ونحو ذلك (وعدا في معدود) كالاجار والطوب غير المحروق (وذرعاني مذروع) كالثياب وقد تحتاج الى العد والذرع فلا بد من ذكرهما كالأول أسلم في أربعة بسط فهذا عدد فيحتاج الى ذكر الذرع في كل واحد ويصح سلم المكيل وزنا والموزون كيلا ان عد فيه الكيل ضابطا كالحبوب والبن وهذا بخلاف ما في الرويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهي حاصلة بذلك والمقصود هناك المماثلة بعادة زنه صلى الله عليه وسلم فان لم يعد فيه الكيل ضابطا كالقشاة ونحوه مما هو كبرجر مما من التمر ونحوه بقول كالجلة تعين فيه الوزن وكذا نحو فتات المسك واعلم ان ما يتعلق بالمبيع من كيل أو وزن أو جمل المحل القبض يكون على البائع وما يتعلق بالثمن يكون على المشتري (والثالث) العلم بالاجل في السلم المؤجل وهو (مذكور في قول المصنف وان كان السلم مؤجلا ذكر العاقد وقت محله) بكسر الحاء (أي) وقت محله (الاجل كسهر كذا) فيجب ان يذكر العاقد أجلا معلوما للعاقدين أو لعدلين غيرهما يرجع اليهما عند التنازع بخلاف صفات المسلم فيه فلا بد من معرفتها للعاقدين وعدلين لان الجهالة هنا راجعة الى الاجل وهناك الى المعقود عليه والاجل المعلوم ما يعرفه الناس كشهور العرب أو الفرس أو الروم لانها معلومة مضبوطة وان اطلق الشهر بان قال نحضره بعد شهر حمل على الهلال لانه عرف الشرع (فلو أجل السلم بقدم زيد مثلاً) كأن قال اسلمت اليك كذا في كذا الى قدوم زيد أو الى الحصاد (لم يصح) للجهل بوقت المحل (والرابع ان يكون المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق في الغالب أي استحقاق تسليم المسلم فيه) أي عند وجوب تسليم المسلم اليه المسلم فيه للسلم وذلك في السلم الحال بالعقد

ولونه كالبياض) واسود (ويصف بياضه بسمرة) أي توسط (أو شقرة) أي حرة صافية ويصف سواده بصفاء أو كدورة فإن لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره كالزنجي ولا يشترط ذكر السن والكمال والدعج (ويذكر في الأبل والبقر والغنم والخيل والبعال والحير الذكور والافنة والسن واللون والنوع) فيقول في النوع من نتاج بني عجم مثلاً فإن اختلف نتاجهم اشترط التعيين في الاظهر وبين النوع أيضاً بالاضافة الى بلد وغيره (ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر) أي كبر الجنة (والذكورة والافنة واللون والسن ان عرف) أي السن (ويذكر في الثوب الجنس كقطن أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقي) أو هندي والباد الذي ينسج فيه ان اختلف به الغرض وقد يغني ذكر النوع عنه والجنس أيضاً (والطول والعرض والغلظ والدقة) بالبدال المهمة وهما وصفان للغزل (والصفاقة) أي الملبان (والرقة) بالراء المهمة أي النارغ وهما وصفان للنسج والاول ضم الخيوط بعضها الى بعض والثاني عدمه (والنعومة والخشونة ويقاس بهذه الصور غيرها) فيذكر في اللحم النوع كلحم ضان خصي مع لوف رضيع جذع أو ضدها من نخذ أو غيره ويقبل عظمه على العادة فإن شرط نزع جاز الشرط ولم يجب قبول العظم (ومطلق السلم في الثوب) عن القصر وعدمه (يحمل على الخام) أي الجديد (لالمقصود) أي المغسول لان القصر صفة زائدة ويجب قبول المقصود بدله ما لم يختلف به الغرض (والثاني ان يذكر قدره) أي المسلم فيه (بما) أي بوجه (ينفي الجهالة) أي جهالة العاقدين (عنه) وهو وجه من الامور الاربعة (أي) فيشترط (ان يكون المسلم فيه معلوم القدر كيلا في مكيل) عادة كالحبوب ونحوها (ووزناني موزون) عادة كاللؤلؤ الصغاري النقيدين والمسك ونحو ذلك (وعدا في معدود) كالاجار والطوب غير المحروق (وذرعاني مذروع) كالثياب وقد تحتاج الى العد والذرع فلا بد من ذكرهما كالأول أسلم في أربعة بسط فهذا عدد فيحتاج الى ذكر الذرع في كل واحد ويصح سلم المكيل وزنا والموزون كيلا ان عد فيه الكيل ضابطا كالحبوب والبن وهذا بخلاف ما في الرويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهي حاصلة بذلك والمقصود هناك المماثلة بعادة زنه صلى الله عليه وسلم فان لم يعد فيه الكيل ضابطا كالقشاة ونحوه مما هو كبرجر مما من التمر ونحوه بقول كالجلة تعين فيه الوزن وكذا نحو فتات المسك واعلم ان ما يتعلق بالمبيع من كيل أو وزن أو جمل المحل القبض يكون على البائع وما يتعلق بالثمن يكون على المشتري (والثالث) العلم بالاجل في السلم المؤجل وهو (مذكور في قول المصنف وان كان السلم مؤجلا ذكر العاقد وقت محله) بكسر الحاء (أي) وقت محله (الاجل كسهر كذا) فيجب ان يذكر العاقد أجلا معلوما للعاقدين أو لعدلين غيرهما يرجع اليهما عند التنازع بخلاف صفات المسلم فيه فلا بد من معرفتها للعاقدين وعدلين لان الجهالة هنا راجعة الى الاجل وهناك الى المعقود عليه والاجل المعلوم ما يعرفه الناس كشهور العرب أو الفرس أو الروم لانها معلومة مضبوطة وان اطلق الشهر بان قال نحضره بعد شهر حمل على الهلال لانه عرف الشرع (فلو أجل السلم بقدم زيد مثلاً) كأن قال اسلمت اليك كذا في كذا الى قدوم زيد أو الى الحصاد (لم يصح) للجهل بوقت المحل (والرابع ان يكون المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق في الغالب أي استحقاق تسليم المسلم فيه) أي عند وجوب تسليم المسلم اليه المسلم فيه للسلم وذلك في السلم الحال بالعقد

وفي المؤجل بحلول الاجل وهذا وان علم من شروط البيع الا ان الشرط في البيع القدرة على التسليم من المشتري والشرط هنا القدرة على التسليم من البائع الذي هو المسلم اليه (فلو اسلم فيما لا يوجد عند المحل) في الغالب (كربط في الشتاء لم يصح) أي المسلم لان المعجوز عن تسليمه يمنع بيعه فيمنع المسلم فيه (والخامس أن يذكر موضع قبضه) أي المسلم فيه كأن يقول اسلمت اليك كذا في كذا بشرط أن تسلمه لي في بلد كذا ويكفي احضاره في أولها ان كانت كبيرة ولا يكلف احضاره الى منزله (أي) يشترط ان يذكر (محل التسليم ان كان الموضع) أي موضع عقد السلم (لا يصلح له) أي للتسليم كالبادية أو البحر سواء كان للنقل اليه مؤنة أو لا وسواء كان السلم حالا أو مؤجلا (أو صلح) موضع العقد (له) أي للتسليم (ولكن الجملة) أي المسلم فيه من الموضع الذي يوجد فيه عادة (الى موضع التسليم مؤنة) وقد كان السلم مؤجلا والا فلا يشترط ذكر موضع التسليم ويتعين موضع العقد للتسليم وان عين غيره تعين والحاصل ان السلم اما حال واما مؤجل وكل منهما اما ان يكون بمحل صالح للتسليم أو لا وعلى كل امان ان يكون المسلم فيه الجملة مؤنة ام لا فالصور ثمانية فان لم يصلح محل العقد للتسليم وجب البيان مطلقا أي حالا كان السلم أو مؤجلا الجملة مؤنة ام لا أو صلح له والجملة مؤنة وجب البيان في المؤجل دون الحال وان صلح لذلك وليس الجملة مؤنة لم يجب البيان مطلقا أي حالا كان السلم أو مؤجلا او كان الجملة مؤنة وقد كان السلم حالا فكذلك فيجب البيان في خمس صور ولم يجب في ثلاث وقد نظم ذلك بعضهم فقال

مهما يكن محل عقد السلم * به انتفى الصلاح للتسليم
فواجب بيان ذلك مطلقا * او كان صالحا ففيه حقا
ان لم تكن مؤنة للحمل * فذا البيان لم يجب في الكل
وان تكن مؤنة تحققت * ففي المؤجل البيان قد ثبت

(والسادس ان يكون الثمن) وهو رأس المال (معلوما بالقدر) والجنس والصفة فيما اذا كان في الذمة (او بالرؤية له) فيما اذا كان معينا ولو اتفق ان رأس المال صار بصفة المسلم فيه وجب قبوله كأن اسلم اليه جارية صغيرة في جارية كبيرة فكبرت عنده وان وطئها اذا لم تجبل منه (والسابع ان يتقابضا أي) رأس المال بان يسلمه (المسلم و) يتسلمه (المسلم اليه) بنفسهما او بنائيهما (في مجلس العقد) قبضا حقيقيا (قبل التفرق) وقبل اختيار الزوم (فلو) اطلق في العقد كأن قال اسلمت اليك دينار في ذمتي في كذا ثم عين وسلم في المجلس جاز ذلك وصرح العقد لوجود الشرط وهو القبض في المجلس لان المجلس حريم العقد فله حكمه ولان تعيين رأس المال في العقد ليس بشرط بل في المجلس ويجوز استقلال المسلم اليه بالقبض من غير قباض المسلم كما في البيع ولو (تفرقا) أي المسلم والمسلم اليه (قبل قبض رأس المال بطل العقد) وكذا لو اختار الزوم العقد قبل ذلك (أو) تفرقا (بعد قبض بعضه) أي رأس المال (ففيه خلاف تفرق الصفة) فقيل يبطل العقد في الكل والاصح انه يصح فيما قبض وما قابله من المسلم فيه ويبطل في الباقي وما قابله ~~فلو~~ قال المسلم اسلمت اليك دينارين في اردب قبح قبض المسلم اليه منه دينار افتقر قاصح العقد في الدينار المقبوض وما قابله وهو كيس وبطل في الدينار الباقي وما قابله وهو كيس آخر (والمعتبر) في السلم (القبض الحقيقي فلو احوال المسلم برأس مال السلم وقبضه المسمون اليه من المحال

فلو اسلم في ما لا يوجد عند المحل كربط في الشتاء لم يصح (و) الخامس (أن يذكر موضع قبضه) أي محل التسليم ان كان الموضع لا يصلح له أو صلح له ولكن الجملة الى موضع التسليم مؤنة (و) السادس (أن يكون الثمن معلوما) بالقدر أو بالرؤية له (و) السابع (أن يتقابضا) أي المسلم والمسلم اليه في مجلس العقد (قبل التفرق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد أو بعد قبض بعضه ففيه خلاف تفرق الصفة والمعتبر القبض الحقيقي فلو احوال المسلم برأس مال السلم وقبضه المسمون اليه من المحال

عليه في المجلس لم يكف) لان المقبض فيه يقبض من غير جهة السلم فلا يصح العقد قال الشيخان ولو
احال المسلم اليه برأس المال على المسلم فنفرد قبل التسليم بطل العقد وان جعلنا الحوالة قبضاً لان
المعتبر في السلم القبض الحقيقي انتهى ويفهم من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفريق على
خلاف ما تقدم في احالة المسلم ويجوز كون رأس المال من ذمة كائن يقول اسلمت اليك منفعة هذه
الدار شهراني كذا وتقبض بقبض العين في المجلس لانه الممكن في قبضها فيه (والثامن ان يكون
عقد السلم ناجزاً) وهو (لا يدخله خيار الشرط) لهما ولا للاحدهما لان عقد السلم بالنسبة لرأس مال
السلم لا يحتل تأجيل رأس المال والخيار اعظم غراماً لانه مانع من الملك ان كان لهما واللبائع او
من لزومه ان كان للمشتري (بخلاف خيار المجلس فانه يدخله) لعموم قوله صلى الله عليه وسلم البيعان
بالخيار ما لم يتفردا والسلم بيع موصوف في الذمة

فصل في احكام الرهن وهو لغة الثبوت) والدوام مصدر رهن اللازم (وشرعاً جعل
عين مالية) متقولة (وثيقة بدين يستوفي) أي الدين أو بعضه (منها) أي تلك العين (عند تعذر الوفاء)
وقوله جعل عين مصدر مضاف لمفعوله أي جعل المالك او من قام مقامه عيناً متوثقاً بها ودخل
تحت الماقد وهو الرهن والمرتهن والصيغة وهو تعريف للرهن الجعلي وأما الشرعي فهو متعلق
الدين بالتركة ولا يحتاج الى صيغة فن مات وعليه دين وان قل تعلق بتركته فليس للوارث التصرف
في شيء منها حتى يوفي الدين فلو تصرف ولا دين فطراً دين بنحو رد مبيع بعيب تلف ثمنه ولم يسقط
الدين باداء ابراء فسحق الحاكم لانه كان سائغاً له في الظاهر ولا يتعلق الدين بزوائد التركة كحتاج
وكسب لانها حدثت في ملك الوارث وقوله عين هي المرهون وقوله وثيقة مفعول ثانٍ قوله بدين
هو المرهون به وخرج بالمالية النجس والمتنجس الذي لا يمكن تظهيره وخرج بالمتقولة ما لا تقابل
بمال كحبي بر قوله يستوفي منها نفسه لرقوله وثيقة وهو في محل جر صفة لدين ونائب الفاعل ضمير
يعود على الدين فيبيع الرهن عند المحل ليستوفي من ثمنه ومن لا ابتداء فيبتدأ استيفاءه منها وان لم
توف به وخرج بهذا القيد غير المملوك كالموقوف والمغصوب ولا يشترط كون المرهون قدر الدين
الا في رهن ولى على مال محجور فالرهن حجة البيت مثلاً على ألف دينار كانت تلك الورقة وحدها
مرهونة لا البيت وهذا القيد ليس من التعريف بل بيان لفائدة الرهن فليس ذلك بشرط بل
لا فرق بين ان يستوفي الدين من تلك العين او من غيرها وقيل انه من التعريف وهو قيد لاجراج
ما لا يصح الاستيفاء منه كالموقوف فلا يصح رهنه لا متناع بيعه قوله عند تعذر الوفاء ليس بقيد
فلا فرق بين تعذر الوفاء وامكانه قال الرملي والحاكم تعزير الممتنع من اداء دين عليه بعد طلب
مستحقه منه بحبس او ضرب وان زاد على التعزير وان ادى الى موته لانه بحق فلا ضمان فيه (ولا
يصح الرهن الا بايجاب) من الراهن (وقبول) من المرتهن أي بشرطهما المعتبر في البيع (وشرط كل
من الراهن والمرتهن ان يكون مطلق التصرف) أي نافذ التصرف بان يكون بالغاً قاعلاً غير محجور
عليه بالسفاهة وغير مكره فلا يرهن الولي ابا كان او غيره مال الصبي والمجنون ولا يرتهن لهما الا
لضرورة او غبطة متحققة للولي فيجب عليه الرهن والارتهان فيهما دون غيرهما مثال الرهن
والارتهان للضرورة ان يرهن على ما يقرض لضرورة النفقة او الكسوة ليوفي مما ينتظر من
دين يحصل او ثمن متاع كاسد يروج وان يرتهن على ما يقرضه او يبيعه مؤجلاً للضرورة نهب او تلف

عليه في المجلس لم يكف (و)
الثامن (أن يكون عقد
السلم ناجزاً لا يدخله خيار
الشرط) بخلاف خيار
المجلس فانه يدخله
فصل في احكام الرهن
* وهو لغة الثبوت وشرعاً
جعل عين مالية وثيقة بدين
يستوفي منها عند تعذر الوفاء
ولا يصح الرهن الا بايجاب
وقبول وشرط كل من الراهن
والمرتهن أن يكون مطلق
التصرف

ومثاله الغبطة ان يرهن ما يساوي مائة حالة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيئة وهو يساوي مائتين حالة وان يرهن على ثمن ما يبيعه نسيئة لغبطة واذا رهن فلا يرهن الا من أمين آمن (وذكر المصنف ضابط المرهون من الاعيان) والمرهون به من الديون (في قوله وكل ما جاز بيعه) من الاعيان (جاز رهنه) ومفهوم هذه القاعدة ان كل ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه ويستثنى من قاعدة المنطوق المنفعة يجوز بيعها كافي وضع الاخشاب على الجدار وبيع حق الممر ولا يجوز رهنها كأن يرهن سكنى داره لان المنفعة تنلف شيأ فشيأ هذا في الرهن الجعلي بخلاف الشرعي فلو مات الشخص وعليه دين وله دين فان التركة يتعلق بها الدين ومنه دينه الذي له على غيره وقد يكون المرهون ديناً او منفعة بلا انشاء كالوقيل العبد المرهون فتصير قيمته في ذمة القاتل قبل قبضه اياه كما كانه فيمنع على الراهن البراء منه ومن مات مدينه او له منفعة ودين يتعلق الدين بتركته تتعلق رهن ومنها دينه ومنفعة ويستثنى ايضاً المدبر يجوز بيعه ولا يجوز رهنه لما فيه من الغرر لان السيد قد يموت فجأة والمعلق عتقه بصفة ويستثنى من قاعدة المفهوم الامة التي لها ولد من غير السيد وهو غير مميز فلا يجوز بيع احدهما لما فيه من التفريق المحرم ويجوز رهنه وبياعه مع اعند المحل والمستعاريان استعار شيئاً ليرهنه فان الرهن صحيح مع عدم صحة بيع المستعير له ومصنف وعبد مسلم وسلاح فان رهن الاولين عند كافر صحيح ورهن الاخير عند حربي كذلك وان لم يجز تسليم العين للمرتهن وانما جاز الرهن (في الديون) اي عليها (اذا استقر ثبوتها) اي اذا لزم وجود الديون (في الذمة) أي الكفالة كالصداق ولو قبل الدخول والمنفعة في اجارة الذمة للزوم قبضها في المجلس والزكاة بعد تلف المال والاجرة بالعقد (واحتراز المصنف بالديون عن الاعيان فلا يصح الرهن عليها) أي الاعيان (كعين موصوية) كأن غصب عينا من زيد ورهنه عليها شيئاً حتى ردها اليه فلا يصح لانه يجب ردها بعينها (ومستعارة) كأن يستعير من زيد كتاباً ويرهنه عليه شيئاً فلا يصح نعم ان اراد بالرهن مطلق التوثيق بشئ عليه يساوي قيمته ليهكون ذلك حاملاً لا تحذه على رده صح ويسمى هذا بالرهن اللغوي (ونحوهما) كالأخوذة بالسوم كأن يأخذ شيئاً ليتأمل فيه هل يحبه فيشتره أو لا فيرده ويرهن عليه شيئاً فلا يصح سواء كانت الاعيان المرهونة (من الاعيان المضمونة) كالمستأجرة أو لا كالوديعة ومال القراض فلا يصح الرهن على ذلك ولا يصح الرهن على الدين الذي سيقرضه ولا على الثمن الذي سيشتريه ولا على نفقة زوجته في الغد لان الدين لم يوجد وان جرى سبب وجوبه كالعقد ولا يصح الرهن على ما لا يلزم وما لا يؤل الى اللزوم بنفسه كمال الكتابة وجعل الجعالة فانهما وان كانا يؤل للزوم لا يمكن لانهن مابل بفعل فاعل كدفع مال الكتابة ورد الضالة في الجعالة ولا فرق في الدين اللازم الذي يصح الرهن عليه بين المستقر كتمن المبيع بعد قبضه ودين السلم وارش الجناية ودين القرض وغير المستقر كالاجرة قبل استيفاء المنفعة في اجارة العين وثن المبيع قبل قبضه وقال بعضهم المراد بالمستقر ما يؤمن سقوطه كالثمن ولو في زمن الخيار بعد قبض المبيع فانه لا يمكن سقوطه من المشتري بدون فسخ بخلاف الصداق قبل الدخول فانه يسقط بالفرقة التي بسببها وبخلاف الاجرة فانها تسقط بانتهاء الدار مثلاً كما قال الشارح (واحتراز المستقر عن الديون قبل استقرارها كدين السلم) أي المسلم فيه فانه يعرض له السقوط كما اذا لم يوجد المسلم فيه عند المحل فله فسخ السلم حينئذ فيسقط دينه فلا يصح الرهن عليه

وذكر المصنف ضابط المرهون في قوله (وكل ما جاز بيعه) جاز رهنه في الديون اذا استقر ثبوتها في الذمة واحتراز المصنف بالديون عن الاعيان فلا يصح الرهن عليها كعين موصوية ومستعارة ونحوهما من الاعيان المضمونة واحتراز باستقر عن الديون قبل استقرارها كدين السلم

(وعن الثمن مدة الخيار) فانه يعرض له السقوط كأن يفسخ البيع في مدة الخيار فيسقط الثمن فلا يصح الرهن عليه والمعتد صحة الرهن على دين المسلم فيه وعلى من المبيع في زمن الخيار الذي للمشتري وحده لانه آيل الى الزوم فلك المشتري المبيع ومالك البائع الثمن فصح الرهن عليه بخلاف ما اذا كان الخيار لهما أو للبائع فلا يصح الرهن عليه لعدم الملك (وللراهن الرجوع فيه) أى فى المرهون باخذه بعد فسخ العقد وفى الرهن بفسخه (مالم يقبضه) بفتح الياء (أى) مالم يقبض (المرتهن) المرهون باقباض الراهن أو باذنه فى القبض ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بالقول كابطلته وبصرف ينساقى الرهن كهبنة ورهن ولولم يقبض الموهوب والمرهون وكاعتاق وبيع (فان قبض) أى المرتهن (العين المرهونة) باذن الراهن أو باقباضه (من يصح اقباضه) وهو البالغ العاقل الرشيد (لزم الرهن) من جهة الراهن فقط (وامتنع على الراهن الرجوع فيه) فلا يصح منه تصرف يزيل الملك كالوقف أو ينقصه كالنزوح وليس لراهن مقبض وطه للامنة المرهونة وان كانت ممن لا تحبل والوطء حرام ولو كان الراهن زوجا كأن استعار الزوج زوجته من سيدها ليرهنها فزهرها وبه يلغز فيقال لنسازوج لايجوز ووطء زوجته الا باذن أجنبي وهو المرتهن (والرهن وضعه على الامانة) فى يد المرتهن (وحينئذ) اى حين اذ كان وضعه على الامانة (لا يضمنه المرتهن) اذ اتلف لا بمثل ولا قيمة لا قبل البراءة من الدين ولا بعدها (الا) بالامتناع من رده بعد البراءة من الدين والا (بالتعدي) اى بالتفريط (فيه) اى الرهن كركوب الدابة والحمل عليها واستعمال الاناء ونحو ذلك فيضمنه حينئذ لخروجه عن الامانة ولو استعاره المرتهن كان مضمونا عليه كسائر العوارى ولو ارتهنه بشرط أن يضمنه فسد الرهن ولا ضمان اذ فاسد كل عقد كصححة فى الضمان وعدمه (ولا يسقط بتلفه شئ من الدين) بل يجب عليه دفع جميعه لصاحبه وقال الامام مالك وأبو حنيفة انه من ضمان المرتهن ويسقط بتلفه قدره من الدين (ولو ادعى) أى المرتهن (تلفه) أى المرهون (ولم يذ كر سببا لتلفه) أو ذ كر سببا خفيا كسرقة أو سببا ظاهرا كحريق عرف دون عمومه أو عرف هو وعمومه وانهم بان احتمل انه نقله قبل التلف فسلم (صدق) أى المرتهن (بيمينه) وكذا بقية الامناء وكذا كل ضامن كالغاصب لكن الامين يصدق ولا يضمن والغاصب يصدق ويضمن البذل فان لم يهتم المرتهن صدق بلا يمين (فان) ادعى تلفه (وذكر سببا ظاهرا) ولم يعرف هو ولا عمومه (لم يقبل الابينة) على السبب ويدين على التلف به (ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل الابينة) وكل أمين ادعى الرد على من اتهمه صدق بيمينه الا المرتهن والمستأجر والمتنقط لان كلا منهما قبض العين لغرض نفسه بخلاف مالو ادعى الرد على غير من اتهمه كوارثه فلا يصدق الابينة وبخلاف الاجير كالحياط والطعان والصباغ فانهم يصدقون فى دعوى الرد بيمينهم لدخولهم فى القاعدة وخرج بالامين الضامن كالغاصب والمستعير والمستام فلا يصدق فى دعوى الرد الابينة (واذا قبض المرتهن بعض الحق) أى الدين (الذى على الراهن لم يخرج أى لم ينفك شئ من الرهن) الذى فى صفقة واحدة والذى لم ينفك فيه الراهن ولا المرتهن ابتداء ولو كان الباقي قليلا (حتى يقضى) أى يؤدى (جميعه) أى الحق الذى على الراهن) لتعلق كل جزء من الدين بجميع الرهن كرقبة المكاتب وينفك الرهن أيضا بفسخ المرتهن ولو بدون الراهن لان الحق له وبالبراءة من جميع الدين

وعن الثمن مدة الخيار
(والراهن الرجوع فيه مالم
يقبضه) أى المرتهن فان
قبض العين المرهونة ممن
يصح اقباضه لزم الرهن
وامتنع على الراهن الرجوع
فيه والرهن وضعه على الامانة
(و) حينئذ (لا يضمنه المرتهن
الا بالتعدي) فيه ولا يسقط
بتلفه شئ من الدين ولو ادعى
تلفه ولم يذ كر سببا لتلفه صدق
بيمينه فان ذكر سببا ظاهرا
لم يقبل الابينة ولو ادعى
المرتهن رد المرهون على
الراهن لم يقبل الابينة
(واذا قبض) المرتهن (بعض
الحق) الذى على الراهن
(لم يخرج) أى لم ينفك (شئ
من الرهن حتى يقضى جميعه)
أى الحق الذى على الراهن

﴿فصل﴾ (في) الحجر أي (حجر السفية والمفلس) وغيرهما من باقي الستة (والحجر) بفتح الحاء لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره) أي المال (كالطلاق) والظهار والايلاء والخلع ولو بدون مهر المثل وكالاقرار بوجوب عقوبة كحد وود وكالعبداء البدنية مطلقا والمالية الواجبة (فينفذ) أي التصرف في غير المال (من السفية) والمفلس والمريض والعبد والحجر يكون على جماعة كثيرة (وجعل المصنف الحجر) على بعضهم كما قال والحجر يوجد (على ستة من الأشخاص) ذكرنا كانوا واناثا والحجر نوعان نوع شرع لمصلحة المحجور عليه ونوع شرع لمصلحة الغير فالنوع الاول يوجد على ثلاثة فقط الاول الحجر على (الصبي) ذكرنا كان أو أنثى ولو ميّزا الى بلوغه فينفك بلا قاض (و) الثاني الحجر على (المجنون) الى افاقته فينفك بلا قاض (و) الثالث الحجر على البالغ (السفيه) وفسره المصنف بقوله المبذر لماله أي يصرفه أي المال (في غير مصارفه) وهو كل ما لا يعود نفعه اليه لا عاجلا ولا آجلا كالوجوه المحرمة والمكروهة وكتضييعه في معاملة بغيض فاحش وهو جاهل بحال المعاملة فان كان عالما وأعطى أكثر من غناها كان الزائد صدقة خفية محمودة لا في خير كصدقة ولا في نحو مطاعم وملابس ويثبت الحجر على السفية المبذر لماله بعد بلوغه رشيد او حجر عليه الحاكم وان بلغ غير مصلح لماله ودينه كان محجورا عليه شرعا من غير حجر قاض ويسمى سفيهامه لا وتصرفاته غير نافذة فان صار رشيدا زال عنه الحجر من غير فك قاض والاقل محجور عليه حسا وشرعا امامان بلغ مصلح لماله ودينه ثم بذروا يحجر عليه القاضي فهو غير رشيد أيضا لكن تصرفه صحيح ويقال له سفية مهملة وامامان بلغ غير رشيد المجنون أو سفية باختلال اصلاح الدين أو المال فان وليه وليه في الصغر فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (و) النوع الثاني يتعلق على (المفلس) وهو لغة من صار ماله أي دراهمه (فلوسا) أي زيوفا (ثم كنى) أي عبر عرفا (به) أي بالافلاس (عن قلة المال أو عدمه) هو (شرعا) الشخص الذي ارتكبته الديون لا دعى الحالة اللازمة الزائدة على ماله العيني أو الديني الذي يتيسر الاداء منه حالا بان تكون العين حاضرة غير مهرونة والدين على موسر مقر أو فيه بينة (ولا يفي ماله بدينه) ان كان واحدا (أو دينونه) ان كانت متعددة وبعد ذلك اذا حجر عليه تعدى الحجر لماله كله سواء تيسر منه الاداء أم لا وسواء كان أعيانا أو منافع ويتعدى لما حدث أيضا بهبة او قرض أو شراء في ذمة او كسب والحاجر عليه الحاكم بلفظ يدل على الحجر نحو منعت من التصرف في أمواله أو حجرت عليه فيها أو بطلت تصرفاته فيها والحجر عليه بطلب الغرماء أو المفلس ان استقل أو على وليه بذلك في مال موليه ان لم يستقل بسبب دين الاتلافات ويجب على الحاكم الحجر بالطلب من الغرماء أو بغير طلب في المحجور عليهم أو الغائبين الذين لا ولي لهم ويعون القاضي من مال المفلس ممونه من نفسه وزوجاته الا ان نكحهن قبل الحجر ومما يكره كأمهات أولاده وأقاربه وان حدثوا بعده وبيع ماله فور ابعده الحجر وجوباً على القاضي ويكون البيع بحضرة المفلس وبيع كل شيء في سوقه ويقدم ما يخاف فساد ثم الحيوان ثم المنقول ثم العقار (و) يتعلق الحجر على (المريض الخوف عليه من مرضه) كابتداء فالج وحي لازمة واسهال متتابع ورعاف دائم فن اتصف بواحد من ذلك فهو مريض بما يخاف عليه الموت ولومان بغيره لو كان مريضاً غير مخوف ولكن مات به لتبين انه مخوف والحجر على المريض انما هو في

﴿فصل﴾ (في) حجر السفية والمفلس (والحجر) لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق فينفذ من السفية وجعل المصنف الحجر (على ستة) من الأشخاص (الصبي والمجنون والسفيه) وفسره المصنف بقوله (المبذر لماله) أي يصرفه في غير مصارفه (والمفلس) وهو لغة من صار ماله فلوسا ثم كنى به عن قلة المال أو عدمه وشرعا الشخص (الذي ارتكبته الديون) ولا يفي ماله بدينه أو دينونه (والمريض) الخوف عليه من مرضه

التبرعات كصدقة وهبة ووصية ووقف وعنق وأما وفاء الدين للغرماء والبيع وغيره فصحيح ولا يحتاج في الجبر عليه إلى ضرب قاض لأنه محجور عليه شرعا لا حسا ويرتفع الجبر عنه بالصحة ويتبين بها نفوذ تصرفه (والجبر عليه) أي المريض (فيمارزاد على الثلث) بعد الموت لا عند الوصية ونحوها من التبرعات فلا جبر في الثلث وتنفذ وصيته به وإن لم ترض الورثة إن لم تكن لو ارث والا توقفت على إجازة باقي الورثة وإن قلت (وهو) أي ما زاد على الثلث (ثلثا التركة) وإنما جبر عليه (لاجل حق الورثة) فإن أوصى بزائد على الثلث توقف الزائد على إجازتهم وللوصي له بالثلث أن يتركه (هذا) أي كون الجبر عليه كائنا في الزائد على الثلث (إن لم يكن على المريض دين) مستغرق (فإن كان عليه) أي المريض (دين يستغرق تركه جبر عليه في الثلث وما زاد عليه) أي في جميع ماله وعلى هذا وافقه ابن حجر والخطيب والذي اعتمدته الرملة أنه لا يجبر عليه في الثلث وإن كان عليه دين مستغرق كما قاله الشيخان لا احتمال سقوطه بإبراء أو قضاء ولو من أجنبي تبرعا فإن لم يسقط عنه بشئ تبين عدم صحة تبرعه ومثل المرض حاله يعتبر فيها التبرع من الثلث كالنقد سديم للقل ونحوه من الحالة التي يقطع عبوته فيها (و) يتعلق الجبر على (العبد الذي لم يؤذن له في التجارة) لنفسه ولسيده (فلا يصح تصرفه) أي العبد (بغير إذن سيده) في المعاملات بخلاف العبادات فتصح ولو من غير إذن سيده وبخلاف الولايات فلا تصح ولو بإذن سيده ولا يصح أيضا تصرف المكاتب بغير إذن في التبرعات والجبر عليه لحق الله تعالى والسيد وهو الحرية ونجوم الكتابة وغير الرشيده المكلف لا يصح تصرفه المالي وإن أذن له سيده نعم للسفيه قبول نحو الهبة والوصية وإنهاء سيده ويسلم له المال للرفيق ويدخل في ملكه قهره عنه (وسكت المصنف عن أشياء من الجرم مذكورة في المطولات) كالمهمات للسنوي (منها) أي الأشياء (الجبر على المرتد لحق المسلمين) لأنه إذا مات مرتدا صار ماله فينا للمسلمين ويرتفع الجبر عنه بإسلامه ويتبين نفوذ تصرفه إن احتمل التعليق كالعنق والتدبير والافهوي باطل كالبيع والشرء (ومنها الجبر على الراهن) المقبض للرهن في العين المرهونة (لحق المرتهن) فلا يتصرف فيها إلا بإذن المرتهن ويرتفع الجبر عنه بوفاء جميع الدين ومنها الجبر على السيد في المكاتب والجبر على المالك في المبيع قبل قبضه وفي المنصوب والآبق وغير ذلك (وتصرف) كل من (الصبي والمجنون والسفيه) في ماله (غير صحيح) أما الصبي فلأنه مسلوب العبارة والولاية فلا تصح عقوده ولا يكون قاضيا ولا واليا ولا يلي نكاحا ولا غير ذلك نعم تصح عبادة المميز والأذن في دخول الدار وإيصال هدية من مأمون لم يعهد عليه كذب وشملت الهدية نفسه كما لو قالت جارية لشخص سيدي أهدني اليك فيجوز له وطؤها بعد استبائها والتصرف فيها إن صدقها وقامت قرينة على ذلك كما لو كان رجلا مشهورا بالفضل وأما المجنون فمسلوب العبارة والولاية مطلقا فلا فرق بين العبادة وغيرها وبين ولاية النكاح وغيرها وأما الأفعال فمعتبرة فيها فيصح تلك كل من الصبي والمجنون بالاحتماب والاحتشاش والاصطباو يضمن كل منهما ما أتلفه على غيره وينفذ من المجنون الاستيلاء ويثبت النسب بزناه الصوري لأنه لما كان مسلوب العقل صار زناه صوريا لا حقيقيا لأن زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده وإذا وطئ امرأة حرم عليه أمها وبنتها وحرمت على أبيه وابنه وثبت الحرمة بإرضاعه كأن أرضعت المجنونة شخصا سنده دون حولين خمس رضعات بشرطه وعبر بالسلب دون المنع لأن المنع لا يفيد السلب بخلاف العكس

والجبر عليه (فيمارزاد على الثلث) وهو ثلثا التركة لا لجل حق الورثة هذا إن لم يكن على المريض دين فإن كان عليه دين يستغرق تركه جبر عليه في الثلث وما زاد عليه (والعبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت المصنف عن أشياء من الجرم مذكورة في المطولات منها الجبر على المرتد لحق المسلمين ومنها الجبر على الراهن لحق المرتهن (وتصرف الصبي والمجنون والسفيه غير صحيح)

بدليل ان الاحرام يمنع من ولاية النكاح ولا يسلبها ولهذا زوج الحاكم نيابة عنه دون الابد واما
السفيه فسلوب العبارة في التصرف المالى كبيع وشراء ولو باذن الولي وتصح عبادته بدينه كانت او
مالية واجبة لكن لا يدفع المال كلزكاة بلا اذن من وليه وبلا تعيين المدفوع اليه لانه تصرف مالى
(فلا يصح منهم) أى الثلاثة (بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرهما من التصرفات) كالشركة والقراض
ونحوهما (واما السفيه فيصح نكاحه باذن وليه) اما النكاح بغير اذن وليه فلا يصح (وتصرف
المفلس) المحجور عليه بالفلس (يصح) فيما يثبت به (في ذمته فلو باع سلما) بان يكون المفلس مسلما
اليه (طعاما أو غيره) كأن يقول شخص للمفلس اسلمت اليك كذا فى عبد او نحوه صفة كذا وكذا
فيقبل (أو اشترى كلا منهما) أى الطعام وغيره (بثمن فى ذمته) كأن يقول المفلس اشتريت منك
اردب قمح بكذا أو عبد بكذا فى ذمته (صح) أى البيع والشراء فى الذمة وكذا لو اقترض أو استأجر
باجرة فى ذمته صح وبثبت المبيع والثمن وبذل القرض والاجرة فى ذمته اذا ضرر على الغرماء
فى ذلك (دون تصرفه) أى المفلس (فى) شئ من (أعيان ماله فلا يصح) ان كان مفقوتا على الغرماء
عينا من أعيان ماله وخرج به العارية فتصح منه لانه ليس فيه اتف وبت (وتصرفه) أى المفلس (فى
نكاح) بان يتزوج بمهر فى ذمته (مثلا) كاستقاطه القود ولو مجانا (أو طلاق) سواء تضرر بتركه
أم لا (أو خلع) ولو بدون مهر المثل (صح) لان ذلك التصرف لا يتعلق بشئ من اعيان ماله (واما
المرأة المفلسة فان اختلفت على عين) من أعيان مالها (لم يصح) أى الخلع والعين لتعلق الغرماء
بأعيان مالها (أو) اختلفت على (دين فى ذمتها صح) أى الخلع ولا يساهم به مع الغرماء لحدوثه بعد
الحجر (وتصرف المريض) الذى اتصل مرضه بالموت (فيما زاد على الثلث) من ماله وقت موته
بلاعوض يساويه كالأبراء وبيع المحبابة نفوذه (موقوف على اجازة) جميع (الورثة) المطلقين
التصرف فى جميع الزائد (فان أجازوا الزائد على الثلث صح) أى تصرف المريض فيه (والأفلا) فان
أجاز بعضهم نفذ التصرف فى حصة المجبر دون غيره (واجازة الورثة وردهم حال المرض لا يعتبران)
لانهم ما انما يصحان من الوارث ويجوز ان يصير هذا غير وارث بعد الموت (وانما يعتبر ذلك) أى
المذكور من الاجازة والرد (من بعده أى بعد موت المريض) فلو أجاز الوارث فى حال المرض حياة
من المريض ثم رد بعد الموت فالعبرة بالرد ولورد فيه لكرهه المريض ثم أجاز بعد الموت فالعبرة
بالاجازة (واذا أجاز الوارث) أى الوصية مثلا (ثم قال انما اجزت لظنى ان المال) الموصى به (قليل وقد
بان خلافه) أى ظهر ان المال كثير (صدق بيمينه) وتلغو اجازته فيما زاد على الثلث لعذره بمسئلة
متى كان فى الورثة محجور عليه بان كان فيهم صغيرا وسفيه حرم التصرف فى شئ من التركة
كنحو الوحشة الا ان أوصى به وعند المالكية تعتبر العادة فاجرت به كان بمنزلة الموصى به
(وتصرف العبد الذى لم يؤذن له فى التجارة) صريحا (يكون) بدل ما تصرف فيه بعد تلفه (فى
ذمته) فان كان باقيا استرد ماله من يد العبد أو يسيده وان تلف فى يد السيد فلا مالك تضمن
السيد لوضع يده عليه وله مطالبة العبد أيضا بعد العتق واليسار (ومعنى كونه) أى بدل المتلف
(فى ذمته) أى العبد (انه) أى العبد (يتبع) أى يطالب (به) أى بالبدل (بعد عتقه) كله وبعد
يساره (اذا عتق) وأيسر سواء رأى السيد ما تلف فى يد العبد أم لا فان مات ولم يمتق فلا مطالبة
عليه فى الآخرة اذا كان المستحق عا لما برقه ولم يقصر العبد فى تلفه وهذا فيما لم يرضه مستحقه

فلا يصح منهم بيع ولا شراء
ولا هبة ولا غيرهما من
التصرفات واما السفيه
فيصح نكاحه باذن وليه
(وتصرف المفلس يصح فى
ذمته) فلو باع سلما طعاما
أو غيره أو اشترى كلا منهما
بثمن فى ذمته صح (دون)
تصرفه فى (أعيان ماله) فلا
يصح وتصرفه فى نكاح مثلا
أو طلاق أو خلع صحيح واما
المرأة المفلسة فان اختلفت
على عين لم يصح أو دين فى
ذمتها صح (وتصرف المريض
فيما زاد على الثلث موقوف
على اجازة الورثة) فان أجازوا
الزائد على الثلث صح والا
فلا واجازة الورثة وردهم
حال المرض لا يعتبران وانما
يعتبر ذلك (من بعده) أى
من بعد موت المريض واذا
أجاز الوارث ثم قال انما اجرت
لظنى أن المال قليل وقد
بان خلافه صدق بيمينه
(وتصرف العبد) الذى لم
يؤذن له فى التجارة (يكون
فى ذمته) ومعنى كونه فى
ذمته أنه (يتبع به بعد عتقه)
اذا عتق

كبيع وقرض والابان لزمه بغير رضا مستحقه كتلف بنصب تعلق الضمان برقبته سواء اذن فيه السيد أم لا فيباع فيه قهرا على السيد ما لم يقده باقل الامرين من أرش جنائية وقيمتة وما لزمه برضا مستحقه واذن فيه السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يبداه من مال التجارة ان كان ويصح اقراره بموجب عقوبة فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال (وان اذن له السيد في التجارة) أو في بيع معين مثلا (صح) بالاجماع (تصرفه بحسب ذلك الاذن) أي على قدره وان رد الاذن لان ذلك استخدام لا توكيل

فصل في أحكام الصلح وما يتبعه وهو سيد الاحكام لانه يجري في سائر العقود وشرطه سبق خصومة بين المتداعيين سواء كانت عندكم أم لا ولفظه يتعدى للأخوذ بالباء أو على والتروك عن أو عن غالبها وهو رخصة من المحظورات فالرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى وورود الحكم على خلاف ما تنقضيه الاصول العامة كاف في كونه رخصة (وهو لغة قطع المنازعة) سواء كان بعقد أو لا في مال أو غيره (وشرعا عقد يحصل به) أي بسبب العقد (قطعها) أي المنازعة والصلح ينقسم قسمين صلح على اقرار واقامة البينة بعد الانكار و صلح على غير اقرار وقد بدأ بالقسم الاول فتعال (ويصح الصلح مع الاقرار بالمدعى به) حقيقة أو حكما كاليمين المردودة أو مع اقامة البينة (في الاموال) أي عنها أو عن الاختصاصات كالكلاب وجلود الميتة فيصالح على اسقاط الحق منها على كذا (وهذا) أي كون الصلح في الاموال (ظاهرا) لان الاصل في الصلح ان يكون فيها دون ما يفضى اليها (وكذا) يصح الصلح في كل (ما افضى) أي ادى (اليها أي الاموال) ورجع اليها كالعقود عن القصاص بالدية (كمن ثبت له على شخص قصاص) في النفس أو فيما دونها من الاطراف والمعاني (فصالحه عليه) أي عن القصاص (على مال بلفظ الصلح) كأن يقول صالحتك من القصاص الذي أستحقه عليك بكذا (فانه) أي الصلح (يصح) فملك القصاص بذلك ويسقط عنه لانه متى ملكه من ثبت عليه سقط عنه (أو) صالحه عن القصاص على مال (بلفظ البيع) كبعتك القصاص الذي أستحقه عليك بكذا (فلا) يصح لانه لا يصح نقله بالبيع فالمقصود اسقاط القصاص لا تملكه (وهو أي الصلح) قسمان صلح عن دين و صلح عن عين وكل منهما (نوعان) فذكر المصنف في الدين الابرأ وترك المعاوضة وذكر في العين المعاوضة وترك صلح الخطيئة فيكون في كلام المتن شبه احتباك (ابراء ومعاوضة) فالاول ان يقع من دين على بعضه ويسمى صلح خطيئة ويصح بلفظ الابرأ والخط والاسقاط ونحوها فان اقتصر على لفظ الابرأ ونحوه لم يشترط سبق خصومة ولا قبول وان اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول وان جمع بينهما اشترط سبق الخصومة ولا يشترط القبول كقوله ابرأتك من نصف العشرة وصالحتك على نصفها والثاني شامل لما لو صالح من عين أو دين على عين أو دين فان صالح عن بعض أموال الربا على ما وافقه في العلة كأن صالح عن ذهب بفضة أو عن بر بشعير اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في العقد وان لم يكن العوضان ربويين فان كان العوض عينيا صح الصلح وان لم يقبض في المجلس وان كان دينيا صح وشرط تعيينه في المجلس ولا يشترط قبضه فيه ولو ادعى عليه بعشرة دنانير وأقر له بها فصالحه على خمسة دنانير وماتى نصف فضة صح ولا يقال هذا من قاعدة مدعجوة ودرهم لانهم فروضة في بيع الاعيان (فالابرأ أي صلحه

وان اذن له السيد في التجارة
صح تصرفه بحسب ذلك
الاذن
فصل في الصلح وهو
لغة قطع المنازعة وشرعا عقد
يحصل به قطعها (ويصح
الصلح مع الاقرار) أي اقرار
المدعى عليه به (في الاموال)
وهو ظاهر (و) كذا (ما افضى
اليها) أي الاموال كمن
ثبت له على شخص قصاص
فصالحه عليه على مال بلفظ
الصلح فانه يصح أو بلفظ
البيع فلا (وهو) أي الصلح
(نوعان ابراء ومعاوضة
فالابرأ أي صلحه

(اقتصاره من حقه أى دينه)
(على بعضه) فاذا صالحه من
الالف الذى له فى ذمة شخص
على خمسمائة منها فكان له قال
له أعطنى خمسمائة وأبرأتك
من خمسمائة (ولا يجوز)
بمعنى لا يصح (تعلقه) أى
تعلق الصلح بمعنى الإبراء
(على شرط) كقوله اذا جاء
رأس الشهر فقد صالحتك
(والمعاوضة) أى صلحها
(عدوله عن حقه الى غيره)
كان ادعى عليه دار أو شقصة
منها وأقر له بذلك وصالحه
منها على معين كتوب فانه
يصح (ويجوز عليه) أى على
هذا الصلح (حكم البيع)
فكانه فى المثال المذکور
بإعائه الدار بالتوب وحينئذ
فيثبت فى المصالح عليه أحكام
البيع كالرد بالعيب ومنع
التصرف قبل القبض ولو
صالحه على بعض العين
المدعاة فهبة منه لبعضها
المتروكة منها فيثبت فى هذه
الهبة أحكامها التى تذكر فى
بابها ويسمى هذا صلح
الخطيئة ولا يصح بلفظ
البيع للبعض المتروكة كان
يبيعه العين المدعاة ببعضها

اقتصاره من حقه أى دينه) الذى ادعاه على شخص (على بعضه) أى المعين كما وقع لكعب بن مالك
فانه طلب من عبد الله بن أبى حدر رضى الله عنهم ما دينا له عليه فارتفعت أصواتهما فى المسجد حتى
سمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج اليهما من بينته ونادى يا كعب فقال لبيك يا رسول الله
فاشار بيده اليه أن يضع الشطر فقال قد فعلت أى انشأت ذلك اتباعا لأمره فقال صلى الله عليه
وسلم قم فاقضه (فاذا صالحه) أى شخصاً مدعى عليه (من الف الذى له فى ذمة شخص على خمسمائة
منها) أى الف من الدراهم صح الصلح على الأصح كأن يقول صالحتك عن الف الذى لى عليك
على خمسمائة منه وفى هذا المثال يشترط القبول لانه جرى بلفظ الصلح فقط (فكانه) أى المدعى
(قال له) أى المدعى عليه (اعطنى خمسمائة وأبرأتك من خمسمائة) فاذا صرح بذلك فلا يشترط
القبول (ولا يجوز بمعنى لا يصح) توقيت الصلح ولا (تعلقه أى تعليق الصلح بمعنى الإبراء) لا سيما بمعنى
صلح المعاوضة لانه فى بعض أحواله يكون بيعاً (على شرط) فان العقود لا تعلق (كقوله اذا جاء
رأس الشهر) أى أوله (فقد صالحتك) أو أبرأتك مثلاً (والمعاوضة أى صلحها عدوله عن حقه)
المدعى به (الى غيره) سواء كان ذلك الحق المدعى به عيناً أو ديناً (كأن ادعى عليه دار أو شقصة)
بكسر الشين أى قطعة (منها) أى الدار (وأقر له بذلك) أى باحد الأمرين الدار أو الشقصة منها
(وصالحه منها) أى الدار أو منه أى الشقصة (على معين كتوب) أو عبد أو غير ذلك (فانه) أى الصلح
(يصح ويجوز عليه أى على هذا الصلح) أى صلح المعاوضة أو على هذا العدول (حكم البيع فكانه
فى المثال المذکور بآعائه الدار) أو الشقصة (بالتوب) أى المعين (وحيثئذ فيثبت فى المصالح عليه)
وهو الثوب (أحكام البيع كالرد بالعيب ومنع التصرف قبل القبض) وثبوت الشفعة والفساد
بالفرر والتولية والاشراك وغير ذلك (ولو صالحه على بعض العين المدعاة) كان يقول له صالحتك
من الدار على نصفها (فهبة منه) أى المدعى (لبعضها) أى العين المدعى بها (المتروكة منها) أى من
تلك العين لان هذا الصلح تعليق بلائى ويصح بلفظ الهبة فقط ولفظ الهبة مع لفظ الصلح ويشترط فى
كل منهما القبول دون سبق الخصومة فى لفظ الهبة فقط بخلاف لفظ الصلح ولو مع لفظ الهبة فانه
يشترط ذلك (فيثبت فى هذه الهبة أحكامها التى تذكر فى بابها) ككونها الاتك بالقبض وعدم
رجوع الواهب فيها بعد القبض الا ان يكون والداً (ويسمى هذا صلح الخطيئة) لانه خط عنه
بعض العين (ولا يصح بلفظ البيع للبعض المتروكة) كان يبيعه العين المدعاة ببعضها (لعدم الثمن
لان العين كلها للمدعى فكانه باع بعض ملكه ببعضه الآخر ولو صالح من العين على عين غير معينة
بان كانت موصوفة فى الذمة جرى على ذلك الصلح أحكام البيع فى الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم كان
يقول صالحتك من الدار التى ادعيا عليك على عبد فى ذمتك صفقة كذا وكذا اسماً فهو سلم يجزى فيه
أحكامه وتكون الدار رأس مال السلم وان صالحه من العين على منفعة عبده شهر فهو اجارة من
المدعى عليه للمدعى لغيرها وان صالحه من منفعتها شهر ابعد فهو اجارة من المدعى للمدعى عليه لها
بغيرها وان صالحه منها على رد أبقى مثلاً فهو جعالة تجزى فيها أحكامها وان صالحه منها على منفعتها
فهو عارية تثبت فيها أحكامها فان عين مدة فاعارة مؤقتة والافتلحة وان صالحه منها على بعضها
فهبة تجزى فيها أحكامها وان صالحه من كذا على اطلاق هذا الاسير ففداء وان صالحه من المسلم فيه
على رأس المال ففسخ وان صالحت المرأة زوجها منها على ان يطلقها فخلع و صلح الخطيئة بغير العين

(ويجوز للانسان المسلم
(أن يشرع) بضم أوله وكسر
ما قبل آخره أى يخرج
(روشنا) ويسمى أيضا بالجنح
وهو اخراج خشب على جدار
(فى) هواء (طريق نافذ)
ويسمى أيضا بالشارع (بحيث
لا يتضرر المار به) أى الروشن
بل يرفع بحيث يمر تحت المار
التام الطويل منتصبا واعتبر
المار ودى أن يكون على
رأسه الحولة الغالبة وان كان
الطريق النافذ يمر فرسان
وقوافل فليرفع الروشن بحيث
يمر تحت المحل على البعير مع
أخشاب المظلة السكائنة
فوق المحل اما الذى فيمنع
من اشراع الروشن والسبابط
وان جازله المرور فى الطريق
النافذ (ولا يجوز) اشراع
الروشن (فى الدرب المشترك
الاباذن الشركاء) فى الدرب
والمراد بهم من نفذ باب داره
منهم الى الدرب وليس المراد
بهم من لاصقه منهم جداره
بلانفوذ باب اليه وكل من
الشركاء يستحق الانتفاع
من باب داره الى رأس الدرب
دون ما يلى آخر الدرب (ويجوز
تقديم الباب فى الدرب المشترك
ولا يجوز تأخيره) أى الباب
(الاباذن الشركاء) حيث
منعوه لم يجز تأخيرهم وحيث
منع من التأخير فصالح شركاء
الدرب بجال صح

والدين وصلح الهبة خاص بالعين وصلح الابرأ خاص بالدين والصلح يجري بين المدعى واجنبى وشترط
صحته الاقرار أيضا فان كان باذن المدعى عليه وبماله فهو وكالة أو بمال الاجنبى فالملك له الا ان دفع
الثمن عن موكله بقرض أو تبرع فان دفعه بغير اذنه فشرأه مغضوب فان قدر على انتزاعه صح والا فلا
(ويجوز للانسان المسلم أن يشرع بضم أوله) مع اسكان ثانيه (وكسر ما قبل آخره أى يخرج روشنا)
وان لم يأذن له الامام فيه (ويسمى) أى الروشن (أيضا بالجنح وهو) أى اشراع الروشن (اخراج
خشب على جدار فى هواء طريق نافذ) وان أخذ أكثر هواء الطريق (ويسمى) أى الطريق النافذ
(أيضا بالشارع) ومثل اشراع الروشن نصب الميزاب ووضع السبابط وهو سقفة على حائطين
والطريق بينهما (بحيث لا يتضرر المار به) أى الروشن تضرر راينا مخالفا للعادة ولا يظلم الموضع
اطلا ما مخالفا للعادة (بل يرفع) أى الروشن (بحيث يمر تحت المار التام الطويل منتصبا) من غير
احتياج الى ان يطأ رأسه باعتبار غالب من يوجد فى ذلك الزمان (واعبر المار ودى) زيادة
على ذلك وهو (ان يكون على رأسه) أى ذلك المار (الحولة) بضم الحاء أى الاحمال واما بفتح الحاء
فهو الابل التى تحمل كالحول بضم الحاء بلا هاء كما فى المختار (الغالبة) بالغين المعجمة ثم الباء الموحدة
أو بالعين المهملة والتحتية أى العالبة ولونادرة (وان كان الطريق النافذ يمر فرسان وقوافل
وهم راجعون من السفر الى كبرون الجبال) فليرفع الروشن بحيث يمر تحت المحل (بفتح الميم الاولى
وكسر الثانية) على البعير مع أخشاب المظلة بكسر الميم وهى ما يوضع على السكائنة
(السكائنة فوق المحل) كالشقف والحارة (اما الذى فيمنع من اشراع الروشن والسبابط) فى شوارع
المسلمين (وان جازله المرور فى الطريق النافذ) والحاصل ان شروط اخراج نحو الجناح ثلاثة ان
يكون المخرج مسلما وان لا يضر المارة ضررا لا يحتمل عادة وان لا يظلم الموضع اطلا ما مخالفا للعادة
وبشترط أيضا الاذن فى السكة المشتركة كما قال المصنف (ولا يجوز اشراع الروشن فى الدرب) أى
غير النافذ (المشترك) الخالى عن نحو مسجد قديم كرباط وبئر موقوفين على جهة عامة (الاباذن
الشركاء فى الدرب) كلهم حتى المؤجر والمستأجر ان تضرروا المعيرلا المستعير والمعتمد فى هذه
المسئلة انه ان كان نحو المسجد قديما اشترط لجواز الاشراع أمرا واحدا وهو عدم الضرر للمارة أو
حادثا بعد جعل الدرب اشترط أمرا ان عدم الضرر ورضا أهل السكة (والمراد بهم) أى الشركاء
من له حق فى محل الاشراع أى (من نفذ باب داره منهم) أى الشركاء (الى الدرب) قال الزركشى
والمراد من له المرور فيه الى ملكه من دار أو بئر أو فرن أو حانوت (وليس المراد بهم من لاصقه) أى
الدرب (منهم جداره بلانفوذ باب اليه وكل من الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره الى رأس
الدرب) أى أوله المسمى بالبواب (دون ما يلى آخر الدرب) لانه ليس محل تردده (ويجوز) لمن له باب
(تقديم الباب فى الدرب المشترك) الى جهة رأس الدرب بغير اذن بقية الشركاء لانه ترك بعض حقه
وذلك اذا سد الباب القديم بان لم يستطرقه ولو بتسميره (ولا يجوز) لمن له باب فى رأس الدرب
المشترك (تأخيرهم أى الباب) الى جهة آخر الدرب لانه لا حق له فيه سواء سد الاول أم لا (الاباذن
الشركاء) أى الذين باب دورهم أبعد عن رأس الدرب من الباب القديم بخلاف من بابة أقرب منه
أو مقابله (حيث منعوه لم يجز تأخيرهم) لان الحق لهم ولم يأذوا فيه (وحيث منع من التأخير فصالح
شركاء الدرب بجال صح) لانه انتفاع بالارض ثم ان قدر وامدة فهو اجارة والا فهو بيع

فصل في شرائط (الحوالة) وبين فائدها وهي (بفتح الحاء) اسم مصدر لاحال
 (وحكى كسرهما وهي لغة التحول أى الانتقال وشرعا نقل) نظير (الحق) بصيغة وهو دين المحتال
 الذى على المحيل (من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه وشرائط الحوالة) أى التى لابد منها فى صحة
 الحوالة (أربعة) بل ستة (أحدها رضا المحيل) أى عدم الزام المحيل بالحوالة قال ضا يكون من
 الشروط ويكون استفادة الإيجاب من ذكر القبول اما الرضا القابى فلا يشترط واما ان أريد
 بالرضا ما يدل عليه وهو اللفظ فهو جزء من الصيغة وهو الإيجاب ويكون ركننا (وهو) أى المحيل
 (من عليه الدين) للمحتال الذى له الدين على المحيل (لا) رضا (المحال عليه) وهو من عليه دين
 المحيل (فانه) أى المحال عليه (لا يشترط رضاه فى الأصح) لانه محل الحق كالعبد المبيع (ولا تصح
 الحوالة على من لا دين عليه) ولا ممن لا دين عليه لانه لا عوض فيهما فان رضى من لا دين عليه بها
 وتطوع بإدائه دين المحيل كان ذلك من نوع قضاء دين غيره لا من نوع الحوالة (والثانى قبول المحتال
 وهو مستحق الدين على المحيل) والقبول يستلزم الإيجاب وبه ماتم الصيغة والتعبير بالقبول
 يفيد ان المراد بالرضا الإيجاب لان الرضا القابى لا يعرف الا به فيكون المصنف عبر بالمرزوم وأراد
 اللزوم (والثالث كون الحق) أى الدين (المحال به) والمحال عليه (مستقرا) أى لازما (فى الذمة)
 فتصح الحوالة بالدين اللزوم وعليه وان اختلف الدينان فى سبب الوجوب كالثلث والقرض
 والاجرة وبدل المتلف وقيل المراد بالاستقرار ما استوفى مقابله فيكون مأمونا من السقوط
 كالصداق بعد الدخول والاجرة بعد استيفاء المنفعة ولذلك قال الشارح (والنقييد بالاستقرار
 موافق لما قاله الرافعى) من انه يشترط فى دين الحوالة ان يكون مستقرا (لكن النووى استدرك)
 أى اعترض (عليه) أى الرافعى (فى الروضة وحينئذ) أى حين اذ استدرك النووى عليه (فالمعتبر فى
 دين الحوالة ان يكون لازما) وهو ما لا خيار فيه كالثلث بعدمدة الخيار (أو يؤل الى الزوم) وهو
 ما فيه خيار فتصح الحوالة به وعليه وان لم يؤمن من سقوطه كالثلث فى مدة الخيار فيبطل الخيار
 بالحوالة بالثلث بأن يحيل المشتري البائع به على ثالث وكالصداق قبل الدخول والاجرة قبل استيفاء
 المنفعة والثلث قبل قبض المبيع (والرابع اتفاق ما أى الدين الذى فى ذمة المحيل) للمحتال وهو
 الدين المحال به (و) الدين الذى فى ذمة (المحال عليه) للمحيل وهو الدين المحال عليه (فى الجنس) فلا
 تصح بالدراهم على الدنانير وعكسه (و) فى (القدر) فلا تصح بخمسة على عشرة وعكسه بان يأخذ
 العشرة بتمامها فى مقابلة الخمسة وتصح على خمسة من العشرة لانه لا يعتبر التساوى بين دين المحيل
 ودين المحتال من حيث هما بل الضابط على التساوى بين الدين المحال به وعليه (والنوع) فلا تصح
 بنوع على نوع آخر (والحلول والتأجيل) فلا تصح بحال على مؤجل أو عكسه وكما يشترط الاتفاق فى
 التأجيل اشترط فى قدر الاجل (والصحة والتكسير) فلا تصح بدراهم مكسرة أو عكسه
 الحاقا لثبوت الوصف بتفاوت القدر وانما اشترط الاتفاق فى هذه الثمانية لان الحوالة معاوضة
 ارفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فى ذلك كالقرض وخرج بهذه الثمانية غيرها كالرهن
 والضمان والشهادة فلا يعتبر الاتفاق فيها والخامس العلم بمحال به وبمحال عليه قدر اوصفة
 بالصفات المعتبرة فى السلم سواء كان مثليا كتمر وحب أو متقوما كثوب وعبد فلو جهل ذلك
 العاقدان أو أحدهما فهو باطله والسادس صحة الاعتياض عن الدين كالثلث بعد زمن الخيار فلا

فصل في الحوالة بفتح
 الحاء وحكى كسرهما وهي
 لغة التحول أى الانتقال
 وشرعا نقل الحق من ذمة
 المحيل الى ذمة المحال عليه
 (وشرائط الحوالة أربعة)
 أحدها (رضا المحيل) وهو
 من عليه الدين لا المحال عليه
 فانه لا يشترط رضاه فى الأصح
 ولا تصح الحوالة على من لا دين
 عليه (و) الثانى (قبول
 المحتال) وهو مستحق الدين
 على المحيل (و) الثالث (كون
 الحق) المحال به (مستقرا فى
 الذمة) والنقييد بالاستقرار
 موافق لما قاله الرافعى لكن
 النووى استدرك عليه فى
 الروضة وحينئذ فالمعتبر فى
 دين الحوالة أن يكون لازما
 أو يؤل الى الزوم (و) الرابع
 (اتفاق ما) أى الدين الذى
 فى ذمة المحيل والمحال عليه
 فى الجنس (والقدر) والنوع
 والحلول والتأجيل (والصحة
 والتكسير)

تصح الحوالة بما لا يضح الاعتياض عنه ولا الحوالة عليه كدين السلم ورأس ماله ودين الجعالة قبل الفراغ من العمل وكإزالة فانه لا تصح الحوالة فهمان الساعى أو المستحق ولاله من المالك وان تلف النصاب بعد التمكن نعم يستثنى من ذلك نجوم الكتابة فانه تصح الحوالة فهمان العبد لسيد على ثالث وان لم يصح الاعتياض عنها الوجود للزوم من جهة السيد ولان الشارع متشوف للعتق دون حوالة السيد غير بما لا تصح لان الكتابة جائزة من جهة المكاتب بخلاف مالو كان للسيد على المكاتب دين معاملة وأحال عليه فانه يصح لان دين المعاملة لازم في غير هذه الصورة وهو اذا لم يحصل تجهيزا وكان السيد أحال على المكاتب (وتبرأ بها أى الحوالة) الصحيحة (ذمة المحيل أى عن دين المحال) وينفك بها الرهن ويبرأها الضامن لانها كالقبض (ويبرأ أيضا المحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحال الى ذمة المحال عليه) أى يصنير نظير دين المحال لازما في ذمة المحال عليه (حتى لو تعذر أخذه) أى المحال دينه (من المحال عليه بفلس) طارئ بعد الحوالة (أو جحد للدين) أى انكاره أو انكاره للحوالة (ونحوها) كموت (لم يرجع) أى المحال (على المحيل) كالأخذ عوضا عن الدين وتلف في يده لكن المحال اذا أنكر المحال عليه للدين أن يطالب المحيل بأثبات الدين عليه (ولو كان المحال عليه مفلسا عند الحوالة وجهله المحال فلا رجوع له أيضا على المحيل) كمن اشترى شيئا وهو مغبون فيه لانه مقصر بترك الفحص عنه حتى لو شرط يسار المحال عليه فتبين افلاسه فلا يرجع على المحيل والشرط لا يعتبر به ولو شرط في الحوالة الرجوع عند التعذر بشئ مما ذكر لم تصح الحوالة ويفارق شرط الرجوع شرط اليسار بان شرط الرجوع منافي لمقتضاها صريح فابطلها بخلاف شرط اليسار فانه منافي غير صريح فبطل وحده

فصل * (في أحكام) (الضمان وهو) أى الضمان (مصدر ضمنت الشيء ضمانا اذا كفلته) ويقال للضامن ضامن وزعيم وكفيل وجميل وصبير وقبيل لكن العرف خص الضامن بالمال مطلقا والزعيم بالمال العظيم والكفيل بالنفس والجميل بالدية والصبير والقبيل يعلمان الكل (و) الضمان (شرعا التزام ما في ذمة الغير من المال) بالصيغة أو التزام رد العين المضمونة كأن كانت مغصوبة أو مستعارة فانه يصح التزام ردها بالمالكه اذ ان تلفت لم يلزمه شئ واركأن ضمان المال خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون وصيغة واركأن ضمان رد العين المضمونة خمسة أيضا لكن المضمون عنه هنا هو من تحت يده العين (وشرط الضامن أن يكون فيه اهلية التصرف) فيصح ضمان من يصح تبرعه ولو سكران وسفها مهمه لا ومفلسا في ذمته ويصح ضمان الرقيق أجنبيا لا جنبي باذن سيده وشرط المضمون له وهو ضابط الدين ان يعرفه الضامن بعينه لا باسمه ونسبه وتكفي معرفة وكيله عن معرفته لان الغالب ان الشخص لا يوكل الا من هو أشد منه في المطالبة ولا يشترط رضاه لان الضمان محض التزام ولا يشترط في المضمون عنه وهو المدين أى من ضمن عنه ما عليه معرفته ولا رضاه لجواز التبرع بآداء دين غيره بغير معرفته ورضاه وشرط الصيغة ان تشعر بالالتزام كضمت دينك على فلان وأشار المصنف لشرط المضمون وهو الذى وقع الضمان بسببه وهو الدين فقال (ويصح ضمان الديون المستقرة) أى اللازمة (في الذمة اذا علم) أى الضامن (قدرها) وجنسها وصفها وخرج بالديون الا عيان فلا يصح ضمانها ولا الابراء منها نعم يصح ضمان ردها الى مستحقها ممن هي تحت يده باذنه أو بالقدرة على انتزاعها منه اذا كانت

(وتبرأ بها) أى الحوالة
(ذمة المحيل) أى عن دين
المحال ويبرأ أيضا المحال
عليه عن دين المحيل ويتحول
حق المحال الى ذمة المحال
عليه حتى لو تعذر أخذه من
المحال عليه بفلس أو جحد
لدين ونحوها لم يرجع على
المحيل ولو كان المحال عليه
مفلسا عند الحوالة وجهله
المحال فلا رجوع له أيضا
على المحيل
* (فمحل) فى الضمان *
وهو مصدر ضمنت الشئ
ضمانا اذا كفلته وشرعا
التزام ما في ذمة الغير من المال
وشرط الضامن أن يكون
فيه أهلية التصرف (ويصح
ضمان الديون المستقرة
فى الذمة اذا علم قدرها)

مضمونة عليه كمغسوبة ومستعارة وببر الضامن بردها للمضمون له ولوتلفت لم يلزمه شيء كالمومات
 المكفول بيده فانه لا يلزم الكفيل شيء وخرج باللازمة نجوم الكتابة فلا يصح ضمانها ويدخل في
 اللازمة ثمن المبيع بعد قبض المبيع وقبله فيصح ضمانه ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار لانه آيل
 الى الزوم ولا يصح ضمان المجهول كقوله ضمنف مالك على فلان وهو لا يعرفه لان معرفته
 متيسرة نعم يصح ضمان الدية مع الجهل بصفاتها لانها يرجع فيها الى صفة غالب ابل البلد مع كونها
 معلومة السن والعدد ويصح البراءة منها مع الجهل بصفاتها لانه اغتفر ذلك في اثباتها في ذمة الجاني
 فيغتفر في البراءة بعينه (والنقييد بالمستقرة يشكل عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فانه)
 أي الصداق (حينئذ) أي حين اذ كان قبل الدخول (غير مستقر في الذمة) لا مكان تطرق السقوط
 اليه كان تفسخ النكاح بعينه فانه يسقط الصداق حينئذ وقد عرفت ان هذا مبني على ان المراد
 بالاستقرار عدم تطرق السقوط وليس كذلك بل المراد به اللازم ولو ما لا فلا اشكال (ولهذا) أي
 ليكون التقييد بالاستقرار يشكل عليه صحة ضمان الصداق (لم يعتبر الرافعي والنووي الا كون الدين
 ثابتا) أي موجودا حال العقد (لازما) ولو ما لا كالثمن في مدة الخيار فيصح ضمانه (وخرج بقوله
 اذا علم قدرها الديون المجهولة) أي قدر او كذا المجهولة جنسا أو صفة (فلا يصح ضمانها) أي الديون
 المجهولة قدرا أو جنسا أو صفة (كاسياني) في قوله ولا يصح ضمان المجهول فلا يصح ضمان نفقة
 القريب مطلقا أي ماضية كانت أو مستقبلة لانها مجهولة ولسقوطها بعضي الزمان وان كانت
 واجبة لان سبيلها سبيل الاحسان بخلاف نفقة الزوجة فسبيلها الوجوب فانها واجبة في مقابلة
 التمتع فنفقة مقدمة على نفقة الاقارب (ولصاحب الحق أي الدين) ولو وارثا (مطالبة من شاء من
 الضامن) ولو متبرعا بالضمان بان ضمن بلا اذن (والمضمون عنه وهو من عليه الدين) بان يطالبهما
 جميعا أو يطالب أحدهما ممن شاء بجميع الدين أو يطالب أحدهما ببعضه والاخر بباقيه حتى لو تعدد
 الضامن فله مطالبة كل وكذا ضامن الضامن وهكذا فلا تسقط مطالبة المضمون عنه ولا يخفى ان
 المضمون شيء واحد تعدد محله فتي برئ أحدهما برئ الآخر سواء كان باداء أو ببراءة للاصيل بخلاف
 ابراء الضامن (وقوله اذا كان الضمان على ما بيننا ساقط في أكثر نسخ المان) واسقاطه اولى لانه معلوم
 لانه لا يقال له ضامن الا اذا كان مستوفيا للشروط فهو شرط في أصل الضمان والمعنى وانما يخبر
 الدين في المطالبة اذا كان الضمان صحيحا على ما بيننا من كون الدين لازما معلوم القدر والجنس
 والصفة (واذا غرم الضامن) الحق لصاحبه من ماله (رجع) بما غرمه (على المضمون عنه بالشرط
 المذكور في قوله اذا كان الضمان والقضاء أي كل منهما ما باذنه أي المضمون عنه) للضامن في
 الضمان والقضاء معا وكذا في الضمان فقط دون الاداء في الاصح لانه اذن في سبب الغرم بخلاف
 ما اذا كان الاذن في الاداء فقط دون الضمان فلا يرجع في الاصح لان الغرم بالضمان ولم يأذن
 فيه كما اذا اتفق الاذن فمما نعم ان ادى بشرط الرجوع ومن أدى دين غيره بغير ضمان لكن
 بالاذن رجوع وان لم يشترط الرجوع بخلاف مالو أداه بلا اذن لانه متبرع (ثم صرح بمفهوم قوله
 سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا) ثم صرح أيضا بمفهوم قوله المستقرة في الذمة بقوله ولا ما لم يجب
 (ولا يصح ضمان) الدين (المجهول) قدره أو قيمته أو صفته (كقوله بع فلانا كذا وعلى ضمان
 الثمن) هذا تمثيل لضمان المجهول من جهة الجهل بقدر الثمن لانه لا يعلم قدر ما يتفقان عليه وتمثيل

والنقييد بالمستقرة يشكل
 عليه صحة ضمان الصداق
 قبل الدخول فانه حينئذ
 غير مستقر في الذمة ولهذا
 لم يعتبر الرافعي والنووي
 الا كون الدين ثابتا لازما
 وخرج بقوله اذا علم قدرها
 الديون المجهولة فلا يصح
 ضمانها كاسياني (ولصاحب
 الحق) أي الدين (مطالبة من
 شاء من الضامن والمضمون
 عنه) وهو من عليه الدين
 وقوله (اذا كان الضمان
 على ما بيننا) ساقط في أكثر
 نسخ المان (واذا غرم الضامن
 رجع على المضمون عنه)
 بالشرط المذكور في قوله
 (اذا كان الضمان والقضاء)
 أي كل منهما (ما باذنه) أي
 المضمون عنه ثم صرح بمفهوم
 قوله سابقا اذا علم قدرها
 بقوله هنا (ولا يصح ضمان
 المجهول) كقوله بع فلانا
 كذا وعلى ضمان الثمن

أيضا ضمان ما لم يجب من جهة كون الثمن لم يثبت فبطلان الضمان من الجهتين من جهة الجهل بقدر الثمن ومن جهة عدم الزوم (ولا) يصح (ضمان ما لم يجب) أي لم يثبت (كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل) بسبب القرض مثلا وكضمان نفقة الزوجة المستقبلية وكضمان تسليم المرهون للرهن قبل قبضه لانه ضمان مالي لا يلزم (الادرك المبيع) أو الثمن بعد قبض ما يضمن (أي ضمان ادرك المبيع) أي المعقود عليه مبيعا كان أو غنا (بان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا) أو مبيعا ورد أو ناقصا نقص صفة شرطت أو نقص صفة (أو يضمن للبائع المبيع ان خرج الثمن مستحقا) وإذا صرح بضمانه عن واحد مما ذكر لم يضمنه عن الآخر وإذا أطلق انصرف ضمانه الى خروج المعقود عليه مستحقا وكيفية الضمان ان الضامن اذا ضمن المبيع للبائع ثم خرج الثمن مستحقا يطالب برد المبيع ان كان باقيا وسهل رده فان تعذر وهو باق ضمن قيمته للحيولة فان تلف المبيع ضمن الضامن بدله من مثل في المثل وفي قيمة في المدة والمفصلة وفي الرجوع على المشتري التفصيل المتقدم وكذا يقال في ضمان الثمن للمشتري وهذا الضمان خارج عن حكم ضمان الاعيان الذي تقدم قوله الادرك المبيع هو بالجرب بدل من ما أو بالنصب على الاستثناء واصل الدرك التبعة أي المطالبة والمضمون هو الثمن أو المبيع لان نفس التبعة فالدرك هنا اما معنى الثمن والمبيع أو على حذف مضاف أي ذا درك وهو الحق الواجب للمشتري والبائع وهو الثمن أو المبيع ووجه تسميته بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك أي ادراك المستحق عين ماله ومطالبة به ويسمى ضمان العهدة أيضا وانما صح ضمان الدرك لانه ان خرج المقابل مستحقا تبين وجوب رد المضمون فاستثنأه مما لم يجب انما هو بالنظر للظاهر قبل التبين والا فهو مما وجب في الواقع

فصل * (في ضمان غير المال من الابدان) واركانه أربعة كما تقدم لكن باسقاط المضمون عنه (ويسمى) أي هذا الضمان ضمان الاحضار و (كفالة الوجه) أي الذات (أيضا وكفالة البدن كما قال والكفالة بالبدن) أي بدن من يستحق حضوره مجلس الحكم عند الطلب من مسافة العدوى (جائزة) أي صحيحة بشرط معرفة المكفول والمكفول له وتعيين المكفول ورضاه أو اذن وليه ان كان غير مكاف لان الكفيل لا يلزمه الذهاب مع المكفول للتسليم الا حين وجد اذنه (اذا كان على المكفول به أي بيده حق لا دمي) مالا كان أو عقوبة لكن لا يطالب كفيل بمال ولا عقوبة وان فات التسليم للمكفول بيده بموت أو غيره (كقصاص وحق قذف) وهما تمثيلان للعقوبة ومثلها المال سواء كان دينيا أو عينيا ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيرهما لعدم لزومه للكفيل (وخرج بحق الأدمى حق الله تعالى) المحض وهو العقوبة (فلا تصح الكفالة ببدن من عليه حق الله تعالى) المحض (كحدسرقه) وهو القطع (وحدخبر) وهو الجلد (وحدزنا) وهو الرجم أو الجلد مع التغريب لانا مأمورون بستر العقوبة والسعي في اسقاطها ما أمكن اما حق الله المشوب بحق الأدمى وهو المال كالزكاة والكفارة فتصح كفالة بدن من عليه ذلك (ويبرأ الكفيل بتسليم المكفول بيده) أي بتسليم الكفيل المكفول أو بتسليم المكفول نفسه عن جهة الكفيل كأن قال سلمت نفسي عن جهة الكفيل (في مكان التسليم) والتعيين له واجب ان لم يصلح مكان الكفالة للتسليم والا فجاز ويتعين المعين اذا كان صالحا

(ولا) ضمان (ما لم يجب) كضمان مائة تجب على زيد في المستقبل (الادرك المبيع) أي ضمان ادرك المبيع بان يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا أو يضمن للبائع المبيع ان خرج الثمن مستحقا
* (فصل) * في ضمان غير المال من الابدان ويسمى كفالة الوجه أيضا وكفالة البدن كما قال (والكفالة بالبدن جائزة اذا كان على المكفول به أي بيده حق لا دمي) كقصاص وحق قذف وخرج بحق الأدمى حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من عليه حق الله تعالى كحدسرقه وحدخبر وحدزنا ويبرأ الكفيل بتسليم المكفول بيده في مكان التسليم

بلا حائل يمنع المكفول له عنه
وأما مع وجود الحائل فلا يبرأ
الكفيل

• (فصل) في الشركة * وهي
لغة الاختلاط وشرعا ثبوت
الحق على جهة الشيوع في
شيء واحد لاثنتين فأكثر
(وللشركة خمس شرائط)
الاول (أن تكون) الشركة
(على ناض) أي نقد (من
الدراهم والدنانير) وإن
كانا مغشوشين واستمر
رواجهما في البلد ولا تصح
في تبر وحلي وسبائك وتكون
الشركة أيضا على المثلي
كالحنطة لا المتقوم كالعروض
من الثياب ونحوها (و) الثاني
(أن يتفق في الجنس والنوع)
فلا تصح الشركة في الذهب
والدراهم ولا في صحاح
ومكسرة ولا في حنطة بيضاء
وحمر (و) الثالث (أن
يخلط المالكين) بحيث لا يتميزان
(و) الرابع (أن يأذن كل
واحد منهما) أي الشريكين
(لصاحبه في التصرف)
فاذا أذن له فيه تصرف بلا
ضرر فلا يبيع كل منهما نسبتة
ولا يغير نقد البلد ولا يبيع
فاحش ولا يسافر بالمال
المشترك إلا بأذن فان فعل
أحد الشريكين ما منى
عنه لم يصح في نصيب شريكه
وفي نصيبه قولا تفريق

والا تعين أقرب المحال اليه فان أتى به في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول إن كان له غرض
في الامتناع والالزمه القبول فان امتنع رفعه إلى الحاكم ليقبل عنه فان فقد أشهد شاهدين أنه
سلمه وبرئ (بلا حائل) الحاكم أو متغلب (يمنع المكفول له) وهو المستحق (عنه) أي التسليم بقوة أو
غيرها (أما مع وجود الحائل) الذي يمنع المكفول من التسليم (فلا يبرأ الكفيل) لأنه كأنه لم يسلمه
• (فصل) في (أحكام) الشركة (وهي شركة العنان) وهي لغة الاختلاط (سواء كان بعقد
أم لا وسواء كان في الاموال أو في غيرها) (وشرعا) عقد يحصل به (ثبوت الحق) أي التصرف (على
جهة الشيوع في شيء واحد لاثنتين فأكثر) وأركانها خمسة عاقدان ومالان وصيغة (وللشركة خمس
شرائط الاول أن تكون الشركة على ناض أي) مضروب من (نقد) أي خالص من الزيف وبين
المصنف ذلك بقوله (من الدراهم والدنانير وإن كانا مغشوشين) أي مخلوطين بما هو أدون (واستمر
رواجهما في البلد) أي بلد البيع كما جرت به العادة في هذا الزمان أي فتجوز الشركة في الدراهم
المغشوشة على الأصح فان الشركة تصح في كل مثلي نقد وغيره دون متقوم (ولا تصح) أي الشركة
(في تبر) وهو ما كان من الذهب والفضة غير مضروب (وحلي وسبائك) وهي ما كانت تذاب
منها وهذا مبني على أن ذلك متقوم ورجح البرماوى والمدابغى صحة الشركة في ذلك بناء على أنه
مثلي (وتكون الشركة أيضا على المثلي) أي كأن تكون على النض فتصح على المثلي على الاظهر
(كالحنطة) ونحوها لانه اذا اختلط بنفسه انتفى التمييز بينهما فاشبهها النقدين (لا المتقوم) بكسر
الواو فلا تصح الشركة فيه (كالعروض من الثياب ونحوها) اذا لا يمكن الخلط في المنقومات
لانها اعيان متميزة وحينئذ قد يتلف مال احدهما أو ينقص ولذلك حجت الشركة على المتقوم اذا
كان مشاعا كأن كان مشتركا بينهما بآثار أو شراء فان المشاع أقوى من المثلي اذا اختلط لان كل
جزء منه مشترك (والثاني أن يتفقا) أي المالان (في الجنس والنوع) بمعنى ما يشمل الصفة دون
القدر فلا يشترط الاتفاق فيه اذا لم يحد في التفاوت فيه لان الربح والخسران على قدر المالكين
(فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم) لعدم الاتفاق في الجنس اذا كان الذهب لاحدهما
والدراهم للآخر (ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وحمر) او حنطة جديدة وعنيفة
لعدم الاتفاق في الصفة والنوع (والثالث أن يخلط المالكين) قبل العقد فقط (بحيث لا يتميزان)
عند القاعدين فقط (والرابع أن يأذن كل واحد منهما أي الشريكين لصاحبه) بعد الخلط (في
التصرف) بالبيع والشراء فلا يجوز لاحد الشريكين التصرف في نصيب صاحبه إلا بأذنه ولا
يعرف الاذن إلا بصيغة تدل عليه فيكون بقوله اذنت لك في التصرف ولا يكفي بقوله اشتركتنا فقط
أما صحة التصرف في قدر ما يخصه من المال المشترك فلا يتوقف على اذن شريكه (فاذا اذن) أي
كل منهما (له) أي الآخر (فيه) أي التصرف للتجارة (تصرف بلا ضرر) وبصحة (فلا يبيع كل
منهما نسبتة) أي لا جمل (ولا يغير نقد البلد) كأن يبيع بعرض لا يتعامل به اهل البلد كالقماش
والمراد بنقد البلد ما يغلب التعامل به ولو فلو ساء (ولا يبيع فاحش) كأن يبيع ما يساوي مائة درهم
بتسعين ولا يثمن المثل وثم راغب بأزيد (ولا يسافر بالمال المشترك) ولا يدفع لمن يعمل فيه متبرعا
(الإاذن) لما في السفر من الخطر (فان) أبضه أو سافر به ضمن وان (فعل أحد الشريكين
ما منى عنه) كالبيع بغير فاحش (لم يصح) أي البيع (في نصيب شريكه وفي نصيبه قولا تفريق

الصفقة (و) الخامس
(أن يكون الربح والخسران
على قدر المالكين) سواء
تساوى الشريكان في العمل
في المال المشترك أو تفاوت
فيه فإن شرطا التساوى
في الربح مع تفاوت المالكين
أو عكسه لم يصح والشركة
عقد جائز من الطرفين
(و) حينئذ في المسك واحد
منهما) أي الشريكين
(فسخها متى شاء) وينعزلان
عن التصرف بفسخهما
(ومتى مات أحدهما) أو
جن أو أغمى عليه (بطلت)
تلك الشركة

* (فصل) في أحكام
الوكالة * وهي بفتح الواو
وكسرها في اللغة التفويض
وفي الشرع تفويض
شخص شيأه فعله مما
يقبل النيابة إلى غيره
ليفعله حال حياته وخرج
بهذا القيد الإيضاح وذكر
المصنف ضابط الوكالة في
قوله (وكل ما جازل للناس
التصرف فيه بنفسه جازله
أن يوكل) فيه غيره (أو
يتوكل فيه) عن غيره

الصفقة) فقبل يبطل فيه أيضا والاصح الصحة (والخامس أن يكون الربح والخسران على قدر
المالكين) باعتبار القيمة ولو في المثليين عند اختلاف القيمة سواء شرطا ذلك أم لا (سواء تساوى
الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوت فيه) أي العمل أو المال (فإن شرطا التساوى في
الربح) أي والخسران (مع تفاوت المالكين أو) شرطا (عكسه) أي المذكور بأن شرطا التفاوت
في الربح والخسران مع تساوى المالكين (لم يصح) أي الشرط والعقد لانه مخالف لموضوع الشركة ولو
شرطا زيادة في الربح للأكثر منهما مما عمل بطل العقد لفساد الشرط لكن ينفذ التصرف منه - ما
لوجود الأذن والربح والخسران على قدر المالكين كالشركة الصحيحة ولو كل منهما على الإخراج
مثل عمله في مال الآخر كالفراض الفاسد فإذا كان لأحدهما القان وللاخر الف وأجرة عمل كل
منهما مائة فثلاث عمل الأول في ماله وثلاثة على الثاني وعمل الثاني بالعكس فلا أول عليه ثلث المائة
وله على الأول ثلثها فيقع التقاض بثلاثا ويرجع على الأول بثلاثا (والشركة عقد جائز من الطرفين)
أي الجانبين (وحيث في كل واحد منهما - ما أي الشريكين فسحها) أي عقد الشركة (متى شاء)
ولو بعد الشروع في التصرف (وينعزلان عن التصرف بفسخهما) أي بفسخ كل منهما أو بفسخ
أحدهما فينعزلان معا بخلاف العزل فان وجد منه - ما معا انعزلا ولا انعزل المعزول فقط فلا
يتصرف إلا في نصيب نفسه وأما العازل فله أن يتصرف في نصيب المعزول لعدم انعزاله (ومتى
مات أحدهما أو جن أو أغمى عليه) ولو قدر أن يسير أو حجر عليه بسفه أو فلس (بطلت) أي انفسخت
(تلك الشركة) وبعد زوال سبب الفسخ ان شاء قسم وأخذ ماله وان شاء أعاد الشركة ولو بلفظ
التقرير بأن يقول قررت الشركة

* (فصل) في أحكام الوكالة وهي بفتح الواو وكسرها في اللغة التفويض أي تفويض
الشخص أمره إلى غيره (وفي الشرع) صيغة يكون فيها (تفويض شخص شيأه فعله) أي الشيء
(مما يقبل النيابة) شرعا وهو ما ليس بعبادة (إلى غيره ليفعله حال حياته) أي الشخص المفوض
(وخرج بهذا القيد) الذي هو قوله ليفعله حال حياته (الإيضاح) وهو جعل شخص غيره متصرفا
على أولاده أو في قضاء دينه بعد موته وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة ويكفي
فيها اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر كقول الموكل وكلتك في كذا ولو بكتابة (وذكر المصنف
ضابط الوكالة في قوله وكل ما جازل للناس) الموكل والوكيل (التصرف فيه بنفسه) بملك أو ولاية
(جازله أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره) ومفهوم هذه القاعدة اثنان فمفهوم الشق الأول
كل ما لا يجوز للناس أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يوكل فيه غيره ومفهوم الشق الثاني
كل ما لا يجوز للناس أن يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له أن يتوكل فيه عن غيره ويستثنى من
منطوق ضابط الموكل مسائل منها ظافر بحقه فيجوز له كسر الباب وتقب الجدار ولا يجوز له أن
يوكل فيه غيره وإن عجز عن المباشرة ومنها وكيل قادر فلا يجوز له أن يوكل فيما قدر عليه وهو لا ثق
به ومنها عدم مأذونه في التجارة وسفيه مأذونه في قبول نكاح فلا يجوز لهما أن يوكلأ غيرهما
ويستثنى من مفهوم ضابط الموكل مسائل منها الأعمى فإنه لا يجوز له التصرف في الأعيان مما
يتوقف على الرؤية ويجوز له أن يوكل فيه غيره للضرورة ومنها محرم يوكل حلالا في عقد النكاح
ليعقده بعد التحلل الثاني أو يطلق وعقد الوكيل بعد التحلل بخلاف ما لو قيد بحال الإحرام ويستثنى

من منهوم ضابط الوكيل مسائل منها المرأة تتوكل في طلاق غيرها ومنها السفية والعبد فيتوكلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لا في إيجابه مطلقا أي باذن أو غيره لانه ولاية وهما ليسا من اهلها بخلاف القبول ومنها الصبي المأمون الذي لم يجرب عليه الكذب فيتوكل في الاذن في دخول الدار واصل الهدية حتى لو كانت الصبية أمة وقالت لرجل سيدي اهداني اليك وصدقها فله التصرف فيها ولو بالاستمتاع والوطء لكن بعد الاستبراء ولو رجعت وكذبت نفسها لاثمها في ابطال حق غيرها وخرج بتكذيب نفسها ما لو كذبها السيد فيصدق في ذلك بيمينه وعليه فيكون وطء المهدي اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعواه ذلك يدعي زناها والزانية لا مهر لها ولا الحد ايضا للشبهة وينبغي ان لا حد عليها أيضا لعمها ان السيد اهداها وان الولد حرا ظنه انها ملكه ويلزمه قيمته لتفويته رقه على السيد بزعمة واما لو وافقها السيد على الشبهة كان قال اهديتها لرجل موافق لك في الاسم فظنت انه أنت فيبغي وجوب المهر. (فلا يصح من صبي أو مجنون) أو مغمى عليه أو سكران غير متعد بسكره (أن يكون) أي كل منهم (موكلا ولا وكلا) ولا من محرم في عقد نكاح حال احرامه ولا من امرأة في نكاح إيجاب وقبول واختيار للنكاح والفراق اذا سلم الزوج على أكثر من أربع ولا من فاسق في تزويج موليته لان الفسق يسلب الولاية (وشرط الموكل فيه أن يكون قابلا للنيابة) وهو كل عقد كبيع وهبة وكل حل كعتق وطلاق واقالة ورد بعب وقبض واقباض وخصومة من دعوى وجواب وان لم يرض الخصم واستيفاء عقوبة وتملك شيء مباح كاحياء واصطياد فهو للوكل ان قصده له فان قصده نفسه فقط أو أطلق فهو له أو قصدهما فهو مشترك ولو قصد واحد الا بعينه يكون للوكيل وحده فيكون القصد لا غيا (فلا يصح التوكيل) في اقرار بأن يقول لنبيه وكلتك لتفرغني لغلان بكذا فيقول الوكيل اقررت عنه بكذا أو جعلته مقرا بكذا لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن الموكل يكون مقرا بالتوكيل على الاصح لاشعاره بثبوت الحق عليه ولا في التقاط عام كوكلتك لثمة قط غني تغليبا لثابتة الولاية وهي حفظ اللقطة على شائبة الاكتساب بخلاف تملك المباح فانه يصح التوكيل فيه لانه لا ولاية فيه واما التوكيل (في عبادة) فعلى ثلاثة أقسام اما أن يكون في (بدنية) محضة كالصلاة والصوم فيمتنع التوكيل فيها (الا) في ركعتي الطواف فيجوز تبع للنسك من (الحج) والعمرة فلو أفردهما بالتوكيل لم يصح (و) اما أن يكون التوكيل في مالية محضة ك(تفرقة الزكاة مثلا) أي كتفرقة كفارة ومنذور فيجوز التوكيل فيها مطلقا ولا يجوز له أخذ شيء منها الا أن عين له الموكل قدر امنها لكن قال بعضهم يجوز لو وكيل تفرقة لحم العقيقة أن يأخذ منه قدر كفاية يوم فقط للغداء والعشاء لان العادة تتسامح بذلك واما أن يكون التوكيل في عبادة مترددة بين البدنية والمالية كالحج والعمرة فيجوز بشرط ان يكون التوكيل عن ميت أو معضوب (و) شرط الموكل فيه أيضا (ان يملكه الموكل) أي ان يملك التصرف في الموكل فيه حال التوكيل ومعنى ملكه للتصرف ان يصح منه ويقدر على انشاءه سواء كان بملك للعين أو ولاية فدخل الاب والجد بالنسبة للصبي والمجنون (فلو وكل شخصافي بيع عبد سيملكه او في طلاق امرأة سينكحها بطل) أي التوكيل الاتباع للموكل والمنكوحه ولا يشترط مناسبة التابع لمتبوعه فلو وكله في بيع عبده وطلاق من سينكحها صح كعكسه وشرطه أيضا أن يكون معلوما ولو بوجه كوكلتك في بيع أموال واعناق ارقائي فالوجه الذي هو معلوم من الاموال

فلا يصح من صبي أو مجنون
ان يكون موكلا ولا وكلا
وشرط الموكل فيه أن يكون
قابلا للنيابة فلا يصح التوكيل
في عبادة بدنية الا الحج وتفرقة
الزكاة مثلا وان يملكه الموكل
فلو وكل شخصافي بيع عبد
سيملكه او في طلاق امرأة
سينكحها بطل

خصوص كونه مالا والوجه المجهول منه انواع المال والوجه المعلوم في اعتاق الارقاء خصوص
 كونه اعتقا وجهه الجهل عدم العلم بالعدد وبكونها ذكورا أو أنثى (والوكالة) ولو يجعل (عقد جائز)
 أي غير لازم (من الطرفين) أي من جانب الموكل والوكيل (وحينئذ) أي حين اذ كانت الوكالة غير
 لازمة (لكل منهما أي الموكل والوكيل فسخها) أي الوكالة (متى شاء) ولو بعد التصرف في بعض
 الموكل فيه سواء تعلق بها حق ثالث كبيع المرهون أم لا وذلك التعلق كأن وكل الراهن في بيعه
 بعد اذن المرتهن له لتعلق الحق بثالث حينئذ وهو المرتهن فيه فسخها بالقول كأن يقول فسختها أو
 ابطنها أو يقول الموكل عزلتك أو يقول الوكيل عزلت نفسي أو نحو ذلك كرفعها وردها ولا يتوقف
 انعزال الوكيل على علمه بعزل الموكل نعم ان لزم على انعزال الوكيل ضياع المال الموكل فيه فليس له
 ان يعزل نفسه ولا يعزل (وتفسخ الوكالة) أي ينتهي حكمها (بموت أحدهما أو جنونه أو
 إعاقته) ومنه الافراق في نحو الحمي فينسخ به كل عقد جائز وبطريق كأن وكل حر يا فاسترق
 وبجبر سقه أو فاس بان وكله انسان ليشتري له شيئا بعين مال الوكيل ثم حجر على الوكيل قبل الشراء
 فينعزل لان شراؤه بماله للموكل اما قرض أو هبة وهو ممنوع منهما بصورة انعزال الموكل ان يقول
 وكلتك لتشتري لي هذه السلعة بهذا الدينار بخلافه بدينار في ذمتك فانه لا يعزل بذلك وبفسق
 وكيل أو موكل في نكاح وبفسق وكيل فقط في الايضاء لان الوصي وكيل وبزوال ملك الموكل
 عن محل التصرف ببيع أو وقف أو عن منفعة بايجار ما وكل في بيعه ومثل زوال الملك تزويج
 العبد أو الامة ورهنه نفع قبض وتعمد انكار الوكالة بلا غرض له فيه بخلاف الانكار لا خفائها
 من ظالم ولنسيان (والوكيل) ولو يجعل (أمين) فيصدق في دعوى التلف والرد على الموكل ولو بعد
 موته (وقوله فيما يقبضه) لموكله (وفيما يصرفه) من مال موكله حيث ادعى قدر الاتقا (ساقط في
 أكثر النسخ) وسقوطه أولى لانه ليس بقيود (ولا يضمن الوكيل) ما تلف في يده من مال موكله (الا
 بالتفريط فيما وكل فيه) وان لم يتعد بذلك فيضمن وان لم يأثم كان يركب الدابة أو يلبس الثوب
 نسبانا والتعبير بالتفريط أولى لانه أعم والتعدي هو الظلم ومجاوزة الحد والتفريط يطلق على
 التقصير وتضييع الشيء ومن ذلك أن يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه في محل ثم نسبته
 فالناسي مفترط لا متعمد ولا تعزل الوكالة بالتفريط فله التصرف بعده لبقاء الاذن لان الوكالة اذن
 في التصرف والامانة حكم يتفرع منها وإذا فرط في الموكل فيه كأن يركب الدابة التي يليق به سوقها
 ولم تكن جوارحاً صارت مسبباً في الضمان فلو تلف بعد ذلك ولو بغير تفريط ضمنه (ومن التفريط
 تسليمه المبيع قبل قبض غنه) ما لم يكن باذن الموكل أو باسرها كم يراه وإذا عاد اليه بعيب لم يبرأ من
 الضمان فان تلف في يده ضمن وان كان من غير تفريط ولا يتصرف فيه الا باذن جديد من الموكل
 ولو فسخ العقد السابق فله بيعه بالاذن السابق ويخرج من الضمان ومن التفريط أيضا امتناعه
 من التخلي بين الموكل وماله لغير عذر (ولا يجوز للوكيل وكالة مطلقة) أي غير مقيدة بثمن ولا بمحل
 ولا بأجل ولا بنقد (أن يبيع ويشترى الا) ببيعاً وشراءً متلبساً (بثلاثة شرائط أحدها أن يبيع) أو
 يشتري (بثمن المثل) فأكثر في البيع أو أقل في الشراء (لا بدونه) أي بأقل من ثمن المثل في البيع
 (ولا) يصح البيع بالأقل من ذلك إذا كان الأقل (بغبن فاحش وهو ما لا يحتمل) أي لا يغتفر (في
 الغالب) بخلاف اليسير فانه يغتفر فيبيع ما يساوي عشرة دراهم بتسعة منها مغتفر وبثمانية غير

(والوكالة عقد جائز) من
 الطرفين (و) حينئذ (لكل
 منهما) أي الموكل والوكيل
 (فسخها متى شاء وتفسخ)
 الوكالة (بموت أحدهما)
 أو جنونه أو إعاقته (والوكيل
 أمين) وقوله (فيما يقبضه
 وفيما يصرفه) ساقط في أكثر
 النسخ (ولا يضمن) الوكيل
 (الا بالتفريط) فيما وكل
 فيه ومن التفريط تسليمه
 المبيع قبل قبض غنه (ولا
 يجوز) للوكيل وكالة مطلقة
 (ان يبيع ويشترى الا بثلاثة
 شرائط) أحدها (أن يبيع بثمن
 المثل) لا بدونه ولا بغبن
 فاحش وهو ما لا يحتمل في
 الغالب

محتمل ويرجع في ذلك الى العرف والحاصل ان وجد راغب وباعه بأقل من الزيادة المرغوب فيها
 بغبن فاحش لا يصح البيع او بلاغب فاحش فيصح وان لم يوجد راغب فان باع بدون غبن المثل بغبن
 فاحش لم يصح والاصح (والثاني أن يكون غبن المثل نقدا) أي مقبوضا (فلا يبيع الوكيل نسيئة
 وان كان) أي الثمن المؤجل (قدر غبن المثل) بل وان كان أكثر منه ولو برهن واف لكن اذا وكله وقت
 نهب جاز له البيع نسيئة اذا حفظ به عن النهب وكذا لو قال بعه ببلد كذا وعلم ان أهله لا يشترون الا
 نسيئة (والثالث ان يكون النقد) أي غن المبيع (بنقد البلد) أي بالبيع لبلد التوكيل ان لم
 يقصد بالبيع التجارة والاجاز البيع بغير نقد البلد والمراد بنقد البلد ما يتعامل به اهله انقاد كان او
 عرضا فاذا كان أهل البلديتة عاملون بالفلوس فهي نقدها (فلو كان في البلد نقدان باع بالاغلب
 منهما) وجوب البحث خالف لم يصح البيع (فان استويا) في المعاملة (باع بالاغلب للموكل) وجوب ان
 خالف فسد البيع وكان ضامنا (فان استويا) في المعاملة ونفع الموكل (تخير) بينهما فاذا باع بهما
 معا فله المذهب الجواز (ولا يبيع) أي الوكيل (بالفلوس وان راجت رواج النقود) وهذا مبني
 على ان المراد بالنقد ما كان من الذهب والنضرة خاصة والمعتمد ان المراد به ما يتعامل به في البلد
 عادة فيشمل الفلوس والقرطاس اللذين جرت العادة بالمعاملة بهما (ولا يجوز ان يبيع الوكيل
 بعام مطلقا من نفسه ولا من ولده الصغير) فمن جعنى اللام ولا لولده المجنون أو السفيرة ولو قدر له
 الثمن ونهاه عن الزيادة لاتحاد الموجب والقابض واتحاد القابض والمقبض وانما جاز تولي الجد
 تزويج بنت ابنه ابن ابنه الآخر لان الولاية له اصله من الشرع (ولو صرح الموكل) بالاذن
 (للكيل في البيع من) نفسه ولولده (الصغير كما قاله المتولي خلافا للبغوي) نعم ان صرح له الموكل
 وقدر له الثمن ووكل الولي عن موليه من يقبل له صح البيع لانه لا ينهم في ذلك (والاصح انه يبيع
 لاييه وان علا ولا ابنه البالغ وان سفل ان لم يكن) أي الابن (سفيها ولا مجنونا) لا تنقاه النعمة
 بوجود البيع بثن المثل عليه بخلاف ما لو فوض اليه امر القضاء فولى أباه أو ابنه فلا يصح للثمة
 (فان صرح الموكل) بالاذن (بالبيع منهما) أي لاييه ولا ابنه الرشيد (صح) أي البيع (جرما)
 أي بلا خلاف والاصح ان الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع لانهم من متعاضبات
 البيع ولا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن فان سلمه قبل القبض ضمن قيمته للحيولة سواء كان
 مثليا أو متقوما وان كان الثمن أكثر من سافا فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد المعلوم
 (ولا يجوز ان يقر الوكيل على موكله) وعلى معنى عن أي بما يلزمه (فلو وكل شخصا في خصومة
 لم يملك الاقرار على الموكل) فليس له ان يقر عنه (ولا الابرا من دينه ولا الصلح عنه) فليس له ان
 يبرئ منه ولا ان يصلح عنه (وقوله الاباذنه ساقط في بعض النسخ) وسقوطه أولى لان الاصح
 انه لا يصح أن يقر الوكيل على موكله مطلقا أي سواء كان باذن أو لا (والاصح ان التوكيل في الاقرار
 لا يصح) والحاصل ان الموكل ان أتى بلفظ عني مع المضارع كأن قال وكلتك لتقر عني فلان بكذا
 كان اقرارا على الاصح أو أتى بلفظ عني مع لفظ على مع الامر كأن قال أقر عني فلان بألف له على
 كان اقرارا قطعيا وان لم يأت بهما كأن قال وكلتك لتقر فلان بكذا لم يكن اقرارا قطعيا وكذا ان
 أتى بعلي فقط كأن قال أقر له على بألف

(و) الثاني (أن يكون) غن
 المثل (نقدا) فلا يبيع الوكيل
 نسيئة وان كان قدر غن المثل
 والثالث أن يكون النقد
 (بنقد البلد) فلو كان في البلد
 نقدان باع بالاغلب منهما
 فان استويا باع بالاغلب للموكل
 فان استويا تخير ولا يبيع
 بالفلوس وان راجت رواج
 النقود (ولا يجوز ان يبيع)
 الوكيل بعام مطلقا (من
 نفسه) ولا من ولده الصغير
 ولو صرح الموكل للوكيل في
 البيع من الصغير كما قاله
 المتولي خلافا للبغوي والاصح
 انه يبيع لاييه وان على
 ولا ابنه البالغ وان سفل ان لم
 يكن سفيها ولا مجنونا فان
 صرح الموكل بالبيع منهما
 صح جرما (ولا يقر) الوكيل
 (على موكله) فلو وكل شخصا
 في خصومة لم يملك الاقرار
 على الموكل ولا الابرا من
 دينه ولا الصلح عنه وقوله
 (الاباذنه) ساقط في بعض
 النسخ والاصح ان التوكيل
 في الاقرار لا يصح
 (فصل) في أحكام
 الاقرار وهو لغة الانبات
 وشرعا اخبار بحق على المقر

أوعنده لغيره (فخرجت الشهادة لأنها اخبار بحق الغير على الغير) وخرجت الدعوى أيضا لأنها اخبار بحق له على غيره فان كان الاخبار عن محسوس كالأخبار عن أبواب المسجد الحرام عدتها كذا فرواية أو كان الاخبار عن أمر شرعي فان كان فيه الزام فحكمه والا فتقوى فلاقسام ستة واجعت الأمة على المواخذة بالاقرار ولو كان المقرها زلا أو لاعبا أو كاذبا وان كان يجوز الرجوع عنه في بعض صورته وأركانه أربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة (والمقر به) جنس واحد وهو الحق وتحتة (ضربان) أي نوعان (أحدهما حق الله تعالى) وهو ينقسم قسمين ما يسقط بالشبهة وهو ما لا يتعلق به حق الغير فيصح الرجوع فيه عن الاقرار به (كالسرقة والزنا) أي كحدهما وكحد شرب الخمر وما لا يسقط بالطريق في سقوطه وهو ما يتعلق بآدمي فلا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به لما فيه من شائبة حق الآدمي كالزكاة والكفارة بان قال على زكاة أو كفارة ثم رجع (والثاني حق الآدمي) سواء كان مالا أو عقوبة (كحد القذف لشخص فحق الله تعالى) المحض (يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) فلورجع قبل الحد سقط كاه فلو حدوه فبات ضمن بالدية لا القود لظنهم كذبه في الرجوع ولا خلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولورجع في أثناء حد فتموه فبات فلاقصاص للشبهة فان بعض الأئمة يقول بعدم صحة الرجوع عنه ويجب حصة الباقي من الدية باعتبار عدد الضربات (كان يقول من أقرب بالزنا رجعت عن هذا الاقرار أو كذبت فيه) وكان يقول من أقر بالسرقة ما سرقت من حرز مثله مثلا وكان يقول من أقر بالسكر ما سكرت وهكذا (وبسن للقر بالزنا الرجوع عنه) بل يسن له عدم الاقرار بالمرء ستر على نفسه ويتوب باطنا أي بينه وبين الله تعالى وخرج بالاقرار ما لو ثبت بالبينة فلا يصح رجوعه في ما لا يسقط بالشبهة فاذا رجع عن الاقرار بالوطء الموجب للهر والحد قبل رجوعه بالنسبة للحد لا للهرواذا أقر بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه بالنسبة لقطع يده لا لغرم المال (وحق الآدمي) المحض وغيره (لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به) لانه لا يعتبر الا انكار بعد الاقرار نعم ان صدقة المقر له في الرجوع بطل الاقرار ان لم يتعلق به حق الله تعالى فان تعلق به كالأقرار بحرية عبد ثم رجع وصدقه العبد او ادعى جارية وحكم له بها يمينه فاولدها ثم كذب نفسه وقال ليست لي وصدقته الجارية لم تبطل الحرية في الاولى ولا يحكم برق الولد في الثانية ولا ترد الجارية الى المدعى عليه في الاصح (وفرق بين هذا) أي حق الآدمي بعدم قبول الرجوع فيه (والذي قبله) وهو حق الله تعالى بقبول الرجوع فيه وذلك (بان حق الله تعالى مبني على المسامحة) أي المساهلة (وحق الآدمي مبني على المشاحة) أي الخاصة (وتفتقر صحة الاقرار) في حق الله والآدمي (الى ثلاثة شروط) وهذه هي شروط المقر (أحدها البلوغ فلا يصح اقرار الصبي ولو مرأهاقا) أي قريب الاحتمال (ولو باذن وليه) فان ادعى الصبي البلوغ بالادعاء مع الامكان بان استكمل تسع سنين صدق في ذلك ولا يخلف عليه اذا لم يكن فيه من اجهة أمر والا كطلب سهم المغازاة حلف ودعوى الصبية البلوغ بالخيف في وقت امكانه كذلك تصدق ولا تخاف نعم لو علق زوجه اطلاقها بحبضها فادعته فلا بد لوقوعه من تحليفها اذا اتهمها ولو ادعى البلوغ بالسن بان استكمل خمس عشرة سنة طوالب ببينة عليه لا مكانها وان كان غريبا ولو أطلق دعوى البلوغ فيقبل ويحمل على البلوغ بالامناء حتى لا يتوقف على بينة وهو المعتمد والبينة رجلان نعم لو شهدت أربع نسوة بولادته يوم كذا قبلت وثبت بها السن تبعا (والثاني

فخرجت الشهادة لأنها
اخبار بحق الغير على الغير
(والمقر به ضربان) أحدها
(حق الله تعالى) كالسرقة
والزنا (و) الثاني (حق
الآدمي) كحد القذف
لشخص (فحق الله تعالى
يصح الرجوع فيه عن
الاقرار به) كأن يقول
من أقرب بالزنا رجعت عن
هذا الاقرار أو كذبت فيه
وبسن للقر بالزنا الرجوع
عنه (وحق الآدمي لا يصح
الرجوع فيه عن الاقرار به)
وفرق بين هذا والذي قبله
بان حق الله تعالى مبني
على المسامحة وحق الآدمي
مبني على المشاحة (وتفتقر
صحة الاقرار الى ثلاثة
شرائط) أحدها (البلوغ)
فلا يصح اقرار الصبي ولو
مرأهاقا ولو باذن وليه (و)
الثاني

(العقل) فلا يصح اقرار
(الاختيار) فلا يصح اقرار
مكره بما أكره عليه (وان
كان) الاقرار (بمال اعتبر
فيه شرط رابع وهو الرشد)
والمراد به كون المقر مطلق
التصرف واحترز المصنف
بمال عن الاقرار بغيره
كطلاق وظهار ونحوهما
فلا يشترط في المقر بذلك
الرشد بل يصح من الشخص
السفيه (واذا أقر) الشخص
(بجهول) كقوله لفلان
على شيء (رجع) بضم أوله
(اليه) أي المقر (في بيانه)
أي المجهول فيقبل تفسيره
بكل ما يتمول وان قل كفلس
ولو فسر المجهول بما لا يتمول
لكن من جنسه كحبة
حنطة او ليس من جنسه
لكن يحل اقتناؤه كجلد
ميتة وكلب معلم وزبل قبل
تفسيره في جميع ذلك على
الاصح ومتى أقر بجهول
وامتنع من بيانه بعد ان
طوب به حبس حتى يبين
المجهول فان مات قبل
البيان طوب به الوارث
ووقف جميع التركة (ويصح
الاستثناء في الاقرار اذا
وصله به) أي وصل المقر
الاستثناء بالمستثنى منه
فان فصل بينهما بسكوت
أو كلام كثير أجنبي ضراً أما
السكوت اليسير كسكنة
تنفس فلا يضر ويشترط
أيضاً في الاستثناء أن لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه نحو زبل على عشرة ضير

العقل فلا يصح اقرار المجنون والمغمى عليه وزائل العقل بما يذرفه (كشرب دواء أو كراه على
شرب خمر) (فان لم يذرف) بان كان متعدداً (في حكمه) أي الزائل العقل (كالسكران) أي تحكم
السكران المتعدى بسكره فيقبل اقراره تغليظاً عليه (و) الثالث الاختيار فلا يصح اقرار مكره بما
أكره عليه (بغير حق) اما المكره بحق فيصح اقراره بما إذا أقر بهم وطوب بالبيان فامتنع فلقاضي
أكرهه على البيان (وان كان الاقرار بمال) أو اختصاص أو بانه تزوج (اعتبر فيه) أي الاقرار
(شرط رابع) مع ما تقدم (وهو الرشد والمراد به) أي بالرشد (كون المقر مطلق التصرف)
فيشمل الرشيد حقيقة والسفيه المهمل وهو الذي بلغ رشداً ثم يذرف ولم يحجر عليه القاضي فلا
يصح اقراره بسفيه بدين أو عين أو اتلاف مال ذم الغرم لازم له لا من جهة الاقرار بل من جهة
خطاب الوضع (واحترز المصنف بمال عن الاقرار بغيره كطلاق وظهار ونحوهما) وكذا الاقرار
بموجب عقوبة كدوقود وان عفى المقر له على مال لانه تابع لانه لا يتعلق القود بمال ابتداء (فلا
يشترط في المقر بذلك الرشد بل يصح) أي الاقرار بذلك (من الشخص السفيه) (واذا كان هذا
يصح منه فهو داخل فيما شرط بالشروط الثلاثة أولاً وانما صرح الشارح بهذا مجازاً لكلام
المصنف (واذا أقر الشخص بجهول) من كل الوجوه جنساً وقدر اوصفته (كقوله لفلان على شيء)
أو قدر اوصفة لا جنساً كقوله له مال على صح اقراره لانه اخبار عن حق سواء كان الاقرار
بالمجهول ابتداء أو جواباً للدعوى ثم (رجع بضم أوله اليه أي المقر في بيانه أي المجهول فيقبل تفسيره)
أي المجهول (بكل ما يتمول) أي يقابل بمال لكونه يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً ويسد مسداً (وان
قل كفلس) أي زيف (ولو فسر المجهول بما لا يتمول لكن من جنسه كحبة حنطة أو ايس من جنسه
لكن يحل اقتناؤه كجلد ميتة وكلب معلم) (لصيد) (وزبل قبل تفسيره في جميع ذلك على الاصح)
لانه يحرم أخذه ويجب على أخذه رده وخرج بقوله له على شيء ما لوقال له عندى شيء فانه يقبل
تفسيره بنجس لا يقتنى كخنزير لانه لا يشعر بالوجوب (ومتى أقر بجهول) كأن قال له على شيء أو كذا
(وامتنع من بيانه بعد ان طوب به) أي يبين المجهول (حبس) بعد الدعوى عند حاكم (حتى يبين
المجهول) ولو بالاكراه لا امتناع من اداء الواجب عليه (فان مات) أي المقر (قبل البيان طوب به
الوارث ووقف جميع التركة) فلا يتصرف في شيء منها لانها امر هونة رهننا شرعياً بما أقر به المورث
ولو بين الوارث بما يقبل وكذبه المقر له في انه حقه فليبين المقر له جنس حقه وقدره وليدع به
ويحلف المقر على نفيه (ويصح الاستثناء) بالاً أو احدى أخواتها (في الاقرار) وغيره (اذا وصله به
أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه) وتلفظه وأسمع به نفسه ونواه قبل فراغه من المستثنى منه
ولم يستغرق فالشروط خمسة (فان فصل بينهما) أي الاستثناء والمستثنى منه (بسكوت) طويلاً
عرفاً (أو كلام) من المقر (كثير) أو يسيراً (أجنبي ضراً) أي السكوت الطويل والكلام الأجنبي
نعم لو قال له على ألف استغفر الله المائة فانه يصح بخلاف الحمد لله وغيره فانه يضر لان الاستغفار
لنذكر قدر ما يستثنيه وهو أيضاً مناسب للمقام (أما السكوت اليسير) عرفاً (كسكنة تنفس) أو تعب
أو انقطاع صوت (فلا يضر) في صحة الاستثناء ما لم يقصده القطع (ويشترط أيضاً في الاستثناء
ان لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه) ولو تقدير (نحو زبل على عشرة الا عشرة ضراً) أي لغا
الاستثناء ونحو قوله له على ألف الا ثوباً وفسره بثوب قيمته ألف فهو من المستغرق والمستثنى من

مثبت منفى ومن منفى مثبت فلو قال له على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة الاستة الاخسة
 الاربعة الثلاثة الاثنين الا واحدا لزمه خمسة لان الاعداد المثبتة وهى الزواج ثلاثون
 والمنفية وهى الافراد خمسة وعشرون فيطرح الاقل من الاكثر فيلزم الباقي وهو خمسة ولك
 ان تخرج من الافراد فقط فتخرج الواحد من الثلاثة يبقى اثنان تخرجهما من الخمسة يبقى
 ثلاثة تخرجهما من السبعة يبقى اربعة تخرجهما من التسعة يبقى خمسة وهى اللازمة (وهو اى
 الاقرار فى حال الصحة والمرض) ولو نحوفا (سواء) فى الحكم بصحته (حتى لو اقر شخص فى صحته بدين
 لزيد وفى مرضه بدين لعمر ولم يقدم الاقرار الاول) بل يتساويان كما لو ثبتا بالبينة وكذا الواقع فى
 صحته او مرضه بدين لانسان واقروا ربه بعد موته بدين لاخر لم يقدم الاول فى الاصح لان اقرار
 الوارث كاقرار المورث لانه خليقته فكأنه اقرب بالدينين (وحينئذ فيقسم المقر به بينهما بالسوية)
 اذا اقر المقر لكل منهما ما يغنى ما اقرب به للآخر كأن اقر لزيد بألف ولعمر وبألف ولم يوجد فى
 التركة الا الف فيقسم بينهما بالسوية واما لو اقر لزيد بألف ولعمر وبالفين ولم يوجد
 الا الف فيقسم بينهما اثلاثا واما لو كان ماله يفي بهما فلا قيمة بل يأخذ كل منهما حقه كله من
 التركة بخلاف ما لو اقر لانسان بدين ولو مستغرفا وقر لاخر بعين قدم صاحبها وان لم يوجد
 غيرهما نعم للورثة تحليف المقر له انه يستحق المقر به ولا تسقط اليمين باسقاط الوارث فان نكل
 حلفوا وبطل الاقرار

فصل (فى احكام العارية وهى بتشديد الباء فى الافصح) كأنها منسوبة الى العار لان
 طلبها عار اى عيب ويقال ايضا عارة (مأخوذة من) مصدر (عار) يعبر يقال عار الفرس (اذا ذهب)
 وانفلت ويقال فرس عيار بتشديد الباء اى يعبر ههنا وههنا من نشاطه ويسمى الاسد عيارا
 لمجئته وذهابه فى طلب صيده او مأخوذة من الاعتوار اى التداول فانهم يتداولون العارية تكون
 مرة لهذا ومرة لهذا كذا يؤخذ من المختار والصحاح (وحقيقته الشرعية اباحة الانتفاع)
 بصيغة (من) اهل التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده على المتبرع اى المتطوع وفهم
 من قوله ليرده ان مؤنة رد المعار على المستعير الا ان استعار من مستأجر ورد على المالك فالمؤنة
 عليه كما لو رد عليه المكترى بخلاف مؤنة المعار فتلزم المالك لانها من حقوق الملك وأركانها
 اربعة معبر ومستعير ومعار وصيغة (وشرط المعبر صحة تبرعه) لان الاجازة تبرع باباحة المنفعة
 (وكونه) اى المعبر (مالك المنفعة ما يعبره) فيعبر مستأجر لا مستعير على الصحيح (فن لا يصح تبرعه
 كصبي ومجنون) ومحجور سفيه (لا تصح اعارته) نعم تصح اعارة الصبي والسفيه لمنفعة كل منهما
 مما لم تقابل باجرة سواء كانت الاعارة من نفسه او وليه ولذلك سئل الشهاب الرملى عن قال لولد غيره
 اقض لى كذا هل يجوز له ذلك ام لا فاجاب بانه ان كان يقابل باجرة لا يجوز والا جاز ان علم رضا
 وليه (ومن لا يملك المنفعة كاستعير لا تصح اعارته الا باذن المعير) فان كانت باذنه صححت ثم ان عين
 للمالك من يعبره خرج الاول عن العارية بمجرد الاذن والضمنان على الثانى وان لم يعينه فالاول على
 عاريتيه والضمنان باق عليه ويضمن الثانى فان رد عليه برئ وشرط المستعير صحة قبوله التبرع
 فلا يصح اعارة لصبي وله ان يستنيب من يستوفى المنفعة له كأن يركب الدابة المستعارة وكيله فى
 حاجته وشرط المعار كونه منتفعا به مع بقاء عينه فلا يجوز اعارة الاطعمة لان منفعتها فى استهلاكها

(وهو) اى الاقرار (فى حال
 الصحة والمرض سواء) حتى لو
 اقر شخص فى صحته بدين لزيد
 وفى مرضه بدين لعمر ولم
 يقدم الاقرار الاول وحينئذ
 فيقسم المقر به بينهما بالسوية
 فصل فى احكام
 العارية وهى بتشديد
 الباء فى الافصح مأخوذة
 من عار اذا ذهب وحقيقته
 الشرعية اباحة الانتفاع
 من اهل التبرع بما يحل
 الانتفاع به مع بقاء عينه
 ليرده على المتبرع وشرط
 المعبر صحة تبرعه وكونه
 مالكا لمنفعة ما يعبره فن
 لا يصح تبرعه كصبي ومجنون
 لا تصح اعارته ومن لا يملك
 المنفعة كاستعير لا تصح
 اعارته الا باذن المعير

ويكفي لفظ احدهما مع فعل الاخر على الاصح كافي اباحته الطعام ومقابل الاصح ما ذكره
 المتولى انه لا يشترط لفظ حتى لو اعطى عاريا بقية صاف لمسه تمت الاعارة وكذا الوفرش لضيافته بساطا
 مجلس عليه بخلاف بسطه لمن يجلس عليه فليس اعارة لمن جلس عليه لانه لا بد من تعيين المستعير
 انتهى (وذكر المصنف ضابط المعار) أى قاعدته (في قوله وكل ما يمكن الانتفاع) أى سهل
 (به) ولو لا (منفعة مباحة) مقصودة (مع بقاء عينه) كالعبد والثوب وغيرها (جازت اعارته)
 أى صحت وان كرهت في بعض الصور كاعارة فرع أصله كأن يكون الفرع مكتوبا ويملك أصله
 واستعارة فرع أصله لخدمته لا لترفهه (نخرج بمباحة آلة اللهو) كالزمار والطنبور (فلا
 تصح اعارتها) لان منفعتها محرمة وخرج بمقصودة النقدان للترين أو الضرب على صورتهم -
 نعم ان صرح بالترين والضرب صحت اعارته لا تخاذله هذه المنفعة مقصودة وان ضعفت (و) خرج
 (ببقاء عينه اعارة الشمعة للوقود) واعارة الصابون للغسل (فلا تصح) أى الاعارة لان الانتفاع
 بذلك يحصل بذهاب عينه (وقوله اذا كانت منافعه) أى الفوائد المستفادة من المعار (آثارا
 مخرج للنافع التى هى اعيان) والفوائد التى تستفاد من المعار قسمان اعيان كلبن الشاة
 وغمر الشجر وغير اعيان كسكنى الدار وركوب الدابة وهذا الخارج ضعيف والمعتمد عدم
 الخارج فان المعار هو الشاة لتوصلك الى ما يبيع لك وان اللبن مأخوذ بالاباحة وذلك اعارة صحيحة
 (كاعارة شاة للبنها وشجرة لثمرتها ونحو ذلك) كاعارة دراة للكتابة من مدادها (فانه) أى الاعارة
 (لا يصح) والمعتمد ان الاعارة فى ذلك صحيحة كما قال الزياى والحق ان الدر والتمر ليسا مستفادين
 بالعارية بل بالاباحة والمستعار هو الشاة لمنفعة وهى ايصالك الى ما يبيع لك فهو كما لو استعرت
 مجرى الماء فى ارض غيرك لتوصل ماءك الى ارضك (فلو قال لنخص خذ هذه الشاة فقد
 اجتهد درها) أى لبنها (ونسلمها) أى أولادها (فالاباحة صحيحة والشاة عارية) وكذلك ما قبل
 هذه الصورة على المعتمد وان لم يصرح بالاباحة لان لفظ العارية قائم مقام لفظ الاباحة فالمعنى
 علمها (وتجوز العارية) أى عقدها (مطلقا من غير تقييد بوقت ومقيد ابدية أى بوقت كاعتراك
 هذا الثوب شهرا) فلا يفترق الحال بينهما نعم المؤقتة يجوز فيها تكرير المستعير بالاستعارة
 فاذا استعار ارضا لبناء أو غراس جازله ان يبنى او يغرس مرة بعد أخرى ما لم تنقض المدة او يرجع
 المعير وفى المطلقة لا يفعل ذلك الا مرة واحدة ما لم يصرح له بالتجديد مرة بعد أخرى (وفى
 بعض النسخ وتجوز العارية مطلقة ومقيدة بجهة) وهى اولى (وللعير) والمستعير (الرجوع فى
 كل منهما) أى العارية المطلقة والمقيدة (متى شاء) لانها عقد جائز من الطرفين فتتفسخ بما
 تنفسخ به الوكالة من موت احدهما وجنونه وانعائه ونحو ذلك ويستثنى من جواز الرجوع
 مسائل منها ما اذا اعاره السيرة لصلاة الفرض فيمتنع الرجوع حتى يفرغ منه ومنها ما لو اعار
 الارض للزرع فيمتنع الرجوع حتى يبلغ او ان قلعه ان لم يقصر بتأخيرته فان قصر فله الرجوع
 حتى لو عين مدة ولم يدرك فيه الزرع لتقصير من المستعير قلعه المعير مجانا ومنها ما لو اعار كفتا لميت
 فيمتنع الرجوع بمجرد وضعه عليه وان لم يلف عليه ومنها ما اذا اعار ارضا لدفن ميت محترم فيمتنع
 الرجوع حتى ينسدرس الا عجب الذنب محافظة على حرمة الميت نعم يجوز الرجوع قبل ادلائه
 فى القبر لا بعده وان لم يوار بالتراب وذلك ان اذن له فى تكرير الدفن والا فقد انتهت العارية فلا

وذكر المصنف ضابط المعار في
 قوله (وكل ما يمكن الانتفاع به)
 منفعة مباحة (مع بقاء
 عينه جازت اعارته) نخرج
 بمباحة آلة اللهو فلا تصح
 اعارتها وببقاء عينه اعارة
 الشمعة للوقود فلا تصح
 وقوله (اذا كانت منافعه
 آثارا) مخرج للنافع التى
 هى اعيان كاعارة شاة
 للبنها وشجرة لثمرتها ونحو
 ذلك فانه لا يصح فلوقال
 لنخص خذ هذه الشاة فقد
 اجتهد درها ونسألها فالاباحة
 صحيحة والشاة عارية (وتجوز
 العارية مطلقة) من غير
 تقييد بوقت (ومقيد ابدية)
 أى بوقت كاعتراك هذا
 الثوب شهرا وفى بعض
 النسخ وتجوز العارية مطلقة
 ومقيدة بجهة وللعير الرجوع
 فى كل منهما متى شاء

يحتاج الى الرجوع ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه به ويجب على الورثة في صورة الموت وعلى الولي في صورة الجنون الرد على المعير أو وارثه حالا ولو بلا طلب منه فان اخر واضمنوا الا للعدر فلا ضمان عليهم (وهي أي العارية) بمعنى المعار (اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه مضمونة على المستعير) وان لم يفرط كتلفها باقية سماوية (بقيتها) متقومة كانت او مثلية كالخشب والحجر (يوم تلفها لا بقيتها يوم قبضها) والالزم تضمين ما نقص بالاستعمال المأذون فيه (ولا باقضى القيم) فليست كالغصب في التغليظ بتضمين أكثر القيم لوجود الاذن هنا (فان تلفت) أي العين المعارة (بالاستعمال مأذون فيه كإعارة ثوب للبسه فانسحق) أي بلى (او اعمق) أي ذهب عينه (بالاستعمال فلا ضمان) وليس من الاستعمال المأذون فيه نومه فيه ان لم تجر العادة به فيه ومثل الثوب الدابة فلا ضمان بالاستعمال مأذون فيها ولو بالتعثر من ثقل حمل مأذون فيه وبموت به وبترديد مرض تولد من الاستعمال المأذون فيه بخلاف تعثرها بانزعاج او عثورها في هذه اربوة او تعثرها لا في الاستعمال المأذون فيه او سقوطها في بئر حال السير فانه يضمن في هذه الامور ومن ذلك ما لو استعار ثورا للاستعمال في ساقية فسقط في بئرها فانه يضمنه لانه تلف في الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه

فصل (في احكام الغصب وهو لغة اخذ الشيء ظلما مجاهرة) أي معانية فخرج نحو السرقة أو اخذ الشيء ظلما فقط فدخل ذلك لغة لا شرعا (وشرعا الاستيلاء) أي القهر (على حق الغير عدوانا) أي ظلما ولو بلا قصد كأن أخذ مال غيره بظنه ماله ويدخل في الاستيلاء جلوس على فراش غيره وركوب دابته وان لم ينقلهما ثم ان كان الاستيلاء على حق الغير خفية من حرز مثله سمي سرقة او مكابرة في صحراء سمي محاربة او مجاهرة واعتمد الهرب سمي اختلاسا وان جحد ما اتهم عليه سمي خيانة (ويرجع في الاستيلاء للعرف) وهو المتعارف بين الناس بحيث لو عرض على العقول لتلقته بالقبول فما بعد في العرف استيلاء كان غصبا ومالا فلا وهذا ظاهر في العقار وأما المنقول فلا بد في اسم الغصب من نقله الا الفرش والدابة فلا يشترط نقلهما (ودخل في حق ما يصح غصبه مما ليس بمال كجلد ميتة) وزبل وكلب نافع ومما لا يتحمل كبة برمثلا ودخل فيه ايضا منفعة كقائمة من قعد في مسجد أو سوق وان لم يقعد في محله وخرج ما لا يصح الاستيلاء عليه كالخشرات والحجر غير المحترمة والساكنات العقور (وخرج بعدوان الاستيلاء بعقد) كاستيلاء الوكيل والوديع والمستأجر والمستعير والمرتهن فان الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس عدوانا والغصب اما ان يكون فيه الاثم والضمن كما اذا استولى على مال غيره المتمول عدوانا ومنه القبض بالبيع الفاسد والاثم دون الضمان كما اذا استولى على اختصاص غيره بظنه اختصاصة (ومن غصب مالا لا احد) ولو ذميا وكان باقيا (لزمه رده) فور ان لم يمنع منه مانع بنفسه ان لم يكن محجورا عليه ووليه ان كان محجورا عليه فلو كان المغصوب خيطا انحطاط به جرح حيوان له حرمة ولو ما كولا وخيف من نزع الضرر المبيع للتيميم غير الشين الفاحش في غير الآدمي لم يلزمه رده لانه يجوز أخذ مال الغير قهر الحفظ الحيوان ابتداء فأولى ان لا ينزع حتى لا ينزع من الآدمي بعد موته وان لم يستهلك لحرمة بخلاف المرتد فينزع منه

(وهي أي العارية اذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه مضمونة على المستعير بقيتها يوم تلفها) لا بقيتها يوم قبضها ولا باقضى القيم فان تلفت بالاستعمال مأذون فيه كإعارة ثوب للبسه فانسحق أو اعمق بالاستعمال فلا ضمان **فصل** في احكام الغصب وهو لغة اخذ الشيء ظلما مجاهرة وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدوانا ويرجع في الاستيلاء للعرف ودخل في حق ما يصح غصبه مما ليس بمال كجلد ميتة وخرج بعدوانا الاستيلاء بعقد (ومن غصب مالا لا احد لزمه رده)

لما لئكه ولو غرم على رده
أضعاف قيمته (و) لزمه أيضا
(اوش نقصه) ان نقص كمن
غصب ثوبا فلبسه لمونقص
من غير لبس (و) لزمه ايضا
(اجرة مثله) اما لو نقص
المغصوب برخص سعره
فلا يضمنه الغاصب على
الصحيح وفي بعض النسخ
ومن غصب مال امرئ أجبر
على رده الخ (فان تلف)
المغصوب (ضمنه) الغاصب
(بمثله ان كان له) أى
المغصوب (مثل) والاصح
أن المثل ما حصره كيل
أو وزن و جاز السلم فيه
كنحاس وقطن لاغالبية
ومعجون وذكر المصنف
ضمان المتقوم في قوله (أو)
ضمنه (بقيته ان لم يكن له
مثل) بان كان متقوما
واختلفت قيمته (أكثر
ما كانت من يوم الغصب
الى يوم التلف) والعبرة في
القيمة بالنقد الغالب فان
غلب نقدان وتساويا قال
الرافعي عين القاضى واحدا
منهما

❖ (فصل) ❖ في أحكام الشفعة
وهي بسكون الفاء وبعض
الفقهاء يضمنها ومعناها لغة
الضم

ولو بعد الخياطة ولزمه رده ان كان ينتفع به والا فلا ينزع بل تجب قيمته (لما لئكه) أى المال (ولو غرم)
أى الغاصب (على رده) أى المغصوب (أضعاف قيمته) ولو كان غير متمول كحبة بر أو كلب نافع (ولزمه
ايضا ارش نقصه) وهو ما نقص من قيمته (ان نقص) بغير رخص السعر سواء كان النقص نقص
عين كقطع يدا ونقص صفة كنسيان صنعة فلو غصب فردى نعل قيمتهما عشرة دراهم فتلفت احدهما
فصارت قيمة الباقية درهمين لزمه ثمانية مع رد الباقية (كمن غصب ثوبا فلبسه) فنقص بلبسه كحرق
وبلاء (او نقص بغير لباس) كحرق لبعضه (ولزمه ايضا اجرة مثله) أى المغصوب لمدة مكنته تحت يده
ولو لم يستوف المذمة بان لم يوجد منه استعمال (أما لو نقص المغصوب برخص سعره فلا يضمنه
الغاصب على الصحيح) أى لو رده لم يلزمه شئ اذ لم يوجد منه استعمال لبقاء المغصوب بحاله ولو
غصب ثوبا بقيته عشرة فصارت بالرخص درهما ثم لبسه فابلاه فصارت نصف درهم فردته لزمه خمسة
وهى قسط التالف من اقصى قيمته وهو نصف الثوب (وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر
برده) أى اكره على رده (الى آخره) أى آخر ما ذكره المصنف من قوله وارش نقصه وأجرة مثله
(فان تلف المغصوب) المتمول عند الغاصب بأفة أو اتلاف (ضمنه الغاصب بمثله) فى أى مكان
حل به المثل (ان كان له أى المغصوب مثل) موجود بثمن مثله فى دون مسافة القصر وبقى له قيمة
ولو بسيرة والا فبالقيمة فى مكان الغصب وزمانه فلو غصب ماء فى مفازة ثم اجتمع عند شط نهر مثلا
وجبت قيمته بالمفازة وكذا لو غصب ثوبا فى الصيف ثم اجتمع فى الشتاء ضمن قيمته فى الصيف
(والاصح ان المثل ما حصره) أى ضبطه شرعا (كيل او وزن و جاز السلم فيه) فالذى يقدر شرعا
بالكيل كالبر والذرة وبالوزن (كنحاس وقطن) وان لم ينزع حبه (لاغالبية ومعجون) وكل منهما
طيب مركب من نحو مسك وكافور وعنبر ودهن وقيل ان المثل ما حصره كيل او وزن وان لم يجز
السلم فيه كالغالبية والمعجون وقيل انه ما حصره كيل او وزن و جاز السلم فيه و جاز بيع بعضه ببعض
فيخرج العنب والرطب (وذكر المصنف ضمان) المغصوب (المتقوم فى قوله او ضمنه) أى المغصوب
(بقيته ان لم يكن له مثل بان كان متقوما واختلفت قيمته) حيوانا كان او غيره (اكثر ما كانت) أى
وجدت القيمة (من يوم الغصب الى يوم التلف) وان زاد الاكثر على دية الحر فيما لو كان المغصوب
رقيقا لتوجه الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزائد (والعبرة فى القيمة بالنقد الغالب) ان غلب نقد
واحد (فان غلب نقدان) تعين الانفع للمالك (و) ان (تساويا) فى النفع للمالك (قال الرافعي عين
القاضى واحدا منهما) أى النقدين ويضمن متقوم أتلف بلا غصب بقيته وقت تلف لانه بعده
معدوم والحاصل فى هذه المسئلة ان من غصب عينا مثلية وأتلفها يلزمه مثلها فان فقدته او وجده
بزيادة على ثمن مثله لزمه اقصى قيمة من وقت الغصب الى وقت فقد المثل فلو كان وقت الغصب
يساوى مائة ووقت الفقد يساوى مائتين وفيما بين الوقتين يساوى الفارمه الالف وقس على ذلك
واما المتقوم فيضمن باقصى قيمة من الغصب الى التلف

❖ (فصل) ❖ فى أحكام الشفعة (وهي بسكون الفاء) مع ضم الشين المجمة
(وبعض الفقهاء يضمنها) أى الفاء نقلا عن لغة (ومعناها لغة الضم) سميت الشفعة بلفظ
الشفعة لضم نصيب الشريك الى نصيبه ومحلهما فى الاصل ان يكون عقارا بين اثنين مثلا يبيع
احدهما منه لغير شريكه فيثبت لشريكه حق تلك المبيع فهاهنا مثل الثمن او قيمته فحق التمليك

فيماذكر هو مسمى الشفعة شرعا كما قال الشارح (وشرعا حق تملك) أي استحقاق تملك (قهرى) بالرفع (ينبت) أي الاستحقاق (لشريك القديم) والمالك للرقبة لا نحو موصى له بشفعة وموقوف عليه (على الشريك الحادث بسبب الشركة بالعوض الذي ملك) أي المشفوع (به) خرج بالعوض مالو ملكه بهيمة أو أراث أو نحوها فلا شفعة (وشرعت) أي الشفعة (لدفع الضرر) والأصح أن عله ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرر راحة القاسم ودفع ضرر الحاجة إلى أفراد الحصة الصائرة إلى الشفيع وهو الشريك القديم بعد القسمة من الشريك الحادث لو قسم بينه وبين القديم باستخدام المرافق التي تحدث من المشتري لولم يأخذ الشفيع بالشفعة كالمصعد والمنور والبالوعة ونحوها وقيل إن العلة دفع ضرر الشركة فيما يدوم وكل من الضررين حاصل قبل البيع ومن حق الرأغب في البيع من الشريكين أن يخلص صاحبه منهما بالبيع له فإذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه قهرا والعفو عن الشفعة أفضل ما لم يكن المشتري نادما أو مغبونا حيث لم يقسأ من تركها معصية فإن ترتب عليه ذلك كأن يكون المشتري مشهورا بالنجور فينبغي أن يكون الأخذ مستحبا بل واجبا أن تعين طريقا لدفع ما يريد المشتري من النجور وأركانها ثلاثة أخذ وهو الشريك المالك وأخذ منه وهو المشفوع منه وأخذ وهو المشفوع والصيغة انما تجب في التملك لافي الاستحقاق لانه ثابت بلا لفظ والشفعة حق التملك لا الملك (والشفعة) أي استحقاق التملك القهرى (واجبة أي ثابتة للشريك بالخلطة) أي بسبب الشركة في الأعيان (أي خلطة الشيوع) أي شيوع ملك كل من الشريكين في المشترك (دون خلطة) المنافع فلا شفعة فيها ولا تثبت الشفعة (الجوار) فلا شفعة لجار الدار ملاصقا كان أو غيره وانما تثبت الشفعة (فيما ينقسم) أي يقبل القسمة (دون ما لا ينقسم) كحمام صغير فلا شفعة فيه فإن أمكن انقسامه كحمام كبير يمكن جعله حمامين ثبتت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضا (في كل ما لا ينقل من الأرض) غير الموقوفة والمحتكرة (كالعقار وغيره) من البناء والشجر تبعاً

وشرعا حق تملك قهرى يثبت
لشريك القديم على الشريك
الحادث بسبب الشركة
بالعوض الذي ملك به
وشرعت لدفع الضرر
(والشفعة واجبة) أي ثابتة
لشريك (بالخلطة) أي خلطة
الشيوع (دون) خلطة
(الجوار) فلا شفعة لجار
الدار ملاصقا كان أو غيره
وانما تثبت الشفعة (فيما
ينقسم) أي يقبل القسمة
(دون ما لا ينقسم) كحمام
صغير فلا شفعة فيه فإن أمكن
انقسامه كحمام كبير يمكن
جعله حمامين ثبتت الشفعة
فيه (و) الشفعة ثابتة أيضا
(في كل ما لا ينقل من
الأرض) غير الموقوفة
والمحتكرة (كالعقار وغيره)
من البناء والشجر تبعاً

للارض) لا استقلالاً والحاصل ان الشفعة لا تثبت الا في أرض وحقها أو في أرض مع ما يتبعها
من كل ما يدخل في بيعها عند الاطلاق (وانما يأخذ الشفيع شقص العقار) من المشتري (بالتن
الذي وقع عليه البيع) فعلى معنى الباء أو بغيره (فان كان التن مثليا كحب وقد أخذه) أي
المشقوق (بعثله) أي التن ان تيسر المثل في دون مسافة القصر والا فبقيته (أو) كان التن
(متقوما كعبد وثوب أخذه) أي المشقوق (بقيته) أي التن وهو العبد أو الثوب (يوم البيع)
لانه وقت ثبوت الشفعة ولو بيع مثلاً شقص وغيره كثوب بثمن واحد أخذ الشفيع الشقص بقدر
حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة الثوب عشرين
أخذ الشفيع الشقص باربعة اخماس الثمن وهي مائة وستون لان قيمته أربعة اخماس مجموع
القيمتين (وهي أي الشفعة بمعنى طلبها) بان يقول اناطب الشفعة بعد علم الشفيع بالبيع على
الفور لانها حق ثبت لدفع الضرر فكان (على الفور) كالد بالغيب والحاصل ان طلب الشفعة
فوري حقيقة بان يأخذ في السبب كالسير لمحل المشتري أو للمحاکم ويقول اناطب الشفعة
أو أخذت بالشفعة وان التملك أي حصول المالك به فوري اضافي فلا يحصل المالك بمجرد الطلب
حتى توجد الشروط (وحيثئذ) أي حين اذ كانت على الفور (فليبادر الشفيع اذا علم بيع
الشقص بأخذه) أي الشقص بالشفعة بان يقول انا أخذ بالشفعة (وتكون المبادرة في طلب
الشفعة على العادة) ولو بوكيله بالطلب أو برفع الامر الى الحاكم (فلا يكاف الاسراع على
خلاف عادته بعدد) أي جرى (أو غيره) كركوب ولا يكاف الاشهاد على الطلب فلا تبطل شفيعته
بتزكه (بل الضابط في ذلك) أي طلب الشفعة (ان ماعدتوانيا) أي تقصيرا (في طلب الشفعة
اسقطها) أي اسقط حقه في الشفعة (والا فلا فان آخرها أي الشفعة) بعد العلم بالبيع بان لم يطلبها
(مع القدرة عليها) بان لم يكن له عذر (بطلت) شفيعته لتقصيره (فلو كان مريد الشفعة مريضا
مريضاً يمنع من المطالبة لا كصداع يسير) أو غائبا عن بلد المشتري (ولوسفر اقصيرا) أو محبوسا
ولو بحق (أو خائفا من عدو) على نفسه أو ماله أو عرضه (فليوكل) غيره في الطلب (ان قدر) على
التوكيل (والا فيشهد على الطلب) للشفعة (فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الاشهاد
بطل حقه في الاظهر) لتقصيره فلو كان في صلاة أو طعام أو قضاء حاجة فله الاتمام ولا يكف
قطعه (ولو قال الشفيع لم أعلم ان حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم ان لي الشفعة (وكان
ممن يخفى عليه ذلك) بان كان عاميا ولو لم يخاطب العلماء (صدق بيمينه) ويبقى حقه في الشفعة (واذا
تزوج شخص امرأة) أو خالعه (على شقص أخذه أي أخذ الشفيع) أي شريك المصدق
أو الخالع (الشقص) من المرأة في الاولى ومن الخالع زواجا كان أو غيره في الثانية (بمهر المثل
لذلك المرأة) لان البضع متقوم وقيمه مهر المثل ولو دفع لها الشقص متعة فلشريك أخذه بمتعة
مثلها لامهر مثلها لانها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها (وان كان الشفعاء جاعة) من
الشركاء (استحقوها أي الشفعة على قدر حصصهم) أي نصيبهم (من الاملاك) لا على قدر الرؤس
(فلو كان) عقارين ثلاثة (لا حدهم نصف عقار ولا ثلثه ولا اربعة اقسام) فباع صاحب النصف
حصته أخذها) أي تلك الحصة التي هي النصف (الاخران اثلاثا) فبأخذ الثاني سهمين والثالث
سهما ولو باع صاحب الثلث حصته أخذها الاخران ارباعا ولو باع صاحب السدس حصته

أخذها الآخران أخماسا فان المسائل الثلاثة تصح من ستة للتدخل بين المخرجين في المسئلة الاولى والثانية وللتباين في الثالثة وهذا بخلاف ما لو كان عبد بن ثلاثة لا حدهم نصف وللآخر ثلث ولا خرس سدس فاعتق صاحب الثالث وصاحب السدس نصيبهما معا وهم موسران بقيمة الباقي فانهما يغرمان قيمة النصف بالسوية فهذا على قدر الرأس لان العتق اتلاف وقد اشتركا فيه ولا كذلك الشفعة فان سببها الاملاك

فصل في أحكام القراض (في أحكام القراض) ويقال له المقارضة والمضاربة (وهو لغة) دفع مال لشخص لينخر فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطوا والخسران على المال وهو (مشتق من القرض وهو القطع) لان المالك قطع للعامل جزأ من ماله لينصرف فيه وجزأ من الربح (و) حقيقته (شرعا دفع المالك) أو من يقوم مقامه كالولي (مالا للعامل يعمل فيه) بالتجارة مع الصيغة (وربح المال بينهما) أي المالك والعامل واركانه ستة مالك وعامل وعمل وربح وصيغة ومال (وللقراض أربعة شروط أحدها ان يكون) عتده (على ناض أي نقد من الدراهم) الخالصة (والدنانير الخالصة) معلوم الجنس والقدر والصفة معين في يد عامل (فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي) كالحال وسوار ونحوهما (ولا) على نقد (مغشوش) نعم ان كان غشه لا يميز فيه النحاس من الفضة صح القراض عليه في الاظهر (ولا) على (عروض ومنها) أي العروض (الفلوس) لانها من النحاس ولا على مجهول الجنس أو القدر أو الصفة ولا على مبهم كاحدى الصرتين الا ان عرفت احدهما في المجلس فيصح القراض لانه حريم العقد ولا على شرط كون المال في يد غير العامل (والثاني ان يأذن رب المال) أي مالكة (للعامل في التصرف) بالتجارة (اذنا مطلقا) أي غير مقيد بنوع (فلا يجوز للمالك ان يضيق على العامل التصرف كقوله لا تشتري شيئا حتى تشاورني) فقد لا يجده حين الشراء (أو لا تشتري الا الحنطة البيضاء) الا في محل لا يندر وجودها فيه (مثلا) أي كاليافوت الاجر ولا يصح القراض لو قال على ان تشتري حنطة وتبيعها في الحال لتضيقه على العامل بطلب الفورية في الشراء والبيع ويجوز منع شراء المعين بان يقول ولا تشتري المتاع الفلاني (ثم عطف المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله هنا أو) ان يأذن (فيما أي) في مقيد (من التصرف في شيء لا ينقطع وجوده غالباً فلو شرط عليه) أي العامل (شراء شيء يندر وجوده كالتخيل البلق) جمع البلق وهو ما فيه سواد وبياض (لم يضح) لانه لا يحصل منه الربح غالباً ولو اذن فيما يعم فانقطع لم ينفسخ العقد (والثالث ان يشترط) بكسر الراء وضمة (له أي بشرط المالك للعامل) في صلب العقد (جزأ) ولو قليلا (معلوما) لهما (من الربح) بجزئيته (كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضة على هذا المال على ان لك فيه شركة أو نصيبا منه) أي المال (فسد القراض) للجهل بحصة العامل او على ان لا حدهما عشرة أو ربح نوع معين لم يصح لعدم العلم بالجزئية ولانه قد لا يربح غير العشرة أو غير ربح ذلك الصنف فيفوز أحدهما بجميع الربح فلو شرط للعامل شيئا من غير الربح لم يصح (أو على ان الربح بينهما صح) أي القراض (ويكون الربح نصفين) لانه من المعلوم ضمننا الحصة على التساوي كما لو قال هذه الدار بين زيد وعمر ومثله ما لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلاً فانه يصح لان باقيه تابع للمالك بحكم الاصل بخلاف ما لو قال له على ان لي النصف فانه لا يصح لان الربح للمالك بحكم التبعية للمالك ولم ينسب للعامل شيء منه ومتى فسد

فصل في أحكام القراض وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع وشرعا دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه وربح المال بينهما (وللقراض أربعة شروط أحدها ان يكون) عتده (على ناض أي نقد من الدراهم) الخالصة (والدنانير الخالصة) معلوم الجنس والقدر والصفة معين في يد عامل (فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي) كالحال وسوار ونحوهما (ولا) على نقد (مغشوش) نعم ان كان غشه لا يميز فيه النحاس من الفضة صح القراض عليه في الاظهر (ولا) على (عروض ومنها) أي العروض (الفلوس) لانها من النحاس ولا على مجهول الجنس أو القدر أو الصفة ولا على مبهم كاحدى الصرتين الا ان عرفت احدهما في المجلس فيصح القراض لانه حريم العقد ولا على شرط كون المال في يد غير العامل (والثاني ان يأذن رب المال) أي مالكة (للعامل في التصرف) بالتجارة (اذنا مطلقا) أي غير مقيد بنوع (فلا يجوز للمالك ان يضيق على العامل التصرف كقوله لا تشتري شيئا حتى تشاورني) فقد لا يجده حين الشراء (أو لا تشتري الا الحنطة البيضاء) الا في محل لا يندر وجودها فيه (مثلا) أي كاليافوت الاجر ولا يصح القراض لو قال على ان تشتري حنطة وتبيعها في الحال لتضيقه على العامل بطلب الفورية في الشراء والبيع ويجوز منع شراء المعين بان يقول ولا تشتري المتاع الفلاني (ثم عطف المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله هنا أو) ان يأذن (فيما أي) في مقيد (من التصرف في شيء لا ينقطع وجوده غالباً فلو شرط عليه) أي العامل (شراء شيء يندر وجوده كالتخيل البلق) جمع البلق وهو ما فيه سواد وبياض (لم يضح) لانه لا يحصل منه الربح غالباً ولو اذن فيما يعم فانقطع لم ينفسخ العقد (والثالث ان يشترط) بكسر الراء وضمة (له أي بشرط المالك للعامل) في صلب العقد (جزأ) ولو قليلا (معلوما) لهما (من الربح) بجزئيته (كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضة على هذا المال على ان لك فيه شركة أو نصيبا منه) أي المال (فسد القراض) للجهل بحصة العامل او على ان لا حدهما عشرة أو ربح نوع معين لم يصح لعدم العلم بالجزئية ولانه قد لا يربح غير العشرة أو غير ربح ذلك الصنف فيفوز أحدهما بجميع الربح فلو شرط للعامل شيئا من غير الربح لم يصح (أو على ان الربح بينهما صح) أي القراض (ويكون الربح نصفين) لانه من المعلوم ضمننا الحصة على التساوي كما لو قال هذه الدار بين زيد وعمر ومثله ما لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلاً فانه يصح لان باقيه تابع للمالك بحكم الاصل بخلاف ما لو قال له على ان لي النصف فانه لا يصح لان الربح للمالك بحكم التبعية للمالك ولم ينسب للعامل شيء منه ومتى فسد

القراض استحق العامل اجرة المثل ولو علم الفساد لانه لم يعمل بحسب ما اوقد فاته المسمى الا اذا قال المالك والربح كله لي ولو اختلفا في قدر المشرط تحالفا ورجع لاجرة المثل (والرابع ان لا يقدر القراض بمدة معلومة كقوله قارضتك سنة) سواء أسكت بعد ذلك أو وضعه التصرف بعدها كقوله ولا تصرف بعدها أو البيع أو الشراء كقوله ولا تبع بعدها أو ولا تشتري بعدها سواء ذكر ذلك متصلا أو منفصلا نعم ان قال قارضتك ولا تشتري بعد سنة صح ان كانت المدة التي فعل التجارة بعدها تنسج الشراء للاسترباح والا فلا والحاصل ان البيع يستقيم العقد في اثنين وهما ما اذا قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها أي وكان متصلا بالعقد وما اذا قال قارضتك ولا تشتري بعد سنة بخلاف ما لو اقتصر على قارضتك سنة أو زاد ولا تصرف أو قال ولا تبع بعدها أو قال بعد مدة وتراخ ولا تشتري بعدها ولو قارض شخصاً على ان يشتري الخنطة ويخزنها مدة فاذا ارتفع سعرها باعها لم يصح القراض لان الربح غير حاصل من جهة الربح (وان لا يعلق) العقد والتصرف (بشرط كقوله اذا جاء رأس الشهر قارضتك) وقوله قارضتك واذا جاء اول الشهر تصرف بخلاف الوكالة فانه يجوز فيه تعليق التصرف وعلم من امتناع التأقيت امتناع التعليق لان التوقيت أسهل منه بدليل جواز في الاجارة والمساقاة (والقراض امانة) فالمال المقارض عليه امانة في يد العامل فيقبل قوله في الرد على المالك في تلف المال وفي حصول الربح وعدمه وفي مقداره وفي شرائه لنفسه أو للقراض (وحيثئذ) أي حين اذ كان القراض امانة (لا ضمان على العامل في مال القراض الا بعدوان) أي ظلم (فيه) أو تقيط بان قصر في حفظه أو استعمله لغير جهة القراض ولوناسيا أو سافر به بلا اذن أو في البحر بلا نص أو خلط مال القراض بمال آخر فانه يضمن بواحد من ذلك (وفي بعض النسخ بالعدوان واذا حصل في مال القراض ربح بسبب تصرف العامل (وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو عيب حادث أو تلف بعد تصرف العامل فيه (جبر الخسران بالربح) سواء حصل قبله أو بعده نعم لا يجبر خسران ما أخذه المالك بعد الخسران بل الخسران موزع على المأخوذ والباقي مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم أخذ عشريين فخصتهما من الخسران ربع الخسران اذ أوزع على الثمانين خص كل عشريين خمسة والعشرون المأخوذة حصتها خمسة والستون الباقية عند العامل يخصها من الخسران خمسة عشر فالجملة خمسة وسبعون بمعنى انه اذا حصل ربح جبرنا الستين بخمسة عشر التي تخصها فيصير رأس المال خمسة وسبعين حتى لو بلغ المال ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الخمسة بينهما نصفين ان شرط المتناصفة ولو أخذ المالك بعض المال بعد ظهور ربح فالمال المأخوذ ربح ورأس مال بحسب النسبة الحاصلة من مجموعهما فلا يجبر بالربح خسر يقع بعد الأخذ مثاله المال مائة والربح عشرون ثم أخذ عشريين فسد سهواً وهو ثلاثة وثلاثون ربح وبقاها رأس مال لان الربح سدس المال فيستقر العامل المشروط له منه وهو واحد وثلاثون ان شرط له نصف الربح وهو قرض في ذمة المالك وللعامل ان يملك مما في يده قدر ذلك والباقي من الربح المأخوذ وهو ستة عشر وثلاثون رأس المال فيعود الى ثلاثة وثمانين وثلاث هذا ان أخذ بغير رضا العامل أو برضاه وضرراً بالاشاعة أو أطلاقاً فان قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح فكذلك فيملك العامل مما بيده قدر حصته على الاشاعة فان اختلف قصد ههما عمل بقصد

(و) الرابع (ان لا يقدر)
القراض (بمدة) معلومة
كقوله قارضتك سنة وان
لا يعلق بشرط كقوله اذا جاء
رأس الشهر قارضتك
والقراض امانة (و) حيثئذ
(لا ضمان على العامل) في
مال القراض (الا بعدوان)
فيه وفي بعض النسخ بالعدوان
(واذا حصل) في مال القراض
(ربح وخسران جبر الخسران
بالربح)

واعلم ان عقد القراض جائز

من الطرفين فلكل من
المالك والعامل فسخره

فصل في احكام المساقاة

(وهي لغة مشتقة من السقي
وشرعاً دفع الشخص نخلاً

او شجرة غلب لمن يتعهده

بسقي وتربية على ان له قدراً

معلوماً من ثمره (والمساقاة

جائزة على) شئتين فقط

(النخل والكرم) فلا تجوز

المساقاة على غيرها كدين

ومشمس وتصح المساقاة من

جائز التصرف لنفسه ولصبي

ومجنون بالولاية عاها ما عند

المصلحة وصيغتها ساقيتك

على هذا النخل بكذا أو سلمته

اليك لتتعهده ونحو ذلك

ويشترط قبول العامل (ولها)

أى للمساقاة (شرطان)

أحدهما (أن يقدر) ها

المالك (بمدة معلومة) كسنة

هلالية ولا يجوز تقديرها

بأدراك الثمرة في الأصح

(و) الثاني (ان يعين) المالك

(للعامل جزاً معلوماً) من

الثمره كنصفها أو ثلثها فلو

قال المالك للعامل على ان

ما فتح الله به من الثمرة يكون

بيننا صيغ وحمل على المناصفة

(ثم العمل فيها على ضربين)

أحدهما (عمل يعود نفعه

الى الثمرة) كسقي النخل

وتلقيحه بوضع شئ من طلع

الذ كور في طلع الاناث

المالك ولو أخذ المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسر رجع رأس المال للباقي بعد المأخوذ
مثاله المال مائة وأخذ منه عشرين رجع المال لثمانين (واعلم ان عقد القراض جائز من الطرفين)
أى طرفي المالك والعامل (فلكل من المالك والعامل فسخره) متى شاء ومحمل نفوذه من العامل
حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال أو ضياعه والالم ينفذ ولا ينفذ من المالك أيضاً ان ظهر
ربح لمافيه من ضياع حصة العامل

فصل في احكام المساقاة وهي لغة مشتقة (أى مأخوذة) (من السقي) بتشديد الياء
بمعنى النخل وانما أخذت منه لانه مورد ها (وشرعاً دفع الشخص) بصيغة معلومة (نخلأ أو شجرة غلب
لمن يتعهده) أى يقوم بأصلاحه (بسقي وتربية على ان له قدراً معلوماً من ثمره) واركانها ستة
عائدان وعمل وثمر وصيغة ومورد العمل (والمساقاة جائزة) أى صحيحة (على شئتين فقط النخل
والكرم) بشرط ان يكون مغروساً معينا مريباً يد عاملاً لم يبدصلاح ثمره سواء ظهر أم لا (فلا تجوز
المساقاة على غيرها) استقلالاً (كدين ومشمس) وبطخ وتفايح اقتصاراً على مورد النص ولا تصح
على غير مرثى ولا على مذهب كاحد البساتين ولا على كونه بيد غير العامل ولا على ودى يغرسه العامل
أو المالك ولا على ما بدصلاح ثمره ولو البعض في البستان الواحد لفوات أكثر الأعمال (وتصح
المساقاة من جائز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهم ما عند المصلحة وصيغتها) أى
المساقاة ان يقول المالك (ساقيتك على هذا النخل) أو على هذا العنب (بكذا) أى بنصف الثمر مثلاً
(أو) يقول (سلمته) أى هذا النخل (اليك لتتعهده) ثمانية أشهر مثلاً (ونحو ذلك) كعاملتك على
هذا البستان سنة مثلاً (ويشترط قبول العامل) لفظاً بان يقول قبلت أو نحو ذلك (ولها
أى للمساقاة) أى لصحتها (شرطان أحدهما ان يقدرها المالك) مع موافقة العامل على ذلك
(بمدة معلومة) يثر فيها الشجر غالباً بعيناً أو ظناً (كسنة هلالية) أو أكثر (ولا يجوز تقديرها
بأدراك الثمرة) أى نضجها (في الأصح) للجهل بوقته فإنه يتقدم تارة ويتأخر أخرى وقيل يصح تقدير
المدة باستواء الثمرة نظراً الى انه المقصود (والثاني ان يعين المالك للعامل جزاً معلوماً من الثمرة)
كثيراً كان أو قليلاً (كنصفها أو ثلثها) فلا يصح شرط ثمر شجرة معينة ولا شرط بكيل معلوم من
الثمره ولا يصح شرط الثمر كله لأحدهما ولا شرط شئ منه لغيرها الا لتمام أحدهما (فلو قال المالك
للعامل) ساقيتك على هذا النخل سنة (على ان ما فتح الله به من الثمرة يكون) مشتركا (بيننا صيغ
وحمل على المناصفة ثم العمل فيها) أى المساقاة (على ضربين) أى نوعين (أحدهما عمل يعود نفعه الى
الثمره) أى زيادتها أو إصلاحها وهو ما يتكرر كل سنة أى في وقت احتيج اليه (كسقي النخل وتلقيحه)
أى النخل وهو مصور (بوضع شئ من طلع الذ كور في طلع الاناث) بأن يشقق طلع الاناث ويذر
فيه شئ من طلع الذ كور وقد يستغنى بعض النخل عن الوضع المذكور كونها تحت ربح الذ كور
فجمل الهواء ربح الذ كور اليها وكتنقية مجرى الماء من طين ونحوه وإصلاح اجاجين يقف فيها الماء
حول الشجر ليشربه وتخميه حشيش وقضبان مضرة بالشجرة وكحفظ الثمر على الشجر وفي البسدر
عن السرقة والطيرو الشمس (فهو) أى العمل المذكور كله (على العامل) أى من حيث العمل واما
آلات ذلك فهي على المالك كالتنجل والفاس والمعول والابجر والحجر والطلع الذي يلقي به النخل
والهيمه التي تدور الدولاب (و) النوع (الثاني عمل يعود نفعه الى الارض) وهو الذي لا يتكرر

(فهو على العامل و) الثاني (عمل يعود نفعه الى الارض)

كنصب الدولاب وحضر

الانهار (فهو على رب المال)

ولا يجوز أن يشترط المالك

على العامل شيئا ليس من

أعمال المساقاة كحفر النهر

ويشترط انفراد العامل

بالعمل فلو شرط رب المال

عمل غلامه مع العامل

لم يصح واعلم ان عقد المساقاة

لازم من الطرفين ولو خرج

الثمر مستحقا كان أوصى بثمره

النخل المساقى عليها فله العامل

على رب المال أجرة المثل

لعمله

فصل في أحكام الاجارة

وهي بكسر الهمزة في المشهور

وحكى ضمها وهي لغة اسم

للأجرة وشراعا عقد على منفعة

معلومة مقصودة قابلة للبذل

والاباحة بعوض معلوم

وشرط كل من المؤجر والمستأجر

الرشد وعدم الإكراه وخرج

بمعلومة الجمالة وبمقصودة

استيجار تقاحه لشمها

وبقابلية للبذل منفعة البضع

فالعقد عليها لا يسمى اجارة

وبالاباحة اجارة الجوارى

للوطء وبعوض الاعارة

وبمعلوم عوض المساقاة

ولا تصح الاجارة الا بايجاب

كأجرتك وقبول كاستأجرت

وذكر المصنف ضابط

ما تصح اجارته بقوله (وكل

ما أمكن الانتفاع به مع بقاء

عينه) كاستيجار دار للسكنى

ودابة للركوب (صحت اجارته)

كل سنة (كنصب الدولاب وحضر الانهار) وبناء حيطان البستان ونصب الابواب واصلاح
 ما انهار من النهر ونحو ذلك (فهو على رب المال) اى ماله كدونه العامل (ولا يجوز ان يشترط
 المالك على العامل شيئا ليس من اعمال المساقاة كحفر النهر) فتفسد المساقاة باشتراط ذلك
 ويستحق العامل اجرة ٤٠ ماله وان علم الفساد الا ان قال المالك والثمره كلها لى فله العامل لانه
 عمل غير طامع (ويشترط انفراد العامل بالعمل) وبالبذل في الحديقة (فلو شرط رب المال عمل غلامه
 مع العامل لم يصح) ان قصد مشاركته للعامل في وضع اليد على البستان فان قصد اعانتة له صح
 والعامل أمين كافي القراض (واعلم ان عقد المساقاة لازم من الطرفين) اى طرفى العامل والمالك
 كلاجارة فلو مات العامل المعين انفسخ العقد واما المساقى في الذمة فاذا مات قبل تمام العمل قام
 وارثه مقامه فيعمل بنفسه او من ماله او من التركة ان كانت (ولو خرج الثمر مستحقا) الغير كالموصى
 له (كان اوصى بثمر النخل المساقى عليه فله العامل على رب المال أجرة المثل لعمله) لانه الذى غره
 فصل في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في المشهور وحكى ضمها (وهي
 لغة اسم للأجرة) وقد اشتهرت في العقد (وشراعا عقد) بايجاب وقبول (على منفعة معلومة مقصودة
 قابلة للبذل) اى الاعطاء (والاباحة بعوض معلوم) وسيأتى محترزات هذه القيود الستة (وشرط
 كل من المؤجر والمستأجر الرشد) اى عدم الجور ولو سلفها مهملا (وعدم الإكراه) بغير حق كالبيع
 فخرج بالمنفعة العقد على العين كالبيع (وخرج بمعلومة الجمالة) على عمل مجهول كرد العبد الا بق
 لان المنفعة فيها مجهولة وكذا القراض (و) خرج (بمقصودة استيجار تقاحه) اى واحدة (لشمها)
 لانها نافهة لا تقصد وكذلك استيجار بيع لكامة لا تتعب كقوله يا جمل يا كراث وان رجوت
 السلعة اذ لا قيمة لها فان اتعبت بتردد أو كلام فله اجرة المثل (و) خرج (بقابلية للبذل منفعة البضع)
 في النكاح (فالعقد عليها) اى على منفعة البضع (لا يسمى اجارة) بل يسمى نكاحا واخراج هذه
 الصورة انما هو بحسب الظاهر فان النكاح عقد على منفعة البضع في الظاهر واما في الحقيقة
 فهو عقد على الانتفاع فيستحق الزوج ان ينفع بالبضع ولا يستحق منفعة البضع بدليل ان
 الزوجة لو طئت بشبهة كان المهر لها لا لزوجهها فالأخراج ضرورى لاحقيق فالبضع انما دخل
 في تعريف المنفعة من حيث مطلق الانتفاع لا بقيد ملك المنفعة (و) خرج بقابلية (للاباحة اجارة
 الجوارى للوطء) لانها ليست مباحة بل هي حرام (و) خرج (بعوض الاعارة) لانها عقد على
 منفعة بلا عوض بل مجانا وكذا هبة المنافع كان وهبه منفعة داره سنة وكذا الشركة فان كذا
 من الشريكين ينفع بنصيب صاحبه لكن لا بعوض بل مجانا (و) خرج (بمعلوم عوض المساقاة)
 لانه مجهول اذ لا يعلم انه قنطار مثلا وان كان لا بد ان يكون معلوما بالجزئية كنصف الثمر وثلاثة وكذا
 الجمالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالخ بالنفقة وكذالة الكافر لتساعى قلعة بجارية منها (ولا
 تصح الاجارة الا بايجاب كأجرتك) أو أكريتك أو ملكتك منافع (وقبول كاستأجرت) أو أكرت
 أو نحو ذلك ولا يتعين لفظ الاجارة ولا فرق في ايقاع الاجارة على العين كقوله أكرتك هذا الثوب
 مثلا أو المنفعة كقوله أكرتك منفعة هذه الدار سنة مثلا ويكون ذكر المنفعة تأكيدا كقول البائع
 بعثتك عين هذه الدار ورقبتها (وذكر المصنف ضابط ما تصح اجارته بقوله وكل ما أمكن الانتفاع به)
 شرعا (مع بقاء عينه) بمدة الاجارة (كاستيجار دار للسكنى ودابة للركوب صحت اجارته) لكن نكره

اجارة مسلم لكافر عينا أو ذمة ويؤمر وجوبا بإزالة يده عن المسلم في اجارة العين بأن يؤجره لا آخر
لانه لا يجوز خدمة المسلم للكافر أبدادون اجارة الذمة كأن يقول الزمت ذمتك كذا فلا يؤمر
بالازالة فيها اذ يمكن المسلم ان يستأجر كافرا ينوب عنه في خدمة الكافر (والا فلا) أي وان لم يمكن
الاتفاع بذلك الشيء عقب العقد وعند استحقاق العين بذهاب عينه في الاستعمال فلا تنص
اجارته كاستئجار الشمعة للوقود والطعام للأكل (ولاحظة) اجارة (ما ذكر) وهو ما أمكن الاتفاع به
شرعا (شروط ذكرها بقوله اذا قدرت منفعة) في العقد (باحد أمرين اما بعادة) أي اما بتعيين مدة
يمكن بقاء العين فيها غالبا في المنفعة المجهولة القدر (كأجرتك هذه الدار سنة) وكاستأجرتك للخياطة
أول البناء شهرا (أو) بتعيين محل (عمل) في المنفعة المعلومة القدر في نفسها (كاستأجرتك لتخيط لي
هذا الثوب) فالخياطة هي العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان الثوب الذي يريد من كونه
قبضا وهو غير المفتوح أو قبضا وهو المفتوح من قدام وبين نوع الخياطة من الشلالة وهي التي
بفرزة واحدة أو النسبانية وهي التي بفرزتين والحاصل ان ما لا ينضبط بالعمل يجب التقدير فيه
بالزمن فقط وما ينضبط بالعمل يصح فيه التقدير بالزمن كأجرتك هذه الدابة لتركبها شهرا أو بمحل
العمل ككأجرتك هذه الدابة لتركبها إلى مكة واما الجمع بين الزمن ومحل العمل كأن قال
استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا النهار فلا يصح لان العمل قديتقدم وقديتأخر
ولو كان الثوب صغيرا يقطع بفرغه في اليوم ما لم يرد به هذا الجمع الاستعمال (وتجب الاجرة في
الاجارة بنفس العقد) فتملك الاجرة في الحال سواء كانت في الذمة أو عين مال أي كلما مضى زمن
على السلامة بان ان المؤجر استقر ما ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك ان قبض العين لتلف
المنفعة تحت يده أو عرضت العين عليه فامتنع لتقصيره فلا تستقر الاجرة كلها الا بمضي المدة
لحينئذ تستقر وان لم ينتفع المكثري (واطلاقتها) أي الاجارة عن الحلول والتأجيل (يقضى تعجيل
الاجرة) فتكون حالة كالثمن في البيع المطلق (الا) أي لكن (أن يشترط فيها) أي الاجرة
(التأجيل) في صلب العقد (فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ) أي حين اذ شرط التأجيل كالثمن
والحاصل ان الاجارة اما اجارة عين أو اجارة ذمة وعلى كل اما ان تكون الاجرة معينة أو في الذمة
فهذه اربعة وعلى كل اما ان يصرح بحلولها أو بتأجيلها أو يطلق فالجمله اثنا عشر فان صرح
بحلولها أو أطلق في اجارة الذمة صح وكانت حالة وان صرح بتأجيلها بافسدت الاجارة ولا فرق
في ذلك بين أن تكون الاجرة معينة أو في الذمة لانها كراس مال السلم وان صرح بحلولها أو أطلق
في اجارة العين والاجرة في الذمة صح وكانت حالة وان صرح بتأجيلها صح وكانت مؤجلة كالثمن
في الذمة وان صرح بحلولها أو أطلق في اجارة العين والاجرة معينة صح وهي حالة وان صرح
بتأجيلها فسد العقد والاجرة في اجارة الذمة لا تقبل التأجيل مطلقا سواء كانت الاجرة معينة أو في
الذمة والاجرة في اجارة العين ان كانت معينة كذلك اي لا تقبل التأجيل وان كانت في الذمة قبلته
(ولا تبطل الاجارة) سواء كانت واردة على منفعة من تبطة بالعين أو على منفعة متعلقة بالذمة (بموت
أحد المتعاقدين أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت الى انقضاء
مدتها) أي الاجارة لانها عقد لازم فلا تنسخ بالموت كالبيع (ويقوم وارث المستأجر مقامه في
استيفاء منفعة العين المؤجرة) وكذلك يقوم وارث المؤجر مقامه في أخذ الاجرة ان لم تكن قبضت

والا فلا ولصحة ما ذكر
شروط ذكرها بقوله
(اذا قدرت منفعة باحد
أمرين) اما (بعدة) كأن أجرتك
هذه الدار سنة (أو عمل)
كاستأجرتك لتخيط لي هذا
الثوب وتجب الاجرة في
الاجارة بنفس العقد
(واطلاقتها) يقضى تعجيل
الاجرة الا ان يشترط فيها
(التأجيل) فتكون
الاجرة مؤجلة حينئذ
(ولا تبطل الاجارة بموت
أحد المتعاقدين) أي المؤجر
والمستأجر ولا بموت المتعاقدين
بل تبقى الاجارة بعد الموت
الى انقضاء مدتها ويقوم
وارث المستأجر مقامه في
استيفاء منفعة العين المؤجرة

(وتبطل) الاجارة (بتلف)
 العين المستأجرة) كأنه دام
 الدار وموت الدابة المعينة
 وبطلان الاجارة بما ذكر
 بالنظر للمستقبل لا الماضي
 فلا تبطل الاجارة فيه في
 الاظهر بل يستقر قسطه
 من المسمى باعتبار أجرة المثل
 فتقوم المنفعة حال العقد
 في المدة الماضية فاذا قيل
 كذا يؤخذ بتلك النسبة من
 المسمى وما تقدم من عدم
 الانفساخ في الماضي مقيد
 بما بعد قبض العين المؤجرة
 وبعد مضي مدة لها أجرة
 والا انفسخ في المستقبل
 والماضي وتخرج بالمعينة
 ما اذا كانت الدابة المؤجرة
 في الذمة فان المؤجر اذا
 أحضرها وماتت في أثناء
 المدة فلا تنفسخ الاجارة بل
 يجب على المؤجر ابدانها واعلم
 ان يداخير على العين
 المؤجرة يدامانة (و) حيثئذ
 (لا ضمان على الاجير الا
 بعدوان) فيها كان ضرب الدابة
 فوق العادة أو أركبها شخصا
 أثقل منه

*(فصل) في احكام الجعالة
 وهي بتثليث الجيم ومعناها
 لغة ما يجعل لشخص على
 شيء يفعله وشرا التزام مطلق
 التصرف عوضا معلوما على
 عمل معين أو مجهول لمعين
 أو غيره (والجعالة جائزة)

نعم تنفسخ الاجارة بموت الاجير المعين لانه من حيث منفعة مورد العقد لا لانه عاقد أي فنيته
 جهتان كونه مورد أو كونه عاقد أو الانفساخ من الاولى لا من الثانية (وتبطل الاجارة) أي تنفسخ
 (بتلف) كل (العين المستأجرة) اجارة عين سواء كان التلف حسا (كأنه دام) كل (الدار) سواء
 هدمها المؤجر أو المستأجر أو أجنبي أو انه هدمت بنفسها (وموت الدابة المعينة) أو شرعا كأمرة
 اكثرت لخدمة مسجد مدة فحاضت فيها وخرج بذلك مال وانهدم بعض الدار فلا تنفسخ الاجارة في
 هذه الحالة لكن يثبت به الخيار (وبطلان الاجارة بما ذكر) من تلف العين (بالنظر للمستقبل لا)
 بالنظر الى (الماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر) اذا كان لمثلها أجرة لاستقراره بالقبض (بل
 يستقر قسطه) أي الماضي (من المسمى) أي المذكور في العقد من الاجرة (باعتبار أجرة المثل)
 لكل زمن بما يناسبه فاذا كانت أجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي
 وجب من المسمى ثلثه (فتقوم المنفعة) الكائنة (حال العقد) الموجودة (في المدة الماضية فاذا قيل
 كذا) أي كأن قيل أجرة المنفعة في المدة الماضية ثلاثون ربية مع كون أجرة مثل الباقي ستين ربية
 فالمجموع تسعون (يؤخذ بتلك النسبة من المسمى) فيؤخذ الثلث من المسمى وهو عشرة لان المسمى
 ثلاثون ومقابل الاظهر تنفسخ الاجارة في الماضي أيضا مساواة بين الزمانين ويسقط المسمى
 وتجب أجرة المثل لما مضى (وما تقدم من عدم الانفساخ في الماضي) على القول الاظهر (مقيد
 بما بعد قبض العين المؤجرة) حقيقة أو حكما (وبعد مضي مدة لها) أي لمثلها (أجرة والا) بان لم ترض
 مدة لمثلها أجرة (انفسخ في المستقبل والماضي) قطعاً فلا يجب القسط للماضي حيثئذ (وخرج
 بالمعينة) في الدابة التي ماتت (ما اذا كانت الدابة المؤجرة) ملتزمة (في الذمة فان المؤجر اذا حضرها)
 أي الدابة الملتزمة في الذمة وسلمها عا في ذمته (وماتت) أي تلك الدابة (في أثناء المدة فلا تنفسخ
 الاجارة) بموت تلك الدابة (بل يجب على المؤجر ابدانها) في التلف وكذا في التعيب ويجوز الابدال
 مع السلامة منها برضا المكترى لان الحق له (واعلم ان يدا الجير) سواء المعين والمشارك انفرد
 بالعمل والا (على العين المؤجرة يدامانة) سواء في مدة الاجارة وبعد ها وسواء انتفع بها فيها والا
 ومثل العين المؤجرة ما يتعلق بها بما ينتفع به معها كالجواهر ومفتاح ابوابها ويلزم المؤجر ابدال نحو
 مفتاح الغلق اذا ضاع من المستأجر ويلزم المستأجر قيمته ان فرط في تنقه ولا يضمنه ان لم يفرط
 (وحيثئذ) أي حين اذ كانت يدا الجير يدامانة (لا ضمان على الاجير) في تلف ما بيده سواء كان
 العقد صحيحا أو فاسدا (لا بعدوان) أي تفریط (فيها) أي العين المؤجرة (كأن ضرب الدابة فوق
 العادة) او نخعها بالجام فوق العادة (أو أركبها شخصا أثقل منه) أو اسكن الدار حدا أو قصارا
 دق فان لم يدق فلا ضمان

*(فصل) في احكام الجعالة وهي بتثليث الجيم) والكسر أفصح بل اقتصر الصحاح والمختار
 على الكسر وبيانه الفتح ثم الضم (ومعناها لغة ما يجعل لشخص) من العوض (على) فعل (شيئ
 يفعله) بعقداً وبغيره (وشرا التزام مطلق التصرف عوضا معلوما على عمل معين أو مجهول) عسر
 علمه كرد الضال (لمعين أو غيره) وهو العاقل كأن يقول لزيد عبدى ولك على كذا ويقول من رد
 عبدى فله على كذا ولو قال رد كذا وعلى ان ارضيك وجب أجرة المثل لاجارة فاسدة (والجعالة
 جائزة) أي صحيحة حلال واركانها اربعة عمل وجعل وصيغة وعاقدا وشرط الجاعل ان يكون مطلق

التصرف ويشترط فيها صيغة من الجاعل تدل على العمل بشرط او طلب ولا يشترط قبول العامل وان عينه الجاعل بل يكفي الاتيان بالعمل وعقد الجعالة غير لازمة (من الطرفين طرف الجاعل والمجبول له) اما الجاعل والعامل المعين فلكل منهما ما الفسخ قبل العمل وبعده هذه اربع صور واما العامل المبهمة فليس له الفسخ الا بعد الشروع في العمل فالصور خمس (وهي) اى الجعالة (ان يشترط) اى يلتزم الملتزم ولو غير المالك (في رد ضالته) مثلاً (عوضاً له) كقول مطلق التصرف من رد ضالتي فله كذا فاذا ردها) اى الضالة من المكان المعين (استحق الراد) ولو تعدد (ذلك العوض المشروط له) اى لذلك الراد فان ردها من اقرب منه فله قسطه وان ردها من ابعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها ومن مثله من جهة اخرى فله كل الجعل لمساواته للعمل المشروط مع حصول الغرض ولا بد من تسليمه المردود والا فلا جعل للعامل ولو عمل احد بقول اجنبي قال زيد من رد عبدى فله كذا فاقى كان كاذباً بلزم المالك شئ وان كان المخبر عدلاً وان كان صادقاً فان كان ثقة لزمه لترج طماعية العامل بوثوقه وان كان غير ثقة لم يستحق العامل لضعف طماعية المخبر غير الثقة ولا تقبل شهادة الاجنبي على زيد بذلك لانه متهم في ترويج قوله واعلم ان الاضافة في قول المصنف ضالته ليست قيداً كما كان كلام من الرد والضالة ليس قيداً فمثل ضالة الجاعل ضالة غيره ومثل رد الضالة غيره كالخياطة والبناء وتخليص المال من نحو ظالم او محبوس ظلماً ومثل الضالة غيرها من مال وأمتعة وغيرها كالاختصاص

فصل (في احكام المخابرة) والمزارة وكراه الارض قال محمد الرأزي في المختار والخبير الاكار والخبير النبات وفي الحديث نستحب الخبير أى نتطع النبات ونأكله والزرع طرح البذر والزرع ايضا الانبات (وهي) اى المخابرة (عمل العامل في ارض المالك ببعض ما يخرج منها) كنصف الزرع (والبذر من العامل) كأن يقول المالك له عاملك على الارض لترعها والغلة الحاصلة بينهما نصفان مثلاً (واذا دفع شخص الى رجل ارضاً) اى مكنه منها (ليزرعها) ببذر العامل او ببذر المالك (وشرط) اى المالك (له) اى العامل (جزاً) كثيراً كان او قليلاً (معلوماً) بالجزئية كالنصف والثلث والرابع (من ريعها) أى من فوائد الارض (لم يجز ذلك) أى يحرم ولا يصح روى الشيخان عن جابر انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة وروى مسلم عن ثابت بن الضحاك انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزراعة اهـ والزرع فى المخابرة للعامل لان الزرع يتبع البذر وعليه للمالك اجرة مثل الارض والزرع فى المزراعة للمالك وعليه للعامل اجرة مثل عمله وعمل دولبه وآلاته وان لم يحصل من الزرع شئ كفى القراض الفاسد (لكن النووى تبعه لابن المنذر) وهو الامام محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابورى (اختار جواز المخابرة) أى من جهة الدليل وان كان المختار من جهة المذهب عدم الجواز وفاقه الثلاثة مالك وابى حنيفة واحمد رضى الله عنهم اجمعين فاقاله النووى تبعه لابن المنذر ضعيف بل قيل انه رجح عنه (وكذا) اختار النووى (المزراعة) اى يحتمل من جهة الدليل تبعه لابن المنذر وفاقه الامام احمد (وهي) اى المزراعة (عمل العامل فى الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك) كأن يقول للعامل زراعتك على هذه الارض على ان لك نصف زرعها او ثلثه وهذا الكلام فيما اذا كانت المزراعة استقلالاً اما اذا كانت تبعاً للمساواة فسيأتى ذكرها فى كلام الشارح (وان اكراه اى) آخر (شخص) لرجل (اياها اى ارضاً بذهب او فضة) او بهما

من الطرفين طرف الجاعل والمجبول له (وهي أن يشترط فى رد ضالته عوضاً معلوماً) كقول مطلق التصرف من رد ضالتي فله كذا (فاذا ردها استحق) الراد (ذلك العوض المشروط له) * (فصل) فى احكام المخابرة * وهي عمل العامل فى ارض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل (واذا دفع) شخص (الى رجل ارضاً ليزرعها) بشرط له خراً معلوماً من ريعها لم يجز ذلك لكن النووى تبعه لابن المنذر اختار جواز المخابرة وكذا المزراعة وهي عمل العامل فى الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك (وان اكراه اى شخص) (اياها) اى ارضاً بذهب او فضة

او بغيرها كالغروض من الثياب ونحوها (او شرط) اى المالك (له) اى للعامل (طعاما) كقمح او ذرة ونحوها (معلوما) قدر او جفسا وصفة ونوعا عنده وعند المالك (مكتريا ملتزما) فى ذمته جاز (اى حل وصح ذلك الا كراه على المذهب المنصوص بل نقل بعضهم فيه الاجماع) اما لو دفع (اى المالك (لشخص) عامل (ارضا) خالية من الزرع وغيره (فيها) اى فى تلك الارض (نخل) او عنب (كثيرا) او قليل (فساقاه عليه) اى ساقى المالك العامل على النخل او العنب (وزارعه على الارض) الخالية من الزرع او التى فيها زرع لم يبد صلاحه (فتجوز هذه المزارعة تبعا للمساقاة) لكن بشروط اربعة الاول ان يتقدم لفظ المساقاة على لفظ المزارعة فى العقد والثانى ان لا يفصل بين المساقاة والمزارعة فى العقد والثالث اتحاد العامل بان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة والرابع عسرا فراد النخل او العنب بالسقى والارض الخالية بالزراعة والاصح ان المخبرة لا تجوز تبعا للمساقاة لعدم ورود ذلك (ففرع) لواء على شخص آخر دابة ليعمل عليها وما يحصل منها من اجرة ونحوها بينهما لم يصح العقد ولو قال شخص لاخر سمن هذه الشاة ولك نصفها او سمن هاتين على ان لك احدهما لم يصح ذلك واستحق اجرة المثل للنصف الذى سمنه للمالك

(فى أحكام احياء الموات) اى عمارة الارض الخربة هو مستحب ويحصل به الملك والدليل عليه اجماع من سمارواه ابو داود وغيره من احياء ارضانية فهى له ومنها مارواه النسائي وغيره من احياء ارضانية فله فيه اجر (وهو) اى الموات (كما قال الرافعى فى الشرح الصغير) على الوجيز للغزالي وهو متأخر عن الشرح الكبير المسمى بالعزير (ارض لا مالك لها) معلوم (ولا يفتفع بها أحد) فيكون من الموات ما ظهر فيه اثر ملك كغرس شجر وأساس جدران وغرز اوتاد ولم يعلم مالكة ويخرج منه الشوارع والمقابر وحريم العاصم والراجح انه ارض لا مالك لها أصلا ويساوى قول الرافعى حينئذ قول الماوردى هو الذى لم يكن عامرا ولا حريما للعاصم أى فى الاسلام فلا عبرة بالعمارة الجاهلية وقال الزركشى وبقاع الارض اما ملوكة كالمملوكة ببيع وهبة ونحوها واما محبوسة على الحقوق العامة كالشوارع والاقواف العامة كالمساجد والربط التى ليست لجماعة مخصوصة أو على الحقوق الخاصة كحريم العاصم والربط التى وقفت على طائفة مخصوصة واما منفكة عنها ما وهى الموات (واحياء الموات جائز) أى خلال صحيح بل هو مستحب (بشرطين) أحدهما ان يكون المحي مسلما) ولو غريم مكلف اذا كانت الارض ببلاد الاسلام ولو بالحرم ما عدا عرفه ومن دلفة ومنى فلا يجوز احيائها ولا تملكه به على الاصح لتعلق حق الوقوف والمبيت بها (فيسن له) أى المسلم (احياء الارض الميعة سواء اذن له الامام أم لا اللهم) وهذه كلمة يوثق بها لاستبعاد ما بعدها فكأنه يستعين عليه بالله (الا ان يتعلق بالموات حق كان حيا الامام قطعة منه) أى الموات أى منع السلطان الناس من الرعى فى تلك الارض وخلاها لئلا تضر الجزية والنهى والصدقة ونعم ضالة ونعم انسان ضعيف عن الذهاب لطلب الرعى (واحيائها) أى تلك القطعة (شخص فلا يملكها الا باذن الامام فى الاصح) ويكون اذنه نقضا للمحى (اما الذى والمعاهد والمستأمن) وكذا غيرهم من الكفار (فليس لهم الاحياء) ببلادنا (ولو اذن لهم الامام) لان الحق للمسلمين ولا يقطع حقهم اذن الامام (والثانى ان تكون الارض) التى تملك بالاحياء (خرة) أى خالصة من الملكية وهى التى (لم يجز عليها ملك) لاحد أى لم يعلم انه جرى عليها ملك (لمسلم)

أو شرط له طعاما معلوما فى ذمته جاز) أما لو دفع لشخص أرضا فيها نخل كثير أو قليل فساقاه عليه وزارعه على الارض فتجوز هذه المزارعة تبعا للمساقاة
فصل فى أحكام احياء الموات وهو كما قال الرافعى فى الشرح الصغير ارض لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد (واحياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون المحي مسلما) فيسن له احياء الارض الميعة سواء اذن له الامام أم لا اللهم الا أن يتعلق بالموات حق كان حيا الا امام قطعة منه و احيائها شخص فلا يملكها الا باذن الامام فى الاصح أما الذى والمعاهد والمستأمن فليس لهم الاحياء ولو اذن لهم الامام (و) الثانى (ان تكون الارض حرة لم يجز عليها ملك لمسلم)

وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام المصنف أن ١٨٥ ما كان معمورا وهو الآن خراب فهو مالكة ان

عرف مسلما كان أو ذميا ولا
يملك هذا الخراب بالاحياء
فان لم يعرف مالكة والعمارة
اسلامية فهذا المعمور مال
ضائع أمره لرأى الامام
في حفظه أو بيعه وحفظ
ثمنه وان كان المعمور جاهليا
ملك بالاحياء (وصفة الاحياء
ما كان في العادة عمارة
للحجي) ويختلف هذا
 باختلاف الغرض الذي
 يقصده الحجي فان أراد الحجي
احياء الموات مسكنا اشترط
فيه تحويط البقعة ببناء
حيطانها بمجارح به عادة
ذلك المكان من آجر أو حجر
أو قصب واشترط أيضا
سقف بعضها ونصب باب
وان أراد الحجي احياء الموات
زربية دواب فيمكنه تحويط
دون تحويط السككني
ولا يشترط السقف وان
أراد احياء الموات مزرعة
فيجمع التراب حولها
ويسوى الأرض بكسح
مستعل فيها وطم منخفض
وترتيب ماء لها بشق ساقية
من بئر أو حفر قناة فان
كفاها المطر المعتدل لم يحتج
 لترتيب الماء على الصحيح
وان أراد الحجي احياء
الموات بستانا فيجمع التراب
والتحويط حول أرض
البستان ان جرت به عادة

ولا لغيره الا جاهليا لم يعرف (وفي بعض النسخ ان تكون الأرض حرة) أي بلا زيادة (والمراد من)
مفهوم (كلام المصنف ان ما كان معمورا) في الاصل (وهو الآن خراب فهو مالكة) أولوارثه
من بعده (ان عرف) أي المالك (مسلما كان أو ذميا) أو مؤمنا أو معاهدا الا حريا (ولا يملك هذا
الخراب بالاحياء) لانه ليس من الموات (فان لم يعرف مالكة والعمارة اسلامية) بان كانت بعد
البعثة (فهذا المعمور) الذي هو الآن خراب (مال ضائع أمره لرأى الامام في حفظه) بلا بيع
(أو بيعه وحفظ ثمنه) الى ظهور مالكة أو اقتراض ثمنه على بيت المال الى ان يظهر مالكة بان
يجعله في بيت المال قرضا عليه فهو قرض حكيم وهذا كله ان رجى ظهور مالكة فان ايسر من
ظهوره فهو ملك لبيت المال يتصرف فيه الامام كيف يشاء (وان كان المعمور جاهليا) بان كان قبل
البعثة (ملك بالاحياء) لانه من الموات كالزراي والحاصل انه اذا جرى على الأرض ملك مسلم
ان عرف فهي له والا فالضائع وان جرى عليها ملك كافر فان عرف فهي له وان لم يعرف فان
كان جاهليا ملك بالاحياء والا فالضائع فالاقسام خمسة (وصفة الاحياء) أي كيفية الاحياء التي
يثبت بها الملك شرعا (ما كان في العادة عمارة للحجي ويختلف هذا) أي الذي وجد في العادة
(باختلاف الغرض الذي يقصده الحجي) وضابط الاحياء ان يهيئ الأرض لما يريد منها من
المسكن والزربية والمزرعة والبستان (فان أراد الحجي احياء الموات مسكنا اشترط فيه) ثلاثة أشياء
(تحويط البقعة ببناء حيطانها بمجارح به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب) أو خشب أو لبن
(واشترط أيضا سقف بعضها) أي البقعة (ونصب باب) ليهيئها للسكني وفي تعليق الباب وجه انه
لا يشترط لانه للحفظ والسكني لا يتوقف عليه (وان أراد الحجي احياء الموات زربية دواب)
أو غيرها كثمار وغلل (فيكفي) فيها أمران (تحويط) بالبناء (دون تحويط السككني) وتركيب
الباب (ولا يشترط السقف) ان لم تجر العادة بتظليل محل منها للدواب مثلا والا فلا بد منه ولا يكفي
نصب سقف وهو جريد النخل أو أحجار من غير بناء (وان أراد احياء الموات مزرعة) اشترط فيها
ثلاثة أشياء (فيجمع التراب حولها) لينفصل المحيض عن غيره وفي معنى التراب قصب وحجروشوك
ولا حاجة الى تحويط ويسوى الأرض بكسح مستعل) أي بسبب ازالته (وضم منخفض) أي
ملئه بالتراب ولا بد من حرثها وتلين ترابها ان لم تزرع الاباء (وترتيب ماء) أي تهيئته (لها بشق
ساقية من بئر) أو حفر قناة (ان لم يكفها المطر المعتدل) فان كفاها المطر المعتدل لم يحتج لترتيب
الماء على الصحيح (ومن ذلك أرض الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها ويكفيها المطر المعتدل فتملك
بجمع التراب حولها وتسويتها وحرثها) (وان أراد الحجي احياء الموات بستانا) اشترط فيه ثلاثة
اشياء (بجمع التراب) حول الأرض ان لم تجر العادة بالتحويط (والتحويط حول أرض البستان
ان جرت به عادة) فاحدهذين كاف (ويشترط مع ذلك) أي المذكور من أحد الأمرين (الغرس)
أي غرس قدر من الشجر بحيث يسمى بستانا ولا يشترط غرس كله ولا تكفي شجرة ولا شجرتان
في المكان الواسع (على المذهب) وذلك ليقع على الأرض اسم البستان وبهذا فارق المزرعة
في عدم اشتراط الزرع فيها لان اسم المزرعة يقع على الأرض قبل الزرع واسم البستان لا يطلق
عليها قبل الغرس (واعلم ان الماء المختص بشخص) للملك له أولا ارتفاعه به بان حفر بئرا عوات
لارتفاعه به مدة اقامته هناك فانه ينتفع به حتى يرتحل (لا يجب بذله) أي دفعه من غير عوض

ويشترط مع ذلك الغرس على المذهب واعلم ان الماء المختص بشخص لا يجب بذله

توشيح

(لماشية غيره مطلقا) أى على سبيل الإطلاق بل بالشروط الآتية كما قال (واغنا يجب بذل الماء) أى التمكين منه والتخليه بينه وبين طالبه (بثلاثة شرائط) بل بستة وخرج بالماء الدلو ونحوه والكلال فلا يجب بذل ذلك ولا يجب استقاء الماء للطالب (أحدها أن يفضل عن حاجته) أى (أن يفضل عن حاجته) أى صاحب الماء فإن لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثانى (أن يحتاج إليه غيره) (أما لنفسه أو لهيئته) هذا إذا كان هناك كلال ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه الأبقى الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره (و) الثالث (أن يكون) الماء فى مقره وهو (مما يختلف فى بئراوعين) فإذا أخذ هذا الماء فى أناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها البئر أن لم يتضرر صاحب الماء فى زرع أو ماشيته فإن تضرر (أى صاحب الماء) (بورودها) أى ماشية الغير كقطيعها فى الزرع والماشية (منعت) أى تلك الماشية (منه) أى من حضورها البئر (واستقى) جوازها (لها) أى الماشية (الرعاة) بآناء بان ينقلوه لها) كما قاله الماوردى وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح) وان صح بيع الطعام للضرر للنهي عن بيع فضل الماء واه مسلم ولان الطعام يتقوّل والرابع ان لا يجد مالك الماشية عند الكلالة ماء مباحا كالعيون السائحة على وجه الارض والان اروا لا فلا يجب بذل مائه وقد نظم المدابغى هذه الشروط بقوله
 وواجب بذلك للماء الفاضل * لحرممة الروح بلامقابل
 ان كان فى بئر ونحوها وشم * كلاباح قدرعاه المحترم
 ولم يكن ماء مباح والضرر * قد اتقى من صاحب الما فى الشجر
 فصل (فى أحكام الوقف) والدليل عليه قبل الاجماع قوله تعالى ان تناولوا البرحتى تنفقوا مما تحبون فان أباطلحة رضى الله عنه لما سمع هذه الآية رغب فى وقف بيرحاء وكانت أحب أمواله اليه وهى حديقة مشهورة فى المدينة الشريفة (وهو لغة الحبس وشرعا حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) فى الحال أو فى المال (مع بقاء عينه) ولو مدة قصيرة أقلها زمن يقابل باجرة

لماشية غيره مطلقا
 (و) اغنا (يجب بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها (أن يفضل عن حاجته) أى صاحب الماء فإن لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره (و) الثانى (أن يحتاج إليه غيره) (أما لنفسه أو لهيئته) هذا إذا كان هناك كلال ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه الأبقى الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره (و) الثالث (أن يكون) الماء فى مقره وهو (مما يختلف فى بئراوعين) فإذا أخذ هذا الماء فى أناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية من حضورها البئر أن لم يتضرر صاحب الماء فى زرع أو ماشيته فإن تضرر (أى صاحب الماء) (بورودها) أى ماشية الغير كقطيعها فى الزرع والماشية (منعت) أى تلك الماشية (منه) أى من حضورها البئر (واستقى) جوازها (لها) أى الماشية (الرعاة) بآناء بان ينقلوه لها) كما قاله الماوردى وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على الصحيح) وان صح بيع الطعام للضرر للنهي عن بيع فضل الماء واه مسلم ولان الطعام يتقوّل والرابع ان لا يجد مالك الماشية عند الكلالة ماء مباحا كالعيون السائحة على وجه الارض والان اروا لا فلا يجب بذل مائه وقد نظم المدابغى هذه الشروط بقوله
 وواجب بذلك للماء الفاضل * لحرممة الروح بلامقابل
 ان كان فى بئر ونحوها وشم * كلاباح قدرعاه المحترم
 ولم يكن ماء مباح والضرر * قد اتقى من صاحب الما فى الشجر
 فصل (فى أحكام الوقف) والدليل عليه قبل الاجماع قوله تعالى ان تناولوا البرحتى تنفقوا مما تحبون فان أباطلحة رضى الله عنه لما سمع هذه الآية رغب فى وقف بيرحاء وكانت أحب أمواله اليه وهى حديقة مشهورة فى المدينة الشريفة (وهو لغة الحبس وشرعا حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) فى الحال أو فى المال (مع بقاء عينه) ولو مدة قصيرة أقلها زمن يقابل باجرة

وقطع التصرف فيه
على أن يصرف في جهة
خير تقربا إلى الله تعالى
وشرط الواقف صحة عبارته
وأهلية التبرع (والوقف
جائز بثلاثة شرائط) وفي
بعض النسخ والوقف جائز
وله ثلاثة شروط أحدها
(أن يكون) الموقوف (مما
ينتفع به مع بقاء عينه)
ويكون الانتفاع مباحا
مقصودا فلا يصح وقف آلة
الله - ولا وقف دراهم
للزينة ولا يشترط النفع
في الحال فيصح وقف عبد
وبحش صغيرين وأما الذي
لا تبقى عينه كقطعوم
وربحان فلا يصح وقفه
(و) الثاني (أن يكون)
الوقف (على أصل موجود
وفرع لا ينقطع) فخرج
الوقف على من سيولد
للووقف ثم على الفقراء
ويسمى هذا منقطع الأول
فإن لم يقل ثم الفقراء كان
منقطع الأول والاخر
وقوله لا ينقطع احتراز عن
الوقف المنقطع الاخر
كقوله وقف هذا على زيد
ثم نسله ولم يزد على ذلك
وفيه طريقان أحدهما أنه
باطل فنقطع الأول وهو
الذي مشى عليه المصنف
ليكن الراجح الصحة

لأوجر (وقطع التصرف فيه) أي المال المعين ويكون الحبس (على أن يصرف في جهة خير) أي
مأعدا الحرام (تقربا إلى الله تعالى) وإن لم يظهر فيه قصد القرية كالوقف على الأغنياء ويشترط
بيان المصروف وهو الموقوف عليه فإن لم يبينه لم يصح الوقف وأركانه أربعة واقف وموقوف
وموقوف عليه وصيغة (وشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع) فلا يصح وقف الصبي
والمجنون لعدم صحة عبارته - ما ولا وقف مكروه ومكاتب ومحجور عليه ولو بفاس ولو بمشاوره ولديه
لعدم أهلية التبرع فيمن ذكر (والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب (بثلاثة شرائط) وفي بعض
النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط أحدها أن يكون الموقوف مما ينتفع به (ولوما لا) (مع بقاء
عينه) عينه ما عينا مملوك كالواقف قابل للنقل وإن لم يره الواقف فيصح وقفه لا على ويصح وقف
المغضوب من مالكه وإن عجز عن انتزاعه (ويكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح) وقف منفعة
لأنها ليست بعين ولا مافي الذمة ولا أحد عبدي لعدم تعيينه - ما ولا مالا يملك الواقف ككثري
وموصى بمنفعته له وحر بأن يقول أوقف نفسي على زيد أو أوقف ولدي وكتب ولو معلما
ولا يصح وقف مس تولدة ومكاتب كتابة صحيحة لأنها لا يقبلان النقل ولا يصح (وقف آلة الله)
كدربكة وزمارة لأن آلة الله ومحرمه وجميع الطبول جائزة إلا الدربة وجميع المزامير حرام إلا
النغير وعند الإمام مالك الطبول حرام إلا في الزواج لشهرته بخلاف الختان فيحرم فيه الطبل لعدم
شهرته (ولا) يصح (وقف دراهم للزينة) أولا لا تجار فيها وصرف ربحها للفقراء لأن الزينة غير
مقصودة ولأن التجار ليس بعين (ولا يشترط النفع في الحال فيصح وقف عبد وبحش صغيرين)
بخلاف نحو الجمار الزمن الذي لا يرجي برؤه فإنه لا يصح وقفه لأنه لا يمكن الانتفاع به (وأما الذي
لا تبقى عينه كقطعوم) (لا) كل (وربحان) منقطع للشم (فلا يصح وقفه) لأن الانتفاع بذلك مع ذهاب
عينه وفوتها وأما الربحان المزروع فيصح وقفه لأنه يدوم والمراد الدوام النسبي ودوام كل شيء
بحسبه وكل ما يدوم يصح وقفه كسك أن لم يرد لا كل وعنبر للشم لا للبخور به وربحان مزروع
للشم لا للآل كل والمراد بالربحان كل نبت غرض طيب الرائحة كالورد (والثاني أن يكون الوقف
على) أحد الأمرين إما على (أصل موجود) أي على موقوف عليه معين ولو جماعة وشرط قبوله
فورا بخلاف الجهة كالمساجد والعلماء (و) إما على (فرع لا ينقطع) أي غير معين أي شرط الوقف
أما كون الموقوف عليه معيناً أو كونه غير معين وهذا هو المعتمد (فخرج الوقف على من سيولد
للووقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الأول) وهو باطل على المذهب (فإن لم يقل ثم الفقراء)
بل اقتصر على قوله وقفته على من سيولد (كان منقطع الأول والاخر) وهو باطل بالأولى كما
لواقتصر على قوله وقفته كذا فإنه باطل في الظاهر لعدم ذكر مصرفه (وقوله لا ينقطع احتراز عن
الوقف المنقطع الاخر كقوله وقف هذا على زيد ثم نسله) أي أولاده الذكور والإناث (ولم يزد
على ذلك) أي القول (وفيه) أي المنقطع الاخر (طريقان) لا صحاب في حكاية المذهب (أحدهما
أنه باطل) لا لقطع الاخر (كمنقطع الأول) فيعود الموقوف مملوكا للواقف أو لورثته إن مات
(وهو الذي مشى عليه المصنف لكن الراجح الصحة) وأن الموقوف يبقى وقفا ومصرفه وقت
انقراض المذكور أقرب الناس إلى الواقف رجلا لا أرثافي الاظهر ويختص بفقراء قرابة الرحم
لما في ذلك من صلة الرحم فيقدم ابن البنت على ابن العم والقول الثالث أن كان الموقوف حيوانا

صح الوقف اذ مصير الحيوان على الهلاك فقديم لك قبل الموقوف عليه بخلاف العقار ومثل منقطع
الاخر منقطع الوسط كقوله وقفت هذا على أولادى ثم رجل ثم الفقراء فالذهب صحت
و يصرف بعد الاول فيه مصرف منقطع الاخر وهذا التقرير من الشارح مبنى على ان معنى قول
المصنف وفرع لا يقطع ان يكون الموقوف عليه دائماً ومعنى قوله أصل موجود ان يكون متحققاً
عند الوقف فيكون قوله لا يقطع تفسيراً لقوله فرع وقوله موجود تفسيراً لأصل وعلى هذا التقرير
يكونان شرطين بخلاف التقرير الاول فانهم ما يكونان شرطاً واحداً الا انه مراد بين أمرين كما مر
(والثالث ان لا يكون الوقف في محذور بظاه مشالة أى) على (محرم فلا يصح الوقف على عمارة
كنيسة للتعبد) أى لعبادة النصارى وخروج بقوله للتعبد ما لو كانت الكنيسة لنزول المارين علمها
فالوقف صحيح والوقف على التزيين غير صحيح وان كان مكرهاً لانه لا يبق وفيه ضرر على المصلى
لا ذهابه الخشوع بخلاف الوقف على الستور ولو حرير افانه يصح وان كان حراماً كما نقل عن
الزيادى (وأفهم كلام المصنف) حيث نفي الحرمة فقط (انه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية
بل) يشترط (انتفاء المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء) في
الزكاة (أولاً كالوقف على الاغنياء) في الزكاة والوقف في نفسه قرينة ولو على الاغنياء اذ في كل
كبد رتبة أحر لكن الوقف على الاغنياء لا يظهر فيه قصد القرية (ويشترط في الوقف ان لا يكون
مؤقتاً كوقف هذا سنة) فلا يصح ما لم يعقبه بمصرف آخر فان اعقبه بمصرف آخر كوقف هذا
على زينة سنة ثم الفقراء صح (وان لا يكون معلقاً كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا) فلا
يصح الوقف الا اذا ضاهى التحرير كقوله جعلت هذا مسجداً اذا جاء رمضان فيصح ولا يصير
مسجداً الا اذا جاء رمضان والا ان علق الوقف بالموت فيصح كقوله وقفت دارى بعد موتى على
الفقراء وكذا التأقيت فان الوقف يصح به اذا ضاهى التحرير في انفسكاكه من اختصاص
الادمين كالقبرة والمسجد والرباط كقوله جعلت هذا مسجداً سنة أو رباطاً سنة فانه يصح مؤبداً
ويبلغ التأقيت كما لو ذكر شرطاً فاسداً كما لو قال وقفت هذا المكان مسجداً بشرط ان يبيت
فيه الجنب أو الحائض ومعنى مضاهاة التحرير ان منفعة لا يملكها أحد بخلاف مال الوقف داره
على زينة سنة مثلاً فانه ينفع بمنفعته في تلك المدة ولو قال وقفت على الفقراء ألف سنة مثلاً صح
الوقف (وهو أى الوقف) من حيث صرف غلته والاستحقاق مبنى (على) اتباع (ما شرط الواقف
فيه) أى الوقف من الصيغة سواء أقلنا الملك في الموقوف للواقف لانه انما أزال الملك عن فوائده
وهو مذهب مالك أم للموقوف عليه وهو مذهب الامام أحمد والقولان ضعيفان في مذهبنا أم لله
تعالى بمعنى ان الوقف ينفك عن اختصاص الادمين وهو الاظهر لان شرط الواقف كنص
الشارع فلا يجوز العمل بخلافه رعاية لغرضه وعمل بشرطه (من تقديم لبعض الموقوف عليهم) في
أصل الاستحقاق (كوقف على أولادى الاورع منهم) وهو من يتقى الشبهات وان زاد الحلال
على كفايته أو تقديم لبعض الموقوف عليهم على بعض فى شئ من مال الوقف أو منفعته كقوله وقفت
هذا البيت على أولادى بشرط ان يقدم الاورع بالطبقة العليا أو بسكانها (أو تأخير) لبعض
الموقوف عليهم عن بعض (كوقف على أولادى فاذا انقرضوا) أى ماتوا ولم يبق منهم أحد (فعلى
أولادهم) وهذا في الحقيقة مثال للترتيب وهو مستلزم للتقديم والتأخير (أو تسوية) في لفظ

(و) الثالث (أن لا يكون)
الوقف (في محذور) بظاه
مشالة أى محرم فلا يصح
الوقف على عمارة كنيسة
للتعبد وأفهم كلام المصنف
انه لا يشترط في الوقف
ظهور قصد القرية بل انتفاء
المعصية سواء وجد في الوقف
ظهور قصد القرية كالوقف
على الفقراء أولاً كالوقف
على الاغنياء ويشترط في
الوقف أن لا يكون مؤقتاً
كوقف هذا سنة وأن
لا يكون معلقاً كقوله اذا
جاء رأس الشهر فقد وقفت
كذا (وهو) أى الوقف (على)
ما شرط الواقف (فيه) (من)
تقديم) لبعض الموقوف
عليهم كوقف على أولادى
الاورع منهم (أو تأخير)
كوقف على أولادى فاذا
انقرضوا فعلى أولادهم
(أو تسوية)

الواقف (كوقفت على أولادى بالسوية بين ذكورهم واناثم) وكذا الاطلاق في اللفظ فانه يقتضى التسوية في أصل الاعطاء وفي المقدار بين جميع أفراد الاولاد وأولادهم ذكورهم واناثم كقوله وقفت هذا على أولادى وأولادهم فیسوی بین الجميع في ذلك وان زاد على ذلك ما تناسلوا أو بطناً بعد بطن اذا المرز بدلتهم في النسل لا لترتيب ولو اختلفوا في انه وقف ترتيباً أو تسوية ولم يعلم شرط الواقف صدق من هو في يده من ناظر أو غيره والا حلفوا قسم بينهم (أو تفضيل) لبعض الموقوف عليهم على بعض كقوله وقفت هذا على زيد وعمر بشرط ان يصرف لزيد مائة ولعمر وخمسون أو تفضيل (لبعض الاولاد على بعض كوقفت على أولادى للذكور منهم مثل حظ الانثيين) وخاتمة * ونفقة الموقوف ومونة تجهيزه اذا مات وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والا فن منافع الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فاذا انقطعت منافعها فالنفقة ومونة التجهيز لا العمارة في بيت المال واذا شرط الواقف نظره لنفسه أو لغيره اتبع شرطه والا فهو لقاضى بلد الوقف من حيث اجارته وحفظه ونحوهما ولقاضى بلد الموقوف عليه من حيث قسمة الغلة كافي مال اليتيم وليس لاحد العاضيين فعل ما ليس له ويجوز لاهل الوقف المهاجرة لا قسمته ولو افراراً ولا تغييره كجعل البستان داراً وعكسه ما لم يشترط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بحسبها قال السبكي والذي اراه تغييرها في غيرها ولكن بثلاثة شروط ان يكون بسير الا يغير مسماه وان لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقله من جانب الى آخر وان يكون فيه مصلحة للوقف

فصل * (في أحكام الهبة) بكسر الهاء مصدر وهب يهب كوهب بفتح الهاء وهو شامل للصدقة والهبة والحاصل انه ان ملك شيئاً لاجل الثواب مع صيغة كان هبة وصدقة وان ملك بصدق الا كرام مع صيغة كان هبة وهبة وان ملك لاجل الثواب ولا الا كرام بصيغة كان هبة فقط وان ملك لاجل الثواب من غير صيغة كان صدقة فقط وان ملك لاجل الا كرام من غير صيغة كان هدية فقط فبين الثلاثة عموم وخصوص من وجه وخرج بذلك الهدية للظلمة ورشوة القاضى وما يعطى للشاعر خوفاً من هجوه قال بعضهم ست كلمات جوهرية لا يحويها الا العقول الزكية أصل المحبة الهدية وأصل البغضة الاسبية وأصل القرب الامانة وأصل البعد الخيانة وأصل زوال التمتع البطر وأصل العفة غض البصر (وهى) أى الهبة (لغة مأخوذة من هبوب الريح) أى ضروره لان الهبة ترم من يد الواهب الى يد الموهوب له (ويجوز ان تكون) أى الهبة مأخوذة (من) مصدر (هب من نومه اذا استيقظ فكأن فاعلها) أى الهبة (استيقظ) من غفلة (للا حسان) وفعل الخير وهذا مبنى على ان الهبة مضاعف وان كان كذلك فصدره هبوب وهيب والظاهر ان الهبة ليس بمضاعف بل هو مثال كعدة يقال وهب يهب وهباً وهبة كما مر (وهى) أى الهبة (في الشرع تملك) لتطوع (منجز مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو) كان ذلك التملك (من الادنى الى الاعلى) منه رتبة ذنوبية (نخرج) بالتمليك الهبة للحمل فلا يصح لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولي له لعدم تحققه وخرج به أيضاً العارية فانه لا تملك فيها بل هى اباحة وخرج أيضاً الضيافة فانه وان كان فيها ملك لكن لا بالتمليك بل بالاباحة لكن يحصل الملك بالوضع في الفهم ولا يتم الا بالازدراء فلو اظهرا الضيافة بطل ملكه له وتبين انه باق على ملك صاحبه وخرج به أيضاً الوقف

كوقفت على أولادى
بالسوية بين ذكورهم
واناثم (أو تفضيل) لبعض
الاولاد على بعض كوقفت
على أولادى للذكور منهم
مثل حظ الانثيين
فصل * في أحكام الهبة
وهى لغة مأخوذة من
هبوب الريح ويجوز ان
تكون من هب من نومه اذا
استيقظ فكأن فاعلها
استيقظ للا حسان وهى
في الشرع تملك منجز مطلق
في عين حال الحياة بلا
عوض ولو من الاعلى نخرج

فان الاوجه انه لا تملك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة وخرج بالتطوع غيره كالبيع والزكاة والكفارة
 وخرج (بالتبخر) المعلق على صفة كحدوث ولد وقدوم غائب وكذا (الوصية) فانها غير حاصل في الحال
 (و) خرج (بالمطلق التملك المؤقت) بالمدة كما في الاجارة فانها تملك للمنافع تمام كما بقيد ابدية الاجارة
 ولا يقال له هبة (وخرج بالعين هبة المنافع) فانها باطله بناء على القول بان ما وهبت منافعه عارية
 فتحو وهبتك سكنى الدار عارية فتكون خارجة في الحقيقة بالتمليك من أول الامر لانها ليست
 تملك كابل اباحة والمعتمد انها هبة صحيحة لانها تملك فتكون داخله لا خارجة بناء على القول بان
 ما وهبت منافعه امانة وهو ما ربحه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما واما الدين فهبته لمن هو عليه
 ابراء (وخرج بحال الحياة الوصية) لان التملك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت وان كان
 الايجاب في حال الحياة لكن لا يتم به التملك وقوله بلا عوض هذا ان لم تقم قرينة على طلبه
 والاوجب اعطاء العوض أو رد الهدية وقوله ولو من الاعلى رد على القول بان الهبة اذا كانت من
 الادنى للد على رتبة دينوية تقتضي العوض عملا بالعادة وأركان الهبة ثلاثة عاقدة وموهوب وصيغة
 (ولا تصح الهبة الا بايجاب وقبول لفظا) من الناطق نحو وهبت لك هذا أو ملكته فيقول قبلت
 أو رضيت ولو اشترى الزوج زوجته حليا لتتزين به مادامت عنده لم تملكه الا بصيغة وبصدق في
 ذلك وكذا الزوجين به ولده الصغير من غير صيغة حتى لو مات الولد لم ترث منه أمه لانه باق على
 ملك أبيه ولو بعث بنته بالجهاز الى دار الزوج وقال هذا جهاز بنتي صار ملكا لها لان اضافته اليها
 تقتضي الملك بخلاف ما اذا لم يوجد منه صيغة تملك (وذكر المصنف ضابط الموهوب في قوله وكل
 ما جاز به جاز هبته) ويستثنى من هذه القاعدة مسائل منها الجارية المروثة اذا استولدها
 الراهن المعسر واعتقها فانه يجوز بيعها للضرورة وهي وفاة الدين ولا تجوز هبتها اما اذا كان
 الراهن او المعتق موسرا فقد الاستيلاد والاعتاق ولا يجوز كل من البيع والهبة ومنها المكاتب
 يجوز بيع ما في يده ولا تصح هبته من غير اذن سيده ومنها المنافع يجوز بيعها بالاجارة لانها بيع
 للمنافع وفي هبتها وجهان احدهما لا تصح لان اباحة المنافع ليست بتمليك بناء على ان ما بيعت
 منافعه عارية فاذا تلف ضمنه المستعير وثانيهما تصح لانها تملك بناء على ان ما أبيعته منافعه امانة
 فاذا تلف لا يضمنه المتهب وهذا هو المعتمد وعليه فلا استثناء ومفهوم كلام المصنف هو ما ذكره
 الشارح بقوله (وما لا يجوز بيعه كمجهول) كاحد الثوبين وكالتجس والمغصوب والضال والابق
 (لا يجوز هبته) فان كلامه ما تملك في الحياة (الاحتي خبطة ونحوها) أي الخبطة من المحقرات
 (فلا يجوز بيعهما) لانها ليسا بمقتول (وتجوز هبتهما) لانتفاء المقابل في الهبة واستثنى من هذا أيضا
 مسائل منها حق التجبر في احياء الموات كان نصب علامات على موات ولم يحجبه فانه يثبت له
 حق التجبر فيجوز هبته ولا يجوز بيعه لانه لم يتم ملكه عليه بتمام الاحياء لكن هو احق به من غيره
 ومنها صوف الشاة المجمولة الضحية ولبنها وجلدها فتصح هبتها لبيعها فانها مملوكة ملكا مراعى من
 بعض الوجوه لان له أن يتخذ الصوف جبة وفرشا وغيرها ومنها الثمار قبل بدو الصلاح يجوز
 هبتها من غير شرط القطع ولا يجوز بيعها ويجب الابقاء الى بدو الصلاح وتكون هبتها رضا
 بابقائها الى بدو الصلاح (ولا تملك) أي الهبة أي لا يحصل الملك فيها (ولا تلزم الهبة) الشاملة للهدية
 والصدقة (الا بالقبض باذن الواهب) أو نائبه فيه فتلزم ويحصل الملك فان استقل به لم يملكها ودخلت

بالتبخر الوصية وبالمطلق
 التملك المؤقت وخرج بالعين
 هبة المنافع وخرج بحال
 الحياة الوصية ولا تصح
 الهبة الا بايجاب وقبول لفظا
 وذكر المصنف ضابط
 الموهوب في قوله (وكل
 ما جاز به جاز هبته) وما
 لا يجوز بيعه كمجهول
 لا يجوز هبته الاحتي خبطة
 ونحوهما فلا يجوز بيعهما
 ويجوز هبتهما ولا تملك (ولا
 تلزم الهبة الا بالقبض)
 باذن الواهب

في ضمانه ولو حصلت زيادة قبله منفصلة فهي للواهب لحدوثها في ملكه او تصرف قبله نفذ تصرفه
وكان رجوعا وان ظن لزوم الهبة بالعقد ولو كان الموهوب جزأشأ تعاقب قبض الجملة باذن الواهب دون
الشريك صح واثم وضمن نصيب الشريك (فلومات الموهوب له او الواهب قبل قبضه الهبة) أى
العين الموهوبة (لم تنسخ الهبة) لانها تؤول الى اللزوم كالبيع في زمن الخيار (ويقوم وارثه) أى
الميت (مقام في القبض والاقباض) او الاذن في القبض وفي الرجوع في الهبة كأن يقول
رجعت في الهبة وتكون ملكا له (واذا قبضها) أى العين الموهوبة (الموهوب له لم يكن للواهب
ان يرجع فيها الا ان يكون) أى الواهب (والدا) للموهوب له من النسب (وان علا) فيشمل سائر
الاصول من جهة الاباء والامهات ولومع اختلاف الدين فله الرجوع في كل العين الموهوبة او
بعضها بشروط ثلاثة ان يكون الفرع حرا وان يبقى الموهوب في سلطنته وان يكون عينه لا دينيا
(و) تصح الهبة بعمرى ورقبى ان كان الواهب عارفا بعينها ولو بوجه كى يقصده والا لم تصح الهبة
وهما كائنا قدين في الجاهلية ويشترط فيهما القبول والقبض فالعمرى كما (اذا عمر شخص) غيره
(شيأ أى دارا مثلا كقوله اعمرتك هذه الدار) أى جعلتها لك عمرى ففى هبة في الجديد والرقبى كما اذا
قال جعلت هذه الدار لك رقبى فاذا مت ففى لورثتك ففى صيغة هبة طول فيها العبارة (او ارقبه) أى
ارقب شخص غيره شيأ أى أعطاه (اياها) أى الدار (كقوله ارقبتك هذه الدار) فاذا مت عادت الى
ففى هبة في الاصح (أو جعلتها لك رقبى) وهى اسم مصدر بمعنى المراقبة لان كل واحد منهما
يرقب موت صاحبه كما قال الشارح (أى ان مت قبلى عادت) أى الدار (الى) وان مت قبلك
استقرت (أى الدار لك) فتصح الهبة بذلك بخلاف ما لو قال جعلت هذه الدار لك عمرى لان فيه
تأقيت الملك وانما اغتفر اللفظ الاول لانه تصرح بالواقع فان الانسان لا يملك الامدة حياته فلا
تأقيت في الحقيقة (فقبل) أى المتب (وقبض) العين الموهوبة فحينئذ (كان ذلك الشئ) المعطى
به (للعمر) في المسئلة الاولى (او للرقب) في الثانية (بلفظ اسم المفعول فيهما ولورثته) أى المتب
الاخذ (من بعده ويلغو الشرط المذكور) وهوان مت قبلى عادت الى كما قاله المحلى أى وان لم
يصرح بذلك التفسير للعلم به لقوله صلى الله عليه وسلم فن اعمر شيأ او ارقبه فهو لورثته رواه ابو داود
بالبناء للمفعول في الفعلين كما نقل عن الشوبرى ولو ضبط المتن كذلك لكان احسن والله اعلم
فصل في احكام اللقطة وهى بفتح القاف مع ضم اللام لغة (اسم للشئ الملتقط) بفتح
القاف (ومعناها شرعا ما ضاع من مال او اختصاص حيوان او غيره (من مالكة) أى الشئ
الضائع او من المستعبر او المستأجر او الغاصب (بسقوط او غفلة ونحوها) كنوم وهرج فخرج
ما طيرته الرمح في داره وما القاه هارب في حجره وودائع عنده لم يعرف مالكة وما يلقيه البحر على
الساحل من اموال الغرق وما يوجد في عش الطير ونحو ذلك فهو مال ضائع فالامر فيه لامين
بيت المال اى العادل والاتصرف فيه واجده بنفسه ان كان له استحقاق في بيت المال واذا ظهر
مالكة وجب دفعه له ولو بعد سنين ولا رجوع على مالكة فيما انفقه بلا اذن ولا اشهاد وقال
الامام مالك يرجع على مالكة بالنفقة وقال الامام احمد والليث يملكه من أخذه لان الظاهر ان
مالكة اعرض عنه (واذا وجد) أى (شخص) حر (بالغا كان أولا مسلما كان أولا فاسقا كان أولا
لقطة في موات) بدار الاسلام (أو طريق) أو مسجد أو رباط أو مدرسة ونحوها من أماكن مشتركة

فلومات الموهوب له
أو الواهب قبل قبضه
الهبة لم تنسخ الهبة
وقام وارثه مقامه في القبض
والاقباض (واذا قبضها
الموهوب له لم يكن للواهب
أن يرجع فيها الا أن يكون
والدا) وان علا (واذا عمر)
شخص (شيأ) أى دارا مثلا
كقوله اعمرتك هذه الدار
(او ارقبه) اياها كقوله
ارقبك هذه الدار وجعلتها
لك رقبى أى ان مت قبلى
عادت الى وان مت قبلك
استقرت لك فقبل وقبض
(كان) ذلك الشئ (للعمر
أو للرقب) بلفظ اسم المفعول
فيهما (ولورثته من بعده)
ويلغو الشرط المذكور
فصل في احكام اللقطة
وهى بفتح القاف اسم للشئ
الملتقط ومعناها شرعا مال
ضائع من مالكة بسقوط أو
غفلة ونحوها (واذا وجد)
شخص بالغ كان أولا
مسلم كان أولا فاسقا كان
أولا (لقطة في موات أو
طريق

(فله اخذها) جواز اخشية الضياع لو تركها ولان خيانتها لم تتحقق (و) له (تركها) خشية طرق
 الخيانة (ولكن اخذها اولى من تركها ان كان الاخذ لها على ثقة) اى علم في الحال والمستقبل
 (من) نفسه (ب) القيام بها) اى بحفظها للماني أخذها من البر والحاصل ان الملتقط ان وثق بامانة نفسه
 في الحال والمستقبل ندب له الالتقاط وان لم يثق بامانة نفسه في المستقبل وهو أمين في الحال ايج
 له الاخذ ما لم يكن فاسقا والا كره كما اذا تحقق الخيانة في المستقبل فان لم يكن امينا في الحال بل هو
 محقق من نفسه الخيانة في الحال حرم عليه الاخذ وصار ضامنا ان أخذها ويرأى دفعها لحاكم
 أمين ويلزمه قبولها منه وقد يجب الاخذ كما لو تحقق الضياع لو لم يأخذها ووثق بنفسه حالاً وما لا
 ولم يكن هناك أمين غيره (فلو تركها من غير اخذ لم يضمنها) ولو في صورة الوجوب وان اتم في هذه
 الصورة لانه لم يضع يده عليها (ولا يجب الاشهاد على التقاطها) اى اللقطة (تلك او حفظ) بل
 يستحب على الالتقاط ولو كان الملتقط عدلاً وذكراً في الاشهاد بعض الصفات ولا يسكت عنه ليكون
 في الاشهاد فائدة ومحل سنده ما لم يخف عليه ما تغلب اذا علم بها اخذها والا امتنع الاشهاد
 والتعريف وتكون اللقطة امانة في يده أبداً (وينزع القاضى اللقطة من الفاسق) لانه ليس من
 أهل الحفظ لعدم امانته (ويضعها عند عدل) واجرته في بيت المال ان كان منتظماً والا فعلى الملتقط
 فان قصر القاضى فلا ضمان (ولا يعتمد تعريف الفاسق) وحده (اللقطة بل يضمن القاضى اليه
 رقبيا) اى مطلقاً (عدلاً يمنع من الخيانة فيها) واجرته في بيت المال وأما مؤنة التعريف فعلى الملتقط
 ان قصده التملك لان عليه تعريفها وان كانت عند عدل فاذا اتم التعريف تملكها الفاسق لانه
 الملتقط (وينزع الولي اللقطة من يد الصبي) والمجنون الذين لهم انواع تميز والالم يصح التقاطها
 فلكل واحد ان ينزعها منهما فان قصر في نزعها منهما فتلقت ولو بالتلافى ما ضمن في مال نفسه ولو
 حاكما ثم يعرف التسلف فان لم يقصر فلا ضمان على الولي ولا على الصبي ولا على المجنون في التلف
 اما الاتلاف فالضمان فيه على الصبي والمجنون فان تلقت بغير اتلافها ضاعت على صاحبها
 (ويعرفها) اى اللقطة (ثم بعد تعريفها يملك اللقطة للصبي) والمجنون (ان رأى المصلحة في تملكها
 له) بان احتاجا الى النفقة أو الكسوة ولهما ما يوفى كدين مؤجل ومتاع كاسد فان التملك في معنى
 الاقتراض وان لم ير المصلحة في تملكها له حفظها أو سلمها للقاضى (واذا أخذها اى) الملتقط الوائق
 بامانة نفسه أو غيره (اللقطة وجب عليه أن يعرف في اللقطة) عند التملك بعد التعريف ليعرف
 ما يدخل في ضمانه وندب (عقب أخذها ستة أشياء) الاول أن يعرف (وعاءها من جلد أو خرقة
 مثلا وعفاصها هو) بكسر العين (بمعنى الوعاء) أو بمعنى الجلد الذى على رأس القارورة (و) الثانى
 ان يعرف (وكاهها بالمد وهو) بكسر الواو (الخيطة الذى تربط) اللقطة (به) الثالث أن يعرف
 (جنسها من ذهب أو فضة) أو ثياب (و) الرابع ان يعرف (عددها) كانهين فاكثير (ووزنها) كترطل
 أو أكثر رأى وكيلاها وذرعها ويعبر عن هذه الاربعة بالقدر فان معرفة القدر شاملة لهذه الاربعة
 والخامس معرفة صنفها أو هى شامية أو هندية والسادس معرفة صفته من حمة وتكسير ونحوها
 ويندب كتب الاوصاف خوفا من نسيانها وانه التقطها في وقت كذا وفي مكان كذا (و) قول
 المصنف (يعرف بفتح أوله وسكون ثانيه) مشتق (من المعرفة) ووجب على الملتقط (ان يحفظها)
 اى اللقطة لما لكها (حتماً) أى وجوباً من غير خلاف (في حرز مثلها) الى ظهوره (ثم بعد ما ذكر

فله اخذها وتركها
 (و) لكن (اخذها اولى من
 تركها ان كان) الاخذها
 (على ثقة من القيام بها)
 فلو تركها من غير أخذ لم
 يضمنها ولا يجب الاشهاد
 على التقاطها التملك او حفظ
 وينزع القاضى اللقطة
 من الفاسق ويضعها عند
 عدل ولا يعتمد تعريف
 الفاسق اللقطة بل يضمن
 القاضى اليه رقبيا عدلاً
 يمنع من الخيانة فيها وينزع
 الولي اللقطة من يد الصبي
 ويعرفها ثم بعد تعريفها
 يملك اللقطة للصبي ان رأى
 المصلحة في تملكها (واذا
 أخذها) اى اللقطة (وجب
 عليه ان يعرف) في اللقطة
 عقب اخذها (ستة اشياء
 وعاءها) من جلد أو خرقة
 مثلا (وعفاصها) هو بمعنى
 الوعاء (وكاهها) بالمد وهو
 الخيط الذى تربط به (وجنسها
 من ذهب أو فضة) وعدددها
 ووزنها (ويعرف بفتح أوله
 وسكون ثانيه) من المعرفة
 (و) أن (يحفظها) حتماً (في
 حرز مثلها) ثم بعد ما ذكر

(وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا وابتداء السنة من وقت التعريف لا الالقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف اولاً كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلاً ولا وقت القبولة ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين ويذكر الملتقط في تعريف اللقطة بعض أوصافها فان بالغ فيها ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها بل يرتبها القاعى من بيت المال أو يقترضها على المالك وان أخذ اللقطة ليملكها وجب عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء تملكها بعد ذلك أم لا ومن التقط شيئاً حقيراً لا يعرفه سنة بل يعرفه زمناً يظن أن فاقده يعرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له ان يملكها بشرط الضمان) لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة بل لا بد من قط يدل على التملك كملكك هذه اللقطة فان تملكها وظهر مالكها وهي باقية واتفقا على ردعينها أو بدلها لى بدلها أجيب المالك

٢٥ . توضيح فالأمر فيه واضح وإن تنازعا فطلبها المالك وأراد الملتقط العدم

في الاصح وان تلفت اللقطة بعد ١٩٤ تملكها غرم الملتقط مثلها ان كانت مثلية او قيمتها ان كانت متقومة يوم التملك لها

وان نقصت بغيره فله أخذها
مع الارش في الاصح
(واللقطة) وفي بعض النسخ
وجملة اللقطة (على أربعة
أضرب أحدها ما يبق على
الدوام) كذهب وفضة
(فهذا) اي ما سبق من
تعريفها سنة وتملكها بعد
السنة (حكمه) اي حكم
ما يبق على الدوام
(و) الضرب الثاني مالا
يبقى على الدوام (كالطعام
الربط فهو) اي الملتقط
له (مخبرين) خصلتين (أكله
وغرمه) أي غرم قيمته (او بيعه
وحفظه) الى ظهور مالكة
(والثالث ما يبق بعلاج
فيه) (كالربط) والعنب
(فيفعل ما فيه المصلحة من
بيعه وحفظه او تحفيقه
وحفظه) الى ظهور مالكة
(والرابع ما يحتاج الى نفقة
كالحيوان وهو ضربان)
أحدهما (حيوان لا يمنع
بنفسه) من صغار السباع
كغنم وعجل (فهو) أي
ملتقطه (مخبر) فيه (بين)
ثلاثة اشياء (أكله وغرمه
او تركه) (بلا كل) (والتطوع
بالانفاق عليه او بيعه وحفظ
ثمنه) الى ظهور مالكة
(و) الثاني (حيوان يمنع
بنفسه) من صغار السباع
كبيعر وفرس (فان وجده)
الملتقط (في الصحراء تركه) وحرم التقاطه للتملك فلو اخذه للتملك ضمنه

في الاصح) لقوله صلى الله عليه وسلم فان جاء طالبها فأدّها اليه (وان تلفت اللقطة) حسا أو شرعا
بان تعلق بها حق لازم يمنع بيعها كوقف وعق (بعد تملكها غرم الملتقط مثلها ان كانت مثلية أو
قيمتها ان كانت متقومة يوم التملك لها) لانه وقت دخولها في ضمانه (وان نقصت بغيره) خذت بعد
التملك (فله أخذها مع الارش في الاصح) ولو أراد الدارق الردي بالارش وأراد المالك العندول الى
البدل أجيب الدارق ولا تدفع اللقطة لمذعها بلا وصف ولا جهة الا ان يعلم الدارق انها له فيلزمه
دفعها له وان وصفها له وظن صدقه جاز دفعها له عملا بظنه بل بسن (واللقطة) بالنظر الى ما يفعل فيها
(وفي بعض النسخ وجلة اللقطة) أي وجلة انواعها (على أربعة أضرب) أي أنواع (أحدها ما يبق
على الدوام) اي المعتاد وليس بحيو ان ولا يحتاج الى علاج (كذهب وفضة) وغيرها كالجلد
والشباب (فهذا اي ما سبق من تعريفها سنة وتملكها بعد السنة) او حفظها على الدوام بعد
التعريف هو (حكمه اي حكم) هذا النوع وهو (ما يبق على الدوام) النسبي (والضرب الثاني
ما لا يبق على الدوام) بل يفسد بالتأخير لا يبق بعلاج ولا يمكن تحفيقه (كالطعام الربط) كالربط
الذي لا يتمم والبقول وهي الخضراوات (فهو اي الملتقط له) اي لما لا يبق على الدوام (مخبرين
خصلتين) بحسب المصلحة للمالك اما (أكله) او شره بعد تملكه في الحال (وغرمه اي غرم) بدله من
(قيمته) في المتقوم ومثله في المثلي (او بيعه) بثن مثله باذن الحاكم ان وجده والا استقبل ببيعه (وحفظ
ثمنه الى ظهور مالكة) ثم يعرف المبيع ليمتلكه ثمنه (والثالث ما يبق) على الدوام المعتاد لكن
(بعلاج فيه كالربط) الذي يتمم (هو العنب) الذي لا يترتب (فيفعل) أي الملتقط (ما فيه المصلحة)
لما لكة في رأي القاضى وجوب (من يبعه) بثن مثله (وحفظ ثمنه) للمالك ويعرف المبيع ثم
يملكه ان أراد التملك (او تحفيقه وحفظه الى ظهور مالكة) ثم ان تبرع الملتقط أو غيره بالتحفيق
فظاهره والاباع جزأ منه باذن الحاكم لتحفيق باقيه أو اقترض على المالك ما يحفظه به (والرابع
ما يحتاج الى نفقة كالحيوان) آدمي أو غيره (وهو ضربان أحدهما حيوان لا يمنع بنفسه من
صغار السباع) كذئب وفهد أما كبار السباع فلم يسلم منها ضالة لشدة ضرورتها كالأسد وذلك
الحيوان (كغنم وعجل) وهو ولد البقرة (فهو أي ملتقطه مخبر فيه بين ثلاثة اشياء) أو أربعة
باعتبار المصلحة للمالك اما (أكله) بعد تملكه في الحال (وغرمه ثمنه) أي قيمة الماء كقول للمالك اذا
ظهر فلا تمن له لعدم البيع (أو تركه) أي امساكه عنده (بلا كل والتطوع بالانفاق عليه)
ان شاء التطوع والآنفق باذن الحاكم ان وجده والا شهد (أو يبعه) بثن مثله (وحفظ ثمنه
الى ظهور مالكة) ويعرف الحيوان في العمران بعد بيعة سنة ثم يملك الثمن أو تملكه في الحال
ليست ببيعة للدر والنيسل وهذا اذا التقطه في المغارة اما اذا التقطه في العمران فيمنع الا كل وغرم
قيمته وهذا في الحيوان الماء كقول واما غير الماء كقول فليس فيه الا خصلتان كما هو ظاهر (والثاني
حيوان يمنع بنفسه من صغار السباع) اما بقوته كبيعر وفرس) أو بعدوه كالارب والنطي المملوكين
بان يكون فيهما علامة الملك والافليس كالألقطة أو بطيرانه كالحمام (فان وجده الملتقط) أي
ذلك الحيوان (في الصحراء) الآمنة (تركة) وجوباً وحرماً التقاطه للتملك لانه مصون بالامتناع
من أكثر السباع (فلو أخذه للتملك ضمنه) ويبرأ من الضمان بدفعه الى القاضى لا برده الى موضعه
والحاصل انه يجوز لقط الحيوان في المغارة والعمران للتملك والحفظ الا الممنوع من صغار السباع

في مفارقة آمنة للتملك بخلاف زمن نهب فيجوز لقطه للتملك لانه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة اليه (وان وجدته الملتقط في الحضر) وهو خلاف البداية كان له أخذه للتملك سواء كان الاخذ زمن أمن أو زمن نهب ونظم بعضهم اسماء الحاضرة وهي العمارة بقوله

عمارة ان صغرت فقريه * أو كبرت يا صاحبي فبلدة

أو عظمت فهي مدينة وما * زرعاً حوى والخصب للريف انتمى

وكل هذا اسمه بالحاضرة * وما عدا بادية مشنره

وحينئذ (فهو) أي ملتقط حيوان قوي بنفسه على الامتناع من صغار السباع (مخبرين) بعض الاشياء الثلاثة فيه) أي في ذلك الحيوان وهو الخصلتان فقط (والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمنع) وهذا مسارة لظاهر المتن والا فلا يستقيم لان الخصلة الاولى وهي الاكل وغرم القيمة لا تنافي هنا لان الاكل لا يجوز في ما اذا التقطه في العمران بسهولة يبعد فيه بخلاف الالتقاء في المفارقة ولو كان الملقوط بحشة جازت فيها الخصلة الاخرى وهي ان يبقى بالنسالة والفرق بين العمران حيث جاز اخذ الحيوان منه للتملك وبين الصحراء الآمنة حيث لا يجوز اخذه منها للتملك لانه يخاف ان يضيع في العمران بامتداد الابدي الخائنة اليه دون الصحراء الآمنة لان طروق الناس بها نادر

فصل في أحكام اللقيط وهو صبي (ولو بميزا) (منبوذ) أي مطروح على الارض (لا كافل له) (معالم) (من أب أو جد) عند فقد الأب (أو ما يقوم مقامهما) كالوصي والقيم (ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ) واركان اللقط الشرعي ثلاثة لقط وهو مطلق الاخذ ولقيط ولاقط (واذا وجد لقيط بمعنى ماقوط بقارة الطريق) أي بوسطه (فاخذه) أي الملقوط (منها) أي الطريق (وتريته) أي تعهده بما يصلحه (وكفالتة) أي حفظه (واجبة على الكفاية) ان علم به أكثر من واحد لقوله تعالى ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ولان اللقيط آدمي محترم فوجب حفظه كالمضطر الى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب لقطها بان المقلب فيها الاكتساب والنفس تميل اليه فاستغنى بذلك الميل عن الوجوب كعقد النكاح فانه لما كان المقلب فيه معنى الوطء والنفس تميل اليه لم يوجبوا العقد استغناء عن الوجوب تميل النفس الى العقد لكونه سبباً للوطء (فاذا التقطه) أي اللقيط (بعض من هو أهل لحضانه اللقيط سقط الاثم عن الباقي فان لم يلتقطه أحد اثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه واشار المصنف لشرط الملتقط بقوله (ولا يقر) (اللقيط) (الايد أمين) حرف مسلم رشيد (فان وجد معه) أي اللقيط (مال

(وان وجدته) الملتقط (في الحضر فهو مخبرين الاشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمنع
فصل في أحكام اللقيط وهو صبي منبوذ لا كافل له من أب أو جد أو ما يقوم مقامهما ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ (واذا وجد لقيط) بمعنى ماقوط (بقارة الطريق) فاخذه منها (وتريته) وكفالتة واجبة على الكفاية فاذا التقطه بعض من هو أهل لحضانه اللقيط سقط الاثم عن الباقي فان لم يلتقطه أحد اثم الجميع ولو علم به واحد فقط تعين عليه ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه واشار المصنف لشرط الملتقط بقوله (ولا يقر) (اللقيط) (الايد أمين) حرف مسلم رشيد (فان وجد معه) أي اللقيط (مال

أو تحتها ولو منشورة وثياب ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها أو مفروشة تحته (انفق عليه الحاكم) أو مأذونه (منه) أي من ذلك المال (ولا ينفق الملتقط عليه منه إلا بأذن الحاكم) لأن ولاية المال لا تثبت لغير الأب والجد من الأقارب بل يقوم الحاكم مقام الأب والجد عند فقد عبا ولومع وجود غيرهما من الأقارب فإن لم يجد الحاكم انفق عليه بأشهاد ولو في المرة الأولى فقط فإن انفق عليه بدون ذلك ضمن (وإن لم يوجد معه أي اللقيط مال فنفقته كائنه في بيت المال) من سهم المصالح (إن لم يكن له مال عام كالوقف على اللقطي) جمع لقيط كالقتلي جمع قتل أي والوصية لهم فإن لم يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاكم وانفق عليه من ذلك الاقتراض فإن تعذر وجبت نفقته على المؤثرين اقراضا على اللقيط إن كان حرا أو على سيده إن كان رقيقا وبوزع الامام نفقته على ميسر يبلده فإن بلغ اللقيط نفقته من سبعة الفقراء أو المساكين أو الغارمين.

فصل في أحكام الوديعة هي فعيلة بمعنى مفعولة إن أخذت (من) قولهم (ودع الرجل كذا) (إذا ترك) لأن الوديعة متروكة عند الوديع وبمعنى فاعلة إن أخذت من قولهم (ودع الرجل بضم الدال إذا سكن لأن الوديعة ساكنة عند الوديع) (وتطلق) أي الوديعة (لغة على الشيء الموضوع عند غير صاحبه للحفظ) يقال استودعته وديعة إذا استخفظته أيها أي فالوديعة تطلق لغة وشرعا أيضا على العين المودعة (وتطلق شرعا) فقط (على العقد المقتضى للاستحفاظ) أي لطلب الحفظ وأركان الوديعة بمعنى العقد أربعة وديعة بمعنى العين المودعة وصيغة ومودع ووديع (والوديعة) أي العين المودعة (أمانة) متأصلة فيها لا تابعة (في يد الوديع) بمعنى أن القصد منها الحفظ فإن عرض فعل مضمي فعلى خلاف الأصل بخلاف الرهن فإن القصد منه التوثيق والأمانة فيه تابعة (ويستحب قبولها) أي عدم زدها عن المألوف وكفاية لمن تعدد سواء كانت تجعل أولا (لمن قام بالأمانة فيها) بأن قدر على حفظها ووثق بأمانة نفسه فيها حال قبولها وبعده (إن كان ثم) أي في مسافة العدو أمين (غيره وال) أي وإن لم يكن هناك أمين غيره وخشي ضياعها (وجب) عليه (قبولها) عينا (كما أطلقه جمع) أي فأنهم لم يقيدوا الوجوب بأصل القبول منع أنه مقيد بذلك (قال) أي الثوري (في الروضة وأصلها) والمراد به ما اتفق فيه لفظ الرافعي والثوري في الروضة وشرح الوجيز قبل زيادة الروضة (وهذا) أي وجوب قبول الوديعة (محمول على أصل القبول دون اتلاف منفعتها وحرزها مجانا) أي بلا أجرة فله المطالبة بأجرة منفعة نفسه ومنفعة حرزه فأنهم قد جوزوا أخذ الأجرة على الواجب كما في سقي اللبأ وانقاذ الغريق وتعليم الفاتحة ومع حكمهم بوجوب القبول عليه عينا لو امتنع من قبولها ثم ولا ضمان لعدم الاستيلاء عليها (ولا يضمن الوديع للوديعة إلا بالتعدي فيها) أي بالتقصير في حفظها بأن يتعدي في تلفها وحينئذ فلا تكون أمانة (وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات) مضبوطة بعشرة أمور نظمها القليوبي بقوله

عوارضها عشر ضياع وديعة * ونقل ويحذر منع رد مالك

مخالفة في الحفظ ترك وصية * وسفرها نفعها ترك هالك

(منها) أي من صور التعدي (إن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر من الوديع) ولو كان ذلك الغير قاضيا أو ولده أو زوجته أو خادمه (ومنها أن ينقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها) أي دون

انفق عليه الحاكم سنة) ولا ينفق الملتقط عليه منه إلا بأذن الحاكم (وإن لم يوجد معه) أي اللقيط (مال فنفقته) كائنه (في بيت المال) إن لم يكن له مال عام كالوقف على اللقطي

فصل في أحكام الوديعة هي فعيلة من ودع إذا ترك وتطلق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه للحفظ وتطلق شرعا على العقد المقتضى للاستحفاظ (والوديعة أمانة) في يد الوديع (ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها) إن كان ثم غيره والأوجب قبولها كما أطلقه جمع قال في الروضة كاصلها وهذا محمول على أصل القبول دون اتلاف منفعتها وحرزه مجانا (ولا يضمن) الوديع الوديعة (إلا بالتعدي) فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات منها أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا عذر من الوديع ومنها أن ينقلها من محلة أو دار إلى أخرى دونها

المحلة الاولى أو الادار الاولى (في الحرز) أي مالم تكن الاخرى خرز مثلها والا فلا ضمان عليه وان كانت اذون مما كانت الوديعة فيه مالم ينه المالك عن قفلها والا ضمن مطلقا نعم ان نقلها يظن انها ملكه ولم يفتنع بها لم يضمن (وقول المودع بفتح الدال مقبول في رد هاعلى المودع بكسر الدال) يمينه ولا فرق بين ان يقول رددتها على المالك بنفسى أو بوكلى وتقبل أيضا دعواه التخلية فلو قال خلعت بينها وبين المالك فاخذها قبل وان اشهد عند الدفع للمالك أو وقع النزاع مع وارثه بان ادعى الوارث ان مورثه رد هاعلى المالك فانكر فان مات قبل اليمين قام وارثه مقامه وان دفعت المطالبة يمينه (وعليه أي الوديعة ان يحفظها) أي الوديعة لمالكها ولو ارثه (في حرز مثلها فان لم يفعل) أي لم يحفظها في حرز مثلها (ضمن) لمنافاة ذلك للحفظ (واذا طول بها أي الوديعة) أي طالب المالك المطلق التصرف أو وارثه بعد موته الوديعة أو وارثه (بالوديعة) أي بردها (فلم يخرجها) أي لم يخل بينه وبينها (مع القدرة عليها) بان لم يعذر وقت طلبها بخصوص صلاة وقضاء حاجة أو كل طعام (حتى تلفت) بعد الطلب الجائر وقبل الرد الواجب (ضمن) أي الوديعة بدلها من مثل أو قيمة مع الاثم (فان أخرجها بعذر) كأن كان مشغولا بصلاة أو كان في جنح الليل والوديعة في خزانة لا يتأتى فتح بابها في ذلك الوقت (لم يضمن) لعدم تقصيره

كتاب أحكام الفرائض

كتاب (أحكام) الفرائض
والوصايا

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى التقدير والفرض شرعا اسم نصيب مقدر لمستحقه والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت (والوارثون من الرجال) المجمع على ارثهم (عشرة) بالاختصار وباليسط خمسة عشر وعد المصنف العشرة بقوله (الابن وابن الابن وان سفل

أي هذا كتاب في بيان المسائل التي شرعها وفأدنتها معرفة قسمة التركات سواء كانت بالفرض أو بالتعصيب (والوصايا والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة) أي مقطوعة أو مقسومة وهي مأخوذة (من الفرض) وهو في اللغة يقال لمعان الغالب منها الخرز والقطع فيمنع ما عوم وجهى لاجتماعهما فيما نشر بالمشارة مثلا وانفراد القطع فيما قطع دفعية بكسر ونحوه والحرز فيما نشر بعضه ومنها يحيى الفرض (بمعنى التقدير) كقوله تعالى فنصف ما فرضتم وقولك فرض القاضي النفقة أي قدرها وبمعنى الاتزال نحو ان الذي فرض عليك القرآن وبمعنى البيان نحو سورة أترلناها وفرضناها وبمعنى الايجاب والالزام نحو فن فرض فيهن الحج أي أوخيه على نفسه بالاحرام وفرض الله ما أوجبه على عباده أي الزم ما أوجبه عليهم ونقل الفرض الى النصيب امامن الاول لان النصيب مقتطع عن غيره أو من الثاني لانه مقدر (والفرض شرعا) في خصوص هذا المحل (اسم نصيب مقدر) بالشرع (لمستحقه) وهو الوارث لا يراد الا بالرد ولا ينقص الا بالبول فخرج بقوله مقدر نصيب الغالب ونفقة الاقارب لان ضابط الاول على ما يبق بعد الفروض والثاني على الكفاية وخرج بقولنا بالشرع الوصية فانها بتقدير المالك لا بالشرع وخرج بقولنا للوارث الزكاة ونفقة الزوجة (والوصايا جمع وصية) مأخوذة (من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته به) لان الموصى وصل خير دنياه بخير عقباه (والوصية شرعا تبرع بحق مضاف) أي مستند ذلك الحق (لما بعد الموت) تحقيقا أو تقديرا كأن يقول اعطوه كذا بعد موتى وأوصيت لزيد كذا فكذا قال بعد موتى (والوارثون من الرجال المجمع على ارثهم عشرة بالاختصار) وهو بعد الاخ الشقيق ولا ب فقط ولا م فقط واحد او عبد ابن الاخ الشقيق وابن الاخ لا ب واحد او العم من الابوين ومن الاب واحد ابن العم لا بوين ولا ب واحد (وباليسط خمسة عشر وعد المصنف العشرة بقوله) الاول (الابن والثاني) (ابن الابن وان سفل) بفتح الفاء على الافصح أي وان نزل ابن الابن بدرجة أو بدرجات

بمحض الذكور وهما من أسفل النسب (و) الثالث (الاب و) الرابع (الجدة وان علا) بمحض
 الذكور وهما من أعلى النسب (و) الخامس (الاخ) سواء كان من جهة الاب فقط أو من جهة الام
 فقط أو من جهتهما معا (و) السادس (ابن الاخ) للابوين أو لاب فقط (وان تراخي) أي بعد ابن
 الاخ كابن ابن الاخ (و) السابع (العم) أي أخوال الاب من الابوين وأخوال الاب من الاب (و) الثامن
 (ابن العم) كذلك (وان تباعدا) أي العم وابنه فلا فرق بين القريب كم الميت والبعيد كم أبيه
 وعم جده الى حيث ينتهي وكذلك ابن العم وهذه الاربعة من حواشي النسب (و) التاسع
 (الزوج) ولو في عدة رجعية (و) العاشر (المعتق) والمراد به من صدر منه الاعتاق أو ورث به
 (ولو اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوجة فقط) لان غيرهم محبونون بغير الزوج
 (ولا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة اجتماع جميع الذكور (الا امرأة) وهي الزوجة
 ومستثنى تصح من اثني عشر لان فيها ربعا وسدسا وهما متوافقان بالنصف فيضرب نصف أحدهما في
 الآخر للزوج الربع وللأب السدس وللأبن الباقي (والوارثات من النساء المجمع على ارثهن سبع
 بالاختصار) بعبارة الجدة واحدة سواء كانت من جهة الاب أو من جهة الام وعدد الاخت واحدة
 سواء كانت لابوين أو لاب أو لام (وبالسط عشرة وعد المصنف السبع في قوله) الاولى (بنت
 و) الثانية (بنت ابن وأن سفلت) أي بنت الابن بسفلت أيها بمحض الذكور فتدخل بنت ابن الابن
 وهكذا وتخرج بنت بنت الابن لانها لا يقال لها بنت الابن لانها لا تنسب للميت بالنسبة (و) الثالثة
 (الام و) الرابعة (الجدة وان علت) ولا فرق بين ان تكون من جهة الام كأم الام أو من جهة الاب
 كأم الاب بشرط ان لا تدلي بذكريين اثنيين بان تدلي بمحض الاناث أو بمحض الذكور أو بمحض
 الاناث الى محض الذكور (و) الخامسة (الاخت) لابوين أو لاب أو لام (و) السادسة (الزوجة)
 ولو في عدة رجعية (و) السابعة (المولاة) أي البسيطة (المعتقة) أي من لها الولاء على الميت
 سواء كان عتيقها أو منتميا الى عتيقها بنفس أو ولاية (ولو اجتمع كل النساء فقط ورث منهن خمس)
 والباقي منهن محبوب (البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة ولا يكون الميت في
 هذه الصورة) أي صورة اجتماع جميع الاناث (الارحلا) وهو الزوج ومستثنى من اربعة وعشرين
 لان فيها سدسا وثمانيا فخرج السدس ستة ومخرج الثمن ثمانية وهما متوافقان بالنصف فتضرب
 نصف أحدهما في كامل الآخر فيحصل اربعة وعشرون للبنت والنصف ولبنت الابن السدس
 وللأم السدس وللزوجة الثمن وللأخت الباقي وان اجتمع من يمكن اجتماعه من النوعين
 الذكور والاناث ورث منهم خمسة الابوان والابن والبنت والزوجة فستلهم من اثني عشر للابوين
 السدسان وللزوج الربع والباقي بين الابن والبنت اثلاثا ولا ثلث للخمسة فيضرب عدد رؤس
 الابن والبنت وهي ثلاثة في اصل المسئلة بستة وثلاثين ومنها تصح في له نصيب من الاصل اخذه
 مضربا في ثلاثة لانها حصة السهم ولو ابدل الزوج بالزوجة صارت المسئلة اربعة وعشرين فحصل
 الكسرى في نصيب الابن والبنت فتضرب ثلاثة في اصل المسئلة يبلغ الحاصل اثنين وسبعين ومنها
 تصح (ومن لا يسقط من الورثة بحال) أي بشخص (خمس الزوجة وان اي الزوج والزوجة) وان لم
 يحصل بينهما وطء ولا خالوة ويتوارثان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الا بعة الاربعة ولو اعتق
 المريض امة تخرج من الثلث وتزوجها ومات فانه يرثها ولا يرثه لانه لو ورث لكان العتق وصية

والاب والجدة وان علا
 والاخ وابن الاخ وان
 تراخي والعم وابن العم وان
 تباعدا والزوج والمولى
 المعتق ولو اجتمع كل
 الرجال ورث منهم ثلاثة
 الاب والابن والزوجة فقط
 ولا يكون الميت في هذه
 الصورة الا امرأة
 (والوارثات من النساء)
 المجمع على ارثهن سبع
 بالاختصار وبالسط عشرة
 وعد المصنف السبع في
 قوله (البنت وبنت الابن)
 وان سفلت (والام والجدة)
 وان علت (الاخت والزوجة
 والمولاة المعتقة) ولو
 اجتمع كل النساء فقط ورث
 منهن خمس البنت وبنت
 الابن والام والزوجة
 والاخت الشقيقة ولا
 يكون الميت في هذه
 الصورة الاربع (لا ومن
 لا يسقط من الورثة بحال)
 خمسة الزوجان أي الزوج
 والزوجة

لوارث وهي تتوقف على اجازة الورثة فعنقها متوقف على اجازتهم والاجازة متوقفة على ارثها
 المتوقف على عنقها المتوقف على اجازتها فتوقف كل من اجازته وعنقه على الآخر وهذا هو
 الدور الحكمي وعند المالكية ترث المعتوقة ان خرجت من الثلث او اجيز الزائد (والابوان أي
 الاب والام وولد الصلب ذكر اكان أو أنثى) وهذا الجماع لان كلامهم يدل الى الميت بنفسه
 بنسب أو نكاح أي بغير واسطة بينهم وبين الميت وهم سبعة الابن والبنت والابوان والزوجان
 والمعتق فاعدا الاخير لا يخجبون بحج خزمان بالشخص اصلا فكل منهن اصل في نفسه بخلاف
 المعتق فهو وان ادلى بنفسه للميت فبرع فلا يرث مع عصبة النسب لان الاصل مقدم على
 الفرع ولو اشترى المريض اباه وابنه عتق عليه ولا يرث لانه لو ورث لكان العتق والتسبب اليه
 بالشراء وصية لوارث وهي تتوقف على اجازة الورثة فعنقه متوقف على اجازة كله ان لم يكن هنالك
 وارث غيره او بعضه ان كان والاجازة متوقفة على ارثه المتوقف على عنقه المتوقف على اجازته
 فتوقف كل من اجازته وعنقه على الآخر (ومن لا يرث بحال) أي بسبب من الاسباب الثلاثة
 التي هي عقد الزوجية وولادة العتاقة والقربا بالابوة والبنوة والادلاء باحد هما (سبعة) لوجود عدة
 واحدة من عل سبعة احدها رق وهو عجز حكمي يقوم بالانسان بسبب الكفر وهو مانع من
 الجانين فلا يرث الرقيق بجميع اتواعه وهو (العبد) القن (والامة) كذلك (ولو عبر بالرقيق لكان
 اولي) لشمولة الامة (والمدين) وهو الرقيق الذي قال له سيده انت حر بعد موتي (وام الولد) وهي
 الامة التي استولدها سيدها (والمكاتب) وهو الذي قال له سيده كاتبتك على دينارين تؤديهما الي
 في شهرين فان أديتهما الي فانت حرة فقبل فهو لا يرثون لنقصهم بالرق ولان الرقيق لو ورث
 لكان لسيدته وهو اجنبي من الميت ولا يرث لانه لا ملك له فضلا عند الشافعي وتاما عند
 المالكية بل له مال لسيدته بحق الملك (وأما) المبعوض وهو الذي بعضه خراصات عن مال ملكه
 ببعضه الحرورية فربيته الحرور زوجته ومعتق بعضه) ولا شيء لسيدته والارح عند الشافعية ان
 المبعوض يرث عنه جميع ماله بملكه ببعضه الحر وقيل لا يرث كالقن في القديم كالك واني حنيقة
 ان ماله بملكه ببعضه الحر لملكه ببعضه حر او لرجل ثلثه وللاخر سدسه فالمال بينهما
 اثلاثا بنسبة سهمهما وقيل ان جميع ماله بملكه للميت المال وقيل ان ماله بملكه ببعضه الحر لا يرث
 جميعه بل بعضه فقط فيقسم بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية فلو كان ثلثه حر اقل ورثته
 ثلث المال وثانيها قتل وهو مفع للقاتل فقط لا المقبول فقد يرث قاتله كان يجرح شخص اباه
 جرحا يسرى للنفس ثم يموت الابن وفي الجرح حياة مستقرة فانه يرثه (والقاتل) وهو من له مدخل
 في القتل ولو بحق كقتص وجلا بامر الامام او القاضي فان القاتل (لا يرث من قتله سواء كان
 قتله مضمونا) بقصاص او دية مع التكفارة (ام لا) كان وقع قصاصا او حدا او بصيا ولا فرق فيمن له
 دخل في القتل بين ان يكون بالباشرة او بالسبب كالشهادة بما وجب القتل وكالمزني للشاهد
 بموجب القتل وكالحكم بالقتل بنسب البينة او الاقرار او بالشرط كحفر البئر ووضع الحجر ولا بين
 المكره وغيره كمن يتنون وطفل ونائم بان انقلب على مورثته فبات بشقه ولو بسبب قصد المصلحة كضرب
 الاب للتأديب وبطه الجرح للعالجة ولو سقط متوارثان من علوفات التحني لم يرثه الفوقي فان مات
 الفوقي ورثه التحني ولا مدخل للتحني في القتل وان كان على معين لانه ليس علم بخلاف

(والابوان) أي الاب
 والام (وولد الصلب)
 ذكر اكان أو أنثى (ومن
 لا يرث بحال سبعة العبد)
 والامة ولو عبر بالرقيق
 لكان اولي (والمدين وام
 الولد والمكاتب) وأما الذي
 بعضه خراصات عن مال
 ملكه ببعضه الحرورية
 فربيته الحرور زوجته
 ومعتق بعضه (والقاتل)
 لا يرث من قتله سواء كان
 قتله مضمونا أم لا

القاضي والحاصل ان الذي له مدخل في القتل ثلاثة مباشرة وسبب بشرط فالمباشرة هي التي
تؤثر وتحصل والسبب هو الذي يؤثر ولا يحصل كالسم والاكره فانه يؤثر ولا يحصل والشرط ما لا يؤثر
ولا يحصل كحفر البئر والسبب اما حسي واما عادي واما شرعي فالاول كالاكره والثاني كتقديم
الطعام المسموم والثالث كشهادة الزور والثابرة كما قال المصنف (والمرتد) فانه لا توارث بينه وبين
المسلمين ولا بينه وبين الكفار أي فلا يرث المرتد ولا يرث حتى لو ارثه أخوان مثلا الى النصرانية لا
توارث بينهما والمرتد في ولو كان أنثى وشوا فاما اكتسبه في حال الاسلام أو في حال الردة ولو عاد الى
الاسلام قبل قسمة تركه مورثه (ومثله) أي المرتد (الزنديق) فلا يرث ولا يرث وبما له في (وهو من
يخفى الكفر ويظهر الاسلام) فهو والمنافق الا ان اسم المنافق مخصوص بعهد الرسول صلى الله
عليه وسلم وبعده يسمى زنديقا وقيل هو من لا يتبع ديننا خصوصا وقيل من ينكر الشريعة جملة
ورافقها اختلاف دين بالاسلام والكفر كما قال (وأهل ملتين) حال الموت (فلا يرث مسلم من كافر
على الاصح عند الجمهور خلافا للمعاذ ومعابرة ومن وافقهما) (ولا عكسه) أي قطعاً أي لا يرث كافر من
مسلم لا تقطاع الموالاة بينهما سواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء كان بالقرابة أو النكاح
أو الولاء (ويرث الكافر الكافر وان اختلفت ملتئهما كيهودي ونصراني) لان جميع ملل الكفر
كالملة الواحدة وخامسها اختلاف ذوى المكفر الاصل بالذمة والحرابة (ولا يرث حربي من ذي)
وكذا من معاهد ومؤمن لقطع المناصرة بين حربي ومن بعده والذي من عقدت عليه الجزية
والمعاهد من عوهد على ترك القتال والمستأمن من دخل دارا بامان (وعكسه) أي فلا يرث ذي
ونحوه من حربي والارجح ان المعاهد والمستأمن كالذي فيتموثران مع الذي لانهم معصومان
بالعهد والامان والقول الثاني انهما كلحربي لانهما لم يستوطنا دارا فيتموثران الحربي ويرثهما
وبه قال الاثمة الثلاثة (والمرتد لا يرث من هم تدولا من مسلم ولا من كافر) وبالجملة فالمرتد لا يرث من
أحد ولا يرثه أحد ومثله المنتقل من دين الى آخر كيهودي تنصر أو بالعكس فلا يرث أحد لانه ترك
دينه يقر عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه بل لا يقبل منه الا الاسلام فان أسلم تركه والاقتل
كالمرتد وسادسها الدور الحكمي وهو ان يلزم من ثبوت الشيء نفيه فيعود على نفسه بالابطال
سواء كان اربا أو غيره وهذا يقع في الفقه كثير اذ قال في الارث أن يهرأخ حائر للتركة بان الميث
فيثبت نسبه ولا يرث للدور لانه لو ورث الابن لجنب الاخ فلا يكون وارثا جازا فلا يصح اقراره
فلا يثبت نسب الابن فلا يرث فرجع الارث على نفسه بالابطال وهما أدنى اثباته الى نفيه بان يمتنع من
أصله ويجب على المقر باطنا أن يدفع له التركة ان كان صادقا على المعتمد عند الشافعي ومن صور الدور
الحكمي كأن أعنى الاخ الحائر غيبين من التركة ثم ادعى شخص انه ابن الميث وشهد له العتيقان
بعد استشهادهما وقبلهما القاضي فان نسبه ثبت ولا يرث اذ لو ورث لملكهما فيبطل عتقهما
فتبطل شهادتهما فيبطل النسب فيبطل الارث ومثاله في غير الارث كأن يقول لامته ان صليت
صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فسلت مكشوفة الرأس مع قدرتها على الستر فبطلت انها لا تعتق الا
بعد الصلاة للزوم الدور لان عتقها متوقف على صحة صلاتها ولو عتقت قبلها لم يصح مع كشف
رأسها واذ لم تصح لم تعتق فيرجع العتق على نفسه بالابطال فلا تثبت لها أحكام الحرية من الارث
والحنانية والشهادة ونحوها الا بعد الصلاة ويغني قوله قبلها والمشهور انهن لا تعتق بحال ابطالا

(والمرتد) ومثله الزنديق وهو
من يخفى الكفر ويظهر الاسلام
(وأهل ملتين) فلا يرث مسلم
من كافر ولا عكسه ويرث
الكافر الكافر وان
اختلفت ملتئهما كيهودي
ونصراني ولا يرث حربي من
ذي وعكسه والمرتد لا يرث
من مرتد ولا من مسلم ولا
من كافر

للتعليق المؤدى الى الدور قال الامير نص أعتد المال كية على انه اذا قال ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا لزمه الثلاث مع ان ثبوته قبل يقتضى عدم وجود المعلق عليه حيث لم يجد محلا واذا انتفى المعلق عليه انتفى المعلق فيفتى الطلاق رأسا لكنهم قطعوا النظر عن الدور والقبولية احتياطا في الفروج والمعتمد عند الشافعية وقوع المنجز فقط وهو واحد (وأقرب العصبان) من النسب هو العاصب بنفسه (وفي بعض النسخ العصبية) وهى أولى وأخصر لان لفظ عصبية اما اسم جنس يحمل على الواحد والمتعدد والذكر والانثى أو هو جمع عاصب فيكون عصبان على هذا جمع الجمع ومعناها لغة بنو الرجل وقرابته لايه والعصبية من الرجال ما بين العشرة الى الاربعين (واريد بها) أى العصبية معناها شرعا وهو (من ليس له حال تعصيبه سهم مقدر من المجمع على توريثهم وسبق بيانهم) فيرث العصبية التركة كلها اذا انفرد او ما فضل بعد الفروض ان كان معه ذو فرض فان لم يفضل بعد الفروض شئ سقط الا اخوة الاشقاء في مسئلة المشتركة والا الاخت في مسئلة الاكدرية فتشال المشتركة زوج وام واخوان لام وأخ شقيق فالمسئلة اصلها ستة للتدخل بين مخارج السهام الزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين للام الثلث ومجموع الانصبا ستة فلم يبق للعصبية الشقيق شئ فكان مقتضى الحكم ان يسقط الاخ الشقيق لاستغراق الفروض لكن لا يجوز سقوط الشقيق لمشاركته للأخوين لام في قرابة الام فيجعل حقيقتا الام فيشاركهما في الثلث فتحتاج المسئلة الى تصحيح لان الاثنين لا ينقسمان على ثلاثة تضرب الثلاثة عدد رؤس الاخوة في اصل المسئلة وهو ستة فتصح من ثمانية عشر للزوج تسعة والام ثلاثة ولكل من الاخوة اثنان ومثال الاكدرية زوج وام وجد وأخت شقيقة اولاب فاصل المسئلة ستة وتعول الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللجد واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بمافرض لها زاد على الجد والزيادة ممنوعة من حيث ارثها معه فقط ردت بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم حصته الى حصتها فمجموع حصتها ما اربعة ويقسمانها اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين واذا قسمتها على ثلاثة عدد الرؤس كانت غير منقسمة ولا موافقة بين الرؤس وسهامها فتضرب ثلاثة في تسعة فتصح من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة هي ثلث المال وللأم اثنان في ثلاثة بستة هي ثلث الباقي وللجد والاخت اربعة في ثلاثة باثني عشر فللاخت اربعة هي ثلث باقى الباقي وللجد ثمانية هي الباقي فلهذا ياخذ من هذه المسئلة فيقال هلك هالك وخلف اربعة من الورثة فورث اربعة ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي الباقي والرابع الباقي وانما تعود الاخت والجد الى المقاسمة لان الاخت معه عصبية وانما فرض لها لتعصيبها حين نقلت الجد الى فرضه ولا معصب لها غيره فعدل الى ما نبت لها بالنص وهو الفرض لئلا تسقط فلما وجد ارثها رجعت الى التعصيب بالاجتهاد لان له مدخلا في النصوص الشرعية بالتخصيص ونحوه (وانما اعتبر السهم) أى انما قيد السهم المنفى بكونه (حال التعصيب ليدخل الاب والجد) في العصبية ولولا ذلك التقيد لم يدخل في العصبية (فان لكل منهما سهم مقدر في غير التعصيب) وهو حال اجتماعه مع الاب فان له معه السدس والباقي للابن وكل منهما ليس له سهم مقدر حال التعصيب وهو حال انفراده عن الابن واقسام العصبية ثلاثة احدها عصبية بالغير وهى كل انثى عصبها ذكر وهن البنات وبنات الابن والاخوات غير ولد الام مع

(وأقرب العصبان)
وفي بعض النسخ والعصبية
واريد بها من ليس له حال
تعصيبه سهم مقدر من
المجمع على توريثهم وسبق
بيانهم وانما اعتبر السهم
حالا لتعصيب ليدخل
الاب والجد فان لكل منهما
سهم مقدر في غير التعصيب

اخيهن وثانيها عصبه مع الغير وهي كل انثى عصبها اجتماعها مع اخرى وهن الاخوات مع البنات
 او بنات الابن فليس لهن حال يستغرقن على انفرادهن فيه التركة وثالثها عصبه بالنفس وهو كل
 ذى ولاء وكل ذكر نسب ليس بينه وبين الميت انثى وهم المذكورون هنا كما قال الشارح (ثم عد
 المصنف الاقربيه في قوله) أى ثم بين الاقرب فالاقرب بقوله وهم (الابن) وهو ولد الصلب لقوة
 عصبته باعتبار نقله للاب من العصبه الى فرض السدس وبانه يعصب اخته بخلاف الاب (ثم
 ابنه) وان سفل بمحض الذكور (ثم الاب) لانه ينتسب الى الميت بنفسه (ثم ابوه) وان علا (ثم الاخ
 للاب والام ثم الاخ للاب) والصواب التعبير هنا بالاول لان الجد في مرتبة الاخ الشقيق وللأب
 (ثم ابن الاخ للاب والام ثم ابن الاخ للاب) لان كل منهما كما به فيقوم مقامه في الارث والتعصيب
 (وقوله ثم العم على هذا الترتيب ثم ابنه أى فيقدم العم لابوين ثم للاب ثم بنوها كذلك) أى بنو العم
 لابوين ثم لاب (ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوها كذلك) أى بنو العم من الابوين
 ثم من الاب (ثم يقدم عم الجد من الابوين ثم من الاب وهكذا) أى ثم بنو عم الجد لابوين ثم لاب وان
 سفلوا بالترتيب السابق ولا يرث اولاد جد اعلى مع اولاد جد اقرب منه (فاذا عدت العصبان
 من النسب والميت عتيق فالمولى) أى السيد (المعتق يرثه) أى الميت (بالعصبه) التى سبها الولاء
 (ذكر اكان او انثى) لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لم اغنا الولاء لمن اعتق ولان الانعام بالاعناق
 موجود من الرجل والمرأة فاستويا في الارث ثم عصبه المعتق بنسب المتعصبون بأنفسهم كابنه
 وأخيه لا كبنته وأخته فهم مقدمون على معتق المعتق (فان لم يوجد للميت عصبه
 بالنسب ولا عصبه بالولاء فإليه) أى الميت (ليبت المال) ارثا للمسلمين مراعى فيه المصلحة ان كان
 الامام عادلا بأن يعطى كل ذى حق حقه والالم يرث بيت المال فيرد الباقي بعد الفروض على
 أهلها غير الزوجين ان لم يكونا من ذوى الارحام والارء عليهم امن جهة الرحم لا من جهة الزوجية
 وكيفية الرد ان تجمع الفروض وتعرف نسبة كل منها الى المجموع ويرد الباقي على أهلها
 بتلك النسبة طلبا للعدل فيهم ففي بنت وأم أصل المسئلة من ستة للبنث النصف ثلاثة وللأم
 السدس سهم يبقى بعد فرضهما سهمان يردان عليهما بالنسبة المذكورة للبنث ثلاثة ارباعهما
 واحد ونصف وللأم ربعهما نصف فيعتبر خرج الربع وهو اربعة فنضرب في السنة بأربعة
 وعشرين وترجع بالاختصار الى اربعة للتوافق بين السهمين بالسدس للبنث ثلاثة وللأم واحد
 فان لم يكن هناك من يرء عليه ورث ذوو الارحام وهم كل قريب غير من تقدم من الجمع على ارثهم
 وهم يرجعون الى اربعة أصناف الاول من ينتمى الى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات البنات
 وان نزلوا الثانى من ينتمى اليهم الميت وهم الاجداد والجدات الساقطون وان علوا الثالث من
 ينتمى الى أبوى الميت وهم أولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة وللأم ومن يدلى بهم وان
 نزلوا الرابع من ينتمى الى اجداد الميت وجداته وهم الاعمام وللأم وهم اخوة الاب لأمه واعمام
 الأم وان علت سواء كانوا أشقاء أو اب أولام واعمام الاب وان علا لأمه واخوة الاب لأمه
 والعمات مطلقا وبنات الاعمام سواء كانوا أولام أو اب والاخوال والخالات مطلقا وان تباعدوا
 وأولاد الاعمام وللأم وأولاد العمات وأولاد الخوة مطلقا ذكرنا وانما وان نزلوا ومن انفراد من
 هؤلاء حاز جميع المال وعند الاجتماع ينزل كل منهم منزلة من يدلى به الاخوال الميت وخالاته

ثم عد المصنف الاقربيه في
 قوله (الابن ثم ابنه ثم الاب
 ثم أبوه ثم الاخ للاب والام
 ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ
 للاب والام ثم ابن الاخ
 للاب) الخ وقوله (ثم العم
 على هذا الترتيب ثم ابنه)
 أى فيقدم العم لابوين ثم
 للاب ثم بنو العم كذلك ثم
 يقدم عم الاب من الابوين
 ثم من الاب ثم بنوها كذلك
 ثم يقدم عم الجد من الابوين
 ثم من الاب وهكذا (فاذا
 عدت العصبان) من
 النسب والميت عتيق (فالمولى
 المعتق) يرثه بالعصبه ذكرنا
 كان المعتق أو انثى فان
 لم يوجد للميت عصبه
 بالنسب ولا عصبه بالولاء
 فإليه لبيت المال

فتزول منزلة الام والاعمام الميت وعماته وهم اخوة أبويه فتزول منزلة الاب فالاعمام للام
اخوة الاب لانه لا اعمام الام ففرق بين عم الام والم للام والحاصل من ذلك ان احوال الام
وخالاتها بمنزلة الجدة أم الام واعمامها وعماتها بمنزلة الجد أبي الام وأحوال الاب وخالاته بمنزلة
الجدة أم الاب وعماته بمنزلة الجد أبي الاب على الرابع فاذا انفردت العمات والاعمام للام قسم
المال بينهم على حسب استحقاقهم لو كان الاب هو الميت واذا اجتمعوا مع الاخوال والخالات
فالثلثان للعمات والاعمام لانه حظ الاب والثلث للاخوال والخالات لانه حظ الام ويقسم
نصيب كل فريق عليه على حسب ارثه من الابوين

فصل في الفروض المقدرة في كتاب الله والثابت بالاجتهاد ومستحقها (والفروض)
أى الانصاء المقدرة وفي بعض النسخ والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة والسابع
الذى هو ثلث الباقي ثابت بالاجتهاد (لا يزداد عليها) أى الانصاء المقدرة (ولا ينقص منها الا
لعرض كالعول) أو الرد في الزيادة في قدر الانصاء ونقص من عدد المسئلة وفي العول زيادة
في عدد المسئلة ونقص من الانصاء وخرج بقوله في كتاب الله ثلث الباقي في مسائل الجد والاخوة
حيث كان معه ذو فرض وزادت الاخوة على مثليه كام وجد وخمسة اخوة أصل المسئلة من ستة
للأم السدس واحد يتي خمسة ثلثا واحد وثلثان فتضرب مخرج الثلث وهو ثلاثة في ستة فتصح
من ثمانية عشر للام سدسها ثلاثة وللجد خمسة واحد لكل أخ اثنان وفي الفروض زوجة وأبوين
ومسئلتهم من أربعة للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي واحد وللأب الباقي وكزوج وأبوين ومسئلتهم
ابتداء من ستة من ضرب مخرج الثلث في مخرج النصف للتباین بين فرض الزوج والام ولا ينظر
لثلث الباقي في ابتداء القسمة ثم بعد أخذ الزوج نصيبه تأخذ الام ثلث الباقي وبأخذ الاب
ثلث جميع المال لان له مثلها (و) الفروض (الستة هي النصف والربع والثلثان والثلث
والسدس) والنصف مثلث النون وفيه لغة رابعة وهي نصيف كزغيف ولغة خامسة وهي نص
بحدف الفاء مع ضم النون وشد الصاد وأما الربع والثلث والسدس ففي كل منها ضم الوسط
واسكانه وكزغيف (وقد يعبر الفرضيون عن ذلك) أى الستة (بعبارة مختصرة وهي) ثلاثة طرق
أحدها طريقة التمدل وهي ان يذكر الكسر الاعلى ثم يتدلى لما تحته وأوضحها عبارة المصنف ومثلها
ان تقول النصف ونصف ونصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وان شئت قلت النصف
ونصفه وربعه والثلثان ونصفهما وربعهما واخصر منها ان تقول النصف والثلثان ونصفهما
ونصف نصفهما وثانيها طريقة الترقى وهي ان يذكر الكسر الاسفل ثم يترقى لما فوقه كأن تقول
الثلث والسدس ووضعهما وضعف ضعفهما وثالثها طريقة التوسط وهي ان يأتي بالكسر الوسط
ثم يصعد درجة وينزل درجة كقول الشارح (الربع والثلث وضعف كل ونصف كل) وهذه أولى
لان خير الامور التوسط (فالنصف فرض خمسة) أحدها (البنت) الواحدة (و) ثانيها (بنت
الابن) الواحدة وان سفل الابن بالاجماع (اذا انفردت كل منهما) أى البنت وبنت الابن (عن
ذكره صبا) من أخ أو ابن عم اجماعا فباسا على بنت الصلب لان ولد الابن كالولد ارثا وحببا المذكور
كالذكر والانثى كالانثى وانفردت بنت الابن عن الابن وعن البنت (و) ثالثها (الاخت من الاب
والام) أى الواحدة (و) رابعها (الاخت) الواحدة (من الاب اذا انفردت كل منهما) أى الاخت

فصل في الفروض المقدرة * وفي بعض النسخ
والفروض المذكورة
(في كتاب الله تعالى
ستة) لا يزداد عليها ولا ينقص
منها الا لعرض كالعول
والستة هي (النصف
والربع والثلثان
والثلث والسدس) وقد
يعبر الفرضيون عن ذلك
بعبارة مختصرة وهي الربع
والثلث وضعف كل ونصف
كل (فالنصف فرض خمسة
البنت وبنت الابن) اذا
انفرد كل منهما عن
ذكره صبا (والاخذ
من الاب والام والاخذ
من الاب) اذا انفرد كل
منهما

عن ذكر يعصبها (والزوج
اذا لم يكن معه ولد)
ذكر اكان أو أنثى ولا ولد
ابن (والربع فرض اثنتين
الزوج) مع الولد أو ولد الابن
سواء كان الولد منه أو من
غيره (وهو) أى الربع
(فرض الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع عدم
الولد أو ولد الابن) والافصح
فى الزوجة حذف الناء
ولكن اثباتها فى الفرائض
حسن للتمييز (والثمن فرض
الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع الولد أو
ولد الابن) ويشتركن
كلهن فى الثمن (والثلثان
فرض أربعة البنات)
فأكثر (وبنتى الابن)
فأكثر وفى بعض النسخ
وبنات الابن (والاختين
من الاب والام) فأكثر
(والاختين من الاب)
فأكثر وهذا عند افراد
كل منهما عن اخوته فان
كان معهن ذكر فقد يردن
على الثلثين كالوكن عشرة
والذكر واحد فلهن
عشرة من اثنى عشر وهى
أكثر من ثلثها وقدينقصن
كبنيتين مع ابنتين

الشقيقة والاخت لاب (عن ذكر يعصبها) من أخ أو جد فى غير الاكدرية بل وعن الاولاد
وأولادهم الذكور والاناث وعن الاب وانفردت الاخت لاب عن الاشقاء من ذكر أو أنثى
(و) خامسها (الزوج اذا لم يكن) لزوجته (معه ولد ذكر اكان أو أنثى) أو خنثى (ولا ولد ابن) وان
سفل منه أو من غيره وانعقد الاجماع على ان ولد الابن كولد الصلب فى حجب الزوج من النصف
الى الربع (والربع فرض اثنتين) فرض (الزوج مع الولد أو ولد الابن) لزوجته وان سفل ذكر اكان
ذلك الفرع أو أنثى (سواء كان الولد) أى الفرع الوارث (منه) أى الزوج (أو من غيره) ولومن زنا
لان ولد الزنا ينسب الى أمه (وهو أى الربع فرض الزوجة) الواحدة (والزوجتين والزوجات)
فيشتركن بالربع بالسوية ولوزدن على أربع كافى نكاح الكفار (مع عدم الولد وولد الابن) لميت
من الزوجة أو من غيرها (والافصح) الاشهر (فى) لفظ (الزوجة حذف الناء ولكن اثباتها فى)
باب (الفرائض حسن) وأولى (للتمييز) بين الذكور والانثى (والثمن فرض) صنف واحد وهو
المذكور فى قوله (الزوجة) الواحدة (والزوجتين والزوجات مع الولد) الواحد فأكثر ذكر اكان
أو أنثى (أو ولد الابن) كذلك وان سفل (ويشتركن كلهن فى الثمن) بالسوية وخرج ولد الابن ولد
البنت فانه لا يرث ولا يحجب وكذلك الولد أو ولد الابن اذا قام به مانع من الارث كرق أو قتل
أو اختلاف دين فانه لا يرث ولا يحجب فهو كالعدم ~~في~~ فائدة ~~في~~ يتصور اجتماع أكثر من أربع زوجات
كالمؤسمة الكافرة عن عشر مثلاً أو أسلمن معه ومات قبل اختيار أربع وكالمؤسمة أو ربعاً رجلاً
وادعى اخبارهن له بانقضاء العدة فانكرن والحال ممكن فتزوج أربعاً ثم ومات وعدة
أولئك بدعواهن باقية ففرض الزوجة فى المسئلة موقوف بين الجميع حتى يقع الصلح بينهم
بقسمة بتساو أو تفاضل فالزوجة عن الاربع بحسب الظاهر فقط وفى الحقيقة الوارث أربع فى
ضمن هؤلاء (والثلثان فرض) اصناف (أربعة) ممن تعدد من أصحاب النصف لو انفردن
(البنات) فأكثر (وبنتى الابن) وان سفل (فأكثر) قياساً على البنات (وفى بعض النسخ) بنات الابن
والمراد ما زاد على الواحدة لان الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحد (والاختين من الاب والام)
فأكثر والاختين من الاب فأكثر وهذا) أى ارث هؤلاء الاناث الثلثين (عند افراد كل منهما)
أى النوعين البنات وان سفلتا والاختين لغير أم (عن اخواتهن) الذكور (فان كان) أى وجد
(معهن) أى هؤلاء الاناث (ذكر) لم يفرض لهن الثلثان بل يعصبهن فيكون للذكر مثل حظ
الانثيين من جميع الاناث المذكورة (فتقديرهن على الثلثين كالوكن عشرة) من البنات
أو الاخوات لغير أم (والذكر واحد) فتكون المسئلة من اثنى عشر عدداً رأساً يجعل للذكر
رأسين (فلهن) أى العشران (عشرة من اثنى عشر) لكل واحدة واحد وللذكر اثنان (وهى)
أى العشرة أسهم (أكثر من ثلثها) أى الاثنى عشر لان ثلث الاثنى عشر ثمانية فزادت العشرة
على الثلثين سدساً ولم يأخذ الاخذ فى هذه الصورة الاسدساً (وقدينقصن) أى هؤلاء الاناث عن
الثلثين (كبنيتين مع ابنتين) فللبنتين اثنان من ستة فلهما الثلث حينئذ لان المسئلة من ستة عدد
الرؤس فان البنيتين برأسين والابنتين بأربعة رؤس ولا بد من اشتراط عدم الاولاد فى ارث بنات
الابن الثلثين أيضاً لان الولد الذكر يحجب بنات الابن مطلقاً وكذا العدد من البنات ان لم يكن مع
بنات الابن عاصب لاستيفاء الثلثين والبنت الواحدة تردهن عن الثلثين الى السدس ولا بد

أيضا من اشتراط عدم الاولاد في ارث الاخوات لغير أم الثلثين لانهم مع ذكور الاولاد واولاد الابن يحجب حرمانا ومع اناتهم عصبية ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء في ارث الاخوات للاب الثلثين لان ذكورهم يحرمون الاخوات للاب وكذا العدد من اناتهم ان لم يكن معهم عاصب والشقيقة الواحدة تردهن الى السدس (والثلث فرض اثنين) فرض (الام اذا لم تحجب) حجب نقصان من الثلث الى السدس (وهذا) أي عدم حجبها (اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن) وارثان (أو اثنان من اخوة واخوات) للميت (سواء كانوا أشقاء اولاد اولاد) أو مختلفين وسواء كانوا ذكورا واناثا أو خنثى أو مختلفين محجوبين بشخص أم لا والمحجوب بالوصف من الاولاد والاخوة وجوده كالعدم متى وجد عدد من الاخوة منعت الام عن الثلث ولو كانوا كلهم محجوبين لوجود الاب مثلا أو كان المحجوب بعضهم كاولاد الام والاشقاء مع الجد فانه يحجب اولاد الام دون الاشقاء فان كان مع الاخوة ولد فهو الذي يحجبها لانه أقوى من الاخوة ولومات شخص عن اب وام واخوين مطلقا وعن جد وأم واخوين لام فانهم محجوبان ومع ذلك يحجبان الام من الثلث الى السدس فللام السدس وللاب والجد الباقي ولا شيء للاخوين مطلقا في المسئلة الاولى ولا للاخوين للام في الثانية ~~بوتنيته~~ لا يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع في فريضة فلا يتصور اجتماع الثمن مع الثلث لان شرط وجود الثمن وجود الفرع الوارث وشرط وجود الثلث عدم الفرع الوارث وشرطاهما متباينان ولا يمكن اجتماع التقيضين وكذا لا يتصور اجتماع الثمن مع الربع لان شرط وجود الثمن للزوجة والزوجات وجود الفرع الوارث واذا وجد الفرع الوارث وجد معه الربع ولا يكون الا للزوج وهو لا يمكن ان يجتمع مع الزوجة (وهو أي الثلث للثنتين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام ذكورا كانوا أو اناثا أو خنثى أو البعض كذا) أي ذكورا (وبعض كذا) أي اناثا يستوى فيه الذكر وغيره وانما سوى بين الذكر والانثى لانه لا تعصيب في من أدلوا به وهو الام بخلاف الاشقاء اولاد فان فيمن أدلوا به تعصبا وهو الاب فكان للذكر منهم مثل حظ الانثيين كالبنتين والبنات وقد يفرض الثلث للجد مع الاخوة فيما اذا لم يكن معهم ذوفرض ونقص حقه عنه بالمقاسمة كما لو كان معه ثلاثة اخوة فأكثر وبهذا يكون فرض الثلث لثلاثة (والسدس فرض سبعة) من الاشخاص (الام مع الولد او ولد الابن) الوارثين (أو) مع عدد (اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم) من بنى العلات وبنى الاخيماف (ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا) حتى يفرض لها السدس مع الشك في وجود اخوين كأن وطئ اثنان امرأة بشبهة وأنت بولد واشتبهه الحال ثم مات هذا الولد عن أمه قبل لحوقه باحدهما وكان هناك ولدان لاحدهما دون الآخر فللام من مال الولد السدس لاحتمال ان الميت ابن الذي له ولدان وعلى ذلك فيكون الميت مات عن أم واخوين فالسدس محقق والثلث مشكوك فيه لاحتمال نسبة الولد للثاني فان استلحقه الثاني اخذت الام الثلث كاملا وقد يفرض لها ايضا السدس مع عدم من ذكر كما اذا ماتت امرأة عن زوج وأبوين وهذه الصورة احدى الغراوين (وهو أي السدس للجد) الوارثة من أب وام من أم ثم ان كانت الجدة لام فلها ذلك (مع عدم الام) فقط سواء انفردت او كانت مع ذوى فرض او عصبية لانها لا يحجبها الا الام فقط اذ ليس بينها وبين الميت غيرهما فلا تحجب بالاب ولا بالجد وان

(والثلث فرض اثنين الام اذا لم تحجب) وهذا اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن أو اثنان من اخوة واخوات سواء كن أشقاء اولاد أو لام (وهو) أي الثلث (للاثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد الام) ذكورا كانوا أو اناثا أو خنثى أو البعض كذا (والسدس فرض سبعة الام مع الولد أو ولد الابن أو اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات) ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم ولا بين كون البعض كذا والبعض كذا (وهو) أي السدس (للجدة عند عدم الام)

كانت الجدة للاب حجبها الاب لانها تدلى به والام بالا جاع فانها تستحق بالامومة والام اقرب
 منها والقربى من كل جهة تحجب البعدى منها سواء اذلت بها كأم أب وأم أم أب وأم أم أم
 أم لم تدل بها كأم أب وأم أبي أب فلا ترث البعدى مع وجود القربى ثم القربى من جهة الام كأم أم
 تحجب البعدى من جهة الاب كأم أم أب والقربى من جهة الاب كأم أب لا تحجب البعدى من
 جهة الام كأم أم أم بل يكون السدس بينهما نصفين كما قال الشارح (وللجدتين والثلاث) اى كما
 يفرض للجدة الواحد السدس كذلك يفرض للجدات الكثيرة من غير حصر اذا لا حصر لهن
 فيشتركن في السدس (و) السدس (لبنت الابن) فاكثر (مع بنت الصلب) الواحدة وكذا البنت
 ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها (لتكملة الثلثين) فليس السدس لها فرضا مستقلا
 لانه لو كان مع بنت الابن بنتا صلب فاكثر لم يعط لبنت الابن شئ لاستغراق البنات الثلثين وهى اغا
 تأخذ السدس تكملة الثلثين (وهو اى السدس للاخت) فاكثر (من الاب مع الاخت الواحدة
 من الاب والام لتكملة الثلثين) كما فى البنت وبنات الابن ولو كان هناك اختان فاكثر من الاب
 والام فلا شئ للاخت من الاب ولا يعصب الاخوات الا اخوهن ويسمى الاخ المبارك اذ لولاه
 لسقطن (وهو اى السدس فرض الاب مع الولد) ذكر ا كان أو غيره (او) مع (ولد الابن) وان سفل
 (ويدخل فى كلام المصنف) حيث عبر بالولد فهو محمول على الذكر والانثى (مالو خلف الميت بنتا وأبا
 ومسلثهما من ستة اعتبارا بمنخرج السدس لانه الاكبر للتد اخل بين الفرضين (فالبنت النصف)
 ثلاثة (وللاب السدس) واحد حال كونه (فرضا) له أيضا بعد فرضه (الباقى تعصيبا) وهواثان
 (و) السدس أيضا (فرض الجد الوارث) الذى هو ابا والاب وان علا (عند عدم الاب) المتوسط بين
 الجد والميت اذا كان للميت ولدا وولدا ابن (وقد يفرض للجد السدس أيضا) اى كما فرض له مع
 الفرع الوارث (مع الاخوة) لغيرام (كما لو كان معه) اى الجد (ذو فرض) كالبنين (وكان سدس
 المال خيرا له من المقاسمة ومن ثلث الباقي كبنين وجد وثلاثة اخوة) أصل مسئلتهم ستة للبنين
 الثلثان اربعة وللجد السدس يبقى واحد على ثلاثة اخوة لا ينقسم ويبيان عدد الرؤس وهى ثلاثة
 فتضرب فى ستة فتصح من ثمانية عشر للبنين اربعة فى ثلاثة باثنى عشر وللجد واحد فى ثلاثة بثلاثة
 يبقى ثلاثة على ثلاثة اخوة لكل واحد واحد اصل مسئلتهم فى ثلث الباقي ثلاثة للبنين الثلثان
 اثنان يبقى واحد للجد ثلثه فيضرب مخرجه فى ثلاثة فالخامس تسعة للبنين اثنان فى ثلاثة بستة
 يبقى ثلاثة فيأخذ الجد ثلثها واحد يبقى اثنان على ثلاثة اخوة لا ينقسمان فتضرب عدد الرؤس ثلاثة
 فى تسعة فتصح المسئلة من سبعة وعشرين للبنين ستة فى ثلاثة بثمانية عشر وللجد واحد فى ثلاثة
 بثلاثة يبقى ثلاثة على ثلاثة والجامع بين مسئلتى السدس وثلث الباقي مائة واثنان وستون للتوافق
 بينهما بالثلث ثلث سبعة وعشرين تسعة فتضرب فى ثمانية عشر فالخامس كما ذكر وكذلك
 لو ضرب ثلث ثمانية عشر وهو ستة فى سبعة وعشرين ثم يضرب ذلك الثلث فى كل سهم وذلك
 لاجل معرفة مساواة كسر لكسرا وتفاضلها ووضعا لهذه المسائل جدولا بهذه الصورة

وللجدتين والثلاث
 (ولبنت الابن مع بنت
 الصلب) لتكملة الثلثين
 (وهو) اى السدس
 (للاخت من الاب مع
 الاخت من الاب) والام
 لتكملة الثلثين (وهو)
 اى السدس (فرض الاب
 مع الولد أو ولد الابن)
 ويدخل فى كلام المصنف
 مالو خلف الميت بنتا وأبا
 فالبنت النصف ولللاب
 السدس فرضا والباقي
 تعصيبا (وفرض الجد
 الوارث) (عند عدم الاب)
 وقد يفرض للجد السدس
 أيضا مع الاخوة كما لو كان
 معه ذو فرض وكان سدس
 المال خيرا له من المقاسمة
 ومن ثلث الباقي كبنين
 وجد وثلاثة اخوة

سواء أكن للام أو للاب (سواء قرين) كأم أم وأم أب (أو بعدن) كأم أم وأم وأم الجسد (بالام فقط) اجماعا اما التي من جهة الام فلا دلالة لها واما التي من جهة الاب فليكون الام أقرب من يرث بالامومة (وتسقط الاجداد) المدلون الى الميت بمحض الذكور (بالاب) وبكل جده ووالى الميت أقرب منهم بالاجماع في حال الارث بالفرض أو بالتعصيب أو بهما (ويسقط ولد الام) ذكر اكان أو أنثى (أى الاخ للام) والاخت لها (مع وجود) واحد من (الاربعة الولد ذكر اكان أو أنثى) أو خنثى (ومع ولد الابن كذلك) أى ذكر اكان أو أنثى أو خنثى وان سفل (ومع الاب والجسد وان علا) أى الجسد فالاب يحجب الاخوة الاشقاء أو لاب أولام والجسد لا يحجب الاخوة الاشقاء أو لاب ويحجب الاخوة للام فليخص ان الاخوة للام يحجبون بستة بالابن وابن الابن والبنات وبنات الابن والاب والجسد اجماعا لاية الكلاله الاولى وهى قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس لان الكلاله من لم يخلف ولدا ولا والد اليكن خص من مفهوم الكلاله الام والجدة فلا تحجبان ولد الام بالاجماع فان مفهوم الكلاله هو ان من خلف ولد أو والد لا شيء لاخوته لانه ليس بكلاله فخصت السنة من هذا المفهوم ان الاخ يرث مع الام والجدة كما خصت منه ان الاشقاء والاخوة لاب يرثون مع البنات وأيضا ان الام لا تحجب الاخوة للام وان أدلوا بان شرط حجب المدلى بالمدلى به اما اتحاد جهتهما فى الارث كالجسد مع الاب والجدة مع الام أو استحقاق المدلى به كل التركة لو انفرد كالأب مع الاخ واما الام مع ولدها فليست كذلك لانها تأخذ بالامومة وهو بالاخوة ولا تستحق جميع التركة اذا انفردت (ويسقط ولد الاب والام مع) واحد من (ثلاثة الابن وابن الابن وان سفل) أى ابن الابن (ومع الاب) دون الجسد فلا يحجبه بل يشاركه (ويسقط ولد الاب بأربعة) أى بواحد منهم (بهؤلاء الثلاثة أى الابن وابن الابن والاب والام) لقوته بزيادة القرابة وكذا بالشقيقة اذا صار مع عصبه مع الغير وتزيد الاخت للاب بحجبه بعدد من الاخوات الاشقاء عند عدم معصيهما فالجسد والفرع الاثنى لا يحجبان الا الاخوة للام والاب والفرع المذكور يحجبان الجميع وليس للشقيق حاجب غيرهما ويسقط ابن الاخ الشقيق بستة بالاب والجسد والابن وابن الابن والاخ الشقيق وللأخ للاب لانه أقرب منه ويسقط ابن الاخ للاب بسبعة بهؤلاء الستة وبابن الاخ لابوين لقوته بزيادة القرابة ويسقط العم لابوين بثمانية هؤلاء السبعة وابن الاخ لاب لقرب درجته ويسقط العم للاب بتسعة هؤلاء الثمانية والعم لابوين لقوته بزيادة القرابة ويسقط ابن العم لابوين بعشرة هؤلاء التسعة والعم للاب بزيادة قرابه لانه فى درجة أبيه ويسقط ابن العم لاب بأحد عشر هؤلاء العشرة وابن العم لابوين لقوته بزيادة القرابة ويسقط المعتق وعصبته بعصبه النسب اجماعا لان النسب أقوى من الولاء (وأربعة يعصبون أخواتهم أى الاناث) وحيفئذ (للد كرمثل حظ الاثنين الابن وابن الابن) وان سفل لقوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ولان ابن الابن لما قام مقام أبيه فى الارث قام مقامه فى التعصيب (والاخ من الاب والام والاخ من الاب) لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللد كرمثل حظ الاثنين (اما الاخ من الام فلا يعصب أخته بل لهما الثلث) أى يشتركان فيه بالسوية (وأربعة) لا يعصبون أخواتهم بل (يرثون دون أخواتهم) فلا يرثن (وهم الاعمام)

سواء قرين أو بعدن (بالام فقط) (و) تسقط (الاجداد بالاب ويسقط ولد الام) أى الاخ للام (مع) وجود (أربعة الولد) ذكر اكان أو أنثى (و) (مع) ولد الابن كذلك (و) (مع) الاب والجسد وان علا (ويسقط الاخ للاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن) وان سفل (و) (مع) الاب ويسقط ولد الاب (بأربعة) (بهؤلاء الثلاثة) أى الابن وابن الابن والاب (وبالأخ للاب والام وأربعة) يعصبون أخواتهم (أى الاناث) للذكر مثل حظ الاثنين (الابن وابن الابن والاخ من الاب والام والاخ من الاب) أما الاخ من الام فلا يعصب أخته بل لهما الثلث (وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام)

لابوين أولاب (وبنوا لاعم) لابوين أولاب (وبنوا لاختوة) لابوين أولاب وانزلوا (وعصبات المولى المعتق) الذين يتعصبون بانفسهم لانجرار الولاء اليهم ولوفي حال حياة المعتق (وانما انفردوا) أي الاعمام وبنوهم وبنوا لاختوة (عن اخواتهم لانهم عصبة وارثون واخواتهم من ذوى الارحام) وهم (لا يرثون) ولا يعصب بنوا لاختوة من فوقهم في النسب من الاخوات لانهم لم يعصبوا من في درجتهم لم يعصبوا من فوقهم بالاولى وأبناء المعتق يرثون عتيق مورثهم بالولاء دون اخواتهم لان الاناث اذا لم يرثن في النسب البعيد فعدم ارثهم في الولاء الذي هو أضعف من النسب البعيد أولى

فصل (في أحكام الوصية) أي الشاملة للإيصاء على الاولاد والحاصل ان الوصية تطلق على أربعة معان على العين وعلى مقابل الإيصاء وتعريفها قد تقدم وهو المراد بقول الشارح (وسبق معناها لغة وشرعاً وأوائل كتاب الفرائض) وتطلق على ما يشمل الإيصاء وتعريفها اثبات حق بعد الموت سواء كان فيه تبرع أو لا وتطلق على الإيصاء وتعريفها اثبات تصرف بعد الموت فلا تشمل على تبرع كالأيصاء على أطفاله أو الأيصاء بدفع اعيان الملاكها أو بقضاء الديون اذا تبرع في شيء من ذلك واركان الوصية لا بمعنى الإيصاء أربعة موص وموصى له وموصى به وصيغة وأما معنى الإيصاء فاربعة أيضا لكن بابدال الموصى له بالموصى وابدال الموصى به بالموصى فيه ويشترط في الموصى به كونه مقصودا او قابلا للنقل اختيارا او مباحا فلا تصح الوصية بغير المقصود كدم وبما لا ينقل اختيارا نحو أم ولد وبغير المباح كزمار وصم (ولا يشترط في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا وحيثما تجوز الوصية بالمعلوم) وان قل كحبة الخنطة ونجوم الكعبة ونحو ذلك مما يقتضيه كسماد (والمجهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الوجوه كأن يكون مجهول القدر (كالابن في الضرع) وكقوله أوصيت له بهذه الدراهم أو مجهولة الجنس كثوب أو النوع كصاع خنطة أو الصفة كحمل الدابة أو العين كاحد عبيدي (وبالموجود) سواء كان معلوما أو مجهولا فالاول كأن أوصى له بهذا العبد والثاني كأن أوصى له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر (والمعدوم) سواء كان معلوما أو مجهولا فالاول كأن قال أوصيت له بعشرين شاة مما تنتج غنم التي هي من النوع الفلاني والثاني (كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة وهي أي الوصية) معتبرة ومبتدأة (من الثلث أي ثلث مال الموصى) وقت الموت فالوصية اما بكل الثلث أو ببعضه والاحسن ان ينقص منه شيئا والوصية سنة مؤكدة وتكره بالزيادة على الثلث على المعتمد (فان زاد على الثلث وقف الزائد على اجازة الورثة المطلقين التصرف فان اجازوا فاجازتهم تنفيذ للوصية بالزائد) وحيثما فلا حاجة للفظ هبة من الوارث ولا لتجديد قبول وقبض ولا رجوع للمقبض وتنفيذ الاجازة من المفاس وتكون الزوائد الحاصلة بعد الموت للموصى له (وان ردوه) أي الزائد (بطلت) أي الوصية (في الزائد) لانه حقهم وان اجاز البعض ورد البعض فلكل حكمه وفي قول ان اجازتهم عطية مبتدأة منهم والوصية بالزائد لغو وان لم يكن وارث خاص بطلت الوصية في الزائد لان الحق للمسلمين فلا يجيز وكذا لو كان وهو غير مطلق التصرف ولم تتوقع اهليته كجنون مستحكم أيس من زواله بان شهد بذلك خبيران فتي برئ واجازت فذات اجازته (ولا تجوز الوصية) أي لا تصح

وبنوا لاعم وبنوا لاختوة
وعصبات المولى المعتق
وانما انفردوا عن اخواتهم
لانهم عصبة وارثون
واخواتهم من ذوى الارحام
لا يرثون
* (فصل) * في أحكام
الوصية وسبق معناها لغة
وشرعاً وأوائل كتاب
الفرائض ولا يشترط في
الموصى به أن يكون معلوما
وموجودا (و) حيثما تجوز
الوصية بالمعلوم والمجهول
كالابن في الضرع
(وبالموجود والمعدوم)
كالوصية بثمر هذه الشجرة
قبل وجود الثمرة (وهي أي
الوصية (من الثلث) أي
ثلث مال الموصى (فان زاد)
على الثلث (وقف) الزائد
(على اجازة الورثة) المطلقين
التصرف فان اجازوا
فاجازتهم تنفيذ للوصية
بالزائد وان ردوه بطلت في
الزائد (ولا تجوز الوصية

(لوارث) وإن قلت جدا (إلا أن يجيزها) أي الوصية (باقي الورثة المطلقين التصرف) أما المحجور عليهم فيوقف الأمر إلى كمالهم ولا يجوز للولي أن يجيز ولا أن يرد (وذكر المصنف شرط الموصى في قوله وتصح وفي بعض النسخ ونجوز الوصية من كل بالغ عاقل أي مختار حر وإن كان (أي الموصى) كافرا) ذميا أو غيره (أو محجورا عليه بسفه) أو فليس لصحة عبارته واحتياجه للشواب (فلا تصح وصية مجنون ومغمى عليه وصبي ومكره) ورقيق وإن عتق ثم مات على الرأج ولو مكاتب ما لم يأذن له السيد كسائر العقود ولعدم ملك الرقيق في غير المكاتب ولضعف الملك في المكاتب والسكران كالمكلف (وذكر شرط الموصى له إذا كان معينا في قوله لكل ممتلك) حال الوصية ولو من الجن (أي لمن يتصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود عند الوصية) لكن يقبل الولي للصغير والمجنون والحمل (بأن يفصل لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية) ولأربع سنين فاقل ولم تكن المرأة فراشا بعد الوصية لزواج أو سيد لان الظاهر وجود الحمل عند الوصية واعلم أن الموصى له قسمان معين وغير معين فالمعين هو ما ذكر وغير المعين هو ما ذكره بقوله (وخرج معين ما إذا كان الموصى له جهة عامة فإن الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة) ولو ترعيا (من مسلم أو كافر للتعبد فيها) فلا تصح لذلك بخلاف عمارتها للسكنى فيها ونزول المارة بها فتصح الوصية به لذلك خلافا للسبكي (وتصح الوصية) لغير معصية من جائز كفك أسرى الكفار من أيدي المسلمين وقرية كعمارة مسجد وإن وصى به كافر واعتقده حراما لان العبرة بما عندنا وعمارة قبور الانبياء والعلماء والصالحين لما فيها من احياء الزياره والتبرك بها كما قاله السنباطي ومن الجهة العامة الوصية (في سبيل الله تعالى) فإذا قال أوصيت بثلاث مالى لسبيل الله صح وصيته (وتصرف للغزاة) أي غزاة الزكاة وهم المتطوعون بالجهاد وإذا قال أوصيت بثلاث مالى سواء قال لله أو لا صح وصيته وصرفت للمساكين ووجوه البر (وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البرأي الخير) وإذا انتفت المعصية فلا فرق بين أن تكون الوصية قرية (كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد) أو مباحة لا يظهر فيها قرية كالوصية للأغنياء وفك أسارى الكفار من المسلمين والحاصل أنه إن كان الموصى له غير جهة بان كان معينا وان تعدد اشترط له شروط أربع إن يتصور له الملك فلا تصح الوصية لآبائه وان لا يكون مبهما فلا تصح لأحد هذين وان لا يكون معصية فلا تصح بمسلم لكافر ولا بمصحف له وان يكون موجودا عند الوصية وان كان جهة اشترط أن لا يكون معصية فلا تصح لعمارة كنيسة ولا للقطاع ولا للمحاربين ولا للمرتدين لان القصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الاحسان فلا يجوز أن تكون معصية (وتصح الوصية أي الإيصال بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا) ورد الودائع والعماري والغصب (والنظر في أمر الاطفال) (إلى من أي شخص اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة) (أو كفي بها) أي الامانة (المصنف عن العدالة) وعدم العداوة بين الوصي والمحجور عليه (فلا يصح الإيصال لاضداد من ذكر) أي لذوي اضرار من ذكر (لكن الاصح جواز وصية ذمي إلى ذمي عدل في دينه على اولاد الكفار ويشترط أيضا في الوصي أن لا يكون عاجزا عن التصرف) في الموصى به (فالعاجز عنه) بأن لا يهتدى إلى التصرف (لكبر أو هرم مثلا) كسفه (لا يصح الإيصال اليه) ولا تشترط المذكورة فيجوز أن يكون الوصي امرأة (وإذا اجتمعت

النسخ وتجاوز (الوصية من كل بالغ عاقل) أي مختار حر وإن كان كافرا أو محجورا عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون ومغمى عليه وصبي ومكره وذكر شرط الموصى له إذا كان معينا في قوله (لكل ممتلك) أي لمن يتصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وحمل موجود عند الوصية بان يفصل لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية وخرج معين ما إذا كان الموصى له جهة عامة فإن الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة من مسلم أو كافر للتعبد فيها (و) تصح الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصرف للغزاة وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البرأي كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد (وتصح الوصية) أي الإيصال بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الاطفال (إلى من أي شخص اجتمعت فيه خمس خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والامانة) واكتفي بها المصنف عن العدالة فلا يصح الإيصال لاضداد من ذكر لكن الاصح جواز وصية ذمي إلى ذمي عدل في دينه على اولاد الكفار ويشترط

أم الطفل (الشرايط) السبعة (المذكورة) عند موت الموصي (فهى أولى من غيرها) أى إن
ساوت الرجل فى الاسترباح ونحوه من المصالح العامة لو فور شققها وخروجها من خلاف الاصطخرى
فانه يرى انها تلى بعد الجد ويشترط فى الموصى بامر نحو طفل كمنحون ومحجور بسفه مع شروط
الموصى بقضاء الدين ولا ية له عليه ابتداء من الشرع لا بتفويض أى فيوصى الاب والجد وان
علا دون غيرهما من الاهل اما الذى له الولاية بالتفويض كالوصى فليس له ان يوصى غيره فى
المحجور وشترط فى الموصى فيه كونه تضر فاما بالامبا حافلا يصح الايصاء فى تزويج نحو بفته وابنه
لان غير الاب والجد لا يزوج الصغير والصغيرة وشترط فى الصيغة لفظ يشعر بالايصاء مع بيان
ما يوصى فيه كقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وأمر الاطفال وشترط قبول الايصاء بعد الموت متى شاء
ويكتفى بالعمل كفى الوكالة وللوصى عزل الوصى عزله نفسه الا ان تعين الوصى او غلب
على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره بحرم حينئذ عزل الموصى له وعزله نفسه
ولا ينفذ العزل من كل منهما

كتاب احكام النكاح وما يتعلق به

اى من صحة وفساد وحل وحرمة ونحو ذلك (وفى بعض النسخ وما يتصل به) من طلاق ورجعة
وغير ذلك (من) بعض (الاحكام) اى النسب النامة (والقضايا) المشتملة على ثلاثة اطراف المحمول
والموضوع والنسبة (وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن والنكاح يطلق لغة على الضم
والوطء والعقد) وسمى النكاح نكاحا لما فيه من ضم احد الزوجين الى الآخر (ويطلق شرعا على
عقد مشتمل على الاركان والشروط والنكاح) اى قبول التزويج (مستحب لمن يحتاج اليه) اى
النكاح (بتوفان نفسه للوطء ويجد اهبتة) اى مؤنه (كهر) حال (ونفقة) يوم النكاح وليلته
وكسوة فصل التمكين تحصين للدين سواء كان مشغلا بالعبادة ام لا (فان فقد الالهبة) مع
نوقانه للوطء (لم يستحب له النكاح) بل يستحب له تركه ويكسر شهوته بالصوم فان لم تنكسر
بالصوم يتزوج ويتوكل على الله فان الله تكفل بالرزق للزوج بقصد العفاف وان وجد الالهبة وبه
علة كهرم او مرض دائم او تعتين كره له لا تنفاه حاجته اليه مع الخطر فى القيام بواجبه
(ويجوز للحر) أى كامل الحرية (ان يجمع) فى نكاح (بين اربع حرائر فقط) وحكمة تخصيص الاربع
ان غالب امور هذه الشريعة مبنى على التثليث وترك الزيادة عليه كفى الطهارات وامهال مدة
الشرع ونحو ذلك فلوز يدهنا على الاربع لكانت نوبة كل واحدة لا تعود الا بعد اكثر من ثلاث
ليال وفيه مخالفة لما مر وقيل الحكمة من اعاءة الاخلاط الاربعة فى الانسان المتولد عنها انواع
الشهوة (الا ان تعين الواحدة فى حقه) فلا تجوز الزيادة عليها (كنكاح سفيه ونحوه) اى نحو
نكاح السفية (مما) أى من نكاح (يتوقف على الحاجة) كنكاح المجنون والمزوج له اب ثم جد ثم
حاكم دون سائر العصبات ويلزم الاب وان علا تزويج المجنون الكبير المحتاج للنكاح بخلاف
المجنون الصغير والمجنون الكبير غير المحتاج له واما الصغير العاقل فلا ييه وان علا تزويجه ولو اربعا
لمصلحة غبطة ظاهرة لايه (ويجوز للعبد ولومدرا أو مبعضا أو مكاتباً أو معلقة بصفة أن يجمع
بين اثنين أى زوجتين أو اثنين أو مختلفتين ويجوز جمعه بين الامة والحررة
من غير شرط من شروط نكاح الامة للغير وذلك لان الحكم بن عتبة نقل اجماع الصحابة فى ذلك

أم الطفل الشرايط المذكورة
فهى أولى من غيرها
كتاب احكام النكاح
وما يتعلق به

وفى بعض النسخ وما يتصل
به (من الاحكام والقضايا)
وهذه الكلمة ساقطة من
بعض نسخ المتن والنكاح
يطلق لغة على الضم والوطء
والعقد ويطلق شرعا على
عقد مشتمل على الاركان
والشروط والنكاح مستحب
لمن يحتاج اليه بتوفان نفسه
للوطء ويجد اهبتة كهر
ونفقة فان فقد الالهبة لم
يستحب له النكاح (ويجوز
للحر أن يجمع بين اربع حرائر)
فقط الا ان تعين الواحدة
فى حقه كنكاح سفيه ونحوه
مما يتوقف على الحاجة
(و) يجوز للعبد ولومدرا
او مبعضا او مكاتباً او معلقة
بصفة (أن يجمع بين
اثنين) اى زوجتين فقط

(ولا ينكح الحرأمة) لغيره

(الابشرطين عدم صداق
الحرّة) او فقد الحرّة أو عدم
رضاهها به (وخوف العنت)
اي الزنا مدة فقد الحرّة وترك
المصنف شرطين آخرين أحدهما
ان لا يكون تحت حرة مسلمة
او كتابية تصلح للاستمتاع
والثاني اسلام الامّة التي
ينكحها الحر فلا يحل لمسلم
أمة كتابية واذا نكح الحر
أمة بالشروط المذكورة ثم
أيسر ونكح حرة لم يفسخ
نكاح الامّة (ونظر الرجل
الى المرأة على سبعة أضرب
أحدها نظره) ولو كان شيخا
هرما عاجزا عن الوطء (الى
أجنبية لغير حاجة) الى نظرها
(فغير جائز) فان كان النظر
لحاجة كشهادة عليها جاز
(والثاني نظره) أي الرجل
الى زوجته وأمنه فيجوز أن
ينظر من كل منهما (الى ما عدا
الفرج منهما) أما الفرج فيحرم
نظره وهذا وجه ضعيف
والاصح جواز النظر الى الفرج
لكن مع الكراهة (والثالث
نظره الى ذوات محارمه) بنسب
أو رضاع أو مصاهرة (أو أمنه
المزوجة فيجوز) أن ينظر (فيما
عدا ما بين السرة والركبة)
أما الذي بينهما فيحرم نظره
(والرابع النظر) الى الاجنبية
(لا جيل) حاجة النكاح
فيجوز (للشخص عند عزمه

ولان العبد على النصف من الحر ولان النكاح من باب الفضائل فلم يلحق العبد فيه بالحر كما لم يلحق
الحر غير النبي بمنصب النبوة في الزيادة على الاربع (ولا ينكح الحر) أي كامل الحرية ولو عينا
وعقبا آيسا من الولد ومجنونا بالنون (أمة لغيره الابشرطين عدم) قدرته على (صداق الحرّة)
بنفسه وبولده الذي يجب عليه الاعفاف او عدم رضاهما بمأقدر عليه من المهر بان طلبت أكثر منه ولو
بان ينسب في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاوزة الحد (او عدم رضاهما) أي الحرّة (به) أي بمن
يريد تزويجها بدناءة نسب به او حرقة او عدم رضاهما بمأقدر عليه من المهر بان طلبت أكثر منه ولو
رضيت بلا صداق أو رضيت بالمؤجل أو كان ماله غائبا حلت له الامّة (وخوف) الوقوع في (العنت
أي الزنا مدة فقد الحرّة) بان تغلب شهوته وتضعف تقواه وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا ولو عينا
وخصيا (وترك المصنف شرطين آخرين أحدهما ان لا يكون تحت حرة مسلمة أو كتابية) أو أمة بالملك
او بالنكاح (تصلح للاستمتاع) وخرج بذلك الصغيرة التي لا تحتل وطأه وان احتمته من غيره والرقاء
والقرناء والمهرمة والمعتدة من غيره والزانية (والثاني اسلام الامّة التي ينكحها الحر) وان كانت
مملوكة لكافر فلا يؤثر كفر سيدها الحصول صفة الاسلام فيها وذلك كأن كانت مكاتبه اسلمت أو
مستولدة أو مدبرة (فلا يحل لمسلم) حرا كان او رقيقا (أمة كتابية) بعقد النكاح لا بملك اليمين (واذا
نكح الحر أمة بالشروط المذكورة ثم أيسر) بان قدر على صداق الحرّة (أو نكح حرة) بعد نكاح
الامّة (لم يفسخ نكاح الامّة) لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وخرج بذلك ما لو عقد
عليه مامعا فانه لا يصح في الامّة وان كانت الحرّة غير صالحة له (تفسيه) لا يحل لحر وطء أمة
ولده ولا أمة مكاتبه ولا أمة موقوفة عليه ولا أمة موصى له بغتتها ولو ملك الولد زوجته ابية لم
ينفسخ نكاحه بخلاف المكاتب اذا ملك زوجته سيده فانه يفسخ نكاحه والفرق بينهما
أن تعلق السيد بملك مكاتبه أقوى من تعلق الاب بملك ولده اه (ونظر الرجل) سواء كان خلا
او خصيا أو مجبوبا (الى المرأة) سواء كانت كسيرة لا تشتهى أو صغيرة تشتهى (على سبعة
أضرب) أي انواع (أحدها نظره) أي الرجل (ولو كان شيخا هرما عاجزا عن الوطء) كالعين والمخث
(الى شئ من بدن امرأة اجنبية) ولو أمة (لغير حاجة الى نظرها) كالشهادة والمعاملة (فغير جائز)
ولو من وراء قراز ولو عند الامن من الفتنة لان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة (فان كان النظر
لحاجة كشهادة عليها) ومداواة (لجائر) على قدر الحاجة (والثاني نظره أي الرجل)
بمعنى الزوج والسيد (الى زوجته) التي يحل له الاستمتاع بها (وأمنه) التي يحل له الاستمتاع
بها (فيجوز أن ينظر من كل منهما) ولو بعد الموت اذا كان بغير شهوة (الى ما عدا الفرج منهما)
قبلا كان أو دبرا (اما الفرج فيحرم نظره وهذا وجه ضعيف والاصح جواز النظر الى الفرج)
سواء القبل والدبر ظاهر او باطنا (لكن مع الكراهة) والى باطنه أشد كراهة اذا كان النظر
بغير حاجة (والثالث نظره) أي الرجل بمعنى المحرم والسيد (الى ذوات محارمه بنسب أو رضاع
أو مصاهرة أو أمنه المزوجة) والمكاتب والمعتدة والمشرقة والمرتدة والمجوسية والوثنية
(فيجوز أن ينظر) بغير شهوة (فيما عدا ما بين السرة والركبة) وكذا انفسهما فلا يحرم نظرها
(اما الذي بينهما فيحرم نظره) ولو بلا شهوة (والرابع النظر الى الاجنبية لا جيل حاجة النكاح
فيجوز) بل يستلزم (للشخص عند عزمه على نكاح امرأة النظر الى الوجه والكفين منها) أي تلك

المرأة (ظاهر او باطنا) فيستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خصب البدن (وان لم تأذن له الزوجة في ذلك) اى النظر فلا يتوقف على اذنها ولا اذن ولها كنفها باذن الشارع ولثلاث تزين فيفوت غرض الزوج من معرفة هيتها الاصلية وله تكرير نظره ولو بشهوة أو خوف فتنة ان احتاج الى تكريره ليتبين هيتها فلا يندم بعد نكاحها ولا يجوز النظر الى غيرهما وخرج بالنظر المس فلا يجوز ولولا عى اذلا حاجة اليه بل بولكل الاعى نحو امرأة تنظر له وخرج بالمرأة أختها فلا يجوز نظره لها مطلقا (وينظر من الامة) ولو مبعضة (على ترجح النووى عند قصد خطبتها ما ينظره من الحره) وهو الوجه والكفان والراجح انه ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة لان النظر هنا ما مور به وان خيف الفتنة فان يطير عورة الصلاة بخلاف ما اذا لم يرد خطبتها فان النظر منهى عنه ولو لغير العورة بدليل حرمة النظر الى وجه الحره وبدنها والنظر بعد الخطبة قيل انه خلاف الاولى وقيل مباح وقيل مستحب (والخامس النظر للدواة) كفصد وحجامة وعلاج نحو دما ممل (فيجوز نظر الطبيب من الاجنبية الى المواضع التى يحتاج اليها فى مداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك) أى نظر الطبيب من الاجنبية (بحضور محرم) للعلاج ولا بد ان يكون المحرم أنثى ان كان المعالج أنثى كما لا ذكر كما به حذر من الخلوة المحترمة وأما محرم المعالجة فيكون ذكر كما فيها اذا كان المعالج ذكر أو أنثى كما بها (أوزوج أو سيد) أو امرأة ثقة ان جوزنا خلوة رجل بامرأتين وهو الراجح حيث كانتا قنتين (وان لا تكون هناك امرأة تعالجها) أى المرأة فلا يعالج الرجل المرأة الا عند عدم وجود المرأة التى تعالجها وكذلك لا تعالج المرأة الرجل الا عند عدم وجود رجل يعالجه (والسادس النظر للشهادة عليها) تحملا وأداء (فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها او ولادتها) والى ثدييها للشهادة على الرضاع وان تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون ووسع العلماء هنا اعتناء للشهادة ومحل جواز النظر للشهادة اذا لم يخف فتنة أو شهوة والام ينظر الا ان تعينت عليه الشهادة فينظر ويضبط نفسه ما أمكن والفتنة هى ميل النفس ودعاؤها الى الجماع أو مقدماته والشهوة هو ان يلتذ بالنظر (فان تعمد النظر لغير الشهادة) بان تعمد له الشهوة (فسق وردت شهادته) ان لم تغلب طاعاته على معاصيه ويجوز للنسوة أن ينظرن الى ذكر الرجل اذا ادعت المرأة عبالته وامتنعت من التمكين لان العباله انما تثبت بالنساء لانها لا يطلع عليها الرجال غالبا (أو النظر للماملة للمرأة فى بيع وغيره) كأن يبيع لها شيئا أو يشتريه منها أو يواجرها أو نحو ذلك (فيجوز النظر أى نظره لها) فى المعاملة الى جميع وجهها فقط ما لم يمكن معرفتها ببعضه (وقوله الى الوجه منها خاصة يرجع للشهادة والمعاملة) أى فينظر الرجل عند ادائه الشهادة عند القاضى لوجه المرأة المشهود عليها أو يؤدى الشهادة عليها ان لم يعرفها فى نقابها فان عرفها فيه لم يفتقر الى الكشف بل يحرم لحرمة النظر حينئذ بخلاف النظر لتحمل الشهادة كأن يتحمل الشهادة بان هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مثلا فيكون للوجه وغيره مما يحتاج اليه ويجوز النظر بقدر الحاجة لتعليم الواجب والمنسوب كالفاتحة والسورة وما يتعين تعلمه من الصنائع المحتاج اليها سواء التعليم للأمرء أو للمرأة أو غائبا منع من تعليم الزوجة المطلقة لان كلام الزوجين تعلقت آماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة فى الآخر بسبب العهد السابق بينهما فماتع من ذلك لقوة خوف الفتنة ولذلك لو كانت الزوجة صغيرة لا تشتهى جازا لتعليم (والسابع النظر الى الامة

ظاهر او باطنا وان لم تأذن له الزوجة فى ذلك وينظر من الامة على ترجح النووى عند قصد خطبتها ما ينظره من الحره (والخامس النظر للدواة فيجوز) نظر الطبيب من الاجنبية (الى المواضع التى يحتاج اليها) فى المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور محرم أو زوج أو سيد وان لا تكون هناك امرأة تعالجها (والسادس النظر للشهادة) عليها فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها فان تعمد النظر لغير الشهادة فسق وردت شهادته (أو) النظر للمعاملة (للزوجة فى بيع وغيره) فيجوز النظر (أى نظره لها) وقوله (الى الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة والمعاملة (والسابع النظر الى الامة

عند ابتياعها اي) عند ارادة (شراؤها فيجوز النظر الى المواضع التي يحتاج الى تقليبها) بلا شهوة ولا خوف فتنة ولا خلوة وأما المس فلا يجوز (فينظر) الرجل اذا اراد أن يشتري أمة نظرة واحدة (اطرافها) كيديها ورجليها (وشعرها) في رأسها ونحوه (لا عورتها) وهي ما بين سرتها وركبتها الا ان احتاج الى نظرة ثانية أو أكثر للتحقق فتجوز وكذلك المرأة يجوز أن تنظر عبدا اذا ارادت شراءه ما عدا ما بين سرتها وركبتها

فصل في ما لا يصح النكاح الابه) من الشروط والاركان وأركان النكاح خمسة صيغة وزوجه وزوج وولي وشاهدان وشروط الصيغة كونها بصريح مشتق انكاح أو تزويج ولو بغير العربية حيث فهمها العاقدان والشاهدان ويصح بكناية في المعقود عليه كما لو قال زوجتك بنتي فقال قبلت نكاحها ونويامعينة ولا يضر تقديم القبول على الايجاب كان قال الزوج قبلت نكاح فلانة فقال الولي زوجتكها أو قال الزوج زوجني فلانة فقال الولي زوجتك ويصح النكاح بقول الولي تزوج أختي فلانة مع قول الزوج عقبه تزوجتها واذ وكل الزوج في العقد فليقل الولي لو كيل الزوج زوجت بنتي موكلك فلانا فيقول وكيله قبلت نكاحها له فان ترك لفظة لم يصح النكاح وشروط الزوجة كونها غير محرمة بالنسك وكونها صاعقة وكونها خالية من نكاح وعدة وكونها أنثى يقينا وشروط الزوج كونه غير محرم بالنسك وكونه مختارا وكونه معينا وكونه عالما باسم المرأة ونسبها أو عينها وبجلها له وكونه ذكرا يقينا (ولا يصح عقد النكاح الا بولي عدل) أو مأذونه والعدالة ليست بشرط في الولي وانما الشرط فيه عدم الفسق فالصبي اذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصر على صغيرة يزوج في الحال مع انه ليس بعدل ولا قاسق فهو واسطة والكافر اذا أسلم يزوج في الحال والفاسق اذا تاب حال العقد فقط بمعنى انه ألق عن الذنب وعزم أن لا يعود ورد المظالم الى أهلها ان تيسر والا كفته نيته على ردها حيث صحت توبته صح عقده بخلاف اليهود فلا بد فيهم من مضي مدة الاستبراء وهي سنة (وفي بعض النسخ بولي ذكر وهو) اي الذكر (احتراز عن الأنثى فانها لا تزوج نفسها) فلا يصح ان تباشر تزويج نفسها ولو باذن الولي (ولا) تزوج (غيرها) لا بولاية ولا وكالة وكلام المصنف اشارة الى الحديث تبركبه وهو ما رواه ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل (ولا يصح عقد النكاح أيضا الا بحضور شاهدي عدل) نعم لو تعذرت العدالة في قطر قدم أقلهم فسقا قاله الاذري (وذكر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين في قوله ويفتقر الولي والشاهدان الى ستة شرائط الاول الاسلام فلا يكون ولي المرأة كافر الا فيما يستثنيه المصنف بعد) أي بعد ذلك بقوله الا انه لا يفتر نكاح الذمية الى اسلام الولي فيزوج الكافر الكافرة بشرط أن يكون عدلا في دينه بخلاف الشاهدين فاذا وقع عقدهم بحضورتنا فأنصرهم بأشهاد مسلمين اما اذا وقع فيما بينهم فلا تنعرض لهم (والثاني البلوغ فلا يكون ولي المرأة صغيرا) فانه لا ولاية له ولوليفته وذلك بان وطئ زوجته فانت بينت في زمن يولد لمثله فيه كابن عشرين مثلافان النسب يثبت ولا يثبت البلوغ فلا يزوجه السلب عبارته (والثالث العقل فلا يكون ولي المرأة مجنونا) لان الجنون يسلب العبارة (سواء طبق جنونه أو تقطع) فيزوج الابعد في زمن جنون الاقرب دون زمن افاقته الصافية عن الخبل ومن ذلك يعلم ان مختل النظر بخبل في عقله لا يكون وليا بل يزوج الابعد (والرابع

عند ابتياعها) أي شراؤها
(فيجوز) النظر (الى)
المواضع التي يحتاج الى
تقليبها) فينظر أطرافها
وشعرها لا عورتها
فصل في ما لا يصح النكاح
الابه) (ولا يصح عقد النكاح
الا بولي) عدل وفي بعض
النسخ بولي ذكر وهو احتراز
عن الأنثى فانها لا تزوج نفسها
ولا غيرها (و) لا يصح عقد
النكاح أيضا الا بحضور
(شاهدي عدل) وذكر
المصنف شرط كل من الولي
والشاهدين في قوله (ويفتقر
الولي والشاهدان الى ستة
شرائط) الاول (الاسلام)
فلا يكون ولي المرأة كافرا الا
فيما يستثنيه المصنف بعد
(و) الثاني (البلوغ) فلا
يكون ولي المرأة صغيرا (و)
الثالث (العقل) فلا يكون
ولي المرأة مجنونا سواء طبق
جنونه أو تقطع (و) الرابع

الحرية) أى الكاملة يقينا (فلا يكون الولي عبداً فى إيجاب النكاح) لا بطريق الولاية ولا بطريق الوكالة نعم يزوج المكاتب أمته ~~لكن~~ باذن سيده والمبعض أمته التى ملكها ببعضه الحر لان كلامهم يزوج بالملك لا بالولاية (ويجوز ان يكون) أى الرقيق زوجاً حينئذ يكون (قابلاً فى النكاح) لنفسه باذن سيده ويصح كونه وكيلًا فى القبول عملاً بالقاعدة فى الوكيل وهو صحة مباشرته فيما وكل فيه لنفسه (والخامس الذكورة) يقينا (فلا تكون المرأة والخنثى وليين) ما لم تتول الامامة العظمى والاقلهما تزويج غيرها (والسادس العدالة فلا يكون الولي فاسقاً) ولا ينقد النكاح بولي فاسق خلافاً للآلة الثلاثة ولا يضر فسق الامام الاعظم لانه لا ينعرل به فيزوج بناته ان لم يكن لهن ولي غيره والا فلا يزوج ولو كان الولي فاسقاً وكان بحيث لو سلب الولاية لا تنتقل الى حاكم فاسق زوج الحاكم الفاسق لانه يزوج مع فسقه وقال الغزالي لا تنتقل الولاية بل يزوج الولي الخاص الفاسق اذ لا معنى للانتقال من فاسق الى فاسق ولا سبيل الى الفتوى بغير ذلك اذ الفسق قد عم العباد والبلاد (واستثنى المصنف من ذلك) أى المذكور (ما تضمنه قوله الا انه لا يفتقر نكاح الذمية الى اسلام الولي) لان الكافر يلى الكافرة ولو اختلفت ملتهما الا بالحرابة وغيرهما نعم المرتد لا ولاية له مطلقاً ولا يصح من قاضى الكفار ان يزوج الكافرة من مسلم (ولا يفتقر نكاح الامه الى عدالة السيد) لانه يزوج بالملك لا بالولاية (فيجوز ان يكون) أى السيد فى نكاح الامه (فاسقاً) ولا فرق فى تزويجها بالعبد وتزويجها بالحر بشرطه ويجوز كونه رقيقاً مكاتباً أو مبعضاً وكافراً فى كفرة (وجميع ما سبق فى الولي يعتبر فى شأدهى النكاح) كما هو صريح كلام المصنف (وأما العمى فلا يقدح فى الولاية) أى ولاية التزويج (فى الاصح) أى فى الولاية الخاصة وأما من ولاه القاضى فان العمى يمنع الولاية فى عقد النكاح فلا يجوز للقاضى ان يفوض الى العمى ولاية عقد من العقود بان يقول له وليتك أمر هذا العقد بخلاف توكيله بان يقول له وكلتك فى هذا العقد وبقي من شروط الولي اثنان ان لا يكون مختل النظر بمعرفة الامور بهرم أو خبل وان قل وان لا يكون محجوراً عليه بسفه بان بلغ غير رشيد أو بذر بعد رشده ثم حجر عليه لانه لنقصه لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره فان لم يحجر عليه صح تزويجه كبقية تصرفاته وهذا يسمى بالسفيه المجهول وأما الاعماء فتنظر افاقته منه ثلاثة ايام فأقل ومثل الاعماء فى ذلك سكره بلا تعد اما اذا كان به فقد فسق بذلك فتنقل للابعد وبقي من شروط الشاهدين ستة السمع والبصر والنطق والضبط لالفاظ الزوج وولى الزوجة ولومع النسيان عن قرب فلا يكتفى سماع ألفاظهم ما فى ظلمة لان الاصوات تشبه ومعرفة لسان المعادين وعدم التعين للولاية فلو وكل الاب أو الاخ المنفرد فى العقد وحضر مع آخر لكونا شاهدين لم يصح لانه متعين للعقد فلا يكون شاهداً (وأولى الولاية أى أحق الاولياء بالتزويج) من الاقارب (الاب) لانه اشفق الجميع (ثم الجد أبوالاب ثم أبوه) أى الجد (وهكذا يقدم الاقرب من الاجداد على الابعد ثم الاخ للاب والام) لادلانته بهما (ولو عبر بالشقيق لكان أخصر ثم الاخ للاب) لادلانته بالاب فهو أقرب من ابن الاخ (ثم ابن الاخ للاب والام) لادلانته بالاب والام بواسطة الاخ لابوين (وان سفل ثم ابن الاخ للاب وان سفل) لان ابن الاخ أقرب من العم (ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم ابنه أى ابن كل منهما) أى من العم الشقيق ثم العم للاب (وان سفل على هذا

(الحرية) فلا يكون الولي عبداً
فى إيجاب النكاح ويجوز
أن يكون قابلاً فى النكاح
(و) الخامس (الذكورة)
فلا تكون المرأة والخنثى
وليين (و) السادس (العدالة)
فلا يكون الولي فاسقاً واستثنى
المصنف من ذلك ما تضمنه
قوله (الا انه لا يفتقر نكاح
الذمية الى اسلام الولي ولا)
يفتقر (نكاح الامه الى
عدالة السيد) فيجوز كونه
فاسقاً وجميع ما سبق فى
الولي يعتبر فى شأدهى النكاح
وأما العمى فلا يقدح فى
الولاية فى الاصح (وأولى
الولاية) أى أحق الاولياء
بالتزويج (الاب ثم الجد
أبوالاب) ثم أبوه وهكذا
ويقدم الاقرب من الاجداد
على الابعد (ثم الاخ للاب
والام) ولو عبر بالشقيق
لكان أخصر (ثم الاخ
للاب ثم ابن الاخ للاب
والام) وان سفل (ثم ابن
الاخ للاب) وان سفل (ثم
العم) الشقيق ثم العم للاب
(ثم ابنه) أى ابن كل منهما
وان سفل (على هذا

الترتيب فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب) ولوغاب الشقيق لم يزوج الذي للاب بل
السلطان او نائبه نعم لو كان لها ابنا عم احدهما لابوين والاخر لاب لكنه أخوها لامها فالثاني هو
الولى ولو كان لها ابنا عم احدهما أخ لام والاخر ابنها قدم الابن لانه اقرب مثاله ان يتزوج عم
البنات بأمه بعد موت ابها فتلد منه ابنا فهذا ابن عمها واخوها من امها ثم يطأ تلك البنات عمها
الاخر بشبهة فتلد منه ابنا فهذا ابن عمها وابنها فهو المقدم (فاذا عدمت العصابات من النسب
فالولى) أى السيد (المعتق الذكركم عصباته) بحق الولاء سواء كان المعتق رجلا وامرأة وبعد
عصبة المعتق معتق المعتق ثم عصبة وهكذا (على ترتيب الارث) اى ارث الولاء فيقدم الاخ وابن
الاخ على الجد والعم وابن العم على ابى الجد (اما المولاة المعتقة اذا كانت حبة فيزوج عتيقها) عند
فقدولى العتيقة من النسب (من يزوج) السيدة (المعتقة بالترتيب السابق فى اولياء النسب)
فيزوجها الاب ثم الجد ثم الاخ للابوين الى آخر ما تقدم (فاذا ماتت) السيدة (المعتقة زوج عتيقها
من له الولاء على) الامة (المعتقة) من عصابات السيدة فيزوجها ابن السيدة المعتقة ثم ابنه ثم ابوها
على ترتيب عصبة الولاء اذ تبعية الولاية انقطعت بالموت (ثم الحاكم يزوج) المرأة التى فى محل ولايته
وقت العقد (عند فقد الاولياء من النسب والولاء) بان عدموا بالمرءة وكذا انقطاع خبر الولي بحيث
لا يعلم موته ولا حياته وكذا انكاحه لموليته ولا مساوى له فى الدرجة وكذلك يزوج الحاكم فى غيبة
الولى مسافة القصر وفى حبس الولي بحيث لا يمكن الوصول اليه بمنع الحابس وكذا يزوج امه المحجور
عليه وعند هرب الولي وعند احرامه وتعرزه كأن يقول عند طلب التزويج منه ازوجها غدا وهكذا
وعند عضل الولي من التزويج بأن دعت بالغة عاقلة سواء كانت رشيدة او سفية الى كفء وامتنع
الولى من تزويجه فان فقد الحاكم كان للزوجين ان يحكما لهما عدلا يعقد لهما وان لم يكن مجتهدا
ولومع وجود مجتهدا مامع وجود الحاكم ولو حاكم ضرورة فلا يحكم الا المجتهد الا ان كان الحاكم
ياخذ دراهم لهما مقدار لا يتحمل عادة فى مثلها فلهما ان يحكما عدلا ولو غير مجتهد ولا فرق فى ذلك
بين الحضر والسفر فان لم يجد أحدا وخاف الزنا زوجت نفسها السكن بشرط أن يكون بينهما وبين
الولى مسافة القصر ثم اذا رجعا للعمران ووجد الناس جددا للعقدان لم يكونا قلدا من يقول بذلك
(ثم شرع المصنف فى بيان الخطبة بكسر الخاء وهى التماس الخاطب من المخطوبة النكاح فقال
ولا يجوز ان يصرح بخطبة) امرأة (معتدة عن وفاة) أو عن وطء شبهة (او طلاق بائن أو رجعى)
او عن فسح او انفساخ (والنصر يح ما يقطع بالرغبة فى النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك) وكقوله
له اذا انقضت عدتك نكحتك (ويجوز ان لم تكن المعتدة عن طلاق رجعى ان يعرض لها) اى
للمعتدة (بالخطبة وينكحها بعد انقضاء عدتها) سواء كانت عدة وفاة ام بائن بفسح او طلاق او ردة
فان كانت معتدة عن طلاق رجعى فلا يحل له التعريض كالنصر يح لانها محبوسة بالطلاق
(والتعريض ما لا يقطع بالرغبة فى النكاح بل يحتملها) أى الرغبة فى النكاح كما يحتمل عدمها
(كقول الخاطب للمرأة رب راغب) اى كثير من يرغب (فيك) وكذلك قوله انت جنيلة وقوله من يجد
مثلك وكذلك قوله انى راغب فيك فهذا تعريض وان توهم انه صريح بحسب جوهر اللفظ وهذا
اذ لم يشتمل على ذكر الجماع والا كان صريحا كقوله عندى جماع يرضى من جوعت واما الكتابة
وهى الدلالة على الشئ بذكر لازمه فقد تفيد ما يفيد الصريح فتحرم نحو أريد ان انفق عليك نفقة

الترتيب) فيقدم ابن العم
الشقيق على ابن العم للاب
(فاذا عدمت العصابات) من
النسب (فالولى المعتق)
الذكر (ثم عصباته) على
ترتيب الارث اما المولاة
المعتقة اذا كانت حبة
فيزوج عتيقها من يزوج
المعتقة بالترتيب السابق فى
أولياء النسب فاذا ماتت
المعتقة زوج عتيقها من له
الولاء على المعتقة ثم ابنه ثم
ابن ابنه (ثم الحاكم) يزوج
عند فقد الاولياء من النسب
والولاء ثم شرع المصنف
فى بيان الخطبة بكسر الخاء
وهى التماس الخاطب من
المخطوبة النكاح فقال
(ولا يجوز ان يصرح بخطبة
معتدة) عن وفاة او طلاق
بائن أو رجعى والنصر يح
ما يقطع بالرغبة فى النكاح
كقوله للمعتدة أريد نكاحك
(ويجوز) ان لم تكن المعتدة
عن طلاق رجعى (ان يعرض
لها) بالخطبة (وينكحها بعد
انقضاء عدتها) والتعريض
ما لا يقطع بالرغبة فى النكاح
بل يحتملها كقول الخاطب
للرأة رب راغب فيك

الزواج وانلذذ بك فان حذف انلذذ بك لم يكن صريحا ولا تعريضا (اما المرأة الخلية عن موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضا وتصريحا) والمنكوحه والمستفرشة لسيدھا تخرم خطبتها تصریحا وتعريضا كالمعتدة الرجعية وختم جواب الخطبة كحكمها حلا وحرمة حيث حلت الخطبة حل جوابها وحيث حرمت حرم (والنساء) من حيث الاجبار على النكاح وعدمه (على ضربين ثيبات وابتكار والثيب من زالت بكارتها بوطه حلال او حرام) في قبلها ولو من نحو قرد (والبكر عكسها) اي خلافا فهي من لم تزل بكارتها بوطه في قبلها بان لم تزل بكارتها اصلا وان وطئت كالغوراء او خلقت بلا بكاره او خلقت ببكاره وزالت بغير وطه كسقطه وشدة حیض ونحو اصبع او زالت بوطه في دبرها (فالبكر) ولو كبرى (يجوز للاب) وان لم يل المال لطر وسفه بعد البلوغ (والجد) ابى الاب وان علا (عند عدم الاب اصلا) بان مات (او عدم اهليته) كأن كان مجنوناً او فاسقا ونحو ذلك (اجبارها اي البكر على النكاح) اي تزويجها بغير اذنها لقوله صلى الله عليه وسلم الثيب احق بنفسها اي في اختيارها للزوج او في الاذن لافي العقد والبكر يزوجه ابوها او والدته او غيرها (ان وجدت شروط الاجبار بكون الزوجة غير موطوءة بقبل) فالباة في المحلين بمعنى في والشروط سبعة اربعة للصحة وهي ان لا يكون بينها وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة مطلقة (وان تزوج بكف) وان يكون الزوج موسرا بحال الصداق ولو حكا كما لو دفع ولي الصغير عنه المهر قبل العقد او وهبه له وقبله له فتي فقد شرط من هذه الاربعة كان النكاح باطلا ان لم تأذن وثلاثة لجواز المباشرة وهي كون تزويجها (بمهر مثلهما) وكون المهر (من نقد البلد) وكونه حالا ما لم تجر عادتهم بالتأجيل في الكل او البعض والاعمل بما جرت به العادة ومتى فقد شرط من هذه الثلاثة ثم مع صحة العقد ويسن استئذان البكر اذا كانت مكافئة تطيبا لخطا طرها واما غير المكافئة فلا يصح اذنها ولكن يسن استفهام المراهقة كأن يقول أزوجك أو يقول أنت زوجي والسنة في الاستئذان لوليها ان يرسل اليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها والام بذلك أولى لانها تطلع ما لا يطلع غيرها واذن البالغنة في شروط الصحة يكفي فيه السكوت واذنها في شروط جواز الاقدام لا يكفي فيه السكوت بل لابد من النطق فاذا استؤذنت في دون مهر المثل فسكت لا يكون اذنا بالادون بل ينقد النكاح بمهر المثل (والثيب لا يجوز لوليها تزويجها) وان عادت بكارتها (الابعد بلوغها واذنها نطقا لا سكوتا) فانه لا يكفي وذلك لان اذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها الى البلوغ خلافا لاذنة الثلاثة اما المجنونة فيزوجها الاب ثم الجد قبل بلوغها المصلحة بخلاف الحاكم فلا يزوجه الا بعد بلوغها مع فقدهما واما الامة فليسيدھا ان يزوجه او كذا الولي السيد ان يزوجه المصلحة

فصل في محرمات النكاح وفي الامور المثبتة للخيار لاحد الزوجين (والمحرمات أي المحرم نكاحهن بالنص) اي نص القرآن العظيم (أربع عشرة وفي بعض النسخ أربعة عشر) أما اختلاف الجنس كالأدعي مع الجن فليس سببا للتحريم على المعتقد فتصح مناهضة كل للآخر وللا دعي وطه زوجته من الجن ولو على غير صورة الأدعي (سبع بالنسب وهن الام وان علت) وهي كل أنثى يصل نسبك اليها نسب الغوياب بواسطة أو بغيرها (والبنات وان سفلت) وهي كل أنثى ينتهي اليك نسبها بواسطة أو بغيرها ولو احتمالا كالمنفقة بالعان فتحرم على النسائي

اما المرأة الخلية عن موانع النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تعريضا وتصريحا (والنساء على ضربين ثيبات وابتكار) والثيب من زالت بكارتها بوطه حلال أو حرام (البكر عكسها) (فالبكر يجوز للاب والجد) عند عدم الاب أصلا أو عدم أهليته (اجبارها) اي البكر (على النكاح) ان وجدت شروط الاجبار بكون الزوجة غير موطوءة بقبل وان تزوج بكف (بمهر مثلهما من نقد البلد) (والثيب لا يجوز) لوليها (تزويجها الا بعد بلوغها واذنها) نطقا لا سكوتا (فصل والمحرمات) أي المحرم نكاحهن (بالنص أربع عشرة) وفي بعض النسخ أربعة عشر (سبع بالنسب وهن الام وان علت والبنات وان سفلت)

ويثبت لها جميع الاحكام من عدم القطع بسرقتها مال النافي وعدم قتله بقتلها وعدم حرمة نظره اليها والخلوة بها وعدم نقض وضوءه بلمسها (اما المخلوقة من ماء زنا شخص فتحل له على الاصح) اذلا حرمة لماء الزنا (لكن مع الكراهة) بل يكره نكاح بنت الزنا لكل شخص وانما يكره النكاح لصاحب الماء خروجا من خلاف من حرما وهو أبو حنيفة (وسواء كانت المزني بها مطاوعة) على الزنا (أولا) بان كانت مكروهة (وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا) بل يحرم عليها وعلى سائر محارمها ويرث منها وترث منه بالاجماع والفرق بين الرجل والمرأة ان البنت انفصلت من الرجل وهي نطفة قدرة لا يغيبها والولد انفصل من المرأة وهو انسان كامل ومثل المخلوقة من ماء زنا المخلوقة من ماء استمنائه بغير يد حليته (و) الثالث (الاخت شقيقة كانت أولاب أو لام) وضابطها كل أنثى ولدها أبوالك أو أحدهما (والخالة حقيقة أو) مجزا وهي أخت الأم (بواسطة لخالة الأب) أي أخت أم الأب (أو) خالة (الأم) وهي أخت أم الأم وضابط الخالة كل أخت أنثى ولدتك بواسطة أو غيرها (والعمة حقيقة أو) مجزا وهي أخت الأب (بواسطة كعمة الأب) أي أخت أب الأب وكعمة الأم وهي أخت أب الأم وضابط العمة كل أخت ذكر ولدك بواسطة أو غيرها (وبنت الأخ) بأنواعه حقيقة أو مجزا (و) هي (بنات أولاده) أي الأخ (من ذكر وأنثى) كبنت ابن الأخ وبنت بنت الأخ (وبنت الاخت) بأنواع الثلاثة حقيقة أو مجزا (و) هي (بنات أولادهما) أي الاخت (من ذكر وأنثى وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا واثنان) بسبب الرضاع (أي المحرمات بالنص) أي بنص الآية الشريفة (اثنان) حرمتا (بالرضاع وهما الأم المرضعة) وهي من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع أو أرضعت من ولدك بواسطة أو غيرها (والاخت من الرضاع) فمن ارتضع من امرأة صار جميع بناتها اخوات له من الرضاع سواء التي ارتضع عليها والتي قبلها والتي بعدها (وانما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما في الآية والا) نقل انما اقتصر المصنف على اثنتين لظاهر النص فلا يصح (فالسبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضا كما سيأتي التصريح به في كلام المتن) (و) من الاربع عشرة التي هي (المحرمات بالنص) بخلة توجب تحريما (أربع بالمصاهرة) وهي وصف شبيهة بالقربة وهي في أربعة قزوجة الابن وبنت الزوجة أشبهتا البنت وزوجة الاب وأم الزوجة أشبهتا الأم كما قال (وهن أم الزوجة وان علت أمها سواء من نسب أو رضاع) أي فلا فرق بين أم الزوجة من النسب وأمها من الرضاع ولوتاخر ثبوت الامومة عن النكاح كأن يطلق صغيرة فترضعها امرأة (سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا) ومثل أم الزوجة أم الموطوءة بملك اليمين وأم الموطوءة بشبهة لان من وطئ امرأة بملك اليمين حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت هي على آباءه وأبنائه تحريما مؤبدا بالاجماع وكذا الموطوءة بشبهة كأن ظنها زوجته أو أمته فوطئها فيحرم عليه أمهاتها وبناتها (والربيبة أي بنت الزوجة اذا دخل بالأم) أي بوطء ولو في الدبر ومثله استمدخال المتني المحترم حال الانزال ولو في الدبر أيضا والمعتبر الدخول في حياة الأم والدخول بالامهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الامهات (وزوجة الاب) من النسب أو الرضاع (وان علا) وان لم يدخل بها وخرج بزوجة الاب أمها وبناتها (وزوجة الابن) من النسب أو الرضاع (وان سفل) وان لم يدخل ولدك بها وخرج بزوجة الابن أمها وبناتها

أما المخلوقة من ماء زنا شخص فتحل له على الاصح لكن مع الكراهة وسواء كانت المزني بها مطاوعة أولا وأما المرأة فلا يحل لها ولدها من الزنا (والاخت) شقيقة كانت أولاب أو لام (والخالة) حقيقة أو بتوسط لخالة الاب أو الام (والعمة) حقيقة أو بتوسط كعمة الاب (وبنت الاخ) وبنات أولاده من ذكر وأنثى (وبنت الاخت) وبنات أولادهما من ذكر وأنثى وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا واثنان) أي المحرمات بالنص اثنتان (بالرضاع وهما) الأم المرضعة والاخت من الرضاع (وانما اقتصر المصنف على اثنتين للنص عليهما في الآية والا فالسبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع أيضا كما سيأتي التصريح به في كلام المتن (و) المحرمات بالنص (أربع بالمصاهرة) وهن (أم الزوجة) وان علت أمها سواء من نسب أو رضاع سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا (والربيبة) أي بنت الزوجة (اذا دخل بالأم وزوجة الاب) وان علا (وزوجة الابن) وان سفل

ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه فقال (وترد المرأة) أي الزوجة (بخمسة عيوب) أحدها (بالجنون) سواء أطبق أو تقطع قبل العلاج أو لا يخرج الأغماء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولو دام خلافا للنولي (و) ثانيها بوجود (الجدام) بزال معجة وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ثم يتناثر (و) الثالث بوجود (البرص) وهو بياض في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم فخرج البهق وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به الخيار (و) الرابع بوجود (الرتق) وهو انسداد محل الجماع بالحلم (و) الخامس بوجود (القرن) وهو انسداد محل الجماع بعظم وماعدا هذه العيوب كالبحر والصنان لم يثبت به الخيار (ويرد الرجل) أيضا أي الزوج (بخمسة عيوب بالجنون والجدام والبرص) وسبق معناها (و) بوجود (الجب) وهو قطع الذكركه أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فان بقي قدرها فأكثر فلا خيار (و) بوجود (العنة) وهي بضم العين عجز الزوج

الزواج (ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار) لكل من الزوجين (فيه) أي النكاح ولو من غير شرط وسكت عن المثبتة للخيار إذا شرطت في العقد ومنها الاسلام والحرية والبركة وفوائد الفسخ اربعة الاولى انه لا ينقص عدد الطلاق الثانية انه اذا علم بالعيوب قبل الدخول وفسخ لا يلزمه شيء من المهر الثالثة انه اذا وطئها وتبين بها عيب وفسخ النكاح سقط المسمى ويلزمه مهر المثل ويرجع بالزائد ان كان دفعه واذا اراد رجوعها احتج لعقد جديد ولو في العدة ولا تحتاج الى محل الرابعة انه اذا فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها وان كانت حاملا وماما السكني فتجب في كل من الفسخ والطلاق حيث كان بعد الدخول واستشكل تصوير فسخ الزوجة بالعيوب بانها ان علمت به فلا خيار والابطال النكاح لا يتقاء الكفاءة وأجيب بان صورته ان تأذن في معين غير كفء وزوجها الولي منه بناء على انه سليم فان المذهب صحة النكاح ويثبت الخيار (فقال وترد المرأة أي الزوجة بخمسة عيوب) أي يثبت الزوج خيار في فسخ نكاحه بواحد من الخمسة (أحدها بالجنون سواء أطبق أو تقطع) ولو حدث بعد العقد والدخول (قبل العلاج أولا) أي لم يقبل العلاج بان كان مستحكما والصراع نوع من الجنون والحق الشافعي الخبل بالجنون وهو قلة العقل (فخرج الاغماء فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح) كسائر الامراض (ولو دام خلافا للنولي وثانيها بوجود الجدام) وان كان مثلهما في ذلك اما الجنون فان كان مثلهما فلا خيار له ولا لوليه ولا لها أيضا لكن يبقى الخيار لوليها ان كان الجنون مقارنا للعقد والجدام (بزال معجة) مع ضم الجيم (وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع) أي يتشقق مع الاتصال بالبدن (ثم يتناثر) أي يتساقط مع الانفصال عن البدن ويتصور ذلك في كل عضو لكنه في الوجه والاطراف اغلب (والثالث بوجود البرص وهو بياض شديد) في الجلد يذهب دم الجلد وما تحته من اللحم ولا يشترط استحكام البرص والجدام بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جذا ما أوبرصا لان النفس تعاف ذلك وان لم يكن مستحكما والاستحكام في البرص هو وصوله الى العظم بحيث لو فرك العظم فركا شديدا لا يحمر (فخرج) بالبرص (البهق) وهو ما يغير الجلد من غير اذهاب دمه فلا يثبت به الخيار والرابع بوجود الرتق وهو انسداد محل الجماع بالحلم) وليس للزوج اجبارها على شق الموضع حيث كانت بالغة ولو سفيهة فان شق وأمكن الوطء فلا خيار لزوال المانع من الجماع (والخامس بوجود القرن وهو انسداد محل الجماع بعظم) أو هو شيء يخرج من قبل المرأة بحيث يصيب الارض اذا قعدت (وماعدا هذه العيوب) الخمسة (كالبحر والصنان) والنخر والقروح السيالة والبول والتغوط عند الجماع والاتزال قبله وضيق المنفذ (لا يثبت به الخيار) للزوج على الزوجة (ويرد الرجل أيضا أي الزوج بخمسة عيوب) أي يثبت للمرأة فسخ نكاحها منه بواحد منها سواء كان العيب مقارنا للعقد أو حدث بين العقد والوطء أو بعد الوطء في غير العنة اما هي اذا حدثت بعده فلا خيار وذلك (بالجنون والجدام والبرص وسبق معناها) أي الثلاثة (وبوجود الجب وهو) بفتح الجيم (قطع الذكركه) مع بقاء الاثنين (أو بعضه والباقي منه دون الحشفة فان بقي قدرها فأكثر فلا خيار) حتى لو كان الباقي من ذكره قدر حشفة معتدلة أو أكثر لكن دون حشفته أو صغرت حشفته جدا وكان الباقي قدرها دون المعتدلة فلا خيار ولو بقي منه قدر الحشفة ولكن عجز به عن الوطء فهو مثل العنة فتضرب له المدة (وبوجود العنة) في المكاف قبل الوطء قبلها (وهي بضم العين) وتشديد النون (عجز الزوج

عن الوطء في القبل) ولو بالنسبة لها مطلقاً أو لا يكونها بكرادون غيرها وان حصل بمرض يدوم ولو قدر على الوطء في الدبر (للسقوط القوة الناشرة) لآلة (بضع في قلبه) وكعبده أو في دماغه (أو آله) فيمنع الجماع والمرض الدائم القائم بالزوج الذي لا يمكن معه الجماع له وقد أيس من زواله هو من طرف العنة وليس قسماً مستقلاً خارجاً عنها وحينئذ يفصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده ومنه ما لو حصل له كبر في الانثيين بحيث يغطي الذكر بهما وصار لا يخرجه من بين الانثيين ولا يمكنه الجماع بشئ منه فيثبت لزوجه الخيار إذا لم يسبق له وطء وذلك حيث أيس من زوال كبرهما ولو بقول طبيب واحد (ويشترط في) الخيار في الفسخ بهذه (العيوب المذكورة الرفع فيها إلى القاضي) عند الاطلاع عليها فوراً اختيار العيب في البيع لأن الفسخ أمر صادر من مجتهد فأنشبه الفسخ بأعسار الزوج بالمهر أو بالنفقة (ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها) أي العيوب (كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص) أي نص الشافعي (خلافه) أي خلاف ما يدل عليه كلام الماوردي وغيره وثبتت العنة باقرار الزوج عند الحاكم أو بيينة على اقراره لا بالبيينة على مشاهدتها إذا اطلع للشهود عليها وثبتت أيضاً بيمينها بعد نكوله عن اليمين المستبوق بانهكاره ويثبت غير العنة بالبيينة على مشاهدتها أو الاقرار عند الحاكم وإذا ثبتت العنة ضرب القاضي له سنة هلالية بطاب المرأة ويكفي في طلب الضرب قولها أني طالبة حق من ضرب المدة والتخير على موجب الشرع ولا فرق في ضرب السنة بين الحر والعبد وابتداء السنة من وقت الضرب لا من وقت الثبوت وذلك لأن تعذر الجماع اما العجز خلقى أو لعارض وهو ما يزول بوجود سبب فان كان الحرارة مع يبوسة فتزول في الشتاء أو لبرودة مع رطوبة فتزول في الصيف أو لبرطوبة مع حرارة فتزول في الخريف أو لبرودة مع يبوسة فتزول في الربيع فإذا تمت السنة رفعته إلى القاضي فوراً فان قال وطئت وهي ثيب وكذا بكر غوراء وهي بعيدة البكارة على ما قاله الحلبي ولم تصدقه حلف هو انه وطئ بخلاف البكر غير الغوراء فتخلف هي انه لم يطأ فان نكل حلفت فان حلفت هي انه ما وطئ أو أقر هو بذلك استقلت بالفسخ لكن بعد قول القاضي ثبتت عنته عندي أو ثبت حق الفسخ أو نحو ذلك كقوله ثبتت عندي ان فيه عجزاً خلقياً ولا يشترط قول القاضي حكمت بالفسخ وانما الشرط تحقق السبب واعتمد الرمي ان الزوجة اذا كانت بكرًا ولو غوراء شهد بیکارتها أربع نسوة تخلف هي انه لم يطأ دون الزوج فلا يخلف

فصل في أحكام الصداق وهو بفتح الصاد فصح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرعاً اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت

فصل في أحكام الصداق وهو بفتح الصاد فصح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرعاً اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت

فصل في أحكام الصداق وهو بفتح الصاد فصح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرعاً اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت

عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناشرة بضع في قلبه أو آله ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها إلى القاضي ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص خلافه

فصل في أحكام الصداق وهو بفتح الصاد فصح من كسرهما مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو اسم لشديد الصلب وشرعاً اسم لمال واجب على الرجل بنكاح أو وطء شبهة أو موت

الصغرى للزوج لانها فوتت عليه البضع بانفساخ النكاح لانها صارت أم الصغرى ويجب على الزوج للصغرى نصف المسمى ان كان النكاح صحيحا والا فنصف مهر المثل وكان يشهد شاهدان بان بين الزوجين رضاء محرما فيفريق بينهما القاضى ثم يرجع عن الشهادة فيجب ان يغرم المهر كله ولو قبل الدخول لتفويتها البضع على الزوج ولا يعود النكاح لان رجوعهما لا يقبل بالنسبة له ومحل غرم الشاهدين اذا لم يصدقهما الزوج والا فلا غرم عليهما (ويستحب تسمية المهر في صلب عقد النكاح ولو في نكاح عبد السيد امته) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحل نكاحا عنه (ويكفى تسمية أى شئ كان) مما قل او كثر فان انتهى في القلة الى حد لا يقول فسدت التسمية ورجع الى مهر المثل (ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم) خالصة لان أباحنية لا يجوز اقل منها (وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة) لانها أصدقة نسانه صلى الله عليه وسلم وبناته (واشعر قوله يستحب بجواز اخلاء النكاح عن المهر وهو) اى الحكم من الخارج (كذلك) أى مثل اشعار كلام المصنف من جواز الاخلاء عنه لكن مع الكراهة وقد يجب ذكر المهر كالزوج القاصرة ولها بأكثر من مهر المثل لانه لو سكت لوجب مهر المثل وقد يحرم كالوزوجها بدون مهر المثل ولو سكت لوجب مهر المثل وكالوزوج المحجور عليه بمن لم ترض الا بأكثر من مهر مثلها (فان لم يسم في عقد النكاح مهر صرح العقد) بالاجماع لكن مع الكراهة (وهذا) اى عدم تسمية الصداق في العقد (معنى التفويض ويصدر) اى التفويض (تارة من الزوجة البالغة الرشيدة) او السفهة المهملة (كقولها) اى البالغة المذكورة (لولاها زوجنى بلامهرا وعلى ان لامهرا) بخلاف ما لو قالت زوجنى وسكتت عن المهر بالكلية فلا يكون تفويضا بل اذنا مطلقا في التزويج (فزوجها الولي وينفى المهر او يسكت عنه) والزوج قاصر او زوج بدون مهر المثل او بغير نقد البلد في ذلك يلغوما ذكره الولي لان التسمية الفاسدة كالتسمية فهى بمنزلة السكون فتكون من صور التفويض وخرج بالرشيدة ما لو كانت صغيرة او مجنونة او سفهة فانه يجب لها مهر المثل بمجرد العقد ولا يتوقف على فرض او وطء وخرج بقولها زوجنى ما لو لم تأذن وكانت مجبرة فيجب مهر المثل بمجرد العقد ولا يقال لها مفقوضة وخرج بقولها بلامهرا ما لو قالت زوجنى بمهر المثل وزوج بغيره فانه لا يكون تفويضا ويجب مهر المثل بالعقد ولا يوجد التفويض بمجرد ما صدر من المرأة وانما هو سبب لجواز تفويض الولي في العقد وسميت المرأة مفقوضة بفتح الواو لان الولي فوض أمرها الى الزوج اى جعل له دخلا في ايجابه الى فرضه او الى الحاکم ومفقوضة بكسر الواو لتفويض امر بضعها وهو العقد عليه بلامهرا الى الولي لكن لا يقال تفويض بمجرد قولها الا اذا زوجها الولي مع نفى المهر مثلاً وهذا تفويض الحرية واما تفويض الامة فله صورتان ان يقول سيدها زوجتكها بلامهرا ويسكت كما قال الشارح (وكذا) يصدر التفويض من السيد كما (لو قال سيد الامة لشخص زوجتك أمتى ونفى المهر او سكت) وان لم يسبق قول من الامة لان الحق للسيد ولا شئ له بعد ذلك على الزوج ولو دخل بها لانه قد اسقط المهر واما لو زوج الامة بدون مهر المثل او بغير نقد البلد او بموئل فينقد بذلك ولا يكون تفويضا منه لان الحق فيه لاهلها (واذا صح التفويض وجب المهر فيه بثلاثة أشياء) اى بواحد منها (وهى ان يفرضه الزوج) اى يقدر الزوج المهر (على نفسه) قبل الدخول بهامن غير طلبها وبطلبها منه ولها

(ويستحب تسمية المهر في عقد النكاح) ولو في نكاح عبد السيد أمته ويكفى تسمية أى شئ كان ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة وأشعر قوله يستحب بجواز اخلاء النكاح عن المهر وهو كذلك (فان لم يسم في عقد النكاح مهر) صرح العقد وهذا معنى التفويض ويصدر تارة من الزوجة البالغة الرشيدة كقولها لولاها زوجنى بلامهرا وعلى ان لامهرا لي فزوجها الولي وينفى المهر او يسكت عنه وكذا لو قال سيد الامة لشخص زوجتك أمتى ونفى المهر او سكت (و) اذا صح التفويض (وجب المهر) فيه (بثلاثة أشياء) وهى (ان يفرضه الزوج على نفسه)

حبس نفسها بالفرض لها تكون على بصيرة من تسليم نفسها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى
يسلمها المفروض الحال كما لها حبس نفسها التسليم الحال المسمى في العقد (و) يشترط ان (ترضى الزوجة
بما فرضه) لان الحق لها اذا فرض دون مهر المثل او فرض مؤجلا او من غير نقد البلد والا فلا يعتبر
رضاها حيث صدقته على انه مهر مثلها (او يفرضه الحاكم) الذي تقع الدعوى بين يديه فيفرض المهر
(على الزوج) بعد تقدم دعوى صحيحة منها عنده اذا امتنع الزوج من الفرض لها او تنازعا في قدر
المفروض كم يفرض ولكن لا يفرضه الا حال من نقد البلد لان متنبه فصل الخصومات والزام
المعاند (ويكون المفروض عليه) اي الزوج (مهر المثل) بلا زيادة ولا نقص (ويشترط علم القاضي
بقدره) اي مهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه الا بتفاوت يسير (امارضا الزوجين بما
يفرضه) القاضي (فلا يشترط) لانه حكم منه ومفروض صحيح كمنه في العقد سواء كان من الزوج
او من الحاكم فيشطر بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل فرض ووطء وبخلاف المفروض
الفاسد كحرم فلا يشطر به مهر المثل اذا طلق قبل الوطء اذ لا عبرة به بعد اخلاء العقد عن العوض
بالكلية بخلاف المسمى الفاسد فانه يشطر مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (أو يدخل أي الزوج بها
أي الزوجة المفوضة) بان يطأها ولو في الدبر او في حيض او في حرام ولو لم ينتشر ولو لم تزل البكارة
(قبل فرض من الزوج او الحاكم فيجب لها مهر المثل بنفس الدخول) وان اذنت له في وطئها
بشرط ان لا مهر لان البضع لا يتمحض حق المرأة بل فيه حق الله تعالى وهو ان اباحتها متوقعة على
اذن الشارع (ويعتبر هذا المهر) أي مهر المثل للمفوضة (بحال العقد في الاصح) لانه المقتضى
للو جوب بالوطء لكن اعتمد البحري كلام الخطيب ان المعتبرا اكثر مهر المثل من العقد الى الوطء
لان البضع دخل بالعقد في ضمانه واقرن بالضمن اتلاف المنفعة الحاصلة من ادخال الذكر فيه
فوجب الاكثر حتى لو كانت عند الوطء بصفة كعلم لا توجد عند العقد فزاد مهر مثلها بذلك اعتبر
هذا الزائد (وان مات احد الزوجين قبل فرض ووطء وجب) لها (مهر مثل في الاظهر) لان الموت
كالوطء في تقرير المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التفويض والمعتبر الاكثر من العقد الى الموت
واعلم انه لا مهر بالموت في النكاح الفاسد (والمراد بمهر المثل) في سائر مسائل مهر المثل (قدر ما يرغب
به في مثلها عادة) وركنه الاعظم نسب وراعى اقرب امرأة تنسب الى من تنسب اليه المذكوحة من
الا بـاه فيراعى اخت لا بـون ثم لاب ثم بنت اخ كذلك ثم بنت ابن الاخ كذلك ثم عمة كذلك ثم بنت
عم كذلك فان تعذرا اعتبار نساء العصابات اعتبر بالام وقراباتهما فيقدم منهن ام ثم أخت لام ثم جدة
ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت اخال والخاله ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم
وشرف وبكارة ويسار وغيرها مما يختلف به الغرض (وليس لاقل الصداق حدمعين في القلة)
عندنا واما عند الامام ابي حنيفة فاقله عشرة دراهم (ولا لاكثره حدمعين في الكثرة) لكن يستحب
عدم التغالي فيه لان أخف من مهورا اكثرهن بركة (بل الضابط في ذلك) أي الصداق (ان كل شيء صح
جعله غنا من عين او منفعة صح جعله صداقا) لكن لا يصح جعل رقبة العبد صداقا لزوجته الحرة ولا
جعل احد ابوي الصغيرة صداقا لها (وسبق أنه يستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة
على خمسمائة درهم ويجوز ان يتزوجها على منفعة معلومة) للمتعاقدين مما يجوز الاستئجار لها ان
كان الزوج يحسن تلك المنفعة (كتعليمها القرآن) وتكميطة ثوب وكتابة نحو دلائل الخيرات وخرج

وترضى الزوجة بما فرضه (او
يفرضه الحاكم) على الزوج
ويكون المفروض عليه مهر
المثل ويشترط علم القاضي
بقدره أمارضا الزوجين
بما يفرضه فلا يشترط (او
يدخل) أي الزوج (٢٤)
أي الزوجة المفوضة قبل
فرض من الزوج او الحاكم
(فيجب) لها (مهر المثل)
بنفس الدخول ويعتبر
هذا المهر بحال العقد في
الاصح وان مات أحد
الزوجين قبل فرض ووطء
وجب مهر مثل في الاظهر
والمراد بمهر المثل قدر
ما يرغب به في مثلها عادة
(وليس لاقل الصداق)
حدمعين في القلة (ولا
لاكثره حد) معين في
الكثرة بل الضابط في ذلك
أن كل شيء صح جعله غنا
من عين او منفعة صح جعله
صداقا وسبق أنه يستحب
عدم النقص عن عشرة دراهم
وعدم الزيادة على خمسمائة
درهم (ويجوز أن يتزوجها
على منفعة معلومة) كتعليمها
القرآن

بالمالومة المنفعة المجهولة كسكنى الدار مدة مجهولة فلا يصح ان تكون صداقا ولو كان يجب على الزوج مهر المثل لها ويجب له عليها اجرة المثل في مقابلة سكنى الدار مثلاً والنكاح لا يفسد بفساد المسمى الا في صورتين احدهما نكاح الشغار والثانية اذا زوج عبده لحره وجعل رقبته صداقاً لها للدور لانه لو صح جعله صداقاً لملكته ولو لم يكتسبه لانفسح النكاح ولو انفسح لم يجب مهر فيلزم من جعله صداقاً عدم جعله صداقاً (ويسقط) عن الزوج (بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) ومثل الطلاق كل فرقة لا منها ولا بسببها كاسلامه وهى غير كتابية وردته وحده أو معها ولعانه وارضاع أمه لها أو أمه له فان فعل أمه لا ينسب اليها ومن الفرقة المسخ حيواناً فسحقها ولو بعد الدخول ينجز الفرقة ويسقط المهر قبل الدخول ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة ومسخه ينجز الفرقة ايضاً ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لتعذر عوده بخبر وجهه عن اهلية المالك (اما بعد الدخول) ولو في الدبر (ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراماً كوطء الزوج زوجته حال احرامها او حيمضها) لا يستيفاء مقابله (ويجب كل المهر كما سبق بموت احد الزوجين) لتقرر المهر به كالموطء ولا انتهاء العقد به (لا بخلاوة الزوج بها في الجديد) خلافاً للقديم الموافق للامام أبي حنيفة حيث قال يستقر المهر بالخلاوة لانها مظنة الوطء وان لم تعتد المرأة وذلك حيث لم يكن بها مانع حسي كرتق وكذا شرعى كحضر في احد الزوجين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعاً (واذا قتلت الحره نفسها) او قتلها زوجها أو قتلها اجنبى (قبل الدخول بها لا يسقط مهرها) في جميع ذلك (بخلاف) ما لو قتلت الحره زوجها قبل الدخول فانه يسقط مهرها وبخلاف (ما لو قتلت الامه نفسها) ولو مع مشاركة اجنبى أو قتلت زوجها (او قتلها سيدها) او زوجها (قبل الدخول فانه يسقط مهرها) والفرق بين الحره والامه ان الحره كالمسلمة الى الزوج بالعقد اذ له منعها من السفر بخلاف الامه وفرق أيضاً بان الحره اذا قتلت نفسها غنم زوجها من ميراثها بخلاف ان يغرم مهرها بخلاف الامه وأيضاً الغرض من نكاح الحره الا افة والمواصله دون الوطء وقد وجد بالعدو والغرض من نكاح الامه الوطء ولهذا يشترط فيه خوف العنف وذلك حاصل قبل الدخول وفارق ما لو قتلت الحره نفسها وما لو قتلت زوجها حيث لا مهر في الثانية بانها في قتلها نفسها تقويت لحق غيرها وهم الورثة بغير اذنهم وفي قتلها زوجها تقويت عليها فسقط مهرها ~~بمقتضى~~ يجب لمطلقة قبل وطءه متعة ان لم يجب لها شيء من المهر وهى المفوضة التى طلقت قبل الغرض والوطء بخلاف من وجب لها نصف المهر فلا متعة لها لان النصف جابر للايحاش الذى حصل لها بالطلاق مع سلامه بضعها وتجب المتعة أيضاً الموطوءة مع وجوب جميع المهر لها في الاظهر لان جميع المهر وجب في مقابلة منفعة بضعها فتجب المتعة أيضاً الجبر لا يحاش الحاصل بالطلاق لخلاؤه عن الجبر والمتعة مال يجب على الزوج دفعه لمغارقة لم يجب لها نصف مهر فقط ان كانت الفرقة لا بسببها ولا بسبب مالها ولا بسبب ملكه لها ولا بسبب موت لها ولا احد لها كطلاقه واسلامه وردته ولعانه بخلاف ما اذا كانت بسببها كاسلامها وردتها وملكها له وفسخها بعيبه وفسخه بعيبها أو بسببها كأن ارتد امها أو سببها ما أو كانت بسبب ملكه لها أو بموت لها أو احد لها فلا متعة في ذلك كله ويستأن ان لا تنقص عن ثلاثين درهماً خالصه وان لا تبلغ نصف المهر اذا كان نصفه أكثر من ثلاثين درهماً فان تنازعا في قدرها قدرها فاقض باجتهاده بحسب ما يليق

(ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) أما بعد الدخول ولو مرة واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراماً كوطء الزوج زوجته حال احرامها او حيمضها ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين لا بخلاوة الزوج بها في الجديد واذا قتلت الحره نفسها قبل الدخول بها لا يسقط مهرها بخلاف ما لو قتلت الامه نفسها أو قتلها سيدها قبل الدخول فانه يسقط مهرها

ما يليق بحال الزوج يسارا واعسارا وما يليق بنفسها وصفاتها قال النووي ان وجوب المتعة مما تغفل النساء عنه فيبغى تعريفهن اياه واشاعته بينهن ليعرفن ذلك

فصل في بيان أحكام الوليمة وهي تطلق على كل طعام يتخذ لسرور حادث من املاك اي عقد على الزوجة ومن عرس اي دخول بها ونحوها (والوليمة على العرس) اي لاجله (مستحبة) مؤكدة والعرس بضم العين يطلق على العقد وعلى الاجتماع بالزوجة بعده واما العرس بكسر العين فهي المرأة وذلك لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا فقد أولم صلى الله عليه وسلم على أم سلمة بمدين من شعير وعلى صفية بحيس وهو غمر وسمن واقط والحيس هو خلط السمن والتمر والاقط وهو لبن غير مزوع الزبد وقد يخاط مع هذه الثلاثة السويق وقد قال صلى الله عليه وسلم لسيدنا عبد الرحمن بن عوف حين تزوج أولم ولو بشاة (والمراد بها) أي الوليمة (طعام يتخذ للعرس وغيره) كالخمران والقُدوم من السفر ان طال عرفا (وقال الشافعي تصدق الوليمة) أي تحمل (على كل دعوة لحادث سرور) وهو انشراح الصدر بلذة فيها طمأنينة الصدر عاجلا وآجلا واما الفرح فهو انشراح الصدر بلذة عاجلة غير آجلة وبأي شيء أولم من المطعوم والمشروب جاز (وأقلها) أي اقل كمال الوليمة (للكثر) أي لمن كثر ماله (شاة) ويستحب فيها ما يستحب في العقيقة كأن يطبخها بجلود وان لا يكسر عظامها اتفاقا ولا بحلولة اخلاق الزوجة وسلامة اعضاءها (وللقل) أي لمن قل ماله (ماتيسر) ويدخل وقتها بالعقد والافضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم عن نسائه الا بعد الدخول وتنتهي عدة الزفاف للبكر سبعا والثيب ثلاثا ففعلها بعد ذلك يقع قضاء فلو قدمها على العقد لم تكن وليمة عرس فلا تجب الاجابة (وأقواها) أي الوليمة (كثيرة مذكورة في المطولات) وهي املاك للعقد ووليمة لاجتماع وخرس لولادة وعقيقة لطفل ووكيرة للبناء وضيعة لموت واعذار الخمران وحذاق الختم قرآن أو كتاب ونقبة لقدم من سفر ومأدبة بلا سبب ولكلها مستحبة (والاجابة اليها أي وليمة العرس واجبة أي فرض عين في الاصح) ولو قبل الدخول وان خالف الافضل بشرط ان تكون الوليمة بعد العقد فاذا فعلت بعد العقد بقصد وليمة العقد وليمة الدخول معا حصل ويسن له ان يقصد باجابهته الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم واقامة الواجب واكرام أخيه المؤمن وزيارته ليشاب على ذلك ويكون من المتزاوين والمتحابين في الله ولا يقصد الاكل وقضاء الشهوة ونحو ذلك فلا يشاب عليها (ولا يجب الاكل منها في الاصح) بل يستحب للفطر الاكل وأقله لقمة ولا يسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي عدم فطر من صوم نفل فالفطر أفضل من اتمام الصوم بقصد جبر خاطره وان لم يشق عليه فالإتمام أفضل أما صوم الفرض فلا يجوز الخروج منه مضيقا كان او موسعا كالنذر المطلق (اما الاجابة لغير وليمة العرس) كوليمة الولادة والخمران ونحوها (من بقية الولاية فليست فرض عين بل هي) أي الاجابة (سنة) قطعا كفعل الوليمة (وانما تجب الاجابة لوليمة العرس أو تسن لغيرها بشرط ان لا ينخص الداعي الاغنياء) الذين ليسوا أهل حرقته وأهل محله (بالدعوة) لغناهم (بل) عم النوعين بان يدعوهم والفقراء أو خص الفقراء لفقرتهم أو خص الاغنياء لكونهم أهل حرقته وأهل مسجده فلا يمنع ذلك من وجوب الاجابة والمراد بالاغنياء هنا من يقصد التجميل بحضوره لنحو وجاهة أو جاء كشايح البلدان والاسواق أي وهم المتزينون بالملابس الفاخرة وان لم يكن عندهم مال أصلا

فصل والوليمة على العرس مستحبة (والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال الشافعي تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور وأقلها لكثير شاة وللقل ما يتيسر وأنواعها كثيرة مذكورة في المطولات (والاجابة اليها) أي وليمة العرس (واجبة) أي فرض عين في الاصح ولا يجب الاكل منها في الاصح اما الاجابة لغير وليمة العرس من بقية الولاية فليست فرض عين بل هي سنة وانما تجب الاجابة لوليمة العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا ينخص الداعي الاغنياء بالدعوة بل يدعوهم والفقراء

(وان يدعوهـم في اليوم الاول فان اولم ثلاثة أيام لم تجب الاجابة) الا في اليوم الاول فتجب فيه لعرس وتس لغيره ولا تجب (في اليوم الثاني) قطعاً (بل تستحب) في عرس وغيره لكن سنهافيه دون سنهافى الاول في غير العرس (وتكره في اليوم الثالث) في عرس وغيره (وبقية الشروط مذكورة في المطولات) منها ان يكون الداعي مسلماً ومنها ان يكون المدعو مسلماً ومنها ان يكون الداعي مطلق التصرف ومنها ان يعين الداعي بنفسه أو نائبه المدعو بخلاف ما لو فتح داره وقال ليحضر من شاء ومنها ان لا يدعوه لخوف منه أو لطمع في جاهه ومنها ان لا يعتذر المدعو للداعي ومنها ان لا يدعوه من اكتماله حرام (الامن) أجل (عذر أى مانع من الاجابة للوليمة كأن يكون في موضع الدعوة) او في طريقه (من يتأذى به المدعو) لعداوة وزجة أو نحوهما (أو لا تليق به مجالسته) كالاراذل الذين يحصل منهم سخرية أو كشف عورة أو كأن يكون هناك منكراً يزول بحضوره كالضرب بالملاهي وشرب الخمر ~~وتنقض~~ ويحل نثر سكر وغيره بسبب وليمة عقد النكاح وبحل النقاطه ولكن تركها أولى ويكره أخذ الشار من الهواء بازار ونحوه فان اخذه منه أو النقطة أو بسط حجره له فوقع فيه ملكه وان لم يسقط حجره لم يملكه لبقائه على ملك الناصر ولانه لم يوجد منه قصد تلك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره ولو أخذه غيره لم يملكه ولو سقط من حجره قبل ان يقصد اخذه او قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفضه فهو كالو وقع على الارض وبوس الخبز من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير دوس مكروه

~~فصل~~ (في أحكام القسم والنشوز) والقسم بفتح القاف وسكون السين والمراد به هنا العدل بين الزوجات والنشوز معناه لغة عصيان المرأة لبعالها وبغضها له (والاول من جهة الزوج) فلا يلزم الامن كان زوجاً بخلاف السيد في ملكه (والثاني من جهة الزوجة) أى بحسب الغالب والافتقار يكون من الزوج بخروجه عن اداء الحق الواجب عليه لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والنفقة والكسوة وبقيمة المؤن (ومعنى نشوزها) اى الزوجة (ارتفاعها) أى امتناعها (عن اداء الحق الواجب عليها) وهو طاعتها ومعاشرتها بالمعروف وتسليم نفسها له وملازمة المسكن ونحو ذلك (واذا كان في عصمة شخص زوجتان فاكتر لا يجب عليه القسم) ابتداءً بينهما (أى الزوجتين) اى الزوجات (حتى لو اعرض عنهن أو عن الواحدة) التى ليس تحتها غيرها (فلم يبت عندهن او عندها لم يأتى) لان المبيت حقه فله تركه ابتداءً أو بعد تمام الدور اما لو بات عند واحدة منهما أو منهن ولو بلا قرعة وجب عليه اتمام الدور فوراً للباقيات بقرعة وجوباً لمن بعد المرأة التى باتت عندها ثم بقرعة وجوباً بين الجميع في الدور الذى بعد تمام الدور الذى تعدى في ابتدائه (ولكن يستحب ان لا يعطلهن من المبيت) وان يحصنهن بالوطء (ولا) يعطل (الواحدة أيضاً بان يبيت عندهن أو عندها وادنى درجات) المرأة (الواحدة ان لا يخلها) أى الواحدة (كل أربع ليال عن ليلة) اعتباراً بمن له أربع زوجات (والتسوية في القسم) في المبيت (بين الزوجات) الحرائر فقط أو الاماء فقط (واجبة) على الزوج وان قام بهن عذر كمرض وحيض ورتق واحرام وان كان به عنة أو مرض أو وجب لان المقصود من المبيت الانس لا الوطء فلو كان في الزوجات حرة وأمة فالحرة ليلتان وللأمة ليلة ولا يجوز أقل من ذلك ولا أكثر

وان يدعوهـم في اليوم الاول فان اولم ثلاثة أيام لم تجب الاجابة في اليوم الثاني بل تستحب وتكره في اليوم الثالث وبقية الشروط مذكورة في المطولات وقوله (الامن عذر) أى مانع من الاجابة للوليمة كأن يكون في موضع الدعوة من يتأذى به المدعو أو لا تليق به مجالسته ~~فصل~~ في أحكام القسم والنشوز والاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة ومعنى نشوزها ارتفاعها عن اداء الحق الواجب عليها واذا كان في عصمة شخص زوجتان فاكتر لا يجب عليه القسم بينهما أو بينهما حتى لو اعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبت عندهن او عندها لم يأتى ولكن يستحب ان لا يعطلهن من المبيت ولا الواحدة أيضاً بان يبيت عندهن او عندها وادنى درجات الواحدة ان لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة (والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة)

(وتعتبر التسوية بالمكان نارة وبالزمان) نارة (أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد إلا بالرضا) فإن لم ينفر دمسكن دار عليهن في بيوتهن وإن انفرد بمسكن فالأفضل المضي اليهن صونا لهن عن الخروج من المساكن وله دعاؤهن إلى مسكنه ويحرم ذهابه إلى بعض ودعاء بعض إلى مسكنه لما فيه من تفضيل بعضهم على بعض إلا لغرض كقرب مسكن من مضي الهادون الأخرى أو خوف على من مضى اليها من الفجرة دون الأخرى كأن تكون شابة أو جميلة والأخرى عجوزا أو شوهاة ويحرم أن يقيم بمسكن زوجة واحدة ويدعو الباقيات البهلا برضاها ويجوز جمعهم في خيمة في السفر وفي محل واحد في سفينة (وأما الزمان فن لم يكن حارسا مثلاً فعماد القسم في حقه الليل والنهار تبع له) لأن الليل وقت السكون والنهار وقت التردد في الحوائج (ومن كان حارسا) مثلاً (فعماد القسم في حقه النهار) لأنه وقت سكونه (والليل تبع له) لأنه وقت شغله هذا في المقيم أما المسافر الذي معه زوجاته فعماد القسم في حقه وقت النزول ليلاً كان أو نهاراً قليلاً كان أو كثيراً (ولا يدخل الزوج) في التابع (ليلاً) كان أو نهاراً (على غير المقسوم لها لغير حاجة فإن كان) أي الدخول في التابع (لحاجة كعبادة) بأن كانت مريضة (ونحوها) كأن خدمت أو وضعه وتسليم نفقة (لم يمنع من الدخول) وله ما سوى وطء من الاستمتاع أما الوطء فيحرم حرماً (وحيثئذ) أي حين إذا كان دخوله لحاجة (أن طال مكثه قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه) كما في الأصل قال الخطيب ولا يقضى إذا دخل لحاجة وإن طال الزمن وإن استغرقته الحاجة لأن النهار تابع مع وجود الحاجة كما قال النووي في المنهاج والصحيح أنه لا يقضى إذا دخل لحاجة وأنه يقضى أن يدخل بلا سبب اهـ ويحرم الدخول في الأصل على نوبة الزوجة الأخرى ولو لحاجة لما فيه من إبطال حق صاحبة النوبة بالضرورة كمرضاها المخوف ولو طأ أو شدة طلق وخوف نهب أو حريق وحيثئذ أن طال مكثه عرفا قضى مثل ما مكث في نوبة المدخول عليها وإن كان بقدر الضرورة لأن حق الآدمي لا يسقط بالعدو وإن لم يطل مكثه لم يقض لقلته ولو تعدى بالدخول لم يكن يعصى بالتعدى (فإن جامع) زوجة في نوبة غيرها (قضى زمن الجماع) أن طال سواء كان في الأصل أو في التابع (لأنفس الجماع إلا أن قصر زمنه فلا يقضيه) وبعض بالجماع مطلقاً قصر زمنه أو لا وإن كان الدخول في تلك الزوجة لضرورة وتحريم الجماع تكونه في نوبة الغير لا لذاته وتنظم بعضهم ذلك بقوله

دخول زوج طال أو اطاله * في الأصل يقضيه بلا محالة

وليقتض زائداً بما اطالا * في تابع دون الذي قد طالا

(وإذا أراد من في عصمته زوجات السفر أقرع بينهن) وجوباً عند تنازعهن (وخرج أي سافر بالتي تخرج لها القرعة) إذا سافر بالقرعة (لا يقضى الزوج المسافر للمخالفات مدة سفره ذهاباً) لأنه لم يتعدو المعنى في سقوط القضاء عنه للمخالفات مع وجوب القسم على الزوج دعاءً ولو قام بها عذر أن الزوجة التي سافر بها وإن فازت بعصمته قد لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل ذلك والمخالفات وإن فاتهن حظهن من الزوج فقد ترفهن بالأقامة والراحة فتقابل الأمران فاستويا (فإن وصل مقصده وصار مقيماً بانوى إقامة مؤثرة) أي قاطعة للسفر وهي إقامة أربعة أيام صحاح غير يوم الدخول والخروج (أول سفره أو عند وصوله أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة)

وتعتبر التسوية بالمكان نارة وبالزمان أخرى أما المكان فيحرم الجمع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد إلا بالرضا وأما الزمان فن لم يكن حارساً مثلاً فعماد القسم في حقه الليل والنهار تبع له ومن كان حارساً فعماد القسم في حقه النهار والليل تبع له (ولا يدخل) الزوج ليلاً (على غير المقسوم لها لغير حاجة) فإن كان لحاجة كعبادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحيثئذ أن طال مكثه قضى من نوبة المدخول عليها مثل مكثه فإن جامع قضى زمان الجماع لأنفس الجماع إلا أن يقصر زمنه فلا يقضيه (وإذا أراد) من في عصمته زوجات (السفر أقرع بينهن وخرج) أي سافر (بالتى تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للمخالفات مدة سفره ذهاباً فإن وصل مقصده وصار مقيماً بانوى إقامة مؤثرة أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة

لخروجه عن حكم السفر (ان ساكن) في الاقامة الزوجة (المصحوبة معه في السفر كما قال الماوردي
والا) أي وان لم يساكن المصحوبة بان اعترضا مدة الاقامة (لم يقض) مدة الاقامة (امامدة الرجوع
فلا يجب على الزوج قضاؤها بعد اقامته) وان سافر بواحدة من غير قرعة عصي وقضى للباقيات
ذهابا وايابا واقامة فان رضين بسفره بواحدة جاز بلا قرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع مالم
يشرع في السفر والحاصل لهذه المسئلة خمسة أحوال يحرم في اثنين منها وهما ان يستحب
بعضهن ويبقى بعضهن على عصمته من غير قرعة أو يترك الجميع ويحل فيما اذا استحب الكل
أو طلق الكل أو استحب بعضا وطلق بعضا (واذا تزوج الزوج) سواء كان حرا أو قريبا (جديدة)
ولو بتجديد عقدها (خصها حتما ولو كانت) أي الجديدة (أمة) أو صغيرة محتملة للوطه
(وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها بسبع ليال متوالية ان كانت تلك الجديدة
بكرا) عند الزفاف وعند العقد سواء كانت بكارتها حقيقة ولو غورا أو حكا وهي التي زالت بكارتها
بغير الوطه كالمرض أو الوثبة أو خلقت ثيبا (ولا يقضى للباقيات وخصها) أي الجديدة (بثلاث)
من الليالي (متوالية) بلا قضاء للباقيات (ان كانت تلك الجديدة ثيبا فلو فرق الليالي بنومه
ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثالا لم يحسب ذلك) أي المفرق (بل يوفي الجديدة حقها
متواليا) وهو السبع للبكر والثلاث للثيب (ويقضى ما فرقه للباقيات) أي يقضى
ما بات فيه عند الجديدة ولا يقضى ما بات فيه في المسجد ويسن تخيير الثيب بين ثلاث
بلا قضاء للاخريات وسبع بقضاء لمن فاذا كان تحتها ثلاثة الاولى خديجة والثانية عائشة
والثالثة حفصة ثم تزوج ثيبا تسمى فاطمة وبات عندها سبعا قضا للباقيات احدى
وعشرون ليلة فله في القضاء طريقتان الاولى ان يبيت عند كل من الثلاث سبعا ولا
والثانية ان يبيت عند خديجة ليلتها ثم كذا حفصة فاذا جاء ليلة فاطمة ضرب
القرعة بين الثلاث فكل من خرجت لها القرعة باتت عندها ثم يدور فاذا جاءت ليلتها ضرب
القرعة بين الباقيتين ثم يبيت عند من خرجت لها القرعة ويبيت ليلتها عند الثالثة فاذا تمت
النوب اعاد القرعة للجميع والحاصل ان الزوجات ان كن اربعاً وجب ثلاث قرع لان الرابعة
تتبعين وان كن ثلاثا وجب قرعتان لان الثالثة تتعين وان كن ثنتين وجبت واحدة وله ان يكتفي
بقرعة واحدة لمن بان يكتب اسماء النساء كلهن ويخرجها عن الليالي او بالعكس وليس له اعاده
القرعة بعد ذلك لانه ربما خرجت القرعة مخالفة للقرعة الاولى (واذا خاف الزوج) أي ظن
(نشوز المرأة وفي بعض النسخ واذا بان نشوز المرأة أي ظهر) بظهور أمارته فعلا كاعراض
وعبوس وخروج من منزله بلا عذر ومنعهاله من الاستمتاع بها حيث لا عذر ولم يكن تدلا او قولا
كان تيجيه بكلام خشن (وعظها زوجها) استحبابا أي ذكرها بالعواقب (بلا هجر) في المنجم (ولا
ضرب) فلا يجوز كل منهما الا بعد العلم بنشوزها ويحرم الهجر في هذه الحالة ان فوت حقها لمن
قسم والا فلا يحرم لان الوطه حقه والتذكير (كقوله لها اتق الله في الحق الواجب لي عليك) وهو
الطاعة والمعاشرة بالمعروف واحذر العقوبة (واعلم ان النشوز مسقط للنفقة والقسم)
وسائر المئون كالكسوة ونحوها فلعلها تبدي عذرا أو تتوب عما وقع منها بغير عذر ويحسن ان يذكر
لها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة

ان ساكن المصحوبة معه
في السفر كما قال الماوردي
والا لم يقض امامدة الرجوع
فلا يجب على الزوج قضاؤها
بعد اقامته (واذا تزوج الزوج
(جديدة خصها) حتما ولو
كانت أمة وكان عند الزوج
غير الجديدة وهو يبيت
عندها (سبع ليال) متوالية
(ان كانت) تلك الجديدة
(بكرا) ولا يقضى للباقيات
(و) (خصها) (بثلاث) متوالية
(ان كانت) تلك الجديدة
(ثيبا) فلو فرق الليالي بنومه
ليلة عند الجديدة وليلة في
مسجد مثالا لم يحسب ذلك
بل يوفي الجديدة حقها
متواليا ويقضى ما فرقه
للباقيات (واذا خاف الزوج
(نشوز المرأة) وفي بعض
النسخ واذا بان نشوز المرأة
أي ظهر (وعظها) زوجها
بلا ضرب ولا هجر لها كقوله
لها اتق الله في الحق الواجب
لي عليك واعلم ان النشوز
مسقط للنفقة والقسم

حتى تصبح وما في الترمذي عن ام سلمة من قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة باتت وزوجها راض
عنها دخلت الجنة وعن ابن عباس ايما امرأة عابت في وجهه زوجها جاءت يوم القيامة مسودة
الوجه (وليس الشتم الزوج) والابذاء له باللسان او بغيره (من النشوز بل) تأثم به و (تستحق به
التأديب من الزوج في الاصح ولا يرفعها الى القاضي) لان ذلك يكثر بين الزوجين فجعل التأديب
من غير رفع الى القاضي (فان ابت) أي لم ترد شيئا (بعد الوعظ الا النشوز) أي فان تحقق نشوزها
باستمرارها على النشوز بعد التذكير (هجرها) جواز (في مضجعها وهو فراشها فلا يضاجعها فيه)
بوطء او غيره للآية الكريمة ولان في الهجر اثر اظاهر في تأديب النساء (وهجرانها بالكلام حرام
فما زاد على ثلاثة ايام) وكذا يحرم هجران غيرها فوق ثلاثة ايام ان واجهه ولم يكلمه حتى بالسلام
والا فلا حرمة وان مكث سنين (وقال) أي النووي (في الروضة انه) أي تحريم الهجر
في ذلك (في الهجر بغير عذر شرعي) كأن هجر لحظ نفسه فقط اوله مع زجر المعصية (والا)
بان كان بعذر شرعي كقصد زجر المعصية او رجاء صلاح الدين (فلا تحرم الزيادة على الثلاثة)
أما الهجر في ثلاثة ايام فاقبل فلا يحرم بل يجوز اذا كان في غير الانبياء والابوين أما هؤلاء فلا
يجوز هجرهم طرفة عين لفضلهم على غيرهم كالا ينفق (فان أقامت عليه أي) اصرت على
(النشوز) بعد الهجر المرتب على الوعظ (بتكرره) أي النشوز (منها هجرها وضربها ضرب تأديب
لها) فيضربها بنديل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا بعصا ولا يجوز ضربها على الوجه
والمهالك وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها الى الموت وانما يجوز ضربها ان افاد في ظنه والا
فيجزم لانه عقوبة بلا فائدة والا ولي له العفو (وان افضى ضربها الى التلف) بان ماتت أو تلف
شيء من اعضائها أو حواسها (وجب الغرم) أي من الدية ان لم يطلب القود والارش أو الحكومة
لان ضرب التأديب مشروط بسلامة العاقبة وللزوج منع زوجته من عبادة أبيها ومن شهود
جنازتها وما وجب من اذلالها والا ولي أن لا يفعل (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقةها) حيث لم يكن
يستمتع بها والام تسقط والحاصل ان النشوز ان صادف أول فصل منع وجوب الكسوة
وتوابعها وان حصل في اثناء فصل اسقط ما وجب ثم ان عادت للطاعة في اثناء اليوم فالكسوة
لا تعود لها بل يأخذها الزوج وتكسو نفسها الى تمام الفصل ونفقة اليوم الذي عادت للطاعة فيه
لا تعود ما لم يتمتع بها والاعادت لها وتعود لها سكنى ذلك اليوم لان السكنى ضرورية وتعود نفقة
اليوم المستقبل والسكنى دون الكسوة التي في ذلك الفصل قبل تمامه

فصل (في احكام الخلع وهو بضم الخاء المعجمة) اسم مصدر لا ختناع ومصدر سماعي خلع
(مشتق من الخلع بفتحها) وهو مصدر قياسي (وهو) لغة (الترع وشرعا فرقة) بين الزوجين ولو
بلفظ مفاداة (بعوض مقصود) راجع لجهة الزوج سواء كان العوض منفعة او ديناً او عيناً الا في
خلع الاعمى اذا وقع على عين فلا يثبت المسمى بل مهر المثل (نخرج) بمقصود (الخلع على دم
ونحوه) كالحشرات فيقع الطلاق رجعياً ولا مال كالفرقة بلا عوض بخلاف الخلع على
المقصود الفاسد كحرم ومينة فيقع الطلاق باتساع المثل وبخلاف المقصود الراجح لغير جهة
الزوج فان الفرقة لا تكون خلعاً بل تكون رجعياً أو كان الخلع خمسة ملتزم للعوض وبضع وعوض
وزوج وصيغة وشرط في الملتزم ولو أجنبياً قابلاً كان أو ملتزماً بالطلاق تصرف مالى فالقابل كأن

وليس الشتم للزوج من
النشوز بل تستحق به التأديب
من الزوج في الاصح ولا يرفعها
الى القاضي (فان ابت) بعد
الوعظ (الا النشوز هجرها)
في مضجعها وهو فراشها فلا
يضاجعها فيه وهجرانها
بالكلام حرام فما زاد على
ثلاثة ايام وقال في الروضة
انه في الهجر بغير عذر شرعي
والا فلا تحرم الزيادة على
الثلاثة (فان أقامت عليه)
أي النشوز بتكرره منها (هجرها
وضربها) ضرب تأديب
لها وان افضى ضربها الى
التلف وجب الغرم (ويسقط
بالنشوز قسمها ونفقةها
(فصل) في احكام الخلع وهو
بضم الخاء المعجمة مشتق من
الخلع بفتحها وهو الترع
وشرعا فرقة بعوض مقصود
نخرج الخلع على دم ونحوه

قال الزوج لشخص خالعت زوجتي على ألف في ذمتك فقبل والمتمس كأن قال الاجنبي ابتداء
خالع زوجته على ألف في ذمتي فيقول خالعتها على ذلك وشرط في البضع ملك الزوج له فيصح الخلع
في الرجعية لا في بئن وشرط في الزوج كونه ممن يصح طلاقه وشرط في الصيغة ما صرح فيها في البيع
لكن لا يضر هنا تخلل كلام يسير ~~لكن~~ كونه معاوضة غير محضة وهي كل لفظ من ألفاظ الطلاق
صرح به وكنايته ولفظ الخلع والمفاد ان ذكر معهما المال أو نوى فهم صريحان والافسكانتان
فان نوى الطلاق وقع والا فلا (والخلع جائز) أي صحيح بالمسمى وإن كره أو حرم كأن وقع مع الاجنبي
في حال الحيض (على عوض معلوم) بقصود راجع لجهة الزوج (مقدور على تسليمه فان كان) أي
الخلع (على عوض مجهول كأن خالعتها على ثوب غير معين) كأن قال لها خالعتك على مقطع قماش
ولم يعينه بالصفات (بانت بهر المثل) وأما لو قال لها ان أبرأتني من دينك أو من صداقك فأنت طالق
فأبرأته وكان المبرأ منه مجهولا فلا يقع الطلاق أصلا وخرج بقولنا راجع لجهة الزوج ما لو علق
طلاقها على براءتها مما لها على أجنبي فاذا أبرأتها براءة صحيحة وقع الطلاق رجعيًا وجهة الزوج
شاملة له وليس له ولو مع غيرها كما لو قال ان أبرأتني وزيدًا مالك علينا فأنت طالق فأبرأتها براءة
صحيحة وقع الطلاق بائنًا في مقابلة البراءة تنظر لجهة الزوج ولا يضر ضم الاجنبي معه لانه اذا اجتمع
مقتض وغير مقتض غلب المقتضى ولا يجب عليها مهر المثل حينئذ لثلاثا لتضاعف الغرم عليها ودخل
في قولنا راجع لجهة الزوج ما لو خالعتها على ما ثبت لها عليه من قصاص وغيره أما في القصاص
فتبين به وأما في غيره كحد القذف والتعزير فتبين بهر المثل وضابط مسائل هذا الباب ان الطلاق
أما ان يقع بالمسمى بائنًا ان حكت الصيغة والعوض أو بهر المثل ان فسد العوض فقط وكان
مقصود الاورجعيان فسدت الصيغة كخالعتك على هذا الدينار على ان لي الرجعة أو كان العوض
فاسدا غير مقصود كدم وقد نجز أو علق بما وجد أو لا يقع أصلا ان علق بما لم يوجد ~~في~~ فرع ~~في~~ لو
حلف رجل بالطلاق الثلاث انه لا يدخل هذه الدار ثم احتج له في دخوله فاقبل له خالع زوجته
فقال على الطلاق الثلاث لا أخالعتها ولا أؤكل في خلعها فاذا خالع بنفسه وقع بالخلع طلاقا لأنها
بانت بهر المثل فليحققها الطلاق بعد ذلك واذا أكل في خلعها وقع عليه الثلاث لانه حلف انه لا يؤكل وقد
وكل قبل وجود الخلع اهـ (والخلع الصحيح تملك به المرأة) المختلعة (نفسها) أي بضعها الذي
استخلصته منه بالعوض (ولا رجعة له أي الزوج عليها) أي الزوجة في العدة (سواء كان العوض
صحيحا أو لا) لكن ان كان فاسدا غير مقصود كان له الرجعة عليها (وقوله الانكاح جديد ساقط
في أكثر النسخ) ومحلله اذا لم يكن الطلاق ثلاثا والا فلا يصح الا بمحل (ويجوز الخلع في الطهر)
الذي جامعها فيه أو في حيض قبله لانه لا يلحقه ندم بظهور الحمل لرضاه باخذ العوض (و) يجوز ايضا
(في الحيض) لانها يذللها الله لخلعها وضمت على نفسها ابتطوبيل العدة (ولا يكون) أي الخلع
في ذلك (حراما) اذا كان الخلع معها أو باذنها ولو كان مع اجنبي بلا اذنها لم يجز لانه بدعي وان صح
(ولا يلحق المختلعة) في عدتها (طلاق) بلفظ صريح أو كناية ولا نحوه لصيرورتها أجنبية باقتداء
بضعها بالعوض (بخلاف الرجعية فيلحقها) مادامت في العدة لبقاء سلطنته عليها اذ هي كالزوجة
في ستة اشياء لحوق الطلاق والايلاء والظهار واللعان والميراث وعدم جواز انكاح اربع سواها
وقد نظم بعضهم ذلك في بيت فقال

(والخلع جائز على عوض
معلوم) مقدور على تسليمه فان
كان على عوض مجهول كأن
خالعتها على ثوب غير معين بانت
بهر المثل (و) الخلع الصحيح
(تملك به المرأة نفسها ولا رجعة
له) أي الزوج (عليها) سواء
كان العوض صحيحا أو لا وقوله
(الانكاح جديد) ساقط في
أكثر النسخ (ويجوز الخلع
في الطهر وفي الحيض) ولا
يكون حراما (ولا يلحق المختلعة
الطلاق) بخلاف الرجعية
فيلحقها

طلاق وإيلاء وظهار وورثة * لعان لحقن الكل من هي رجعة

فصل (في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد) سواء كان ذلك القيد حسبا كعقال البهيمة أو معنويا كعصمة الزوجة (وشرعا اسم لحل قيد النكاح) أى لازالة العلقه التي بين الزوجين بلفظ طلاق أو نحوه (ويشترط لنفوذه) أى وقوعه ولو معاقا (التكليف) حال التعليق وإن جن حال الوقوع فلو قال وهو صبي إذا بلغت فانت طالق أو وهو مجنون إذا افتت فانت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو إفاقته لأنه إذا حكم بوقوع الطلاق بعد البلوغ أو الإفاقة لحكم بوقوعه بقوله ما السابق (والاختيار) فلا يصح الطلاق من مكره بغير حق وإن لم يور والتورية هو أن يقصد غير زوجته أو يقصد بالطلاق الحل من الوثاق أو بقوله طلقت الأخبار كاذبا (وأما السكران) المتعدي بسكره (فينفذ طلاقه عقوبة له) أى تغليظا عليه كسائر تصرفاته (والطلاق ضربان صريح وكناية) ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لمعناه عند وجود الصارف وإن كان الصريح لا يشترط فيه قصد الإيقاع والكناية يشترط فيه ذلك ويشترط في كل منهما أيضا رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض فلا يقع بغير لفظ ولا بصوت خفي بحيث لا يسمع نفسه خلافا للامام مالك فإنه قال يقع بنيته (فالصريح مالا يحتمل غير الطلاق) ولذلك لا يحتاج إلى نية الإيقاع (والكناية ما تحتمل غيره) أى الطلاق ولذلك تحتاج إلى نية الإيقاع (ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يفد شيئا قبل قوله أو لم (يقبل) أى سواء صدقناه أو لا لأن عدم إرادته الطلاق لم يمنع الوقوع إذا عدم النية في الصريح لا يعتد به (فالصريح ثلاثة ألفاظ) كما قاله الأصحاب (الطلاق) إذا وقع فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ نحو قوله يلزمني الطلاق أو وقعت عليك الطلاق أو الطلاق لازم لي أو على الطلاق بخلاف ما إذا وقع خبرا عن الزوجة كقوله أنت طلاق فليس بصريح بل هو كناية ليكون المصدر معنى من المعاني فلما كان لا يحمل على الأعيان الأعلى سبيل المجاز كان كناية (وما شئتق منه) أى لنظ الطلاق (كطلقتك وأنت طالق) أى ذات طلاق (و) أنت (مطلقة) بفتح الطاء وتشديد اللام أما بكسر اللام مع التشديد فكناية طلاق لأن الزوج محل التطبيق وقد أسنده إلى غير محله وهو الزوجة فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية إلى محله وهو الزوج بان ينوى أنه هو المطلق فصار كقوله أنا منك طالق وكذا إذا كانت الطاء ساكنة بان يقول أنت مطلقة فهي كناية لعدم اشتغاره في معنى الطلاق (و) كذا (الفراق والسراح) بفتح السين فهو ما صريحان على المشهور (كفارتك وأنت مفارقة) بصيغة اسم المفعول أما بصيغة اسم الفاعل فكناية (وسرحتك وأنت مسرحة) وقيل إن صيغة الاسم كناية لأن الوارد في القرآن من هذين اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق (ومن الصريح أيضا الخلع أن ذكر المال) أو نواه (و) كذا (المفاداة) أى فالمشتق من هذين اللفظين صريح أن ذكر المال أو نواه وكذا نعم جوابا لمن قال اطلعت زوجتك فاصدا التماس الانشاء فيقع بها الطلاق وهي صريحة لأنها قاعة مقام طلقها (ولا يفتر صريح الطلاق إلى النية) أى نية إيقاعه أمانة قصد الطلاق لمعناه فلا بد منها أن كان هناك صارف في كل من الصريح والكناية (ويستثنى المسكره على الطلاق) فإنه يحتاج إلى قصد الإيقاع وقصد اللفظ لمعناه (فصريحه كناية في حقه أن نوى وقوعه والأفلا) لأن قرينة الإكراه تصرفه عن الصراحة وليس لنا صريح يحتاج لنية الإهداء ويشترط للوكيل نية الزوجة لانية الطلاق إن كان

(فصل) في أحكام الطلاق
وهو لغة حل القيد وشرعا
اسم لحل قيد النكاح ويشترط
لنفوذه التكليف والاختيار
وأما السكران فينفذ طلاقه
عقوبة له (والطلاق ضربان
صريح وكناية) فالصريح
مالا يحتمل غير الطلاق
والكناية ما تحتمل غيره ولو
تلفظ الزوج بالصريح وقال
لم أرد به الطلاق لم يقبل
(فالصريح ثلاثة ألفاظ
الطلاق) وما شئتق منه
كطلقتك وأنت طالق ومطلقة
(والفراق والسراح)
كفارتك وأنت مفارقة
وسرحتك وأنت مسرحة
ومن الصريح أيضا الخلع أن
ذكر المال وكذا المفاداة
(ولا يفتر صريح الطلاق
إلى النية) ويستثنى المسكره
على الطلاق فصريحه كناية
في حقه أن نوى وقوعه والأفلا

(والسكينة كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر الى النية) فان نوى بالسكينة الطلاق وقع والا فلا لعدم قصد الطلاق (وكناية الطلاق) كثيرة لا تنحصر (كأن نية) أي من الزوج أو من الدين أو العيوب (خليفة) أي من الزوج أو من المال (الحق بأهلك) أي لاني طلقك فتطلق بالنية سواء كان لها اهل أم لا (وغير ذلك مما هو في المطولات) وهو لا ينحصر فيها بل الضابط هو ما احتمل الطلاق وغيره وخرج بذلك ما لا يحتمله نحو قومي واقعدى واطعميني واسقيني وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق وان نواه لان اللفظ لا يصلح له (والنساء فيه أي الطلاق) دون الفسخ (ضربان) أي نوعان (ضرب في طلاقهن سنة) خالية من الثواب (وبدعة) أي الضرب الاول بوصف طلاقهن بكونه سنيا نارة وبدعيا نارة أخرى (وهن) أي هذا الضرب (ذوات الحيض) وأراد المصنف (بالسنة) أي بدى السنة (الطلاق الجائر وبالبدعة) أي وبذى البدعة (الطلاق الحرام) من جهة البدعة وان ندب أو أبيع أو كره من جهة أخرى (فالسنة) أي ذو السنة (ان يقع الزوج الطلاق) على مدخول بها غير مختلعة والمال من عندها (في طهر غير مجامع فيه) ولا في حيض قبله وقد استوفت حقها من القسم وانما كان هذا سنيا لا يستعقبه الشروع في العدة مع عدم الندم في ذلك (والبدعة) أي ذو البدعة (ان يقع الزوج الطلاق) على مدخول بها وليست مختلعة وعوض الخلع من مالها (في) اثناء (الحيض أو في طهر جامعها فيه) في القبل أو الدبر أو استدخلت المني المحترم أو في حيض قبله لو ظهر رجل ومداركون الطلاق بدعيا على أحد أمرين اما تأخر الشروع في العدة عن الطلاق أو الندم عند ظهور الرجل وان شرعت في العدة (وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) أي لا يوصف طلاقهن بكونه سنيا ولا بدعيا وان كان جائزا (وهن) أي هذا الضرب (أربع) الاولى (الصغيرة) التي لم تحض سواء طلقها في طهر جامعها فيه أم لا بان استدخلت ماءه المحترم لتكون عليها العدة وكذا يقال في الآيسة والحامل (والآيسة وهي التي انقطع حيضها) بعد بلوغها سن اليأس لان عدتها بالاشهر فلا ضرر يلحقها (و) الثانية (الحامل) التي ظهر حملها منه لا من شبهة ولا من زنا لان عدتها بوضع الحمل فلا تختلف العدة في حقها ولا ندم بعد ظهور الحمل (و) الثالثة (المختلعة) التي دخل بها بماله ولو بوكيلها لان دفعها المال يدل على احتياجها للخلاص حيث اقدت نفسها بالمال والرابعة الزوجة (التي لم يدخل بها الزوج) اذ اعدة عليها (وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه سنيا أو بدعيا أو لا (الى) أحكام خمسة (واجب كطلاق المولى) اذا طوب بالطلاق وكطلاق الحكم في الشقاق اذا رأى طلاقها مصلحة وكطلاق العاجز عن القيام بحقوق الزوجية (ومندوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسيئة الخلق) زيادة على ما اعتيد وكونها غير عفيفة (ومكروه كطلاق) امرأة (مستقيمة الحال) وهو يهواها وعلى هذا حل قوله صلى الله عليه وسلم ابغض الحلال الى الله تعالى الطلاق (وحرام كطلاق البدعة وقد سبق) وكطلاق احدي زوجاته قبل ان يقسم لها (واشار الامام) أي امام الحرمين (لطلاق المباح بطلاق من لا يهواها الزوج) ولا يسميها (ولا يسميها) نفسها بموتها بلا استمتاع بها) لانه يرى ذلك ضائعا بلا فائدة

(والسكينة كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر الى النية) فان نوى بالسكينة الطلاق وقع والا فلا لعدم قصد الطلاق (وكناية الطلاق) كثيرة لا تنحصر (كأن نية) أي من الزوج أو من الدين أو العيوب (خليفة) أي من الزوج أو من المال (الحق بأهلك) أي لاني طلقك فتطلق بالنية سواء كان لها اهل أم لا (وغير ذلك مما هو في المطولات) وهو لا ينحصر فيها بل الضابط هو ما احتمل الطلاق وغيره وخرج بذلك ما لا يحتمله نحو قومي واقعدى واطعميني واسقيني وما أشبه ذلك فلا يقع به طلاق وان نواه لان اللفظ لا يصلح له (والنساء فيه أي الطلاق) دون الفسخ (ضربان) أي نوعان (ضرب في طلاقهن سنة) خالية من الثواب (وبدعة) أي الضرب الاول بوصف طلاقهن بكونه سنيا نارة وبدعيا نارة أخرى (وهن) أي هذا الضرب (ذوات الحيض) وأراد المصنف (بالسنة) أي بدى السنة (الطلاق الجائر وبالبدعة) أي وبذى البدعة (الطلاق الحرام) من جهة البدعة وان ندب أو أبيع أو كره من جهة أخرى (فالسنة) أي ذو السنة (ان يقع الزوج الطلاق) على مدخول بها غير مختلعة والمال من عندها (في طهر غير مجامع فيه) ولا في حيض قبله وقد استوفت حقها من القسم وانما كان هذا سنيا لا يستعقبه الشروع في العدة مع عدم الندم في ذلك (والبدعة) أي ذو البدعة (ان يقع الزوج الطلاق) على مدخول بها وليست مختلعة وعوض الخلع من مالها (في) اثناء (الحيض أو في طهر جامعها فيه) في القبل أو الدبر أو استدخلت المني المحترم أو في حيض قبله لو ظهر رجل ومداركون الطلاق بدعيا على أحد أمرين اما تأخر الشروع في العدة عن الطلاق أو الندم عند ظهور الرجل وان شرعت في العدة (وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) أي لا يوصف طلاقهن بكونه سنيا ولا بدعيا وان كان جائزا (وهن) أي هذا الضرب (أربع) الاولى (الصغيرة) التي لم تحض سواء طلقها في طهر جامعها فيه أم لا بان استدخلت ماءه المحترم لتكون عليها العدة وكذا يقال في الآيسة والحامل (والآيسة وهي التي انقطع حيضها) بعد بلوغها سن اليأس لان عدتها بالاشهر فلا ضرر يلحقها (و) الثانية (الحامل) التي ظهر حملها منه لا من شبهة ولا من زنا لان عدتها بوضع الحمل فلا تختلف العدة في حقها ولا ندم بعد ظهور الحمل (و) الثالثة (المختلعة) التي دخل بها بماله ولو بوكيلها لان دفعها المال يدل على احتياجها للخلاص حيث اقدت نفسها بالمال والرابعة الزوجة (التي لم يدخل بها الزوج) اذ اعدة عليها (وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه سنيا أو بدعيا أو لا (الى) أحكام خمسة (واجب كطلاق المولى) اذا طوب بالطلاق وكطلاق الحكم في الشقاق اذا رأى طلاقها مصلحة وكطلاق العاجز عن القيام بحقوق الزوجية (ومندوب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال كسيئة الخلق) زيادة على ما اعتيد وكونها غير عفيفة (ومكروه كطلاق) امرأة (مستقيمة الحال) وهو يهواها وعلى هذا حل قوله صلى الله عليه وسلم ابغض الحلال الى الله تعالى الطلاق (وحرام كطلاق البدعة وقد سبق) وكطلاق احدي زوجاته قبل ان يقسم لها (واشار الامام) أي امام الحرمين (لطلاق المباح بطلاق من لا يهواها الزوج) ولا يسميها (ولا يسميها) نفسها بموتها بلا استمتاع بها) لانه يرى ذلك ضائعا بلا فائدة

فصل في حكم طلاق الحر والعبد (أي من حيث العدد) (وغير ذلك) من الاستثناء

والتعليق والمحل القابل للطلاق وشروط المطلق (ويملك الزوج الحر) أى كامل الحرية (على زوجته ولو كانت أمة ثلاث تطليقات) لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان فاین الثالثة فقال أو تسريح باحسان (ويملك العبد عليها تطليقتين فقط حرة كانت الزوجة أو أمة) لان العبرة عندنا بالزوج لا بالزوجة ولا يحرم جمع الطلقات (والمبعض والمكاتب والمدبر كالعبد القن) ^{يؤخر} لو طلق كل من الحر والعبد دون ما يملكه ثم راجع أو جدد عادت له بما بقى من الطلاق وان اتصلت بازواج واذ استوفى ماله ثم جدد نكاحها بعد انصائها بازواج آخر عادت له بما يملك لانها زوجه جديدة (ويصح الاستثناء فى الطلاق) بشروط خمسة الاول (اذا وصله به أى وصل الزوج المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بان يعدا) أى المستثنى منه والمستثنى به (فى العرف كلما واحدا) فلا يضر الفصل بسكنة التنفس والعى وانقطاع الصوت ونحو ذلك (و) الثانى (يشترط أيضا ان ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين) وهو ما فيه حث أو منع أو تحقيق خبر فيكفى اقتران النية بأى جزء من المستثنى منه هذا ان أخر الاستثناء فان قدمه كقوله أنت الا واحدة طالق ثلاثا نواه قبل التلفظ به فيقصد حال الاتيان به اخرجه عما بعده ليرتبط به (ولا يكفى التلفظ به) أى الاستثناء (من غيرنية الاستثناء) كما لا يكفى النية بعد فراغ المستثنى منه (و) الثالث (يشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فان استغرق المستثنى به المستثنى منه بان كان مساويا له أو زائدا عليه (كانت طالق ثلاثا لا ثلاثا) وأنت طالق ثلاثا لا خسا (بطل الاستثناء) وطلقت ثلاثا والعبرة بالمفوض لا بالمشروع فلو قال أنت طاق خسا الا ثلاثا وقع طلقان فقط لعدم استغراق المستثنى به للمفوض والرابع ان يقصد بالاستثناء رفع حكم اليمين الذى هو المستثنى منه والخامس ان يتلفظ به سمعاه نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظ (قاعدة) كل ما يستقل به الشخص اذا اضافته الى الله تعالى نفذ فاذا قال زوجته طلقك الله أو لعبدته أعقك الله أو لغريمه ابرك الله نفذ ذلك كله لاستقلاله بالمقصود لعدم توقفه على شئ آخر وكل ما لا يستقل به الشخص اذا اضافته الى الله تعالى لم ينفذ فاذا قال لصاحبه باعك الله أو قالك الله لم ينفذ لان صبيغنى البيع والا قالة غير مستقلين بالمقصود لتوقفهما على القبول واعلم ان التعليق اما بالشرط كالادوات الشرطية واما بالصفة نحو طلاقا حسنا أو قبيحا أو أحسن الطلاق أو أقبحه واما بالاوقات نحو فى شهر كذا (ويصح تعليقه أى الطلاق بالصفة) كانت طالق طلاقا سنيا أو بدعيا وليست فى حال سنة فى الاول ولا فى حال بدعة فى الثانى فتطلق اذا وجدت الصفة بخلاف ما اذا كانت فى ذلك الحال وقال طلاقا سنيا أو بدعيا فتطلق فى الحال وبالزمان فاذا قال لها أنت طالق فى شهر كذا أو فى رأسه أو أوله أو غرته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الليلة الاولى منه أو قال أنت طالق فى آخر شهر شوال أو سلخه أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بأخر جزء منه (والشرط) كأن يعلق الطلاق بأداة من أدوات الشرط فيصح التعليق به بشروط الاستثناء السابقة ما عدا الاستغراق لعدم تصوره هنا (كان دخلت الدار فانت طالق فتطلق اذا دخلت) بخلاف ما اذا أتى بالنفى مع ان كقوله ان لم تدخل الدار فانت طالق فلا حث الا بجموع لان المعنى ان فانت دخول الدار فالقول لا يكون الا بجموعها وأدوات التعليق كثيرة ان اذا أى مهما متى كلما ولو وكها لا تقتضى فورانى الاثبات الا فى اذا وان مع العوض أو مع مشيئتها خطابا وتقتضى الفور فى النفى الا ان فانها للتراخي ولا تقتضى تكرارا بل ان وجد

(ويملك الزوج (الحر) على زوجته ولو كانت أمة (ثلاث تطليقات) (و) يملك (العبد) عليها (تطليقتين) فقط حرة كانت الزوجة أو أمة والمبعض والمكاتب والمدبر كالعبد القن (ويصح الاستثناء فى الطلاق اذا وصله به) أى وصل الزوج المستثنى بالمستثنى منه اتصالا عرفيا بان يعدا فى العرف كلما واحدا ويشترط أيضا ان ينوى الاستثناء قبل فراغ اليمين ولا يكفى التلفظ به من غيرنية الاستثناء ويشترط أيضا عدم استغراق المستثنى منه فان استغرقه كانت طالق ثلاثا لا ثلاثا بطل الاستثناء (ويصح تعليقه أى الطلاق (بالصفة والشرط) كأن دخلت الدار فانت طالق فتطلق اذا دخلت

المعلق عليه مرة واحدة من غير نسب مان ولا اكره ولا جهل انحلت اليمين الا في كلما فانها تنقيد
التكرار في المعلق عليه فلو قال من له عيب وتحتة أربع نسوة ان طلقت واحدة فعبد من عيدي حر
او اثنين فعبد ان او ثلاثا فثلاثة أو أربعاً فاربعة فطلق أربعاً عتق عشرة لان مجموع الاحاد واحد
واثنان وثلاثة وأربعة وجمعتها عشرة ولو علق بكما عتق خمسة عشر لانك تزيد بعد ذلك ثلاثة لتكرار
الواحد ثلاث مرات واثنين لتكرارهما مرة فالجملة خمسة عشر فان فيها صفة الواحدة أربع مرات
وصفة الاثنين مرتين وصفة الثلاثة مرة واحدة وصفة الاربعة كذلك (والطلاق لا يقع الا على
زوجة وحيتنذ لا يقع الطلاق قبل النكاح فلا يصح طلاق الاجنبية تنجيزاً كقوله لها
(لها) أي الاجنبية (طلقتك ولا تعليقاً كقوله) أي المعلق (لها) أي الاجنبية (ان تزوجتك فانت
طالق أو ان تزوجت فلانة فهي طالق) او قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ثم تزوج المقيمة او
غيرها لم يقع الطلاق بعد وجود النكاح (وأربع لا يقع طلاقهم) بتنجيز ولا بتعليق وان وجد المعلق
عليه بعد السكال الاول (الصبي) خلافاً للحنابلة (و) الثاني (المجنون) غير المتعدى بجنونه (وفي
معناه المغمى عليه) ومثله المبرسم وهو من أصابه وجع في الرأس يفسد العقل والمعنوه وهو
الناقص العقل عن خبل (و) الثالث (النائم) ولو أجاز الطلاق بعد انتباهه بان قال أخرته او امضيه
(و) الرابع (المكره) على طلاق زوجته (أي بغير حق) فلا يقع خلافاً لابي حنيفة (فان كان) مكرها
(بحق وقع وصورته) أي صورة كونه مكرهاً بحق (كما قال جمع) أي من أصحابنا معشر الشافعية
(اكره القاضي للولي بعد مدة الا يلاء على الطلاق) وذلك بعد طلب الفينة منه أولاً وطلب الطلاق
منه بعده فان امتنع من الطلاق اكرهه القاضي عليه (وشرط) حصول (الا كراه قدرة المكره
بكسر الراء على تحقيق ما هد به المكره بفتحها) تهديداً عاجلاً ظاهراً (ولاية) أي بسبب ولاية (او تغلب
وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره بكسر هاء يرب منه او استغاثه بمن يخلصه) منه (ونحو ذلك)
كالتمحص بخص يعبه منه (وظنه) أي المكره بفتح الراء (انه ان امتنع من) فعل (مأ كره عليه فعل)
أي المكره بكسر الراء (ماخوفه) أي المكره بفتح الراء (به) فلا يتحقق العجز الابهذه الامور الثلاثة
نخرج بقولنا عاجلاً ما لو قال طلق زوجتك والاقا تلنك غدا فليس باكره وخرج بقولنا ظاهراً ما لو قال
ولي القصاص للجاني طلق زوجتك والا اقتصصت منك فلا يكون اكرهاً ومن شروط حصول
الا كراه ان لا ينوي الطلاق والواقع (ويحصل الا كراه بالتخويف بضرب شديد أو حبس) طويل
(او اتلاف مال) له مقدار عند المكره (ونحو ذلك) مما يؤثر العاقل لاجله الاقدام على ما اكره عليه
ويختلف الا كراه باختلاف الناس واحوالهم فقد يكون الشيء اكرهاً في حق شخص دون آخر
وفي حال دون حال فالضرب اليسير في حق أهل المروآت اكره كما قاله الدميري والحبس القليل في
الوجيه اكره كما قاله الاذري والشم في حق أهل المروآت اكره كما قاله ابن الصباغ والاستخفاف
في حق الوجيه اكره كما قاله الشاشي والتهديد باتلاف خمسة دراهم في حق المعسر اكره ومن
شروط حصول الا كراه ان لا يظهر منه قرينة اختيار ولذلك قال بعضهم يشترط ان يستفصل منه
كان يقول له أأطلق ثلاثاً او واحدة فاذا قال له طلق ثلاثاً فطلق ثلاثاً لم يقع فان طلق ثلاثاً بعد
قول المكره طلق زوجتك فقط وقع الطلاق ورجع ذلك لظهور قرينة الاختيار (واذا ظهر
من المكره بفتح الراء قرينة اختيار) منه للطلاق (بان أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق

(و) الطلاق لا يقع الا على
زوجة وحيتنذ (لا يقع الطلاق
قبل النكاح) فلا يصح طلاق
الاجنبية تنجيزاً كقوله لها
طلقتك ولا تعليقاً كقوله
لها ان تزوجتك فانت طالق
أو ان تزوجت فلانة فهي
طالق (وأربع لا يقع طلاقهم
الصبي والمجنون) وفي معناه
المغمى عليه (والنائم والمكره)
أي بغير حق فان كان بحق
وقع وصورته كما قال جمع
اكره القاضي للولي بعد
مدة الا يلاء على الطلاق
وشرط الا كراه قدرة المكره
بكسر الراء على تحقيق ما هد
به المكره بفتحها بولاية أو
تغلب وعجز المكره بفتح الراء
عن دفع المكره بكسر هاء يرب
منه أو استغاثه بمن يخلصه
ونحو ذلك وظنه انه ان امتنع
عماً كره عليه فعل ماخوفه
به ويحصل الا كراه بالتخويف
بضرب شديد أو حبس أو
اتلاف مال ونحو ذلك واذا
ظهر من المكره بفتح الراء
قرينة اختيار بان أكرهه
شخص على طلاق ثلاث فطلق

واحدة) أو اثنين أو أكثره على طلاق صريح فكفى مع النية أو على تعليق فتجزأ بالعكس لهذه الصور (وقع الطلاق) في الجميع لأن مخالفتها تشعر باختياره لما أتى به فلا إكراه وكذا لو نوى (وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكاف ووجدت تلك الصفة) التي وقع التعليق بها من المكاف (في غير تكليف) كأن جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعد (فإن الطلاق المعلق بها يقع) لوجود الصفة المعلق بها ولا يضر في ذلك كونها وجدت في غير التكليف حيث صدر التعليق بها في وقت التكليف بخلاف عكسه كأن قال صبي لزوجته إن بلغت فانت طالق فأنها لا تطلق (والسكران ينفذ طلاقه كما سبق) **فصل** لو قال لزوجته إن طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً أو قال لو وقع طلاق عليك فانت طالق قبله ثلاثاً فاطلقها طلاقاً أو أكثر وقوع المنجز فقط على الراجح وهو ما صححه الشيخان ولا يقع معه المعلق للدور قال الرافعي لأن الجمع بين المنجز والمعلق ممتنع ووقوع أحدهما غير ممتنع والمنجز أولى

فصل (في أحكام الرجعة بفتح الراء وحكى كسرهما وهي لغة المرة من الرجوع) أي من طلاق أو غيره (وشرعاً رد المرأة إلى) موجب (النكاح) وهو الحل (في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص) أي من كون المرأة قابلة للحمل معينة لم يستوف عدد طلاقها (وخرج) بعدة طلاق ما إذا كانت المرأة ليست في العدة أو كانت في عدة غير الطلاق كالفسخ فلا رجعة وخرج بغير بائن البائن كالملقة بعوض والمطلقة قبل الدخول وخرج بالنقابة للحمل المرتدة فلا تصح رجعتها في حال ردها وخرج بعينة المهمة فلو طلق أحدي زوجتين مبهمه ثم راجعها أو طلقها ما جبعها ثم راجع أحدهما مبهمه لم تصح الرجعة وخرج بقولنا لم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثاً فلا تحل له إلا بعمل وخرج (بطلاق وطء الشبهة والظهار) وكذا الإيلاء (فإن استباحة الوطء فيهما) أي في الصورتين وفي الإيلاء (بعد زوال المانع) من انقضاء عدة وطء الشبهة ومن التكفير في الظهار ومن انقضاء المدة في الإيلاء (لا تسمى) أي حل الوطء (رجعة) وأركان الرجعة ثلاثة محل وصيغة ومرتبج (وإذا طلق شخص امرأته بغير عوض منها أو من غيرها حرة كانت أو أمة طلاقاً) واحدة (أو اثنين) بعد وطئها ولو في الدبر أو بعد استدخالها ماءه المحترم ولو في الدبر بشرط أن تكون زوجته حالتي الإزال والاستدخال (فله بغير إذنها) أو إذن سيدها (مر اجعها) إلى نكاحه (مالم تنقض عدتها) ولو في عدة وطء الشبهة كالأوطئ بعد الطلاق بشبهة فحمت من وطء الشبهة فله مر اجعها في مدة الحمل وهي ليست في عدته لأن عدة الحمل تقدم على عدة غيره (وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ) صريحة أو كناية مع النية وتصح بالعجبة ولو بمن يحسن العربية (منها راجعك وما تصرف منها) كأنك مر اجعة ومنها راجعك بتخفيف الجيم وارجعك وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الإضافة معها كأن يقول راجعك إلى نكاحي أو إلى (والأصح أن تقول المرتجع رددتك لنكاحي وأمسكتك عليه) أي نكاحي (صر يحان في الرجعة) لكن يشترط في رددتك فقط الإضافة كأن يقول رددتها إلى أو إلى نكاحي لأن الرد فقط قد يفهم منه ضد القبول وقد يفهم منه الرد إلى الأبوين بسبب الفراق فاشتراط الإضافة في صراحته (و) (الأصح) أن قوله تزوجتك أو نكحتك كنايةتان في الرجعة فيحتاجان للنية وسن أشهاد في الرجعة خروجاً من خلاف من أوجب به وهو الإمام مالك وقول قديم فلو علمنا بالطلاق وانقضت العدة

واحدة وقع الطلاق وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكاف ووجدت تلك الصفة في غير تكليف فإن الطلاق المعلق بها يقع والسكران ينفذ طلاقه كما سبق **فصل** في أحكام الرجعة بفتح الراء وحكى كسرهما وهي لغة المرة من الرجوع وشرعاً رد المرأة إلى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص وخرج بطلاق وطء الشبهة والظهار فإن استباحة الوطء فيهما بعد زوال المانع لا تسمى رجعة (وإذا طلق) شخص (امرأته) واحدة أو اثنين فله بغير إذنهما (مر اجعها) مالم تنقض عدتها (وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ منها راجعك وما تصرف منها والأصح أن تقول المرتجع رددتك لنكاحي وأمسكتك عليه صريحان في الرجعة وإن قوله تزوجتك أو نكحتك كنايةتان

وعاشرها وادعى انه راجعها فلا يصدق ولا يقر على ذلك الا بالبينه وهذا هو فائدة سنية الاشهاد
(وشرط المرتجع ان لم يكن محرما أهلية النكاح بنفسه) بان يكون بالغاعاقلا مختارا واما المحرم فتصح
رجعته لان الاحرام عارض لا يمنع صحة الرجعة وان منع أهلية النكاح (وحينئذ) أى حين اذا كان
شرط المرتجع أهلا للنكاح بنفسه (فتصح رجعة السكران) اذا كان متعديا (لا رجعة المرتد ولا
رجعة الصبي) كان يرفع الى حاكم مالىكى فيحكم بوقوع طلاقه (والمجنون) الذى جن بعد الطلاق
ومثله مغمى عليه ومبرسم ومعتوه ومكره ونائم (لان كلا منهم ليس أهلا للنكاح بنفسه) بحيث
لو عقد النكاح بنفسه لا يصح (بخلاف السفیه والعبد فرجعتهما صحيحه من غير اذن الولي والسيد)
في الرجعة (وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد) لان الرجعة استدامة للنكاح
فيغتفر فيها عدم الاذن (فاذا انقضت عدتها أى الرجعية) بوضع حمل أو اقراء أو أشهر (حل له أى
زوجها نكاحها) متلبسا (بعقد جديد) اذا راجعها وانكحها بعقد جديد (تكون) أى الزوجة
(معه) أى الزوج (بعد العقد) أو الرجعة (على ما بقى من) عدد (الطلاق سواء اتصلا بزواج غيره
أم لا) لما روى البيهقي عن عمر رضى الله تعالى عنه أفتى بذلك ولم يظهر للصحابه مخالف له فذلك
اجماع سكوتي (فان طلقها زوجها ثلاثا) معا أو مرتبا (ان كان حرا أو طلقين كذلك ان كان عبدا)
ولو مبعضا (قبل الدخول أو بعده) سواء دخل بها في نكاح أو انكحة (لم تحل) أى تلك المطلقة
(له) أى لمطلق لا بنكاح ولا بملك يمين (الا بعد وجود خمس شرائط) في المدخول بها ومع وجود
أربعة أشياء في غيرها وهى ماعد الاول (أحدها انقضاء عدتها منه أى المطلق) باقراء أو أشهر
او حمل وهذا في المدخول بها لان غيرها لا عدة عليها (والثاني تزويجها بغيره) ولو عبدا بالغاً ومجنونا
بالغاً (تزوجا صحيحا) فخرج بالتزويج ما لو وطئت بملك اليمين أو بالشبهة وخرج بالصحيح التزويج الفاسد
كما لو شرط على الزوج الثاني في صلب العقد انه اذا وطئ طلق أو فلا نكاح بينهما فان هذا الشرط
يفسد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يجعل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له
بخلاف ما لو توافقوا على ذلك قبل العقد ثم عقدوا من غير شرط وبكفى تحليل الحر الصغير اذا كان
يمكن جماعه لكن لا يطلق الا بعد بلوغه كما يكفي تحليل المجنون لكن لا يطلق الا بعد افاقته
(والثالث دخوله أى الغير بها) هو (اصابته بان يولج حشفته أو قدرها من مقطوعها) وان لم
ينزل ولو كان عليها حائل كان لف عليها حرقه فيكفى تغيبها (بقيل المرأة) ولو حائضه أو صائمه أو معتدة
عن شبهة طرأت في نكاح المحلل وبشرط في تحليل البكر أزالة البكارة ولو غورا (لا) يحصل التحليل
(بدبرها) ولا يضر انتهاء قصد الزوجين كنوم وجنون فيهما فانه يكفي (بشرط الانتشار في الذكر)
ولو ضعيفا (وكون الموجع ممن يمكن جماعه لا) يكفي كون الموجع (طفلا) لا يمكن جماعه ولو أدخلت
حشفته فرجها (والرابع بينوتها) أى فرقتها (منه أى الغير) ولو بطلاق رجعي (والخامس انقضاء
عدتها منه) لاستبراء رجهما من وطئه لا احتمال علوقها من انزال حصل منه ان كان بالغاً والا بان
كان مراهما فالعدة للتعبد

﴿فصل﴾ (في احكام الايلاء) وهو حرام لما فيه من الايذاء كبيرة عند ابن حجر وصغيرة عند
الرملي (وهولغة) الحلف وهو (مصدر آلى يولى) بعد الهمزة في الماضى يقال آلى يولى (ايلاء) والية
كأعطى يعطى اعطاء وعطية (اذا حلف وشرعاً حلف زوج) غير محبوب وغير مشاؤل (يصح

وشرط المرتجع ان لم يكن
محرماً أهلية النكاح بنفسه
وحينئذ فتصح رجعة السكران
لا رجعة المرتد ولا رجعة
الصبي والمجنون لان كلا منهم
ليس أهلاً للنكاح بنفسه
بخلاف السفیه والعبد
فرجعتهما صحيحه من غير اذن
الولي والسيد وان توقف
ابتداء نكاحهما على اذن
الولي والسيد (فان انقضت
عدتها) أى الرجعية (حل له)
أى زوجها (نكاحها بعقد
جديد وتكون معه) بعد
العقد (على ما بقى من الطلاق)
سواء اتصلا بزواج غيره أم لا
(فان طلقها زوجها ثلاثا)
ان كان حراً وطلقين ان كان
عبداً قبل الدخول أو بعده
(لم تحل له الا بعد وجود خمس
شرائط) احدها (انقضاء عدتها
منه) أى المطلق (و) الثاني
(تزوجها بغيره) تزويجاً صحيحاً
(و) الثالث (دخوله) أى
الغير (بها واصابتها) بان
يولج حشفته أو قدرها من
مقطوعها بقبول المرأة لا بدبرها
بشرط الانتشار في الذكر
وكون الموجع ممن يمكن جماعه
لا طفلاً (و) الرابع (بينوتها
منه) أى الغير (و) الخامس
(انقضاء عدتها منه)

* (فصل) في أحكام الايلاء
وهولغة مصدر آلى يولى ايلاء

إذا حلف وشرعاً حلف زوج يصح

طلاقة ليمتنع من وطء زوجته) غير ارتقاء والقرناء (في قبلها) امتناعا (مطلقا) أي غير مقيد بـ
ومثل المطلق المؤبد (أو) مقيد بـ (فوق أربعة أشهر) ولو بما لا يسع الرفع إلى القاضي فيأثم
حينئذ اثم الإيذاء لا اثم الإيلاء لا يذاثم باق طمعه من الوطء تلك المدة وأركان ستة وقد نظمها
بعضهم فقال

أركان الإيلاء من يحظرها لديه * حالف ومحلوف ومحلوف عليه
وزوجة وصيغة ومدة * فافهم مقال لا لقيت شدة

(وهذا المعنى) أي الشرعي (مأخوذ من قول المصنف وإذا حلف) أي الزوج باسم من أسمائه تعالى
أوصفة من صفاته (أن لا يطأ زوجته) الحرة أو الأمة (وطأ مطلقا) بأن لا يقيد بـ كقوله والله
لا أطوك (أو مدة أي وطأ مقيد بـ مدة تزيد على أربعة أشهر) بيمين واحدة كقوله والله لا أطوك
خمس أشهر أو مقيد بـ حصول كقوله والله لا أطوك حتى أموت أو تموت أو يموت فلان فالموت
بعيد في ظن ابن آدم لحبه الحياة ومثل ذلك والله لا أطوك إلا في الدبر (فهو أي الحالف المذكور
مول من زوجته) بخلاف قوله لا أطوك إلا في النفاس أو إلا في الحيض أو إلا في نهار رمضان
فانه ليس بمول لأن المنع فيها المعارض بخلاف الدبر فإن المنع لذاته والمراد بالحلف ما يتعلق به حدث
أو منع أو تحقيق خبر لا ما فيه كفارة (سواء حلف بالله تعالى وصفاته) أي باسم من أسمائه تعالى
أوصفة من صفاته أو علق طلاقا أو عتقا أو وطء زوجته وهو المراد بقوله (أو علق وطء زوجته بطلاق
أو عتق كقوله ان وطئتك فانت طالق أو فعتدي حر فاذا وطئ طلقت وعتق العبد وكذا لو قال ان
وطئتك فانت طالق أو فعتدي حر فاذا وطئ طلقت وعتق العبد) لوجود المعلق
عليه (وكذا) لو قال ان وطئتك فعترتك طالق فهو مول من المخاطبة وإذا وطئها طلقت الضرة
لوجود المعلق عليه ويزول الإيلاء لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء أو التزم ما يلزم بذكر كما (لو قال ان
وطئتك فنت على صلاة أو صوم أو حج أو عتق) أو فنت على صدقة (فانه يكون موليا أيضا) لامتناعه من
الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالنذر فانه ان وطئ لزمه ذلك (ويؤجل له أي يجهل المولى حتما) أي
وجوباً من غير ضرب القاضي (حراً كان أو عبداً) فلا فرق بينهما في مدة التأجيل (في زوجة مطيقة
للوطء) بخلاف غير المطيقة لانه لا يصح منها الإيلاء (ان سألت ذلك) أي التأجيل وهذا ليس
بقيد فان التأجيل لا يتوقف على سؤاها ولا على الرفع للقاضي (أربعة أشهر) وهي حق للزوج
كالاجل في الدين خلافاً لا بي حنيفة فانه اقتصر على شهرين في الزوجة الرقيقة ولما لك فانه اقتصر
على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهما في الطلاق (وابتداؤها) أي الأربعة أشهر (في الزوجة من
الإيلاء) أي من حين تلفظه به ولو في مبهمه عنها لا من وقت الرفع إلى القاضي (وفي الرجعية من
الرجعة) لا من الإيلاء لامتناع الوطء شرعاً قبل الرجعة ولا يحسب من المدة زمن ردة أحدهما ولا
مدة مانع وطء منها حتى كمرض وجنون ونشوز أو شرعى كتلبس بفرض من صوم أو صلاة أو احرام
نعم يحسب منها زمن حيض ونفاس وتستأنف المدة بعد زوال المانع ولا تبين على ماضى لا اعتبار
التوالي المتعبر في حصول الاضرار (ثم بعد انقضاء هذه المدة) التي هي الأربعة أشهر ولم يطأ من
غير مانع بالزوجة (بخير المولى) اما بان يخيره القاضي بطلبها أو تخيره هي بإذن القاضي لها في ذلك
(بين) خصلتين (القيئة) أي الرجوع إلى الوطء بعد أن حرمه على نفسه (بان يوجب المولى حشفته
وقدرها من مقطوعها بقبل المرأة والتكفير لليمين) فهو بالنصب مفعول معه هذا (ان كان حلفه

طلاقة ليمتنع من وطء زوجته
في قبلها مطلقا وفوق أربعة
أشهر وهذا المعنى مأخوذ
من قول المصنف (وإذا حلف
ان لا يطأ زوجته) وطأ (مطلقا
أو مدة) أي وطأ مقيد بـ مدة
(تزيد على أربعة أشهر فهو)
أي الحالف المذكور (مول)
من زوجته سواء حلف بالله
تعالى وصفاته أو علق وطء
زوجته بطلاق أو عتق كقوله
ان وطئتك فانت طالق أو
فعتدي حر فاذا وطئ طلقت
وعتق العبد وكذا لو قال ان
وطئتك فنت على صلاة أو صوم
أو حج أو عتق فانه يكون موليا
أيضا (ويؤجل له) أي يجهل
المولى حتماً كان أو عبداً
في زوجة مطيقة للوطء (ان
سألت ذلك أربعة أشهر)
وابتداؤها في الزوجة من
الإيلاء وفي الرجعية من
الرجعة (ثم) بعد انقضاء هذه
المدة (بخير) المولى (بين
القيئة) بان يوجب المولى حشفته
أو قدرها من مقطوعها بقبل
المرأة (والتكفير) لليمين ان
كان حلفه

بالله على ترك وطئها) وان كان الایلاء بغير الحلف بالله وقع ما علقه عليه من طلاق او عتق ولزمه ما التزمه بالنذر من صلاة او صوم او نحو ذلك (والطلاق للمعولف عليها) فان قام بالزوج مانع طبيعي كمرض طالبت به بغيثة اللسان بان يقول اذا قدرت ففنت ويزيد بان وندمت على ما فعلت او بالطلاق فيجوز لها المطالبة بعد المدة بالرجوع الى الوطء او بالطلاق واذا طلق طلاقا رجعيًا ثم راجع عاد الایلاء ان بقي مدة وتستأنف المدة من حين الرجعة وان قام بالزوج مانع شرعي كاحرام او صوم واجب طالبت به بالطلاق ولا تطالبه بالغيثة لحرمة الوطء عليه فان عصى بالوطء انحلت اليمين وسقطت مطالبتهم (فان امتنع الزوج من الغيثة والطلاق) وثبت امتناعه بالبيينة (طلق عليه الحاكم طلاقه واحدة رجعية) او بائمة لعدم دخول واستيفاء ثلاث نياية عنه فيقول اوقعت عن فلان على فلانة طلاقه او حكمت على فلان في زوجته بطلاقه (فان طلق اكثر منها) أي الواحدة (لم يقع) أي الاكثر (فان امتنع من الغيثة فقط أمره الحاكم بالطلاق) ولو اختلف الزوجان في الایلاء او في انقضاء مدته صدق بيمينه وهذا مستثنى من قاعدة ان القول قول نافي الوطء وقد نظم هذه القاعدة وما استثنى منها فقال

القول قول واطئ في ستة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
الحلف في التحليل والثبوبة * والوطء مع فرع اتى وعنة
ومثل ذا الایلاء والتعليق * بطلقة لسنة تحقيق

فصل في احكام الظهار) وفيه شبه بالطلاق من حيث ما يوجب من التحريم وشبه بالایمان من حيث ايجاب الكفارة والمغلب فيه معنى البين وهو من الكبائر (وهو لغة) قول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي حينئذ هو (مأخوذ من الظهر) فهو امام مقابل للبطن لان الظهر موضع الركوب في حد ذاته يقطع النظر عن خصوص الا دمية ولانه عمود البطن لان به قوامها وعليه اعتمادها واما معنى العلو فكأنه يقول علوى على ظهر ك كعلوى على ظهر أمي (وشرعاتشبه الزوج زوجته غير البائن بانى لم تكن حلاله) قبل ولادته في الحرمة أي بمحرم لم يطرأ تحريرا عليه وسمى ذلك ظهارا لان صيغته المتعارفة عند الجاهلية أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي كما قال (والظهار ان يقول الرجل) أي الزوج ولورقية الامم مسوحا وسكران متعديا (زوجته) ولو غائبة او معتدة او مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (أنت) او أسك (على) أو عندي او معي أو مني (كظهر أمي) او كبطنها او عيناها او يدها ومثل الام كل محرم لم تكن حلاله قبل (وخص) أي المظاهر (الظهار دون البطن مثلا لان الظهر موضع الركوب) لان الظهر موضع الركوب والزوجة مسكوب الزوج

بالله على ترك وطئها (والطلاق للمعولف عليها) (فان امتنع) الزوج من الغيثة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلاقه واحدة رجعية فان طلق أكثر منها لم يقع فان امتنع من الغيثة فقط أمره الحاكم بالطلاق

فصل في احكام الظهار * (فصل) وهو لغة مأخوذ من الظهر وشرعاتشبه الزوج زوجته غير البائن بانى لم تكن حلاله (والظهار ان يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي) وخص الظهر دون البطن مثلا لان الظهر موضع الركوب والزوجة مسكوب الزوج

ردتهم الى ابيهم ضاعوا لانه كان قد عى وكبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجاهز وجهها الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد فلم يرشدهم الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال لها حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال حرمت عليه فاعتمت لصغرا ولادها وشكت الى الله تعالى فنزلت هذه الآية فلو كان الظاهر رجعا لا رشفه النبي صلى الله عليه وسلم الى الرجعة او بائنا تحل له بعقد لامره بتجديد نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم وانتظاره للوحى دليل على انه كان طالقا لاحل بعده لالرجعة ولا بعقد (فاذا قال) اى المظاهر (لهاذلك اى انت على كظهر اى) ولو مرارا بقصد التأكيد (ولم يتبعه بالطلاق) اى مثلا بان سكت بعده زمنا يسع لفظ انت طالق مثلا ولو جاهلا او ناميا (صار عاذا من زوجته) لان تشبيهها بالام مثلا يقتضى ان لا يمسه كها زوجة فان امسكها زوجة بعد عاد فيما قال لان العود فى القول مخالفته وهذا فى الظاهر غير الموقت وغير المقيد بكان وفى غير الرجعية اما فى الظاهر الموقت فلا يصير عاذا الا بالوطء فى الوقت وتجب المبادرة الى النزع لحرمه الوطء قبل التكفير او انقضاء المدة وكذا لا يصير عاذا فى المقيد بكان الا بالوطء فى ذلك المكان والعود فى الرجعية اغناى يحصل بالرجعة (ولزمته حينئذ) اى حين اذ صار عاذا (الكفارة) وان طلقها بعد ذلك (وهى) اى الكفارة (مرتبة) ابتداء وانتهاء ككفارة القتل وكفارة الجماع فى نهار رمضان بخلاف كفارة اليمين فانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء ونظمها بعضهم فى قوله

ظهار او قتلا والجماع غتعا * فرتب وخيرن على الصيد والاذى

وفى حالف بالله خير فرتب * فذلك سبع ان حفظت فبذا

(ذكر المصنف بيان ترتيبها فى قوله والكفارة عتق رقبة) ولو مغصوبة وآبقة ومرهونة والراهن موسر وجانية ومختما قتلها فى حراية وان كان الاعتاق فى مرتين كأن ملك معسر نصف عبد فاعتقه عن كفارته ثم ملك نصفه الآخر فاعتقه فان لم ينوها عند اعتاق باقية لم يجزه عنها (مؤمنة) اى (مسلمة) اى قبل العتق فلو قارن العتق الاسلام لم يجز (ولو باسلام احد ابويها) اى الرقبة تبعا للسباى اوللدار (سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب اضرار ايننا) اى واخمال يكون العيب عظيما بخلاف اليسير فيجزئ فاقد الانف أو الاذنين او اصابع الرجلين ويجزئ الاقرع والاعرج الذى يمكنه تتابع المشى من غير مشقة لا تحتمل عادة والاعور اذا كان بصري عنه السليمة قويا والاصم والاخرس اذا فهم الاشارة وافهم بشارته والشروط المعبرة فى الرقبة ستة وقد جمعها بعضهم نظما من الرجز فقال

لحمة الاعتاق عن كفاره * ست شروط باو جز العبارة

حرية المعتق ايمان العتيق * وفقده للعيب كى كسبا يطبق

كامل رق عدم استحقاق * للعتق فافهمه بلا شقاق

وعدم العوض تمام الستة * لا شرط منها ناقص البتة

(فان لم يجد المظاهر الرقبة المذكورة بان عجز عنها) عند الشروع فى التكفير (حسا أو شرعا) كأن لم يجد عنها او وجده واحتاج اليه للمؤنة او وجد الرقبة واحتاج للخدمة وليس من العجز الشرعى وجودها باكثر من ثمن مثلها فلا ينتقل للصوم بل يصبر الى ان يجدها بثمن مثلها (فصيام شهرين متتابعين ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما) لانه المعبر شرعا (ويكون

(فاذا قال لهاذلك) اى انت على كظهر اى (ولم يتبعه بالطلاق صار عاذا) من زوجته (ولزمته) حينئذ (الكفارة) وهى مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها فى قوله (والكفارة عتق رقبة مؤمنة) مسلمة ولو باسلام احد ابويها (سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) اضرار ايننا (فان لم يجد المظاهر الرقبة المذكورة بان عجز عنها حسا أو شرعا) فصيام شهرين متتابعين ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما ويكون

صومهما بنية الكفارة من الليل) ولا يشترط تعيين كونها ظاهرا أم لا كما تجب النية في الاعتاق أو
 الاطعام (ولا يشترط نية تتابع في الاصح فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) لهرم أو مرض
 يدوم شهرين ظنا أو سفر أو لمشقة شديدة لا تحمل عادة ولو كانت تلك المشقة لشبق (أو لم يستطع
 تتابعهما فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا) من اهل الزكاة أى تملكهم بدفع الطعام اليهم فيعطى (كل
 مسكين أو فقير مد من جنس الحب المخرج في زكاة الفطر وحينئذ فيكون) أى المد (من غالب قوت
 بلد المكفر كبروشعير) وغير ذلك (لادقيق وسويق واداعجز المكفر) أى مر يد المكفر (عن
 الخصال الثلاث استقرت الكفارة في ذمته) الى ان يقدر على خصلته من الثلاث (فاذا قدر بعد
 ذلك) أى العجز (على خصلته فعلها) واذا قدر على أكثر منها وجب الترتيب (ولو قدر على بعضها)
 أى الخصلة الواحدة في خصوص الاطعام (كمد طعام أو بعض مد أخرجه) أى بعض الخصلة لان
 الميسور لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته (ولا يحل للظاهر) ظاهرا مطلقا (وطؤها أى
 زوجته التى ظاهر منها حتى يكفر بالكفارة المذكورة) كلها لا بعضها ان لم يخف الزنا كما قال
 شيخ الاسلام في التحرير ولو طلق زوجته ثلاثا أو ظاهر منها أو لا عنها ثم ملكها بان كانت أمة
 لم يبطأها حتى تحلل في الاولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يبطأها أصلا لانها حرمت عليه أبدا
 (فصل في احكام القذف) أى الرمي بالزنا (واللعان وهو) أى اللعان (لغة) المبادعة فهو
 (مصدر) لللعان (مأخوذ من اللعن أى البعد) وسمى معنى اللعان بلفظ اللعان لبعد الكاذب
 من الزوجين من الرحمة ولبعد كل منهما عن الآخر فلا يجتمعان ابدا لا في الدنيا ولا في الآخرة
 (وشرا كلمات مخصوصة) وهى خمس معلومة (جعلت حجة للمضطر) أى جعلت سببا دافعا للحد
 عن المحتاج (الى قذف من اطلع فراشه) أى المضطر والحق العار به أى بالمضطر أى الى قذف زوجته
 لطلخت نفسها بالزنا فى واقعة على الزوجة والفراش هو الزوجة لان الرجل يفرشها عند الوطء
 فهى لوئت نفسها ففيه اظهار في مقام الاضرار ويحتمل أن المراد بعن الرجل الزانى أى الى قذف
 رجل لطلخ زوجته المضطر ويحتمل ان المعنى جعلت حجة أى جعل الله هذه الكلمات حجة لان كل
 كلمة من الكلمات الاربعة بمنزلة شاهد فالكلمات الاربعة بمنزلة الشهود الاربعة الذين هم حجة
 في الزنا ونحوه والحاصل ان الزوج يتنلى بقذف امرأته لدفع العار الذى الحقته به ولدفع النسب
 الفاسد ان كان هناك ولد ينفقه وقد يتعذر عليه اقامة البيعة فجعل اللعان بيعة له وان تيسرت
 له البيعة لان العادة أن لا يجدي بيعة قوله والحق العار به عطف مسبب على سبب فان قيل الرجل
 غير مضطر للقذف اذا لم يكن هناك ولد اجيب بان الكلام على تقدير مضافين أى الى دفع موجب
 قذف من ذكر بفتح الجيم وهو الحد والقذف جائز ان علم زناها بان رأى ابيعيته ترى أو ظنه ظنا مؤكدا
 كشبايع زناها يزيد مصحوبا بقرينة كان رأيها فى خلوة ولو مرة واحدة أو رأى اثنان خرج من عنده
 ولا يكفي مجرد الشبايع ولا القرينة المذكورة وحدها فان لم يعلم زناها ولم يظنه ظنا مؤكدا حرم
 عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك ولد لانه يلحقه بالفراش وان علم ان الولد ليس منه بان لم يبطأها
 أصلا لزمه نفيه وكذا اذا وطئها ولكنه ولدته فى وقت دون ستة أشهر من وطئه أو فى وقت فوق أربع
 سنين منه وكذا اذا ظن ان الولد ليس منه بان ولدته فى وقت بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء بعد
 استبراء منه بحمضة وأمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بان ولدته فى ستة أشهر من الزنا

صومهما بنية الكفارة من
 الليل ولا يشترط نية تتابع
 في الاصح (فان لم يستطع)
 المظاهر صوم الشهرين ولم
 يستطع تتابعهما (فاطعام
 ستين مسكينا) أو فقيرا (كل
 مسكين) أو فقير (مد) من
 جنس الحب المخرج في زكاة
 الفطر وحينئذ فيكون من
 غالب قوت بلد المكفر كبر
 وشعير لادقيق وسويق واذا
 عجز المكفر عن الخصال
 الثلاث استقرت الكفارة
 في ذمته فاذا قدر بعد ذلك
 على خصلته فعلها ولو قدر على
 بعضها كمد طعام أو بعض
 مد أخرجه (ولا يحل للظاهر
 وطؤها) أى زوجته التى
 ظاهر منها (حتى يكفر)
 بالكفارة المذكورة
 فصل في احكام القذف
 واللعان وهو لغة مصدر مأخوذ
 من اللعن أى البعد وشرا
 كلمات مخصوصة جعلت
 حجة للمضطر الى قذف من اطلع
 فراشه والحق العار به

والقذف حينئذ واجب فور الان نفي الولد على الفور كالرد بالعيب بان يأتى القاضى ويقول له ان هذا الولد ليس منى فان أخذ ذلك لم يصح نفيه بعد وما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك اذا أمره الحاكم ولوعلم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا على السواء بان لم يستبرئ بالحيمضة حرم النفي والقذف واللعان رعاية للأفراش وأما اذا لم يكن هناك ولد فلا اضطرار لقذف الزوجة وان جازله القذف واللعان لان الاولى له أن يسترعاها او يطلقها ان كرها (واذا رمى أى قذف الرجل) المكاف (زوجته) البالغة العاقلة الحرة المسلمة العفيفة عن وطء متحد به حال تكليفها واختيارها وعلمها بالتحريم (بالزنا) في مقام اظهار التعيير (فعليه) التعزير أو (حد القذف) لها وللزاني الذي قذفه بافعليه حدان ولا يسقط حد أحدهما به فوالاخر (وسياى) في فصل القذف (انه) اى حد القذف (ثمانون جلدة) ان كان القاذف حرا والافاربعون (الا أن يقيم الرجل القاذف البينة بزنا المقدوفة) فيرتفع عنه الحد أو التعزير في قذف غير المحصنة (أو يلاعن الزوجة المقدوفة) لدفع الحد (وفي بعض النسخ أو يلتعن أى) يأتى بكلمات اللعان لكن بشرط ان يكون ذلك بأمر الحاكم (أى بتلقينه) والا فلا يعتد به (أو من في حكمه كالمحكم) حيث لا ولد ينفيه اما اذا كان هناك ولد فلا يصح التحكيم الا ان يكون الولد مكلفا ويرضى به فلا بد من رضاه به ولا يكتب في برضا أبيه وأمه لان له حقا في النسب فلا يؤثر رضاهما في حقه (فيقول) له الزوج بالنصب (عند الحاكم) وجوبا ومثله السيد في اللعان بين أمته وعبدته ويسن التغليظ في اللعان بالامكان والزمان والتغليظ بالمكان يكون في أشرف مواضع بلد اللعان لان في ذلك تأثيرا في الزجر عن اليمين الفاجرة فيكون (في الجامع) والاولى أن يكون (على المنبر) لكونه محل الوعظ والزجر لكونه أشرف بقاع المسجد لان بقاءه لا تتفاوت في الفضيلة وتلاعن نحو حائض بباب مسجد الجامع لتحريم مكثها فيه والتغليظ بالزمان في المسلم يكون بعد صلاة عصر في أى يوم كان ان كان طلب اللعان حديثا والا ففي عصر يوم الجمعة ويسن التغليظ أيضا (في) حضور (جماعة من) اعيان (الناس) وصلحاتهم (أقلهم اربعة) لثبوت الزنا بهم ويبدأ في اللعان بالزوج فيقول (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي الغائبة) أى عن البلد او عن مجلس اللعان (فلانة) فيسميها ويرفع نسبها ليميزها عن غيرها دفعا للاشتباه (من الزنا وان كانت حاضرة) بمجلس اللعان (أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد ينفيه) ولم يكن معلوما عند الناس انه ليس منه (ذكره) أى الولد (في) كل من (الكلمات) الخمس فان كان الولد معلوما عندهم انه ليس منه كزوج محسوح أو صغير لم يحتج لنفيه لانه منى عنه شرعا كما لو طلقها في مجلس العقد أو نكح امرأة في المشرق وهو في المغرب (فقال) في كل من الخمس (وان هذا الولد) أو ان حملها (من الزنا) هذا فيما رماها بالزنا وما اذا رماها بوطء الشبهة الذي احتمل كون الولد منه فيقول وان هذا الولد من اصابعه غيرى على فراشي (وليس منى) ولو اقتصصر على قوله من الزنا لم يكتب في الانتفاء عند اكثرين لاحتمال أن يعتقد ان الوطء بالشبهة زنا ولو كان صحيح البغوى انه يكفي جملا للفظ الزنا على حقيقته ولو اقتصصر على قوله ليس منى لم يكف على الصحيح ولو اغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتج لنفيه الى اعادة اللعان لوجوب الموالاة بين كلمات اللعان ولا يحتاج المرأة الى اعادة لعانها (ويقول الملا عن هذه الكلمات اربع مرات) لتكون كل مرة بمنزلة شاهد وأما الكلمة الخامسة

(واذا رمى) أى قذف (الرجل) زوجته بالزنا فعليه حد (القذف) وسياى انه ثمانون جلدة (الا أن يقيم الرجل القاذف) البينة (بزنا المقدوفة) (أو يلاعن) الزوجة المقدوفة (وفي بعض النسخ أو يلتعن أى بأمر الحاكم أو من في حكمه كالمحكم) (فيقول عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من الناس) أقلهم اربعة (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي الغائبة) (فلانة من الزنا) وان كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد ينفيه ذكره في الكلمات فقال (وأن هذا الولد من الزنا وليس منى) ويقول الملا عن هذه الكلمات (اربع مرات

عذاب الدنيا) وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين) فيما رميت به هذه من الزنا وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (ويتعلق بلعانه) أى الزوج وان لم تلاعن الزوجة (خمس أحكام) أحدها (سقوط الحد) أى حد القذف للملاعة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (و) الثاني (وجوب الحد عليها) أى حد زناها مسلمة كانت أو كافرة ان لم تلاعن (و) الثالث (زوال الفراه) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهى حاصله ظاهر أو باطنا وان كذب الملاعن نفسه (و) الرابع (نفي الولد) عن الملاعن اما الملاعة فلا ينفي عنها نسب الولد (و) الخامس (التحريم) للملاعة (على الابد) فلا يحل للملاعن نكاحها ولا وطؤها لك البين لو كانت أمة واشتراها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حصانتها في حق الزوج ان لم تلاعن حتى لو قذفها بعد ذلك بزنا لم يحل (ويسقط الحد عنها بان تلتعن) أى تلاعن الزوج بعد تمام لعانه (فتقول) فى لعانها ان كان الملاعن حاضرا (أشهد بالله ان فلانا هذا من الكاذبين

الآتية فؤكدة لمفاد الكلمات الأربع لانها قائمة بمقام شاهد (ويقول في المرة الخامسة بعد ان يعظه الحاكم أو المحكم) ندبا (بخوفه له من عذاب الله في الآخرة وانه أشد من عذاب الدنيا) ويقرأ عليه قوله تعالى ان الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم ثمنا لقلب لآية ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للثلاثة عشرين حسابا على الله أحدا كما كاذب هل من نائب ويأمر الحاكم رجلا ان يضع يده على فيه ليعلمه ينزجر فان أبى بعد مبالغة الحاكم في وعظه الا المضى قال له قل (وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رميت به هذه من الزنا) فان كانت غائبة ذكرها بما عيبرها من اسمها ونسبها كما في الكلمات الأربع (وقول المصنف على المنبر في جماعة) وكذا في الجامع (ليس بواجب في اللعان بل هو سنة) للتغليظ (ويتعلق بلعانه اى) بتمام لعان (الزوج وان لم تلاعن الزوجة خمس أحكام) فلا تتوقف على لعانها كما يقول به مالك ولا على قضاء القاضي كما يقول به أبو حنيفة (أحدها سقوط الحد أى حد القذف للملاعة عنه) أى الزوج (ان كانت) اى الملاعة (محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة) ولا يسقط حد قذف الزاني عن الملاعن ان كان الزاني الذى قذفه بها محصنا وتعزيره ان كان غير محصن الا ان ذكره في كلمات اللعان واذا لم يذكره فله إعادة اللعان ليسقط الحد عنه (والثاني وجوب الحد عليها أى حد زناها) الذى ثبت بلعانه (مسلمة كانت أو كافرة) ويستمر وجوبه عليها (ان لم تلاعن) والثالث (زوال الفراه) اى الزوجية وهى وانفساخ نكاحها لحصول فرقة من غير لفظ (وعبر عنه) اى زوال الفراه (غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهى) اى الفرقة (حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب الملاعن نفسه) فلا نفقة لها وان كانت حاملا (والرابع نفي) نسب (الولد عن الملاعن) ان نفاه في لعانه ولو استلحقه بعد ذلك لحقه (اما الملاعة فلا يفتى عنها نسب الولد) لقوله صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق الولد بالمرأة رواه الشيخان ولا يصح نفي أحد توأمين دون الآخر لان الله تعالى لم يجز العادة بان يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لان الرحم اذا دخله المني استدفه فلا يقبل مني آخر ولو لا عن لنفي الحمل فبان ان لا حمل أولاعن ولا ولد فبان فساد نكاحه بان فساد لعانه فلا يثبت شئ من احكامه كتأيد الحرمة وسقوط الحد عنه (والخامس التحريم) للملاعة على الابد فلا يحل للملاعن نكاحها ولا وطؤها لك البين لو كانت أمة واشتراها وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حصانتها في حق الزوج ان لم تلاعن حتى لو قذفها بعد ذلك بزنا لم يحل (ويسقط الحد عنها بان تلتعن) أى تلاعن الزوج بعد تمام لعانه فتقول بعد ان يلقنها الحاكم كلمات اللعان (فى لعانها) بحضور جمع من الناس ندبا كما يسن التغليظ فى حقها (ان كان الملاعن حاضرا أشهد بالله أن فلانا هذا من الكاذبين) على (فيما رماني به من الزنا وتكرر الملاعة هذا الكلام أربع مرات) فان كان الزوج غائبا ميرته باسمه ونسبه (وتقول في المرة الخامسة من لعانها بعد ان

يعظمها الحاكم أو المحكم) ندباني هذه المرة (بتخويفه لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) ويأمر الحاكم امرأة بأن تضع يدها على فيها العلها تنزجر فان أبت الامن المضى في تمام اللعان قال لها قولى (وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فبما رماني به من الزنا) ولا تحتاج المرأة الى ذكر الولدان لعانها لا يؤثر فيه وقيل تذكره فتقول هذا الولد ولده ليستوى اللعانان (وما ذكر من القول المذكور محمله في الناطق) سواء كان زوجاً أو زوجة (اما الآخرس فيلاعن بإشارة مفهومة) خمس مرات بدل الكامات الخمس في جانب كل من الزوج والزوجة أو بكاتبه كالبيع فان لم يكن له ذلك لم يصح قذفه ولا اعنائه ولا غيرها لتعذر الوقوف على ما يريد ويصح اللعان بالعجبة وان عرفت العربية لان الغالب عليه معنى البين أو الشهادة (ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالحلف) ونحوه (كقول الملاعن أحلف بالله) أو قسم بالله (أو لفظ الغضب باللعن) أو غيره كالأبعاد (أو عكسه كقولها) أى المرأة (لعنة الله وقوله) أى الرجل (عضب الله على) أو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن (أو ذكر كل من الغضب واللعن) أو واحد منهما (قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح) أى اللعان (في الجميع) اتباعاً للنص كما في الشهادة

فوفصل في احكام العدة وأنواع المعتدة من كونها متوفى عنها وغير متوفى عنها وكل منهما اما حامل أو غير حامل وعلى كل اما حرة أو أمة (وهى) أى العدة (لغة) أيام الافتراق وهى (الاسم) أى اسم مصدر (من اعتد) ومصدره اعتداد (وشرعا ترصد المرأة مدة يعرف فيها براة رجها) من الحمل (باقراء) فى غير المتوفى عنها (أو أشهر) فى المتوفى عنها والصغيرة والأيسة (أو وضع حمل) قوله فيها متعلق بترصد قوله باقراء متعلق بعرف وتكون العدة أيضا للتعبد ولتحننها على زوجها فبين مات عنها قبل الدخول أو وهو مسح أو بعده وكان صبياً أو كانت صغيرة (والمعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها وغير متوفى عنها) فلفظ متوفى فى الموضعين على صيغة اسم المفعول ونائب الفاعل لفظ عنها وقول الشارح زوجها بيان معنى لا بيان اعراب ولا يجوز جعله نائب فاعل لانه يلزم على ذلك ان المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز وتختص عدة الوفاة بالنكاح الصحيح اما الفاسد فان لم يقع فيه وطء فلا شئ فيه وان وقع فهو وطء شبهة وفيه ما فى فرقة الحى (فالمتوفى عنها زوجها ان كانت) أى المعتدة عن وفاة (حرة حاملا فعدها عن وفاة زوجها بوضع الحمل) أى بانفصاله (كله) حتى شعره المتصل به (حتى ثانی توأمين) بينهما دون ستة أشهر (مع امكان نسبة الحمل لليت ولو احتمالا) أى ولو كان ذلك الحمل بالشك (كمنفى بلعان فلو مات صبي لا يولد لمثله) أى لا يوجد الولد لمثل ذلك الصبي لعدم بلوغه أو ان الاحتلام (عن) زوجة (حامل فعدها بالاشهر) وهى أربعة اشهر وعشرة أيام (لا بوضع الحمل) لعدم نسبته الى الصبي المتوفى لانه لم يعده لمثله ولادة وتحسب الاشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت العدة لحمله على انه من الزنا بالنظر للعدة وان كان يحمل على انه من الشبهة تحسیناً للظن بالنظر لعدم الحد على المعتدة وهذا حكم ما لو جهل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة ولو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعاً وجازله وطؤها قبل وضعه على الاصح ولو كانت حاملا من وطء الشبهة فعدها أربعة أشهر وعشر ليالى بعد وضع الحمل حتى لو حملت بشبهة فى العدة كملت الباقى بعد وضع الحمل لان عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر (وان كانت) أى المعتدة عن وفاة (حائلا فعدها أربعة أشهر

يعظمها الحاكم) أو المحكم
بتخويفه لها من عذاب الله
في الآخرة وأنه أشد من عذاب
الدنيا (وعلى غضب الله ان كان
من الصادقين) فبما رماني به
من الزنا وما ذكر من القول
المذكور محمله في الناطق
اما الآخرس فيلاعن بإشارة
مفهومة ولو أبدل في كلمات
اللعان لفظ الشهادة بالحلف
كقول الملاعن أحلف بالله
أو لفظ الغضب باللعن أو عكسه
كقولها لعنة الله وقوله غضب
الله على أو ذكر كل من الغضب
واللعن قبل تمام الشهادات
الأربع لم يصح في الجميع
فوفصل في أحكام العدة
وأنواع المعتدة وهى لغة الاسم
من اعتد وشرعا ترصد المرأة
مدة يعرف فيها براة رجها
باقراء أو أشهر أو وضع حمل
(والمعتدة على ضربين متوفى
عنها زوجها) وغير متوفى
عنها فالمتوفى عنها زوجها (ان
كانت) حرة (حاملا فعدها)
عن وفاة زوجها (بوضع الحمل)
كله حتى ثانی توأمين مع امكان
نسبة الحمل لليت ولو احتمالا
كمنفى بلعان فلو مات صبي
لا يولد لمثله عن حامل فعدها
بالاشهر لا بوضع الحمل (وان
كانت حائلا فعدها أربعة أشهر

وعشرا) أى وتزيد عشرا (من الايام بلياليها) وان لم توطأ أو كانت صغيرة أو زوجة صبي لم يبلغ أو ان
الامناء أو زوجة ممسوح بشرط ان تكون حرة (وتعتبر الاشهر بالاهلة ما امكن) أى مدة امكان
اعتبارها بالاهلة بان وافق موت الزوج اول الشهر فتعتبر الاربعة أشهر بالاهلة تامة أو ناقصة
(ويكمل المنكسر ثلاثين يوما) وتكمل بعد ذلك بعشر ليال وحكمة الاربعة أشهر انها لو كانت
حاملًا لتحرك الحمل فيها النخ الروح فيه حينئذ يبدت العشر استظهارا ولومات عن مطلقة رجعية
انتقلت الى عدة وفاة مع عدم حساب ما تقدم (وغیر المتوفى عنها زوجها) وهى المعتدة عن فرقة
طلاق أو فسخ بغييب أو انفساخ برضاع أو لعان (ان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل المنسوب
لصاحب العدة) زوجها كان أو غيره كالوطأ في النكاح الفاسد ولو كان الحمل منفيًا بلعان لانه
يمكن كونه من النافي بذلك ولهذا لو استلحقه لحقه (وان كانت) أى المعتدة عن المفارقة في الحياة
(حائلا) أو حاملا بحمل غير منسوب لصاحب العدة (وهى من ذوات) القرء (أى صواحب
الحيض) بان كانت تحيض ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس (فعدتها ثلاثة قروء وهى الاطهار وان
طلقت طاهرا بان) سبق لها حيض أو نفاس وقد (بقي من زمن طهرها بقية) وان قلت (بعد
طلاقها) انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة (لحصول الاقراء الثلاثة في ذلك بان يحسب ما بقي
من الطهر الذى طلقت فيه قرأ سواء جامع فيه أم لا) او طلقت حائضا أو نفساء (أو طلقت مع آخر
طهرها كأن قال انت طالق آخر طهر لك) انقضت عدتها بالطعن في حيضة رابعة (لتوقف حصول
الاقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل ليتبين به انقضاء عدتها) وما
بقي من حبسها لا يحسب قرأ) خلافا للحنفية في قولهم الاقراء هى الحيضات ولا يحسب طهر من
لم تحض اصلا ثم حاضت في اثناء العدة بالاشهر قرأ لان الطهر هو طهر محتوش بدمين على القول
الاطهر (وان كانت تلك المعتدة صغيرة) أى قبل البلوغ (أو كبيرة) أى بعد البلوغ بالسن (لم تحض
اصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متخيرة أو آيسة) من الحيض (فعدتها ثلاثة أشهر هلالية ان
انطبق طلاقها على أول الشهر) كأن علقه به أو بانسلاخ ما قبله (فان طلقت في اثناء شهر) أى قبل
اليوم الاخر منه (فبعده هلالا) ويكمل المنكسر ثلاثين يوما من الشهر الرابع) سواء كان
الشهر الذى طلقت فيه تاما أم ناقصا وهذا في غير المتخيرة اما هى فان طلقت في اثناء الشهر فان
كان الباقى يسع حيضا وطهر ابان كان ستة عشر يوما فاكثر حسب لها قرأ لا شتماله على طهر
بلا شك وتكمل شهرين هلالين بعده وان كان لا يسع حيضا وطهر ابان كان دون ستة عشر يوما
لم يحسب لها قرأ وتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية (فان حاضت المعتدة في الاشهر وجب عليها العدة
بالاقراء) لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدلها فتنقل اليها كالتيمم اذا
وجد الماء في خلال التيمم (أو) حاضت المعتدة (بعد انقضاء الاشهر لم تجب الاقراء) وهذا في
غير الآيسة اما هى فالاطهر ان نكحت زوجها آخر فلا شئ عليها والاوجب عليها الاقراء لتبين انها
ليست آيسة ولو انقطع الدم قبل تمام الاقراء استأنفت عدة بالاشهر لانها آيسة حينئذ (والمطلقة)
وكذا المفسوخة (قبل الدخول بها) أى قبل الوطء أو استدخال المنى ولو في الدبر فيها (لا عدة
عليها سواء باشرها الزوج فيما دون الفرج ام لا) لكن لو كان عليها بقية عدة سابقة لم يصح
نكاحها حتى تتمها كما لو طلقها بائنا بنحو خلع ثم عقد عليها قبل تمام عدته كان بقى منها قرآن

وعشرا) من الايام بلياليها
وتعتبر الاشهر بالاهلة ما
امكن ويكمل المنكسر ثلاثين
يوما (وغیر المتوفى عنها) زوجها
(ان كانت حاملا فعدتها بوضع
الحمل) المنسوب لصاحب
العدة (وان كانت حائلا وهى
من ذوات) أى صواحب
الحيض فعدتها ثلاثة قروء
وهى الاطهار (وان طلقت
طاهرا بان بقي من زمن طهرها
بقية بعد طلاقها انقضت عدتها
بالطعن في حيضة ثالثة أو
طلقت حائضا أو نفساء انقضت
عدتها بالطعن في حيضة رابعة
وما بقي من حبسها لا يحسب
قرأ (وان كانت) تلك المعتدة
(صغيرة) أو كبيرة لم تحض
اصلا ولم تبلغ سن اليأس أو
كانت متخيرة (أو آيسة فعدتها
ثلاثة أشهر) هلالية ان
انطبق طلاقها على أول الشهر
فان طلقت في اثناء شهر فبعده
هلالا ويكمل المنكسر
ثلاثين يوما من الشهر الرابع
فان حاضت المعتدة في الاشهر
وجب عليها العدة بالاقراء
أو بعد انقضاء الاشهر لم تجب
الاقراء (والمطلقة قبل الدخول
بها لا عدة عليها) سواء باشرها
الزوج فيما دون الفرج أم لا

(وعدة الامة) الحامل اذا
 طلقت طلاقا رجعيا أو بائنا
 (بالجل) أى بوضعه بشرط
 نسبه الى صاحب العدة
 وقوله (كعدة الحرة) الحامل
 أى فى جميع ما سبق
 (وبالاقراء ان تعتد بقرآن)
 والمبعضه والمكاتبه وأم الولد
 كالامة (وبالشهور عن الوفاة
 ان تعتد بشهرين وخمس ليال
 وعن الطلاق أن تعتد بشهر
 ونصف) على النصف وفى
 قول شهران وكلام الغزالي
 يقتضى ترجيحه وأما المصنف
 فجعله أولى حيث قال (فان
 اعتدت بشهرين كان أولى)
 وفى قول عدته ثلاثة أشهر
 وهو الاحوط كما قال الشافعى
 وعليه جمع من الاصحاب
 فصل فى أنواع المعتدة
 وأحكامها (ويجب للمعدة
 الرجعية السكنى) فى مسكن
 فراقها ان لاقى بها (والنفقة)
 والكسوة الا ناشزة قبل
 طلاقها وفى اثناء عدتها وكما
 يجب لها النفقة يجب لها
 بقية المؤن الآلة التنظيف
 (ويجب للبائن السكنى دون
 النفقة الا أن تكون حاملا)

ثم طلقها قبل وطئها وما فى معناه من استدخال المتى المحترم فلا بد من اتمام العدة السابقة بالقرآن
 الباقين والاشهر كالاقراء وبذلك يلغى قول لانما طاعة قبل الدخول تلزمها العدة (وعدة الامة
 الحامل اذا طلقت طلاقا رجعيا أو بائنا) أو مات عنها زوجها (بالجل أى بوضعه) حيا كان أو ميتا
 أو مضغة فيها صورة أو قالت القوابل لو بقيت لتصور (بشرط نسبه) أى الحمل (الى صاحب
 العدة) فان لم يمكن نسبه اليه كان مات أو طلق زوجته وانت بولد فى وقت دون ستة أشهر من
 النكاح فلا تنقض عدتها بوضعه لانفائه عن الزوج (وقوله كعدة الحرة الحامل أى فى جميع
 ما سبق) أى من فرقة الحياة وفرقة الموت ولا فرق فى فرقة الحياة بين فرقة الطلاق وفرقة الفسخ
 (وعدة الامة (بالاقراء) عن فرقة طلاق أو فسخ ولو مستحاضة غير متحيرة (ان تعتد بقرآن) لانها
 على النصف من الحرة وانما كملت القرء الثانى لتعذر معرفة نصفه اذ لا يظهر نصفه الا بتمامه
 (والمبعضه والمكاتبه) والمديرة (وأم الولد كالامة) القنة فى العدة وان عتقت فى عدة رجعية كملت
 عدة حرة فى الاظهر أو فى عدة بينونة أو وفاة كملت عدة أمة فكانها عتقت بعد انقضاء العدة
 اما الامة المتحيرة فان طلقت فى أول الشهر اعتدت بشهرين هلالين وان طلقت فى اثناء الشهر فان
 كان الباقى منه ستة عشر يوما فاكثر حسب قرأته كملت بعده شهر هلالى والآخرى واعتدت
 بعده شهرين هلالين (و) عدتها (بالشهور عن الوفاة) أى وفاة زوجها ولو قبل الدخول (ان تعتد
 بشهرين وخمس ليال) وبقياس فى الانكسار بان تقدم (وعن الطلاق) وما فى معناه كالفسخ
 (ان تعتد بشهر ونصف) لا مكان التنصيف فى الاشهر بخلاف الاقراء (على النصف) من الحرة
 (وفى قول) عدتها (شهران) لانها مبادل عن القرآن فى ذات الاقراء (وكلام الغزالي يقتضى
 ترجيحه) أى هذا القول (واما المصنف فجعله) أى هذا القول (أولى) لا واجبا (حيث قال فان
 اعتدت بشهرين كان أولى وفى قول عدتها) أى الامة التى تعتد بالشهور (ثلاثة أشهر وهو
 الاحوط كما قال الشافعى) رضى الله عنه (وعليه) أى هذا القول (جمع من الاصحاب) أى اصحاب
 الشافعى رضى الله عنهم وذلك لان الماء لا يظهر أثره فى الرحم الا بعد ثلاثة أشهر فان الولد يتخلق
 فى ثمانية ايام ثم يتبين الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية
 (فصل فى أنواع المعتدة وأحكامها) وما يجب لها وعليها سواء كانت بائنا أو رجعية
 (ويجب للمعدة الرجعية) ولو حائلا وأمة مسلمة له ليلا ونهارا (السكنى فى مسكن فراقها ان لاقى بها)
 فان كان خسيسا تخيرت بين الاستمرار فيه وطلب النقل الى لائق بها وان كان نفيسا تخير هو بين
 ابقائه فيه ونقلها الى لائق بها اذ المصنف نفقة ما قبل الفراق فلا سكنى لها
 (والنفقة) بحسب حاله من يسار واعسار وتوسط ما لم تنتقل لعدة الوفاة والابان مات زوجها
 وهى فى العدة انقطعت نفقتها ولو حاملا لانها صارت معتدة وفاة وهى لانفقة لها ولو حاملا بخلاف
 الحامل البائن فان لها النفقة ولو مات زوجها وهى فى العدة لانها لا تنتقل لعدة الوفاة فتستمر
 نفقتها لانه دوام مع عدم كونها فى حكم الزوجة (الناشزة قبل طلاقها وفى اثناء عدتها) فلان نفقة لها
 ولا سكنى (وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المؤن) من كسوة وادام واخدام ومؤنة خادم وغير ذلك
 (الآلة التنظيف) كشط وصابون وطفل نعم - تأذت بنحو قل وجب ما يزيله (ويجب للبائن)
 بخلع أو فسخ أو ثلاث (السكنى دون النفقة) ودون بقية المؤن (الا ان تكون) أى البائن (حاملا)

بولد يلحق الزوج (فتجب النفقة) وسائر المئون كالسوة ونيرها (لها بسبب الحمل على الصحيح) فتكون مقدرة ولا تسقط بعضى الزمان وتسقط بالنشوز ولا تجب لحامل عن وطء شبهة أو نكاح فاسد لانه لا يوجب النفقة (وقيل ان النفقة) أى سائر المئون (للحمل) نفسه فتكون غير مقدرة بل بقدر الكفاية ولا تسقط بالنشوز ولا بعضى الزمان على المذهب لانها نفقة العدة وقيل تسقط به لانها نفقة قريب وتجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد على الواطئ لان الحمل له كالتزمه نفقة بعد الانفصال (ويجب على المتوفى عنها زوجها) ولو أمة (الاحداد) وتركه كبيرة (وهو لغة مأخوذ من الحد وهو المنع) لان المحدة تمنع نفسها من الطيب والزينة (وهو شرعا الامتناع من الزينة) في البدن بحلى نهارا من ذهب أو فضة أو ثلث أو ثوب أو كحل أو السوار أو صغيرا كالخاتم والقرط ويكون الاحداد أيضا (بترك لبس) ثوب (مصبوغ يقصده زينة) وان خشن من حرير أو غيره ليلا ونهارا ولو مستورا (كثوب اصفر أو احمر) فالأول كالمصبوغ بالعصفر والثاني كالمصبوغ بالمشق بكسر الميم (ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وابرسم) اذ لم تحدث فيه زينة كنعش (و) يباح (مصبوغ لا يقصد زينة) بل لمصيبة أو احتمال وسخ كالا سود والكحلى لاستثناء الزينة فيه وان تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالا خضر والازرق فان كان براقا صافى اللون حرم لانه مستحسن يتزين به أو كدرا مشبعا بالصبغ فلا لان المشبع من الاخضر يقارب الاسود ومن الازرق يقارب الكحلى (والامتناع من الطيب أى من استعماله) ليلا أو نهارا (في بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم) وهو الكحل الابيض لكن يحرم استعمال الطيب فيه (اما المحرم) لذاته (كالا كتحال بالاعتماد الذى لا طيب فيه فحرام) فان كان طيب كان حراما من جهتين (الالحاجة كمدفير خص فيه للمعدة ومع ذلك) أى الترخيص (تستعمله ليلا وتمسحه نهارا) الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا فيجوز والكحل الاصفر وهو الصبر كالا ثمد في الحرمة (ولمراة ان تعد على غير زوجها من قريب لها) كأبيها وولدها (أو أجنبي) كان عالما أو صالحا أو نحو ذلك (ثلاثة أيام فاقل وتحرم الزيادة عليها) لحديث الصحيحين عن أم عطية قالت كنا نهنى ان نعد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وان نكحل وان نطيب وان نلبس ثوبا مصبوغا (ان قصدت ذلك) أى الاحداد (فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم) لانه أمر اتفاقى من غير قصد (ويجب على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة) أى البائن التى لا تجب نفقتها كالمطابقة بثلاث أو بخلع والمفسوخة والمعتدة عن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد (ملازمة البيت أى وهو المسكن الذى كانت فيه عند الفرقة) بعت أو غيره (ان لاق بها وليس زوج ولا غيره) من الورثة في المتوفى عنها (اخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وان رضى زوجها) لان في العدة حق الله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن فكلا لا يجوز ابطال أصل العدة باتفاقهما لا يجوز ابطال توابعه (الالحاجة فيجوز لها الخروج) للحاجة (كان تخرج في النهار لشراء طعام وكتان وبيع غزل أو قطن أو نحو ذلك) كصرف وليس من الحاجة الزيادة والعبادة ولولا بومها فيحرم عليها الخروج لزيارة قبر زوجها الميت وقبور الاولياء وللتجارة ولجئارة زوجها أو أبيها (ويجوز لها الخروج ليلا الى دار جارتها) الملاصقة وملاصقة الملاصقة لا غيرها (لغزل وحديث ونحوهما) كدأنس فيها (بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها) فان لم ترجع وباتت عند جارتها حرم ذلك عليها (ويجوز لها الخروج

لغة مأخوذ من الحد وهو المنع وهو شرعا) الامتناع من الزينة) بترك لبس مصبوغ يقصده زينة كثوب اصفر أو احمر ويباح غير المصبوغ من قطن وصوف وكتان وابرسم ومصبوغ لا يقصد زينة (و) الامتناع من (الطيب) أى من استعماله في بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم اما المحرم كالا كتحال بالاعتماد الذى لا طيب فيه فحرام (الحاجة كمدفير خص فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله ليلا وتمسحه نهارا) الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا وللمرأة ان تعد على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فاقل وتحرم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم (و) يجب (على المتوفى عنها زوجها والمبتوتة ملازمة البيت) أى وهو المسكن الذى كانت فيه عند الفرقة ان لاق بها وليس لزوجة ولا غيره اخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه وان رضى زوجها (الالحاجة) فيجوز لها الخروج كان تخرج في النهار لشراء طعام وكتان وبيع غزل أو قطن ونحو ذلك ويجوز لها الخروج ليلا الى دار جارتها لغزل وحديث ونحوهما بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج

أيضا) للضرورة وذلك (إذا خافت على نفسها) من فساق مجاورين لها أو من هدم أو غرق (أو) على (ولدها) كذلك أو على مالها (وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات) كما إذا تأذت بالجيران أذى شديدا أو تأذت زيارتها والرجعية كغيرها في ذلك كله على المعتمد ولكن لا تخرج الاباذن أما البائن الحامل فيجوز لها الخروج لحاجة ولو بلا إذن مع وجوب العود أما حالة الضرورة فهي - ما سواه في جواز الخروج أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج

فصل (في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة) أي انتظارها من الأمة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها (وشرعا تربص المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) أو روم التزويج أو حدوث حل كالمكاتبه كتابه صحيحة التي فسخت الكتابة والمرتدة التي عادت إلى الإسلام (تعبد) كالصغيرة والائيسة (أو لبراءة رجها من الحمل) وقد يكون الاستبراء في الحرة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات الولد فانه يسكن للزوج استبراءها إلا النهار بما تكون حاملا بولد حال موت ولدها فيكون الحمل إكاليه من الأم فيرث منه السدس) والاستبراء يجب بسببين أحدهما زوال الفرائش (عن الأمة وفي الحقيقة أن السبب روم التزويج) (وسمى في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد إلى آخره) ومثل أم الولد المدبرة فإنها تعتق بموت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال الفرائش (والسبب الثاني حدوث الملك) وهو في الحقيقة ليس سببا بل السبب حدوث حل التمتع فيسخ الكتابة الصحيحة والإسلام من الردة وطلاق الزوج للأمة المزوجة فانه إذا طلقها بعد الدخول وجب استبراءها بعد انقضاء عدتها من الزوج (وذكره) أي السبب الثاني (المصنف في قوله ومن استحدث ملك أمة) أي ومن حدث له ملك أمة ولو قهر أو لو بمن لا يمكن جماعه كالمرأة والصبي ولو مستبرأة قبل ملكه وجب استبراءها وحدوث الملك يحصل إما (بشراء لا خيار فيه) سواء وجد القبض أم لا فإن الملك قبل القبض لازم فاشبهه ما بعد القبض (أو بارت) ولو قبل القبض (أو) بقبول (وصية) وإن لم يقبضها (أو هبة) مقبوضة (أو غير ذلك) كالربا العيب أو الأقالة أو التحالف كان اختلاف البائع والمشتري في قدر الثمن تحالفا ووردت للبائع وكر جوع الأصل في الهبة للفرع أو ونحو ذلك (من طرق الملك لها ولم تكن زوجته) فإن اشتراها لم يجب استبراءها بل يندب وليست معتدة فإن اشتراها فلا يجب الاستبراء حالا بل بعد عدة الطلاق (حرم عليه) أي على من حدث له ملك الوطء في المشتراة من حري وفي المسيبة التي وقعت في سهمه من الغنime ما لم يخف الزنا (عند ارادة وطئها) أي الأمة فإن خاف جازله الوطء وحل له سائر أنواع الاستمتاع كالتمثيل لأن ابن عمر قبل الجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار أجماعا سكتوبيا وحرم في غير المسيبة وغير المشتراة من حري (الاستمتاع بها) بكل نوع من أنواعه حتى النظر بشهوة لادائه إلى الوطء المحرم ولا حتمال أنها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم الخلوة جائزة بها ولا يحال بينه وبينها التفويض الشرع أمر الاستبراء إلى أمانته (حتى يستبرئها) بوضع الحمل أو بشهر أو بحمضة كما قال (إن كانت) أي الأمة التي يجب استبراءها (من ذوات الحيض) فاستبراءها يحصل (بحمضة) كاملة فلو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحمضة لا تكفي فيه بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى تظهر منها ثم تحيض ثم تظهر (ولو كانت بكرا ولو استبرأها بأعقابها قبل بيعها) كما هو مستحب له ليكون على بصيرة في بيعها (ولو كانت) أي تلك

أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها أو غير ذلك مما هو مذكور في المطولات
فصل في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة وشرعا تربص المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها تعبد أو لبراءة رجها من الحمل وقد يكون الاستبراء في الحرة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات الولد فانه يسكن للزوج استبراءها إلا النهار بما تكون حاملا بولد حال موت ولدها فيكون الحمل إكاليه من الأم فيرث منه السدس) والاستبراء يجب بسببين أحدهما زوال الفرائش (عن الأمة وفي الحقيقة أن السبب روم التزويج) (وسمى في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد إلى آخره) ومثل أم الولد المدبرة فإنها تعتق بموت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال الفرائش (والسبب الثاني حدوث الملك) وهو في الحقيقة ليس سببا بل السبب حدوث حل التمتع فيسخ الكتابة الصحيحة والإسلام من الردة وطلاق الزوج للأمة المزوجة فانه إذا طلقها بعد الدخول وجب استبراءها بعد انقضاء عدتها من الزوج (وذكره) أي السبب الثاني (المصنف في قوله ومن استحدث ملك أمة) أي ومن حدث له ملك أمة ولو قهر أو لو بمن لا يمكن جماعه كالمرأة والصبي ولو مستبرأة قبل ملكه وجب استبراءها وحدوث الملك يحصل إما (بشراء لا خيار فيه) سواء وجد القبض أم لا فإن الملك قبل القبض لازم فاشبهه ما بعد القبض (أو بارت) ولو قبل القبض (أو) بقبول (وصية) وإن لم يقبضها (أو هبة) مقبوضة (أو غير ذلك) كالربا العيب أو الأقالة أو التحالف كان اختلاف البائع والمشتري في قدر الثمن تحالفا ووردت للبائع وكر جوع الأصل في الهبة للفرع أو ونحو ذلك (من طرق الملك لها ولم تكن زوجته) فإن اشتراها لم يجب استبراءها بل يندب وليست معتدة فإن اشتراها فلا يجب الاستبراء حالا بل بعد عدة الطلاق (حرم عليه) أي على من حدث له ملك الوطء في المشتراة من حري وفي المسيبة التي وقعت في سهمه من الغنime ما لم يخف الزنا (عند ارادة وطئها) أي الأمة فإن خاف جازله الوطء وحل له سائر أنواع الاستمتاع كالتمثيل لأن ابن عمر قبل الجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار أجماعا سكتوبيا وحرم في غير المسيبة وغير المشتراة من حري (الاستمتاع بها) بكل نوع من أنواعه حتى النظر بشهوة لادائه إلى الوطء المحرم ولا حتمال أنها حامل بحر فلا يصح نحو بيعها نعم الخلوة جائزة بها ولا يحال بينه وبينها التفويض الشرع أمر الاستبراء إلى أمانته (حتى يستبرئها) بوضع الحمل أو بشهر أو بحمضة كما قال (إن كانت) أي الأمة التي يجب استبراءها (من ذوات الحيض) فاستبراءها يحصل (بحمضة) كاملة فلو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحمضة لا تكفي فيه بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى تظهر منها ثم تحيض ثم تظهر (ولو كانت بكرا ولو استبرأها بأعقابها قبل بيعها) كما هو مستحب له ليكون على بصيرة في بيعها (ولو كانت) أي تلك

منتقلة من صبي أو امرأة (وان كانت) الامة (من ذوات الشهور) فعدتها (بشهر فقط وان كانت من ذوات الحمل) فعدتها (بالوضع) واذا اشترى زوجته سن له استبرأؤها وأما الامة المزوجة او المعتدة اذا اشترىها شخص فلا يجب استبرأؤها حالا فاذا زالت الزوجية والعدة كأن طلقت الامة قبل الدخول او بعده وانقضت العدة وجب الاستبراء حينئذ (واذا مات سيد أم الولد) وليست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت) حتما (نفسها كالامة) اي فيكون استبرأؤها بشهر ان كانت من ذوات الاشهر والا فحيضة ان كانت من ذوات الاقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم أعنتها فلا استبراء عليها ولها أن تتزوج في الحال

فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشرعا وصول لبن آدمية مخصوصة لجوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وانما يثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قرية بكرة كانت أو ثيبا خلية كانت أو مزروجة

الامة (منتقلة من صبي) كأن اشترىها من وليه (أو امرأة) فيجب الاستبراء عليها تعبد مع تبين براءة رجعها اذا كان السبب حدوث حل التمتع بخلاف ما اذا كان السبب روم التزويج فانه لا يجب الاستبراء له عند تبين براءة رجعها (وان كانت الامة من ذوات الشهور) هي الصغيرة والامة المتخيرة (فعدتها) اي استبرأؤها يحصل (بشهر فقط) لانه بدل عن القرء حيضا وطهرا في الغالب وفي قول بثلاثة اشهر لان المأه لا يظهر اثره في الرحم في اقل من ثلاثة اشهر فهي اقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرة والرقبة (وان كانت من ذوات الحمل) ولو من زنا كما قاله الشيخان (فعدتها) اي استبرأؤها يحصل (بالوضع) للحمل هذا اذا لم تكن معتدة بوضعه والا كان ملكا وهي معتدة من زوج بالحمل فلا يحصل الاستبراء بالوضع بل يجب الاستبراء بعده (واذا اشترى زوجته) بان كانت امة فانه نسخ نكاحها (سن له استبرأؤها) ليعين ولد النكاح عن ولد ملك اليمين ولا يجب لانه لا يتجدد بالشراء حل (واما الامة المزوجة او المعتدة) عن زوج او وطء شبهة (اذا اشترىها شخص) وهو عالم بالحال او جاهل به وامضى البيع (فلا يجب استبرأؤها حالا) لانها مشغولة بحق غيره (فاذا زالت الزوجية والعدة كأن طلقت الامة قبل الدخول او بعده وانقضت العدة) او انقضت عدة الشبهة (وجب الاستبراء حينئذ) اي حين اذ زالت الزوجية والعدة في الاظهر لحدوث المالك (واذا مات سيد ام الولد) او اعتقها (وليست في زوجية ولا عدة نكاح استبرأت حتما نفسها) بنفسها (كالامة اي) كاستبراء الامة (فيكون استبرأؤها بشهر ان كانت من ذوات الاشهر) كالامة (والا فحيضة ان كانت من ذوات الاقراء) اما اذا كانت في زوجية او عدة زوج فلا استبراء عليها لانها حينئذ ليست فراشا للسيد بل للزوج بخلاف ما لو كانت في عدة وطء الشبهة وقت موت السيد او عتقه لها فانه يجب عليها الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (ولو) مضت مدة استبراء على مسئولة ثم أعنتها سيدها او مات عنها وجب عليها الاستبراء في الاصح بخلاف ما لو (استبرأ السيد أمته الموطوءة) غير المسئولة (ثم أعنتها فلا استبراء عليها ولها ان تتزوج في الحال) ومثل الموطوءة المدبرة فاذا مات سيدها او اعتقها بعد الاستبراء فلها التزوج عقب موت السيد او عتقها من غير احتياج الى استبراء آخر والفرق بينهما وبين ام الولد انها القوة فراشها شبهت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفراش كالا يعتد بعض امثال قدر العدة قبل زوال النكاح بخلافهم ولهذا الواؤت المسئولة بعد استبرائها بولدي وقت ستة اشهر فصاعد الحق السيد بخلافهما

فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرها وهو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه عطف مسبب على سبب (وشرعا وصول لبن آدمية) اوجنية (مخصوصة) بان تكون حية حية مستقرة في حال انفصال اللبن منها بلغت تسع سنين قرية بكرة كانت أو ثيبا خلية كانت أو مزروجة (على وجه مخصوص) بان يكون حيا حية مستقرة ودون الحولين يقينا (على وجه مخصوص) وهو كونه خمس رضعات متفرقات انصالا ووصولا الى جوف الطفل (وانما يثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين قرية بكرة كانت أو ثيبا خلية كانت أو مزروجة) فلا يثبت بلبن رجل لانه لم يخلق لغذاء الولد ولا بلبن خنثى مالم تظهر أنوثته ولا بلبن بهيمة حتى اذا شرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء الطفل صلاحية لبن الادميات ولا بلبن ميتة لانه من

(واذا أرضعت المرأة بلبنها
ولدا) سواء شرب منها اللبن
في حياتها أو بعد موتها
وكان محلولاً في حياتها (صار
الرضيع ولدها بشرطين
أحدهما أن يكون له) أي
الرضيع (دون الحولين)
بالاهلة وأبداؤها من
تمام انفصال الرضيع ومن
بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه
تحريماً (و) الشرط (الثاني
أن ترضعه) أي المرضعة
(خمس رضعات متفرقات)
وأصله جوف الرضيع
وضبطهن بالعرف فما قضى
بكونه رضعة أو رضعات
اعتبره والافلا فلو قطع
الرضيع الارتضاع بين كل
من الخمس أعراضاً عن
الثدي تعدد الارتضاع
(وبصير زوجها) أي
المرضعة (أباله) أي الرضيع
(ويحرم على المرضع) بفتح
الضاد (التزويج إليها) أي
المرضعة (والى كل من
ناسبها) أي انتسب إليها
نسباً أو رضاعاً (ويحرم عليها)
أي المرضعة (التزويج إلى
المرضع وولده) وان سفل
ومن انتسب إليه وان علا
(دون من كان في درجته)
أي الرضيع كاخوته الذين
لم يرضعوا معه (أو أعلى) أي
ودون من كان أعلى (طبقة
منه) أي الرضيع كإمامه

جثة غير مكففة لم يتعلق به الحل والحرمه كالهيمة ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح بجراحه لانها
كالهيئة بخلاف من انتهت إلى حركة مذبوح بمرض فانه يثبت الرضاع بلبنها ولا بلبن من لم تبلغ تسع
سنتين لانها لا تحتمل الولادة وأركان الرضاع ثلاثة مرضع ورضيع ولبن (واذا أرضعت المرأة
لبنها ولداً) أي ذكر أو أنثى أو خنثى أي اذا وصل اللبن إلى جوف الطفل بأي وجه كان سواء أكان
الوصول بفعل أولاً ولو من غير طريقه المعتاد كالأنف (سواء شرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها
وكان محلولاً في حياتها) ولو كان اللبن متغيراً عن هيئة انفصاله عن الثدي بمحموضة أو غيرها (صار
الرضيع ولدها) من الرضاع (بشرطين أحدهما أن يكون له أي الرضيع دون الحولين بالاهلة)
يقينا (وأبداؤها من تمام انفصال الرضيع) فان ارتضع قبل تمامه لم يؤثر ولو تم الحولان في أثناء
الرضعة الخامسة أثر في التحريم (ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريماً) وما ورد مما يخالف ذلك
من قصة سالم فخاص به أو منسوخ وحاصل قصة سالم انه كان مولى لابي حذيفة وكان يكثر الدخول
على زوجته سيده أبي حذيفة فيقع في النظر إليها وكرهت دخوله عليها فشكت ذلك للذي صلى الله
عليه وسلم فامرها ان ترضعه ليصير ابنها فيحل له نظرها والدخول عليها ففعلت ذلك ويشترط أيضاً
كون الطفل حياً حياة مستقرة فلا أثر للوصول إلى معدة الميت (والشرط الثاني ان ترضعه أي
المرضعة) الرضيع (خمس رضعات) يقينا (متفرقات وأصله جوف الرضيع) فيشترط وصول اللبن
في كل مرة من الخمس إلى جوف الطفل من المعدة أو الدماغ فلو لم يصل إلى الجوف فلا تحريم ولو
وصل إليه وتقيا به ثبت التحريم واذا دخل في الأذن حرم ان وصل إلى الدماغ والافلا يحرم وان
وصل إلى ما يطر به الصائم وهو حد الباطن نعم الحقة لا تحرم ما وصل بهامطلقاً في الاظهر لا تنفاه
التغذي بها (وضبطهن) أي الخمس (بالعرف فما قضى بكونه) أي الرضاع (رضعة أو رضعات
اعتبر) وان طال الرضعة جداً أو قصرت جداً وان لم يحصل في كل رضعة الاقطرة فلا يشترط
كونهن مشبعات (والافلا) اذا لم يصل إلى جوف الطفل شيئاً (فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل
من الخمس أعراضاً عن الثدي تعدد الارتضاع) بخلاف ما لو قطعها للهوا ونحوه كنوم خفيف
أو تنفس أو ازدراد ما جمعه من اللبن في فمه وعاد في الحال فانه لا يتعدى بل السكل رضعة واحدة كما اذا
تحول من ثدي إلى ثدي في الحال والاعتداد (وبصير زوجها أي المرضعة أباله أي الرضيع) فشكل
من نسب إليه الولاد وهو صاحب اللبن يسمى أباله سواء كان زوجاً أو واطئاً بشبهة أو بملك عين
(ويحرم على المرضع بفتح الضاد التزويج إليها أي المرضعة) لانها أمه من الرضاعة (و) تنتشر
الحرمه منها (إلى كل من ناسبها أي) من (انتسب إليها) من الفروع ومن انتسب إليه من الاصول
ومن اتصل بها من الحواشي سواء كان الجميع منتمياً (بنسب أو رضاعاً ويحرم عليها أي المرضعة
التزويج إلى المرضع) بصيغة اسم المفعول لانه ولدها (و) إلى (ولده) الذكر (وان سفل) من نسب
أو رضاع لانهم احفادها من الرضاع (ومن انتسب إليه) أي الرضيع من أولاده الاناث فالحرمة
من حيث بنوة الرضاع لا تنقبض بالذكر (وان علا) أي الرضيع (دون من كان في درجته أي
الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه) فلا يحرم عليها تزويجهم لان الحرمة لا تنتشر إلى حواشيه
(أو أعلى) أو بمعنى الواو (أي ودون من كان أعلى طبقة منه أي الرضيع كإمامه) وآبائه
وأجداده فلا يحرم عليها تزويج أحدهم والحرمة من المرضعة وصاحب اللبن تنتشر إلى أصولهما

وتقدم في فصل محرمات
النكاح ما يحترم بالنسب
والرضاع مفصلاً فأرجع
إليه

فصل في أحكام نفقة
الاقارب وفي بعض نسخ
المتن تأخير هذا الفصل عن
الذي بعده والنفقة مأخوذة
من الاتفاق وهو الإخراج
ولا يستعمل إلا في الخير
وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة
وملك اليمين والزوجة وذكر
المصنف السبب الأول في
قوله (ونفقة العمودين من
الاهل واجبة للوالدين
والمولودين) أي ذكورا
كانوا أو إناثا انفقوا في الدين
أو اختلفوا فيه واجبة على
أولادهم (فاما الوالدون)
وان علوا (فتجب نفقتهم
بشرطين الفقر) لهم وهو
عدم قدرتهم على مال
أو كسب (والزمانة أو الفقير
والجنون) هي مصدر زمن
الرجل زمانة إذا حصل له آفة
فان قدره على مال أو كسب لم
تجب نفقتهم (وأما المولودون)
وان سفلوا (فتجب نفقتهم)
على الوالدين (بثلاثة شرائط)
أحدها (الفقر والصغر)
فالغنى الكبير لا تجب نفقته
(أو الفقر والزمانة) فالغنى
القوي لا تجب نفقته (أو الفقير
والجنون) فالغنى العاقل
لا تجب نفقته وذكر المصنف

وفروعهم وأحوالهم ما ومن الرضيع إلى فروعه فقط سواء كان الجميع من نسب أو رضاع ولو كان
لرجل أربع نسوة دخل بهن وأم ولد فوضع طفل من كل رضة صار ابنه فيحرم على الرضيع كل من
ينتمي إلى الرجل من أصول وفروع وأحوال من نسب أو رضاع وأما النساء التي ارتضع منهن
فيحرم من عليهن فقط لا من جهة الرضاع بل من جهة انهن موطوءات أبيه ولا يحرم عليه من انتمى لهن
من أصول وفروع وأحوال وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له أم وقد يكون له أم وليس
له أب كلبن اليكرو والزانية والملاعنة (وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع
مفصلاً فأرجع إليه) أي ان أردت ذلك

فصل في أحكام نفقة الاقارب والارقاء والبهائم والزوجة (وفي بعض نسخ المتن تأخير
هذا الفصل عن الذي بعده) وهو فصل الحضانة (والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو الإخراج) أي
دفع ما يسمى نفقة لمن يستحقه (ولا يستعمل) أي الاتفاق (الافى الخير) كما ان الاسراف لا يستعمل
الافى ما لا خير فيه (وللنفقة أسباب ثلاثة القرابة وملك اليمين والزوجة وذكر المصنف السبب الاول)
وهو نفقة (في قوله ونفقة العمودين) أي الأصول والفروع (من الاهل) أي الاقارب (واجبة للوالدين
والمولودين أي) ونفقة الوالدين وان علوا والمولودين وان سفلوا (ذكورا كانوا أو إناثا) وارثين أو لا
(اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه) هي (واجبة على أولادهم) وعلى أسعولهم (فاما الوالدون وان
علوا فتجب نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أي بأحد مجموع أمرين (الفقر لهم) أي الوالدين (وهو)
أي الفقر (عدم قدرتهم على مال أو كسب والزمانة) ومنها المرض والعمى (أو الفقر والجنون)
والزمانة (هي مصدر زمن الرجل) بكسر الميم (زمانة) بفتح الزاى (إذا حصل له آفة) تمنعه من كسب
لأثقبه (فان قدره على مال أو كسب لم تجب نفقتهم) على الفروع لكن ان لم يكونوا ذوى كسب
بالفعل ولومع قدرتهم على ذلك وجبت نفقتهم على الفروع والمعتمد عدم اشتراط انضمام الزمانة أو
الجنون إلى الفقر بل ضابط الوجوب على الفقر مع عدم الكسب بالفعل لان الأصل لا يكف
الكسب وان كان قادراً عليه بخلاف الفرع فانه مأمور بعاشرة الوالدين بالمعروف وليس منها
تكليفهما الكسب مع كبر السن (وأما المولودون وان سفلوا فتجب نفقتهم على الوالدين بثلاثة
شرائط) أي بأحد أمور ثلاثة مضموم (أحدها) مع الفقر فهو مكرراً لانه يشترط اجتماع الوصفين معا
(الفقر والصغر فالغنى) الصغير أو الفقير (الكبير لا تجب نفقته) والولد القادر على الكسب اللائق
به لا تجب نفقته على الأصل بل يكلف الكسب سواء فيه الابن والبنت لكن لو كان مشغلاً بعلم
شرعى وكان له ذكاه بحيث يحصل منه علم والكسب يمنعه وجب نفقته على الأصل حينئذ ولا يكاف
الكسب (أو الفقر والزمانة فالغنى) الزمن أو الفقير (القوى لا تجب نفقته) على الأصل (أو الفقر
والجنون فالغنى) الجنون أو الفقير (العاقل لا تجب نفقته) على الأصل وإذا لم تجب نفقة الفرع على
الأصل بعدم ما يضم مع الفقر في الفرع جازاً إعطاء الزكاة للفرع بخلاف إعطاء الزكاة للأصل فلا
يجوز لانه إذا ثبت الفقر على الأصل لزم نفقته على الفرع ولا يجوز النفقة من الزكاة وإذا ضيف
الفروع سقطت النفقة من الأصل سواء كان التضييف تكميلاً لهم ولتنفق لان المقصود سد
الخلل وقب حصل بخلاف الزوجة فإذا ضيفت فان كانت الضيافة لأجل الزوج فلا مطالبة لها على
الزوج وان كانت لأجلها المطلبة وان كانت لأجلها واجب القسط فقط (وذكر المصنف

نفقته فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط (ولا يكافون من العمل مالا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهارا أراحه ليلا وعكسه ويربحه صيفا وقت القيولة ولا يكلف دابته أيضا مالا تطيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا) ويعتبر يساره بطول فخر كل يوم (فدان) من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه لزوجه مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة والمدان (من غالب قوتها) والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرها حتى الاقط في أهل بادية يقاتونه (ويجب) للزوجة (من الادم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منهما فان جرت عادة البلد في الادم بزيت وشيرج وجبن ونحوها أتبع العادة في ذلك وان لم يكن في البلد في الادم بزيت وشيرج وجبن ونحوها أتبع العادة في ذلك وان لم يكن في البلد أدم غالب فيجب اللائق بحال الزوج ويختلف الادم

السبب الثاني) وهو ملك اليمين (في قوله ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) ومنها جرة الطبيب وثمن الدواء وماء الطهارة (فن ملأ رقيقا عبدا أو أمة أو مدبرا أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته) أي الرقيق (فيطعم رقيقه من غالب قوت) أرقاء (أهل البلد) من قمح وشعير وذرة ونحو ذلك (ومن غالب أدمهم) أي أدم أرقاء أهل البلد من سمّن وزيت ونحو ذلك (بقدر الكفاية) أي في الطعام والادم وان زادت على كفاية أمثاله ويعتبر حال نفسه زهادة ورغبة وحال السيد يسارا واعسارا ويجب ان يشبعه الشبع المعتاد وما قارب به لا الشبع المفرط (ويكسوه من غالب كسوتهم) أي أرقاء أهل البلد (ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط) أي دون بقية بدنه مالم يعتد ذلك كافي بلاد السودان ونحوها والا كفي (ولا يكافون) أي الرقيق والبهائم (من العمل مالا يطيقون) الدوام عليه وأما العمل الشاق في بعض الايام فجائز اذا كان لا يضر ضررا فاحشا ولم يقصد المداومة (فإذا استعمل المالك رقيقه نهارا أراحه ليلا) من الاشغال (وعكسه) أي وهو انه اذا التزم عمله ليلا أراحه نهارا (ويربحه صيفا وقت القيولة) لانه وقت الراحة ومن ملك بهيمة فعليه علفها واستقيها بقدر الكفاية أي بوصولها الى أول الشبع والري دون غايتها (ولا يكلف دابته ايضا مالا تطيق حمله) وسيرها على الدوام فاذا كلف دابته عملا لا تطيق الدوام عليه مع قصد المداومة حرم ولا يحل ضرب الدابة الا بقدر الحاجة ومثل الضرب النخس حيث اعتيد لمثله فيجوز بقدر الحاجة (وذكر المصنف السبب الثالث في قوله ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها واجبة على الزوج) بالتمكين التام وجوبا موسرا وخرج بالتام التمكن غير التام كما اذا كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما اذا كانت أمة مسلمة له نهارا ليلا او بالعكس وما اذا مكنت في نوع من التمتع دون آخر كالو مكنته ليلا فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً أو كانت معتدة عن شبهة فانه لا نفقة لها (ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) من يسار واعسار وتوسط (بين المصنف ذلك) أي الاختلاف (في قوله وهي) أي نفقة الزوجة (مقدرة) على الزوج بحسب حاله (فان وفي بعض النسخ ان كان الزوج موسرا ويعتبر يساره بطول فخر كل يوم فدان من طعام واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه) أي اليوم (لزوجه) لان العبرة بفجر اليوم (مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة) مسلمة له ليلا ونهارا (والمدان من غالب قوتها والمراد غالب قوت البلد) أي قوت أهل محل الزوجة مما يقاتونه أكثر أيام السنة (من حنطة أو شعير أو غيرها) كالذرة والارز والتمر (حتى الاقط في) حق (أهل بادية يقاتونه) أي يعتادون الاقتيات بذلك (ويجب للزوجة من الادم والكسوة) لكل ستة اشهر (ما جرت به العادة في كل منهما) أي الادم والكسوة لقوله تعالى وعلى المولود له وهو الزوج رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف (فان جرت عادة البلد في الادم بزيت وشيرج) بفتح الشين وهو دهن السمسم (وجبن ونحوها) كسمن وخل (أتبع العادة في ذلك) أي فيما جرت به (وان لم يكن في البلد ادم غالب) كان يكون فيها ادمان على السواء (فيجب اللائق بحال الزوج) من يسار وغيره (ويختلف الادم باختلاف الفصول) الاربعة (فيجب) لها عليه (في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا) عليه (لحم يليق بحال زوجها) من يسار وغيره في جنس اللحم وقدره ووقته كان يكون

باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الادم ويجب للزوجة أيضا لحم يليق بحال زوجها

الكسوة لمثل الزوج بكان
او حر يوجب (وان كان)
الزوج (معسرا) ويعتبر
اعساره بطول فخر كل يوم
(فد) أى فالواجب عليه
لزوجته مبدطعام (من غالب
قوت البلد) كل يوم مع ليلته
المتأخرة عنه (وما يتأدم به
المعسرون) مما جرت به
عادتهم من الادم (ويكسونه)
مما جرت به عادتهم من
الكسوة (وان كان) الزوج
(متوسطا) ويعتبر توسطه
بطول فخر كل يوم مع ليلته
المتأخرة عنه (فد) أى
فالواجب عليه لزوجته مد
(ونصف) من طعام من غالب
قوت البلد (و) يجب لها (من
الادم) الوسط (و) من
(الكسوة الوسط) وهو ما بين
ما يجب على الموسر والمعسر
ويجب على الزوج غلبك
زوجته الطعام حبا وعليه
طحنه وخبزها ويجب لها آلة
أكل وشرب وطبخ ويجب لها
مسكن يليق بها عادة (وان
كانت ممن يخدم مثلها فعليه)
اى الزوج (اخذامها) بخرة
أو أمة له أو أمة مستأجرة أو
بالانفاق على من صحب الزوجة
من حرة أو أمة لخدمة ان رضى
الزوج بها (وان أعسر
بنفقها) اى المستقيمة (فلها)
الصبر على اعساره وتنفق

في كل أسبوع مرة او مرتين ويلزمه ما يحتاج اليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قمر
ويجب ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة اذا اعتيد ذلك ويكون على
وجه التملك ولو اعتادت نحو الاقيون بحيث تخشى بتركه محذورا من تلف نفس ونحوه لم يلزم
الزوج لان هذا من باب التداوى (وان جرت عادة البلد في الكسوة لمثل الزوج) في اليسار
والاعسار والتوسط (بكان او حر) أو قطن (وجب) أى مما جرت به العادة في الجنس ولا بد ان
تكون الكسوة تكفيها وتختلف كذايتها بطولها وقصرها وسمتها وهرها واختلاف البلاد في الحر
والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج واعساره ولكنهما يؤثران في الجودة
والرداءة عيلا بالعادة (وان كان الزوج معسرا ويعتبر اعساره بطول فخر كل يوم فد أى فالواجب
عليه لزوجته مبدطعام من غالب قوت البلد أى محل الزوجة (كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه) والواجب
مع ذلك (ما يتأدم به المعسرون) مما جرت به عادتهم من الادم (قدرا وجنسا) ويكسونه مما جرت به
عادتهم من الكسوة (قدرا وجنسا ومن به رفق فهو معسر وان كثر ماله (وان كان الزوج متوسطا)
بين اليسار والاعسار (ويعتبر توسطه بطول فخر كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه فد أى فالواجب
عليه لزوجته مد ونصف من طعام من غالب قوت البلد) أى محل الزوجة (ويجب لها) عليه مع ذلك
(من الادم الوسط) قدرا وجنسا (و) يجب لها عليه (من الكسوة الوسط) في الصفة دون القدر
والجنس (وهو) اى الوسط (ما بين ما يجب على الموسر والمعسر ويجب على الزوج تملك زوجته
حبا) سليمان المسوسا ان كان الواجب عليه ذلك بان كان هو غالب قوت محلها والمراد بالتملك
الدفع ويكفى الوضع بين يديها ولو طلبت غير الحب من خبز أو قيمته لم يلزمه ولو دفع غيره مما
ذكر لم يلزمها قبوله لانه غير الواجب (وعليه طحنه وخبزه) وعجنه بنفسه أو بغيره وان
اعتادتها بنفسها وان غلب غير الحب كثر ولحم فهو الواجب ليس غيرا لكن يجب عليه مؤنة
اللحم وما يطبخ به من نحو الدباء والقلقاس (ويجب لها آلة أكل وشرب وطبخ) أى لا تنقده ولا
يعتبر حالها كقصعة وحسن وكوز وجرة وملعقة ومغرفة وقدر ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه
(ويجب لها مسكن يليق بها عادة) ولو بأجرة لانه امتناع فذا كان تملكها اعتبر بحال الزوج
وما كان امتناعا اعتبر بحال الزوجة (وان كانت) أى تلك الزوجة الممكنة (ممن يخدم
مثلها) بان كانت لا يليق بها أن تخدم نفسها (فعليه اى الزوج اخذامها بخرة أو أمة له) أو لها (أو
أمة مستأجرة أو بالانفاق على من صحب الزوجة من حرة أو أمة لخدمة ان رضى الزوج بها) او صبي
مميز غير مراهق أو ممسوح أو محرم لها ولا يخدمها بنفسه لانه تستحي منه غالبا (وان أعسر) أى
الزوج (بنفقها أى) باقل النفقة الواجب أو الكسوة (المستقيمة) لتلف ماله مثلا (فلها الصبر على
اعساره وتنفق على نفسها من ماله او تقترض) أى وتنفق على نفسها مما اقترضته (ويصير ما تنفقته
دينا عليه) ان كان بقدر الواجب وان لم يفرضا القاضى بل تصير النفقة ديناً عليه ولو فقدت بالجوع
(ولها فسخ النكاح) وطريق الفسخ ان ترفع الامر الى القاضى ويثبت عنده اعسار الزوج باقراره
او بينة تم بجهله ثلاثة ايام وان لم يدع له الامهال ليتمحق عجزه ثم ترفع الامر الى القاضى صبيحة
الرابع فيفسخ النكاح هو أو نائبه أو هي باذنه وليس لها الاستقلال بالفسخ ضم ان لم يكن في الناحية
قاض ولا محكم جازا س تقلا لها به وليس لها منع الزوج في مدة الامهال من التمتع بها في غير وقت
عليا نفقها من ماله او تقترض ويصير ما تنفقته ديناً عليه ولها (فسخ النكاح)

واذا فسخت حصلت المفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق اما النفقة الماضية فلا فسخ ٢٥٣ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة

فسخ النكاح (ان أعسر)
زوجها (بالصداق قبل
الدخول) بهاسواء علمت
يساره قبل العقد أم لا

*(فصل) في أحكام الحضانة
وهي لغة مأخوذة من الحزن
بكسر الحاء وهو الجنب لضم
الحاضنة الطفل اليه مشرعا
حفظ من لا يستقل بأمر نفسه
عما يؤذيه لعدم تمييزه كطفل
وكبير مجنون (واذا فارق
الرجل زوجته وله منها ولد
فهى أحق بحضانته) أى تربيته

بما يصلحه بتعهده بطعامه
وشربه وغسل بدنه وثوبه
وتعريضه وغير ذلك من
مصلحه ومؤنة الحضانة على
من عليه نفقة الطفل واذا
امتنعت الزوجة من حضانة
ولدها انتقلت الحضانة
لامهاتها وتستمر حضانة
الزوجة (الى) مضي (سبع
سنين) وعبر بها المصنف لان
التمييز يقع فيها غالبا لكن
المدار انما هو على التمييز سواء
حصل قبل سبع سنين أو
بعدها (ثم) بعدها (يخير)
المميز (بين أبويه فايهما
اختر سلم اليه) فان كان
في أحد الابوين نقص كجنون
فالحق للآخر مادام النقص
قائما به واذا لم يكن الاب
موجودا خير الولدين الجد
والام وكذا يقع التمييز بين

حاجتها وليس له منعها من الخروج لتحصيل النفقة وعليها رجوع الى مسكنها لئلا يلاها وقت الراحة
(واذا فسخت حصلت المفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق) فلا تنقص عدد الطلاق (اما النفقة
الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها) ما عدا مدة الامهال بعد الرفع الى القاضى والحاصل ان شروط
فسخ النكاح خمسة الاول الاعسار دون الامتناع مع عدم الاعسار غاب أو حضر الثاني
كونه بالنفقة او الكسوة دون ما اذا اعسر بنحو الادم الثالث كون النفقة لها دون ما اذا اعسر
بنفقة الخادم الرابع كون الاعسار بنفقة المعسرين دون ما اذا اعسر بنفقة غيرهم الخامس كون
النفقة مستقبلة دون ما لو أعسر بالنفقة الماضية (وكذلك للزوجة فسخ النكاح ان اعسر زوجها
بالصداق قبل الدخول بها) لا بعده على الاظهر لبقاء المعوض قبل الوطء وتلفه بعده كالبيع في
الفلس وتلفه ولو رضيت باعساره بالمهر فلا يس لها الفسخ بذلك بعد الرضا به لان الضرر لا يتجدد
وكذا لو نكحته عالمة باعساره بالمهر ليس لها الفسخ بذلك في الاصح بخلاف الاعسار بالنفقة
والكسوة فلها الفسخ (سواء علمت يساره قبل العقد أم لا) ولو رضيت باعساره العارض لان
الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت باعساره أبدا فانه وعد لا يلزم الوفاء به

*(فصل) في أحكام الحضانة (وهى) بفتح الحاء (لغة) الضم (مأخوذة من الحزن بكسر
الحاء وهو الجنب) وهو من الابط الى الكشح (لضم الحاضنة الطفل اليه) مشرعا حفظ من
لا يستقل بأمر نفسه عما يؤذيه) واصلاحه عما يضره (لعدم تمييزه كطفل وكبير مجنون) وهى نوع
ولا ية والاثا اليق بها لانها اشفق واهدى الى التربية واصبر على القيام بها واولا هن ام كمال
(واذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد) لا يميز ذكرا كان أو أنثى أو خنثى (فهى أحق) أى فالام
مستحقة (بحضانته أى تربيته) لتسام شفقتها أى بتربيته (بما يصلحه بتعهده بطعامه وشربه وغسل
بدنه وثوبه وتعريضه) أى القيام عليه فى مرضه (وغير ذلك من مصلحه) كبطه فى المهد وكحله
ودهنه ونحو ذلك (ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل) او المجنون ان لم يكن له مال والا فهى
فى ماله (واذا امتنعت الزوجة من حضانة ولدها) او غابت أو ماتت أو جنت (انتقلت الحضانة
لامهاتها) الوارثات على الصحيح (وتستمر حضانة الزوجة الى مضي سبع سنين وعبر بها المصنف لان
التمييز يقع فيها غالبا لكن المدار انما هو على التمييز سواء حصل قبل سبع سنين او بعدها) ويعتبر مع
تمييزه ان يكون عارفا بسباب الاختيار وهى الدين والمحبة وكثرة المال وغير ذلك والاخر الى
حصول ذلك (ثم بعدها) أى سبع سنين (يخير المميز) ندبا (بين أبويه) ان صلحا للحضانة (فايهما) أى
احدهما (اختر سلم اليه) لانه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه وأمه وراه الترمذى (فان كان فى
أحد الابوين نقص كجنون) أو كفر أو ورق أو فسق أو نسكحت الأم اجنبيا (فالحق للآخر) فقط ولا
تخير (مادام النقص قائما به) أى باحدهما (واذا لم يكن الاب موجودا خير الولدين الجد والام)
لان الجد بمنزلة الاب (وكذا يقع التمييز بين الام ومن على حاشية النسب كاخ وعم) وكذا بين أب
وأخت أو خالة فى الاصح وقيل يقدم فى الاولين الام وفى الآخرين الاب (وشرائط) استحقاق
(الحضانة سبع احدها العقل فلا حضانة للمجنونة اطبق جنونها وتقطع) ما لم يقل (فان قل جنونها
كيوم فى سنة لم يبطل حق الحضانة بذلك) كمرض يطرأ ويروى وتثبت الحضانة فى ذلك اليوم لوليه
(والثانى الحرية فلا حضانة لرقبة) ولو مبعضة على حر أو رقيق (وان أذن لها سيدها فى الحضانة) فلا

الام ومن على حاشية النسب كاخ وعم (وشرائط الحضانة سبع) أحدها (العقل) فلا حضانة للمجنونة أطبق جنونها وتقطع فان قل
جنونها كيوم فى سنة لم يبطل حق الحضانة بذلك (و) الثانى (الحرية) فلا حضانة لرقبة وان أذن لها سيدها فى الحضانة

حضانة لكافة على مسلم
(و) الرابع والخامس (العفة
والامانة) فلا حضانة لفاسقة
ولا يشترط في الحضانة تحقق
العدالة الباطنة بل تكفي
العدالة الظاهرة (و) السادس
(الاقامة) في بلد المميز بان
يكون أبواه مقيمين في بلد واحد
فلو أراد أحدهما سفر حاجة
كحج وتجارة طويلا كان
السفر اقصيا كان الولد
المميز وغيره مع المقيم من الابوين حتى يعود المسافر
الابوين حتى يعود المسافر
منهما ولو أراد أحد الابوين
سفر نقلة فالأب أولى من الام
بحضنته فينزعه منها (و)
الشرط السابع (الخلو) أي
خلو أم المميز (من زوج) ليس
من محارم فان تكلمت شخصاً
من محارمه كعم الطفل أو ابن
عمه أو ابن أخيه ورضى كل منهم
بالمميز فلا تسقط حضانتها
بذلك (فان اختل شرط منها)
أي السبعة في الام (سقطت)
حضانتها كما تقدم شرحه
مفصلاً

كتاب (أحكام) الجنائيات

جمع جنسية أعم من ان
تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً
(القتل على ثلاثة أضرب) لا
رابع لها (عدم محض) وهو
مصدر عدم بوزن ضرب ومعناه
القصد (وخطأ محض) وعدم
خطأ) وذكر المصنف تفسير
العمد

عبرة بآذنه لانها ولاية وليست الرقعة من أهلها (والثالث الدين) أي الاسلام (فلا حضانة لكافة
على مسلم) ولو باللفظ اذ لا ولاية لها عليه فن وصف الاسلام من أولاد الكفار نزع منهم وجوباً
احتراماً للحكمة ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من اقاربه (والرابع والخامس العفة والامانة فلا
حضانة لفاسقة) كمناركة الصلاة (ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة) أي التي ثبتت
عند القاضي بقول المزيكين (بل تكفي العدالة الظاهرة) أي التي عرفت بالمخالطة والمعاملة
كشهود النكاح (والسادس الاقامة) بان يكون الحاضن مقيماً في بلد المحضون فلا حضانة للمسافر
سفر حاجة لخطر السفر ولا يخير المميزين الابوين الا اذا كانا مقيمين (في بلد المميز بان يكون أبواه
مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة طويلا كان السفر اقصيا كان الولد
المميز وغيره مع المقيم من الابوين حتى يعود المسافر منها) لخطر السفر ولو كان سفر نزهة فاذا عاد
المسافر منها عادت الحضانة لمن كانت له قبل السفر وعاد التخيير للميزين الابوين (ولو أراد أحد
الابوين سفر نقلة) من بلد الى بلد (فالأب أولى من الام بحضنته فينزعه منها) حفظ للنسب
وان كان هو المريد للسفر لكن يشترط امن طريقه والبلد المقصود له والا فالأم أولى به
للكفول عليه حينئذ (والشرط السابع الخلو أي خلوا المميز من زوج ليس من محارم الطفل)
وان رضوا لانها مشغولة عن المحضون بحق الزوج (فان تكلمت شخصاً من محارمه) والمراد من له
حق في الحضانة (كم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضى كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانتها بذلك)
أي النكاح على الاصح لان لكل منهم حق في الحضانة بخلاف الاجنبي (فان اختل شرط منها
أي السبعة في الام) أو في غيرها قبل ثبوت الحضانة لها لم تسقط الحضانة واذا طرأ اختلال
الشرط بعد ثبوتها (سقطت حضانتها) لكن لو خالها الأب على ألف مثلاً وحضانة ولده الصغير
سنة وتزوجت في أثناء السنة فلا يسقط حقها وليس له انتزاعه منها في تلك المدة وليس الاستحقاق
هنا بالقرابة بل بالاجارة (كما تقدم شرحه مفصلاً) في التفريع على مفاهيم الشروط وقد نظم
سليمان الجعيري شروط الحضانة بقوله

الحق في حضانة للجامع * تسع شرائط بلامنازع
بلوغه وعقله حريته * اسلامه لمسلم عدالته
اقامة سلامة من ضرر * كبرص وفقده للبصر
ومرض يدوم مثل الفالج * كذا خلوها من التزوج
الا اذا تزوجت بأهـل * حضانة وقد رضى بالطفل
وعدم امتناع ذات الدر * من الرضاع لو بأخذ أجر

كتاب أحكام الجنائيات

عبر المصنف بهادون الجراح لتشملها ونحوها كاللوحشة والهاشمة كما قال الشارح (جمع جنسية أعم
من ان تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً) أو قلعا أو ازاله معنى كسمع وبصر وغيرهما (القتل على ثلاثة أضرب
لارابع لها) بحكم الوجود والعقل (عدم محض) أي خالص من شائبة الخطأ (وهو مصدر عدم بوزن
ضرب ومعناه) أي العمد الذي هو مصدر (القصد وخطأ محض) أي خالص من شائبة العمد
(وعدم خطأ) بالاضافة ويقال له شبه عدم وخطأ شبه عدم (وذكر المصنف تفسير العمد

في قوله (فالعمد المحض هو ان

يعمد الجاني الى ضربه اي الشخص (بما اي بشئ
يقتل غالباً) وفي بعض النسخ
في الغالب (ويقصد) الجاني
(قتله) اي الشخص (بذلك)
الشئ وحينئذ (فيجب القود)
اي القصاص (عليه) اي
الجاني وما ذكره المصنف من
اعتبار قصد القتل ضعيف
والراجح خلافه ويشترط
لوجوب القصاص في نفس
القتيل أو قطع أطرافه اسلام
او امان فيه في الحرب والمرتد
في حق المسلم (فان عاقبته)
اي عفا المجني عليه عن الجاني
في صورة العمد المحض
(وجبت) على القاتل (دية
مغلظة حالة في مال القاتل)
وسيدكر المصنف بيان تغليظها
(والخطأ المحض ان يرى الى
شئ) كصيد (فيصيب رجلاً
فيقتله فلا قود عليه) اي الراي
(بل يجب عليه دية مخففة)
وسيدكر المصنف بيان تخفيفها
(على العاقلة مؤجلة) عليهم
(في ثلاث سنين) يؤخذ آخر
كل سنة منها قدر ثلث دية
كاملة وعلى الغني من العاقلة
من اصحاب الذهب آخر كل
سنة نصف دينار ومن اصحاب
الفضة ستة دراهم كما قاله
المتولي وغيره والمراد بالعاقلة

في قوله فالعمد المحض هو ان يعمد الجاني الى ضربه اي الشخص (بما اي بشئ
يقتل غالباً وفي بعض النسخ (ويقصد الجاني) بفعله (قتله اي الشخص بذلك الشئ) الذي يقتل غالباً
(وحيثئذ) اي حين اذ وجدت هذه الشروط (فيجب القود اي القصاص عليه اي الجاني وما ذكره
المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجح خلافه) فلا يشترط قصد القتل بل قصد الفعل
والانسان مع ظن كونه انساناً خرج بقصد الفعل ما لو زلقت رجله فوقع على غيره فقات فهو خطأ
وخرج بقصد الانسان ما لو رمى زيدا فأصاب عمراً فهو خطأ (ويشترط لوجوب القصاص في نفس
القتيل أو قطع أطرافه) أو ازالة معانيه (اسلام أو امان) كما في الذي والمعاهد (فيهدر الحرب) اي
يبتل دمه فايئس فيه قود ولا عقل في حق كل أحد لا تنفاه الشرط (والمرتد في حق المسلم) لذلك ولا
يهدر في حق مثله (فان عفى عنه اي عفا المجني عليه) او وارثه (عن الجاني في صورة العمد المحض)
مجاناً فقط القود ولا دية وكذا ان أطلق العنق ولا دية على المذهب لان القتل لم يوجب الدية والعنق
اسقاط ثابت وهو القود لا اثبات معدوم وهو الدية نعم ان اختار الدية عقب عفو مطلقا وجبت
كذا ما نقل عن ابن قاسم او عفى المستحق على دية (وجب على القاتل دية مغلظة حالة في مال
القاتل) وان لم يرض القاتل لانه محكوم عليه فلا يعتبر برضاه كالحال عليه (وسيدكر المصنف بيان
تغليظها) اي الدية في فصلها (والخطأ المحض هو) اما (ان) يقصد الفعل دون الشخص كأن (يرى
الى شئ كصيد) أو شجرة (فيصيب) انساناً (رجلاً) او غيره او يرى الى زيد فيصيب عمراً (فيقتله)
اي المصاب ابتلك الاصابة واما لم يقصد أصل الفعل كأن زلق فستط على غيره فقات والوقوع
منسوب للواقع فيصدق عليه الفعل وقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص (فلا قود عليه اي
الراي بل يجب عليه دية مخففة وسيدكر المصنف بيان تخفيفها) في فصل الدية (على العاقلة)
فالعاقلة لا تحمل الا الخطأ وشبه العمه ولا تحمل عمد او لا صلحاً عن القود ولا اعترافاً بالجناية روى
ذلك عن ابن عباس نعم ان صدقت العاقلة المعترف بالجناية حات عنه ولو كانت العاقلة من الولاء
او بيت المال وهو الامام (مؤجلة عليهم) لانهم يحملونها على سبيل الاحسان وان كان واجبا ومن
أجله تأجيلها عليهم من الشارع (في ثلاث سنين يؤخذ آخر كل سنة منها) اي الدية (قدر ثلث دية
كاملة) فان كان المقتول رقيقاً أخذ في آخر كل سنة من قيمته قدر ثلث دية وان كان أنثى أخذ في أول
سنة قدر ثلث دية رجل وفي السنة الثانية ما بقي (وعلى الغني من العاقلة من اصحاب الذهب نصف
دينار ومن اصحاب الفضة ستة دراهم كما قاله) الامام أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري
(المتولي وغيره) والغني هو من يملك زيادة على ما يكفي العمر الغالب له ولم يملكه عشرين ديناراً
فأكثر اعتباراً بالزيادة لانها لا تجب في أقل منها فان ملك آخر السنة زيادة على ذلك أقل من عشرين
ديناراً وفوق ربع دينار فهو متوسط وعليه ربع دينار ان كان من اصحاب الذهب وثلاثة دراهم
ان كان من اصحاب الفضة وذلك لان الدينار من الذهب يقابله اثنا عشر درهماً من الفضة فالذي
يقابل نصف الدينار ستة دراهم والذي يقابل ربع الدينار ثلاثة دراهم وان لم يملك ذلك فهو فقير فلا
يعقل شيئاً لان شروط من يعقل خمسة الذكورة والحريّة والتكليف واتفاق الدين وعدم الفقر
(والمراد بالعاقلة عصابة الجاني) أي المتعصبون بأنفسهم (الأصله وفرعه) فلا يعقلان لانهما

(وعمد الخطا ان يقصد ضربه ٢٥٦ بما لا يقتل غالبا) كأن ضربه بعضا خفيفة (فيموت) المضروب (فلا قود عليه بل

تجب دية مغلظة على العاقلة
موجلة في ثلاث سنين)
وسيدكر المصنف بيان تغليظها
ثم شرع المصنف في ذكر
من يجب عليه القصاص
المأخوذ من اقتصاص الاثر
اي تتبعه لان المجنى عليه يتبع
الجناية فيأخذ مثلها
فقال (وشرائط وجوب
القصاص) في القتل (اربعة)
وفي بعض النسخ فصل
وشرائط وجوب القصاص
أربع الاول (ان يكون القاتل
بالغا) فلا قصاص على صبي ولو
قال أنا الا أن صبي صدق بلا
يمين الثاني أن يكون القاتل
(عاقلا) فيمتنع القصاص من
مجنون الا ان تقطع جنونه
فيقتص منه زمن افاقته ويجب
القصاص على من زال عقله
بشرب مسكر متعدي في شربه
نخرج من لم يتعد بان شرب
شياؤه غير مسكر فزال عقله
فلا قصاص عليه (و) الثالث
(أن لا يكون) القاتل (والدا
للمقتول) فلا قصاص على والد
بقتل ولده وان سفل الولد قال
ابن كعب ولو حكم حاكم بقتل والد
بولده نقض حكمه (و) الرابع
(أن لا يكون) المقتول أنقص
من القاتل بكفر أو روق) فلا
يقتل مسلم بكافر حريا كان
أو ذميا أو معاهدا ولا يقتل
حر بريق ولو كان المقتول

اباعاضه (وعمد الخطا) المسمى بشبه العمد (ان يقصد ضربه) أي الشخص المقصود بالجنابة (بما
لا يقتل غالبا) بل يقتل نادرا بحيث يكون سببا في القتل وينسب القتل اليه عادة (كأن ضربه
بعضا خفيفة) أو بسوط أو نحوه (فيموت المضروب) بسبب ذلك الضرب (فلا قود عليه) لان الآلة
لا تقتل غالبا (بل تجب دية مغلظة على العاقلة موجلة في ثلاث سنين) والمعنى في ذلك ان شبه العمد
متردد بين العمد والخطا فهو يشبه العمد من حيث قصد الفعل والخطا من جهة ان الآلة لا تقتل
غالبا فأعطى حكم العمد من جهة تغليظ الدية بكونها مثالا وحكم الخطا من جهة كونها على
العاقلة موجلة في ثلاث سنين (وسيدكر المصنف بيان تغليظها) في فصل الدية (ثم شرع المصنف
في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الاثر أي تتبعه) أي تطالبه وتفتيشه (لان)
المستحق (المجنى عليه) أو وارثه (يتبع الجناية) أي يطالبها (فيأخذ) أي يستوفي (مثلها) من قتل
أو قطع أو جرح أو إزالة معنى (فقال وشرائط وجوب القصاص في القتل) أو القطع وإزالة المعنى
(أربعة) بل خمسة (وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع) من غير تاء (الاول ان
يكون القاتل بالغا) بالاحتلام أو بالسن أو بالحليض (فلا قصاص على صبي ولو قال أنا الا أن صبي
صدق بلا يمين) ان أمكن صباه في ذلك الوقت (الثاني أن يكون القاتل عاقلا) فيمتنع القصاص من
مجنون الا ان تقطع جنونه فيقتص منه زمن افاقته (وعلم من الاقتصار على نفي القصاص عن
الصبي والمجنون وجوب الدية في ما لهما كسائر متلفاتهم) مضمونة في ما لهما وأما الحرب فلا قصاص
عليه ولا دية اذا قتل غيره حال حرابته لعدم الترامه للحاكم حال الجنابة وان عصم بعد ذلك باسلام
أو عقد دمة أو أمان لمساواته من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة بعده من عدم القصاص وغيره
من أسلم كوحشي قتل حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم ولو تطور وولي في غير صورة آدمي وقته شخص
فان علم القاتل حين القتل ان المقتول ولي تطور في تلك الصورة قتل به والا فلا قود ولو لم يكن تجب فيه
الدية (ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعدي في شربه) لانه يعامل معاملة المكلف
تغليظا عليه وان كان غير مكلف على التحقيق كما عليه النووي وهو مكلف عند غيره (نخرج من لم
يتعد بان شرب شياؤه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) اعذره فهو كالمعتوه (والثالث
أن لا يكون) القاتل (والدا للمقتول) أي أصلاله وان علا ذكر اكان أو أمي ولو كافرا (فلا قصاص
على والد بقتل ولده وان سفل الولد) رعاية لحرمة الوالد وان علا (قال) أبو القاسم يوسف بن أحمد
(ابن كعب) كان رئيسا عازما زاهدا (ولو حكم حاكم بقتل والد بولده نقض حكمه) لمخالفته للعديد
الذي رواه الحاكم والبيهقي وهو لا يقاد للابن من أبيه (والرابع أن لا يكون) المقتول أنقص من
القاتل بكفر أو روق) أو هدر دم (فلا يقتل مسلم) ولو زانيا محصنا (بكافر حريا كان أو ذميا أو
معاهدا) لنقص المقتول عن القاتل بالكفر (ولا يقتل حر بريق) لنقص المقتول عن القاتل
بالرق ولا يقتل معصوم بالاسلام بزان محصن (ولو كان) المقتول أنقص من القاتل (بغير الصفات
السابقة التي هي الاسلام والحرية والاصالة والسيادة فلا يعتبر ذلك النقص وذلك كالتفاوت) بكبر
أو صغرا أو طول أو قصر مثلا (كالتفاوت بعلم وجهل وشرف وخسة) فلا عبرة بذلك (فيقتل الشيخ
بالشاب والكبير بالصغير والطويل بالقصير والعالم بالجاهل والشريف بالخصيس والسلطان
بالزبال والذكر بالأنثى والخنثى وبالعكوس والخامس عصمة القاتل بإيمان أو أمان فهدر الحربى

منهم لو ان فرد كان قاتلا ثم أشار

المصنف لقاعدة بقوله (وكل

شخصين جرى القصاص

بينهما في النفس يجري بينهما

في الاطراف) التي لتلك

النفس فكما يشترط في القاتل

كونه مكافأ يشترط في القاطع

لطرف كونه مكافأ وحينئذ

فن لا يقتل بشخص لا يقطع

بطرفه (وشرائط وجوب

القصاص في الاطراف بعد

الشرائط المذكورة) في

قصاص النفس (اثنان)

أحدهما الاشتراك في الاسم

الخاص للطرف المقطوع

وبينه المصنف بقوله (البنى

بالبنى) اي تقطع البنى مثلا

من أذن أو يدا أو رجل بالبنى

من ذلك (واليسرى) مما ذكر

(باليسرى) مما ذكر وحينئذ

فلا تقطع بمبنى يسرى ولا

عكسه (و) الثاني (أن لا يكون

بأحد الطرفين شلل) فلا تقطع

بدا أو رجل صحيحة بشلأ وهي

التي لا عمل لها أما الشلاء

فقطع بالصحة على المشهور

الأن يقول عدلان من أهل

الخبرة ان الشلاء اذا قطعت

لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه

العروق ولا تنسد بالحسم

ويشترط مع هذا أن يقع بها

مستوفها ولا يطالب ارشا

للشل ثم أشار المصنف لقاعدة

بقوله (وكل عضو أخذ) اي

قطع (من مفصل) كرقق

وكوع (ففيه القصاص)

في حق كل أحد والمراد في حق المعصوم لا في حق مرتد مثله والزان المحصن اذا قتله مسلم معصوم لعدم عصمتهم (وتقتل الجماعة) وان كثر و(بالواحد) ان كافأهم وكان فعل كل واحد منهم لو ان فرد كان قاتلا) وحينئذ يجب عليهم القصاص مطلقا أي سواء تواطوا أم لا وان تفاوتت جراحتهم عددا او خشا وتفاوتت ضرباتهم كذلك سواء أقتلوه بمحذوف او بقتل او ألقوه في بحر أو من شاهق جبل) ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الاطراف التي لتلك النفس) كيد ورجل وأذن وفي الجرح المقدركا لموضحة وفي المعاني كسمع وبصر وشم (فكما يشترط في القاتل كونه مكافأ) أي بالغاء قلا وكذلك بقية الشروط الخمسة المتقدمة (يشترط في القاطع لطرف) أو المزبل لمعنى من المعاني (كونه مكافأ) وكذلك سائر الشروط (وحينئذ) أي حين اذ يشترط في القاطع أو المزبل شروط كما تشترط في القاتل (فن لا يقتل بشخص) أي بقتله (لا يقطع بطرفه) أي بقطع طرف ذلك الشخص ولا يزال بازالة معناه فلا يقطع الصبي والمجنون بقطع طرف غيرها كما لا يقتل بقتله (وشرائط وجوب القصاص في الاطراف بعد الشروط) الخمسة (المذكورة في قصاص النفس اثنان أحدهما الاشتراك في الاسم الخاص للطرف المقطوع) رعاية للمماثلة (وبينه المصنف بقوله البنى بالبنى) وهو نائب فاعل لمحذوف (اي تقطع البنى مثلا من أذن أو يدا أو رجل بالبنى من ذلك) أي من الاذن واليد أو الرجل (و) (تقطع) (اليسرى) مما ذكر باليسرى مما ذكر (وتقطع الشفة العليا والعليا والسفلى بالسفلى) (و) (حينئذ) أي حين اذ اشترط الاشتراك في الاسم الخاص (فلا تقطع بمبنى يسرى ولا عكسه) أي ولا تقطع يسرى بسبب قطع البنى ولا تقطع شفة سفلى بسبب قطع شفة عليا ولا عكسه ولا يقطع حادث بعد الجناية بقطع موجود فلو قلع سناليس له مثلها فلا قود وان نبت له مثلها بعد (والثاني أن لا يكون بأحد الطرفين) أي طرف الجاني والمجنى عليه (شل) أي بطلان العمل (فلا تقطع يدا أو رجل صحيحة بشلأ وهي التي لا عمل لها) وان رضى بذلك الجاني (أما الشلاء) من يدا أو رجل (فقطع بالصحة على المشهور) أن يقول عدلان من أهل الخبرة ان الشلاء اذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق ولا تنسد بالحسم) أي الكى بالنار ولا بالغمس في زيت مغلي فحينئذ لا تقطع الشلاء بالصحة وان رضى الجاني حذر من استيفاء النفس بالطرف وتجب دية الصحة (ويشترط مع هذا) أي مع أمن نزف الدم (ان يقع) أي يرضى (بها) أي بالشلاء لو قطعت (مستوفها ولا يطالب ارشا للشل) لان الصفة لا تقابل بمال ولهذا الوقت الذي بالمسلم أو العبد بالحرم يجب انفضاؤه الاسلام أو الحرية شيء وتقطع شلاء بشلأ أو أقل شللا ان لم يحذف نزف الدم والا فلا قطع (ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله وكل عضو أخذ أي قطع) جناية (من مفصل كرقق وكوع) وأنامل ومفصل قدم وركبة (ففيه القصاص) لانضباط ذلك مع الامن من استيفاء الزيادة ولا يضر في القصاص عند مساواة المحل في الاسم الخاص تفاوتت كبر وعفرو وطول وقصر وقوة بطش وضعفه في عضو أصلي أو زائد ويجب القصاص في القطع من مفصل أصل نخذ ومنكب ان أمكن بلا اجافة أي جرح نافذ للبالغين وان لم يمكن الا بها فلا يجب على الصحيح سواء أجانى الجاني أم لا لان الجوائف لا تنضبط نعم ان مات المجنى عليه بذلك طع الجاني وان لم يمكن الا بالا جافة ثم ان لم يكن قبل محل الجناية مفصل تعين موضع الجناية وان كان قبله مفصل فله الاخذ من محل الجناية وله

أخذ حكومة وترك قطعه (وما لا مفصل له لا قصاص فيه) أى فلا قصاص فى كسر العظام مع القطع لعدم الوثوق بالمماثلة فيه ولا المجنى عليه قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقى وله أن يعفو ويعدل الى المال (واعلم ان شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة بجملات وهى ما تشق الجلد قليلا) نحو الخدش (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم أوله أى شجة تدمى الشق من غير سيلان الدم وقبل معه وقال ابو عبيد اذا سال فهى الدامعة بالعين المهملة (وباضعة) بموحدة ومعجمة فهى شجة (تقطع اللحم) بعد قطع الجلد (ومتلاجة) بالمهملة وهى شجة (تغوص فيه) أى اللحم ولا تبلغ الجلد الرفيعة فوق عظم الرأس (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملة وهى شجة (تبلغ الجلد) أى القشرة الرفيعة (التي بين اللحم والعظم) وتسمى تلك القشرة بالسماق أيضا (وموضحة) وهى شجة (توضح العظم من اللحم) أى تظهر بياضه بعد خرق الجلد (وهاشمة) وهى شجة (تكسر العظم سواء أوضخته أم لا) لان معنى الهشم كسر الشئ اليابس كفى المختار (ومنقلة) بتشديد القاف وهى شجة (تنقل العظم) بتخفيف القاف مع ضمها وتشديد هاء الكسر (من مكان الى مكان آخر) وفى المختار هى الشجة التى تنقل العظم أى تكسره حتى يخرج منها فرائش العظام (ومأمومة) بالهمزة وهى شجة (تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به (المسماة أم الرأس) وهى الجلد التى فيها المنخ ولا تخرقها (ودامعة بغين معجمة) وهى شجة (تخرق تلك الخريطة وتصل الى) الدماغ بعد وصولها الى (أم الرأس) وهذه مذففة عند بعضهم وهذه العشرة تنصور فى الجهة كالرأس ويتصور ما عدا الاخيرتين منها فى الخد وفى قسبة الانف والحنى الاسفل وذكر المصنف انه لا قصاص فى الجروح (واستثنى المصنف) منها (من هذه العشرة) الموضحة وذلك (ما تضمنه قوله ولا قصاص فى الجروح أى) فى سائر البدن ولا فى الشجاج العشرة (المذكورة) لعدم تيسر ضبطها وان أمكن (الافى) الجراحة (الموضحة) فى أى موضع من البدن فلا يختص القصاص فى الموضحة بالرأس والوجه واما الارش فلا يجب فيها الا ان كانت فى الرأس أو الوجه فان كانت فى غيرها ففيها الحكومة وانما وجب القصاص فى الموضحة (فقط لا فى غيرها من بقية العشرة) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بان يقاس مثلها طولا وعرضا من عضو الشاج ويعلم عليه بنحو سواد او حمرة وجوبان خفيف اللبس والا كان وضع العلامة منسوبا ويوضع بالموسى ونحوه لا بضربة سيف أو حجر وان اوضح به ويراعى الاسهل على الجاني من شقه دفعة أو تدريجا نعم لو كان فى رأس الجاني شعر دون المجنى عليه فلا قصاص

فصل (فى بيان) أحكام (الدية وهى المال الواجب بالجناية على حرق نفس أو طرف) او معنى اما المال الواجب بالجراحات فهو ارش لادية (والدية) الواجبة ابتداء كما فى قتل الوالد ولده أو بدلا (على ضربين مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من وجه واحد (ومخففة) من ثلاثة أوجه أو من وجهين (ولا ثالث لهما) أى النوعين (فالمغلظة بسبب قتل الذكر الحر المسلم عدا) أو شبهه (مئة من الابل) حالة على القاتل فى العمد فقط وهو حر ملتزم للأحكام ولو أنثى سواء أوجب فى العمد قصاص وعنى على مال أم لا بان وجبت الدية ابتداء ولو قهر أو كافى قتل الوالد ولده وموت الجاني قبل القصاص منه (والمائة مثناة) أى ثلاثة أجزاء وان لم تكن متساوية (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) سبق معناها فى كتاب الزكاة

وما لا مفصل له لا قصاص فيه واعلم ان شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة بجملات وهى ما تشق الجلد قليلا ودامية تدمية وباضعة تقطع اللحم ومتلاجة تغوص فيه وسمحاق تبلغ الجلد التى بين اللحم والعظم وموضحة توضح العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء أوضخته أم لا ومنقلة تنقل العظم من مكان الى مكان آخر ومأمومة تبلغ خريطة الدماغ المسماة أم الرأس ودامعة بغين معجمة تخرق تلك الخريطة وتصل الى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله (ولا قصاص فى الجروح) أى المذكورة (الافى الموضحة) فقط لا فى غيرها من بقية العشرة

* (فصل) فى بيان الدية وهى المال الواجب بالجناية على حرق نفس أو طرف (والدية على ضربين مغلظة ومخففة) ولا ثالث لهما (فالمغلظة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم عدا (مئة من الابل) والمائة مثناة (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) سبق معناها فى كتاب الزكاة

الاربعة من حوامل ويثبت
 حمله بقول أهل الخبرة بالابل
 (والمخفقة) بسبب قتل الذكر
 الحر المسلم (مائة من الابل)
 والمائة مخمسة) عشرون حقة
 وعشرون جذعة وعشرون
 بنت لبون وعشرون ابن لبون
 وعشرون بنت مخاض
 ومضى وجبت الابل على قاتل
 أو عاقلة أخذت من ابل من
 وجبت عليه وان لم يكن له
 ابل فتؤخذ من غالب ابل
 بلدة بلدى أو قبيلة بدوى
 فان لم يكن في البلدة أو القبيلة
 ابل فتؤخذ من غالب ابل
 أقرب البلاد الى موضع
 المؤدى (فان عدمت الابل
 انتقل الى قيمتها) وفي نسخة
 أخرى وان أعوزت الابل
 انتقل الى قيمتها هذا ما فى
 القول الجديد وهو الصحيح
 (وقيل) فى القديم (ينتقل الى
 ألف دينار) فى حق أهل
 الذهب (أو) ينتقل الى (اثنى
 عشر ألف درهم) فى حق أهل
 الفضة وسواء فيما ذكر الدية
 المغلظة والمخفقة (وان غلظت)
 على القديم (زيد عليها الثلث)
 أى قدره فى الدنانير ألف
 وثلثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً
 وثلث دينار وفي الفضة ستة
 عشر ألف درهم (وتغلظ
 دية الخطا فى ثلاثة مواضع)
 أحدها (اذا قتل فى الحرم)

ما لقت مقدم أسنانها) (وأربعون خلفه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء وفسرها المصنف
 بقوله فى بطونها أولادها والمعنى ان الاربعة من حوامل) فالذى فى البطن لا يسمى ولداً فى عبارة
 المصنف مجاز الاول (ويثبت حملها) أى الخلفة (بقول) عدلين من (أهل الخبرة بالابل) فان
 أخذها المستحق بقولهم ما ومانت عنده وتنازع مع الدافع شق جوفها فان بان أن لا حمل
 غرمها وأخذ المستحق بدله خلفه فان ادعى الدافع اسقاط الحمل فان أخذت بعدلين صدق ان
 أمكن والا صدق المستحق بيمينه ان أمكن وبلايين ان لم يمكن لان الظاهر معه (والمخفقة)
 فى الخطا وشبه العمد (بسبب قتل الذكر الحر المسلم مائة من الابل) على العاقلة موجلة عليهم فى
 ثلاث سنين (والمائة مخمسة) فى الخطا فقط (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون
 وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) لخبر الترمذى وغيره بذلك (ومضى وجبت الابل على
 قاتل) كفى العمد (أو عاقلة) كفى الخطا وشبه العمد (أخذت) أى الابل (من ابل من وجبت
 عليه) وهو القاتل أو عاقلته ولا يكلف غير ابله كما تجب الزكاة فى نوع النصاب ولا نهاتؤخذ من
 العاقلة على سبيل المواساة فلا يناسبهم التغليظ بتكليفهم غير ابلهم (وان لم يكن له ابل فتؤخذ) أى
 الدية (من غالب ابل بلدة بلدى أو) غالب ابل (قبيلة بدوى) لان ابل متلف فوجب فيها البديل
 الغالب كما فى قيمة المتلفات فانه يجب فيها الغالب من النقد (فان لم يكن فى البلدة أو القبيلة ابل)
 بصفة الاجزاء (فتؤخذ من غالب ابل اقرب البلاد) أو اقرب القبائل (الى موضع المؤدى) فيلزمه
 نقلها كما فى زكاة الفطر ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلدة العدم أو قبيلته والا فلا
 يجب نقلها (فان عدمت الابل) حساباً ان لم توجد فى موضع يجب تحصيلها منه أو شرعاً بان وجدت
 فيها أكثر من ثمن مثلها (انتقل الى قيمتها) أى الابل وقت وجوب تسليمها لانها بديل متلف وهو
 النفس (وفى نسخة أخرى فان أعوزت الابل) أى فقدت (انتقل الى قيمتها) وتقوم بغالب نقد البلد
 هذا ان لم يعلمه المستحق والابان قال له انا صبر حتى توجد الابل لزمه امتثاله لانها الاصل (هذا)
 أى الانتقال الى القيمة (ما فى القول الجديد وهو الصحيح وقيل فى القديم ينتقل) أى المستحق عند
 عدمها (الى ألف دينار فى حق أهل الذهب أو ينتقل الى اثنى عشر ألف درهم فى حق أهل الفضة
 وسواء فيما ذكر) من أخذ ألف دينار من أهل الدنانير ومن أخذ اثنى عشر ألف درهم من أهل
 الدراهم (الدية المغلظة والمخفقة) فلا فرق بينهما فى ذلك على الاصح فى القديم لان التغليظ فى
 الابل انما ورد بالسنة والصنعة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد فى الدنانير والدراهم (و) قيل (ان
 غلظت) أى الدية ولو من وجه واحد (على القديم زيد عليها) لاجل التغليظ (الثلث أى قدره فى
 الدنانير ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث ديناراً وفى الفضة ستة عشر ألف درهم) وهذا
 ضعيف والاصح انه لا يزد شئ لما مر (وتغلظ دية الخطا) من وجه واحد وهو كونها بالثلث (فى)
 احد (ثلاثة مواضع احدها اذا قتل فى الحرم أى حرم مكة أما القتل فى حرم المدينة أو القتل فى حال
 الاحرام) فى غير الحرم (فلا تغليظ فيه على الاصح) لمنع الجزاء بقتل صيد حرم المدينة ولان حرمة
 الاحرام عارضة غير مستمرة (والثانى مذكور فى قول المصنف أو قتل فى) بعض (الاشهر الحرم)
 الاربعة (أى ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب) ولا يلحق بالاشهر الحرم رمضان (والثالث
 مذكور فى قوله أو قتل قريباله) مسلماً أو كافراً ذكر أو أنثى (ذا رحم محرم بسكون المهملة) مع

أى حرم مكة أما القتل فى حرم المدينة أو القتل فى حال الاحرام فلا تغليظ فيه على الاصح والثانى مذكور فى قول المصنف (أو قتل فى
 الاشهر الحرم) أى ذى القعدة وذى الحجة والمحرم ورجب (أو قتل) قريباله (ذا رحم محرم) بسكون المهملة

فتح الميم والراء وهو من اضافة الاصل للفرع والمعنى اوقتل محرمانشأت محرميته من الرحم
كلام والاخت (فان لم يكن الرحم محرما) بان لم تنشأ محرميته من الرحم بل من الرضاع أو
انصاهرة كبنف عم هي أخت من الرضاع أو كان المحرم منفردا عن الرحم كالام من الرضاع
وام الزوجة أو كان الرحم منفردا عن المحرم كالأولاد والاسام والاقوال (كبنف العم) وابنه وبنت
العمة وابنها وبنت الخال وابنه وبنت الخالة وابنها (فلا تغليظ في قتلها) أى الرحم التى هى
القربة لما بين القاتل والمقتول من التفاوت في القرابة (ودية المرأة) الحرة (والخنثى المشكل على
النصف من دية الرجل) الحر (نفسا وجرحا) وازالة معنى ولا فرق بين ان يكون القاتل رجلا أو
امراة ولا بين ان يكون مسلما أو كافرا (ففي دية حرة مسلمة) من اثني وخنثى (في قتل عمدا وشبه عمدا
خمسون من الابل) فهي مغاظة فيهما بالتثليث وبكونها على القاتل وكونها حالة في العمد ومخففة
بكونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم (خمس عشر حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفه
ابلا حوامل و) في دية حرة مسلمة (في قتل خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وعشر بنى
لبون وعشر حقا وعشر جذاع) جمع حقة وجذعة (ودية) الذكر لكل من (اليهودى والنصرانى)
الذى (والمستأمن والمعاهد) اذا كان معصوما تحل منا كخته (ثلث دية المسلم نفسا وجرحا) وازالة
معنى أخذ من حديث جلا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده انه صلى
الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب اربعة آلاف درهم رواه عبد الرزاق
وقال به عمرو وعثمان رضى الله عنهما وان لم تحل منا كخته فهو كالمجوس قال عيرة وغالب اهل الذمة
الآن انما يضمنون بدية المجوس لان شرط المناكحة في غير الاسرائيلى لا يكاد يوجد وهوان يعلم
دخول اول آياته في ذلك الدين قبل النسخ والتحريف (واما) دية (المجوسى) الذكر الذى له امان
(ففيه) اخس الديات وهي (ثلثا عشر دية المسلم واخصر منه ثلث خمس دية المسلم) كما قال عمرو وعثمان
وابن مسعود رضى الله عنهم ثمانمائة درهم ويعبر عن ذلك بخمس دية اليهودى والنصرانى
والحكمة في ذلك ان في كل منهما خمس فضائل وهي كتابه ودينه اللذان كانا حقا وحل منا كخته
وذيبحته وتقريره بالجزية وليس للمجوسى من هذه الخمسة الا الخامس فكانت دية خمس دينه
وكذا عابدون له امان بان دخل لنار سولا فتمله شخص ومثله عابد الشمس والقمر فدينه كدية
مجوسى والمرأة في هذه الاربعة على النصف مما ذكر (وتكمل دية النفس) أى نفس صاحب
ذلك العضو من ذكر او غيره تغليظا وتخفيفا (وسبق أنهما مائة من الابل) في حق الكامل بالاسلام
والحرية والذكورة وفي كلام الشارح قصور (في قطع كل من اليدين) من الكوعين
(والرجلين) من الكعبين (فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الابل) لان كل متعدد وجبت فيه
الدية فهي موزعة على افراده (وفي قطعها مائة من الابل) فتكمل فيها الدية سواء قطعها معا
أو مرتبا (وتكمل الدية في قطع الانف أى في قطع مالان منه وهو المارن) وهو مجموع الطرفين
المسميين بالمنخرن والحاجز بينهما ولا فرق بين الاخشم وغيره (وفي قطع كل من طرفيه والحاجز
ثلث دية) توزيعا للدية على الثلاثة المذكورة (وتكمل الدية في قطع الاذنين) من أصلهما (أو
قلعهما بغير ايضاح) أى وصول الى العظم (فان حصل مع قلعهما ايضاح وجب ارشه) أى ارش
الايضاح وهو نصف عشر دية صاحبه الخمسة أبعرة للكامل ولا يندرج في دية الاذنين بخلاف

فان لم يكن الرحم محرما
كبنف العم فلا تغليظ في قتلها
(ودية المرأة) والخنثى المشكل
(على النصف من دية الرجل)
نفسا وجرحا في دية حرة مسلمة
في قتل عمدا وشبه عمدا خمسون
من الابل خمسة عشر حقة
وخمس عشرة جذعة وعشرون
خلفة ابلا حوامل وفي قتل
خطأ عشر بنات مخاض
وعشر بنات لبون وعشر بنى
لبون وعشر حقا وعشر
جذاع (ودية اليهودى
والنصرانى) والمستأمن
والمعاهد (ثلث دية المسلم)
نفسا وجرحا (وأما المجوسى
ففيه ثلثا عشر دية المسلم)
وأخصر منه ثلث خمس دية
المسلم (وتكمل دية النفس)
وسبق أنهما مائة من الابل (في
قطع) كل من (اليدين
والرجلين) فيجب في كل يد
أو رجل خمسون من الابل
وفي قطعها مائة من الابل
(و) تكمل الدية في قطع
(الانف) أى في قطع مالان
منه وهو المارن وفي قطع كل
من طرفيه والحاجز ثلث دية
(و) تكمل الدية في قطع
(الاذنين) أو قلعهما بغير
ايضاح فان حصل مع قلعهما
ايضاح وجب ارشه

وفي كل أذن نصف دية ولا
 فرق فيما ذكر بين اذن
 السميع وغيره ولو أيسر
 الاذنين بجناية عليهما ففيهما
 دية (والعينين) وفي كل منهما
 نصف دية وسواء في ذلك عين
 أحول أو أعور أو أعشى (و) في
 (الجفون الاربعة) في كل
 جفن منها ربع دية (واللسان)
 لناطق سليم الذوق ولو
 كان اللسان لا لثغ وأرت
 (والشفيتين) وفي قطع
 احدهما نصف دية (وذهب
 الكلام) كله وفي ذهاب
 بعضه بقسطه من الدية
 والحروف التي توزع الدية
 عليها ثمانية وعشرون حرفا في
 لغة العرب (وذهب البصر)
 أي اذهابه من العينين أما
 اذهابه من احدهما ففيه
 نصف دية ولا فرق في العين
 بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ
 وطفل (وذهب السمع) من
 الاذنين وان نقص من اذن
 واحدة سدت وضبط منتهى
 سماع الاخرى ووجب قسط
 التفاوت واخذ بنسبته من
 تلك الدية (وذهب الشم)
 من المنخرين وان نقص الشم
 وضبط قدره ووجب قسطه من
 الدية والا فحكومة (وذهب
 العقل) فان زال بجرح على
 الرأس له ارش مقدر أو
 حكومة

حكومة قصبة الانف فانها تدرج في دية (وفي كل اذن نصف دية) وفي قطع بعض اذن قسطه
 ويقدر بالمساحة فاذا كانت اذنه خمسة قراريط مثلاً فقطع شخص منها قيراطا ووجب عليه خمس
 نصف الدية (ولا فرق فيما ذكر) من وجوب الدية (بين اذن السميع و) اذن (غيره) وهو الاصم
 لان السمع ليس حالا في الاذن بل في مقعر السماخ (ولو أيسر الاذنين) أي اذهب الحركة منهما
 (بجناية عليهما ففيهما) أي في ايأسيهما (دية) لانه اذهب منفعتهما كما لو ضرب يديه فسلتا ولو
 قطع اذنين يابستين بجناية أو غيرها فالواجب حكومة (و) تكمل دية النفس في ابانة (العينين) وفي
 كل منهما نصف دية) أي في كل عين خمشون لكامل (وسواء في ذلك) أي في وجوب الدية (عين
 احول) وهو من في عينه خلل دون القوة الباصرة (أو أعور) وهو فاقد احدى العينين ووقعت
 الجناية على عينه السليمة (أو أعشى) وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف رؤيته للأشياء
 (و) تكمل دية النفس (في الجفون الاربعة) ولو كانت لا عي لان فيها جالا ومنفعة وتدخل
 حكومة الاهداب في ديتها (في كل جفن) وهو غطاء العين ولو يابسا (منها) أي الاربعة
 (ربع دية) سواء الاعلى والاسفل ولو بلا هذب (و) تكمل دية النفس في ابانة (اللسان لناطق)
 ولو يبعث الحروف (سليم الذوق ولو كان اللسان لا لثغ) وهو من يبدل حرفاً بآخر (وارت)
 وهو من يدغم مع الابدال وأمكن وهو من في لسانه ثقل (و) تكمل الدية في ابانة (الشفيتين) وفي
 قطع احدهما (علياً أو سذلي) (نصف دية) والشفقة طولاً ما بين الشدين وعرضا ما غطى لحم
 الاسنان (و) تكمل الدية في (ذهب الكلام كله) بان جنى على اللسان مع بقاءه (وفي ذهاب
 بعضه) أي الكلام (بقسطه من الدية) ان بقي له كلام مفهوماً الاوجب على الجاني كل دية
 (والحروف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) وفي غيرها فتوزع على
 جميع الحروف قلت أو كثرت (و) تكمل الدية في (ذهب البصر) اذهابه من العينين اما اذهابه
 من احدهما ففيه نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكبيرة ولا بين حجة
 وعليلة وعمشاء وحولاً حيث كان البصر سليماً (و) لا بين (عين شيخ وطفل) فلو فقأها لم يزد على
 نصف الدية (و) تكمل الدية في (ذهب السمع من الاذنين) وفي اذهابه من اذن نصف الدية
 (وان نقص) أي السمع (من اذن واحدة سدت) أي العليلة (وضبط منتهى سماع الاخرى) التي
 هي الصحيحة ثم اطلقت العليلة وسدت الصحيحة وضبط منتهى سماع العليلة ونظر التفاوت بينهما
 (ووجب قسط التفاوت واخذ بنسبته) أي التفاوت (من تلك الدية) فان كان التفاوت نصفاً من
 المسافة علم ان الذاهب من السمع الربع فيؤخذ ربع الدية وهكذا ولو نقص السمع من اذنيه معا
 فان عرف قدر النقص بان كان يسمع من مسافة فصار لا يسمع الا من نصفها مثلاً ووجب قسطه من
 الدية وان لم يعرف فحكومة باجتهاد قاض (و) تكمل الدية في (ذهب الشم من المنخرين) وفي
 ذهابه من احدهما نصف الدية (وان نقص الشم) من المنخرين او من احدهما (وضبط قدره)
 بان علم انه كان يشم من مسافة فصار يشم من نصفها مثلاً او كان يشم باحد المنخرين من مسافة
 وصار يشم بالآخر من نصفها مثلاً (وجب قسطه) أي الناقص (من الدية) فان كان الذاهب
 ربعه وجب ربع الدية وهكذا (والا) أي وان لم يضبط قدر الناقص (فحكومة) تكمل الدية في
 (ذهب العقل فان زال بجرح على الرأس له) أي الجرح (ارش مقدر) كالموضحة (او) له (حكومة)

كالدامية والباضعة والمتلاحة (وجبت الدية مع الارش) المقدر كارش الموضحة او مع الارش غير المقدر وهو الحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لان الجناية باطالت من ذمة غير حالة في محل الجناية فكانت كالو ان فردت الجناية عن زوال العقل (و) تكمل الدية في (الذكر السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعنين) وخصي لان العنة ضعف في القلب لاني نفس الذكر ولان ذكر الخصي سليم لانه قادر على الوطء به وان لم يكن له أو عينة للني وانما الغائت الايلاد لا الايلاج وفي تعذر الجماع حكومة (وقطع الحشفة كالذكر) أي كقطع الذكر في وجوب الدية (ففي قطعها وحدها دية) لان ما عداها من الذكر كالتابع لها لان معظم منافع الذكر وهو لذة الجماع يتعلق بها ويجب في قطع بعضها قسطه من الدية منسوب باليهالا الى الذكر لان الدية تكمل بقطعها فتنقص على ابعاضها (و) تكمل دية النفس في (الاثنين أي البيضتين) مع جلدتهما فان قطعهما دون الجلدتين بان سلمهما منهنما نقصت حكومة من الدية وان قطع الجلدتين فقط ففيهما حكومة (ولو من عنين ومحبوب) وطفل وشيخ وغيرهم (وفي قطع احدهما نصف دية) سواء البني واليسري (و) يجب (في الموضحة) في الرأس ولوللعظم الناتئ خلف الاذن أو في الوجه ولولماتحت المقبل من اللحيين ولوصفرت الموضحة والتحمت (من الذكر الحر المسلم وفي السن) الاصلية التامة المتغورة غير المقلقلة (منه) أي الذكر الحر المسلم نصف عشر دية صاحبها في كل منهما (خمس من الابل) اما اذا كانت الموضحة في بقية البدن ففيها حكومة ولو اذهب منفعة السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها (و) يجب (في اذهب كل عضو لا منفعة فيه) كاليده الشلاه والذكر الاشلى والاصبع الاشلى وكذا في تعويج الرقبة وتسويد الوجه وفي قطع حلقى الرجل والحنثي بخلاف حلقى المرأة ففيها ديتها وفي احدهما نصفها (حكومة وهي) أي الحكومة (جزء من الدية نسبته) أي ذلك الجزء (الى دية النفس نسبة نقصها أي الجناية من قيمة المجني عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها فلو كانت قيمة المجني عليه) بفرضه رقيقا (بلا جنابة على يده مثلا عشرة و) كانت قيمته (بدونها) أي الجنابة (تسعة فالنقص) بالجنابة (عشر) من القيمة (فيجب عشر دية النفس) وهي عشرة من الابل اذا كان المجني عليه حرا ذكر امسلا وانما وجب ذلك لان الجملة مضمونة بالدية فتضمن اجزاؤها بجزء منها (تنبيه) ذكر المصنف من الاطراف احدى عشرة صورة وترك منها ستة وهي اللحيان منبت الاسنان السفلى والحنثان والاليان والشفران وهما حرقا الفرج والجلد والانامل وذكر من المعاني خمسة وترك منها تسعة وهي الذوق والمضغ والجماع وقوة الامناء وقوة الحبس والافضاء للمرأة والبطش والمشى والصوت وترك المصنف الترتيب حيث ذكر المعاني في اثنائها الاطراف ثم ذكر من الجراح الموضحة وختم بالسن وهو من الاطراف وكان حق الترتيب ذكر الاطراف على نسق ثم المعاني ثم الجراح (ودية) الجنابة على (العبد المعصوم) ولومدبرا أو مكاتب (قيمته) سواء كانت الجنابة عمدا أم خطأ وان زادت على دية الحر كسائر الاموال المتلفة ولا يدخل في قيمته النقايط اما العبد المرتد فلا ضمان في اتلافه وان كان يباع وليس له شيء يصح بيعه ولا يجب في اتلافه شيء الا هو (والامة كذلك) أي كالعبد فيجب فيها قيمتها ولو أم ولد (ولو زادت قيمة كل منهما) أي العبد والامة (على دية الحر) أي سواء زادت على دية الحر أو نقصت عنها أو ساءت (ولو قطع ذكر عبد وانثياه وجب قيمتان في الاظهر) لانه يجب فيها في الحر ديتان

وجبت الدية مع الارش
(والذكر) السليم ولو ذكر
صغير وشيخ وعنين وقطع
الحشفة كالذكر ففي قطعها
وحدها دية (والانثيين)
أي البيضتين ولو من عنين
ومحبوب وفي قطع احدهما
نصف دية (وفي الموضحة) من
الذكر الحر المسلم (و) في
السن (منه) خمس من الابل
وفي اذهب كل عضو
لا منفعة فيه حكومة وهي
جزء من الدية نسبته الى دية
النفس نسبة نقصها أي الجنابة
من قيمة المجني عليه لو كان
رقيقا بصفاته التي هو عليها
فلو كانت قيمة المجني عليه بلا
جنابة على يده مثلا عشرة
وبدونها تسعة فالنقص عشر
فيجب عشر دية النفس (ودية
العبد) المعصوم (قيمته) والامة
كذلك ولو زادت قيمة كل
منهما على دية الحر ولو قطع
ذكر عبد وانثياه وجب قيمتان
في الاظهر

وقد أشبه الرقيق الحر في أكثر الأحكام فالخفاه به فيما له ارش مقدر من الحر وقيل يجب ما نقص من قيمته فان لم ينقص عنها فلا شيء فيه على هذا القول ويجب في البعض من الدية قدر ما فيه من الحرية ومن القيمة قدر ما فيه من الرق فيجب فيمن نصفه حر ونصفه رقيق نصف دية ونصف قيمة وفي يده ربع الدية وربع القيمة وعلى هذا القياس (ودية الجنين الحر المسلم تبعاً لآل أحد أبويه) في الاسلام سواء كان ذكر أو أنثى ولولم قال أهل الخبر فيه صورة خفية على غيرهم (ان كانت أمه معصومة حال الجنابة) بل الشرط كون الجنين معصوماً لا عصمة أمه كجنين غير حر من حرية بان وطئ مسلم أو ذمی حرية بشبهة فحماة منه فالجنين معصوم وأمّه غير معصومة (غرة أي نسمة) أي شخص (من الرقيق عبد أو أمة) بخبرة لغارم الا المستحق بشرط ان يكون العبد أو الأمة محمداً ولو قبل سبع سنين فلا يكفي غير المميز (سليم من عيب مبيع) ولا يكفي الخنثى لان الخنثوة عيب ولا يتعين كونه أبيض بل يكفي الاسود سواء أكانت الجنابة بالقول كالخنوف المفضي الى سقوط الجنين أم بالفعل كأن يضرب أمه فينفصل منها ميتة بالجنابة عليها أو يوجرها دواء أو غيره فتلقى جنيناً أم بالترك كأن يمنعها من الطعام أو الشراب حتى تلقى الجنين وكأن يسقط بذلك فلوا انفصل حيوات من أثر الجنابة وجبت قيمته يوم الانفصال وان نقصت عن عشر قيمة أمه (ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية) من الاب المسلم وهو عشر دية الام المسلمة ففي الجنين الحر المسلم رقيق قيمته قيمة خمسة أبعرة (فان فقدت الغرة) حساباً لم توجد أو شرعاً بان وجدت باكثر من ثمن مثلها (وجب بدلها وهو خمسة أبعرة) لانها مقدرة بها وهي لورثة الجنين بتقدير انفصاله حيا ثم موته على قاعدة قسمة فرائض الله تعالى فان فقدت الابل أيضاً وجب قيمتها كما في الدية (وتجب الغرة على عاقلة الجاني) خطأ كانت جنايته أو شبه عمد أو عمدان قصد غير الحامل فأصابها أو قصد هابها لا يؤدي الى الاجهاض غالباً أو بما يؤدي اليه (ودية الجنين الرقيق) ذكر أو كان أو غيره (عشر قيمة أمه) على وزن اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أمه المساوي لنصف عشر الدية المتقدم (يوم الجنابة عليها) لان القيمة فيه اكمل غالباً فان فرض زيادتها بعده اعتبرت الزيادة فيعتبر أقصى القيم من الجنابة الى الاجهاض (ويكون ما وجب) من بدل الجنين مستحقاً (لسيدها) أي ام الجنين للملكة الجنين فان كان الجنين موصى به لشخص والام مملوكة لا آخر فالبدل لسيده لا لسيدها (ويجب في الجنين اليهودي والنصراني) بالتبع لأبويه (غرة كثلث غرة مسلم) كما في دينه (وهو يعير وثلاثا يعير) أي يساوي ذلك في القيمة وفي الجنين المجوسي غرة كثلث خمس غرة مسلم كما في دينه وهو ثلث يعير

فصل في أحكام القسامة وهي بفتح القاف اصطلاحاً (إيمان) تقسم على أولياء (الدما) خاصة ويشترط ان يفصل مدعى القتل ما يدعيه من عمد وخطا وشبه عمد وانفراد وشركة فان اطلق استقصاه القاضي بما ذكر لتصح بتفصيله الدعوى والاصح لا يلزمه الاستفصال وان يعين المدعي عليه فلو قال في دعوى في جماعة حاضرين قتله احدهم فانكروا وطلب تخليفهم لم يحلفهم القاضي في الاصح لا بهام المدعي عليه ويجريان في دعوى غصب وسرقة واتلاف على احد الحاضرين بخلاف دعوى القرض والبيع وسائر المعاملات وشأنها ان يضبط كل من المتعاقدين صاحبه وانما تسمع الدعوى من مكلف ملتزم

(ودية الجنين الحر) المسلم
تبعاً لآل أحد أبويه ان كانت
أمه معصومة حال الجنابة
(غرة) أي نسمة من الرقيق
(عبد أو أمة) سليم من عيب
مبيع ويشترط بلوغ الغرة
نصف عشر الدية فان فقدت
الغرة وجب بدلها وهو خمسة
أبعرة وتجب الغرة على عاقلة
الجاني (ودية الجنين الرقيق
عشر قيمة أمه) يوم الجنابة
عليها ويكون ما وجب لسيدها
ويجب في الجنين اليهودي
أو النصراني غرة كثلث غرة
مسلم وهو يعير وثلاثا يعير
فصل في أحكام القسامة
وهي إيمان الدماء

للاحكام كالذمي على مثله (واذا اقترن بدعوى الدم) أى مع دعوى القتل عندما كم (لوث
بمثلة) وباسكان الواو (وهولغة) القوة لقوته بتحويله اليمين لجانب المدعى أو (الضعف) لان
الايمان حجة ضعيفة (وشرعا قرينة تدل على صدق المدعى) في دعواه القتل (بان توقع تلك القرينة
في القلب صدقه) أى المدعى (والى هذا) أى التصوير (أشار المصنف بقوله يقع) أى يحصل
(به) أى اللوث (في النفس) أى قلب الناس (صدق المدعى) في دعواه القتل بأن يغلب على
الظن صدقه به والقرينة امامقالية كأن أخبر بقتله عدل أو عبدا أو امرأة أو صبية أو كفارا أو فسقة
واما حالية (بان وجد قتل أو بعضه) اذا تحقق موته (كرأسه) لا كنحويد (في محلة) أى حارة
(منفصلة عن بلد كبير كافي الروضة وأصلها أو وجد) ذلك (في قرية صغيرة) تنأت الدعوى
عليهم بحيث يكون أهلها محصورين وهما (لاعدائه) أو أعداء أو ليائه أو قبيلته (ولا يشاركهم في
القرية) ولا في المحلة (غيرهم) أو وجد قتل وقد تفرق عنه جمع محصورون ولولم يكونوا أعداءه
(حلف المدعى) على قتل ادعاه (خمسین يمينا) ولو في قتل نحو امرأة أو جنين وبين في كل عين
منها صفة القتل ويشير للذمي عليه عند حضوره فيقول والله ان هذا قتل ابني مثلا عمدا أو شبهه
عد أو خطأ منفردا أو مع غيره ويرفع نسب المدعى عليه عند غيبته (ولا يشترط موالاتها على
المذهب) بخلاف اللعان (ولو تخلل الايمان جنون من الحالف أو اغما منه بنى بعد الافاقة
على ماضى منها) وان اشترطت الموالاته لوجود العذر (ان لم يعزل القاضى الذى وقعت القسامة
عنده) ولم يمت (فان عزل وولى غيره) أو مات ولو بعد تمامها (وجب استئنافها) لان القاضى الذى
ولى بعد الاول لا يحكم بايمان الحالفين بخلاف ما اذا عزل ثم ولى هو نفسه فان الحالف يبنى على
ما مضى من الايمان (واذا حلف المدعى) الخمسين يمينا (استحق الدية) ولا يجب على القاتل القود
لان الايمان حجة ضعيفة ما لم ترد الايمان من المدعى عليه على المدعى والاوجب لان الايمان
المردودة كالاقرار أو كالبينة (ولا تقع القسامة في قطع طرف) ولا في ازاله معنى والقول فهما
قول المدعى عليه بيمينه فيحلف خمسين يمينا لان ايمان الدماء كلها خمسون يمينا (وان لم يكن هنالك)
أى عند دعوى القتل (لوث) أى قرينة توقع في قلب الناس صدق المدعى بان لم يوجد أصلا
أو وجد في أصل القتل دون كونه عمدا أو خطأ أو شبهه عمد أو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه كأن
قال لست أنا الذى كان معه السكين المظنعة مثلا (فاليمين على المدعى عليه فيحلف خمسين يمينا)
فان يمين المدعى عليه بلوث واليمين المردودة منه على المدعى خمسون على المذهب وكذا اليمين
المردودة بنكول المدعى على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شاهد لانها يمين دم وقيل في هذه
الاربعة عين واحدة لانها ليست بمأورد فيه النص بالخمسين (وعلى قاتل النفس المحرمة) أى التى
يحرم قتلها لذاتها سواء كان القتل (عمدا أو خطأ أو شبهه عمد كفارة) لكن تجب في الخطأ على
التراخي وفي العمد وشبهه العمد على الفور ندادا كاللثم وسواء كان القتل بمباشرة أو تسبب أو شرط
فدخل فيه شاهد الزور والمكره بكسر الراء وحافر ثمر عدوانا وقاتل نفسه وقاتل عبده وشريك
غيره ولا فرق بين الذكور والاشي والخنى (ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً) لان الكفارة من باب
الضمان (فيعتق الولي عنهما من مالهما) فان أعتق عنهما من ماله صح ولا يصوم عنهما بحال فان
صام الصبي المميز أجزأه ويكفر العبد وجوباً بالصوم لعدم ملكه ودخل في النفس المحرمة المسلم

(واذا اقترن بدعوى الدم لوث)
بمثلة وهولغة الضعف وشرعا
قرينة تدل على صدق المدعى
بان توقع تلك القرينة في
القلب صدقه والى هذا
أشار المصنف بقوله (يقع
به في النفس صدق المدعى)
بان وجد قتل أو بعضه كراسه
في محلة منفصلة عن بلد كبير
كافي الروضة وأصلها أو وجد
في قرية صغيرة لا عدائه ولا
يشاركهم في القرية غيرهم
(حلف المدعى خمسين يمينا)
ولا يشترط موالاتها على
المذهب ولو تخلل الايمان
جنون من الحالف أو اغما
منه بنى بعد الافاقة على
ما مضى منها ان لم يعزل
القاضى الذى وقعت القسامة
عنده فان عزل وولى غيره
وجب استئنافها (و) اذا
حلف المدعى (استحق الدية)
ولا تقع القسامة في قطع
طرف (وان لم يكن هنالك
لوث فاليمين على المدعى عليه)
فيحلف خمسين يمينا (وعلى
قاتل النفس المحرمة) عمدا
أو خطأ أو شبهه عمد (كفارة)
ولو كان القاتل صبياً أو مجنوناً
فيعتق الولي عنهما من مالهما

والكفارة (عقوبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أى المخلة بالعمل واليكسب (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين) بالهلال (متتابعين) بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع فى الاصح فان عجز المكفر ٢٦٥ عن صوم الشهرين لهرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض

كفر باطعام ستين مسكينا أو فقيرا يدفع لكل واحد منهم مدامن طعام يجزئ فى الفطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا

✽ كتاب الحدود ✽

جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لمنعها من ارتكاب الفواحش وبدأ المصنف من الحدود بمجد الزنا المذكور فى اثناء قوله (والزاني

على ضربين محصن وغير محصن فالمحصن (وسبأى قريبا أنه البالغ العاقل الحر الذى غيب حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبل فى نكاح صحيح (حده الرجم) بحجارة معتدلة لا بحصى صغيرة ولا بصخر) وغير المحصن (من رجل أو امرأة (حده مائة جلدة) سميت بذلك لاتصالها بالجلد (وتغريب عام الى مسافة القصر) فاكثر برأى الامام وتحسب مدة العام من اول سفر الزانى لا من وصوله مكان التغريب والاوفى أن يكون بعد الجلد (وشرائط الاحصان أربع) الاول والثانى (البلوغ والعقل) فلاحد على صبي ومجنون

ولو كان بدار الحرب والذمى والمستأمن والمعاهد والجنين وخرج بذلك غير المحرمة كقتل الباغى والصائل المرتد والزانى المحصن لغير المساوى له والحربى والمقتص منه وخرج بالمحرمة لذاتها المحرمة لعارض كقتل المرأة والصبي فلا كفارة فى قتلها وان كان حراما لان المحرمة لحق المسلمين (والكفارة عقوبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة أى المخلة بالعمل واليكسب) كاملة الرق خالية عن عوض (فان لم يجدها) حسا أو شرعا (فصيام شهرين بالهلال متتابعين بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع فى الاصح) اكنفاء بالتتابع الفعلى (فان عجز المكفر عن صوم الشهرين لهرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفرا باطعام ستين مسكينا أو فقيرا يدفع لكل واحد منهم مدامن طعام يجزئ فى الفطرة ولا يطعم كافرا ولا هاشميا ولا مطلبيا) وقول الشارح فان عجز المكفر الى آخره ضعيف والراجح ان كفارة القتل لا اطعام فيها عند العجز عن الصوم اقتصارا على الوارد فيها كما يدل عليه اقتصار المصنف على العتق والصوم وعلى هذا الراجح لومات قبل الصوم أطمع من تركه عن كل يوم مد كفائت صوم رمضان

✽ كتاب (بيان) الحدود ✽

(جمع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك لمنعها من) المعاودة الى (ارتكاب الفواحش) ويطلق الحد لغة أيضا على منتهى الشئ وسميت الحدود بذلك لان الله حددها أى قدرها فلا يزداد ولا ينقص وشرعا عقوبة مقدرة وجبت على من ارتكب ما يوجبها جزا عنه وجبراله (وبدأ المصنف من الحدود بمجد الزنا المذكور فى اثناء قوله (والزاني على ضربين) (محصن وغير محصن) ولا فرق فيهما بين الرجل والمرأة (فالمحصن وسبأى قريبا) أى فى ضمن قوله وشرائط الاحصان الى آخره (أنه) أى المحصن (البالغ العاقل الحر) الواضح الذكورة (الذى غيب حشفته) من ذكره الاصل المتصل (أو قدرها) منه (من مقطوعها بقبل) الواضح الانوثة وان لم تزل البكارة كأن كانت غورا (فى نكاح صحيح) حده الرجم) حتى يموت (بحجارة معتدلة) وهى بقدر ملاء الكف (لا بحصى صغيرة) فيطول عليه الامر (ولا بصخر) أى حجارة كبير فيموت حالافيفوت التنكيل (وغير المحصن من رجل أو امرأة) اذا كان حرا (حده مائة جلدة سميت) أى الجلدة (بذلك) أى بلفظ جلدة (لاتصالها بالجلد وتغريب عام) من بلد الزنا (الى مسافة القصر) فاكثر برأى الامام (لان عمر غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعليما الى البصرة) واذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها فى الاصح ويغرب غريب من بلد الزنا الى غير بلده فان عاد الى بلده منع منه فى الاصح ولا تغرب امرأة وحدها بل مع زوج أو محرم (وتحسب مدة العام من أول سفر الزانى) من بلد الزنا وهذا هو المعتمد (لامن وصوله مكان التغريب) وبه قال القاضى أبو الطيب (والاولى أن يكون) أى التغريب (بعد الجلد) فلو قدم التغريب على الجلد جاز (وشرائط الاحصان) أى احصان حد الزنا (أربع) فلا فرق فى هذه الشروط بين الواطئ والموطوء (الاول والثانى البلوغ والعقل) فلاحد على صبي ومجنون (لعدم الحصانة لهما) بل يؤدبان بما يجرهما عن الوقوع فى الزنا ان كان لهما نوع تغيير (والثالث الحرية) الكاملة (فلا يكون الرقيق والمبعض والمكاتب وأم الولد محصنا وان وطئ

بل يؤدبان بما يجرهما عن الوقوع فى الزنا (و) الثالث (الحرية) فلا يكون الرقيق والمبعض والمكاتب وأم الولد محصنا وان وطئ

كل منهم في نكاح صحيح) ولو كان الحر ذمياً أو مرتداً (والرابع وجود الوطء من مسلم أو ذمى في نكاح صحيح) وعقد الذمة شرط لا قامة الحد على الكافر لا لكونه محصناً بل يكون محصناً وان وطئ حال الحراية في نكاح فلو غيب حربى حشفتة في نكاح وصححنا النكحة الكفار فهو محصن حتى لو عقدت له ذمة فزنى بعد عقد الذمة رجم بخلاف ما اذا زنى حال حرايته فلا يحد ولا يسقط الحد بإسلام الذمى الذى زنى حال ذميته ومثل الذمى المرتد فاذا وطئ زوجته وهو مسلم ثم ارتد وزنى فيحد بالرجم في حال الردة (وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح) بالتعريف (وأراد) أى المصنف (بالوطء تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها) من مكف (بقيل) ولو لم تزل البكارة (وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد) وخرج بالنكاح الوطء بشبهة وبذلك اليمين وخرج بالقيل تغيب الحشفة في دبر (فلا يحصل به) أى بذلك الوطء (التحصين) فاذا وطئ في نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة في عدة وطء شبهة أو وطئها في نهار رمضان أو في حيض أو أحرام فقد استوفى الشهوة فحقه ان يمتنع من الحرام ولان الوطء في النكاح يقوى طريق حل الزوجة وهو العقد يدفع البيئونة بطلقة أو ردة فان من طلق قبل الدخول أو ارتدت زوجته قبل الدخول تحصل البيئونة بمجرد الطلاق أو الردة (والعبد والامة) المكفان ولو لمبعضين (حدهما نصف حد الحر) وهو من الجلد والتغريب (فيحد كل منهما خمسين جلدة ويغرب نصف عام) وموثة المغرب مدة تغريبه على سيده في الرقيق وعلى نفسه في الحر (ولو قال المصنف ومن فيه رق حده الى آخره كان أولى ليعم المكاتب والمبعض وأم الولد) ويحد الرقيق سيده رجلاً كان أو امرأة أو الامام وقيل في المرأة يتعين الامام والاصح ان المكاتب في حده كالحر لحر وجهه عن قبضة السيد (وحكم اللواط) وهو ابلاج الحشفة في دبر ذكر أو أنثى أجنبية (واتيان البهائم) المأكولات أو غيرها في القيل أو الدبر (تحكم الزنا) في القيل فلا يشبتان الا بشهود أربعة (فن لا يط بشخص بان وطئه في دبره حده على المذهب) فيرجم المحصن ويجلد ويغرب غيره وفي قول يقتل بالسيف محصناً كان أو غير محصن وفي طريق ان ابلاج في دبر المرأة زناً أو ما المفعول به فيجلد ويغرب مطلقاً حصناً أو لاني كان مكلفاً طائعا سواء كان ذكراً أو أنثى وخرج بالاجنبية زوجته وأمته فالواجب بالواط بهما التعزير فقط ان تكرر منه الفعل والا فلا تعزير والزوجة والامة في التعزير مثل الزوج والسيد اذا مكنتا من دبرها باختيارها (ومن أتى بهيمة) في قبل أو دبر (حد) بالرجم أو بالجلد والتغريب قياساً على المرأة (كما قال المصنف) وقيل يقتل بالسيف محصناً كان أو غير محصن (لكن) الاظهر (الراجح انه) أى وطء البهيمة (يعزر) كوطء الميثة لانه مما ينفر الطبع منه فلا يحتاج الى الحد في الزجر عنه وتذبح المأكولة وتؤكل فان كانت لغير الفاعل وجب على الفاعل غرم التفاوت بين قيمتها حية ومذبوحة لان ذبحها مصلحة وهو الاسترعالية لان في بقائها تذبح كالباحشة كلما رويت فيعبر بها وفي وجه لا شيء لصاحبها لان الشرع أمر بقتلها المصلحة ولا يجوز قتلها بغير الذبح ولا تقتل غير المأكولة فان قتلت ضمنها كلها (ومن وطئ أجنبية فيمادون الفرج) كأن أدخل ذكره في سرتها او اذنها أو فها أو باشرها بفساخذة او معانقة أو تعقيب أو تقبيل أو نحو ذلك (عزر) بما يراه الامام من ضرب غير مبرح أو صفع أو تجريس أو حبس أو نفي أو قيام من مجلس أو كشف رأس أو تسويد وجه أو حلق رأس لمن يكرهه أو توبيخ بكلام (ولا يبلغ الامام) وجوباً (بالتعزير اذنى الحدود) أى

كل منهم في نكاح صحيح
(و) الرابع (وجود الوطء)
من مسلم أو ذمى (في نكاح صحيح) وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وأراد بالوطء تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها بقيل وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل به التحصين (والعبد والامة) حدهما نصف حد الحر) فيحد كل منهما خمسين جلدة ويغرب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه رق حده الى آخره كان أولى ليعم المكاتب والمبعض وأم الولد (وحكم اللواط واتيان البهائم) تحكم الزنا) فن لا يط بشخص بأن وطئه في دبره حده على المذهب ومن أتى بهيمة حد كما قال المصنف لكن الرابع انه يعزر (ومن وطئ) أجنبية (فيما دون الفرج عزر) ولا يبلغ (الامام) بالتعزير اذنى الحدود

فان عزرب عبد اوجب أن

ينقص في تعزيره عن عشرين
جلدة او عزر حر اوجب أن
ينقص في تعزيره عن أربعين
جلدة لانه ادنى حد كل منهما

فصل في احكام القذف
وهو لغة الرمي وشرعا الرمي
بالزنا على جهة التعيير لئلا يخرج
الشهادة بالزنا (واذا قذف)
بذال معجمة (غيره بالزنا)
كقوله زينت (فعليه حد
القذف) ثمانين جلدة كما
سيأتي هذا ان لم يكن القاذف
ابا أو اما وان عليا كما سيأتي
(بثمانية شرائط ثلاثة) وفي
بعض النسخ ثلاث (منها في
القاذف وهو ان يكون بالغيا
عاقلا) فالصبي والمجنون
لا يحدان بقذفهما شخصا
(وأن لا يكون والد المقتوف)
فلوقذف الاب او الام وان
علا ولده وان سفل لاحد
عليه (وخسة في المقتوف
وهو ان يكون مسلما بالغيا
عاقلا حرا عقيفا) عن الزنا
فلا حد بقذف الشخص كافرا
او صغيرا او مجنونا او رقيقا
او زانيا (ويحد الحر) القاذف
(ثمانين) جلدة (و) يحد
(العبد اربعين) جلدة
(ويسقط) عن القاذف (حد
القذف بثلاثة اشياء) احدها
(اقامة البينة) سواء كان
المقتوف اجنبيا او زوجة
والثاني مذكور في قوله

حدود المعز لان التعزير مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة (فان عزرب عبد اوجب ان
ينقص في تعزيره عن عشرين جلدة او عزر حر اوجب أن ينقص في تعزيره عن أربعين جلدة لانه)
أي المذكور من العشرين والاربعين (أدنى حد كل منهما) أي العبد والحر وهذا اذا كان
التعزير بالضرب اما غيره كالحبس فيتعلق باجتهاد الامام

فصل في احكام القذف وهو لغة الرمي وهو القذف (وشرعا الرمي بالزنا على جهة التعيير) أي
التوبيخ وانما قامت على سبيل التعيير (لتخرج الشهادة بالزنا) فانها وان كانت قذفا بالزنا لكانها
ليست على سبيل التعيير اذا كانت الشهود اربعة والا كانت الشهادة قذفا (واذا قذف بذال
معجمة) أي شخص (غيره) من رجل او غيره (بالزنا كقوله) لرجل أو امرأة (زينت) بفتح الزاء
وكسرهما أو يازاني أو يازانية (فعليه) أي القاذف (حد القذف) للمقتوف اما ان يكون (ثمانين
جلدة) كما في الحر أو أربعين كما في الرقيق (كما سيأتي) في كلام المصنف (هذا) أي ثبوت الحد
على القاذف (ان لم يكن القاذف ابا أو اما) للمقتوف (وان عليا كما سيأتي) في كلام المصنف (بثمانية
شرائط) بل مع أحد عشر شرطاً (ثلاثة) بالناء (وفي بعض النسخ ثلاث منها في القاذف) بل ستة فيه
(وهو) أي المذكور (ان يكون بالغيا عاقلا) أي ولو سكران متعبداً (فالصبي والمجنون لا يحدان
بقذفهما شخصا) لنفي الايذاء بقذفهما لعدم تكليفهما لكن يعززان اذا كان لهما مانع عتير
(و) الثالث (ان لا يكون) أي القاذف (والدا) أي اصلا (للمقتوف) فلو قذف الاب أو الام وان
علا) أي احدهما (ولده) أي ولدا احدهما (وان سفل لاحد عليه) أي احدهما لكن يعززل للايذاء
والرابع ان يكون القاذف مختارا فلا حد على كل من مكره ومكره والخامس ان لا يكون مأذونا له
في القذف فلا حد على المأذون فيه ولكن يحرم عليه ويعززل ان العرض لا يباح بالاباحة وفائدة
الاذن اسقاط الحد فقط والسادس أن يكون ملتزما للحد حكاه فلا حد على حربي لعدم التزامه لها
(وخسة في المقتوف) وهذه الخمسة شروط احصان حد القذف (وهو) أي المذكور من الخمس
(ان يكون) أي المقتوف (مسلم بالغيا عاقلا) حال القذف (حرا) حال قذفه (عقيفا) عن ثلاثة امور
(عن الزنا) وعن وطء دبر حليته وعن وطء محرم مملوكة له بنسب او رضاع (فلا حد بقذف الشخص
كافرا او صغيرا او مجنونا او رقيقا) أي من فيهرق ولو مبعضا (او زانيا) او واطئ الدبر حليته او واطئ
لمحرم مملوكة له في القبل والدبر وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لان حده اهانة له والحد
بقذفه اكرام له (ويحد الحر القاذف) سواء كان مسلما او كافرا ذكرا أو أنثى (ثمانين جلدة) فان
زيد ومات ضمن بالقسط (ويحد العبد) ولو مبعضا كذلك (أربعين جلدة) وحد القذف او تعزيره
يورث كسائر حقوق الآدميين فلو مات المقتوف مرثدا قبل استيفاء الحد فلا يسقط بل يستوفيه
وارثه لولا ارتداده (ويسقط عن القاذف حد القذف بثلاثة اشياء) بل بأحد ستة اشياء (احدها
اقامة البينة) على زنا المقتوف وهي اربعة شهود مع التفصيل في شهادتهم فلو شهد به اقل من اربعة
حدوا كما حد عمر رضي الله عنه الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا (سواء كان المقتوف
اجنبيا او زوجة والثاني مذكور في قوله او عفو المقتوف أي عن القاذف) عن جميع الحد
ولو بمال وان لم يثبت المال فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء وكذا الوعفاء بعض الورثة عن حصته
فالباقى استيفاء جميعه ولو عفا جميع الورثة على مال سقط الحد ولا يجب المال بخلاف القصاص

(او عفو المقتوف) أي عن القاذف

والثالث مذكور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف فصل واذرى الرجل الخ **فصل** في أحكام الاشربة وفي الحد المعلق بشربها (ومن شرب خمرًا) وهى المتخذة من عصير العنب (أو شربا مسكرا) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب ان كان حرا (اربعين) جلدة وان كان رقيقا عشرين جلدة (ويجوز ان يبلغ) الامام (به) أى حد الشرب (ثمانين) جلدة والزيادة على أربعين فى حر وعشرين فى رقيق (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكر حد وعلى هذا يمنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أى شارب المسكر (باحداً امرين بالبينه) أى رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (أو الاقرار) من الشارب بانه شرب مسكرا فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا يمين مردودة ولا بعلم القاضى ولا بعلم غيره (ولا يحد) أيضا الشارب (بالق) والاستنكاه) أى بأن يشم منه رائحة الخمر **فصل** فى أحكام قطع السرقة وهى

لان الحد يتقبل التجزى ويعفو المقذوف عن القاذف سقطت حصانته فى حقه فاذا قذفه بعد ذلك لم يحد وان تكرر بل يعزر (والثالث مذكور فى قوله أو اللعان) أى لعان الزوج القاذف (فى حق الزوجة) المقذوفة ولومع قدرته على اقامة البينة (وسبق بيانه) أى اللعان (فى قول المصنف فصل واذرى الرجل الى آخره) والرابع اقرار المقذوف بالزنا والخامس مالو ورث القاذف جميع الحد بان قذف أحد أخوين الا حرم مات المقذوف ولا وارث له غير القاذف فان الحد يسقط امالو ورث بعضه فلبقية الورثة استيفاء الحد كله والسادس امتناع المقذوف من اليمين اذا علمها القاذف منه بانه مازنى لان له تحليف المقذوف على عدم زناه ولومع قدرته على البينة فان حلف حد القاذف والاسقط عنه الحد

فصل (فى أحكام الاشربة وفى الحد المعلق بشربها) والمراد بالاشربة هى المحرمة كالخمر ونحوه وشربها من البكائر (ومن شرب) وهو مكلف ما تزم للاحكام عالم بالتحريم وبالاسكر مختار لغير ضرورة (خمرًا) صرفاً وان قل (وهى المتخذة من عصير العنب أو) شرب (شربا) وان قل أو كان درديا (مسكرا) وان لم يسكر بالنعمل لقلته (من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب) أو التمر أو الرطب أو الشعير أو الذرة أو نحو ذلك (يحد ذلك الشارب ان كان حرا أربعين جلدة) بنعل أو اطراف ثياب أو جريد أو سوط أو عصا معتدلة بين الرطب واليابس (و) يحد الشارب (ان كان رقيقا) ولومع بعضا (عشرين جلدة) ولا يجوز للضارب ان يرفع يده فوق رأسه مثلاً لما فيه من زيادة الايلاام ويحد الذكراً قاعاً والانس جالساً ولا يترع ثيابها الا نحو جبة محشوة (ويجوز أن يبلغ الامام به أى حد الشرب ثمانين جلدة) لما روى عن على أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة أى طريقة شرعية وهذا أحب الى لانه اذا شرب سكر وذا سكر هذى وذا هذى افترى وحده الافتراء ثمانون (والزيادة على أربعين فى حر وعشرين فى رقيق) هى (على وجه التعزير) لانها لو كانت حد المماجاز تركها (وقيل الزيادة على ما ذكر حد) لان التعزير لا يكون الا عن جناية محققة والجناية هنا غير محققة (وعلى هذا) أى القول (يمنع النقص عنها) أى الثمانين والمعتمدان تلك الزيادة تعزيرات على الجنايات التى تنولد من الشارب مختصة بعدد مخصوص لو ورد هابذلك عن الصحابة رضى الله عنهم ولذلك قال الامام الشافعى ان الاربعين أحب الى ولذلك لم تجز الزيادة على الثمانين اقتصارا على الوارد (ويجب الحد عليه أى شارب المسكر باحد امرين) اما (بالبينه) أى رجلين يشهدان بشرب ما ذكر (أى بان فلا ناسرب خمرًا أو شرب مما شرب منه غيره فسكر ولا يشترط هنا التفصيل فيكفى ما ذكر وان لم يقل الشاهد وهو مختار عالم (أو الاقرار من الشارب بانه شرب مسكرا) لان كلا من البينة والاقرار حجة شرعية (فلا يحد بشهادة رجل وامرأة) بل ولا بشهادة رجل وامرأتين (ولا بشهادة امرأتين) أو أكثر (ولا يمين مردودة) على المدعى (ولا بعلم القاضى) أى لانه لا يقضى بعلمه فى حدود الله تعالى (ولا يحد أيضا الشارب بالق) كان تقاياً خمرًا (والاستنكاه أى) وجود نكهته وهى رائحة الفم (بان يشم منه رائحة الخمر) ولا يحد أيضا بالسكر وذلك لاحتمال ان يكون شرب الخمر غاطاً ومكرهاً أو ناسياً والحديد بالشبهة **فصل** (فى أحكام قطع السرقة) أى فى الامور المثبتة للقطع الذى سببه السرقة (وهى

لغة) أى فى لغة العرب (أخذ المال) أو الاختصاص (خفية وشرعا أخذه) أى المال فقط (خفية ظلمًا) من حيث ذاته (من حرز مثله) بشروط تأتى وخرج بذلك بخد نحو ودبعة وخرج أيضا النهب والاختلاس لأن كلا منهما أخذ المال جهره لكن الأول يعتمد فاعله القوة والشدة والثانى يعتمد فاعله الهرب فلا قطع على المنتهب والمختلس والجاحد لنحو الودية وأركان السرقة ثلاثة سارق ومسروق وسرقة بمعنى أخذ الشئ خفية (وتقطع يد السارق) والسارقة ولو ذميين ورقيقين (بثلاثة شرائط وفى بعض النسخ ستة شرائط) والحاصل أنه يشترط فى السارق ستة شروط الأول (أن يكون السارق بالغًا) والثانى أن يكون (عاقلاً) والثالث كونه (مختاراً) والرابع كونه ملتزماً للآحكام (مسلماً أو ذمياً) والخامس كونه عالمًا بالتحريم والسادس أن لا يكون السارق مأذوناً له من المالك (فلا قطع على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (و) لا على (مكره) بفتح الراء ولا على مكره بكسر الراء لكونه لم يسرق نعم يقطع أن أمرًا عجمياً باعتد وجوب الطاعة أو أمر غير مميز بالسرقه ففعل لأنه هو السارق حقيقة وكل من الأعجمي وغير المميز آله له بخلاف مالو أمر مميز أو حيواناً معلماً كفر دبال سرقة ففعل فإنه لا قطع عليه لأن كلاً من المميز والحيوان ليس آله بل له اختيار فى الجملة ولو كتب العزيمة على عقرية فخرج نصاباً من حرز مثله فلا قطع عليه ولا يقطع حربى لعدم التزامه للآحكام (ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى) فالصور أربع أما يقطع مسلم بسرقة مال المسلم فبالاجماع وأما يقطع المسلم بسرقة مال الذمى فعلى المشهور لأنه معصوم بذمته (وأما المعاهد فلا قطع عليه فى الظاهر) عند الجمهور أى لا يقطع المعاهد بسرقة مال مسلم وذمى كما لا يقطع المسلم والذمى بسرقة مال معاهد سواء شرط القطع بالسرقة أم لا والمؤمن مثل المعاهد (وما تقدم) من الشروط (شرط فى) القطع بالنظر إلى (السارق) ويشترط فى المسروق أربعة فالجملة عشرة (وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق فى قوله) (السابع) أن يسرق (نصاباً) أى نصاب سرقة وهو ربع دينار فأكثروا لو كان الربع لجماعة اتحد حرزهم ويعتبر فى غير الذهب المضروب كالفضة ما (قيمته ربع دينار أى خالصاً مضروباً) لأن الأصل فى التقويم الذهب الخالص المضروب (أو يسرق قدرًا مغشوشاً يبلغ خالصه ربع دينار مضروباً أو قيمته) أى قيمة ربع الدينار المضروب والغش يدخل فى التقويم والحاصل أنه يعتبر فى الذهب المضروب الوزن فقط وفى غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته مذكور ولا يكفي بلوغ قيمته مذكور مع نقص وزنه ويعتبر فى الفضة القيمة مطلقاً لأن النصاب ربع دينار وهو لا يكون إلا ذهباً فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة فالصور ثلاثة والثامن أن يأخذ النصاب (من حرز مثله) فلا قطع بسرقة ما ليس محرزاً (فإن كان المسروق بصحراء أو مسجد أو شارع) وكل منها لا حسنة له (أشترط فى) أحرازه دوام الحفظ (بكسر اللام ولا يقدح فى دوام الملاحظة الفترات التى تعرض عادة) (وإن كان) أى المسروق (بمحض كبيت) وحانوت (كفى لحاظ معتاد فى مثله) ولم يشترط دوامه (وثوب ومتاع وضعه شخص بقر به بصحراء مثلاً) أى أو مسجد أو شارع (أن لا حظه بنظره له وقتاً فوقتاً على العادة فى مثله) (و) الحال أنه (لم يكن هناك ازدحام طارقين) أو كان هناك ذلك وكثر الملاحظون (فهو محرز ولا فلا) يكون محرزاً (وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق) بقوة أو استغاثة فإن كان ضعيفاً لا يسأل به السارق والموضع بعيد عن الغوث فليس محرز (ومن

لغة أخذ المال خفية وشرعا
أخذه خفية ظلماً من حرز مثله
(وتقطع يد السارق بثلاثة
شرائط) وفى بعض النسخ ستة
شرائط (أن يكون) السارق
(بالغاً عاقلاً) مختاراً مسلماً أو
ذمياً فلا قطع على صبي ومجنون
ومكره ويقطع مسلم وذمى
بمال مسلم وذمى وأما المعاهد
فلا قطع عليه فى الظاهر وما
تقدم شرط فى السارق وذكر
المصنف شرط القطع بالنظر
للمسروق فى قوله (وأن يسرق
نصاباً قيمته ربع دينار) أى
خالصاً مضروباً أو يسرق
قدرًا مغشوشاً يبلغ خالصه
ربع دينار مضروباً أو قيمته
(من حرز مثله) فإن كان
المسروق بصحراء أو مسجد
أو شارع أشترط فى أحرازه
دوام الحفظ وأن كان بمحض
كبيت كفى لحاظ معتاد فى
مثله وثوب ومتاع وضعه
شخص بقر به بصحراء مثلاً
أن لا حظه بنظره له وقتاً فوقتاً
ولم يكن هناك ازدحام طارقين
فهو محرز ولا فلا وشرط
الملاحظ قدرته على منع
السارق ومن

شروط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (والتباس كون السارق (لاملك له فيه) أي المسروق فلا يقطع بسرقة ملكه الذي يبد غيره وان تعلق به حق للغير كأن كان موهونا أو مؤجرا (و) العاشر كون السارق (لا شبهة له أي للسارق في المال المسروق منه) فان كان له شبهة فيه فلا قطع لقوله صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحدود بالشبهات سواء في ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا بينه وبين غيره أو شبهة الفاعل كمن أخذ مالا خفية من حرز مثله يظن انه ملكه أو ملك أصله أو فرعه وفي الحديث الحسن أنت ومالك لبيك أو شبهة المحل كسرقة الابن مال أحد أصوله أو سرقة أحد الاصول مال فرعه (فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق) وان سفل لما بينهما من الاتحاد وان اختلف دينهما ولا ان مال كل منهما امر صد الحاجة الآخر (ولا) قطع أيضا (بسرقة رقيق مال سيده) بالاجماع لان يده كيد سيده ولشبهه استحقاقه النفقة في مال سيده ولو مبعضا أو مكاتبًا كما لا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه ومال مبعضه الذي ملك المال ببعضه الحر (وتقطع من السارق يده اليمنى) ولو معيبة أو ناقصة (من مفصل الكوع) لان عقاد الاجماع على ذلك (بعد) مدها لاجل (خلعها منه بجبل يجرب بعنف) حتى تتخلع تسهلا للقطع ويكون القطع بعد طلب المالك المال وثبوت السرقة بشرطها والا فلا قطع في الحال لاحتمال ان يعفون عن المال فيسقط القطع أو يقر المالك بان المال للسارق فيسقط أيضا وان كذبه السارق (وانما تقطع) اليد (اليمنى في السرقة الاولى) أي السرقة التي قبل القطع ولو تكررت (فان سرق ثانيا) ولو ما سرقه أولا (بعد قطع اليمنى قطعت رجله اليسرى بحديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها) بجبل يجرب بعنف ليمكن ذلك اسهل في القطع (من مفصل) بين الساق و(القدم) وذلك بعد اندمال يده اليمنى وجوب الثلاث يفضي التوالى الى الهلاك فلو والى الامام أو السيد بين اليد والرجل فبات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان (فان سرق ثالثا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى بعد خلعها) بجبل بعد اندمال رجله اليسرى لما سرق (فان سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليمنى بعد خلعها) بعد اندمال يده اليسرى لما سرق (ويغمس محل القطع بزيت أو دهن مغلي) في الحضري وامافي البدوي فيحسم بالنار اثنتي عشرة افواه العروق وينقطع الدم وهو حق للقطوع فثبوته عليه (فان سرق بعد ذلك أي بعد) قطع عضوه (الرابعة) كأن سرق برأسه أو بقمه (عزر) على المشهور لانه لم يبق في نكاله بعد ما ذكر الا التعزير (وقيل) لا يزجر بالتعزير بل (يقتل صبرا) أي يجلس لاجل القتل حبسا ولو ساعة ثم يقتل وليس المراد انه يجلس ويمنع من الطعام والشراب حتى يموت جوعا (وحديث الامير بقتله) أي السارق (في المرة الخامسة منسوخ) أو ضعيف أو مؤول على انه صلى الله عليه وسلم قتله لاستحلاله أو لسبب آخر يقتضي قتله

فصل في أحكام قاطع المارين في الطريق أي مانعهم سلوكها (وسمى) أي قاطع الطريق (بذلك) أي بلفظ قاطع الطريق (لا متناع الناس من سلوك الطريق) وهو محل المرور ولو في داخل الابنية والدور (خوفامنه وهو) أي قاطع الطريق ملتزم للاحكام (مسلم) أو ذمي (مكلف) ولو سكران مختار (له شوكة) أي قوة ولو بلا سلاح يقاوم من يبرزه وله في مكان يبعد عن الغوث لبعده عن العماراة أو لضعف في أهله بالنسبة للقطاع وان كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لو دخلوا دارا

شروط المسروق ما ذكره المصنف في قوله (لاملك له فيه ولا شبهة له) أي للسارق (في مال المسروق منه) فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع للسارق ولا بسرقة رقيق مال سيده (وتقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعها بجبل يجرب بعنف وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى (فان سرق ثانيا) بعد قطع اليمنى (قطعت رجله اليسرى) بحديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من مفصل القدم (فان سرق ثالثا) قطعت يده اليسرى (فان سرق رابعا) قطعت رجله اليمنى (بعد خلعها) ويغمس محل القطع بزيت أو دهن مغلي (فان سرق بعد ذلك) أي بعد الرابعة (عزر) وقيل يقتل صبرا (وحديث الامير بقتله في المرة الخامسة منسوخ)

فصل في أحكام قاطع الطريق وسمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفامنه وهو مسلم مكاف له شوكة

ومنعوا أهلها من الاستغاثة ولو بالسلطان ولومع قوته فهم قطاع طريق في حقهم) فلا يشترط فيه
 ذكورة) ولا حرية (ولا عددنفر ج بقاطع الطريق المختلس الذي) ليس له شوكة بحيث يقاوم
 من يبرزه وله بل (يتعرض لاخر القافلة ويعتمد الحرب) وخرج به أيضا المنتهب لانه وان كان له
 شوكة لكن مع الغوث لامع البعد عن الغوث (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) فقط لان الفعل
 الذي يصدر منهم اما القتل فقط واما القتل وأخذ المال واما أخذ المال فقط واما اخافة المارين
 في الطريق (الاول مذكور في قوله ان قتلوا أي عمدا وانا من يكافؤه) وقصدوا أخذ المال
 (ولم يأخذوا المال) المقدر بنصاب السرقة (قتلوا حتما) فلا يسقط القتل بعفوم مستحق القود
 ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى (وان قتلوا) معصوما (خطأ أو شبه عمد) أو قتلوا عمدا مرتدا
 أو زانيا محصنا أو نارك صلاة بعد أمر الامام أو من يستحقون عليه القصاص (أو) قتلوا (من
 لم يكافؤه) كولد هم (لم يقتلوا والثاني مذكور في قوله فان قتلوا) عمدا وانا من يكافؤه (وأخذوا
 المال أي نصاب السرقة) ربع دينار (فاكثر) منه من حرز مثله مع كونه لملك لهم فيه ولا شبهة
 (قتلوا وصلبوا) حتما (على خشبة ونحوها) كحجر وجدار (لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة
 عليهم) ان كانوا مسلمين ثلاثة أيام بلياليها فقط ليشهر الحال ويتم النكال ان لم يخف انفجارهم
 أو سقوط عضو من أعضائهم كافي زمن البرد والاعتدال والائزوا قبل الثلاثة وجوبا والغرض
 من صلبهم بعد قتلهم اظهار الحقارة بهم وزجر غيرهم ولذلك لا يقام عليهم الحد في مكان محاربتهم
 الا اذا شاهدتهم من ينزجر بهم (والثالث مذكور في قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) معصوما
 مكافئ لهم (أي) أخذوا (نصاب السرقة فاكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه) كأن يكون معه
 أو بقره ملاحظ بقوته أو بقدرته على الاستغاثة (تقطع أيديهم) للمال (وأرجلهم) للمحاربة (من
 خلاف) لثلاث نفوت عليهم المنفعة من جهة واحدة وذلك بطلب من المالك أو نائبه للمال لا لا قطع
 (أي تقطع منهم أولا) أي في أول محاربة (اليد اليمنى والرجل اليسرى) دفعة واحدة أو على الولا لانه
 حد واحد (فان عادوا) للمحاربة ثانيا (فيسراهم) من اليد (ويمناهم) من الرجل (يقطعان) دفعة
 واحدة أو على الولا لانه حد واحد (فان كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة) ككتفي
 بالموجودة في الاصح والرابع مذكور في قوله فان أخافوا المارين في الطريق) بوقوفهم فيها
 (ولم يأخذوا منهم) أي المارين (مالا) بشروط السرقة (ولم يقتلوا انفسا حبسا أو في غير موضعهم)
 وهو أولى وأفضل لانه احوط وابلغ في الزجر والابحاش ويمتد الحبس الى ظهور توبتهم (وعزروا
 أي حبسهم الامام وعزروهم) وجوبا بإيثاره الامام من حبس أو غيره أو بالجمع بينهما فالواو بمعنى
 أو التي تمنع الخلو للامام ترك التعزير ان رآه مصلحة (ومن ناب عنهم أي قطاع الطريق) بشروط
 التوبة الشرعية (قبل القدرة من الامام عليه) أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه (سقط عنه
 الحدود أي العقوبات المختصة بقاطع الطريق وهي تحتم قتله) دون أصل قتله فلا يسقط بتوبته
 بل يقتل قصاصا لاحد الا ان عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ (وصلبه) بالرفع
 (وقطع يده ورجله) فيسقط قطعه ماعلا لان قطعها معاقوبة واحدة واذا سقط بعضها وهو قطع
 الرجل للمحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد (ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى) في حق قاطع
 الطريق وغيره (ك) حدود (زنا وسرقة) وشرب وقذف (بعد التوبة وفهم من قوله وأخذ بضم

وصلبه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى كزنا وسرقة بعد التوبة وفهم من قوله (وأخذ) بضم

الطريق بتوبته وهو كذلك
 * (فصل) * فى احكام الصيال
 واتلاف البهائم (ومن قصد)
 بضم اوله (بأذى فى نفسه او
 ماله او حريمه) بأن صال عليه
 شخص يريد قتله او اخذ ماله
 وان قل او وطه حريمه (فقاتل
 عن ذلك) اى عن نفسه او ماله
 او حريمه (وقتل) الصائل على
 ذلك دفعا لصلاله (فلا ضمان
 عليه) بقصاص ولا دية ولا
 كفارة (وعلى ركب الدابة)
 سواء كان مالها او مستعيرها
 او مستأجرها او غاصبها (ضمان
 ما تلقت دابته) سواء كان
 الاتلاف بيدها او رجلها او
 غير ذلك ولو بالت اوراث
 بطريق فتلف بذلك نفس
 او مال فلا ضمان

* (فصل) * فى احكام البغاة
 وهم فرقة مسلمون مخالفون
 للامام العادل ومفرد البغاة
 باغ من البغى وهو الظلم
 (ويقاتل) بفتح ما قبل آخره
 (اهل البغى) اى يقاتلهم
 الامام (بثلاثة شرائط) احدها
 (ان يكونوا فى منعة) بأن يكون
 لهم شوكة بقوة وعدد ويطاع
 فيهم وان لم يكن المطاع اماما
 منصوبا بحيث يحتاج الامام
 العادل فى ردهم لطاعته الى
 كلفة من بذل مال وتحصيل
 رجال فان كانوا افرادا يسهل
 ضبطهم

أوله) أى طوب (بالحقوق أى التى تتعلق بالادمين كقصاص و حد قذف ورد مال) ومثلها التى
 تتعلق بالله تعالى كال كفارة والزكاة (انه لا يسقط شئ منها) أى الحقوق (عن قاطع الطريق) وعن
 غيره (بتوبته وهو) أى الحكم (كذلك) أى كما فهم من كلام المصنف نعم يستثنى من ذلك الكافر
 اذا زنى ثم اسلم فانه يسقط عنه الحد فلا يقتل وتارك الصلاة كسلا فانه يسقط عنه القتل بالتوبة
 ولو بعد رفعه للحاكم لان موجه الاصرار على الترك وبالتوبة يزول
 * (فصل) * (فى احكام الصيال واتلاف البهائم) والصيال هو الهجوم على الغير بغير حق
 (ومن قصد بضم اوله بأذى فى نفسه او ماله) أو اختصاصه (أو حريمه) كزوجه وأمه وبنته (بان
 صال) اى وثب (عليه شخص) ولو بهيمة (يريد قتله) او قطع عضوه أو جرحه (أو أخذ ماله وان قل)
 كررهم (أو وطه حريمه) أو تقيمه (فقاتل عن ذلك أى) دافع بالاخف فلا يخف (عن نفسه او ماله
 او حريمه و قتل الصائل على ذلك) أى لاجل ذلك المذكور (دفع الصياله فلا ضمان عليه بقصاص
 ولا دية ولا كفارة) ولا غرة جنين ولا قيمة بهيمة وعبد ولا اثم عليه أيضا لانه مأثور بدفعه والحاصل
 انه اذا صال شخص ولو غير عاقل كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية حاملا على شئ
 معصوم له او لغيره نفسا او عضوا او منفعة او بضعا ولو لغير ثنى أو مالا وان قل أو اختصاصا كذلك
 فله دفعه وجوبا فى غير المال والاختصاص وجوازا فى غيره انعم لا يجب الدفع عن نفس قصدها مسلم
 معصوم ولو مجنون نابل يندب الاستسلام له ما لم يكن المصول عليه عالما متوحدا أو شجاعا
 متوحدا أو سلطانا متوحدا والا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع أيضا عن بضع حريمه أو حريمه وان
 قصده مسلم معصوم فلو تعرض عليه صائل على امرأة للزنا وصائل على ذكر للواط ولا يستطيع الا
 دفع أحدهما تخيير بينهما ما لان الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اخلاط الانساب ولان اللواط
 لا طريق الى حله (وعلى ركب الدابة) أو سائقها أو قائدها (سواء كان مالها أو مستعيرها أو
 مستأجرها أو غاصبها) أو ودعيها أو ممرتها أو قنا أذن له سيده أم لا أو مكرها (ضمان ما تلقت
 دابته) التى يده عليها من نفس أو مال لا يلا أو نهارا وكذا ما تلذذها ولدها معها لان له عليه يدا (سواء
 كان الاتلاف بيدها أو رجلها أو غير ذلك) كراسها (ولو بالت اوراث بطريق فتلف بذلك) اى
 بيولها أو وثها (نفس او مال فلا ضمان) لان الطريق لا يتخلو عن ذلك والمنع من الطريق
 لا سبيل اليه

* (فصل) * (فى احكام البغاة وهم فرقة مسلمون) ولو فيما مضى (مخالفون للامام العادل) أو الجائر
 بان خرجوا عن طاعته بترك انقيادهم له ولو فى مباح حيث كان فيه مصلحة أو منع حق لله وللادى
 توجه عليهم كالزكاة (ومفرد البغاة باغ) مشتق (من البغى وهو الظلم) أى مجاوزة الحد (ويقاتل
 بفتح ما قبل آخره اهل البغى اى يقاتلهم الامام) وجوبا (بثلاثة شرائط) احدها أن يكونوا فى منعة
 بفتحات أى عز (بان يكون لهم شوكة) أى شدة البأس (بقوة) أى بسبب قوة بخص حصن (وعدد)
 أى كثرة (ويطاع فيهم) تحصل به قوة للشوكة (وان لم يكن المطاع اماما منصوبا بحيث) يمكن مع تلك
 الشوكة مقاومة الامام (فيحتاج الامام العادل) أو الجائر (فى ردهم) اى البغاة (لطاعته الى
 كلفة من بذل مال وتحصيل رجال) أى تهيشة جيش (فان) لم تكن لهم شوكة بان (كانوا افرادا يسهل
 ضبطهم) أى أخذهم بحيث لا يحتاج الامام الى بذل مال ولا تحصيل رجال أو ليس فيهم مطاع

(فليسوا بغاة) لعدم حرمتهم فلا يعتد بحق استوفوه حتى لو أنفقوا شيئا ضمنوه كقاطع الطريق
 (والثاني أن يخرجوا عن قبضة الامام العادل) والجائر أي طاعته (اما بترك الانقياد له) فيما
 يأمر به أو ينهى عنه في غير ما يخالف الشرع (أو يمنع) اداء (حق) ومنع تمكين مستحقه منه
 (توجه) أي الحق (عليهم سواء كان الحق ماليا) كالزكاة (أو غيره كحدوقصاص) سواء انفردوا
 ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء أم لا (والثالث أن يكون لهم أي للبغي) في خروجهم عن طاعة
 الامام (تأويل سائغ أي محتمل) للصحة بحسب الظاهر وهو باطل ظنا سواء تسكوا بالكتاب والسنة
 أم لا فان من خالف بغير تأويل كان معاندا للحق (كما عبر به) أي محتمل (بعض الاصحاب) أي
 أصحاب الامام الشافعي رضي الله عنهم وهو ما بصيغة اسم الفاعل أي محتمل للصدق والكذب أو
 بصيغة اسم المفعول أي محتمل صدقه وكذبه (كمطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانيه المشددة وهو
 اسم بلد في الشام (بدم عثمان) أي ببذله وهو القصاص (حيث اعتقدوا) أي أهل صفين (ان عليا
 رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان) ولا يقتص منهم لموافقة اياهم وهو يرى من ذلك وروى
 انه قال ان بني أمية يزعمون اني قتل عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتل ولا مالات أي لا جمعت
 للقتال ولقد نهيت فعصوني وكان أهل صفين مع معاوية وكان معه ثمانون ألفا وكان مع علي عشرون
 ألفا ونصره الله عليه وكان كل منهم ما مجتهد اظهر له باجتهاده أن يقاتل الاخر وان كان الحق
 مع علي رضي الله عنه (فان كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر) أي هذا التأويل (بل صاحبه
 معاند) فتجربى عليه الاحكام قهرا وذلك كتأويل أهل الإمامة ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم
 وقالوا لا يجب الايمان الا في حياته صلى الله عليه وسلم لا نتطاع شرعه بعونه كبقية الانبياء وهذا تأويل
 باطل لقيام الاجماع على بقاء دينه صلى الله عليه وسلم الى يوم القيامة (ولا يقاتل الامام البغاة حتى
 يبعث اليهم رسولا) فيحرم قتالهم قبل البعث ويجب كونه ناصحا (أمينيا) أي عدلا عارفا بالعلوم
 والحروب ويندب كونه (فظنا) ان كان البعث لمجرد السؤال فان كان للمناظرة وازالة الشبهة
 وجب كون الرسول فطنا متأهلا لذلك (يسألهم) عن (ما يكرهونه) اقتداء بعلي رضي الله عنه فانه
 بعث ابن عباس الى أهل النهروان وهي قرية قريبة من بغداد فخرجوا على علي كرم الله وجهه فلما
 جاءهم ابن عباس رجع بعضهم وابى بعضهم (فان ذكر واه) أي الرسول (مظلمة هي السبب في
 امتناعهم عن طاعته) أي الامام (ازالها) أي الرسول بمراجعة الامام وان ذكر واه شبهة ازالها
 الرسول او الامام بنفسه ان كان عارفا والازالها بتسبيه كأن يسأل العلماء (وان لم يذكروا شيئا)
 لا مظلمة ولا شبهة (أو اصروا بعد ازالة المظلمة على البغي) ولم يرجعوا الى الطاعة (نصحهم) ندبا بان
 يظهروا ترغيبا وترهيبا ويأمرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة الدين واحدة (ثم) ان أصروا
 (أعلمهم) وجوب المناظرة بيننا وبينهم في ابطال شبههم واثباتها فان اصروا أعلمهم وجوبا بالقتال
 وحينئذ يقاتلهم وان لم يبدؤا به لان الله تعالى امر أولا بالاصلاح ثم بالقتال (ولا يقتل) مدبرهم
 ما لم يكن متحرفا للقتال او متحيزا الى فئة ولا من ألقى سلاحه واعرض عن القتال ولا (أسيرهم) أي
 البغاة فان قتله شخص عادل (أي من أهل العدل) لا قصاص عليه في الاصح (لكن تلزمه الدية
 (ولا يطاق أسيرهم) بل يحبس (وان كان صيبا وامراة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) تفرقا
 لا يعود بعده ان كانوا مقاتلين ولا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (الا ان يطيع أسيرهم مختارا

فليسوا بغاة (و) الثاني (ان)
 يخرجوا عن قبضة الامام
 العادل اما بترك الانقياد
 له او يمنع حق توجه عليهم
 سواء كان الحق ماليا وغيره
 كحدوقصاص (و) الثالث
 (ان يكون لهم) أي للبغي
 (تأويل سائغ) أي محتمل كما
 عبر به بعض الاصحاب كمطالبة
 أهل صفين بدم عثمان حيث
 اعتقدوا ان عليا رضي الله
 عنه يعرف من قتل عثمان
 فان كان التأويل قطعي
 البطلان لم يعتبر بل صاحبه
 معاند ولا يقاتل الامام البغاة
 حتى يبعث اليهم رسولا امينا
 فطنا يسألهم ما يكرهونه فان
 ذكر واه مظلمة هي السبب
 في امتناعهم عن طاعته ازالها
 وان لم يذكروا شيئا أو اصروا
 بعد ازالة المظلمة على البغي
 نصحهم ثم أعلمهم بالقتال (ولا
 يقتل أسيرهم) أي البغاة فان
 قتله شخص عادل لا قصاص
 عليه في الاصح ولا يطلق
 أسيرهم وان كان صيبا وامراة
 حتى تنقضي الحرب ويتفرق
 جمعهم الا ان يطيع أسيرهم
 مختارا

بمناعبته للإمام (ولا يغنم ما لهم) ٢٧٤ ويرد سلاحهم وخيلهم اليهم اذا انقضى الحرب وأمنت غائلتهم بتفرقهم وأوردتهم للطاعة

ولا يقاتلون بعظيم كنفار
ومجنينق الا لضرورة
فيقاتلون بذلك كأن قاتلونا
به أو احاطوا بنا (ولا يذف
على جريحهم) والتذيف
تتم القتل وتجهله
فصل في أحكام الردة
وهي أخش انواع الكفر
ومعناها لغة الرجوع عن
الشيء الى غيره وشرعا قطع
الاسلام بنية كفر أو قول
كفر أو فعل كفر كسجود لصنم
سواء كان على جهة الاستهزاء
أو العناد أو الاعتقاد كمن اعتقد
حدوث الصانع (ومن ارتد عن
الاسلام) من رجل أو امرأة
كن أنكر وجود الله أو كذب
رسولا من رسل الله أو حل
محرم بالاجماع كالزنا وشرب
الخمر وأحرم خللا بالاجماع
كالنكاح والبيع (استتيب)
وجوب في الحال في الاصح
فيهما ومقابل الاصح في
الاولى انه يسن الاستتابة
وفي الثانية انه يجهل (ثلاثا)
أي الى ثلاثة أيام (فان تاب)
بعوده الى الاسلام بأن يقر
بالشهادتين على الترتيب بأن
يؤمن بالله أولا ثم برسوله فان
عكس لم يصح كما قاله النووي
في شرح المذهب في الكلام
على نية الوضوء (والا) أي
وان لم يتب المرتد (قتل) أي
قتله الامام ان كان حرا بضرب

بمناعبته للإمام (ولا يغنم ما لهم) ولا يقطع زرعههم ولا اشجارهم ولا تعقر خيولهم
الا ان قاتلوا عليها (ويرد سلاحهم وخيلهم) وغيرهما بما أخذ من أموالهم (اذا انقضى الحرب)
بيننا وبينهم (وأمنت غائلتهم) أي شرهم (بتفرقهم وأوردتهم للطاعة) أي رجوعهم لطاعة الامام
ويحرم استعمال شيء من سلاحهم وخيلهم وغيرهما من أموالهم (ولا يقاتلون بعظيم كنفار ومجنينق
وهو آلة رمي الحجارة (الا لضرورة فيقاتلون بذلك) أي بالعظيم (كأن قاتلونا به) أي بالعظيم
(أو احاطوا بنا) لكثرتهم (ولا يذف) أي لا يسرع (على جريحهم) بالقتل (والتذيف تتم القتل
وتجهله) أي لا يقتل من أخته الجراحة أي أضعفته

فصل في أحكام الردة اعادنا الله واحببنا وجميع المسلمين منها (وهي أخش انواع
الكفر) لان المرتد لا يقر بالجزية ولا يؤمن ولا تحل ذبيحته ولا مناحته (ومعناها لغة الرجوع
عن الشيء الى غيره) وقد تطلق الردة على الامتناع من اداء الحق كما نفي الزكاة في زمن أبي بكر
الصديق (وشرعا قطع) من يصح طلاقه بان يكون مكلفا مختارا استمرار (الاسلام) ويحصل
قطعه (بنية كفر) ولو في المستقبل كأن نوى ان يكفر في عام قابل فيكفر في الحال (أو قول كفر)
كأن يقول الله ثالث ثلاثة أو يقول انا الله ما لم يسبق اليه لسانه (أو فعل كفر) ما لم يكن فعله خوفا
من الكفار (كسجود لصنم) أو لشمس أو قمر (سواء كان) أي ذلك القطع بالقول (على جهة الاستهزاء
أو العناد) كأن يقول الله ثالث ثلاثة عناد المن يخاصمه مع اعتقاده ان الله واحد فيكفر بذلك
(أو الاعتقاد) ما لم يكن عن اجتهاد كاعتقاد المعتزلة عدم رؤية الله تعالى في الآخرة (كن اعتقد)
أي كاعتقاده من اعتقد (حدوث الصانع) أي صانع العالم وهو الله تعالى (ومن ارتد) أي رجع
(عن) دين (الاسلام من رجل أو امرأة كن أنكر وجود الله) أو قدمه أو بقاءه (أو كذب رسولا
من رسل الله) أو نياما من انبياء الله (أو حل محرم) معلوما بالضرورة (بالاجماع) أي اجماع الائمة
الاربعة (كالزنا وشرب الخمر) واللواط والظلم كأن قال الزنا حلال أو نخوذ ذلك كقوله لا خرق لك
حلال (أو حرم خللا) معلوما من الدين بالضرورة (بالاجماع كالنكاح والبيع) أو نفي مجماعه
كان نفي ركعة من الصلوات الخمس أو نفي راتبة (استتيب وجوب في الحال في الاصح فيهما) أي في
وجوب الاستتابة وفي كونها في الحال بان يؤمر بالشهادتين فيأتي بهما مع ترتيبهما وموالاتهما
وان كان مقر باحدهما (ومقابل الاصح في الاولى انه يسن الاستتابة) في الحال (و) مقابل
الاصح (في) المسئلة (الثانية انه يجهل) في الاستتابة (ثلاثا أي الى ثلاثة أيام) وكل يوم تعرض عليه
وأول يوم من الثلاث يهدد ويخوف بالضرب الخفيف وثاني يوم بالنقل والثالث بالقتل (فان
تاب بعوده الى الاسلام) ورجوعه عن اعتقاده ارتد بسببه (بان يقر بالشهادتين على الترتيب)
والولاء (بان يؤمن بالله أولا ثم برسوله) صح اسلامه وترك ولو تكرره منه ذلك لكن يعززان تكررت الردة
منه (فان عكس لم يصح) اسلامه (كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء
والا أي وان لم يتب المرتد) بان امتنع من النطق بالشهادتين بشروطه (قتل) وجوبا (أي قتله
الامام ان كان حرا) أو السيد ان كان رقيقا (بضرب عنقه) بنحو يمف (لا باحراق ونحوه) كتفريق
(فان قتله) أي المرتد (غير الامام عزز) لانه افانت على الامام (وان كان المرتد رقيقا جاز للسيد قتله
في الاصح) لانه ملكه فله فعل ما يتعلق به من تأديب ونحوه (ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره

عنقه لا باحراق ونحوه فان قتله غير الامام عزز وان كان المرتد رقيقا جاز للسيد قتله في الاصح ثم ذكر المصنف حكم الغسل وغيره في

في قوله (ولم يغسل) أي لا يجب غسله كما لا يجب تكفينه لخروجه عن اهلية الوجوب بالردة (ولم يصل عليه) لتحريم الصلاة على الكافر بسائر أنواعه (ولم يدفن في مقابر المسلمين) أي لا يجوز دفنه فيها لخروجه منهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار (وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال)

فصل في حكم تارك الصلاة (وتارك الصلاة المعهودة الصادقة بأحدى الخمس على ضربين) أي نوعين (أحدهما أن يتركها وهو مكاف) بأن يخرجها عن وقتها ولا يصلّي أصلا (غير معتقد لوجوبها) عليه جحدان أنكر وجوبها بعد علمه أو عناد أو هو مخالف الحق وردّه على قائله مع العلم به (الحكمه أي التارك لها) مع كونه غير معتقد لوجوبها (حكم المرتد) أي حكم المرتد المطلق وهو المرتد بغير ذلك لأنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وكفره بمجرد ذلك لا به مع الترك فلوصلّى بأحد الوجوب كان كافرا لأن الجحد تكذيب لله ولرسوله وذلك جار في جحد كل جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة بخلاف من أنكره لقرب عهده بالاسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه (وسبق قريبا بيان حكمه) وهو وجوب استنابته وقتله إن لم يتب وجواز غسله وتكفينه وتحريم الصلاة عليه ودفنه في قبور المسلمين وجواز دفنه في مقابر المشركين (والثاني أن يتركها كسلا) بأن تكون الصلاة ثقيلة عليه أو يجعل تركها هينا سهلا (حتى يخرج وقتها) أي جميع وقتها حتى وقت الجمع فيماله وقت جمع (حال كونه معتقد لوجوبها) عليه (فيستتاب) ندبا قبل القتل فطلب التوبة منامندوب وأما التوبة بنفسها بالصلاة فهو واجب وذلك بأن يؤمر بإداء الصلاة عند ضيق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجهما عن وقتها فإن أصروا خرج ولو صلاة واحدة فقط استوجب القتل على الصحيح وإنما كان استنابة تارك الصلاة كسلامندوبة لأن جريمته لا تنقض تخليده في النار فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء سماحه بخلاف المرتد فإن جريمته تقتضي تخليده في النار (فإن تاب وصلى وهو تفسير للتوبة) خلى سبيله من غير قتل لأن هذا القتل شرع باعشاء على فعل الصلاة فإذا فعلها سقط لحصول المقصود بخلاف سائر الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة كحد الزنا فلا يسقط بالتوبة على الصحيح (والأى وإن لم يتب قتل) بضرب عنقه بالسيف إن لم يبدعذرا من نسيان أو بردا ونحو ذلك حال كون القتل (حدا لا كفرا) أي لا كفره (وكان حكمه) بعد قتله (حكم المسلمين في) وجوب (الدفن في مقابرهم) لأنه منهم (ولا يطمس قبره) بل يرفع بقدر شبر كسائر أصحاب الكبار من المسلمين (وله حكم المسلمين أيضا في) وجوب (الغسل والتكفين والصلاة عليه) وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا يصلّى عليه وإذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى يقضى ولا يذكر

كتاب أحكام الجهاد

أي القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض أحكامه (وكان الأمر) أي الاتيان (به) أي الجهاد لا قامته الدين (في عهد رسول الله) أي في حياته (صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة) من مكة إلى المدينة (فرض كفاية) أما قبلها فكان ممنوعا لأن الذي أمر به أولا هو التبليغ والإنذار والصبر على أذى الكفار تألفا لهم ثم أذن الله بعد الهجرة للمسلمين في القتال إذا ابتدأهم الكفار به ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أمر به على الإطلاق (وأما بعده) أي بعد موته صلى الله عليه وسلم

في قوله (ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف فذكره هنا فقال

فصل (وتارك الصلاة) المعهودة الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو مكاف (غير معتقد لوجوبها) حكمه (أي التارك لها) حكم المرتد وسبق قريبا بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقد لوجوبها فيستتاب) فإن تاب وصلى (وهو تفسير للتوبة) أي وإن لم يتب (قتل حدا) لا كفرا (وكان حكمه حكم المسلمين في الدفن في مقابرهم ولا يطمس قبره وله حكم المسلمين أيضا في الغسل والتكفين والصلاة عليه والله أعلم

كتاب أحكام الجهاد

وكان الأمر به في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده

كفاية سقط الحرج عن
 الباقيين والثاني أن يدخل
 الكفار بلدة من بلاد المسلمين
 أو ينزلوا قريبا منها فالجهاد
 حينئذ فرض عين عليهم فيلزم
 أهل ذلك البلد الدفع للكفار
 بما يمكن منهم (وشرائط وجوب
 الجهاد سبع خصال) أحدها
 (الاسلام) فلا جهاد على كافر
 (و) الثاني (البلوغ) فلا جهاد
 على صبي (و) الثالث (العقل)
 فلا جهاد على مجنون (و)
 الرابع (الحرية) فلا جهاد على
 رقيق ولو أمره سيده ولو
 مبعضا ولا مدبر ولا مكاتب
 (و) الخامس (الذكورية)
 فلا جهاد على امرأة وخنثى
 مشكل (و) السادس (الصحة)
 فلا جهاد على مريض بمرض
 يمنعه عن قتال وركوب الا
 بمشقة شديدة كحمى مطبقة
 (و) السابع (الطاقة على
 القتال) أي فلا جهاد على أقطع
 يدغلا ولا على من عدم أهبة
 القتال كسلاح ومركوب
 ونفقة (ومن أسرم الكفار
 فعلى ضربين ضرب لا تخيير
 فيه للإمام بل (يكون) ذني
 بعض النسخ بدل يكون يصير
 (رقيقا بنفس السبي) أي
 الأخذ (وهم الصبيان
 والنساء) أي صبيان الكفار
 ونسأؤهم ويلحق بما ذكر
 الخنثاء والمجانين

(فلا كفار حالان أحدهما أن يكونوا) أي الكفار (بيلادهم فالجهاد فرض كفاية على المسلمين في
 كل سنة) مرة فإن احتج إلى زيادة زيد بقدر الحاجة (فإذا فعله) أي الجهاد (من فيه كفاية)
 وإن لم يكونوا من أهل فرض الجهاد كالصبيان والمجانين والنساء (سقط الحرج) أي الأثم (عن
 الباقيين) كما هو شأن فرض الكفاية (والثاني أن يدخل الكفار بلدة من بلاد المسلمين) أو من
 بلاد أهل الذمة (أو ينزلوا قريبا منها) أي تلك البلدة بأن يصيروا بينهم وبينها دون مسافة القصر
 (فالجهاد حينئذ فرض عين عليهم فيلزم أهل ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم) ولو بضرب
 بأجار أو نحوها فإن أمكن تأهب لقتال وجب الممكن على كل منهم حتى على فقير وصبي ومدين وعبد
 إلا اذن من الأبوين ورب الدين والسيد وإن لم يمكن تأهب لقتال فن قصد دفع عن نفسه بالممكن
 أن ظن أنه إن أخذ قتل ويستوى في ذلك الحر والعبد والمرأة والأعمى والأعرج والمريض وإن
 ظن أنه لو استسلم لا يقتل وأمنت المرأة فاحشة جاز الاستسلام فإن حصل بعد ذلك خلاف ظنهم
 وجب الدفع عليهم بقدر الامكان لان عدم الدفع حينئذ ذل ديني ولان من أكره على الزنا لا يحل له
 المطاوعة لدفع القتل وإن جوز الاستسلام فله استسلام ودفع عن نفسه إن ظن أنه إن
 امتنع من الاستسلام قتل لان تركه الاستسلام حينئذ يجعل القتل وأمنت المرأة فاحشة
 أن أخذت والاتعين الجهاد (وشرائط وجوب الجهاد) الذي على سبيل الكفاية بأن يكون الكفار
 بيلادهم (سبع خصال) أحدها الاسلام فلا جهاد على كافر (ولو ذميا لانه يبذل الجزية لنذب عنه
 لا ليدب عنا) (والثاني البلوغ فلا جهاد على صبي) لان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابن عمر يوم أحد
 وكان اذ ذاك ابن أربع عشرة سنة وأجاز يوم الخندق وكان اذ ذاك ابن خمس عشرة سنة (والثالث
 العقل) ولو كان سكران متعديا (فلا جهاد على مجنون) لعدم تكليفه كالصبي (و) الرابع الحرية فلا
 جهاد على رقيق ولو أمره سيده ولو مبعضا (وإن قل الرق فيه) ولا مدبر ولا مكاتب (فلا يجب عليه
 بأمره لانه ليس من الاستخدام المستحق للسيد نعم للسيد استصحاب غير المكاتب معه في الجهاد
 للخدمة) (والخامس الذكورية فلا جهاد على امرأة وخنثى مشكل) لضعفهما عن القتال غالبا
 ولقوله صلى الله عليه وسلم لكن أفضل الجهاد حج مبرور وذلك جواب للسيدة عائشة حين سألته
 صلى الله عليه وسلم عن الجهاد (والسادس الصحة) كحمى مطبقة بخلاف المرض الذي لا يتعذر
 وركوب الا بمشقة شديدة بحيث لا تحتمل عادة (كحمى مطبقة) بخلاف المرض الذي لا يتعذر
 به القتال ولا تعظم مشقته كالصداع الخفيف ووجع ضرس وحصى خفيفة ولا على ذي عرج بين
 وإن قدر على الركوب ولا عبرة بيسير لا يمنع المشي (والسابع الطاقة على القتال) بالبدن والمال
 (فلا جهاد على أقطع يد) وأشل يد (مثلا) لان كل منهما لا يتمكن من الضرب (ولا على من عدم
 أهبة القتال كسلاح ومركوب) في سفر قصر (ونفقة) فاضل جميع ذلك عن نفقة من تلزمه نفقته
 وما ذكر معها في الحج وكل عذر منع وجوب الحج منع وجوب الجهاد الا خوف طريق من كفار
 أو لصوص مسلمين فإن الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لبنيائه على مصادمة المخاوف (ومن
 أسرم الكفار فعلى ضربين ضرب لا تخيير فيه للإمام) أو نائبه (بل يكون وفي بعض النسخ بدل
 يكون يصير رقيقا بنفس السبي) أي بمجرد (الأخذ) أي القهر فيكون كسائر أموال الغنيمة (وهم
 الصبيان والنساء) أي صبيان الكفار ونسأؤهم ويلحق بما ذكر الخنثاء والمجانين (والعبيد ولو مسلمين

وخرج بالكفار نساء المسلمين
 لان الاسر لا يتصور في المسلمين
 (وضرب لا يرق بنفس السبي
 وهم) الكفار الاصليون
 (الرجال البالغون) الاحرار
 العاقلون (والامام مخير فيهم
 بين أربعة أشياء) أحدها
 (القتل) بضرب رقبة لا
 بتحريق وتغريق مثلاً (و)
 الثاني (الاسترقاق) وحكمهم
 بعد الاسترقاق كبقية أموال
 الغنيمة (و) الثالث (المن)
 عليهم بتخيل سبيلهم (و) الرابع
 (الفدية) اما بالمال أو بالرجال
 أي الاسرى من المسلمين ومال
 فدائهم كبقية أموال الغنيمة
 ويجوز أن يفادي مشركاً واحداً
 بمسلم أو أكثر ومشركون بمسلم
 (بفعل) الامام (من ذلك ما
 فيه المصلحة) للمسلمين فان
 خفي عليه الاحتياط بهم حتى
 يظهر له الاحتياط ففعله وخرج
 بقولنا سابقاً الاصليون الكفار
 غير الاصليين كالمتردين
 فيطالبهم الامام بالاسلام فان
 امتنعوا قتلهم (ومن أسلم) من
 الكفار (قبل الاسر) أي اسم
 الامام له (أحرز ماله ودمه
 وصغار أولاده) عن السبي
 وحكم بسلامتهم تبعاله بخلاف
 البالغين من أولاده فلا
 يعصمهم اسلام أبيهم واسلام
 الجد يعصم أيضاً الولد الصغير
 واسلام الكافر لا يعصم
 زوجته عن استرقاقها ولو
 كانت حاملاً فان استقرت

بان أسلموا وهم في أيدي الكفار (وخرج بالكفار نساء المسلمين) فلا يرقون بالاسر (لان الاسر
 لا يتصور في) ما يتعلق (بالمسلمين) كزوجاتهم وعتقاتهم فلا تنسب زوجة المسلم ولا عتيقه حتى عتيق
 من اسلم لا يسبي بخلاف زوجته فانها تنسب واما عتيق الذمي فيسبي كزوجته الحادثة بعد عقد الذمة
 له بخلاف زوجته الموجودة حين عقد الذمة له (وضرب لا يرق بنفس السبي) وانما يرق باختيار
 الامام او نائبه (وهم الكفار الاصليون الرجال البالغون الاحرار العاقلون والامام) او امير الجيش
 بان لم يكن الامام غازي بان ارسل جيشاً وأمر عليهم أميراً (مخيراً فيهم) بفعل الاحتياط للسلام والمسلمين
 كلهم والاسترقاق والفداء بالاجتهاد (بين أربعة أشياء) أحدها القتل بضرب رقبة) بنحو سيف
 (لا بتحريق وتغريق مثلاً) أي ولا بغير ذلك من انواع القتل بالهبة وانما يفعل ذلك اذا كان فيه
 اجساد شوك الكفار واعزاز المسلمين واطهار قوتهم ويمتنع القتل في المبعوضين فيختار الامام فيهم
 بين ثلاثة أشياء (والثاني الاسترقاق) أي ضرب الرق ولو لوثنى او عربي او بعض شخص اذا رآه
 مصلحة ولا يسرى الرق الى باقيه فيكون مبعوضاً لكن قال البغوي لو ضرب الرق على البعض رق
 الكل وعلى هذا القول يقال لنا صورة يسرى فيها الرق كما يسرى العتق (وحكمهم بعد الاسترقاق
 كبقية أموال الغنيمة) فيكون الخمس لاهله والباقي للغنائم (والثالث المن) أي الانعام عليهم
 بتخيل سبيلهم) ويفعل ذلك اذا كان فيه اظهارة عز المسلمين (والرابع الفدية اما بالمال) أي بأخذه منهم
 سواء كان من مالهم او من مالنا الذي في أيديهم ولا يجوز رد اسلحتهم التي تحت ايدينا اليهم بمال
 يبذلونه لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم ويجوز ردها باسرا ناعلى الوجه (او بالرجال أي) برد (الاسرى
 من المسلمين) ومثلهم النساء واهل ذمة (ومال فدائهم كبقية أموال الغنيمة) في التقسيم (ويجوز ان
 يفادي مشركاً واحداً بمسلم) واحد (او أكثر ومشركون بمسلم) واحداً او أكثر ويذمي كذلك (بفعل
 الامام) او امير الجيش (من ذلك) أي الخيارات في تلك الاربعة عند استواء الخصال (ما فيه المصلحة
 للمسلمين) والاسلام (فان خفي عليه) أي الامام او امير الجيش (الاحتياط بهم حتى يظهر له الاحتياط
 فيفعله) لان الاحتياط راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي فيؤخر الى ظهور الصواب (وخرج بقولنا
 سابقاً الاصليون الكفار غير الاصليين) بان طرأ كفرهم بعد اسلامهم (كالمتردين فيطالبهم الامام
 او امير الجيش) بالاسلام فان امتنعوا (من الاسلام) قتلهم (فلا يتقبل منهم الا الاسلام) (ومن اسلم)
 أو بذل الجزية (من الكفار) رجالاً كانوا وغيرهم في دار حرب او دار اسلام (قبل الاسر أي) أسر
 الامام) او امير الجيش (له) أي لمن دخل في الاسلام ولمن التزم الجزية (أحرز) أي عصم بسلامته
 وبعقد الجزية (ماله) من غنمه (ودمه) من سفكه (وصغار أولاده) الاحرار وأولاده المجانين
 (عن السبي) أي الرقبة (وحكم بسلامتهم تبعاله) أي لمن اسلم من الاب (بخلاف البالغين) العقلاء
 (من أولاده فلا يعصمهم اسلام أبيهم) لانهم لا يتبعونه في الاسلام فيختار الامام فيهم كغيرهم من
 المستقلين (و) الجد كالأب في الاصح فالاسلام الجد يعصم أيضاً الولد الصغير) أي الذي هو ولد الولد
 ولو كان الاب الكافر حياً وولداه المجنون كالصغير ولو طرأ الجنون بعد البلوغ لتبعيتهما للجد في
 الدين (واسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها) على المذهب لاستقلالها بالاسلام بخلافها
 في الجزية فانها لا تستقل ببذل الجزية (ولو كانت) أي الزوجة (حاملاً) من زوجها ويعصم الحمل
 لتبعيته له في الاسلام وان كان لا يعصم الزوجة في هذه الصورة (فان استقرت) بنفس السبي

(انقطع نكاحه في الحال) أي في حال السبي قبل دخوله بها وبعده لا ممتناع أمساك الأمة الكافرة في نكاح المسلم لأنه لما زال ملكها عن نفسها فنكاح أولي وأما من أسلم من الكفار بعد الأسر فيعصم دمه من السفك فيحرم قتله ويبقى الخيار في الباقي من خصال التخيير السابقة هذا إن كان إسلامه قبل اختياره الإمام فيه خصلة غير القتل تعبدت وأما ولاده فإن أسروا قبل إسلام أبيهم رقوا وإن لم يرقوا عصبهم وأما ماله وزوجته فلا يعصم ما وذلك لخبر الصحبين أمرت أن تقتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله إلى أن قال فإذا قالوها عصموا دنيهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقوله وأموالهم محمول على ما إذا نطقوا بالشهادتين قبل الأسر بدليل قوله إلا بحقها ومن حقها أن ماله المقدور عليه بعد الأسر غنمة فيمتنع القتل فقط ويبقى الخيار في الباقي لأن المخير فيه بين أشياء إذا سقط بعضها تعذر له لا يسقط الخيار في الباقي كالجزع عن العتق في كفارة اليمين (ويحكم للصبي) ذكرنا كان أو أنثى أو خنثى (بالإسلام) ظاهرا وباطنا في تبعية أحد أصوله وإن بعد وفي تبعية السابي خفيئذ لو وصف الكافر بعد البلوغ صار مرتدا وظاهرا فقط في تبعية الدار خفيئذ لو وصف الكافر بعد البلوغ تبين أنه كافر أصلي (عند وجود) واحد من (ثلاثة أسباب أحدها أن يسلم أحد أبويه) أي أحد أصوله وإن بعد وكان الأقرب حيا (فيحكم بإسلامه) أي الصبي (تبعاهما) أي لا أحد أبويه وإن علا بحيث يعرف النسب إلى ذلك الجد الأعلى (وأما من بلغ مجنوننا أو بلغ عاقلنا ثم جن فكالصبي) ومثل الصبي الحل أيضا في إسلامه بإسلام أحد أصوله بأن تحمل به أمه حاله كفرها أو كفر سائر أصوله ثم يسلم أحد من أصوله قبل انفصاله أو بعده قبل تمييزه أو بعده وقبل بلوغه وأما لو كان أحد أصوله مسلما وقت علوقه فقد انقضى مسما بالاجماع ولا يضري طروردته واحد من أصوله بعد ذلك (والسبب الثاني مذكور في قوله أو يسببه) أي الصبي أو المجنون (مسلم) ولو غير مكف (حال كون الصبي منفردا عن أبويه) أي عن أحد أصوله بحيث لا يكون معه أحد أصوله في جيش واحد وغممة واحدة (فإن سبي الصبي مع أحد أبويه) وإن علا (فلا يتبع الصبي السابي له) بل يتبع أحد أصوله لأن تبعية الأصل أقوى من تبعية السابي ولا يضر موت الأصل بعد ذلك لأن التبعية انما تثبت في ابتداء السبي (ومعنى كونه) أي الصبي (مع أحد أبويه أن يكونا) أي الصبي وأحد أبويه (في جيش واحد وغممة واحدة) وإن اختلف سابيها لم يكن سبيهما معا أو تقدم سبي الأصل فإن تقدم سبي الولد فهو على دين السابي المسلم وسبي أصله بعد لا يغيره ثابت له من الإسلام (لأن) المراد بكون الصبي مع أحد أصوله هو أن (ماله كله ما يكون واحدا) كما قد ينوهم (ولو سباه ذمي) أو مؤمن أو معاهد (وحمله) السابي (إلى دار الإسلام لم يحكم بإسلامه في الأصح) تبع الدار لأن تبعية الدار انما تؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه وهذا معلوم أنه منسوب لكافر (بل هو على دين السابي له) فإن كان يهوديا فهو يهودي وإن كان نصرانيا فهو نصراني وإن خالف دين أبويه نعم لو أسلم أحد أبويه بعد سبي الذمي له وقبل بلوغه حكم بإسلامه ولو سباه مسلم لم وذمي حكم بإسلامه تغليباً لحكم الإسلام ولأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه (والسبب الثالث مذكور في قوله أو يوجد أي الصبي لقيطاً في دار الإسلام) بأن يسكنها المسلمون (وإن كان فيها أهل ذمة) أو فتحها المسلمون وأقروها في يد الكفار أو كانوا يسكنونها ثم جلاهم الكفار (فإنه) أي اللقيط (يكون مسلماً) ظاهراً تبعاً للدار لا باطنياً فلو

انقطع نكاحه في الحال
(ويحكم للصبي بالإسلام عند وجود ثلاثة أسباب) أحدها
(أن يسلم أحد أبويه) فيحكم
بإسلامه تبعاً لهما وأما من بلغ
مجنوناً أو بلغ عاقلان ثم جن
فكالصبي والسبب الثاني
مذكور في قوله (أو يسببه
مسلم) حال كون الصبي
(منفرداً عن أبويه) فإن سبي
الصبي مع أحد أبويه فلا يتبع
الصبي السابي له ومعنى كونه
مع أحد أبويه أن يكونا في
جيش واحد وغممة واحدة
لأن مالهما يكون واحداً
ولو سباه ذمي وحمله إلى دار
الإسلام لم يحكم بإسلامه في
الأصح بل هو على دين السابي
له والسبب الثالث مذكور
في قوله (أو يوجد) أي الصبي
(لقيطاً في دار الإسلام) وإن
كان فيها أهل ذمة فإنه يكون
مسلياً

شابه الكفر بعد بلوغه تبين انه كافر اصلي لا مرتد (وكذا لو وجد) اى الصبي (فى دار كفار وفيها مسلم) يمكن كونه منه ولو اسير امتنشر او تاجر الا ما رادار الكفار فان المروءة لا يكفى ولو استلحقه الكافر بيته أو وجد اللقيط يجعل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر

فصل (فى أحكام السلب وقسم الغنيمة) فهذا الفصل معقود لشئئين (ومن قتل) اى من صير شخصاً من الحربين يؤل أمره الى كونه (قتيلاً أعطى) اى القاتل (سلبه) اى القاتل سواء كان القاتل حراً أم لا ذكر أم لا بالغاً أم لا فارساً أم لا سواء أحضر القتال باذن الامام أم لا ولو أعرض عن السلب لان حقه لم يسقط منه والسلب (بفتح اللام) والسلب وانما أعطاه له الامام أو أمير الجيش (بشرط كون القاتل مسلماً) لا ذمياً (ذكر كذا كان أو أثنى) عاقلاً كان أم لا (حراً أو عبداً) لمسلم (شرطه الامام له أولاً) فلا يتوقف استحقاقه له على شرط الامام نعم لا سلب لمخذل وهو من بحث الناس على عدم القتال ولا المرجف وهو المخوف لهم ولا الخائن فى الغنيمة وغيرها ولا المرتد (والسلب ثياب القاتل) من الحربين (التي عليه) وكذا الثياب التي خلعهما وقاتل عرباً نافعاً بحر أو نحوه (والخف والران وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط) أى دون القدم (وآلة الحرب) كدرع ورمح وسيف لكن لو تعددت من نوع كسيفين اختار واحداً فقط (والمركوب الذى قاتل عليه أو) لم يقاتل عليه بل (أمسكه بعنانه) بكسر العين أى لجامه أو أمسكه غلامه مثلاً (وآلة المركوب وهى) (السرج والجام ومقود الدابة) فان ذلك حليلة المركوب (والسوار) كأن كان المقتول امرأة من الحربين بان كانت تقاتل (والطوق) وهو ما يحيط بالعنق (والمنطقة وهى التى يشدها الوسط) من جلد مدبوغ (والخاتم) لان هذه الاربعة حلى انقتيل (والنفقة التى معه) ولو بهميانها (والجنيبة) وهى الفرس (التي) لا تركب بل (تقاد معه) واما الحقيبة وهى وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على عجز الدابة فليست من السلب فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم والامتنعة الا اذا كان فيها سلاح يحتاج اليه للقتال فيستحقه القاتل دون ما لا يحتاج اليه (وانما) شرط أخذ السلب ثلاثة ان يكون القاتل مسلماً وان يكون المقتول غير منتهى عن قتله فلو قتل امرأة أو صبياً لم يقاتل فلا سلب له فان قاتلاً استحق سلبه ما وان ارتكب القاتل غرراً (فيستحق القاتل سلب الكافر اذا غر) اى ارتكب مخاطرة (بنفسه حال الحرب فى قتله) كالدخول فى صف الكفار والبروز لهم (بحيث يكفى) اى يحمى (بركوب هذا الغرر) اى الامر الخطر (شر ذلك الكافر فلو قتله) اى الكافر (وهو أسير أو نائم) اورماه من حصن او من صف المسلمين (او قتله بعد ان هزم الكفار فلا سلب له) لانه لم يغرب نفسه ولا يستحق السلب الا ان غر بنفسه (وكتابه شر الكافر أن يزيل امتناعه) اى قوته عن المسلمين (كأن يفتأ عيفيه) اى يزيل ضوء عيفيه او يفتأ عيئنا واحدة وهو بعين واحدة فصار أعمى بخلاف ما لو فتأ عيئاً واحدة مع بقاء الاخرى (او يقطع يديه او رجليه) او يقطع يداً او رجليه كذا الواسر اما لوضع شخص يداً والاخر رجلاً بعده فالسلب للثانى لانه هو الذى أزال منعه بخلاف ما لو قطعاهما معاً وأسراه فانهما يشتركان فى السلب (والغنيمة لغة) النفل (مأخوذة من الغنم وهو الرمح) وهى أفضل المكاسب ثم بعدها الزراعة ثم بعدها الصناعة ثم بعدها التجارة (وشرعاً المال) والاختصاص (الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب) مما هو لهم (اما) بقتال (من المسلمين) (و) اما (ايحاف خيل اوبل) او بقتال او

وكذا لو وجد فى دار كفار وفيها مسلم
* (فصل) * فى احكام السلب
وقسم الغنيمة (ومن قتل قتيلاً أعطى سلبه) بفتح اللام بشرط كون القاتل مسلماً كذا كان او اثنى حراً أو عبداً شرطه الامام له أولاً والسلب ثياب القاتل التى عليه والخف والران وهو خف بلا قدم يلبس للساق فقط وآلات الحرب والمركوب الذى قاتل عليه أو أمسكه بعنانه والسرج والجام ومقود الدابة والسوار والطوق والمنطقة وهى التى يشدها الوسط والخاتم والنفقة التى معه والجنيبة التى تقاد معه وانما يستحق القاتل سلب الكافر اذا غر بنفسه حال الحرب فى قتله بحيث يكفى بركوب هذا الغرر شر ذلك الكافر فلو قتله وهو أسير أو نائم او قتله بعد ان هزم الكفار فلا سلب له وكفاية شر الكافر أن يزيل امتناعه كأن يفتأ عيفيه او يقطع يديه او رجليه والغنيمة لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح وشرعاً المال الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب بقتال وايحاف خيل أو اوبل

جبر أو قيل أوسفن أو رجال ولو بعد هربهم عن القتال عند التقاء الصفيين وقبل شهر السلاح وكذا ما صالحونابه أو أهده لئلا عند القتال أو ما أخذنا من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطعة (وخرج) بقولنا مما هو لهم ما أخذ من كفار مما أخذوه من مسلم أو ذمى أو نحوه بغير حق فيجب رده اليه إن عرف والا فهو مال ضائع أمره لبيت المال وخرج (بأهل الحرب المال) أو الاختصاص (الحاصل) للمسلمين (من) تركة (المرتدين فإنه في لا غنمة) وما أخذ من ذمى بجزية فإنه في أيضا وخرج بقتال عشر التجارة فإنه في وخرج بالحاصل للمسلمين ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب بقتال فإنه ليس بغنمة على النص فلا ينزع منهم بل يملكونه فلو غنم مسلم وذمى فالذي يخمس نصيب المسلم فقط (وتقسم الغنمة بعد ذلك أي بعد اخراج السلب منها) أي الغنمة وكذا بعد اخراج المون اللازمة كاجر حقه حفظ ونقل وراع وغير ذلك (على خمسة أخماس) أي متساوية (فيعطى أربعة أخماسها) أي الغنمة (من عقار) مملوك لهم (ومنقول لمن شهد أي حضر الواقعة من الغنائين بغية القتال وان لم يقاتل مع الجيش) لأن المقصود تهيؤ القتال وحضوره هناك لتكثير جيش المسلمين ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولوقبل جمع المال فحقه لوارثه بخلاف من مات في أثناء القتال فإنه لا شيء له (وكذا من حضر لا بنية القتال وقاتل في الاظهر) ككاتب ومحرر ونعال وهو من يخيظ النعال ويقال وهو من يبيع البقول (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) ولوقبل جمع المال أو حضر قبله لا بنية القتال ولم يقاتل كمن لم يحضر أصلا (ويعطى للفارس الحاضر الواقعة) ولو في الاثناء (وهو من أهل القتال) بان استكمل فيه الشروط الأتية (بفرس مهيأ للقتال عليه) وان لم يركبه وان كان مفصوبا (سواء قاتل أم لا) ان حضر بنية القتال (ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهم ماله) للاتباع في ذلك رواه الشيخان (ولا يعطى الافرسان واحد ولو كان معه افراس كثيرة) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الافرسان واحد وكان معه يوم خيبر افراس (ويعطى) للراجل أي المقاتل على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم الا لمن) أي شخص (استكمل فيه خمس شرائط) بل ست شرائط (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) والصحة (فان اختلف شرط من ذلك) أي المذكور من الشروط الستة (رضخ له ولم يسهم له) لأنه ليس من أهل فرض الجهاد (أي لمن اختلف فيه شرط) واحد (اما لكونه صغيرا أو مجنونا أو رقيقا) أي من فيه رق أو زمنا (أو أوثى) أو خنثى (أو ذميا) أو معاهدا أو مؤمنا ان حضر هذا الكافر باذن الامام أو نائبه بلا استئجار ولا اكراه وان حضر بغير الاذن فلا شيء له بل يعزره الامام أو نائبه ان رآه ولا اعتبار لاذن آحاد الرعية وان حضر بالاستئجار فله الاجرة وليس له سواها وان كره على الخروج استحق اجرة مثله لاستهلاك عمله عليه (والرضخ) بالمعنيين (لغة العطاء القليل) ولومن غير الغنمة (وشرعائي دون سهم يعطى للراجل) ولو كان الرضخ للفارس (ويجتهد الامام) أو أمير الجيش (في قدر الرضخ بحسب رأيه) لأنه لم يرد فيه تحديد ويفاوت على قدر نفع الرضخ له (فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا) والفارس على الراجل والمرأة التي تدأوى الجرحى وتسقى العطاش على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنمة فإنه يستوى فيه المقاتل وغيره لأنه منصوص عليه (ومحل الرضخ الاخماس الاربعة في الاظهر) لأنه سهم من الغنمة يستحق بحضور الواقعة الا أنه ناقص عن السهم (و) القول (الثاني

الحاصل من المرتدين فإنه في لا غنمة) وتقسم الغنمة بعد ذلك) أي بعد اخراج السلب منها) على خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها من عقار ومنقول (من شهد) أي حضر (الواقعة) من الغنائين بنية القتال وان لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لا بنية القتال وقاتل في الاظهر ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال (ويعطى للفارس) الحاضر الواقعة وهو من أهل القتال بفرس مهيأ للقتال عليه سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) سهمين لفرسه وسهم ماله ولا يعطى الافرسان واحد ولو كان معه افراس كثيرة (وللراجل) أي المقاتل على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم الا لمن) أي شخص (استكمل فيه خمس شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) فان اختلف شرط من ذلك رضخ له ولم يسهم له أي لمن اختلف فيه الشرط اما لكونه صغيرا أو مجنونا أو رقيقا أو أوثى أو ذميا والرضخ لغة العطاء القليل وشرعائي دون سهم يعطى للراجل ويجتهد الامام في قدر الرضخ بحسب رأيه فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا ومحل الرضخ الاخماس الاربعة في الاظهر والثاني

الباقى بعد الاخماس الاربعة

(على خمسة اسهم سهم) منه
(رسول الله صلى الله عليه
وسلم) وهو الذى كان له فى
حياته (يصرف بعده للمصالح)
المتعلقة بالمسلمين كالقضاة
الحاكمين فى البلاد اما قضاة
العسكر فيرزقون من الاخماس
الاربعة كما قاله الماوردى
وغيره وكسد الثغور وهى
المواضع المخوفة من أطراف
بلاد المسلمين الملاصقة لبلدنا
والمراد سد الثغور بالرجال
وآلات الحرب ويقدم الالهم
من المصالح فالالهم (وسهم
لذوى القربى) أى قربى رسول
الله صلى الله عليه وسلم (وههم
بنو هاشم وبنو المطلب)
يشارك فى ذلك الذكر والانشى
والغنى والفقر ويفضل الذكر
فيعطى مثل حظ الانثيين
(وسهم للبناتى) المسلمين جمع
يتيم وهو صغير لا أب له سواء
كان الصغير ذكرا أو أنثى له جد
أولا قتل أبوه فى الجهاد أولا
ويشترط فقر اليتيم (وسهم
للساكين وسهم لبناء
السبيل) وسبق بيانها
قبيل كتاب الصيام
* (فصل) فى قسم النى على
مستحقه والنى لغة مأخوذ
من فاء اذ ارجع ثم استعمل فى
المال الراجع من الكفار الى
المسلمين وشرعاهو مال حصل
من كفار بلا قتال

محله) أى الرضى (أصل الغنمة) كالسلب والمئون فيخرج الرضى قبل افران الخمس (ويقسم الخمس
الباقى بعد) قسمة (الاخماس الاربعة) ندبا وتجب ان احتج اليها (على خمسة اسهم) فالقسمة على
مقتضى قواعد الحساب من خمسة وعشرين لانها مخرج خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة فى
خمس والافليس ذلك واجب ولا مندوب فيجوز جعل الاربعة التى للغاين من غير تخميس (سهم
منه) أى الخمس الخامس (رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذى كان) أى ذلك السهم (له) صلى
الله عليه وسلم (فى حياته) فكان صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه ويدخر منه لعياله قوت
سنة ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل (يصرف بعده) أى بعد وفاته (صلى الله عليه وسلم للمصالح
المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكمين فى البلاد) وزوجاتهم واولادهم وكارزاق العلماء بعلوم الشرع
كتفسير برو حديث وفقه وازراق الاعنة والمؤذنين ومعلمى القرآن وعمارة المساجد والقناطر
والحصون فيعطى القضاة والعلماء ولومع الغنى وقدر المعطى موكول الى رأى الامام بحسب
المصلحة ويختلف بضيق المال وسعته ويعطى المعلمين والمتعلمين ما يكفهم (اما قضاة العسكر) وأنتمهم
وماذنوهم (فيرزقون من الاخماس الاربعة) لا من خمس الخمس (كما قاله الماوردى وغيره وكسد
الثغور وهى المواضع المخوفة من أطراف بلاد المسلمين) أى من فروج البلدان وسد مواضع
الخوف (الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال) المقاتلة (وآلات الحرب) كالسيوف
والدروع وغير ذلك (ويقدم) وجوبا (الالهم من المصالح) وهو سد الثغور لان فيه حفظا للمسلمين
(فالالهم) ولولم يدفع الامام الى المستحقين حقوقهم من بيت المال يجوز لا حدان يأخذ قدر حصته
(وسهم لذوى القربى) المسلمين (أى قربى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم) آل صلى الله عليه وسلم
(بنو هاشم) ومنهم الاشراف الآن (وبنو المطلب) ومنهم امامنا الشافعى فانه مطلبى (يشتركون فى
ذلك) أى السهم (الذكر والانشى) والانشى (والغنى والفقر ويفضل الذكر) على الانثى (فيعطى مثل
حظ الانثيين) كالارث فى التفضيل لافى الجلب لانه يعطى الجدمع الاب وابن الابن مع الابن
والاخ للاب مع الشقيق والاخ للام مع الجد (وسهم للبناتى) المسلمين جمع يتيم وهو صغير لا أب له
معروف شرعا فيندرج فيه ولد الزنا واللقيط والمنفى بلعان او حلف (سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى)
او خنثى (له جد اول) ومحل اعطائه فيما اذا كان له جدان لم تجب نفقته على جده لفقره والا فلا
يعطى وسواء كان من اولاد المرتزة أم لا (قتل أبوه فى الجهاد أولا ويشترط) فى الاعطاء (فقر اليتيم)
أو مسكنته (وسهم للساكين) والفقراء المسلمين ويجوز للامام ان يجمع للساكين بين سهم من الزكاة
وسهم من الخمس وحققهم من الكفارة فيجتمعون لهم ثلاثة أموال ويصدق مدعى المسكنة او الفقير
بلاينة ولا يمين وان اتهم الا ان ادعى غيالا او تلف مال فلا بد من البينة (وسهم لبناء السبيل)
المسلمين بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض (وسبق بيانها) أى الساكين
وابناء السبيل (قبيل كتاب الصيام)

* (فصل) فى قسم النى على مستحقه والنى لغة الرجوع وهو (مأخوذ من) قولهم
(فاء اذ ارجع) وبابهاع (ثم استعمل) أى النى (فى المال الراجع من الكفار) الحربين
والمرتدين وأهل الذمة (الى المسلمين) فالمراد المال الراجع او المال المردود (وشرعاهو مال)
او اختصاص (حاصل) للمسلمين (من كفار) مذكورين مما هو لهم (بلا قتال) وبغير صورة عقد

(ولا ايجاف) اى اسراع (خيل ولا) سير (ابل) وبغال وحبر وسفن ورجال تفرج بقولنا حاصل للمسلمين ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فانه لا ينزع منهم وبقولنا ما هو لهم مأخذ من مسلم اودى أو نحوه بغير حق فانالم غلظه بل نرده على مالكه ان عرف والا فيحفظ وبقولنا بغير صورة عقد الهدية في غير حالة القتال فانها ملك للمهدى اليه لا غنمية ولا فيء والنبي هو (كالجزية وعشر التجارة) والمراد به ما شرط عليهم اذا دخلوا بلادنا وان كان أكثر من العشر ونكراج ضرب عليهم بان صولحو اعلی ان الارض لهم وكرهه من قتل او مات على الردة او تركه ذمی او نحوه مات بلا وارث او فاضل عن وارث له غير جائز وكذا مال تركوه لخوف منأ أو من غيرنا في غير حالة القتال او لغیر خوف كضرا صابهم (و يقسم مال الفيء) والا اختصاصات (على خمس فرق) فيخمس جميعه خمسة اخماس متساوية (بصرف) وجوبا (خمسه يعنى الفيء على من أى الخمسة الذين يصرف عليهم خمس الغنمة وسبق قريبا بيان الخمسة) فى الكلام على الغنمة وقالت الآية الثلاثة لا يخمس الفيء بل يصرف جميعه لمصالح المسلمين ولا له صلى الله عليه وسلم ويبدأ بهم ندبا عندهم لان خمس الغنمة وجميع الفيء عندهم بوضعان فى بيت المال ويصرف فى مصالح المسلمين (ويعطى أربعة اخماسها) أى الاموال او الخمسة فرق (وفى بعض النسخ اخماسه اى الفيء للمقاتلة) اى المرتزقة والمرصدين سموا بالمرتزقة لانهم طلبوا رزقهم من مال الله تعالى وبالمرصدين لانهم ارصدوا انفسهم للذب عن دين الله تعالى (وهم الاجناد) اى اعوان الله تعالى (الذين عينهم الامام للجهاد واثبت اسماءهم فى دايون المرتزقة) أى دفعتهم وخرج بهم المتطوعون بالجهاد فيعطون من الزكاة لان الفيء عكس المرتزقة وانما يعطى للمقاتلة أربعة اخماس (بعد انصافهم) باربعة شروط (بالاسلام والتكليف والحرية والصحة فيفرق الامام) أو نائبه (عليهم الاخماس الاربعة على قدر حاجاتهم) فلا تجب التسوية بينهم فليس الفيء كالغنمة فى ذلك (فيبحث) اى الامام او نائبه وجوبا (عن حال كل واحد) (من) المرتزقة (المقاتلة وعن) حال (عياله اللازمة نفقتهم) من اولاد وزوجات وريق لحاجة غزوا وخدمة ان اعتادها لارقيق لينة أو لتجارة (و) يبحث عن (ما يكفيهم فيعطيه) اى كل واحد (كفايتهم) اى كفاية نفسه وعياله (من نفقة وكسوة وغير ذلك) من سائر المئون بقدر الحاجة ليتفرغ للجهاد (وبراعى فى الحاجة) حاله من المروءة وضدها (والزمان) كالصيف والشتاء (والمكان) كالجاز وغيره (والرخص والغلاء) وعادة البلد فى المطاعم والملابس ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولدا وحدثت زوجة ومن لا رقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه او لخدمته ان كان ممن يخدم (وأشار المصنف بقوله وفى مصالح المسلمين الى انه يجوز للامام ان يصرف الفاضل عن حاجات المرتزقة فى مصالح المسلمين) وهذا من الاربعة اخماس لان هذا غير خمس الخمس الذى يصرف للمصالح (من اصلاح الحصون) كالقلاع (والثغور) أى فروج البلدان (ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح) ومن المصالح صرف مال المصالح من الفيء لا اولاد العالم بعد موته كفايتهم كما كان يصرف لابيهم فى حياته وقرى بعضهم بين اولاد العالم والمجاهدين العلم مرغوب فيه فلا يحتاج الى تأليف عليه والجهاد مرغوب عنه فبحاجة الى تأليف بان يعطى اولاد المجاهد من الفيء

﴿فصل﴾ (فى أحكام الجزية) المأخوذة من الكفار وهى مغيبة بنزول عيسى عليه السلام

ولا ايجاف خيل ولا ابل
كالجزية وعشر التجارة (ويقسم)
مال الفيء على خمس فرق
يصرف خمسة (يعنى الفيء
(على من) أى الخمسة الذين
(يصرف عليهم خمس الغنمة)
وسبق قريبا بيان الخمسة
(ويعطى أربعة اخماسها)
وفى بعض النسخ اخماسه
اى الفيء (للمقاتلة) وهم
الاجناد الذين عينهم الامام
للجهاد واثبت اسماءهم فى
ديوان المرتزقة بعد انصافهم
بالاسلام والتكليف والحرية
والصحة فيفرق الامام عليهم
الاخماس الاربعة على قدر
حاجاتهم فيبحث عن حال كل
من المقاتلة وعن عياله اللازمة
نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه
كفايتهم من نفقة وكسوة وغير
ذلك وبراعى فى الحاجة الزمان
والمكان والرخص والغلاء
وأشار المصنف بقوله (وفى
مصالح المسلمين) الى انه يجوز
للإمام ان يصرف الفاضل عن
حاجات المرتزقة فى مصالح
المسلمين من اصلاح الحصون
والثغور ومن شراء سلاح
وخيل على الصحيح
* (فصل) * فى أحكام الجزية

وهي لغة اسم لخراج مجعول على أهل الذمة سميت بذلك لانها جرت عن القتل أي كفت عنهم والتزامهم احكامنا وقيل من الجزاء بمعنى القضاء ثم ان القضاء اما بمعنى المداة لانهم يؤدونها اليها او بمعنى الحكم لان الله قضى عليهم بها او بمعنى الاغناء لان فيها اغناء ناعن المحاربة (وشرعا مال يلتزمه كافر) متصف بالشروط الآتية (بعقد مخصوص) وهو المركب من الايجاب والقبول (ويشترط ان يعقدها الامام او نائبه لا على جهة التأقيت فيقول أقررتم بدار الاسلام غير المجاز أو أذنت في اقامتكم بدار الاسلام على أن تبذلوا الجزية وتنقادوا لحكم الاسلام) أي الذين تعتقدون تحريم متعلقه كزنا وسرقة دون غيره كسرب خمر ونكاح مجبوي محارم فيقولون قبلنا ورضينا فاذا فعلوا ما يعتقدون تحريمه يجري عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه رضاهم وأما ما يستحلونه كشرب مسكر فلا يقيم الحد عليهم وان رضوا بحكمنا (ولو قال الكافر لا امام ابتداء أقررني بدار الاسلام) فيقول له الامام أقررتم بها (كفي) ولا يحتاج الى قبول ويجب على الامام الاجابة اذا طلب الكافر عقد الجزية وأمن غائلتهم ومكيدتهم (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته الجزية أو تقطع جنونه كثيرا كيوم يجن فيه ويوم يفيق فيه لزمته الجزية أيضا (كيوم يجن فيه ويوم يفيق فيه لفتت أيام الافاقة فان بلغت سنة وجبت جزيتها) لسكاه سنة بدارنا وهو كامل (والثالث الحرية فلا جزية على رقيق) اجساعا (ولا على سيده أيضا) عن رقيقه ولا تعقده وان عقدت له لم تجب عليه وان عتق بعد ذلك (والمكاتب والمدير والمبعض كالرقيق) فلا جزية على متخض الرق اجساعا ولا على المبعض على المذهب (والرابع الذكورية) يقينا (فلا جزية على امرأة) ولا يصح عقدها معها وحكي ابن المنذر في ذلك الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى امرأه الا جنساد أن لا تأخذوا الجزية من الفساة والصبيان ولا من خنثى اه (و) لا جزية على (خنثى) لاحتمال كونه انثى (فان بان ذكوره) وقد عقدت له الجزية بان وقع العقد على الاوصاف كأن يقول على الغني كذا وعلى المتوسط كذا (أخذت منه الجزية للسنين الماضية) عملا بما في نفس الامر (كما يحثه النووي في زيادة الروضة وجرم به) أي بذلك الاخذ (في شرح المذهب) بخلاف ما لو دخل حربي دارنا وبقي مدة ثم اطلقنا عليه لا تأخذ منه شيئا لما مضى لعدم عقد الجزية له والخنثى كذلك اذا بان ذكوره ولم تعقده الجزية ولو طلب الخنثى والاني عقد الذمة له ما بالجزية أعلمها ما الامام بأنه لا جزية عليه ما فان رغبنا في بذلها فهي هبة شاملة للهدية فلا تلزم الا بالقبض ولا تحتاج لقبول ولا تؤخذ الجزية من غير المتضام

وهي لغة اسم لخراج مجعول على أهل الذمة سميت بذلك لانها جرت عن القتل أي كفت عنهم والتزامهم احكامنا وقيل من الجزاء بمعنى القضاء ثم ان القضاء اما بمعنى المداة لانهم يؤدونها اليها او بمعنى الحكم لان الله قضى عليهم بها او بمعنى الاغناء لان فيها اغناء ناعن المحاربة (وشرعا مال يلتزمه كافر) متصف بالشروط الآتية (بعقد مخصوص) وهو المركب من الايجاب والقبول (ويشترط ان يعقدها الامام او نائبه لا على جهة التأقيت فيقول أقررتم بدار الاسلام غير المجاز أو أذنت في اقامتكم بدار الاسلام على أن تبذلوا الجزية وتنقادوا لحكم الاسلام) أي الذين تعتقدون تحريم متعلقه كزنا وسرقة دون غيره كسرب خمر ونكاح مجبوي محارم فيقولون قبلنا ورضينا فاذا فعلوا ما يعتقدون تحريمه يجري عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه رضاهم وأما ما يستحلونه كشرب مسكر فلا يقيم الحد عليهم وان رضوا بحكمنا (ولو قال الكافر لا امام ابتداء أقررني بدار الاسلام) فيقول له الامام أقررتم بها (كفي) ولا يحتاج الى قبول ويجب على الامام الاجابة اذا طلب الكافر عقد الجزية وأمن غائلتهم ومكيدتهم (وشرائط وجوب الجزية خمس خصال) أحدها (البلوغ) فلا جزية على صبي (و) الثاني (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنونه فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته الجزية أو تقطع جنونه كثيرا كيوم يجن فيه ويوم يفيق فيه لزمته الجزية أيضا (كيوم يجن فيه ويوم يفيق فيه لفتت أيام الافاقة فان بلغت سنة وجبت جزيتها) لسكاه سنة بدارنا وهو كامل (والثالث الحرية فلا جزية على رقيق) اجساعا (ولا على سيده أيضا) عن رقيقه ولا تعقده وان عقدت له لم تجب عليه وان عتق بعد ذلك (والمكاتب والمدير والمبعض كالرقيق) فلا جزية على متخض الرق اجساعا ولا على المبعض على المذهب (والرابع الذكورية) يقينا (فلا جزية على امرأة) ولا يصح عقدها معها وحكي ابن المنذر في ذلك الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى امرأه الا جنساد أن لا تأخذوا الجزية من الفساة والصبيان ولا من خنثى اه (و) لا جزية على (خنثى) لاحتمال كونه انثى (فان بان ذكوره) وقد عقدت له الجزية بان وقع العقد على الاوصاف كأن يقول على الغني كذا وعلى المتوسط كذا (أخذت منه الجزية للسنين الماضية) عملا بما في نفس الامر (كما يحثه النووي في زيادة الروضة وجرم به) أي بذلك الاخذ (في شرح المذهب) بخلاف ما لو دخل حربي دارنا وبقي مدة ثم اطلقنا عليه لا تأخذ منه شيئا لما مضى لعدم عقد الجزية له والخنثى كذلك اذا بان ذكوره ولم تعقده الجزية ولو طلب الخنثى والاني عقد الذمة له ما بالجزية أعلمها ما الامام بأنه لا جزية عليه ما فان رغبنا في بذلها فهي هبة شاملة للهدية فلا تلزم الا بالقبض ولا تحتاج لقبول ولا تؤخذ الجزية من غير المتضام

وان عقدت له وان كان دفعها في زمن الخنوة لا يعتمد بذلك لانه انما دفعها على صورة الهبة
 (والخامس أن يكون الذي تعقد له الجزية من أهل الكتاب كاليهودي والنصراني) من العرب
 والعجم الذين لم يعلم دخول أول آبائهم في ذلك الدين بعد نسخه أي أول جدي نسبون اليه بأن علم
 دخولهم فيه قبل نسخه أو شك في ذلك هذا ان كان اسراييليا أو ما غيره فيشترط دخوله فيه قبل
 النسخ فيضرب الشك والفرق بينهما ان الاسرائيلي اشرف من غيره (أو بمن له شبهة كتاب) كالمجوس
 فانه قيل انه أرسل اليهم نبي يقال له زرادشت بضم الدال المهملة فشين سا كنة معجزة وكان له كتاب
 فلما بدلوه رفع ومعنى كونهم لهم شبهة كتاب انهم يزعمون ان لهم كتابا باقيا وليس كذلك (وتعقد)
 أي الجزية (أيضا لا ولامن تهود أو تنصر قبل النسخ) ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا المبدل
 منه فتعقد له تغليبا لحقن الدم (أو) لا ولامن (شككنا في وقته) أي في وقت تهوده أو تنصره أي
 لم يعلم هل كان دخوله في ذلك الدين قبل النسخ أو بعده فتعقد الجزية له تغليبا لحقن الدم كالمجوس
 (وكذا تعقد) أي الجزية (لمن أحد أبويه وثني والآخر كتابي) تغليبا لحقن الدم سواء اختار دين
 الكتابي أو لم يختتر شيئا اما اذا اختار دين الوثني فلا تعقد له (و) تعقد (لزام التمسك بصحف ابراهيم
 المنزلة عليه) وهي عشرة و بصحف شيث وهو ابن آدم لصابه وهي خمسون كتابا و بصحف ادريس
 وهي عشرة و بصحف موسى وهي عشرة قبل التوراة (أو بزبور داود المنزلة عليه) لانه من الكتب
 (وأقل ما يجب في الجزية على كل كافر) سواء كان غنيا أو فقيرا أو متوسطا (دينار في كل حول) عند
 قوتنا والا فيجوز عقدها بأقل من دينار (ولا حذلا كثر الجزية) ويندب للامام المما كسة مع
 الكافر غير الفقير اذا لم يعلم ولم يظن اجابتهم بالا كثر من دينار ولا عدمها فان علم أو ظن اجابتهم
 للعقد بأكثر من دينار وجبت المما كسة وهي طلب زيادة على الدينار (ويؤخذ) الجزية (أي)
 يعقد للكافر بالمما كسة وهي تكون عند العقدان عقد على الأشخاص بان يقول أنت متوسط فلا
 أعقد لك الا بدينارين أو موسرا فلا أعقد لك الا بأربعة دنانير خيث عقد على شيء امتنع أخذ زائد
 عليه وتكون عند الاخذان عقد على الاوصاف كصفة الغني أو المتوسط بأن يقول أنت متوسط
 فأخذ منك دينارين أو موسرا فأخذ منك أربعة دنانير وحيث أخذ (يسن للامام) ونائبه (ان
 يما كس من عقدت له الجزية) عند العقد في قدر ما يعقده بان يقول لا أعقد للمتوسط الا بدينارين
 ولا للموسر الا بأربعة دنانير حتى يأخذ من كل متوسط آخر الحول ولو بقوله ما لم يثبت خلافه دينارين
 فأكثر ومن كل غني كذلك أربعة من الدنانير (وحيث أخذ) أي حين اذا كسهم الامام
 (يؤخذ) من الفقير دينار و (من المتوسط الحال ديناران ومن الموسر أربعة دنانير) وتجوز
 الزيادة عليها لانه لا حذلا كثر الجزية وتطلب مما كسة المتوسط والغني (استحبابا ان لم يكن كل
 منهم مسفها) لانها لا تعقد للسفهاء الا بدينار (فان كان) أي كل من الغني والمتوسط (سفها لم
 يما كس الامام ولي السفهاء) بل يعقد له بدينار فقط احتياط له ومحل ندب المما كسة ان لم يعلم
 أو يظن اجابتهم للامام كثر من دينار والا كان واجبا لانه ان أمكنه ان يعقدا أكثر من دينار مثلام يجز
 ان يعقد بأقل من الامكان المصلحة (والعبرة في التوسط واليسار باخر الحول) ان عقد على
 الاوصاف بأن قال عقدت لكم الجزية على أن المتوسط عليه ديناران والموسر عليه أربعة دنانير
 فان عقد على الأشخاص بأن قال للشخص منهم عقدت لك بدينار لانك متوسط وللشخص

(و) الخامس (أن يكون)
 الذي تعقد له الجزية (من
 أهل الكتاب) كاليهودي
 والنصراني (أو بمن له شبهة
 كتاب) وتعقد أيضا لا ولامن
 من تهود أو تنصر قبل النسخ
 أو شككنا في وقته وكذا تعقد
 لمن أحد أبويه وثني والآخر
 كتابي ولزام التمسك بصحف
 ابراهيم المنزلة عليه او بزبور
 داود المنزلة عليه (وأقل ما
 يجب في الجزية) على كل كافر
 (دينار في كل حول) ولا حذ
 لا كثر الجزية (ويؤخذ) أي
 يسن للامام ان يما كس من
 عقدت له الجزية وحيث
 يؤخذ (من المتوسط) الحال
 (ديناران ومن الموسر أربعة
 دنانير) استحبابا ان لم يكن
 كل منهم مسفها فان كان سفها
 لم يما كس الامام ولي السفهاء
 والعبرة في التوسط واليسار
 باخر الحول

(ويجوز) أي يسن للامام
إذا صالح الكفار في بلدهم
لا في دار الاسلام (أن
يشترط عليهم الضيافة)
لمن يمر بهم من المسلمين
المجاهدين وغيرهم (فضلاً)
أي زائداً (عن مقدار) أقل
(الجزية) وهو دينار كل سنة
ان رضوا بهذه الزيادة
(ويتضمن عقد الجزية) بعد
صحته (أربعة أشياء) أحدها
(أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ
منهم برفق كما قال الجمهور لا
على وجه الاهانة (و) الثاني
(أن تجري عليهم أحكام
الاسلام) فيضمنون ما يتلفونه
على المسلمين من نفس ومال
وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه
كالزنا أقيم عليهم الحد (و)
الثالث (أن لا يذكروا دين
الاسلام الا بخير) (الرابع
(أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على
المسلمين) أي بأن آووا من
يطلع على عورات المسلمين
وينقلها الى دار الحرب ويلزم
المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح
الكف عنهم نفساً ومالاً وان
كانوا في بلدنا أو في بلد مجاور
لنا لم ننادف أهل الحرب عنهم
(ويعرفون بلبس الغيار) أي
بكسر الغين المعجمة وهو تغيير
اللباس بأن يخطب الذي على
ثوبه شياً يخالف لون ثوبه
ويكون ذلك على الكنف

الاخر عقدت لك بأربعة دنانير لانك موسر فالاعتبار بالتوسط واليسار في حال العقد واعلم ان شرط
الضيافة على الكفار المعقود لهم الجزية تعتبره الاحكام الاربعة فان لم يرضوا ولم يطب نفسهم
فهو حينئذ حرام والا فان احتمل أن يوافقوا الامام على شرط الضيافة وان لم يوافقوه كان شرطها
سنة وان علم أن يوافقوه أو ظن وجب شرطها وان علم عدم اجابتهم كان الشرط مباحاً فقول
المصنف (ويجوز) أي لم يمتنع شرط الضيافة فعدم الامتناع صادق بالسنية والوجوبية والاباحية
وينبغي اعتبار قبولهم كقبول الجزية (أي يسن للامام اذا صالح الكفار في بلدهم لا في دار الاسلام
أن يشترط) بنفسه أو بنائيه (عليهم) أي الكفار المعقود لهم الجزية غير الفقير (الضيافة) ثلاثة
أيام فاقول (لمن يمر بهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم) بحيث يسمى مسافراً وليس عاصياً بسفره
وان كان المارغنياً مجاهداً (فضلاً أي زائداً عن مقدار أقل الجزية) لان الضيافة مبنية على الاباحة
والجزية على التملك (وهو) أي مقدار أقل الجزية (دينار كل سنة) ويذكر عدد الضيفان خيلاً
ورجلاً على كل واحد منهم لان ذلك أقطع للنزاع أو على المجموع كأن يقول وتضيفون في كل سنة ألف
مسلم ويذكر منزلهم ويذكر جنس طعام وأدم وقدرهم الكل منا ويذكر علف الدواب ومحل جواز
شرط الضيافة (ان رضوا بهذه الزيادة) التي هي الضيافة فان لم يرضوا لم يشترطها عليهم ولو
صلحوا على ترك الضيافة بمال فهو لاهل النفي لا للطارقين (ويتضمن) أي يستلزم (عقد الجزية
بعد صحته أربعة أشياء) أحدها أن يؤدوا الجزية (أي يعطوها) (وتؤخذ منهم برفق) كسائر
الدون (كما قال الجمهور لا على وجه الاهانة) ويكفي في الصغار المذكور في آية الجزية اجراء
أحكام الاسلام عليهم (والثاني أن تجري عليهم أحكام الاسلام) في غير العبادات من حقوق
الآدميين في المعاملات وغرامة المتلفات (فيضمنون ما يتلفونه على المسلمين من نفس ومال)
وكذلك تضمن ما يتلفه عليهم من نفس ومال لعصمتهم (وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا) والسرقة
(أقيم عليهم الحد) بخلاف ما لا يعتقدون تحريمه كسرب الخمر ونكاح المجوس للمحارم (والثالث
أن لا يذكروا) الله أو رسوله أو القرآن أو نبياً أو (دين الاسلام الا بخير) فان سبوا الله أو رسوله
أو القرآن أو دين الاسلام أو أحد من الانبياء جهرًا بما لا يتدينون به كالطعن في نسبته صلى الله
عليه وسلم أو نسبته الى الزنا فان شرط انتقاض عهدهم بذلك انتقض والا فلا وعزروا بذلك اما
ما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله وانه ثالث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقاً لكنهم يمنعون
من اظهار ذلك بيننا فان أظهره وعزروا (والرابع أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين أي بأن آووا
من يطاع على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب) أو دلوا أهل الحرب على عبورنا أو دعوا
مسلم الكافر أو زنى ذمي بمسلمة ولو بصورة نكاح أو قتل مسلماً أو قذفه ويقام عليه موجب ما فعله
من حد أو تعزير (ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة) أي الجزية (الصحيح الكف عنهم) أي عن أهل
الذمة (نفساً ومالاً) وسائر ما يقرون عليه تكتم وخبر لم يظهر وهم بأن لا يتعرض لهم (وان كانوا
في بلدنا أو في بلد مجاور لنا) وكذا ان كانوا دار حرب فيها مسلم (لم ننادف أهل الحرب) وغيرهم من
مسلم وغيره (عنهم) أي أهل الذمة (ويعرفون) أي يتميزون عن المسلمين (بلبس الغيار بكسر الغين
المعجمة وهو تغيير اللباس بأن يخطب الذي على ثوبه) الظاهر (شياً يخالف) أي لونه (لون ثوبه) ويكون
ذلك أي الشيء الذي يخالف لونه لون ثوبه (على الكنف) أو نحوه من المواضع التي لا يعتاد الخياطة

والاولى باليهودي الاصفر والنصراني ٢٨٦ الازرق وبالمجوسي الاسود والاحمر وقول المصنف يعرفون عزبه النووي أضاف في الروضة

تبعالاصلها الكنه في المنهاج
قال ويؤمر أي الذي ولا
يعرف من كلامه ان الامر
للوجوب او الندب لكن
مقتضى كلام الجمهور الاول
وعطف المصنف على الغبار
قوله (وشد الزنار) وهو بزي
معجة خيط غليظ يشد في الوسط
فوق الثياب ولا يكفي جعله
تحتها (ويمنعون من ركوب
الخيول) النفيسة وغيرها ولا
يمنعون من ركوب الجير ولو
كانت نفيسة ويمنعون من
اسماعهم المسلمين قول الشرك
كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا

* (كتاب) أحكام الصيد
والذبايح) والضحايا والاطعمة *

والصيد مصدر أطلق هنا
على اسم المفعول وهو المصيد
(وما) أي والحيوان البري
المأكول الذي (قدر) بضم
أوله (على ذكاته) أي ذبحه
(فدكاته) تكون (في حلقه)
وهو أعلى العنق (ولبته) أي
بلام مفتوحة وموحدة
مشددة أسفل العنق والذكاة
بذل معجة لغة التطيب ما
فيها من تطيب اكل اللحم
المذبوح وشرعا بطل الحرارة
الغريزية على وجه مخصوص
أما الحيوان المأكول البحري
فيجوز على الصحيح بلا ذبح
(وما) أي والحيوان الذي

عليه وتجعل المرأة خفها ذا لونين كالسود وأحمر (والاولى باليهودي الاصفر والنصراني الازرق) أو
الأكهب ويقال له الرمادي (وبالمجوسي) أما (الاسود) أما (الاحمر) وقول المصنف يعرفون عبر
به) أي يعرفون (النووي أضاف في الروضة تبعالاصلها الكنه في المنهاج قال ويؤمر أي الذي) المكلف
في دار الاسلام (ولا يعرف من كلامه) أي النووي في المنهاج (ان الامر للوجوب أو الندب لكن
مقتضى كلام الجمهور) أي أكثر الفقهاء (الاول) وهو الوجوب (وعطف المصنف على الغبار قوله
وشد الزنار وهو بزي معجمة) مضومة (خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب) للذكور ويستوى
فيه سائر الالوان ويمتنع ابداله بخومنديل أو منطقة (ولا يكفي جعله تحتها) أي الثياب أما المرأة
فتشده تحت الازار لكن مع ظهور بعضه ليحصل به فائدة (ويمنعون) أي الذكور المكافون اذا
كانوا في بلادنا (من ركوب الخيل النفيسة وغيرها ولا يمنعون من ركوب الجير ولو كانت نفيسة)
أما البغال فان كانت نفيسة فيمنعون من ركوبها والا فلا ويلجئون عند درجة المسلمين الى أضيق
الطرق لكن بحيث لا يقعون في وهدة ولا يصدمهم جدار (ويمنعون من اسماعهم المسلمين قول
الشرك كقولهم الله ثالث ثلاثة) أي الله أحد آلهة ثلاثة وكقولهم عزير ابن الله وقولهم المسيح ابن
الله (تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) أي تنزه الله تعالى عن أن يكون له شريك أو ولد تنزهها عظميا

كتاب أحكام الصيد والذبايح والضحايا والاطعمة *

ولما كان الصيد مصدرا في الاصل افرد المصنف وجع الذبايح والضحايا والاطعمة لاختلاف
أنواعها كابل وبقر وغنم وذبحها يكون بالسكين وبالسهم وبالجوارح (والصيد مصدر أطلق هنا)
أي في الترجمة على اسم المفعول (وهو المصيد) لانه المناسب لكلام المصنف واركاب الانذباح أربعة
ذابح وآلة وذبيح وذبح وهو فعل الذابح فلا بد من وجود هذه الاربعة في حصول الذبح (وما أي
والحيوان البري) المأكول الذي قدر بضم أوله (حال اصابته) (على ذكاته أي ذبحه) ونحوه (فدكاته)
أي ذبحه (تكون في حلقه وهو أعلى العنق) وهذا مندوب فيما قصر عنقه كبقر وغنم وخيل
(و) نحره يكون في (لبته أي بلام مفتوحة وموحدة مشددة) وهو (أسفل العنق) وهذا مندوب
فيما طال عنقه كابل واوز لانه أسهل لخروج روحها ويسن نحر الابل فاقعة معقولة اليسار ويسن ذبح
نحو البقر مضجعا لجنبه اليسر لانه أسهل على الذابح في أخذه المسكين باليمين وامساكه الرأس
بالييسار مشدودا قوائمه الثلاثة وترك رجله اليمنى بلا شد لتستريح بتحرير يكمها (والذكاة بذال معجة
لغة التطيب) وسمى الذبح الشرعي بها (لما فيها من تطيب أكل اللحم المذبوح) بسبب خروج
دمه منه بالذبح (وشرعا بطل الحرارة الغريزية) أي الطبيعية في الحيوان (على وجه مخصوص)
وهو قطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه وعقر غير المقدور عليه في أي موضع كان العقر (أما
الحيوان المأكول البحري) وهو ما لا يعيش الا في الماء وان كان على صورة فرس وكلب وخنزير
(فيجوز على الصحيح بلا ذبح) لان عيشه في البرعش مذبح ويكره ذبحه الا سمكة كبيرة يطول
بقاؤها فيسن ذبحها من ذيلها لانه أصغر للدم ما لم يكن على صورة حيوان يذبح والا فتذبح من رقبته
(وما أي والحيوان الذي لم يقدر بضم أوله) ككونه متوحشا كالضبع والظلم وكالواقع في بئر (على
ذكاته كشاة انسية توحشت أو بعير ذهاب شارد اذا ذكاته عقره بشخ العين عقر من هقا للروح)

(لم يقدر) بضم أوله (على ذكاته) كشاة انسية توحشت أو بعير ذهاب شارد (فدكاته عقره) بشخ العين عقر من هقا للروح أي

أى مخرجاله (حيث قدر عليه) أى العقر بسبب الظفر بذلك الحيوان (أى فى أى موضع كان العقر) من بدنه ولو فى غير الحلق واللثة بالاجتماع ويحل بارسال الكلب عليه (وكال الذكاة) يحصل بمجموع هذه الامور الاربعة (وفى بعض النسخ ويستحب فى الذكاة) أى ذكاة الحيوان المقدور عليه (اربعة أشياء أحدها قطع) كل (الحلقوم بضم الحاء المهملة وهو مجرى النفس دخولا وخروجا) أى فى حال دخوله وخروجه (والثانى قطع) كل (المرى بفتح ميم) وبالمذ (وهز آخره ويجوز تسهيله) بقلب الهمزة ياء (وهو مجرى الطعام والشراب) أى محل جريانها (من الحلق الى المعدة والمرى تحت الحلقوم) أى وراه (ويكون قطع ما ذكره دفعة واحدة لافى دفعتين) اذ لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية (فانه يحرم المذبوح حينئذ) أى حين اذ كان قطع ما ذكره فى دفعتين ان لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية مع طول الفصل اما اذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فيحل المذبوح حينئذ ومثل الدفعة الثانية غيرها كالثالثة فالشرط وجود الحياة المستقرة فى ابتداء الوضع آخر مرة ومحل ذلك عند طول الفصل والافلور رفع السكين واعادها فورا وألقاها لكونها كالة واخذ غيرها فورا وسقطت منه واخذ غيرها حالا أو قابها وقطع بها ما بقى حل المذبوح وان لم توجد الحياة المستقرة عند المرة الاخيرة لان جميع المرات عند عدم طول الفصل كالمرة الواحدة ولا تشترط الحياة المستقرة الا فيما اذا تقدم سبب يحال عليه الهلاك كالكل نبات مضر وجرح السبع للشاة وانهدام البناء على البهيمه وجرح الهرة للطير وعلامتها انفجار الدم والحركة العنيفة فيكفى احدهما على المعتمد واما اذ لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط الحياة المستقرة بل تكفى الحياة المستمرة وعلامتها وجود النفس فقط فاذا انتهى الحيوان الى حركة مذبوح بمرض او جوع ثم ذبح حل وان ينقجر الدم ولم يتحرك الحركة العنيفة (ومنى بقى شئ من) احدهذين (الحلقوم والمرى لم يحل المذبوح) لانه يشترط قطع كل الحلقوم وكل المرى ولا يشترط قطع الجلدة التى عليها (والثالث والرابع قطع) كل من (الودجين بو او دال مفتوحين تشنية ووج بفتح الدال وكسرها واما عرقان فى صفحتى العنق محيطان بالحماءوم) من الجانبين وقيل محيطان بالمرى وهما الوريدان من الادمى لان قطعهما السرعة واسهل لخروج الروح فهو من الاحسان فى الذبح ومراد المصنف أن قطع هذه الاربعة مستحب لان قطع كل واحد مستحب على انفراد من غير قطع الباقى اذ قطع الحلقوم والمرى واجب واليه اشار بقوله (والجزئى منها أى الذى يكفى فى الذكاة) من هذه الاربعة المذكورة (شيان قطع) كل (الحلقوم و) كل (المرى فقط) مع وجود الحياة المستقرة اول قطعها دون قطع الودجين لانه مستحب ولا يشترط كون القطع فى دفعة واحدة بل يجوز التعدد بشرط أن يبقى فى المذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع فى آخر مرة (ولا يسن قطع ما وراه الودجين) ولو قطع الرأس كله كفى وان حرم التعذيب او كره وهو المعتمد ولو ذبح الحيوان من قفاه او من صفحة عنقه عصي للعدول عن محل الذبح ولما فيه من التعذيب فان اسرع فى ذلك وقطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة ولو ظنا بقرينة حل لمصادفة الذكاة له وهو حى كما لو قطع يده ثم ذكاه فانه يحل دون اليد والابان لم يبق فيه حياة مستقرة بل وصل الى حركة المذبوح لما انتهى الى قطع المرى فلا يحل لصيرورته ميتة وكذا ادخال السكين فى اذن ثعلب مثالا ليقطع حلقومه ومريته

(حيث قدر عليه) أى
فى أى موضع كان
العقر (وكال الذكاة) وفى
بعض النسخ ويستحب فى
الذكاة (اربعة أشياء) أحدها
(قطع الحلقوم) بضم الحاء
المهملة وهو مجرى النفس
دخولا وخروجا (و) الثانى
قطع (المرى) بفتح ميم وهز
آخره ويجوز تسهيله وهو
مجرى الطعام والشراب من
الحلق الى المعدة والمرى
تحت الحلقوم ويكون قطع
ما ذكره دفعة واحدة لافى
دفعتين فانه يحرم المذبوح
حينئذ ومنى بقى شئ من
الحلقوم والمرى لم يحل
المذبوح (و) الثالث والرابع
قطع (الودجين) بو او دال
مفتوحين تشنية ووج بفتح
الدال وكسرها وهما عرقان
فى صفحتى العنق محيطان
بالحلقوم (والجزئى منها) أى
الذى يكفى فى الذكاة (شيان
قطع الحلقوم والمرى) فقط
ولا يسن قطع ما وراه الودجين

والكلب (ومن جوارح الطير) كصقرو باز في أي موضع كان جرح السباع والطير والجارية مشتقة من الجرح وهو الكسب (وشرائط تعليمها) أي الجوارح (أربعة) أحدها (أن تكون) الجارية معلمة بحيث (إذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها (استرسلت) (و) (الثاني أنها) (إذا زجرت) بضم أوله أي زجرها صاحبها (انزجرت) (و) (الثالث أنها) (إذا قتلت صيد الم تأكل منه شيئا) (الرابع) (أن يتكرر ذلك منها) أي تتكرر الشرائط (الأربعة من الجارية بحيث يظن تأديها ولا يرجع في التكرار لعدد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح) (فان عدمت) (منها) (أحدى الشرائط لم يحل ما أخذته) (الجارية) (الا ان يدرك) (ما أخذته) (الجارية) (حيافيدكي) (فيحل حينئذ ثم ذكر المصنف آله الذبح في قوله) (وتجوز الذكاة بكل ما) أي بكل محدد (بجرح) كحد يد ونحاس (الابالسن والظفر) (وباقى العظام فلا تجوز النذكية بها ثم ذكر المصنف من تصح منه الذكاة وتحل ذكاة كل مسلم بالغ أو مجنون وسكران في الاظهر) (وصبي غير مميز مطبق للذبح بان يكون له قدرة عليه) (ويكره ذكاة أعمى) (لانه قد يخطئ المذبح فتحل ذكاته في المقدور عليه

داخل الجلد لاجل جلده ففيه التفصيل الممار (ويجوز) لمن تحل ذكاته لا لغيره (أي يحل الاصطباد أي كل المصاد بكل جارية معلمة من السباع كالفهد والنمر والكلب) ولو قتلته بثقلها عليه أو صدمته بالبجدار ونحوه فلا يشترط الجرح لكن يشترط ان لا يدرك فيه حياة مستقرة بان يدركه ميتا وفيه حركة مذبوح فان ادرك فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه (ومن جوارح الطير كصقرو باز في أي موضع كان جرح السباع والطير) (وذكر الجرح جرى على الغالب لان الميت يقتل الجارية حلال ولو من غير جرح) (والجارية مشتقة من الجرح وهو الكسب) سميت ذوات الصيد من السباع والطير جارية لانهما كسب الصيد على صاحبها كما سميت اعضاء الانسان بالجوارح لانه يكتسب بها قال الله تعالى احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أي وأحل لكم صيد ما علمتم من التي تكتسب (وشرائط تعليمها أي) تعلم (الجوارح اربعة احدها ان تكون الجارية معلمة) أي قد ظهر فيها اثر التعليم (بحيث اذا ارسلت أي أرسلها صاحبها) وهو من وضع اليد عليها ولو غاصبا (استرسلت) أي هاجت (والثاني انها) أي الجوارح (إذا زجرت بضم أوله أي زجرها صاحبها) في ابتداء الامر وبعده (انزجرت) أي وقفت وهذا شرط خاص بجارية السباع لانها يمكن زجرها بعد ارسالها بخلاف جارية الطير اذا ارسلت فلا مطمع في زجرها فلا يعتبر فيها ذلك على المعتمد عند الرمي (والثالث انها اذا قتلت صيدا) وقد ارسلها اليه صاحبها (لم تأكل منه شيئا) من نحو لحمه قبل قتله أو عقبه ولم تقا تل صاحبها حين اخذته منها ولا عبرة بعلق الدم وتناول الفريث وتنف اريش والشعر لان ذلك لا يقصد للصائد ولا يضر كلاهما استرسلت اليه بنفسها ولا يضر كلاهما منه بعد ما سكن غضبها (والرابع أن يتكرر ذلك) أي هذه الامور الثلاثة السابقة (منها) أي من الجارية فقول الشارح (أي يتكرر الشروط الأربعة من الجارية) خلاف الصواب (بحيث يظن تأديها) أي الجارية (ولا يرجع في التكرار لعدد) مخصوص بثلاث أو خمسين (بل المرجع فيه) أي التكرار (لاهل الخبرة بطباع الجوارح) فاذا قالوا انها صارت معلمة حل صيدها (فان عدمت منها) أي الجارية (أحدى الشرائط) (المعتبرة في التعلم) (لم يحل) (أكل) (ما أخذته) (أي جرحته) (الجارية) وقت فساد التعلم ولا يعطف التحريم على ماضى (الا أن يدرك ما أخذته الجارية حيا) حياة مستقرة (فيدكي) (يقطع حلقومه ومريئه لانه صار مقدورا عليه) (فيحل) أي ما قتله الجارية (حينئذ) أي حين اذ أدركه حيا فذكي (ثم ذكر المصنف آله الذبح في قوله) (وتجوز الذكاة بكل ما) أي بكل محدد (بجرح) كحد يد ونحاس (الابالسن والظفر) (وباقى العظام فلا تجوز النذكية بها) (ثم ذكر المصنف من تصح منه الذكاة وتحل ذكاة كل مسلم بالغ أو مجنون وسكران في الاظهر) (وصبي غير مميز مطبق للذبح بان يكون له قدرة عليه) (ويكره ذكاة أعمى) (لانه قد يخطئ المذبح فتحل ذكاته في المقدور عليه

هذا ان وجد ميتاً وفيه حياة غير مستقرة اللهم (الا أن يوجد حياً) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكى) حينئذ (وما قطع من) حيوان (حتى فهو ميت) (الا الشعر) أى المقطوع من حيوان مأكول وفي بعض النسخ (الشعر) المنتفع بها في المفارش والملابس) وغيرها فصل في أحكام الاطعمة الحلال منها وغيرها (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل ثروة وخصب وطباع سليمة ورفاهية (فهو حلال الا ما) أى حيوان (ورد الشرع بتحريمه) فلا يرجع فيه لاستطابتهم له (وكل حيوان استخبثته العرب) أى عدوه خبيثاً (فهو حرام الا ما ورد الشرع بإباحته) فلا يكون حراماً (ويحرم من السباع ماله ناب) أى سن (قوى يعدو به) على الحيوان كأسد وغر (ويحرم من الطيور ماله مخلب) بكسر الميم وفتح اللام أى ظفر (قوى يخرج به) كصقرو باز وشاهين (ويحل للضطر) وهو من خاف على نفسه الهلاك من عدم الاكل (في الخمصة) موتاً او مرضاً مخوفاً أو زيادة مرض أو انقطاع رفقة ولم يجد ما يأكله حلالاً (ان يأكل من الميتة المحرمة) عليه (ما) أى شيئاً (يسد به رمقه) أى ببقية روحه

فقط والحاصل أن أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة العاقلة المسلمة ثم الصبي المسلم المميز ثم الكتبي ثم المجنون والسكران وفي معناه الصبي غير المميز لكن لا بد أن يكون له نوع تمييز (ولا تحل ذكاة مجوسى ولا وثنى ولا نحوهما ممن لا كتاب له) كعابد الشمس والقمر ولا ذكاة مرتد (وذكاة الجنين) ولو تعدد (حاصلة بذكاة أمه) سواء كانت ذكاته بذبحها أو ارسال سهم أو جراحة إليها لانه لو لم يحل بذكاة أمه لحرم ذبحها مع ظهور الحمل كما لا تقتل الحامل قوداً (فلا يحتاج لذكائه) لان تذكيته أمه كفت (هذا) أى حصول ذكاة الجنين بذكاة أمه (ان وجد ميتاً) بذبح أمه بان سكن عقب ذبحها بلا مهلة ولم يوجد سبب يحال عليه موته فلو اضطرب في بطن أمه بعد ذبحها زماناً طويلاً ثم سكن لم يحل (أوفيه) أى الجنين (حياة غير مستقرة) بان كان عيشه عيش مذبح ولومات في بطنها قبل ذبحها كان ميتة بلا شك لان ذكاة أمه لم تؤثر فيه (اللهم الا أن يوجد) أى الجنين (حياً بحياة مستقرة بعد) تمام (خروجه من بطن أمه) وأمكنه ذكائه (فيذكى) وجوباً (حينئذ) فقول الشارح اللهم استبعاد لكونه يوجد حياً بعد ذبح أمه حياة مستقرة فلو أخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت أمه فمات قبل تمام خروجه حل فلا يجب ذبحه وان صار بخروج رأسه مقدوراً عليه (وما قطع من حيوان حتى فهو ميت) أى فهو كميته طهارة ونجاسة فاقطع من السمك والجراد طاهر وما قطع من نحو الشاة نجس (الا الشعر) أى المقطوع من حيوان مأكول (كالمعز) وفي بعض النسخ (الشعر) أى الساقطة من المأكول وأصوافه وأوباره (المنتفع بها في المفارش والملابس وغيرها) من سائر أنواع الانتفاعات فطاهرة

فصل في أحكام الاطعمة (الحلال منها وغيرها) أى ما يحل أكله منها وما يحرم أكله منها (وكل حيوان استطابته العرب الذين هم أهل ثروة) أى كثرة مال (وخصب) أى غناء (وطباع سليمة ورفاهية) أى سعة (فهو حلال الا ما) أى حيوان (ورد الشرع بتحريمه) كالبعال والحير (فلا يرجع فيه) أى فيما ورد الشرع بتحريمه (لا استطابتهم له) لو فرض انهم عدوه طيباً (وكل حيوان استخبثته العرب أى عدوه خبيثاً) سواء كانوا سكان بلاد أقرى (فهو حرام الا ما ورد الشرع بإباحته) أى يحل (فلا يكون حراماً) ولا يرجع لاستخبثهم له لو فرض انهم استخبثوه فحل الرجوع لاستطابتهم واستخبثهم فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع بتحريم ولا تحليل ولم يرد امر بقتله ولا بعدمه (ويحرم من السباع ماله ناب) أى سن (قوى يعدو به) أى يقهر به (على الحيوان كأسد وغر) (ويخرج بذلك ماله ناب ضعيف لا يعدو به كالضبع فانه يحل أكله وهو من احق الحيوان لانه يتناول حتى يصاد (ويحرم من الطيور ماله مخلب بكسر الميم وفتح اللام أى ظفر قوى يخرج به كصقرو باز وشاهين) وجميع جوارح الطير والحاصل ان كل ما حل قتلته حرم أكله كالخداة والفأرة والذئب والحية ونحو ذلك وكل ما حرم قتلته حرم أكله كالخطاف والهدود والرخة ونحو ذلك (ويحل للضطر) أى يجب عليه (وهو من خاف على نفسه الهلاك من) اجل (عدم الاكل في) حال (الخمصة) موتاً او مرضاً مخوفاً او غير مخوف (او زيادة مرض او انقطاع رفقة) او ضعفاً من مشى أو ركوب (ولم يجد ما يأكله حلالاً) ولولقمة أو وجده ولم يبدله ماله أو كان مضطراً ايضاً (ان يأكل من الميتة المحرمة عليه) قبل اضطرابه (ما) أى شيئاً يسد به رمقه أى ببقية روحه (أى ببقية قوته التى كانت الروح سبيهاً) الا ان كان عاصياً بسفره فلا يباح له أكل الميتة حتى يتوب لان

اباحة الميتة رخصة فلا تنسأ بالمعاصي ولا يجوز الاضطران انتظر محي . حلال على قرب ان يأكل غير ما يسد رمقه لاندفاع الضرورة به مع ترك وجود الحلال بعده (ولنا ميتان حلالان وهما السمك والجراد) ولو يقتل مجوسى ولا اعتبار بفعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البرعش مذبوح ولو على صورة خنزير مثلاً ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره لكبره وتحل سمكه في جوف سمكة ما لم تنفت وتغير ويحل ما طفا على وجه الماء وانتفخ ما لم يضر ويجوز بلعه وقلبه وشبهه حياً ولا ينحس الدهن بما في جوفه من الروث ان كان صغيراً عرفاً وان كان قدر اصبعين لان كان كبيراً وكذا يقال في الجراد (ولنا دمان حلالان وهما الكبد والطحال) بكسر الطاء (وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق ان الحيوان على ثلاثة اقسام احدها ما لا يؤكل فذبيحته وميته سواء والثاني ما يؤكل فلا يحل الا بالذكية الشرعية والثالث ما تحل ميتته كالسمك والجراد ولو صاد هما مجوسى

فصل (في أحكام الاضحية) سميت باسم يشير لاؤل زمان فعلها وهو الضحى (بضم الهمزة في الاشهر) وكسرهما في غيره مع تشديد الياء وتخفيفها والجمع اضحى ويقال أيضاً اضحية بتشديد الياء مع فتح الضاد وكسرهما والجمع ضحايا ويقال أيضاً اضحية بفتح الهمزة وكسرهما والجمع اضحى فاللغات ثمانية (وهي اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وايام التشريق) بلياليها (تقرباً الى الله تعالى) وعن ابن عباس انه يكفي اوراقه الدم ولو من دجاج أو أوز وكان الشيخ محمد الفضالى يأمر الفقير بتقليده ويقاس على الاضحية العقيقة فيجوز ان لم يقدر على ثمن الشاة ان يعق ولده بالديكة على مذهب ابن عباس كما قاله الشيخ محمد الفضالى (والاضحية) أى فعلها (سنة مؤكدة) لمسلم بالغ عاقل حر ولو مبعوضاً (على الكفاية) ان تعدد أهل البيت وهم من اجتمعوا في العيشة والعشرة (فاذا أتى بها) أى الاضحية (واحد من أهل بيت كفى عن جميعهم) في سقوط الطلب لافي حصول الثواب والافهى سنة عين (ولا تجب الاضحية) أى الايمان بها (الا بالنذر) حقيقة أو حكماً فالأول كقوله لله على ان اضحى بهذه الشاة مثلاً والثاني كقوله جعلت هذه اضحية (ويجزئ فيها الجذع من الضأن وهو ماله سنة) كاملة تحديداً (وطعن في) السنة (الثانية) ولو اجذع قبل تمام السنة وبعد ستة أشهر جزأ ويكون تمام السنة كالبلوغ بالسن والاجذاع كالبلوغ بالاحتلام فانه يكفي أسبقهما (والثني من المعز وهو ماله سفتان) كاملتان (وطعن في الثالثة) ولا يكفي الاجذاع هنا (والثني من الابل) وهو (ماله خمس سنين ووطعن في السادسة والثني من البقر) الانسى وهو (ماله سفتان ووطعن في الثالثة) ومنه الجماموس الانسى وخرج بالانسى الوحشى فلا يجزئ في الاضحية وان دخل في اسم البقر والجماموس ولم يوجد من غيرهما وحشى واما النبطاء فيقال لها شياه البر لا غنم الوحش ولا معز الوحش (وتجزئ البدنة عن سبعة اشتركوها في التضحية بها) ومثل التضحية الهدى والعقيقة وغيرها سواء اتفقوا في نوع القرية أم اختلفوا فيه (وتجزئ البقرة عن سبعة كذلك) أى اشتركوها (وتجزئ الشاة) الضأن أو المعز (عن شخص واحد) فقط من حيث حصول التضحية حقيقة فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه واشرك غيره معه في ثوابها جاز ومع

(ولنا ميتتان حلالان) وهما (السمك والجراد) لنا (دمان حلالان) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق ان الحيوان على ثلاثة اقسام احدها ما لا يؤكل فذبيحته وميته سواء والثاني ما يؤكل فلا يحل الا بالذكية الشرعية والثالث ما تحل ميتته كالسمك والجراد

فصل في احكام الاضحية بضم الهمزة في الاشهر وهى اسم لما يذبح من النعم يوم عيد النحر وايام التشريق تقربا الى الله تعالى (والاضحية سنة مؤكدة) على الكفاية فاذا اتى بها واحد من اهل بيت كفى عن جميعهم ولا تجب الاضحية الا بالنذر (ويجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو ماله سنة ووطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو ماله سنتان ووطعن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس سنين ووطعن في السادسة (والثني من البقر) ماله سفتان ووطعن في الثالثة (وتجزئ البدنة عن سبعة) اشتركوها في التضحية بها (و) تجزئ (البقرة عن سبعة) كذلك (و) تجزئ (الشاة عن) شخص (واحد)

ذلك يختص الثواب به وانما يسقط الطاب عنهم (وهي افضل من مشاركته في بغير) أو بقرة
للافراد باراقة الدم (وافضل انواع الاضحية) بالنسبة لكثرة اللحم ومن حيث اظهار شعار
الشريعة (ابل ثم بقرة ثم غنم) وامام من حيث اطيبية اللحم فالضأن افضل من المعز ثم الجواميس
افضل من العراب لطيب لحم العراب ومن حيث كثرة اراقة الدماء وأطيبية اللحم فسبع
شياه افضل من البقرة والبدنة والبقرة ومن حيث الالوان فالبيضاء افضل ثم الصفراء ثم العفراء ثم الحمراء
ثم البلقاء ثم السوداء فان تعارضت الصفات فسمينة سوداء افضل من بيضاء هزيلة وما جمع صفتين
افضل مما فيه صفة واحدة والبيضاء السمينة اذا كانت مع ذكورية افضل مطلقا (وأربع وفي بعض
النسخ وأربعة لا تجزئ في الضحايا أحدها العوراء البين أي الظاهر عورها) بان لم تبصر باحدى
عينها (وان بقيت الحدة في الأصح) والمراد بالعوراء هنا ما على ناظرها يبايض يمنع الضوء فتارة
يكون اليباض كثيرا يمنع الضوء فيضرب وتارة يكون يسيرا لا يمنع الضوء فلا يضر (والثاني العرجاء
البين عرجها) بحيث تختلف هي عن صواحبه عند مشيها الى المرمى فلو كان عرجها يسيرا بحيث
لا تختلف به عن صواحبه في المشي لم يضر (ولو كان حصول العرج لها عند اجتماعها للتضحية بها
بسبب اضطرابها) تحت السكين مثلا (والثالث المريضة البين مرضها) بان يظهر بسببه هزلها
وفساد لحمها (ولا يضر يسير هذه الامور) أي الثلاثة (والرابع العجفاء وهي التي ذهب نخها) بضم
الميم (أي ذهب دماغها) أي دهن دماغها (من) أجل شدة (الهزال الحاصل لها) أي للعجفاء وعلم
من هذا عدم اجزاء المخونة وهي التي تدور في المرمى ولا ترعى الا قليلا فتزل ومحل عدم اجزاء
التضحية بهذه الاربعة ما لم يلزمها منصفة لها فان التزمها كذلك كقوله لله على "أن أضحي بهذه
وكانت عرجاء مثلا أو جعلت هذه أضحية وكانت مريضة مثلا أو لله على "أن أضحي بعجفاء أو بحامل
فتجزئ التضحية في ذلك كله ولو كانت معيبة والعبرة بالسلامة وعدمها عند الذبح ما لم يتقدمه
الاجاب والافلا بد من السلامة فاذا قال الله على "أضحية ثبتت في ذمته سليمة ثم ان عين سليمان الذي
في الذمة واستمر الى الذبح فذاك وان عين سليمان تعيب قبل الذبح ابدله بسليم وجوبا (وتجزئ
الخصي أي المقطوع الخصيتين) أي البيضتين لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين موجوين رواه
الامام أحمد وأبو داود وغيرهما ولجبر ما قطع من الخصي زيادة لحمه وطيبا وكثرة وأيضا الخصية المفقودة
منه غير مقصودة بالاكل (وتجزئ) (المكسورة القرن ان لم يؤثر) أي الكسر (في اللحم) وان دعي
بالكسر لان القرن لا يتعلق به غرض فان أثر الكسر فيه ضرر لان العيب هنا كل ما نقص اللحم
أو غيره مما يؤكل (وتجزئ أيضا فاقدة القرون) أي خلقة (وهي المسماة بالجلماء) لان كل عضو
خلا عن اللحم لا يضر فقد خالقه ولذلك تجزئ فاقدة الاسنان خلقة بخلاف فاقدتها بعد وجودها
للتأثير في اللحم ولا يضر ذهاب بعض الاسنان ان لم يؤثر في الاعتلاف فان أثر فيه ضرر (ولا تجزئ
المقطوعة كل الاذن ولا بعضها) وان كان يسيرا لذهاب جزء مأكول وقال أبو حنيفة ان كان
المقطوع دون الثلث اجزا (ولا المخلوقة بلا اذن) لانها عضو ولا لزم لكل حيوان وبهذا خالف فاقدة
الضرع أو الالية أو الذنب خلقة فانه لا يضر وجوز الامام مالك المقطوعة الاذن ولا يضر شق الاذن
ولا حرقها ان لم يزل بها شيء منها ولا يضر (ولا المقطوعة الذنب ولا بعضه) وان قل ويضر قطع
بعض اللسان (ويدخل وقت الذبح للاضحية) المندوبة والمندورة (من وقت صلاة العبد أي عبد

وهي افضل من مشاركته
في بغير وافضل انواع الاضحية
ابل ثم بقرة ثم غنم (وأربع وفي
بعض النسخ وأربعة لا تجزئ
في الضحايا) أحدها (العوراء
البين) أي الظاهر (عورها)
وان بقيت الحدة في الأصح
(و) الثاني (العرجاء البين
عرجها) ولو كان حصول
العرج لها عند اجتماعها
للتضحية بها بسبب اضطرابها
(و) الثالث (المريضة البين
مرضها) ولا يضر يسير هذه
الامور (و) الرابع (العجفاء)
وهي (التي ذهب نخها) أي
ذهب دماغها (من الهزال)
الحاصل لها (وتجزئ الخصي
أي المقطوع الخصيتين
(و) المكسورة القرن) ان لم يؤثر
في اللحم وتجزئ أيضا فاقدة
القرون وهي المسماة بالجلماء
(ولا تجزئ المقطوعة) كل
(الاذن) ولا بعضها ولا المخلوقة
بلا اذن (و) لا المقطوعة
(الذنب) ولا بعضه (و) يدخل
(وقت الذبح) للاضحية (من
وقت صلاة العبد) أي عبد

خفيتين اه ويستمر وقت الذبح (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الثلاثة المتصلة بعاشر ذي الحجة (ويستحب عند الذبح خمسة أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح باسم الله والامل بسم الله الرحمن الرحيم فالولم بسم حل المذبوح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويكره أن يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة أى بوجهه الذابح مذبجها للقبلة ويتوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أى قبل التسمية أو بعدها ثلاثا كما قال الماوردي (و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أى هذه الاضحية نعمة منك على وتقربت بها إليك فتقبلها (ولا يأكل المضحى شيئا من الاضحية المنذورة) بل يجب عليه التصديق بجميع لحما فلأخرها فتألف لزمه ضمانه (وبأكل من الاضحية المتطوع بها) ثلثا على الجديد واما الثلثان فتقبل بتصديقهما ورجحه النووي في تصحيح التنييه وقيل يهدى ثلثا للمسلمين الاغنياء) ولا يتصرفون في ذلك الا بالاكل فقط (ويتصدق بثلث على الفقراء من لحما) وشرط المهدى اليه والمتصدق عليه ان يكون كل منهما مسلما ولومكاتب (ولم يرجح النووي في الروضة وأصلها شيئا) أى واحدا (من هذين الوجهين) والاصح وجوب تصديق بعض الاضحية وهو ما ينطلق عليه الاسم من اللحم ولا يكفي عنه الجلد ويجوز تعليق الفقراء منها ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره ويكفي التملك لمسكين واحد ولا يجوز التملك للاغنياء ويكون ذلك نيثالا مطبوخا وقبل يجوز للمضحى أكل جميعها ويحصل الثواب باراقة الدم بنية القرية (ولا يبيع أى يحرم على المضحى بيع شي من الاضحية أى من لحما وشعرها وجلدها) أى يحرم عليه ذلك ولا يصح سواء كانت مندورة أو متطوعا بها لكن

النحر وعبارة الروضة وأصلها يدخل وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيتين انتهى) أى كلام الروضة بان يقتصر على الواجب فيها (ويستمر وقت الذبح الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق وهي الثلاثة المتصلة بعاشر ذي الحجة) الذى هو يوم العيد بحيث لو قطع الحلقوم والمريء قبل تمام غروب شمس آخرها صحت أضحيته ولو ذبح بعده لم يقع أضحيته (ويستحب عند ارادة الذبح) مطلقا أضحية كانت أو غيرها ما عدا التكبير والدعاء بالقبول فانها خاصان بالاضحية (خمس أشياء) بل تسعة (أحدها التسمية فيقول الذابح باسم الله والامل بسم الله الرحمن الرحيم فالولم بسم حل المذبوح) مع الكراهة لانه يكره ترك التسمية عمدا (والثاني الصلاة والسلام) على النبي صلى الله عليه وسلم تبركهم ما (ويكره ان يجمع بين اسم الله واسم رسوله) بان يقول باسم الله واسم محمد بالجرف يكره ان أطلق ولا يكره ان قصد التبرك ولا تحرم الذبيحة فمما وان قصد بذلك التشريك حرم وحرمت الذبيحة وقيل تحرم الذبيحة اذا أطلق لا يهامه التشريك ولو قال باسم الله واسم محمد بالرفع لم يحرم ولا يكره (والثالث استقبال القبلة بالذبيحة بوجهه الذابح مذبجها) فقط على الاصح دون وجهها (للقبلة ويتوجه هو) أى الذابح (أيضا) كما توجه مذبجها (والرابع التكبير أى قبل التسمية وبعدها ثلاثا كما قال الماوردي) فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر يزيد بعد الثالثة ولله الحمد ويحصل أصل السنة بجمرة (والخامس الدعاء بالقبول) أى ان يدعو الله تعالى بان يقبل منه (فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل) منى والمعنى (أى) يا الله هذه الاضحية نعمة صادرة (منك على وتقربت بها إليك فتقبلها) منى يا كريم والسادس تحديد الشفرة في غير مقابلة الذبيحة والسابع امرار الشفرة والتحامل عليها في ذهابها وياها والثمان اخضاع نحو الشاة على شقها الايسر وشدقوائها الثلاث غير الرجل اليمنى وعقل الابل أى بدها اليسرى والتاسع احضار الماء لتشرب الذبيحة أولا (ولا يأكل المضحى) ولا من تلزمه نفقته (شيئا من الاضحية المنذورة) حقيقة أو حكما والهدى المنذور ودم الجبران في الحج أى يحرم عليه ذلك فان أكل من ذلك شيئا غرمه (بل يجب عليه) أى المضحى (التصدق بجميع لحما) أى الذبيحة وجلدها وقرنها (فلأخره) أى التصديق (فتلف) أى ذلك اللحم ونحوه (لزمه ضمانه) أى التالف ولا يعذر في التأخير لو عدت الفقراء أو امتنعوا من أخذ لحما لكثرة اللحم في أيام التضحية بل يلزمه الذبح في تلك الايام ثم يدخره لكن اذا أشرف على التلف بالادخار جاز تقديده وادخاره قديدا (وبأكل من الاضحية المتطوع بها ثلثا على الجديد) أى يندب له ذلك (واما الثلثان فتقبل بتصديقهما ورجحه) أى التصديق بالثلثين (النووى في تصحيح التنييه وقيل يهدى ثلثا للمسلمين الاغنياء) ولا يتصرفون في ذلك الا بالاكل فقط (ويتصدق بثلث على الفقراء من لحما) وشرط المهدى اليه والمتصدق عليه ان يكون كل منهما مسلما ولومكاتب (ولم يرجح النووي في الروضة وأصلها شيئا) أى واحدا (من هذين الوجهين) والاصح وجوب تصديق بعض الاضحية وهو ما ينطلق عليه الاسم من اللحم ولا يكفي عنه الجلد ويجوز تعليق الفقراء منها ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره ويكفي التملك لمسكين واحد ولا يجوز التملك للاغنياء ويكون ذلك نيثالا مطبوخا وقبل يجوز للمضحى أكل جميعها ويحصل الثواب باراقة الدم بنية القرية (ولا يبيع أى يحرم على المضحى بيع شي من الاضحية أى من لحما وشعرها وجلدها) أى يحرم عليه ذلك ولا يصح سواء كانت مندورة أو متطوعا بها لكن

يقع المبيع موقعا ان كان المشتري من المستحق للاضحية بان كان فقيرا فيقع صدقة له ويسترد الثمن من البائع (ويحرم ايضا جعله) أى شئ منها (أجرة للجزار) لانه فى معنى البيع (ولو كانت الاضحية تطوعا) فان أعطى للجزار لا على سبيل الأجرة بل على سبيل الصدقة لم يحرم (ويطعم حتما من الاضحية المتطوع بها الفقراء والمساكين) من المسلمين على سبيل التصديق بآسيران لجهانينا لا غيره كالجلد مثلا ويكفى الصرف لواحد منهم ولا يكفي على سبيل الهدية (والافضل التصديق بجمعها) لانه أبعد من حظ النفس (اللقمة) أو لقمتين (أو لقما يتبرك المضحى بأكلها) فيقصده به البركة (فانه يسن له ذلك) خروجاً من خلاف من أوجب الأكل ويسن ان يكون ما يتبرك به من كبد الاضحية للتباعد لانه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد الاضحية الزائدة على الواجبة فانه صلى الله عليه وسلم وان كانت الاضحية واجبة فى حقه صلى الله عليه وسلم كان يذبح أكثر من الواجب وحكمة نذب أكل الكبد التغاؤل بدخول الجنة لانه أول ما يقع به اكرام الله تعالى لاهل الجنة لما ورد فى الحديث ان أول اكرامه تعالى لهم بأكل زيادة كبد الحوت الذى عليه قرار الارض وهى القطعة المعلقة فى الكبد والافضل ان لا يأكل فوق ثلاث لقم (واذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع) لانه ذبح الجميع اضحية (و) ثواب (التصدق ببعض) فقط لانه تصدق ببعض ولم يتصدق بالكل * تنبيه * لا تجزئ تضحيته عن الغير بلاذن ولوميتا الا فيما اذا ضحى عن أهل البيت أو ضحى عن موليه من مال الولي أو ضحى الامام من بيت المال عن المسلمين ولا يسقط بفعله الطلب عن الاغنياء وحيث قد فالقصد من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم

* فصل فى أحكام العقيقة * والاولى تسميتها ذبيحة ونسيكة (وهى لغة اسم للشعر على رأس المولود) حين ولادته من الناس والبهائم (وشرعاً ما سذكه المصنف والعقيقة) أى ذبحها (على المولود) أى لاجله (مستحبة) بل هى سنة مؤكدة فيثاب على فعلها فان نذرهما وجبت (و) فسر المصنف العقيقة (شرعاً) بقوله وهى الذبيحة عن المولود) والافضل ان تذبح عند خلق شعر رأسه (يوم سابعه أى يوم سابع ولادته) فان لم يتبأقذبح يوم الرابع عشر فيوم الحادى والعشرين ويسن ذبحها عند طلوع الشمس وأن يقول الذابح بعد التسمية باسم الله والله أكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان أو يقول اللهم منك واليك عقيقة فلان فقوله منك خبر مقدم وعقيقة مبتدأ مؤخر (ويحسب يوم الولادة من السبع) بخلاف الخنثى فان يوم الولادة لا يحسب منها (ولو مات المولود قبل السابع) فلا تفوت بموته (ولا تفوت) أى العقيقة (بالتأخير بعده) أى بعد يوم السابع (فان تأخرت) أى الذبيحة (للبلوغ سقط حكمها فى حق العاق عن المولود) أى فلا يخاطب بها بعده لا لقطعاً لعلقه بالمولود حينئذ لا استقلاله (أما هو) أى المولود بعد بلوغه (فخير فى العق عن نفسه) أى فاما أن يعق عن نفسه أو يترك العقيقة لكن الاحسن أن يعق عن نفسه تداركاً لما فات * تنبيه * لو كان الولي عاجزاً عن العقيقة من حين الولادة الى مضي أكثر النفاس ستين يوماً ثم أيسر بها لم يؤمر بها ولا يجوز للولي أن يعق عن المولود من مال ذلك المولود لان العقيقة تبرع وهو ممنوع من مال المولود وانما يفعلها الولي من مال نفسه ولو الام فى ولد الزنا لكان تخفيفها خوف كشف سرتها (ويذبح عن الغلام) أى الابن (شأتان) متساويتان (ويذبح عن الجارية) أى البنت (شاة) لخبر

ويحرم ايضا جعله اجرة للجزار ولو كانت الاضحية تطوعا (ويطعم) حتما من الاضحية المتطوع بها (الفقراء والمساكين) والافضل التصديق بجمعها اللقمة او لقما يتبرك المضحى بأكلها فانه يسن له ذلك واذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق ببعض * (فصل) * فى احكام العقيقة وهى لغة اسم للشعر على رأس المولود وشرعاً ما سذكه المصنف بقوله (والعقيقة) على المولود (مستحبة) وفسر المصنف العقيقة بقوله (وهى الذبيحة عن المولود يوم سابعه) أى يوم سابع ولادته ويحسب يوم الولادة من السبع ولو مات المولود قبل السابع ولا تفوت بالتأخير بعده فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها فى حق العاق عن المولود أما هو فخير فى العق عن نفسه (ويذبح عن الغلام شأتان) (ويذبح عن الجارية شاة)

قال بعضهم وأما الخنثى فيحتمل الحاقه بالغلام أو بالجارية فلو بان ذكوره أمر بالتدريك وتعدد العقبة بتعدد الاولاد (وبطعم) العاق من العقبة (الفقراء والمساكين) فيطبخها بحلو ويهدي منها الفقراء والمساكين ولا يتخذها دعوة ولا يكسر عظمها واعلم ان سن العقبة وسلامتها من عيب ينقص لجها والاكل منها والتصدق ببعضها وامتناع بيعها وتعينها بالنذر حكمه على ما سبق في الاضحية ويسن أن يؤذن في اذن المولود البني حين يولد وأن يحنك المولود بتمر فيمضغ ويدلك به حنكه داخل فيه لينزل منه شيء الى الجوف فان لم يوجد تمر فربط والافشئ حلو وأن يسمى يوم سابع ولادته ويجوز تسميته قبل السابع وبعده ولومات المولود قبل السابع سن تسميته

* (كتاب) أحكام
(السبق والرمي) *

أي بسهام ونحوها (وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الاصل في المسابقة عليها من خيل وابل جزا وفيل وبعير وحمار في الاظهر ولا تصح المسابقة على بقرة ولا على نطاح الكاش ولا على مهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره

عائشة رضي الله تعالى عنها أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة وانما كانت الانثى على النصف تشبها بالدية ويحصل أصل السنة عن الغلام بشاة لانه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً (قال بعضهم وأما الخنثى فيحتمل الحاقه بالغلام) فيعق عنه بشاتين احتياطاً وهو المعتمد (او بالجارية) فيعق عنه بشاة (فلو بان ذكوره أمر بالتدريك) بان يعق عنه بشاة أخرى بعد ان عاق عنه بشاة أولاً (وتتعدد العقبة بتعدد الاولاد) فلا تكفي عنهم عقبة واحدة كما قال ابن حجر لو أراد بالشاة الواحدة الاضحية والعقبة لم يكف خلافاً للعلامة الرملة حيث قال ولو نوى بالشاة المذبوحة الاضحية والعقبة حصلاً وعليه فتند اخل العقبة مع الاضحية ويقاس على ذلك انه تكفي عقبة واحدة عن الاولاد (وبطعم العاق من العقبة الفقراء والمساكين) المسلمين (فيطبخها) كسائر الولائم الارجلها فتعطى نية للقبالة ويسن أن تطبخ (بحلو) تفاؤلاً بالجلوة اخلاق المولود (ويهدي منها الفقراء والمساكين) أي فيحمل ما يهديه منها من لحمها ومرضها اليهم (ولا يتخذها دعوة) أي فلا يدعوا الناس اليها كالوليمة واذا أهدي للاغنياء منها شيئاً ملكوه بخلافه في الاضحية لان الاضحية ضيافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقبة (ولا يكسر عظمها) بل يقطع كل عضو من مفصله تفاؤلاً بسلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل هو خلاف الاولى (واعلم ان سن العقبة وسلامتها من عيب ينقص لجها) وغيره من المأكول (والاكل منها) وقدر المأكول (والتصدق ببعضها) والاهداء منها (وامتناع بيعها) ولو كانت تطوعاً (وتعينها بالنذر حكمه) أي المذكور (على ما سبق في الاضحية) لكن لا يجب التصديق ببعض منها شيئاً بخلاف الاضحية (ويسن أن يؤذن في اذن المولود البني حين يولد) وان يقام في الاذن اليسرى ولو كان الاذان من امرأة لان المراد به الذكر للتبرك وان كان المولود كافراً لان المقصود ان أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان وقد يكون ذلك سبباً لهدايته (وان يحنك المولود بتمر) سواء كان ذكر أو أنثى (فيمضغ) أي يمضغه رجل أو امرأة من أهل الصلاح (ويدلك به حنكه داخل فيه لينزل منه شيء الى الجوف فان لم يوجد تمر فربط) والوجه تقديم الرطب على التمر كافي الصوم كما نقل عن الرملة (والا) أي ان لم يوجد واحد منهما (ما فشئ حلو) لم تمسه النار وهو مقبوس على التمر (ويسن أن يسمى) أي المولود (يوم سابع ولادته) ولو كان سقطاً ولم يعرف ذكوره ولا أنوثته سمي باسم يطلق على الذكر والانثى نحو طلمحة وهند ونحو ذلك (ويجوز تسميته قبل السابع) من الولادة (وبعده) واذا لم يرد أن يعق عنه لا تؤخر تسميته الى السابع بل يسمى غداة ولادته (ولومات المولود قبل السابع سن تسميته) ويسن أن يحسن اسمه وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وأحمد

﴿كتاب أحكام السبق والرمي﴾

(أي بسهام ونحوها) كرمح ومسلات وأحجار سواء رماها بيد أو من جنين أو مقلاع (وتصح المسابقة على الدواب) بعوض وغيره (أي على ما هو الاصل في المسابقة عليها) أي الدواب (من خيل وابل جزا وفيل وبعير وحمار في الاظهر) فلا تجوز المسابقة الا على هذه الخمسة (ولا تصح المسابقة على بقرة) ولا على طير وكلاب ونحوها بعوض فتحرّم المسابقة عليها مع العوض ونحوه بعوض (ولا) يصح العقد للبالة (على) نطاح الكاش ومهارشة الديكة لا بعوض ولا غيره (لان فعل ذلك سفه وهو من فعل قوم لوط ومن فعلهم أيضاً اللواط والضراط في المجالس وقد أهدأكم الله بذنوبهم يجعل

على قراهم سافلها وبامطار حجارة على الخارجين من قراهم ينزل الواحد منها على رأس الواحد منهم ويسرى في بدنه حتى يقتله وأما الصراع والشباك أى تشبيك الاصابع بعضها مع بعض وكل ما لا ينفع في الحرب فيجوز بلا عوض أمام صارعته صلى الله عليه وسلم لكافة على شبيهه فكانت لاجل أن يريه شدته صلى الله عليه وسلم ليسلم ولذلك لما أسلم رد صلى الله عليه وسلم عليه غنمه وكذا السباحة والمشي بالاقدام وشيل نحو الحجر والمسابقة بالسفن فتجوز بغير عوض وأما الغطس في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكذلك السباحة فيجوز بلا عوض والا فلا يجوز مطلقا لتولد الضرر منه الى الموت بخلاف السباحة ونحوها (وتصح المناضلة اي) المغالبة في (المرامة بالسهم) أى يصح عقد المغالبة على رمي السهم والرمح والمزاريق والمسلات والابروا الحجارة والرمي بالبنشق على قوس والتردد بالسيف وكل نافع في الحرب أما المرامة وهى أن يرمى كل من الشخصين الى الآخر فلا يصح العقد عليها لانها حرام ان لم تغلب السلامة ومثلها التقاف ولعب الهلوان ومحل صحة المسابقة على نحو الخيل والمغالبة على رمي نحو السهم (اذا كانت المسافة أى مسافة ما بين موقف الراى كمين والغاية التى يقتضيان اليها ومسافة ما بين موقف الراى والغرض الذى يرمى اليه معلومة) بالاذرع أو بالاميال أو بالمعانية كأن يشاهداهما ابتداء وغاية (وكانت صفة) السبق معلومة وهى فى نحو الخيل بالعنق وفى نحو الابل بالكند أو الكنف وصفة (المناضلة معلومة ايضا بان يبين المتناضلان كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض) أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذى يخرج فيها وقد يخرج أحد المتسابقين وقد يخرجانه معا

(و) تصح (المناضلة) أى المرامة (بالسهم اذا كانت المسافة) أى مسافة ما بين موقف الراى والغرض الذى يرمى اليه (معلومة و) كانت صفة (المناضلة معلومة) أيضا بان يبين المتناضلان كيفية الرمي من قرع وهو اصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض واعلم أن عوض المسابقة هو المال الذى يخرج فيها وقد يخرج أحد المتسابقين وقد يخرجانه معا

(ويخرج العوض أحد المتسابقين حتى انه اذا سبق بفتح السين غيره (استرده) أى العوض الذى أخرجه (وان سبق) بضم أوله (أخذه) أى العوض (صاحبه) السابق (له) وذكر المصنف الثانى فى قوله (وأن أخرجه) أى العوض المتسابقان (معالم يجر) أى لم يصح أخرجهما للعوض (الأن يدخل بينهما محلاً) بكسر اللام الاولى وفى بعض النسخ (الأن يدخل بينهما محلاً) (فان سبق) بفتح السين كلا من المتسابقين (أخذ العوض) الذى أخرجه (وان سبق) بضم أوله (لم يغرم) لها شيئاً

* (كتاب) أحكام الإيمان والنذور *

والإيمان بفتح الهمزة جمع بين واصلها لغة اليد اليمنى ثم أطلقت على الحلف وشرعاً تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بذكر اسم الله وصفة من صفات ذاته والنذور جمع نذر وسيأتى معناه فى الفصل بعده (لا ينعقد الإيمان بالله تعالى) أى بذاته كقول الحالف والله (أو باسم من أسمائه) المختصة به التى لا تستعمل فى غيره كالحال فى الخلق (أو وصفة من صفات ذاته) القائمة به كعلمه وقدرته وضابط

الحالف كل مكلف مختار ناطق قاصد للإيمان

يصح العقد حينئذ إلا أن يدخل بينهما محلاً (وذكر المصنف الاول) وهو أخرج أحد المتسابقين للعوض (فى قوله) ويخرج العوض أحد المتسابقين (أو أحد المترامين والتعبير بالأخراج جرى على الغالب من أن ملتزم العوض يخرج به ويضعه عند شخص آخر فالشرط ذكر العوض فى العقد وان لم يخرج به (حتى انه اذا سبق بفتح السين) أى الذى أخرج العوض (غيره استرده) أى العوض الذى أخرجه (من أخذه) فان كان معه بان لم يخرج به بقى على حاله ولا يستحق أحدهما على الآخر شيئاً وكذا لو جاء معاً (وان سبق بضم أوله) أى للملتزم للعوض (أخذه أى العوض صاحبه) وهو الآخر غير الملتزم للعوض (السابق له) أى للملتزم للعوض أى استحق غير الملتزم العوض أخذه سواء أخذه بالفعل أو تركه (وذكر المصنف الثانى) وهو أخرج المتسابقين معاً للعوض (فى قوله) وان أخرجه أى العوض المتسابقان معاً لم يجر أى لم يصح أخرجهما للعوض (أى لم يصح عقدهما حينئذ) (الأن يدخل بينهما محلاً بكسر اللام الاولى) أى إلا أن يشترط بينهما ما لا يكون كقولهما ودابته كفوا لدابتهما بحيث تكون دابته مساوية لكل واحد منهما وسمى محلاً لانه حل العقد بأخراجه عن صورة القمار المحرم وهو كلعبة ترددين غنم وغرم (وفى بعض النسخ (الأن يدخل بينهما محلاً) فان سبق بفتح السين) أى المحل (كلا من المتسابقين) سواء جاء معاً أو مرتباً (أخذ العوض الذى أخرجه) لسبقه لهما (وان سبق بضم أوله) أى المحل بان يسبقه كل منهما سواء جاء معاً أو مرتباً أو يسبقه أحدهما سواء توسط بينهما أو جاء مع المتأخر (لم يغرم) أى المحل (لها) أى المتسابقين (شيئاً) ثم ان سبقه وجاء معاً فلا شئ لأحدهما على الآخر أيضاً وان جاء معاً فلا شئ لغيره لنفسه ويأخذ عوض الآخر وان سبقه أحدهما وتوسط المحل بينهما فإل فالاول لنفسه ويأخذ عوض المتأخر ولا شئ للمحل وان جاء المحل مع المتأخر فكذلك ولو جاءت الثلاثة معاً فلا شئ لأحدهم على أحد

* كتاب أحكام الإيمان والنذور *

كعدم انعقاد الإيمان بالله أو باسم من أسمائه أو وصفة من صفاته (والإيمان بفتح الهمزة جمع بين واصلها) أى الإيمان (لغة اليد اليمنى ثم أطلقت على الحلف) لانهم كانوا اذا انحالفوا يأخذ كل واحد منهم يمينه يمين صاحبه (وشرعاً تحقيق ما يحتمل المخالفة أو تأكيده بذكر اسم الله أو وصفة من صفات ذاته) كحلفه ليدخل الدار أو ليقوم الليل ومثل ما يحتمل المخالفة الممتنع كحلفه ليقول الميت (والنذور جمع نذر وسيأتى معناه فى الفصل بعده) وأركان الإيمان ثلاثة حالف ومحلوف عليه ومحلوف به فبشروط فى الحالف التكليف والاختيار والقصد وفى المحلوف عليه ان يكون غير واجب بأن يكون محتملاً أو مستحيلاً وفى المحلوف به ان يكون اسماً من أسماء الله تعالى كما قال (ولا ينعقد الإيمان بالله تعالى) أى بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية (أى بذاته) أى بما يفهم من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله (كقول الحالف والله) ويحتمل المعنى أى بعنوان الذات بأن قال الحالف بذات الله لا فعل كذا (أو باسم من أسمائه المختصة به التى لا تستعمل) أى لا تطلق (فى غيره كالحال فى الخلق) ورب العالمين ومالك يوم الدين والحق الذى لا يموت (أو وصفة من صفات ذاته القائمة به كعلمه وقدرته) وعظمته وعزته وكلامه وأشار الشارح الى شروط الحالف بقوله (وضابط الحالف كل مكلف مختار ناطق قاصد للإيمان) ومن سبق لسانه الى لفظ الإيمان بلا قصد كقوله

(ومن حلف بصدقة ماله)
 كقوله لله على أن تصدق
 بمالي ويعبر عن هذا اليمين
 تارة بيمين اللجاج والغضب
 وتارة بنذر اللجاج والغضب
 (فهو) أي الحالف أو الناذر
 (مخير بين) الوفاء بحلف
 عليه والتزمه بالنذر من
 (الصدقة) بماله (أو كفارة
 اليمين) في الاظهر وفي قول
 يلزمه كفارة يمين وفي قول
 يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا
 شيء في لغو اليمين) وفسر بما
 سبق لسانه إلى لفظ اليمين
 من غير أن يقصدها كقوله
 في حال غضبه أو عجلته بلى
 والله مرة ولا والله مرة في
 وقت آخر (ومن حلف أن
 لا يفعل شيئاً) أي كبيع عبده
 (فأمر غيره بفعله) ففعله
 بأن باع عبد الحالف (لم يحنث)
 ذلك الحالف بفعله غيره إلا
 أن يريد الحالف أنه لا يفعل
 هو ولا غيره فيحنث بفعله
 مأموره أما لو حلف أن لا
 ينكح فوكل في النكاح فانه
 يحنث بفعله وكيله في
 النكاح (ومن حلف على
 فعل أمرين) كقوله والله
 لا ألبس هذين الثوبين
 (ففعل) أي لبس (أحدهما
 لم يحنث) فان لبسهما معاً أو
 مرتباً حنث فان قال لا ألبس
 هذا ولا هذا حنث بأحدهما
 ولا ينحل يمينه بل إذا فعل
 إلا خرجت أيضاً

في حالة غضب أو لجاح لا والله تارة وبلى والله تارة أخرى لم تنعقد يمينه ويسمى ذلك لغو اليمين ولو قال
 أن فعلت كذا فأنا يهودي أو برى من الإسلام فلا يمين ولا يكفر به أن قصد تبعيد نفسه عن
 الفعل وليقل لا إله إلا الله محمد رسول الله وليستغفر الله وأن قصد الرضا بذلك إذا فعله فهو كافر في
 الحال ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن كذا أو أرادين نفسه فهو يمين يستحب
 للمخاطب إبراره فيها أو ألا فلا ويحمل على الشفاعة في فعله ولو قال أقسمت أو أقسم أو حلفت
 أو أحلف بالله لا تفعلن كذا فهو يمين أن نواها أو أطلق وإن قال قصدت خبراً ماضياً في صيغة الماضي
 أو مستقبلاً في صيغة المضارع صدق باطناً وكذا ظاهر على المذهب (ومن حلف بصدقة ماله) أي
 حلف بالله على صدقة ماله (كقوله لله على أن تصدق بمالي) أن فعلت كذا (ويعبر عن هذا اليمين
 تارة بيمين اللجاج والغضب وتارة بنذر اللجاج والغضب) وهو أن يعلق القرينة بحث أو منع
 أو تحقيق خبر (فهو أي الحالف أو الناذر) بصدقة ماله (مخير) إذا وجد المعلق عليه (بين الوفاء
 بما حلف عليه) بما (التزمه بالنذر) بأن يفعله (من الصدقة بماله أو كفارة اليمين في الاظهر)
 وهو ما رجحه العراقيون (وفي قول يلزمه كفارة يمين) لأن هذا النذر يشبه اليمين ورجحه البغوي
 والرويان وإبراهيم المروزي والموفق بن طاهر وغيرهم (وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه) عينا
 (ولا شيء في لغو اليمين) وفسر بما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير أن يقصدها (أي اليمين التي
 صدرت منه) بأن لم يقصد اليمين أصلاً (كقوله في حال غضبه أو عجلته) أو صلة كلامه (بلى والله
 مرة ولا والله مرة في وقت آخر) أو قصد يميناً على شيء فسبقه لسانه إلى غيره ومثل ذلك ما لو حلف
 أن زيد اجأه وأنه فعل كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شيء عليه ما لم ينو أنه كذا في الواقع
 (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعل غيره لم يحنث) وذلك كأن قال والله لا أبيع أو لا اشتري فوهبه في
 الأولى أو وهب له في الثانية فلا حنث في ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه (ومن حلف أن لا يفعل
 شيئاً) معينا (أي كبيع عبده) أو اجارته أو تزويج موليته (فأمر غيره بفعله) بأن وكله
 في فعله (ففعله) بأن باع عبد الحالف (ولو مع حضوره) (لم يحنث ذلك الحالف بفعله غيره)
 لأنه حلف على فعله ولم يفعل {الأن يريد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره} بأن يستعمل اللفظ
 في حقيقته ومجازه (فيحنث بفعله مأموره) ٤- لا بارادته كما يحنث بفعله نفسه (أما لو حلف
 أن لا ينكح فوكل في النكاح فانه يحنث بفعله وكيله) أي بعقدته (له في النكاح) لأن الوكيل في
 النكاح رسول خالص ولهذا يجب ذكر الموكل في النكاح ومثل النكاح الرجعة فلو حلف أن لا
 تراجع زوجته فوكل غيره في رجعتها فراجعها حنث على المعتمد (ومن حلف على) نفى (ففعل
 أمرين) كأن قال والله لا أفعل هذين الأمرين أو على نفى لبس ثوبين (كقوله والله لا ألبس
 هذين الثوبين ففعل أي) أحد الأمرين و (لبس أحدهما) أي الثوبين (لم يحنث) لأن الحلف
 عليهما (فان لبسهما معاً أو مرتباً حنث) لأنه فعل المحلوف عليه الذي هو فعل الأمرين (فان
 قال لا ألبس هذا ولا هذا حنث بأحدهما) لأن ذلك القول يمينان (ولا تنحل يمينه) لا انعقادها على
 كل (منهما بل إذا فعل الآخر حنث أيضاً) أي كما حنث بالأول فيلزمه كفارتان لأنه لم يبطل ولو قال
 والله لا ألبس هذا الثوب فتزعم منه خيطاً من طوله بقدر الأصبع فلا يحنث بلبسه بخلاف ما لو
 حلف لا يركب هذا الحمار فقطعت أذنه أو رجله أو حلف لا يركب هذه السفينة فتزعم منه لوح
 فانه يحنث بركوب الحمار وركوب السفينة والفرق أن اللبس يباشره وترجم مع البدن غالباً

يخل بعمل أو كسب وثانيتها
مذكور في قوله (أو اطعام
عشرة مساكين كل مسكين
مدا) اى رطلا وثلاثين حب
من غالب قوت بلد المكفر ولا
يجزئ غير الحب من غروا قط
وثالثها مذكور في قوله
(أو كسوتهم) اى بدفع المكفر
لكل من المساكين (ثوباً ثوباً)
اى شيئاً يسمى كسوة مما يعتاد
لبسه كقميص أو عمامة أو خمار
أو كساء ولا يكفي خف ولا
قفازان ولا يشترط في القميص
كونه صالحاً للدفع اليه
فيجزئ ان يدفع للرجل ثوب
صغير أو ثوب امرأه ولا يشترط
ايضا كون المدفوع جديداً
فيجوز دفعه ملبوساً لم تذهب
قوته (فان لم يجد) المكفر شيئاً
من الثلاثة السابقة (فصيام)
اى فيلزمه صيام (ثلاثة ايام)
ولا يجب تتابعها في الاظهر
* (فصل) * في أحكام النذور
جمع نذر وهو بذل معجزة ساكنة
وحكى فتحها ومعناه لغة الوعد
بخيراً أو شريراً التزاماً بقربة
غير لازمة باصل الشرع والنذر
ضربان أحدهما نذر اللجاج
بفتح أوله وهو التماذى في
الخصومة والمراد بهذا النذر
ان يخرج مخرج اليمين بان
يقصد الناذر منع نفسه من
شيء ولا يقصد القربة وفيه
كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر
والثاني نذر المجازاة وهو نوعان

بخلاف الر كوب ونحوه (وكفارة اليمين هو اى الخالف اذا حنث مخير فيها) ابتداء (بين ثلاثة
أشياء) ان كان المكفر حرّاً رشيداً ولو كافراً (أحدها عتق رقبة مؤمنة سليمة من عيب يخل بعمل
أو كسب) وهو أفضل من الاطعام ولو في زمن الغلاء ولو ورث من يعتق عليه فنواه عن الكفارة
لم يجز (وثانيتها مذكور في قوله أو اطعام عشرة مساكين) اى ثمانية كلهم (كل مسكين) اى نصيبه
(مد) أو كل مسكين يعطى مداً (اى رطل وثلاث من حب من غالب قوت بلد المكفر) ان كفر عن
نفسه فان كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلد المكفر عنه (ولا يجزئ غير الحب من غروا قط) ان لم
يقصده والا كفى نعم لو اقتاتوا غير المجزئ في الفطرة كاللحم لم يجز فان العبرة بما في الفطرة
(وثالثها مذكور في قوله أو كسوتهم) بما يسمى كسوة ولو متجسداً ومن جلد (اى) بان يدفع
المكفر) على سبيل التملك (لكل من المساكين) العشرة (ثوباً ثوباً اى شيئاً يسمى كسوة مما
يعتاد لبسه) في البلد (كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء) اى رداء أو فوطة أو منديل وهو
ما يوضع على الكتف أو ما يجعل في اليد (ولا يكفي خف ولا قفازان) ولا مكعب ولا نعل ولا منطقة
ولا قفاسوة (ولا يشترط في القميص كونه صالحاً للدفع اليه) فالشرط وقوع اسم الكسوة
(فيجزئ ان يدفع للرجل ثوب صـ غير أو ثوب امرأه) كبيرة أو ثوب حرير (ولا يشترط ايضاً كون
المدفوع جديداً فيجوز دفعه ملبوساً لم تذهب قوته) لكن ينسب أن يكون جديداً اذا كان
أو مقصوراً نعم لا يكفي الجديد المهلهل النسيج اذا كان لا يدوم الا بقدر دوام لبس الثوب البالى
لقلة النفع به (فان لم) يكن المكفر رشيداً أو لم يجد المكفر شيئاً من الثلاثة السابقة (لجزمه عن
كل منها برق أو غيره وكان مسلماً) (فصيام أى فيلزمه صيام ثلاثة ايام) بنية الكفارة (ولا يجب
تتابعها في الاظهر) ولو كفر عن الرقيق سيده بغير صوم لم يجز ويجزئ بعد موته بالاطعام والكسوة
لانه لا رق بعد الموت

فصل في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل معجزة ساكنة وحكى فتحها) ويكون مصدراً
سماعياً بخلاف السكون يكون مصدراً قياسياً (ومعناه) أى النذر (لغة الوعد بخيراً أو شريراً
التزام قربة غير لازمة) عيناً (باصل الشرع) بصيغة (والنذر ضربان) أى نوعان اجبالاً (احدها
نذر اللجاج) ويسمى نذر اللجاج والغضب ويمين اللجاج والغضب ويسمى ايضاً نذر الغلق ويمين
الغلق لان الناذر كأنه أغلق الباب على نفسه (بفتح أوله وهو التماذى) أى التطويل (في الخصومة
والمراد بهذا النذر) الذى هو نذر اللجاج (أن يخرج مخرج اليمين) اى ان يردور ود اليمين في قصد
المنع أو الحث أو تحقيق الخبر (بان يقصد الناذر منع نفسه) أو غيره (من شيء ولا يقصد القربة)
لان قصد القربة انما يكون في نذر التبرر فصورة المنع لنفسه ان يقول ان كذا فلا نأفقه على كذا
وصورة المنع لغيره ان يقول ان فعل فلان كذا فافقه على كذا وصورة الحث لنفسه ان يقول ان لم
أدخل الدار فافقه على كذا وصورة الحث لغيره ان يقول ان لم يفعل فلان كذا فافقه على كذا وصورة
تحقيق الخبر ان يقول ان لم يكن الامر كما قلت أو كما قال فلان فافقه على كذا (وفيه) اى نذر اللجاج
(كفارة يمين أو ما التزمه بالنذر) والقول بالتحخير بينهما هو المعتمد كما رجحه الشيخان (والثاني نذر)
التبرر وهو على قسمين ما يسمى نذر التبرر فقط وهو غير المعلق وما يسمى نذر (المجازاة) ايضاً وهو
المعلق على شيء كما قال الشارح (وهو) أى نذر التبرر (نوعان أحدهما) غير معلق وهو (أن لا يعلقه)

أى النذر (الناذر على شئ كقوله) أى الناذر (ابتداء) أى فى ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على شئ (لله على صوم أو عتق) أو صدقة أو نحو ذلك وكقول من شفى من مرضه لله على كذا المأثم الله على من شفاى من مرضى (والثانى) معلق وهو (أن يعلقه) أى النذر (على شئ) مرغوب فيه ومحجوب للنفس وهو ما حدث نعمة أو ذهاب نقمة ولو قال ان شفى الله مريضى فعلى أن أتصدق بدينار فشفى جاز دفعه إليه اذا كان لا يلزمه نفقته وكان فقيرا وفى هذا النذر يلزم ما التزم عينه لكن على التراخي ان لم يقبده بوقت معين ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفاية يمين أو كفارة نذر لزمه الكفارة عند وجود الصفة ولو قال فعلى يمين فلغوا فعلى نذر صح وتخير بين قربه وكفارة يمين واركان النذر ثلاثة صبغة ومنذور وناذر وهو لا بد أن يكون مكلفا مختارا غير محجور عليه فيما ينذره (وأشار له) أى للثانى وهو المعلق (المصنف بقوله والنذر يلزم) أى يجب الوفاء به عند وجود المعلق عليه على التراخي (فى المجازاة) أى المكافأة (على) تعليق (نذر) على (مباح وطاعة) فالنذر المعلق على مباح اما أن يكون المعلق عليه حصول نعمة (كقوله أى الناذر ان شفى الله مريضى وفى بعض النسخ مريضى) أو ان قدم غائبى (أو) يكون المعلق عليه اندفاع نقمة كقوله (ان كفيت شر عدوى) أو ان نجوت من الغرق (فله على أن أصلى أو أصوم أو أتصدق) أو عتق أو نحو ذلك ومثال النذر المعلق على طاعة ان يقول ان صليت الظهر أو ان صمت رمضان أو ان تصدقت لله على كذا (ويلزمه أى الناذر) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك أى مما نذره) من أى نوع (من صلاة أو صوم أو صدقة) عند الاطلاق بان لم يقيد بقدر معين من ذلك (ما يقع) أى يطلق (عليه الاسم من الصلاة وأقلها) فى واجب الشرع (ركعتان) بالقيام مع القدرة (أو الصوم وأقله يوم) واحد كامل (أو الصدقة وهى أقل شئ مما يتمول) ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وإنما حمل المطلق على أقل واجب من جنسه لان أقل متمول قد يلزمه فى الشركة كما اذا كان النصاب مشتركا بين مائتين مثلاً ووجب فيه ربع العشر فالواجب على كل منهم أقل متمول (وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم) أى فيجب أقل متمول (كما قال القاضى أبو الطيب) ويحمل العظم على عظم ثم غاصبه ولو نذر العتق أجزاء رقبته ولو ناقصة ككافرة لوقوع الاسم عليها (ثم صرح المصنف بفهوم قوله سابقا على مباح فى قوله ولا نذر) ينقد (فى) فعل (معصية أى لا ينقد نذرها) تجيزا كأن قال لله على أن أشرب الخمر وتعليقا (كقوله ان قتل فلانا بغير حق لله على كذا) أى صلاة أو نحوها من كل قربة لم تتعين باصل الشرع بخلاف ما لو كان القتل بحق كأن استحق قتله فودا فقال ان قتل فلانا لله على كذا فان النذر ينقد لانه ليس معلقا على معصية وبخلاف ما لو كان قتله قربة كالخمرى فانه يلزمه ما التزم وبخلاف ما اذا قصد بقوله ان قتل فلانا لله على كذا منع نفسه من ذلك القتل فان النذر ينقد ويكون نذر لجاح (وخرج بالمعصية) أى بنذرها (نذر المكروه كنذر شخص صوم الدهر فينقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العين كالصلوات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه

الناذر على شئ كقوله ابتداء لله على صوم أو عتق والثانى ان يعلقه على شئ وأشار له المصنف بقوله (والنذر يلزم فى المجازاة على) نذر (مباح وطاعة كقوله) أى الناذر (ان شفى الله مريضى) وفى بعض النسخ مريضى أو كفيت شر عدوى (فله على أن أصلى أو أصوم أو أتصدق ويلزمه) أى الناذر (من ذلك) أى بما نذره من صلاة أو صوم أو صدقة (ما يقع عليه الاسم من الصلاة وأقلها ركعتان أو الصوم وأقله يوم أو الصدقة وهى أقل شئ مما يتمول وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم كما قال القاضى أبو الطيب ثم صرح المصنف بفهوم قوله سابقا على مباح فى قوله ولا نذر فى معصية) أى لا ينقد نذرها (كقوله ان قتل فلانا بغير حق لله على كذا) وخرج بالمعصية نذر المكروه كنذر شخص صوم الدهر فينقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العين كالصلوات الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه

كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) ٣٠٠ أي لا ينعقد (على ترك مباح) أو فعله فالاول (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبناً

كلام الروضة وأصلها ولا يلزم النذر أي لا ينعقد على ترك مباح أو فعله فالاول كقوله لا آكل لحماً ولا أشرب لبناً وما أشبه ذلك من المباح كقوله لا ألبس كذا) أو لا أقوم أو لا أقعد (والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا وألبس كذا) فإذا لم يخالف فلا شيء عليه قطعاً (وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يعين على الرجوع) في المذهب كما هو الراجح (عند البغوي وتبعه المحرر والمنهاج) لكن قضية الروضة وأصلها عدم اللزوم) أي عدم لزوم الكفارة وفي شرح المهذب الصواب أنه لا كفارة في نذر المعصية ونذر الواجب ونذر المباح ومحل جريان الخلاف في لزوم الكفارة إذا خالف المباح فيما إذا لم يشتمل النذر المباح على حث ولا منع ولا تحقيق خبر وخلافه عن الإضافة إلى الله تعالى والآن قال إن لم أدخل الدار أو أن كلمت زيدا أو أن لم يكن الأمر كما قلت فعلي أن آكل لحماً وأشرب لبناً ونحو ذلك أو قال ابتداء الله على أن آكل الثريد مثلاً لزمته الكفارة عند المخالفة نظر الكونه في معنى اليمين في الاول ولهتك حرمة اسم الله تعالى في الثاني

كتاب أحكام القضية والشهادات

آخرها المصنف إلى هنا لأنها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقد ايمان عليها الآن القاضي قد يحتاج إلى اليمين (والا قضية جمع قضاء بالمد) وأصله قضاي وقعت الياء متطرفة أثر ألف زائدة فقلبت هزة (وهو) أي القضاء (لغة أحكام الشيء) بكسر الهمزة أي اتفقنا (وامضاؤه) أي تنفيذه بحكم شرعي أو عرفي (وشرعاً فصل الحكومة بين خصمين) فأكثر (بحكم الله تعالى) ويحتاج القضاء إلى مول ومثول ومولى عليه ومحل ولاية وصيغة وتسمى أركاناً (والشهادات جمع شهادة) وهي اخبار عن شيء لغيره على غيره بلفظ خاص (مصدر شهد) مأخوذة (من الشهود بمعنى الحضور والقضاء) أي تولى القضاء (فرض كفاية) في حق الصالح له في مسافة عدوى دون ما زاد فلا يلزمه قبوله ولا طلبه فيه (فإن تعين على شخص) بأن لم يتعدد الصالح له في الناحية (لزمه) قبوله إن ولاء الامام ابتداء ولزمه (طلبه) أن لم يوله الامام ابتداء ولو علم عدم الاجابة ولو ببذل مال كثير وان حرم أخذه منه فلا عطاء جائز ولا اخذ حرام والمراد ببذل مال زائد على ما يكفيه يومه وليلته (ولا يجوز) ولا يصح أيضاً (أن يلي القضاء) الذي هو الحكم بين الناس (الامن استكمل) أي اجتمعت (فيه خمسة عشر وفي بعض النسخ خمس عشرة خصلة) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية الكافر ولو كانت على كافر قال الماوردي وما جرت به عادة الولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسة وزعامة (أي سيادة) لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزمام (أي ذلك الرجل) لأنه ليس له مرتبة الا لزام لأنه لم يصير بذلك التقليد كما عليهم ولا قاضياً بينهم (بل) يلزمهم الحكم (بالتزامهم) لذلك الحكم (والثاني والثالث البلوغ والعقل فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولاً) بأن تقطع لنقص غير المكاف (والرابع الحرية) الكاملة (فلا تصح ولاية رقيق كله أو بعضه) لنقصه (والخامس الذكورية فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى) مشكل أما الخنثى الواضح الذكورية فتصح ولايته للقضاء (ولو ولي الخنثى حال الجهل) بحاله (فيحكم ثم بان ذكره لم ينفذ حكمه في المذهب) نظر للظاهر من حاله ولا يعتبر في الحكم ما في نفس الامر (والسادس العدالة وسيأتي بيانها في فصل الشهادات) وهي

وما أشبه ذلك) من المباح كقوله لا ألبس كذا والثاني نحو آكل كذا وأشرب كذا والبس كذا وإذا خالف النذر المباح لزمه كفارة يعين على الرجوع عند البغوي وتبعه المحرر والمنهاج لكن قضية الروضة وأصلها عدم اللزوم

كتاب أحكام القضية والشهادات

والا قضية جمع قضاء بالمد وهو لغة احكام الشيء وامضاؤه وشرعاً فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية فإن تعين على شخص لزمه طلبه (ولا يجوز أن يلي القضاء الامن استكمالات فيه خمسة عشر) وفي بعض النسخ خمس عشرة (خصلة) أحدها (الاسلام) فلا تصح ولاية الكافر ولو كانت على كافر قال الماوردي وما جرت به عادة الولاية من نصب رجل من أهل الذمة فتقليد رياسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بالزمام بل بالتزامهم (و) الثاني والثالث (البلوغ والعقل) فلا ولاية لصبي ومجنون أطبق جنونه أولاً (و) الرابع (الحرية) فلا تصح ولاية رقيق كله أو بعضه (و) الخامس (الذكورة) فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل (و) السادس (العدالة) وسيأتي بيانها في فصل الشهادات

فلا ولاية لفاسق بشئ لا شبهة له
فيه (و) السابع (معرفة أحكام
الكتاب والسنة) على طريق
الاجتهاد ولا يشترط حفظه
لأبيات الأحكام ولا أحاديثها
المتعلقات بها عن ظهر قلب
وخرج بالأحكام القصص
والمواعظ (و) الثامن (معرفة
الاجماع) وهو اتفاق أهل
الحل والعقد من أمة محمد صلى
الله عليه وسلم على أمر من
الأمور ولا يشترط معرفته
لكل فرد من أفراد الاجماع بل
يكفيه في المسئلة التي يفتى بها
أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف
الاجماع فيها (و) التاسع
(معرفة الاختلاف) الواقع
بين العلماء (و) العاشر (معرفة
طرق الاجتهاد) أي كيفية
الاستدلال من أدلة الأحكام
(و) الحادي عشر (معرفة
طرف من لسان العرب) من
لغة وصرف ونحو (ومعرفة
تفسير كتاب الله تعالى) و
الثاني عشر (أن يكون سميعا)
ولو بصباح في أذنيه فلا يصح
تولية أصم (و) الثالث عشر
(أن يكون بصيرا) فلا يصح
تولية أعمى ويجوز كونه أعور
كما قال الروياني (و) الرابع
عشر (أن يكون كاتباً) وما
ذكره المصنف من اشتراط
كون القاضي كاتباً ووجه
مرجوح والأصح خلافه

صفة متمكنة في النفس تمنع من اقتراف الكبائر والذائل المباحة (فلا ولاية لفاسق بشئ لا شبهة له
فيه) والصحيح لا تصح ولاية فاسق ولو كان الفسق بفعل ماله فيه شبهة كوطئه أمته المشتركة أو أمة
فرعه (والسابع معرفة) أنواع محال (أحكام الكتاب والسنة) أي الأحاديث وهي كل ما نسب للنبي
صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال والهمم والتقارير (على طريق الاجتهاد) وهي استنباط
الأحكام من الكتاب والسنة (ولا يشترط حفظه لأبيات الأحكام) وهي خمسمائة آية
(ولا أحاديثها) وعدد أحاديث الأحكام خمسمائة (المتعلقات بها) أي الأحكام (عن ظهر قلب) بل
يكفي أن يعرف محال الأحكام في أبوابها ويراجعها وقت الحاجة إليها لئلا يشترط أن يكون له أصل
صحيح من كتب الأحاديث كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود (وخرج بالأحكام القصص
والمواعظ) فلا يشترط معرفتها (والثامن معرفة الاجماع) أي المجمع عليه من الصحابة فمن بعدهم
(وهو اتفاق أهل الحل والعقد) أي حل الأمور وعقدها وهم العلماء (من أمة محمد صلى الله عليه
وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل مسألة من
المسائل المجمع عليها (بل يكفيه) أن يعرف (في المسئلة التي يفتى بها) أن كان يتكلم بها على سبيل
الفتوى (أو يحكم فيها) أن كان يتكلم فيها على سبيل الحكم والالزام (أن قوله لا يخالف الاجماع
فيها) أما بعلمه أنه وافق بعض المتقدمين أو بغلبة على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل
تولدت في عصره فقط (والثاسع معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) في الحكم الذي يريده أي
معرفة المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها
بل يكفيه معرفة أن قوله في المسئلة التي يقضى فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من الصحابة فمن بعدهم
(والعاشر معرفة طرق الاجتهاد أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام) أي معرفة الأشياء
الموصلية إلى محل ادراك الأحكام الشرعية مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمساوى
والأدون ليعمل بها (والحادي عشر معرفة طرف من لسان العرب من لغة وصرف ونحو) لأن
به يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه وتقييده وإجماله وبيانها وصيغ الأمر والنهي والخبر
والاستفهام وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة فلا يشترط أن يكون متبحراً في هذه العلوم
بل يكفي معرفته لجمل من كل نوع منها وهو أمر سهل في هذا الزمان فإن العلوم قد كتبت
وجعت (و) معرفة طرف من (تفسير كتاب الله تعالى) ليعرف به الأحكام المأخوذة منه وهذا
وما قبله من جملة طرق الاجتهاد (والثاني عشر أن يكون سميعاً ولو بصباح في أذنيه فلا يصح
تولية أصم) لا يسمع أصلاً فإنه لا يفرق بين إقرار وإنكار وإنشاء وإخبار (والثالث عشر أن يكون
بصيراً فلا يصح تولية أعمى) خلافاً للإمام مالك ولا تولية من يرى الأشياء ولا يعرف الصور لانه
لا يعرف الطالب من المطلوب فإن كان يعرف الصور إذا قربت منه صح (ويجوز كونه) أي
القاضي (أعور) وهو من يبصر بأحدى عينيه (كما قال الروياني) وكذا من يبصرهما رافقاً دون
من يبصر ليل فقط قاله الأذري (والرابع عشر أن يكون كاتباً) على أحد وجهين اختاره الأذري
والزركشي لا احتياجه إلى أن يكتب إلى غيره ولأن فيه أمناً من تحريف القارئ عليه (وما ذكره
المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً ووجه مرجوح والأصح خلافه) أي خلاف هذا الوجه
وهو عدم اشتراط كونه كاتباً ويشترط كون القاضي ناطقاً فلا تصح تولية الأخرس على الصحيح لانه

أو غيره * ولما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آدابه فقال (ويستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ ان ينزل أى القاضي (في وسط البلد) اذا اتسعت خطته فان كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء ان لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة ويكون جلوس القاضي (في موضع) فسج (بارز) أى ظاهر (للناس) بحيث يراه المستوطن والغريب والقوى والضعيف ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد بان يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كن (ولا حجاب له) وفي بعض النسخ ولا حجاب دونه فلو اتخذ حاجبا أو بابا كره (ولا يقعد) القاضي (للقضاء في المسجد) فان قضى فيه كره فان اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة وغيرها خصومة لم يكره فصلها فيه وكذا الواحتاج الى المسجد لعذر من مطر ونحوه (وبسوى) القاضي وجوبا (بين الخصمين في ثلاثة أشياء) أحدها التسوية (في المجلس) فيجلس القاضي الخصمين بين يديه اذا استويا شرفا أما المسلم فيرفع على الذي في المجلس (و) الثاني التسوية في (اللفظ) أى الكلام فلا يسمع كلام أحد هادون الآخر (و) الثالث في (اللفظ) أى النظر فلا ينظر لأحد هادون الآخر

كالجماد ولا يشترط كونه عارفا بالحساب لتصحيح المسائل الحسابية الفقهية لان الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط (والخامس عشر) ان يكون مستيقظا فلا يصح تولية مغفل بان اختل نظره أو فكره اما الكبير أو مرض أو غيره) كبلادة واما تفسير المستيقظ يكون القاضي قوى الغفظة والحذف والضبط فهو مندوب لا شرط على الراجح ويشترط أيضا ان يكون القاضي كافيا للقيام بامر القضاء بان يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فان كثيراً من الناس يكون عالمادينا ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيطمع في جانبه بسبب ذلك (ولما فرغ المصنف من) ذكر (شروط القاضي شرع في آدابه) أى في أمور مطلوبة على القاضي مندوبة كانت او واجبة (فقال ويستحب أن يجلس وفي بعض النسخ ان ينزل أى القاضي) للقضاء (في وسط البلد) ليتساوى أهله في القرب اليه فيتساوى كل منهم مع نظيره من جميع الجهات فاهل الاطراف يتساوون وكذا من يلهم هذا (اذا اتسعت خطته) أى البلد بان كانت كبيرة (فان كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء ان لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة) والآنزل فيه (ويكون جلوس القاضي) للقضاء (في موضع فسج) أى واسع لثلاثين أذى الحاضرون بضيقه لو كان ضيقا (بارز أى ظاهر للناس بحيث يراه) من أراد (المستوطن والغريب والقوى والضعيف) ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد بان يكون) أى مجلسه (في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كن) بحيث يكون مجلسه لا نقابا لالحال فيجلس في كل فصل من الفصول الاربعة في مكان يناسبه (ولا حجاب له) أى للقاضي (وفي بعض النسخ ولا حجاب دونه) أى عن القاضي أى لا يحول بينهم وبين القاضي (فلو اتخذ حاجبا أو بابا) في وقت الحكم ولا زجة (كره) حيث لم يعلم القاضي من الحاجب انه لا يمكن من الدخول عامة الناس وانما يمكن عظماءهم أو من يدفع له رشوة للتمكين والافحرم فان لم يجلس القاضي للحكم بان كان في وقت خلواته أو كان ثم زجة لم يكره نصب الحاجب امامه وظيفته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس وهو المسمى بالنقيب فلا بأس باتخاذ (ولا يقعد القاضي للقضاء في المسجد) صوناه عن ارتفاع الاصوات واللفظ الواقعين بمجالس القضاء عادة (فان قضى فيه) أى المسجد بلا عذر (كره) لانه قد يحتاج الى احضار المجانين والصغار والحيض والكفار (فان اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة وغيرها) كاعتكاف (خصومة) أو أكثر (لم يكره فصلها فيه) حينئذ (وكذا الواحتاج الى المسجد لعذر من مطر ونحوه) كحر وبرد وريح (وبسوى) القاضي وجوبا (بين الخصمين في ثلاثة أشياء) بل سبعة (أحدها التسوية في المجلس فيجلس القاضي الخصمين بين يديه) وهو أولى أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وكون الجلوس على الركب أولى (اذا استويا شرفا) في الاسلام وان اختلفا في الفضيلة (اما المسلم فيرفع على الذي في المجلس) وجوبا وكذا في غيره من أنواع الاكرام ويرفع الذي على المرتد (والثاني التسوية في) اجتماع (اللفظ أى الكلام) منهما (فلا يسمع كلام أحد هادون الآخر) لثلاثين كسر قلبه (والثالث في) اللحظ (بفتح اللام وسكون الحاء) أى النظر فلا ينظر لأحد هادون الآخر) لثلاثين كسر قلبه (والرابع في) دخولهما عليه فلا يدخل احدهما قبل الآخر (والخامس في) القيام لهما فلو كان أحدهما فقط يستحق القيام فيترك القيام له محافظة على التسوية (والسادس في) جواب سلامهما ان سلما معا فلا يقصد الرد على أحدهما والسابع في

(ولا يجوز) للقاضي (أن
يقبل الهدية من أهل عمله)
فإن كانت الهدية في غير عمله
من غير أهله لم يحرم في الأصح
وإن أهدي إليه من هو في محل
ولايته وله خصومة ولا عادة
له بالهدية قبلها حرم قبولها
عليه (ويجتنب) القاضي
(القضاء) أي يكره له ذلك (في
عشرة مواضع) وفي بعض
النسخ أحوال (عند الغضب)
وفي بعض النسخ في الغضب
قال بعضهم وإذا أخرجه
الغضب عن حالة الاستقامة
حرم عليه القضاء حينئذ
(والجوع) والشبع المفرطين
(والعطش) وشدة الشهوة
والحزن والفرح المفرط
وعند المرض (أي المؤلم
(ومدافعة الاخبثين) أي
البول والغائط) وعند النعاس
(و) عند (شدة الحر والبرد)
والضابط الجامع لهذه العشرة
وغيرها أنه يكره للقاضي
القضاء في كل حال يسيء خلقه
وإذا حكم في حال مما تقدم
نفذ حكمه مع الكراهة (ولا
يسأل) وجوباً أي إذا جلس
الخصمان بين يدي القاضي
لا يسأل (المدعي عليه) إلا
بعد كمال (أي بعد فراغ المدعي
من (الدعوى) الصحيحة
وحينئذ يقول القاضي للمدعي
عليه أخرج من دعواه فإن
أقرب ما ادعى عليه به لزمه ما أقرب به

طلاقة الوجه أو عبوسه وسائر أنواع الاكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها وإن اختلف بفضيلة
أو غيرها (ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) وإن قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية إن
كانت لمنفعة تقابل بأجرة كسكنى دار وركوب دابة (من أهل) محل (عمله) بأن كان من أهل
محل ولايته وأهداها إليه في محل ولايته وكذا الواهدى له من هو من غير محل ولايته في محل
ولايته بأن دخل بها في محل ولايته وكذا الوارسلها مع رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها
على الصحيح (فإن كانت الهدية في غير) محل (عمله) بأن كان القاضي في غير محل ولايته
وقت الهدية سواء كانت من أهل محل ولايته أو (من غير أهله لم يحرم) قبولها من لا خصومة له
(في الأصح) وإن أهدي إليه من هو في محل ولايته (ولو كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية
(وله خصومة) سواء كان ممن يهدي إليه قبل الولاية أم لا أو لم يكن له خصومة (و) لكن (لأعادة له
بالهدية قبلها) أي قبل ولايته (حرم عليه قبولها) أي الهدية لأنها في الصورة الأولى تدعو إلى الميل
إليه وفي الثانية في محل ولايته سببها العمل ظاهراً وإن كان يهدي قبل ولايته ولا خصومة له جاز
قبولها إن كانت الهدية بقدر العادة والأولى أن يشب عليها فإن زادت على العادة حرم قبولها ومتى
حرم قبولها لم يملكها ويجب ردها إلى مالكها فإن تعذر جعلها في بيت المال (ويجتنب القاضي القضاء
أي يكره له) أي القاضي (ذلك) أي القضاء (في عشرة مواضع وفي بعض النسخ أحوال) الأولى
(عند الغضب) أي غير الشديد (وفي بعض النسخ في الغضب) أي في حال الغضب (قال بعضهم
وإذا أخرجه الغضب عن حالة الاستقامة) أي الاعتدال (حرم عليه القضاء حينئذ) ومع ذلك ينفذ
حكمه حينئذ لا سيما إذا اضطر إليه في الحال (و) الثاني عند (الجوع) والشبع المفرطين (و) الثالث
عند (العطش) المفرط (و) الرابع عند (شدة الشهوة) أي التوفان إلى النكاح (و) الخامس
عند (الحزن) المفرط في مصيبة أو غيرها (و) السادس عند (الفرح المفرط) (و) السابع عند
(المرض أي المؤلم) الثامن عند (مدافعة الاخبثين) اجتماعاً أو انفراداً (أي البول والغائط)
وكذا الرج (و) التاسع عند غلبة (النعاس) (و) العاشر عند (شدة الحر) (شدة البرد) وعند
الخوف المزعج وعند السأم والتعب والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها مما تركه المصنف
(أنه يكره للقاضي القضاء في كل حال يسوء خلقه) أي يجعل الخلق سيئاً فيتغير خلقه وينقص عقله
(وإذا حكم في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة) لأنها لا مخرج (ولا يسأل) القاضي
(وجوباً أي إذا جلس الخصمان بين يدي القاضي لا يسأل المدعي عليه إلا بعد كمال الدعوى أي
بعد فراغ المدعي من الدعوى الصحيحة) ويشترط لصحة كل دعوى ستة شروط الأولى أن تكون
معلومة غالباً بأن يفصل المدعي ما يدعيه ومن غير الغالب إن لا تكون معلومة كالادعى بالمتعة
والنفقة والكسوة والاقرار بمجهول والرضخ في الغنية والثاني أن تكون ملزمة والثالث أن
يعين مدعي عليه والرابع والخامس أن يكون كل من المدعي والمدعى عليه غير حربي لا أمان له
مكافئاً أو سكران والسادس أن لا تناقض ادعوى أخرى (وحينئذ) أي حين أذفرغ المدعي من
الدعوى الصحيحة (يقول القاضي للمدعي عليه) ولو بلا طلب المدعي (أخرج) أي انفصل (من
دعواه) أما بالاقرار أو بالانكار (فإن أقرب ما ادعى عليه به) حقيقة أو حكماً بأن حلف المدعي
البين المردودة (لزمه ما أقرب) ولا يحتاج إلى حكم القاضي باللزم بعد الاقرار بخلاف البينة فيحتاج

الى حكم القاضى بعدها (ولا يفيد بعد ذلك رجوعه) لانه لا يقبل الانكار بعد الاقرار (وان أنكر ما ادعى به عليه فللقاضى ان يقول للمدعى ألك بينة أو شاهد مع عيّنك ان كان الحق مما ثبت بشاهد وعين) وهو ما كان القصد منه المال ويجوز للقاضى أن يسكت بل الاولى السكوت ان علم ان المدعى يعلم ذلك وان شك في علمه بذلك فالقول أولى وان علم جهله به وجب اعلامه به (ولا يخلفه وفي بعض النسخ ولا يستخلفه أى لا يخلف القاضى المدعى عليه) أى لا يجوز له ان يأمره بالخلف (الا بعد سؤال المدعى) أى طلبه (من القاضى أن يخلف المدعى عليه) فلو حان قبل طلب المدعى تخليفه لم يعتد به وكذا لو حلف المدعى عليه بعد طلب المدعى وقبل تخليف القاضى وعلم من ذلك أنه لا يجوز للقاضى الحكم على المدعى عليه بالنكول اذا امتنع من اليمين قبل طلب المدعى منه الحكم عليه وهو كذلك على الاصح في الروضة (ولا يلقن القاضى خصماً) منهُما (حجة) يغلب بها على خصمه (أى لا) يجوز له ذلك التلقين لاضراره بالخصم الآخر بأن (يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا) في حال الدعوى (امّا استفسار الخصم) أى طلب تفسيره لدعواه غير المفصلة (فإن كان يدعى شخص قتل على شخص) اجمالاً فهذه دعوى غير مفصلة فيسن للقاضى استقصاها عنها (فيقول القاضى للمدعى قتله عمداً او خطأ) أو شبهة عمد ولا يجوز للقاضى أن يلقن الشاهد الشهادة بأن يقول له قل اشهد ان فلان على فلان كذا اما تعريفه كيفية اداء الشهادة فيجوز وذلك بأن يقول له كيفية الشهادة أن تأتى بلفظ أشهد وتأتى بالمشهود عليه مجروراً بعلى وبالمشهود له مجروراً باللام (ولا يفهمه) أى واحد منهما (كلما) يعرف به كيفية الدعوى وكيفية الجواب من اقرار أو انكار لاضراره بخصمه (أى لا يعلمه) أى واحد من الخصمين قبل الشروع في الدعوى (كيف يدعى) بأن يقول له كيفية الدعوى كذا وكذا وكيفية الجواب كذا وكذا من غير أن يلقنه عند الدعوى فالافهام سابق على الدعوى (وهذه المسئلة) أى قول المصنف ولا يفهمه كلاماً (ساقطة في بعض نسخ المتن) استغناء عنها بما قبلها لانه يراد بالتلقين ما يشمل التفهيم وينسب للقاضى دعاؤها الى صلح يرجح ويؤخر له الحكم يوماً او يومين برضاها (ولا يتعنت بالشهادة) أى لا يشق عليهم (وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهداً) كأن يقول القاضى له كيف تحملت الشهادة (ولعلك ما شهدت) او يقول لم شهدت اى لاجرة أو حسبة أو يقول ماهذه الشهادة قال بعضهم ان ذلك المذكور كله ليس تعنتاً بل التعنت أن يقول في أى زمان فى أى مكان مثلاً وان يقول في شهادة القتل قتله بسيف أو سكين أو سهم وفي أى مكان وفي أى زمان ومن التعنت أيضاً ان يستقصى منه أموراً تشق عليه فربما يؤدى التعنت الى تركهم الشهادة فيتضرر الخصم المشهود له بذلك ولا يجوز للقاضى أن يصرخ على الشاهد ولا ان يزجره (ولا يقبل الشهادة الا من اى شخص ثبتت عدالته) عندما حكم سواء كان عنده هذا الحكم أو غيره وذلك اذا لم يعرف القاضى عدالة الشاهد ولا فسقه ويسمى حينئذ عدلاً باطنياً (فان عرف القاضى عدالة الشاهد عمل بشهادته) اى قبلها ولا يحتاج الى تعديل وان طلبه الخصم وهذا من نوع القضاء بعلم الحاكم فيشتت كونه مجتهداً انعم لا يعمل بشهادته ان كان اصله اوفرعه (او عرف فسقه رد شهادته) ولا يحتاج الى بحث عنه كمن استغاض فسقه بين الناس فانه لا يحتاج للبحث عنه (فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التريكة) وجوباً سواء طعن الخصم فيه أو سكت لان الحكم بشهادته يتوقف على عدالته وهى لا تثبت عند عدم

ولا يفيد بعد ذلك رجوعه وان أنكر ما ادعى به عليه فللقاضى أن يقول للمدعى ألك بينة أو شاهد مع عيّنك ان كان الحق مما ثبت بشاهد وعين (ولا يخلفه) وفي بعض النسخ ولا يستخلفه أى لا يخلف القاضى المدعى عليه (الا بعد سؤال المدعى) من القاضى ان يخلف المدعى عليه (ولا يلقن) القاضى (خصماً حجة) أى لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا اما استفسار الخصم فإثر كان يدعى شخص قتل على شخص فيقول القاضى للمدعى قتله عمداً او خطأ (ولا يفهمه كلاماً) أى لا يعلمه كيف يدعى وهذه المسئلة ساقطة في بعض نسخ المتن (ولا يتعنت بالشهادة) وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهد ا كأن يقول القاضى له كيف تحملت ولعلك ما شهدت (ولا يقبل الشهادة الا من) أى شخص (ثبتت عدالته) فان عرف القاضى عدالة الشاهد عمل بشهادته او عرف فسقه رد شهادته فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طالب منه التريكة

علم القاضي الالبينة واذا ثبت عدالة الشاهد بالبينة ثم شهد في واقعة أخرى فان قصر الزمان لم يحتمل الى تعديله ثانياً بل يحكم بشهادته من غير تعديل وان طال الزمان فلا يصح انه يطلب تعديله ثانياً لان طول الزمان يغير الاحوال ويجهل الحاكم في طول الزمان وقصره ومحمل الخلاف في طول الزمان اذا لم يكن من المرتبين للشهادة عند القاضي والا فلا يجب طاب التعديل قطعاً (ولا يكفي في التزكية قول المدعي عليه ان الذي شهد على عدل) لان الاستزكاة حق لله تعالى فلا يكفي فيه بقوله (بل لا بد من احضار من يشهد عند القاضي بعد الله) أي بل يتخذ القاضي من كين ويكتب لكل منهم ما يميز الشاهد والمشهود له والمشهود عليه من الاسماء والكنى والحرف وغيرها ويكتب ايضا المشهود به من قدردين او عين أو غيرهما ويثبت سراكل واحد منهم ما عا كنه ولا يعلم احد هما بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العارفين بحاله من الاصحاب أو الجيران فيسأل كل منهما عن حال الشاهد من ذكر في قبول شهادته في نفسه وهل بينه وبين المشهود له أو المشهود عليه ما يمنع شهادته من قرابة او عداوة ثم يأتي كل منهما الى القاضي ويخبره بما علمه من حال الشاهد بلفظ شهادة (فيقول اشهد) على شهادة المزيكين (أنه) أي الشاهد (عدل) وان لم يقل لي وعلى لان زيادة ذلك تأكيد (ويعتبر في المزيك شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك) كانتفاء التهمة فلا تقبل تزكية الاصل للفرع وعكسه (ويشترط مع هذا) أي شروط الشاهد (معرفته) أي المزيك (باسباب الجرح والتعديل) لانه يشهد بهما (وخبرة باطن من يعقله) أو بجرحه أي معرفة ذلك (بصحة) أي بطول المعاشرة خصوصاً في السفر (أو جوار) لانه يعرف به صباح الشخص من مسائه (أو معاملة) في الدراهم والدنانير ويجب ذكر سبب الجرح كالزنا والسرقة للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل فلا يجب ذكره لان الاصل العدالة (ولا يقبل القاضي شهادة عدو على عدوه) بخلاف شهادته له فانها تقبل اذ لا تهمة كما قال الشاعر

ولمجة شهدت لها ضرائها * والفضل ما شهدت به الاعداء

(والمراد بعدد الشخص من يبعضه) أي من يحزن لفرحه ويفرح لحزنه والمراد بالعداوة العداوة الدنيوية الظاهرة ويكتفي بما يدل عليها كالمخاصمة ولا يضر عداوة الدين فتقبل شهادة المسلم على الكافر لا عكسه وتقبل شهادة السني على المبتدع (ولا يقبل القاضي شهادة والدان علا لولده وفي بعض النسخ لمولوده أي وان سفل ولا شهادة ولد لوالده وان علا) للتهمة نعم لو ادعى القاضي أو الامام بجمال لبيت المال فشهد له به أصله او فرعه قبلت شهادته لعدم المدعى به على المسلمين (أما الشهادة عليه ما فتقبل) لا انتفاء التهمة الا ان كان بينه وبين أصله او بينه وبين فرعه عداوة فلا تقبل الشهادة لآله ما ولا علمها (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر) أي لا يعمل القاضي المكتوب اليه بمجرد الكتاب (في جنس الاحكام) أو في سماع بينة (الا بعد شهادة شاهدين) عدلى شهادة (يشهدان على القاضي المكتوب) أي الذي كتب الكتاب (بما فيه أي الكتاب) من الحكم على الغائب (عند القاضي المكتوب اليه) بعد احضار الخصم عنده وذلك لان الاعتماد انما هو على شهادتهما لا على الكتاب لانه سنة حتى لو ضاع أو انعمى ما فيه أو خالفه فالعبرة بهما لا بالكتاب والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق امامهما فلا يذهب ان الى القاضي المكتوب اليه وانما اللذان يذهب ان شاهد الحكم (وأشار المصنف بذلك) أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض الى آخره

ولا يكفي في التزكية قول المدعي عليه ان الذي شهد على عدل بل لا بد من احضار من يشهد عند القاضي بعد الله فيقول أشهد أنه عدل ويعتبر في المزيك شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك ويشترط مع هذا معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعقله بصحة أو جوار ومعاملة (ولا يقبل) القاضي (شهادة عدو على عدوه) والمراد بعدد الشخص من يبعضه (ولا يقبل القاضي شهادة والدان علا لولده) وفي بعض النسخ لمولوده أي وان سفل (ولا شهادة ولد لوالده) وان علا أما الشهادة عليها فتقبل (ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر في الاحكام) لا بعد شهادة شاهدين يشهدان على القاضي المكتوب (بما فيه أي الكتاب) عند المكتوب اليه وأشار المصنف بذلك

الى أنه اذا ادعى شخص على

غائب بمال وثبت المال عليه
فان كان له مال حاضر قضاء
القاضي منه وان لم يكن له
مال حاضر وسأل المدعي انهاء
الحال الى قاضي بلد الغائب
أجابه لذلك وفسر الاصحاب
انهاء الحال بان يشهد قاضي
بلد الحاضر عدلين بماتت
عنده من الحكم على الغائب
وصفة الكتاب بسم الله الرحمن
الرحيم حضر عندنا عا قانا الله
واياك فلان ادعى على فلان
الغائب المقيم في بلدك بالشيء
الفلاني وأقام عليه شاهدين
وهما فلان وفلان وقد عدلا
عندي وحلفت المدعي
وحكمت له بالمال واشهدت
بالكتاب فلانا وفلانا وبشترط
في شهود الكتاب والحكم
ظهور عدالتهم عند القاضي
المكتوب اليه ولا تثبت
عدالتهم عنده بتعديل
القاضي الكاتب اياهم

* (فصل) * في احكام القسمة
وهي بكسر القاف الاسم من
قسم الشيء قسما بفتح القاف
وشرعا تميز بعض الانصبا
من بعض بالطريق الاتي
(ويفتقر القاسم) المنصوب
من جهة القاضي (الى سبعة)
وفي بعض النسخ الى سبع
(شرائط الاسلام والبلوغ
والعقل والحرية والذكورة
والعدالة والحساب) فمن
اتصف بضد ذلك لم يكن قاسما

(الى انه) أي الشان (اذا ادعى شخص على غائب) عن البلد (بمال وثبت المال عليه) بان أقام
المدعي الحجة عليه وحلف بين اليمين استظهار وحكم به الحاكم (فان كان له مال حاضر) في محل عمل
القاضي (قضاء القاضي منه) أي ذلك المال نيابة عن الغائب فان القاضي ينوب عنه لغيبته
(وان لم يكن له مال حاضر) في محل عمل القاضي (وسأل المدعي انهاء الحال الى قاضي بلد
الغائب) بالحكم أو بسماع البينة (أجابه لذلك) أي للانتهاء المذكور (وفسر الاصحاب) أي
أصحاب الشافعي (انهاء الحال) من قاضي بلد الحاضر الى قاضي بلد الغائب (بان يشهد قاضي
بلد الحاضر عدلين) غير العدلين الشاهدين بالحق (بما ثبت عنده) أي ذلك القاضي (من الحكم
على الغائب) وسن مع الاشهاد كتاب به يد كرفيه ماجرى عنده وما عجز الخصمين ذا الحق والغائب
الذي عليه الحق ويسن ختمه بنحو شمع بعد قراءته عليه ما يحضرته ويقول أشهد كما اني كتبت الى
فلان بما سمعت ما وبضمان خطهم ما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما ان هذا خطي وان ما فيه حكمي
ويدفع للشاهدين نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها للتأكد عند الحاجة ولو حكم بحضورهما ولم يشهدا
على الحكم فلهما الشهادة به لان الحكم بحضورهما بمنزلة اشهادهما (وصفة الكتاب) أي كيفية
المكتوب (بسم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا عا قانا الله واياك فلان) كزيد (وادعى على فلان)
كبكر (الغائب المقيم في بلدك بالشيء الفلاني) أي بدين مثلا (وأقام) أي المحكوم له (عليه) أي
المحكوم عليه (شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلا عندي) فان كانت الحجة شاهدا ويمينا وجب
بيانها هذا اذا كان الانهاء حكما استغنى عن تسمية الشهود وان كان الانهاء سماع الحجة فلا بد من تسميتها
ان لم يعدلها والا فله ترك تسميتها (وحلفت المدعي) بين الاستظهار وذلك بعد اقامة الحجة وتعديها
يحلف احتياطا للغائب أن الحق عليه يلزمه ادائه (وحكمت له) أي المدعي (بالمال) فاستوفه أنت
وهذا في انهاء الحكم وأما في انهاء سماع الحجة فالذي يحكم هو قاضي بلد الغائب ثم يستوفي الحق
(واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا) أي ليؤدب بالشهادة بما فيه عندك (وبشترط في شهود الكتاب
والحكم) لا في شهود الحق (ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه) فيطلب وجوبا تركيهم
عنده فلا بد من تعديلهم عنده (ولا تثبت عدالتهم عنده) أي عند القاضي المكتوب اليه (بتعديل
القاضي الكاتب اياهم) لانه تعديل قبل اداء الشهادة ولانه كتعديل المدعي شهوده ولان
الكتاب انما يثبت بقولهم فلا تثبت به عدالتهم لثبوت بقولهم والشاهد لا يترك نفسه وأما شهود
الحق فيعتبر تعديلهم عند القاضي الكاتب

في فصل في احكام القسمة (وهي بكسر القاف الاسم) أي اسم مصدر لا قسم مأخوذ (من قسم
الشيء قسما بفتح القاف) وهي لغة (وشرعا تميز بعض الانصبا من بعض بالطريق الاتي) أي الذي
هو تجزئة الانصبا بالكيل او غيره (ويفتقر القاسم المنصوب من جهة القاضي) أو من جهة
الامام (الى سبعة وفي بعض النسخ الى سبع شرائط) بل الى أكثر (الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية والذكورة والعدالة) علم (الحساب) وعلم المساحة ويشترط فيه أيضا السمع والبصر
والنطق والضبط وعدم تهمة بان لا يكون هناك عداوة ولا أصلية ولا فرعية ولا سيديّة وكونه
عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون ويسن فيه معرفته بتقدير قيم الاشياء فان لم يعرفه سأل
عدلين عنه (فمن اتصف بضد ذلك) أي المذكور من الشروط (لم يكن قاسما) لان القسم ولاية

وأما إذا لم يكن القاسم منصوباً

من جهة القاضي فقد أشار
إليه المصنف بقوله (فإن
تراضى) وفي بعض النسخ
فإن تراضيا (الشريكان بن
يقسم بينهما) المال المشترك
(لم يفتقر) في هذا القاسم
(إلى ذلك) أى الشروط
السابقة واعلم أن القسمة على
ثلاثة أنواع أحدها القسمة
بالأجزاء وتسمى قسمة
المتشابهات كقسمة المثليات
من حبوب وغيرها فتجزأ
الانصباء كيلاً في مكيل ووزناً
في موزون وذراعاً في مذروع
ثم بعد ذلك يقرع بين الانصباء
لتعيين كل نصيب منها الواحد
من الشركاء وكيفية الاقراع
أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية
ويكتب في كل رقعة منها اسم
شريك من الشركاء أو جزء
من الأجزاء ممیز من غيره منها
وتدرج تلك الرقاع في بنادق
متساوية من طين مثلاً بعد
تجفيفه ثم توضع في حجر من لم
يحضر الكتابة والادراج ثم
يخرج من لم يحضرها رقعة
على الجزء الأول من تلك
الأجزاء إن كتبت أسماء
الشركاء في الرقاع كزید وبکر
وخالد فيعطى من خرج اسمه
في تلك الرقعة ثم يخرج رقعة
أخرى على الجزء الذى يلي
الجزء الأول فيعطى من
خرج اسمه في الرقعة الثانية

والمتصف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (وأما إذا لم يكن القاسم منصوباً من جهة القاضي)
أو إذا لم يكن بل كان منصوباً من جهة الشركاء (فقد أشار إليه المصنف بقوله فإن تراضى وفي بعض
النسخ فإن تراضيا الشريكان) أو الشركاء (بمن يقسم بينهما المال المشترك لم يفتقر في هذا
القاسم) بالبناء للمجهول (إلى ذلك أى) جميع (الشروط السابقة) بل يشترط فيه التكليف مطلقاً
والعدالة أن كان في الشركاء محجور عليه وأراد القسمة له وليه وهذا إذا لم يحكموا الشخص
القاسم في القسمة فالمحكم كمنصوب الإمام أو القاضي فينبذ بشرط فيه الشروط المذكورة
(واعلم أن القسمة على ثلاثة أنواع) قسمة الافراز و قسمة التعديل و قسمة الرذضا ب قسمة الافراز
أن تكون في مستوى الأجزاء صورة وقيمة مثلياً ومتقوماً وضابط قسمة التعديل أن تكون فيما
اختلف أجزاؤه في الصورة والقيمة أو في أحدها و قسمة الردهى ما يحتاج في قسمته إلى رد مال أجنبي
كما قال الشارح (أحدها القسمة بالأجزاء) أى بالنظر للأجزاء المتساوية وهى افراز حق كل من
الشركاء فيجب الممتنع منها عليها إذا لضرر عليه فيها (وتسمى قسمة المتشابهات) لأن الأجزاء في هذه
القسمة متشابهة قيمة وصورة (كقسمة) المتقومات المتساوية في القيمة والصورة كدار متفقة
الابنية بان كان في جانب منها بيت وصفة وفي الجانب الآخر كذلك والعرضة مستوية الأجزاء
والأرض متشابهة الأجزاء في القوة والضعف وليس فيها نخور زرع فتقسم وحدها ولو اجباراً
أو قسمة (المثليات من حبوب وغيرها) كدراهم وادهان (فتجزأ الانصباء كيلاً في مكيل)
كالحبوب (ووزناً في موزن) كالدرهم والادهان (وذراعاً في مذروع) كالأرض والقماش وعدا
في معدود كاللبن المضروب (ثم بعد ذلك) أى تجزئة الانصباء (يقرع بين الانصباء لتعيين كل
نصيب منها الواحد من الشركاء) في هذا النوع وغيره من بقية الأنواع ويجوز أن يتفقا على أن يأخذ
أحدهما أحد الجانبين والآخر الآخر أو يأخذ أحدهما الخسيس والآخر النفيس مع التعديل
بالقيمة أو رد قسط الزائد من القيمة من غير اقراع (وكيفية الاقراع أن تؤخذ ثلاث رقاع متساوية)
أو أكثر بعدد الانصباء إن استوت (ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء) كزید
وخالد وبکر (أو) يكتب في كل رقعة (جزء من الأجزاء ممیز من غيره) أى الجزء (منها) أى الأجزاء
بعد أو غيره بان يكتب الجزء الشرقى في رقعة والغربى في أخرى والقبلى في أخرى والخيرة في كتابة
الاسماء أو الأجزاء أو تعيين من يبدأ به من الشركاء أو الأجزاء منوط بنظر القاسم (وتدرج تلك
الرقاع في بنادق متساوية) في مصورة ندبا (من طين مثلاً) أى أو شمع (بعد تجفيفه) أى الطين (ثم
توضع) أى تلك البنادق (في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج) ويستحب كونه قليل الفطنة لتبعد
الحيلة والأولى كونه صيباً بعد التهمة وله البداءة بآى نصيب أو شريك شاء (ثم يخرج من لم يحضرها)
أى الكتابة والادراج (رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء) كأن يقول القاسم خذ هذه الرقعة
للجزء الأول (إن كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزید وبکر وخالد وبكر فيعطى) أى الجزء الأول (من
خرج اسمه في تلك الرقعة) كزید (ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذى يلي الجزء الأول) كأن يقول
خذ هذه الرقعة للجزء الثانى (فيعطى) أى الجزء الذى يلي الأول (من خرج اسمه في الرقعة الثانية)
تخلد (ويتعين الجزء الباقي للثالث) كبكر من غير حاجة إلى اخراج الرقعة الثالثة (إن كانت الشركاء
ثلاثة) فإن كانوا أكثر من ثلاثة كأربعة أخرجت الرقعة الثالثة وتعين الجزء الباقي للرابع وهكذا

ويتعين الجزء الباقي للثالث إن كان الشركاء ثلاثة

(أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلاً) كأن يقول خذ هذه الرقعة لزيد
 (ان كُتبت في الرقاع أجزاء الشركاء) كالجزء الشرقي والغربي والقبلي (ثم على اسم خالد ويتعين
 الجزء الباقي للثالث) كبركان فاختلفت الانصباء كنصف وثلث وسدس خري ما يقسم على اقلها
 وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك فاما أن يكتب الاسماء في ثلاث رقاع بعدد أسماء
 الشركاء أو ست بان يكتب اسم من له النصف في ثلاث واسم من له الثلث في اثنتين واسم من
 له السدس في واحدة ثم يخرج على الأجزاء واما أن يكتب الأجزاء في ست رقاع ويخرج على الاسماء
 ويجتنب وجوباً في صورتين تفريق حصصاً واحداً إذا كان المقسوم عقاراً كالدار ونحوها
 بخلاف المنقول لان ضرر التفريق انما هو في العقار دون المنقول ومعنى اجتناب التفريق
 في كتابة الاسماء أن لا يبدأ بالأجزاء على الجزء الثاني والخامس بل يبدأ بالجزء الاول فان خرج
 له اسم صاحب النصف أخذه والذين بعده وان خرج له اسم صاحب الثلث أخذه والذي يليه وان
 خرج له اسم صاحب السدس أخذه وحده ثم يتم الأجزاء في الجميع ومعنى اجتناب التفريق
 في كتابة الأجزاء أن لا يبدأ بصاحب السدس لانه اذا بدئ به حينئذ فربما خرج له الجزء الثاني
 أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلاً فان خرج على اسمه
 الجزء الاول والثاني اعطيهما مع الثالث ويثنى بمن له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع
 اعطيه مع الخامس ويتعين السادس لمن له السدس (النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهم
 وهي) أي السهام (الانصباء) بان تقوم السهام (بالقيمة) وهذا النوع يبيع كالنوع الثالث
 لان كلام الشريكين باع ما كان له من نصيب الآخر بما كان للآخر من نصيبه وانما دخله
 الاجبار للحاجة (كأرض تختلف قيمة اجزائها بقوة انبات أو قرب ماء) أو باختلاف ما فيها
 كبستان بعضه نخل وبعضه عنب (وتكون الأرض) المختلفة القيمة (بينهما) أي
 الشريكين (نصفين ويساوي ثلث الأرض مثلاً لجودته ثلثها) في القيمة كأن كان الثلث يساوي
 مائة لجودته والثلثان يساويان مائة لخسونهما (فيجعل الثلث سهماً والثلثان سهماً) ويقرع كاهن
 ويلزم شريكه الآخر اجابته ويجبر الممتنع عليها في الاظهر واجرة القاسم بحسب المأخوذ لا بحسب
 الشركة في الاصل (ويكفي في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد) بل اعتمد الرمي لاشتراط قاسمين
 في كل ما فيه تقويم فلا يكتفي بقاسم واحد الا في النوع الاول ثم ان أمكن قسم الجيد وحده
 والردى وحده لم يجبر على قسمة التعديل بل يجبر على قسمة الافراز في كل من الجيد وحده والردى
 وحده كارض واسعة فيها جيد وردي ويمكن قسمتهما على حدتهما اعلم ان مدار قسمة التعديل على
 الاختلاف اما في القيمة كعبيد من جنس قيمهما مختلفة أو لا اختلاف في الصورة كما في عبيد من
 جنس مع استواء القيمة أو مع اختلاف القيمة والجنس كعبيد من أجناس مع اختلاف القيمة
 (النوع الثالث القسمة) المتناسبة (بالرد) أي برمال اجنبي أي غير المقسوم وهي يبيع كالنوع
 الثاني لكن لا اجبار فيها لان فيها تمليكاً لا شركة فيه فكان كغير المشترك واما النوع الاول فهو
 افراز للحق لا يبيع (بان يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة بئر أو شجر مثلاً) أي أو بناء كبيت
 وليس في الجانب الآخر ما يقابله (لا يمكن قسمته فبردمن يأخذه بالقسمة التي اخرجتها الفرعة
 قسط قيمة البئر والشجر) أي حصته من قيمة ذلك (في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر

أو يخرج من لم يحضر الكتابة
 والادراج رقعة على اسم زيد
 مثلاً ان كُتبت في الرقاع أجزاء
 الشركاء ثم على اسم خالد
 ويتعين الجزء الباقي للثالث
 النوع الثاني القسمة بالتعديل
 للسهم وهي الانصباء بالقيمة
 كارض تختلف قيمة أجزائها
 بقوة انبات أو قرب ماء وتكون
 الأرض بينهما نصفين
 ويساوي ثلث الأرض مثلاً
 لجودته ثلثها فيجعل الثلث
 سهماً والثلثان سهماً ويكفي
 في هذا النوع والذي قبله
 قاسم واحد النوع الثالث
 القسمة بالرد بان يكون في أحد
 جانبي الأرض المشتركة بئر
 أو شجر مثلاً لا يمكن قسمته
 فبردمن يأخذه بالقسمة التي
 اخرجتها الفرعة قسط قيمة
 البئر والشجر في المثال
 المذكور فلو كانت قيمة كل
 من البئر

او الشجر) او البناء (الفأوله النصف من الارض رد الاخذ ما فيه ذلك) أى الجانب الذى فيه الشجر (خمسائة) لانها نصف الالف (ولا بد فى هذا النوع) وفى قسمة التعديل (من قاسمين كما قال) أى المصنف (وان كان فى القسمة تقويم) كما فى قسمة التعديل والرد (لم يقتصر فيه أى فى) تقويم (المال المقسوم على اقل من اثنين) لاشتراط تعدد المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة فان لم يكن فى القسمة تقويم كما فى النوع الاول كفى قاسم واحد لانه لا يحتاج الى تقويم بل يحتاج الى حرص أى تخمين لان الحارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان كالحاكم والمقوم يخبر بقيمة الشئ فهو كالشاهد فهذا هو الفرق (وهذا) أى عدم الاقتصار على اقل من اثنين (ان لم يكن القاسم حاكما فى التقويم بعرفته) أى بعلمه فى التقويم أى بان نصبه الامام والقاضى قاسما ولم يجعله حاكما فى التقويم (فان حكم فى التقويم بعرفته فهو) أى الحكم فيه بها (كقضائه بعلمه) بشرط ان يكون مجتهدا (والاصح جوازها) أى جواز قضائه (بعلمه) اذا كان مجتهدا فيكون حكمه فى التقويم بعلمه كذلك فان لم يكن عارفا بالتقويم حكم بقول عدلين فان جعله القاضى أو الامام حاكما فى التقويم كفى واحدا امام منصوب الشركاء فيكفى كونه واحدا قطعاً و اشار المصنف الى النوع الاول والنوع الثانى بقوله (واذا دعا احد الشريكين) أى طلب هو (شريكة الى قسمة ما لا ضرر فيه) على طالب القسمة ولو كان فيه ضرر على المطلوب للقسمة وهى قسمة افراز وقسمة تعديل (لزم الشريك الآخر) (المطلوب الى القسمة) (اجابته) أى الطالب (الى القسمة) فلو كان لاحد الشريكين عشرة دار لا يصلح للسكنى والباقي للآخر يصلح لها ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باحياء موات يجنبه اجبر صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر وان تضرر صاحب العشر لان ضرره انما جاء من قلة نصيبه لا عكسه فلا يجبر الاخر بطلب صاحب العشر لانه متعنت فى طلبه فلا اعتبار به فان كان العشر يصلح للسكنى ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باحياء موات يجنبه اجبر الآخر بطلب صاحب العشر لعدم التعنت حينئذ (اما الذى فى قسمة ضرر كحمام) صغير (لا يمكن جعله جامين) وطاحونة صغيرة لا يمكن جعلها طاحونتين (اذا طلب أحد الشركاء قسمة وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمة فى الاصح) لان كلا منهما ما يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة ولو أمكن الاتقاع منهما بوجه آخر فلا يجيبهم الحاكم لقسمة ذلك لما فيها من الضرر ولكن لا يجنبهم منها لان الحق لهم كالموهد مواجدا واقتسموا نفعه واما ما يبطل نفعه بالسكنى كجوهرة وثوب نفيس فلا يجيبهم لقسمة لما فيها من الضرر وينعهم منها لانه سفة لما فيه من ابطال نفعه بالسكنى

فصل (فى الحكم بالبينة) وفى بعض النسخ فصل فى احكام الدعوى والبيّنات وفى بعض النسخ ان هذا الفصل مقدم على الذى قبله (واذا كان مع المدعى بينة) بمادعاء أى رجلان أو رجل وامرأتان (سمعها الحاكم وحكم له بها ان عرف عدتها) أى البينة أو كانت معدلة (والا) أى وان لم يعرف عدتها ولم تكن معدلة (طلب منها التزكية) وجوبا وان لم يطعن الخصم فيها لان التزكية حق لله تعالى (وان لم يكن له أى المدعى بينة) تقبل شهادتها بان لم يكن له بينة أصلاً أو له بينة لا تقبل شهادتها لكونها محجورة (فان قول المدعى عليه بيمينه) بعد طلب خصمه وتحليف القاضى فيصدق بيمينه الا فى اللعان والقسامة اذا اقترن بدعوى الدم لوث فاليمين فى جانب المدعى فيها (والمراد بالمدعى من يخالف قوله الظاهر) والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر

او الشجر الفأوله النصف من الارض رد الاخذ ما فيه ذلك خمسائة ولا بد فى هذا النوع من قاسمين كما قال (وان كان فى القسمة تقويم لم يقتصر فيه أى فى المال المقسوم (على اقل من اثنين) وهذا ان لم يكن القاسم حاكما فى التقويم بعرفته فان حكم فى التقويم بعرفته فهو كقضائه بعلمه والاصح جوازها بعلمه (واذا دعا احد الشريكين شريكه الى قسمة ما لا ضرر فيه لزم) الشريك الآخر (اجابته) الى القسمة اما الذى فى قسمة ضرر كحمام لا يمكن جعله جامين اذا طلب احد الشركاء قسمة وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمة فى الاصح

فصل (فى الحكم بالبينة) (واذا كان مع المدعى بينة سمعها الحاكم وحكم له بها) ان عرف عدتها ولا طلب منها التزكية (وان لم تكن له) أى المدعى (بينة) فالقول قول المدعى عليه بيمينه (والمراد بالمدعى من يخالف قوله الظاهر)

لا يكون الاصل عدم ما يدعيه المدعي ومن ثم اكتفى منه باليمين لقوته وكلف المدعي بينة لضعف جانبه لكن قد يعرض المدعي بالاصل كما لو سلم الزوج والزوجة قبل الوطء ثم قال الزوج اسلمنا معا وقالت الزوجة اسلمنا امرت بافء ومدع وهى مدعى عليها لان وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر فالمدعى الزوج فيدوم النكاح وان لم توجد بينة معه وانما القول قوله لان الاصل بقاء النكاح (فان نكل أى امتنع المدعى عليه عن اليمين المطلوبة منه ردت) أى اليمين حينئذ (على المدعى) أى ردها القاضى (فيحلف) أى المدعى ان اختار ذلك (حينئذ) أى حين اذ ردت اليمين عليه يمين الرد (ويستحق) أى المدعى (المدعى به) باليمين لا بالنكول من غير توقف على حكم فلو حلف المدعى قبل رد اليمين عليه من القاضى لغت ما لم يحكم القاضى بنكول الخصم فان حكم بان قال حكمت بنكولك أو جعلتك ناكلا فلا يتوقف على رد القاضى فاذا حلف بعد ذلك اعتمدها ويكون كرد القاضى اليمين على المدعى وقوله له احلف بمنزلة الحكم بنكوله وكذا اقبال القاضى على المدعى ليحلفه وان لم يقل له احلف نازل بمنزلة الحكم بنكوله أيضا والمدعى عليه ان يعود الى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تنزيلا والمدعى ان يعود الى طلب اليمين منه مطلقا واذا طلبها منه وامتنع لم يكن له العود الى يمين الرد لانه أبطل حقه من يمين الرد الذى ردها عليه قبل ذلك برضاه لخصمه ولو هرب المدعى عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الحلف على المدعى واذا نكل المدعى عليه عن اليمين بعد عرضها عليه سن للقاضى ان يبين له حكم النكول بان يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه وله بعد نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا والا فليس له العود اليه الا برضا المدعى (والنكول) حقيقة (ان يقول المدعى عليه بعد عرض القاضى عليه اليمين انا ناكل عنها أو يقول له القاضى احلف فيقول لا احلف) أو يقول له القاضى قل والله فيقول والرحمن واما نكوله حكما فهو ان يسكت عن جواب الدعوى لالدهشة أو غباوة أو نحوهما ان حكم القاضى بنكوله فان كان سكوتة لنحو دهش أو غباوة شرح له القاضى الحال وجوبا بان يقول له اذا اطلت السكوت حكمت بنكولك وقضيت عليك ثم حكم عليه بنكوله وسكوت الا صم قبل علمه بالحال ليس بنكولا بخلاف عدم الاشارة من الاخرس بعد سماعه وقول القاضى للمدعى احلف بمنزلة الحكم بنكول المدعى عليه فهو ليس حكما بالنكول حقيقة لكنه نازل بمنزلة الحكم بالنكول فالخاصل ان عندهم بنكولا حقيقة ونكولا حكما ونكولا بالنكول حقيقة وحكما بالنكول تنزيلا (واذا تداعيا أى اثنان) أى ادعى شخص على من بيده العين (شياً) أى عينا وهو (في يدا أحدهما) المتأصلة ولا بينة لواحد من المدعى والمدعى عليه (فالقول) حينئذ (قول صاحب اليد بيمينه ان) الشئ (الذى فى يده) ملك (له) اذ اليد من الاسباب المريحة وخرج باليد المتأصلة ما لو اخذ شخص شياً من انسان ثم ادعاه لنفسه وادعى من كانت اليد قبل ذلك انه له فالقول قوله وان لم تكن اليد له الا ان كان لكل منهما يمينه رجحت بينة صاحب اليد ويسمى الداخل على بينة الاخر ويسمى الخارج بشرط ان يقيم الداخل بينته بعد بينة الخارج ولو قبل تعديلها لان الاصل في جانب الداخل اليمين ما لم يقيم الخارج بينته فلا يعدل عنها مادامت كافية فلو اقامها قبلها لم تسمع فيعيدها بعد ها وترج بينة الداخل ولو كانت شاهداً ويميناً وكانت بينة الخارج شاهدين وان تأخر تأريخها ولم تبين سبب الملك من شراء او غيره ترجح اليمين بينة نعم لو

(فان نكل) أى امتنع المدعى عليه (عن اليمين) المطلوبة منه (ردت على المدعى فيحلف) حينئذ (ويستحق) المدعى به والنكول أن يقول المدعى عليه بعد عرض القاضى عليه اليمين انا ناكل عنها أو يقول له القاضى احلف فيقول لا احلف (واذا تداعيا) أى اثنان (شياً فى يدا أحدهما) فالقول قول صاحب اليد بيمينه ان الذى فى يده له

قال الخارج هو ملكي اشتريته منك ولم تدفعه لي او غصبته مني او اكرهته واستعترته فقال الداخل
بل هو ملكي واقاما بينتي بما قاله ربحت بينه الخارج لزياة علمها بما ذكر (وان) ادعى كل من
الخصمين على الآخر وقد (كان) المدعى به (في أيديهم ما) كأن كان فراسا جاسا عليه او دارا سكا فيها
(او لم يكن في يد واحد منهما) ولم يكن في يد ثالث بل كان متاعا ملقى في طريق مثلا وليس المدعيان
عنده (تحالفا) أي حلف كل منهما على نفي كونه لآخر بان يقول والله ان هذا الشيء ليس لك
(وجعل المدعى به بينهما) أي يقسم بينهما نصفين لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك (ومن حلف) أي
أراد الحلف (على فعل نفسه) او فعل مملوكه من عبد او بهيمة (اثباتا ونفيا) ولو كان الفعل بظن
مؤكد كأن يعتمد على خطه او خط مورثه (حلف على البت والقطع) وانما حلف في ذلك على البت
والقطع لان الانسان يعلم حال نفسه وحال مملوكه منسوب اليه فهو كحاله وذلك كأن يقول في
الاثبات والله بعث بكذا أو وهبت وفي النفي والله ما بعث بكذا ولا وهبت ولو قال شخص جني
عبدك على وانكرفالا صح ان السيد يحلف على البت والقطع لان فعل عبده كفعله لانه ماله
ولو قال شخص جنت بهيمتك على زرعي مثلا فعليك ضمانه وانكر ما لكها حلف على البت والقطع
لانه لازمه لها وانما ضمن جنائنها بتقصيره في حفظها فهو بفعله لا بفعلها وصورة الاعتماد على
خط مورثه ان الولد رأى خط أبيه مثلا ان ابني فعل كذا كاداه دين او طلاق وكان الولد ناسيا ماله فله
ان يحلف على البت على هذا الفعل اعتمادا عليه (والبت بموجودة فثناة فوقية معناه القطع
وحينئذ) أي حين اذ كان البت معناه القطع (فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير)
وانما أتى به للايضاح (ومن حلف) أي أراد أن يحلف (على فعل غيره) وليس مملوكه من عبد او بهيمة
(ففيه) أي فعل غيره (تفصيل فان كان) أي فعل الغير (اثباتا) محصورا أو مطلقا كبيع واتلاف
وغصب (حلف على البت والقطع) كأن يقول والله أقضك مورثي كذا أو أودعك كذا أو يجوز
له البت والقطع في الحلف لاعتماده على خطه أو خط مورثه فيظن ذلك ظنا موثقا (وان كان) أي
فعل الغير (نفيا) أي أريد نفيه (مطلقا) أي غير مقيد بزمان مخصوص ولا مكان مخصوص (حلف
على نفي العلم) أي نفي علمه بان غيره فعل كذا كما قال الشارح (وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا) فثال
المطلق ما اذا ادعى دين المورثه على شخص فقال ذلك الشخص أبرأني مورثك منه فانكر المدعى البراءة
فاذا أراد اليمين عليه قال والله لا أعلم ان مورثي أبرأك منه وانما اكتفى بالحلف على نفي العلم لتعسر
الوقوف عليه ولو حلف على البت والقطع جاز كأن يقول والله ما أبرأك مورثي لانه قد يعلم ذلك
واما لو حلفه القاضي في ذلك على البت والقطع فقد ظلمه لكن يعنده (اما النفي المحصور) أي المقيد
بزمان مخصوص أو مكان مخصوص (فيحلف فيه الشخص على البت) لتيسر الوقوف عليه ومثال
النفي المحصور أن يقول المدعى عليه أبرأني مورثك من كذا يوم كذا وقت الزوال فيتعين
الحلف على البت فيقول المدعى والله لم يبرئك مورثي من كذا في ذلك الوقت لانه حينئذ نفي محصور
وتنبيه قد تكون اليمين على تحقيق شيء ليس مستندا الى فعله ولا الى فعل غيره مثل ان يقول
زوجته ان كان هذا الطائر غرابا قانت طالق فطار ولم يعلم انه غراب فادعت الزوجة انه غراب
وانكر الزوج ذلك فيحلف على البت كأن يقول والله انه ليس بغراب والضابط ان يقال كل يمين
فهى على البت والقطع الا على نفي فعل مطلق للغير فيحلف فيه على نفي العلم

(وان كان في أيديهم ما) اولم
يكن في يد واحد منهما (تحالفا)
وجعل المدعى به بينهما
ومن حلف على فعل نفسه
اثباتا ونفيا (حلف على البت
والقطع) والبت بموجودة
فثناة فوقية معناه القطع
وحينئذ فعطف المصنف
القطع على البت من عطف
التفسير (ومن حلف على
فعل غيره) ففيه تفصيل (فان
كان اثباتا حلف على البت
والقطع وان كان نفيا) مطلقا
(حلف على نفي العلم) وهو انه
لا يعلم ان غيره فعل كذا اما
النفي المحصور فيحلف فيه
الشخص على البت

*(فصل) في شروط الشاهد
(ولا تقبل الشهادة الا من)
أى شخص (اجتمعت فيه
خمس خصال) أحدها
(الاسلام) ولولا التبعية فلا
تقبل شهادة كافر على مسلم
أو كافر (و) الثانى (البلوغ
فلا تقبل شهادة صبي ولو
مراهقا) (و) الثالث (العقل)
فلا تقبل شهادة مجنون (و)
الرابع (الحرية) ولولا بالدار
فلا تقبل شهادة رقيق قنا كان
أومدبرا أو مكاتباً (و) الخامس
(العدالة) وهى لغة المتوسط
وشرعاً مملكة فى النفس تمنعها
من اقتراف الكبائر والذائل
المباحة (وللعدالة خمس
شرائط) وفى بعض النسخ
خمس شروط أحدها (أن
يكون) العدل (مجتنباً للكبائر)
أى لكل فرد منها فلا تقبل
شهادة صاحب كبيرة كالزنا
وقتل النفس بغير حق والثانى
أن يكون (غير مصر على
القليل من الصغائر) فلا تقبل
شهادة المصر عليه أو عدد الكبائر
مذكور فى المطولات والثالث
أن يكون العدل (سليم
السريرة) أى العقيدة

*(فصل) فى شروط الشاهد) أى وشروط العدالة والشاهد مأخوذ من الشهادة وهى
اخبار عن شئ بلفظ خاص واركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة (ولا
تقبل الشهادة) أى لا يقبلها القاضى (الا من أى شخص اجتمعت فيه) عند أدائها (خمس خصال)
بل عشرة (أحدها الاسلام ولولا التبعية) لا حد أبويه مثلاً (فلا تقبل شهادة كافر على مسلم أو كافر)
خلافاً لابي حنيفة فى قوله بقبول شهادة الكافر على الكافر وخلافاً للإمام احمد فى الوصية فى
السفر لا فى غيره كأن أوصى شخص برد الوديعة الى صاحبها واشهد على ذلك كافرين فتقبل شهادتهما
سواء كان المشهود عليه مسلماً أو كافراً (والثانى البلوغ فلا تقبل شهادة صبي ولو مراهقاً) ولولائه
أو عليه خلافاً للإمام مالك حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يتفرقوا
(والثالث العقل فلا تقبل شهادة مجنون) بالاجماع (والرابع الحرية ولولا بالدار) بأن كان لقيطاً
بدار الاسلام فان حرته بالدار (فلا تقبل شهادة رقيق قنا كان أومدبرا أو مكاتباً) أو مبعوضاً خلافاً
للإمام احمد فى قوله بقبول شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره من ائمتنا (والخامس العدالة
وهى لغة المتوسط وشرعاً مملكة) أى صفة راسخة (فى النفس تمنعها من اقتراف الكبائر) أى
اكتسابها (و) تمنعها عن (اقتراف الذائل المباحة) كتقبيل زوجته أو امته بحضرة الناس ومد
الرجل عند الناس الذى يستحي منهم واكثر الحكماء المتحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة
له فلا تقبل شهادة فاسق ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق فى شهادته فيحل له ان يشهد
كما اعتمد الرملى ولو كان الشاهد يعلم الفسق من نفسه والناس يعتقدون عدله جازله ان يشهد
والسادس كونه ناطقاً فلا تقبل شهادة الاخرس وان فهمت اشارته والسابع كونه يقظاً فلا تقبل
شهادة مغفل لا يضبط الامور والثامن كونه غير متهم فى شهادته فلا تقبل شهادة المتهم والتاسع كونه
رشيداً فلا تقبل شهادة محجور عليه بسفه كأن يضيع المال باحتمال غبن فاحش مع عدم العلم
بذلك والعاشر ان يكون له مروءة وهى شرط لقبول الشهادة لا للعدالة لفر تكب خاتم المروءة
لا تقبل شهادته لفقد مروءته ومن لا مروءة له لا حياء له ومن لا حياء له قال ماشاء وزاد به ضمهم
شرطاً واحداً فى الحضرون السفر وهو ان يكون مواظباً للسنن فلا تقبل شهادة من ترك سنة
الفجر والوتر أسبوعاً ولا من ترك تسبيح الركوع والسجود مدة طويلة امام من ترك سنة الفجر والوتر
وصلى مكانها الفوائت فلا ترد شهادته (وللعدالة) أى لتحقيقها (خمس شرائط وفى بعض النسخ خمسة
شروط أحدها ان يكون) الشخص (العدل مجتنباً للكبائر) أى لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب
كبيرة) لانه يصير فاسقاً بفعل الكبيرة بخلاف العزم على فعل الكبيرة غداً فانه لا يصير بذلك فاسقاً
(كالزنا وقتل النفس بغير حق) وترك الصلاة ومنع الزكاة (والثانى ان يكون غير مصر على القليل
من) نوع (الصغائر) كالنظر المحرم وكشف العورة ولو فى الخلوة لغير حاجة (فلا تقبل شهادة المصر
عليها) أى على شئ من الصغائر من نوع او انواع الا ان غلبت طاعاته على معاصيه والاصرار على
الصغيرة بان يرتكبها ثلاث مرات من غير توبة منها (وعداً للكبائر مذكور فى المطولات) كتأخير
الصلاة عن وقتها بلا عذر واللواط وشهادة الزور وعقوق الوالدين وأكل الربا وأكل مال اليتيم
والافطار فى رمضان بغير عذر وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (والثالث ان يكون)
الشخص (العدل سليم السريرة أى العقيدة) سميت العقيدة بالسريرة لان الشخص يسرها فى

قلبه (فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق بدعته فالأول كمن أنكر البعث) للاجساد ومن أنكر علم الله بالجزئيات ومن أنكر حدوث العالم (والثاني كساب الصحابة) بغير قذف ونحوه والا كان كبيرة أو كفرا كقذف السيدة عائشة (أما الذي لا يكفر ولا يفسق بدعته فتقبل شهادته) لا اعتقاده أنه مصيب في ذلك للشبهة التي قامت عنده (ويستثنى من هذه) أي الفرقة التي لا تكفر ولا تفسق بدعتها (الخطابية فلا تقبل شهادتهم) بلا خلاف إذا شهدوا لموافقهم ولم يبينوا السبب (وهم فرقة يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه) أي شخصا (يقول لي علي فلان كذا) فيعتمدون في شهادتهم قول صاحبهم لا اعتقادهم أنه لا يكذب هذا إذا لم يبينوا السبب (فإن يبينوا السبب كأن قالوا رأينا) أي فلانا (يقرضه) أي فلانا آخر (كذا) أو سمعناه يقوله بكذا (قبات شهادتهم) لا نتفاه احتمال اعتمادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا تقبل لو شهدوا لمخالفيهم لا نتفاه المانع (والرابع أن يكون) الشخص (العدل مأمون الغضب وفي بعض النسخ مأمون عند الغضب) بحيث لا توقعه نفسه الاتمارة بالسوء عند غضبه في قول زور أو اصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك (فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع فيما ذكر (والخامس أن يكون) الشخص (العدل محافظا على مروءة مثله) من أبناء عصره ممن يراعى منهاج الشرع وآدابه وهي تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والامكنة بخلاف العدالة فإنها لا تختلف بذلك بل يستوى فيها الشريف والوضيع (والمرءة) آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجمل العادات وهو (تخاف الإنسان) أي انصافه (بخلق امثاله) أي بأوصاف امثاله (من أبناء عصره) ممن يراعى طرق الشرع وآدابه (في زمانه ومكانه) لأن الامور العرفية لا تنضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والبلدان (فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن عشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير العورة) هو ممن (لا يليق به ذلك) بأن كان غير سوقى وغير محرم بالنسك ويمن لا يغلبه جوع أو عطش يأكل أو يشرب في سوق وهو غير سوقى ومن يلبس من النقعاء قباء أو قلنسوة في مكان لا يعتاد ذلك فيه ويمن يقبل زوجته أو امته ولو مرة بحضور الناس ولو محارم له اولها (أما كشف العورة فحرام) من الصغار وهذا الشرط الخامس أغاها وشرط لقبول الشهادة لا للعدالة فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلا لكن شهادته لم تقبل لفقد مروءته ومن شروط قبول الشهادة أيضا أن لا يبادر بشهادته قبل أن يسأل فيها لأنه حينئذ متهم الا في شهادة الحسبة فتقبل شهادته فيها في حقوق الله المحضه كأن يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيما له فيه حق مؤكدا كطلاق وعنف ونسب وعنوع قصاص وبقاء عدة وانقضائها وتحريم مصاهرة وكفر وإسلام وبلوغ وكفارة وتعديل ووصية ووقف إن عمت جهتهم ما ولو بالآخر كالفقراء وحدود الله وصورة شهادة الحسبة في الزنا أن يقول الشهود ابتداء تشهد على فلان بأنه زنى فاحضره لنشهد عليه فإن قالوا ابتداء فلان زنى فهم قذفة فيجدون حد القذف مالم يتبعوه بقولهم ونشهد بذلك لأنه لا تقبل دعوى الحسبة في حدود الله تعالى وإنما تقبل عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا اعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع أو أنه طلق زوجته لم يكف حتى يقول أنه يستترقه أو أنه يريد نكاحها أو أنه يحتل بها أو يستمتع بها أو يعاشرها ما حق الا دعى كقود وحده قذف ويصح فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادة الحسبة الا في

فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر
أو يفسق بدعته فالأول كمن
أنكر البعث والثاني كساب
الصحابة أما الذي لا يكفر ولا
يفسق بدعته فتقبل شهادته
ويستثنى من هذه الخطابية
فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة
يجوزون الشهادة لصاحبهم
إذا سمعوه يقول لي علي فلان
كذا فإن قالوا رأينا يقرضه
كذا قبلت شهادتهم والرابع
أن يكون العدل (مأمون
الغضب) وفي بعض النسخ
مأمون عند الغضب فلا تقبل
شهادة من لا يؤمن عند غضبه
والخامس أن يكون العدل
(محافظا على مروءة مثله)
والمرءة تخلف الإنسان بخلاف
أمثاله من أبناء عصره في
زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة
من لا مروءة له كمن عشي في
السوق مكشوف الرأس
أو البدن غير العورة ولا يليق
به ذلك أما كشف العورة
فحرام

فصل والحقوق ضربان
أحدهما (حق الله تعالى) وسبأني الكلام عليه (و) الثاني (حق الآدمي) فاما حقوق الآدميين فثلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب وضرب لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران) فلا يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال) غالبا كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب أيضا عقوبة الله تعالى كحشرب أو عقوبة لآدمي كتغزير وقصاص (وضرب) آخر (يقبل فيه) أحداً من ثلاث (أما شاهدان) أي رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد واحد) وبين المدعي وانما يكون يمينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديله ويجب ان يذكر في حلفه ان شاهده صادق فيما شهد به (فان لم يحلف المدعي وطلب يمين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله ان يحلف يمين الرد في الاظهر وفسر المصنف هذا الضرب بأنه (ما كان القصد منه المال فقط وضرب) آخر (يقبل فيه) أحد أمرين (أما رجل وامرأتان أو أربع نسوة)

حدود الله تعالى

فصل في نصاب الشهود والحقوق ضربان أحدهما حق الله تعالى وسبأني الكلام عليه والثاني حق الآدمي) وبدأ به لانه الاغلب وقوعا فقال (فاما حقوق الآدمي) بالنسبة الى ما يعتبر فيه عدداً أو وصفاً (فثلاثة وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة أضرب) الاول (ضرب لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران فلا يكفي رجل وامرأتان) ولا رجل ويمين لما روى مالك عن الزهري مضت السنة انه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقيس على الثلاثة غيرها مما يشاركها في المعنى من كونها ليست بمال ولا يقصد منه المال (وفسر المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالباً) أي في غالب الاحوال وقد لا يطلع عليه الرجال نادراً فقد يتفق ان الرجل يطلق زوجته من غير حضور رجال بل بحضور النساء ومع ذلك لا عبرة بهن (كطلاق ونكاح) ورجعة وشهادة على شهادة وكفالة وموت ووصاية وشركة وقراض ومحل ما ذكر في الطلاق ان ادعته الزوجة بعبوض أو غيره فان ادعاء الزوج بعبوض ثبت بشاهد ويمين ومثله دعوى المرأة للنكاح لا ثبات المهر أو شرطه أو الارث ومحل ما ذكر في الوكالة والوصاية والشركة والقراض اذا أريد اثبات عقودها والولاية فان أريد اثبات الجعل في الوكالة والوصاية واثبات حصته من المال في الشركة وحصته من الربح فيها وفي القراض كفي فيها رجل وامرأتان أو شاهد ويمين (ومن هذا الضرب ايضاً) وهو ما لا يقبل فيه إلا رجلان لكونه مما لا يقصد منه المال أصلاً (عقوبة الله تعالى) أي موجبها (كحشرب) وقطع الطريق والقتل بالردة (أو عقوبة لآدمي كتغزير) وحد قذف (وقصاص) في النفس والطرف (و) الثاني (ضرب آخر يقبل فيه أحد أمور ثلاثة إما شاهدان أي رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد واحد وبين المدعي) لعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين أي في الاموال كما نقل عن الشافعي (وانما يكون يمينه) أي المدعي (بعد) ادائه (شهادة شاهده وبعد تعديله ويجب ان يذكر في حلفه ان شاهده صادق فيما شهد به) قبل ذكره الاستحقاق أو بعده نحو والله ان شاهدهي لصديق فيما شهد لي به وانى استحققه أو انى مستحقه وان شاهدهي لصديق فيما شهد لي به (فان لم يحلف المدعي وطلب يمين خصمه) وهو المدعي عليه (فله) أي المدعي (ذلك) أي عدم الحلف وتحليف خصمه لانه قد يتورع عن اليمين (فان نكل خصمه فله ان يحلف يمين الرد في الاظهر) لانها غير التي تركها وان حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو أي المدعي من العود لليمين مع شاهده ولو في مجلس آخر لان بمجرد طلب يمين خصمه يبطل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلو أقام شاهد آخر سمعت (وفسر المصنف هذا الضرب بأنه ما كان القصد منه المال فقط) دون غيره كالعقوبة ونحو الولادة أي سواء كان نفس المال من عين أو دين أو منفعة أو عقداً مالياً كبيع وأقاله وحواله وضمنان أو حقاً مالياً كخيار واجل وجناية توجب مالاً ووقف (و) الثالث (ضرب آخر يقبل فيه أحد أمرين إما رجل وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة انه لا يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعميجهن وقيس بما ذكره غيره مما يشاركه في المعنى واذا قبلت شهادتهن في

ذلك منفردات فقبول الرجلين أو الرجل والمرأتين أولى ولا يقبل الرجل واليمين في ذلك (وفسير المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما لا يطلع عليه الرجال غالباً بل يطلع عليه الرجال (نادراً كولدته) من حيث ثبوت النسب (وحيض ورضاع) من الثدي وبكارة وثبوتية وحمل وعيب امرأة تحت ثوبها كرتق وقرن وجرح على فرج وبرص واستهلال أي نزول الجنين من فرج أمه صار خاتمي برث ويورث حرة كانت تلك المرأة المتصفة بذلك أو أمة (واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بالاولى (وأما حقوق الله تعالى) غير المالية (فلا تقبل فيها النساء) ولا الخناثا (بل الرجال فقط وهي أي حقوق الله تعالى) بالنسبة لما يعتبر فيه عدداً أو وصفاً (على ثلاثة أضرب) أيضاً الاول (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) باعتبار إيجاب الحد فقط (وهو الزنا) واللواط واتيان البهيمة على المذهب المنصوص لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء (ويكون نظره لهم) أي الزنا (لأجل الشهادة) أي وانما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حانت منّا التفاتة فرأينا أو تعمدنا النظر له لأقامة الشهادة وبقي إذا أطلقوا الشهادة بأن لم يقولوا ذلك ان يستفسروا ان تيسر بان يقال لهم هل حانت منكم التفاتة أو تعمدتم النظر لأقامة الشهادة أول غير اقامتها والا فلا تقبل شهادتهم (فلو تعمدوا والنظر لغيرها) أي الشهادة (فسقوا ووردت شهادتهم) اذا تكرر ذلك منهم ولم تقلب طاعاتهم على معاصيهم والالم يفسقوا ولم ترد شهادتهم لان ذلك صغيرة ولا بد ان يقولوا عند اداء الشهادة رأيناه ادخل حشفته او قدرها من فاقدها في فرجها على وجه الزنا وان لم يقولوا كالأصبع في الخاتم او كالمروء في المحكمة نعم ينسب ذلك (أما اقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الاظهر) كسائر الاقارير (وأما في اثبات الجرح فيكفي رجلان كما اذا شهد اثنان بجرح الشاهد وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليس باقداً في له (و) الثاني (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنان أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما سوى الزنا) وما الحق به (من) اسباب (الحدود) سواء أكان الحد قتلًا للمرتد أم لقاطع الطريق اذا قتل مكافئاً له أم قطعاً في سرقة أم في قاطع طريق أم جلداً (كحد شرب) للمسكر (و) الثالث (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان فقط دون غيره من الشهور) وذلك بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة الوتر احتياطاً لذلك لا بالنسبة لحلول اجل او وقوع طلاق أو عتق معلق بذلك الا ان تعلقت الرؤية بالشاهد أو تأخر التعليق عن ثبوت الهلال كأن قال بعد ثبوتيه بالواحد ان كان ثبت رمضان فانت طالق أو فانت حر (وفي المبسوطات مواضع) آخر (تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها) أي المواضع (شهادة اللوث) فانه يكفي فيها واحد (ومنها انه يكتفي في الحرص بعدل واحد) وهو تقدير ما على النخل من الرطب غمراً ومنها انه يكتفي بشهادة العدل بسلام الميت الذي في الصلاة عليه وتوابعها في الارث ومنها انه يكتفي بالواحد في اسماع كلام القاضى أو ترجمته للنصم ومنها اسماع كلام الخصم للقاضى الذي فيه بعض صمم اما الأصم فلا يصح توليته القضاء وأما الذي يترجم للقاضى كلام الخصم فيشترط فيه اثنان واعلم ان المشهود به ان كان فعلاً كزنا وشرب خمر وغصب واتلاف وولادة ورضاع واصطياد واحياء اشترط في الشاهد به ابصاره فقط فيكفي

وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالباً بل نادراً كولدته (والرجال) غالباً بل نادراً كولدته (وحيض ورضاع) واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بامرأتين ويمين (وأما حقوق الله تعالى فلا يقبل فيها النساء) بل الرجال فقط (وهي أي حقوق الله تعالى) على ثلاثة أضرب (أضرب ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) باعتبار إيجاب الحد فقط (وهو الزنا) واللواط واتيان البهيمة على المذهب المنصوص لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء (ويكون نظره لهم) أي الزنا (لأجل الشهادة) أي وانما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حانت منّا التفاتة فرأينا أو تعمدنا النظر له لأقامة الشهادة وبقي إذا أطلقوا الشهادة بأن لم يقولوا ذلك ان يستفسروا ان تيسر بان يقال لهم هل حانت منكم التفاتة أو تعمدتم النظر لأقامة الشهادة أول غير اقامتها والا فلا تقبل شهادتهم (فلو تعمدوا والنظر لغيرها) أي الشهادة (فسقوا ووردت شهادتهم) اذا تكرر ذلك منهم ولم تقلب طاعاتهم على معاصيهم والالم يفسقوا ولم ترد شهادتهم لان ذلك صغيرة ولا بد ان يقولوا عند اداء الشهادة رأيناه ادخل حشفته او قدرها من فاقدها في فرجها على وجه الزنا وان لم يقولوا كالأصبع في الخاتم او كالمروء في المحكمة نعم ينسب ذلك (أما اقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الاظهر) كسائر الاقارير (وأما في اثبات الجرح فيكفي رجلان كما اذا شهد اثنان بجرح الشاهد وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليس باقداً في له (و) الثاني (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنان أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما سوى الزنا) وما الحق به (من) اسباب (الحدود) سواء أكان الحد قتلًا للمرتد أم لقاطع الطريق اذا قتل مكافئاً له أم قطعاً في سرقة أم في قاطع طريق أم جلداً (كحد شرب) للمسكر (و) الثالث (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان فقط دون غيره من الشهور) وذلك بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة الوتر احتياطاً لذلك لا بالنسبة لحلول اجل او وقوع طلاق أو عتق معلق بذلك الا ان تعلقت الرؤية بالشاهد أو تأخر التعليق عن ثبوت الهلال كأن قال بعد ثبوتيه بالواحد ان كان ثبت رمضان فانت طالق أو فانت حر (وفي المبسوطات مواضع) آخر (تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها) أي المواضع (شهادة اللوث) فانه يكفي فيها واحد (ومنها انه يكتفي في الحرص بعدل واحد) وهو تقدير ما على النخل من الرطب غمراً ومنها انه يكتفي بشهادة العدل بسلام الميت الذي في الصلاة عليه وتوابعها في الارث ومنها انه يكتفي بالواحد في اسماع كلام القاضى أو ترجمته للنصم ومنها اسماع كلام الخصم للقاضى الذي فيه بعض صمم اما الأصم فلا يصح توليته القضاء وأما الذي يترجم للقاضى كلام الخصم فيشترط فيه اثنان واعلم ان المشهود به ان كان فعلاً كزنا وشرب خمر وغصب واتلاف وولادة ورضاع واصطياد واحياء اشترط في الشاهد به ابصاره فقط فيكفي

الاصم وان كان قولاً كعقد وفسخ وطلاق واقرار اشترط في الشاهد به امر ان ابصار وسمع لقائله حال تلفظه به ومن رأى رجلاً يتصرف في شيء في يده متميزاً على امثاله كالدار والعبد واستفاض بين الناس انه مملوك جازله ان يشهد له به وان لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى اليد تصرف ومدة طويلة ولو بغير الاستفاضة وكل ما يثبت بالاستفاضة يكفي فيه الاعى (ولا تقبل شهادة الاعى الا في خمسة وفي بعض النسخ خمس مواضع والمراد بهذه الخمسة ما يثبت بالاستفاضة) أى الشبوع وانتساع من جمع كثير يؤمن وتواطؤهم على الكذب لكثرتهم ولونساء وارقاء وفسقة فلا يشترط ذكورهم ولا حريتهم ولا عدالتهم كالا يشترط ذلك في عدد التواتر وانما ثبتت هذه الامور بالاستفاضة لانها أمور مؤبدة فاذا طال مدتها عسرا قامة اليقينة على ابتدائها فست الحاجة الى ثبوتها بالاستفاضة ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة ان يقول سمعت الناس يقولون كذا لانه يحدث ريبه في شهادته لانه يشعر بعدم خرمه بالشهادة مع انه لا بد من الجزم بها كأن يقول اشهد بموت فلان أو ان فلانا هو ابن فلان أو ان هذا الشيء ملك فلان أو ان فلانا عتيق فلان ولا يقول اشهد ان فلانا مات أو ان فلانة ولدت فلانا أو ان فلانا اشترى هذا الشيء أو ان فلانا أعنتق فلانا لما تقدم من انه يشترط في الشهادة بالفعل ابصار وبالقول ابصار وسمع وذلك (مثل الموت) لان اسبابه كثيرة ومنها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها فاقضت الحاجة ان يعتمد فيه على الاستفاضة (والنسب لذكر أو أنثى من أب أو قبيلة وكذا الام) فهى مثل الاب (يثبت النسب) أى اللغوى (فيها) أى الام (بالاستفاضة على الاصح) اما النسب الشرعى فهو الى الاباء وان لم يعرف عين المنسوب اليه وفي الروض ولو شهد الاعى بالاستفاضة جازان لم يتحقق الى تعيين وإشارة بان شهد على معروف باسمه ونسبه أو شهد له بنسب وصوره بان يصف الشخص فيقول الرجل الذى اسمه كذا وكنيته كذا أو مصلاه كذا أو مسكنه كذا هو فلان بن فلان ثم يقيم المدعى بينة أخرى انه الذى اسمه كذا أو كنيته كذا الى آخر الصفات أو يشهد له بملك دار معروفة أو أرض معروفة (ومثل الملك المطلق) أى غير المقيد بسبب واما المقيد بسبب فان كان مما يثبت سببه بالاستفاضة كالارث فكذلك وان كان مما لا يثبت سببه كالبيع فلا * ^{تقريبه} هذه الثلاثة من الامور التى تثبت بالاستفاضة وبقي أمور وقد نظم الجيرى الامور التى تثبت بالاستفاضة في خمسة أبيات فقال

(ولا تقبل شهادة الاعى الا في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) والمراد بهذه الخمسة ما يثبت بالاستفاضة مثل (الموت والنسب) لذكر أو أنثى من أب أو قبيلة وكذا الام يثبت النسب فيها بالاستفاضة على الاصح (و) مثل (الملك المطلق والترجة) وقوله (وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه ان الاعى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له

ففي الست والعشرين تكفي استفاضة * وتثبت سمعا دون علم باصله
ففي الكفر والتجريح مع عزل الحاكم * وفي سفته أو ضد ذلك كله
وفي العتق والاقاف والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعسره
وايصائه مع نسبه وولادة * وموت وحمل والمضرب باهله
واشربة ثم القسامة والولا * وحرية والملك مع طول فعله

(و) الموضع الرابع في (الترجة) بان اتخذ القاضى مترجماً له كلام الخصوم او مترجماً عنه للخصوم كلام القاضى فتقبل شهادته فيها لكن في الاولى لا بد من اثنين وفي الثانية يكفي واحد لان الترجمة تفسير للفظ فلا يحتاج الى معانينة وإشارة (وقوله وما شهد به قبل العمى) ساقط في بعض نسخ المتن ومعناه ان الاعى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عروض العمى له) كبيع ونكاح

واقرار (ثم عني بعد ذلك) أي بعد تحمل الشهادة (شهد بما تحمله أن كان المشهود له) (المشهود عليه معروف في الاسم والنسب) فيقول أشهد أن فلان ابن فلان أقر فلان بن فلان بكذا (وما شهد به على المضبوط) أي الذي ضبطه بوضع يده عليه والتعلق به من حين الاقرار في أذنه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند القاضي (وصورته) أي المضبوط (أن يقر شخص في إذن أعني بعنق أو طلاق) أو مال (لشخص يعرف اسمه ونسبه ويدل ذلك الاعنى على رأس ذلك المقر فيتعلق الاعنى به) أي بذلك المقر (ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض) فتقبل شهادته عليه على الصحيح لحصول العلم بأنه المشهود عليه والحاصل أن المسئلة لها أربعة أحوال لأنه إما أن تكون يداعما جميعا في يده أولا يكون شيء منهما في يده أو تكون يد المقر في يده فقط أو يد المقر له فقط ففي الأولى تقبل شهادته مطلقا أي سواء عرف اسمه ونسبه أم لا وفي الثانية تقبل أن كانا معروفين في الاسم والنسب عنده وهذه من نوع ما شهد به قبل العمى وفي الثالثة أن كان المقر له معروف في الاسم والنسب وفي الرابعة أن كان المقر معروف في الاسم والنسب عنده ولا بد في جميع ذلك من رؤية فم اللفظ حال لفظه قبل العمى كما تقدم في الشهادة على الأقوال وتصح شهادة الاعنى على الزنا ونحوه فيما لو أمسك ذكر من يزني أو يلوط وهو داخل الفرج أو الدبر وأمسك الشخص الزاني والمزني بها وتعلق بهما حتى شهد عليهما عند القاضي بما عرفه منهما وإن لم يستمر الذكركر فيشهد مع ثلاثة ولا يكفي علم القاضي في حدود الله وللأعنى أن يبطأ به جتته اعتمادا على صوته بالضرورة ولذا لا تقبل شهادته عليها اعتمادا عليه ولو حال الوطء لأن الوطء يجوز بالظن ومبنى الشهادة على العلم ما أمكن وبهذا حصل الفرق بين الوطء والشهادة (ولا تقبل شهادة شخص جار لنفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا) وحيفتد تردها في السيد لعبد المأذون له في التجارة) ولغير المأذون له فيها (و) تردها في السيد (مكاتبه) لأن له به علة لا ترى أنه لو عجز نفسه صار الملك فيه وفي ماله لسيدته وتردها في الشخص لغريم له مات وإن لم تستغرق تركته الديون أو حجر عليه بفلس للتمهة لأنه أثبت لغريمه شيئا قد أثبت لنفسه المطالبة به ولو كان لشخص على آخر دين جاحد له فله أن يحيل به شخصا يدعى المحتمل على المحال عليه بالدين ويقم المحيل شاهدا له عليه فانه تقبل شهادته له ولا يقال إن هذه شهادة جرت نفعا فلا تصح لأن الدين انتقل للمحتمل ولا تقبل شهادة عاقلة بفسق شهود قتل يحملون بدله من خطأ أو شبه عمد وشهادة غرما مفسا بفسق شهود دين آخر ظهر عليه لأنهم يدفعون به ضرر المزاجحة

كتاب أحكام العتق

أي التحرير وقد ختم المصنف كتابه بالعتق رجاء من الله أن يعترفه وقاربه وحاضره من الناس (وهولغة) الاستقلال والاطلاق والسبق (مأخوذ من قولهم) عتق الفرس إذا سبق وأطلق ومن قولهم (عتق الفرس) أي ولد الطائر (إذا طار واستقل) فكان العبد إذا فك أي أطلق من الرق سبق غيره من الأرقاء واستقل بنفسه وأطلق من سيده (وشرعا إزالة ملك عن آدمي لا إلى مالك) خاص (تقربا إلى الله تعالى) وهو من القرب العظيمة (وخرج با آدمي الطير) كالجمام (والهيمه) كالغنم (فلا يصح عتقهما) لأنه كتنسيب السواحب وهو حرام نعم أن أرسل مأكولا بقصد إباحته لمن يأخذه جاز ولا أخذه أكله فقط دون أطعام غيره

ثم عني بعد ذلك شهد بما تحمله أن كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب (و) ما شهد به (على المضبوط) وصورته أن يقر شخص في إذن أعني بعنق أو طلاق لشخص يعرف اسمه ونسبه ويدل ذلك الاعنى على رأس ذلك المقر فيتعلق الاعنى به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض (ولا تقبل شهادة) شخص (جار لنفسه نفعا ولا دافع عنها ضررا) وحيفتد تردها في السيد لعبد المأذون له في التجارة ومكاتبه

(كتاب) أحكام العتق

وهولغة مأخوذ من قولهم عتق الفرس إذا طار واستقل وشرعا إزالة ملك عن آدمي لا إلى مالك تقربا إلى الله تعالى وخرج با آدمي الطير والهيمه فلا يصح عتقهما

(ويصح العتق من كل مالك

جائز الاصل) وفي بعض النسخ
جائز التصرف (في ملكه) فلا
يصح عتق غير جائز التصرف
كصبي ومجنون وسفيه وقوله
(ويصح بصرح العتق) كذا
في بعض النسخ وفي بعضها
ويصح العتق بصرح العتق
واعلم ان صريحه الاعناق
والنحرير وما تصرف منهما
كانت عتق او محرر
ولا فرق في هذا بين هازل
 وغيره ومن صريحه في الاصح
فك الرقبة ولا يحتاج الصريح
الى نية ويقع العتق ايضا بغير
الصريح كما قال (والكفاية
مع النية) كقول السيد لعبد
لاملك لي عليك لاسلطان لي
عليك ونحو ذلك (واذا اعتق)
جائز التصرف (بعض عبد)
مثلا (عتق عليه جميعه)
موسرا كان السيد اولامعينا
كان البعض اول (واذا اعتق)
وفي بعض النسخ عتق (شركا)
اي نصيبا (له في عبد) مثلا
او اعتق جميعه (وهو موسر)
بباقيه (سرى العتق الى باقيه)
اي العبد او سرى الى ما يسه
به من نصيب شريكه على
الصحيح وتقع السراية في الحال
على الاظهر وفي قول باداه
القيمة وليس المراد بالموسر هنا
هو الغني بل من له من المال
وقت الاعناق ما يفي بقيمة
نصيب شريكه فاضلا عن
قوته وقوت

منه كالضيف وأركان ثلاثة معتق وعتيق وصبيغة (ويصح العتق) مطلقا أي منجزا كان
أو معلقا بصيغة (من كل مالك) للرقبة (جائز الاصل) أي نافذ الاصل المخصوص وهو التصرف (وفي
بعض النسخ جائز التصرف في ملكه) بأن يكون بالغاعا قلا رشيدا مختارا اهلا للولاء (فلا يصح) عتق
من غير مالك بلا اذن ولا (عتق غير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه) ومفلس ومبعض ومكاتب
ومكره بغير حق ويتصور الا كراه بحق فيما لو اشترى العبد بشرط العتق ثم امتنع منه وفي كفارة
لزممت الصبي فامتنع الولي من العتق فاكرهه الحاكم وأعتق فيصح العتق من المشتري وعتق
الولي عن كفارة الصبي في القتل العمد من مال الصبي (وقوله ويقع بصرح العتق كذا في
بعض النسخ وفي بعضها ويقع العتق) أي يحصل أثر الاعناق (بصرح) لفظ (العتق) أي
الاعناق (واعلم ان صريحه) أي العتق المتفق عليه (الاعناق والنحرير) المراد بهما (ما تصرف
منهما كانت عتق) وأنت معتق واعتقتك (أو) أنت (محرر) أو أنت حر أو حررتك واما نفس
الاعناق والنحرير كانت اعتناق أو نحرير فكفاية كما في أنت طلاق (ولا فرق في هذا) أي في
وقوعه بصرح العتق (بين هازل وغيره ومن صريحه) أي الاعناق (في الاصح فك الرقبة)
أي مشتقة نحو أنت فكك الرقبة وأنت مفكوك الرقبة أو فكككتك لوروده في القرآن وقيل
هو كناية لاستعماله في غير العتق (ولا يحتاج الصريح الى نية) للايقاع (ويصح العتق ايضا بغير
الصريح كما قال) أي المصنف (و) يقع العتق بلا نية (الكفاية مع النية) أي نية العتق لاحتمالها
غير العتق (كقول السيد لعبد لملك لي عليك) أي لكوني أعتقتك ويحتمل لكوني
بعنتك (لاسلطان لي عليك ونحو ذلك) كقوله لاسمير لي عليك لخدمتي عليك أنت
مولاي ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق عتق ولم يحتج لقبول أو نوى التملك عتق ان قبل
فورا كما في ملكك نفسك (واذا اعتق جائز التصرف بعض عبد مثلا) أي أو أمة (عتق عليه
جميعه) سراية ان كان المباشر لعتقه المالك (موسرا كان السيد أولا) أي اولم يكن موسرا ان كان
جميع العبد له (معينا كان البعض) كبد (أولا) كربه فان كان المعتق وكيلأجنبي فان
اعتق جزأشاعامعينا كنصف عتق والا فلا يعتق منه شيء وان أعتق غير جائز التصرف فلا يعتق
عليه شيء منه حتى ما اعتقه (واذا اعتق وفي بعض النسخ عتق شركا) بكسر الشين المجمة وسكون
الراء المهملة (أي نصيبه) أي المعتق (في عبد مثلا) أي أو أمة كأن يقول اعتقت نصيب منك
او نصيب منك حر أو اعتقت نصفك مثلا (او اعتق جميعه) أي العبد المشترك كأن يقول
اعتقتك أو أنت حر (وهو موسر بباقيه) أي والحال انه موسر بقيمة باقيه (سرى العتق) من
نصيبه (الى باقيه أي العبد) أي الى نصيب شريكه كتر نصيبه او قل سواء كان شريكه مسلما أم لا
محجورا عليه أم لا (او سرى الى ما يسره من نصيب شريكه على الصحيح) وان قل ويبقى الباقي على
ملك شريكه والحاصل ان الاعناق يسرى الى ما يسره من نصيب شريكه كلا او بعضا (وتقع
(السراية في الحال) بنفس الاعناق (على الاظهر) وهو المعتمد (وفي قول) تقع السراية (باداه
القيمة) وفي قول ان دفعها بان انها بالاعناق فان لم يدفعها بان انه لم يعتق (وليس المراد بالموسر هنا
هو الغني) الذي يملك ما يكفي العمر الغالب (بل) المراد به (من له من المال وقت الاعناق)
لا بعده (ما يفي بقيمة نصيب شريكه) او بقيمة بعض نصيب شريكه (فاضلا) ذلك (عن قوته وقوت

من تلزمه نفقته في يومه وليلته وعن دست ثوب) اي جساءة ثوب (يليق به) اي بالمعتق وعن تلزمه كسوته (وعن سكنى يومه) وليلته لاعتق دينه فلا يمنع دينه ولو مستغرقا السرية كما لا يمنع الزكاة والضابط في ذلك ان يكون فاضلا عن جميع ما يترك للنفس ويصرف في ذلك كل ما يصرف في الديون لان قيمة نصيب شريكه قصير كالدين لتنزل الاعتاق منزلة الاتلاف (وكان عليه اي المعتق) عجزا السرية (قيمة نصيب شريكه) او قيمة ما يسره منه (يوم اعتاقه) اي وقته لانه وقت الاتلاف ولو كان يساره بمال غائب لانه لا يشترط للمعتق دفع القيمة بالفعل وللشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجباره عليه فان لم يطالبه الشريك فللعبد مطالبة فان لم يطالبه ايضا طالبه القاضي فلو مات اخذت من تركته ولو اختلفا في قدر القيمة فان كان العبد حاضرا وقرب العهد ورجع أهل التقويم وان غاب أو مات او طال العهد صدق المعتق في الاظهر لانه غارم (ومن ملك واحدا من والديه أو من مولوديه) بكسر الدال فيهما من النسب ملكا قهريا كالارث واختياريا كالشراء والهبة والوصية (عتق) اي ذلك الواحد (عليه) اي على من ملكه بشرط ان يكون حرا كاملا (بعد ملكه) اي عقبه (سواء كان المالك من اهل التبرع او لا كصبي ومجنون) وسفیه

فصل في احكام الولاء وهو **بفتح الواو والمد** (لغة القرابة) مشتق من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة (وشرعا عصوبة) **كعصوبة النسب** (سبها زوال الملك عن رقيق معتق) بالعتق (والولاء بالمد من حقوق العتق) اي من ثمرات العتق اللازمة له فلا ينتفى الولاء بانكاره او اعتاقه بشرط أن لا يولد له عليه وليس لنا شرط يصح مشروطه مع فساد شرطه الا هذا والعمرى والرقي (وحكمه اي حكم) الولاء في اربعة اشياء التقدم في جميع ما يتعلق بالميت وولاية التزويج وتحمل الدية و(الارث بالولاء حكم التعصيب) بالنسب (عند عدمه) اي التعصيب بالنسب لان عصوبته متراحية عن عصوبة النسب لقوة النسب على الولاء (وسبق معنى التعصيب في الفرائض) والعصبة هو من ليس له سهم مقدر حال التعصيب (وينقل الولاء) اي فائده (عن المعتق) بعد موته (الى الذكور من عصبته المتعصبين بأنفسهم) كان المعتق وابيه واخيه وهكذا دون سائر ورثته كالام والاخ للام والزوجة و(لا) من يعصبهم العاصب (كبنيت معتقه واخته) لان البنات مع الابن والاخت مع الاخ عصبة بالغير والاخت مع البنت عصبة مع الغير ومع ذلك لا يرث هنا لانه لا يرث هنا من اقارب المعتق الا العصبة بالنفس فلو اشترت البنت اباه فاعتق عليها ثم اعتق عبدا ثم مات الاب ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب للاب وعتيقه فمال العتيق للبنت لانه لا يكونها بنت المعتق بل لانها معتقة المعتق فان كان هناك عاصب من النسب للاب وعتيقه فلا شيء لها لان معتق المعتق وهو البنت هنا متأخر عن العاصب كالاخ وابن العم (وترتيب العصبات في الولاء) اي في ثمرته كالارث وولاية التزويج (كترتيبهم في الارث) فيقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم ابو المعتق وهكذا (لكن الاظهر في باب الولاء ان اخا المعتق وابن اخيه مقدمان على جد المعتق) نظر الكون - ما يرثان بالبنوة فان اخا المعتق ابن ابى المعتق واما الجد فانه يرث بالابوة لانه ابو ابى المعتق والبنوة مقدمة على الابوة فاذا مات العتيق عن اخى المعتق أو ابن اخيه وجده كان الميراث لاختى المعتق أو ابن اخيه دون جده (بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ والجدة شريكان) أي في الارث بالنسب نظر الاشتراكهما في الادلاء الى الميت بالاب

من تلزمه نفقته في يومه وليلته وعن دست ثوب يابق به وعن سكنى يومه (وكان عليه) اي المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم اعتاقه (ومن ملك واحدا من والديه او من مولوديه عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من اهل التبرع او لا كصبي ومجنون (فصل في احكام الولاء وهو لغة مشتق من الموالاة وشرعا عصوبة سبها زوال الملك عن رقيق معتق (والولاء) بالمد (من حقوق العتق وحكمه) اي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب عند عدمه) وسبق معنى التعصيب في الفرائض (وينقل الولاء عن المعتق الى الذكور من عصبته) المتعصبين بأنفسهم لا كبنيت معتقه واخته وترتيب العصبات في الولاء كترتيبهم في الارث) لكن الاظهر في باب الولاء ان اخا المعتق وابن اخيه مقدمان على جد المعتق بخلاف الارث أي بالنسب فان الاخ والجدة شريكان

ولا ترث امرأة بالولاء الامن
شخص باثرت عتقه أو من
أولاده وعتقائه (ولا يجوز)
أى لا يصح (بيع الولاء ولا
هبنه) وحيفئذ لا ينتقل الولاء
عن مستحقه

* (فصل) * فى أحكام التدبير

وهولغة النظر فى عواقب
الامور وشرعا عتق عن دبر
الحياة وذكره المصنف بقوله
(ومن) أى والسيد اذا قال
لعبده (مثلا) اذا مت أنا
فانت حر فو) أى العبد
(مدبر يعتق بعد وفاته) أى
السيد (من ثلثه) أى ثلث
ماله ان خرج كله من الثلث
والاعتق منه بقدر ما خرج
ان لم تجز الورثة وما ذكره
المصنف هو من صريح التدبير

ومنه اعتقتك بعد موتى
ويصح التدبير بالسكايه أيضا
مع النية تكلت سبيلك بعد
موتى (ويجوز له) أى السيد
(ان يبيعه) أى المدبر (فى حال
حياته ويبطل تدبيره) وله
أيضا التصرف فيه بكل ما
يزيل للملك كهبة بعد قبضها
أو جعله صداقا والتدبير
تعلق عتق بصفة فى الاظهر
وفى قول وصية للعبد بعته
فعلى الاظهر لو باعه السيد
ثم ملكه لم يعد التدبير على
المذهب (وحكم المدبر فى حال
حياة السيد حكم العبد القن)

وابن الاخ مؤخر عن الجد فى الارث كما هو مؤخر عن الاخ (ولا ترث امرأة بالولاء الامن شخص
باثرت عتقه أو من أولاده وعتقائه) ترث المعتقة من أولاد عتقها ذكورا كانوا أو إناثا ومن عتقائه
فلا ترث المرأة المعتقة الامن عتقها ومن انتهى اليه بنسب او ولاء (ولا يجوز أى لا يصح بيع الولاء
ولا هبنه) لان الولاء كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبنه لا يصح بيع الولاء ولا هبنه
(وحيفئذ لا ينتقل الولاء عن مستحقه) الذى هو المعتق وعصبته المتعصبون بأنفسهم فيثبت لهم
فى حياة المعتق على المذهب والمتأخر انما هو ارثهم به فلا يرثون مع وجود المعتق وان كان الولاء
ثابتا للجميع

فصل فى أحكام التدبير وهولغة النظر فى عواقب الامور (ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
التدبير نصف المعيشة (وشرعا عتق) ناشئ (عن دبر الحياة) أى تعليق عتق من مالك بموت السيد
وحده او مع صفة قبله كأن يقول ان دخلت الدار فانت حر بعد موتى فيصير التدبير معلقا على دخول
الدار فان وجدت الصفة ثم مات عتق والا فلا (وذكره) أى المعنى الشرعى (المصنف بقوله ومن
أى والسيد اذا قال لعبده مثلا) أى أو أمته (اذا مت أنا فانت حر) أو يدك حرة (فهو أى العبد مدبر)
ويصح التدبير مقيدا بشرط كأن يقول ان مت فى هذا الشهر أو هذا المرض فانت حر فان مات
فيه عتق والا فلا وحكمه أنه (يعتق بعد وفاته أى السيد من ثلثه أى ثلث ماله) بعد الدين وبعد
التبرعات المنجزة وان وقع التدبير فى الصحة ويعتق العبد كله (ان خرج كله من الثلث والا) بان
خرج بعضه (عتق منه) بعضه (بقدر ما خرج) من الثلث كالنصف فلو لم يكن له مال غيره عتق ثلثه
فقط (ان لم تجز الورثة) ما زاد على الثلث فان أجازوا عتق كله وذلك ان لم يكن عليه دين مستغرق
للتركة والا فلا يعتق منه شئ (وما ذكره المصنف هو من صريح التدبير) فلا يحتاج الى النية
(ومنه) أى الصريح (اعتقتك بعد موتى) اوانت حر بعد موتى أو حررتك بعد موتى اوانت مدبر
أو دبرتك وان لم يقل بعد موتى (ويصح التدبير بالسكايه أيضا مع النية) أى نية التدبير (تكلت
سبيلك بعد موتى) أو حبستك بعد موتى (ويجوز له أى السيد) الجائر التصرف (ان يبيعه
أى المدبر فى حال حياته) أى السيد (ويبطل) أى يبيعه (تدبيره) لانه صلى الله عليه وسلم باع مدبر
رجل من الانصار رواه الشيخان ويجوز له أيضا ان يطاء مدبره لبقاء ملكه ولا يبطل به تدبيرها
نعم ان جلت منه صارت مستولدة وبطل تدبيرها بالاستيلاء لانه أقوى من التدبير والأقوى
يرفع الاضعف كما يرفع ملك اليمين النكاح (وله أيضا التصرف فيه) أى المدبر (بكل ما يزيل
الملك كهبة بعد قبضها) أى الهبة التى يعنى العين الموهوبة بخلافها قبل قبضها لانها لا تزيل
الملك حيفئذ (أو جعله) أى المدبر (صداقا) فى النكاح ولو كان الكافر عبد مسلم فدبره أبطل
تدبيره وبيع عيب لانه مأمور بازالة الملك عنه وهى لا تحصل بالتدبير (والتدبير تعلق عتق
بصفة) مخصوصة وهى موت السيد فقط أو مع شئ قبله (فى الاظهر) وهو المعتقد (وفى قول)
هو (وصية للعبد بعته) فكأنه قال وصيت لك بعته بعد موتى فحينئذ يحتاج الى اعتاق بعد
الموت (فعلى الاظهر) ومقابله (لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير على المذهب) لان الزائل
العائد هنا كالذى لم يعد وفى قول على قول التعليق يعود التدبير على قول عود الخنثى فى اليمين
(وحكم) الرقيق (المدبر فى حال حياة السيد حكم العبد القن) بكسر القاف وهو من لم يتعلق

بحاله وفي بعض النسخ وحكم
المدير في حياة سيده حكم
العبد القن

* (فصل) * في أحكام الكتابة
بكسر الكاف في الاشهر
وقيل بفتحها كالعناقة وهي
لغة مأخوذة من الكتب وهو
يعني الضم والجمع لان فيها
ضم نجم الى نجم وشرعا عتق

معلق على مال منجم بوقتين
معلومين فاكتر (والكتابة
مستحبة اذا سألها العبد)
أو الامة (وكان) كل منهما
(مأمونا) أي امينا (مكتسبا)
أي قويا على كسب ما يوفي به
ما التزمه من النجوم (ولا تصح
الاعمال معلوم) كقول السيد
لعبد كاتبتك على دينارين
مثلا (ويكون) المال المعلوم
(موجلا الى اجل معلوم أقله
نجمان) كقول السيد في
المثال المذكور لعبد تدفع
الى الدينارين في كل نجم دينار
فاذا أدبت ذلك فانت حر
(وهي) أي الكتابة الصحيحة
(من جهة السيد لازمة)
فليس له فسحها بعد لزومها الا
ان يحجز المكاتب عن أداء
النجم او بعضه عند المحل كقوله
عجزت عن ذلك فالسيد حينئذ
فسحها وفي معنى العجز امتناع
المكاتب من أداء النجوم مع
القدرة عليها (و) الكتابة
(من جهة) العبد (المكاتب
جائزة فله) بعد عقد الكتابة

بشيء من مقدمات العتق أي في سائر الاحكام الا في رهنه فانه باطل على المذهب (وحيثئذ) أي
حين اذ كان المدير يحكم القن (تكون اكساب المدير للسيد) أي الا اكساب التي اكتسبها في
حياته دون التي اكتسبها بعد موته (وان قتل المدير فالسيد القيمة) وبطل التدبير ولا يلزمه أن
يشترى بقيمة عبد ايدبره بدله بخلاف ما لو أتلف العبد فانه يشترى بقيمة عبد امثله ويوقف بدله
(أو قطع المدير) كأن قطع يده (فالسيد الارش) أي ارش القطع كنصف القيمة في هذا المثال
(ويبقى التدبير بحاله) لبقاء المحل الذي هو المدير بخلاف مسئلة القتل فلا يبقى التدبير لزوال المحل
(وفي بعض النسخ وحكم المدير في حياة سيده حكم العبد القن) باسقاط لفظ حال وبالإضافة الى
الضمير في لفظ سيده

فصل * (في أحكام الكتابة بكسر الكاف في الاشهر وقيل بفتحها كالعناقة) في الفتح
وهي بمعنى العتق (وهي لغة) الضم والجمع (مأخوذة من الكتب وهو بمعنى الضم والجمع لان فيها
ضم نجم الى نجم) وقيل لانه يكتب لها وثيقة غالبا (وشرعا عتق) أي عقد عتق بلفظ الكتابة (معلق
على) أداء (مال منجم) أي موقت (بوقتين معلومين فاكتر) كأن يقول كاتبتك على دينارين تأني بهما
في شهرين فان أدبتهما الى فانت حر (والكتابة) أي ايجابها من السيد (مستحبة اذا سألها العبد
أو الامة (من السيد) وكان كل منهما مأمونا أي امينا) فيما يكسبه بأن لا يضيع المال في معصية
وان لم يكن عدلا كتركه نحو صلاة (مكتسبا أي قويا على كسب ما يوفي به ما التزمه من النجوم)
ليوثق بتجصيل النجوم وقيل ولو كان الامين غير قوي على الكسب لان الامين يعان بالصدقات
وقيل تستحب الكتابة لقوى غير أمين والحاصل ان الكتابة كانت مباحة ان لم توجد تلك الشروط
الثلاثة ولا تتركه بحال وقد تكرر لعارض كأن ظن كسبه محرم وتحرم ان علم ذلك كفتحور وقد تجب
اذا توقفت نفقته على بيت المال المتوقف على كتابته مثلا (ولا تصح) أي الكتابة (الاعمال معلوم)
عندهما جنسا ونوعا وقدر اوصفة لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم (كقول
السيد لعبد كاتبتك على دينارين مثلا) أي أو أكثر كاربعة دينارين (ويكون المال المعلوم موجلا
الى اجل معلوم) ليحصله ويؤديه فلا تصح بالحال ولو كان المكاتب مبعضا يقدر عليه في الحال
(أقله) أي الاجل (نجمان) أي وقتان لانه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فن بعدهم ولو
جازت على أقل من نجمين لفعله ولا حدا كثره (كقول السيد في المثال المذكور) كاتبتك على
دينارين (تدفع الى الدينارين) في نجمين معلومين كشهريين (في كل نجم دينار) فلا بد من بيان عدد
النجوم وقسط كل نجم منها (فاذا أدبت ذلك) أي المذكور من الدينارين (فانت حر) أي عند أداء
ذلك (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) لانها عقدت لحظ المكاتب لا لحظه (فليس
له) أي السيد (فسحها) أي الكتابة (بعد لزومها) أي بعد تمام عقدها وصحتها فان لم يجز ذلك العقد
الصحيح (الا أن يحجز المكاتب عن أداء النجم أو بعضه) أي بعض النجم (عند المحل كقوله عجزت عن
ذلك) أي أداء النجم (فالسيد حينئذ) أي حين اذ يحجز المكاتب عن ذلك عند المحل (فسحها) أي
الكتابة لتعذر العوض عليه (وفي معنى العجز امتناع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها) أي
أداء النجوم وفي معنى الامتناع اذا غاب عند المحل ولم يأذن له السيد وان حضر ماله (والكتابة من
جهة العبد المكاتب جائزة فله بعد عقد الكتابة) أي بعد تمامه بالقبول الامتناع من الاعطاء مع

تجهيز نفسه بالطريق السابق وله أيضا: ٣٢٢ (فسخها متى شاء) وان كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة وافهم قول المصنف متى شاء

ان له اختيار الفسخ اما الكتابة الفاسدة فجازة من جهة المكاتب والسيد (وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال) ببيع وشراء وإيجار ونحو ذلك لا بهبة ونحوها وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال والمراد ان المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعه واكسابه الا انه محجور عليه لاجل السيد في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد بعد صحة كتابته عبده (أن يضع) أي يخط (عنه من مال الكتابة ما) أي شيئا يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزءا معلوما من مال الكتابة ولكن الخط أولى من الدفع لان القصد بالخط الاعانة على العتق وهي محققة في الخط موهومة في الدفع (ولا يعتق) المكاتب (الا بآداء جميع المال) أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد

فصل في أحكام أمهات الاولاد (واذا أصاب) أي وطئ (السيد) مسلما كان أو كافرا (أمته) وان كانت حائضا ومحرماته او من وجه اولم يصبا ولا يكن استدخلت ذكره او مائه المحترم

القدرة وله (تجهيز نفسه بالطريق السابق) وهو العجز عن أداء النجم وهذا ليس بقيد بل له تجهيز نفسه ولومع القدرة على تحصيل العوض كأن يقول عجزت نفسي فاذا عجز نفسه فللسيد التصرف بنفسه وان شاء فسخها بالحكم ولا تنسخ بغير التجهيز (وله أيضا فسخها) أي الكتابة بنفسه كافي أفلاس المشتري بالثمن فان للبائع الفسخ (متى شاء وان كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة) وان لم يعجز نفسه ولا تنسخ الكتابة ولو فاسدة بالجنون ولا بالاغماء ولا بالجور بفلاس أو سفيه سواء كان ذلك من السيد أو المكاتب لان اللزوم من أحد الطرفين لا يفسخ بشئ من ذلك كالرهن (وافهم قول المصنف متى شاء ان له اختيار الفسخ) أي في أي وقت فله ترك الاداء وان كان معه وفاء (أما الكتابة الفاسدة فجازة من جهة المكاتب والسيد) فلكل فسخها متى شاء والكتابة الفاسدة هي ما اختلفت صحتها بفساد شرط كشرط أن يبيعه او كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود كحمر أو فساد أجل كنجم واحد والكتابة الباطلة هي ما اختلفت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقلين صبيا أو مجنونا أو مكرها أو عقدا بغير مقصود كدم (وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال) الحاصل من كسبه (ببيع وشراء وإيجار ونحو ذلك) مما لا تبرع فيه ولا خطر (لا بهبة ونحوها) مما فيه تبرع كصدقة وهدية أو خطر كقرض وبيع نسيئة (وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال) أي زيادته كالبيع والشراء اذا لم يكن فيه خطر لا فيما فيه نقصه كالصدقة (والمراد) من كلام المصنف (ان المكاتب يملك بعقد الكتابة منافعه واكسابه الا أنه محجور عليه لاجل السيد في استهلاكها) أي المنافع (بغير حق) أي أهلا كهنا بغير عوض كأن يتبرع بها فلا يجوز له ذلك من غير إذن السيد (ويجب على السيد بعد صحة كتابته عبده أن يضع أي يخط عنه) أي مكاتبه (من) بعض (مال الكتابة) الصحيحة (ما أي شيئا) ولو أقل ممنول (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) لاجل تحصيل العتق ومثل السيد وارثه وذلك مقدم على مؤنة التجهيز (ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزءا معلوما من جنس (مال الكتابة) ويجب للقبول حينئذ ولودفع من غير جنسه جاز ان رضی به المكاتب والخط أو الدفع يكون قبل العتق فان اخر عنه اثم وكان قضاء وكون كل من مافي النجم الاخير أولى منه فيما قبله وكونه رعا أولى من غيره كالسبع (ولكن الخط أولى من الدفع لان القصد بالخط الاعانة على العتق وهي محققة في الخط موهومة في الدفع) اذ قد يصرف المدفوع في جهة أخرى (ولا يعتق المكاتب) أي خزمنه (الا بآداء جميع المال) أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد (وكالا داء الابراء وحوالة العبد سيده على أجنبي ولا يصح عكسه فلو لم يضع عنه السيد شيئا وبقي عليه القدر الواجب خطه عنه لم يعتق لان هذا القدر لم يسقط عنه لان السيد أن يعطيه من غيره

فصل في أحكام أمهات الاولاد (من حيث الايلاد وحكمه والعتق به) واذا أصاب أي وطئ السيد الذي يمكن احباله بان استكمل تسع سنين الحر كلا أو بعضا (مسلمًا كان أو كافرا) أصليا (أمته) التي له فيها مال وان قل (ولو كانت حائضا ومحرماته) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (او من وجه اولم يصبا ولا يكن استدخلت) أمته (ذكره او مائه المحترم) أي الذي خرج منه على وجه غير محرم ولو في الدبر في حال حياته (فوضعت حيا أو ميتا) وما يجب فيه غرة وهو ما أي لحم تبين فيه شيء) أي جزء (من) صورة (خلق آدمي) كوجهه ويد ولوطفرا (وفي بعض النسخ من خلق

(فوضعت) حيا أو ميتا وما يجب فيه غرة وهو (ما) أي لحم (تبين فيه شيء من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق الآدميين

الادميين) أى من صورة خلق جنس الادميين (لكل أحد) بان لم تحف تلك الصورة على أحد من أهل الخبرة وغيرهم (اولا هل الخبرة) فقط أربع (من النساء) اورجلين اورجل وامرأتين منهم ولو اختلف أهل الخبرة فقال بعضهم فيها صورة وقال بعضهم ليس فيها صورة قدم المأبى على النافى لان معه زيادة علم (ويثبت بوضعها) أى الامة (ما ذكر) أى من حى او ميت او خل تجب فيه غرة (كونها مستولدة لسيدها وحيثئذ) لم يصح له التصرف فيها بما يزيل الملك ولذلك قال المصنف (حرم عليه بيعها) ولولم نعتق عليه او بشرط العتق او لمن أقرب بحريتها (مع بطلانه) أى البيع (أيضا لا) بيعها (من نفسها فلا يحرم ولا يبطل) بل يحل ويصح لانه عقد عتاقه ومحل ذلك ان كان السيد حرا كاملا فان كان مبعضا لم يصح لانه ليس من أهل الولاء فى الحال وقول المصنف حرم جواب اذا (وحرم عليه أيضا رهنها وهبتها) لغيرها مع بطلانها أيضا ما هبتها لنفسها فصحة ومثل ذلك قرضها لنفسها فانه صحيح على الرابع (و) حرم (الوصية بها) ولولنفسها وفى صحة وقفها وكتابتها خلاف (وجازله) أى السيد (التصرف فيها بالاستخدام والوطه وبالأجارة والاعارة) لبقاء ملكه عليها (وله أيضا ارش جناية عليها) كأن قطعت يدها فيجب على الجاني نصف قيمتها لسيدها (وعلى أولادها التابعين لها) وهم الحادوثون من زوج أو زنا بعد الاستيلاء (وقيمتها اذا قتلت وقيمتهم اذا قتلوا) وتكون القيمة للسيد لبقاء الملك عليها وعلى أولادها (وتزويجها بغير اذنها) فيزوجها جبرابا للملك ولو كان مبعضا (الا ان كان السيد كافرا وهى مسلمة فلا يزوجهها) بل يزوجهها الحاكم لانه لا ولاية للكافر على المسلمة (واذا مات السيد ولو بقتلها له) بقصد الاستحجال واسترق السيد (عتقت) بلا خلاف من حين الموت والاسترقاق وان تأخر الوضع (من رأس ماله وكذا عتق أولادها) التابعون لها وهم الحادوثون بعد الاستيلاء فان عتقهم من رأس المال لانهم مستحقون للعتق تبعالها (قبل دفع الديون التى على السيد) ولولله تعالى كالكفارة وقبل مؤن التجهيز أيضا (والوصايا التى أوصى بها) ولولجهة عامة كالفقراء (وولدها أى المستولدة من غيره أى غير السيد بان ولدت بعد استيلاء والدها من زوج أو زنا بمنزلتها) فى جميع ما مر (وحيثئذ) أى حين اذ كان ولدها المذكور بمنزلتها (فالولد الذى ولدته) من زوج أو زنا لمملوك (للسيد يعتق بموته) لسيدها لان الاستيلاء اليه ولواعتق السيد مستولدة قبل موته لم يعتق ولدها تبعالها فاذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته امالو ولدت الولد قبل استيلاء والدها من زنا أو من زوج فانه لا يتبعها فى العتق بموت السيد ولا يعتق غلبه التصرف فيه بل يتصرف فيه بمشأه من سائر التصرفات لحدوثه قبل استحقاق الحرية للام (ومن أصاب) حرا كان أو رقيقا (أى وطئ أمة غيره بنكاح) لا غرور فيه بحريتها (أوزناوا حبلاها فالولد منها مملوك لسيدها) تبعالامة ان اتخذ مالك الام والولد الابان كان الولد موصى به فهو مملوك لسيده وهو الموصى له (اما لو غر شخص بخرية أمة) فنكحها (فالولدها فالولد حر) لظن الواطئ حريتها (وعلى المغرور قيمته لسيدها) وقت الولادة فيقدر رقيقا حيثئذ ويقوم فبالغته قيمته وجب عليه دفعه للسيد ويرجع بها على من غره وهذا الولد حريين رقيقين ان كان الزوج رقيقا وصورة عكسه وهو رقيق بين حرين مالو أو وصى باولاد أمة لشخص ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية واعتق الوارث الامة وتزوج بها حرا بالشروط المعتبرة فى نكاح الامة فالولدها ولدا فهو رقيق

الادميين لكل أحد او لاهل الخبرة من النساء ويثبت بوضعها ما ذكر كونها مستولدة لسيدها وحيثئذ (حرم عليه بيعها) مع بطلانه أيضا لا من نفسها فلا يحرم ولا يبطل (و) حرم عليه أيضا (رهنها وهبتها) والوصية بها (وجازله التصرف فيها بالاستخدام والوطه وبالأجارة والاعارة) عليها وعلى أولادها التابعين لها وقيمتها اذا قتلت وقيمتهم اذا قتلوا وتزويجها بغير اذنها الا اذا كان السيد كافرا وهى المسلمة فلا يزوجهها (واذا مات السيد ولو بقتلها له) عتقت (من رأس ماله) وكذا عتق أولادها (قبل دفع الديون) التى على السيد (والوصايا) التى أوصى بها (وولدها) أى المستولدة (من غيره) أى غير السيد بان ولدت بعد استيلاء والدها من زوج أو زنا بمنزلتها (وحيثئذ) أى حين اذ كان ولدها المذكور بمنزلتها (فالولد الذى ولدته) من زوج أو زنا لمملوك (للسيد يعتق بموته) لسيدها لان الاستيلاء اليه ولواعتق السيد مستولدة قبل موته لم يعتق ولدها تبعالها فاذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته امالو ولدت الولد قبل استيلاء والدها من زنا أو من زوج فانه لا يتبعها فى العتق بموت السيد ولا يعتق غلبه التصرف فيه بل يتصرف فيه بمشأه من سائر التصرفات لحدوثه قبل استحقاق الحرية للام (ومن أصاب) حرا كان أو رقيقا (أى وطئ أمة غيره بنكاح) لا غرور فيه بحريتها (أوزناوا حبلاها فالولد منها مملوك لسيدها) تبعالامة ان اتخذ مالك الام والولد الابان كان الولد موصى به فهو مملوك لسيده وهو الموصى له (اما لو غر شخص بخرية أمة) فنكحها (فالولدها فالولد حر) لظن الواطئ حريتها (وعلى المغرور قيمته لسيدها) وقت الولادة فيقدر رقيقا حيثئذ ويقوم فبالغته قيمته وجب عليه دفعه للسيد ويرجع بها على من غره وهذا الولد حريين رقيقين ان كان الزوج رقيقا وصورة عكسه وهو رقيق بين حرين مالو أو وصى باولاد أمة لشخص ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية واعتق الوارث الامة وتزوج بها حرا بالشروط المعتبرة فى نكاح الامة فالولدها ولدا فهو رقيق

للموصى له (وان اصابها أى أمة غيره بشبهة منسوبة للفاعل كظنها أمة أو زوجته الحرة فولده منها
 حر) نسيب بلا خلاف اعتبار ابنظنه (و) لكن (عليه) في هذه الحالة (قيمه) وقت ولادته بان يقدر
 رقيقا فالقدر الذي بلغته قيمته (للسيد) لنفويته الرق عليه بظنه أما اذا اظننا زوجته الأمة فالولد
 رقيق للسيد اعتبار ابنظنه وأما الزاني فظنه غير معتبر (ولا تصير) أى الأمة التى وطئها بنكاح
 أو بشبهة (أم ولد في الحال) أى قبل ملكها (بلا خلاف) في ذلك (وان ملك الواطئ بالنكاح الأمة
 المطلقة) منه أو ملكها في نكاحه (بعد ذلك) أى بعد وطئها بالنكاح وبعد ولادتها من النكاح
 (لم تصر) أى الأمة (أم ولده) بما ولدته منه (بالوطء في النكاح السابق) لكونه رقيقا لانه علقته به في
 غير ملك اليمين والاستيلاء انما يثبت تبعاً لحرية الولد وكذلك اذا كانت حاملا حين ملكها في نكاحه
 لم تصرا ولم يعتق عليه هذا الحل ان وضعته لدون ستة اشهر ان لم يطأ بعد الملك فان وضعته لستة
 أشهر فأكث من الوطء الواقع بعد الملك فيحكم بحصول علوقه في ملكه فتصير أم ولد وان امكن كونه
 سابقا عليه فالأولى دون الأقل من الملك وهذه دون الأقل من الوطء وقول المصنف وان ملك الأمة
 راجع لقوله ومن وطئ أمة غيره على الف و البشر المرتب وصورة ذلك ان يطأ أمة غيره بنكاح أو بزنا
 وانعقد الولد رقيقا ثم اشتراها في حال النكاح فانها لا تصير مستولدة بمجرد الملك (و) أما لو وطئ رجل
 أمة غيره بشبهة وانعقد الولد حرا ثم ملكها بعد ذلك فهل تصير بمجرد الملك مستولدة أو لا فقيل
 (صارت) أى تصير الأمة التى ملكها (أم ولده) أى للواطئ (بالوطء) أى بما ولدته من الوطء (بالشبهة)
 المقرونة بظنه (على أحد القولين) لانها علقته منه بجر والعلوق بالحر سبب للحرية بالموت بشرط
 الملك وقد حصل الملك وان كان بعد الوطء والولادة وهذا القول ضعيف (والقول الثانى) وهو
 الاظهر (لا تصير) أى تلك الأمة (أم ولد) بما ولدته من الوطء بالشبهة لانها علقته به في غير ملكه وانما
 يكون الولد سببا للحرية اذا كان العلوق في ملكه وانما هذا الشبهة ما لو علقته به في النكاح (وهو) أى
 القول الثانى (الراجح في المذهب) أى في مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه ومحل الخلاف فيما اذا
 كان من وطئ أمة الغير بالشبهة حرا فان كان عبدا ثم عتق ثم ملكها فلا تصير أم ولد بلا خلاف لانه لم
 ينفصل من حر (والله اعلم بالصواب) أى بما يوافق الحق في الواقع من القول والفعل (وقد ختم
 المصنف رحمه الله تعالى) أى أحسن اليه (كتابه) أى الكتاب المنسوب اليه المسمى بالتقريب
 وبغاية الاختصار (بالعتق) أى بكتاب العتق (رجاء لعتق الله له) أى للمصنف ولقارئة وشارحه
 ومحشيه (من النار) أى من نار جهنم (وليكون) أى هذا الكتاب (سببا في دخول الجنة) دخولا
 خاصا وهو الدخول مع التلذذ بالآثار المرضية والتشبع بالدرجات العلية مع السابقين الذين هم
 لا خوف عليهم ولا هم يحزنون من غير سبق عذاب (دار الابرار) وهم المؤمنون الصادقون في إيمانهم
 (وهذا) أى قوله وقد ختم المصنف كتابه (آخر شرح الكتاب غاية الاختصار) أى المسمى بغاية
 الاختصار خال كون الشرح (بلا اطناب) أى بلا تطويل (فالجدل بنا) أى خالفنا ومريينا وجابر
 كسرنا (المنعم) أى الذى يبدأ بالنوال قبل السؤال (الوهاب) كثير الهبة لعباده دائم العطاء لهم (وقد
 ألفته) أى هذا الشرح (عاجلا) أى سريرا (في مدة يسيرة) أى زمن يسير وأيام قليلة (والمرجو
 من اطلع) أى ممن نظر وتأمل بقلبه (فيه) أى في هذا الشرح (على هفوة) أى زلة (صغيرة) أى
 كأن كان اللفظ في غير محله (أو كبيرة) أى كأن كان اللفظ غير مصيب في الحكم. (أن يصلحها)

(وان اصابها) أى أمة غيره
 (بشبهة) منسوبة للفاعل
 كظنها أمة أو زوجته الحرة
 (فولده منها حر) ولا تصير أم ولد في
 الحال بلا خلاف (وان ملك
 الواطئ بالنكاح) الأمة المطلقة
 بعد ذلك لم تصير أم ولده بالوطء
 في النكاح السابق (وصارت
 أم ولده بالوطء بالشبهة على
 أحد القولين) والقول الثانى
 لا تصير أم ولد وهو الراجح
 في المذهب والله اعلم بالصواب
 * وقد ختم المصنف رحمه الله
 تعالى كتابه بالعتق رجاء لعتق
 الله له من النار وليكون سببا
 في دخول الجنة دار الابرار
 وهذا آخر شرح الكتاب غاية
 الاختصار بلا اطناب
 فالجدل بنا بالمنعم الوهاب
 وقد ألفته عاجلا في مدة يسيرة
 والمرجو من اطلع فيه على
 هفوة صغيرة أو كبيرة أن
 يصلحها

أى تلك الهفوة بان يقول فى التعليم مثلاً أو يكتب فى الهامش مثلاً هذا سبق قلم أو سهواً وتحريف من
النساخ ولعل صوابه كذا (ان لم يمكن الجواب عنها) أى تلك الهفوة (على وجه حسن) أى على طريق
مراضى (ليكون) أى من اطلع على الهفوة (من يدفع السيئة) أى من يزيل الخصلة التى تسمى
الشخص بسبب الاذى (بالتى هى أحسن) أى بالخصلة التى هى أحسن كالعفو وعدم التشنيع
فانه ليس كل هفوة تعد ذنباً ولا كل عثرة توجب عتبا ويتفرع من كونه من يدفع السيئة بالتى
هى أحسن أن يكون له حظ عظيم فى الدنيا والآخرة (و) المرجو (أن يقول من اطلع) أى من
نظر وتأمل من الطلبة وأهل العلم (فيه) أى فى هذا الشرح (على الفوائد) المذكورة فى هذا
الشرح مع الهفوات التى فيه أيضاً (من جاء بالخيرات) وهى ما يشاب الشخص عليه من الاعمال
الصالحة ومن جلته الستر على الزلات ومن موصولة بدل من من الاولى ثم أتى الشارح بالجملة الدالة
على مقول القول ليقول وهى قوله (ان الحسنات) أى الاعمال الصالحة كالصلاوات الخمس (يذهبن
السيئات) وهى الذنوب الصغائر (جعلنا الله بحسن النية فى تأليفه) أى هذا الشرح مصاحبين (مع
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين) فالصديقون هم المبالغون فى الصدق والصالحون هم
القائمون بما عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق العباد بحسب الامكان (وحسن أولئك رفيقا)
وهذا فى معنى المتعجب أى وحسن كل واحد من أولئك الاصناف الاربعة رفيقا أى من جهة
الرفيق بان يتردد الشخص اليهم لزيارتهم والحضور معهم للتأنس بهم وغير ذلك (فى دار الجنان)
أى فى دارهى الجنان وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام جنة الاعمال وهى التى ينالها الناس باعمالهم
وجنة الميراث وهى التى يرثها المؤمنون من الكفار وجنة الفضل وهى التى يدخلها الاطفال
ونحوهم كن لم تبلغهم دعوة الرسل (ونسأل الله الكريم) أى المنعم بكل مطلوب محبوب أو الذى
لا يجوز أن ينسب اليه بخل (المنان) أى الذى يشرف عباده بالامتنان عليهم بحاله عليهم من النعم
(الموت على الاسلام) أى الاتقياء لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة
(والايمان) وهو التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة تفصيلا
فى التفصيلى واجمالا فى الاجمالى متوسلين (بجاء نبيه) أى الله تعالى (سيد المرسلين) وغيرهم
بالاولى (وخاتم النبيين) أى آخر النبيين والمرسلين (وحبيب رب العالمين) أى محبوب مصلى
العالمين (محمد) صلى الله عليه وسلم (ابن عبد الله بن عبد المطلب) واسمه شيبه الحمد وقيل اسمه قتيبة
ويلقب بالقباض (ابن هاشم) واسمه عمرو (السيد الكامل) أى فى جميع أموره بتكميل الله
تعالى له فى ذاته وصفاته فهو كامل خلقا وخلقا (القائم) أى لا بواب الايمان والهداية والعلم
والتوفيق لا قوم طريق (الخاتم) للانبياء والمرسلين بعثا (والحمد لله الهادى الى سواء السبيل) أى
الى السبيل المستوى (وحسبنا الله) أى كافينا الله (ونعم الوكيل) أى نعم الموكل اليه الامر
(والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الانام) أى أفضل الخلق (وعلى آله) أى اتباعه ولو عصاة
(وحبه وسلم تسليما كثيرا دائما) أى مستمرا (أبدا الى يوم الدين) أى يوم الجزاء وهو يوم القيامة
(ورضى الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجعين والحمد لله رب العالمين) وهذا آخر ما سره الله
تعالى من كتابة هذا قال جامع الكتاب وقد وافق فراغه وقت العشاء اول ليلة من رجب فى أول
قرن الثالث عشر فى عام نصر من الله وفتح قريب والله أعلم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

ان لم يمكن الجواب عنها على
وجه حسن ليكون ممن يدفع
السيئة بالتى هى أحسن
وأن يقول من اطلع فيه على
الفوائد من جاء بالخيرات ان
الحسنات يذهبن السيئات
جعلنا الله بحسن النية فى
تأليفه مع النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين وحسن
أولئك رفيقا فى دار الجنان
ونسأل الله الكريم المنان
الموت على الاسلام والايمان
بجاء نبيه سيد المرسلين
وخاتم النبيين وحبيب رب
العالمين محمد بن عبد الله بن
عبد المطلب بن هاشم السيد
الكامل الفاتح الخاتم
والحمد لله الهادى الى سواء
السبيل وحسبنا الله ونعم
الوكيل والصلاة والسلام
على سيدنا محمد أشرف الانام
وعلى آله وحبه وسلم تسليما
كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين
ورضى الله عن أصحاب رسول
الله أجعين والحمد لله رب
العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى الحبيب الطاهر وعلى آله وصحبه وسلم عدد كل ذرة ألف
ألف مرة والحمد لله رب العالمين

يقول المرتضى شفاعته النبي العربي الفقير اليه تعالى احمد المكتبي

حمد لمن فقهننا وكل لنا الدين المتين وصلاة وسلاما على نبينا المبعوث رحمة للعالمين القائل من
يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وأصحابه ومن اقتنى آثارهم من العلماء العاملين أما
بعد فقد تم طبع كتاب التوشيح للعالم العلامة المحقق الفهامة الشيخ محمد نووي على شرح
الامام الهمام ابي عبد الله محمد بن قاسم الغزي على متن الامام العمدة ابي شجاع في
مذهب الامام الشافعي نعمد الله الجميع بالرضوان وأسكنهم أعلى فرديس
الجنان وبهامشه الشرح المذكور وذلك بالمطبعة البهية بجوار
القطب الدردري بمصر المحمية ادارة حضرة محمد اقبندى مصطفى
وشريكه الوفي كان الله لهما عوناً باطفه الخفي على
ذمة ذي المجد البني الحاج ابي طالب المني
وشريكه الامجد حضرة الحاج فدا محمد
في شهر ذي القعدة سنة ١٣٠١ من
هجرة النبي العظيم صلى
الله عليه وسلم

